

Distr.
GENERAL

E/1996/60
10 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية
في العالم، ١٩٩٦

فاتحة

ترى هذه الطبعة من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم تزايد الأسباب الداعية للتفاؤل في الاقتصاد العالمي، وإن كانت لا تزال هناك مشاكل كبيرة.

فالنمو الاقتصادي آخذ في الاتساع، والدخل الفردي آخذ في الارتفاع في الغالبية العظمى من الاقتصادات النامية وفيما يقرب من نصف الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ويتيح النمو المطرد، مقترنا بانخفاض معدلات التضخم، فرصا جديدة لبناء مستقبل أكثر أمنا وإشراقا.

بيد أنه لا يزال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانحسار النشاط الاقتصادي يُلْمان بكثير جدا من الاقتصادات، وفي كثير جدا من الأماكن، لا تزال معدلات البطالة والفقر مرتفعة بصورة جامحة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد استمرار الاختلال الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الصراعات العنيفة والنزاعات المدنية والحرب.

وإذا كان علينا أن نتغلب على هذه المشاكل، فلا بد أن تتمثل نقطة انطلاقنا في إدراك أن السلام والرخاء مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. ويشكل الاستثمار جزءا جوهريا من الجهود العالمية المبذولة لتحقيق هذين الهدفين التوأمين، وهو محور الجزء الثاني من "الدراسة". وببساطة، فإن الاستثمار يرفع الانتاجية والدخل؛ ويحمل بين طياته التنمية والتحول الاقتصادي؛ وهو عنصر رئيسي في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وتصدر "دراسة عام ١٩٩٦" بُعيد نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، والاتفاق على ضرورة وضع خطة حضرية عالمية جديدة. وبالإضافة إلى استعراض البيانات والإسقاطات المتعلقة بمدى التحضر، تدرس "الدراسة" الاتجاهات في توفير القوى الكهربائية في البلدان النامية، والترتيبات المؤسسية البديلة للوفاء بالطلب المتزايد على المياه في العالم. والمسألتان أساسيتان لتنفيذ خطة العمل العالمية المعتمدة في اسطنبول.

ومؤتمر الموئل الثاني هو آخر مؤتمر في سلسلة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي توفر منظورات جديدة بشأن التنمية ومخططا جديدا للتقدم. وهدفنا هو أن تكون "دراسة عام ١٩٩٦" بمثابة جزء من رصد ذلك التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

بطرس بطرس غالي
الأمين العام

تصدير

توافق طبعة عام ١٩٩٦ من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" السنة التاسعة والأربعين التي قام فيها هذا التقرير أو المنشورات السابقة له بدراسة الحالة الراهنة في اقتصاد العالم. وقد أعدت "الدراسة" بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة لتكون بمثابة معلومات أساسية وتحليل للمداولات الدولية بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وفي هذا التقرير، تسعى الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى إحاطة المجتمع الدولي علما بالقضايا الهامة والناشئة التي تتسم بطابع عالمي يستدعي التشاور في السياسة العامة.

وقد أعدت "الدراسة" شعبة الاقتصاد الكلي في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالتعاون مع شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، وشعبة السكان وشعبة الإحصاءات. كما استفادت "الدراسة" من المشاورات التي جرت مع بعض الممثلين الخاصين للأمين العام، ومع إدارة الشؤون السياسية، ومع أمانات اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واستعانت "الدراسة" ببيانات وتحليلات من الأمم المتحدة، ومن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحكومات الوطنية ومصارف التنمية الإقليمية، فضلا عن الأفراد في المنظمات الأكاديمية والرسمية والخاصة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	فاتحة
٣	تصدير
١٣	ملاحظات تفسيرية
١٥	الأول - الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٦
١٥	الحالة الاقتصادية العالمية
١٦	الاقتصادات متقدمة النمو: نمو بطيء لكن بدون انكماش
١٧	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: نمو بعد نقطة التحول
١٨	البلدان النامية: ينتشر حاليا النمو الاقتصادي
٢٠	مواضيع تحليلية في دراسة ١٩٩٦
٢٠	منظور بشأن الاستثمار في اقتصادات العالم
٢١	بعض أبعاد التغير الاقتصادي والاجتماعي
الجزء الأول - حالة الاقتصاد العالمي	
٢٥	الثاني - الحالة الراهنة في اقتصادات العالم
٢٥	الاقتصادات المتقدمة النمو
٢٧	أبعاد الأداء الاقتصادي
٣٠	مواقف سياسات الاقتصاد الكلي
٣٢	الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال
٣٢	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقها
٣٤	دول البلطيق
٣٥	هل أخذ اقتصاد الاتحاد الروسي في النمو
٣٧	بلدان أخرى في رابطة البلدان المستقلة
٣٧	الاقتصادات النامية
٣٨	أفريقيا: النمو المدفوع بالصادرات
٤٥	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تجديد جهود التكيف
٥٠	غرب آسيا: استمرار تقليص القطاع العام
٥٢	جنوب وشرق آسيا: ارتفاع النمو المستدام وتواصله
٥٤	الصين: تدعيم التثبيت الاقتصادي الكلي

الصفحة

الفصل

٥٧ الاقتصاد الدولي	الثالث -
٥٧ النشاط المطرد للتجارة العالمية	
٥٧ دور البلدان المتقدمة النمو في النمو الأخير للتجارة العالمية	
٥٨ ديناميات تجارة البلدان النامية	
٦٠ نشاطات تجارة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	
٦٣ ذروة أسعار السلع الأساسية غير الوقودية	
٦٥ سوق النفط الدولية	
٦٧ التحويل الدولي للموارد المالية	
٦٧ التحويلات الصافية والتدفقات المالية للاقتصادات المتقدمة النمو	
٦٨ التمويل الخارجي للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	
٦٩ التحويلات والتدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية	
٧٢ مسائل مختارة في مجال التعاون الدولي	
٧٣ تعددية الترتيبات التجارية	
٧٤ التعاون المالي الدولي في فترة العجاف	

الجزء الثاني - منظور بشأن الاستثمار

٨١ التركيز على الاستثمار: لماذا، ماذا، كيف	الرابع -
٨٢ ما السبب في صعوبة مقارنة مستويات الاستثمار	
٨٥ قياس الاستثمار والإنتاجية: الولايات المتحدة الأمريكية و "مفارقة صولو"	
٨٦ لماذا كان ينبغي أن يعجل نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة	
٨٨ تفسيرات ممكنة لمفارقة صولو	
٨٩ بيانات تحليل السياسات	
٩٢ اعتبارات القطاع المالي في الاستثمار	الخامس -
٩٢ الاستثمار في اليابان: صدمة نشأت بعد ازدهار مالي	
٩٣ العوامل التقليدية في السلوك الأخير للاستثمار	
٩٦ الأبعاد غير العادية للسلوك الذي حدث مؤخرا في مجال الاستثمار	
٩٨ الخطوات التالية: الاستثمار في السلع والخدمات القابلة للتداول والسلع والخدمات غير القابلة للتداول	
١٠٠ دور الحكومة في أسواق الائتمان	
١٠٧ استثمار رأس المال الثابت والتحول الاقتصادي	السادس -
١٠٧ لماذا تتميز مشكلة الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	
١٠٨ عملية الاستثمار في ظل التخطيط المركزي	
١١١ الاستثمارات في أوروبا الوسطى والشرقية	
١١١ أوائل سنوات مرحلة الانتقال: "مرحلة الهدم"	

الصفحة

الفصل

١١٣	أداء الاستثمارات في الفترة الأخيرة: علامات انتعاش الإنتاجية
١١٦	لماذا كان الاستثمار بطيء الانتعاش؟
١١٨	تجربة الوكالة الألمانية للتحويل الى القطاع الخاص (ترويهاند) في ألمانيا
١١٨	الظروف التي أنشئت فيها وكالة ترويهاند
١٢١	استعراض عام لعمليات وكالة ترويهاند
١٢٣	الشؤون المالية لوكالة ترويهاند
١٢٤	الاستثمار في الولايات الشرقية
١٢٦	الاستثمار في الاتحاد الروسي
١٢٦	الإصلاحات الاستثمارية في الاتحاد السوفياتي قبل عام ١٩٩١
١٢٦	الاستثمار في الاتحاد الروسي منذ عام ١٩٩٢
١٢٨	مصادر تمويل الاستثمار
١٣٢	الاستنتاج
١٣٧	الاستثمار في البلدان النامية
١٣٧	بوليفيا: عندما يكون التشبيث هو نصف المعركة فحسب
١٣٧	نسق الإصلاحات
١٣٨	الاتجاهات في مجال الاستثمار
١٤٠	مسألة الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي
١٤١	العقبات الهيكلية التي تقف في وجه الاستثمار
١٤٢	مبادرة السياسة الجديدة
١٤٣	كوت ديفوار: مدلول تخفيض قيمة العملة في نظر المستثمرين
١٤٣	سياسة الاقتصاد الكلي خلال دورات التكيف
١٤٥	تخفيض قيمة العملة
١٤٦	الاستثمار يبدأ في الانتعاش
١٤٧	تونس: انتعاش الاستثمار في تونس بعد الإصلاحات
١٤٧	ضوابط وحوافز الاستثمار حتى منتصف عقد الثمانينات
١٤٩	التكيف مع الأزمة
١٥٠	انتعاش الاستثمار
١٥٠	تحديات التحرير القادمة
١٥١	شيلي: ثمار الإصلاح والاستقرار
١٥١	استراتيجية النمو: تجربة مكلفة، يليها الإصلاح
١٥٣	استجابة الاستثمار
١٥٣	المالية العامة واستثمارات القطاع الخاص
١٥٤	تنمية القطاع المالي
١٥٤	العوامل الخارجية المواتية

- السابع

الصفحة

الفصل

١٥٥ إندونيسيا: الاستثمارات وتنوع الاقتصاد
١٥٥ اتجاهات الاستثمار والإنتاجية
١٥٦ إعادة توجيه استراتيجية التنمية الطويلة الأجل
١٥٧ الإصلاح المالي وتمويل الاستثمارات
١٥٨ رفع القيود عن الاستثمارات المحلية ونمو الاستثمارات الخاصة
١٥٩ الاستثمار في قطاعات التصدير
١٥٩ الاستثمار في الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة
١٦٠ الصين: المسائل المتعلقة بكم الاستثمار ونوعه
١٦٠ حساب الاستثمار الإجمالي المرتفع
١٦٢ استثمار الكيانات غير الحكومية
١٦٤ نظام اقتصادي في مرحلة التحول، والقلق بشأن فعالية الاستثمار
١٦٦ خاتمة
١٦٦ التكيف الهيكلي وتغيير دور الحكومة
١٦٦ موثوقية السياسات واستمراريتها
١٦٧ التثبيت والاستثمار
١٦٧ استئصال الديون
١٦٧ الإصلاحات الهيكلية والتغييرات في الحوافز
١٦٨ خلق فرص الاستثمار
١٧٦ الاستثمار في ظروف ما بعد الصراع
١٧٦ كمبوديا: الاستثمار العام أولاً، ثم الاستثمار الخاص
١٧٩ الاستثمار في كمبوديا
١٨٠ السلفادور: التدفق المالي والهيكل الاستثماري
١٨١ قضية الأرض في السلفادور
١٨٣ الاستثمار في السلفادور
١٨٦ هايتي: استجابة مترددة من القطاع الخاص
١٨٨ النظام المالي المحلي
١٨٩ الاستثمار في هايتي
١٩٠ جنوب أفريقيا: تقدم في السياسة، ونمو في الاستثمار
١٩٢ الاستثمارات في جنوب أفريقيا
١٩٣ الدروس المستفادة من الدراسات الإفرادية الأربع

الثامن -

الصفحة

الفصل

الجزء الثالث - بعض أبعاد التغيير الاقتصادي والاجتماعي

١٩٩ ماذا نعرف عن النمو الحضري في أواخر القرن العشرين؟	التاسع -
١٩٩ تقديرات وإسقاطات السكان الحضري في العالم	
٢٠٠ التحضر المعاكس والتحضر المستمر في البلدان المتقدمة النمو	
٢٠٣ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: منطقة عالية التحضر	
٢٠٥ آسيا: منطقة المتناقضات	
٢٠٧ أفريقيا: منطقة ذات نمو حضري سريع	
٢٠٨ عناصر النمو الحضري في البلدان النامية	
٢١٢ منهجية التقدير والمحاذير	
٢١٦ الزيادة الطبيعية مقابل عوامل أخرى تحدد النمو الحضري	
٢٢١ نحو إسهام في السياسة العامة	
٢٢٤ كيف يحصل العالم النامي على طاقته الكهربائية	العاشر -
٢٢٤ مشكلة القوى الكهربائية في البلدان النامية	
٢٢٤ النمو المتواصل في الطلب على الكهرباء	
٢٢٩ إنتاج القوى الكهربائية	
٢٣١ لماذا يتغير منتجو القوى الكهربائية	
٢٣٥ بيئة اتخاذ القرار في قطاع القوى الكهربائية	
٢٣٦ التسعير: السياسات مقابل قوى السوق	
٢٣٦ العملية المتغيرة للقرارات المتعلقة بالاستثمار	
٢٣٧ الجوانب الأوسع نطاقاً لدور الحكومة	
٢٤٠ هل ينبغي لنا أن نقلق على المياه؟	الحادي عشر -
٢٤٠ الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل بالنسبة للمياه النظيفة	
٢٤٤ جذور ما يهددنا من أزمة في المياه	
٢٤٧ الأساس المتعلق بالسياسات لانعدام الكفاءة في إدارة الموارد المائية	
٢٥١ النهج الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بكفاءة توزيع الموارد المائية	
٢٥٢ تسعير المياه	
٢٥٤ أسواق المياه	
٢٥٥ خاتمة	
٢٦٠ خدمات الأعمال في التجارة الدولية	الثاني عشر -
٢٦٠ أبعاد نمو التجارة في خدمات الأعمال	
٢٦١ المصدرون الرئيسيون لخدمات الأعمال	
٢٦٤ الخدمات المصدرة الرئيسية	
٢٦٧ العوامل المحددة للتجارة في خدمات الأعمال	
٢٦٨ العوامل المؤدية إلى نمو وانتشار التجارة الدولية في خدمات الأعمال	
٢٦٩ لا توجد نظريات بسيطة للتجارة الدولية في خدمات الأعمال	

الصفحة

الفصل

المرفق

٢٧٣ الجداول الإحصائية

الأطر

٤٠ ما بعد الاضطراب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة	الثاني - ١
٤٨ مشكلة مصارف أمريكا اللاتينية	الثاني - ٢
٦١ السياسة والاستثمار والصادرات: كيف أصبحت بنغلاديش مصدرة للملابس الجاهزة	الثالث - ١
٨٤ قياس ارتفاع حجم الاستثمار بعد تخفيض قيمة العملة	الرابع - ١
١٠٢ جلب رأسمال المجازفة إلى جمهورية كوريا	الخامس - ١
١١٩ الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا الوسطى والشرقية	السادس - ١
١٨٥ "المرض الهولندي" في مرحلة ما بعد الصراع: دور تحويلات العمال في السلفادور	الثامن - ١
٢٠١ الجوانب التحليلية لإسقاطات التحضر	التاسع - ١
٢٣٢ الإنفاق الرأسمالي على الاحتياجات من القوى الكهربائية	العاشر - ١

الجدول

١٦ نمو الناتج العالمي، ١٩٩٧-١٩٨١	الأول - ١
١٨ عدد الاقتصادات النامية والحصة من مجموع السكان التي ينمو فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٦-١٩٩٠	الأول - ٢
١٩ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصادات النامية، ١٩٩٦-١٩٨٠	الأول - ٣
٢٦ البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية ١٩٩٥-١٩٩٠	الثاني - ١
٣٤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في وسط أوروبا وشرقها، ١٩٩٦-١٩٩٠	الثاني - ٢
٣٥ المؤشرات الاقتصادية للدول الخلفية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الثاني - ٣
٣٩ البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٦-١٩٨١	الثاني - ٤
٧٠ التحويلات الصافية للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية ١٩٩٥-١٩٨٥	الثالث - ١
٧٢ إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية حسب المنطقة ١٩٩٥-١٩٩٠	الثالث - ٢
٨٦ نمو إنتاجية العمالة في قطاع النشاط غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٠-١٩٩٤	الرابع - ١
١٠٨ إنتاج الحديد الخام، ١٩٩٠-١٩٦٠	السادس - ١
١٠٩ عناصر النمو الرئيسية في خمسة اقتصادات مخططة مركزيا، ١٩٩٠-١٩٦١	السادس - ٢
١١٢ تغير الاستهلاك، والاستثمارات الثابتة والناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٩٥-١٩٩٠	السادس - ٣
١١٣ اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية: إنتاجية اليد العاملة في مجال الصناعة ١٩٩٥-١٩٩١	السادس - ٤
١١٤ حصة الاستثمار في الآلات والمعدات من مجموع استثمارات رأس المال الثابت في أربعة من اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية	السادس - ٥
١١٥ استثمارات رأس المال الثابت في أربعة من اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية في قطاعات مختارة كحصة من استثمارات رأس المال الثابت، ١٩٩٤-١٩٩١	السادس - ٦

الصفحة

الفصل

١١٧	استثمارات القطاعين العام والخاص في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٩-١٩٩٥	السادس - ٧
١٢٥	البطالة في الولايات الشرقية، ١٩٩٥-١٩٩٥	السادس - ٨
١٢٧	نشاط الاستثمار في الاتحاد الروسي	السادس - ٩
١٢٨	مصادر تمويل الاستثمار في الاتحاد الروسي	السادس - ١٠
١٣٠	جوانب مختارة من أنشطة القطاع المالي في الاتحاد الروسي	السادس - ١١
١٣٩	بوليفيا: هيكل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ١٩٨٨-١٩٩٥	السابع - ١
١٥١	شيلي: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: ١٩٨٠-١٩٩٤	السابع - ٢
١٥٥	اندونيسيا: معدل الاستثمار الثابت الإجمالي، ١٩٨٣-١٩٩٤	السابع - ٣
١٥٨	اندونيسيا: مصادر القروض والأسعار الحقيقية للفائدة، ١٩٨٤-١٩٩٣	السابع - ٤
١٦١	الصين: تمويل الاستثمار في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤	السابع - ٥
١٧٧	كمبوديا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٩-١٩٩٦	الثامن - ١
١٧٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي، ١٩٩٠-١٩٩٥	الثامن - ٢
١٨٢	السلفادور: نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي، ١٩٩١-١٩٩٥	الثامن - ٣
١٨٣	السلفادور: معاملات الامتصاص الضمني للتضخم السعري فيما يتعلق بعناصر الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩١-١٩٩٤	الثامن - ٤
١٨٤	السلفادور: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٨-١٩٩٥	الثامن - ٥
١٨٧	هايتي: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٩٠-١٩٩٥	الثامن - ٦
١٨٨	هايتي: مؤشرات مختارة للنظام المصرفي، ١٩٩٠-١٩٩٥	الثامن - ٧
١٩١	جنوب أفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة	الثامن - ٨
٢٠٢	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ومعدل التحضر، حسب المناطق الكبرى، والأقاليم، والبلدان	التاسع - ١
٢٠٤	النمو السنوي للسكان الحضر والنسب إلى مجموع النمو في المناطق الحضرية، ١٩٩٥-١٩٧٥ و ١٩٩٥-٢٠١٥	التاسع - ٢
٢٠٦	مجموع سكان المناطق الحضرية والريفية في أقاليم الرئيسية وبلدان مختارة من العالم	التاسع - ٣
٢٠٩	عدد التجمعات الحضرية وسكانها، حسب الحجم، والمنطقة الرئيسية، ١٩٧٥ و ١٩٩٥ و ٢٠١٥	التاسع - ٤
٢١٤	توافر بيانات التعدادات اللازمة لتقدير عناصر النمو الحضري لكل عقد	التاسع - ٥
٢١٧	تقديرات عناصر النمو الحضري	التاسع - ٦
٢٢٠	تقديرات عناصر النمو الحضري على الصعيد الإقليمي	التاسع - ٧
٢٢٦	الاستهلاك الفردي للكهرباء في البلدان النامية، ١٩٩٣	العاشر - ١
٢٢٧	المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء في البلدان النامية	العاشر - ٢
٢٣٣	مؤشرات الأداء في قطاع القوى الكهربائية في بلدان مختارة ١٩٩١	العاشر - ٣
٢٣٥	حالة الخصخصة في بلدان نامية مختارة، ١٩٩٥	العاشر - ٤
٢٤١	الإمداد بالمياه والتغطية بالمرافق الصحية حسب مناطق البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠	الحادي عشر - ١
٢٤٥	مدى توافر الموارد المتجددة للمياه العذبة موزعة حسب المناطق	الحادي عشر - ٢

الصفحة

الفصل

٢٤٨	مجموع الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة، ونصيب الفرد من الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة، للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٢٥ و ٢٠٥٠، للبلدان التي يحتمل أن تكون على وشك بلوغ عتبة الضائقة المائية أو تجاوزتها، أو تجاوزت عتبة الندرة المائية في عام ٢٠٢٥	الحادي عشر - ٣ -
٢٦٢	هيكل الصادرات العالمية من الخدمات، ١٩٧٠ و ١٩٩٤	الثاني عشر - ١ -
٢٦٢	صادرات العالم من خدمات الأعمال، حسب المنطقة، ١٩٨٠-١٩٩٤	الثاني عشر - ٢ -
٢٧٠	حصة الخدمات في رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي للاقتصادات الصناعية الرئيسية السبعة	الثاني عشر - ٣ -
الأشكال		
٢٩	ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة ١٩٩٠-١٩٩٥	الثاني - ١ -
٤٦	أمريكا اللاتينية: الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، ١٩٨٩-١٩٩٥	الثاني - ٢ -
٥٩	البلدان السبعة الصناعية الرئيسية: الواردات والناج وأسعار الصرف الحقيقية، ١٩٩١-١٩٩٦	الثالث - ١ -
٦٤	أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية غير القودية، ١٩٨٥ - ١٩٩٥	الثالث - ٢ -
٦٦	متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك المؤلفة من أنواع من النفط الخام، ١٩٨٨ - ١٩٩٦	الثالث - ٣ -
٧١	اقراض الأسواق المالية للبلدان النامية، ١٩٨١-١٩٩٥	الثالث - ٤ -
٧٣	الالتزامات المتعلقة بالموارد المتعددة الأطراف لصالح الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٧٠-١٩٩٥	الثالث - ٥ -
٨٧	الاستثمار الثابت التجاري الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٠-١٩٩٥	الرابع - ١ -
٩٣	نمو الاستثمار الثابت الحقيقي في اليابان، ١٩٧١-١٩٩٥	الخامس - ١ -
٩٤	معامل رأس المال والناج المحلي الإجمالي لليابان، ١٩٨٠-١٩٩٥	الخامس - ٢ -
٩٥	الاستثمار في المصانع والمعدات واستخدامها في الصناعات التحويلية اليابانية، ١٩٨٠-١٩٩٤	الخامس - ٣ -
٩٦	معدل العائد من الصناعات التحويلية في اليابان، ١٩٧٣-١٩٩٤	الخامس - ٤ -
٩٧	أصول وخصوم الشركات غير المالية في اليابان، ١٩٧٠-١٩٩٣	الخامس - ٥ -
١٣٩	بوليفيا: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي ١٩٨٠-١٩٩٥	السادس - ١ -
١٤١	بوليفيا: أسعار الفائدة على القروض، ١٩٨٧-١٩٩٥	السادس - ٢ -
١٤٤	كوت ديفوار: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي، ١٩٧٠-١٩٩٤	السادس - ٣ -
١٤٨	تونس: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي، ١٩٧٠-١٩٩٢	السادس - ٤ -
١٥٢	شيلي: سعر الصرف الحقيقي الساري ١٩٨٣-١٩٩٥	السادس - ٥ -
١٦١	الصين: إجمالي الاستثمار المحلي الثابت ١٩٧٨-١٩٩٤	السادس - ٦ -
١٦٤	الصين: استثمارات الكيانات الحكومية وغير الحكومية في الصين ١٩٨١-١٩٩٤	السادس - ٧ -
٢٢٥	الاستهلاك الفردي للكهرباء، ١٩٩٣	العاشر - ١ -
٢٢٨	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والطاقة والكهرباء في البلدان النامية، ١٩٧٥-١٩٩٣	العاشر - ٢ -
٢٣٠	صافي القدرة المركبة لمحطات توليد الكهرباء في البلدان النامية حسب النوع، ١٩٩٣	العاشر - ٣ -
٢٣٨	العوامل المحددة لقرار الاستثمار	العاشر - ٤ -
٢٤٢	مدى توافر المياه المأمونة والمرافق الصحية في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠	الحادي عشر - ١ -
٢٤٣	مدى توافر المياه المأمونة والمرافق الصحية لسكان الحضر والريف في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠	الحادي عشر - ٢ -

الصفحة

الفصل

٢٤٣ سكان الحضر المحرومون من المياه المأمونة في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠	- الحادي عشر - ٣
٢٤٥ توزيع موارد المياه على سطح الكرة الأرضية	- الحادي عشر - ٤
٢٤٦ استخدام المياه حسب مجموعات البلدان	- الحادي عشر - ٥
٢٥٠ الكمية السنوية للمياه العذبة المتجددة في بلدان مختارة، ١٩٥٠-٢٠٥٠	- الحادي عشر - ٦
٢٥٢ متوسط فاقد مياه الري	- الحادي عشر - ٧
٢٦١ التجارة العالمية في السلع والخدمات، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٤	- الثاني عشر - ١
٢٦٤ نمو التجارة العالمية في خدمات الأعمال، ١٩٨١-١٩٩٤	- الثاني عشر - ٢

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل التقرير:
نقطتان (..) تشير إلى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة.
شرطة (-) تشير إلى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر.
واصل (-) تشير إلى أن البند غير منطبق.
علامة ناقص (-) تشير إلى عجز أو نقصان، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.
العلامة العشرية (.) تستخدم للإشارة إلى الكسور العشرية.
خط مائل (/) بين السنوات يشير إلى سنة محصولية أو سنة مالية، مثال ذلك سنة ١٩٩١/١٩٩٠.
استخدام الوصلة (-) بين السنوات، مثلا ١٩٩٠-١٩٩١ يعني شمول الفترة المعنية بكاملها، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية.
الإشارة إلى "الأطنان" تعني الأطنان المترية، والإشارة إلى "الدولارات" تعني دولارات الولايات المتحدة، ما لم ينص على غير ذلك.
المعدلات السنوية للنمو أو التغيير تشير إلى المعدلات المركبة السنوية، ما لم ينص على غير ذلك.
في معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مقربة إلى أقرب ربع نقطة مئوية.
المجاميع والنسب المئوية المذكورة في الجداول لا تتفق بالضرورة مع مجموع عناصرها نظرا لتقريب الأرقام.
التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.
إصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا، حسب مقتضى الحال، إلى الأقاليم أو المناطق.

لأغراض التحليل، استخدم التصنيف التالي للبلدان:

الاقتصادات المتقدمة النمو (الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو):

أمريكا الشمالية، أوروبا الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ويوغوسلافيا السابقة)، استراليا، نيوزيلندا، اليابان.

الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية (أو مجموعة السبعة):

ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال:

ألبانيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، هنغاريا، سلوفاكيا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويشمل جمهوريات البلطيق والبلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

البلدان النامية:

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أفريقيا، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (فيما عدا استراليا ونيوزيلندا واليابان)، قبرص، مالطة، يوغوسلافيا السابقة؛ ووردت الصين بشكل منفصل لأغراض التحليلات.

جنوب وشرق آسيا:

جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا، فيما عدا الصين ما لم ينص على غير ذلك.

البحر المتوسط:

تركيا، قبرص، مالطة، يوغوسلافيا السابقة.

غرب آسيا:

الأردن، إسرائيل، الامارات العربية المتحدة، ايران (جمهورية - الاسلامية)، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن.

ولتحليلات معينة، قسمت البلدان النامية تقسيمات فرعية إلى المجموعات التالية:

البلدان ذات الفائض في رأس المال (أو البلدان ذات الفائض المصدرة للطاقة):

الإمارات العربية المتحدة، بروني دار السلام، الجماهيرية العربية الليبية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية

البلدان ذات العجز (أو البلدان المستوردة لرأس المال)، وقسمت إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين:

البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة (أو البلدان ذات العجز المصدرة للطاقة):

أكوادور، اندونيسيا، أنغولا، البحرين، بابوا غينيا الجديدة، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، عمان، غابون، فنزويلا، فييت نام، الكامرون، كولومبيا، الكونغو، ماليزيا، مصر، المكسيك، نيجيريا، اليمن.

البلدان المستوردة الصافية للطاقة:

جميع البلدان النامية الأخرى.

مجموعات متنوعة:

البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون:

الأرجنتين، أكوادور، أوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، شيلي، الفلبين، فنزويلا، كوت ديفوار، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، يوغوسلافيا السابقة.

أقل البلدان نموا (٤٨ بلدا):

اثيوبيا، اريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، راندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

القارة الافريقية والجزر القريبة منها، ما عدا نيجيريا وشمال افريقيا (تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية، ومصر، والمغرب)، وجنوب افريقيا.

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو التحليلي وهي لا تعبر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معين أو بلغتها منطقة معينة في عملية التنمية.

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٦

يوجد اقتصاد العالم حاليا على درب نمو ضعيف التسارع. وهو لم يبلغ بعد معدل النمو الأكثر سرعة واستدامة الذي بإمكانه أن يحققه، ولو أنه يبدو أن هذا النمو يلوح في أفق عام ١٩٩٧. وفي كنف التوسع الذي تم بالفعل تحقيقه على الصعيد العالمي، تنتشر حاليا حوافز النمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان. ويتوقع أن يرتفع ناتج الفرد هذه السنة في ما لا يقل عن ١٠٩ بلدان يبلغ مجموع سكانها ٥,٣ بلايين نسمة. (يتراوح عدد سكان كل منها، فيما عدا البعض، بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون شخص).

لقد تحققت هذه النتائج تدريجيا بعد السنوات الأولى الكثيرة من عقد التسعينات. وينعكس في الأرقام الجديدة اتجاه مشجع وحيوي إلى حد بعيد في بعض البلدان؛ بيد أن الأرقام، بخصوص بلدان أخرى، تمثل تحسنا طفيفا أو بداية تحسن لظروف هي في غاية العسر. وفي بلدان معينة، خفت حدة الأوضاع السياسية العنيفة. وفي العديد من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بدأت الآن برامج التكيف المحلية تؤتي ثمارها. وحتى الآن، رغم زيادة دخل الفرد، لم تتمكن بعض البلدان الأكثر ثراء في العالم، وخاصة في أوروبا، من تحقيق تخفيض كبير لمعدلات البطالة المرتفعة بصورة غير عادية فيها، في حين يبدو أن ترتيبات الحماية الاجتماعية، القيمة جدا، لم تعد في متناول العديد من البلدان متقدمة النمو، أو أن حكومات تلك البلدان أصبحت ترى أنها غير قادرة على تحمل تكاليفها.

الحالة الاقتصادية العالمية

يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي من السلع والخدمات بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ وذلك للسنة الثالثة على التوالي (انظر الجدول الأول - ١). ومعدل التوسع هذا أدنى من المتوسط العالمي في الثمانينات. ومع ذلك، فهو يمثل تحسنا هائلا بالمقارنة مع الثلاث سنوات الأولى من العقد الحالي. لقد تميزت هذه السنوات بالكساد الاقتصادي في البلدان متقدمة النمو؛ وبالانحياز الاقتصادي وبعض الحروب في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال؛ وبالجناف، والحرب، والنزاع المسلح، والتكيف الاقتصادي العسير في عدة بلدان نامية (ولو أن البلدان الأخرى نمت بسرعة).

تم قبل سنة واحدة توقع معدل نمو عالمي في ١٩٩٦ بنسبة ٣,٢٥ في المائة^(١) وهو معدل أعلى إلى حد ما من المعدل الذي تم تحقيقه، ومن المتوقع الآن بلوغه في ١٩٩٧. فقد أرجئ تعجيل نمو الناتج العالمي في الواقع بسبب تباطؤ النمو في الاقتصادات متقدمة النمو في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بالمقارنة مع ما كان مقدرا فيما قبل. ويعني ذلك أن معدل النمو الفعلي للناتج الإجمالي المحلي، عوضا عن أن يبلغ ٢,٧٥ في المائة في ١٩٩٥ و ٣ في المائة في ١٩٩٦، كان ٢ في المائة في ١٩٩٥ ويتوقع الآن أن يبلغ ٢ في المائة كذلك في ١٩٩٦.

وقد كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية في ١٩٩٥ قريبا جدا من المتوقع (تم تحقيق ٥,٢ في المائة مقابل معدل متوقع بنسبة ٥ في المائة). في حين أن المعدل المتوقع الآن لعام ١٩٩٦ أعلى حتى من ذلك (نسبة ٥,٥ في المائة متوقعة حاليا مقابل ٥ في المائة قبل سنة واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل النمو بنسبة ٢ في المائة المتوقع حاليا لعام ١٩٩٦ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مساو لما تم توقعه منذ سنة، في حين أن الهبوط في الناتج بنسبة ١,٨ في المائة كان أقل مما تم توقعه في ١٩٩٥.

وغير بالملاحظة أن أداء الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل سنة واحدة، حين كان يعتقد أن نمو البلدان الصناعية سيتعزز. ويحمل ذلك على اعتقاد أن العوامل المحلية كانت مصادر هامة للنمو في العديد من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وأن بعض اقتصادات هاتين الفئتين قد نجحت نسبيا في الأسواق الدولية. وفي الواقع، أصبحت هذه البلدان تعتبر، بصورة متزايدة، أسواقا هامة وحواجز كامنة للنمو في الاقتصادات متقدمة النمو. ومع ذلك، لم تفلت بعد بلدان أخرى - من بين الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال - من ورطة "التوازن عند مستوى متدن" التي تنطوي على درجة عالية من الفقر ونمو بطيء.

واستمرت البيئة الاقتصادية الدولية في إتاحة فرص أكبر للنمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان القادرة على الاستفادة منها. وقد نما حجم الواردات من السلع بنسبة ١٠,٣ في المائة في ١٩٩٤ وبنسبة تقديرية تبلغ ٨,٥ في المائة في ١٩٩٥، ويتوقع أن ينمو بسرعة حجم الواردات في ١٩٩٦ أيضا (٧,٢٥ في المائة). ولو أن هذا النمو لن يبلغ مستوى السنة الأخيرة (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٩).

وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل النمو المتسارع للتدفقات المالية العالمية. وازداد بنسبة الربع تقريبا في ١٩٩٥ المجموع العالمي للائتمانات الدولية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل (السندات، والقروض المصرفية، والتربيطات المتصلة بها) فبلغ ٨٣٢ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٣١). بيد أن نصيب الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال معا لم يتجاوز إلا قليلا نسبة ١٠ في المائة من هذه الترتيبات. وتفتقر بلدان عديدة لإمكانية الحصول على هذه الأموال إذ أن مدى قدرتها على خدمة ديون إضافية يحول دون حصولها على هذه القروض. وتحتاج تلك البلدان إلى استثمار مباشر وتدفقات مالية رسمية. ويمثل تقديم المساعدة للبلدان التي كانت قبل فترة قصيرة أطرافا في نزاعات خاصة تترتب فيها تكاليف باهظة بصورة خاصة على تأخير أو رفض تقديم المعونة. وتحتاج هذه البلدان أيضا إلى ائتمانات ومنح حكومية. ولسوء الحظ، فإن احتمالات مستقبل المساعدة الإنمائية الرسمية كثيفة.

الجدول الأول - ١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٨١-١٩٩٧
(التغيير السنوي بالنسبة المئوية)

١٩٩٧ ^(ب)	١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٥ ^(أ)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	-١٩٨١
٣ ١/٤	٢ ١/٤	٢,٤	٢,٤	٠,٩	١,١	٠,٣	٢,٩	النمو العالمي ^(ج)
٢ ١/٤	٢	٢,٠	٢,٧	٠,٧	١,٦	٠,٧	٢,٩	الاقتصادات متقدمة النمو
٣	٢	١,٨-	٨,٩-	٦,٩-	١٢,٠-	٨,٦-	٢,٠	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ^(د)
٥ ٢/٤	٥ ١/٤	٥,٢	٥,٥	٥,٠	٤,٩	٣,٥	٣,١	الاقتصادات النامية
								بنود مرجعية
..	١٠٩	١٠٣	٩٣	٦٢	٧٣	٦٩	٧٤	عدد البلدان التي يرتفع فيها ناتج الفرد
..	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٦	١٢٢	١٢٢	عدد البلدان التي تشملها العينة
..	٣ ١/٤	٢ ٢/٤	٢,٦	١,٠	٠,٧	٠,٤	٢,٨	نمو الناتج العالمي كما يظهر في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقع يستند جزئياً إلى مشروع "لينك".

(ج) حسب كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان حيث تستند القياسات إلى الناتج المحلي الإجمالي معرباً عنه بأسعار ١٩٨٨ وأسعار صرف تلك السنة (مقابل النتائج المتوصل إليها حين تستند القياسات المستخدمة إلى تحويل قيم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام تعادل القوى الشرائية الذي يؤدي إلى زيادة نقطة مئوية واحدة تقريبا إلى النمو العالمي السنوي في التسعينات، انظر مقدمة المرفق الإحصائي).

(د) استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه والذي يقلل بصورة هامة من قيمة النشاط في بلدان عديدة.

الاقتصادات متقدمة النمو: نمو بطيء لكن بدون انكماش

استهلّت عدة بلدان متقدمة النمو، مثل كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، عقد التسعينات بالدخول في طور انكماش اقتصادي (انظر المرفق، الجدول ألف - ٧). وحين بدأت هذه البلدان تنتعش، دخلت بلدان أخرى مرحلة انكماش، ومن بينها ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان. وبحلول عام ١٩٩٤، كان معظم البلدان متقدمة النمو على درب الانتعاش، ولو أن وضعها كان في بعض الحالات - مثل اليابان بوجه خاص - أقرب إلى الكساد الاقتصادي منه إلى الانتعاش. وكان متوقفاً أن يتسع نطاق الانتعاش في أوروبا واليابان في عام ١٩٩٥ وأن يتباطأ إلى حد ما نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأكثر تقدماً في دورتها الاقتصادية.

وما حدث في الواقع هو أن النمو تباطأ أكثر مما كان متوقفاً في البلدان التي بلغت طورا أكثر تقدماً في دورتها الاقتصادية؛ وقد تباطأ بدلا من أن يزداد في أوروبا الغربية؛ ولم يزد الناتج إلا بالكاد في اليابان. ويبدو أن الارتفاع غير المتوقع لأسعار الصرف في اليابان وأوروبا قد تسبب في ذلك جزئياً. وفي حين أن التقييم الزائد للعملة قد خفض في النصف الأول من عام ١٩٩٥، فإنه لا يتوقع أن المعدل العام للنمو الاقتصادي في ١٩٩٦ سيتجاوز معدل ١٩٩٥، ويتوقع أنه لن يتحسن إلا بقدر متواضع في ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، تتسم الدورة الاقتصادية الحالية بضعف غير معتاد: تحققت في السنة التي شهدت أقوى انتعاش (١٩٩٤) معدل نمو عام يقل عن نصف متوسط معدل النمو في عقد الثمانينات ككل (الجدول الأول - ١).

وقد سعت الحكومات، لدى تحديد مواقفها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، إلى تهيئة أوضاع تحقق النمو المستدام في الأجل المتوسط. وحاولت بالتالي تخليص اقتصاداتها من التضخم، وخفض أوجه العجز المالي، لتحقيق الأهداف في مجال السياسات وتعزيز ثقة الأسواق المالية في سلامة سياساتها. وشكلت اليابان حالة خاصة إذ تعين على اقتصادها استيعاب أزمة مالية تسببت في خسارات ضخمة في الثروة وهزت النظام المصرفي. وقد خابت الآمال المعقودة على الجهود الواسعة النطاق التي بذلتها الحكومة خلال سنوات عديدة من أجل تحقيق انطلاقة جديدة للاقتصاد.

كانت استراتيجيات سياسات الاقتصاد الكلي للاقتصادات متقدمة النمو ناجحة في بعض أبعادها. وباستثناء ألمانيا واليابان، انخفضت أوجه العجز المالي المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي (الجدول ألف - ٨)، وتسببت السياسة النقدية، في ١٩٩٤ و ١٩٩٥، في تباطؤ نمو الطلب، على نحو ما كان مقصودا. وقد اتبع واضعو السياسات عندئذ اتجاها معاكسا وخفضوا من تشدد سياستهم النقدية في ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦ لتجنب إقحام بلدانهم في طور انكماش. وهكذا فإن النمو الاقتصادي، في حين لم يبلغ المستوى المتوقع، ظل ايجابيا بصورة عامة.

لقد كان النجاح في التصدي للتضخم مشهودا. أبقى متوسط الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية في مستوى أدنى من ٢.٥ في المائة سنويا منذ ١٩٩٤. رغم انتعاش الطلب والزيادات الهامة في أسعار السلع الأساسية الدولية النفطية وغير النفطية (انظر المرفق)، الجدولان ألف - ٧ وألف - ٢١). ويتوقع أن يتواصل تباطؤ التضخم في ١٩٩٦.

وفي انتظار أن يتحقق ذلك، يظل التقدم المحرز حتى الآن على الجبهات الاقتصادية الأخرى مخيبا للآمال. أولا، لم يتحقق أي خفض، تقريبا، في المعدل العام للبطالة في البلدان متقدمة النمو منذ أن بلغ ذروته في عام ١٩٩٢ وهي ٨ في المائة من القوى العاملة (انظر الجدول ألف - ٦)^(١). رغم أنه، في السنة الماضية، حين كان النمو الاقتصادي يبعث على التفاؤل بقدر أكبر، لم يتم توقع أي تحسن تقريبا^(٢). ويبدو أن البطالة ناجمة أساسا عن عوامل هيكلية^(٣).

ثانيا، وبالتوازي مع التطورات في مجال البطالة، كان هناك ركود في القيم الحقيقية للأجور. فضلا عن ذلك، فإن هذا، في حين كان أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل التضخم، قد شكل أيضا عاملا من عوامل بطء النمو الاقتصادي إذ أن الدخل من الأجور هو أحد العوامل الهامة التي تحدد نفقات الأسر المعيشية وتحدد بالتالي الطلب والإنتاج الإجماليين. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في معدات التكنولوجيا المتقدمة وسياسات الشركات من حيث "خفض حجم" عملياتها - خاصة في الولايات المتحدة - أثارت مخاوف بشأن البطالة من الصعب تهديتها حين يتعذر على العمال الذين أصبحوا زائدين الحصول على فرص عمالة مماثلة أو على مستويات أجور تكون في ارتفاع.

وأخيرا، تسببت ضرورة التثبيت المالي في تقليص الاحتمالات لإنفاق حكومي تقديري هام على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العديد من البلدان. وفي الواقع، فإن حكومات عديدة تقوم بإعادة تقييم الطريقة التي يمكن بها أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالانفاق غير التقديري، وخاصة فيما يتصل بالضمان الاجتماعي، بالمعنى العام لهذا التعبير. ولا توجد حلول سهلة لهذه المشاكل. بيد أن ما استجد من نضال نقابي وما تجلى من عدم رضا الناخبين يبرزان بصورة متزايدة أن مجموعة السياسات القائمة غير مكتملة.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: نمو بعد نقطة التحول

من الصعب إدراك حقيقة الهبوط الحاد في حجم الأنشطة الاقتصادية الذي رافق انهيار نظام التخطيط المركزي، في أوروبا الوسطى والشرقية أولا، ثم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، وأصعب من ذلك قياسه. وفي هذه البلدان مجتمعة، كان الناتج الكلي للاقتصادات في عام ١٩٩٥ أدنى بنسبة الثلث مما كان عليه في ١٩٩٠^(٤). ويحتمل أن يكون هذا تحديدا مبالغيا فيه لمدى انحسار النشاط الاقتصادي، لكن هناك دليلا آخر على شدة الهزة، وهو أن نمو عدد السكان الإجمالي لهذه البلدان سجل هبوطا حادا في التسعينات (انظر الجدول ألف - ١ في المرفق). بيد أنه يتوقع أن تشهد السنة الجارية نهاية الانكماش الاقتصادي واستئناف نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، في مجموعها.

وما حدث في واقع الأمر هو أن جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط وشرقي أوروبا ودول البلطيق استأنفت النمو بحلول عام ١٩٩٤. وقد كان لكثير منها - لا كلها - معدلات نمو اقتصادي جيدة في ١٩٩٥، مع تنبؤات بمزيد من النمو القوي في ١٩٩٦ (انظر الجدول ألف - ٣ في المرفق). وكانت الحالة أصعب من ذلك بكثير في بلدان رابطة الدول المستقلة، حيث استمر تناقص الناتج في ١٩٩٥ ولو أنه كان أقل سرعة مما كان عليه في السنوات السابقة. ولا يتوقع أن يحدث في ١٩٩٦ سوى مجرد بداية النمو، كما أن أوجه عدم التأكد المحيطة بذلك الاحتمال كبيرة إلى حد أن واضعي التوقعات لا يستبعدون أن تتمثل الحصيلة، بدلا من ذلك، في زيادة تقلص الناتج.

وينعكس في اختلاف معدلات النمو فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال اختلاف طبيعة ومدى واتساق السياسات المنفذة. وقد واجهت كل البلدان طفرات تضخمية حادة حين سُمح برفع الأسعار لأول مرة وحين حدث انفجار في قيمة الائتمانات الممنوحة للمؤسسات - وذلك، في نفس الوقت، في شكل فروض رسمية ومتأخرات مستحقة فيما بين المؤسسات - لما كانت الشركات تحاول الوفاء بمتطلبات بيئتها الجديدة غير المخططة. ومن ثم فقد تعين على واضعي السياسات التركيز على استعادة السيطرة على الاقتصاد الكلي (بالحد من المعروض من النقود وبكبح أوجه العجز المتنامي في الميزانيات) في نفس الوقت الذي كانوا يعززون فيه إضفاء الطابع المؤسسي على تحول اقتصاداتهم، بما في ذلك تحويل مؤسسات الدولة إلى شركات وخصخصتها، وإعادة بناء النظام المصرفي والمالي على أساس مبادئ ذات اتجاه سوقي، والإشراف على إعادة توجيه التجارة الخارجية وفقا لمتطلبات سوق الصرف الأجنبي ودعم ذلك، والشروع في إصلاحات قانونية، وغير ذلك، مع السعي في أثناء القيام بكل ذلك إلى التصدي للنتائج الاجتماعية المترتبة على التفتك الاقتصادي.

وقد كان متوقعا في بداية الأمر أن يأتي الزخم الرئيسي للنمو من الصادرات إلى أوروبا الغربية، وذلك خاصة في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال. بيد أن هذه الاقتصادات تطوي الآن على مصادر قوية للنمو. فطلبات المستهلكين التي كانت أصلا تلبى بواسطة الواردات أصبحت الآن تلبى، بصورة متزايدة، عن طريق الإنتاج المحلي، كما أصبح الاستثمار في ازدياد. وتزداد حاليا الانتاجية الصناعية أيضا. ومع ذلك، فإن الحالة تظل خطيرة فيما يتعلق بالبطالة، وما زالت معدلات البطالة مرتفعة رغم أنها في انحسار (انظر الفصل الثاني).

يتمتع جل اقتصادات أوروبا الغربية والوسطى والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بثقة الأسواق الدولية إلى حد ما. فقد تدفقت إليها مقادير هائلة من العملات الأجنبية، إما في شكل استثمار للأوراق المالية (بسبب أسعار الفائدة المحلية المرتفعة) أو استثمار أجنبي مباشر (بسبب وجود قوى عاملة ماهرة ومنخفضة الأجور وهياكل أساسية مطورة نسبياً). ونتيجة لذلك، ازدادت بسرعة فائقة الاحتياطات من العملات الأجنبية في معظم بلدان المنطقة.

وحقق الاتحاد الروسي أيضاً، بطرق عديدة، تقدماً ملحوظاً: انخفض معدل التضخم، وبلغت الاحتياطات من العملات الأجنبية مستوى عالياً، ويتقدم حالياً بقوة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. ومع ذلك، فإن احتمالات النمو الاقتصادي في ١٩٩٦ ضعيفة ويكتنفها قدر هائل من عدم التأكد. ولا ينبغي أن تُستبعد تماماً إمكانية حدوث انحسار متواصل. وقد بدت الثقة في استقرار البيئة الاقتصادية والإدارية ضعيفة: على سبيل المثال، ذكر أن قدراً هاماً من عدم التأكد يحيط بالنتائج التي يُحتمل أن تترتب في مجال السياسة الاقتصادية على الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولو تم التقليل من مدى عدم تأكد أوساط الأعمال التجارية بشأن السياسة التي ستتبع في المستقبل، ولو استثمر البلد الموارد الهائلة التي تنقل حالياً إلى الخارج أو يحتفظ بها في شكل عملات أجنبية، لتحسنت كثيراً التوقعات بشأن الحالة العامة. وفي الواقع فإن القدر الأكبر من الموارد البشرية والكثير من الهياكل الأساسية ذات الأهمية الأساسية إلى حد بعيد بالنسبة للنمو متاحة حالياً في الاتحاد الروسي. وعلى نقيض ذلك، فإن الاحتمالات القصيرة الأجل لاستئناف النمو الاقتصادي ضعيفة في العديد من البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

البلدان النامية: ينتشر حالياً النمو الاقتصادي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ١٩٩٥ في ٧١ بلداً نامياً من مجموع ٩٣ بلداً يجري بانتظام رصد بياناتها، ويتوقع أن تضم هذه المجموعة ٧٥ بلداً في ١٩٩٦ (انظر الجدول الأول - ٢). ويشكل هذا زيادة كبيرة بالمقارنة مع الـ ٥٠ بلداً في ١٩٩٣. كذلك، فإن توسع نطاق انتشار النمو الاقتصادي يشكل تحسناً مشهوداً حين ينظر إليه من وجهة نظر عدد السكان الذين شملهم. في ١٩٩٥، كان زهاء ٩٠ في المائة - أي ٤ بلايين - من السكان يعيشون في بلدان كان متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد في ارتفاع. وفي ١٩٩٦، يتوقع أن تضم هذه الفئة ٩٦ في المائة - أي ٤,٣ بلايين - من هؤلاء السكان.

هكذا، فإن النمو السريع لناتج الفرد ليس ظاهرة مقصورة أساساً على الصين والاقتصادات ذات النمو السريع في جنوب آسيا وشرقها، حيث يعيش كل السكان تقريباً في بلدان يرتفع فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وقد حققت أقل البلدان نمواً، بوجه خاص، مكاسب في هذا الصدد في ١٩٩٥ ويتوقع أن تواصل التقدم في ١٩٩٦: سجل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة ما لا يقل عن ٢١ اقتصاداً من مجموع ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً يعيش فيها ٧٨ في المائة من إجمالي سكان هذه المجموعة من البلدان. ويعتبر هذا التطور مشجعاً كثيراً لما يقارن بتجربة أوائل التسعينات حين لم تكن هذه الفئة تضم سوى ١٢ بلداً تقريباً يعيش فيها زهاء نصف مجموع سكان أقل البلدان نمواً.

الجدول الأول - ٢ - عدد الاقتصادات النامية والحصة من مجموع السكان التي ينمو فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٠-١٩٩٦

	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥ (أ)		١٩٩٦ (ب)	
	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد
الاقتصادات النامية ومن بينها	٨٥	٥٥	٨٢	٥٧	٨٤	٥٠	٨٠	٦٠	٨٥	٧١	٩٠	٧٥	٩٦	
أمريكا اللاتينية	٤٨	١٦	٥٨	١٦	٥٥	١٦	٦٨	١٨	٨٩	٢٠	٦٨	٢٣	٩٥	
أفريقيا	٤٩	١٦	٤٧	١٣	٤٦	١١	٢٧	١٧	٤٢	٢٥	٦٧	٢٨	٨٧	
جنوب وشرقي آسيا	٩٩	١٤	٩٣	١٥	٩٥	١٥	٩٥	١٦	٩٩	١٥	٩٩	١٥	٩٩	
الصين	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	
غربي آسيا	٧٣	٦	٧٢	٩	٩٠	٤	١٥	٥	١٩	٦	٦٣	٤	٦١	
أقل البلدان نمواً	٥٣	١١	٤١	١٢	٥٦	١٥	٦٥	١٧	٥٧	٢١	٧٨	٢٢	٧٨	

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقع.

حدثت الزيادة في عدد البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المتزايد في أفريقيا بصورة خاصة، حيث بدأ الانتعاش في ١٩٩٤ بعد انتهاء ظروف عسيرة جدا. وبحلول ١٩٩٥، كان ٦٧ في المائة من السكان يعيشون في بلدان ينمو فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة فتتجاوز ٨٧ في المائة في ١٩٩٦. وفي أمريكا اللاتينية، بعد التباطؤ الاقتصادي الشديد في ١٩٩٥، بدأ انتشار نمو الناتج المحلي الإجمالي يتسع في ١٩٩٦ فشمل ٩٥ في المائة من السكان. بيد أن هناك حقيقتين تحدان من الابتهاج لملاحظة هذا التطور: في العديد من البلدان، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد صغيرا وظلت المستويات المتوسطة لحصة الفرد من ذلك الناتج أدنى من مستويات ١٩٨٠ بالقيمة الحقيقية. وعلى الصعيد الإقليمي، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٥ سلبيا في أمريكا اللاتينية وزهيدا في أفريقيا. وفي ١٩٩٦، يتوقع أن يبلغ متوسطه ٠,٧٥ في المائة في أمريكا اللاتينية و ١,٥ في المائة في أفريقيا (انظر الجدول الأول - ٣). وفي كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أغلبية البلدان التي حققت نموا دون نسبة ٢ في المائة في ١٩٩٥ وفي ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية في مستوى أدنى مما كانت عليه في ١٩٨٠. وقد ساد نفس النمط في أقل البلدان نموا فيما يتعلق بحجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد وبمقارنة مستويات حصة الفرد من ذلك الناتج على المدى البعيد.

يتمثل تطور مهم آخر، على النحو الملاحظ أعلاه، في أن معدلات النمو في البلدان النامية تعززت عموما في ١٩٩٥ رغم تباطؤ النمو على ما كان متوقعا في البلدان متقدمة النمو، التي تمثل شركاءها الرئيسيين في مجال التجارة. وفي الحقيقة، يقدر أن حجم صادرات البلدان متقدمة النمو قد ازدادت بأكثر سرعة مما حدث في ١٩٩٥ و ١٩٩٤، وإذا أثبتت الأحداث صحة توقعات هذه الدراسة، سيكون ١٩٩٦ العام الثالث، على التوالي، الذي يتجاوز في أثنائه التوسع في حجم صادرات البلدان النامية نسبة ٩ في المائة (انظر الجدول ألف - ١٩). وينعكس في هذا نجاح بعض البلدان النامية في تسويق سلعها في الاقتصادات متقدمة النمو - مفتنمة بصورة خاصة فرصة استمرار الطلب القوي على السلع الالكترونية المتصلة بالحاسوب - وكذلك زيادة مبيعات البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى^(١).

الجدول الأول - ٣ - الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصادات النامية، ١٩٨٠-١٩٩٦

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولارات ١٩٨٨)				معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد (نسبة مئوية)			
١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (د)	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (د)	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٨١-١٩٩٠
١٠٢٨	٩٨٨	٨٥٨	٧٧٠	٤	٣,٣	٢,٩	١,٠
الاقتصادات النامية ومن بينها							
٢١٠٦	٢٠٩٢	٢٠٠٨	٢١٤٨	٢/٤	٠,٩-	٠,٨	٠,٩-
أمريكا اللاتينية							
٦٦٧	٦٥٧	٧٠٠	٧٢١	١ ١/٢	٠,٠-	١,٣-	٠,٩-
أفريقيا							
٣٣٣٥	٣٢٢٨	٣٤٢٣	٥٧٣٦	١/٤	٠,٤	٠,٦-	٥,٣-
غربي آسيا							
٨٦٥	٨١٧	٦٧٤	٤٦٠	٦	٥,٠	٤,٠	٣,٩
جنوب شرقي آسيا							
٧١٦	٦٦٤	٤١١	٢٠٢	٨	٩,١	١٠,٢	٧,٥
الصين							
٢٤٣	٢٣٨	٢٤٩	٢٦١	١ ٢/٤	٠,٤	٠,٩-	٠,٥-
أقل البلدان نموا							

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقع.

وقد ساعد البلدان النامية أيضا تثبيت الأسعار الدولية للسلع الأساسية في ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وهي أسعار يتوقع أن تظل قوية نسبيا في ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، كان ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بمثابة انحناء في السنوات الأخيرة. وفي ١٩٩٥، قدر صافي الاستثمار المباشر في البلدان النامية المستوردة لرأس المال بما لا يقل عن ٦٤ بليون دولار، ولو أنه كان مركزا تركيزا شديدا في عدد قليل من البلدان. وفي عام ١٩٩٥ كان مجموع الاستثمارات قد بلغ ١٧ بليون دولار^(٧).

ورغم هذه التطورات، أصيبت التدفقات الدولية لتمويلات السندات التجارية إلى البلدان النامية بصدمة مؤقتة نتيجة لأزمة ميزان المدفوعات في المكسيك في نهاية ١٩٩٤ وأزمة الثقة التي أحدثتها. بيد أن التدفقات، التي كان معظمها موجها إلى اقتصادات "الأسواق الناشئة"، استؤنفت بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٥، وقد شجعها، أولا، الالتزام السريع والقوي جدا من المجتمع الدولي إزاء المكسيك والدول الأخرى التي لها التزامات مالية دولية كبيرة والتي كانت تقوم بتنفيذ نظم تكييف هيكلية، وكذلك التغييرات الحادة التي أدخلتها المكسيك ذاتها على سياساتها في أثناء عام ١٩٩٥.

وفي الحملة، يبدو أن التدفقات التجارية والمالية، الضرورية بصورة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية المتسمة بالانفتاح دوليا، تتطور حاليا بصورة واحدة جدا. لا جدال في أن البلدان ما زالت تحمي صناعاتها الحساسة سياسيا من المنافسة الأجنبية، وهو ما يحدث بأقصى استمرارية في القطاع الزراعي. وما زال النظام الدولي للتجارة في الخدمات بعيدا عن بلوغ طور الاستقرار. بيد أن منظمة التجارة العالمية بدأت تبرز بوصفها منتدى هام لتسوية المنازعات، فضلا عن التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، وتتزايد حاليا مشاركة البلدان النامية في أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مؤسسات بريتون وودز أيضا تتوخى نهجا أكثر انساما بالطابع العملي فيما يتعلق بزيادة الفعالية في تخفيف عبء خدمة الدين على بعض البلدان النامية الأشد فقرا، ولو أنه لم يتم بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق ببعض التوصيات العملية (انظر الفصل الثالث).

غير أن أحد العناصر الأساسية في جهود التعاون الانمائي الدولي في مجموعها، قد بدأ يضعف قبل الأوان، وهو عنصر المساعدة الانمائية الرسمية. وتشير كل الدلائل إلى أن تقلص التزام المانحين العام بتقديم مساعدة إنمائية سيتواصل في السنوات المقبلة. ولم يحدث هذا التطور بنفس الصورة في جميع الحالات إذ أن بعض المانحين ملتزمون بزيادات هامة في جهود المعونة التي يضطلعون بها: لكن حجم المساعدة المقدمة إلى كل واحد من البلدان التي تحتاجها وتستحقها سيتضاءل إلى أقصى حد نتيجة لتناقص الحجم الكلي للموارد المتاحة بشروط ميسرة بعد التخفيضات الحديثة للتدفقات، خاصة من جانب أحد المانحين الرئيسيين.

ليس القصد من المساعدة الانمائية الرسمية أن تكون دعما لدخل البلدان الفقيرة، بل دعما للاستثمار والتنمية، وبصورة خاصة دعما للأنشطة، التي يكون القطاع العام مسؤولا عنها في كل مكان، مثل التعليم والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم المعونة في حالات خاصة، وأبرزها أوضاع ما بعد الصراع، حين يعرض القطاع الخاص عن بلدان ما بسبب مدى انعدام الاستقرار وخطورة الأحوال السائدة فيها والمخاطر التي ينطوي ذلك عليها. وفي كل الحالات تقريبا، يتمثل البديل لتمويل مشروع ما بواسطة المساعدة الانمائية الرسمية في عدم وجود تمويل إطلاقا وعدم وجود أي مشروع.

مواضيع تحليلية في دراسة ١٩٩٦

بالإضافة إلى استعراض الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، تسعى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم إلى تشجيع المناقشة الدولية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي لها بعد هام متعلق بالسياسات. وفي هذا الصدد، تتضمن الدراسة الحالية دراسة رئيسية للاستثمار، ولا سيما الاستثمار الثابت للشركات التجارية وهو، العمود الفقري للتنمية في اقتصاد سوقي. وتستعرض الدراسة أيضا، لجمهور قراء عام، قضايا منتقاة لها تأثير على سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وشكلت مجال تركيز للتحليل الدولي.

منظور بشأن الاستثمار في اقتصادات العالم

إن التمويل الإضافي هو الحل - أو جزء من الحل - لمعظم مشاكل السياسات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الاستثمار لا يتحقق بصورة تلقائية بالمقادير المستصوبة أو في المواقع أو القطاعات المنتجة المستصوبة. وبما أن الاستثمار اهتمام ذو شأن في مجال السياسات في الاقتصادات متقدمة النمو وفي الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، فقد اتخذ كمجال التركيز للجزء التحليلي الرئيسي من الدراسة الحالية.

إن نقطة الانطلاق في دراسة الاستثمار هذه هي الإقرار بأن هذا الموضوع زاخر بالتعقيدات النظرية والإحصائية إلى حد أنه يجدر بالمحلل ألا يتجاهلها وأنه من المفيد، لفهم الاستثمار كقضية من قضايا السياسات، أن تشمل دراسة هذا الموضوع أكثر ما يمكن من الاعتبارات المختلفة، وهو ما يمكن القيام به على أفضل وجه في سياق النظر في سلسلة من الحالات المعينة في مختلف أطوارها. وقد أخذت عدة من هذه الحالات من تجارب اقتصادات متقدمة النمو واقتصادات تمر بمرحلة انتقال وأخرى نامية، بما في ذلك مناقشات بشأن الاستثمار في أربعة بلدان تمر بطور ما بعد الصراع، مما يعكس الانشغال الخاص بهذه المجموعة من البلدان في الأمم المتحدة. وترد في الفصول المناسبة هذه الاستنتاجات، على نحو ما تم الخلوص إليها من تحليل المجموعات المختلفة من البلدان.

بعض أبعاد التغيير الاقتصادي والاجتماعي

أفردت أربع قضايا لأغراض الاستعراض في الجزء ٤ من الدراسة الذي تحلل فيه أبعاد محددة منتقاة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. تتصل القضية الأولى بالطريقة التي يرصد بها الديموغرافيون في الأمم المتحدة التنمية الحضرية ويضعون اسقاطاتها، وهو موضوع هام نظرا للتحليل المستفيض المستند إلى هذه البيانات الذي تم استخدامه في إعداد ورقات لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الموثل ٢، (اسطنبول، حزيران/يونيه ١٩٩٦).

وتتعلق القضية الثانية، التي لها أيضا بُعد حضري، بالكيفية التي تسعى بها البلدان النامية - حيث يزداد بأقصى سرعة الطلب على الطاقة الكهربائية - إلى زيادة امدادات تلك الطاقة وإلى كفاءة التزويد بها بمزيد من الفعالية في عالم تزداد فيه ندرة الموارد. ويؤكد الاهتمام على الجهود الرامية إلى إيجاد واستخدام حوافز اقتصادية لتحقيق الفعالية في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها.

وتثير القضية الثالثة المطروقة في هذا الجزء ٤ من الدراسة مسائل متعلقة بالتزويد بالمياه المأمونة، وهو موضوع أبرزه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه المعقود في مار دل بلاتا، الأرجنتين في ١٩٧٧ وأنشطة المتابعة لذلك المؤتمر داخل الجمعية العامة وخارجها. ويتجه التشديد في دراسة المياه إلى التجارب فيما يتعلق بإنشاء هيكل ومؤسسات اقتصادية تنمي الحوافز على استخدام المياه بمزيد من الفعالية وعلى نقلها بأقصى فاعلية من المواقع حيث تكون وافرة نسبيا إلى حيث توجد حاجة قصوى إليها.

وأخيرا، تتناول الدراسة عنصرا من عناصر التجارة الدولية بدأ ينمو بسرعة لكنه يستعصي على التحديد، وهو عنصر خدمات الأعمال التجارية (المواصلات، وبرامج الحواسيب، والخدمات المالية، وغير ذلك). إن الخدمات، ككئة عامة، تشكل حصة كبيرة ومتنامية بسرعة من النشاط الاقتصادي العالمي. لكن الخدمات، نظرا لكونها "غير مرئية" أقل قابلية من البضائع للقياس بسرعة. ومن ثم فإن الدراسة تسعى أولا إلى اكتشاف مظاهر النمو في الاتجار بخدمات الأعمال التجارية من خلال تعيين الموردين والمشتريين الرئيسيين. وهنا، بيد أنه سرعان ما تبينت ضرورة التصدي للمعضلة الناجمة عن حقيقة أنه يمكن تقديم الخدمات عبر الحدود بطرق شتى لا تندرج إلا طريقة واحدة منها في إطار المفهوم التقليدي للتجارة الدولية.

الحواشي

- (١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1)، الجدول الأول - ١.
- (٢) معدلات البطالة المستخدمة في هذه الدراسة موحدة قدر المستطاع بالسماح بالمقارنة دوليا، وهي، بالتالي، قد تكون مختلفة، إلى حد ما، عن التعريف الوطنية المألوفة (انظر حواشي الجدول ألف - ٦).
- (٣) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٥ ... الجدول ألف - ٦.
- (٤) انظر، مثلا، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٥ ... الفصل الرابع عشر؛ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1)، الفصل السادس، الفرع المعنون "العمالة في الاقتصادات السوقية متقدمة النمو: الترددي قبل التحسن".
- (٥) لم ينكح تحليل النشاط الاقتصادي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ينطوي على صعوبات عديدة وغير مألوفة، وبالتالي فإنه يتعيّن توخي أقصى الحذر في تفسير إحصاءات الناتج الإجمالي، خاصة تلك التي تشمل فترة المرحلة الانتقالية منذ سنواتها الأولى حتى السنوات الأخيرة. ولم يشكل الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأساسي لتحديد الناتج الكلي في بداية مرحلة الانتقال في معظم البلدان ولم تستخدم عندئذ الطرائق الموحدة لجمع بيانات الحسابات الوطنية في الاقتصادات السوقية. وحتى لو لم يحدث ذلك، فإن الأسعار النسبية السائدة في إطار التخطيط المركزي لن تكون، على كل حال، ذات علاقة كبيرة بأسعار السوق، في حين أن التغيرات الحادة في نوعية وتكوين الناتج في قطاعات عديدة تجعل من تفسير المقارنات عملية عسيرة إلى أقصى حد بعد مرور الوقت للحصول على تفاصيل إضافية، انظر مقدمة المرفق الإحصائي).
- (٦) يَظهر هذا تطورات إقليمية معينة: النمو القوي في صادرات النفط من بلدان غربي آسيا وغيرها إلى البلدان النامية السريعة النمو، وكذلك الزيادة الهامة في تشكيلة متنوعة من صادرات جنوب شرقي آسيا إلى الصين وإلى اقتصادات آسيوية أخرى (انظر الجدول ألف - ١٥ في المرفق، وللحصول على معلومات أكثر تفصيلا، انظر نشرة إحصاءات الأمم المتحدة الشهرية، أيار/مايو ١٩٩٦، الجدول الخاص دال)؛ وقد لوحظ في وقت سابق أن الصلة قد ضعفت بين اقتصادات جنوب وشرقي آسيا والاقتصادات متقدمة النمو، وذلك على سبيل المثال في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1) الفصل الثاني، الجزء الفرعي المعنون "البلدان النامية: نمو أقوى: جنوب وشرقي آسيا: الحفاظ على التقدم السريع: صلة أضعف بنمو الاقتصادات المتقدمة".
- (٧) تتعلق هذه البيانات بالاستثمار، دون احتساب الأرباح المعاد استثمارها، في عينة من البلدان تشمل ٩٢ بلدا (انظر الجدول ألف - ٢٧ في المرفق).

الجزء الأول

حالة الاقتصاد العالمي

الفصل الثاني

الحالة الراهنة في اقتصادات العالم

تتصف الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم بسميتين مثيرتين للانتباه. الأولى، هي أن نمو النشاط الاقتصادي قد أصبح أوسع انتشاراً. والثانية، هي أنه بالإمكان كما يبدو أن يستمر النمو في عدد كبير من البلدان.

فقد بدأ يتجلى انتشار النمو الاقتصادي جغرافياً في عام ١٩٩٥. ففي ذلك العام، ازداد النشاط الاقتصادي العالمي بمجموعه بنفس معدل ازدياده في عام ١٩٩٤، بيد أن معدلات النمو ازدادت في ثلثي البلدان النامية تقريباً. وبالإضافة إلى هذا، كان نمو خمسة أو سبعة نظم اقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية أسرع مما كان عليه في عام ١٩٩٤. ففي رابطة الدول المستقلة، استمر الناتج في الهبوط، بيد أن معدل الانكماش تباطأ.

ولموازنة أوجه التحسن هذه، حدث تباطؤ بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة، ومن بينها، في الاقتصادات السبعة الكبرى بشكل رئيسي. وبالإضافة إلى هذا، حدث في بعض اقتصادات أمريكا اللاتينية حالات كساد صعبة بوجه خاص.

ومن المتوقع أن يشهد عام ١٩٦٦ استمراراً في هذا النمط من النمو الأوسع انتشاراً. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع معدل نمو الناتج في عام ١٩٩٦ في نصف البلدان المتقدمة تقريباً. كما يتوقع أن تشهد أقل البلدان نمواً بوجه خاص معدل نمو إجمالياً يزيد عن ضعف متوسط معدل نموها في الثمانينات، مما يبين إلى حد بعيد التحسن الطارئ على الحالة الاقتصادية في أفريقيا. ويتوقع أيضاً أن يستمر النمو في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأن يزداد الناتج في كل دولة من دول البلطيق. ومن الممكن أيضاً أن تسجل رابطة الدول المستقلة ارتفاعاً في النشاط الاقتصادي لأول مرة منذ نشوئه، ولو أن الإسقاطات في هذه الحالة يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين. في حين يتوقع أن تحقق البلدان المتقدمة النمو ذات معدلات نموها في عام ١٩٩٥ إلى حد كبير، ولو اختلف توزيع هذا المعدل.

وتتيح الأحوال الاقتصادية الدولية الراهنة فرصة للنمو تمكنت بلدان كثيرة من اقتناصها. فما برح التضخم مكبوحاً في البلدان المتقدمة النمو، وفي بلدان أخرى انخفض فيها مؤخراً حتى مستويات مقبولة. وفي أمكنة أخرى أخذ التضخم في الانخفاض، حيث تباطأ إلى درجة كبيرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية كمجموعة. وفي العالم إجمالاً، أمكن السيطرة باطراد على أوجه الخلل في الاقتصاد الكلي التي ما برحت تعيق مكافحة البطالة والفقر في عدد كبير من البلدان.

وقد بينت الأعوام القليلة الماضية أن البيئة الاقتصادية الحالية تقدم إجمالاً فرصة لمعظم البلدان لتوليد دوافع ذاتية الحركة نحو نمو الاقتصاد الوطني. وتجد الحكومات نفسها، وهي تواجه هذا الاحتمال المشجع، أمام تحديين. يتمثل الأول في ترجمة هذا النمو إلى تخفيضات في البطالة والفقر. وفي الوقت ذاته، تدعو الحاجة إلى أن يضمن واضعو السياسات عدم تعرض دوافع النمو ذاتها للإجهاض أو للإخفاق.

الاقتصادات المتقدمة النمو

فقدت الطفرة الدورية في النشاط الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة النمو بعض اندفاعها خلال عام ١٩٩٥. فالتباطؤ في استراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن متوقفاً، بالنظر إلى كون هذه البلدان أولى البلدان التي خرجت من الكساد السابق. بيد أن انتعاش عام ١٩٩٤ ومطلع عام ١٩٩٥ في أوروبا القارية توقف تماماً في أواخر عام ١٩٩٥. بل، فقد حدث هبوط شديد في النشاط في ذلك الوقت في بلدان عديدة، بما فيها بلجيكا وفرنسا وألمانيا والسويد وسويسرا. وفي الوقت ذاته وبعد أربع سنوات من انعدام الناتج تقريباً، أخذ الاقتصاد الياباني يبدي علامات الانتعاش (انظر الجدول الثاني - ١).

وما برح نمو النشاط الاقتصادي أكثر تباطؤاً خلال الانتعاش الحالي منه خلال فترتي التوسع الدورتين السابقتين. وهذا النمط البطيء يمكن عزوه جزئياً إلى السياسات. فقد منحت الحكومات والمصارف المركزية الأولوية العليا لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي والحفاظ عليها، وبذا تكون قد اتخذت موقفاً اقتصادياً حذراً.

وفي البلدان التي تجاوزت كسادها السابق بمراحل كثيرة، مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وضعت المصارف المركزية بالفعل سياسة نقدية أكثر تشدداً في عام ١٩٩٤ بغية تفضي فوران الاقتصاد وتعزيز توقعات التضخم. وفي الوقت ذاته، شعر الجميع بالارتفاع الملحوظ في معدلات الفائدة في أسواق رؤوس الأموال العالمية الذي أعقب الطفرة الاقتصادية في معظم البلدان الصناعية في عام ١٩٩٤؛ بيد أن معدلات الفائدة السوقية انعطفت ثانية في بداية عام ١٩٩٥. ومع ذلك، وبسبب التلكؤ المعتاد، كان ما قدمته من حافز للنمو الاقتصادي في العام الماضي ضئيلاً. وباستثناء اليابان، حيث أعدت الحكومة خطة للإنفاق بحجم قياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، توجهت السياسة المالية نحو تقليص العجز في الميزانية. وسيعمل هذا ككمج بالنسبة للطلب، على الأقل في الأجل القصير.

الجدول الثاني - ١ - البلدان الصناعية الرئيسية: المؤشرات ربع السنوية ١٩٩٥-١٩٩٤

أربع ١٩٩٥				أربع ١٩٩٤				
الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
(النسبة المئوية للتغير في بيانات ربع السنة السابق بعد إخضاعها للتسوية الفصلية ^(ب))								
٠,٨	٢,١	٠,٨-	١,١	٥,٩	٤,٧	٦,٨	٤,٠	كندا
١,٦-	٠,٤	٠,٤	٢,٨	٣,٦	٣,٢	٥,٢	٣,٦	فرنسا
١,٦-	٠,٤	٤,٤	١,٠	٢,٥	٢,٥	٥,٠	٨,٤	ألمانيا
٣,٦-	٧,٦	٠,٢-	٥,٦	٠,١ -	٥,٦	٤,٠	١,٢	إيطاليا
٣,٦	٢,٣	٢,٦	٠,٥	٤,٢-	٣,٥	٠,٧	٣,٢	اليابان
٢,٣	٢,٣	١,٩	١,٥	٢,٧	٣,٩	٥,٢	٤,٠	المملكة المتحدة
٠,٥	٣,٦	٠,٥	٠,٦	٣,٢	٣,٦	٤,٨	٢,٥	الولايات المتحدة
٠,٧	٢,٨	١,٤	١,٢	١,٢	٣,٦	٣,٩	٣,١	المجموع
(النسبة المئوية لمجموع اليد العاملة ^(ب))								
٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩,٧	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	كندا
١١,٦	١١,٤	١١,٦	١١,٨	١٢,١	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٤	فرنسا
٨,٤	٨,٣	٨,٢	٨,١	٨,١	٨,٣	٨,٦	٨,٦	ألمانيا
١٢,١	١٢,١	١٢,٢	١٢,٢	١١,٤	١١,١	١٢,٥	١١,٧	إيطاليا
٣,٣	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٨	اليابان
٨,٦	٨,٧	٨,٨	٨,٧	٩,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٩	المملكة المتحدة
٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٦,١	٦,٥	الولايات المتحدة
٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٧,٢	٧,٣	المجموع
(النسبة المئوية للتغير عن ربع السنة السابق ^(ج))								
٠,٠	١,١	٢,٩	٤,٤	١,١	٢,٢	١,٥-	١,٨-	كندا
٢,٢	١,٤	١,٨	٢,٢	١,٩	٠,٧	٢,٢	١,٨	فرنسا
٠,٣-	١,٤	٢,١	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٨	٥,٤	ألمانيا
٥,٤	٥,٧	٥,٦	٧,٠	٤,٤	٣,٣	٢,٧	٥,١	إيطاليا
٠,٠	١,١-	١,٥	٢,٢-	٢,٣	١,١-	١,٥	٠,٧	اليابان
٠,٥	١,٢	٧,٣	٣,٦	٢,٨	٠,٠	٧,٣	٠,٧	المملكة المتحدة
٢,١	١,٧	٣,٥	٣,٥	١,٩	٣,٦	٢,٥	٢,٥	الولايات المتحدة
١,٤	١,٢	٣,٢	٢,٣	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٢	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسلطات الوطنية.

(ويتضمن تنقيحات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي، اعتبارا من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

(أ) يعبر عنها بمعدل سنوي (والمجموع هو الوسط المرجح على أن تكون الأوزان الناتج المحلي الإجمالي السنوي بقيمة أسعار ١٩٨٨ ومعدلات صرفه).

(ب) وهي بيانات يجري إخضاعها لتسوية فصلية وفقا للتوحيد القياسي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ج) ويعبر عنها بمعدل سنوي.

ويمكن عزو توقف الطفرة خلال عام ١٩٩٥ إلى عوامل عدة، إلى جانب المواقف المذكورة أعلاه التي اتصفت بسياسة أكثر تشدداً. ففي اليابان، يعتبر حجم الازدياد في قيمة الين خلال الأشهر الأولى من العام الماضي، والحاجة المستمرة إلى استيعاب الخسائر الناجمة عن هبوط أسعار الأرض والأسهم في قطاع الشركات، وضعف الثقة لدى المستهلكين أسباباً رئيسية لإخفاق حوافز السياسة المالية الضخمة، إلى جانب انخفاض معدلات الفائدة إلى أرقام قياسية، في تحريك الاقتصاد حتى أمد طويل من عام ١٩٩٥؛ وهكذا بقي الانتكاس فترة أطول بكثير مما كان متوقفاً. وفي أوروبا القارية، حدثت اضطرابات في العملات في ربيع عام ١٩٩٥، كان سببها جزئياً على الأقل عدم اليقين بشأن مستقبل معايير السياسة الاقتصادية الرئيسية في السعي إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي. فقد عتمت هذه الاضطرابات الصورة الاقتصادية وربما أدت إلى توهين أنشطة الاستثمار.

ومع ذلك، من المحتمل أن يكون الهبوط في النشاط الاقتصادي في أواخر عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦ سقطت في منتصف الدورة أكثر منه بداية لكساد جديد. وكان الهبوط الواضح في معدلات الفائدة المحددة بالسياسة وكذلك في أسعار الفائدة الطويلة الأجل خلال العام الماضي، وتلاشي آثار تقلبات العملة في عام ١٩٩٥ في أوروبا، والهبوط في سعر صرف الين منذ أواخر صيف عام ١٩٩٥، سببا في توقع التسارع التدريجي في النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة خلال عام ١٩٩٦ وظهور نمو معتدل بمعدل ٢.٥ في المائة تقريباً خلال عام ١٩٩٧. ومن المحتمل أن تتبع أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان نمطاً مماثلاً، ولو أتى التسارع في النشاط الياباني قبل أن يأتي في الولايات المتحدة، بل وقبل ذلك في أوروبا. ولذا قد يظهر في جميع البلدان الرئيسية، لأول مرة خلال سنوات عديدة، توسع متناسق نسبياً.

وستظل الصادرات النشيطة إلى بلدان نامية كثيرة تدعم الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة النمو. بلى، فما برح دور الاقتصادات النامية كمصدر لنمو البلدان المتقدمة النمو يتزايد باطراد.

ومع ذلك ستظل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في البلدان الصناعية منخفضة جداً، وإن كانت أكثر تناسقاً. إذ يتوقع أن ينمو اقتصاد أوروبا الغربية بمعدل ١ ١/٤ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٦، في حين يتوقع أن تشهد الولايات المتحدة واليابان معدلات نمو تقارب ٢ في المائة (انظر المرفق الجدول ألف - ٢). بلى، فمن غير المرجح في الولايات المتحدة أن تسمح السلطات النقدية أو الأسواق المالية بنمو اقتصادي أكثر سرعة. وعلاوة على ذلك، ستبقى السياسة المالية في أوروبا متشددة، بقصد استيفاء معايير معاهدة ماستريخت من أجل الاتحاد النقدي، في حين أنه لا يمكن أن يستبعد في اليابان حدوث تحول من موقف الحفز المالي إلى موقف الحياد المالي فيما تبقى من عام ١٩٩٦ أو في عام ١٩٩٧، وذلك بالنظر إلى ازدياد العجز في الميزانية، الذي هو أعلى بالفعل كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببلدان صناعية أخرى (انظر المرفق الجدول ألف - ٨).

ومع حدوث نمو معتدل، من المحتمل أن يبقى التضخم في أسعار الاستهلاك دون ٢.٥ في المائة خلال عام ١٩٩٦ (انظر المرفق الجدول ألف - ٧). ومعدل التضخم هذا يتفق تقريباً مع الهدف الطويل الأجل للتضخم الذي تنشده المصارف المركزية الكبرى.

والسمة الخاصة في الدورة الحالية هي أن ازدياد الناتج لم يؤد إلى ازدياد مقابل في الأجور الفعلية. وكان هذا أحد العوامل الرئيسية في إبقاء التضخم عند مستوياته المنخفضة الحالية. بيد أن كبح الزيادة في الأجور الفعلية يعني أن إنفاق المستهلك لم يكن له الدور الكبير في حفز النمو الاقتصادي كما كان له في الدورات السابقة. كما أن هذا يثير التساؤلات عما إذا كانت مؤسسات الأعمال التي قد تشجع على الاستثمار عن طريق تقييد زيادة تكاليف العمل، سيأتي وقت يؤدي فيه بدلاً من ذلك إلى عدم تشجيعها على الاستثمار تراخي طلب الاستهلاك، وباختصار، فإن أحوال سوق العمالة المعاصرة تجعل الأسر حذرة، وتحد من "مشاعر الاستهلاك"، وتمسك النمو في الإنفاق الاستهلاكي الذي يبلغ تقريباً ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو.

وما برحت البطالة العالية واللامساواة المتزايدة في الدخل من نواحي القلق ذات الصلة بالنسبة لوضعي السياسات. فالبلدان الوحيدان بين البلدان المتقدمة النمو السبعة الرئيسية، اللذان تكون فيهما نسبة البطالة الحالية دون معدلها الوسطي لعقد الثمانينات هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. والحالة خطيرة بوجه خاص في أوروبا الغربية حيث ارتفع معدل البطالة من ٨ في المائة في عام ١٩٩١ حتى ١١ في المائة في عام ١٩٩٤، وهي النقطة التي لم يتراجع عنها تقريباً (انظر المرفق الجدول ألف - ٦). وحتى في الولايات المتحدة، حيث هبط معدل البطالة في عام ١٩٩٥ حتى ٥.٦ في المائة، وفي اليابان، حيث البطالة المكشوفة لا تزال منخفضة جداً بالمقارنة بالبلدان الأخرى. أصبح النمو البطيء في الأجور والخوف من البطالة بين العاملين هو مما يميز سوق العمالة إلى حد كبير.

أبعاد الأداء الاقتصادي

حقق اقتصاد الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩٥ نمواً بنسبة ٢ في المائة، وهذه أبطأ زيادة منذ الكساد الاقتصادي لعام ١٩٩١. ويبدو أن الاقتصاد استعاد نشاطه مجدداً، ولو بمعدل متواضع، بعد ما شهدته من تباطؤ في أواخر عام ١٩٩٥ ومطلع عام ١٩٩٦، يعود أساساً إلى ضعف الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض مستويات تراكم المخزون، وانخفاض الإنفاق الحكومي. ويغلب على الظن أن عملية تصحيح المخزون الذي كان يشكل عائقاً رئيسياً أمام النمو طوال الجزء الأعظم من عام ١٩٩٥. قد وصلت إلى نهايتها. ويتوقع أن يعود النمو الاستهلاكي إلى مستوى قريب من نمو الدخل، بنسبة ٢ في المائة بالمعدلات الحقيقية. ورغم انخفاض ثقة المستهلكين عن المستويات التي وصلت إليها في عام ١٩٩٥، إلا أنها لا تزال عالية نسبياً (انظر الشكل الثاني - ١).

واستجاب قطاع الإسكان إلى ما طرأ من انخفاض على أسعار الفائدة طوال الفترة وحتى مطلع عام ١٩٩٦، إلا أن الزيادة التي تحققت بعد ما طرأ من انخفاضات على أسعار الفائدة السابقة قد تلاشى خلال العام. وبالفعل تعرضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل إلى ضغوط

تصاعدياً منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وكان الاستثمار التجاري هو المحرك الرئيسي للانتعاش منذ الانتكاس الأخير، إلا أن الإنفاق الرأسمالي تباطأ بصورة مهمة في أواخر عام ١٩٩٥ ولا يتوقع له أن يتحسن كثيراً في هذا العام. ومع ذلك فإنه قد ينمو نمواً أسرع من الاقتصاد ككل. وفي الوقت ذاته، يرجح أن تستمر الصادرات في تحقيق مكاسب قوية، بينما يتوقع تباطؤ الواردات وانخفاض وتيرة الاستثمار في المعدات. ومن هنا، قد تسهم التجارة الدولية في عام ١٩٩٦، في تحقيق النمو على أساس صاف لأول مرة منذ عام ١٩٩١. وعلى العموم، سيتابع اقتصاد الولايات المتحدة على الأرجح مسيرة النمو المستدام وغير التضخمي بمعدل يبلغ قرابة ٢ في المائة سنوياً حتى نهاية عام ١٩٩٧.

وبعد أن سجل اقتصاد كندا معدلات نمو تقرب من ٥ في المائة خلال عام ١٩٩٤، عاد فهبط بشكل ملحوظ إلى ٢ في المائة خلال عام ١٩٩٥ بسبب تقييد أسعار الفائدة. وكانت الصادرات المصدر الرئيسي للنمو مما عوض عن انخفاض الطلب المحلي النهائي. أما عنصر الطلب المحلي الوحيد الذي أظهر حيوية نسبية فكان الاستثمار في الآلات والمعدات. ومن المرجح أن يستمر القطاع الخارجي والاستثمار في المعدات في تقديم إسهام كبير خلال العامين المقبلين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ترسخ الاتجاه في فرص العمل وانخفاض أسعار الفائدة إلى تحقيق مكاسب في مجال الإنفاق الاستهلاكي والنشاط السكني. ومن هنا يمكن توقع حدوث زيادة تدريجية في النمو.

وخلافاً للحالة في كندا، كان إبطاء النمو في استراليا أقل حدة، فالعوامل الرئيسية التي أبطأت الاقتصاد خلال العام الماضي كانت تباطؤ الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص وتصحيح المخزون. ويبدو أن الاقتصاد يزداد بطناً بشكل طفيف خلال عام ١٩٩٦، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتخفيضات في الإنفاق الحكومي. ومن المرجح أن ينشط الاقتصاد قليلاً خلال عام ١٩٩٧، وستكون الاستثمارات وصافي الصادرات المصدرين الرئيسيين لتجدد النمو.

وبدأت اليابان تخرج من أطول فترة ركود اقتصادي في تاريخها بعد الحرب. وساعدت مجموعة من العوامل على انخفاض أسعار الفائدة، والدعم المالي، وتخفيض قيمة العملة على وضع الاقتصاد على طريق الانتعاش. ونما الناتج المحلي الإجمالي بقدر مهم خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٥، وبلغ معدل ٣,٦ في المائة خلال الربع الأخير (انظر الجدول الثاني - أ).

وتسارع النمو في اليابان رغم تقلص فائضها التجاري. ومن هنا، وخلافاً لما جرى في الماضي، فإن الطلب المحلي، لا الصادرات، هو الذي يقود التوسع الاقتصادي. وكان الإنفاق الحكومي بمستويات لا مثيل لها من قبل بفضل مجموعة من التدابير المالية المتكاملة أعلن عنها في شهر أيلول/سبتمبر الماضي رافداً لجزء كبير من النمو المسجل في أواخر عام ١٩٩٥ ومطلع عام ١٩٩٦. وسيتقلص تأثير هذا الحافز المالي على نحو هام قرب نهاية عام ١٩٩٦ إذ ستركز نحو ٦٠ في المائة من إجمالي الإنفاق في النصف الأول من العام. إلا أن نمو النشاط الاقتصادي أصبح يعتمد على قاعدة أوسع، حيث تستمر على ما يبدو الزيادات في تكوين رأس المال الخاص والإنفاق الاستهلاكي. وبدأ القطاع الخاص يستجيب للمحاولات الحكومية المتكررة الرامية إلى انتعاش الاقتصاد، مما وفر نوعاً من التأكيد على أن الانتعاش لن يفتر مع انخفاض الإنفاق العام. وفي الوقت ذاته، لم تتمكن اليابان حتى الآن من التغلب على الارتفاع التاريخي للبطالة، وضعف أسعار الأراضي، والأهم من كل ذلك، أنها لم تتمكن من التغلب على مخلفات القروض العقارية السيئة التي ولدتها المشاريع الوهمية القائمة على المضاربة في أواخر الثمانينات.

طراً انخفاض حاد على نمو النشاط الاقتصادي في أوروبا في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ ومطلع عام ١٩٩٦. واعتمد الانتعاش من الركود، الذي أصاب أوروبا عام ١٩٩٣، إلى حد بعيد على الصادرات وعلى زيادة في أول الدورة في الاستثمار في المخزون، وإثر ذلك ومع بقاء الطلب المحلي النهائي ضعيفاً نسبياً، أدى تباطؤ مصادر الطلب الخارجية وتباطؤ سرعة بناء المخزون إلى إبطاء نمو الاقتصاد. وكان الضعف متركزاً في البداية في ألمانيا وفرنسا وغيرهما من البلدان التي بقيت عملاتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمارك الألماني.

ومن شأن تخفيف حدة القيود المفروضة على أسعار الفائدة في الأجلين القصير والطويل من أن يشجع انتعاش النشاط من منتصف عام ١٩٩٦ فصاعداً، مع تحول الطلب الداخلي بصورة متزايدة إلى كونه القوة المحركة للتوسع الاقتصادي. وخلافاً لما حدث في السنوات العديدة الماضية، من المرجح أن يكون الفارق ضئيلاً نسبياً في معدلات نمو الاقتصادات الأوروبية بين العام الحالي و عام ١٩٩٧. ورغم ارتفاع مستوى الفتور، من غير المتوقع أن يحقق النمو في أوروبا قفزة قوية بسبب السياسة المالية التي من المزمع أن تبقى متشددة إذ تعد البلدان أنفسها لوحدة النقد الأوروبي وسببتي ضعف النمو التضخم دون ٣ في المائة ومن المرجح أن تتقلص البطالة بشكل هامشي فقط، هذا إذا تقلصت على الإطلاق.

وفي فرنسا وألمانيا، تباطأ نمو الصادرات واستثمارات القطاع الخاص خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، إلى حد بعيد أو كانت هي التي دعمت الطلب خلال عام ١٩٩٤ ومطلع عام ١٩٩٥. بينما بقيت حركة استهلاك القطاع الخاص بطيئة. ومع تلاشي عائق المخزون تدريجياً، يبدو أن النشاط الاقتصادي قد اتسم في النصف الأول من عام ١٩٩٦ بالاستقرار. ومن المرجح ألا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ١ إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ بسبب ضعف النشاط في بداية العام، ومن ثم سيزداد زيادة طفيفة خلال عام ١٩٩٧. وتبدو الأوضاع مؤاتية في كلا البلدين لزيادة وتيرة الاستثمار إذ لا تزال الأرباح مرتفعة بينما سجلت أسعار الفائدة هبوطاً كبيراً. وفي ألمانيا، سيظل الترشيد، لا التوسع، أهم دافع للاستثمار، إذ لا يزال القلق متفشياً من ارتفاع تكاليف اليد العاملة. ونظراً لليونة أوضاع سوق اليد العاملة، ولتدابير التدعيم المالي من المرجح أن يكون نمو الاستهلاك معتدلاً في هذين البلدين خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ولا يرجح أن تقدم الصادرات إسهامات ذات معنى في مجال النمو وذلك بسبب قوة عمليتي البلدين وبطء حركة الطلب الخارجي.

الشكل الثاني - ١ - ثقة المستهلكين في الاقتصادات الرئيسية السبعة^(١) ١٩٩٥-١٩٩٠

المصدر : United States: The Conference Board; Canada: Conference Board of Canada; Japan: Consumer Behaviour Survey, Economic Planning Agency; Germany, France, Italy and United Kingdom: European Economy

(أ) بالنسبة لكندا والولايات المتحدة، المقياس رقم قياس (١٩٦١=١٠٠ و ١٩٨٢=١٠٠، على التوالي): وبالنسبة لليابان، المقياس رقم قياس مركب (نسبة مئوية): وبالنسبة للاقتصادات الأخرى، يبين المقياس النسبة المئوية للبلدان التي ردت على دراسة استقصائية وتوقعت حدوث تحسن ناقص النسبة المئوية للبلدان التي توقعت حدوث تدهور.

وأدت العملات القوية وما طرأ من تباطؤ في أوروبا إلى تخفيض النمو الحقيقي للناج المحلي الإجمالي في بلجيكا والدانمرك وسويسرا والنمسا وهولندا في أواخر عام ١٩٩٥. ومن المرجح أن يأتي انتعاشها متماشيا مع الانتعاش في ألمانيا وأن يعطيه الطلب المحلي دفعة أقوى.

وخلافا لهذه التطورات، استمرت بعض البلدان التي سبق أن خفضت قيمة عملاتها بالنسبة للمارك الألماني في التمتع بنمو متين ولكنه أبطأ في الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، تم التعويض جزئيا عن أثر تلاشي الارتفاع الناجم عن التخفيضات السابقة في قيمة العمل بتزايد الطلب المحلي إذ ارتفعت قيمة عملاتها وانخفضت أسعار الفائدة باستثناء إيطاليا. وبالفعل، وبينما أخذ يطرأ انخفاض على نمو الصادرات، لا يزال الاستثمار قويا وإنفاق الأسر المعيشية يزداد قوة. وعلى العكس يقوض ارتفاع قيمة العملة في السويد النمو إذ يتزامن انخفاض الصادرات مع فتور الطلب المحلي.

أما الانتعاش الاقتصادي في المملكة المتحدة، وهو بلد آخر انخفضت قيمة عملته في وقت أبكر، فكان مدفوعا أيضا بحركة الصادرات في عام ١٩٩٤ ومطلع عام ١٩٩٥. ومنذئذ، أدى ارتفاع قيمة الجنية، لا سيما مقابل المارك الألماني، إلى تعطيل حركة نمو الصادرات. وفي الوقت ذاته، طرأ انتعاش مزدهر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار السكني، اللذين رفدهما النمو المطرد في الدخول المتاحة الحقيقية، وانخفاض أسعار الفائدة، وإلى حد أقل ما طرأ من انخفاض بسيط على معدل الضرائب. وإضافة إلى الاستثمار القوي في الآلات والمعدات يرجح أن يزداد البناء غير السكني. وهكذا بدأ الانتعاش البريطاني بالتأكيد أكثر اعتمادا على قاعدة محلية.

مواقف سياسات الاقتصاد الكلي

بعد أن اكتسب مقررو السياسات في الاقتصادات المتقدمة النمو مزيدا من الثقة في أنه قد جرت السيطرة على التضخم، وجهوا انتباههم إلى محاولة كفاءة المحافظة على النمو غير التضخمي. وقد أدى ذلك إلى العدول العام عن التشدد في السياسة النقدية في أثناء عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦، حيث طرأ توقف مؤقت على حركة الاقتصادات المتقدمة النمو. فضلا عن ذلك، طرأ انخفاض كبير على أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق. بيد أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٦ ووسط وجود دلائل على تحسن النمو، ستكون السياسة النقدية قد دخلت، فيما يرجح، فترة استقرار؛ وفي حالة استمرار تحسن النمو، لا يمكن استبعاد حدوث جولة متواضعة من التشدد خلال عام ١٩٩٧. فضلا عن حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة الطويلة الأجل. وفي الوقت ذاته، لا تزال المواقف المالية ذات طابع تقييدي في أوروبا وأمريكا الشمالية، في الوقت الذي ما برحت فيه السياسات الرامية إلى تقليل العجز تحظى بأكثر قدر من الاهتمام، في حين من المحتمل، في اليابان، أن تكون آثار الزخم الذي أعطته السياسة المالية للاقتصاد في وقت سابق قد أوشكت على الانتهاء.

وقد سعت السلطات النقدية في الولايات المتحدة إلى إدخال تنقيحات دقيقة على السياسات النقدية من أجل المحافظة على التوسع، مع العمل، في الوقت نفسه، على تلافي الضغوط التضخمية التي قد تنجم عن معدل أكبر للنمو. ولما كان اقتصاد الولايات المتحدة قد مر منذ أوائل عام ١٩٩١ بفترة ممتدة من النمو الإيجابي والتضخم المنخفض، من الممكن القول بأن إدارة السياسة النقدية كانت ناجحة جدا. فقد رفع الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة القصيرة الأجل عدة مرات في عام ١٩٩٤ من أجل إبطاء معدل نمو الاقتصاد. ثم عمد الاحتياطي الاتحادي في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد أن تبين له أن معدل نمو الاقتصاد ينخفض على نحو أسرع من اللازم، إلى التخفيض التدريجي لأسعار الفائدة على الأموال الاتحادية بما مقداره ٠,٧٥ في المائة لتصل إلى ٥,٢٥ في المائة. وقد أتاحت الظروف الراهنة المتمسمة بانخفاض معدل التضخم لمجلس الاحتياطي الاتحادي أن يتخذ خطوة تكاد تكون غير مسبوقة وهي العدول عن التشدد في السياسة النقدية في فترة لم يكن الركود فيها موجودا أو متوقعا.

ونتيجة لتخفيض أسعار الفائدة، يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة أخذ في التحسن في النصف الأول من عام ١٩٩٦ مما حمل السلطات النقدية على التوقف عن اتخاذ أي إجراءات تخفيفية أخرى. وفي الوقت ذاته، كانت هناك بعض مشاعر القلق من أن يكون معدل النمو الراهن أدنى مما ينبغي. فقد رُئي أن من الممكن أن ينمو الاقتصاد على نحو أسرع دون أن يتسارع التضخم، حيث أنه يبدو أن هناك تضخما محدودا في الأجور مع معدل البطالة الراهن (خلافا لما كان عليه الحال في الماضي). وعليه، أشير إلى أنه ينبغي زيادة تخفيض أسعار الفائدة. ومن الاعتبارات التي تكذب هذا الاستنتاج هو أن الطريقة الجديدة لقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى رقم أقل مما يحصل عليه باستخدام الطريقة القديمة (انظر مقدمة المرفق الإحصائي). وكذلك، يرى البعض أنه لم يحن الوقت بعد للحكم على ما إذا كانت التغيرات الهيكلية في اقتصاد الولايات المتحدة ستتيح نموا أسرع من ذي قبل دون المخاطرة بحدوث زيادة في التضخم.

وقد أدت السياسة المالية فعلا إلى انخفاض في عجز ميزانية الولايات المتحدة في السنوات الثلاث الماضية. وفي الوقت ذاته، لم تصل المفاوضات المتعلقة بميزانية السنة المالية التي تنتهي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى نتيجة حتى نيسان/أبريل ١٩٩٦. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تحقيق التوازن في الميزانية في الأجل الأطول. ووفق التوقع الوارد في هذه الدراسة، يفترض أن تكون السياسة المالية في الولايات المتحدة في جوهرها غير ذات أثر بمعنى أنها لن تقدم دافعا للنمو الاقتصادي.

وقد عمد مصرف كندا، لمواجهة تباطؤ الاقتصاد الكندي، إلى تيسير السياسة النقدية تيسيرا كبيرا، حيث خفض سعر تحويله الأساسي بما مقداره ١,٢٥ نقطة مئوية منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ محافظا بذلك على أكثر الظروف النقدية تساهلا منذ أوائل عام ١٩٩٤. وتخفيف السياسة النقدية في كندا له أهميته نظرا لأن الاقتصاد لا يزال ضعيفا ولأن من المعتمزم إجراء تخفيضات إضافية كبرى. أي أن السياسة المالية قد حددت لغرض تحقيق التوازن في الميزانية في عام ١٩٩٨، بعد أن بلغ العجز ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

عام ١٩٩٥ وكانت نسبته أعلى من ذلك في كل من السنتين السابقتين. والواقع أن الأثر الانكماشى للسياسة المالية في كندا أكبر نسبيا من أثر التوسع المالي في أوروبا الذي حظى بقدر كبير من المناقشة.

ويعتزم أيضا تشديد السياسة المالية في استراليا. بيد أن صورة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات يجعلان من الصعب تيسير السياسة النقدية فيها. وفي نيوزيلندا، وبعد التنفيذ الناجح للتدعم المالي، سيجري تخفيض الضرائب المفروضة على دخول الأسر العاملة الداخلة في فئة الدخل المنخفض الى الدخل المتوسط وذلك اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٦. وإلى أن يتم ذلك، ستظل السياسة النقدية، التي شددت في نهاية عام ١٩٩٤، ذات طابع تقييدي. وفقا لما تذكره السلطات النقدية، قد يؤدي استمرار قوة النمو الى وصول معدل التضخم الى أقصى النطاق المستهدف والذي يتراوح بين صفر في المائة و ٢ في المائة وهو النطاق الذي يفرض القانون على مصرف الاحتياطي النيوزيلندي التزامه.

وقد سبق أن ذكر أن السلطات اليابانية قد اتخذت في بضعة الأعوام الماضية عدة تدابير لحفز الطلب ذات حجم غير مسبق تخفيفا لحدة الحالة الاقتصادية الصعبة. وفي عام ١٩٩٥، بدأت الحكومة اتخاذ ثلاث مجموعات تدابير مالية طارئة إضافية؛ وبلغت آخرها، التي أعلنت في أيلول/سبتمبر، ١٣٢ بليون دولار. وفور الانتهاء من مجموعة التدابير المالية لشهر أيلول/سبتمبر، قد يحظر على الحكومة أن تتخذ أي تدابير توسعية أخرى في عام ١٩٩٦. ومن المرجح أن تستأنف الحكومة إجراءات التدعم المالي في أقرب وقت ممكن نظرا للتدهور الحاد في المالية العامة وشيوخة السكان التي ستزيد كثيرا من العبء المالي للمعاشات التقاعدية في السنوات المقبلة. وزيادة ضريبة الاستهلاك المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٧ هي الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف. كذلك ينبغي أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي المتوقع حدوثه في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ الى المساعدة في التدعم عن طريق تحقيق زيادة في إيرادات الضرائب. وقد زاد حجم الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بسبب العجز الذي حدث في تنفيذ مجموعات التدابير المالية المعلنة منذ عام ١٩٩٣. وبسبب ذلك ازداد حاليا بصورة كبيرة ضيق المجال أمام المناورات المالية.

وقد خفض مصرف اليابان سعر الخصم الرسمي من ١,٧٥ في المائة إلى ٠,٥ في المائة في أثناء عام ١٩٩٥. ويتمثل التحدي المائل أمام السلطات النقدية في عام ١٩٩٦ في التوجيه الدقيق لأسعار فائدة السوق من أجل دعم النمو الاقتصادي؛ ويعني هذا أنه ينبغي كفاءة استدامة هذا الانتعاش قبل تحديد الوقت الذي ينبغي فيه إدخال أي تغييرات على الأوضاع النقدية.

وقد أدت توقعات حدوث انتعاش اقتصادي في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، فعلا الى رفع أسعار الفائدة الطويلة الأجل في اليابان. وقد يؤدي ذلك الى توهين انتعاش الاستثمار في الأعمال التجارية، وهي انتعاش لا تزال هشّة، وإلى أضعاف الاستثمارات السكنية، التي تشهد حاليا درجة عالية نسبيا من النمو. ومن جهة أخرى ثمة شعور بالقلق إزاء طول المدة التي يمكن فيها إبقاء سعر الخصم الرسمي عند أدنى مستوى له في حقبة ما بعد الحرب. ويبدو حاليا أن هذا المستوى له ما يبرره وأنه ضروري لدعم استثمارات القطاع الخاص ولمساعدة القطاع المالي، الذي أجبر على استيعاب تكاليف موجة من القروض الهالكة. وعلاوة على ذلك، فإن زيادات أسعار السلع الاستهلاكية تكاد تكون منعقدة، في الوقت الذي لا يزال فيه أطر الناتج المحلي الإجمالي أخذًا في الانخفاض. بيد أن من المتوقع أن يؤدي الانتعاش أثناء السنتين المقبلتين الى قيام السلطات النقدية بتشديد السياسة النقدية المتحررة حاليا.

ويتزايد حاليا في اليابان القول بأنه ينبغي مواصلة تحرير الاقتصاد وتخليصه من القيود من أجل الإسراع بالانتعاش وتحقيق السلاسة فيه. ويعتبر أن من الأمور ذات الأهمية الخاصة الأخذ بمزيد من السياسات القائمة على السوق والمعرّضة للمنافسة في قطاع الأموال غير القابلة للتداول، الذي تخلف نمو انتاجيته، والتحدي المائل أمام السلطات في هذا الصدد هو تصميم سياسات من شأنها أن تحسن من قدرات العرض التي لدى القطاع المالي وغير المالي على السواء دون زيادة تفاقم الحالة المالية.

وفي عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦، جرى تخفيف السياسة النقدية في معظم البلدان الأوروبية، نظرا لأن هذه البلدان كانت تواجه معدل نمو أبطأ كثيرا مما كانت تتوقعه. وقد جرى في البداية تخفيض أسعار الفائدة على عدة خطوات في ألمانيا وكذلك في أيرلندا وبلجيكا والدانمرك وسويسرا وفرنسا والنمسا وهولندا، وهي بلدان تحذو سياستها النقدية عادة حذو السياسة الألمانية، وذلك للحفاظ على استقرار أسعار صرف عملاتها في مقابل المارك الألماني. وقد كان الانخفاض في هذه البلدان كبيرا جدا. ففي ألمانيا مثلا أوصلت التخفيضات سعر خصم المصرف الاتحادي وسعر الفائدة على القروض الرهنية الى مستويات كانت آخر مرة وصلا إليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، في حين انخفض سعر الفائدة التدخلي لمصرف فرنسا الى أقل من ٤ في المائة، وهو مستوى لم يصل إليه طوال فترة تزيد عن ٣٠ عاما. وفي فنلندا والنرويج أيضا تتخذ السياسة النقدية موقفا حافزا بصورة متزايدة لأن المستقبل يبشر بتضخم حميد جدا.

وقد جرى في عدة بلدان أوروبية أخرى الحفاظ على صرامة السياسة النقدية لفتترات أطول بدرجة ما، من أجل مواجهة الاتجاهات التضخمية وتثبيت سعر الصرف. بيد أنه بحلول أواخر عام ١٩٩٥ أو أوائل عام ١٩٩٦، أتاحت الحركة الأكثر إيجابية للأسعار في اسبانيا والبرتغال والسويد فضلا عن ضآلة الزيادة في أسعار عملاتها، بدء تخفيض أسعار الفائدة فيها. وفي الوقت ذاته، لا تزال السياسة النقدية في إيطاليا مشددة للغاية. ورغم تخفيض أسعار الفائدة الرسمية في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو، لم يعدل مصرف إيطاليا عن تشديد السياسة النقدية نظرا لأن التضخم لا يزال مرتفعا ولا تزال احتمالات التدعم المالي غير مؤكدة. ولم يطرأ تغيير على أسعار الفائدة الرسمية الأساسية منذ أيار/مايو ١٩٩٥ وزادت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية عن مستواها في تموز/يوليه ١٩٩٤.

وفي المملكة المتحدة، وللحيلولة دون الضغوط التضخمية الناجمة عن النمو الاقتصادي السريع نسبيا، رفع سعر الفائدة الأساسي لمصرف إنجلترا على ثلاث خطوات من ٥,٢٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى ٦,٧٥ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اتبعت سياسة ترقبية بشأن أسعار الفائدة لأن الاقتصاد كان ينمو بصورة أبطأ مما كان عليه في عام ١٩٩٤.

وإن كان لا يزال ينمو بمعدل أكبر من ٢ في المائة سنويا. ولم يكن واضحا ما إذا كان سيجري التقيد بالمستوى التضخمي المستهدف عدم تجاوزه (٢,٥ في المائة أو أقل) الذي حددته الحكومة. وقد انتهت فترة التوقف المؤقتة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٦، تم تخفيض سعر الفائدة الأساسي على ثلاث خطوات إلى ٦ في المائة استنادا إلى دلائل كانت تشير إلى أن تباطؤ النمو قد يكون أشد وأطول مدة مما كانت تتوقعه الحكومة، وكذلك استنادا إلى حدوث تحسن في احتمالات التقيد بالمستوى التضخمي المستهدف عدم تجاوزه. فضلا عن ذلك، أدى انخفاض أسعار الفائدة الألمانية إلى تقليل مخاطر انخفاض الجنيه الاسترليني. وبعد تيسير السياسة النقدية بواقع ٧٥ نقطة أساسا على أربعة أشهر، فإن أرجح الاحتمالات هو ثبات سعر الفائدة على مدى فترة طويلة.

وإجمالا، من الأرجح ألا يتغير الموقف النقدي في أوروبا تغيرا كبيرا حتى نهاية عام ١٩٩٧. بيد أنه رغم أن السياسة النقدية ذات طابع تيسيري، كما هو واضح، فإن مستوى أسعار الفائدة الحقيقية قد يكون من الارتفاع بحيث يحول دون تحقيق انتعاش قائم بذاته، وخاصة في سياق التقليل المالي. والواقع أن السياسة المالية في أوروبا ستظل مشددة في جوهرها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ نظرا لأن البلدان ما برحت تتخذ خطوات لوضع المالية العامة فيها على مسار يتيح الوفاء بمعايير الميزانية التي حددتها معاهدة ماستريخت لدخول منطقة العملة الأوروبية الواحدة في نهاية هذا العقد. ومن المقرر في كثير من البلدان إجراء تخفيض آخر، وإن كان أقل حدة من سابقه، في العجز في عام ١٩٩٦، ومن هذه البلدان إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا واليونان. ونظرا لأن تخفيضات الميزانية هذه أقل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من التخفيضات التي أجريت فيما مضى، ولأن السياسة المالية الألمانية ستكون تشجيعية بصورة طفيفة، من المرجح أن تكون قوة الدفع الناجمة عن السياسة المالية في أوروبا الغربية ككل أقل تسببا في الانكماش في عام ١٩٩٦ مما كانت عليه في العام السابق. بيد أنه سيلجأ إلى درجة أكبر من تشديد السياسة المالية في عام ١٩٩٧، وهو عام الحكم الحاسم على مدى الوفاء بمعايير الاتحاد النقدي المحددة في معاهدة ماستريخت. ويعني هذا استمرار الانحياز إلى التقيد المالي في أوروبا.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال

في عام ١٩٩٥، وبعد ست سنوات من بدء عملية التحول في بلدان وسط أوروبا وشرقها، وأربع سنوات من بدء العملية في رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، توفرت صورة واضحة إلى حد ما عن اتجاهات الاقتصاد الكلي في مجموعة البلدان الشديدة التباين التي لا يجمعها حتما سوى مرورها جميعا بمرحلة الانتقال هذه.

وفي معظم بلدان وسط أوروبا وشرقها، ظهرت أشد معدلات انخفاض الناتج في عام ١٩٩١، وكان عام ١٩٩٣ أول عام تحقق فيه هذه البلدان نموا إيجابيا (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣). وكان الاستثناءان من ذلك هما بولندا، التي شهدت أشد معدلات انخفاض الناتج في عام ١٩٩٠، وإن كانت قد حققت نموا إيجابيا في عام ١٩٩٢، وبلغاريا التي شهدت نمو الناتج أول مرة في عام ١٩٩٤. وحققت كل هذه الاقتصادات نموا في عام ١٩٩٥. وحققت اقتصادان فحسب نموا منخفضا نسبيا في الناتج، هما هنغاريا بنسبة ٢ في المائة، وبلغاريا بنسبة ٢,٥ في المائة. أما سائر البلدان، فقد نمت بمعدلات أعلى كثيرا مما في أي من الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ويبدو أنها مهيأة لتكرار هذا الأداء المواتي نسبيا في عام ١٩٩٦. واستعادت دول البلطيق معدلات نمو الناتج في عام ١٩٩٤؛ وباستثناء لاتفيا في عام ١٩٩٥، فقد واصلت هذه الدول النمو في عام ١٩٩٥، ويتنبأ لها بأن تنمو أيضا في عام ١٩٩٦.

وفي رابطة الدول المستقلة، تباطأ معدل التراجع الاقتصادي بصورة محسوسة في عام ١٩٩٥. وكان من المتوقع في وقت سابق أن يكون عام ١٩٩٦ هو أول أعوام النمو الاقتصادي، ولكن استنادا إلى البيانات الأخيرة الخاصة بالاتحاد الروسي، لم يعد ذلك يبدو مرجحا (انظر أدناه).

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقها

من بين جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها، بل ومن بين جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال قاطبة، كانت بولندا هي البلد الوحيد الذي اقترب في عام ١٩٩٥ من استعادة مستوى الإنتاج الذي كان يحققه قبل التحول (١٩٨٩) (انظر الجدول الثاني - ٧). وحتى بعد تنبؤات النمو القوي في عام ١٩٩٦، ستظل سائر البلدان دون مستوى الناتج الذي حققته في عام ١٩٨٩، وذلك بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة. وقد تحولت بولندا سريعا إلى اتخاذ القرارات استنادا إلى السوق فور بدء التحول، وهي تشهد الآن نتائج ذلك في شكل ارتفاع معدل النمو، وتحسين الموازنات المحلية، ووفرة الصادرات. بل وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو التحسن الشديد الذي طرأ أيضا على تكوين الإنتاج ونوعيته في بولندا، وبصورة متزايدة في جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها.

وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقها، يتوسع القطاع الخاص توسعا سريعا. وقد تحسنت البيئة العامة للأعمال نتيجة لخفض التضخم، وتحرير الأسعار، وإحياء التجارة فيما بين بلدان المنطقة، وتحقيق الاستقرار في السياسات العامة حتى عندما تسفر الانتخابات عن تغييرات في الحكومات.

ومع زيادة الانتاجية، لم تسفر معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية عن زيادات بنفس القدر في مجموع العمالة. كما ارتفعت الأجور الحقيقية، وإن يكن بأقل من الزيادات في الانتاجية غالبا. ويمكن تجديد الرسمال السهمي وتوسيعه، وتحسين التدريب والإدارة، من تحقيق زيادات في الانتاجية، التي كانت واضحة عند تنامي الناتج.

ويبدو أن التوسع في الناتج كان يستند بصورة عامة الى نمو الصناعة والخدمات والزراعة على حد سواء. ويبدو أن المنتجين المحليين للسلع الوسيطة والاستثمارية يستفيدون من تصاعد الاستثمار في رأس المال الثابت، وبخاصة في الآلات وفي قطاع الإسكان، في حين يبدو أن منتجي السلع الاستهلاكية يواجهون منافسة أكبر نسبيا من جانب الواردات، وبخاصة في البلدان التي يوجد بها ارتفاع كبير في سعر الصرف.

إن تزايد الاستثمارات يعبر عن نمو الثقة في استقرار بيئة الاقتصاد الكلي والقواعد التنظيمية. ويمكن أن يعبر عن فرص التصدير المرتبطة بتعمق الارتباطات بالاتحاد الأوروبي. ومع تحقق قدر أكبر من استقرار الاقتصاد الكلي، ينجذب المستثمرون المحليون والأجانب في كثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها انجذابا مطردا نحو توليفة انخفاض تكاليف قوة العمل وتوفر قدر كبير من قوة العمل الماهرة غير مستغل بالكامل.

وهكذا، فإن التوازن بين عناصر الطلب التي يقوم عليها نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تحول من الاعتماد السابق على الصادرات، الذي كان حصريا تقريبا، الى الاعتماد على الاستهلاك الأسرع نموا، والاستثمار بصفة خاصة.

وتوالى تراجع التضخم في المنطقة، وإن كانت معدلاته لا تزال تزيد عن ١٠ في المائة في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول في وسط أوروبا وشرقها. والعوامل التي أسهمت في ذلك تشمل: تباطؤ نمو الأجور الأسمية، الذي اقترن بزيادة الانتاجية ليسفر عن تخفيف الضغوط الناجمة عن تكاليف عمل الوحدة؛ وارتفاع قيمة العملات؛ والتحركات المواتية بصورة استثنائية في أسعار الأغذية الموسمية^(١). ويتوقع أن يتواصل تباطؤ التضخم: فالناتج والانتاجية مهيبان لمواصلة الارتفاع، وزيادات الأجور لا تزال معتدلة، وأسعار المنتجين زادت بأقل من أسعار المستهلكين، وعمليات الخصخصة الجارية ستؤدي الى زيادة الضغوط التنافسية على الأسعار.

غير أنه تنشأ في بعض البلدان ضغوط تضخمية منخفضة من سرعة نمو الناتج ومن زيادة المعروض من النقود التي تتواكب مع التدفقات الرسالية الضخمة الوافدة، التي تجتذبها فروق أسعار الفائدة بالمقارنة بأوروبا الغربية. وفي بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا، أدى رفع بعض القيود المتبقية على أسعار الصرف الى تسهيل ورود هذه التدفقات، ولما كانت البلدان المتأثرة بذلك غير راغبة في خفض أسعار الفائدة، فقد اضطرت للسماح باستمرار ارتفاع قيمة عملاتها بمعدلات معتدلة. وكان أحد السبل لتحقيق ذلك هو خفض التدرجي للمعدل الشهري التراكمي لخفض قيمة العملة الإسمي المعلن مسبقا، وبذلك ترتفع القيمة الحقيقية للعملة. وثمة تدبير آخر من هذه التدابير يتمثل في توسيع النطاق الذي يسعى المصرف المركزي الى إبقاء سعر الصرف داخله^(٢). كما شاركت بعض المصارف المركزية في عمليات السوق المفتوحة لخفض التأثير على المعروض من النقود.

وما زالت المعدلات الرسمية للبطالة أميل الى الارتفاع؛ وهي تتراوح بين ١٦ في المائة في بولندا و ٤ في المائة في الجمهورية التشيكية، وإن كان نمو العمالة قد أخذ في الانتعاش^(٣). وبالنسبة للبلدان التي تنتمس بارتفاع نصيب العمالة في الزراعة (ألبانيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا)، لن يتحقق خفض شديد في مجموع البطالة إلا إذا تم تعويض ما هو متوقع في هذا القطاع من تقليص لقوة العمل بالتوسع السريع في العمالة في مجالي الصناعة والخدمات. أما في البلدان المتبقية، فينبغي للنمو الاقتصادي المتسع أن يكون قادرا على خفض معدلات البطالة الى ما دون الـ ١٠ في المائة.

وفي عام ١٩٩٥، استمر السعي للنشاط وراء الخصخصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها، وكثيرا ما تجاوزت الحصائل الأهداف الأصلية. فهنغاريا، على وجه الخصوص، باعت تقريبا جميع شركاتها الكبرى العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركات أجنبية، وحصلت على ٣,٢٤ بلايين دولار. وكانت تتوقع أصلا أن تحصل على ما صافيه ١,٥٤ بليون دولار^(٤). وفي بلغاريا ورومانيا، اتخذت تدابير للتعجيل بعملية الخصخصة^(٥)، وذلك ردا على تراخي تنفيذ قوانين الخصخصة الواسعة النطاق، التي تقررت من قبل^(٦).

وتسعى بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها الى تسريع الخصخصة في القطاع المصرفي. ومع الصراع الذي تخوضه مصارف محلية عديدة وقد أثقلت الديون محافظها المالية، فإن الطلب المحتمل على أسهمها عند خصخصتها يكون أميل الى الضعف. وأحد الأسباب الأكثر إلحاحا لخصخصة المصارف التجارية يظل يتمثل في توقع سفور ذلك عن زيادة الكفاءة وتحسين ممارسات الأعمال في هذا القطاع.

إن التوجه الرئيسي لسياسات الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها نحو الاقتصادات السوقية المكتملة يتضح بدرجة كبيرة فيما تتخذه تلك الاقتصادات من مبادرات للتكامل الاقتصادي. وبالتالي، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أصبحت الجمهورية التشيكية أول بلد ذي اقتصاد يمر بمرحلة الانتقال يحصل على عضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعبقتها هنغاريا في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها هدف رئيسي يذهب الى ما هو أبعد من ذلك كثيرا، ويتمثل في الوفاء بشروط الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وقد تبدأ مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع فرادى البلدان الساعية الى الانضمام إليه. إذا ما اختتم بنجاح المؤتمر الحكومي الدولي للاتحاد الأوروبي - الذي ربما يعقد في أواخر عام ١٩٩٧^(٧)، وسيطى ذلك، في حد ذاته، اتجاهها خاصا للسياسة المقبلة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في وسط أوروبا وشرقها - - يتمثل في فرض حدود صارمة للتضخم وجوانب عجز الميزانية وعدم استقرار أسعار الصرف - - مع العمل بسرعة على تهيئة بيئة متحررة نسبيا لا تسمح للقطاع الحكومي إلا بدور اقتصادي مباشر محدود. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا قد أعلنت بالفعل أن إمكانية تحويل عملاتها قد وصلت الى المستوى المطلوب وفقا للمادة الثامنة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي.

الجدول الثاني - ٢ - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في وسط أوروبا وشرقها، ١٩٩٠-١٩٩٦
(المؤشر: ١٩٨٩ = ١٠٠)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(أ)	١٩٩٦ ^(ب)
ألبانيا	٩٠.٠	٦٥.٧	٥٩.٣	٦٥.٨	٧٠.٧	٧٥.٠	٧٨.٨
بلغاريا	٩٠.٩	٨٣.٩	٧٩.١	٧٦.٢	٧٧.٩	٧٩.٨	٨٢.٤
بولندا	٨٨.٤	٨٢.٣	٨٤.٣	٨٧.٦	٩١.٩	٩٨.٦	١٠٥.٨
الجمهورية التشيكية	٩٨.٨	٨٤.٧	٧٩.٣	٧٨.٦	٨٠.٧	٨٤.٥	٨٩.١
رومانيا	٩١.٨	٨٠.٠	٧٢.٩	٧٣.٩	٧٦.٥	٨١.٧	٨٦.٥
سلوفاكيا	٩٧.٥	٨٣.٤	٧٧.٦	٧٤.٤	٧٨.٠	٨٣.٨	٨٨.٢
هنغاريا	٩٦.٥	٨٥.٢	٨٢.٦	٨٢.٠	٨٤.٤	٨٦.٠	٨٨.٤

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) مقدر جزئياً.

(ب) تنبؤات، تستند في جانب منها الى مشروع "لينك".

دول البلطيق

بعد سنوات متعددة من سياسة اقتصادية ثابتة واستقرار سياسي نسبي، أحرزت دول البلطيق الثلاث أيضاً تقدماً كبيراً نحو التحول إلى اقتصاد السوق. فقد أظهرت استونيا وليتوانيا نمواً مستقرًا وإن يكن متواضعًا، في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٣)، فيما عطلت الأزمة المصرفية في عام ١٩٩٥ مسيرة انتعاش لاتفيا المؤقت. ونتيجة لذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي للاتفيا في عام ١٩٩٥ خلافاً للتنبؤات السابقة. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن تشهد الاقتصادات الثلاثة كلها في عام ١٩٩٦، نمواً في الناتج المحلي الإجمالي.

ويتوقف انتعاش الانتاج بصورة متزايدة على الاستهلاك الداخلي الذي يدعمه الاستثمار وطلب المستهلك. وهذا أمر هام جداً للبلدان البلطيق، لأن نموها الاقتصادي، منذ المراحل الأولى للانتقال، كان يعتمد إلى حد بعيد على إعادة تصدير نغط روسيا ومعادنها وموادها الخام (من ٣٠ إلى ٤٥ في المائة من مجموع صادرات استونيا وليتوانيا) والخدمات الخارجية لرأس المال الروسي (لاتفيا). ولم يستطع أي منها توفير أساس مستقر طويل الأجل لنمو مستدام. وقد تلاشت فرص إعادة التصدير مع نفاذ المخزونات المتراكمة وقيام الاتحاد الروسي بوضع أنظمة مراقبة جمركية أشد بكثير على حدوده. غير أن الأهم من ذلك هو حدوث تعديل كامل تقريباً للأسعار الداخلية وأسعار التصدير في روسيا للنغط والمعادن وغيرها من مواد إعادة التصدير التي كانت مربحة في السابق.

لقد استعادت لاتفيا من نوع آخر من الفرص كان مفيداً بصورة مؤقتة ولكنه كان ضاراً في النهاية. ففي سعي مصارف لاتفيا إلى أن يودع فيها رأس المال الخارجي من روسيا وغيرها من رابطة الدول المستقلة، قدمت هذه المصارف أسعاراً فائدة عالية للغاية على تلك الودائع، مجتذبة بذلك تدفقات كبيرة من رأس المال. وقد كونت الودائع القصيرة الأجل لغير المقيمين حوالي نصف مجموع الودائع في المصارف. ولما كانت هذه المصارف تعمل تحت إشراف محدود جداً من قبل السلطات النقدية فقد انتهجت سياسة إقراضية تقوم على المجازفة، فلم تعتمد مثلاً إلى ضمان قروضها برهون كافية. ونتيجة لذلك تجمعت لديها حافضة ضخمة من ديون معدومة. وقد ثبت أن هذا النوع من الإقراض المكشوف والصعوبات الناتجة عنه التي تحملها النظام المصرفي كان ضاراً بالنشاط الاقتصادي العام في البلد.

وما زال التضخم عالياً بصورة مزعجة في البلدان الثلاثة جميعها. وتبقى احتمالات خفضه خفياً كبيراً احتمالات بعيدة بسبب التحرير المرتقب لبعض القطاعات (مثل المرافق العامة في استونيا). تتزايد الواردات بسرعة، ولا سيما الواردات من المعدات الرأسمالية، بينما تتقلص الصادرات بسبب المبالغة في تقدير قيمة العملات الوطنية. فقد ارتفع سعر الصرف الحقيقي في كل بلد منها ارتفاعاً كبيراً منذ بداية الإصلاح. واستناداً إلى أسعار الاستهلاك ارتفع سعر الصرف الحقيقي لكون استونيا مقابل دولار الولايات المتحدة بما يزيد على ٢٠٠ في المائة منذ منتصف عام ١٩٩٢ إلى نهاية عام ١٩٩٤، بينما ارتفع سعر لات لاتفيا وليتوانيا بما يقرب من ٢٥٠ في المائة^(١).

هل أخذ اقتصاد الاتحاد الروسي في النمو

بحلول أواخر عام ١٩٩٥، بدأ الاتحاد الروسي وقد انتهج حقا الطريق لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والانتعاش في الإنتاج؛ حتى إن بعض الخبراء، في الاتحاد الروسي وفي خارجه، تنبؤوا بأن البلد قد يحقق نموا سريعا في فترة قصيرة لا تتجاوز عام ١٩٩٧^(١). وقد استندت هذه التقديرات إلى عدد من التطورات الإيجابية في الأداء الاقتصادي للبلد وإلى تنفيذ البرنامج الاقتصادي للحكومة خلال عام ١٩٩٥.

الجدول الثاني - ٣ - المؤشرات الاقتصادية للدول الخلفية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

	أسعار الاستهلاك (المتوسط السنوي)					النتاج المحلي الإجمالي				
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١
الاتحاد الروسي ^(١)	١٣١	٢٢٠	٨٤٠	٢٥١٠	١٦٠	٤,٠-	١٢,٦-	٨,٧-	١٤,٥-	٥,٠-
أذربيجان	٨٥	١٦٦٠	١١٣٠	٩١٠	١١٠	١٧,٤-	٢١,٩-	٢٣,١-	٢٢,٦-	٠,٧-
أرمينيا	٢٥	٤٩٦٠	١٠٩٠٠	٧٣٠	١٤٠	١٠,٣	٥,٥	١٤,٦-	٥٢,٣-	٨,٨-
أوزبكستان	٧٧	١٥٥٠	١٢٣٠	٤١٠	١٠٠	١,٠-	٣,٥-	٢,٤-	١١,١-	٠,٥-
أوكرانيا	١٨٢	٤٠٠	١٠١٦٠	٢٠٠٠	٩٠	١١,٨-	٢٣,٠-	١٤,٢-	١٣,٧-	١١,٦-
بيلاروس	٢٥٠	٢٢٢٠	١١٩٠	٩٧٠	١٠٠	١٦,٠-	١٥,٨-	١٠,٦-	٩,٦-	١,٢-
تركمناستان	...	٢٧١٠	١٦٣٠	٧٧٠	١١٠	١٥,٠-	٢٠,٠-
جمهورية مولدوفا	٢٤	٤٩٠	١١٨٠	١١١٠	١١٠	٣,٠-	٣١,٢-	١,٢-	٢٩,١-	١٧,٥-
جورجيا	٥٨	٨٠	٢,٤	٣٠,٠-	٣٩,٤-	٤٠,٣-	٢٠,١-
طاجيكستان	١٣٩٠	٢٤٠	٢١٤٠	٩١٠	١١٠	١٢,٤-	٢١,٣-	١٧,٣-
قيرغيزستان	٣٢	٢٨٠	١٢١٠	٨٥٠	١١٠	٦,٢-	٢٠,١-	١٥,٥-	١٥,٩-	٧,٨-
كازاخستان	٦١	١٨٨٠	١٦٦٠	١٥١٠	٨٠	٨,٩-	٢٤,٦-	١٢,٩-	١٣,٠-	١١,٨-

المصدر: اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة، CIS Statistical Committee. (بيانات عام ١٩٩٥ الواردة عن أوزبكستان وتركمناستان وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان هي من تقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا).

(أ) أسعار الاستهلاك للاتحاد الروسي تظهر التغيرات للفترة من كانون الأول/ديسمبر حتى كانون الأول/ديسمبر.

والواقع أن تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بدأ مستمرا بثبات لأول مرة منذ بدء المرحلة الانتقالية، فلم يكن هنالك تكرار للتجربة السلبية التي حدثت في السنوات الأولى للإصلاح. عندما كان التقدم المحرز في خفض التضخم خلال الجزء الأول من العام يبطله في كل مرة ارتفاع كبير للتضخم في أشهر الخريف عقب ارتفاع شديد في توفير الائتمان في أواخر الصيف وأوائل الخريف. وفي عام ١٩٩٥ بلغ التضخم في أسعار الاستهلاك ١٣١ في المائة (من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر) بالمقارنة مع ٢٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثاني - ٣). وقد بقي التضخم الشهري لشباط/فبراير و آذار/مارس ١٩٩٦، عند ٢,٨ في المائة وهذا يعني معدلا سنويا يبلغ ٤٠ في المائة إذا استمر التضخم على هذا النحو طوال السنة كلها.. وهو أدنى معدل تحقق منذ بداية المرحلة الانتقالية.

لقد كان كبح التضخم نتيجة مباشرة للسياسة النقدية الشديدة نسبي التي انتهجتها الحكومة المركزية. فقد خفص العجز في الميزانية الاتحادية إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بنحو ١١ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، خفصت الحكومة كثيرا التمويل التضخمي للعجز في الميزانية، ولا سيما بتخليها عن الاعتماد التقليدي على الائتمانات الضخمة من مصرف روسيا المركزي. وبدلا من ذلك تقوم الحكومة ببيع السندات في سوق السندات المالية الحكومية الآخذ في الاتساع بسرعة، كما أنها تعتمد بصورة كبيرة على القروض من مؤسسات التمويل الدولية. وكانت الصكوك المالية المعروضة في السوق المحلية متنوعة؛ وتم اتخاذ خطوات لتشجيع

المصارف على توجيه أموالها إلى سوق السندات المالية الحكومية. ولهذا الغاية، أنشئ "رواق" للعملة في صيف عام ١٩٩٥ لا يسمح بتقلب سعر صرف الروبل إلا ضمن حدود مرسومة بدلا من التقلب بلا قيود مما يجعل الحصول على الأرباح من موازنة أسعار العملات أقل تحققا كما أن الزيادة في حجم الاحتياطي المطلوب من المصارف أدت إلى تخفيض الأموال المتاحة للمصارف لمثل هذه المضاربات.

يبدو أن الانخفاض في الناتج، كما سجل في الحسابات القومية وبيانات الإنتاج الصناعي، قد توقف أخيرا في عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من الانخفاض في الإنتاج المبلغ عنه رسميا فإنه يسود الاعتقاد بأن الاقتصاد كان في الواقع ينمو خلال عام ١٩٩٥. وأن نصيبا كبيرا من الناتج، ولا سيما ناتج النشاط الاقتصادي غير المسجل، قد ظهر بصورة غير وافية في البيانات الرسمية^(١٠).

الواقع أن هنالك دلالات كثيرة .. سواء في البيانات المنشورة أو في البيانات المحلية .. على أن اقتصاد الاتحاد الروسي قد بدأ في النمو. فقد كانت هنالك أولا بوادر مؤقتة على نمو الناتج والإنتاجية في عدد من الصناعات، في كل من القطاعات الموجهة نحو التصدير (فلزات الحديد والمواد الكيميائية والبتروكيميائية، والوقود والطاقة)، والقطاعات الموجهة بشكل رئيسي للسوق المحلية (الهندسة، وتحضير المعادن، والسيارات). وقد ارتفع بناء المساكن بنسبة وصلت إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٥؛ وأصبح تشييد المساكن بالتمويل الخاص هو الطريقة السائدة لتوفير المساكن. وفي أوائل عام ١٩٩٦ ظهرت دلائل على زيادة الاستهلاك الخاص كما انعكست في ازدياد البيع بالتجزئة. كما ارتفعت في عام ١٩٩٥ قيمة الصادرات بالدولار بنسبة ١٨ في المائة، مما أدى، بعد نمو قوي من قبل إلى زيادة حصة الصادرات في جميع البضائع المنتجة محليا بنسبة ٣٤ في المائة.

وباختصار، حتى لو استمر تقلص الإنتاج في العديد من قطاعات اقتصاد البلد، فإن الشروط الأساسية متوفرة لاستئناف النمو. وإذا انتعش النمو في وقت لاحق من السنة فإن حدوث معدل نمو إيجابي بسيط يكون ممكنا في عام ١٩٩٦ (انظر مرفق الجدول ألف - ٣). إن ما تمس إليه الحاجة بصورة مستعجلة هو توفر استثمار كاف. وكما يتضح من الفصل السادس لهذه الدراسة فإن الوفورات المحلية تقدر بأنها كافية لتوفير هذا الاستثمار؛ إلا أنه حتى تصبح هذه الإمكانية حقيقة فإن الاقتصاد في أمس الحاجة إلى الاستقرار في بيئته السياسية والتنظيمية والإدارية. وعدم الاستقرار، ولا سيما عدم الاستقرار السياسي، يظل العقبة الرئيسية للاستثمار، وبالتالي العقبة لبدية عاجلة لنمو اقتصادي مستدام.

وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة الدليل على ازدياد الثقة في الحالة الاقتصادية والمالية في سعر الصرف للروبل. فقد ارتفع الروبل ٧٢ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، فيما ارتفعت نسبة العملة المحلية المتداولة إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية لأول مرة منذ أن بدأت الإصلاحات: من ٤٠ في المائة إلى ٧٧ في المائة^(١١).

وعلى الرغم من ذلك، تبقى الحالة الاجتماعية صعبة جدا، وإن بدت مستقرة. وفي أوائل عام ١٩٩٦، ذكر أن عملية استقطاب الدخل قد توقفت فيما استأنف متوسط الدخل الحقيقية النمو. وقد انخفضت الزيادة في نسبة البطالة، مع أنه بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩٦ كان هنالك أكثر من ٦ ملايين شخص عاطلين عن العمل وبيحثون عن فرص عمل، وهذا يساوي ٨ في المائة من القوة العاملة. واستمر نصيب الأجور في الدخل النقدي في الانخفاض بسرعة .. من ٤٠ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٣٠ في المائة عام ١٩٩٥، بينما ارتفع الدخل من النشاط التجاري إلى ٤٨ في المائة. كما أن عدد الأشخاص الذين ذكر أنهم يعيشون دون خط الفقر انخفض بنسبة ٢٢ في المائة خلال عام ١٩٩٥، ومع نهاية العام وصل عددهم إلى ٣٦ مليون نسمة. ولا ريب في أن نظام الضمان الاجتماعي واقع تحت ضغط شديد فقد أصبحت المتأخرات المستحقة للمتقاعدين موضوعا رئيسيا في المناقشات السياسية. ويوجد في البلد الآن ٣٧ مليون متقاعد، مما يشكل ٢٠ في المائة من السكان (مقارنة بنسبة ١٨,٥ في المائة عام ١٩٨٩).

وهكذا، بعد مرور أربعة أعوام على بداية التحول الاقتصادي في الاتحاد الروسي، يبدو جليا أن التكاليف الاجتماعية والإنسانية للمرحلة الانتقالية كانت باهظة. ومع أن بعض المؤشرات النوعية يمكن أن تكون موضع تساؤل أو تفسر بطرق مختلفة، إلا أنه لا ريب في أن فئات كبيرة من السكان لم يشهد فقط هبوط لا دخلها الحقيقي ولكن تداعى من حولها أيضا أسلوب حياتها المعهود برمته، بدعائه الرئيسية المألوفة مثل العناية الطبية المتاحة، ونظام الضمان الاجتماعي الذي يعول عليه وفرص العمل المضمونة.

يجري في الاتحاد الروسي نقاش حاد حول ما إذا كانت هذه التكاليف عنصرا لا مناص منه، وإن كان مؤلما، في عملية الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي التي طال انتظارها، والتي ستؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية، أم أنها كانت نتيجة غير متوقعة، على الأقل لدى أنصار هذا الإصلاح، لسياسة اقتصادية ضالة .. ويدور النقاش حول هذه المسائل ذاتها، وهذه الدراسة في طريقها إلى المطبعة، في سياق الانتخابات الرئاسية في الاتحاد الروسي.

يبدو أن الرأي الأول صائب عموما. والواقع أن من السهل، وسط الدفع المستمر للبيانات السلبية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في روسيا، أن يغفل المرء عن المشوار الرائع الذي قطعته البلد على مدى السنوات الأربع نحو إنشاء آلية اقتصادية أكثر كفاءة ومرونة. غير أنه ما زال أمام عملية التحول أشواط بعيدة حتى تصل إلى نهايتها، وتدعو هذه الحالة بميوعتها إلى الوقوع عن غير ما قصد في نطاق عريض من الأخطاء. ولا ريب على أية حال في إمكانية استئناف النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

بلدان أخرى في رابطة البلدان المستقلة

تتسم الحالة الاقتصادية في البلدان الأخرى في رابطة البلدان المستقلة بأنها صعبة للغاية بالنسبة للجمع. ولم يبلغ سوى بلدين في رابطة البلدان المستقلة بأن اقتصادهما نما في عام ١٩٩٥، وهذان البلدان وهما أرمينيا وجورجيا، يرجع توسعهما في المقام الأول إلى قدر من الانتعاش لحق بالنتائج بعد الانهيار الفاجع الذي حدث في سنوات سابقة (انظر الجدول الثاني - ٣). ومن المحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في أوزبكستان وقيرغيزستان قد وصل إلى نقطة الحضيض قبل الارتداد. وفي البلدان الأخرى في رابطة البلدان المستقلة، استمر الناتج الكلي في التقلص بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١٠ في المائة أو حتى أسوأ من ذلك^(١٢).

ولحق بالتضخم ضعف ملحوظ في عدد من بلدان رابطة البلدان المستقلة، وخاصة أرمينيا وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان بسبب سياسات الاستقرار الصارمة التي اتبعتها حكوماتها. وتواصل بلدان أخرى (بيلاروس، وطاجيكستان) المعاناة من تضخم مرتفع.

وفي أوكرانيا، بادرت القيادة الجديدة، فور تولي الحكم في صيف عام ١٩٩٤ وسط أزمة اقتصادية طويلة ومتفاقمة باطراد بإجراء إصلاحات اقتصادية حان أجلها منذ فترة طويلة. وقد هدفت الخطوات الأولى إلى احتواء عجز الميزانية المتزايد الذي نشأ شطر كبير منه عن الإعانات الائتمانية للمؤسسات التي تملكها الدولة. وتم تدريجياً تحرير الأسعار، وبدأ إنشاء مؤسسات سوقية أساسية وبدأ مؤخرًا برنامج للخصخصة. وقد أوقفت هذه التدابير من انحدار البلد نحو التضخم المفرط والانهيار الفاجع في الناتج، وربما يكون الأهم من ذلك أنها ولدت إدراكاً لعودة الديناميات الإيجابية في السياسة الاقتصادية.

وكانت إحدى النتائج الواضحة والهامة لجهد القيادة الجديدة في إصلاح الاقتصاد، أن التضخم الشهري تم تخفيضه من ٧٢ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ما دون ١٠ في المائة في نهاية عام ١٩٩٥، وزادت أسعار السلع الاستهلاكية طوال عام ١٩٩٥ بنسبة ١٨٢ في المائة (انظر الجدول الثاني - ٣). وقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٩٦ التضخم وقد بدأ في زيادة سرعته مرة أخرى، وإن كان قد جاء هذه المرة إلى حد بعيد نتيجة للتصحيح المتعمد بزيادة مستويات الأسعار في قطاعي الخدمات والمنافع، بهدف تقريبها إلى مستوى تغطية التكاليف.

وبغض النظر عن ذلك، استمر ناتج أوكرانيا في التقلص في عام ١٩٩٦، ولو بمعدل أبطأ. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢٣ في المائة منذ عام مضى. وهبط الناتج الصناعي بنسبة ١١.٥ في المائة (٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤)، في حين انخفض الانتاج الزراعي بنسبة ٤ في المائة^(١٣).

وقد اختار مقرر السياسة الأوكرانيون الأخذ بتدابير التحول الاقتصادي تدريجياً، ويرون أن نمو الناتج الصناعي ينبغي أن يظل هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية^(١٤).

وقد تكرر ورود هذا النهج في إعلانات رئيسية تتعلق بالسياسات أصدرها رئيس البلد في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفقاً لذلك، طورت حكومة أوكرانيا برنامجاً يستغرق ٢٥-٣٠ سنة لإعادة التشكيل الهيكلي لاقتصاد أوكرانيا^(١٥).

بيد أنه يبدو أن أوكرانيا تكرر، حتى الآن، نمط الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ المتمثل في عدم الثبات في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، ولا سيما في السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي - مع الخروج بنتائج مماثلة، بما في ذلك التضخم المتواصل، والعجز الخطير في الميزانية، ومشاكل ميزان المدفوعات وإعادة تشكيل المؤسسات ببطء مؤلم.

الاقتصادات النامية

ظلت البلدان النامية تمر بمرحلة نمو قوي نسبياً في عام ١٩٩٥، زاد فيها الناتج المحلي الإجمالي في المجموع بأكثر من ٥ في المائة. وفي كثير من البلدان، كانت الاستثمارات والصادرات المصدرين الرئيسيين للنمو خلال العام الماضي. بيد أن معدل النمو الكلي يخفي اختلافات إقليمية ووطنية حادة في الأداء الاقتصادي. ويعبر معدل النمو المرتفع، إلى حد بعيد، عن أداء جنوب وشرقي آسيا والصين، التي تنتج حالياً حوالي ٥٠ في المائة من إنتاج البلدان النامية ككل. وكما في السنوات الأخيرة، سجلت الصين وجنوب وشرقي آسيا معدلات سريعة جداً من النمو، بل أعلى معدلات بين المناطق النامية التي تبحث هنا (انظر الجدول الثاني - ٤).

وباستثناء أمريكا اللاتينية، تزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي في مناطق أخرى في عام ١٩٩٥. وبعد سنوات عديدة من انخفاض دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كان نمو الناتج في أفريقيا مساوياً لنمو السكان في عام ١٩٩٥. وزاد النمو أيضاً في غربي آسيا. في حين أوقف التباطؤ الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية الانتعاش في دخل الفرد الذي شهدته المنطقة منذ عام ١٩٩١. وتخلصت تركيا، ضمن بلدان أخرى، من الانكماش الحاد الذي ساد في عام ١٩٩٤، في حين أن الاحتمالات لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة هي الأفضل حتى الآن في هذا العقد، بالنظر إلى وقت الأعمال العدائية السافرة (انظر الإطار الثاني - ١).

من المتوقع أن يزداد معدل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٥.٥ في المائة في عام ١٩٩٦ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٤). وفي الوقت نفسه، سيستمر التضخم في التباطؤ، مع حدوث أهم التحسينات في أمريكا اللاتينية والصين. ويشهد هذا على استمرار تناقص التضخم في البلدان النامية منذ عام ١٩٩٤ (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٣).

ويضم متوسط معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ تجارب إقليمية متميزة في النمو الاقتصادي. فمن ناحية يسير التوسع الاقتصادي السريع جدا في جنوب وشرق آسيا والصين في طريق الاعتدال. ومن المتوقع، من الناحية الأخرى أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية كما أن من المتوقع أن يحدث نمو اقتصادي أقوى كثيرا في أفريقيا. وبالنسبة لأفريقيا سيكون عام ١٩٩٦ أول زيادة في الدخل الفردي منذ منتصف الثمانينات. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في عدد كبير من أقل البلدان نموا في أفريقيا، فمن المقدر أن يصل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ككل إلى ٤.٧٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

أفريقيا: النمو المدفوع بالصادرات

تشهد أفريقيا أسرع نمو اقتصادي منذ بدء هذا العقد. وقد نما الناتج بنسبة ٢.٧ في المائة وهو ما يعادل تقريبا معدل زيادة السكان في عام ١٩٩٥. وكان التحسن واسع النطاق، حيث سجل حوالي اثني عشر بلدا في أفريقيا معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٥ في المائة أو أكثر في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تشهد أفريقيا في عام ١٩٩٦ زيادة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٥. وقد تحسنت الاحتمالات في إطار الظروف الخارجية المواتية وحسنت بيئات السياسة. وعلاوة على ذلك، عاد هطول الأمطار الجيد، بصفة عامة، بعد جفاف عام ١٩٩٥، إلى شمالي وجنوبي أفريقيا ومن المتنبأ به أن يكون موسم عام ١٩٩٦ موسم زراعي موات في جميع أنحاء القارة باستثناء البلدان المتأثرة بالنزاعات الأهلية. بيد أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج في عام ١٩٩٧، حيث سيضعف الطلب من البلدان المتقدمة النمو وأسعار بعض السلع الأساسية. ويتوقف التنبؤ إلى حد بعيد على عوامل خارجية يمكن أن تصبح أسوأ مما هو متوقع، لذا فهو يركز الأضواء على ضعف الانتعاش في أفريقيا والتحديات التي يجب التغلب عليها.

ولا تزال معظم البلدان الأفريقية، رغم أداء نموها العام، من ضمن أفقر البلدان في العالم: ٢٢ من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا بلدا أفريقيا. والأداء الاقتصادي المحسن خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ ليس حتى الآن سوى ظاهرة قصيرة الأجل، ولن يكفي، ما لم يستمر، للتخفيف كثيرا من حدة الفقر والأحوال الاجتماعية المتدهورة ومعدلات البطالة المرتفعة التي اتسمت بها في بعض الحالات عقود من الانحطاط أو الركود الاقتصادي.

أداء النمو في عام ١٩٩٥

تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي من جراء ارتفاع الأسعار واشتداد الطلب في أسواق السلع الأساسية الدولية (انظر الفصل الثالث). أساسا من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو التي تستوعب حوالي ثلثي صادرات أفريقيا. وارتفعت أسعار الفلزات والمعادن بمعدل أسرع من أسعار سلع أساسية أخرى، مما وفر حافزا هاما لزيادة الإنتاج في بلدان عديدة مصدرة للمعادن.

وقد حدثت زيادات ضخمة في ناتج كل من الأغذية والمحاصيل النقدية حيثما سادت أحوال جوية معتادة، مما زاد من الدخول الريفية. وتبين بيانات أولية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن إنتاج البن الأفريقي زاد بنسبة ١٠ في المائة، وإنتاج الكاكاو بنسبة ٧.٦ في المائة، وإنتاج الشاي بنسبة ٧ في المائة وإنتاج القطن بنسبة ٤ في المائة. وفي ملاوي، على سبيل المثال، أدت عودة الأحوال الجوية المواتية إلى زيادة الناتج بنسبة ٩.٥ في المائة في عام ١٩٩٥. بعد أن انكمش بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤. بيد أن الجفاف أدى إلى انكماش الناتج الزراعي في شمالي وجنوبي أفريقيا وإلى نمو بطيء في القطاعات المعتمدة على الزراعة (مثل تجهيز الأغذية) في بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والمغرب. وبصفة عامة، ظل الناتج الزراعي وناتج الأغذية الكلي بدون تغيير في عام ١٩٩٥ نتيجة لأن المحاصيل الجيدة التي تحققت في بعض البلدان عادلته محاصيل سيئة في بلدان أخرى. بيد أن إنتاج أفريقيا من الحبوب الغذائية انخفض بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩٥، مع وجود عدد من البلدان يتعين عليه تنفيذ تغطية نقص إنتاج الأغذية الناجم عن سوء الأحوال الجوية - - في وقت ارتفعت فيه أسعار الواردات من الأغذية - - فمن المقدر أن تكون واردات الأغذية التجارية لسنة التسويق ١٩٩٥/١٩٩٦ قد ازدادت بنسبة ٧ في المائة فتصل بذلك إلى ٣٥ مليون طن. فمثلا، واجهت مصر والمغرب عجزا تجاريا مرتفعا في عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة أسعار الأغذية المستوردة.

وزاد ناتج النفط بنسبة ٢ في المائة في أفريقيا في عام ١٩٩٥. وقد أدى وجود أسعار أكثر استقرارا إلى دعم عائدات الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٠.٥ في المائة، بالمقارنة بانخفاضها في عام ١٩٩٤. وقد أسهم التحسن في صادرات النفط في إحداث انتعاش في الجماهيرية العربية الليبية والكاميرون والكونغو، وهي بلدان انكمشت صادراتها في عام ١٩٩٤. ونما الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بنسبة حوالي ٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد تعرقل النشاط الاقتصادي في نيجيريا من جراء أمور في جملتها الهيكل الأساسي المتدهور وندرة الوقود بسبب الأحوال السيئة لمعامل تكرير النفط في البلد.

وقد حفزت الأسعار القوية للمعادن والفلزات إنتاج المناجم في زمبابوي وغانا، مثلا. بيد أن الأحوال السيئة في قطاع التعدين في زائير وزامبيا حدثت من القدرة على الاستفادة من هذه العوامل في هذين البلدين. وقد عزز ارتفاع أسعار الماس إيرادات الصادرات في ناميبيا وبوتسوانا، في حين زادت في زائير - - بغض النظر عن سوء الأوضاع كما ذكر أعلاه - - مبيعات الماس المسجلة رسميا بأكثر من ٢٠ في المائة بالقيمة الحقيقية.

الجدول الثاني - ٤ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٦-١٩٨١
(التغيير السنوي بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٥ ^(د)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١-١٩٨١	
البلدان النامية ومنها ^(ج) :	٥ ١/٤	٥,١	٥,٦	٥,٠	٤,٩	٣,١	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ١/٢	٠,٩	٤,٦	٣,٠	٢,٢	١,٤	
مصدرو الطاقة	٢	٢,٦-	٢,٥	٠,٨	٣,٧	٢,٠	
موردو الطاقة	٢ ٢/٤	٢,٨	٥,٨	٤,٤	١,٣	١,٠	
أفريقيا	٤ ١/٤	٢,٧	٢,٥	٠,٤	٠,٩	١,٩	
مصدرو الطاقة	٣ ٢/٤	٣,٤	١,٦	٠,٢-	٢,٧	٢,١	
موردو الطاقة	٤ ٢/٤	٢,٠	٣,٤	١,٠	١,٠-	١,٧	
غرب آسيا	٢ ٢/٤	٢,٥	١,٨	٢,٦	٥,٧	١,٢-	
جنوب وشرق آسيا ^(د)	٦ ٢/٤	٧,١	٦,٧	٥,٥	٥,٢	٦,٠	
بند مذكرات:							
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا)	٥	٣,١	١,٨	٠,٧-	٠,١	١,٧	
أقل البلدان نموا	٤ ٢/٤	٣,٣	٢,٥	١,١	٢,٤	١,٩	
الاقتصادات النامية الرئيسية							
الصين	٨ ١/٢	١٠,٢	١١,٨	١٣,٤	١٣,٢	٨,٩	
البرازيل	٢ ١/٢	٤,٢	٥,٨	٤,١	٠,٨-	١,٤	
الهند	٦	٦,٢	٥,٤	٣,٩	٤,٠	٥,٠	
جمهورية كوريا	٧ ١/٤	٩,٠	٨,٤	٥,٨	٥,١	٨,٧	
المكسيك	٢ ١/٢	٦,٩-	٣,٥	٠,٤	٢,٨	١,٨	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣ ١/٢	٣,٠	١,٨	١,٨	٦,٠	٣,٠	
تايووان مقاطعة الصين	٦ ١/٤	٦,١	٦,٥	٦,٣	٦,٨	٧,٩	
إندونيسيا	٧ ١/٢	٨,١	٧,٥	٦,٥	٦,٣	٥,٠	
الأرجنتين	٢	٤,٤-	٧,٤	٦,٤	٨,٧	٠,٥-	
تايلند	٨ ١/٤	٨,٦	٨,٦	٨,٠	٧,٤	٧,٣	
جنوب أفريقيا	٤	٣,٣	٢,٧	١,٣	٢,٢-	١,٣	
المملكة العربية السعودية	٠,١-	٠,٨-	٠,١-	١,٦	٣,٠	٢,١-	
تركيا	٣	٧,٩	٦,٠-	٨,٠	٦,٤	٤,٠	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

- (أ) تقدير أولي.
(ب) تنبؤ، قائم في جانب منه على مشروع لنك.
(ج) يشمل ٩٣ بلدا تضم ٩٩ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.
(د) باستثناء الصين.

الإطار الثاني - ١ - ما بعد الاضطراب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة

منذ خمس سنوات، بدأت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في التفكك. وقد كان هذا البلد، وهو من البلدان النامية المتوسطة الدخل وأحد زعماء حركة عدم الانحياز الرئيسيين، رائداً في تجربة الأشكال السوقية للاشتراكية. وتزامن الانحدار إلى التفكك السياسي والحرب مع الدخول في مسار التحول إلى اقتصاد سوقي كامل. وكان نطاق النزاع، من حيث شدته وأثره التدميري - ولا سيما في البوسنة والهرسك، وبدرجة أقل، في كرواتيا - لا نظير له في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٩٢، فرض مجلس الأمن جزاءات اقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لدورها في الحرب في البوسنة والهرسك.

وبصفة عامة، فإن الحالة في عام ١٩٩٦ في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وسلوفينيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أصبحت مشجعة أكثر من أي وقت مضى منذ تفكك الاتحاد الاشتراكي السابق. فقد انتهت الأعمال الحربية المعلنة في البوسنة والهرسك بالتوقيع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على الإطار العام لاتفاق السلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (ويشار إليها جميعها باتفاق السلام) (الوثيقة A/50/790-S/1995/999، الضميمة)؛ وينص الاتفاق الأساسي بشأن إقليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (A/50/757-S/1995/951، المرفق، الموقع في إردوت، كرواتيا، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على إعادة إدماج سلافونيا الشرقية في كرواتيا سلمياً بعد فترة من الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة؛ وعلقت الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقد شهد اقتصاد سلوفينيا، وهي الدولة الأعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، أقل درجة من الاضطراب خلال السنوات الخمس الماضية. وهذا البلد، الذي يبلغ تعداد سكانه مليوني نسمة^(١)، شهد في أعقاب أعمال عدائية لم تدم طويلاً في صيف عام ١٩٩١ نمواً اقتصادياً منذ عام ١٩٩٣. ومر بعملية تحول اقتصادي مشابهة للعملية الجارية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة إصلاحية سريعة في أوروبا الوسطى والشرقية. وكان معدل التضخم مرتفعاً في السنوات الأولى، حيث تجاوز ٢٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢، ولكن برامج التكيف الاقتصادي الكلي سرعان ما خفضت معدل التضخم ويُتنبأ أن يكون معدل الزيادات في الأسعار في عام ١٩٩٦ أقل من ١٠ (انظر الجدول). ومع ذلك، فقد بلغت نسبة البطالة ١٥ في المائة من القوى العاملة في عام ١٩٩٣ ومن المتوقع أن تظل تلك النسبة مؤلفة من رقمين خلال هذه السنة.

وقد كانت القوة المحركة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في سلوفينيا في عام ١٩٩٥ هي الصادرات والاستثمارات؛ وزادت إنتاجية اليد العاملة بنحو ٤ في المائة^(٢). ويتوقع أن يستمر تعزيز النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٦ بسبب استعادة الأسواق التقليدية نتيجة لاتفاق السلام. ومن شأن هذا أن يحسن التوقعات المتعلقة بالصادرات وأن يزيد من تنشيط الاستثمار.

وقد تعرضت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تتألف من صربيا والجبل الأسود، والتي يبلغ تعداد سكانها معاً نحو ١٠.٥ مليون نسمة، لفرض جزاءات من قبل الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. كما شهدت أشد انهيار في الإنتاج، بلغت نسبته نحو ٥٠ في المائة خلال سنتين، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (انظر الجدول). وبلغ معدل التضخم نحو ٩٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢ وعانى أكثر من خمس القوى العاملة من البطالة طوال هذه الفترة.

وأدى برنامج التكيف الحاد إلى وقف التضخم في عام ١٩٩٤، وإن كان بصورة مؤقتة، وبدأ الإنتاج في الخروج من أعماق الانهيار. وعقب تعليق الجزاءات الاقتصادية مباشرة، وضع برنامج لتحقيق الاستقرار مؤلف من ١٥ نقطة. وشملت بنود ذلك البرنامج تخفيض سعر صرف الدينار إلى مستواه في السوق السوداء، وتقريبه من الوقت الذي يمكن أن يصبح فيه عملة قابلة للتحويل، والأخذ بأسعار الفائدة التي تحددها السوق، وإنهاء احتكارات الدولة في مجالي التجارة الخارجية والصناعة، والإسراع بخطى التحول إلى القطاع الخاص، وإلغاء الحصص المفروضة على الصادرات والواردات، وتخفيض الرسوم الجمركية.

ومن المتوقع أن تؤدي استعادة إمكانية وصولها إلى الأسواق إلى ازدهار التبادل التجاري وزيادة الناتج الصناعي والزراعي. ومن المرجح أن يدعم عدم إشباع الطلب لمدة خمس سنوات تقوية نمو الاستهلاك الخاص؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية المضارة في البلد - ولا سيما الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والطرق وموارد المياه وإمدادات الغاز، وشبكات نظام التدفئة - سيكون عاملاً آخر منشطاً للنمو. لذلك فإن الانتعاش قد يبدأ بجد، وهو السبب في أن التنبؤات تشير إلى نمو الناتج بنسبة ١٢.٥ في المائة في عام ١٩٩٦، إلا أنه إذا لم يمكن بسرعة استيعاب الأفراد العسكريين المسرحين في الاقتصاد المدني، لن ينخفض معدل البطالة بدرجة كبيرة في المستقبل القريب.

وفي الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، تقلص حجم اقتصاد كرواتيا بنسبة ٢٥ في المائة، خلال الاضطرابات التي سببتها الحرب والتحول. وفي عام ١٩٩٣، تجاوز معدل التضخم ٥٠٠ في المائة وزاد معدل البطالة عن ١٧ في المائة. بيد أنه في غضون سنتين، أدى الاضطلاع ببرنامج موثوق للتكيف استناداً إلى سعر صرف اسمي ثابت وسياسة مالية محكمة إلى دحض التوقعات التضخمية وإلى تخفيض معدل التضخم السنوي إلى ٢ في المائة، وإن كان على حساب تأجيل الانتعاش الاقتصادي والعمالة. وقد يؤدي استمرار تنفيذ سياسات اقتصادية مستدامة وإحراز تقدم نحو إعادة إدماج سلافونيا الشرقية سلمياً في أعقاب اتفاق إردوت لعام ١٩٩٥ إلى تحقيق نمو اقتصادي ملموس في عام ١٩٩٦. ويُتنبأ بأن يظل معدل التضخم منخفضاً جداً.

...

(الإطار الثاني - ١ تابع)

المؤشرات الاقتصادية لجمهوريات جمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية الاشتراكية السابقة

١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
						الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للتغير السنوي) البوسنة والهرسك
..	
٦	١,٥-	٠,٨	٣,٧-	٩,٧-	١٤,٠-	كرواتيا
٢	٣,٢-	٨,٢-	١٤,١-	١٣,٤-	١٢,٠-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ^(ج)
٥	٤,٨	٥,٣	١,٣	٥,٤-	٨,٠-	سلوفينيا
١٢ ١/٢	٦,٠	٦,٥	٢٧,٧-	٢٦,٢-	..	يوغوسلافيا ^(د)
						أسعار المستهلكين (النسبة المئوية للتغير السنوي) البوسنة والهرسك
..	
٢	٢,٠	٩٧,٥	١ ٥١٨	٦٦٦	١٢٣	كرواتيا
١٢	١٧,٣	١٢٢	٣٥٠	١ ٦٩١	..	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٦	١٢,٦	١٩,٨	٣٢,٣	٢٠١	١١٨	سلوفينيا
٦٠	١٠٥ ^(هـ)	٣٣,٣ ^(هـ)	٢ ٢٠١	٨ ٩٩٠	١٢٠	يوغوسلافيا
						البطالة المسجلة (النسبة المئوية للقوى العاملة)
..	البوسنة والهرسك
١٥	١٦,٩	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٨	١٤,١	كرواتيا
٣٠	٣٦,٠	٣٣,٢	٣٠,٨	٢٦,٨	٢٤,٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٢	١٤,٠	١٤,٢	١٤,٨	١٣,٤	١٠,١	سلوفينيا
٢٤ ١/٤	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٤,٠	٢٢,٨	٢٠,٥	يوغوسلافيا

المصادر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.E.1)، و (London, European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) Transition Report 1995: Update, (London, EBRD, April 1996).

(أ) أرقام أولية.

(ب) حسب تنبؤ اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(ج) الناتج المادي الإجمالي (القيمة المضافة في النطاق المادي، بما في ذلك الإهلاك).

(د) كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن شباط/فبراير ١٩٩٤.

(هـ) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عن كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

..

..

(الإطار الثاني - ١ تايع)

وقد تحسنت التوقعات الاقتصادية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضا في أواخر عام ١٩٩٥. وقد انفصل هذا البلد عن يوغوسلافيا السابقة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، حيث توقفت التحويلات المالية الصافية من الحكومة الاتحادية السابقة التي كانت نسبتها في حدود من ٥ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وضاعت احتياطات النقد الأجنبي في بلغراد، وتأثرت الصادرات تأثرا شديدا بانحلال الترتيبات التجارية في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي وكذلك من جراء الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على سوقها التصديرية الرئيسية، وهي صربيا والجبل الأسود^(٢). وبعد ذلك، في آذار/مارس ١٩٩٤، فرضت اليونان حصارا تجاريا من جانب واحد، تم رفعه منذئذ بموجب اتفاق مؤقت عُقد برعاية الأمم المتحدة بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان (انظر الوثيقة S/1995/794، المرفق الأول) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وقد انخفض الناتج في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باطراد في التسعينات ويبلغ الآن نحو نصف مستواه في عام ١٩٨٩. كما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة نحو ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥، وذلك أساسا في قطاعات التعدين، وتجهيز المعادن، والمنسوجات، وتجهيز الأغذية. وتبلغ نسبة القوى العاملة العاطلة المسجلة أكثر من الثلث. ومع ذلك، فقد بلغ معدل التضخم ذروته في عام ١٩٩٢، حيث بلغ نحو ١٧٠٠ في المائة وخُفِّض إلى مستويات تتجاوز العشرة بقليل في ظل برنامج للتكيف اضطلع به بدعم دولي.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يُتنبأ بأن يبدأ الناتج في الارتفاع في عام ١٩٩٦، وإن كان بمعدل بطيء. وسيتيح تعليق الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتحسن العلاقات مع اليونان إمكانية إعادة إنشاء الروابط الاقتصادية. ومع ذلك، فإنه سيلزم توفير استثمارات محلية وأجنبية كبيرة لتخفيض معدل البطالة في الاقتصاد.

وبالرغم من ندرة البيانات للغاية، فإن البلد الذي تأثر أشد ما يمكن من النزاع هو البوسنة والهرسك. وما زالت حالته الاقتصادية موضع قلق بالغ. فبالإضافة إلى ما حدث من دمار واضطراب عامين، تسببت الحرب في أضرار بالغة للهياكل الأساسية وهجرة للكفاءات.

فلم يكن البلد قد بدأ في عملية التحول عندما عمته الأعمال الحربية، ولذلك كثيرا من المؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد سوقي عامل غير موجودة. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح أي سياسة اقتصادية وطنية سيتوقف على التثام الصدوع التي حدثت بين الطوائف بحيث تتمكن البوسنة والهرسك من العمل ككيان اقتصادي. وثمة احتياجات كبيرة للتعجير وإزالة الألغام والتنمية^(٣).

ومن المتوقع أن توفر المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة، والمانحون الثنائيون، الجزء الأكبر من الموارد المالية والمساعدات التقنية اللازمة للتعجير^(٤). وعلى الأجل القصير، يلزم أن يكون الدعم المالي بشروط تساهلية للغاية، بالنظر إلى محدودية قدرة البلد على خدمة الدين. وبمضي الزمن، يمكن أيضا توقع أن يلعب الاستثمار المباشر الخاص والتدفقات المالية الخاصة دورا اقتصاديا متناميا.

- (أ) البيانات السكانية من الأمم المتحدة، نشرة الإحصاءات الشهرية، آذار/مارس ١٩٩٦.
- (ب) فرانجو شتيلار، "تقرير قطري: سلوفينيا"، الاجتماع الربيعي لمشروع "لنك"، ٢٥-٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الأمم المتحدة، نيويورك.
- (ج) البنك الدولي، الاتجاهات السائدة في البلدان النامية، ١٩٩٥ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٥)، الصفحة ٣٠٩ (من النص الانكليزي).
- (د) تناقش بمزيد من التفصيل مسألة الاستثمار في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع في سياق أربع دراسات إفرادية في الفصل الثامن.
- (هـ) قام الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي برعاية مؤتمرين لإعلان التبرعات، عقد أحدهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في باريس والآخر في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في بروكسل. وأسفر المؤتمر الأخير عن عقد التزامات قدرها ١.٢٣ بليون دولار، وكفل بذلك توفير الجزء الأكبر من مبلغ الـ ١.٨ بليون دولار اللازم لعام ١٩٩٦ وحده (أبناء البنك الدولي، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وبالإضافة إلى ذلك، قدم صندوق النقد الدولي قرضا قيمته ٤٥ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهو أول قرض يقدم في إطار شبك الائتمانات لحالات الطوارئ الذي أنشأه حديثا للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد استخدمت الأموال أساسا لسداد مستحقات هولندا المتعلقة بقرض انتقالي قصير الأجل استخدم لسداد متأخرات قدرها ٣٧ مليون دولار لصندوق النقد الدولي ناشئة عن حصة البوسنة والهرسك في خصوم وأصول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة (النشرة الصحفية لصندوق النقد الدولي رقم ٧٠/٩٥ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كما نشرت في الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الصفحتان ١٠ و ١١ (من النص الانكليزي)).

كذلك أسهمت الصادرات غير التقليدية - - مثل النواتج البساتينية من كينيا وملاوي، و سلع الصناعات التحويلية من مناطق تجهيز الصادرات في مدغشقر وموريشيوس، والمركبات الآلية من بوتسوانا - - في نمو هذه الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، زادت إيرادات السياحة في عام ١٩٩٥ في عدد من البلدان، مثلا في أوغندا وتونس ومصر. وأسهمت في النمو في إثيوبيا نظرا لأن جهات أكثر أصبحت، بالنسبة للزوار، أيسر في الوصول نتيجة لتقدم البلد في عملية الانتقال من الحرب الأهلية إلى السلام. وشهدت السنغال وجزر القمر أيضا نموا في صناعة السياحة لدهما نتيجة لانخفاض قيمة فريك الاتحاد المالي الأفريقي (انظر أدناه) الأمر الذي زاد من جاذبية هذه البلدان للسياحة. وتمتعت ناميبيا ومدغشقر وزمبابوي أيضا بنمو قوي في السياحة خلال عام ١٩٩٥.

وحسن اقتصاد جنوب أفريقيا أداءه الاقتصادي في عام ١٩٩٥. وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٣ في المائة (انظر الجدول الثاني - ع)، كانت فيه الاستثمارات والصادرات أكثر العناصر دينامية في الطلب الكلي. وكان الانتعاش البطيء في وظائف الصناعات التحويلية منذ عام ١٩٩٤ قليل الأثر في تخفيض معدل البطالة، الذي ظل مرتفعا إلى حد مزعج (انظر الفصل الثامن). وبغض النظر عن ذلك، فإن الروابط التجارية والاستثمارية المتزايدة لجنوب أفريقيا، مع اقتصادات الجنوب الأفريقي الأخرى أسهمت مساهمة كبيرة في أداء النمو الأخيرة. وقد نمت تجارة جنوب أفريقيا مع هذه البلدان بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٣. وزادت زيادة ضخمة خلال الفترة نفسها الاستثمارات المباشرة لشركات جنوب أفريقيا في بلدان من بينها أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا. وقد حسنت الإصلاحات السوقية الاتجاه في معظم هذه البلدان، ولا سيما خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وكذلك خبرة جنوب أفريقيا ومعرفة الأسواق والثقافات الإقليمية من الفرص الاستثمارية في هذه البلدان وجاذبيتها لمستثمري جنوب أفريقيا. ومرة أخرى أظهرت أحداث عديدة في عام ١٩٩٥ مدى ضعف بعض البلدان الأفريقية أمام العواقب الاقتصادية للقلاقل السياسية وعدم الاستقرار. وقد عاق الاضطراب الاجتماعي والمنازعات المدنية والأزمات السياسية الأنشطة الاقتصادية في بوروندي، ورواندا، وزائير، والسودان، وسيراليون، والصومال، وليبيريا. فمثلا في سيراليون، تسببت هجمات المتمردين في وقف النشاط الزراعي والوقف الفعلي للتعددين، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدرة تبلغ ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ولا يزال غموض السياسة في نيجيريا وزائير عاملا أساسيا في أدائهما الاقتصادي السيئ في السنوات الأخيرة.

ومن الناحية الأخرى، زادت اتفاقات السلام من الاحتمالات الاقتصادية في أنغولا وموزامبيق. بيد أن إعادة بناء المؤسسات والهيكل الأساسية، التي عانت من ضرر شامل خلال الصراعات، سيستغرق بعض الوقت. وعلاوة على ذلك، تعد المصالحة، وإعادة توطين اللاجئين وتوفير سبل العيش للمحاربين السابقين عاملا حاسما في هذه العملية، وهو ما أكدته استئناف القتال في ليبيريا في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية

أحرزت بلدان أفريقية عديدة تقدما في تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ونتيجة لذلك اتجه تضخم أسعار الاستهلاك إلى التناقص في المنطقة عموما، إذ قُدرت نسبته بـ ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ (باستثناء زائير).

وفي الجزائر، خُفض عجز الميزانية من حوالي ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ إلى نحو ١ في المائة في عام ١٩٩٥ نتيجة لتخفيض الدعم المخصص للسلع الغذائية وتنفيذ إصلاحات مالية أخرى وإعادة هيكلة الإنفاق. وظل التضخم مرتفعا نسبيا، في حدود ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥، بسبب خفض الدعم وانخفاض قيمة العملة.

واستطاعت زائير تخفيض معدل تضخم أسعار الاستهلاك من ٧٧٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٤٢ في المائة في عام ١٩٩٥. غير أن التضخم عاد إلى الظهور في مدغشقر وظل مرتفعا في نيجيريا. وفي هذين البلدين، بلغ معدل التضخم ٥٠ في المائة على الأقل في عام ١٩٩٥.

أما غانا التي ظلت لعدة سنوات محافظة على الانضباط المالي والنقدي، فقد واجهت بعض الصعوبات مؤخرا. فقد أخذ استقرار الاقتصاد الكلي فيها يتردى منذ عام ١٩٩٢، حين حصل موظفو الدولة على زيادة في مرتباتهم بلغت ٨٠ في المائة، مما أحدث ردة عن الاتجاه إلى تحقيق فوائض في الميزانية الذي ساد في السنوات السابقة. ونتج عن عجز الميزانية وزيادات حجم المعروض النقدي، مصحوبة بانخفاض سعر الصرف وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب سوء الأحوال الجوية، ارتفاع في معدل التضخم. وحاولت الحكومة تعزيز الحالة المالية بفرض ضريبة جديدة على القيمة المضافة، إلا أن أعمال الشغب اندلعت في أيار/مايو ١٩٩٥ احتجاجا على هذه الضريبة وعلى الأحوال الاقتصادية العامة. وفي وقت لاحق، سحبت هذه الضريبة، غير أن الأسعار لم تتراجع إلى مستويات ما قبل فرض الضريبة على القيمة المضافة. وشكّل سوء إنفاذ فرض هذه الضريبة ورفع أسعار الوقود عاملين إضافيين دفعا بمعدل التضخم إلى حوالي ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥.

وتمضي الإصلاحات الهيكلية قدما في العديد من بلدان القارة، فبفرض تشجيع الاستثمار، خفضت مصر التعريفات الجمركية على السلع الإنتاجية المستوردة، وألغت القيود المفروضة على عقود الإيجار السكني الجديدة، وبسّطت إجراءات الموافقة على الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة الجديدة، التي تولّت الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قائمة بعدة شركات مملوكة للدولة تعتمز خصخصتها في عام ١٩٩٦. ويتوقع أن تؤدي قريبا هذه الدفعة الجديدة المعطاة لبرنامج الخصخصة، إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وسيهد ذلك السبيل أمام تنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج كبير لتخفيف الديون كان قد تم الاتفاق عليه مع نادي باريس في عام ١٩٩١^(١).

منطقة الفرنك

تحسن الأداء الاقتصادي عموماً في منطقة الفرنك منذ خفض قيمة الفرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤^(٧١). واستفادت المنطقة من أحوال مؤاتية في مجال التجارة الخارجية، أصبحت أكثر قدرة على الاستفادة منها بعد التخفيض، ومن طفرة في تدفق الموارد المالية الرسمية والخاصة نتجت عن خفض قيمة العملة^(٧٢).

وكما في بقية أنحاء أفريقيا، كانت الصادرات هي القوة الدافعة لنمو الناتج. وقد ضاعفت قوة الطلب الدولي من الأثر الإيجابي الناتج عن خفض قيمة الفرنك الاتحاد المالي الأفريقي، وأعطت حوافز قوية لزيادة الإنتاج. وهكذا زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان المنطقة تقريباً، وسجل عدد منها معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ٥ في المائة أو أكثر في عام ١٩٩٥ (بنن وبوركينا فاصو وتشاد وتوغو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار). وبالإضافة إلى ذلك سجل كل من الاستثمار وإنتاج الصناعة التحويلية ارتفاعاً في بعض البلدان، ولا سيما في القطاعات الفرعية التي تركز على بدائل الاستيراد وعلى التصدير. واتسعت التجارة فيما بين بلدان المنطقة، مع ازدياد القدرة التنافسية للمنتجين في المنطقة عن الموردين الخارجيين.

غير أن جانباً من أداء النمو في المنطقة نتج أيضاً عن تصافر بعض العوامل التي لا علاقة لها بخفض قيمة العملة. فعلى سبيل المثال بدأ الإنتاج في حقول نفط جديدة في غينيا الاستوائية وكوت ديفوار وتحسنت الحالة الاجتماعية - السياسية في كل من تشاد وتوغو.

وفي البداية واكبت خفض قيمة العملة في المنطقة طفرة تضخمية، لكن سرعان ما تم احتواؤها عن طريق انتهاج سياسات مالية ونقدية مشددة وفرض ضوابط على الأسعار، بالإضافة إلى الحد من زيادة المرتبات في القطاع العام وخفض بعض المعدلات الضريبية. وبلغ متوسط ارتفاع الأسعار التراكمي حوالي ٥٠ في المائة في المنطقة، وذلك بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكانت أدنى قيمة له وهي ٣٤ في المائة في بوركينا فاصو، وكانت أعلى قيمة وهي حوالي ٦٠ في المائة في بنن وتشاد والكونغو. وانخفض التضخم خلال عام ١٩٩٥ غير أنه لا يزال في نطاق العشرات في عدد قليل من البلدان (بنن وتوغو والكاميرون). ويمكن توقع شيء من الزيادة في الضغط التصاعدي على الأسعار لدى تخفيف آخر الضوابط المفروضة على الأسعار.

وأثر ارتفاع أسعار الاستهلاك تأثيراً سلبياً على مستويات المعيشة، وبخاصة في المناطق الحضرية. ولتخفيف وطأة خفض قيمة العملة على أكثر الفئات ضعفاً، مثل الشباب غير المتعلم والعاثلين عن العمل، شرعت بعض البلدان في تنفيذ مشاريع أشغال عامة وتوفير التدريب والمشورة في مجال العمالة، وتقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة. وتمول هذه الترتيبات جزئياً من مصادر خارجية^(٧٣).

وقد تحققت بعض التقدم في ضبط المالبات العامة، إذ انخفض عجز الميزانيات الإجمالية في المنطقة من ٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ إلى ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض عجز الميزانيات في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مع مباشرة الإصلاحات المالية والمتعلقة بالخدمة المدنية. وحدت بلدان عديدة من زيادة رواتب موظفيها ومن النفقات الحكومية عموماً. وإلى جانب ذلك، خفض دانون فنانيون رسميون بقدر ملموس ديون عدد من البلدان مما ساعدها على احتواء النفقات الحكومية (انظر الفصل الثالث).

غير أن متأخرات المدفوعات المحلية تراكمت في عدة بلدان على نحو يعكس ما تعانیه من قيود مالية. وعلى سبيل المثال، ازدادت متأخرات الرواتب بقدر كبير في الكونغو والنيجر خلال عام ١٩٩٤ وتسببت في حدوث إضرابات في كلا البلدين في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وقد تم التخلص من معظم المتأخرات المحلية في نهاية عام ١٩٩٥ في الجزء الغربي من منطقة الفرنك (باستثناء النيجر). إلا أن المشكلة لا تزال قائمة في الجزء الأوسط.

وفي عام ١٩٩٥ ازداد زخم التدابير الإصلاحية في عدد من بلدان منطقة الفرنك. وتركز هذه الإصلاحات على الخصخصة، والخدمة المدنية، والنفقات والإيرادات الحكومية، وقوانين العمل، والتسويق الزراعي. وتعتبر الإصلاحات التي تعالج القيود المؤسسية والهيكلية شروطاً ضرورية لتحقيق الاستفادة الكاملة من تخفيض قيمة الفرنك الاتحاد المالي الأفريقي^(٧٤).

بيد أن الإصلاحات الهيكلية لا تزال في مستهلها، ومن ثم فإن من السابق لأوانه الحكم على مدى قدرتها على تغيير الهيكل الإنتاجي وعلى زيادة إمكانات نمو هذه الاقتصادات في الأجل الطويل. ويعبر لويس م. غورو^(٧٥) عن ذلك بما معناه، أنه: على الرغم من أن الآثار الآتية لخفض قيمة العملة قد تحققت، فإن هذا لا يبرر التراخي، لأنه لن يكون هناك نمو مستدام بدون التنوع والاستثمار. وثمة حاجة إلى إصلاحات هيكلية قوية لإدامة الانتعاش الحالي.

معالجة القيود التي تعرقل النمو

يتضح من التحسن الحالي في الأداء الاقتصادي كيف أن أفريقيا لا تزال حساسة للظروف الخارجية. وقد ساهمت إصلاحات السياسات العامة في تحسين الأداء الاقتصادي في عدد من البلدان، إلا أن وقعها على الناتج المحلي الإجمالي كثيراً ما كان ضئيلاً ومخيباً للآمال إلى حد ما^(٧٦). وعلى الرغم من التحسن الاقتصادي الراهن، لا تزال تعيق الأداء الاقتصادي القيود الهيكلية الطويلة الأجل التي تكبل حركة التنمية، مثل نقص تطور المؤسسات، وضعف الهياكل الأساسية، وتدني مستوى تنمية الموارد البشرية، وانعدام المساواة في توزيع الموارد، مثل المدخلات والتمويل، وفي إمكانية الوصول إليها.

ولا تزال البلدان الأفريقية تعاني من ارتفاع المديونية الخارجية. وعلى الرغم من التعاون الدولي في محاولة التخفيف من عبء الديون الخارجية، لا تزال القارة تواجه صعوبات شديدة في خدمة ديونها. وعلى الرغم من تحسن أداء المنطقة في مجال التصدير خلال عام ١٩٩٥ لا تزال المؤشرات المتعلقة بالديون مرتفعة. وفي الواقع أن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا، ارتفعت إلى ما يناهز ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على هذا، لا تشمل هذه النسبة المتأخرات التي ظلت تتراكم في عام ١٩٩٥. بيد أن نمو الناتج أدى إلى حدوث هبوط في نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث انخفض هذا المؤشر من ١٣٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٢١ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣٧). وفي آذار/مارس ١٩٩٦، بدأت الأمم المتحدة مبادرة خاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، لتخفيف عدد من هذه القيود. وتعتبر هذه المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا أهم عملية على الإطلاق لحشد الدعم لصالح أفريقيا، وأكبر عمل منسق تقوم به. وستركز هذه المبادرة الخاصة على مجالات من قبيل التعليم الأساسي والصحة الأساسية والمياه والمرافق الصحية. ويقدر مجموع تكاليف المبادرة الخاصة بمبلغ ٢٥ بليون دولار على امتداد فترة ١٠ سنوات، وسيأتي معظمه من إعادة تخصيص الموارد القائمة على المستويين الوطني والدولي.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تجديد جهود التكيف

شهد العام ١٩٩٥ تطورات منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي في منطقة أمريكا اللاتينية. فقد انخفض معدل التضخم بنهاية العام، إلى ٢٥ في المائة، وهو رقم قياسي للسنوات الـ ٢٢ الماضية ويُعد إنجازا كبيرا للمنطقة، لا سيما وأن محاولاتها لمكافحة التضخم في الماضي لم تكفل بكبير نجاح. ويتوقع أن يستمر التضخم في التراجع خلال السنة الحالية. كما تم احتواء الأزمة المالية التي أصابت المكسيك من خلال بذل جهود دولية ومحلية منسقة، كي لا تصبح أزمة دولية وإقليمية كبرى. إلا أنه كان من نتائجها السلبية توقف الانتعاش الاقتصادي الذي ساد المنطقة منذ عام ١٩٩١، والمضاعفات التي لا تزال بعض اقتصادات المنطقة تشعر بها. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة تقل عن ١ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أقل بكثير من معدل النمو السكاني، وتشير التوقعات المحتملة للسنة الحالية إلى أنها ستشهد انتعاشا خفيفا؛ ومن غير المتوقع أن يتجاوز معدل النمو ٢.٥ في المائة في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول الثاني - ٤). وهذا البطء في الانتعاش يقوي من إمكانية تزايد الضغط الاجتماعي في المنطقة، إذ ازدادت البطالة مؤخرا أو ظلت مرتفعة في عدة بلدان^(٣٧). فضلا عن ذلك، أظهرت التطورات الاقتصادية الأخيرة هشاشة النظام المصرفي في بعض البلدان، مما يبرز خطر تراجع الأداء الاقتصادي الفعلي للسنة الحالية عن التقدير المتوقع المتواضع أصلا.

تثبيت الأسعار: هل سيدوم؟

في عام ١٩٩٥ واصل معظم بلدان المنطقة إحراز تقدم في مكافحة التضخم. والواقع أن التضخم تراجع في ١٤ بلدا من البلدان الـ ١٨ التي شملها الرصد، وأصبحت الأرجنتين حاليا تتمتع بواحد من أدنى معدلات التضخم في العالم. أما في بوليفيا والسلفادور وكوستاريكا فقد ازداد التضخم شيئا ما، مما يعكس وجود اختلالات مالية. ويتضح هذا في حالة كوستاريكا: بلغ العجز الحكومي ٦.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤، وإن كان قد خُفص بحلول عام ١٩٩٥ إلى ٤.٣ في المائة. أما المكسيك فهي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي شهد تسارعا كبيرا في معدل التضخم في عام ١٩٩٥، إذ زاد من ٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٥، نتيجة لخفض قيمة البيزو وزيادة الضرائب على القيمة المضافة. ويتوقع أن ينخفض التضخم تدريجيا في المكسيك، وإن كان سيظل مرتفعا نسبيا خلال العام الحالي، في حدود ٣٠ في المائة. ويتوقع أن يستمر انخفاض التضخم في المنطقة مع مواصلة بلدانها انتهاج سياسات ترمي إلى تقليل الاختلالات في الاقتصاد الكلي؛ ويؤمل بالتالي أن يدوم الانضباط المالي والنقدي الذي مورس حتى الآن^(٣٨). ويعكس انخفاض معدل التضخم في المنطقة في عام ١٩٩٥ نجاح "الخطة الحقيقية" في البرازيل، التي ظلت حتى ذلك الوقت قاصية عن الإنجازات التي حققتها المنطقة على جبهة مكافحة التضخم (انظر الشكل الثاني - ٢). فقد انخفض معدل التضخم السنوي من ٩٣٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

وقد تضمنت الخطة الحقيقية إجراءات على المستويين المالي والنقدي. وقد اتخذت في عام ١٩٩٤ ترتيبات أدت إلى تخليص الاقتصاد من مقايضة الأسعار وطرح عملة جديدة في التداول، إلى جانب اتباع سياسات عامة استهدفت إعادة الاتزان إلى حسابات القطاع العام^(٣٩). وأنهى القطاع العام بمجمله سنة ١٩٩٤ بفائض قدر بـ ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (المفهوم التنفيذي). إلا أنه لم يتسن الحفاظ على الموقف المالي خلال عام ١٩٩٥ بسبب الزيادات في نفقات الموظفين ومدفوعات الفوائد على الديون المحلية. كما أن انهيار عدد من أكبر المصارف في البلد سبب ضغطا إضافيا على الحسابات المالية، كما سيرد أدناه. ومع تخفيف شدة الانضباط المالي، أصبح معظم جهود التثبيت معتمدا على السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف. ويدل استمرار انخفاض التضخم على نجاح هذا النهج حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، قد يتضح أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تستديم في الأجل الطويل، لا سيما وأن أسعار الفائدة المرتفعة لا تزال تجتذب رأس المال الأجنبي، مما يزيد من حدة مشكلة فائض السيولة في الاقتصاد. ويعيق ازدياد الطلب، وخصوصا الاستثمار، مما يجعل الاقتصاد أسيرا لوتيرة نمو بطيئة. وتتوقف الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة ضبط الإنفاق العام - ويعتبر إصلاح نظام المعاشات مثلا واضحا لذلك - على موافقة الكونغرس البرازيلي، علما بأن المفاوضات الجارية بين الحكومة والكونغرس تسير سيرا بطيئا بدرجة ملحوظة.

الشكل الثاني - ٢ - أمريكا اللاتينية: الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، ١٩٨٩-١٩٩٥
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

المنطقة

البلدان (مقياس لوغار يتمي)

المنطقة

الأرجنتين

البرازيل

بيرو

المكسيك

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نمو الناتج في عام ١٩٩٦

كان تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في المنطقة انعكاساً للكساد الاقتصادي في المكسيك والأرجنتين، الذي سببه تخفيض قيمة البيزو المكسيكي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والانعكاس المؤقت لتدفقات رؤوس الأموال الواردة إلى المنطقة^(٢٦). فقد انكمش الاقتصاد المكسيكي بنسبة ٧ في المائة، مما جعل هذا الكساد أسوأ ما شهده البلد في تاريخه الحديث. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، فتوقفت بذلك فترة ملحوظة من النمو الاقتصادي في ذلك البلد، الذي زاد ناتجه المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤، بمعدل سنوي متوسطه ٧,٥ في المائة. وزادت البطالة الظاهرة بشكل حاد في كلا البلدين، فبلغت ١٨ في المائة في الأرجنتين - كان البناء والصناعة التحويلية أكثر القطاعات تضرراً - و ٦,٥ في المائة في المكسيك، وهو رقم قياسي بالنسبة إلى البلد. ولا تشمل هذه الأرقام تقديرات البطالة الجزئية، التي يعتقد أنها سجلت زيادة هائلة، في المكسيك على وجه الخصوص. ولولا التكتيف الكبير لجهود هذين البلدين في مجال التصدير، والأسعار الدولية المواتية، لكان أدأهما الاقتصادي أسوأ بكثير (انظر الفصل الثالث).

وكشفت الأزمة المالية المكسيكية هشاشة جهود التثبيت القائمة على استخدام سعر صرف ثابت يتخذ وسيلة لـ "التثبيت الإسمي" عندما يكون التضخم الداخلي أعلى منه لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. وقد أدى ذلك إلى تزايد سعر الصرف، مما أفضى بدوره، في سياق تحرير التجارة، إلى زيادة العجز التجاري، الذي يمول برؤوس أموال أجنبية قصيرة الأجل. واتخذت تدابير تصحيحية في عدة بلدان.

وأدت سياسات التضييق النقدي التي اعتمدت في البرازيل من أجل احتواء تدهور الميزان التجاري للبلد ومنع المضاربة ضد العملة إلى تباطؤ حاد في نمو الناتج في ذلك البلد في النصف الثاني من عام ١٩٩٥، ولا سيما في مجال الصناعة التحويلية. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بقرابة ٤ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن كان ٦ في المائة في العام السابق. واعتمدت سياسات مماثلة في بيرو، ولكن بالنظر إلى القوة الدافعة التي ولدها النمو السريع جدا في عام ١٩٩٤، حققت بيرو ثاني أسرع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ١٩٩٥.

وكانت عدة اقتصادات أخرى في المنطقة أدنى تأثراً بتقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، إما لأنها لم تكن قد اجتذبت مبالغ هائلة من رؤوس الأموال هذه ولم تكن لها صلات تجارية واسعة النطاق مع المكسيك أو الأرجنتين (كما كان الحال بالنسبة لمعظم بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، وإما لأنها لم تكن على نفس الدرجة من الضعف، بالنظر إلى كونها نفذت إصلاحات هيكلية ناجحة (مثلما هو الشأن بالنسبة إلى شيلي). وفي الواقع، سجلت شيلي أسرع معدل نمو في المنطقة - ٨,٣ في المائة - واستمدت الدعم من زيادة الاستثمار ووجود ظروف تبادل تجاري مواتية للغاية (انظر الفصل السابع). وبالتالي يمكن لهذه البلدان أن تواصل مسارها فتسجل معدلات نمو متوسطة - وإن كانت دون المطلوب بالنسبة إلى بلد نام - تناهز ما بين ٢ و ٤ في المائة (ومن هذه البلدان باراغواي، وبوليفيا، وبنما، وكوستاريكا، وإكوادور، وهندوراس).

ولا تزال أزمة عام ١٩٩٤ المصرفية (التي ستناقش أدناه) تلمس في فنزويلا إذ إن المالية العامة تدهورت بحدّة ولم تجر إعادة الميزان الضريبي إلى نصابه. وقد تزايد الضغط على عملتها وفُرضت رقابة على النقد، وظل ركود الاقتصاد يؤثر في القطاع غير النفطي. ونما الاقتصاد بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

وتباطأ النمو الاقتصادي في عدة اقتصادات جزرية في منطقة البحر الكاريبي بسبب اجتماع الأحوال الجوية غير المؤاتية التي أثّرت على صناعة السياحة والزراعة (أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا)، وحالات نقص الطاقة، التي أعاقت ناتج الصناعة التحويلية، والسياسات الضريبية والنقدية التقشفية الرامية إلى كبح التضخم (جامايكا، وترينيداد وتوباغو). ومن ناحية أخرى، انتعش النمو في الجمهورية الدومينيكية، وعاد إلى وتيرته في كوبا وهايتي.

منظورات عام ١٩٩٦

يُتوقع أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة في عام ١٩٩٦، مع خروج المكسيك والأرجنتين وأوروغواي ببطء من الكساد. ولكن لا ينتظر أن تنمو هذه الاقتصادات بأكثر من ٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يتحقق كثير من أكبر بلدان المنطقة - بما فيها البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا - معدل نمو أدنى في هذا العام؛ أما الاقتصادات الأخرى في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية فستتكرر، في المتوسط، أداء نموها في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن تسجل بلدان منطقة البحر الكاريبي سنة أخرى من النمو البطيء في عام ١٩٩٦.

وفي الأرجنتين يؤدي نقص الطلب إلى عرقلة النمو كثيرا. فقد انخفض طلب الأسر المعيشية بسبب زيادة البطالة، وتدني الأجور الحقيقية، وعدم الاطمئنان. ولن يعطي الاستثمار دفعة كافية للدورة ما لم يعد استخدام الشركات للقدرة الإنتاجية إلى مستويات ما قبل فترة الكساد، ولا يحتمل أن يتحقق ذلك قبل نهاية العام. ونظام البلد المصرفي هو في صدد التغلب على صعوبات جمة (انظر الإطار الثاني - ٢)؛ وبالرغم من أن مستويات الودائع أعيدت إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، فإن المؤسسات المالية تتردد في منح الائتمانات. وزيادة عن ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بالانضباط الضريبي، ومن ثمة لا ينتظر منها أن تقدم حوافز ذات شأن للنمو. غير أنها خفضت مؤخرا الضرائب على الرهون العقارية، ومبيعات المساكن الجديدة وبضعة منتجات استهلاكية لتحفز الاقتصاد بعض الشيء. وأفاق النمو غير مطمئن أيضا على الصعيد الخارجي. وبالرغم من أن أسعار الحبوب ستظل مستقرة أثناء العام (انظر الفصل الثالث)، قد لا تكون الصادرات إلى البرازيل - سوق الصادرات الرئيسية للأرجنتين - بنفس قوتها في العام الماضي لأن الاقتصاد البرازيلي ينمو نمواً أبطأ، مما يؤدي إلى تقلص الطلب على الواردات. أما المكسيك فقد ظهرت عليها بعض علامات الانتعاش، ولكن المداخيل تظل راكدة بالنظر بسبب انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال نظامها المصرفي هشاً بالرغم من جهود الحكومة الرامية إلى دعم الصناعة، مثلما سيناقد ذلك أدناه. ويضاف إلى ذلك أنه، لكون أسعار الفائدة بقيت عالية ولم تحدث انطلاقة اقتصادية بعد، يمكن أن تتزايد المؤسسات المكسيكية المعسرة، وأن يتعرقل، بالتالي، حصول انتعاش اقتصادي أسرع.

ويتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصادات الكبيرة الأخرى في المنطقة. ففي البرازيل، بالرغم من تخفيف قيود السياسة النقدية بعض الشيء مع نهاية عام ١٩٩٥، لا تزال شروط الحصول على الائتمانات متشددة وأسعار الفائدة الحقيقية عالية، مما يثبط الاستهلاك والاستثمار. ويتوقف الاستمرار في تخفيف قيود السياسة النقدية على التقدم الذي يحرز في كبح العجز الضريبي.

ويتوقع أن يتباطأ معدل النمو في بيرو أيضا، لأنه يجري اتخاذ تدابير للتشفي المالي والنقدي بسبب الحاجة إلى تصحيح الاختلال المتزايد في الميزان الخارجي^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون باستطاعة الحكومة أن توفر حافزا يذكر، لأن الإيرادات الضريبية آخذة في الانخفاض نتيجة لتقلص النشاط الاقتصادي وتدني عائدات التحويل إلى القطاع الخاص.

ويتوقع أن يتدهور الأداء الاقتصادي لكولومبيا أيضا في هذا العام، لأن ثقة أوساط الأعمال تتأثر سلبا بالأزمة السياسية. وقد تحقق جزء كبير من النمو الحاصل في العام الماضي بفضل زيادة الاستثمار (ولا سيما في قطاع النفط) والسياسة الضريبية التوسعية التي ستخف وطأتها هذا العام. وستتباطأ اقتصاد شيلي تدريجيا في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لأن صادراتها الرئيسية تحصل أسعارا أقل مؤاتة وسياستها النقدية تشهد بعض التشديد. ورغم ذلك ستحقق شيلي نموا قويا في عام ١٩٩٦: بنسبة ٦ في المائة.

وابتغاء للابتعاد عن سياسات التدخل السابقة، ينفذ في فنزويلا برنامج جديد للتكيف الهيكلي يرمي إلى تثبيت الاقتصاد. ويستتبع البرنامج إلغاء جميع القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وتحرير أسعار الفائدة، وتحقيق زيادة بنسبة خمسة أضعاف في أسعار البنزين، وزيادة الضرائب المفروضة على مبيعات الجملة. وتعتمد الحكومة خفض عجز هذا العام من ٧ إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والتخلص من العجز كليا في العام القادم. وبالرغم من الدعم المؤسسي القوي للبرنامج، يحتمل أن يفضي تخفيض قيمة العملة الذي لا مفر منه (في أعقاب تخفيض بنسبة ٤١ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) إلى ارتفاع حاد في التضخم، بحيث يتفاقم الاضطراب الاجتماعي. وقد أعلن عن زيادة في الإنفاق الاجتماعي تضاهي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بغية الحد من التكلفة الاجتماعية للتكيف. والبرنامج مدعوم بصفحة مساعدة مالية من المؤسسات المتعددة الأطراف، تشمل ائتمان احتياطي بقيمة ١.٤ بليون دولار من صندوق النقد الدولي. ويتوقع أن ينكمش القطاع غير النفطي بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وسيعوض عن جزء من هذا الأداء الرديء بواسطة قطاع النفط، الذي يتوقع أن ينمو بنسبة ٦ في المائة، مما يسهم في تقليص الانخفاض العام للاقتصاد بحيث يناهز ١.٥ في المائة.

الإطار الثاني - ٢ - مشكلة مصارف أمريكا اللاتينية

في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، صادفت الأنظمة المصرفية في الآونة الأخيرة مصاعب حادة أعاقت استئناف النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع. وكانت الحالتان الأكثر وضوحا هما الأرجنتين والمكسيك؛ وإن كانت تحدث أزمات مصرفية أيضا في أنحاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك إكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا. وفي بعض البلدان، يفرض القطاع المصرفي، الذي أصبح فحاة أكثر ترددا في تقديم القروض، قيودا على نمو الائتمانات اللازمة للتوسع الاقتصادي؛ وفي غضون ذلك، تعاني الموارد المالية العامة - المضغوطة أصلا على أي حال - من الاجتهاد من جراء عمليات الكفالة المكلفة.

الضعف إزاء الصدمات

ربما كان يمكن أن تؤدي الصدمتان الماليتان الخارجيتان اللتان استوعبتهما الأرجنتين والمكسيك عام ١٩٩٥ إلى زعزعة أكثر الأنظمة المصرفية استقرارا ومحافظة؛ غير أن مصارف هذين البلدين، مثل مصارف كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، كانت مؤسسات شديدة الهشاشة. وقد بدأت المشكلة بالطريقة التي اضطلعت بها المصارف بدورها الأساسي في الوساطة المالية.

فالمصارف تقبل الإيداعات - الإيداعات "تحت الطلب" القصيرة الأجل والإيداعات المحددة المدة المتوسطة الأجل على حد سواء - وتقترب من المؤسسات والأسواق المالية الأخرى، ثم تقوم بإقراض الأموال بأسعار فائدة أعلى مما تدفع هي. وكانت الأموال المودعة في مصارف أمريكا اللاتينية تميل بشدة غير عادية لأن تكون على هيئة صكوك إيداع سائلة قصيرة الأجل، وهو ما كان يعكس في جانب منه ثقة غير كاملة من جانب المودعين. غير أن المحافظ المالية للقروض التي توفرها المصارف تميل إلى أن تكون ذات آجال استحقاق أطول، وعادة ما كانت تُضمن برهونات لا يمكن تحويلها على الفور إلى نقد سائل. وفي هذا النوع من الحالات، تقتضي الحكمة إتباع إدارة مصرفية شديدة المحافظة ومراقبة عامة متيقظة للقطاع المصرفي. فلو اندفع المودعون لسحب أموالهم من مصرف ما - أو من جميع المصارف - يمكن أن يستنفدوا موارده بصورة خطيرة بسرعة بالغة.

وفي هذه البيئة، كانت هناك أوجه قصور من جانب الإدارة وواضعي الأنظمة على السواء. ويقول البعض إن الإطار القانوني الذي تعمل فيه مصارف أمريكا اللاتينية لم يتطور بصورة كاملة، وأن معايير المحاسبة فيه ليست كافية^(١). ومن ثم، لم يتم، على سبيل المثال، إنفاذ نسب رأس المال إلى الأصول بصورة فعالة في الحالات التي لم تكن فيها الممارسات المحاسبية كافية.

وكانت ممارسات الإقراض المصرفية في بعض البلدان تشهد بسوء إدارة المخاطر، وبخاصة في الدورات الاقتصادية. فخلال فترات التوسع الاقتصادي، ينمو عادة حجم الإيداعات المصرفية، ومن الطبيعي أن تقرض المصارف هذه الأموال. وتكون بعض الائتمانات قائمة على تقديرات غير كافية للمخاطر، وعلى توقعات متفائلة بشأن نمو الاقتصاد مستقبلا. وعندما تستنفد الدورة الاقتصادية قوة اندفاعها، يصبح على المقترضين أن يواجهوا انخفاض الإيرادات ومشاكل السيولة، وتجد المصارف أن لديها كميات متزايدة من "الديون المعدومة".

وفي الوقت ذاته، إذا ارتأى المودعون أن وضع المصارف قد أصابه الضعف، يمكن أن يتسببوا في أزمة سيولة إذا اندفعوا لسحب ودائعهم من النظام^(٢). ويمكن أيضا أن تحدث أزمة السيولة دون أن تحيط المخاطر بسلامة المصارف، على الأقل في البداية، وذلك عندما يؤدي الخوف من خفض سعر الصرف إلى سحب الودائع المصرفية بكميات كبيرة لتحويلها إلى نقد أجنبي.

والأرجنتين مثال على ذلك. فخلال الفترة التضخمية التي سبقت الأخذ بخطة تحويل العملات (١٩٩١)، كان الطلب على الودائع المصرفية بالعملية المحلية متواضعا للغاية، وكان الاقتصاد يتسم بمستوى منخفض من صرف وتداول النقود. ولكن، مع العمل بالنظام النقدي الجديد، أدى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وسعر الصرف المضمون إلى اجتذاب رؤوس أموال خارجية قصيرة الأجل، وزادت الإيداعات، التي كان بعضها في حسابات دولارية وبعضها الآخر محولا إلى العملة المحلية (البيزو)^(٣). وعندما حدثت الأزمة المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أصاب الذعر المودعين الأرجنتينيين، وخسر النظام المصرفي الأرجنتيني حوالي ١٨ في المائة من ودائعه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥. وتضاعفت أسعار الفائدة بصورة شديدة للإبقاء على الموارد داخل النظام المصرفي، غير أن ذلك قوض قدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات ديونهم، وتراكمت الديون المعدومة لدى المصارف.

وحدثت تطورات مشابهة في المكسيك. فقد تراكمت زيادة التدفقات الرأسمالية إليها في أوائل التسعينات مع توسع شديد في الائتمانات المحلية المعروضة للقطاع الخاص^(٤). وأصبحت المصارف الصغيرة والأكثر ضعفا من أنشط المقرضين. ودفعت الثقة في مستقبل الاقتصاد هذه المصارف إلى التوسع في منح الائتمانات بمعدلات أسرع كثيرا من المصارف الأكبر حجما، التي أصبحت في الواقع تتبنى نهجا محافظا في سياساتها الائتمانية^(٥). كما ازداد الإقبال على الائتمانات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة والتوقعات المتفائلة بشأن الاقتصاد من جانب الأعمال التجارية والأسر المعيشية على السواء. وأدى عدم وجود مراقبة دقيقة إلى تفاقم المشكلة، حيث سمح للمصارف التي تتبع نهجا يتسم بالمزيد من المخاطرة، بأن تتوسع. وعندما ظهرت الأزمة المكسيكية، بدأ المودعون يتحولون إلى المؤسسات الأكثر سلامة أو يتعدون عن البيزو، وارتفعت أسعار الفائدة بصورة هائلة، وبدأ القطاع الخاص المشغل بالديون يتخلف عن سداد قروضه بمعدل مرتفع^(٦).

...

(الإطار الثاني - ٢ تابع)

وكانت التغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية تكمن وراء بعض الحالات الأخيرة لانهايار المصارف في البرازيل. فالمصارف البرازيلية كانت قد اعتادت على وجود بيئة تضخمية لا تحقق فيها الودائع تحت الطلب أي عائد، وكان بمقدور المصارف تحقيق أرباح سهلة باستخدام النقد من الودائع لديها في شراء سندات حكومية مقايضة تماما للأسعار. ومع تحرير النظام في عام ١٩٨٨ ورفق القيود المفروضة على إنشاء المؤسسات المالية، زاد عدد المصارف من ١٠٦ مصارف عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٧ مصارف عام ١٩٩٢. وانخفض التضخم بصورة حادة مع بدء تنفيذ "الخطة الحقيقية"، وإن كانت المصارف قد خسرت تجارتها المربحة، وراحت المؤسسات التي ليس لديها ما يكفي من المرونة تواجه مشاكل في التكيف مع البيئة الجديدة، أي في العمل كمصارف عادية.

غير أن ذلك لا يفسر سوى أحد جوانب المشكلة البرازيلية. فقد شددت الحكومة السياسة النقدية كي تكبح جماح الاستهلاك، وذلك في ضوء التدهور السريع للميزان التجاري، وأدى ذلك إلى رفع أسعار الفائدة. وعندئذ أصبح كثير من المقترضين معسرين، مما زاد من المخاطر المحيطة بوضع المصارف.

وفي الوقت ذاته، قامت مصارف عديدة مدينة للدولة بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية والبلدية التي يتعذر خدمتها في معظمها، وبهذا الشكل أصبحت بمثابة مراكز لإصدار النقود من الناحية الفعلية. وخلال هذه العملية، كانت حيازات المصارف من الأصول المحفوفة بالمخاطر تتجاوز حدود تركيز المخاطر. ورغم قيام المصرف المركزي في الماضي بإغلاق بعض المؤسسات الأصغر حجما من هذا النوع، كانت هناك في الآونة الأخيرة ضغوط شديدة لكفالتها. وحتى مصرف البرازيل Banco do Brasil أكبر مصارف أمريكا اللاتينية، فقد تعرض لخسائر هائلة وكان بحاجة إلى الكفالة نتيجة للديون عديمة الأداء التي تراكمت على القطاع الزراعي وبعض المؤسسات المملوكة للدولة.

وكان تراخي الإشراف وسوء القواعد المنظمة وراء حالات الإنهايار المصرفي التي حدثت في فنزويلا عام ١٩٩٤. فقد انهار ثاني أكبر مصارف البلد من حيث الودائع في عام ١٩٩٤ بسبب الضعف البالغ في مركز رأسماله وتزايد انعدام السيولة. وكان من المعتاد أن يقدم قروضا لحملة أسهمه لمشاريع مشكوك في نوعيتها بأسعار فائدة "ودية". وسرعان ما اتسعت الأزمة لتشمل مؤسسات أخرى عندما بدأت تتأثر بسحب الودائع.

تدعيم القطاع المصرفي

لم يكن أمام السلطات النقدية من خيار سوى العمل على منع انهيار النظام المصرفي في بلدان كل منها. وكانت الاستراتيجية المطبقة على نطاق واسع تتمثل في ضخ الأموال من أجل تعزيز الثقة وفرض دمج المصارف لجعلها أقدر على الاستمرار. وتمت تصفية مصارف عديدة أو إعادة تشكيلها من خلال عمليات الدمج والاحتياز، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المصارف الأجنبية كملالك جزئيين.

وفي حالة الأرجنتين، كانت القواعد المنظمة لنظام الصرف الثابت تعني أن القدرة التي يتمتع بها المصرف المركزي على العمل باعتباره الملجأ الأخير لإقراض المصارف كانت قدرة محدودة. غير أن الأرجنتين لم تمنح إعادات خصم للمصارف عام ١٩٩٥، وأنشأت صندوقا استثماريا لدعم المصارف المعسرة، يمول من موارد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أغلق العديد من المصارف أبوابه، وبخاصة المصارف الصغيرة الحجم ذات المحافظ المالية المعرضة لمخاطر أكبر. ونتيجة لذلك، انخفض عدد المصارف العاملة في الاقتصاد من ٢٠٠ مصرف في آخر عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٦٠ مصرفا بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومن المتوقع حدوث مزيد من عمليات الدمج. وأعيدت الودائع المصرفية إلى مستواها قبل الأزمة، ولكن حتى نيسان/أبريل ١٩٩٦، لم يكن ذلك قد تواكب بعد مع توسع مواز في الائتمانات التي تقدمها المصارف.

وفي المكسيك، بدأ برنامج للرسملة المؤقتة لإقراض الأموال إلى المصارف التي تعاني من نقص رؤوس أموالها، وذلك لزيادة نسبة رأس المال إلى القروض في محافظها المالية. كما بدأ برنامج لمعالجة إعادة هيكلة الديون التي فات موعد استحقاقها، بهدف استمالة المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها وبيع ديونها المعدومة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع برنامج لخفض تكلفة الفائدة على قروض المستهلكين والمؤسسات الصغيرة. وقدرت تكاليف كل هذه البرامج بحوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي. وسيجري تمويلها بطرح سندات للدين العام في السوق المحلية. وقد تتجاوز التكلفة الإجمالية الإيرادات التي حصلت عليها الحكومة في وقت سابق من التسعينات من خصخصة المصارف.

..

(الإطار الثاني - ٢ تابع)

وفي البرازيل، بدأ برنامج لدعم عمليات الدمج والاحتياز بالحوافز المالية والإعانات الائتمانية، وزادت شروط الكفاية الرأسمالية، واستحدثت آلية للتأمين على الودائع. وكانت عمليات الكفالة التي تمت في فنزويلا هي الأكثر تكلفة حتى الآن. فلكي يتجنب المصرف المركزي حدوث اندفاع عام لسحب الودائع من النظام المصرفي، قام، من خلال صندوق التأمين على الودائع^(٢)، بضخ قدر كبير من المعونة المالية، وإن كان قد تم ذلك دون إشراف سليم - في النظام المصرفي. غير أن موارد صندوق التأمين على الودائع أخذت في النفاذ بعد ذلك (ويقدر أن تكلفة عملية الكفالة التي لم تكمل بالنجاح قد بلغت ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ولم يحرز أي تقدم في إعادة رسملة المصارف. وانتهى الأمر إلى أن اضطرت الحكومة إلى إخضاع المصارف لسيطرتها.

- (أ) انظر L. Rojas-Suarez and S. R. Weisbrod, Banking crisis in Latin America: experiences and issues, Working Paper SeriesNo. 321, (Washington, D. C., Inter-American Development Bank (IDP), February 1996).
- (ب) انظر Inter-American Development Bank, Economic and Social Progress in Latin America. 1995 Report. Overcoming Volatility, (Washington D. C., IDB, October 1995), P. 236.
- (ج) انظر G. Rosenwurcel and R. Fernandez, "Argentina" in Strengthening the financial sector in the adjustment Process, R. Frenkel ed., (Washington D. C., IDB, 1994), PP. 39-84.
- (د) قفزت الائتمانات التي قدمها النظام المصرفي إلى القطاع الخاص من حوالي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة عام ١٩٩٤. (Banco de Mexico, "Indicadores economics", June 1995).
- (هـ) تمويل جانب من زيادة أصولها من الائتمانات المقدمة من المصرف المركزي، وبخاصة خلال عام ١٩٩٤ عندما ظهرت صعوبات في اجتذاب وودائع إضافية (انظر L. Rojas - Suarez and Steven R. Weisbrod, "Financial fragilities in latin America: the 1980s and 1990s", Occasional paper No 132, (Washington, D.C., IMF, October 1995).
- (و) كانت القروض العديمة الأداء تشكل بالفعل ٩ في المائة من القروض المصرفية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ووصلت إلى ١٧ في المائة بعد ذلك بعام واحد. (انظر America and Caribbean (ECLAC), "Preliminary overview Economic Commission for Latin. Notes sobre la economia Y el desarrollo, No. 585/586 (December 1995). of the Latian American and the Caribbean economy 1995".
- (ز) D.D. Carneiro and others, "Brazil", in Strengthening the Financial Sector in the Adjustment Pissess R. Frenkel, ed. (Washington, D. C., IDB, 1994), PP. 85-146.
- (ح) في المراحل المبكرة من الأزمة، زاد الضمان الحكومي المقدم من الصندوق إلى الودائع أربع مرات عن قيمته الأصلية (من حوالي ٩٠٠٠ دولار إلى ٣٦٠٠٠ دولار) وذلك من أجل تعزيز الثقة في النظام المصرفي بحماية قيمة أكبر الودائع.

غرب آسيا: استمرار تقليص القطاع العام

انتعش النمو الاقتصادي في غرب آسيا حيث بلغ ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٥، في أعقاب سنة من شبه الركود في عام ١٩٩٤ (الجدول الثاني - ٤). وتوسعت الاقتصادات المستوردة للنفط بنسبة ٦,٤ في المائة بينما نمت الاقتصادات المصدرة للنفط بنسبة ٢,٦ في المائة. وعزز ارتفاع أسعار النفط وعائدات الصادرات الانتعاش الاقتصادي في معظم البلدان المصدرة للنفط. غير أن الجهود الرامية إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتخفيض عجز الميزانية، مع تخفيض الاختلالات المالية، حددت من النمو في معظم هذه البلدان. وهكذا لم يواكب النمو في الناتج لدى البلدان المصدرة للنفط الزيادة السريعة في سكانها للسنة الثالثة على التوالي. وفي البلدان المستوردة للنفط، عمل النمو القوي في الاستثمار الخاص والاستهلاك على تعزيز الانتعاش الاقتصادي. كما حفز التقدم الذي يجري إحرازه نحو إقرار السلام في الشرق الأوسط نمو الاستثمارات الجديدة والسياحة والتعمير، لا سيما في الأردن وإسرائيل ولبنان.

وستظل التطورات التي تشهدها سوق النفط وعمليات السلام تطفئ على اقتصاد المنطقة في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي بما يقارب ٣ في المائة كلما انعكست آثار ارتفاع أسعار النفط والاستثمار الخاص مؤخرا في الاقتصادات المحلية. غير أن هذا التكهّن رهين باستمرار إنتاج وأسعار النفط بمستويات عام ١٩٩٥، وتواصل الإصلاحات الاقتصادية، وإحراز تقدم في عملية السلام. ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح المالي في البلدان المصدرة للنفط، والمربط أساسا بإجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، إلى كبح وتيرة النمو الاقتصادي على المدى القريب، حيث ستظل نسبة النمو الاقتصادي ٢ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يفضي هذا والانفتاح العام للاقتصادات أمام الاستثمار الخاص إلى تعزيز مساهمة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في نمو الناتج.

وانتعش النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٥ حيث توسع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٧ في المائة، في أعقاب انخفاض تعدى ٢ في المائة في السنة السابقة. وسيظل التدعيم المالي الجاري منذ عام ١٩٩٤، يكبح النمو الاقتصادي، الذي يتوقع أن يظل في نفس مستوى عام ١٩٩٥ في عام ١٩٩٦. وفي جمهورية إيران الإسلامية، ارتفع النشاط الاقتصادي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان قد انتعش على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الانفاق الحكومي. ولا تزال الإصلاحات الاقتصادية، التي شرع فيها منذ ست سنوات تؤثر تأثيراً إيجابياً على ميزان مدفوعات البلد، مما أفضى إلى زيادة حادة في فائض الحساب الجاري للسنة الثالثة على التوالي. وسيظل ضبط الواردات مسألة ذات أولوية على مدى السنوات القليلة القادمة إذ تواصل الحكومة توليد فوائض الحساب الجاري اللازمة لتمويل التزامات خدمة ديونها. وفي الإمارات العربية المتحدة، لم يزد توسع الناتج على ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ بسبب آثار الحد من إنتاج النفط وانخفاض عائدات النفط على مدى السنوات القلائل الماضية، بينما توسعت بسرعة القطاعات الصغيرة غير النفطية للاقتصاد. وتباطأ النمو الاقتصادي في الكويت حيث لم يتعد ٣ في المائة في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يستمر في التباطؤ في عام ١٩٩٦ بتواصل تقليص النفقات الحكومية لتخفيض العجز الكبير في الميزانية الناشئ عن النفقات التي أنفقت خلال صراع الخليج. وتخطط الحكومة لتخفيض إعانات المنتجات النفطية والخدمات من قبيل المياه والكهرباء، وزيادة الرسوم الجمركية وإحداث رسوم الهاتف على المكالمات الهاتفية الداخلية، التي كانت مجانية في السابق.

وفي ظل خلفية سادها معدل تضخم يزيد على ١٠٠ في المائة، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن إيجابياً بالكاد في عام ١٩٩٥، مما يعكس تزايد النشاط النفطي. ومن المتوقع أن يتحسن الاقتصاد على مدى السنوات القلائل القادمة نتيجة للمساعدة المالية لدعم الإصلاحات الهيكلية والتثبيت الاقتصادي. وفي الجمهورية العربية السورية، يتوقع أن التوسع الاقتصادي، المعزز بالإصلاحات الاقتصادية والمدمع بتزايد إنتاج النفط، سيظل قوياً، حيث سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

وفي البلدان المستوردة للنفط، يتوقع أن يستمر زخم النشاط الاقتصادي الذي تحفزه الاستثمارات الخاصة وتدعمه احتمالات السلام، حيث سيبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد استجاب الاستثمار الخاص لانخفاض حدة الغموض السياسي، كما تزايد الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان تزايداً كبيراً، مما ساعد على تمويل مشاريع إعادة الهيكلة والإنتاج والهيكل الأساسية. ومن المتوقع أن يخفف تواصل عملية السلام من العوائق الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي والازدهار في المنطقة، بإتاحتها على الأخص إمكانية تخفيض ميزانيات الدفاع الكبيرة والمخاطر والغموض التي درجت على عدم تشجيع الاستثمار وأعاقت التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال التجارة والطاقة والسياحة.

ونما اقتصاد إسرائيل بما يقارب ٧ في المائة وانخفضت البطالة إلى مستوى متدن بلغ ٦ في المائة سنة ١٩٩٥. ولا يزال هذا الأداء القوي يقوده نمو القطاع الخاص أساساً. وأدى النمو المرتفع في الطلب المحلي إلى زيادة كبيرة في العجز التجاري وارتفع عجز الحساب الجاري إلى ما يربو على ٤ بلايين دولار، أو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تؤدي السياسات المعتمدة لتصحيح هذا الاختلال إلى تباطؤ النمو الاقتصادي مؤقتاً حيث سيبلغ ٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وتوسع النشاط الاقتصادي في الأردن بنسبة ٦,٣ في المائة ويتوقع أن يستمر في التحسن في عام ١٩٩٦ نظراً لسلامة السياستين المالية والنقدية. كما بدأ الأردن يجني ثمار معاهدة السلام التي أبرمها مع إسرائيل، حيث ارتفعت الزيارات السياحية وزاد التعمير المرتبط بالسياحة وتزايد الاستثمار الخاص. كما خفف إلغاء الدين وإعادة جدولة الدين من عبء خدمة الدين التي يتحملها البلد. وفي لبنان، ظل قوياً للسنة الثالثة على التوالي، الانتعاش الاقتصادي المستند بصورة رئيسية إلى إعادة تأهيل البلد وإعادة بناء هياكله الأساسية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٧,٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وعلى غرار إسرائيل والأردن، حظي لبنان باهتمام المستثمرين الأجانب من جديد، حيث بلغت تدفقات الاستثمار المباشر ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع في الوقت الراهن أن يشهد زخم النمو فترة توقف في عام ١٩٩٦، نتيجة للصراع الأخير في الجزء الجنوبي من البلد، غير أن الزخم سيستأنف في السنوات القليلة القادمة حيث يُشعر في عدد كبير من مشاريع التعمير.

ومجمل القول، إن النشاط الاقتصادي في المنطقة لا يزال يعاني من مخلفات صراع الخليج، لا سيما في الأردن والعراق والكويت واليمن. ولا تزال الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، والسارية منذ آب/أغسطس ١٩٩٠، تشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتقلص التجارة والتدفقات الأقليمية لاستثمار رؤوس الأموال.

كما تظل المعدلات العالية للبطالة معضلة في العديد من البلدان، لا سيما في اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعيش ٣٠ في المائة من القوى العاملة في بطالة. كما بدأت البطالة تطل رعايا البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي^(٢٨). وهذه مسألة غير مألوفة، إذ كانت هذه البلدان تشكل الوجهة التقليدية لقوى العمل من المغتربين لتكملة النقص في العمالة المحلية. ويقدر ما يمثله العمال المغتربون في المتوسط بمعدل ٦٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في هذه البلدان^(٢٩). وما فتئت السياسات الحكومية تتوخى الاستعاضة عن المغتربين بالمواطنين، غير أنه تبين أن من الصعب تنفيذها هذه السياسات.

وشرعت عدة بلدان مصدرة للنفط، منها الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية، في برامج إصلاح تتضمن تدابير ترمي إلى تخفيض عجز الميزانية، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، خفضت الإعانات الحكومية للمرافق العامة والخدمات الصحية تخفيضاً طفيفاً وفرضت رسوم على عدد من الخدمات الحكومية في بعض هذه البلدان أو رفع مقدارها. غير أنه باستمرار العجز الكبير في الميزانية^(٣٠)، لا تزال ثمة حاجة واضحة إلى انتهاج سياسة متوازنة للاستمرار في ترشيد الإنفاق وإصلاح المؤسسات العامة وتخفيض الإعانات ورفع الإيرادات غير النفطية.

ورغم بعض الجهود الرامية إلى تخفيف هيمنة دور النفط على الاقتصاد، فإن هياكل الإنتاج في معظم بلدان المنطقة ظلت غير متنوعة بصورة عامة. ويتجلى هذا بصفة خاصة في حالة البلدان المصدرة للنفط، حيث يدر النفط ما يزيد على ٨٠ في المائة من الإيرادات

الحكومية ويستأثر بما يقارب ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لهذا الاعتماد الكبير على النفط، فإن اقتصاداتها تظل إلى حد بعيد عرضة لتقلبات أسعار النفط. التي لا تؤثر في أسعار النفط على البلدان المصدرة للنفط فحسب، بل تؤثر أيضا على البلدان المستوردة للنفط من خلال فرص عمل العمال المغتربين وتحويلات العمال والتجارة في السلع والخدمات.

جنوب وشرق آسيا: ارتفاع النمو المستدام وتواصله

من المتوقع أن يعتدل النمو الاقتصادي في جنوب وشرق آسيا اعتدالا طفيفا حيث سيبلغ ٦.٧٥ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد أن بلغ ٧ في المائة في عام ١٩٩٥. ويعزى هذا التحول في اتجاه النمو المتسارع منذ عام ١٩٩٢ بصورة عامة إلى تباطؤ التوسع الاقتصادي في معظم البلدان العالية النمو -- جمهورية كوريا، وسنغافورة، واندونيسيا، وماليزيا، وتايلند. ومن بين الاقتصادات الأخرى في المنطقة، يتوقع أن تحافظ هونغ كونغ وتايوان، مقاطعة الصين في عام ١٩٩٦ على معدلي النمو المحققة عام ١٩٩٥ وهو ٥ إلى ٦ في المائة. كما يتوقع أن يستمر الاتجاه الإيجابي في النمو الاقتصادي الذي شهدته السنوات العديدة الماضية في الفلبين وفييت نام والهند. وفي هذه البلدان شأنها في ذلك شأن البلدان العالية النمو، يتمثل هدف السياسة العامة في كبح جماح التضخم مع الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي أو تعزيزه. وفي باكستان وبنغلاديش وسري لانكا، يرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ بفعل عدم الاستقرار السياسي الذي استفحل منذ السنة الماضية.

والتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في الاقتصادات العالية النمو ما هو إلا نتيجة للسياسات النقدية الصارمة التي نفذت السنة الماضية. وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي من معدلات تتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى معدلات تتراوح بين ٧ و ٨.٥ في المائة في عام ١٩٩٦. فبعد سنوات عديدة من النمو العالي المتواصل، بدأ الطلب يضيّق ذرعا بمحدودية القدرة الانتاجية وقدرة الهياكل الأساسية مما أفضى إلى تزايد الضغط المتجسد في غلاء الأسعار. وكان التغيير في الموقف المعتمد في السياسة العامة في عام ١٩٩٥ يرمي إلى كبح جماح التوسع الاقتصادي لإبقائه في حدود معدل أكثر استدامة، مع تخفيض التضخم وتقليص عجز الحساب الجاري.

ونتيجة لظروف نقدية أكثر تشددا في ماليزيا وتايلند، بدأ يتباطأ الاستثمار الذي ما فتئ يشكل حافزا هاما للنمو الاقتصادي. كما بدأ يخف الرواج الذي شهدته الاستثمارات في جمهورية كوريا خلال السنتين الماضيتين. غير أن عبء القيود المفروضة على إئتمان في جمهورية كوريا قد نزل بكله على نحو غير متناسب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تقل فرص حصولها على التمويل عن الفرص المتاحة للمؤسسات الضخمة تزيد تكاليف حصولها عليه على ما تدفعه تلك المؤسسات الضخمة. ويتوقع أيضا أن يكون الاستثمار في سنغافورة أقل نشاطا، إذ أن قوة العملة وارتفاع تكاليف التصنيع يجعلان الاستثمار في الصناعات المحلية كثيفة الاستخدام ليد العاملة أقل جاذبية من الاستثمار في الصناعات المماثلة في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المجاورة. والاستثناء الوحيد هو اندونيسيا، التي لم تكبح فيها السياسة النقدية الاستثمار الداخلي وأدى الاستثمار الأجنبي المباشر القوي للغاية إلى ارتفاع شديد الاستثمار الإجمالي. وقلص ارتفاع معدلات الفائدة والقيود المفروضة على نمو قروض الاستهلاك من نمو استهلاك الخواص في العديد من هذه البلدان أيضا.

أما توسع الصادرات، الذي استفاد من ارتفاع قيمة الين، فكان توسعا قويا للغاية في الاقتصادات العالية النمو (ما عدا سنغافورة) في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تشهد سنة ١٩٩٦ معدلا منخفضا إلى حد كبير في نمو الصادرات بسبب تصحيح أسعار الصرف الناتج عن انخفاض قيمة الين. ومن المتوقع أن يشهد هذا الأثر في جمهورية كوريا إذ من المنتظر أن ترتفع قيمة عملتها مقابل الدولار. وتباطأ نمو قيمة الصادرات في سنغافورة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع المعدلات البالغة الارتفاع التي سجلت عام ١٩٩٤ بسبب انخفاض أسعار المعدات الالكترونية، وهي صادراتها الرئيسية. ومن المتوقع أن هذا التوجه في نمو الصادرات في الاقتصادات العالية النمو سيستمر في عام ١٩٩٦. إذ سيؤدي تضعف الطلب الوارد من اقتصادات السوق المتقدمة النمو إلى مواصلة كبح الطلب على مجمل الصادرات. ونتيجة لاتباع سياسة نقدية صارمة، يتوقع أن يعتدل التضخم، ليصبح في حدود ٥ في المائة أو أقل من ذلك، في معظم البلدان العالية النمو في عام ١٩٩٦. ويتوقع أن يظل موقف السياسة النقدية انكماشيا هذه السنة غير أن الانتعاش الأخير في تدفقات رؤوس الأموال للأجل القصير إلى بعض البلدان -- تايلند واندونيسيا -- قد زاد من السيولة وقد ينال من فعالية السياسة النقدية. واستجابة لذلك، وضعت هذه البلدان تدابير تعقيمية وضوابط مؤقتة، من قبيل زيادة متطلبات الاحتياطيات المفروضة على الودائع الأجنبية، لكبح التدفقات الواردة، إذ ما فتئت هذه البلدان تمنع في السماح برفع قيمة عملاتها بمقدار كبير. غير أن استمرار التدفقات الواردة بالوتيرة الحالية من شأنه أن يقلل من فعالية هذه التدابير، حاملا صناعات السياسة على السماح برفع قيمة عملاتهم.

وما فتئ عجز الحساب الجاري يرتفع بسرعة في الاقتصادات العالية النمو (ما عدا سنغافورة). وكان العجز في ماليزيا وتايلند (٩ في المائة و ٧.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام ١٩٩٥) كبيرا للغاية غير أنه مول بما فيه الكفاية بتدفقات رؤوس الأموال الواردة. غير أن هيكل تدفق رؤوس الأموال إلى تايلند أصبح يغلب عليه التقلب كلما نما بسرعة عنصر الدين القصير الأجل. ومن المتوقع ألا تنقلص هوة الموارد إلا بقدر ضئيل في عام ١٩٩٦ بتباطؤ التوسع الاقتصادي. وما فتئ التقدم المحرز في ماليزيا يبشر بنتائج إيجابية، إذ حصل مؤخرا تباطؤ كبير في النمو الصناعي ومبيعات السيارات، وهما مصدران رئيسيان للطلب على السلع الانتاجية وقطع الغيار المستوردة. ويتوقع أن يكون تكثيف تايلند أبطأ، رغم أن نمو الاستثمار قد تباطأ إلى حد بعيد. ومن المتوقع أن يستمر عجز الحساب الجاري لاندونيسيا في التزايد (٣.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع استمرار ارتفاع نمو الواردات الناجم عن استمرار الاستثمار القوي وكذا التحرير الأخير للتجارة. ويتوقع أن الاختلال الخارجي لجمهورية كوريا، الذي تناقم كثيرا في عام ١٩٩٥، سيتحسن مع تباطؤ الطلب الداخلي. ونظرا لاعتماد جمهورية كوريا الشديد على السلع الانتاجية المستوردة من اليابان، فإن تحسن معدلات التبادل التجاري لديها بارتفاع قيمة عملتها مقابل الين سيكون أيضا عاملا مهما.

ويتوقع أن اقتصاد هونغ كونغ وتايوان مقاطعة الصين، اللذين توسعا بمعدلين معتدلين نسبيا هما 5 إلى 6 في المائة منذ أوائل التسعينات، سيحافظان على معدلي النمو هذين في عام 1996. ومن العوامل الرئيسية التي تحصر النمو في هذين المستويين انتقالهما الجاري من اقتصاد التصنيع إلى اقتصاد الخدمات والتموض السياسي المكتنف لعودة السيادة على هونغ كونغ إلى الصين في عام 1997. ومن المتوقع أن يعمل انخفاض أسعار العقارات والتموض السياسي باستمرار على إضعاف ثقة أوساط الأعمال والمستهلكين في هونغ كونغ. وسيعوض هذا الأثر السلبي إلى حد ما باستمرار ارتفاع مستويات الاستثمار في الهياكل الأساسية. وفي تايوان، مقاطعة الصين، يتوقع أن يعمل انفراج التوترات مع الصين بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة على تحسين استهلاك القطاع الخاص وتعزيز ثقة دوائر الأعمال في مرحلة لاحقة من هذه السنة ويعوض الانخفاض الذي شهده الربع الأول من هذه السنة. وعلاوة على ذلك، سيكون نمو صادرات هذين الاقتصادين متوسطا هذه السنة بسبب استمرار تباطؤ الاقتصاد في الصين وكذا على غرار معظم بلدان المنطقة، بسبب انخفاض قيمة الين وضعف الطلب الوارد من اقتصادات السوق.

وخلافا لتباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان العالية النمو، يتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في الفلبين؛ وعلاوة على ذلك ستتمكن فييت نام من الحفاظ على معدل نموها العالي وستواصل الهند توسعها الاقتصادي بالمعدل الحالي. وتستفيد هذه الاقتصادات من تحسن استقرار الاقتصاد الكلي ونتائج الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت منذ نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات. ومن المتوقع أن تستمر الإصلاحات الاقتصادية، رغم بعض التعديلات التي سيجري إدخالها على وتيرتها وأولوياتها بالمقارنة مع السنوات الأولى. وسيكون التحدي الرئيسي في مجال الاقتصاد الكلي هو كبح جماح التضخم مع الحفاظ على النمو الاقتصادي أو تعزيره.

وسيستمر النمو الاقتصادي في الفلبين في التسارع في عام 1996 ليصل إلى 6 في المائة. وسيظل التوسع القوي للصادرات والاستثمار حافزين أوليين للنمو. وما فتئت أسعار الصرف التنافسية وتواصل تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تشكل عوامل مهمة في دينامية الصادرات وتدفقات الاستثمار المباشر إليها. ومن المتوقع أن يظل نمو التصنيع قويا وما فتئ يسهله نجاح السياسات الحكومية في تحسين حالة الإمداد بالكهرباء. كما سيتعزز الانتاج نتيجة إبلال الزراعة من الكوارث الطبيعية التي شهدتها السنة الماضية.

وكانت الزيادات في الأسعار معتدلة في الشطر الأخير من عام 1995 حيث انخفض متوسط معدل التضخم في تلك السنة إلى ما يزيد بقليل على 8 في المائة بعد أن كان 9 في المائة. واحتمالات استمرار انخفاض التضخم غير مؤكدة نظرا لأثر التدفقات الكبرى لرؤوس الأموال على توسع الائتمان. وعلى نحو ما سلفت الإشارة إليه أعلاه، بالنسبة لتايلند واندونيسيا، فإن رفع قيمة العملة هو الخيار الأقل تفضيلا لمعالجة تدفقات رؤوس الأموال هذه. وعلاوة على ذلك، يتوقف استمرار انخفاض العجز المالي في الفلبين على تنفيذ تدابير للإصلاح المالي لا تحظى بالشعبية سياسيا، وتمثل في المزيد من تخفيض إعانات أسعار النفط وإجراء إصلاح ضريبي شامل. وثمة أيضا الأثر الذي يحدث مرة واحدة على الأسعار من جراء تمديد ضريبة القيمة المضافة في بداية السنة.

ومن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في فييت نام في حدود 9.5 في المائة تقريبا في عام 1996، لكن على حساب تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية. فالنمو القوي في الاستثمار العام والخاص حافظ رئيسي للاقتصاد. وقد أصبحت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية إليها مصدرا هاما من مصادر التمويل. وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد في المقام الأول من اليابان والاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع (جمهورية كوريا وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، مقاطعة الصين) تزايدا كبيرا في السنتين الماضيتين. وستظل الصادرات منتعشة، مع تواصل النمو القوي للصادرات الزراعية والتنوع التدريجي بانتاج صادرات مصنعة. وسيزداد نمو الواردات بقدر أكبر بسبب قوة الاستثمار والاستهلاك وتحرير التجارة، مما سيفضي إلى عجز أكبر في الحساب الجاري. ومن جانب العرض، يتوقع أن يظل نمو الناتج الزراعي قويا، ما لم تحدث أي كوارث طبيعية.

وسيظل ضبط عجز الميزانية (5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995) يشكل تحديا نظرا للصعوبات التي تعترض زيادة الإيرادات الحكومية عن طريق الإصلاح الضريبي والحاجة الملحة إلى مشاريع إنمائية/مشاريع للهيكل الأساسية. ويتوقع أن يتواصل نمو عرض النقد بمعدل عال، وذلك بسبب استمرار خلق الائتمان لتمويل قطاع مؤسسات الدولة وبسبب تدفق الأموال الواردة. ولذلك يتوقع أن يتفاقم التضخم في عام 1996 عما كان عليه في عام 1995 حيث بلغ معدله 12 في المائة تقريبا.

ويتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند أعلى من 6 في المائة بقليل في عام 1996، بما يشكل استمرارا لوتيرته في عام 1995. وهنا أيضا، يتوقع أن يكون الاستثمار والصادرات الحافز الرئيسي للنمو، حيث سيؤدي تخفيض قيمة العملة الذي تم في أواخر عام 1995 إلى إبقاء نمو الصادرات في مستويات مرتفعة. كما يتوقع أن يظل الاستثمار قويا في استجابة لطلب نهائي قوي وسياسة نقدية أكثر تكييفا في عام 1996. ويتوقع أن يستقر نمو الناتج الزراعي وأسعار المواد الغذائية ريثما تنهيا ظروف طقس مواتية. واعتدل التضخم خلال عام 1995 بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية الناجم عن تزايد العرض. ونظرا لعجز الميزانية الذي لا يزال مرتفعا (6 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن ضبط التضخم في عام 1995 كان متوقفا على اتباع سياسة نقدية متشددة كبحت نمو الاستثمار الخاص.

وساهم التحرير والإصلاح الاقتصاديان مساهمة هامة منذ عام 1991 في النمو القوي لاقتصاد الهند في السنتين الماضيتين. وحتى الوقت الراهن، أحرز معظم التقدم في إصلاح قوانين الاستثمار الخاص، وتحرير صادرات وواردات السلع الوسيطة، وقابلية التحويل في الحساب الجاري، والبدء في إصلاح القطاع المالي. وتتوقف طبيعة وتيرة الموجة التالية من الإصلاح على نتائج انتخابات نيسان/أبريل 1996.

ومن المتوقع أن تظل معدلات نمو بلدان جنوب آسيا الأخرى في عام 1996 - بنغلاديش، وباكستان وسري لانكا - على حالها تقريبا، حيث ستتراوح بين 5 و 6 في المائة، مع عدم إحراز سوى قدر طفيف من التحسن في اختلال موازينها الداخلية والخارجية، بل قد تتفاقم إلى حد ما. ومن المتوقع أن يؤدي احتدام الصراعات السياسية وانتشار الاضرابات مؤخرا في بنغلاديش وتواصل العنف الطائفي والاضطرابات

العملية في باكستان إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب إرباكها لمختلف قطاعات الاقتصاد الناجم عنها. وقد قوض تفاقم الصراع العرقي في سري لانكا ثقة المستثمرين وأوقف الاستثمار الأجنبي المباشر، مما ألحق أضراراً بإمكانيات تعزيز النمو الاقتصادي على المدى القصير. وقد أفضت صعوبة تنفيذ الإصلاح الضريبي في بيئة من عدم الإستقرار السياسي والضغط لزيادة النفقات العسكرية نتيجة للثقل الداخلية - - في حالة سري لانكا - - إلى أن ظل العجز التجاري لدى هذه البلدان أكثر من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الصين: تدعيم التثبيت الاقتصادي الكلي

خلال ١٩٩٥، اتبعت الصين موقفاً انكماشياً في سياستها العامة وتباطأ معدل نموها الاقتصادي حيث بلغ ١٠ في المائة، بينما تباطأ التضخم هو أيضاً. وكان تخفيض التضخم أولوية من الأولويات: ولبلوغ هذا الهدف واصلت الحكومة سياستها النقدية المتشددة نسبياً، بينما مولت عجزها المالي بإصدار سندات. وتباطأ نمو الاستثمار الثابت أكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ما يقارب ١٩ في المائة في عام ١٩٩٥. وانخفض ارتفاع مستوى المبيعات بالتجزئة إلى ما يقارب ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كان عليه عام ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التضخم إلى ما يقارب ١٧ في المائة بعد أن بلغ ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤.

وينجم انخفاض معدل التضخم عن عدة عوامل. ومن هذه العوامل سياسة الاقتصاد الكلي، على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وعملت هذه السنة التي حطمت الرقم القياسي في إنتاج الحبوب على احتواء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي كان عاملاً مهماً في التضخم العام في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة تدابير محددة لكبح الزيادات في الأسعار. وشملت هذه التدابير تحرير قطاعي الجملة والتجزئة مما شجع المنافسة. كما استخدمت الحكومة المركزية احتياطاتها من العملات الأجنبية لاستيراد السلع التي يتسم عرضها بالخصائص وكبح الزيادات في الأسعار في السوق الداخلية. وكيفت الحكومات المحلية مخزوناتها الغذائية لدعم استقرار الأسعار. وأجلت الزيادات في أسعار السلع والخدمات التي لا تزال أسعارها تخضع للمراقبة الحكومية. كما استخدمت تدابير أخرى من قبيل القيام بحملات تفتيش رسمية على الأسعار لردع الزيادات في الأسعار.

وتزايدت الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المملوكة للدولة باحتدام مصاعبها المالية في بيئة اقتصاد كلي مقيدة. فلما قلصت السياسة النقدية المتشددة مبلغ الإئتمان المتاح لهذه المؤسسات، تفاقم مشكل "تسلسل الديون"، (يشير هذا المصطلح إلى حالة تكون فيها المؤسسات مدينة لبعضها البعض بسبب إمدادات المواد والمدخلات الوسيطة). والواقع أن المشاكل التي يطرحها قطاع المؤسسات المملوكة للدولة أمام الكفاءة الاقتصادية الإجمالية وميزانية الحكومة المركزية ظلت بدون حل. واعترافاً بالدور الحاسم لاصلاحات المؤسسات التابعة للدولة في هذا المنعطف الذي تمر به التنمية الاقتصادية للصين، حددت الحكومة هذا المجال كأحد الأولويات في الإصلاحات المقبلة.

وستظل السيطرة على التضخم أيضاً من الأولويات في السياسة العامة لعام ١٩٩٦ وتنوي الحكومة مواصلة سياستها النقدية المتشددة فضلاً عن استخدام وسائل مباشرة أكثر لكبح نمو الاستثمار الثابت (للإطلاع على تحليل لسياسة الصين الاستثمارية، انظر الفصل السابع). ومن شأن إيلاء الأولوية لتمويل الاستثمار في الزراعة والهيكل الأساسية، أن يعمل على إحداث انفراج في الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يتواصل اعتدال النمو الاقتصادي ومعدل التضخم هذه السنة.

وحددت الحكومة هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٨ في المائة وهدف التضخم بمعدل ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦. واستناداً إلى البيانات الاقتصادية لأول شهرين من عام ١٩٩٦ وتقييم أجرى لبيئة السياسة العامة من حيث الاستجابة لتصاعد الضغوط الرامية إلى زيادة الائتمان المتاح للعديد من المؤسسات المملوكة للدولة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يقارب معدل ٩ في المائة هذا العام، إذ قد يحصل ثمة تخفيف للقيود النقدية هذه السنة إذا استمر التضخم في الاعتدال.

وأسفر تخفيض التضخم الداخلي واتباع سياسة نقدية متشددة نسبياً والتدفقات الكبيرة من العملات الأجنبية الواردة، عن ارتفاع معتدل في قيمة العملة المحلية خلال عام ١٩٩٥. وإذا تواصل ارتفاع قيمة العملة المحلية، فإنه قد يحد من قدرة صادرات الصين على المنافسة في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي تدابير تحرير التجارة المقترنة بسياسة اقتصاد كلي أقل انكماشاً إلى حفز الطلب على الواردات. ونتيجة لذلك، قد يتقلص فائض الميزان التجاري إلى حد ما في عام ١٩٩٦. وإن كان هذا سيعقب فائض الميزان التجاري الواسع للغاية الذي سجل عام ١٩٩٥، والذي كاد أن يبلغ ١٧ بليون دولار. وتزايدت احتياطات الصين من العملات الأجنبية بمبلغ ٢٢ بليون دولار خلال عام ١٩٩٥، حيث بلغ مجموع الاحتياطات ٧٤ بليون دولار في نهاية تلك السنة.

وبالنسبة للمستقبل القريب، حددت الحكومة الهدف العام الرامي إلى الانتقال من النمو الاقتصادي القائم على المدخلات إلى نمو يقوم على تحسين الكفاءة. وستنفذ الإصلاحات الاقتصادية لتيسير هذا الانتقال. وستنجز اصلاحات القطاع المالي لتعزيز تطوير المؤسسات المالية والإشراف الحصيف فضلاً عن تحرير التجارة. وفي الوقت نفسه، ستتواصل الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام للضمان الاجتماعي والتأمين على البطالة والتأمين الطبي لتخفيف الأثر الاجتماعي للإصلاح المحتمل للمؤسسات المملوكة للدولة. وهكذا يتوقع أن يحافظ الاقتصاد الصيني في عام ١٩٩٧ على معدل نموه العالي نسبياً مع مواصلة كبحه في الوقت ذاته لمعدل التضخم، ما لم تحدث تغييرات سياسية كبيرة.

الحواشي

- (١) يرد عرض مفصل لهذه التطورات في: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، (United Nations Economic Bulletin for Europe, vol. 47 (1995); Nations Publication, Sales No. E.95.II.E.24).
- (٢) استخدمت بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا هذه الأداة من أدوات السياسة العامة. وفي حالة بولندا، تم توسيع النطاق من زائد وناقص ٢ في المائة إلى ٧ في المائة؛ وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وسع المصرف المركزي التشيكي نطاقه من ٠.٥ في المائة إلى ٧.٥ في المائة.
- (٣) في واقع الأمر، أخذ مجموع العمالة في الارتفاع، وفقا للتقديرات الرسمية، في عام ١٩٩٥ في بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا. وفي حالة رومانيا، انخفض معدل البطالة من ١١ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٩ في المائة في نهاية عام ١٩٩٥. (National Commission of Statistics of Romania, Monthly Statistical Bulletin, No. 12 (December 1995), p. XIX).
- (٤) Népszabadság (Budapest), 19 January 1996, p.1.
- (٥) في بلغاريا، أعدت الحكومة إعفاءات ضريبية كبرى للشركات المخصصة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويتصور أن تتمتع الشركات التي لا تقل الملكية الخاصة فيها عن الثلثين بإعفاء كامل من ضرائب الأرباح في السنوات الثلاث الأولى، يعقبا إعفاء بنسبة ٥٠ في المائة في السنتين التاليتين. (انظر Duma (Sofia), 14 April 1996, p.1).
- (٦) وافق البرلمان البلغاري في ٤ نيسان/أبريل على تمديد الموعد النهائي لبيع سندات الخصخصة. وكان الموعد النهائي الأصلي هو ٨ نيسان/أبريل، غير أن المشرعين قرروا تمديده لشهر واحد، لأنه حتى ذلك الوقت لم يكن قد اشترى السندات سوى ١٨.٤ في المائة من المؤهلين لذلك (انظر Duma (Sofia), 5 April 1996, p.3). وفي رومانيا، كان الموعد النهائي المحدد أصلا للمواطنين الرومانيين لتسجيل الشركات التي يفضلونها هو كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ثم جرى تمديده إلى آخر آذار/مارس ١٩٩٦. وحتى منتصف شباط/فبراير، كان ٢٨ في المائة فقط من المواطنين هم الذين سجلوا الشركات التي يفضلونها (انظر Romania. Economic Newsletter, vol. 5, No.4, January-March 1996, p.2).
- (٧) في تغير واضح في السياسة العامة، يعتمزم الاتحاد الأوروبي إجراء المفاوضات مع البلدان الساعية للحصول على عضويته كل على حدة، وليس كمجموعة. وقد أعلن ذلك السيد جاك سانتيه، رئيس لجنة المجتمعات الأوروبية، بعد زيارته للجمهورية التشيكية ولهنغاريا التي امتدت من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (انظر Magyar Hirlap (Budapest), 6 April 1996, p.1).
- (٨) Tapio O. Saavalainen, Stabilization in the Baltic Countries: A Comparative Analysis, IMF Working Paper WP/95/44, (Washington D.C. IMF, April 1995), p. 18.
- (٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاتحاد الروسي ١٩٩٥، استعراضات اقتصادية للمنظمة، باريس، المنظمة، ١٩٩٥، الصفحة ٢٣. For example, the Russian Federation 1995, OECD Economic Surveys.
- (١٠) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أقرت الحكومة التقديرات المنقحة للنتائج المحلي الإجمالي للاتحاد الروسي لسنوات المرحلة الانتقالية، التي أعدها فريق مشترك بين "غوسكومستات" والبنك الدولي. وتشير البيانات المنقحة إلى أن الاقتصاد خسر حوالي ثلث الإنتاج (ليس أكثر من النصف كما ذكر سابقا) منذ عام ١٩٩٠. كما أن تقديرات حجم الناتج غير المسجل التي تغطي مجالا واسعا عندما تضم إلى الناتج المبلغ عنه رسميا، ترفع مستوى النشاط الاقتصادي الكلي إلى الحد الذي يشير إلى أن النمو بدأ بالفعل في عام ١٩٩٥.
- (١١) تقرير انترفاكس اليومي عن النشاط التجاري، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦.
- (١٢) جميع التحذيرات بشأن نقص البيانات المتعلقة بالناتج الوطني في الاتحاد الروسي تنطبق أكثر حتى على البلدان الأخرى في رابطة البلدان المستقلة. وينبغي تفسير البيانات الوطنية بوصفها تعبر عن أرقام تقريبية جدا فقط.
- (١٣) يقدر "اقتصاد الظل" في البلد بأنه أكبر نسبيا حتى من اقتصاد الظل في الاتحاد الروسي، لذا يرى أن الإحصاءات المبلغة رسميا أساءت في تقدير الناتج إلى حد بالغ.
- (١٤) انظر هـ. بوس، "أوكرانيا: أفضل، وإن كانت ليست جيدة بما فيه الكفاية"، دراسة (معهد فيينا للدراسات الاقتصادية المقارنة، ٢ آذار/مارس ١٩٩٦).
- (١٥) وصف البرنامج في "تقرير البلد: أوكرانيا" الاجتماع الربيعي لمشروع لنك، ٢٥ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الأمم المتحدة، نيويورك.
- (١٦) فيما يتعلق ببرنامج تخفيف ديون مصر، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.C.1)، الفصل الرابع، الباب الفرعي المعنون "معوثة ومالية ودين البلدان النامية: الخروج عن العرف في إعادة تشكيل الدين الرسمي".

- (١٧) هذه المناقشة تستند جزئياً إلى "Louis M. Goreux, 'La dévaluation du franc CFA: Un premier bilan en December 1995', mimeo, 28 December 1995, prepared for the World Bank.
- (١٨) زادت موارد منطقة الفرنك من المصادر الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية (الموارد الاستثنائية والمخصصة لتمويل المشاريع) من ٨٢٨ بليون فرنك (٢,٩ بليون دولار) في عام ١٩٩٣ إلى ٢ ٢٨٣ بليون فرنك (٤,١ بلايين دولار) في عام ١٩٩٤.
- (١٩) على سبيل المثال، أنشأت فرنسا في أعقاب خفض قيمة العملة صندوقاً إنمائياً خاصاً بقيمة ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي.
- (٢٠) أعطى خفض قيمة العملة وارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية حوافز نقدية للمنتجين. إلا أن عدة دراسات أثبتت أن عوامل المرونة السعرية ضئيلة نوعاً ما، غير أنها تزداد بقدر كبير إذا ما تمت أيضاً معالجة العوامل غير السعرية، مثل توفير إمكانية الحصول على الأراضي، والائتمان، وإعداد الطرق، وتوفير الأسمدة (انظر مثلاً، Kimseyinga Savadogo, Thomas Reardon and Kyuosti Pietola, "Mechanization and agricultural supply response in the Sahel: A farm-level profit function analysis", Journal of African Economies, vol. 4, No. 3 (December 1995), pp. 336-377).
- (٢١) "La dévaluation du franc CFA: Un premier bilan en Décembre 1995", mimeo, 28 December 1995, prepared for the World Bank.
- (٢٢) للاطلاع على واحد من أحدث التقييمات في هذا الصدد، انظر: Susan Schadler وآخرين، "IMF Conditionality: Experience Under Stand-By and Extended Arrangements, Occasional Paper, No. 128 (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).
- (٢٣) في عام ١٩٩٥ ارتفعت معدلات البطالة في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وبنما وفنزويلا والمكسيك. وفي نيكاراغوا بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية حوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو نفس ما كان عليه في عام ١٩٩٤.
- (٢٤) يتوقع، مع ذلك، أن يزداد التضخم في فنزويلا نتيجة لإجراءات التكيف التي تدرس حالياً فيما يتعلق بالمالية وسعر الصرف.
- (٢٥) للاطلاع على الاستراتيجية البرازيلية لمكافحة التضخم، انظر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل الخامس، الباب الفرعي المعنون "طريق وعر أمام الاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: حرب البرازيل المبتكرة على التضخم؛ J. Sachs and A. Zini, "Brazilian inflation and the plano Real", The World Economy, vol. 19, No.1, (January 1996), pp. 13-37.
- (٢٦) في نهاية عام ١٩٩٤، سجل الحساب الجاري المكسيكي عجزاً بقرابة ٢٩ بليون دولار، بينما بلغت المدفوعات المتوقعة عن سندات الدين العام القصيرة الأجل (تيسوبونو) ٢٩ بليون دولار آخر. للاطلاع على أسباب الأزمة المكسيكية، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥"، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الفصل الخامس، الباب الفرعي المعنون "الطريق الوعر أمام تحقيق الاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ماذا حدث في المكسيك؟".
- (٢٧) قُدِّر عجز الحساب الجاري بـ ٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٥.
- (٢٨) يتكون هذا المجلس من: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.
- (٢٩) وهذه النسب هي كالتالي: ٩٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و ٨٣ في المائة في قطر، و ٨٢ في المائة في الكويت، و ٥٩ في المائة في المملكة العربية السعودية، و ٦٠ في المائة تقريباً في البحرين وفي عمان (انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 95.II.L.4).
- (٣٠) بلغ مجموع عجز الميزانية في البلدان الستة لمجلس التعاون الخليجي ما يزيد على ٢٢ بليون دولار، أو ما يقارب ١١ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤.

الفصل الثالث

الاقتصاد الدولي

ينطوي الاقتصاد الدولي في منتصف التسعينات على سمات عديدة مشجعة ويشكل صعوبة رئيسية واحدة على الأقل. وعلى الجانب الإيجابي، فإن التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ تعتبر في سنتها الثالثة على التوالي من النمو القوي غير المعتاد. وظلت أسعار سلع أساسية عديدة مصدرية من البلدان النامية قوية. وبلغت منظمة التجارة العالمية سنة واحدة من عمرها، وهي المنظمة الدولية الجديدة التي أنشئت للإشراف على سير أعمال نظام التجارة الدولية ومعالجة المنازعات والتي ترغب كل دول العالم في الواقع في الاشتراك فيها. وتواصل التدفقات المالية الدولية الانتشار سريعا في جميع أنحاء العالم وبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي معدلات مرتفعة جديدة. وفي أعقاب صدمة أزمة ميزان المدفوعات المكسيكي مباشرة، اتخذت المكسيك خطوات قوية التكيف دعمها المجتمع الدولي استراتيجيا لمنع حدوث حالات طوارئ في المستقبل، بينما أنشأ تمويلا خاصا للاستعانة به عند اللزوم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التقدم الملموس هو في نهاية المطاف على المشارف فيما يتعلق بمعالجة المصاعب القاسية للديون في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض بطريقة أكثر شمولاً.

والسمة الأكثر إثارة للقلق في الحالة الدولية مع ذلك هي أن الاتجاهات الحديثة والتوقعات المستقبلية غير مواتية لحشد الموارد المالية الدولية التيسيرية التي تحتاج إليها بلدان عديدة لمشاريع هامة اقتصاديا واجتماعيا. وهذه هي موارد المساعدة الانمائية الرسمية، أي الموجهة إلى التعاون المالي والتقني مع أفقر البلدان وأفقر الشعوب.

النشاط المطرد للتجارة العالمية

بلغت القيمة الإجمالية للتجارة السلعية العالمية نحو ٥ تريليون دولار في عام ١٩٩٥. وتولت البلدان المتقدمة النمو تقديم نحو ثلثي الصادرات العالمية، و باعت أكثر من ٧٠ في المائة منها إلى البلدان المتقدمة النمو الأخرى. وقدمت البلدان النامية نحو ٢٩ في المائة من المجموع العالمي، وكان منشأ نصفها تقريبا في جنوب وشرق آسيا (فيما عدا الصين). وبلغ نصيب البلدان المارة بمرحلة انتقال المتبقي من الصادرات العالمية، أي نحو ٤ في المائة من المجموع (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٥).

وهذه صورة سريعة للتجارة العالمية، ولكن ينبغي أن يوضع في الحسبان أن التجارة هي أيضا دينامية جدا. وقبل ذلك بخمس سنوات فقط (عندما بلغت الأسعار الدولية للنفط الذروة مؤقتا)، فإن القيمة الإجمالية للتجارة العالمية كانت أقل من ٣.٥ تريليون دولار وكان نصيب البلدان المتقدمة النمو أكثر من ٧٠ في المائة منها. وبعد خمس سنوات من الآن، ستصبح التجارة العالمية مرة أخرى أكبر حجما بكثير وستتطور نسب البلدان ومجموعات البلدان المختلفة في النشاط التجاري الإجمالي مرة أخرى بصورة ملموسة.

دور البلدان المتقدمة النمو في النمو الأخير للتجارة العالمية

في السنوات الثلاث الأولى من التسعينات، نما حجم الصادرات العالمية بنسبة ٣.٥ في المائة سنويا في المتوسط. ونما حجم الصادرات العالمية عندئذ بأكثر من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤، وبما يقرب من ٩ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٢/١ في المائة هذا العام (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٩). ويرجع السبب الرئيسي للتغير إلى أن واردات أكبر المشترين، البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، نمت ببطء في أوائل التسعينات، ولكنها نمت سريعا منذ ذلك الحين.

ونما حجم واردات البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو ببطء نسبيا في السنوات الثلاث الأولى من العقد ثم أسرع الخطى في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ لأسباب عديدة. والسبب الأول هو أن سنة ١٩٩١ كانت سنة انكماش بالنسبة لاستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية - بينما كانت ١٩٩١ و ١٩٩٢ سنتي انكماش بالنسبة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والسنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ سنوات انكماش بالنسبة لفرنلندا والسويد وسويسرا. ودخلت اليابان ومعظم أوروبا الغربية القارية في حالة انكماش في عام ١٩٩٣. واعتبارا من سنة ١٩٩٤ وما تلاها، كانت جميع البلدان المتقدمة النمو في مراحل مختلفة من الانتعاش الاقتصادي وأدى هذا إلى ارتفاع الطلب على الواردات. غير أن التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال ١٩٩٥ واستمراره في عام ١٩٩٦، ولا سيما في أوروبا، كما نوقش في الفصل الثاني، أدى إلى تباطؤ نمو الطلب على الواردات ويعتبر عاملا رئيسيا وراء توقع نمو حجم الواردات بصورة أبطأ في ١٩٩٦.

وهناك استثناء لهذه الرواية هي حالة اليابان. وكان الانتعاش في اليابان يتسم بالضعف الشديد، ولكن ارتفع حجم وارداتها بنسبة ١٣.٦ في المائة في عام ١٩٩٤ ثم بأكثر من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥. والسبب الرئيسي هو الارتفاع الحاد في قيمة الين، كما يمكن تبين ذلك من الشكل الثالث - ١. وبحلول عام ١٩٩٥، ارتفعت القوة الشرائية للين المعدلة حسب التضخم بأكثر من ٢٥ في المائة فوق معدل عام ١٩٩٠، مما جعل الواردات جذابة جدا بالنسبة للمقيمين اليابانيين.

وكادت التغيرات في أسعار الصرف محسوسة في بلدان أخرى كذلك، ففي إيطاليا، على سبيل المثال، كان سعر الصرف الحقيقي الساري لليرة في عام ١٩٩٣ أقل بنحو ١٤ في المائة عما كان في عام ١٩٩٢، مما عكس انخفاض قيمة اليرة بعد انسحاب إيطاليا من آلية سعر الصرف للنظام النقدي الأوروبي في خريف عام ١٩٩٢. ويبدو أن هذه الخسارة في القوة الشرائية الخارجية قد أدت إلى تفاقم أثر الانكماش في إيطاليا في هذه السنة: انكمش حجم الواردات بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أن الصادرات بدأت في الارتفاع، وكان حافظها هو أثر سعر الصرف. وارتفعت بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٣، وبنحو ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤ و ١٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت هناك عوامل مماثلة تحدث أثرها في المملكة المتحدة وبلدان أوروبية عديدة ذات اقتصادات أصغر.

وكانت هناك أيضا عوامل إضافية تحدث أثرها بالطبع. ففي كندا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، وجد الدور القوي للاستثمار في انتعاشهما من الانكماش - ولا سيما نمو الاستثمار في الآلات والمعدات - مناظرا في أرقام واردتهما. ولذلك، في حين أن الواردات العالمية من الآلات والمعدات (فيما عدا المركبات البرية للركاب وأجزائها) نمت بمقدار الثمن من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، فإن واردات كندا من هذه السلع نمت بنسبة ٢٠ في المائة ونمت واردات الولايات المتحدة بنسبة ٢٦ في المائة^(١). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد عوامل نمو الواردات في اليابان كان التقدم التكنولوجي للحواسيب الجديدة التي تصدرها الولايات المتحدة، والتي لديها القدرة على أن تقوم ببسر بتشغيل البرامج المعتمدة أساسا على الرسوم البيانية المستخدمة في برامج اللغة اليابانية. وفي الواقع، فإن حجم الواردات من الآلات والمعدات، بما في ذلك الحواسيب وأشياء الموصلات، ارتفع بنسبة ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وارتفعت أيضا قيمة الواردات من أشباه الموصلات وحدها بنسبة ٥٤ في المائة (وكان هذا موضوع المفاوضات الثنائية بين اليابان والولايات المتحدة).

وأسواق الصادرات الرئيسية للبلدان المتقدمة النمو هي بلدان أخرى متقدمة النمو وارتفع نمو صادراتها مع نمو وارداتها. ولذلك، نما حجم صادرات أوروبا الغربية بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٤، وهو العام الأول للانتعاش الاقتصادي، وبأكثر من ٧ في المائة في عام ١٩٩٥، ولكن من المتوقع أن تنمو فقط بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك إلى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا الذي نوقش من قبل.

والاستثناء الرئيسي فيما يتعلق بالزيادة الأخيرة في نمو الصادرات كان اليابان، حيث حدث نتيجة لارتفاع قيمة الين المشار إليه أعلاه، أن نما حجم الصادرات بأقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٦ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يزيد حجم الصادرات بنسبة ٢ ١/٤ في المائة فقط في عام ١٩٩٦.

ويعكس النمو في حجم صادرات الولايات المتحدة البالغ أكثر من ٨ في المائة سنويا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والمتوقع بالنسبة لعام ١٩٩٦، الجانب الخلفي لاتساع الواردات اليابانية المشار إليه أعلاه وزيادة مبيعات الولايات المتحدة إلى البلدان النامية على السواء. وفي الواقع، فإن هذا يعتبر ظاهرة أوسع نطاقا. فالبلدان المتقدمة النمو تتبع بصورة متزايدة إلى البلدان النامية، وستقوم بذلك نظرا لأن أسواق البلدان النامية أخذت في النمو بسرعة كبيرة. وتقوم الآن البلدان ذات الاقتصادات النامية بشراء نحو ٢٥ في المائة من صادرات البلدان المتقدمة النمو، بالمقارنة بـ ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠^(٢).

ديناميات تجارة البلدان النامية

نما حجم واردات البلدان النامية بنسبة ٩ في المائة في السنة أو أكثر منذ عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة ١٢ ١/٤ في المائة في عام ١٩٩٦ (المرفق، الجدول ألف - ١٩). ويعد هذا، كالمعتاد، نتيجة لخليط واسع من النواتج. وتقلص نمو حجم واردات أمريكا اللاتينية بشدة في عام ١٩٩٥ بسبب الأزمة المالية في بلدين من بلدانها الثلاث ذات أكبر الاقتصادات، في حين أن استمرار برامج التكيف في بلدان غرب آسيا ذات الاقتصادات الكبيرة قد أدى مرة أخرى إلى خفض معدلات وارداتها. واستأثرت اقتصادات آسيوية أخرى بمعظم نمو الواردات في عام ١٩٩٥، بالرغم من أن أفريقيا قد شاركت أيضا في نمو حجم الواردات، وإن كان بطريقة متواضعة.

ولم يرتفع حجم واردات أفريقيا سوى بنسبة طفيفة في عام ١٩٩٥، إلا في جنوب أفريقيا، بالرغم من أنه من المتوقع حدوث نمو أقوى في عام ١٩٩٦ (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٩). ونمت واردات جنوب أفريقيا سريعا، يدعمها انتعاش استثمارات البلد (انظر الفصل الثامن). وفي حين أن الزيادة في متوسط واردات أفريقيا لم تكن كبيرة بالمعايير العالمية، فإنها كانت واسعة النطاق بعض الشيء. وكان حافظ الواردات هو سياسات تحرير التجارة واتساع نطاق واردات الأغذية ويرجع ذلك إلى أحوال الجفاف في الشمال الأفريقية والجنوب الأفريقي. وأصبح الارتفاع في الواردات ممكنا جزئيا بسبب ارتفاع حصيللة الصادرات السلعية، ويرجع ذلك إلى الأسعار الأقوى في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ والتشجيع الذي قدمته لتوسيع نطاق أحجام الصادرات - مما كان مشجعا لبلدان منطقة الفرنك، بسبب الآثار المفيدة لخفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في أوائل عام ١٩٩٤ (انظر الفصل الثاني). وقد زادت لذلك أحجام الصادرات بنحو ٥ في المائة في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يشهد عام ١٩٩٦ ضعف هذه الزيادة.

الشكل الثالث - ١ - البلدان السبعة الصناعية الرئيسية: الواردات والناج وأسعار الصرف الحقيقية، ١٩٩٦-١٩٩١

فرنسا
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
كندا
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
إيطاليا
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
ألمانيا
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
المملكة المتحدة
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
اليابان
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف
الولايات المتحدة
التغير السنوي بالنسبة المئوية
الواردات
الناج المحلي الإجمالي
سعر الصرف

المصدر: المرفق، الجدولان ألف - ٢ وألف - ٩ وصندوق النقد الدولي: الإحصائيات المالية الدولية (توقعات ١٩٩٦ قائمة على أساس مشروع لينك).

ملحوظة: الواردات في أحجام السلع؛ وأسعار الصرف هي أسعار الصرف الحقيقية السارية.

وكان نمو الواردات قويا بصورة متسقة في جنوب وشرق آسيا وفي معظم السنوات في الصين. وكان يوازي هذا - وجعله ممكنا نمو الصادرات السريع. وكانت الاقتصادات في هذه المنطقة ناجحة للغاية في التوسع في معظم القطاعات الدينامية للتجارة السلعية - وفي المنتجات المصنعة "الجديدة"، وسلع "عصر المعلومات" المتطورة للغاية^(٤). وقامت أيضا بنشر قدرات على تصدير المصنوعات التقليدية بدرجة أكبر حول المنطقة (انظر الإطار الثالث - ١ للإطلاع على حالة محددة).

وأصبحت المنطقة الآسيوية، علاوة على ذلك سوقا هامة لمنتجاتها الخاصة، مما يعكس تكاملها الاقتصادي المتزايد، وقد لقيت الكثير منها التشجيع من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل بلدان المنطقة. وتمثل النمط الأساسي للاستثمار في التدفق من اليابان والبلدان ذات الاقتصادات الحديثة العهد بالصنعة - - جمهورية كوريا، وهونغ كونغ، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية - - إلى اندونيسيا، وماليزيا، وتايلند. وأدى هذا، بدوره، إلى خلق طلب في البلدان المضيفة على السلع الرأسمالية المستوردة والمدخلات الأخرى.

ومؤخرا، امتد هذا التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الفلبين وفييت نام. وكان هذا استجابة للتقدم الملموس في مجال الإصلاح الاقتصادي الشامل، ولا سيما التحرر من أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الأحوال الاقتصادية الكلية المستقرة بصورة فعلية. وتعتبر فييت نام حالة خاصة أتاح فيها التحول إلى اقتصاد موجه نحو السوق فرصا جديدة للاستثمار وكذلك سوقا محلية كبيرة محتملة.

وتعتبر الصين أيضا إحدى الجهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغ التدفق الإجمالي إلى داخل الصين ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وفي الواقع، ومع النمو القوي لحجم الصادرات - - المقدر بـ ١٧ في المائة في عام ١٩٩٥ (المرفق، الجدول ألف - ١٩) - - والتدفقات الرأسمالية الكبيرة إلى الداخل، بدأ سعر الصرف في الارتفاع. وإذا ما استمر، فإن ارتفاع سعر العملة يمكن أن يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الصينية في عام ١٩٩٦^(٥).

وعكست الحالة التجارية في أمريكا اللاتينية الأحداث المأساوية التي وقعت هناك في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، أساسا في البلدان الثلاث ذات الاقتصادات الأكبر (التي تشكل معا نحو ٦٠ في المائة من تجارة المنطقة). وفي حين نمت صادرات أمريكا اللاتينية بقوة كبيرة في عام ١٩٩٥، فإن نمو الواردات تقلص بحدّة. وعكس الأخير أساسا التغيرات الحادة في الأرجنتين والمكسيك، نظرا لأن العجز في ميزان المدفوعات للحساب الجاري، الذي أعرب مراقبون عديدون بصفة غير رسمية عن خوفهم من عدم إمكان تحمله، أصبح فجأة لا يطاق في الواقع في أواخر ١٩٩٤ و ١٩٩٥ عندما اختفى التمويل اللازم. وفي عام ١٩٩٦، ومع توقع انتعاش معتدل بالنسبة للأرجنتين والمكسيك، فإنه من المتوقع أن تستأنف أحجام الواردات الإقليمية معدل نموها بصورة أقوى.

وفي البرازيل، وهي ذات أكبر اقتصاد في المنطقة، جرى تشجيع نمو الواردات عن طريق سياسة التحرير، كجزء من برنامج مكافحة التضخم. وأحرز في الواقع تقدم هائل في خفض التضخم وعزز هذا الثقة وساعد على جذب تدفقات رأسمالية كبيرة ضمنت طلبا محليا قويا وبالتالي نمو الواردات. غير أن التدفقات المالية إلى الداخل كانت كبيرة جدا لدرجة أنه كان من المطلوب تكوين احتياطي كبيرة من العملة الأجنبية للحد من ارتفاع قيمة العملة.

وفي حالة المكسيك، كان يتعين التخلي عن تثبيت سعر الصرف قبل نهاية عام ١٩٩٤^(٥). وبالنسبة لعام ١٩٩٥، كان سعر الصرف الحقيقي السنوي للبيزو المكسيكي أدنى بنسبة ٣٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٤. أي بانخفاض يبلغ نحو ٢٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩١ عندما بدأت آخر نوبة من المغالاة في التقييم (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٤). وبالاقتران بالانكماش الاقتصادي الحاد الذي أعقب الأزمة المالية وبرنامج التكيف، انخفض حجم واردات المكسيك بنسبة ١٥ في المائة. ولكن مبيعات المكسيك إلى أسواقها الخارجية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة، استجابت سريعا لحالة الأسعار الجديدة: قفز حجم الصادرات المكسيكية بمقدار الربع بالنسبة لهذه السنة.

واحتفظت الأرجنتين بسعر صرفها الثابت بالنسبة للدولار في عام ١٩٩٥، وقاومت انكماش اقتصاديا كبيرا في العملية؛ وانخفض حجم وارداتها بأكثر مما حدث في المكسيك. فصادرات الأرجنتين قوية، والسبب في ذلك يرجع أساسا إلى أن الطلب على الواردات في شريكها التجاري الأكبر، البرازيل، كان يشهد، كما أشير أعلاه. وفي الواقع، فإن البرازيل تستأثر الآن بنحو ربع صادرات الأرجنتين، بعد أن كانت أقل من الثمن في عام ١٩٩٠.

نشاط تجارة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال

تعكس التجارة الخارجية في اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال النمو الاقتصادي المتزايد في معظم هذه الاقتصادات. ونما حجم الصادرات بما يقدر بنسبة ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ واتسعت الواردات بنسبة ١١ في المائة. ومن المتوقع بالنسبة لعام ١٩٩٦ معدلات نمو مماثلة، إن لم تكن أقل بصورة طينيفة (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٩). وفي دول البلطيق وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، يبدو أيضا أن هناك زيادة كبيرة في التدفقات التجارية.

وفي جميع الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، تعكس التغيرات في التدفقات التجارية تحول الهياكل الإنتاجية التي تعتبر عنصرا أساسيا بالنسبة لعملية الانتقال. وفي جميع الحالات تقريبا، ومنذ عام ١٩٩٠، عندما بدأت العملية بصورة جدية، تمثل النمط المتبع في تقلص الأنصبة التجارية مع الاقتصادات الأخرى المارة بمرحلة انتقال ونمو الأنصبة الخاصة بالبلدان المتقدمة النمو. وعجّل هذا التغير بانهايار مجلس التعاقد الاقتصادي في عام ١٩٩١.

ويمكن توقُّع أن يرتفع نصيب المصنوعات في الصادرات الإجمالية على مر الزمن، ولكن خسارة الأسواق الحكر لمجلس التعاضد الاقتصادي السابق كان يعني أيضا انخفاضاً مؤقتاً في الطلب على الصادرات المصنعة. وفي حالة الجمهورية التشيكية، على وجه الخصوص، فإن نصيب الصادرات المصنعة، ولا سيما الآلات ومعدات النقل، انخفض أولاً في التسعينات، نظراً للتوقف عن إمداد أسواق مجلس التعاضد الاقتصادي بها ولكنه أخذ ينمو بعد ذلك. وفي حالة هنغاريا وبولندا، ارتفع نصيب المصنوعات خلال التسعينات، مما عكس اتساع التجارة في السلع الوسيطة^(١).

الإطار الثالث - ١ - السياسة والاستثمار والصادرات: كيف أصبحت بنغلاديش مصدرة للملابس الجاهزة

على مدى نحو ١٥ عاماً، ارتفعت صادرات الملابس الجاهزة من رقم لا يذكر إلى أن أصبحت تشكل أكثر من نصف صادرات بنغلاديش (انظر الشكل^(٢)) وهي صناعة تستخدم تكنولوجيا موحدة نسبياً (قائمة أساساً على ماكينات الخياطة). مع عدم وجود وفورات كبيرة في الحجم، ومع ذلك فهي صناعة لم "تنطلق" في أول الأمر في بنغلاديش. وفي هذه الحالة، وفرت تغييرات السياسة الوطنية أحوالاً تمكينية وهيئات السياسة الدولية حافزاً للمنتجين في بلدان أخرى للتطلع إلى بنغلاديش. وانطوت هذه السياسة على قيود الحصص على صادرات فرادى البلدان النامية بموجب الترتيب المتعلق بالألياف الصناعية المتعددة. ونشأ عن تنفيذ الترتيب المتعلق بالألياف الصناعية المتعددة حافزاً قوياً لدى المنتجين في البلدان الأخرى الذين كانت صادراتهم مقصورة على تحويل إنتاجهم إلى أماكن أخرى، وأصبحت بنغلاديش "مكاناً آخر" جذاباً. وكأنت النتيجة استثماراً هائلاً في قطاع الملابس، أجنبياً أولاً، ثم بعد ذلك بنغلاديشياً أساساً.

بدأت الصناعة في شكلها الحالي في أوائل الثمانينات كمشروع مشترك، داو - دش، بين مؤسسة كبيرة من جمهورية كوريا وشريك بنغلاديشي، قدمت فيه الشركة التابعة لجمهورية كوريا التكنولوجيا من خلال التدريب التقني في الخارج للموظفين البنغلاديشيين في مجال تصميم النماذج وتفصيل الأقمشة لكي تتفق مع التصميمات الخاصة للملابس. وبحلول العام المالي ١٩٨٣^(٣)، قامت ٢١ مؤسسة بتسجيل نفسها لدى الرابطة البنغلاديشية المنشأة حديثاً لصانعي ومصدري الملابس وأبلغت عن مبيعات إجمالية للتصدير تبلغ نحو ١١ مليون دولار. وبحلول السنة المالية ١٩٨٥، كان هناك ١٣٤ شركة مسجلة لدى الرابطة وبلغت حصيلة الصادرات ١١٦ مليون دولار، أي ١٢ في المائة من مجموع حصيلة الصادرات لهذه السنة. ومنذ ذلك الحين، تذبذب على نطاق واسع عدد صانعي الملابس المسجلين (الخروج وكذلك الدخول إلى هذه الصناعة ميسر جداً)، ولكن حصيلة الصادرات بلغت ٣٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٧، و ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ونحو ٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥^(٤).

ويبدو أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت في نجاح الصناعة في بنغلاديش. الأول هو حقيقة أنه ليست هناك حاجة إلى نظام كبير لتسويق الصادرات، نظراً لأن الصناعة تستخدم بدلاً من ذلك ترتيباً أبسط للتعاقد الدولي من الباطن يقدم بمقتضاه المشتري الطلبات مع المواد الخام ومواصفات التصميم والتفصيل إلى أحد صانعي الملابس في بنغلاديش. والثاني هو إنشاء مستودع جمركي خاص، مما جعل في الإمكان تمويل المدخلات المادية في عملية التصنيع بشروط تجارية دولية. والثالث هو حالة بنغلاديش المؤاتية في ظل الترتيب المتعلق بالألياف الصناعية المتعددة. وحتى عام ١٩٨٥، لم تكن الولايات المتحدة قد فرضت أي حد أعلى لحصة الترتيب المتعلق بالألياف الصناعية المتعددة على واردات الملابس من بنغلاديش. وبعد ذلك بعشر سنوات، لا يزال الاتحاد الأوروبي يسمح بدخولها بدون قيد^(٥).

وتلبي تكاليف العمالة المنخفضة في بنغلاديش أحد المتطلبات الرئيسية للقدرة التنافسية في الصناعة؛ ولكن نظام التعاقد الدولي من الباطن، بالإضافة إلى مشروع التمويل الخارجي، هما اللذان مكّن الصناعة من التغلب على قيود الوصول إلى التكنولوجيا، والامداد بالمدخلات، والتمويل والتسويق، التي تفسد في بعض الأحيان نشوء صناعات التصدير. وكانت متطلبات الاستثمار أيضاً متواضعة للغاية، إذ يقال أن مبلغاً صغيراً مقداره ١٧٥ ٠٠٠ دولار هو فقط المطلوب لرأس المال الثابت لإنشاء شركة صغيرة. ولذلك، وبالرغم من أن الصناعة كانت بصفة مبدئية أجنبية على نطاق واسع - نظراً لأن شركات جمهورية كوريا وشركات سري لانكا، بصفة خاصة سعت إلى التهرب من قيود الحصص على صادراتها في إطار الترتيب المتعلق بالألياف الصناعية المتعددة - فإنها أصبحت منذ ذلك الحين بنغلاديشية أساساً. وفي الواقع، فإن نحو ٩٠ في المائة من المؤسسات المسجلة لدى الرابطة البنغلاديشية لصانعي ومصدري الملابس مملوكة لبنغلاديشيين.

...

(الإطار الثالث - ١ تابع)

الملابس الجاهزة والصادرات لبنغلاديش، ١٩٨٣ - ١٩٩٥

بلايين الدولارات
الملابس
إجمالي الصادرات
الصادرات الأخرى

المصدر: البيانات مقدمة من البنك الدولي؛ استناداً إلى بيانات بنغلاديش.

ملحوظة: البيانات المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه من السنة المذكورة.

- (أ) ملحوظة: تعتبر صادرات الملابس الجاهزة أضخم بكثير من الحصيلة الصافية من النقد الأجنبي من هذه الصناعة ويرجع ذلك إلى الاستخدام الكثيف للمنسوجات المستوردة، وكذلك للتصميمات والمعدات المستوردة.
- (ب) تنتهي السنة المالية في بنغلاديش في ٣٠ حزيران/يونيه من السنة المذكورة.
- (ج) بيانات مكتب بنغلاديش للإحصاءات، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.
- (د) مما لا يثير الدهشة أن حصة الولايات المتحدة من صادرات الملابس البنغلاديشية هبطت من ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى نحو ٥٠ في المائة بعد ذلك بعام واحد، ويذهب الفرق إلى حد كبير إلى أوروبا الغربية.

ولا تزال صادرات اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية المارة بمرحلة انتقال تقتصر على عدد صغير نسبياً من المنتجات الزراعية والصناعية. وتشمل المنتجات الصناعية الملابس، ومنتجات الصلب، والكيماويات، والأحذية والمنتجات الخشبية، المنتجة في معظمها في إطار تجارة "التجهيز للتصدير إلى الخارج". أي أن انخفاض تكاليف العمالة، وسهولة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وفي بعض الحالات، توافر الأنظمة البيئية الأقل صرامة مما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو، يجذب منتجين في تلك البلدان إلى إرسال منتجات أولية أو نصف مصنعة إلى اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال من أجل تجهيزها وتصديرها. وكان هناك بالرغم من ذلك بعض التحرك في هنغاريا وبولندا بعيداً عن سلع التصدير التقليدية والاتجاه نحو المنتجات المصنعة محلياً والكثيفة المهارة، بما في ذلك السلع الهندسية الآلية والكهربائية الصغيرة.

وفي حالة معظم اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال، فإن أكثر عناصر الصادرات ديناميكية هو المبيعات إلى البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما إلى الاتحاد الأوروبي^(٧). ويستأثر الاتحاد الأوروبي بنحو ٥٠ في المائة من صادرات وواردات هذه البلدان، وتمثل ألمانيا الشريك الرئيسي. وفي الواقع، فإن التباطؤ في النمو في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦ هو أحد العوامل الكامنة وراء توقع نمو أبطأ للصادرات في عام ١٩٩٦.

غير أن تنامي حجم واردات اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال -- سيكون عام ١٩٩٦ هو العام الثالث على التوالي للنمو السنوي بنسبة ١٠ في المائة -- بدأ في تحويل اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال إلى سوق كبير لمنتجات كل منها بالنسبة للأخرى من جديد، ولو أنه هذه المرة تقوم الظاهرة على أسعار السوق بدلاً من الترتيبات التفاوضية. وظهر هذا الانقلاب في التجارة داخل المجموع أولاً في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥، نمت قيمة التدفقات التجارية داخل المجموعة بنسبة ٢٥ في المائة. واتسعت أيضاً التجارة بين اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال وبلدان رابطة الدول المستقلة. وزادت الصادرات إلى البلدان النامية بالمقارنة بعام ١٩٩٤.

وبالمثل، ولسنوات عديدة بعد انحلال الاتحاد السوفياتي، انخفضت تجارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فيما بين جمهورياته المكونة له سابقاً - هي الآن دول ذات سيادة. ويرجع هذا إلى الانكماش الاقتصادي العام في المنطقة وإلى الجهود الهائلة للعدد من هذه البلدان لإعادة توجيه روابطها الاقتصادية الخارجية بعيداً عن جمهورياتها الشقيقة السابقة في الاتحاد السوفياتي. ولذلك، فإنه بحلول عام ١٩٩٥، كانت أذربيجان ترسل أكثر من ٨٠ في المائة من صادراتها إلى جمهورية إيران الإسلامية وتحصل على أكثر من ٦٠ في المائة من وارداتها من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. وأخذت الصين نحو نصف صادرات فيرغيزستان وكانت رومانيا هي وجهة نصف صادرات جمهورية مولدوفا.

غير أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٥، أصبح من الملحوظ حدوث قدر من إعادة الإنعاش للتجارة داخل رابطة بلدان الدول المستقلة. وفي كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٦، زادت التجارة فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة بنسبة ٥٠ في المائة، بالمقارنة بالسنة السابقة، لكي تبلغ أكثر من خمسة بلايين دولار. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٦، نمت القيمة الدولية لصادرات الاتحاد الروسي إلى بلدان رابطة الدول المستقلة بما يقرب من ٤٠ في المائة، في حين قفزت الواردات بنسبة ٧٠ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٥.

وبصفة أعم، فإنه في حالة الاتحاد الروسي ودول عديدة أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق، تبقى التجارة الخارجية من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد. وفي الاتحاد الروسي، حيث لا تتوفر بيانات عن حجم التجارة، فإن قيمة الصادرات بالدولارات نمت بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٥ ونمت الواردات بنسبة ١٥ في المائة.

وبالرغم من أنه لا يبدو أن الصادرات قد تأثرت بشدة بعد، فإن أحد الشواغل في الاتحاد الروسي هو ارتفاع القيمة الحقيقية للروبل بالفعل. ومع تباطؤ التضخم في الاتحاد الروسي، فإن القيمة الحقيقية لسعر صرف الروبل مقابل الدولار قد ارتفعت، وإن كان بتذبذب كبير. وفي أواخر صيف عام ١٩٩٥، سعت السلطات الروسية إلى خفض التقلبات في سعر الصرف عن طريق الأخذ بـ "مسار" للتعامل بالروبل وسمح لسعر الصرف منذ ذلك الحين أن يتحرك في نطاقه، مع بعض التعديلات في قيود المسار وفي إجراءات تحديد سعر الصرف. ومع خفض التدرج المتعمد لقيمة الروبل -- الذي يعتبر السياسة المعلنة للحكومة والبنك المركزي لروسيا -- فإن الصادرات قد تحسنت على دفعة إضافية.

ذروة أسعار السلع الأساسية غير القودية

كان متوسط الأسعار الدولية بالدولار للسلع الأساسية غير القودية والتي صدرتها البلدان النامية عام ١٩٩٥ أعلى بنسبة ١١ في المائة عنها في عام ١٩٩٤ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٢١). على أن هذه الأسعار بلغت ذروتها في الربع الأول من عام ١٩٩٥ ثم تراجعت ببطء (انظر الشكل الثالث - ٢). ومن ثم فقد استمر "الرواج" الأخير للسلع الأساسية منذ بداية انتعاش الأسعار في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ وحتى حدوث الزيادات المفاجئة عام ١٩٩٤ ليصل إلى ذروته التي تراجعت منها بصورة طفيفة في نهاية السنة. والمتوقع أن تظل الأسعار بالدولار عام ١٩٩٦ عند مستوياتها التي كانت عليها تقريباً في نهاية العام، وذلك إذا ظل الطلب يواكب النمو المتوقع المطرد، وإن كان معتدلاً، في الاقتصاد العالمي.

ربما كان متوسط الأسعار بالدولار مقياساً مضللاً في حد ذاته، بالنظر إلى تغير أسعار صرف الدولار وتغير أسعار السلع الأخرى بالدولار. والواقع أن الزيادة في متوسط أسعار السلع بالدولار عام ١٩٩٥ والتي بلغت ١١ في المائة، تغدو ٤ في المائة فقد عند التعبير عنها

بوحداث حقوق السحب الخاصة، وهي سلة من خمس عملات رئيسية (المرفق، الجدول ألف - ٢١). أما إذا عبرنا، بدلا من ذلك، عن متوسط الأسعار بالدولار كنسبة من الأسعار بالدولار للصادرات المصنعة في الاقتصادات المتقدمة النمو - والتي تسمى أحيانا الأسعار "الحقيقية" للسلع الأساسية - لا تكون زيادة عام ١٩٩٥ إلا نحو ٢ في المائة فقط (المرفق، الجدول ألف - ٢١). والواقع أنه ولو أن ذروة الأسعار بالدولار عام ١٩٩٥ كانت أعلى من الذروة السابقة عام ١٩٨٩، فإنها كانت أدنى من مستوى عام ١٩٨٩ عند التعبير عنها بالقيمة الحقيقية (الشكل الثالث - ٢).

وتحققت أكبر المكاسب في الأسعار عام ١٩٩٥ بالنسبة للمواد الخام الصناعية نظرا لقوة الطلب. وارتفع مؤشر أسعار فئة المعادن والفلزات بنسبة ٢٠ في المائة، مقارنة بالمواد الخام الزراعية التي ارتفعت بنسبة ١٤ في المائة. وترواحت الزيادات لفرادى السلع الأساسية مثل الرصاص، والقصدير، والألومنيوم، والنحاس، والنيكل، والمطاط الطبيعي - من ١١ إلى ٤٠ في المائة. ونجحت اتفاقات المنتجين في خفض المعروض الزائد عن الحاجة وتقوية أسعار الألومنيوم والقصدير في الأسواق العالمية.

الشكل الثالث - ٢ - أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية غير الوقودية، ١٩٨٥ - ١٩٩٥

المؤشر، ١٩٩٠ = ١٠٠

الأسعار "الحقيقية"^(أ)

الأسعار بالدولار

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل

السياسات.

(أ) الأسعار "الحقيقية" هي الأسعار بالدولار، بعد خصم التضخم وفقا لقيمة وحدة صادرات البلدان المتقدمة النمو من

المصنوعات.

وقد زادت أسعار الأغذية بنسبة ٦ في المائة نتيجة لزيادة الطلب ونقص المعروض في الأسواق العالمية. وكان أشد نمو للطلب في البلدان النامية التي تنامت فيها الدخول بصورة مطردة في السنوات الأخيرة. وأسهمت التعريفات المخفضة على الواردات وانخفاض الانتاج المحلي من الأغذية في البلدان التي تمر بمرحلة تصنيع سريع، في تعاضم الطلب العالمي على السلع الأساسية من الأغذية مثل القمح، والأرز، واللحم البقري، والدجاج، والزيوت النباتية، والبذور الزيتية، فضلا عن الحبوب الغذائية، مثل دقيق الذرة ودقيق فول الصويا. وأصبحت الصين، كأوضح دلالة على هذا الاتجاه، مستوردا صافيا كبيرا عام ١٩٩٥ للآرز والذرة (وهما سلعتان أساسيتان دأب هذا البلد على تصديرهما بكميات كبيرة). وفي آذار/مارس ١٩٩٦، ارتفعت أسعار القمح والذرة إلى أعلى مستوياتها على مدى ١٥ عاما، نتيجة للتلغ الذي أصاب المحاصيل في الولايات المتحدة نتيجة لقسوة الطقس، إلى جانب انخفاض المخزون ونقص المعروض الذي وفره المنتجون الرئيسيون في أماكن أخرى من العالم. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تكاليف الاستيراد في ٨٨ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للحبوب سترتفع بمقدار ٣ بلايين دولار عام ١٩٩٦ نتيجة لارتفاع الأسعار^(٨).

وكانت الزيادة في أسعار المشروبات الاستوائية عام ١٩٩٥ أكبر بنسبة ١ في المائة فقط عنها في عام ١٩٩٤ في ظل ظروف العرض العادية، عندما ارتفعت أسعار البن إلى أكثر من الضعف في أعقاب الصقيع الشديد الذي أصاب منطقة زراعة البن في البرازيل. وقد ظلت الأسعار مرتفعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، بيد أنها انخفضت بسرعة بعد أن تبين أن التلغ الذي أصاب محصول البرازيل عام ١٩٩٥ كان أقل حجما مما قُدر أصلا. وأتاح تزايد الصادرات - والذي سببه جزئيا ارتفاع الأسعار - وراجا حظي بالترحيب في عائدات النقد الأجنبي لبعض البلدان الموردة المنخفضة الدخل، على أن ذلك جدد المخاوف أيضا من العودة إلى ظروف السوق العالمية التي تعاني من عرض فائض مزمن مع انخفاض الأسعار. إلا أن خطة الحد من الصادرات التي وضعتها رابطة البلدان المنتجة للبن - والتي تضم المنتجين الرئيسيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتمثل ٨٠ في المائة من الإنتاج العالمي - حالت دون حدوث انهيار أشد في الأسعار.

وعكست نتائج عام ١٩٩٥ بصورة أدق الأوضاع التي يقوم عليها العرض والطلب في الأسواق العالمية، مقارنة بالحالة التي سادت عام ١٩٩٤ عندما تذبذبت أسعار السوق لبعض السلع الأساسية بصورة كبيرة بسبب المعاملات في الصكوك المالية المتصلة بالسلع الأساسية. واتهم المشاركون في الأسواق المضاربين بتداول مزيد من البن في عقود المعاملات الآجلة بصورة تفوق المعروض الفعلي من السلعة ذاتها مما سبب تقلبا كبيرا. وبالمثل، أرجعت جزئيا الزيادة السريعة في أسعار المعادن والفلزات الصناعية الأساسية عام ١٩٩٤ إلى المشتريات القياسية من عقود المعاملات الآجلة المناظرة من جانب صناديق الاستثمار والمضاربين توقعوا لمزيد من الارتفاع في الأسعار. بيد أن الأسعار هبطت بشدة في مطلع عام ١٩٩٥، مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وانحسار المخاوف من حدوث التضخم، وانصراف المستثمرين عن الأصول المرتبطة بالسلع الأساسية إلى الاستثمارات التقليدية بصورة أكبر في أسواق الأسهم والسندات.

سوق النفط الدولية

اشد الطلب على سوق النفط الدولية عام ١٩٩٥ وحتى مطلع عام ١٩٩٦. وارتفع متوسط أسعار النفط إلى ١٦,٩٠ من الدولار للبرميل عام ١٩٩٥، بزيادة تبلغ حوالي ٩ في المائة عن مستواها عام ١٩٩٤^(٩). ونتيجة لذلك ارتفع مجموع الإيرادات المتأتية من النفط للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في عام ١٩٩٥ بما يقدر بـ ١٣ بليون دولار، أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة عن مستواها عام ١٩٩٤ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٤٣). وبالرغم من هذا الارتفاع، لم تزد إيرادات أوبك من النفط عام ١٩٩٥ عن أكثر من نصف ما كان عليه مستوى عام ١٩٧٤، بعد أخذ معدلات التضخم في الاعتبار^(١٠). والواقع أنه بصرف النظر عن الزيادة السريعة المؤقتة في أسعار النفط والمرتبطة بغزو العراق للكويت، ظلت أسعار النفط مستقرة نسبيا بالقيمة الدولارية (انظر الشكل الثالث - ٣).

وبحلول نيسان/أبريل ١٩٩٦، بلغت أسعار النفط الخام أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩١. فقد كانت هناك ظروف خاصة عديدة، منها انخفاض المخزون، وعدم التيقن مما إذا كانت الأمم المتحدة ستسمح للعراق بتصدير بعض النفط من أجل شراء الأغذية والأدوية. وواكب عدم التيقن هذا ارتفاع كبير في الطلب العالمي على النفط بسبب البرودة غير المتوقعة لفصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، والنمو السريع للاستهلاك في آسيا. وفي الوقت ذاته، فإن التوقعات التي سادت في النصف الأول من السنة بأن العراق سيستأنف قريبا تصدير بعض نفطه قد أدت إلى قيام بعض مصافي النفط بخفض مخزوناتهما؛ إلا أنه عندما لم يتحقق تلك التوقعات، هرع مصافي النفط إلى شراء النفط الخام من أجل تلبية الارتفاع السريع في الطلب، ولا سيما على البنزين. وعندما زاد الطلب على النفط (وكان ذلك، جزئيا، من أجل تكوين مخزون)، ارتفعت الأسعار. على أن تجار السلع الأساسية المضاربين دفعوا إلى زيادة ارتفاع الأسعار.

ومن المتوقع انخفاض الأسعار في الفترة القادمة، مع استهلاك الطقس الدافئ في نصف الكرة الشمالي والزيادة المرتقبة في إنتاج المنتجين الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك. وسيتوقف مدى الانخفاض على إمكان توصيل العراق إلى اتفاق مع الأمم المتحدة، من عدمه. من أجل تصدير النفط. على أن من المرجح - بسبب الارتفاع الحاد، غير المتوقع في أسعار النفط في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦ - أن يصبح متوسط سعر النفط أعلى في هذه السنة ككل عنه في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، فما زال من المتوقع أن تنخفض الأسعار خلال بقية عام ١٩٩٦، وحتى في عام ١٩٩٧، لتعكس بصورة رئيسية توقعات عودة النفط العراقي جزئيا إلى السوق. ومن ثم، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط ١٧,٥٠ دولارا للبرميل الواحد عام ١٩٩٦، وهي زيادة تزيد ٤ في المائة تقريبا عما كان عليه مستوى عام ١٩٩٥^(١١).

وارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميا، أي بنسبة ٢,٣ في المائة عام ١٩٩٥ (انظر الجدول المرفق ألف - ٤٠). وحدث معظم النمو في البلدان النامية، حيث ارتفع الطلب بمقدار ٥ في المائة. وحدث نمو حاد للغاية في بلدان جنوب وشرق آسيا (٨ في المائة)، وقتل النمو أو انعدم في أفريقيا.

وقد ظل استهلاك النفط في أفريقيا ثابتا تقريبا طوال السنوات الخمس الماضية ليعكس بذلك بطء النمو الاقتصادي، وفي بعض الحالات، نقص المعروض. أما في الاقتصادات المتقدمة النمو، فقد نما الطلب على النفط بنسبة ١ في المائة، بينما انتهت في خاتمة المطاف الانخفاضات الحادة في الطلب على النفط والتي كانت تحدث كل سنة منذ عام ١٩٨٩ في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال.

وقد نما الإنتاج العالمي من النفط عام ١٩٩٥ ليتواكب مع الطلب تقريبا، حيث ارتفع بنسبة ١,٦ مليون برميل يوميا أو ٢,٣ في المائة عما كان عليه الإنتاج عام ١٩٩٤ (انظر الجدول المرفق ألف - ٤١). ويعزى معظم النمو إلى بلدان بحر الشمال والبلدان النامية غير الأعضاء في منظمة أوبك. ولم يزد إجمالي إنتاج منظمة أوبك، بما في ذلك سواحل الغاز الطبيعي، إلا بصورة هامشية، مما يعكس النمو البطيء في الطلب على نفطها. وكان قرار الأوبك بالمحافظة على سقف الإنتاج من النفط الخام، الذي حددته منذ أكثر من سنتين (٢٤,٥٢ مليون برميل يوميا)، متفقا مع رغبة أغلبية أعضاء الأوبك من أجل ضمان استقرار الأسعار، ولو كان ثمن ذلك فقدان حصة من السوق لصالح المنتجين غير الأعضاء في الأوبك.

وطفق النمو السريع في العرض من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، الذي اقترن باحتمال استمرار هذا الاتجاه طوال السنوات العديدة المقبلة، يغير المفاهيم المتعلقة بالنظرة التطلعية المتوسطة الأجل لتطورات سوق النفط. وكان الرأي السائد في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات هو أن انخفاض العرض من بعض نفط البلدان غير الأعضاء في الأوبك، وإسقاطات الذروة القريبة الأجل للمصادر الأخرى، وخاصة في بحر الشمال، ستؤدي إلى ارتفاع حاد في الطلب على نفط الأوبك. وقد أغفل هذا الرأي الأثر الإيجابي للتقدم التكنولوجي على العرض من النفط، كما قدر بأقل مما ينبغي إمكانية حدوث إضافات للعرض من مصادر البلدان غير الأعضاء في الأوبك^(١٢).

والواقع أن الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط - التي تعزى إلى افتتاح العديد من حقول النفط الجديدة، ومن جراء انخفاض التكاليف بسبب التقدم التكنولوجي - جعلت النرويج في عام ١٩٩٥ أكبر منتج للنفط في أوروبا الغربية وثانية أكبر مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية. وإلى جانب النمو المستمر في الإنتاج من بحر الشمال، وفي بعض البلدان النامية، قل الانخفاض الشديد في إنتاج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا.

الشكل الثالث - ٣ - متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك المؤلفة من أنواع من النفط الخام، ١٩٨٨ - ١٩٩٦

سعر البرميل الواحد بالدولار

المصدر: بيانات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

ومن ثم، فبرغم الزيادة السريعة المتوقعة في الطلب على النفط، فمن الأرجح أن تظل سوق النفط الدولية تعاني من فائض في المعروض، ما دامت النرويج والمملكة المتحدة وبلدان رابطة الدول المستقلة وعدد كبير من البلدان النامية تواصل إضافة احتياطات وقدرات، فضلا عن استيعابها لحصة كبيرة من الزيادة في الطلب على النفط العالمي. والمتوقع أن تبقى هذه التطورات على أسعار النفط الحقيقية ثابتة طوال العقد المقبل، وإن حدثت مع تقلبات مؤقتة.

وثمة بُعد آخر للأفاق المتغيرة في صناعة النفط الدولية، وقد شجعتها التغيرات التي طرأت على سياسات الحكومات. فقد حظي النمو المعروض من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، بالعموم المتمثل في تقديم حوافز مالية أكثر جاذبية في عدد من البلدان النامية المصدرة للنفط، وقد خصت بها شركات النفط الأجنبية. وأحدثت هذه التغيرات أيضا تحولا تدريجيا في سياسات عدد من البلدان الأعضاء في أوبك، التي تسعى إلى الاستفادة من رؤوس أموال شركات النفط الدولية وتكنولوجياها ودرائتها الفنية، وبهذا تعيد فتح الطريق أمام الاستثمار الخاص وتنهاي احتكار الشركات الحكومية للتنقيب عن النفط وتمميته. وثمة عدد من البلدان، منها اندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر والصين وفنزويلا وفيتنام وماليزيا ونيجيريا وبلدان رابطة الدول المستقلة، تسمح للشركات الأجنبية بالاشتراك في عمليات التنقيب الجديدة فضلا عن المشاركة في زيادة تنمية حقول النفط المنتجة بالفعل. وهكذا تبرز علاقة جديدة بين البلدان المصدرة للنفط والراغبة في إتاحة معروضها للسوق المتنامية وشركات النفط الدولية التي تبحث عن فرص استثمارية.

التحويل الدولي للموارد المالية

قلما تتماثل أرقام الصادرات والواردات في نهاية السنة عندما يقوم الإحصائيون الوطنيون بجمع إجمالي قيم صادرات وواردات بلدانهم، سواء من تجارة السلع، على نحو ما تم بحثه أعلاه، أو من التجارة الأشمل في السلع والخدمات. فإما أن تتيح بعض التدفقات المالية توفير النقد الأجنبي لشراء مزيد من الواردات أكثر مما يمكن أن تلبيه عائدات الصادرات، أو أن تكون هناك عائدات فائضة من النقد الأجنبي لم تنفق على الواردات وأمكن استثمارها أو حتى الاحتفاظ بها في الحسابات المصرفية. ويسمى صافي قيمة هذه التدفقات المالية في السنة أي القيمة التي تساوي من حيث المقدار وتخالف، من حيث علامة الموجب أو السالب، الميزان التجاري للسلع والخدمات - التحويل الصافي للموارد المالية^(١٣).

وفي عام ١٩٩٥، استوردت البلدان النامية ما يقدر بما تزيد قيمته عن ٢٨ بليون دولار من السلع والخدمات عما صدرته؛ أي أن التحويل الصافي من الموارد المالية إليها قدر بـ ٢٨ بليون دولار. وعلى أساس صاف، أتت الموارد المالية من الاقتصادات المتقدمة النمو. إذا أخذ التحويل الصافي لمجملة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، الذي لا يمكن قياسه إلا جزئيا، فإنه قد يكون تدفقا صافيا إلى الداخل أو إلى الخارج، ولكنه في أي الحالتين مقدار صغير^(١٤).

التحويلات الصافية والتدفقات المالية للاقتصادات المتقدمة النمو

يتم كثير من التحويل الصافي للموارد المالية للاقتصادات المتقدمة النمو فيما بينها. ولم تزل الولايات المتحدة أكبر متلق للتحويلات المالية الصافية، كما أن اليابان أكبر مصدر وحيد للتحويلات الصافية إلى البلدان الأخرى؛ بيد أنه ولو أن استيعاب الولايات المتحدة للموارد الأجنبية نما باستمرار منذ عام ١٩٩٢، فإن المعروض من الموارد من اليابان بلغ ذروته عام ١٩٩٤. كما أنه ولو أن ألمانيا كانت بصورة تقليدية مصدرا كبيرا للتحويلات من الموارد إلى البلدان الأخرى، إلا أن الأمر لم يعد هكذا في عام ١٩٩١، عندما استهلكت تكلفه دمج الإقليم الشرقي في الجمهورية الاتحادية الفائض الذي كان متاحا في العادة.

وقد أخذت البلدان المتقدمة النمو الأخرى معا دور عرض الموارد بأحجام كبيرة. ففي عام ١٩٩٥، حولت البلدان المتقدمة النمو، باستثناء ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مبلغ ١٢٨ بليون دولار، على أساس صاف. إلا أن مبلغ ٤٠ بليون دولار فقط من هذا المقدار كان في صورة تدفقات رأس مال صافية. وخلافا لليابان وهي بلد دائن صاف يجني ما يربو على ٤٠ بليون دولار سنويا في صورة فوائد وأرباح، فإن هذه البلدان مدينة صافية. وفي عام ١٩٩٥، دفعت ما يقرب من ٧١ بليون دولار على أساس صاف لجهات مقيمة في بلدان أخرى في صورة فوائد وأرباح (انظر الجدول المرفق ألف - ٢٦).

واقتصاد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد مدين صاف في العالم؛ ومع نمو العجز التجاري كل سنة منذ عام ١٩٩٢، نما أيضا التحويل الصافي للموارد الدولية إلى الولايات المتحدة ليبلغ ١١٩ بليون دولار عام ١٩٩٥ (انظر الجدولين المرفقين ألف - ٢٣ وألف ٢٦). وكان التدفق الصافي لرأس المال إلى الولايات المتحدة، في حقيقة الأمر، أكبر كثيرا (١٨٥ بليون دولار)، نظرا لأنه لكي يتسنى تحقيق تحويل صاف إلى الولايات المتحدة يبلغ ١١٩ بليون دولار، تعين أن يكون تدفق رأس المال إلى الداخل كبيرا بدرجة تكفي لتعويض المدفوعات الخارجية الصافية من الفوائد والأرباح، والتي بلغت زهاء ٥٧ بليون دولار عام ١٩٩٥.

وكانت الوسيلة الغالبة للتدفقات المالية إلى داخل الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ هي تدفقات الحافطة (السندات، والأسهم، والصكوك المالية ذات الصلة). ففي عام ١٩٩٥، تلقت الولايات المتحدة ١٤١ بليون دولار من التدفقات الصافية للحافطة، بعد أن كانت ٩١ بليون دولار

عام ١٩٩٤، وبلغت التدفقات إلى الخارج ٣١ بليون دولار عام ١٩٩٣ (الجدول المرفق ألف - ٢٦). على أن ثمة قدرا كبيرا من هذه التدفقات إلى الداخل لا يمثل إضافات صافية لتمويل العجز التجاري، وإنما كان بديلا عن التدفقات المالية القصيرة الأجل إلى الداخل.

وفي الوقت ذاته، انخفض الفائض التجاري للبضائع اليابانية بمقدار ١١ بليون دولار عام ١٩٩٥ وارتفع عجزها في الخدمات بمقدار ١٠ بلايين دولار، مما أدى إلى انخفاض قدره ٢١ بليون دولار في الفائض التجاري للسلع والخدمات اليابانية، ومن ثم إلى انخفاض التحويلات المالية الصافي لليابان إلى ٢١ بليون دولار. غير أن ذلك حدث بأكثر الطرق غرابة: إذ انخفضت تدفقات رأس المال الصافية إلى الخارج من اليابان لا بمقدار ٢١ بليون دولار، بل بما يربو على ١٠٠ بليون دولار (الجدول المرفق ألف - ٢٦). والواقع أنها تلاشت بالفعل. والسبب أنه كانت هناك تدفقات رأس مال صافية كبيرة قصيرة الأجل إلى الداخل، حيث جلب القطاع الخاص الياباني إلى البلد أموالا أجنبية قصيرة الأجل، ويعزى ذلك في جملة أمور إلى مشاكل السيولة المحلية المرتبطة بـ "الديون المعدومة"، وأسعار العقارات المتدنية وما إلى ذلك (انظر الفصل الخامس). وقد تم استيعاب هذه التدفقات الدوالية القصيرة الأجل إلى الداخل، بدورها، في الاحتياطات الرسمية، التي ارتفعت بمقدار ١١٠ بلايين دولار، في محاولة لوقف ارتفاع قيمة الين، الذي أسهمت فيه التدفقات إلى الداخل. وقد أدى هذا، إلى جانب تغيرات صغيرة في عناصر أخرى من التحويلات الصافي، إلى حدوث انخفاض قدره ٢١ بليون دولار في التحويلات الصافي.

التمويل الخارجي للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال

تعد الحالة المالية الخارجية للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال خليطا من تجارب جد مختلفة. فيقدر أن بلدان رابطة الدول المستقلة لها معا فائض في حسابها الجاري وفائض تجاري، ومن ثم فإنها كانت تحول بالفعل موارد إلى الخارج، ربما أمكن عوضا عن ذلك استثمارها محليا في بيئة اقتصادية أكثر استقرارا (الجدول المرفق ألف - ٢٤). ومن ناحية أخرى فإن اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال حيثما أحرز مزيد من التقدم في النمو الاقتصادي، (كما نوقش في الفصل الثاني)، كانت تستوعب موارد من الخارج على أساس صاف، وإن كان ذلك بمقادير متواضعة.

ومن أسباب عدم التيقن التي تواجه موردي الأموال المحتملين، إلى رابطة الدول المستقلة، وإن لم يكن قطعاً هو المصدر الوحيد. الديون الخارجية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا، والتي لم تحسم طريقة التصرف فيها. فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ورث الاتحاد الروسي الدين الخارجي للاتحاد السوفياتي، الذي بلغ مجموعه ١٠٣ بلايين دولار (بما في ذلك متأخرات متراكمة)، وذلك في نهاية عام ١٩٩٥. واقترض الاتحاد الروسي أيضا حوالي ١٧ بليون دولار باسمه هو، خلال السنوات الواقعة بين الفترتين، وذلك أساسا من مصادر رسمية. وما برح الاتحاد الروسي يواظب على الوفاء بخدمة هذا الدين^(٥).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وبعد أربع سنوات من المفاوضات المكثفة، توصل الاتحاد الروسي إلى اتفاق مع المصارف التجارية الدائنة للاتحاد السوفياتي سابقا بشأن إعادة جدولة مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي لما يبلغ ٣٢,٥ بليون دولار من القروض المصرفية. ووفقا لبنود الاتفاق، الذي لم يشمل أي إعفاءات من الديون، تعيين سداد الدين الأصلي، وهو ٢٥,٥ بليون دولار، على مدى ٢٥ سنة بعد فترة سماح تبلغ ٧ سنوات. ويدفع مبلغ الفائدة المتراكمة غير المسددة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وهو ١,٥ بليون دولار، بحلول نهاية عام ١٩٩٦، مع تحويل بقية الفائدة غير المسددة إلى سندات مدتها ٢٠ سنة بفترة سماح تبلغ ٧ سنوات. وبعد ذلك، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، توصل الاتحاد الروسي إلى اتفاق مع الحكومات الدائنة له (نادي باريس) بشأن إعادة الجدولة الشاملة لحوالي ٣٨ بليون دولار من الديون على مدى الـ ٢٥ عاما المقبلة. ومن شأن اتفاقي إعادة جدول الديون هذين أن يزيلا هذه العقبة الوحيدة أمام تدفقات رأس المال الجديدة إلى الداخل.

ومع أن جل ما تم من إعادة جدولة للديون فيما بين اقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى المارة بمرحلة انتقال قد جرى في سنوات سابقة، فقد كانت هناك بعض الترتيبات الإضافية عام ١٩٩٥. ففي تموز/يوليه، تمكنت ألبانيا، بمنح مقدمة من مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي، ومن مانحين ثنائيين، من أن تعيد شراء حوالي ٣٧١ مليون دولار من ديون المصارف التجارية غير المسددة بفائدة مقدارها ٢٦ سنتا على الدولار^(٦). وبالإضافة إلى ذلك، ففي نهاية عام ١٩٩٥ استخدمت هنغاريا جزءا من متحصلات معاملاتها الناجمة عن الخصخصة عام ١٩٩٥ لتدفع مقدما مبلغ ١,٧ بليون دولار من ديونها للمصارف التجارية الدائنة. كما أنها أزمعت أن تسدد مقدما مبلغ ٤,٥ بليون دولار مستحقة لدائنين متعددين في عام ١٩٩٦^(٧).

أما هنغاريا - التي ربما كانت صاحبة أطول خبرة، في الأسواق المالية الدولية، من بين الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال - فقد اتخذت ترتيبات لسداد قروض إجماليها مبلغ ٣,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥، وذلك أساسا في شكل إصدارات سندات^(٨). ويمثل هذا أكثر من نصف القروض الخاصة المتوسطة والطويلة الأجل لجميع الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال إذا ما أخذت معا، في العام الماضي (انظر الجدول المرفق ألف - ٣١). بيد أنه في عام ١٩٩٤، دبرت هنغاريا ٧٠ في المائة من هذه الأموال، أي أن مزيدا من الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال يكتسب إمكانية الوصول إلى الأسواق. ويتزايد نجاح هذه الاقتصادات أيضا في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي يقدر البنك الدولي بأنها ارتفعت بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا عام ١٩٩٥^(٩).

وتعد الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال من المستفيدين الرئيسيين أيضا من الموارد المالية الرسمية. فقد قدم صندوق النقد الدولي مدفوعات صافية تبلغ ٥ بلايين دولار تقريبا إلى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال عام ١٩٩٥ (تم الالتزام بمبلغ ٩ بلايين دولار، قدم ثلثها إلى الاتحاد الروسي. وكانت هذه أكبر تدفقات إلى هذه البلدان حتى الآن (الجدول المرفق ألف - ٣٠)؛ ومع تقديم ١٠ بلايين دولار كقرض إلى الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٦، فإن هذا المبلغ قد يتم تجاوزه هذا العام. وقد رصد المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أيضا أكبر مقدار من

موارده حتى الآن ويبلغ ٣,٣ بليون دولار (الجدول المرفق ألف - ٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، ففي نيسان/أبريل ١٩٩٦، وافق حملة الأسهم في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على مضاعفة قاعدة رأس ماله لتصبح ٢٠ بليون وحدة نقد أوروبية (٢٥ بليون دولار) وعلى تغيير اتجاه عمليات الإقراض من البلدان المتلقية الرئيسية وسط أوروبا ذات الدخل الأعلى إلى الاقتصادات الأخرى المارة بمرحلة انتقال. وعلاوة على ذلك، بالطبع، سحبت الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال قدرا كبيرا من الموارد من البنك الدولي ومن الترتيبات الثنائية. وفي الوقت المناسب، ستقوم جميع البلدان - فيما عدا أقل البلدان دخلا من بين الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال بسحب موارد مالية خارجية من مصادر تجارية أساسا، إلا أنه في الوقت الحالي يرجح أن تظل الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال مستخدمة مهمة للتدفقات الرسمية الدولية.

التحويلات والتدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية

من الشواغل التي سببت حساسية سياسية كبيرة للبلدان النامية في الثمانينات - لما ارتبطت به من ضغط اقتصادي - هو أن تلك البلدان كمجموعة كانت تجري تحويلات أجنبية صافية كبيرة من الموارد المالية. إلا أنه منذ عام ١٩٩١، أصبحت البلدان النامية كمجموعة متلقية صافية كبيرة لتحويلات الموارد، وقد استمر هذا النمط عام ١٩٩٥ (انظر الجدول الثالث - ١). وفيما بين المناطق، اجتذبت منطقة جنوب وشرق آسيا أكبر نصيب من التحويلات، بعد غرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وارتفعت التحويلات المالية الصافية إلى أقل البلدان نموا لتبلغ ١٢,٣ بليون دولار.

وفي أمريكا اللاتينية، هدأ، في عام ١٩٩٥، فعلا، التحويل الصافي الموجب الذي ساد في السنوات الثلاثة السابقة، ليعكس انكماش الواردات وزيادات الصادرات في المنطقة، وهو ما نوقش أعلاه. إلا أنه عند تجميع كل التدفقات المالية الصافية المعيارية إلى الداخل، ومد فوعات دخول الاستثمار، فإنها تشير إلى تدفق صاف إلى الداخل يبلغ ٢٥ بليون دولار، وهذا أكبر بكثير منه في عام ١٩٩٤، ولا يقل كثيرا عن التدفقات إلى الداخل في سنتي "الرواج" المالي عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ (انظر الجدول المرفق ألف - ٢٧). إلا أن جميع هذه الموارد أضيفت فعلا إلى الاحتياطات الأجنبية الرسمية (انظر الجدول المرفق ألف - ٢٨).

وكان هناك أساسا سببان لهذا. أولهما أن جزءا كبيرا من الموارد كان في شكل تدفقات رسمية، ترتبط بصورة رئيسية بصفقة المساعدة الدولية التي لم يسبق لها مثيل للمكسيك، وأخرى أصغر منها للأرجنتين، فضلا عن التدفقات الرسمية إلى البلدان الأخرى، بما في ذلك مبلغ ٦٠٠ مليون دولار إلى هايتي. ولئن قدمت صفقة هايتي أساسا من أجل الواردات الأساسية في ظروف بناء السلام بعد فترة الصراع في ذلك البلد، (انظر الفصل الثامن)، فإن التدفقات الضخمة إلى البلدان الأخرى لم تضيف شيئا إلى القدرة الاستيرادية.

وفي حالة المكسيك، ساعد ذلك حكومة المكسيك على استهلاك سندات الخزنة القصيرة الأجل التي بدأ أجل استحقاقها يحل في شباط/فبراير ١٩٩٦، فحيل بذلك دون حدوث أزمة ديون دولية جديدة. كما وفر ذلك أيضا وسيلة لإضافة سيولة لازمة على وجه الاستعجال للنظام المصرفي الأرجنتيني، في ضوء القيود المشددة على الإجراءات التي يمكن للمصرف المركزي اتخاذها في ظل نظام مجلس العملة التابع له (انظر الإطار الثاني - ٢). وبالإضافة إلى ذلك، فطالما تعين أن تدعم القروض المصرفيين المركزيين في الأرجنتين والمكسيك، اللذين فقدوا احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي خلال أزمتيهما الماليتين، كان من الطبيعي أن تضاف القروض إلى مستويات الاحتياطي.

ثانيا، كان المصدر الرئيسي الآخر للتدفق إلى داخل المنطقة هو رأس المال القصير الأجل الذي اجتذبه البرازيل بصفة خاصة. وكما لوحظ بالفعل، فمن أجل الحد من ارتفاع قيمة العملة البرازيلية، اشترى المصرف المركزي للبرازيل مقدار كبير من العملات الأجنبية (وتعقيم هذه المعاملات من أجل الحد من الأثر التضخمي).

على أن أكبر زيادة في الاحتياطات سجلت في الصين. فقد اتبعت السلطات النقدية في الصين سياسة نقدية محكمة لمكافحة وصول التضخم إلى رقمين (انظر الفصل الثاني)، بينما استمر البلد في اجتذاب التدفقات المالية القوية. وكما حدث في البرازيل، استوعب المصرف المركزي للصين جزءا كبيرا من تدفقات النقد الأجنبي الداخلة، مما زاد الاحتياطات الرسمية في إطار ذلك.

وقد شاطرت الصين الاقتصادات الآسيوية الأخرى التدفقات القوية إلى الداخل من مصدرين رئيسيين للأموال الخاصة الطويلة الأجل، وهما الاستثمار المباشر الأجنبي والقروض المقدمة في صورة سندات وائتمانات مصرفية جماعية. والواقع أن الانفجار الفعلي في تدفقات الاستثمار المباشر في آسيا كان كبيرا لدرجة أن التحويل الصافي للاستثمار المباشر في جنوب وشرق آسيا ارتفع إلى ما يزيد على ٤٠ بليون دولار - أي ٦ أمثال المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٠ - وأصبح يمثل ما يربو على ٩٠ في المائة من التحويل الصافي إلى البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال والمرتبطة بالاستثمار المباشر (انظر المرفق، الجدول ألف - ٢٧). والواقع أن تدفق الاستثمار المباشر كان مركزا تماما. فقد حققت تسعة بلدان نامية حوالي ثلاثة أرباع المجموع في عام ١٩٩٥؛ وبلغت حصة الصين وحدها حوالي ٤٥ في المائة^(٣١).

ومن بين الوجهات المفضلة بصورة تقليدية للاستثمار الأجنبي زادت التدفقات الداخلية لأندو نيسيا بصورة كبيرة في السنة الماضية، وذلك أيضا نتيجة لزيادة تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي مؤخرا. وعلى النقيض من ذلك، اعتدل نمو الاستثمار المباشر الأجنبي في ماليزيا وتايلند، مع ارتفاع التكاليف. وسعى كلا البلدين إلى تحويل خليط استثمارتهما إلى صناعات ذات قيمة مضافة أعلى.

وكانت مجموعة البلدان ذاتها التي اجتذبت معظم الاستثمار المباشر تضم أيضا البلدان النامية المتلقية الغالبة، في السوق الدولية فيما يتعلق بالقروض الخاصة الطويلة الأجل. وهذه البلدان هي السبب الرئيسي في أن القيمة الإجمالية لهذه الأشكال من القروض المقدمة إلى البلدان النامية استمرت في النمو دون فتور عام ١٩٩٥، بالرغم من المصاعب التي حدثت في أمريكا اللاتينية (انظر الشكل الثالث - ٤)^(٣١).

والواقع أنه مع انخفاض القروض الخاصة المقدمة لأمريكا اللاتينية لهذا السبب في عام ١٩٩٥، أصبح التحويل الصافي للمنطقة، المرتبط بالسندات وتمويل القروض، سالباً. وعلاوة على ذلك، شددت عام ١٩٩٥، شروط القروض الجديدة المقدمة إلى المقترضين في أمريكا اللاتينية، بما يتمشى مع التصورات المتغيرة للسوق عن المجازفات القطرية. واتسع نطاق هامش الربح بالرغم من أن أقل القروض مجازفة فقط هي التي أتيح وصولها إلى الأسواق، وفي ذات الوقت خفضت آجال الاستحقاق من أربع إلى ثلاث سنوات.

الجدول الثالث - ١ - التحويلات الصافية للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ج)
أفريقيا	٧,٤-	٢,١	٣,٣-	٣,٥	٠,٤	١٠,٨-	٦,٤-	١,٤-	١,٣	٦,٣	٥,٨
ومنها: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ^(د)	٣,١	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٦,٣	٨,١	٨,٧	١٠,٨	٨,٧	٦,٦	٧,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦,٠٣-	١١,٩-	١٨,١-	٢١,٨-	٢٧,٣-	٢٧,١-	٨,٩-	٨,٤	١٤,٣	٦,٤	٠,٤
غرب آسيا	١٨,٣	٣٤,٤	٢٢,١	٢٧,٣	١٩,١	٤,٣	٥١,٩	٣٩,٨	٣٤,٣	١٧,٢	١٠,١
مناطق أخرى في آسيا	٤,١	١١,١-	٢٩,٩-	١٨,٢-	١١,٠-	٨,٦-	٧,٢-	٧,٣-	٩,١-	٠,٨	١٤,٦
ومنها: الصين	١٢,٥	٧,٤	٠,٣-	٤,١	٤,٩	١٠,٧-	١١,٦-	٥,٠-	١١,٥	٧,٦-	٥,٥-
أربعة من مصدري المصنوعات ^(هـ)	١٢,١-	٢٢,٧-	٣,٠-	٢٦,٤-	٢١,٧-	١١,٥-	٧,١-	٨,٦-	١٢,٦-	١٣,٠-	٧,١-
جميع البلدان النامية	١٧,٦-	١١,٠	٣٢,٧-	١٦,٦-	٢٤,٧-	٣٨,٥-	٣٠,١	٣٨,٧	٦٦,٦	٣٥,٦	٣٨,٤
بنود تفكيرية:											
عينة تضم ٩٣ بلداً ^(و)	١٧,٣-	٤,١-	٣٤,٠-	٣٢,٤-	٢٩,٧-	٢٨,١-	٥,٢-	١٤,٢	٤٧,٣	٣٥,٦	٣٨,٠
ومنها أقل البلدان نمواً ^(ز)	٦,٥	٧,٧	٧,٨	٩,٢	٩,٤	١١,٢	١١,٥	١٣,٣	١١,٧	١٠,٢	١٢,٢

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمصادر الوطنية الرسمية وغيرها، (للاطلاع على البنود التفكيرية، انظر الجدول المرفق ألف - ٢٧).

- (أ) على أساس النفقات (ميزان المدفوعات السالب فيما يتعلق بالسلع والخدمات والتحويلات الخاصة).
- (ب) تقدير أولي.
- (ج) باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا.
- (د) جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وهونغ كونغ.
- (هـ) ثلاثة وتسعون بلداً مستورداً لرؤوس الأموال يوجد بشأنها بيانات كافية. وللحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية، انظر المرفق، الجدول ألف - ٢٧.
- (و) تشمل ٤٣ بلداً من بين ٤٨ من أقل البلدان نمواً.

ومن بين الأدوات المالية، انخفضت تدفقات رؤوس الأموال المستثمرة في الحوافظ، أي حصص الأسهم التي تشتري كاستثمار مالي وليس كاستثمار مباشر. بقرابة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن هبطت الربع في عام ١٩٩٤ من مستواها في عام ١٩٩٣ الذي لم يسبق له مثيل. والسبب الرئيسي هو انكماش التدفقات إلى أمريكا اللاتينية التي بلغت النصف تقريباً في عام ١٩٩٤ ثم في عام ١٩٩٥ مرة أخرى. وكانت شركات بلدان أمريكا اللاتينية في طليعة من استفاد من هذا التمويل بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، إذ أن قيمة المشتريات الأجنبية من أسهم شركات بلدان أمريكا اللاتينية بلغت ذروتها في عام ١٩٩٣ ووصلت إلى ٢٥ مليون دولار. أما في عام ١٩٩٥، فقد قدر أن قيمة المشتريات الأجنبية من تلك الأسهم قد زادت قليلاً عن ستة بلايين دولار (انظر الجدول الثالث - ٢)^(٢٧). وعلى أي حال فإن ذلك الشكل من أشكال التمويل كان كثير التركيز واستأثرت فيه ثلاثة بلدان فقط (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) بنسبة ٨٠ في المائة من التدفقات المتجهة إلى أمريكا اللاتينية، وحصلت أربعة بلدان (اندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا) على ثلاثة أرباع التدفقات المتجهة إلى جنوب وشرق آسيا.

وحظي التمويل الرسمي أيضا بأهمية بارزة في البلدان النامية في عام ١٩٩٥. فقد ارتفع صافي تدفقات الائتمان الرسمي بما يزيد عن ٢٥ بليون دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى سرعة تنفيذ مجموعة الترتيبات المالية الطارئة التي قدمت أساسا من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٩٥ لصالح المكسيك، إلى جانب مجموعة ترتيبات أخرى لصالح الأرجنتين. وفي الواقع، بلغت قيمة القرض المقدم إلى المكسيك ١٧,٨ بليون دولار، كما بلغت قيمة القرض المقدم إلى الأرجنتين ٢,٤ بليون دولار أخرى، وذلك من أصل مجموع التزامات صندوق النقد الدولي لصالح البلدان النامية، الذي بلغ ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥، في حين أن مسحوبات القرضين المقدمين إلى المكسيك والأرجنتين كانت السبب الرئيسي لسداد صندوق النقد الدولي مبلغا صافيه ١٢,٥ بليون دولار على شكل مدفوعات إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٥، مقارنة بما شهدته السنوات العشر السابقة من مدفوعات صافية مسددة إلى صندوق النقد الدولي (انظر المرفق، الجدول ألف - ٢٩).

والعملية الكبيرة الأخرى التي قدم صندوق النقد الدولي في إطارها قرضا إلى بلد نام في عام ١٩٩٥ كانت جدية بالاهتمام من حيث أنها ساعدت على زيادة صافي التدفقات الميسرة المتجهة إلى البلدان النامية في ذلك العام إلى ١,٥ بليون دولار (المرفق، الجدول ألف - ٢٩). وقد تضمنت تلك العملية تقديم قروض إلى زامبيا بقيمة ١,٣ بليون دولار من مرفق التكيف الهيكلي ومرفق تعزيز التكيف الهيكلي. غير أنه على الرغم من سحب القروض بسرعة، فإن حجم مديونية زامبيا لصندوق النقد الدولي لم يزد إلا بمبلغ ٤٣٤ مليون دولار. وبعبارة أخرى فإن هذه القروض قد استخدمت أساسا للوفاء بالتزامات غير التساهلية المستحقة على زامبيا والتي تأخر سدادها وبذلك استكملت زامبيا "برنامج تراكم الحقوق" المتعلق بها من أجل التخلص من المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي. وما حدث في الواقع هو أنه قد سُمح لزامبيا بإعادة تمويل ٨٠٥ ملايين دولار من ديونها المتأخرة، بشروط تساهلية بينما اقترضت مبالغ جديدة تربو قيمتها على ٤٠٠ مليون دولار^(٢٣).

الشكل الثالث - ٤ - اقراض الأسواق المالية للبلدان النامية، ١٩٨١-١٩٩٥

الالتزامات ببلايين الدولارات

قروض مصرفية وإلزامية^(أ)

قروض مصرفية

سندات

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاحصاءات المالية الشهرية.

(أ) قروض مقدمة كجزء من عمليات إعادة هيكلة الديون.

الجدول الثالث - ٢ - اجمالي تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية حسب المنطقة ١٩٩٥-١٩٩٠
(بملايين الدولارات)

المنطقة أو البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٩٦	٥ ٧٥٧	٨٠٤٨	٢٥ ١٤٩	١٣ ١٦٠	٦ ٢٠٠
أفريقيا	صفر	صفر	١٤٤	١٤٤	٩٣٨	٥٠١
غرب آسيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٦	١٣
جنوب وشرق آسيا	١ ٦٧٦	٤١٩	٤ ٢٦٦	١٧ ٨٥٤	١٤ ٩٢٠	١٢ ٣٦٣
الصين	صفر	٦٥٣	١ ١٩٤	٢ ٢٧٨	٣ ٩١٥	١ ٢٩٧
منطقة البحر المتوسط	٣٥	صفر	صفر	١٧٨	١٠٥٩	٥٠٠
جميع البلدان النامية	٢ ٦٠٧	٦ ٧٩٩	١٣ ٦٥٢	٤٥ ٦٠٣	٣٤ ٠١٨	٢٠ ٨٧٥
بند تذكيري						
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	صفر	صفر	صفر	١٧	٦٢٥	١٥٨

المصدر: بيانات البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٦ (واشنطن العاصمة، البند الدولي، ١٩٩٦).

ملاحظة: الأرقام مأخوذة من المعاملات السوقية وكثيرا ما لا تتوفر إلا بالقيمة الاجمالية، باستثناء المشتريات المباشرة للأسهم في الأسواق المحلية، التي ترد بالقيمة الصافية.
(أ) أرقام أولية.

وباستثناء صندوق النقد الدولي فإن القيمة الدولارية للإقراض المتعدد الأطراف وترتيبات المنح ارتفعت أيضا في عام ١٩٩٥، وإن شابتها سمتان مثيرتان للقلق السمة الأولى هي تراجع العمليات المخصصة أساسا للبلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما قروض مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي والبرامج التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣٤). والسمة الثانية هي أنه إذا ما نظر إلى كافة الترتيبات مجتمعة لتبين أن حجمها الكلي، مقاسا بدولارات عام ١٩٩٠ الثابتة، قد انخفض. والواقع أن القيمة الحقيقية للقروض الميسرة وبرامج المنح بلغت ذروتها في عام ١٩٩١ وسجلت انخفاضا نسبته ٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ (انظر الشكل الثالث - ٥).

وثمة مؤشرات أخرى على وجود تطورات مخيبة للأمل في التدفقات الميسرة الموجهة إلى البلدان النامية، وبصورة خاصة فإنه يقدر أن حجم المنح الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بقيت عند المستوى المنخفض الذي بلغته في عام ١٩٩٤، أي تقريبا عند نفس المستوى الذي وصلت إليه في منتصف الثمانينات (المرفق، الجدول ألف - ٢٧). ومع أن المنح تغطي فئة أكثر اتساعا من المساعدات الإنمائية، فإن هذه البيانات تعكس، فيما يبدو، التراجع المطلق، في المساعدة الإنمائية الرسمية، بالقيمة الثابتة، الذي بدأ في عام ١٩٩٤. وفي حين ستصدر التقديرات المباشرة المتعلقة بتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ١٩٩٥ بعد طباعة هذه الدراسة فإن بيانات الميزانيات المتاحة من المانحين الرئيسيين تشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية واصلت انخفاضها، بالقيمة الحقيقية، في عام ١٩٩٥. والسبب الأول في ذلك هو الانخفاض الحاد في المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة. فبعد أن كانت الولايات المتحدة هي أكبر جهة مانحة أصبحت بالفعل ثاني أكبر جهة مانحة، بعد اليابان (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣٢). وهي الآن في سبيلها إلى أن تصبح في المرتبة الثالثة، بعد فرنسا، البلد الذي يقل عدد سكانه عن ربع عدد سكان الولايات المتحدة. غير أن الولايات المتحدة ليست المانح الوحيد الذي قلص ما يقدمه من منح.

مسائل مختارة في مجال التعاون الدولي

من الممكن إلى حد كبير، أن تنشأ، وتتحدد، علاقات اقتصادية دولية نتيجة لتفاعلات آليات السوق، إلا أن الحكومات لم تتبع إزاء أداء هذه العلاقات نهجا يتصف بالسلبية الكاملة أو أنها "رفعت يدها" عنها. وعلى ما يبدو فإنه من بين القضايا العديدة التي تدرج دائما في جداول أعمال الحكومات، برزت بنوع خاص في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ قضيتان ترد مناقشتها أدناه.

تعددية الترتيبات التجارية

إذا كان لكافة الترتيبات التي تخص السياسات التجارية المضطلع بها من جانب الحكومات في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ من موضوع مشترك فهو، فيما يبدو موضوع التفاوض بشأن الروابط الدولية المتعددة، وهي روابط تنزع إلى أن تكون منفتحة أكثر مما تكون منغلقة. وهناك أمثلة على ذلك في الاتفاق التجاري الجديد الذي عقد بين الاتحاد الروسي والصين في نيسان/أبريل ١٩٩٦، واتفاق آب/أغسطس ١٩٩٥ المتعلق بمنطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي يهدف إلى التعجيل بإلغاء الرسوم المفروضة على معظم المنتجات الصناعية والذي أعقبته موافقتها على قبول سلوفينيا؛ والاجتماع الأول على مستوى القمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وعشرة بلدان آسيوية في آذار/مارس ١٩٩٦؛ وقمة الجماعة الكاريبية التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٥ وأزالت العقبات التي تعترض إنشاء سوق إقليمية واحدة ذات تعريف خارجي مشتركة بحلول عام ١٩٩٧، وقرار سورينام الانضمام إلى الجماعة الكاريبية والاتفاق الذي توصل إليه رؤساء كل من كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا في آذار/مارس ١٩٩٦ على السعي من أجل إعادة تنشيط اتحاد شرقي أفريقيا، المجدد منذ عام ١٩٧٧؛ وزيادة عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ١٢ بلداً إلى ١٥ بلداً في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ وتزايد عدد المرشحين الجدد لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ واتفاقات التجارة والتعاون الموقعة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بين الاتحاد الأوروبي وكل من إسرائيل والمغرب وتونس. ويمكن أن تطول قائمة هذه الأحداث كثيراً وأن تشمل عدداً كبيراً من بلدان العالم.

ويجري التفاوض بشأن هذه الاتفاقات في مناخ من الليبرالية المتزايدة مع البدء في تنفيذ التزامات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مما يقلل الحواجز الجمركية وغير الجمركية الموجودة أمام التجارة، ومع تطور منظمة التجارة العالمية. وقد شرعت منظمة التجارة العالمية، بالفعل، في الاضطلاع بدور منتهى للمفاوضات المتعددة الأطراف، وإن لم تشارك جميع البلدان، في بعض الأحيان، في المفاوضات التجارية الرئيسية التي تهتم بموضوع معين. ومنظمة التجارة العالمية في سبيلها إلى أن تصبح أيضاً آلية لتسوية المنازعات، وهي آلية يتزايد، على ما يبدو، استعداد البلدان، وخاصة البلدان النامية، لطرح شكواها في مجال السياسات التجارية أمامها^(٤).

الشكل الثالث - ٥ - الالتزامات المتعلقة بالموارد المتعددة الأطراف لصالح الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٧٠-١٩٩٥

ببلايين دولارات عام ١٩٩٠

المجموع

قروض غير ميسرة

قروض ميسرة

المصدر: الأمم المتحدة: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من فرادى المؤسسات.

وفيما عدا ذلك فإن المفاوضات الجديدة تهدف الى تعزيز التجمعات الإقليمية كما أن روابط صريحة بدأت في الظهور فيما بين هذه التجمعات. فعلى سبيل المثال فإن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي تضم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل تحولت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الى اتحاد جمركي. وقد أنجزت عمليات التوحيد وإزالة العقبات غير الجمركية الى حد كبير، ووضعت تعريفة خارجية مشتركة، ولو أنها اقترنت ببعض الاستثناءات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبرم أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مع أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر اتفاقاً يعد من المعالم الهامة وتلتزم بمقتضاه المجموعتان بالعمل تدريجياً على إنشاء ما يمكن أن يصبح أكبر منطقة تجارة حرة في العالم. وفضلاً عن ذلك فإن شيلي ستنضم في حزيران/يونيه ١٩٩٦ الى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كعضو مشارك، مما يؤدي الى إلغاء التعريفات على أساس متبادل بين الطرفين خلال مدة لا تزيد عن ١٨ سنة. وبالإضافة الى ذلك فإن المفاوضات تضي قدماً بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا.

وكانت الأنشطة مكثفة كذلك فيما بين تجمعات البلدان الأقل تماسكاً، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وهذا المنتدى يمثل تجمعا إقليمياً مكوناً من ١٨ بلداً ويهدف الى إنشاء منطقة تجارة حرة^(٢٥). وقد عقدت قمة المنتدى السنوية الثالثة في أوساكا باليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأعرب أعضاء المنتدى عن التزامهم بالعمل على تحقيق حرية التجارة والاستثمار، وافتتاحهما، داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٠ للبلدان الصناعية وبحلول عام ٢٠٢٠ للاقتصادات النامية. والمبادئ الأساسية التي توجه جهودهم التحريرية هذه تشمل الالتزام بإطلاق حرية التجارة في كافة القطاعات الصناعية، وبتمكين الاقتصادات الأقل تقدماً من تنفيذ الخطة بمرور، وكذلك بجعل أية تسهيلات تجارية يقدمها المنتدى متاحة في آخر الأمر لبقيّة العالم دون تمييز. ومع أن زعماء المنتدى ليسوا في الوقت الراهن متفقين بشأن مدى عمق وسرعة التخفيضات التعريفية فإنهم اتفقوا على وضع خطط خمسية فردية لتحرير التجارة وعرض تلك الخطط على اجتماع القمة الذي سيعقد في سوبك بالفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وهناك أيضاً حالات تتداخل فيها الترتيبات الإقليمية بدرجات مختلفة من الكثافة. وعلى سبيل المثال فقد اتبعت في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي استراتيجيات للتكامل الإقليمي الأكثر نشاطاً وذلك من خلال السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتعتبر السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي سوقاً مشتركة بالمعنى الرسمي، في حين تزعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التحول باستراتيجياتها التجارية وفي مجال التكامل الإقليمي الى جماعة اقتصادية للجنوب الأفريقي بحلول عام ٢٠٠٠. ومقترحات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتضمن أحكاماً تتعلق بإطلاق حرية التجارة وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والخدمات فيما بين البلدان الأعضاء، الى جانب توحيد العملة. والتجمعات الأخرى الموجودة في المنطقة تشمل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي واتحاد شرقي أفريقيا، كما ورد أعلاه، ومبادرة عبر الحدود المعروفة رسمياً باسم "مبادرة ترويج التجارة والاستثمار والمدفوعات عبر الحدود في شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي". غير أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إلا تبادل قليل نسبياً فيما بين البلدان الأعضاء في هذه المجموعات (على سبيل المثال فإن نسبة ٦ في المائة من تجارة البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ونسبة ١٠ في المائة من تجارة البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تجري مع البلدان الأعضاء الآخرين في نفس المجموعة، كما أن تداخل العضويات وانقسام الولاة وتباين الغايات داخل كل مجموعة يحتاج الى عملية فرز وتنسيق كجزء من المفاوضات المقبلة^(٢٦)).

التعاون المالي الدولي في فترة العجاف

في الفترة الراهنة يشهد التعاون المالي لأغراض التنمية إعادة بحث واقتطاع. وكما نوقش في "دراسة" عام ١٩٩٥، منذ سنة أثيرت تساؤلات فاحصة بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ومدى فعاليتها وكذلك بشأن دور التعاون المتعدد الأطراف بصورة خاصة^(٢٧).

وفي السنة التالية، اتضحت، بما لا يدع مجالاً للشك، حدة انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الإجمالية، وتجلت حدة ذلك الانخفاض على نحو خاص في مفاوضات تجديد موارد المساعدة المتعددة الأطراف، التي يلتزم بمقتضاها المانحون بأهداف مشتركة للمساعدة على امتداد عدد من السنين، وكذلك في الاعتمادات السنوية المدرجة في ميزانيات عدة حكومات مانحة. وفي الواقع لم تعتمد في حالة صندوق التنمية الأفريقي، وهو جناح الإقراض الميسر التابع لمصرف التنمية الأفريقي أية ترتيبات إقراض جديدة للبلدان الأفريقية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وذلك بسبب عدم تمكن المصرف من الاتفاق على تجديد موارد الصندوق (استنفذت موارد التجديد السادس مع نهاية عام ١٩٩٣). وبما أن ٣٩ بلداً أفريقياً من مجموع أعضاء المصرف، وعدد ٥٢ بلداً، لا يحق لها السحب إلا من شبكات الإقراض الميسر التابع للمصرف، نظراً لفقرها ومحدودية قدرتها على خدمة الدين، فقد شكل ذلك مأزقاً سياسياً باهظ التكلفة. بيد أنه مع مجيء إدارة المصرف الجديدة تحسنت آفاق إنجاز عملية تجديد الموارد.

وربما كانت عملية تجديد الموارد المتعددة الأطراف التي حظيت بالقدر الأكبر من الانتباه هي عملية تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي. والمؤسسة، التي تعد أكبر الجهات التي تقدم القروض الميسرة للبلدان النامية المنخفضة الدخل، خصصت مبلغ ٧,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤، لكنها لم تخصص إلا ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٥ (المرفق الجدول ألف - ٣٤). والمؤسسة الإنمائية الدولية تمنح قروضاً بشروط مناسبة جداً من الناحية المالية إذ يتراوح أجل استحقاق تلك القروض بين ٣٥ سنة و ٤٠ سنة، بفترة سماح تصل الى ١٠ سنوات ورسم خدمة لا يزيد على ٠,٧٥ في المائة سنوياً، كما أنها تقدم ائتمانات الى ٧٨ بلداً من أفقر بلدان العالم.

وقد حدد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موعدا لانتهاه فترة الإقراض في إطار التجديد العاشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وبنهاية عام ١٩٩٥ لم يكن الاتفاق قد تم بشأن التجديد الحادي عشر. وأخيرا وافق المانحون، في آذار/مارس ١٩٩٦، على مجموعة تمويل جديدة تتعلق بفترة الثلاث سنوات التي كان من المفترض أن يغطيها التجديد الحادي عشر. وهذه المجموعة خالفت القواعد المحددة سابقا فيما يتعلق بتقاسم الأعباء فيما بين المانحين ولكنها، على الأقل، أتاحت للمؤسسة الإنمائية الدولية أن تواصل إقراضها بنشاط بعد ١ تموز/يوليه.

وبدأت تلك المجموعة بإنشاء صندوق مؤقت لمدة سنة واحدة بموارد تبلغ نحو ٣ بلايين دولار ولا تساهم فيها الولايات المتحدة. ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض المقدمة من هذه الموارد، ولا يحق لشركاتها التنافس على عقود التوريد في إطار القروض الجديدة. وقد تعهدت حكومة الولايات المتحدة، مقابل ذلك، بدفع المبلغ الذي كانت مدينة به في إطار التجديد العاشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية. والذي يبلغ ٩٣٤ مليون دولار. وفي السنتين التاليتين، سيساهم جميع مانحي المؤسسة الإنمائية الدولية بنحو ٤ بلايين دولار سنويا. ولو كانت هذه الأموال هي الموارد الوحيدة المتاحة لعمليات الإقراض في المؤسسة الإنمائية الدولية لطلب الأمر تخفيضا رئيسيا في قيمة قروض المؤسسة الإنمائية الدولية. غير أنه من المتوقع أن يؤدي سداد أصول قروض سابقة للمؤسسة، بالإضافة إلى مساهمات البنك الدولي، إلى جعل المؤسسة الإنمائية الدولية قادرة على تقديم قروض يصل مجموعها إلى حوالي ٢٢ بليون دولار على امتداد فترة الثلاث سنوات^(٧٨).

وفي حين أصبحت آفاق المساعدة الإنمائية الرسمية قائمة يبدو أن حالة مديونية بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل ينظر إليها في ضوء جديد. فعلى الرغم من كل شيء، يشكل خفض تدفقات خدمة الدين إلى الخارج، إلى جانب زيادة تدفقات المساعدة المقدمة إلى البلدان، أحد السبل الأخرى لزيادة نقل الموارد الصافي إليها. وقد أحرز مؤخرا تقدم ملحوظ في استراتيجية الدين الدولية لمعالجة الصعوبات المتعلقة بالديون التي تواجهها مجموعة من الدول المنخفضة الدخل المثقلة بالديون.

وفي الواقع فإن إحدى المسائل المطروحة للمناقشة في اجتماع قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، تتعلق بمجموعة من المقترحات الرامية إلى تخفيف عبء خدمة الدين عن بلدان نامية يتراوح عددها بين ثمانية بلدان وعشرين بلدا^(٧٩). وقد ناقش وزراء مالية هذه البلدان وغيرها تلك المقترحات في الاجتماعات التي عقدتها في نيسان/أبريل لجنة صندوق النقد الدولي المؤقتة ولجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في واشنطن العاصمة، غير أنه لم يتم الاتفاق وقتئذ إلا بشأن الإطار. وطلب الوزراء أن يقدم البنك والصندوق، بالتعاون الوثيق مع كافة الدائنين والمانحين المعنيين، مقترحات محددة في اجتماعهم القادم الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. وعلى هذا فإن اجتماع قمة مجموعة الـ ٧ يعتبر فرصة هامة لتحقيق اتفاق بشأن هذه المواضيع المحددة بين الدائنين والمانحين الرئيسيين.

والتقدم الأساسي الذي تحقق في اجتماع نيسان/أبريل تمثل في الإقرار رسميا بوجهة النظر التي أبدتها الأمم المتحدة^(٨٠)، وجهات أخرى، ومفادها أنه بالنسبة لبعض البلدان تبدو الآليات القائمة غير كافية لضمان وضع قابل للاستمرار فيما يتعلق بالديون الخارجية في الأجل المتوسط^(٨١). كذلك فإنه بالنظر إلى أن رصيد مديونية البلدان المعنية مستحق السداد للحكومات وللمؤسسات متعددة الأطراف أساسا^(٨٢)، فسوف يتعين على تلك الحكومات والمؤسسات منح إعفاء لمساعدة تلك البلدان على النحو الملائم.

وعلى هذا فإن المقترحات المعروضة على مجموعة الـ ٧ تتضمن زيادة الإعفاء من جانب نادي باريس، وهو منتدى الدائنين الذي تعاد في إطاره هيكله الديون الثنائية وإنشاء آلية لتخفيف أعباء خدمة الديون المتعددة الأطراف. وأفضل شروط يتيحها حاليا نادي باريس (وهي تدعى شروط نابولي، حيث عقد مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧ الذي اعتمدها) تسمح بشطب نسبة ٦٧ في المائة من الديون "التي تتوافر فيها الشروط". ومن الممكن أن يرفع الاقتراح الجديد هذه النسبة إلى ٩٠ في المائة. أما بالنسبة للديون المتعددة الأطراف، فلا توجد إمكانية للإعفاء منها رسميا، بسبب "مركز الدائن الممتاز" الذي يحظى به كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المقترحات قد ركزت على كيفية مساعدة المدينين على السداد. ويتمثل أحد المقترحات في استخدام الأرباح الناتجة عن عمليات البنك الدولي في المساعدة على خدمة قروض البنك الدولي (ويمكن لمصارف التنمية الإقليمية وضع ترتيبات مشابهة)؛ ويتمثل اقتراح آخر في بيع بعض الذهب الذي يملكه صندوق النقد الدولي وإنشاء صندوق تودع فيه إيرادات البيع والاستعانة بأرباح الصندوق في المساعدة على دفع فوائد قروض صندوق النقد الدولي. وعلى أي حال فإن تلك هي أنواع القضايا التي يمكن اقتراح قرارات بشأنها في اجتماع قمة مجموعة الـ ٧.

والمسألة المطروحة في إطار التوقف الجديد لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وصعوبة تجديد موارد المرافق المتعددة الأطراف هي، بالطبع، مسألة تتعلق بالميزانية بالنسبة للعديد من المانحين؛ غير أن مقارنة المبالغ موضع البحث بمجموع نفقات البلدان المانحة، وحتى بنفقاتها العسكرية وحدها، توضح مدى ضآلة هذه المبالغ. ولا يمكن أن تكون القيود المالية هي العامل الرئيسي. والواقع أن بعض البلدان المانحة، مثل الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا، استطاعت أن ترصد أكثر من ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. بل إن عملية إعادة تقييم كبيرة تحدث فيما بين المانحين -- ومن بينهم كبار المساهمين الذين يتصدرون القوائم المتعلقة بجهود المساعدة -- بشأن ما ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف وللمساعدة الإنمائية الرسمية عموما أن تفعله ومدى كفاءتها في القيام بذلك.

ومنذ عدة سنوات يدرس البنك الدولي عملياته -- المتعلقة ببرامج الإقراض غير الميسر والميسر -- كما أن لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد وافقت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ على إنشاء فرقة عمل معنية بمصارف التنمية المتعددة الأطراف لاستعراض عمل البنك الدولي والمصارف الإقليمية الرئيسية الأربعة. وقد وافقت اللجنة في الاجتماع الذي عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦، على استنتاجات وتوصيات فرقة العمل عموماً ودعت إلى نشر تقريرها على نطاق واسع^(٣٣).

واستعرض أيضاً وزراء مالية البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٢٤ التقرير وأثنوا عليه ولو أنهم أعربوا عن تحفظات بشأن بعض الشروط التي قد تلازم برامج الإقراض على نحو متزايد نتيجة لهذا التقرير، ولا سيما بالنسبة للمسائل المتعلقة بإدارة الرشيدة وبالمجتمع المدني، وهي مواضيع تندرج تقليدياً ضمن اختصاص الحكومات المقترضة. فضلاً عن ذلك أعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استخدام المعايير المتصلة بالبيئة والإدارة وحقوق الإنسان والعمل، أو غيرها من المسائل، لخدمة المصالح الحمائية في البلدان الصناعية^(٣٤). وأكد وزراء البلدان النامية وجود احتمال كبير لأن يساء استغلال ما يمكن أن يعتبر عموماً شواغل نبيلة للمجتمع الدولي. والواقع أن هذه الشواغل احتلت، فيما يبدو، مكاناً كبيراً في تفكير البلدان المانحة. وتقوم لجنة المساعدة الإنمائية، وهي منتدى المانحين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باستعراض المتطلبات الاستراتيجية للتعاون الإنمائي على امتداد العقد القادمين. وكان متوقفاً أن يسعى اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية الرفيع المستوى الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦ وضم وزراء التنمية ورؤساء وكالات تقديم المساعدات وغيرهم من كبار المسؤولين المعنيين بالتعاون الإنمائي، إلى الاتفاق على أهداف محددة وقابلة للتحقيق في سياق التعاون الإنمائي في القرن الحادي والعشرين. ومن شأن هذه الأهداف أن تشدد على العمل مع البلدان المتلقية من أجل تحسين مؤشرات محددة تتعلق بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتشجيع تنمية القدرات القائمة ذاتياً من أجل إرساء الإدارة المؤثرة والديمقراطية القابلة للمساءلة. وكان من المتوقع تناول هذه الاستراتيجية الجديدة الممكنة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وقت لاحق من شهر أيار/مايو وفي اجتماع قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في حزيران/يونيه.

الحواشي

- (١) انظر الأمم المتحدة، النشرة الشهرية للإحصاءات، أيار/مايو ١٩٩٦، الجدول الخاص دال.
- (٢) حصلت أيضاً البلدان النامية على نسبة ٢٥ في المائة من صادرات البلدان المتقدمة النمو في فترة سابقة، أي الفترة الواقعة في أوائل الثمانينات، قبل أن تثور أزمة ديون البلدان النامية وخلال الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط مرتفعة؛ واليوم توجد أكثر الأسواق دينامية في آسيا (انظر المرفق، الجدول ألف - ١٥).
- (٣) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1)، الفصل الحادي عشر.
- (٤) أكد التغيير في السياسة الضريبية في عام ١٩٩٥ مدى حساسية الصادرات للحوافز السعرية: أعلنت الحكومة في أوائل السنة أنه سيجري خفض ضريبة القيمة المضافة بـ ٣ نقاط مئوية في النصف الثاني من السنة، ونتيجة لذلك حدثت زيادة بنسبة ٤٤ في المائة في قيمة الصادرات في النصف الأول من عام ١٩٩٥ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٤، واستنزاف الامدادات المخصصة للتصدير وبالتالي انخفاض الصادرات في النصف الثاني من السنة، وهو ما سيستمر في عام ١٩٩٦.
- (٥) للاطلاع على وصف موجز للأحداث، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1)، الفصل الخامس، القسم الفرعي المعنون "الطريق الوعر" أمام تحقيق الاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ماذا حدث في المكسيك؟".
- (٦) انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، النشرة الاقتصادية لأوروبا، المجلد ٤٧ (١٩٩٥)، الصف لأوروبا 'دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.E.1)، الجدول ٣ - ٥ - ٤.
- (٧) بلغت حصة الصادرات التشيكية إلى البلدان المتقدمة النمو، على سبيل المثال، ٥٥ في المائة في عام ١٩٩١ و ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٤؛ وبالنسبة لهنغاريا كانت أنصبتها ٥٤ في المائة و ٧١ في المائة، وبالنسبة لبولندا ٦٦ و ٧٦ في المائة.
- (٨) بيان المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مؤتمر المنظمة الإقليمي العشرين لأوروبا، تل أبيب، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

- (٩) مؤشر الأسعار المستخدم هنا هو متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) المؤلفة من سبعة أنواع من النفط الخام.
- (١٠) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥"، الشكل الثالث - ٤ والنص المتعلق به.
- (١١) يعني المدى غير المتوقع للزيادة الأخيرة في الأسعار حتى الآن، في عام ١٩٩٦، أن سعر النفط، استناداً إلى توقعات مشروع لينك، على النحو الوارد في مقدمة المرفق الإحصائي، يقل بمبلغ ٠.٥٠ من الدولار للبرميل، عما كان متوقفاً وقت إرسال الدراسة إلى المطبعة.
- (١٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ ... الفصل العاشر.
- (١٣) وفقاً للمصطلح الذي تقرر في الطبعة الخامسة من "دليل ميزان المدفوعات" لصندوق النقد الدولي (واشنطن، العاصمة، صندوق النقد الدولي ١٩٩٣)، تعرف الخدمات بأنها لا تشمل إيرادات عوامل الإنتاج، ويقتصر مصطلح "الخدمات" على الإشارة إلى ما جرت تسميته "الخدمات غير الداخلة في عوامل الإنتاج"، أي النقل والسفر وطائفة من خدمات الشركات والخدمات الحكومية (انظر الفصل الثاني عشر للإطلاع على مزيد من التفاصيل عن التجارة الدولية في الخدمات). ويصنف الدخل الآتي من الاستثمار كجزء من التدفقات المالية التي تكون التحويل الصافي، جنباً إلى جنب مع تدفقات رأس المال والمنح المقدمة دون مقابل (انظر مقدمة المرفق الإحصائي).
- (١٤) ملاحظة عامة: نظراً لعدم اكتمال بيانات مختلف البلدان وعدم تطابقها، لا يكون حاصل جمع المصادر المقيسة وما يحصل عليه المستفيدون من تحويلات مالية صافية صفراً، كما ينبغي أن يكون الأمر. والواقع أن الميزان التجاري العالمي ليس صفراً؛ ففي عام ١٩٩٥ بلغ العجز ٨٤ بليون دولار (انظر الجدول المرفق ألف - ٢٢).
- (١٥) بيانات اللجنة الإحصائية (Goskomstat) حسب تقرير Interfax Daily Business Report، موسكو، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الصفحة ٢.
- (١٦) البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٦، المجلد ١، (واشنطن، العاصمة، آذار/مارس ١٩٩٦)، الجدول ٢ - ٦.
- (١٧) تقرير محافظ المصرف الوطني الهنغاري، في نشرة "اقتصاد اليوم" بودابست، ١١ آذار/مارس ١٩٩٦.
- (١٨) بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، النشرة الشهرية للإحصاءات المالية، الجزء ١ الفرع ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- (١٩) البنك الدولي "جداول الديون العالمية، ١٩٩٦"، المجلد الأول... الصفحة ١٦٢.
- (٢٠) البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٦، المجلد الأول... الجدول ١ - ٤.
- (٢١) كما هو الحال بالنسبة للاستثمار المباشر، فإن عملية الاقتراض التي تقوم بها البلدان النامية في الأسواق المالية الدولية تضطلع بها أساساً مجموعة صغيرة من البلدان. فقد جمع ثلاثة عشر بلد بليون دولار أو أكثر من هذه الأسواق في السنة الماضية، مما يمثل ٧٣ في المائة من الأموال التي جمعتها البلدان النامية ككل. وكان بلدان من بين الثلاثة عشر بلداً من اقتصادات جنوب أو شرق آسيا (بما في ذلك الصين). ومع هذا، يتسنى لاقتصادات نامية كثيرة الوصول إلى السوق؛ ففي عام ١٩٩٥، قام ٤٣ بلداً إما بإصدار سندات أو الاستفادة من المرافق المصرفية الدولية (بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النشرة الشهرية للإحصاءات المالية، الجزء ١، الفرع ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).
- (٢٢) البيانات الواردة في الجدول الثالث - ٢ لا تستند إلى ميزان المدفوعات، وهي لا تعادل بالضرورة أرباح النقد الأجنبي لبلدان الشركات التي اشترت حصص في أسهمها.
- (٢٣) للاطلاع على معلومات أساسية بشأن برنامج تراكم الحقوق وبشأن الآليات التي استخدمت من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة حالة زامبيا، ضمن حالات أخرى، انظر: "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.II.C.1)، الفصل السابع، الفرع المعنون "السياسة المتعلقة بالديون المستحقة لدائنين متعددين".
- (٢٤) انظر: "السنة الأولى لمنظمة التجارة العالمية: بداية مشجعة"، WTO Focus, December 1995، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- (٢٥) بلدان المنتدى هي: استراليا، واندونيسيا، وباروا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند، ومقاطعة تايوان الصينية، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، والفلبين، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وهونغ كونغ، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(٢٦) يتمثل أعضاء المجموعات الإقليمية التي نوقشت في هذه الفقرة فيما يلي: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: اثيوبيا، واريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وجزر القمر، ورواندا، وزائير، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، والصومال، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا، بوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا: الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي: بوتسوانا، وجمهورية أفريقيا، وسوازيلند، وليسوتو، وناميبيا: اتحاد شرق أفريقيا: أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا؛ والأعضاء المؤسسون لمبادرة عبر الحدود: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، وجزر القمر، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا.

(٢٧) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم".... الفصل الأول، الفرع المعنون "التوجه الجديد للسياسة الإنمائية الدولية"، والفصل السابع، الفرع المعنون "أوقات حرجة للتمويل الرسمي الإنمائي".

(٢٨) انظر: World Bank News، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٢٩) حددت ثمانية بلدان على أنها مثقلة بأعباء ديون "لا يمكن تحملها" وهي: بوروندي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وزائير، وزامبيا؛ وأدرج إثنا عشر بلدا في قائمة البلدان التي "قد تكون مجهدّة" وهي: اثيوبيا، وأوغندا، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وغيانا، والكاميرون، والكونغو، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وميانمار، والنيجر (World Bank News، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

(٣٠) انظر مثلا، تقرير الأمين العام "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥"، (A/50/379، و Corr.1) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٣١) بيان اللجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الفقرة ٦.

(٣٢) بالنسبة للبلدان العشرين فإن نسبة ٥٨ في المائة من الديون مستحقة لحكومات ونسبة ٢٢ في المائة مستحقة لمؤسسات متعددة الأطراف وما تبقى يمثل ديونا خاصة.

(٣٣) بيان اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية، واشنطن العاصمة، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الفقرات ١٢-١٥.

(٣٤) بيان وزراء مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية، واشنطن العاصمة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الفقرة ٢٢.

الجزء الثاني

منظور بشأن الاستثمار

الفصل الرابع

التركيز على الاستثمار: لماذا، ماذا، كيف

الاستثمار مسألة هامة في عالم اليوم، ويرغب معظم المراقبين في معرفة المزيد عنه. ويمكن أن يحدث الاستثمار تغييرات اقتصادية واجتماعية هامة ومستصوبة تكون أكثر تأثيراً في مساعدة المجتمعات في فترة ما بعد الصراع على إيجاد أساس عملي لبناء السلام وإعادة الاندماج في المجتمع. ويمكن أيضاً أن يجعل الاستثمار اعتماد تكنولوجيات جديدة موفرة للعمالة، على الرغم من أن ذلك قد يشكل مصدر قلق مشروع بالنسبة للعمال. ومن الاهتمامات الرئيسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال التغلب على صدمة الانتقال التي تنجم، بعد أن تتخلى عن التخطيط المركزي ويصبح فجأة الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر بال وديم القيمة نسبياً. ففي البلدان المتقدمة النمو، جرب واضعو السياسات مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والنهج لزيادة الاستثمار وجعله أكثر إنتاجية، وحققوا درجات متفاوتة جداً من النجاح.

ويمكن فهم الاستثمار في سياق هذا الجزء من الدراسة بطرق شتى، ولذلك يلزم وضع تعريف للاستثمار لإضفاء شيء من الدقة على المناقشة. وعلى الرغم من أن المالية تؤثر على كل من مستويات الاستثمار واتجاهه (انظر الفصل الخامس أدناه)، فإن القرارات المالية والصكوك المالية ليست جزءاً من الاستثمار في حد ذاته. ومن ثم، يشير الاستثمار في هذه المناقشة إلى الاقتصاد "الحقيقي"، أي إلى إنتاج السلع والخدمات الحقيقية والإنفاق عليها. وبعبارة أخرى، فإنه يشير إلى التغييرات في رأس المال المستثمر. وفي حين أن مصطلح "رأس المال" قد يشير إلى مجموعة متنوعة من الظواهر فإنه يشير في هذه المناقشة بالمعنى التقليدي إلى "وسائل الإنتاج المنتجة". وهذا التعريف أضيق، مما يصلح لأنواع أخرى من التحليل، مثل دراسات التدهور البيئي ومسائل التنوع البيولوجي أو رأس المال البشري.

ولذا، فإن مصطلح "رأس المال" كما يستخدم هنا ذو مدلول دقيق للغاية هو: "تكوين رأس المال الثابت الإجمالي". وهو نشاط المنتجين، الذين قد يكونون شركات أو حكومات أو أسراً معيشية؛ إنه قيمة الأصول الثابتة التي تكتسب خلال فترة معينة، كسنة واحدة مثلاً، ناقصاً الحاصلات الآتية مما يجري التخلص منه منها؛ والأصول المشار إليها هنا هي الأصول المنتجة، مثل الآلات والمعدات والمباني والهيكل الأخرى ومختلف أشكال الملكية الفكرية؛ ويجب أن تكون الأصول صالحة للاستخدام لمدة تزيد على فترة واحدة⁽¹⁾.

وحتى إذا اقتصرنا المناقشة على المفهوم التقليدي للاستثمار الثابت، تظل المسألة معقدة للغاية. وجوهر الاستثمار هو أنه يشمل شراء وإنتاج أو غير ذلك من طرق اقتناء مجموعة متنوعة جداً من الأصول بهدف زيادة إنتاج سلع أو خدمات استهلاكية أو استثمارية في المستقبل. ويقاوم الاستثمار بعناد القياس المباشر، كما ستجري مناقشته أدناه، ومن الصعب أيضاً وضع مفهوم له على الصعيد النظري. ويتعذر أن تترجم إلى عالم الواقع الصيغ المبسطة التي استخدمها اقتصاديو الاتجاه السائد لجعل نماذجهم سلسلة - كما لو كان رأس المال كتلة متجانسة وحيدة يمكن شراؤها وبيعها بسعر في السوق. ومن المنظرين الأوائل لعلم الاقتصاد الحديث والحائزين على جائزة نوبل، الراحل السير جون هيكس الذي قدم التحذير الهام التالي:

"لا يكون [الافتراض التبسيطي الذي يضعه المنظر] خاطئاً إذا اعتبر مجرد أداة للاستكشاف الأولي ... [غير أنه] عندما يطبق نموذج من هذا النوع ... مباشرة على المشاكل الحقيقية، يرجح أن تكون النتيجة مضللة للغاية. إن جوهر رأس المال، الذي له معنى محدد في النموذج (عدد معين من مكاييل الذرة، وعدد معين من الآلات)، يصبح على صعيد التطبيق كياناً ميتافيزيقياً. ومثل الكيانات الميتافيزيقية الأخرى، فإنه عبارة عن زورق حلت مراسيه. إنه ذلك الخطأ الكبير في النظرية الكلاسيكية⁽²⁾.

وقطع شوط طويل في مجال تحليل دور الاستثمار في النمو الاقتصادي منذ ظهور النهج السابقة الأكثر آلياً. غير أن الدراسات التي أجريت في الأمم المتحدة وخارجها في السنوات الأخيرة أثارت أسئلة جديدة بشأن فهمنا للاستثمار، مثل ما إذا كان يمكن مقارنة بيانات الاستثمار إحصائياً كما تقاس في جميع البلدان وعلى مر الزمن، وبالتالي تتحدى التحليل الذي يستند إلى مثل هذه البيانات. وتعكس أيضاً زيادة إدراك أن الحلول السياسية تآرجحت بين نمط وآخر وأن وضع السياسات فن رفيع.

والاعتبارات التي تدخل في تحليل السياسات هي عموماً اعتبارات معقدة للغاية، كما سيتبين أدناه. وتحليل السياسات لا يفضي بسهولة إلى عمليات نظرية منسقة، كما أنه لا يمكن اختزاله في أدلة تعليمات. وتحليل السياسات هو بالضرورة النظر إلى تجارب الآخرين والتعلم منها. ويتعلق بصنع القرارات في بيئة سياسية كثيراً ما تكون مشحونة للغاية. إنه مسألة تحيين الفرص وتفادي القيود التي يمكن أن تضعها جهات أخرى، وأخيراً فهو الترجيح بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية، والبحث عن حلول توفيقية بين ما هو مستصوب وما يمكن عمله. وبإيجاز، فهو فن أكثر بكثير مما هو علم.

وتستلزم المنهجية اللازمة للتوصل إلى فهم أعمق لمسائل السياسة العامة في مجال الاستثمار بذل جهود كبيرة في الوصف المقارن. ويساعد جزء كبير مما تحويه فصول هذا الجزء من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" على تحقيق ذلك. لذلك، يسمى هذا الفصل إلى إبراز الصعوبات المتعلقة بالبيانات والتي لا يمكن تفاديها والتي ينبغي ألا تغيب عن البال عند قراءة الفصول اللاحقة.

ما السبب في صعوبة مقارنة مستويات الاستثمار

من المخاطر التي يتعين على أي محلل للسياسات أن يتفادها استخلاص نتائج من بيانات خاطئة وبالتالي تقديم توصيات مضللة تتعلق بالسياسات. وأكثر التقييمات الأساسية التي يسعى أي محلل للاستثمار في أي بلد إلى القيام بها - مثل معرفة ما إذا كان مبلغ الاستثمار مرتفعاً أو منخفضاً أو ما إذا كان آخذاً في النمو أو في التقلص، ليست تقييمات مباشرة ينبغي إجراؤها. وينبغي للمحلل ألا يحكم ببساطة على البيانات الإجمالية لأي بلد انطلاقاً من قيمتها الظاهرية. وهناك سببان أساسيان في ذلك هما: (أ) مدى شمول البيانات قد لا يكون كاملاً؛ و (ب) قد لا تكون الملاحظات قابلة للمقارنة.

وهناك فرضية جيدة للعمل يجب تطبيقها في بداية بحث أي مسألة تتعلق بسياسة الاستثمار مفادها أن بيانات الاقتصاد الكلي الأساسية المتعلقة بالاستثمار في أي بلد لا تكون كاملة. ويجري تجميع بيانات الاستثمار في حسابات وطنية بصورة عامة من الاقتصاد المنظم: أي المؤسسات والمهن وأنشطة القطاع العام المنشأة قانوناً. وتوضع أحياناً تقديرات أيضاً من بقية الاقتصاد، أي القطاع غير المنظم. وتوجد في جميع الاقتصادات قطاعات غير منظمة، وتعتبر عادة في الاقتصادات المتقدمة النمو جزءاً ضئيلاً نسبياً من النشاط الاقتصادي^(٣). بيد أنه يمكن في بعض الحالات - ويعبر عن ذلك مثال الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، كما نوقش ذلك في مقدمة المرفق الإحصائي - أن يستأثر الاقتصاد غير المنظم بحصة كبيرة من الناتج الإجمالي والاستثمار.

وفي العديد من البلدان النامية، يمكن أن يشكل الاقتصاد غير المنظم قطاع كفاف لا يساهم إلا هامشياً في اقتصاد السوق الأكبر. ويمكن توقع أن تُبَخَس قيمة تكوين رأس المال في قطاع الكفاف أيضاً شأنه شأن الناتج، بسبب عدم تحكم سلطات التسجيل فيه، وبوجه خاص في البلدان التي كثيراً ما لا تشمل إحصاءات الحسابات الوطنية فيها الاستثمارات في أنشطة مثل تحسين الأراضي أو تربية الماشية^(٤).

وهناك موطن ضعف آخر في قياس الاستثمار يكمن في قابلية بيانات الاستثمار للمقارنة على مر الزمن. وتكرر أن الاستثمار، شأنه شأن الناتج، يقاس عموماً للحسابات الوطنية بالأسعار الجارية وكذلك بأسعار سنة للأساس. ويتيح قياس الاستثمار بأسعار سنة الأساس التوصل إلى استنتاجات بشأن التغييرات في حجم الاستثمار. أي يمكن حساب مجموع الإنفاق في سنوات مختلفة على الآلات، والمعدات، والهيكل الجديدة، والتحسينات الرأسمالية، بأسعار راهنة في نقطة زمنية واحدة. غير أن هذه الممارسة تثير مشاكل الأرقام القياسية، التي تكمن في أي محاولة الهدف منها قياس التغييرات الحقيقية في أي قيمة مركبة مكونة من كميات وأسعار متغيرة.

والصعوبة في ذلك هي أنه إذا أردنا أن نقيس التغيير في الاستثمار الحقيقي بين سنتين، فإن مقدار التغيير المقيس سيختلف حسب إذا استخدمت أسعار السنة الأولى بوصفها سنة الأساس أو إذا استخدمت أسعار السنة الثانية بوصفها سنة الأساس. وإذا كانت السنتان قريبتين من بعضهما زمنياً، فإن الفروق يمكن أن تكون تافهة، ولكن كلما تباعدت السنتان أكثر زمنياً، ازداد احتمال أن تكون الفروق أكبر. وفي بيانات الحسابات الوطنية، تتمثل الممارسة النمطية في تحديد سنة أساس ثم حساب مقياس الحجم لمجموعة كاملة من السنوات المتاحة بأسعار سنة الأساس. بيد أنه كلما مر الزمن وازدادت سنة الأساس بعداً في الماضي، تقل أهميتها أكثر فأكثر بالنسبة للفترة الحالية.

وهناك طرق إحصائية لمعالجة هذه المشكلة، وأهم مثال حديث عليها هو قياسات الحجم المرجح المتسلسلة سنوياً للناتج المحلي الإجمالي وعناصرها التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يكون فيها التغيير في الحجم بين سنتين متجاورتين هو متوسط التغيير كما يُعبر عنه بأسعار كل سنة على حدة. وهذا أسلوب يوصى باتباعه، على الرغم من أنه صعب، إذ يشترط أن توفر فيه المعلومات والنفقات لدى الدوائر الإحصائية في الوقت المناسب^(٥).

غير أن مشكلة القياس هي مشكلة أعم من ذلك بالفعل. وهناك العديد من السلع الإنتاجية التي تصنع حسب الطلب وذلك فهي فريدة من نوعها، مثل السفن والطائرات والآلات المتخصصة، ومباني المصانع. ويستحيل مبدئياً وضع مؤشر لأسعار موحدة على مر الزمن للسلع الفريدة النوع؛ ويجب وضع مؤشرات غير مباشرة إذا كان لا بد من إدراج هذه السلع في قياس الاستثمار الحقيقي. ولهذا السبب، فإن حجم البناء، بوجه خاص، يقدر أحياناً عن طريق امتصاص التضخم في نفقات البناء عن طريق مؤشرات تكاليف المدخلات، والعديد منها مجرد قيم متوسطة لمعدلات الأجور وأسعار القائمة، وهذا إجراء يفترض أنه لم يحدث أي تغيير في تكنولوجيا البناء خلال الفترة التي تشملها المؤشرات.

وأحياناً، تجري تسوية الأرقام القياسية لتكاليف البناء لتعكس التغييرات المقدرية في إنتاجية العمال. وتكرر أن هذا يتوقف على البيانات المتاحة. لذلك، فإن الأرقام القياسية لأسعار المباني السكنية يمكن أن تستند إلى تكاليف العمال محسوبة على أساس الرقم القياسي للإيرادات والبيانات المتعلقة بالمدخلات المادية وعدد ساعات العمل. وبافتراض أن مقدار المواد التي يستخدمها عامل واحد هي قياس للناتج الذي يحققه عامل واحد، يمكن حساب رقم قياس للأسعار. وللتوصل إلى حساب رقم قياس للبناء ككل، يمكن عندئذ أن يفترض كذلك أن تحركات الأسعار في مجال واحد في صناعة البناء تدل على تحركاتها في جميع أنواع البناء، وأن تحركات تكاليف البناء في القطاع العام هي نفسها في القطاع الخاص.

وتنشأ مشاكل مماثلة عندما تطرح منتجات قياسية جديدة وتختفي المنتجات القديمة، أو عندما تتغير نوعية إنتاج ما تغيراً كبيراً إلى درجة أنه يصبح مختلفاً تماماً. وما الاختفاء الفعلي للآلات الكاتبة اليدوية وانتشار الحواسيب الشخصية واستخدامها إلا مثالان جيدان على ذلك، ويشكلان مصدر صعوبات قياس كبيرة تتعلق بالاستثمار. ويواجه المحلل إحدى مشاكل القياس عندما يستكمل المحاسبون الوطنيون سنة الأساس لبياناتهم ويعيدون حساب حجم الاستثمار على امتداد الفترة التاريخية مستخدمين سنة الأساس الجديدة؛ وما يحدث عندئذ هو أن البيانات التاريخية تتغير!

ولأسباب المذكورة أعلاه جميعها، يجب اعتبار البيانات المتعلقة بالاستثمار والأسعار الثابتة من بلدان عديدة مجرد مؤشر تقريبي للحجم الحقيقي الأساسي لتكوين رأس المال. بيد أنه أحيانا لا تتوفر حتى البيانات غير الموثوقة جدا. وعند عدم توفر هذه البيانات، يجب على الاقتصاديين وواضعي السياسات الاعتماد بدلا من ذلك على قياس الاستثمار بالأسعار الجارية، مما سيوفر بعض المعلومات عن قيمة النفقات ولكنه لن يقدم أي معلومات عن مقدار سلع الاستثمار المشتراة. وإذا كانت معدلات التضخم مرتفعة، يستحيل من الناحية الفعلية تفسير مثل هذه الإحصاءات. وعلى أي حال، يحاول الاقتصاديون عموما تفادي التعامل مع مجموع قيمة بحتة عن طريق تطبيع القيم مثلا بالتعبير عنها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، مع قياس كلا المتغيرين بالأسعار الجارية.

وستوفر نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا معقولا للتغيرات التي تحدث على مر الزمن في حجم الاستثمار غير القابل للقياس إذا تحرك متوسط أسعار السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستثمار في خطين متوازيين؛ بيد أنه ليس هناك ما يدعو الى افتراض أن ذلك يحدث. وعلى سبيل المثال، عندما يخفض بلد ما قيمة عملته ويستورد كميات كبيرة من سلع الاستثمار، يمكن أن ترتفع أسعار سلع الاستثمار بما يفوق أسعار العناصر الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وينجم عن ذلك ارتفاع النسبة المقيسة للاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية حتى إذا لم يحدث أي تغير في حجم الاستثمار (انظر الإطار الرابع - ١).

وجميع الصعوبات التي تنشأ في مقارنة أحجام الاستثمار على مر الزمن تنشأ أيضا في مقارنة أحجام الاستثمار بين البلدان؛ أي أن هناك مشاكل متصلة في الأرقام القياسية. وفي الواقع، تشير الدراسات الاستقصائية للأسعار في مجموعة كبيرة من البلدان إلى أن سلع الاستثمار باهظة الثمن، مقارنة بالعناصر الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، في البلدان النامية، وأنه كلما ازدادت البلدان فقرا ازداد ارتفاع ثمنها. لذلك، استأثر الاستثمار في ١٢ بلدا فقيرا (من عينة تضم ٦٠ بلدا)، بنسبة ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ عندما قيس بالأسعار الوطنية الفعلية، ولكنه لم يستأثر سوى بنسبة ١٣ في المائة عندما قيس بمتوسط من الأسعار في كامل مجموعة البلدان. وفي الجهة المقابلة، استأثر الاستثمار بالنسبة لأغنى ١٤ بلدا بنحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقيسا بالأسعار الوطنية و ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عندما قيس بمتوسط الأسعار^(١).

ولحل المشكلة في هذه الحالة فإنه ليس من الضروري إجراء المقارنة بمتوسط الأسعار العالمية. ونظرا لأن وزن البلدان المتقدمة النمو له أهمية كبيرة في المتوسط العالمي فإن إعادة حساب نفقاتها الاستثمارية في الأسعار المشتركة لا تغير نسبة استثمارها كثيرا من المستوى الذي تم التوصل إليه بحساب الأسعار الوطنية. ولكن بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل، فإن الأسعار "المشتركة" ليست مشتركة على الإطلاق. لذلك فإنه ليس واضحا تماما كيف يمكن تفسير الانخفاض الكبير في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الفقيرة عندما تحول بياناتها إلى الأسعار العالمية المشتركة. وبالتأكيد، لو كان هذا المثال لغرض وضع متتالية زمنية وكانت المقارنة لبيانات عام ١٩٧٠ بأسعار عام ١٩٩٠، لقلل المحلل كثيرا من جدوى هذه النتيجة.

وتنطبق أيضا مسألة السلع الفريدة من نوعها وقابلية السلع للمقارنة على المقارنات فيما بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وهناك مثال على ذلك هو اختلاف كثافة استخدام تكنولوجيتي اتصالات هما: الشبكات المحلية للحواسيب الشخصية وأجهزة الفاكس في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وبينما بلغت نسبة الحواسيب الشخصية الموصلة بالشبكة المحلية في الولايات المتحدة ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢، كانت هذه النسبة أقل من ٩ في المائة في اليابان. وفي حين قدر عدد أجهزة الفاكس بـ ٢٤ جهازا لكل ألف ساكن في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢، يوجد ٢٣ جهازا لكل ألف ساكن في اليابان. ويعكس انخفاض حصة الشبكة المحلية في اليابان جزئيا ارتفاع تكاليف خدمات الشبكة المحلية في ذلك البلد، غير أن هناك عاملا هاما كثيرا ما يتجاهل ألا وهو طبيعة الكتابة اليابانية. وتستخدم اللغة اليابانية آلاف الأحرف مقابل أقل من ١٠٠ حرف بل وكثيرا ما يبلغ عدد الأحرف حوالي ٢٥ حرفا في اللغات الأوروبية. وكانت الكتابة اليدوية أكثر شيوعا بكثير في اليابان من استخدام لوحة المفاتيح، مما أدى إلى اتساع نطاق استخدام أجهزة الفاكس لإرسال الرسائل في اليابان أكثر مما هو في الولايات المتحدة. لذلك كانت وظيفة كل قطعة من المعدات تختلف تماما في هذا البلد عن مثيلتها في البلد الآخر، بحيث لن يكون من المفيد كثيرا أن نقول إن سعر الحواسيب الشخصية بالنسبة لسعر جهاز الفاكس في اليابان ينبغي أن تربطه علاقة متينة بنسبة السعر نفسها في الولايات المتحدة^(٢).

وبعبارة أخرى، فإن إجراء مقارنات لنفقات الاستثمار فيما بين البلدان وكذلك فيما بين الفترات الزمنية تنطوي على مشاكل كبيرة متعلقة بالأرقام القياسية وهي مشاكل تستعصى على الحل بطبيعتها. لذلك حري بالمحلل ألا يتسرع في التوصل إلى استنتاج يتعلق بالسياسات من ملاحظة أن نسبة الاستثمار تبلغ في بلد ما، مثلا، ٢١ في المائة، إذا حسبت بالاستناد إلى البيانات الوطنية، ولكن تلك النسبة تبلغ ١٣ في المائة إذا حسبت باستخدام الأسعار الدولية. وبدلا من ذلك، سيكون من المستصوب بحث تركيبة نفقات الاستثمار، ودرجة تكوين رأس المال الجديد واستبداله، وزيادة الطاقة وتعزيز إنتاجية الاستثمار، إلى آخره. وبإيجاز، من الضروري المضي إلى أبعد من الأرقام الإجمالية لتقييم الحالة الفعلية.

الإطار الرابع - ١ - قياس ارتفاع حجم الاستثمار بعد تخفيض قيمة العملة

عندما يخفض أي بلد قيمة عملته ويستورد معظم سلعه الاستثمارية، من المرجح جدا أن تزداد الحصة المقيسة من الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى وإن ظلت كمية الاستثمار دون تغيير. ويوضح التمرين التالي تلك الظاهرة وذلك بالاستعانة بجدول يتخذ كمثال تجربة كوت ديفوار بعد أن خفضت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤^(١) قيمة عملتها (فرنك الاتحاد المالي الأفريقي) بالنسبة للفرنك الفرنسي.

ونقطة البداية في هذا التمرين هي توزيع عناصر الاتفاق الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣، والتي تم تنسيقها حتى يعادل مجموع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مائة وحدة بدلا من ٦٤٠ بليون فرنك من فركات الاتحاد المالي الأفريقي. وهكذا فإن القيم الواردة في العمود الأول من الجدول أدناه تمثل حصص عناصر النفقات الرئيسية في عام ١٩٩٣.

تأثير تخفيض قيمة العملة على عناصر الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية: حالة كوت ديفوار

الناتج المحلي الإجمالي	القيم المنسقة لعام ١٩٩٣ (المجموع = ١٠٠)	الزيادة المئوية المفترضة في الأسعار لعام ١٩٩٤	قيم عام ١٩٩٤ بأحجام عام ١٩٩٣	حصة النسبة المئوية الضمنية في الأسعار الجارية	حصة النسبة المئوية الفعلية لعام ١٩٩٤ في الأسعار الجارية
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠	٣٩,٤	١٣٩,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الاستثمار ^(١)	٩,٣	٧١,٢	١٥,٩	١١,٤	١٢,٥
السلع المستوردة	٦,٢	١٠٠,٠	١٢,٤	٨,٩	..
السلع غير المتداولة	٣,١	١٣,٦	٣,٥	٢,٥	..
الاستهلاك الخاص ^(ب)	٦٣,٤	٣٠,٩	٨٣,٠	٥٩,٥	٥٧,٩
السلع المستوردة	١٢,٧	١٠٠,٠	٢٥,٤	١٨,٢	..
السلع غير المتداولة	٥٠,٧	١٣,٦	٥٧,٦	٤١,٣	..
الاستهلاك الحكومي ^(ب)	٢٠,٤	٣٠,٩	٢٦,٧	١٩,٢	١٦,٨
السلع المستوردة	٤,١	١٠٠,٠	٨,٢	٥,٩	..
السلع غير المتداولة	١٦,٣	١٣,٦	١٨,٥	١٣,٣	..
الصادرات	٣٤,٢	١٠٠,٠	٦٨,٤	٤٩,١	٤٧,٥
الواردات	٢٧,٣-	١٠٠,٠	٥٤,٦-	٣٩,٢-	٣٤,٧-

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد جزئيا إلى بيانات البنك الدولي.

(أ) بافتراض أن ثلثي الاستثمار في عام ١٩٩٣ كان من السلع المستوردة.

(ب) بافتراض أن ٢٠ في المائة من الاستهلاك في عام ١٩٩٣ كان مستوردا، وبالنسبة للاستهلاك الخاص، بالاستناد إلى David E. Sahn, "Economic reform in Africa: are there similarities with Latin America", mimeo, 1991: and World Bank, African Development Indicators 1994-1995 (Washington, D.C., 1995).

..

(الإطار الرابع - ١ تابع)

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، انخفض سعر الصرف من ٥٠ فرنكا من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي مقابل فرنك فرنسي واحد إلى مائة فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي مقابل فرنك فرنسي واحد وبافتراض أن الكميات ظلت كما هي ولم تتغير سوى الأسعار (وهذا بطبيعة الحال أمر غير واقعي حيث أن الطلب كان سينخفض عندما ازدادت الأسعار). لذلك، كانت الأسعار وبالتالي قيم الصادرات والواردات والاستثمار المستورد وبيع الاستهلاك ستتضاعف جميعها في عام ١٩٩٤ من حيث أسعارها بالعملة المحلية.

وازداد الأثر الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار بنسبة ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وإذا تضاعفت أسعار السلع المتداولة كما يُفترض أعلاه، سيعني ذلك أن أسعار السلع غير المتداولة في الناتج المحلي الإجمالي كان سيتعين أن ترتفع بنسبة ١٤ في المائة حتى تتحقق نسبة الـ ٣٩ في المائة بالنسبة للبلد ككل. ونظرا لأنه من المفروض أن تظل الكميات ثابتة، فإن القيم العادية لكل فئة من فئات الانفاق تعطى (في العمود الثالث من الجدول) بوصفها ناتج القيم الأولية والأسعار الجديدة. ويبين العمود الرابع ما كان ينبغي أن تكون عليه حصص عناصر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجديدة المفترضة: ويبين أن الاستثمار قد ازداد بنقطتين مؤبقتين بوصفه حصة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولو كانت هذه الزيادة فعلية، لمثل ذلك إنجازا كبيرا، ولكن هذه الزيادة كانت زيادة زائفة تماما لأنه افترض أن جميع الأحجام لم تتغير. ويشير العمود الأخير إلى حصص عام ١٩٩٤ الفعلية من عناصر الانفاق في الناتج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار؛ ويبين أن حصة الاستثمار الفعلي لم تزد على واحد في المائة تقريبا على النسبة التي يتوقعها هذا التمرين، مما يدل على أن زيادة عام ١٩٩٤ في حصة الاستثمار بالأسعار الجارية كانت تعزى إلى تأثير الأسعار إلى حد بعيد^(ب). بيد أن حصة الاستثمار ارتفعت من جديد في عام ١٩٩٥ ولم يكن هناك في هذه المرة أي تشويه مقابل ناشئ عن تأثير الأسعار (انظر الفصل السابع).

(أ) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر الدراسة الإفرادية لكوت ديفوار في الفصل السابع.

(ب) في هذه الحالة، كان حوالي ٦٦ في المائة (١١,٤ - ٩,٣) / (٩,٣ - ١٢,٥) من الزيادة في حصة الاستثمار تعزى إلى الزيادة في الأسعار.

قياس الاستثمار والإنتاجية: الولايات المتحدة الأمريكية

و "مفارقة صولو"

في أواخر الثمانينات، أشار روبرت صولو، وهو عالم اقتصاد أمريكي فاز بجائزة نوبل، إلى مفارقة مفادها أن ثورة الحاسوب لم تؤد إلى ارتفاع الإنتاجية إذا قيس بوضعها ناتج لكل ساعة عمل (أطلق على المفارقة اسمه في وقت لاحق)^(أ). وتشير فعلا النسخ المستكملة للاحصاءات المستخدمة آنذاك إلى أن الإنتاجية في القطاع غير الزراعي في اقتصاد الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة ٠,٧ في المائة سنويا من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠، وهي نفس النسبة السنوية البالغة ٠,٧ في المائة التي تحققت في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩. وأقل بكثير من نسبة ٢,٦ في المائة وهي النسبة التي سجلت خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٣^(ب). وقد انتعش نمو الإنتاجية حينذاك، ففي الفترة من ١٩٩١-١٩٩٤، إذ ارتفعت نسبتها إلى ١,٦ في المائة سنويا يشكل فيما يبدو حلا جزئيا للمفارقة (انظر الجدول الرابع - ١).

بيد أن هذا كان شيئا من الخداع الاحصائي. وترتب على التغيير الأخير في الطريقة التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة في حساب الناتج "الحقيقي"، والتي تحاول بها التقليل إلى الحد الأدنى من مشاكل الأرقام القياسية المذكورة أعلاه، زيادة النمو المقيس للناتج في الماضي البعيد نسبيا وخفضه في السنوات القريبة نسبيا. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط نمو الإنتاجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩١ إلى نسبة ١,٢ في المائة، بينما ارتفع معدل الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ بنسبة ٠,٩ في المائة. وعلاوة على ذلك، لا يعتبر فقط النمو الأخير في الإنتاجية أبطأ الآن مما قيس سابقا. بل أن مقارنة نمو الإنتاجية في فترة التسعينات بفترة الستينات يكشف الآن عن تباطؤ ربما أكثر حدة من ذي قبل، وما زالت مفارقة صولو قائمة.

الجدول الرابع - ١ - نمو إنتاجية العمالة في قطاع النشاط غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٠-١٩٩٤ (متوسط تغير النسبة المئوية السنوي)

الناتج "الحقيقي" لكل ساعة عمل مع قياس الناتج باستخدام		
الموازن السنوية	موازن ١٩٨٧	
٣,٠	٢,٦	١٩٧٣-١٩٦٠
١,٠	٠,٧	١٩٧٩-١٩٧٤
٠,٩	٠,٧	١٩٩٠-١٩٨٠
١,٢	١,٦	١٩٩٤-١٩٩١
١,٢	١,٣	١٩٩١
٢,٦	٢,٨	١٩٩٢
٠,٥	١,٢	١٩٩٣
٠,٧	١,٣	١٩٩٤

المصدر: وزارة العمل في الولايات المتحدة، مكتب احصاءات العمل، Monthly Labor Review، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، الصفحة ٣١.

لماذا كان ينبغي أن يعجل نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة

إن المحلل الذي يسعى إلى تفسير مفارقة صولو قد يبدأ ببحث ما إذا كان أي انخفاض في حجم الاستثمار يمكن أن يوفر تفسيراً لهذا. ولعل أول مكان يمكن أن يبحث فيه المرء عن بيانات منظمة هو الاستثمار الإجمالي كما هو مبلغ عنه في الحسابات الوطنية. وبالفعل، فإن حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في الثمانينات، إذ بلغت مستوى منخفضاً في كساد عام ١٩٩١ (انظر الجدول ألف - ٥). لذلك، فإن إدماج الحواسيب في أماكن العمل ربما كان أقل مما كان يظهر^(١٠). ومع ذلك تشير البيانات نفسها إلى أن حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي كانت آخذة في الارتفاع منذ بداية الانتعاش.

وفي الواقع، فإن بيانات الاستثمار التي أشير إليها تواءم، والتي كانت بالأسعار الجارية، تبخس قيمة الأداء الفعلي للاستثمار حتى في فترة الثمانينات، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار سلع الاستثمار مقارنة بالسلع والخدمات العامة التي يشملها الناتج المحلي الإجمالي^(١١). وعلاوة على ذلك، ولأغراض إجراء تحليل لنمو الإنتاجية في قطاع الأعمال، من الأنسب استخدام بيانات تتعلق بفئة أصيب من فئة الاستثمار، أي أن أنسب البيانات التي يمكن استخدامها هي البيانات المتعلقة بأداء الاستثمار الثابت الخاص بالأسعار الثابتة. وكما يمكن ملاحظة ذلك في الجدول الرابع - ١، فإن حصة الاستثمار الثابت الخاص الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً إلى البيانات المنقحة مؤخراً، ظلت ثابتة إلى حد ما على امتداد ٣٥ سنة على الرغم من التحركات الدورية. وبالإضافة إلى ذلك انخفضت حصة بناء المساكن وغير المساكن على مر الزمن، بينما ازدادت حصة معدات الإنتاج المعمرة. وبالفعل، كان الانفاق الحقيقي على المعدات - وهي فئة انفاق الاستثمار التي تشمل الاستثمار في الحواسيب الذي كان الأستاذ صولو يأمل في أن يرى آثاره على أكثر عناصر الاستثمار التجاري دينامية.

وعلاوة على ذلك، استأثرت معدات تجهيز المعلومات والمعدات ذات الصلة بنحو ثلث ما أنفق على معدات الإنتاج المعمرة في عام ١٩٩٥، بينما أنفقت الحواسيب والمعدات ذات الصلة نحو ثلث ما أنفق على تجهيز المعلومات. وتنطبق هذه النسب نفسها تقريباً في عام ١٩٨٥، على الرغم من اختلاف المعدات من حيث النوع^(١٢).

وترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن معظم الاستثمار الثابت التجاري الذي حدث في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الصناعية الأخرى كان الهدف منه الاستعاضة عن المعدات المستهلكة أو البالية^(١٣) وهذا ما هو متوقع، حيث أنه في الاقتصادات الأكثر نضجاً مثل اقتصاد الولايات المتحدة، من الأرجح أن يعتمد النمو الطويل الأجل على قدرة البلد على استعمال التكنولوجيات الأكثر إنتاجية أكثر مما يعتمد على تعميق رأس المال في حد ذاته^(١٤). لذلك يتوقع أن ترتبط عملية الاستعاضة عن الآلات القديمة هذه بارتفاع نمو الإنتاجية نظراً لأن الآلات الجديدة تشمل الابتكارات والأساليب الجديدة. ومثال الاستثمار المتصل بالحواسيب هو أكثر الأمثلة اللافتة للنظر لهذه الحالة.

الشكل الرابع - ١ - الاستثمار الثابت التجاري الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥-١٩٦٠

حصّة الناتج

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المجموع

معدات الإنتاج المعمرة

الهيكل غير السكنية

الهيكل السكنية

معدلات النمو

التغير بالنسبة المئوية

معدات الإنتاج المعمرة

المجموع

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية Survey of Current Business, January/February and April 1996.
ملاحظة: بالاستناد إلى المؤشرات المرجحة المتسلسلة (١٩٩٢=١٠٠).

وغير التقدم المحرز في تكنولوجيا تجهيز المعلومات أنواع الآلات والمعدات التي تشتري واستخداماتها. وذلك مع زيادة تركيز المشتريات على المعدات التي تعمل بمساعدة الحاسوب. ويتزايد تنسيق تكنولوجيايات التجهيز والإبداع والتجميع بواسطة الحواسيب. وشجع إدماج وتوليف تكنولوجيايات متقدمة في مجالات الاتصالات وربط شبكات الحواسيب والتشغيل الآلي التوجه بعيدا من الآلات العالية التخصص ونحو استخدام معدات أكثر مرونة يمكن إعادة تصميمها أو إعادة تزويدها بأدوات جديدة بسهولة وبسرعة. وكانت النتيجة ظهور منتجات مناسبة أكثر خصيصا لأوجه الاستخدام وأحسن نوعية مما ينتج بطريقة خط التجميع التقليدية. ويزداد استخدام المصانع للآليات الأكثر مرونة والتي يمكن تكييفها بسرعة لتلائم إنتاج مواد جديدة. وبفضل معدات التصميم التي تعمل بمساعدة الحاسوب وتكنولوجيايات الاتصالات الجديدة لتعزز قدرات الشركات على إعادة تصميم المنتجات بسرعة لإنتاج نواتج مصممة حسب الطلب استجابة لطلبات الزبائن المتغيرة.

وبالفعل، تشير الدراسات التي أجريت على مستوى الصناعات الى أن الزيادات المتوقعة في معدل الإنتاجية تتحقق في مجال التصنيع. وتحققت مكاسب كبيرة في إنتاجية صناعة معدات التكنولوجيا المتطورة ذاتها: في جميع الاقتصادات الرئيسية ظلت تنمو إنتاجية العمال في قطاع الآلات المكتبية والحاسوبية بمعدل سنوي يتراوح متوسطه ما بين ١٧ و ٢٦ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠^(١٥). وعلاوة على ذلك، ارتفعت الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة ككل، بمعدل سنوي متوسطه ٢,١ في المائة منذ عام ١٩٩١ وحتى غاية عام ١٩٩٤، وكان هذا الأداء أفضل بشكل بارز من التحسن البالغ ٢,٦ الذي تحقق في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠^(١٦).

وتشهد أجزاء عديدة من قطاع الخدمات موجة من عمليات الإنتاج الجديدة، مماثلة للموجة التي يشهدها قطاع التصنيع. وبالفعل، ففي الفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٠، زادت المصارف في الولايات المتحدة حجم معداتها بنسبة تناهز ٧٥ في المائة كما زادت شركات الأوراق المالية حجم معداتها بأكثر من ٢٠٠ في المائة. ولا تغطي هذه الأرقام سوى المعدات المادية وليس النفقات الأساسية على برامج الحاسوب وعلى صيانة برامج الحاسوب. وإجمالاً، زادت قيمة ما تنفقه المصارف وشركات الأوراق المالية الأمريكية على التكنولوجيا من نسبة تقل عن ٥ في المائة من مجموع النفقات في عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٠ في المائة في أوائل التسعينات^(١٧).

والتكنولوجيايات الجديدة، الأكثر مرونة والمتعددة الأغراض، لا تقوم بمجرد تنفيذ الأنشطة التقليدية آلياً، ولكنها تستلزم إعادة التصميم الكامل لمجموعة بأسرها من الخدمات التي تقدم للعملاء. ويجري الجمع بين الأنشطة ذات الصلة بتلك الخدمات. ومن الأمثلة على ذلك بيان الحساب المصرفي الموحد الذي يرسل الى عملاء التجزئة والذي يتضمن معلومات عن جميع أنشطتهم التجارية مع المصرف. وبالإضافة الى ذلك، يجري الآن تجهيز الرهون بسرعة أكبر وبحجم أكبر بكثير. وتعززت خدمات العملاء بفضل انتشار استخدام آلات الصرافة الآلية وخدمات الإيداع والسحب الآلية.

تفسيرات ممكنة لمفارقة صولو

ليس هناك تفسير وحيد مقنع لسبب عدم تحقيق زيادات في الإنتاجية على المستوى الإجمالي حتى الآن وهي زيادات ربما كان من المتوقع أن تتحقق من تحول الاستثمار الى السلع الرأسمالية العالية التقنية. وتقول العديد من التفسيرات الجزئية، أساساً، أن المشكلة هي مشكلة قياس وأن المكاسب في الإنتاجية قد تحققت بالفعل.

ومن الصعب أن نقيس بدقة على المستوى الإجمالي تأثير التغييرات السريعة العديدة في أسعار ونوعية المدخلات والمخرجات على حد سواء، وقد تفاقمت هذه الصعوبات خلال العقد الماضي بسبب الزيادة في حصة الناتج الذي يعكس الأفكار والخدمات بدلا من المواد المادية. وعلى سبيل المثال، عند تجميع القياسات الإجمالية المتعلقة بالناتج والإنتاجية، يفترض أن يكون معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المصارف وقطاع الخدمات المالية الأخرى معادلا للزيادة في ساعات العمل لتلك الصناعات، مع إهمال المدخلات الأخرى. ولذلك، فإن معدل النمو في إنتاجية عملتها هو صفر افتراضاً. ومع ذلك، ووفقاً لتقديرات مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة، التي لا تستخدم في وضع القياسات الإجمالية، بلغ متوسط نمو الإنتاجية في الصناعة المصرفية ما يزيد على ٢ في المائة في السنة في التسعينات^(١٨).

وتكتسي المسائل المتعلقة بالقياس أهمية أيضاً في مجالات الخدمات الأخرى، بما في ذلك الرعاية الصحية. ولن تعكس قياسات الإنتاجية الحالية في هذا المجال بوضوح تأثير التقدم التكنولوجي الذي يمكن بفضله أن يعالج المريض ويشفى في وقت أقصر بكثير من ذي قبل.

وهناك تفسير ممكن للسبب الذي من أجله لم يحقق استخدام الحواسيب بعد زيادة كبيرة في الناتج ونمو الإنتاجية المقيسين هو أنها لا تزال تشكل عنصراً صغيراً في رأس المال المستثمر^(١٩). وفي الولايات المتحدة، لم تزد حصة معدات الحوسبة في عام ١٩٩٤ على ٢ في المائة فقط من صافي رصيد المعدات والهيكل غير السكنية الخاصة بالقيمة الدولارية الحالية. لذلك اقترح أن معدات الحوسبة يمكن أن تكون منتجة على مستوى الشركات ومع ذلك يمكن أن تساهم مساهمة طفيفية في النمو الإجمالي.

وعملية قياس رأس المال المستثمر نفسها تكتنفها الصعوبات. وانعكس التحول الى السلع الرأسمالية الأقصر عمراً في شكل زيادة في الاستهلاك المقدر لرأس المال المستثمر. واستأثرت عملية الاستهلاك في عام ١٩٩٠ بنحو ٧٥ في المائة من الاستثمار الإجمالي بالولايات المتحدة، مقابل ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٠. وارتفعت أيضاً حصة الاستهلاك في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية الأخرى. وما لم تخصص اعتمادات كافية لتغطية معدل فقد المعدات لقيمتها بسبب بطلان استعمالها، وهو ما يمكن توقعه في عصر التقدم التكنولوجي السريع، لذلك ربما يكون تباطؤ نمو رأس المال أكبر مما توجي به الأرقام الرسمية، وقد يساعد ذلك على تفسير مفارقة صولو^(٢٠).

وهناك عوامل أخرى لا صلة لها بصعوبات اقترحت أيضا بوصفها تفسيراً ممكناً لهذه المفارقة. ومنها أن إحصاءات الإنتاجية عبرت بدقة عن الفروق في نمو الإنتاج في القطاعات وأن هذه الفروق كانت كبيرة. ومعنى هذا القول إنه عندما تخفض الصناعات عدد العمال ذوي الأجور العالية، وتستعيز عن العمال بالمعدات الجديدة، يتدفق العدد الزائد من العمال نحو الوظائف ذات الأجور المنخفضة والإنتاجية المنخفضة. ويتسبب وجود عدد أكبر من العمال في هذه القطاعات في كبح نمو الأجور فيها، فيفقد أرباب العمل بذلك حافزاً قوياً على الاستثمار في تعزيز الإنتاجية^(١).

وهناك قول آخر مفاده أن مكاسب الإنتاجية من التكنولوجيا الجديدة لم تتحقق كاملة لأن هناك عوائق مثل عدم كفاية التدريب أو عدم وجود برامج استخدامات ملائمة أو أن عدم إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي أبطأ من انتشارها^(٢). وعلى سبيل المثال، فإن إدماج أي تكنولوجيا جديدة رئيسية لا يمكن أن يكون فعالاً جداً ما لم يعاد التفكير بدقة في عمليات الإنتاج فضلاً عن الهياكل التنظيمية للشركات. غير أن جهود إعادة التصميم قد تتطلب بعض الوقت حتى تترجم إلى زيادة في الإنتاج، وإلى جانب ذلك، هناك بعض نظم الإنتاج الحالية لا تستطيع ببساطة أن تتكامل بسهولة مع معدات المعلومات والاتصالات الجديدة. وفي هذه الحالة، لعله يكون من الأفضل إرجاء تحديث رأس المال المادي الموجود حتى يبلغ نهاية عمره الاقتصادي. وبعبارة أخرى يشير هذا الاقتراح إلى أن الإنتاجية سترتفع بزيادة اكتساب الخبرة في مجال استخدام المعدات الجديدة.

وضعف الطلب عامل آخر يمكن، مبدئياً، أن يفسر تباطؤ النمو في الإنتاجية المقيسة وتعكس أرقام الإنتاجية عدد القطع من الناتج التي ينتجها العمال بالفعل في ساعة من الزمن؛ ولا تعكس القطع التي يمكن أن ينتجوها إذا كان هناك طلب يكفي لتشغيل المصنع بطاقته الكاملة.

ووفقاً لهذا الرأي فإنه نظراً لأن الاستثمار ما فتئ يشكل عنصر اتفاق مبكر ينشأ من الركود - أو أنه أبقى عليه في مستوى غير عادي خلال الركود - ربما كانت الشركات تستثمر قبل الطلب في حين أنه كان بإمكانها أن ترجئ شراء المعدات إلى أن يفرض عليها ضغط الطلب ذلك. وفي حالة كندا، ساعد الاستثمار القوي الذي قامت به الشركات الكندية خلال النصف الثاني من الثمانينات وفي أوائل التسعينات بالفعل في انخفاض الإنتاجية المقيسة لرأس المال خلال الكساد الأخير، في حين فاق النمو السريع المتواصل في مدخلات رأس المال الزيادة في الإنتاج^(٣).

والسؤال الذي ينبغي طرحه بشأن هذا الرأي هو لماذا لم يظهر الاتجاه إلى الاستثمار السابق للطلب سوى الآن. ولعل أحد الأجوبة على هذا السؤال هو أن العديد من هذه الاستثمارات كانت تجديداً واسع النطاق لعمليات الإنتاج، واستناداً إلى الملاحظات الواردة أعلاه بشأن التدريب والبرامج الحاسوبية والمسألة العامة المتمثلة في إدخال معدات وأنظمة جديدة، لعله رؤى أن تباطؤ المبيعات فترة ما يمكن أن يعود بفوائد على الاستثمار في العمليات الجديدة. ولعل ارتفاع معدل تحديث الآلات والمعدات يعني أن الشركات تتوقع انتعاش الطلب بقوة وبالتالي أرادت أن تستعد لتلبيةه بعمليات إنتاج أعلى إنتاجية في الوقت المناسب.

ولعل تفسير المفارقة هو حقاً أنه لا يزال من السابق لأوانه إصدار حكم، ولأن التأخر في تعجيل نمو الإنتاجية غير ذي شأن نسبياً. لذلك فإن الأرقام في المستقبل ستكشف كامل مدى زيادات الإنتاجية التي حفزها التقدم التكنولوجي وتجسدت في موجة الاستثمارات. بيد أن هذا ليس سوى افتراض في الوقت الراهن. والجواب الصحيح هو: "لا نعلم".

بيانات تحليل السياسات

من النتائج التي يمكن استخلاصها من المناقشة السابقة يبدو أن تحليل سياسات الاستثمار يستلزم استخدام البيانات التي لا تصور العلاقات الاقتصادية الأساسية الحقيقية في أي اقتصاد سوى تصويراً ناقصاً. وقد تبنت هذه المشكلة في التحليل الذي أجري أعلاه لمفارقة صولو، رغم أن لدى الولايات المتحدة نظام من أفضل النظم الإحصائية في العالم.

وفي العديد من البلدان، حالت قيود التمويل ونقص الخبرة الفنية دون أن تساهم الخدمات الإحصائية قدر ما تستطيع في تحليل السياسات. بيد أن تقليص أنشطة إحصائية هامة لتوفير مبالغ هي ضئيلة عادة من أجل تدعيم الميزانية الحكومية مسألة تتسم بقصر النظر البالغ. وتحسين البيانات الإحصائية قد لا يحل في حد ذاته العديد من المشاكل، غير أن من المؤكد أن زيادة سوء البيانات سيزيد من العبء على صانعي القرارات.

الحواشي

(١) هذا هو تعريف المحاسبة الوطنية للاستثمار الثابت (انظر لجنة الاتحادات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، نظام الحسابات الوطنية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4، الفقرة ١ - ٤٩)). وهناك عبارة أكثر شمولاً ألا وهي عبارة "الاستثمار الإجمالي" وتعني مجموع الاستثمار الثابت الإجمالي والتغير في المخزونات.

(٢) John Hicks, Capital and Growth (Oxford, Clarendon Press, 1965), p. 35

- (٣) لا يعني هذا أن حجم القطاع غير النظامي يقاس بسهولة، حيث أنه لا يلاحظ في مجموعات البيانات الموحدة. وتتجه تقديرات الحجم إلى التنوع تنوعاً كبيراً حسب المنهجية المستخدمة، وعلى سبيل المثال، تراوحت التقديرات المتعلقة باستراليا بين ٨ و ١٣ في المائة من الناتج المقيس، وتراوحت بالنسبة للولايات المتحدة بين ٤ و ٢٧ في المائة (انظر: Michael Carter, "Issues in the hidden economy: (انظر: survey)", The Economic Record, vol. 60, No. 170 (September 1984), pp. 209-221).
- (٤) للاطلاع على مناقشة بشأن مشاكل القياس، انظر Alan Heston, "A brief review of some problems in using national accounts data in level of output comparisons and growth studies", Journal of Development Economics, vol. 44, No. 1 (June 1994), pp. 29-52; and Partha Dasgupta, An Inquiry into Well-Being and Destitution (Oxford, Clarendon Press, 1993), pp. 245-249.
- (٥) وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات المتسلسلة لها بعض الخصائص غير المرغوب فيها، على سبيل المثال، أن المؤشرات المتعلقة بالعناصر المكونة لا تضاف إلى المؤشر الكلي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن منهجية الأرقام القياسية والجوانب الإيجابية والسلبية للترجيح المتسلسل، انظر XVI chap. (System of National Accounts, 1993).
- (٦) انظر Robert Summers and Alan Heston, "The Penn World Table (Mark 5): an expanded set of international comparisons, 1950-1988", The Quarterly Journal of Economics, vol. 106, No. 2 (May 1991), pp. 327-368 هذه الظاهرة، انظر Henk-Jan Brinkman, "Price levels of investment across countries" ورقة قدمت في اجتماع سنوي لاتحاد رابطة العلوم الاجتماعية، سان فرانسيسكو، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، لم تنشر).
- (٧) انظر Jun Fujitani, "Amerika niokeru Howaitokara Shokuba no henyō ni tsuite (on the changes in the workplace of white-collar workers in US enterprises)", Monthly Labour Statistics and Research Bulletin (آب/أغسطس ١٩٩٤). الصفحات من ١٩ إلى ٢٣: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، قاعدة البيانات بشأن مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية؛ و Egil Juliussen and Karen Petska- Juliussen, The seventh Annual Computer Industry Almanac 1994-1995 (Incline Village, Nevada, 1994).
- (٨) كما قال صولو، R. M. Solow, "You can see the computer age everywhere but in the productivity statistics"; انظر "We'd better watch out", New York Times Book Review, 12 July 1987, p. 36, as cited in S. D. Oliner and D. E. Sichel, "Computers and output growth revisited: how big is the puzzle?", Brooking Papers on Economic Activity, No. 2 (1994), p. 273.
- (٩) انظر Edwin Dean, Michael Harper and Phyllis Flohr Otto, "Improvements to the quarterly productivity measures", United States Department of Labor, Monthly Labor Review (October 1995), pp. 27-32 من جانب دخل الحسابات الوطنية حسب الممارسة السابقة.
- (١٠) أثارت إحصاءات مماثلة في اقتصادات صناعية أخرى مشاعر قلق في بداية التسعينات بشأن ما إذا كانت الاقتصادات المتقدمة لا تستثمر ولا توفر إلا القليل النادر وما إذا كان هناك شبح مخيم لنقص عالمي في رأس المال (انظر "هل للبلدان الصناعية أن تشجع التوفير؟"، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1)، الصفحات من ٨٩ إلى ٩٨ من النسخة الانكليزية).
- (١١) كان ذلك ظاهرة عالمية (انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، ... الصفحات من ٦٧ إلى ٦٩ من النسخة الانكليزية).
- (١٢) البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٥ مأخوذة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة، Survey of Current Business, April 1996 and historical series from United States, Economic Report of the President, 1996, (Washington, D. C., Government Printing Office, 1996) table B-14.
- (١٣) "Investment in the current upswing in a longer-term context", in OECD Economic Outlook, No. 57, June 1995, p. 32.
- (١٤) انظر على سبيل المثال J. Eaton and S. Kortum, "Engines of growth: domestic and foreign sources of innovation", NBER Working Paper, No. 5207, August 1995; A. S. Englander and A. Mittelstadt, "Total factor productivity: macroeconomic and structural aspects of a slow-down", OECD Economic Studies, No. 10, Spring 1988, pp. 7-56; G. M. Grossman and E. Helpman, "Endogenous innovation in the theory of growth", The Journal of Economic Perspectives, vol. 8, No. 1 (Winter 1994), pp. 23-44; N. G. Mankiw, D. Romer and D. N. Weil, "A contribution to the empirics of economic growth", Quarterly Journal of Economics, No. 107 (1992), pp. 407-437; and P. M. Romer, "The origins of endogenous growth", The Journal of Economic Perspectives, vol. 8, No. 1 (Winter 1994), pp.3-22.
- (١٥) انظر على سبيل المثال A. W. Wyckoff, "The impact of computer prices on international comparisons of labour productivity", Economic Innovation and New Technology, vol. 3 (1995), p. 285.
- (١٦) وزارة العمل في الولايات المتحدة، مكتب إحصاءات العمل، "Productivity and costs, third quarter 1995", press release of 8 February 1996.

Federal Reserve Bank of New York, International Competitiveness of U.S. Financial Firms, A Staff Study, May 1992, p. (١٧)

.64

Economic Report of the President, 1995 (Washington, D.C., Government Printing Office, 1995), p. 110 (١٨)

للإطلاع على مناقشة مستفيضة بشأن computer paradox انظر S. D. Oliner and D. E. Sichel, المرجع المذكور آنفاً، (١٩)

الصفحات ٢٧٣-٢٣٤.

A. S. Englander and C. Steindel, على سبيل المثال، انظر، (٢٠)

"Evaluating recent trends in capital formation", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review, vol. 14, No. 3, (Autumn 1989), pp. 7-19

Robert J. Gordon, "Problems in the measurement and performance of service-sector productivity in the United States", انظر (٢١)

.NBER, Working Paper, No. 5519 (March 1996)

قيل إن الاستثمار القوي في الآلات والمعدات الأكثر تقدماً تكنولوجياً في كندا زاد من حاجة الشركات إلى الاحتفاظ (٢٢)

بالعمال وأن تأخرها في ذلك أدى إلى تأخر المكاسب الإنتاجية (انظر Statistics Canada, "Productivity, hourly compensation and unite labour (costs", The Daily, 21 April 1995

M. Allard-Saulnier, "Productivity of انظر كندا، والاستثمار في كندا، (٢٣)

.manufacturing industries in Canada and the United States", Canadian Economic Observer, July 1993, pp. 4.184.23

الفصل الخامس

اعتبارات القطاع المالي في الاستثمار

عمل الاقتصاديون، خلال معظم فترة ما بعد الحرب، على تحويل معظم مناقشات السياسة العامة لعمليات القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والمخططة مركزيا والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الى تحليلات للاستثمار على مستوى "الاقتصاد الجزئي". وتلك مسائل تتعلق بمكونات نفقات الاستثمار وتشتمل على قضايا مثل تيسير الحصول بشكل تفاضلي على الائتمان الاستثماري للشركات الكبيرة مقابل الصغيرة ولاحتياجات المدن الكبيرة مقابل احتياجات المناطق الريفية، وللشركات الراضة مقابل الشركات الناشئة، وللمقترضين من القطاع العام مقابل المقترضين من القطاع الخاص، وهكذا دواليك. بيد أن مسائل الاستثمار على مستوى "الاقتصاد الكلي" تلك المسائل المتعلقة بمجموع قيمة الاستثمار في اقتصاد ما - يمكن أن تشتمل أيضا على رسائل القطاع المالي، كما يحدث عندما تغير العوامل المالية قدرة المصارف على إقراض قطاع الأعمال أو رغبتها في ذلك في حالة الازدهار أو الكساد، أو خلال الفترة التي تمر فيها الاقتصادات بمرحلة انتقالية أو بعد "صدمة" اقتصادية.

وتمتد مسألة أهمية التمويل في شرح الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي الى عمليات الاقتصاد المتقدم العامل في ظروف عادية. فالمنظرون، الذين يرون أن الأعمال التجارية تسلك مسلكا قريبا بدرجة كافية من مسلك شركة نموذجية تتخذ قرارات الاستثمار في بيئة تنافسية خالية من الاحتكاك أو الاوجاج في السياسات، يميلون الى معاملة قرار الاستثمار على أنه قرار منفصل عن قرار التمويل. وأولئك الذين يقولون إن عدم التناسق في المعلومات المتاحة للمقترضين والمقرضين يعد جانبا أساسيا حتى في القطاع المالي البالغ التعقيد الحالي، يحاجون بأن الظروف المالية تؤثر على مستوى الاستثمار. وترى كلتا المدرستين أن الظروف المالية تؤدي دورا في الحالات التي تكون فيها الأسواق غير كاملة والاقتصادات إما نامية وإما تمر بمرحلة انتقالية^(١).

وستدخل محددات في القطاع المالي - بأبعادها على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى الاقتصاد الجزئي - في المناقشة في الكثير من النقاط في الفصول التي تشكل أغلبية هذا الجزء من الدراسة، رغم أن من المؤكد أنها لا تقدم الصورة الكاملة في أي من حالات الدراسات الإفرادية. وكتمهيد لتلك المناقشات، يبدو من المفيد فحص حالة يمكن القول عنها، مع الإفادة من الإدراك المؤخر، إن عمليات القطاع المالي ترتبط بعلاقة وثيقة مع مجموعة غير عادية من نتائج الاستثمار. وتلك هي مسألة الاستثمار في اليابان منذ أواخر الثمانينات الى الوقت الحاضر.

ويبدو أن من المفيد أيضا النظر بطريقة صريحة في تدبير من تدابير سياسات القطاع المالي يؤثر على مكونات الاستثمار والذي غالبا ما لا يقيم له وزن يذكر في المناقشات الواسعة، بيد أنه في الواقع العملي لا يزال يعتبر صاحب دور، ألا وهو التدخلات على صعيد السياسات العامة في أسواق الائتمان لا سيما "الائتمان الموجه". والخلاصة من هذه المناقشة هي أن الإدارة الشاملة للسياسات العامة غير مبررة وغير واقعية، ومن الأفضل النظر في خيار السياسات العامة هذا من خلال طريقة محدودة ومحددة الوقت. وقد تقدم وصفا عامة لصانعي السياسات مؤداها أنه ينبغي أن يتطور بمرور الوقت النظر في كيفية استخدام أداة ما من أدوات السياسة - على أساس فهم أنها ينبغي في الكثير من الحالات أن تكون محدودة الأجل. فالسياسة العامة التي تكون ناجعة في فترة من فترات تنمية بلد ما قد يجري الاستعاضة عنها بسياسة أخرى لعصر جديد.

الاستثمار في اليابان: صدمة نشأت بعد ازدهار مالي

اعتمد نجاح الاقتصاد الياباني في العادة على معدلات عالية من النمو في الاستثمار، مما أدى الى زيادات كبيرة في إنتاجية العمالة. فقد طورت اليابان فرص الاستثمار من خلال استغلالها الإبداعي للإمكانيات التي يتيحها التقدم التكنولوجي سواء في اليابان أو في بلدان أخرى. ولقد تفوقت الشركات اليابانية في تصميم وصناعة المنتجات ذات الجودة العالية والتكنولوجيا المتقدمة. غير أنه في الوقت الذي أدى فيه التقدم التكنولوجي والانخفاض في السعر النسبي للسلع الرأسمالية الى زيادة الاستثمار في بلدان أخرى خلال التسعينات، تباطأ النمو في الاستثمار الياباني ثم بدأت مستويات الاستثمار في الانخفاض في عام ١٩٩٢.

وكان ذلك، الى حد ما عاملا متوقعا من عوامل الكساد الاقتصادي في اليابان الذي بدأ في عام ١٩٩٢؛ غير أن سدة وفترة استمرار انخفاض مستويات الاستثمار كانا مثار بعض القلق. ولا يمكن مقارنة الهبوط الأخير في الاستثمار إلا بالهبوط الذي حدث منذ ٢٠ سنة، بعد أزمة النفط الأولى (انظر الشكل الخامس - ١). ومع ذلك، استمر الهبوط الأخير فترة أطول وكان الإنكماش في الاستثمار الخاص وغير المقيم أشد مما حدث في السبعينات. كما أن الهبوط السابق جاء نتيجة الارتضاع الحاد في أسعار النفط. لقد كانت صدمة خارجية محضة. ويبدو في الحالة أن معظم الهبوط في الاستثمار يمكن تفسيره باستخدام العلاقات الاقتصادية التقليدية في اليابان. بيد أن الانتعاش المتأخر يشكل بُعدا جديدا وعلامة على أن وراء ذلك عوامل أخرى غير العوامل المعتادة.

العوامل التقليدية في السلوك الأخير للاستثمار

يمكن، الى حد ما، تفسير السلوك الأخير للاستثمار في اليابان باستخدام محددات الاستثمار التقليدية على مستوى الاقتصاد الكلي في ذلك البلد. وبوجه خاص، يبدو أن "نموذج" المعجلات البسيط يفسر السلوك الأخير للاستثمار الياباني تفسيراً معقولاً، على الأقل لدرجة ما^(١).

ويفترض هذا النموذج أن لدى الشركات رصيذاً مرغوباً فيه أو مستهدفاً من الوحدات الصناعية والمعدات ترغب في المحافظة عليه من أجل إنتاج مستوى متوقع من الناتج في ظل ظروف عادية. وتحدد نسبة المستوى المرغوب من رأس المال الى المستوى المتوقع من الناتج بعوامل تقنية وعوامل تكلفة ويطلق على هذه النسبة معامل رأس المال أو نسبة رأس المال الى الناتج. وعادة لا يكون المستوى الراهن من رأس المال لأي شركة، في أي وقت من الأوقات، مساوياً للمستوى المرغوب ومن ثم تسعى الشركات الى تعجيل رأسمالها المستثمر الى المستوى المرغوب فيه.

وفي الواقع العملي، لا يطبق النموذج على الشركات أو الصناعات كل على حدة وإنما على الاقتصاد الكلي، مع قياس الناتج بوصفه الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك أن معامل رأس المال الذي يقوم عليه النموذج ينظر إليه باعتباره متوسطاً للبلد ككل، أو بعبارة أدق، للقطاع الخاص ككل^(٢). وهو يعتبر أيضاً ظاهرة متوسطة الأجل (تشير الى الناتج العادي المنتج في ظل ظروف وتكاليف عادية). وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن يرتفع معامل رأس المال من فترة لأخرى، حيث يعكس تزايد بحوث وكثافة رأس مال الانتاج بواسطة قوة عمل متزايدة الانتاجية.

وعندما يكون المستوى الراهن من رأس المال المستثمر أقل من المستوى المرغوب فيه، يرتفع الاستثمار ليسد الفجوة. ويعكس المستوى الأعلى المرغوب فيه الحاجة الى رأس مال إضافي لتحقيق تدفق أكبر في الناتج سنوياً. ويأتي مصطلح "التسارع" من الفرضية القائلة بأن الاستثمار يستجيب للتغيرات في تدفق الناتج وللتسارع أو التباطؤ في الطلب. وعلى أي حال، يسد الاستثمار جزءاً فقط من الفجوة وتعد سرعة سد الفجوة نفسها شيئاً في حاجة الى تحليل.

الشكل الخامس - ١ - نمو الاستثمار الثابت الحقيقي في اليابان، ١٩٧١-١٩٩٥

النسبة المئوية للتغير السنوي
الاستثمار الخاص وغير المقيم
المجموع

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد العالمي - رقم ٥٨ - OECD, Economic Outlook, No.58 (December 1995).

ملحوظة: البيانات التي يستند إليها هذا الشكل هي بسعر الين في عام ١٩٩٥.

وفي حقيقة الأمر ظل، على مدى فترة الثمانينات معامل رأس المال الفعلي، المحسوب على أساس بيانات رأس المال المستثمر الخاص والنتاج الكلي في اليابان، قريبا جدا من الاتجاه الذي ساد الفترة بنفسها (انظر الشكل الخامس - ٢). وإذا كان الاتجاه، في حقيقة الأمر، هو المستوى المستهدف من فترة لأخرى، فسوف تعني النتيجة الموضحة في الشكل الخامس - ٢ أنه في بعض الفترات كان المستوى الفعلي أعلى قليلا من المستوى المرغوب فيه وأن المستوى الفعلي كان في بعض السنوات أقل قليلا من المستوى المرغوب فيه. فالحالة الأولى تعني ضمنا أنه كانت هناك قدرة زائدة في ذلك الوقت بينما تعني الحالة الثانية ضمنا أنه كان يجري تشغيل المصانع بكثافة أعلى من المعتاد، كالقيام، على سبيل المثال بتشغيل العمال ذوات عمل إضافية.

بيد أن هناك شيئا يظهر في الشكل الخامس - ٢، وهو أنه ابتداءً من النصف الثاني من عام ١٩٨٧، انخفض معامل رأس المال دون مستوى الاتجاه المعتاد وظل كذلك لعدة سنوات. ويمكن أن يشاهد في الشكل نفسه أن نمو الناتج كان قويا نسبيا في تلك الفترة، ومن ثم فقد استخدم رأس المال المستثمر بصورة مكثفة نسبيا. ويبدو أن ذلك كان إشارة إلى الشركات بأن تزيد معدل استثمارها، وعلى الأقل فإن تلك هي الاستجابة المميزة لكسي يستمر النمو القوي لحجم المبيعات، بل وتظهر بيانات الاستثمار في الشكل الخامس - ١ وتضييق الثغرة في الشكل ٥ - ٢ أن استجابتها كانت هي الاستجابة المميزة. ثم أن الانحسار الذي حدث في عام ١٩٩٢ وما تلاه من ركود اقتصادي أحدثا انخفاضا حادا في الطلب، وأصبحت القدرة الإنتاجية مستخدمة استخداما ناقصا. وقد انخفض الاستثمار وذلك أمر لا يثير الدهشة. وفي حقيقة الأمر، فقد انخفض الاستثمار في العقارات غير السكنية بنسبة ٩ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣ وانخفض مرة أخرى بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٤. على أن هذين الانخفاضين كانا إلى حد ما أكثر مما كان متوقعا.

الشكل الخامس - ٢ - معامل رأس المال والناتج المحلي الإجمالي لليابان، ١٩٨٠-١٩٩٥

الناتج المحلي الإجمالي (التغيير في نصف السنة بالنسبة المئوية، محدد سنويا)

معامل رأس المال

(نصف السنة الأول: ١٩٨٠ = ١)

الفعلي

الاتجاه (١٩٩١-١٩٨٠)

الناتج المحلي الإجمالي

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥		
											٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٤	١,٥

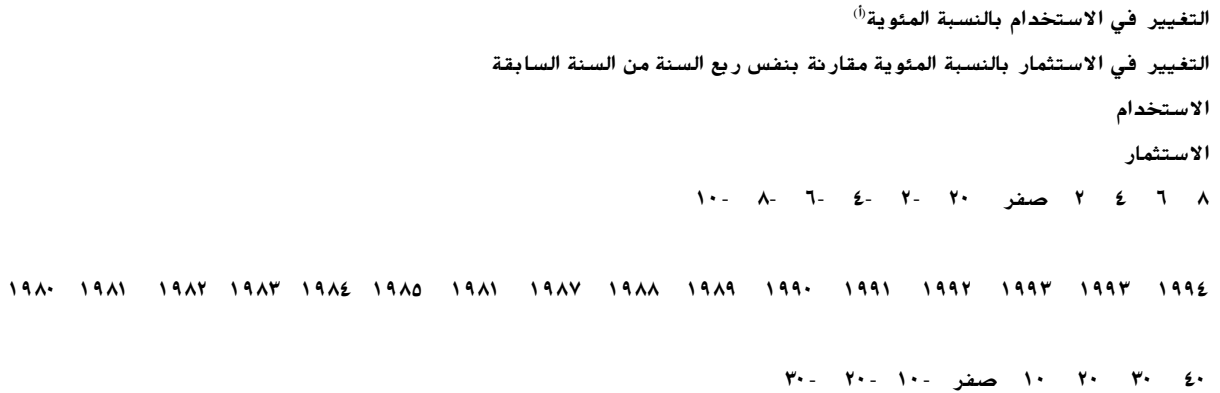
المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المستقبل الاقتصادي، العدد ٥٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ملاحظة: البيانات الأساسية واردة بقيمة البين في عام ١٩٨٥.

وتتناول وجهة نظر أخرى تتعلق بالصلة بين الاستثمار ورأس المال المستصوب جانبا مختلفا من تطور الثغرة بين معامل رأس المال الطويل الأجل والفعلي. ويعني ذلك أنه، بدلا من محاولة قياس العلاقة "العادية" بين رأس المال المستثمر والنتاج، يبدأ هذا النهج الآخر بوضع تقدير الناتج الذي سيتحقق من خلال الاستخدام "العادي" لرأس المال المستثمر الذي يشار إليه بـ "الناتج المحتمل". وحينئذ يشار إلى نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج المحتمل بدورها بـ "معدل الاستخدام". وفي العملية أعلاه، يناظر معدل الاستخدام الذي يزيد على ١ معامل رأس مال أدنى من خط الاتجاه، والعكس بالعكس.

ويتبين من الشكل الخامس - ٣ وجود علاقة وثيقة، في اليابان، بين التغيرات في معدل الاستخدام والاستثمار. وفي حقيقة الأمر، فإن العلاقة كما تصور في هذا الشكل لا تفترض وجود رد فعل فوري في الاستثمار على التغيرات التي تحدث في الاستخدام، إذ أن بيانات الاستخدام في الشكل إنما هي متوسطات معدلات الاستخدام في كل ربع من أرباع سنة كاملة تسبق ربع السنة المبيّن. وتظهر هذه النتيجة أنه، عندما تلاحظ الشركات اليابانية أن معدلات استخدام قدراتها قد ارتفعت وظلت مرتفعة، فإنها تستثمر في مجال توسيع نطاق القدرات. وللسبب نفسه، فإنها عندما تلاحظ أن معدل الاستخدام في انحسار، تحد من الاستثمار.

الشكل الخامس - ٣ - الاستثمار في المصانع والمعدات واستخدامها في الصناعات التحويلية اليابانية، ١٩٩٤-١٩٨٠



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات حكومة اليابان.

(أ) حسب التغيير في معدل الاستخدام كمتوسط، على مدى أرباع سنة كاملة سابقة، للتغيير في الاستخدام في ربع سنة مقابل نفس ربع السنة من السنة السابقة.

يتبين من هذه العملية، بعبارة أخرى، أن ازدهار الاستثمار في أواخر الثمانينات والتباطؤ الذي أعقب ذلك في التسعينات ربما يرجعان بدرجة رئيسية إلى استجابة الشركات للتوسع السريع في الطلب في أواخر الثمانينات وظروف الطلب المتباطئ في أوائل التسعينات. ومن وجهة النظر هذه، قام منظمو المشاريع في اليابان باستثماراتهم وفقا لخطط تقليدية في مجال الأعمال التجارية. ولا يمكن لذلك النظر إلى الاستثمار القوي الذي يعرض في الشكل الخامس - ١ وكأنه موجة استثمار جامحة لا تفسير لها، وذلك على الأقل، وفقا للتحليل الوارد أعلاه.

الأبعاد غير العادية للسلوك الذي حدث مؤخرا في مجال الاستثمار

ومع ذلك، يمكن اكتشاف شيء غير عادي في الدورة الأخيرة لارتفاع الاستثمار ثم هبوطه. وقد ظلت الوكالة اليابانية للتخطيط الاقتصادي تنظر إلى ما يحدث مع مضي الوقت من تحولات في معدل العائد من الأصول الحقيقية في قطاع الصناعات التحويلية ككل⁽⁴⁾. وخلصت الوكالة إلى أن ثمة علاقة بسيطة نسبيا يبدو أنها قادرة على تفسير التغييرات في معدل العائد (على الأقل حتى نهاية الثمانينيات). وهكذا فإن الشكل الخامس - ٤ يبين أن معدلات العائد الحقيقية في مجال الصناعات التحويلية من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٨ ومعدلات العائد المستمدة من معادلة اقتصادية قياسية تستند بصورة عامة إلى معدل استخدام القدرة⁽⁵⁾. بيد أنه بدءاً من عام ١٩٨٩، لم تعد هذه العلاقة قائمة. وكان معدل العائد الفعلي أقل بصورة ملحوظة مما كان متوقفاً على أساس استقرار العلاقة الفترة السابقة في الفترة اللاحقة.

الشكل الخامس - ٤ - معدل العائد من الصناعات التحويلية في اليابان، ١٩٧٣-١٩٩٤

النسبة المئوية
المسقط
المقدر
الفعلي
٣
٥
٧
٩
١١
١٣
١٥

المصدر: وكالة التخطيط الاقتصادي في اليابان.

ملاحظة: معدل العائد هو نسبة الأرباح العاملة إلى الأصول غير المالية لشركات الصناعات التحويلية؛ والبيانات المقدرة مقدمة من خلال معادلة حسابية وضعت لتصلح لبيانات الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨.

إن تفسير سلوك معدل العائد من الأصول الحقيقية منذ عام ١٩٨٩ محير إلى حد ما. والمسار الزمني المتوقع لمعدل العائد يأخذ في الاعتبار أثر الركود، ومن هذه الناحية فإن انحدار الخطين بصورة متوازية في عام ١٩٩١ و عام ١٩٩٢ يوحي بأن العلاقة التاريخية لا تزال تحتفظ بقدرة تنبؤية كبيرة. غير أن شيئاً ما، لم يتضمنه النموذج، حدث في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وحد من ربحية عمليات التصنيع. ولم يكن هذا الشيء هو تغير سعر صرف الين الذي لم يبدأ ارتفاعه إلا في عام ١٩٩١ وبلغ أقصى قوته في عام ١٩٩٢؛ وفي واقع الأمر، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للين انخفض في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٩)، وقد زاد هذا من القدرة التنافسية لقطاع السلع التجارية.

فما الذي تغير إذن في عمليات الشركات اليابانية؟ ترى هل تم، على وجه التحديد، اختيار خطط الاستثمار لأواخر الثمانينات اختياراً أقل حكمة مما حدث في السنوات السابقة؟ لقد نمت الشركات اليابانية نمواً سريعاً في الثمانينات. إن ارتفاع متوسط عدد الشركات الفرعية التي تملكها شركة أم من ٦٧ في عام ١٩٨٧ إلى ٨١ في السنة المالية ١٩٩٠، وإلى ٨٨ في السنة المالية ١٩٩٢، يعني أن الشركات اليابانية ربما أفرطت في توسيع نطاق أنشطتها التجارية وقد قادها هذا بالتالي إلى ميادين تجارية غير معروفة وغير مربحة. باختصار، في حين

لم يتجاوز حجم الاستثمار في أواخر الثمانينات، فيما يبدو، الحد الذي كان يمكن توقعه استنادا إلى نمو حجم الطلب، فإن "نوعية" الاستثمارات ربما تكون قد تدهورت.

إن العامل الوحيد الذي ينبغي مراعاته في المناقشة في هذه المرحلة هو "الفقاعة" المالية التي ظهرت في اليابان في أواخر الثمانينات ثم انفجرت في أوائل التسعينات محدثة اضطرابا شديدا في الأسواق المالية والنظام المصرفي. ويبين الشكل الخامس - 5 أبعاد هذه الفقاعة. وفي خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات ظل نمو الأصول والخصوم المالية في اليابان مواكبا، بصورة أساسية، لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية. ولهذا فقد كانت نسب الأصول والخصوم إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة. غير أن موجة الشراء بالمضاربة في الأسهم العادية والعقارات اندلعت بعد ذلك بقوة شديدة.

وقد ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا شديدا في أسواق الأسهم في بلدان الاقتصادات الرئيسية في الثمانينات وقد اعتقد بأن معظمها قدرت بأكثر من قيمتها الحقيقية قبل أن تتقلص بشدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧؛ بيد أن تصحيح السوق اليابانية كان أضيّق نطاقا منه في الحالات الأخرى على الرغم من أن تقديرات درجة الإفراط في تحديد القيمة كانت أكبر إلى حد بعيد^(٧). إلا أن ما حدث في اليابان هو أن الانحسار لم يكن سوى تأخير الاتجاه، ثم أنه عندما بدأ ذلك الاتجاه أخيرا، فقد شكل صدمة اقتصادية حقيقية.

الشكل الخامس - 5 - أصول وخصوم الشركات غير المالية في اليابان، ١٩٧٠-١٩٩٣

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الأصول

الخصوم

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد إلى وكالة التخطيط الاقتصادي في اليابان، التقرير السنوي عن الحسابات الوطنية، طوكيو، ١٩٩٥.

ملاحظة: الأصول والخصوم حسب محاسبة الميزانيات الموحدة.

قدر أن المكاسب التي تحققت في قيمة الأسهم في عام ١٩٨٧ وحده كانت معادلة لنسبة ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وفي نهاية عام ١٩٩٠، بلغ مجموع قيمة الأصول العقارية والمالية حوالي ثلاثة أضعاف مستوى عام ١٩٨٠. وكانت الخسائر في قيمة الأسهم بعد الانخفاض مرتفعة بصورة موازية وبلغت قيمة كانت تعادل نسبة ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢^(٧).

كما ارتفع الدين بالنسبة لعلاقته السابقة بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي، كما يشير الشكل الخامس - 5، وإن لم يكن بقدر ارتفاع الأصول تقريبا. بيد أن نوعية الاقتراض ربما كانت قد تغيرت. فقد أصبح ترتيب الاقتراض أمرا سهلا نسبيا في بيئة المضاربة. فقد أصبحت الشركات اليابانية بالفعل جهات إصدار كبرى للسندات مع خيار شراء أسهم في رأس المال، في حين أن معدلات الفائدة على السندات كانت منخفضة نسبيا لأنه كان للمشتري خيار تحويل السند إلى أسهم في رأس المال في سوق صاعدة.

وحتى الاقتراض المباشر أصبح أكثر سهولة. ويتعين على المقرضين أن يقدموا رهنا مقابل احتمال عدم تمكنهم من خدمة قروضهم. ومع ارتفاع أسعار الأصول، أصبح لدى الشركات قيمة أكبر في موجوداتها من الأسهم في الشركات الأخرى أو في موجوداتها من الأراضي التي يمكن أن تلتزم بها كرهان. وفي الوقت نفسه، فقد اعتبرت المصارف أن خطر الإعسار - - أو بدقة أكبر، النتائج المحتملة للإعسار، بسبب الرهان - - منخفض وكانت تميل إلى فرض قدر أقل من هوامش الفائدة على تكاليفها في مجال التنافس على ترتيب مزيد من القروض. وبالفعل، فكلما ارتفعت قيمة احتياطات المصارف - - التي تشمل الأوراق المالية التي تم تقييمها بأسعار السوق المرتفعة - - وكلما ارتفعت ودائعها، كلما كان موظفو القروض في المصارف معرضين لضغوط لتوسيع نطاق عمليات الإقراض التي يقومون بها.

كانت هذه هي البيئة التي كانت الشركات تلتزم فيها الاقتراض لدعم الجهود التي تبذلها لتوسيع طاقة المصانع والمعدات. ومن السهل الاعتقاد أن موظفي القروض في المصارف ربما كانوا يحرون عمليات تقييم أقل صرامة للمشاريع مما كان يقتضي الحال. وباختصار، ربما أصبحت الشركات، أثناء فترة التدفق المالي، أكثر إقداما على المخاطر.

وعلى أي حال، عندما حدث الانهيار والانكماش فوق بعضهما البعض تقريبا، فقد تبخرت القيمة السوقية للرهان المقدمة لضمان القروض واختفت عندئذ الأرباح من العمليات. فقد انهارت أولا أسعار الأسهم، وتلتها أسعار الأراضي وكان لهما معا تأثير مدمر على ميزانيات الشركات. فالأصول التي كانت الشركات تحتفظ بها في شكل أسهم في شركات أخرى وفي شكل أراض فقدت الكثير من قيمتها، في حين أن التزاماتها تجاه دائئتها، قروض المصارف والتزامات السوق المالية على السواء، مثل الأوراق التجارية، لم تحذو حذوها.

وكانت الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة لقدرة الشركات على تمويل الاستثمار واضحة المعالم. فقد انخفضت هذه القدرة بصورة حادة. أولا، كان يمكن لأي شركة، بغية تحسين مركز ميزانيتها الضعيف، أن تستخدم أرباحها الرهنة لسداد دائئتها، الأمر الذي من شأنه أن يخفض ما لديها من أموال للاستثمار. ثانيا، واجهت الشركات قيودا من حيث الحصول على التمويل الخارجي. وهناك قناتان رئيسيتان لهذه الأموال. إحداهما تتمثل في الاقتراض الجديد، سواء من المصارف أو من السوق، الأمر الذي من شأنه أن يزيد كذلك من خصوم الشركة، في حين أن انخفاض ملاءتها سيزيد من كلفة الاقتراض الجديد. وتتمثل القناة الأخرى في إصدار سندات رأس المال. بيد أنه تتردد الشركات بوجه عام في إصدار أسهم رأس مال جديدة عندما تكون السوق كاسدة ويتعين إصدار المزيد من الأسهم لجمع مبلغ معين من الأموال الجديدة. ويعود السبب الرئيسي إلى أنه كلما ارتفع عدد الأسهم الجديدة التي يتم إصدارها، كلما خف نصيب حاملي الأسهم الحاليين من رأس المال.

وقد أكدت دراسات الاقتصاد القياسي التي أجرتها وكالة التخطيط الاقتصادي ما لتهور الميزانيات من تأثير سلبي على الاستثمار. وبالرغم من أنه وجد أن تدهور الميزانيات يؤدي إلى تخفيض الاستثمار في كل من قطاعي الصناعة التحويلية وغير التحويلية، فقد كان التأثير السلبي أكبر في قطاع الصناعة غير التحويلية. وكانت هذه هي الحال بالنسبة لكل من مؤشرات مركز الديون وقيمة الأراضي^(٨).

وفي الدورات السالفة، تم انتعاش الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بسرعة أكبر من القطاعات الأخرى وأصبح القوة المحركة الرئيسية لمجمل أنشطة الاستثمار. وربما كانت ضرورة إجراء تعديل في الميزانيات أحد الأسباب التي أدت إلى إطالة أمد الانكماش في اليابان.

كما أدى الانخفاض الحاد في أسعار الوصول إلى التأثير سلبي في المؤسسات المالية، وهي الجهات المزودة الرئيسية لتمويل الاستثمارات في اليابان^(٩) ولم يقتصر انهيار أسعار الأصول بالنسبة لها على إزالة مكاسبها الرأسمالية السابقة المتحققة مما تملكه من أوراق مالية وما لديها من أراضي، وإنما أدى كذلك إلى زيادة كمية "القروض المعدومة": أي القروض التي يتعذر على المقرضين أن يقوموا بخدمتها بصورة كاملة. وتعتبر القروض بمثابة الأصول الأساسية في ميزانية أي مصرف من المصارف ويقتضي تراكم القروض المعدومة من أي مصرف إما أن يخصص احتياطات إضافية مقابل عدم السداد أو تخفيض القيمة المبلغ عنها للقروض في حساباتها، ويؤدي أي من السبيلين إلى تخفيض قيمة أصولها. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بلغ المبلغ الإجمالي للقروض المعدومة فيما بين جميع المصارف التجارية والاستثمارية مبلغ ٣٧ ترليون ين، أي نحو ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٠).

ويؤدي تدهور ميزانية أي مصرف من المصارف إلى إضعاف قدرته على منح القروض. وعندما وصلت أسعار الأصول في الانخفاض، أصبحت المصارف أكثر حذرا بكثير إزاء منح القروض لأن قيمة الرهان المستقبلية أصبحت غير مؤكدة. وفي الوقت نفسه، ربما أصبحت المصارف أكثر صرامة عند تقييم مشاريع الاستثمار التي يقترحها المقرضون. وانخفض المعدل السنوي لنمو مجموع التمويل الخاص (الاقتراض من غير المصارف، والسندات والأوراق التجارية، والاقتراض من المصارف التجارية) انخفاضاً كبيراً في التسعينات. ومن العسير تحديد المدى الذي أدى فيه عجز المصارف عن الإقراض إلى ضغط الطلب على تمويل الاستثمارات. بيد أن زيادة إقراض المصارف بسرعة أكبر من مجموع التمويل الخاص في سنوات الازدهار في أواخر الثمانينات ثم انكماش بسرعة أكبر في مطلع التسعينات تشير إلى أن العجز عن الإقراض قد أدى إلى هذا.

الخطوات التالية: الاستثمار في السلع والخدمات القابلة للتداول والسلع والخدمات غير القابلة للتداول

من المتوقع أن تتعزز الاستثمارات اليابانية الخاصة مع مضي اليابان قدما بصورة صلبة وإن كانت لا تزال بطيئة، نحو مرحلة الانتعاش في دورة نشاطها التجاري الحالية. والواقع أن ما توقعته هذه الدراسة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام ١٩٩٦ بما مقداره ٢ في المائة يجسدا زيادة الاستثمارات الحقيقية الخاصة غير المقيمة بواقع ٣/٤ في المائة. ونظرا لأن الين قد ارتفع سعره بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ عام ١٩٩٠ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٩)، فإن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات ينبغي أن تتحول إلى قطاع السلع والخدمات

غير القابلة للتداول. ومن شأن هذا، أيا كان الحال، أن يساعد اليابان على تقليل الفائض المستمر في ميزانها التجاري. بيد أن الحاصل، فيما يبدو، واستنادا إلى مؤشرات هي قطعا غير مباشرة، هو أن الاستثمار في السلع غير القابلة للتداول أخذ في التباطؤ.

وبعبارة أخرى، رغم أن الاستثمار في الصناعة قد بدأ في الصعود، فإن الاستثمار في القطاع غير الصناعي (الخدمات أساسا) لم يكن بنفس القوة. كما أن الاستثمار في الصناعة يبدو أنه يستجيب للمؤشرات السعريّة الآتية من ارتفاع أسعار الصرف إذ أن الاستثمار كان مزدهرا نسبيا في المجالات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. كأشياء الموصلات والحواسيب الشخصية وتكنولوجيات الاتصالات. أما الاستثمار في المنتجات الأكثر اتصافا بالطابع النمطي، كالفلواذ والمعادن اللاحد يديّة والمنسوجات، فكان أخذًا بالهبوط^(١١). ولا تتنافس الصادرات اليابانية في القطاعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا على أساس السعر (يجعل ارتفاع قيمة اليمين هذه المنافسة صعبة)، وإنما تتنافس على أساس الابتكار في المنتجات وعمليات الإنتاج.

والسؤال، إذن هو لماذا لم يتحول الاستثمار أيضا إلى قطاع السلع غير القابلة للتداول؟ قد يكون أحد أسباب ذلك متصلا بالتطورات الطارئة على ميزانيات الشركات العاملة في قطاع الصناعة في مقابل الشركات العاملة في القطاع غير الصناعي. فالشركات الأخيرة يبدو أنها قد أدخلت تعديلات في ميزانياتها بصورة أبطأ نسبيا، لأسباب منها أن أصولها المربوطة بحيازة أراض تزيد عن مثيلاتها من أصول الشركات الصناعية، فضلا عن استمرار انخفاض أسعار الأراضي. ذلك أنه رغم أن أسعار الأسهم قد شهدت ارتفاعا متواضعا في أواخر عام ١٩٩٥ ثم استقرارا بعد ذلك، فإن أسعار الأراضي ظلت منخفضة. ففي شباط/فبراير ١٩٩٦، مثلا، كانت ٩٥ في المائة من أسعار الأراضي المخصصة للاستخدام التجاري في أكبر ثلاث مناطق حضرية رئيسية في اليابان (وهي طوكيو وأوساكا وناغويا) لا تزال آخذة في الانخفاض^(١٢).

بيد أن هذا الرأي لا يمكن أن ينطبق إلا على المدى القصير، حيث إن الشركات الصناعية التي عززت ميزانياتها قد يتوقع منها أن تعتمد في وقت ما إلى تنوع نشاطها بالتعامل في السلع غير القابلة للتداول، وذلك إذا كانت احتمالات الأرباح منها قوية بما فيه الكفاية. على أن هناك رأيا آخر مؤداه أن أرباح قطاع السلع غير القابلة للتداول ربما كانت قليلة نسبيا. والواقع أن معدلات الربح في قطاع السلع غير القابلة للتداول ظلت أدنى من معدلات الربح في قطاع الصناعة بل لقد اتسعت الفجوة بين القطاعين بعد منتصف عام ١٩٩٣، الأمر الذي يعتقد أنه قد أدى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع غير الصناعي^(١٣).

وقد يكون من العناصر المتصلة بذلك ضعف نمو الانتاجية نسبيا المسجل في القطاع غير الصناعي. وفي الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠، ازدادت إنتاجية العمل في القطاع الصناعي بما يربو عن الضعف. بيد أن القطاع المالي لم تزد إنتاجيته في الفترة ذاتها إلا بما مقداره ٣٥ في المائة وكانت الزيادة في قطاع النقل والاتصالات أقل من ٣٤ في المائة. على أن هناك دلائل مروية تشير إلى أن قطاع السلع غير القابلة للتداول، وخاصة التوزيع بالجملة والتجزئة، والخدمات المصرفية وخدمات التأمين، قد عجل مؤخرا من استثماراته في مجال الحواسيب والاتصالات من أجل تحسين الانتاجية وزيادة الأرباح.

بيد أن ظهور هذه الزيادات في الانتاجية من جراء الاستثمار في الحواسيب والاتصالات قد يستغرق بعض الوقت. واستخدام الحواسيب والتكنولوجيات المتصلة بالاتصالات يحتاج إلى قدر من إعادة تنظيم الهياكل الادارية، وقد يؤدي إلى أن يصبح هناك عمال أكثر مما يلزم. وسيتعارض هذا مع مبدأ العمل طيلة الحياة المعمول به في الصناعة اليابانية الذي لا يزال على قوته رغم أن أهميته قد تكون آخذة في التضاؤل^(١٤).

والسؤال الأخير، إذن، هو ما إذا كانت التدابير المتخذة على صعيد السياسات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع معدل الاستثمار في القطاع الياباني للسلع غير القابلة للتداول. مما لا شك فيه أن برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي تنفذه حكومة اليابان حاليا كجزء من مجموعة تدابيرها المالية الرامية إلى مكافحة الانكماش سيسهم إسهاما مباشرا في الاستثمار في هذا القطاع؛ بيد أنه لا يبدو أن تخصيص الأموال العامة على الصعيد الاقليمي والقطعي يستهدف خصيصا تشجيع استثمار القطاع الخاص في السلع غير القابلة للتداول أو دعم هذا الاستثمار. فضلا عن ذلك، لا يمكن للحكومة أن تنتهج سياسة مالية توسعية من هذا القبيل إلا لفترة محدودة نظرا للعجز الحكومي المتزايد حاليا والذي سيتزايد مستقبلا بالنظر إلى التزامات الضمان الاجتماعي المستقبلية المتنامية.

بيد أن تحرير قطاع الخدمات يمكن أن يكون عنصرا مهما من عناصر السياسة الرامية إلى تعزيز الاستثمار في قطاع السلع غير القابلة للتداول. فنصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لليابان يبلغ ٧٠ في المائة وتشجيع المنافسة ومن ثم زيادة الإنتاجية في هذا القطاع عنصر أساسي في زيادة الناتج المحتمل للبلد ككل على المدى الطويل. والواقع أن الحكومة هي الآن في السنة الثانية من برنامج التحرير الاقتصادي مدته ثلاث سنوات ويمتد حتى نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويضم حوالي ٨٠٠ نقطة من نقاط الضوابط التنظيمية. ويشمل البرنامج جميع الصناعات الخدمية الرئيسية، من المصارف والتأمين وحتى تجارتي التجزئة والجملة؛ غير أنه لم تتخذ في إطار البرنامج حتى الآن إلا تدابير تقنية محدودة ولم يؤد البرنامج بعد إلى تحسن ملموس في الاستثمار في قطاع الخدمات.

على أن الحكومة قد تعين عليها أن تضطلع بدور أنشط في عنصر محدد من عناصر قطاع السلع غير القابلة للتداول. ويتمثل هذا الدور في التصدي لإفلاس شركات "Jusen" أو شركات الاقراض السكني. فقد تضمنت ميزانية عام ١٩٩٦ خطة عامة لإنقاذ هذه الشركات. ووافق البرلمان الياباني على الخطة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بيد أنه لا يزال من غير الواضح كيف وإلى أي مدى ستقوم السلطات النقدية والقانونية بإيجاد حل لمشكلة الديون المتصاعدة التي على هذه الشركات.

وفي الختام يتضح من هذا التحليل أن النظام المالي الذي تكون في اليابان بفعل السوق والسياسة والتاريخ والبنين الاجتماعي قد تكشف عن أوجه ضعف خطيرة أثناء فترة "الاقتصاد المنتفخ" تربت عليها نتائج على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد القطاعات على

السواء. وهذا النظام المالي كان قد ساعد اليابان من قبل على أن تتبوأ مكائتها اليوم كبلد مرتفع الدخل ومصدر للمصنوعات العالية التقنية وقادر على المنافسة دوليا. غير أن من المسلم به تقريبا أن هذا النظام كان في أوائل التسعينات في حاجة إلى إصلاحات كبرى.

دور الحكومة في أسواق الائتمان

هناك آراء كثيرة بشأن مدى وجوب تدخل الحكومة في القطاع المالي. وهناك رأي متشكك إلى حد ما، يعكس ضربا من الآراء كان له أثره على النصيحة المقدمة إلى البلدان النامية، ويمكن صياغته بإيجاز هكذا: "لتدخل الحكومي في القطاع المالي لبلد ما أشكال كثيرة، بعضها حميد وبعضها مضعف"^(١٥). والواضح أن الحكومات، عندما تتدخل في الميدان المالي، تريد من سياساتها أن تكون أكثر من مجرد سياسات حميدة^(١٦).

وواضح، أيا كان الأمر، أن النظام المصرفي والأسواق المالية في بلد من البلدان لا يشكلان مجرد صناعة أخرى، كصناعة الفولاذ أو تطوير برامج الحاسوب. فالنظام المصرفي مسؤول عن جميع المدفوعات الاقتصادية تقريبا ومنه تصدر معظم النقود المتداولة في اقتصاد ما. وعندما لا يكون النظام المصرفي سليما -- أو عندما يتصور أنه غير سليم -- فإن ذلك يمكن أن يصيب الاقتصاد باضطراب شديد^(١٧). ولذا قلما تتردد الحكومات في تقييد الاشتغال بالأعمال المصرفية باشرطها حصول المصارف على ترخيص. ومن سياسة الحكومة عموما في هذا الصدد المراقبة الدقيقة للمصارف (وقد تتم مراقبتها في الواقع وقد لا تتم). وتسعى الحكومات أيضا إلى بناء الثقة في سلامة الأموال المودعة في المصارف، وذلك عن طريق التأمين على الودائع الذي ترعاه هذه الحكومات.

وعلاوة على كفالة الأداء السلس للنظام النقدي والمالي، تنظر الحكومات عادة إلى القطاع المالي من منظور قوامه تحقيق النمو في هذا القطاع وتطويره وأحيانا توزيع إيراداته أو تحقيق الإنصاف فيه. ذلك لأن الحكومات تعتبر عادة القطاع المالي أداة لتنفيذ سياسة قصد منها توجيه وتعزيز تدفق الاستثمار في الاقتصاد. وتارة تشارك الحكومات مباشرة في القطاع المالي عن طريق المؤسسات المالية المملوكة لها وتارة تعزز نمو أسواق أو مؤسسات مالية معينة (ومثال ذلك السياسة الرامية إلى تنمية نظام لرأس المال الاستثماري في جمهورية كوريا، والتي نوقشت في الإطار الخامس - ١). على أن الحكومات كثيرا ما تسعى إلى التأثير في قرارات تخصيص الموارد في القطاع المالي الخاص عن طريق تغيير قرارات تخصيص القروض التي تتخذها المصارف.

وليس لدى المعلقين على السياسة العامة موقف موحد بشأن ما إذا كان ينبغي للحكومات أن تتدخل في أسواق الائتمان أو بشأن كيفية هذا التدخل؛ غير أن الواقع هو أن معظم الحكومات تعتمد إليه. وبطبيعة الحال يمكن أن يتخذ التدخل أي شكل من أشكال عديدة. ومن الوسائل المتبعة في ذلك الائتمان المدعوم والضمانات الحكومية للقروض ومنح الإيرادات الآتية من القروض معاملة ضريبية خاصة، وغير ذلك من الحوافز.

وتؤثر حكومات معظم الاقتصادات النامية على تخصيص الائتمان بدرجة أو بأخرى. وقد استخدمت بلدان متقدمة النمو كألمانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية برامج الائتمان الموجه في فترة ما. وقد ذهب البعض إلى أن التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان كان هو السبب في نجاح عدة اقتصادات من البلدان المطلة على المحيط الهادئ، وخاصة اليابان وجمهورية كوريا. على أن معظم البلدان لا يمكنها أن تتظاهر بأنها على ذات القدر من الجسارة رغم وفرة ما لديها من مخططات التخصيص.

أما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فإن المسألة حساسة إلى حد ما بالنظر إلى هدفها المتمثل في الابتعاد عن سيطرة الدولة. ومع ذلك هل ينبغي أن تنسحب الدولة من أسواق رأس المال قبل اكتمال نقل ملكية المشاريع إلى القطاع الخاص وقبل إصلاح النظام المصرفي؟ لقد اختار الاتحاد الروسي وبولندا، مثلا، طريق تخصيص الائتمان، أما الجمهورية التشيكية فلم تختار (انظر الفصل السادس).

والأهداف المراد تحقيقها من حيث توجيه الائتمان تختلف عموما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي البلدان المتقدمة النمو، تكون هذه البرامج، في معظم الحالات من أدوات السياسة الاجتماعية أو تنمية المناطق. أما في البلدان النامية فقد استخدمت هذه البرامج كأدوات لسياسة صناعية أشمل يراد منها زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الآراء التقليدية القائلة بأن غرض التدخل الحكومي في النظام المالي هو زيادة معدل النمو، رأي يبدأ بملاحظة أن الدولة سترفع معدل نمو الناتج إلى مستوى أفضل إذا هي شجعت المزيد من الاستثمار الطويل الأجل. ويقوم هذا الرأي على أنه لو قرر الناس العمل بصورة جماعية وليس بصورة فردية، سيستثمرون أكثر لصالح جيلهم والأجيال المقبلة. (أي أن "سعر الخصم" الاجتماعي أقل من سعر الخصم الفردي). ولذا يمكن للدولة أن تساعد في الحالات التي تكون فيها مسوغات الإقراض الطويل الأجل موجودة ولكن لا يكون لدى المقرضين استعداد للمخاطرة بمواردهم لفترات طويلة بما فيه الكفاية إلا إذا كانت أسعار الفائدة على هذه الموارد فاحشة. والضمانات المقدمة من الدولة (أو قيام الدولة ذاتها بالاقتراض) من الآليات الشائعة المستخدمة لتمديد آجال القسوى لاستحقاق ائتمانات القطاع الخاص^(١٨).

بيد أن آخرين يذهبون إلى أبعد من تمديد آجال الاستحقاق حيث يؤكدون أن هناك حاجة إلى الدولة أيضا للمساعدة في توجيه الائتمان في الاتجاهات المرغوب فيها تحديدا وذلك لأن الكمال ليس طابعا متávلا في الأسواق المالية. فالمؤسسات المالية عموما ليس لديها قدر كبير من القوة الاحتكارية فحسب، بل إن هناك أيضا افتقارا أساسيا للتناسق والاكتمال في المعلومات المتاحة للمقرضين المحتملين عن نوايا المقرضين وقدراتهم. وانعدام التناسق هذا أمر نسبي، بطبيعة الحال، إذ يتوقف على القطاع ونوع التمويل. ومهما يكن من أمر، فإن هناك من يرى أن الحكومات يمكن أن تساعد في التغلب على إحجام المؤسسات المالية عن وضع أموالها في المواضع "الصحيحة".

ويتعلق أحد الأمثلة الممتازة على ذلك بتمويل الاستثمارات في الصناعات الجديدة. فأول مساند مالي لمنتج السلعة الجديدة يواجه درجة من الشكوك تزيد عن تلك التي يواجهها المقرضون التالون الذين يستفيدون مجاناً بالمعلومات التي جرى الحصول عليها لدى تقديم القروض الأولى. ويجب أن يكون المكسب المتوقع من إقراض منتج السلعة الجديدة كبيراً بما يكفي للتغلب على تلك الشكوك، أو أن تقلل السياسة العامة من تكاليف تلك الشكوك. وقد أثرت حالة صارخة من حالات مشكلة العثور على "المصرف الأول" على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فكما ستأتي مناقشته في الفصل السادس، كانت المصارف محجمة عن إقراض الشركات الجديدة (أو حتى الشركات القديمة) العاملة في الاقتصادات السوقية الجديدة. وكانت أزمة الائتمان تشتد في الحالات التي كانت الدولة تنسحب فيها بصورة عامة من تقديم التمويل^(١٩).

وتقع على الطرف المقابل لتمويل منتجي السلع الجديدة المغمورين القيود الحكومية التي تقتضي من المؤسسات المالية أن تخصص نسبة مئوية من مواردها في شكل قروض للحكومة تزيد عن النسبة التي يمكن تبريرها على أساس معقولة. وبعبارة أخرى، تحدث واحدة من أكبر مظاهر إساءة استعمال التوجيه المركزي للإقراض حينما يصبح وسيلة "قليلة التكلفة" لتمويل العجز في ميزانيات القطاع العام. وبشكل هذا مثالا صادقا على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص وإخراجه من الساحة، حيث أن هذه الأموال كانت، لولا ذلك، ستقرض للقطاع الخاص.

وبرامج الائتمان الموجه يمكن أن تتعرض هي الأخرى لاستغلال من القطاع الخاص، فإذا لم يكن بوسع مقترضي القروض الموجهة الذين يتمتعون بامتيازات خاصة تحقيق أعلى عائد حدي للاستثمار، ينشأ لديهم الحافز إلى المضاربة عن طريق إعادة إقراض الأموال من أجل تحقيق أرباح أكبر. وقد كانت هذه هي الحال في اليونان، مثلاً، حيث وفر إلزام المصارف بتخصيص نسبة من قروضها لجهات معينة الحوافز لهذه الجهات لإعادة إقراضها التماساً لربح أكبر. فالشركات الصناعية والزراعية التي كان في وسعها الحصول على القروض المخصصة اقتضت تلك القروض وأقرضتها لشركات أخرى في وسعها أن تحقق عوائد أكبر ولكنها لم تكن تتوافر فيها، حسب برامج الحكومة، شروط الحصول على هذه القروض. وحتى عام ١٩٨٥، كانت النسبة المئوية لودائع المصارف التجارية اليونانية المخصصة لأغراض معينة تبلغ ٧٥ في المائة. وكان من القطاعات التي كانت تتمتع بامتياز الحصول على هذه القروض القطاع العام الذي كان يستأثر بما يقرب من ٥٠ في المائة من الودائع، ثم الشركات الصناعية والشركات الصغيرة، التي حصلت على ٢٥ في المائة أخرى. ولم تقل هذه المخصصات بصورة كبيرة إلا حتى عام ١٩٩٢ كجزء من عملية إصلاح بدأت في عام ١٩٨٧^(٢٠).

ويتطلب تجنب المخالفات مراقبة صارمة لبرامج الائتمانات الموجهة. وفي الواقع، فإن نجاح هذه المخططات في اليابان وجمهورية كوريا يعزى إلى حد ما إلى ما لديهما من مخططات للمراقبة. ففي جمهورية كوريا، يجعل "نظام الحد الأقصى لتمويل الصادرات" المعمول به منذ عام ١٩٧٦ اتخاذ قرارات التمويل مستندا إلى أداء التصدير السابق للمقترضين المحتملين^(٢١). وعلاوة على ذلك، كان يجري أيضاً مكافأة تنويع الصادرات واستغلال الفرص التصديرية الجديدة. كما لزم إنشاء آليات لنقل المعلومات المتعلقة بالأداء والفرص المتاحة إلى ومن يحصلون على الائتمانات وصانعي القرارات. وفي حالة جمهورية كوريا، تنظم وزارة التجارة والصناعة اجتماعات شهرية يحضرها كبار واضعي السياسات وممثلو الأعمال التجارية الرئيسية.

وثمة اعتبار آخر يفصل برامج الائتمانات الموجهة الناجمة عن البرامج الأقل نجاحاً، وهو مدى حسن تحديد أهداف البرامج. ومرة أخرى، تقدم جمهورية كوريا نموذجا مليئا بالدروس^(٢٢). ففيما بين عام ١٩٦١ ومنتصف السبعينات، كانت القطاعات ذات التوجه التصديري قطاعات مستهدفة، وتحققت معدلات مرتفعة للنمو؛ ولكن بمرور الوقت، زاد عدد القطاعات المستهدفة، وأصبح النمو الاقتصادي يفتقر إلى التوازن بصورة متزايدة. وفي هذه الحالة، كان التركيز على الشركات الكبيرة يميل إلى أن يزيد من قوة الشركات العملاقة المتعددة الأنشطة وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى إعادة توجيه الائتمانات إلى صغار المقترضين، كما أدى إلى محاولة تطوير قطاع رؤوس الأموال الاستثمارية (انظر الإطار الخامس - ٥)^(٢٣).

وثمة خطر آخر يتمثل في تدخل العوامل السياسية لإفساد أهداف برامج الائتمانات الموجهة. وقد تمكنت جمهورية كوريا من احتواء هذه المشكلة بمنح الائتمانات بصورة غير متروكة للسلطة التقديرية. فجميع الشركات الناجحة ذات التوجه التصديري كانت تحصل على الائتمانات بصورة آلية، بحيث ما كان يتسنى للسلطة التقديرية السياسية أن تفسد هذا التوجه. ومن ناحية أخرى، عززت البرامج قوة الشركات الكبيرة، ولم يكن مجرد خطوة لإعادة تشكيل هيكل البرامج من الناحية السياسية. وفي بعض البلدان الأخرى، كانت الحالة أكثر صعوبة؛ فالتخصيص الحكومي كان مليئا بالمساوئ: فتمنح الائتمانات يستند إلى حد بعيد إلى سلطة تقديرية، وتحديد المتلقين الذين يحظون بالأولوية كان يتسم بالغموض.

وثمة درس آخر يستمد من استخدام بعض البلدان لتخصيص الائتمانات بصورة أكثر تقييدا من بلدان أخرى. ففي اليابان، على سبيل المثال، كان ذلك واحداً فحسب من بين العديد من أدوات السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن درجة توجيه الائتمانات، من حيث المبالغ وتحديد الشركات على السواء، كانت أكثر تقييدا مما كان عليه الحال في معظم البلدان النامية^(٢٤). وحتى في الخمسينات، كانت الائتمانات الموجهة في القطاع الصناعي تشكل أقل من ٥ في المائة من مجموع تمويل القطاع؛ وبحلول عام ١٩٨٠، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١ في المائة. وفي صناعة الآلات المكنية على الأقل، لم تكن أي شركة تحصل على ائتمانات موجهة إلا مرة واحدة فحسب، ولم يستمر ذلك إلا لفترة وجيزة^(٢٥). وعلى النقيض من ذلك، فإن حوالي ٥٠ في المائة من الأموال الموجودة في النظام المالي الهندي كانت تخضع لشروط فيما يتعلق بالاحتياطات القانونية أو الائتمانات الممنوحة على سبيل الأولوية، وكانت الحكومة تقوم بتوجيه ما يزيد عن ٧٠ في المائة من موارد المصارف التجارية الهندية^(٢٦).

الإطار الخامس - ١ - جلب رأسمال المجازفة إلى جمهورية كوريا

برزت في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المؤسسات العاملة على تعزيز الابتكارات عن طريق إقامة مشاريع جديدة. وما فتئت تلك المؤسسات المعروفة بشركات "رأسمال المجازفة" تشكل جزءاً من تكوين بعض أشهر الأسماء في صناعة الحواسيب في الولايات المتحدة، وبضمنها Apple و AST و Compaq و Digital Equipment و Intel و Seagate. ونظام رأسمال المجازفة في الولايات المتحدة ليس من تصميم صناع السياسة وإنما نشأ كظاهرة نابعة من السوق. ولقد حاولت الحكومات في بلدان أخرى (وصميم الموضوع هنا جمهورية كوريا)، من خلال السياسات تقليد المهمة التي اضطلع بها نظام الولايات المتحدة، ولا سيما في ضوء مدى الأهمية التي يرى أن الشركات الجديدة المستقلة تكتسبها بالنسبة للابتكار والتنافس وبالتالي للتقدم الاقتصادي.

والمؤسسة التي تكمن في صلب نظام رأسمال المجازفة في الولايات المتحدة هي شركة أو صندوق رأسمال المجازفة^(٤). وهي تتألف من مجموعة صغيرة من مباشري الأعمال الحرة ممن لهم باع في الهندسة والإدارة على الأغلب وعقدوا العزم على البحث عن براعم فرص استثمار. ويقوم هؤلاء "الشركاء المتضامنون" بالاستثمار في شركات جديدة، وأخذ نصيب سهمي (غالبية الأسهم عادة) ويشاركون بنشاط في إدارة الشركة الجديدة.

وجرى العرف على ألا يوظف الشركاء المتضامنون أكثر من ١ في المائة من الأموال التي يستثمرونها. أما بقية المال فيوفره "الشركاء الموصون" الذين هم عادة من المستثمرين المؤسسيين الذين يقومون بدور أقل من أولئك. ويدفع الشركاء الموصون رسماً إدارياً سنوياً للشركاء المتضامين (يعادل نسبة مئوية ضئيلة من الأصول المستثمرة) ويوافقون أيضاً على أخذ ما لا يزيد على ٨٠ في المائة عادة من القيمة التي تنامت فيها أموالهم الأصلية عند انحلال الشركة.

ويتمثل هدف رأسمال المجازفة في المشاركة بفعالية في نمو شركات جديدة ومساعدتها على تحقيق ذلك ولكن لعدد محدود من السنوات فقط يخرج رأسمال المجازفة بعدها من دور الملكية والإدارة. وثمة سمة شائعة للخروج وهو أن تتحول الشركة إلى "الملكية العامة" عن طريق طرح أسهمها بشكل أولي للاكتتاب العام ثم يتجر بها في سوق التعامل الواسع خارج البورصة الموجود في الولايات المتحدة لسندات الشركات الصغيرة. وقد تسيطر على الشركة شركة أخرى عن طريق الاندماج أو شراء المراجعة.

ومع تنامي قيمة المشروع القائم على رأسمال المجازفة، تنمو كذلك قيمة استثمارات الشركاء الأصلية. وبطبيعة الحال يخفق كثير من الشركات الجديدة بل يخفق معظمها بالفعل. وفي النهاية، يحل الشركاء بعد حين من الزمن شركاتهم القائمة على رأسمال المجازفة نفسها ويتقاسمون قيمة حيازاتهم التي تكون قيمتها قد بلغت أضعافاً مضاعفة عن أموالهم الأصلية في حال نجاح المشروع.

والنظام السائد في الولايات المتحدة ما زالت تسانده سياسات الحكومة، بما فيها المشتريات العسكرية ودعم البحث التطبيقي. كما استفاد من مجموعات السياسة العامة على صعيد الولاية والصعيد المحلي التي ترمي إلى استمالة ورعاية الشركات المبتكرة والسياسات الاتحادية الرامية إلى تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة من خلال إدارة الأعمال التجارية الصغيرة مثلاً التي تقوم، في جملة أمور، بإقراض شركات الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة لأغراض الإقراض المباشر للمشاريع الصغيرة. كما أنشئت حوافز استثمار بموجب قانون التطوير الابتكاري للأعمال التجارية الصغيرة لعام ١٩٨٢^(٥) ناهيك عن الحوافز الضريبية العامة والحوافز ذات الصلة، كالتالي تنشأ عن المعدلات الضريبية المنخفضة نسبياً المفروضة على أرباح رأس المال في نظام ضريبة الدخل في الولايات المتحدة.

بيد أن ديناميات نظام رأسمال المجازفة في الولايات المتحدة تبدو مرتبطة غالباً بطبيعة عمل الاقتصاد في الولايات المتحدة. وتشمل الأبعاد الرئيسية ذات الصلة فيما يبدو: درجة عالية من التقدم التكنولوجي، مما يتيح تطويراً جاهزاً للمنتجات التي تجسد التكنولوجيات الجديدة؛ وسوقاً محلية كبيرة ذات طاقة عالية على الشراء، مما يتيح نمو المبيعات بسرعة خلال فترة قصيرة من الوقت؛ ومجموعة متطورة جيداً من الأسواق المالية التي توفر بشكل سلس الأموال للشركات الصغيرة نسبياً فضلاً عن الشركات الكبيرة؛ وسوقاً لليد العاملة الماهرة يمكن أن تؤخذ منها الموارد البشرية اللازمة للشركات الجديدة. إضافة إلى أن البيئة الاجتماعية تقدر روح مباشرة الأعمال الحرة الخلاقة تقديراً عالياً وتتوفر حماية قانونية قوية للملكية الفكرية.

وعلى النقيض من ذلك، ما زال رأسمال المجازفة في جمهورية كوريا يغلب عليه طابع المبادرة العامة أكثر من أي شيء آخر^(٤). والواقع أنه كان قد بدأ إلى حد ما استجابة إلى نمو - - - بل سيطرة - - - الشركات الكبيرة التي رثي أنها أصبحت ضخمة جداً وغير قادرة على التكيف بما فيه الكفاية مع الأوضاع المتغيرة بسرعة في الأسواق المعاصرة. ولهذا، قررت حكومة جمهورية كوريا التشجيع على إقامة العديد من الشركات من الحجمين الصغير والمتوسط، ولا سيما في الصناعات الكثيفة التكنولوجياً. ومن الشروط الأساسية لتحقيق هذا الغرض تعبئة مقادير كبيرة من الموارد المالية لرأسمال المجازفة.

ولهذا، بدأت الحكومة في عام ١٩٨٦ سياسة تهدف إلى تعزيز رأسمال المجازفة من خلال توفير حوافز لإنشاء شركات رأسمال المجازفة. وتنامي هذا القطاع من ١٥ شركة من هذا النوع في عام ١٩٨٦ توفر ٣٣٠ مليون دولار على شكل قروض واستثمارات إلى ٥٥ شركة في عام ١٩٩٥. وبلغ التمويل المقدم في عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٤١ بليون دولار.

...

(الإطار الخامس - ١ تابع)

ويشمل نظام جمهورية كوريا نوعين من شركات رأسمال المجازفة يقوم أحدهما على توفير أموال لبدء تشغيل الشركات من الحجمين الصغير والمتوسط (أي الشركات التي يعمل فيها ٣٠٠ عامل أو أقل من ذلك)، ويقوم الآخر على توفير تمويل للتوسع بعد مرحلة البدء. وعلى الراغبين في إقامة شركات رأسمال المجازفة لتمويل المشاريع المبتدئة التي تدعى "شركات الاستثمار في إقامة الأعمال التجارية الصغيرة" أن يسجلوا طلباتهم أولاً في وزارة التجارة والصناعة. ويصبحوا بعد ذلك مؤهلين للحصول على قروض معانة طويلة الأجل من الحكومة عن طريق صندوق تشجيع المبتدئين التابع لها وذلك لاستخدامها في الاستثمار في شركات جديدة^(أ). كما يستخدم ترتيب شراكة التوصية لأخذ أموال المعاشات التقاعدية لموظفي الشركات الكبرى وشركات التأمين لاستغلالها كمورد للاستثمار في مشاريع جديدة: وفي الواقع، يتحتم على شركات الاستثمار في إقامة الأعمال التجارية الصغيرة أن تستثمر في غضون خمس سنوات أكثر مما تحصل عليه من أموال من الحكومة. وتوفر شركات الاستثمار في إقامة الأعمال التجارية الصغيرة خدمات استشارية للمؤسسات الجديدة بالإضافة إلى توفير أموال لها. غير أن دورها مقصور على بدء المشاريع ويتحتم عليها الخروج من الشركات الضردية في حافظاتها في غضون سبع سنوات.

وفيما يخص المؤسسات التي تبقى على قيد الحياة، يتاح التمويل والمساعدة في المرحلة التالية لخروج شركات الاستثمار في إقامة الأعمال التجارية الصغيرة من حافظاتها، يتاح من مؤسسات من النوع الثاني، وهو "شركات تمويل الأعمال التجارية القائمة على التكنولوجيا الجديدة". وهناك مؤسسات مالية غير مصرفية مرخصة من قبل وزارة المالية والاقتصاد ومفوضة بصلاحيات الاستثمار في الأعمال التجارية القائمة على التكنولوجيا الجديدة، وإقراضها وتأجيرها وتوفير خدمات التوكيل إليها. وكما تكون الشركات مؤهلة للحصول على الدعم من شركات تمويل الأعمال التجارية القائمة على التكنولوجيا الجديدة، لا بد من أن يكون عدد العاملين فيها أقل من ١٠٠٠ عامل وألا تتجاوز أصولها ٤٠ مليون دولار. أما دور الحكومة في تمويل شركات تمويل الأعمال التجارية القائمة على التكنولوجيا الجديدة فيجري بالدرجة الأولى من خلال صندوق ضمان الائتمانات المتعلقة بالتكنولوجيا الذي يضمن إقراض شركات تمويل الأعمال التجارية القائمة على التكنولوجيا الجديدة من المؤسسات المالية. كما تعتمد شركات التمويل تلك، شأنها في ذلك شأن شركات الاستثمار في إقامة الأعمال التجارية الصغيرة، على ترتيبات شراكة التوصية؛ وتوفر شركات التمويل، على غرار شركات الاستثمار تلك أيضاً، خدمات استشارية إدارية.

ولم يكن نظام جمهورية كوريا خالياً من المشاكل. فقد نشأ بعضها عن نظام المؤسسات المزدوجة، إضافة إلى سوق التعامل خارج البورصة الضئيل في أسهم طرحت حديثاً والتعقيدات التي ينطوي عليها الحصول على قوائم الأسهم المطروحة في سوق الأوراق المالية. بيد أنه لا يوجد معتقد أيضاً أنه لا توجد عقلية مؤسسية كافية لنهم رأسمال المجازفة ولا يتوفر عدد كاف من الخبراء للعمل كخبراء استشاريين لشركات رأسمال المجازفة. وقد درج رجال الأعمال في جمهورية كوريا، على وجه الخصوص، على النزوع إلى رفض إدارة أعمالهم التجارية معاً على أساس الملكية المشتركة. ويقال في الحقيقة إن ملك الأعمال التجارية القائمة على رأسمال المجازفة يعتبرون تلك الشركات مجرد مؤسسات لتوريد الأموال ولا يعتبرونها كشركاء.

وفي عام ١٩٩٥، زادت الحكومة تعزيز سياساتها الرامية إلى تشجيع صناعة رأسمال المجازفة حتى يتسنى إنشاء أكثر من ١٠٠٠٠ شركة مبتدئة كل عام. وتوسع الحكومة نطاق تمويلها لرأسمال المجازفة وتسعى أيضاً إلى تطوير سوق تبادل الأسهم خارج نطاق سوق الأوراق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الحكومة الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية وتطور نظام البراءات.

وفي نهاية المطاف، تمثل هدف الحكومة في هذا القطاع في جعل دورها غير ضروري. أي أن السياسة تعتبر ناجحة عندما تخرج شركات رأسمال المجازفة من إطار الاعتماد على الحكومة إلى رعاية خبراتها الفنية الخاصة، وتعرض على احتمالات استثمار واعدة وتساندها بشكل فعال. وبعبارة أخرى، يعتبر النهج الذي تتبعه جمهورية كوريا في تنمية قطاع رأسمال المجازفة بطبيعته نهج "صناعة غضة" لمعالجة التنمية المالية وهو ما زال بعيداً كل البعد عن الدور المالي الدائم الذي تتولاه الحكومة وحكومات كثيرة أخرى في أماكن أخرى على مر السنين في تعزيز الاستثمارات وتوجيهها.

(أ) يستند هذا الوصف بشدة على كتاب رودني كلارك "رأسمال المجازفة" في بريطانيا وأمريكا واليابان (نيويورك، مطبعة سانت مارتين، ١٩٨٧) الصفحات ٥ - ٢٦؛ وكتاب "الاستثمار في رأسمال المجازفة" لدونالد ي. فيشر (شارلوتسفيل، فيرجينيا، معهد المحللين الماليين المعتمدين، ١٩٨٩).

(ب) يهدف القانون، في جملة أمور، إلى تشجيع الابتكارات التكنولوجية في الشركات الصغيرة عن طريق طرح التكنولوجيا التي تملكها الحكومة في الأسواق التجارية، ويجري ذلك جزئياً عن طريق استخدام أموال الإدارات الحكومية والمؤسسات المرتبطة بها المخصص لها ميزانيات ضخمة للبحث والتطوير.

(ج) يستند التحليل التالي على المعلومات المقدمة من وزارة المالية والاقتصاد في جمهورية كوريا.

(د) يقدم الصندوق أيضاً الدعم للشركات الاستشارية المبتدئة.

وثمة اعتبار نهائي يتمثل في أن استخدام الائتمانات الموجهة يفترض وجود سوق رأسمالية مغلقة، يمكن فيها السيطرة على التدفقات المالية إلى الخارج. وذلك لأنه بافتراض أن برنامجاً ما للائتمانات سيسفر عن توزيع مختلف عما كانت السوق ستختاره من تلقاء نفسها - وهو مجمل جوهر البرنامج - فإن ما سيعود على المقرضين الذين يشاركون في البرنامج قد يكون أقل من عائدات غير المشاركين. وفي هذه الحالة، إما أن تقوم الحكومة بتعويض المقرضين المشتركين عن هذا الفرق من خلال إعانة ما، وإما سيسعى هؤلاء المقرضون (بل مودعهم على الأرجح) إلى التهرب من البرنامج عن طريق إخراج رؤوس أموالهم من البلد. ومع العولمة المتزايدة للأسواق المالية، يبدو أن الشكوك أصبحت تحيط بإمكانية الاستمرار في التوزيع المركزي للائتمانات لفترة مطولة. ولا يعني ذلك أن البرامج لن تعمل، بل يعني فحسب أن الإبقاء عليها قد يكون صعباً إذا كانت هناك في الوقت ذاته ضغوط لتحرير حساب رأس المال. وعلى أي حال، يمكن الاطمئنان إلى افتراض أنه سيجري في نهاية الأمر تلافي حدوث أي تشويه كبير ناجم عن السياسات العامة.

والخلاصة أن الخبرات المستقاة من مجموعة متنوعة من برامج الائتمانات الموجهة تشير إلى أنه يمكن حقاً أن تحقق تلك البرامج الأهداف المرجوة منها، على الأقل لمدة معينة وفي ظل ظروف معينة. وعندما تعمل هذه البرامج بصورة طبيعية، فإنها تكون فيما يبدو جزءاً من مجموعة من الأدوات التي تستخدمها حكومة ما، حيث يلزم توفر عوامل أخرى تقتزن بتوجيه الائتمانات لكي تنجح هذه الآليات. وفي حالة سياسة تشجيع الصادرات التي انتهجتها جمهورية كوريا، على سبيل المثال، كانت الائتمانات الموجهة تقتزن بمراقبة أسعار الصرف للحفاظ على قدرة الصادرات على المنافسة، وكانت الضوابط المفروضة على الأسعار المحلية محدودة بحيث لم تكن التشوهات في الأسعار المحلية واسعة النطاق. وفي الحقيقة، وكما سيتضح في الفصول التالية، فإن الملمح الأكثر بروزاً في هذا الشأن هو تعدد اعتبارات السياسات العامة التي تؤثر على أداء الاستثمارات.

الحواشي

- (١) لاستعراض الآراء النظرية الراهنة وتطبيقها على نماذج التنبؤ، انظر "وضع نموذج للاستثمار الخاص: دوال الاستثمار في نموذج "Link" Project LINK Spring Meeting, "Link" Pingfan: Hong and Peter Pauly, "Modelling private investment functions in the LINK Model" Project LINK Spring Meeting, "Link" 25-28 March 1996, United Nations, New York.
- (٢) يستند هذا التفسير إلى تحليل أجرته وكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية في الفصل الثاني من التقرير السنوي عن الاقتصاد الياباني، ١٩٩٤، chap.2. (Tokyo, EPA, 1994), Heisei 6 Nendo Nenji Keizai Hokoku (The annual report on the Japanese economy, 1994).
- (٣) يستتبع حساب متتالية زمنية لمعامل رأس المال لاقتصاد ما، قياس مجموع رأس المال في أوقات مختلفة بأسعار ثابتة وهذا بطبيعة الحال عرضة لمجموعة مشاكل القياس ذاتها التي نوقشت في الفصل الرابع فيما يتعلق ببيانات الاستثمار.
- (٤) تميز الأصول "الحقيقية" عن الأصول المالية، وبالمثل، فإن معدل العائد يميز عن الفوائد المتأتية من عمليات التصنيع.
- (٥) تقابل المعادلة معدل العائد من الأصول الحقيقية بدالة خطية لمعدل استخدام القدرة ومتغير وهمي لارتفاع قيمة البين الذي أعقب اتفاق بلازا المبرم في عام ١٩٨٥.
- (٦) انظر الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.88.II.C.1)، الفصل الرابع، المعنون "أسباب ونتائج انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧"، والمرفق الثاني.
- (٧) كانت المكاسب السنوية في الأسهم والأراضي مجتمعة تعادل نسبة ١٤٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام ١٩٨٧، في حين قدرت الخسائر في قيم الأصول في عام ١٩٩٢ بنسبة ٨٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة (انظر: وكالة التخطيط الاقتصادي)، ٧ نيندو نينجي كيزاي هوكوكو (التقرير السنوي عن الاقتصاد الياباني، ١٩٩٥) (طوكيو، وكالة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٥، ص ١٩٧).
- (٨) وبصورة أدق، في حالة قطاع الصناعة التحويلية، في الفترة التي تمتد من الربع الأول من عام ١٩٧٥ إلى الربع الأخير من عام ١٩٩٤، انخفض الاستثمار في المصانع والمعدات بنسبة ٠.٩ في المائة في المتوسط استجابة لحدوث زيادة قدرها ١ في المائة في نسبة الدين في الأجل الطويل (السندات والقروض من المصارف التجارية) إلى مجموع قيمة الأصول الثابتة الملموسة (باستثناء الأراضي). وقد انخفض في قطاع الصناعة غير التحويلية بنسبة ١.٢ في المائة أثناء الفترة الممتدة من الربع الأول من عام ١٩٨٠ إلى الربع الأخير من عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حدوث انخفاض قدره ١ في المائة في نسبة قيمة الأراضي الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة ٠.٦ في المائة في قطاع الصناعة التحويلية وبنسبة ١.٤ في المائة في قطاع الصناعة غير التحويلية، بالنسبة لكل من الفترتين. وفوق ذلك، فقد تراكمت زيادة الاستثمار في أواخر الثمانينات بتغييرات معاكسة في هذه النسب المالية (وكالة التخطيط الاقتصادي، Heisei 7 Nendo Nengi Keizai Hokoku، التقرير السنوي عن الاقتصاد الياباني، ١٩٩٥) (طوكيو، وكالة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٥)، التذييلان ١-٢-١ و ١-٢-٨).

(٩) من الواضح أن هذا يمكن أن يرى على الصعيد العالمي، حيث كان هناك في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، ٧ مصارف يابانية من أصل أكبر المصارف العشرة في العالم من حيث الأصول، تمتلك حوالي ثلاثة أرباع أصول المصارف العشرة مجتمعة؛ وفي نهاية عام ١٩٩٠، كانت المصارف اليابانية تمثل خمسة من أصل المصارف الكبرى العشرة في العالم، وتمثل ٥٧ في المائة من أصول هذه المصارف العشرة مجتمعة (بيانات المستثمر المؤسسي، أعداد مختلفة).

(١٠) كان يتعين على المصارف اليابانية، بما يعكس هذه الظروف - - وعدم اليقين من المدى الكامل لمشكلة القروض المعدومة - - أن تسدد ما يدعى "علاوة اليابان" في عام ١٩٩٥ عندما كانت تقترض على الصعيد الدولي؛ أي أنه كان يتعين على المصارف اليابانية أن تسدد سعر فائدة أعلى على الاقتراض الدولي مما كانت تستوفيه المصارف المقارنة من البلدان الصناعية الأخرى في ذلك الوقت.

(١١) (تقرير عن اتجاهات الاستثمار في الوحدات الصناعية والمعدات للعام المالي ١٩٩٦) (1996 Nendo Setsubi Toshi Keikaku) (Report on trends in plant and equipment investment for fiscal 1996), Nihon Keizai Shimbun, 15 February 1996.

(١٢) National Land Agency, Tanki Chika Doko Chosa (Short - term land prices outlook), نظرة مستقبلية إلى أسعار الأراضي في المدى القصير، فبراير ١٩٩٦.

(١٣) انظر Economic Planning Agency, Business Cycles in Japan and U.S.A. (الدورات التجارية في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، Tokyo, Economic Planning Agency (November 1995).

(١٤) للتعرف على جوانب العلاقة بين التكنولوجيات والممارسات اليابانية المتبعة في إدارة شؤون اليد العاملة، انظر Hiroshi Kawamura, "Technology and labour: the case of Japan" (التكنولوجيا واليد العاملة: حالة اليابان"، دراسة مستنسخة بالاستناد للامم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، تموز/يوليه ١٩٩٥).

(١٥) "المال وأسعار الفائدة والنشاط المصرفي في التنمية الاقتصادية" (Maxwill J. Fry, Money, Interest, and Banking in Economic Development, 2nd ed. (Baltimore, Maryland, Johns Hopkins University Press, 1995), p. 353).

(١٦) ليس هذا بطبيعة الحال إلا جزءاً واحداً من مجموعة السياسات المحتمل تأثيرها على الاستثمار أو السياسة الضريبية هي الخيار الرئيسي الآخر (انظر، مثلاً، Charles L. Schultze, Memos to the President (Washington, D.C., Brookings Institution, 1992), pp. 278-289; وللإطلاع على استعراض أعم، انظر J. A. Kay, "Tax policy: a survey" (السياسة الضريبية: دراسة استقصائية" Economic Journal, vol. 100, No. 399 (March 1990), pp. 18-75).

(١٧) من أمثلة ذلك المصاعب الاقتصادية التي عانتها عدة بلدان في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥ والتي كانت لها صلة ما بأزمات النشاط المصرفي المحلي (انظر الاطار الثاني - ٢).

(١٨) وهذه هي أساسا المهمة المالية للبنك الدولي، الذي يبيع السندات في أسواق المال الدولية، معتمداً في الأساس على درجة ملاءمة حملة أسهمه الموجودين في البلدان الصناعية، ثم يقرض حصيلة هذه السندات، لفترة مدتها ٢٠ عاماً، لحكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي لا يمكنها أن تقترض وفق هذه الشروط ذاتها.

(١٩) انظر István ábel and John p. Bonin, "State desertion and credit market failure in the Hungarian transition", Heger الدولة وإفلاس أسواق الائتمان في الفترة التي يمر فيها اقتصاد هنغاريا بمرحلة انتقالية" (Acta Oeconomica vol. 46, Nos. 1 and 2 (1994), pp. 97-112; and John p. Bonin, "on the way to privatizing commercial banks: Poland and Hungary take different roads" التجارية: بولندا وهنغاريا يسلكان طرقاً مغايرة"، Comparative Economic Studies, vol. 35, No. 4 (winter 1993), pp. 103-119).

(٢٠) بيانات مصرف اليونان. للإطلاع على معلومات أساسية عن الائتمان الموجه في اليونان، انظر الدراسات الاستقصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: OECD Surveys: Greece, (Paris, OECD, 1985).

(٢١) انظر Byung-Sun Choi "Financial Policy and big business in Korea: the perils of financial regulation", in The Politics of Finance in Developing Countries, (Ithaca, New York, and London, Cornell University Press, 1993).

(٢٢) حالات اندونيسيا وتونس والصين، كما تقدم في الفصل السابع، تؤكد هذه الاعتبارات أيضاً.

(٢٣) انظر Yoon Je Cho and Joon-Kyung Kim, "Credit policies and the industrialization of Korea", mimeo World Bank, (December 1994).

(٢٤) انظر W sselrahC dna sirimolaC .P sselrahC dna greblemmiH ,yrtsudni dna erutlucirga rof semmargorp tiderc detceriD ,siroB dna onurB leahciM ,3991 ,scimonocE ntempoleveD no ecnerefnoc launA knaB droW eht fo sgnideecorp , "cfaf dna yroeht morf stnemugra .(1994 ,knaB dlroW ,.C.D ,notgnihsaW ,sde ,civokselP

- Charless W. Calomiris and Charles P. Himmelberg, "Government credit policy and industrial performance: Japanese machine (٢٥)
.tool producers, 1963-1991", mimeo, (world Bank, Financial Sector Development Department, December 1994
- (world Bank, Financial Sector Dimitri Vittas and Yoon Je Cho, "Credit policies: lessons from East Asia, summary", (٢٦)
.mimeo, Development Department, December 1994)

الفصل السادس

استثمار رأس المال الثابت والتحول الاقتصادي

لدى تحرك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من النموذج الاقتصادي المخطط مركزيا إلى نموذج التنظيم الاقتصادي المدفوع سوقيا، توقعت تكون رأس مال سهمي جديد يمكنها من توليد الثروة بإنتاجها السلع التي يرغب مواطنوها -- والمشترون الأجانب -- في شرائها فعلا. فالاستثمار رئيسي لبلوغ هذا الهدف وينصب عليه الاهتمام بشكل متزايد دوليا. كما ينصب عليه اهتمامنا في هذا الفصل.

وستستعرض أولا خبرات الاستثمار في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ثم تُستعرض خبرات ترويه اندأشتلت (الوكالة الألمانية للتحويل إلى القطاع الخاص) في المنطقة التي تشكل الآن الولايات الشرقية من ألمانيا، وأخيرا تستعرض خبرات الاتحاد الروسي. هذه الدراسة الاستقصائية انتقائية، من حيث أن البيانات المطلوبة لا تتوفر بالنسبة لجميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما شركاء الاتحاد الروسي في رابطة الدول المستقلة. بيد أنه يمكن استخلاص النتائج استنادا إلى تنوع الدراسات القطرية التي يمكن إعدادها.

لماذا تتميز مشكلة الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

الانتقال اقتصاديا هو الثورة الاقتصادية الثانية في هذه البلدان في القرن العشرين. فالتغير الأول كان من اقتصادات سوقية إلى اقتصادات مخططة مركزيا. وهذا ما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق بعد عام ١٩١٧، وفي البلدان الأخرى بعد عام ١٩٤٥. وللتمكن من تقدير الصعوبات والفرص الماثلة أمام البلدان لدى قيامها بالانتقال الجديد ودور الاستثمار في هذا الانتقال، تقديرا كاملا، من المفيد العودة إلى النتائج التي توقعها الزعماء السابقون من التغيير الأول، وماهية هذه النتائج في البدء، وسبب اختلاف النتائج النهائية عن التوقعات بهذا الشكل الملحوظ.

ويمكن القول، مع التعرض لخطر التبسيط، إن التخطيط المركزي كان يقوم على مفهوم يعتبر أن التقدم الاقتصادي يتطلب إنتاج "أشياء" مادية -- سفن، سكك حديدية، قمح، ألبسة. فالقيمة الإجمالية المنتجة في اقتصاد ما في سنة ما هي مجموع الأشياء المنتجة. كما كان هناك حاجة إلى خدمات -- مثل الخدمات القانونية والتوزيع -- بيد أن هذه كانت تسجل على حساب قيمة الإنتاج وليس على حساب الإنتاج ذاته؛ أي أنها غير منتجة^(١).

وما أن اعتمد التخطيط المركزي كوسيلة لتنظيم الإنتاج، جعل ذلك المنظور يتحكم ليس فقط في المواضيع التي يدرسها الاقتصاديون ويكتبون فيها، بل أيضا في السلع التي تنتج ذاتها. وهكذا كان أحد الأهداف الرئيسية لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد عام ١٩٢٧ استعمال موارده الطبيعية والعدد الهائل من اليد العاملة لتصنيع اقتصاده تماما بطريقة لم تحاول قط قبلا -- وذلك من خلال التخطيط المنظم المنسق. فقد وضعت نسبة كبيرة جدا من الاستثمارات الحالية في إنتاج المزيد من سلع الاستثمار -- على حد تعبير لينين: استعمال رأس المال لإنتاج رأس المال بحيث يمكن المضي في زيادة الإنتاج -- إنتاج السلع المادية على الأقل.

وكان يبدو أن هذا النظام قد حقق هدفه. فالجدول السادس - ١ يقدم أرقاما عن إنتاج الحديد الخام الذي كان سابقا العامل الهام الذي يقرر قوة البلد وثروته: فالآلات والسكك الحديدية وما إلى ذلك كانت تبني من الحديد. وفي عشية الحرب العالمية الأولى، كان الإنتاج الروسي، الذي توسع بسرعة منذ مطلع القرن، متخلفا عن إنتاج فرنسا بشكل طفيف وكان متخلفا عن إنتاج ألمانيا بمقدار كبير. وعند بداية الحرب العالمية الثانية، لم يكن إنتاج الاتحاد السوفياتي يتخلف عن إنتاج ألمانيا إلا بشكل طفيف. وفي حين أن مستويات إنتاج عام ١٩٢٩ في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمر يكية لم تكن أعلى بكثير من مستوياتها في عام ١٩١٣، بل كان مستوى إنتاج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أقل من ذلك بكثير، فقد وسع الاتحاد السوفياتي إنتاجه خلال هذه الفترة بشكل كبير. ومع أن التكاليف البشرية التي انطوى عليها ذلك كانت هائلة، فقد كان يبدو أن الاتحاد السوفياتي قد استنبط نظاما يستطيع ضمان النمو بغض النظر عما كان يجري في بقية العالم، الذي لم يكن قد خرج بعد من أزمة الكساد الكبير. وبعد الحرب العالمية الثانية، تحققت زيادات أخرى في الإنتاج، وحتى عام ١٩٧٠ كان الاتحاد السوفياتي قد توازى مع الولايات المتحدة في إنتاج الحديد الخام.

هكذا برهنت برامج الاستثمار المخصصة والموجهة مركزيا عن فعاليتها بالنسبة للتصنيع السريع في قطاعات مختارة، وكذلك بالنسبة لإعادة تجهيز الصناعة من أجل الاحتياجات الحربية وتعمير ما بعد الحرب والأسلحة النووية والبرامج الفضائية. ومع ذلك، ومع استمرار فترة ما بعد الحرب، بدأت ملاحظة أخطاء في نموذج رأس المال التراكمي الذي قام عليه النجاح الصناعي المخطط مركزيا. فأصبح واضحا بشكل متزايد أن النموذج الذي لا يلبى طلب المستهلك مباشرة، بل يلبى بدلا عن ذلك طلب المستهلك خلال فترة التخطيط حسب اعتقاد المخططين -- والذي يعتمد أيضا على السلطات المركزية لتوجيه الأبحاث -- قد أخفق في مجاراة التطورات التكنولوجية في العالم بشكل عام. وإحدى علامات بقاء الاتحاد السوفياتي متعلقا بنموذج لا يناسب هذه الفترة أن إنتاج الحديد الخام من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠ قد تقلص في البلدان المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة، في حين أنه ازداد في الاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٩٠، كان إنتاج الاتحاد السوفياتي منه ضعف إنتاج الولايات المتحدة. ولم يكن هذا الإحصاء دليلا على النجاح بقدر ما كان دليلا على وجود خطأ.

الجدول السادس - ١ - إنتاج الحديد الخام، ١٩٩٠-١٩١٠
(بآلاف الأطنان المترية)

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	روسيا ^(١) واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ألمانيا	فرنسا	
١٤٠١٠	٩١٠٤	٢٩٣٧	٧٥٥٠	٢٧١٤	١٩٠٠
٣٠٨٧٦	١٠٤٢٥	٤٦٤١	١٦٧٦١	٥٢٠٧	١٩١٣
٣٢٣٢١	٨١٠٨	١٤٥٠٠	١٧٤٧٨	٧٣٧٦	١٩٣٩
٦٠٢١٧	٩٨١٩	١٩٢٠٠	٩٥١١	٧٨٣٨	١٩٥٠
٨٥١٤١	١٧٨٩٥	٨٥٩٣٣	٣٣٨٩٧	١٩٥٩٢	١٩٧٠
٥٠٥٤٣	١٢٤٦٣	١١١٣٨٥	٣٠٢٠٦	١٤٧١٨	١٩٩٠

المصدر: B. R. Mitchell, European Historical Statistics, 1750-1970 (New York, Columbia University Press, 1976); U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970, Part I (Washington, D.C., 1975) "الحوالية الاحصائية"، مختلف السنوات.

(أ) الامبراطورية الروسية قبل عام ١٩١٤.

عملية الاستثمار في ظل التخطيط المركزي

الأسباب التي جعلت النموذج التخطيطي يفقد جدارته يمكن أن تساعد في توضيح سبب إيلاء قيمة ضئيلة نسبياً لرأس المال السهمي المتوفر لدى الاقتصادات المخططة مركزياً عندما شرعت في انتقالها إلى الاقتصاد السوقي.

كان تراكم (استثمار) رأس مال يقرر مركزياً^(١)، وهو بصيغته الأصلية، لا يأخذ في الاعتبار الأسعار المجدية ولا معدلات الفائدة أو الأرباح في تقرير ما هي القطاعات التي ستحتل بالأرصدة وما هي هذه الأرصدة. فقد ركز متخذي القرارات على قدرات الإنتاج المادية والعلاقات الهندسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والأبعاد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية على مستوى التراكم الشامل. وكان النموذج يقوم على النمو المستمر في جميع مدخلات العوامل، بما فيها الأسهم وأصول رأس المال الثابت. وتعرف هذه الاستراتيجيات غالباً باسم، "الدرب الموسع"، للنمو الاقتصادي^(٢).

وكان من المزايا التي افترضت في نموذج التخطيط المركزي أنه بالنظر لتخطيط التراكم على مدى سنوات عديدة، فإن من شأنه أن يكون أكثر استقراراً من عام إلى عام مما هو عليه عادة في حالة الاقتصادات السوقية^(٣). كما كان من المعتقد أن الاستثمار سيكون أكبر مما هو في النظام السوقي وهكذا يمكن من تحقيق أهداف بعيدة المدى مثل التصنيع والتأهب الدفاعي والنمو الاقتصادي بمعدل مرتفع. وكانت تحدد عادة النسبة بين الناتج المادي الصافي المخصص للتراكم الصافي في حدود ٢٠-٣٠ في المائة^(٤).

وفي عقد الستينات، أكد المخططون المركزيون على الاستثمار، حتى على حساب نمو الاستهلاك. وفي عقد السبعينات، تغيرت الصورة: فغدا التراكم أبطأ من نمو الدخل ونمو الاستهلاك أكبر من التراكم، وذلك باستثناء تشيكوسلوفاكيا السابقة (انظر الجدول السادس - ٢). وقد ساعدت القروض الأجنبية في عقد السبعينات في رفع مستوى الاستهلاك وأتاحت السلع الاستهلاكية المستوردة التي كانت أعلى جودة من السلع التي كانت تنتجها الصناعات المحلية. وفي عقد الثمانينات، خفض التراكم في بولندا وهنغاريا فعلاً لإتاحة النمو في الاستهلاك وفي الصادرات اللازمة لخدمة الديون الأجنبية في الوقت الذي تباطأ فيه نمو الدخل تباطؤاً شديداً. وفي أواخر عقد الثمانينات، لم يكن هناك مفر من الاعتراف بأن التضحيات السابقة في الاستهلاك أعقبها نمو في الإنتاج أكثر بطئاً وليس سرعة، وبعدم التمكن من تلبية طلبات الاستهلاك. ففقد نموذج التخطيط المركزي جدارته كلية.

يفترض ذلك النموذج أن بمستطاع المخططين أن يحكموا سلفاً على احتياجات سوق المستهلكين في المستقبل، وأن يقرروا أفضل السبل التقنية لإنتاج هذه السلعة، وتصنيع الآلات لإنتاجها، ثم بدء الإنتاج بالفعل. وسار العمل بهذه الطريقة على نحو حسن إلى حد ما فيما يتصل بإنتاج سلعة متجانسة إلى حد ما وبسيطة مثل الحديد الخام، ولكنه لم يتوقع مجموعة كبيرة من السلع المطلوبة لتلبية طلب المستهلكين الأخذ في الزيادة والمتنوع والمتغير في اقتصادات سوقية متنافسة.

الجدول السادس - ٢ - عناصر النمو الرئيسية في خمسة اقتصادات مخططة مركزيا، ١٩٦١-١٩٩٠

(النسبة المئوية للتغير)^(ب)

١٩٩٠-١٩٨١	١٩٨٠-١٩٧١	١٩٧٠-١٩٦١		
				اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٣,٦-	٢,٥	٥,٠	الاستهلاك	
١,٦	٢,٥	٦,٣	التراكم	
١,١	٤,٩	٩,٣	التصدير	
٢,٧	٥,٠	٧,٢	الدخل القومي	
				بلغاريا
٢,٢	٥,٨	٦,٨	الاستهلاك	
٢,٨	٣,٨	٩,٦	التراكم	
٣,٨	١١,٤	١٤,٢	التصدير	
٣,١	٧,٠	٧,٧	الدخل القومي	
				بولندا
٠,٢	٦,٥	٥,٣	الاستهلاك	
٠,٨-	٢,٧	٧,٥	التراكم	
٢,٩	٧,٤	٩,٩	التصدير	
٠,٨	٥,٢	٧,١	الدخل القومي	
				تشيكوسلوفاكيا
٢,٧	٣,٥	٤,٣	الاستهلاك	
٦,٠	٤,٤	٤,٤	التراكم	
٣,٣	٦,٤	٦,٨	التصدير	
١,٧	٤,٦	٤,٤	الدخل القومي	
				هنغاريا
٠,٩	٣,٩	٥,٠	الاستهلاك	
٧,٤-	٢,٤	٧,٦	التراكم	
٤,٠	٨,٣	١٠,٢	التصدير	
١,١	٤,٥	٥,٤	الدخل القومي	

المصادر : National statistical data; Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) electronic database; Economic Commission for Europe (ECE), Economic Survey of Europe in 1991-1992 (United Nations Publications, Sales No. E.92.II.E.1) and Economic Survey of Europe in 1992-1993 (United Nations Publications, Sales No. E.93.II.E.1); and Ekonomika stran chlenov SEV (Economy of member States of the Council for Mutual Economic Assistance (CMEA)) (MOSCOW).

(أ) متوسط المعدل السنوي للنمو.

ولم تتوفر للاقتصادات المخططة مركزيا مرونة الانتاج التي يمكن ملاحظتها في المشاريع الخاصة. وفي الواقع، استخدم النظام المخطط مركزيا عمليات إنتاج عفا عليها الزمن في أغلب الأحيان بالمقارنة مع مثيلتها في الاقتصادات السوقية المتقدمة حتى في وقت بدء الانتاج؛ ولقد كافحت مشاريع الاقتصادات المخططة، على الدوام، لكي تلحق بالاقتصادات السوقية المتقدمة. ولقد أبرزت الصعوبات التي واجهت النظام المخطط مركزيا، فيما يتصل بإنتاج سلع ذات نوعية جيدة يمكن مقارنتها بالسلع التي تنتجها الاقتصادات المتقدمة النمو، بأوجه الاختلاف بين منتجات جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة ومنتجات جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة^(١). وصنعت تلك المنتجات في جزئين مما كان قبل الحرب العالمية الثانية بلدا واحدا لم تختلف بدرجة ملحوظة مستويات تطوره التكنولوجي في مناطقه المختلفة.

وأدى النظام ليس فقط إلى توجيه قدر كبير من الاستثمارات لإنتاج المزيد من منتجات فات أوانها، بل أيضا إلى وجود ضغط متواصل تقريبا لزيادة الاستثمارات. وحينما لم يتحقق النمو المتوقع في المخرجات، لم يتطلب العلاج إعادة النظر في برامج الاستثمارات من حيث جدواها وكفاءتها، ولكن اتخاذ سلسلة أخرى من "التدابير التنظيمية"، وعلى سبيل المثال اتخاذ قرارات لتركيبة الموارد لمرافق كادت أن تكتمل وذلك لتخفيض حجم أعمال التشييد غير المنتهية والمتأخرة، أو لتحسين نظام الإدارة. وكانت النتيجة الحتمية هي تخصيص المزيد من الموارد للاستثمارات لأن الخطة كانت تنص على الدوام على زيادة حجم الانتاج وأعمال التشييد.

وكان ثمة ضغط متصاعد نجم من أن القادة على جميع مستويات البيروقراطية يعتقدون بأن زيادة سلطتهم وهيبتهم تتحقق تبعا لتوسع الوحدة التي يقودونها. وتزيد مكافآتهم المالية وفقا لذلك في كثير من الحالات. وإضافة إلى ذلك، كانت الصعوبات التي واجهتها إدارة الشركات بصدد الحصول على مدخلاتها الدفاع الذي حمل تلك الإدارة على إنتاج تلك المدخلات داخل الشركة أو الفرع، مما تطلب مرة أخرى تسخير الاستثمارات. وبهذه الطريقة، أصبحت مشاريع الدولة تكتلات، وأنشأت شعبا شتى غير ذات صلة من الناحية التكنولوجية وعلى سبيل المثال التشييد، وصيانة الآلات، والأجهزة، والنقل. لقد كان من الأسلم، حتى وإن زادت التكلفة، ضمان تنفيذ شتى عمليات التجديد، والإصلاحات، والأنشطة الأخرى غير ذات الصلة بالسمات الأساسية لمشروع معين في الشركة نفسها^(٢).

وأُسفر دفع تكاليف الاستثمارات دائما من ميزانية الدولة عن إزالة أي نتائج مالية تترتب على فشل الاستثمارات في المشاريع^(٣). وكانت هناك مقاومة قليلة للضغط السياسي من أجل زيادة التوسع الأمر الذي أدى إلى إجبار المخططين على زيادة حجم الاستثمارات حتى بقدر أكبر. وهكذا، كانت أهداف الخطة من أجل التراكم المفرطة في الطموح في ضوء الموارد الحقيقية المحدودة المطلوبة من أجل تحقيقها. وفي الوقت نفسه، لم تف إمدادات المواد، والآلات والمعدات بالاحتياجات، الأمر الذي تسبب في إيجاد اختناقات خطيرة في الاقتصاد المحلي الآثار الخارجية الهامة التي تترتب عليها، مثل زيادة الواردات وزيادة العجز التجاري إلى مستويات لا يمكن تحملها^(٤).

وهكذا زاد الاتجاه التصاعدي في الاستثمارات بمعدلات أسرع من معدلات زيادة الدخل القومي. وقد أوجز أوتاشيك هذه النقطة قائلا^(٥): "طالبت المشاريع والإدارات، التي تعتمد على خبرة التنمية الموسعة السابقة، بأكثر حجم ممكن من الاستثمارات، وأكبر قوة عمل وأدنى أهداف للانتاج، لكي يتسنى لها أن تنفذ الخطط ببسر" ونتيجة لذلك، ارتفعت النسبة الإضافية لرأس المال إلى الانتاج ارتفاعا حادا. وقياسا بكل المعايير تقريبا، كانت تلك الاقتصادات غير كفؤة.

بيد أن النموذج المخطط مركزيا لم يتغير بمرور الوقت ومع زيادة ظهور عيوبه. ولقد حددت مؤشرات كفاءة الاستثمارات لمساعدة المخططين ومنظمي المشاريع باختيار أكثر مشاريع الاستثمارات "فعالية". ومع التقدم المحرز في رياضيات الحد الأمثل للتخطيط والحوسبة، يأمل المخططون في تحقيق المزيد من تخصيص موارد الاستثمارات على نحو أكثر ملاءمة. ولقد تعززت أدوار ومسؤوليات مصارف الاستثمار (المصارف التجارية) في بعض البلدان التي تنفذ إصلاحات، لكي يتسنى لها أن تقيّم بصورة منتظمة كفاءة الاستثمارات قبل تقديم الائتمانات.

وإضافة إلى ذلك، استهلكت الاقتصادات المخططة مركزيا سياسة ثابتة لتوحيد معايير المعدات الرأسمالية والعمليات، وتبادل البيانات التكنولوجية بصورة منتظمة والتخصص في أنحاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان التي كانت من شركائه في مجلس التعاضد الاقتصادي. وجرى العمل بـ "أعباء رأس المال" وهي دفعات سنوية تحل محل الفائدة كانت المشاريع تقدمها للدولة فيما يتصل بالأصول الثابتة التي بحوزتها. وأصبح الربح هو المعيار الرئيسي لأداء المشاريع في بعض الاقتصادات، بمعنى أن المشاريع لم تعد مسرقة في سعيها لحيازة وتكديس المعدات التي لم يكن بمقدورها أن تستعملها بصورة مربحة^(٦).

وحتى ذلك الوقت، وفي ظل نظام الأسعار الجبرية بدلا من نظام تتحدد الأسعار فيه بفعل السوق، حدثت تحريفات كثيرة في تلك الاقتصادات، وكاد أن يكون مستحيلا الاستدلال عما إذا كان فرع ما يدر أرباحا حقيقية في الاقتصاد القومي أم لا. ولذلك، واجهت السلطات صعوبات جمة بصدد تخصيص موارد الاستثمار وفقا لكفاءتها النسبية في مجالات مختلفة. وليس ثمة ما يدعو إلى التعجب، إن حدثت، في ظل تلك الأوضاع، استثمارات كثيرة غير ملائمة إلى حد كبير.

وفي النهاية، ثبت أن من المستحيل إصلاح النظام. لقد تكونت حصص رأسمال كثيرة بتضحيات هائلة. ومع أنه كان بمستطاع رأس المال أن ينتج منتجات بكميات مادية كبيرة، ثبت أنه غير قادر على إيجاد نمط مستويات المعيشة الذي توقع مواطنو تلك البلدان أن يتمتعوا به، وهو نمط مستويات المعيشة الذي تمتع به كثير من مواطني البلدان المجاورة. كان هذا هو التراث الذي ورثته الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية.

الاستثمارات في أوروبا الوسطى والشرقية

في بداية المرحلة الانتقالية، شهدت المشاريع في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية الأوضاع التالية: أولاً، كانت هناك طلبات فورية من أجل إضفاء الطابع العصري على الهيكل الاقتصادي العتيق الموصوف أعلاه. وثانياً، تبيّن وضع نظام جديد لإدارة المشاريع وأشكال تنظيمية جديدة. وثالثاً، اقتضت الضرورة القيام على جناح السرعة بإضفاء الطابع العصري على مزيج المنتجات. وتطلبت تلك الاحتياجات استثمارات كثيرة رفيعة الجودة. ومع ذلك تقلصت الاستثمارات مما أدى إلى زيادة الموقف سوءاً: ولم يكن بالمستطاع تنفيذ معظم الاستثمارات الضرورية المتصلة بالصيانة والاستبدال. ولم يبدأ التحول إلا بعد انقضاء بعض السنوات (انظر الجدول السادس - ٣)^(١٢).

أوائل سنوات مرحلة الانتقال: "مرحلة الهدم"

اتسمت أوائل سنوات مرحلة الانتقال في أوروبا الوسطى والشرقية، بصورة عامة، بعدم اليقين في المجالين الاقتصادي والسياسي وعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي جميع الحالات، لم تندهور الاستثمارات فحسب بل تدهور أيضاً الاستهلاك في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. وفي بعض الحالات هبطت الاستثمارات بنسبة زهاء ٣٠ في المائة في سنة واحدة (انظر الجدول السادس - ٣). وتعين على جميع البلدان أن تتخذ تدابير طارئة لتحقيق الاستقرار مباشرة بعد البدء في عملية الانتقال.

بيد أنه حتى في مرحلة مبكرة من عملية الانتقال كانت هناك إنذارات بضرورة حماية، على الأقل بصورة مؤقتة، بعض الصناعات الوليدة أو الهرمة في أثناء فترة التغييرات الجذرية. وكان هناك إحساس بالخوف بأنه ربما يحدث، في أثناء عملية إعادة تشكيل الهياكل، وهي عملية جذرية بالضرورة، أن تفقد الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية نهائياً مزاياها النسبية الكامنة في قطاعات معينة^(١٣). ومع ذلك حام الشك في النظام المخطط مركزياً بدرجة أنه لم تكن ثمة جدوى سياسية لاعتماد تدابير لتدخل الدولة. وفي هذه الحالة أصبح إدخال عناصر السياسة الصناعية أو حماية الإنتاج المحلي أمراً مستحيلاً.

وفي حين أن معظم رأس المال السهمي أصبح عتيقاً، كان بالمستطاع تجنب بعض حالات إلغاء الطاقات نهائياً وبعض حالات إغلاق المشاريع لو أن الأوضاع المحلية لم تندهور في الأجل القصير بتلك السرعة. ويعكس هذا بصورة جزئية طلب المستهلك، أي أن مبيعات المنتجات المحلية تقلصت بصورة حادة بسبب توفر الواردات في يسر. ومن جهة أخرى، لو أن عملية "الهدم البناء" حدثت على نحو أبطأ، لأصبح بمقدورها أن تستوعب موارد هائلة (للمحافظة على أنشطة لم يكن ليكتف لها على الإطلاق أن تصبح تنافسية) ولأسفرت من ثم عن تأخير تحويل الموارد إلى تشكيل منتجات تبشر بالمزيد من الخير. وبالفعل، كانت إحدى مزايا الانفصال الحاد هي عدم إنجاز بعض الاستثمارات التي بدأت قبل عملية التحول وفقاً لأهداف سياسة اقتصادية مختلفة تماماً، مما أسفر عن تحرير بعض الموارد من أجل استعمالات أخرى.

واتسمت الأوضاع الخارجية في أثناء مراحل الانتقال المبكرة بالصعوبة بالنسبة للمشاريع. وتسبب قطع العلاقات التجارية مع مجلس التعااضد الاقتصادي السابق في إحداث صدمة كبيرة للمشاريع التي فقدت أسواقاً ثابتة تماماً ومضمونة، وكذلك كان الانفتاح الجديد في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الاقتصاد العالمي. فبدون أي "آلية ترشيح" لتخفيف حدة الصدمات، أصبحت قدرة تلك الاقتصادات على تحمل التغييرات الخارجية ضعيفة إلى حد كبير.

ومن جهة أخرى، قدم أيضاً الانفتاح على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي مزايا. ولقد ساهم الاستثمار المباشر الذي اجتذب حديثاً - - وغير ذلك من أشكال التمويل الخارجي (غير المباشر) - - في الاستثمارات المحلية الجديدة. الأمر الذي هيأ الفرصة للاستفادة بـ "الاحتياجات المنتجة" التي كانت حبيسة في شكل رأس مال بشري غير مستغل بصورة كاملة وساعد في سد الفجوة في مجالي التكنولوجيا والإدارة. وفضلاً عن ذلك، فإن محتوى المهارة والتكنولوجيا في بعض منتجات اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية في فروع تقليدية كقدر بأقل من قيمته بالأسعار المحلية وذلك بالمقارنة مع الأسعار الدولية. ومع اقتراب الأسعار من الأنماط الدولية، زادت العائدات المحتملة من الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى زيادة جاذبية الاستثمارات وتمويلها^(١٤).

وثمة تطور آخر في التغيير الجذري الذي شهدته السنوات المبكرة يمكن رؤيته بصورة إيجابية على ضوء الأحداث وهو أن اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية زادت معدلات إلغاء الأصول الثابتة التي أصبحت فجأت عتيقة مما أدى بدوره إلى هبوط متوسط عمر المعدات. وأخيراً، وفي بعض البلدان، زاد هبوط متوسط عمر الأصول الثابتة بسبب انتعاش الاستثمارات بعد سنة ١٩٩٣ مما زاد حصة الأصول الثابتة التي يبلغ عمرها أقل من خمس سنوات. ولقد أصبح هذان الجانبان على حد سواء - - الإلغاء السريع وسرعة الإحلال وإضفاء الطابع العصري - - جزأين أساسيين من الاستراتيجية الحالية للاستثمار.

الجدول السادس - ٣ - تغير الاستهلاك، والاستثمارات الثابتة والنتاج المحلي الإجمالي في أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٩٥-١٩٩٠

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(ب)

١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠		
							بلغاريا
٢,٣	٢,٧-	٤,٦-	٤,٧-	٨,٣-	٠,٦		الاستهلاك
٠,٧	٢٠,٢-	٢٩,٧-	٢٣,٢-	١٩,٩-	١٨,٥-		الاستثمارات الثابتة
٢,٥	٢,٢	٣,٧-	٥,٧-	٦,٩-	٩,١-		النتاج المحلي الإجمالي
							بولندا
٤,٣	٤,٠	٥,١	٣,٥	٧,٥	١١,٧-		الاستهلاك
١٨,٩	٨,٠	٢,٩	٢,٣	٤,٤-	٢٤,٨-		الاستثمارات الثابتة
٧,٣	٥,٠	٣,٨	٢,٦	٧,٠-	١١,٦-		النتاج المحلي الإجمالي
							الجمهورية التشيكية
١,٣	٥,٣	٢,٩	١٥,١	٢٨,٥-	٦,٧		الاستهلاك
١٥,٧	١٧,٣	٧,٧-	٨,٩	١٧,٧-	٢,١-		الاستثمارات الثابتة
٤,٨	٢,٦	٠,٩-	٦,٤-	١٤,٢-	١,٢-		النتاج المحلي الإجمالي
							رومانيا
٧,٢	٤,٧	١,٢-	٥,٥-	١١,٨-	٩,٠		الاستهلاك
١٠,٥	٢٠,١	٨,٢	١٣,١	٣١,٦-	٣٥,٦-		الاستثمارات الثابتة
٦,٩	٣,٥	١,٣	٨,٨-	١٢,٩-	٨,٢-		النتاج المحلي الإجمالي
							سلوفاكيا
٣,٧	١,٧-	٢,٤	١١,٠	٢٥,١-			الاستهلاك
٣,٥	١٤,٣-	١٦,٠-	١٥,٣-	٢٥,٢-	١١,٧		الاستثمارات الثابتة
٧,٤	٤,٨	٤,١-	٧,٠-	١٤,٥-	٢,٥-		النتاج المحلي الإجمالي
							هنغاريا
٣,٤-	٢,٥-	٥,٤	٠,٦-	٥,٢-	٣,٥-		الاستهلاك
٨,٧	٢٧,٠	٠,٧-	٢,٨-	١٠,٤-	٧,١-		الاستثمارات الثابتة
٢,٠	٢,٩	٠,٨-	٣,٠-	١١,٩-	٣,٣-		النتاج المحلي الإجمالي

المصدر: تقديرات الإحصاءات القومية وتقديرات مشروع فريق البحث الدولي لوضع النماذج الاقتصادية (مشروع لينك): اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٥-١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.95.II.E.1)، الجداول ٣-٧-٢، ٣-٧-١٠، و ٣-٢-١٣ والدراسة الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٥-١٩٩٦، منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.96.II.E.1)، الجدول ٣-٢-١١.

(أ) تقديرات أولية.

أداء الاستثمارات في الفترة الأخيرة: علامات انتعاش الإنتاجية

بعد مرحلة "الهدم" أتت المهمة الثانية المتمثلة في التحديث، أي شراء الآلات والمعدات ذات المواصفات المطلوبة الأكثر تطورا وهو ما يعتمد إلى حد كبير على توافر الموارد الخارجية. وبعد أن خف عبء المعوقات الخارجية، ازدادت الواردات من الآلات والمعدات. وفي إطار الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الاقتصادات المتقدمة النمو واقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن استيراد المزيد من الآلات والمعدات، الذي يمكّن من الاستعاضة عن العمليات أو المنتجات البالية تكنولوجيا بعمليات أو منتجات جديدة، يمكن النظر إليه على أنه يتيح رفع الإنتاجية حتى عندما لا تكون هناك سوى استثمارات الاستبدال^(٥).

وتتراكم الأدلة على تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الإنتاجية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو المبين في الجدول السادس - ٤. فقد شهدت هذه البلدان زيادات سنوية تصل إلى ١٠ في المائة، وتتجاوز في كثير من الأحيان ١٥ في المائة، في إنتاجية اليد العاملة في سنة واحدة. وللاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مميزة أخرى بالإضافة إلى مواردها البشرية الوفيرة ولكنها مستغلة استغلالا ناقصا - رصيد كبير من الهياكل. وكما ورد وصف ذلك أعلاه، فإن الناتج قد ازداد في ظل النظام السابق بالزيادة أساسا في عدد الوحدات المنتجة. فتركيز موارد الاستثمار على الاستعاضة عن الآلات البالية بآلات أكثر إنتاجية في إطار الهياكل المحدثة وإن كانت قائمة من قبل، يعمل على زيادة الناتج الفردي للعمال. ويبين الجدول السادس - ٥ أن حصة الآلات والمعدات من مجموع استثمارات رأس المال الثابت قد ازدادت على نحو كبير في بولندا والجمهورية التشيكية بعد عام ١٩٩٠. وقد انطلقت بولندا، التي شهدت زيادات سريعة جدا في إنتاجية اليد العاملة بعد عام ١٩٩١، من قاعدة منخفضة جدا يخصص فيها حوالي الثلث فقط من الاستثمارات للآلات والمعدات؛ ومع ذلك فقد كانت حصتها، بحلول عام ١٩٩٥، من بين أكبر حصص البلدان التي جرت دراستها.

الجدول السادس - ٤ - اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية:
إنتاجية اليد العاملة في مجال الصناعة ١٩٩٥-١٩٩١

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (ب)
بلغاريا	- ٥,٢	- ٣,١	- ٢,٨	٨,٦	١١,٣
بولندا	- ٤,٢	١٣,٧	١٣,٣	١٢,٩	١٠,٤
الجمهورية التشيكية	- ٢١,٤	- ٠,٢	- ٠,٣	٤,٧	١٠,٥
رومانيا	- ١٩,٣	- ١٤,٢	١٣,٧	٩,١	١٦,٠
سلوفاكيا	- ١٠,٧	- ٣,٦	- ٥,٠	٩,٩	٨,٢
هنغاريا	- ٨,١	- ٠,٣	١٦,٤	١٤,٨	١٣,٣

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.E.1) الجدول

٧-٢-٣.

(أ) محسوبة كنتاج فردي لعمال الصناعة/الصناعة التحويلية في قطاع الصناعة/الصناعة التحويلية.

(ب) أرقام مؤقتة، تستند إلى بيانات جزئية.

سجل أيضا تحول ملحوظ في اتجاه الاستثمارات في سنوات التحول، كما هو مبين في الجدول السادس - ٦ وفي الزراعة، شهدت البلدان التي كانت فيها حصة الاستثمارات قليلة بالفعل المزيد من الانخفاض. إلا أن الجزء الأكبر من الحصة اتسم في رومانيا بالتقلب. وانخفضت حصة الاستثمارات الموجهة نحو الصناعات الاستخراجية مثلما كان متوقعا إلا في بولندا حيث اتسمت عموما بالاستقرار. وكان الاستثمار في الصناعة الاستخراجية في رومانيا أعلى منه في البلدان الأخرى، ويعود ذلك أساسا إلى النفط. ومع الانخفاض الكبير في الإنتاج في رومانيا، العائد إلى حد كبير إلى عوامل تتعلق بالطلب، فقد تأثرت الاستثمارات ليس في هذا القطاع فحسب بل أيضا في فروع الصناعات التحويلية التي تنتج المعدات للصناعة. وفي البلدان الأخرى، لم يسجل تغير مفاجئ من ذلك القبيل في حصة الاستثمارات الموجهة نحو قطاع الصناعات التحويلية.

الجدول السادس - ٥ - حصة الاستثمار في الآلات والمعدات من مجموع استثمارات رأس المال الثابت في أربعة من اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية

(النسبة المئوية)

هنغاريا	سلوفاكيا	الجمهورية التشيكية	بولندا	
٤٦,٤	٤٦,١	٤٦,٢	٣٥,٢	١٩٩٠
٤٦,٣	٥١,٢	٤٦,٤	٣٥,٣	١٩٩١
٤٨,٣	..	٤٦,١	٣٩,٣	١٩٩٢
٤٠,١	٤٧,٧	٤٧,٣	٤٩,٣	١٩٩٣
٣٦,٧	٤٣,٩	٤٩,٩	٥٠,٠	١٩٩٤
٤٤,١	٤٨,٦	٥٢,٥	٥٥,٣	١٩٩٥ ^(١)

المصدر: Glowny Urzad Statystyczny, Cesky Statisticky urad, Statisticky urad SR and Kozponti Statisztikai Hivatal (Central Statistical office (Poland), Czech Statistical office, Statistical office of the Republic of Slovakia, and Central Statistical office of Hungary), Statistical Bulletin, No. 3 (1995), p. 24

(أ) التسعة الأشهر الأولى.

يبين الجدول السادس - ٦ أيضا أنه سُجلت تغيرات كبيرة في كل من فروع البناء والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية. وتشير الزيادات في قطاع البناء إلى التحديث الذي كان لازما لهذا القطاع لكي يمكن تجديد المباني القائمة وبناء هياكل للوفاء بالمعايير الأعلى التي أصبحت مطلوبة الآن. وهناك قطاعان يتطلبان التحديث المستعجل أكثر من غيرهما هما البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية. وفي جميع البلدان، ارتفعت الحصة، من مجموع الاستثمارات، الموجهة نحو القطاعين المذكورين على نحو كبير. فقد أهمل قطاع الأعمال المصرفية في النظام السابق، وتعكس الزيادات الحادة في الحصة المنخفضة من الاستثمار في هذا القطاع في حالتي بولندا ورومانيا التطور السريع لنظام الأعمال المصرفية الحديث في هذين البلدين.

وفي مرحلة الهدم الأولى من عملية الاستثمار الوارد وصفها أعلاه، لم يكن من الممكن تلبية الطلبات على الآلات والمعدات ذات المعايير المطلوبة للإنتاج في الاقتصاد السوقي إلا عن طريق الواردات، وذلك ما حدث بالفعل. إلا أن الموردین المحليين بدأوا يحرزون نجاحا في اقتناص حصة أكبر من هذه السوق: في هنغاريا، نمت الإمدادات المحلية من الآلات بنسبة ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٧ في المائة في عام ١٩٩٤، بينما نمت الواردات بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٣ وانخفضت بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٤^(١). كذلك ارتفعت حصة المعدات المنتجة محليا في الجمهورية التشيكية من مجموع مشتريات المعدات من ٣٧ في المائة في أوائل عام ١٩٩٣ إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٤.

وتعكس هذه التطورات المشجعة على المستوى القطاعي بتسجيل ارتفاع في الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الكلي (انظر الجدول السادس - ٣) وكان نمو الاستثمار في عدة بلدان قويا في عام ١٩٩٤، وإن لم يكن في جميعها، وكان إيجابيا في جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية -- وكان قويا بشكل خاص في بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا -- في عام ١٩٩٥.

وأسفرت عملية التحويل إلى القطاع الخاص ونمو الشركات الخاصة الجديدة عن زيادة حصة الاستثمارات الخاصة من مجموع الاستثمارات خلال تلك الفترة (انظر الجدول السادس - ٧). والعديد من الشركات الخاصة الجديدة صغير الحجم جدا، نظرا لأن المتطلبات الأولية من رأس المال لدخول القطاع الخاص يمكن أن تكون منخفضة جدا^(١٧). بيد أنها تستطيع في وقت لاحق إعادة استثمار جزء هام من أرباحها.

الجدول السادس - ٦ - استثمارات رأس المال الثابت في أربعة من اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية في قطاعات مختارة كحصة من استثمارات رأس المال الثابت.

١٩٩٤-١٩٩١

(النسبة المئوية)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١		
٣,٠	٣,١	٣,٢	٤,٤	بولندا	الزراعة
٤,١	٣,٠	٣,٣	..	الجمهورية التشيكية	
١٨,٧	٦,٦	١٠,٢	٩,٥	رومانيا	
٢,٦	١,٩	٢,١	٣,٩	هنغاريا	
٤,٣	٤,٢	٤,٤	٤,١	بولندا	الصناعات الاستخراجية
٢,٨	٣,٣	٤,٩	..	الجمهورية التشيكية	
٨,٠	١٠,٤	١٢,٥	١٤,٠	رومانيا	
٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,١	هنغاريا	
٢٩,١	٢٥,٥	٢٧,٣	٢٧,٢	بولندا	الصناعات التحويلية
٢١,٠	٢٢,٣	٢٠,٨	..	الجمهورية التشيكية	
١٦,٠	٢٣,٦	٢٧,٣	٢٤,٦	رومانيا	
٢٢,٦	٢٤,٧	٢٩,٧	٢٦,٢	هنغاريا	
٤,٦	٤,١	٤,٧	٤,٠	بولندا	البناء
١,٢	٢,٢	٣,١	..	الجمهورية التشيكية	
٥,٤	٢,٨	٢,٦	٢,١	رومانيا	
٢,٥	٢,٠	٢,٠	١,٩	هنغاريا	
٥,١	٦,٠	٣,٨	١,٧	بولندا	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
٣,٧	٤,١	٢,٥	..	الجمهورية التشيكية	
٣,٧	٤,٨	٢,٣	٠,٨	رومانيا	
١٢,٥	١٠,٢	٩,٨	٧,٦	هنغاريا	
٤,٧	٣,٩	٣,٦	٢,٤	بولندا	المالية
٧,٣	٩,١	٦,٤	..	الجمهورية التشيكية	
٣,٩	٢,٩	٢,١	٠,٨	رومانيا	
٤,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٠	هنغاريا	

المصدر: الحوليات الإحصائية الوطنية، سنوات شتى.

على عكس ذلك، ظل الاستثمار الحكومي (المدرج في الميزانية) ضعيفا نسبيا، نظرا لانهايار إيرادات الميزانية. إلا أنه رغم وجود بعض الصعوبات في القياس فيما يتعلق بانخفاض الاستثمارات الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي منذ بدء الفترة الانتقالية^(١٨)، فإن دور الاستثمارات الناشئة عن مبادرات حكومية مآله الأزياد على ما يبدو. ويوجد أقوى شعور بالحاجة إلى التغيير الهيكلي على الأرجح في ميدان الهياكل الأساسية - الطرقات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل التعليمية والصحية. ولا تتوفر في الوقت الحاضر للقطاع الخاص الناشئ الأدوات المالية اللازمة للمشاركة في هذه المشاريع؛ علاوة على ذلك، فإن رأس المال الأجنبي الذي جذب للمشاريع الرئيسية في مجال الهياكل الأساسية أقل بكثير مما كان متوقعا. لذلك يغلب على الظن أن تنمية الهياكل الأساسية في المستقبل ستعتمد اعتمادا شديدا على ميزانية الدولة. وبلغ متوسط نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا ٥ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أكثر بقليل فقط من متوسط تلك النسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تلك السنة^(١٩). ومن الممكن بالتالي أن يرتفع بسبب التأخيرات في تلبية الاحتياجات من الاستثمار العام.

ويبين الجدول السادس - ٧ أيضا انخفاضاً في استثمارات الشركات (غير الحكومية) في القطاع الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا بعد عام ١٩٨٩. والسبب الرئيسي لذلك الانخفاض، إلى جانب الركود الحاد الذي ميّز الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، هو عملية الانتقال نفسها. إذ لم يكن من الواضح من يملك المؤسسات المملوكة للدولة، وترك المدراء بدون حوافز تدفع على الاستثمار. بل إن مستقبل الشركات ذاتها كان يشوبه عدم اليقين. وقد أذعن المدراء للضغوط المتصلة بالأجور واستخدموا الجزء الأكبر من تدفقات الإيرادات، بل وذهبوا إلى بيع آلات لدفع أجور أعلى.

لماذا كان الاستثمار بطيء الانتعاش؟

من الواضح أن مناخ السياسات العامة في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية تغير تغيرا مذكرا بالمقارنة عما كان عليه في ظل التخطيط المركزي؛ غير أن بيئة الاستثمارات كانت في حاجة إلى بضع سنوات لكي تتحسن وتبدأ الشركات الاستجابة لها. بيد أن الإطار السياسي العام أنشئ في مرحلة مبكرة نوعا ما. وفي الإطار المذكور يمكن أن تضطلع الحكومة بدور رئيسي في رعاية كل من القطاع الخاص والقطاع الجاري تخصيصه الناشئين. وكان متوقعا منها أيضا أن تنشئ هياكل اقتصادية مؤاتية لأنشطة تنظيم المشاريع، بما في ذلك تقديم حوافز إلى المستثمرين تشجعهم على حفظ مدخراتهم لدى المؤسسات، وإلى المؤسسات كي تعيد استثمار أرباحها. كما كان متوقعا من الحكومات أن تحد من الموارد التي تمتصها المؤسسات العامة التي تعوزها المرونة والكفاءة. بيد أن تنفيذ هذه الفكرة لم يكن خاليا من التعقيد.

وقد كان مفهوما على نطاق واسع أنه لكي يحدث نمو مستدام للاستثمارات، لا بد من ارتفاع مستوى الادخار المحلي. وعنصر الادخار الذي يمكن أن تتحكم فيه الحكومة بصورة مباشرة أكثر من غيره هو مدخراتها ذاتها. وفي بلدان عديدة حقق الادخار العام نموا سلبيا بسبب تبخر الإيرادات مع ارتفاع النفقات الجارية. وفي العادة كان تقلص الادخار العام يترجم إلى زيادات ملموسة في مقادير العجز العام، على الرغم من انخفاض الاستثمار العام أيضا في معظم البلدان. والجمهورية التشيكية وسلوفينيا ودول البلطيق هي الوحيدة التي تجنبت هذا التدهور المالي من بين اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية.

ولم تنخفض المدخرات في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انخفاضا حادا فحسب، بل كان تخصيصها أيضا يتسم بعدم الكفاءة. وفي كثير من الأحيان، كان الجزء القليل من الادخار الذي لا تصرفه الدولة يوجه من خلال نظام مصر في ضعيف وقديم القدرة على المنافسة وخاضع إلى حد كبير لسيطرة الدولة ليصب في مؤسسات وقطاعات خاسرة. وكانت المؤسسات، وبخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، مضطرة بحكم الضرورة إلى الاعتماد بشدة على مدخرات مالكيها وعلى أرباحها. ولم يكن التمويل الخارجي يمثل إلا جزءا ضئيلا من التمويل الاستثماري الإجمالي.

وبعبارة أخرى، كان التحدي يتمثل في جعل القطاع المصرفي يؤدي دوره الواجب كوسيط مالي. وعلى الرغم من نقل بعض المهام التي درج مصرف الدولة الوحيد على الاضطلاع بها في الماضي إلى كيانات جديدة، مثل المصارف التجارية، فقد ظلت الدولة محتفظة بملكية حصة لا يستهان بها من هذه الهيئات. وورثت هذه المصارف التي أعيدت هيكلتها من النظام السابق المشاكل التي كانت تحد من قدرة النظام المصرفي على إتاحة التمويل لأية مؤسسة قابلة للاستمرار تكون في حاجة إلى أموال استثمارية.

الجدول السادس - ٧ - استثمارات القطاعين العام والخاص في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر
اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٥-١٩٨٩

(النسبة المئوية)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
							ألبانيا
١٠,٠	٨,٠	٨,٠	٤,٠	٦,٠	القطاع الحكومي
٩,٠	٧,٠	٦,٠	١,٠	صفر	القطاع غير الحكومي
							بلغاريا
١٥,٢	١٤,٦	١٤,٢	١٩,٩	٢٢,٦	٢٥,٦	٣٢,٩	الاستثمار المحلي
٣,٧	٣,٤	٣,١	٠,٤	٠,٦	٠,٩	١,٥	الاستثمار الخاص
١١,٥	١١,٢	١١,٠	١٩,٥	٢٢,٠	٢٤,٧	٣١,٤	استثمار القطاع العام
٢,٠	١,٧	١,٩	٢,٧	٢,٠	٣,١	٦,٩	الحكومي (في الميزانية)
٩,٥	٩,٥	٩,١	١٦,٨	٢٠,٠	٢١,٦	٢٤,٥	غير الحكومي
							الجمهورية التشيكية
٢٢,١	٢٠,٤	١٧,٠	٢٤,٠	٢٩,٩	٢٨,٦	٢٦,٨	الاستثمار المحلي
٦,٧	٦,١	٤,١	٣,٣	٢,٨	١,٥	١,١	الاستثمار الخاص
١٥,٤	١٤,٣	١٢,٩	٢٠,٧	٢٧,١	٢٧,١	٢٥,٧	استثمار القطاع العام
٥,٦	٤,٩	٤,٢	٦,٥	٥,٦	٦,١	٦,٢	الحكومي (في الميزانية)
٩,٨	٩,٤	٨,٧	١٤,٢	٢١,٥	٢١,٠	١٩,٥	غير الحكومي
							سلوفاكيا
٤,٨	٤,٢	٤,١					الحكومي
١٤,١	١٢,٩	١٧,٧					غير الحكومي
							هنغاريا
٢٣,٤	٢٢,٩	٢٣,١	١٩,٥	٢٠,٨	٢٤,٠	٢٦,١	الاستثمار المحلي
٦,٧	٦,٧	٧,٤	٩,٧	٨,٤	٦,٦	٩,٨	الاستثمار الخاص
١٦,٧	١٦,٢	١٥,٧	١٠,٢	١٢,٤	١٧,٤	١٦,٣	استثمار القطاع العام
٤,٤	٤,١	٤,٧	٦,٣	٤,٤	٣,٦	٥,٩	الحكومي (في الميزانية)
١٢,٣	١٢,١	١١,٠	٣,٩	٨,٠	١٣,٨	١٠,٤	غير الحكومي
							بولندا
٣,٦	٣,٢	٣,٤	٣,٧	٤,١	٣,٦	٤,٠	القطاع الحكومي
١٣,٨	١٣,٤	١٣,٠	١١,٤	١٥,٨	٢٣,٩	٢٤,٧	القطاع غير الحكومي
							رومانيا
٢٧,٢	٢٨,٧	٣٠,١	٣٢,٣	٢٨,٠	٣٠,٢	٢٥,٨	الاستثمار المحلي
٥,٨	٥,٤	٤,٩	٤,٨	٤,١	٣,٨	-	الاستثمار الخاص
٢١,٤	٢٣,٣	٢٥,٢	٢٧,٥	٢٣,٩	٢٦,٤	٢٥,٨	استثمار القطاع العام
٥,١	٥,٧	٦,٦	٧,١	٧,٢	٧,٧	٨,٩	الحكومي (في الميزانية)
١٦,٣	١٦,٦	١٨,٦	٢٠,٤	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٩	غير الحكومي

المصدر: الإحصاءات الوطنية؛ بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، التقرير
عن المرحلة الانتقالية، ١٩٩٥، (لندن، ١٩٩٥)، الصفحة ٧٢ (من النص الانكليزي)؛ وتقديرات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل
السياسات لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (جميع البلدان).

ولكيلا تتحمل مؤسسات الدولة المزيد من الديون غير المثمرة كان الحل هو تحويلها إلى القطاع الخاص، وإن لم يكن ذلك هو الدافع الوحيد إلى الخصخصة. ولم يكن من الممكن جعل هذه المؤسسات أهدافا جذابة للخصخصة إلا بوسيلة واحدة وهي عدم معاملة بعض أو كل ديونها غير المثمرة على أنها التزامات على مالكيها الجدد. ومما يسر ذلك أن المصارف كانت مملوكة للدولة وبالتالي فهي لن تصر على سداد الديون من عائدات التحويل إلى القطاع الخاص، نفس الإصرار المتوقع من المصرف الخاص.

وجعلت اختلالات المرحلة الانتقالية ذاتها، وسرعة تغير الأسعار النسبية، من العسير جدا على مديري الشركات الجديدة والتي حولت إلى القطاع الخاص، الذين كثيرا ما كانت تعوزهم الخبرة، وضع التنبؤ بالأرباح بصورة دقيقة، ولذلك لم يتم سداد كثير من القروض المستدانة من المصارف.

ونتيجة لهذه العناصر مجتمعة أصبحت منظومة المصارف المملوكة للدولة هي القطاع الاقتصادي الأقل جاذبية من زاوية التحويل إلى القطاع الخاص، وما لم يتم الإعفاء من بعض الديون غير المثمرة الموجود في محافظ المصارف لن يمكن تسويتها. ولهذا السبب، كان القطاع المصرفي هو آخر قطاع تجري خصخصته، وفي بعض البلدان لم يتحقق ذلك بعد.

وفي الوقت نفسه، فإن كمية القروض غير المثمرة الموجودة حاليا تجعل المصارف عازفة للغاية عن تقديم أي قروض أخرى إلى المؤسسات القابلة للاستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تجد صعوبة في تقييم طلبات القروض. فهي تتوقع من زبائنها تقديم ضمانات حقيقية في شكل أملاك عقارية وأموال منقولة ونقدية، وسندات حكومية وضمانات مصرفية، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، دلت التجربة الهنغارية على أنه عقب تطوير إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية عدد من الشركات، صار العملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية يجدون صعوبة أكبر في الحصول على القروض، حتى ولو بأسعار فائدة عالية.

ويكتسي إصلاح القطاع المصرفي، حتى يتمكن من القيام بوساطة مالية ناجحة بين المدخرين والمستثمرين، أهمية حاسمة. وأهمية المؤسسات المالية في تحقيق النمو لا تتمثل في تأثيرها المباشر على معدل تكوين رأس المال بقدر ما تتمثل في اضطلاعها بتقييم وإدارة وتمويل أنشطة تنظيم المشاريع المؤدية إلى النمو.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسواق السندات أو أسواق الأوراق المالية المحلية لا تمثل مصادر بديلة هائلة للأموال، لأن الهياكل المؤسسية لهذه الأسواق بدائية إلى حد كبير، كما أن الاحتياجات من المعلومات اللازمة للاستفادة من التمويل عن طريق السوق أكبر جدا في العادة من المعلومات التي تتطلبها القروض المصرفية. والبديل الوحيد الذي يتيح الوصول إلى الائتمان بشروط مؤاتية في الواقع هو الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الإطار السادس - ١) والاقتراض الخارجي، بما في ذلك الشركات الرئيسية، الذي حقق ارتفاعا ملموسا في الجمهورية التشيكية وهنغاريا.

تجربة الوكالة الألمانية للتحويل إلى القطاع الخاص

(ترويهاند) في ألمانيا

الكثير من الصعوبات التي واجهت اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية خلال النصف الأول لعقدها الانتقالي، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار، اتخذ شكلا مختلفا في مجال إعادة توحيد الاقتصاد الألماني. وخلافا لحالة اقتصادات المرحلة الانتقالية الخاضعة للقيود المالية، يمكن تسمية التجربة الألمانية (مع الاعتذار إلى طيف و. آرثر لويس) "انتقال مع موارد مالية غير محدودة".

الظروف التي أنشئت فيها وكالة ترويهاند

اعتبارا من ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠، وبموجب أحكام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الألماني، اشتركت الجمهوريتان الألمانيتان في عملة موحدة هي المارك الألماني. وأدى التوحيد الاقتصادي للجمهوريتين إلى دمج منطقة غنية، وهبت وفررة من رأس المال البشري والمادي كليهما، مع منطقة كاسدة نسبيا رغم غناها في الأيدي العاملة والأرض. وفي عام ١٩٨٩ كان عدد سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة ١٦ مليون نسمة، بينما كان عدد سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة ٦٢ مليون نسمة. ونظرا لأن رأس مال جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة كان عتيق الطراز نسبيا، كما كانت تكنولوجيتها، كانت إنتاجية الأيدي العاملة أقل بكثير منها في جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة.

ورغم أن قيمة المارك الشرقي كانت أقل بكثير عن قيمة المارك الألماني في سوق متقلبة فعلا للمارك الشرقي، جرى تحويل عقود الأسعار وعقود الأجور ومطالبات التقاعد بمعدل مارك شرقي واحد للمارك الألماني الواحد^(٢٠). وكان ذلك قرارا سياسيا جعل من الصعوبة بمكان على الشركات أن تصبح قادرة على المنافسة. وكانت الأجور في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة بادئ ذي بدء تزيد كثيرا عن مستوى موازنة السوق للعمالة الكاملة. وإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط الأجور الصناعية للعاملين المتضررين نحو ٤٠ في المائة من الربع الأول لعام ١٩٩٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠^(٢١). وكانت النتيجة أن العمال في الولايات الشرقية كانوا يحصلون على أجور أعلى بكثير مما يمكن تبريره على أساس مقارنة الإنتاجية مع الولايات الغربية.

الإطار السادس - ١ - الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا الوسطى والشرقية

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل بداية الانتقال. غير أنه بحلول عام ١٩٨٩ لم تتراكم كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشرة إلا في هنغاريا نتيجة للإصلاحات التي حققتها في السبعينات والثمانينات. ويبدو أن السبق الذي حققته هنغاريا أخذ يتلاشى منذ عام ١٩٩٤ نظرا للتسارع الكبير في الاستثمار المباشر في الاقتصادين التشيكي والبولندي. وارتفعت القيمة الدلارية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ككل، في كل سنة من السنوات الست الأخيرة (انظر الجدول).

ويبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر النامية هذه تعكس عددا من العوامل. فأولا وقبل كل شيء يبدو أن قلق المستثمرين بشأن الاستقرار السياسي في المنطقة قد خفت. وهذا هو أحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة لكثير من الشركات الدولية التي تسعى إلى نشر عملياتها بين الأسواق الناشئة. ثانيا، يرى المستثمرون أن هذه البلدان قد حققت أو أنها في سبيلها إلى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ثالثا، مع تحسن أداء الاقتصاد الكلي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أخذ تصنيفها الائتماني يتحسن. رابعا، أخذت الحواجز التجارية بين هذه البلدان وسائر الدول الأوروبية تتهاوى بموجب شروط اتفاقات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، والاتفاقات المبرمة بين أعضاء منطقة التجارة الحرة في أوروبا الوسطى. وبموجب هاتين المبادرتين تخضع الصادرات من بعض السلع التي تنتج في المنطقة لرسوم استيراد مخفضة بل تتمتع بالإعفاء من هذه الرسوم في معظم أنحاء القارة.

ويبدو أن استراتيجيات المستثمرين المباشرين ترمي إلى وجود طويل الأجل في هذه البلدان. وتبين من دراسة استقصائية لاستثمارات عينة من الشركات الأوروبية الغربية في بلدان أوروبا الشرقية، أن الأسباب الرئيسية للاستثمار تتعلق برغبة عامة لدى هذه الشركات في تطوير أسواق جديدة في أوروبا الوسطى والشرقية أكثر منها برغبتها في تحقيق أرباح سريعة أو استغلال أوضاع تنافسية ناشئة عما لهذه الأسواق من خصائص محددة^(١).

الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٨٩ - ١٩٩٥

(بملايين الدولارات)

١٩٩٥		١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
الحصة النسبة (مئوية)	الرأس مال لل فرد (بالدولار)								
٣	٩٨	٢٢٠	٢٠٠	٢٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٠	١٠	بلغاريا
٢٤	١٦٤	٢ ٤٠٠	١ ٣٠٠	١ ١٠٠	٨٣٠	٤٧٠	٨٨	٦٠	بولندا
٢١	٥٥٢	٢ ٥٠٠	٨٠٠	٦٠٠	١ ٢١٠	٢٠٠	١٦٦	١٠	الجمهورية التشيكية
٦	٦٧	٢٥٠	٦٠٠	٢٢١	٢٤٠	١٨٧	١٨	٢٠	رومانيا
٤	٢٠٥	٢٠٠	٤٠٠	٣٥٠	١٣٠	٥٣	٢٠	٥	سلوفاكيا
٤٢	١ ٢٥٠	٤ ٥٠٠	١ ٥١١	٢ ١٥٢	١ ٣١٧	١ ٥٣٨	٣١١	١٢٠	هنغاريا
١٠٠	٢٧١	١٠ ٠٧٠	٤ ٨١١	٤ ٦٢٣	٣ ٨٥٧	٢ ٥٤٨	٦٢٣	٢٢٥	أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا: East-West Investments and Joint Ventures News، طبعات مختلفة، ١٩٨٩
١٩٩٤؛ بالنسبة لبيانات ١٩٩٥، انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا East-West Investments News، جنيف، طبعات مختلفة،
١٩٩٦-١٩٩٥.

...

(الإطار السادس - ١ تابع)

ويتركز نحو نصف مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريبا في الصناعة، بما في ذلك الصناعات الهندسية وتجميع السيارات والصناعات الكيماوية. ووجهت أيضا استثمارات إلى قطاع الخدمات؛ فقد استهدف المستثمرون المباشرون مثلا نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية البالي في المنطقة، مما أدى إلى عقد بعض الاتفاقات الكبيرة. ومن ضمن الآثار التي تترتب على ارتفاع نصيب الصناعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حدوث زيادة في دور المشاريع المشتركة في التجارة الخارجية للبلدان المعنية^(ب).

كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر موجها في البداية نحو الصناعات (والمصانع) التي تعمل بمستوى من الانتاجية التكنولوجية والكفاءة يفوق المتوسط. وهكذا، تجاهل شركاء الاستثمار الأجنبي المباشر المحتملون الشركات الأكثر حاجة إلى إعادة تشكيل من الناحية التكنولوجية وإلى تقنيات الإدارة الجديدة. غير أن المستثمرين الأجانب أخذوا بعد ذلك يبدون اهتماما بمجموعة أوسع من الصناعات. ويمكن أن يعزى جانب من هذا التنوع إلى استراتيجية التحويل إلى القطاع الخاص، التي فتحت أمام المستثمرين الأجانب أسواقا جديدة لا يستهان بها، خالية من المنافسين المحليين، كما في قطاع الاتصالات على سبيل المثال، حيث حولت المؤسسة العامة الاحتكارية إلى القطاع الخاص، وأبدى المستثمرون الأجانب اهتماما. وفي بعض الحالات، حدثت زيادة في الواردات من المنتجات الجديدة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انخفض العرض المحلي من جانب المؤسسات التي حولت إلى القطاع الخاص والتي يشارك فيها مستثمرون أجانب.

وعلى الرغم من حدوث تصرفات مثبطة للمنافسة في بعض الأحيان، فإن الأثر العام للاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابيا. فقد ارتفعت العمالة في المشاريع التجارية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملموسا خلال سنوات الانتقال بينما لم يحدث سوى ارتفاع طفيف - أو انخفاض - في العمالة بصفة عامة في اقتصادات المنطقة. وقد نزع الشركات التي توجد فيها مشاركة أجنبية إلى الاستثمار بنشاط^(ج)، وكان أداء الشركات التي يملكها أجانب ولا سيما تلك المملوكة كليا لأجانب، من حيث أجر الفرد، وإيراد الشركة الصافي، والقيمة المضافة متفوقا على أداء المؤسسات المحلية في المتوسط.

(أ) انظر Pietro Genco, Siria Taurelli and Claudio Viezzoli, Private Investment in Central and Eastern Europe: Survey Results, European Bank for Reconstruction and Development Working Paper, No. 7 (London, July 1993).

(ب) في حالة هنغاريا بلغت حصة المشاريع المشتركة من حصائل الصادرات ٥٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٣ (انظر Judit Hamar, Foreign Direct Investment and Joint Ventures in Hungary (Budapest, Kopint-datorg, December 1993) p. 16).

(ج) See Pietro Genco, Siria Taurelli and Claudio Viezzoli. Op. cit. J. and Judit Hamar, Foreign Direct Investment and Joint Ventures in Hungary (Budapest, Kopint-datorg, December 1993).

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة ولايات داخلية في تكوين ألمانيا. وصارت من جراء ذلك، جميع قوانين وأعراف جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة تقريبا سارية بشكل يكاد يكون فوريا في الولايات الشرقية. وكانت تلك القوانين تنص على توافر شروط في مجموعة من المجالات المختلفة من قبيل معايير مكان العمل، والحماية البيئية، التي لم يكن بوسع العديد من المؤسسات التجارية القائمة في الولايات الشرقية أن تحققها. وخلافا لاقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، لم يكن ثمة "متسع من الوقت" من أجل التدرج في تشديد القوانين والأنظمة لجعلها مطابقة للمعايير الأعلى بكثير عادة السائدة في الاتحاد الأوروبي. وقررت ألمانيا أنها لا تستطيع، كبلد واحد، أن يكون لديها منطقة من الدرجة الثانية لا تسري فيها الحماية الكاملة للقوانين الألمانية. كان هذا قرارا سياسيا ولكن كانت له نتائج اقتصادية شديدة.

وأدت إعادة التوحيد أيضا إلى تطورات فريدة أخرى. فقد حصلت الولايات الشرقية على هيكل أساسي جديد وجيد بتشكيل للمؤسسات وانفتح الطريق أمامها بصورة تلقائية للدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وذلك بفضل مركز ألمانيا في الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي. وخلافا لمسألة معدل الأجور، فإن هذه الاعتبارات جعلت الاستثمار في الولايات الشرقية مسألة جذابة نسبيا.

وقررت الحكومة أيضا تحويل المؤسسات التجارية التي تديرها الدولة في الولايات الشرقية إلى القطاع الخاص بأسرع ما يمكن^(د) وقد عهدت بالمهمة إلى وكالة ترويهاند. وكانت هذه المؤسسة قد أنشئت في الواقع في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ من قبل حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لغرض إنعاش اقتصادها. وتحقيقا لهذه الغاية حولت إليها جميع المؤسسات الصناعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكلفت بمهمة إدارة وحفظ الأصول التي تملكها الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية على أساس استثنائي.

ودخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة الصورة في منتصف تموز/يوليه ١٩٩٠ وقت تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الألماني. وفي ظل الظروف التي تميزت بتسارع انهيار النظام الاقتصادي المخطط مركزيا لجمهورية ألمانيا الديمقراطية كلفت وكالة ترويهاند بولاية قانونية مختلفة وهي تحويل القطاع الصناعي للاقتصاد الموجه لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى اقتصاد تحركه السوق، وكان لهذه

الولاية ثلاثة جوانب: أولاً، تحويل الشركات الى القطاع الخاص حيثما أمكن؛ وثانياً، إعادة تشكيل الشركات حيثما اقتضت الضرورة لجعلها قادرة على المنافسة وجذابة بالنسبة للمستثمرين؛ ثالثاً، المحافظة على العمالة بالقدر الذي يكون فيه ذلك متوافقاً مع الهدفين الأولين. وعقب تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الألماني جرى توسيع مجلس الإشراف على وكالة ترويهاند لإشراك أعضاء من جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبعد حل جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، تحولت السيطرة الإدارية بصورة حاسمة الى جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة.

ووكالة ترويهاند التي يقع مقرها في برلين بلغ حجمها ذروته في عام ١٩٩٢ وكان عدد العاملين بها نحو ٤١٠٠ (كان ثلثا هؤلاء تقريباً من مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة) موظف في ١٥ مكتباً إقليمياً.

استعراض عام لعمليات وكالة ترويهاند

للوكالة هيكل إداري يماثل هيكل أي شركة عامة ألمانية: ففيها مجلس مؤلف من مستويين، هما مجلس الإدارة، ومجلس الإشراف. ويضم مجلس الإشراف ٢٢ عضواً^(٣). وكان مجلس الإدارة، الذي كان مسؤولاً عن تسيير الشؤون اليومية لوكالة ترويهاند، يتكون من تسعة أعضاء -- ثمانية منهم من جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة وواحد من جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة^(٤).

وزودت المؤسسة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ برأسمال استهلاكي يبلغ نحو ٧ بلايين مارك ألماني من أجل "التمويل المسبق" للإيرادات المتوقعة. وفي العام التالي استكمل هذا المبلغ بـ ١٠ بلايين مارك ألماني. وكان متوقفاً في البداية الحصول على إيرادات أخرى من العوائد الناتجة من التحويل الى القطاع الخاص ومن الاقتراض. وخلال عام ١٩٩١، كان الحد السنوي للاقتراض في ترويهاند هو ٢٥ بليون مارك ألماني، وقد زيد هذا الرقم الى ٣٠ بليون مارك ألماني سنوياً للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤. وبلغ عجز المؤسسة ٢٠ بليون مارك ألماني عام ١٩٩١. وبحلول ١٩٩٢ كان من الواضح أن إيرادات المؤسسة لن تغطي أكثر من ٣٨ في المائة من نفقاتها. وتزايد العجز باضطراد، وأوقفت المؤسسة عملياتها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وقد بلغت إيراداتها من بيع الشركات ٧٦ بليون مارك ألماني (نحو ٤٧ بليون دولار)، إلا أن مجموع النفقات بلغ ما يزيد عن ٣٢٠ بليون مارك ألماني (نحو ٢٠٣ بلايين دولار). وقد صرف من أصل هذا المبلغ ١٥٣ بليون مارك ألماني على الإعانات المالية والتحويل الى القطاع الخاص، وغطى مبلغ ٢٠ بليون مارك ألماني الديون وأقساط الفائدة غير المسددة من جانب الشركات، وأنفق ٤٣ بليون مارك ألماني على تدبير تنظيف البيئة و ٣٧ بليون مارك ألماني على نفقات أخرى^(٥). (إضافة الى تحويل المؤسسات التجارية الى القطاع الخاص قامت ترويهاند أيضاً ببيع المباني وقطع الأراضي، بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات. وخلافاً للأمال التي علقت في البداية على اعتمادها على التمويل الذاتي الى حد كبير، فإنها راكمت عجزاً بلغ ٢٥٠ بليون مارك ألماني (نحو ١٥٤ بليون دولار). وهذا العجز وحده يميز التجربة الألمانية عن تجربة اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية -- فما من واحدة منها كانت تستطيع أن تراكم مثل هذه الديون لتمويل انتقالها. وعلى سبيل المثال، فإن مبلغ ٢٥٠ بليون مارك ألماني كان يساوي نحو خمس أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية التشيكية في عام ١٩٩٤، بينما كان يساوي عُشر الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.

وبعد إغلاق وكالة ترويهاند جرى تقسيمها الى أربع وحدات في عام ١٩٩٥. وكانت الوحدات التاليتان من أهم هذه الوحدات: الوكالة الاتحادية للمهام الخاصة الناجمة عن التوحيد ووكالة الإدارة الإسهامية. والأولى مسؤولة عما كان يعد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الاستثمارية، أي تنظيم الالتزامات التعاقدية التي جرى الاتفاق عليها أولاً بين المؤسسة والمشتريين، وتصفية ما تبقى من الشركات التي يمكن بيعها وتوفير المساعدة المالية لمشاريع تنظيف البيئة وتحسينها. ومن المزمع أن تعمل لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومن الفروق الرئيسية بينها وبين ترويهاند أنها غير مسموح لها بجمع رأس المال من الأسواق المالية وإنما يجب عليها الاعتماد على ما هو مخصص لها من أموال في الميزانية الاتحادية. أما الوكالة الثانية فتشرف على بيع ما تبقى من شركات قابلة للاستمرار والتي لا تزال متاحة للشراء. وقد بلغت ميزانية الوكالتين معاً ٥.٥ من بلايين الماركات الألمانية لعام ١٩٩٥ و ٥.٥ من بلايين الماركات في ١٩٩٦.

في المرحلة الأولى من أنشطة وكالة ترويهاند، نُقِلَ إليها نحو ٨٠٠٠ مؤسسة بها ما يربو على أربعة ملايين موظف (أو قرابة ٤٥ في المائة من مجموع العمالة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة) في ٦٥٠٠٠ مصنع. وكانت قيمة الأصول المذكورة لتلك الشركات ٦٢٠ بليون مارك ألماني، ولو أنها كانت في الواقع أقل من ذلك بكثير، وهذه مسألة ستناقش أدناه. وبدأت مرحلة ثانية بعد عام تال تقريباً، وانطوت على نقل إضافي لملكية قرابة ١٠ ملايين فدان من الأراضي، تمثل حوالي ٤٠ في المائة من إقليم الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الممتلكات التي كانت سابقاً في حيازة شرطة الدولة والحزب الحاكم السابق والنقابات قد نُقِلت إلى وكالة ترويهاند. وهكذا كانت الوكالة في واقع الأمر تتصرف فيما كانت تمثله الأصول المنتجة المادية لبلد بكامله.

وكانت الخطوة الأولى التي اضطلعت بها وكالة ترويهاند هي تقدير توافر مقومات الحياة في المؤسسات المعهود بها إليها. واعتُبر أن قرابة ثلث الشركات الخاضعة لسيطرة الوكالة تتوافر فيه مقومات الحياة في الاقتصاد السوقي، واعتُبر أن ثلثاً آخر يحتمل أن تتوافر فيه تلك المقومات ولكن بعد إعادة تشكيله، ورئي أن الثلث الأخير لا تتوافر فيه مقومات الحياة في ظل كل الظروف. وكانت الاستراتيجية المأخوذ بها هي محاولة تحويل المجموعة الأولى إلى القطاع الخاص بأسرع ما يمكن وإعادة تشكيل الطائفة الثانية ثم تحويلها إلى القطاع الخاص وتصنيف المجموعة الأخيرة. والسند الذي يقوم عليه هذا النهج هو أن وكالة ترويهاند يمكنها أن تحدد بدقة انتماء شركة بعينها إلى أي مجموعة من المجموعات الثلاث.

ولو أن إعادة التشكيل تمثل ظاهريا عملية واحدة فإنها اشتملت في واقع الأمر على عدة مراحل^(٣٦). وقد يُطلق على المرحلة الأولى "إعادة التنظيم القانوني" وانطوت على أنشطة من قبيل اختيار هيكل قانوني للشركة وتقسيم المؤسسة عند الاقتضاء وإعادة توزيع عقارات المؤسسات. واشتملت المرحلة الثانية على تقييم إمكانات المؤسسة وغطت أنشطة من قبيل وضع خطط لكل مؤسسة على حدة للإصلاح واتخاذ قرارات بشأن إنهاء خطوط نشاط. بل إن إعادة التنظيم المالي كانت مرحلة ثالثة. وقد تطلب هذا إعادة حسابات المؤسسة باستخدام القواعد الغربية وسداد الديون وزيادة رأس المال الأسهمي وضمان قروض المصارف للشركات وتوفير مدفوعات للعمال الزائدين عن الحاجة من أجل تخفيض العمالة. وفي الختام، اشتملت إعادة التشكيل الاقتصادي على أنشطة من قبيل الاستثمار في رأس المال الثابت والتخلص من رأس المال الثابت الذي عفى عليه الزمن وتوظيف موظفين جدد وتدريب الموظفين وتخفيض الموظفين و (بسبب أخرى) زيادة الإنتاجية.

وتمثل النهج الذي قررت وكالة ترويهاند اتباعه في أن تشترك عن كثب في المرحلتين الأوليين من العملية (أي إعادة التنظيم القانوني والتقييم) وألا تهتم إلا جزئيا بالمرحلة الثالثة (إعادة التنظيم المالي)، وأن تترك المرحلة الرابعة من إعادة التنظيم الاقتصادي بكاملها تقريبا للمستثمرين الخاصين الذين سيصبحون الملاك الجدد. وبتابع هذه المبادئ، تحقق التحول إلى القطاع الخاص أساسا عن طريق البيع أو الهبة إلى مستثمرين خارجيين كنتيجة لمفاوضات بشأن كل مؤسسة من المؤسسات على حدة فيما يتعلق بالاستثمار وإمكانات العمالة. وحيثما تعذر ذلك، استخدمت أساليب أخرى من قبيل عمليات شراء الإدارة للأغلبية أو البيع إلى وسطاء.

وكانت المسؤولية عن إيجاد مشتر إحدى شركات وكالة ترويهاند مسؤولة مشتركة بين إدارة تلك الشركة والوكالة. وبالنسبة للصناعات التي كانت المشاركة الدولية حاسمة فيها (من قبيل الكيماويات)، اتجهت وكالة ترويهاند إلى المصارف الاستثمارية الدولية للبحث عن مشترين^(٣٧).

وبمجرد التعرف على الأطراف المهمة، سعت وكالة ترويهاند إلى تحديد هل يتوفر لدى المشتري المحتمل الوسائل ومهارات الإدارة اللازمة لشراء المؤسسة ومواصلة تشغيلها. وكان هذا التقدير يستند إلى خطة عمل خطية كان على المشتري المحتمل أن يقدمها موضحا فيها أسواق المنتجات وخطط الاستثمار والعمالة والعلاقة المحتملة مع المورد والعملاء المحليين.

وكان أسلوب وكالة ترويهاند يتضمن هدف ضمان سلامة الشركة قدر الإمكان. ولذا فإن المستثمرين الناجحين كانوا أولئك الذين اقترحوا خططا أثبتت بصورة مقنعة أنهم سيتمكن من مواصلة تشغيل الشركة مع وجود توقعات معقولة بتحقيق أرباح. كان تفسير لفظة "استمرار" دقيقا جدا. فقد عُرِف معناها بأنه الإبقاء على نفس التركيز الأساسي للعمل التجاري فضلا عن موقعه. وقد حد هذا كثيرا، بطبيعة الأمر، من نطاق إمكانات التحويل إلى القطاع الخاص. وعموما، كان المستثمرون المحتملون يُرْفَضون إذا عرَبوا عن اعتزامهم تحويل الشركة إلى استعمال آخر أو إعادة بيعها. والإصرار على الحفاظ على الشركات ومواقع الإنتاج، عندما كانت تجري إعادة تشكيل اقتصاد بكامله فعلا، قد يمثل اتجاها مادي في غير موضعه الصحيح، على الأقل استنادا إلى أسباب اقتصادية بحتة^(٣٨). بيد أن الهدف الرئيسي للحكومة كان استمرارية العمل التجاري.

وهكذا كانت إحدى أولويات وكالة ترويهاند تتمثل في تعزيز التزامات المستثمرين ومواصلة عمل الشركة. وقد صدق هذا حتى عندما كانت الشركات مرشحة فعلا للإفلاس. ولم تشترط وكالة ترويهاند على المشتريين تقديم خطط العمل المقبلة فحسب بل أيضا توقعاتهم بالنسبة لمتغيرات استراتيجية هامة، ولا سيما العمالة ومستويات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، ومقارنة بالأهداف الأخرى فإن التفاوض بشأن سعر الشراء الذي يمثل شاغلا أساسيا في أية عملية حيازة سوقية عادية كان اعتبارا ثانويا وكثيرا ما زادت وعود المستثمرين من تشكيله أكثر مما شكلته قيمة أصول الشركات^(٣٩).

ومن شأن صافي القيمة المحاسبية لإحدى الشركات أن يمثل المؤشر الأول لسعر البيع الذي تلتزم وكالة ترويهاند الحصول عليه من البيع. بيد أن السعر الفعلي المطلوب كان يعكس ثلاثة متغيرات إضافية: مبلغ الاستثمار الذي يعد المشتري بتوظيفه وعدد الوظائف المضمونة والسرعة التي ستنفذ بها خطة التعديل. وكقاعدة قائمة على التجربة العملية، كان سعر الشراء يخفّض بمبلغ يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ مارك ألماني مقابل كل عامل يبدي المشتري استعدادا للإبقاء عليه^(٤٠).

ونص القانون الناظم لعمليات وكالة ترويهاند على أن الشركات المملوكة للدولة ينبغي تحويلها إلى القطاع الخاص "بأسرع ما يمكن" وأنه ينبغي جعلها في وضع يمكنها من أن تكون قادرة على التنافس من ذلك الحين فصاعدا على السواء. بيد أنه لم تحدد أي علاقة هرمية بين هذين الهدفين ووجه النقد إلى وكالة ترويهاند بسبب تركيزها الراجح على التحويل السريع إلى القطاع الخاص^(٤١).

ومع انتهاء عمليات وكالة ترويهاند، كانت قد حولت إلى القطاع الخاص ١٤ ٠٠٠ مؤسسة^(٤٢) وصفّت أو كانت على استعداد لتصفية ٣ ٤٤٠ مؤسسة أخرى. وكان على الوكالات الخلف أن تحاول إنقاذ بعض المؤسسات التي كانت على أعتاب التصفية^(٤٣).

وقد تباينت درجة الصعوبة التي ووجهت في تنفيذ عملية التحويل إلى القطاع الخاص هذه. فعلى سبيل المثال، جرى تحويل المصارف وشركات التشييد والفنادق والمطاعم إلى القطاع الخاص بسهولة إلى حد ما، كما كان الحال مع الشركات الصناعية ذات المزايا من حيث الموقع. وكانت الشركات الصغيرة أسهل في بيعها من الشركات الأكبر. أما الشركات الصناعية الكبيرة التي كانت تصدر أساسا إلى وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، من شركات صناعة السيارات وشركات صناعة عربات السكك الحديدية وبناء السفن، فكان من الصعب بيعها (بل حتى تقديما على سبيل الهبة). بل إن الصناعات الكيماوية وشركات الإلكترونيات وشركات صناعة ماكينات التشكيل ومصانع الصلب مثّلت مشاكل أكثر صعوبة، وفي بعض الحالات، لم يمكن تسويقها إلا إذا أمكن تخفيض الإنتاج والعمالة بواقع ٨٠ أو ٩٠ في المائة وتقديم دعم مالي إضافي.

واستأثر البيع إلى المواطنين من الولايات الغربية بنحو ٧٥ في المائة من جميع المبيعات والمبيعات الجزئية من الشركات. ولم تتعد المبيعات أو المبيعات الجزئية لغير الألمان نحو ٥ إلى ١٠ في المائة من المبيعات، وكان أقل من خمس المبيعات هو عملية شراء أنصبة من جانب الإدارة. وقد لوحظ أن هذه الإحصائية الأخيرة ربما تكون قد أفرطت في تقدير مشاركة مواطني الولايات الشرقية نظرا لأن كثيرا من عمليات شراء الإدارة للأنصبة انطوت في واقع الأمر على شريك من ولاية غربية^(٣٤). وفي بادئ الأمر، كان المستثمرون غير الألمان حذرين جدا: ففي عام ١٩٩٠، لم يستجب إلا نحو ١٠٠٠ مستثمر أجنبي لإغراءات وكالة ترويهاند بالاستثمار في الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة، وكثيرا ما قامت تلك الكيانات الأجنبية التي استثمرت فعلا بذلك عن طريق الشركات الفرعية الألمانية التابعة لشركاتها^(٣٥).

الشؤون المالية لوكالة ترويهاند

عندما بدأت وكالة ترويهاند عملياتها، توقعت إيرادات من بيع حافظتها من الشركات تبلغ نحو ٦٠٠ بليون مارك ألماني^(٣٦). بيد أن ما اتضح بجلاء بحلول عام ١٩٩٢ وسبب قلقا متزايدا هو أن السند الأساسي للعملية بكاملها، أي أن تحويل الممتلكات السابقة للدولة إلى القطاع الخاص من شأنه أن يهيئ ظروفًا لاتجاه اقتصادي تصاعدي فوري في الولايات الشرقية وأن الأمر لن يتطلب إلا مبلغا محدودا من النقدية في البداية لكي تبدأ عجالات الانتعاش في العمل، ثبت أنه خاطئ^(٣٧).

وعلى مر الزمن، اتسم الوضع المالي لوكالة ترويهاند بتناقض الإيرادات الصافية من التحويل إلى القطاع الخاص وزيادة النفقات من أجل إعادة التشكيل المالي ومدفوعات الفائدة على الديون القديمة والجديدة والمدفوعات الناتجة عن الالتزامات القانونية. وتحويل أسلوب التحويل إلى القطاع الخاص تدريجيا من البيع إلى الهبة.

وميزانية وكالة ترويهاند في يوم بدء عملها (١ تموز/يوليه ١٩٩٠)، التي لم تقدم إلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في ضوء جسامته المهمة التي واجهتها الوكالة لدى إعداد الميزانية، أشارت إلى قيمة صافية سلبية قدرها ٢٠٩ بلايين مارك ألماني. وكان هذا أمرا مستغربا، على أقل تقدير^(٣٨). ولم يتضح كيف أن أصول اقتصاد ما، وفقا لما ورد في كثير من الإحصاءات المقبولة دوليا أنتج إنتاجا كافيا لتزويد مواطنيه بمتوسط أعلى من نصيب الفرد من الدخل في اليونان أو البرتغال في أواخر الثمانينات، لم تكن لها أي قيمة فحسب بل كانت لها قيمة سلبية^(٣٩).

وقد قُدمت عدة أسباب لتعليل هذه القيمة الصافية السلبية. أولا، أولت الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية اهتماما ضئيلا للأثر البيئي لأنشطتها. وهكذا، فإن مواقع صناعية معينة لا يمكن بيعها في إطار القانون الألماني الواجب التطبيق حديثا إلا إذا حُظفت أو جُددت. ثانيا، كانت قيمة ناتج شركات كثيرة أقل من تكلفة إنتاجه بأسعار جمهورية ألمانيا الاتحادية بمعدل مارك واحد لمارك واحد في أسعار الصرف بين الشرق والغرب. ومثل هذه الشركات عديمة القيمة أساسا إذا كان عليها أن تعمل بأسعار جمهورية ألمانيا الاتحادية. ثالثا، استولت وكالة ترويهاند على المؤسسات بما في ذلك ديونها وضمنت إعادة سدادها. وقد قيل إن المصارف في الولايات الشرقية هي التي استفادت من هذه الاستراتيجية. فقد انتعشت حافظات قروضها وأصبحت أملا جذبا تسعى المصارف في جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة لأن تستولي عليها. رابعا، كانت معظم المؤسسات تعمل برأس مال غير كافٍ نظرا لأن مفهوم القيمة الصافية لم يرق بأي دور هام في النظام المخطط مركزيا. وترتب على استيلاء وكالة ترويهاند على ديون تلك المؤسسات واعترافها بمطالبات التعويض أثر محاسبي تمثل في إدخال مبالغ كبيرة من رأس المال في أول الأمر^(٤٠).

وقد أشير إلى أن حجم عجز وكالة ترويهاند نتج جزئيا عن استراتيجيتها في مجال البيع. فقد قيل إنه نظرا لأن الوكالة لم تبع حصص رأس المال السهمي بل الشركات ككل فإن المستثمرين من المؤسسات والأفراد المستعدين والراغبين والقادرين على تحمل مخاطر إعادة تشكيل الولايات الشرقية بإدماج أسهم شركات وكالة ترويهاند في حوافظهم لم يتمكنوا من القيام بذلك. ولم يكن بمقدورهم القيام بذلك إلا بأن يصبحوا مباشري مشاريع وأن يشتروا الشركات بكاملها. ولو كانت وكالة ترويهاند قد اختارت مهلة زمنية أطول للتحويل إلى القطاع الخاص فيحوز أنها كانت قد اتبعت استراتيجية (مثلا) لرسملة المؤسسة وبيع جزء من أسهمها إلى مستثمر "استراتيجي" وجزء في الأسواق المالية. وكان بإمكانها أيضا أن تمدد مواعيد البيع.

تكمن مشكلة ثانية من مشاكل الاستيعاب في القيود الائتمانية الحادة التي يواجهها المشترون المحتملون لأصول هيئة ترويهاند. وقد جعلت منازعات الملكية التي لم تحل بعد^(٤١) وعدم وجود رأس مال سهمي من المستحيل عمليا على المواطنين في الولايات الشرقية الاقتراض لغرض شراء أصول ترويهاند. وعلاوة على ذلك، فإن الشرط الذي يقضي بأن يدفع المشترون فورا وبالكامل يتطلب في الواقع قيام المشتري بتمويل المشتريات بنفس قرضها الجديد. مما زاد من الطلب على الأموال في الأسواق الرأسمالية في الولايات الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دفع ارتفاع الطلب والنمو في الولايات الغربية الذي صحبه استراتيجية إعادة الإدماج للمصرف المركزي الألماني "بونديز بنك" إلى تضيق السياسة النقدية. وقد زاد هذا من معدلات الفائدة في ألمانيا ومن ثم خفض القيمة المرسملة للأصول التي رغبت ترويهاند في التخلص منها، وأدى ذلك إلى خفض المشتريين المحتملين لعطاءاتهم^(٤٢).

الاستثمار في الولايات الشرقية

شكلت وكالة ترويهاند جزءاً رئيسياً من استراتيجية انتقال ألمانيا إلى الولايات الشرقية. وقد كان النهج فريداً من نوعه، وكان يتعين أن يكون كذلك نظراً لحالتها الفريدة. وقد اتهمت ترويهاند، بعد ذلك، بإرتكاب أخطاء، رغم أن هذا كان أمراً لا بد منه بالنظر إلى الهدف الأولي المتمثل في أداء عملها بسرعة. وقد كان هذا الإصرار على السرعة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة وقد أدت مهمتها الرئيسية. واليوم فإن اقتصادات الولايات الشرقية تنمو بسرعة، حتى وإن كانت بقية ألمانيا تكافح في حالة تتسم بالبطء الشديد. وعلاوة على ذلك فإن التكوين الرأسمالي مرتفع الآن، مع استثمار خاص قوي واستثمار عام مستمر. والاحتمالات مشجعة، رغم أن معدل البطالة الشرقي لا يزال أعلى كثيراً من المعدل الغربي (انظر الجدول السادس - أ).

ولفهم تجربة ترويهاند، فإن سياق المقررة هام. فقد كانت الحكومة مهتمة بصفة خاصة بمنع تنقل السكان بأعداد كبيرة من الولايات الشرقية إلى الولايات الغربية، جرياً وراء زيادة الأجور في الولايات الغربية. لذا تعين أن تدعم الحكومة ظروف المعيشة في الشرق حيث كان يعاد إلى حد بعيد بناء الهيكل الاقتصادي في نفس الوقت. وإزاء ذلك، اختارت الحكومة تثبيت سعر الصرف الشرقي على مستوى مرتفع وبهذا جعلت الكثير من الإنتاج الشرقي حتى أقل إسهاماً بالتنافس مما قد يصبح بغير ذلك. كذلك تعين توسيع نطاق المعايير البيئية ومفاهيم التأمين الاجتماعي في الغرب لتشمل الشرق. فمع معدلات الأجور الشرقية المرتفعة بسرعة، سترتفع بحدوة البطالة - الصريحة والمقنعة. لذا فلا مفر من التحويلات المالية الواسعة. وإن كانت ستقل مع انتعاش اقتصاد الولايات الشرقية. لذا تعين أن يكون الانتقال الاقتصادي سريعاً. وتعين تغيير الهياكل الاقتصادية؛ وميلاد المشاريع من جديد. وتعين إنشاء طبقة جديدة من منظمي المشاريع، أو المديرين الذين استجابوا فيما سبق للحوافز البيروقراطية التي يلزم توفيرها وتلزم للاستجابة لحوافز السوق. وهنا كان دور ترويهاند.

وقد أنجزت ترويهاند ما بدأ عمله -- أي تحويل الصناعة إلى القطاع الخاص في الولايات الشرقية. وقد صحب هذا ارتفاع سريع في البطالة، رغم ضمانات العمل التي كانت كثيراً ما تتطلب من المشتريين المحتملين للشركات. وكانت هناك بالطبع "شبكة أمان" منذ البداية - استحقاقات البطالة وغيرها من الاستحقاقات التي تمتع بها مواطنو الولايات الشرقية كمواطنين في ألمانيا الموحدة.

ونظراً للاتجاه إلى إغلاق الشركات بدلاً من إعادة تنظيمها إذا لم يعثر لها على مشتر، إتهم منتقدو ترويهاند بأنها تكبدت تكاليف اقتصادية لا لزوم لها بتشجيعها إزالة صناعات على نطاق هائل. وكان الرد على ذلك أن التحويل إلى القطاع الخاص كان يمثل الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للشركات أن تحصل على مديرين وأسواق. ووفقاً لذلك، كانت ترويهاند في الواقع مشترية للإدارة والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق للشركات التي في حافزتها، بدلاً من أن تكون بائعة للأصول، بالشكل المفهوم عامة^(٤٧).

ويؤكد المتشككون في هذا النهج أن التحديث السريع للمعدات التي كثيراً ما يكون قد عفا عليها الزمن هو النهج الوحيد الذي كان سيتيح لمؤسسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة الفرصة للتنافس في أسواقها الجديدة. بيد أن ترويهاند تركت هذا عن عمد لآخرين حيثما أمكن ذلك، جاعلة سرعة التحول إلى القطاع الخاص مبدأها الهادي. وقد فكرت الحكومة الألمانية في أن المالك من القطاع الخاص قد يكون أفضل من يتخذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وأنها ستشارك بأقل قدر ممكن في هذه العملية.

ويقال أيضاً إن استراتيجية ترويهاند التشغيلية زادت من البطالة. بيد أن القرار الوطني يجعل الأجور في الولايات الشرقية تتماشى مع الأجور في الولايات الغربية جعل عدداً كبيراً من المؤسسات غير رابحة. وتعين التخلص من العمال للتمكن من بيع هذه المؤسسات. ولكن قيل أيضاً إن الإهيار المضاعف في العمالة الصناعية يمكن عزوه إلى الجهود التي بذلتها ترويهاند لاحتواء نفقاتها. ومن منظور ترويهاند، كان من الحصافة الاستغناء عن العمال الذين سيلجأون بعد ذلك إلى مخططات التدريب على أعمال جديدة أو مخططات خلق الوظائف، أو يحصلون على تأمينات البطالة... كل ذلك على نفقة وكالة اتحادية أخرى غير ترويهاند^(٤٨).

وفي هذه الحالة، انخفضت بسرعة عدد الوظائف المضمونة لكل شركة مبيعة (أو جزء منها مباع)، وكذلك العدد الإجمالي في الوظائف الصناعية. وقد ضمنت ٢٠٠ وظيفة تقريباً لكل حالة بيع في السنة الأولى من عمل ترويهاند، وحوالي ٥٠ وظيفة فقط لكل حالة بيع في النصف الأول من عام ١٩٩٢^(٤٩). وبين الجدول السادس - ٨ كيف تدهورت حالة العمالة في الولايات الشرقية بعد عام ١٩٩٠.

ندر تلافياً في زيادة البطالة وذلك بسبب انخفاض انتاجية العمال، ويرجع ذلك في حد ذاته بصورة عامة إلى المعدات الرأسمالية التي عفا عليها الزمن^(٤٧). فقد كان عمر ست وسبعين في المائة من المعدات في الصناعة في الولايات الشرقية أقدم من ٥ سنوات. في حين كان عمر حوالي ٥٥ في المائة من المعدات أقدم من ١٠ سنوات، وحوالي ٢٠ في المائة أقدم من عشرين سنة^(٤٧). وكانت هناك مصانع كثيرة غير صالحة لطرق الإنتاج الحديثة. كما كانت المخازن واسعة بإفراط، وكانت أساليب الإنتاج موجهة لصالح البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي. وقد وجه حوالي ٧٥ في المائة من صادرات جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي قبل عام ١٩٩٠. ولم تستطع كثيراً من المنتجات، التي ربما كانت ستعرض في هذه الأسواق البدء في التنافس دولياً في أسواق أخرى بسبب سوء النوعية. وأخيراً، لم يتكيف العاملون مع عمليات الإنتاج الحديثة.

وقد حدثت نقطة التحول في الولايات الشرقية في وقت قصير إلى حد ما وشهد الاقتصاد نمواً إيجابياً منذ أوائل عام ١٩٩٢. وساعدت مدفوعات التحويلات من الأراضي الغربية على دعم هذا الانتعاش، إلا أن هذا الانتعاش أصبح قائماً على أساس أمتن كلما أقيمت معدات إنتاجية أحدث في الأراضي الجديدة. والواقع أن الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية في الشرق تزداد قوة هي نفسها. فقد زادت أوامر الشراء في قطاع السلع الرأسمالية بنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٥٥، وزادت بنسبة ٣٥ في المائة عن مستوى عام ١٩٩١. كذلك زادت أوامر الشراء الأجنبية لاستيراد منتجات المصانع الشرقية بنسبة ٢٤ في المائة، مما يشير إلى تحسن الإنتاجية^(٤٨).

وما فتئت الثغرة تضيق بين مستويات الأجور والانتاجية في الولايات الغربية والشرقية. ففي النصف الثاني من عام ١٩٩٤، بلغ متوسط الأجور والمرتبات في الولايات الجديدة ٧٠ في المائة من إجمالي حصائل الولايات الغربية (بالمقارنة بنسبة ٣٤ في المائة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠)؛ بيد أن متوسط الانتاجية بلغ ٥٤ في المائة فقط من مستواه في الولايات الغربية، على أن ذلك كان يتجاوز الزيادة بنسبة ٢٦ في المائة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠^(٤٩).

وقد زاد أيضا بسرعة ناتج التوزيع والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من قطاعات الخدمات في الولايات الشرقية، بعد أن تعرقل (واعتبر "غير منتج") في إطار النظام السابق^(٥٠). وزاد اسهام هذه القطاعات في القيمة المضافة من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ الى ٣٧ في المائة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥^(٥١).

الجدول السادس - ٨ - البطالة في الولايات الشرقية، ١٩٩٥ - ١٩٩٠

بند تذكيري: البطالة في الولايات الغربية (النسبة المئوية)	البطالة في الولايات الشرقية		الربع	السنة
	كنسبة مئوية من القوة العاملة	بالآلاف		
٦,٦	١,٠	٨٣	الثاني	١٩٩٠
٦,٤	٣,٥	٣٠٩	الثالث	
٦,١	٦,٣	٥٥٦	الرابع	
٥,٧	٨,٦	٧٥٦	الأول	١٩٩١
٥,٦	٩,٥	٨٣٥	الثاني	
٥,٧	١١,٦	١٠٢٣	الثالث	
٥,٧	١١,٨	١٠٣٧	الرابع	
٥,٦	٠,٠	١٢٥٤	الأول	١٩٩٢
٥,٨	١٤,٤	١١٧٢	الثاني	
٦,٠	١٤,٢	١١٥٨	الثالث	
٦,٣	١٣,٥	١٠٩٧	الرابع	
٦,٨	١٥,٢	١١٦٥	الأول	١٩٩٣
٧,١	١٤,٦	١١١٥	الثاني	
٧,٥	١٥,٣	١١٦٥	الثالث	
٨,٠	١٥,٨	١٢٠٥	الرابع	
٨,٢	١٦,١	١٢١٤	الأول	١٩٩٤
٨,٣	١٥,٩	١١٩٣	الثاني	
٨,٣	١٤,٨	١١١٤	الثالث	
٨,٢	١٣,٩	١٠٤٣	الرابع	
٨,٢	١٣,٨	١٠٣٢	الأول	١٩٩٥
٨,٢	١٣,٨	١٠٢٧	الثاني	
٨,٣	١٣,٩	١٠٣٩	الثالث	
٨,٣	١٤,٢	١٠٦٣	الرابع	

المصدر: Deutsche Bundesbank, Monthly Report, various issues.

الاستثمار في الاتحاد الروسي

إذا كان التحول الاقتصادي في ألمانيا الشرقية، قد صاحب الاندماج في اقتصاد ضخم متقدم النمو، فالتحول الحاصل في بلدان رابطة الدول المستقلة صاحب التفكك السياسي والاقتصادي - أي تفكك الاتحاد السوفياتي. وأدى هذا الأمر إلى تجربة مختلفة، أو بالأحرى، إلى عدد من التجارب المختلفة. فليس هناك، ببساطة، قدر من الخبرة أو البيانات يكفي للفصل بين الظواهر العابرة، الناجمة عن الفوضى العامة والاختلال المؤسسي في مراحل التحول الأولية، وبين الاتجاهات الناشئة الأكثر ثباتا التي ستحدد في نهاية المطاف شكل نمط التغيير والتكيف الخاص بكل بلد. غير أن الاتحاد الروسي، بالنظر إلى دوره في المنطقة، وإلى أن الإحصاءات المتاحة بشأنه أوفر، يوفر موضوع دراسة إفرادية، ذات أهمية بالغة عن الاستثمار في ظل التحول.

الإصلاحات الاستثمارية في الاتحاد السوفياتي قبل عام ١٩٩١

حتى قبل إنحلال الاتحاد السوفياتي، كانت تبذل محاولات إصلاحية لزيادة فعالية الاستثمار، إذ أن أوجه قصور النظام المخطط مركزيا قد ازدادت خطورة. وما فتئت حصة الصناديق المركزية في إجمالي الاستثمار تنخفض باطراد منذ بداية الثمانينات، وفقا لسياسة زيادة استقلال المؤسسات من خلال "التمويل الذاتي". وقبل الإصلاحات، كان يتعين على المؤسسات أن تحول إلى الوزارات المركزية جزءا من "مخصص انخفاض أموالها" المفترض، تحدهه السلطات المركزية. وعند ذلك كانت الوزارات تقرر مقدار ما يعاد من هذه الأموال إلى كل مؤسسة لتمكينها من المحافظة على قيمة أصولها. وعمليا، كان هناك اتجاه إلى حصول المؤسسات الخاسرة على جزء من "مخصص انخفاض الأموال الذي يعود" للمؤسسات الأناجح. وفي إطار التوزيع الجديد، سمح للمؤسسات بالاحتفاظ بحصة هامة من صناديق مخصصات انخفاض الأموال.

وتضمن قانون المؤسسات لعام ١٩٨٧ خطوة أخرى، إذ أصبح يتعين على المؤسسات الاحتفاظ بحصة "مخصصات انخفاض أموالها"، وبجزء أكبر بكثير من أرباحها، وينتظر منها أن تستخدمها لتمويل الاستثمار. وكان يتوقع أن يولد الإجراء الجديد حوافز لاتخاذ مزيد من القرارات الفعالة على صعيد الاقتصاد الجزئي. وقد حققت هذه النزعة إلى التمويل الذاتي قدرا من النجاح - بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١، انخفضت حصة "الموارد المركزية" - أي الموارد التي تخصصها الدولة مركزيا في مجموع الاستثمار، من ٨٢ إلى ٢٥ في المائة^(٥٢)؟

وكان يعتقد أيضا أن الدولة تستطيع أن تسير بفعالية سياستها الرامية إلى إعادة تشكيل الصناعات، وذلك، بالدرجة الأولى، من خلال منح القطاعات ذات الأولوية ائتمانات استثمارية حكومية بشروط مؤاتية، وكذلك من خلال تزويد برامج محددة بأموال خارجة عن الميزانية. ومن الناحية العملية، ثبت أن سياسة "الاستقلال المالي" هذه هامشية، ذلك أن الأموال التي خصصت للبرامج كانت غير كافية.

وعلى صعيد مركزي أكثر، تعارضت هذه السياسة، المتمثلة في تمكين المؤسسات من "الاستقلال المالي"، مع مبدئين لم يتغيرا وهما ملكية الدولة وتوليها المراقبة. واستمرت الهياكل التدريجية للدولة في توزيع المدخلات والنواتج، وتعيين الشركاء التجاريين، وتحديد جميع الأسعار، بل، وهذا أهم، تقديم تمويل تكميلي للميزانية حيثما يثبت أن الأموال الخاصة بالمؤسسة غير كافية (وبعبارة أخرى، لم تشدد قيود الميزانية المتساهلة).

وزيادة عن ذلك، أضعفت لا مركزية نظام التمويل، إلى حد بعيد، آليات المساءلة والمراقبة. فالمؤسسات أصبحت "مستقلة" ماليا دون أن تصبح مسؤولة - لا أمام هيئات التخطيط التابعة للدولة أو الوزارات، (كما هي الممارسة القياسية في ظل التخطيط المركزي) ولا أمام مجلس من المديرين أو حملة الأسهم (كما هو الشأن في الاقتصادات السوقية). وهذا النقص في المساءلة المالية دفع بمؤسسات متعددة إلى تخصيص الموارد الإضافية التي حصلت عليها حديثا لدفع الأجور، وذلك على حساب الاستثمار. وبما أن المؤسسات كانت متأكدة من حصولها على دعم لميزانياتها حتى لو ثبت أن استثمارها غير موفق، فقد استهلكت عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية غير الملائمة، التي تلاها نمو في التشييد المتأخر الإيجاز وغير المكتمل. وباختصار، فإن الفعالية العامة للاستثمار التي لم يكن مستواها عاليا من الأساس، ازدادت تقلصا.

الاستثمار في الاتحاد الروسي منذ عام ١٩٩٢

إذا تفحص المرء البيانات المتعلقة بالاستثمار باعتباره حصة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد يبدو أن الاقتصاد الروسي لم يتضرر، ولا سيما منذ عام ١٩٩٢. والواقع أن نسب الاستثمار في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، بالنسبة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كانت، في المتوسط، تزيد عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم أعلى بكثير من المتوسط العالمي للفترة ١٩٧٧-١٩٨٨، الذي يناهز ٢٤ في المائة، بل إنها كانت تفوق بكثير نسبة الاقتصادات المتقدمة النمو، التي تبلغ ٢١,٥ في المائة^(٥٣). وتشير البيانات المتعلقة بالفترة التالية لعام ١٩٩٢ إلى أن نسبة التحول، رغم انخفاضها، تظل أعلى من المعتاد (انظر الجدول السادس - ٩). ومع ذلك ما فتئ الاستثمار يشكل حصة متدنية من ناتج محلي إجمالي أخذ في الانخفاض، ويمكن اعتبار جزء لا بأس به من ذلك الاستثمار غير ملائم اليوم لتكوين رأس المال.

لقد أحدث التحول إلى آلية سوقية بالفعل، تغيرا هائلا في ملامح الاستثمار. وقد بدئ بتطبيق قيود الميزانية المتشددة للمرة الأولى في عام ١٩٩٢، فحصل هبوط سريع في ناتج المؤسسات التابعة للدولة، وانخفض الدخل، وتقلص الاستثمار في ذلك العام والأعوام اللاحقة. وكان أحد أسباب انخفاض الاستثمار التقلص المناجئ والواسع النطاق الذي حصل في حصة واحد من أبرز عناصر النشاط الاستثماري: ألا وهو الدولة، بدون وجود مصادر استثمار أخرى، فعلية أو محتملة، متاحة أو جاهزة، لسد الثغرة.

الجدول السادس - ٩ - نشاط الاستثمار في الاتحاد الروسي

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٨,٩	٣١,٣	٣٤,٣	٣٦,٣	٣٠,١	إجمالي الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٥,١	٢٢,٧	٢٣,٧	٢٣,٣	٢٨,٧	منها: الاستثمار الثابت
٣,٨	٨,٦	١٠,٦	١٣,٠	١,٤	الاستثمار المخزون
٣١,٥	٣٩,٣	٥٢,٢	٣٨,٨	٣١,٠	إجمالي الادخار (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٤,٨	٦,٤	٤,٢	٠٠	٠٠	بند للتذكير: رصيد الحساب الحالي (ببلايين الدولارات)
٦٤,٨	٧٤,٢	٨١,٢	٩٥,٠	١٠٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١٩٩٠ = ١٠٠)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق السياسات، استنادا إلى البيانات الوطنية.

وكان انسحاب الدولة نتيجة لتطويعين متعلقين بالسياسة العامة، أربكا الاستثمار في الأمد القصير، بالرغم من أنهما جزء من استراتيجية التحول إلى الاقتصاد السوقي. وهذان التطوران هما التحويل السريع والواسع النطاق للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، ووقف الإعانات المباشرة المشمولة بالميزانية، حتى بالنسبة إلى المؤسسات التي بقيت مملوكة كليا أو جزئيا للحكومة.

ولم يكن الانخفاض المؤقت في حجم الاستثمار بكليته، نكسة، إذ أن الكثير من المشاريع لم يكن ملائما أساسا، مثلما أشير إلى ذلك أعلاه. والاتجاه الذي ظهر مؤخرا، والتمثل في إجراء الاستثمارات الثابتة الجديدة، حسب القطاع، هو بالفعل أكثر اتساقا مع البيانات المتصلة باستغلال هذه القطاعات لقدرات الإنتاج، ومعنى ذلك أن الاستثمار الجديد أصبح أحسن اتصالا بالطلب. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الاستثمار في الخدمات إلى الاستثمار في قطاعات إنتاج السلع، بينما شهد الاستثمار في الزراعة وبناء الآلات والصناعة الخفيفة انخفاضا حادا. وكان لانتهاء مشتريات الدولة أثر شديد القسوة في صناعة بناء الآلات التي لها، بحكم العادة، حصة عالية جدا من الإنتاج المتصل بالدفاع. والقطاعات التي تشهد نشاطا استثماريا أقوى هي، بالدرجة الأولى، الخدمات وتجارة التجزئة وبناء المساكن. ومثلما هو الشأن في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، أهمل قطاعا الخدمات والتجارة في إطار النموذج المخطط مركزيا، وإصلاح هذين القطاعين ضروري لأداء الاقتصاد السوقي. أما التزايد الحاصل في التشييد، وضمن ذلك تجديد المكاتب، فقد غير، بالفعل، مظهر الكثير من أواسط المدن. وارتفعت حصة التشييد والتجميع الجديدين ضمن إجمالي الاستثمار الثابت من ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٤.

غير أن التشويه الذي أصاب هيكل الإنتاج في الاقتصاد الروسي، والذي يتعين على الاستثمار التغلب عليه، يتسم بالضخامة. ومن مؤشرات ذلك أن احتياجات السوق الروسية من السلع الاستهلاكية، المعمرة منها وغير المعمرة، أصبحت، بسبب تحرير التجارة الخارجية، تلبى بصورة متزايدة عن طريق الواردات، لأن المستهلكين يطلبون منتجات أرفع نوعية. وهذا الازدياد في الواردات قد كبح الإنتاج المحلي غير القادر على المنافسة، إلا أن هذه الظاهرة تدل أيضا على وجود سوق واسعة النطاق تنتظر منتجي النوعية الرفيعة.

وعلى الرغم من ذلك، تبدو على الاقتصاد علامات الاستجابة لحوافز السوق: فعلى سبيل المثال، أدى الانفتاح المتزايد للاقتصاد الروسي إلى انتعاش نسبي في عدة قطاعات موجهة نحو التصدير - الوقود والطاقة، والمواد الكيميائية، وصناعة المعادن. ويزداد الصادرات، أصبح معدل انخفاض الناتج في قطاع الطاقة يناهز النصف وفي صناعة المعادن غير الحديدية بمقدار الثلث من متوسط الإنتاج الصناعي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة التعدين وغيره من القطاعات الأولية، ضمن مجموع الإنتاج الصناعي، من ١٥,٥ في المائة إلى ٢٣,٥ في المائة. لكن من المهم الإشارة مع ذلك، إلى أن المحافظة على الإنتاج بالرغم من أنها تطلبت بعض النفقات الاستثمارية، لم تستتبع أي تمويل محلي هام من هذه القطاعات. بل أن الاستثمار الجديد يمول، بدرجة كبيرة من السلف الأجنبية المشروطة.

مصادر تمويل الاستثمار

في حين تشير آخر المعلومات إلى أنه يوجد قدر كبير من الطلب المكبوت الذي يمكن تلبيةه من الإنتاج المحلي وإلى أنه يعاد توزيع الاستثمارات على القطاعات الأساسية بالنسبة للاقتصاد السوقي، فإنه لا يزال يمكن التساؤل عن السبب الذي منع حتى الآن إجمالي نشاط الاستثمار من أن يكون أقوى. ولا شك أن الانخفاض الأولي في الاستثمار بعد بدء المرحلة الانتقالية لا ينفرد به الاتحاد الروسي مثلما بينت ذلك مناقشة تجارب بلدان أخرى حسب الواردة أعلاه. ولكن الاستثمار تعزز في تلك البلدان بعد سنوات.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد كان يتوقع بالفعل، عندما انتهى التخطيط المركزي فيما يسمى الآن الاتحاد الروسي، أن تمويل الشركات الجزء الأكبر من احتياجاتها الاستثمارية من مواردها الداخلية الذاتية. وبين الجدول السادس - ١٠ أن الأموال الداخلية غطت قرابة ثلثي الاستثمارات في سنوات ما بعد التخطيط. أما الثلث المتبقي، ومعظمه من نفقات الاستثمار الحكومية، فقد كان يمول خارجياً بأموال تمر أساساً بالمصارف التجارية.

أفيد أن من نتائج التدهور الاقتصادي العام المطول الذي تلى تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبدء المرحلة الانتقالية أن ربع الشركات الصناعية كان من بين الشركات الخاسرة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بأقل من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣، وأن الأصول السائلة للشركات غطت أقل من ربع حسابات الدائنين غير المدفوعة (بالمقارنة بأكثر من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٣). وكانت مدخرات الشركات تستخدم في العديد من الحالات لتمويل مخزونات متراكمة في شكل سلع غير قابلة للبيع. كما أن الشركات لم تكن تتلقى مدفوعات مقابل سلعها وخدماتها وبالتالي فإن البعض من "مدخراتها" كان مجمداً في ائتمانات غير طوعية للزبائن. وهكذا لم تكن الشركات في ظل هذه الظروف، في موقف يسمح لها بتمويل مشاريع استثمار، وخاصة المشاريع المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، اللازمة لإعادة تشكيل الهياكل. وحتى الشركات التي تمكنت من تحقيق أرباح، فقد تنزع إلى توجيه حصة متناقصة باستمرار من الأرباح نحو الاستثمار. وانخفضت حصة الأرباح المحتفظ بها من مجموع الاستثمارات من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٣^(٥٢).

وفي نفس الوقت، انخفضت حصة احتياطي الاستهلاك من مجموع الاستثمارات من ٢٩ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٣^(٥٣). وقد تسبب في ذلك التقدير الناقد التدريجي للقيمة الدفترية للأصول الثابتة في بيئة التضخم العالي التي ميزت أوائل فترة الانتقال. وجرى الاضطلاع بعدة عمليات إعادة تقييم لرفع القيمة الدفترية للأصول في كامل نطاق الصناعات، ولكن هذا لم يواكب نسق التضخم وتعززت الحكومة الآن جعل تقييم عملية التقييم منتظماً وشفافاً. إلا أن الشركات لا ترحب دائماً بإعادة تقييم أصولها الثابتة، وتفضل زيادة أرباحها القابلة للتوزيع عن طريق رسوم نقص القيمة غير المناسبة. وهذا يخفف أيضاً من الموارد المتاحة للشركات لاستبدال مخزوناتها واحتياطي رأس المال.

الجدول السادس - ١٠ - مصادر تمويل الاستثمار في الاتحاد الروسي

(النسبة المئوية)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣١,٨	٣٧,٦	٢٩,٨	أموال الاستثمارات المركزية بما في ذلك الأموال المتأتية من
١٣,٤	١٩,٢	١٦,٦	الميزانية الاتحادية
١٠,٦	١٥,١	١٠,٣	الميزانيات المحلية
٥,٨	٣,٣	٢,٩	الأموال الحكومية غير المدرجة في الميزانية
٢,٠			صندوق دعم القطاعات ذات الأولوية
٦٤,٢	٥٧,٤	٦٩,٣	الأموال الخاصة بالشركات
٢,٣	٢,٦	٠,٩	الأسر المعيشية
١,٧	٢,٤	-	الاستثمار المباشر الأجنبي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: Rossiiskiy statisticheskiy ezhegodnik, 1995 (Russian statistical yearbook, 1995) (Moscow Goskomstat, 1995), p. 378.

ومع ذلك وحتى إذا كانت الأموال الداخلية كافية، فإن هناك مشبطات عامة وخطيرة للاستثمار. وكما هو شائع بالنسبة للعديد من اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن عدم استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأولى من فترة الانتقال، الذي يظهر بوضوح كبير في ارتفاع معدلات التضخم، جعل المشاريع التجارية راغبة عن الاستثمار. ولم يكن ارتفاع مستوى التضخم وحده الهام، بل كذلك كان عدم إمكانية التنبؤ به.

وكان أيضا لمسار برنامج التحويل إلى القطاع الخاص واستمرار عدم اليقين فيما يتعلق باتجاهه في المستقبل أثر مشبط هام على الاستثمار. ومن غير المحتمل أن يعتمد المدراء نهجا طويل الأجل في تسيير شركة غير واضحة الملكية وتبدو غير مستقرة. وبالفعل، فقد أدى عدم اليقين فيما يتعلق بشروط الملكية، بالإضافة إلى عدم فاعلية المساءلة، إلى إساءة استخدام الأصول على نطاق واسع لأغراض قصيرة الأجل (مثل استنزاف الأصول لدفع فاتورة الأجور) بل في بعض الحالات المبلغ عنها، إلى الإضرار الشخصي للمدراء. وبصورة عامة، فقد شجع عدم اليقين من التغييرات في البيئة القانونية والتنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى الدرجة العالية من حرية التصرف الممنوحة للمسؤولين في تنفيذ وإعمال قواعد وإجراءات غالبا ما تتسم بعدم الاستقرار وعدم الشفافية، على الفساد وطلب الأجور. وقد خلق مزيج هذه العوامل بيئة معادية تقريبا لمدراء الشركات الراغبين في الاستثمار في الانتاج. وتقلص أيضا التمويل من خارج الشركات الذي يمكن أن يستخدمه المدراء لبرامج الاستثمار، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نفقات الاستثمار الحكومية الوارد وصفها أعلاه. ولم تسمح الحالة الهشة للميزانية الاتحادية للدولة بأن تصبح موفرا حاسما للاستثمارات بالنسبة للاقتصاد أو أن تساهم على نحو هام في الطلب المتسم بالركود على السلع الاستثمارية المنتجة محليا. وفي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ مولت الميزانية الاتحادية أقل من ١٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات في الاتحاد الروسي^(٥٦).

وقد توخت الحكومة، في برنامجها لعام ١٩٩٤، إنشاء آلية لتنشيط الاستثمار في ما كانت تعتبرها القطاعات ذات الأولوية وذلك بتمويل ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع تكلفة المشروع من الميزانية. وكان من المقرر أن يتخذ قرار تخصيص أموال الدولة لدعم الاستثمار على أساس كل حالة على حدة من بين العطاءات المتنافسة التي تقدمها الشركات إلى لجنة عطاءات الاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد. وكان معيار اختيار مشروع ما وحصص الدولة في تمويله هو: "أهمية الإنتاج الجديد بالنسبة لاقتصاد البلد"^(٥٧).

إلا أن البرنامج لم يبلغ حتى الآن مستوى الآمال المعلقة عليه وذلك لعدة أسباب. وأحدها نقص أموال الميزانية، مما أدى إلى تأخيرات في دفع الأموال للمشاريع المختارة، وبالتالي إلى فقدان ثقة المشاركين المحتملين غير الحكوميين في البرنامج. ويتمثل سبب آخر في أنه بالنظر إلى حالة التدهور العام في الصناعة، فقد كان من الصعب بصفة خاصة اختيار مشاريع محددة لدعم الحكومي للاستثمار. وما زال الدعم الحكومي للاستثمار تقليدي المنحى. ففي عام ١٩٩٤، جرى توجيه ٣٧ في المائة من الاستثمارات في قطاعات إنتاج المواد نحو الوقود والطاقة، في حين لم يحصل صنع الآلات إلا على ٥ في المائة. وتستمر بنفس الأولوية في برنامج الحكومة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧: الوقود والطاقة، وصناعة المعادن، والبناء، والمواد الكيميائية والبتروكيميائية، والخشب، وصنع الآلات، وأخيرا الصناعات الخفيفة، والزراعة، والنقل، بهذا الترتيب.

وتتوفر الأموال الحكومية للشركات للاستثمار بواسطة المصارف التجارية. وقد كانت هذه الأموال في الواقع أحد المصادر الرئيسية الأولية لسهولة المصارف. وكانت إحدى الممارسات الشائعة تتمثل في تعمد التأخير في دفع الأموال الآتية من الميزانية للشركات، واستخدامها في موازنة العملات أو غير ذلك من أشكال المضاربة القصيرة الأجل. وقد دعمت الأرباح الآتية من هذه الأنشطة الموقف المالي للعديد من المصارف التجارية.

ومدخرات الأسر المعيشية هي مصدر آخر من المصادر التي يمكن أن تحصل منها المصارف على الأموال. وفي ظل التخطيط المركزي، كان قطاع الأسر المعيشية يضطلع بدور ثانوي في تمويل الاستثمار. وببساطة لم تكن مدخرات الأسر المعيشية تشكل جزءا من المعادلة. ولم تكن توجد حوافز الادخار الفردي التقليدية المتاحة في اقتصادات السوق من قبيل ضمان الاكتفاء المالي بعد التقاعد، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم: فقد كانت الدولة توفر كل شيء عمليا، كما كانت توفر نظام دعم اجتماعي شامل يمكن الاعتماد عليه رغم توابعه. وحتى العقارات، وهي الأداة الرئيسية للتحويلات فيما بين الأجيال في اقتصاد السوق، لم تكن تنطوي على مدخرات فردية ذات شأن لأن الدولة كانت في معظم الحالات تقدم السكن إما مباشرة وإما من خلال الجهات القائمة بالتوظيف وهي بطبيعة الحال تابعة للدولة^(٥٨). ولم تكن توجد في جميع أنحاء البلاد إلا مؤسسة واحدة لخدمة مدخرات الأسر المعيشية، هي مصرف الادخار "سبيربنك" الذي كانت له شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وكانت وظيفته الرئيسية هي جمع المدخرات الفردية وتوجيهها لتصب في ميزانية الدولة.

مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، أصبح لدى الأسر المعيشية حافز أقوى للادخار، فنمت مدخراتها المالية من ٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول السادس - ١١)^(٥٩). وقد أخذ تكوين هذه المدخرات يتغير بسرعة منذ عام ١٩٩٢، إذ انخفضت حصة النقد الحاضر بينما حققت مشتريات العملات الأجنبية نموا سريعا. وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، خصصت الأسر المعيشية من مدخراتها لشراء العملات الأجنبية أكثر من ضعف ما خصصته للدوايح والسندات المصرفية. وهذا يشير إلى أن حصة لا بأس بها من مدخرات الأسر المعيشية تضع في عملية الوساطة التي يقوم بها القطاع المالي المحلي. وبما أن هذه المدخرات محفوظة بعملة بلد أجنبي فهي في الواقع مقلوبة بالنسبة للاقتصاد الروسي^(٦٠) والسبب الرئيسي الذي يفسر انحداب الأسر المعيشية نحو العملات الأجنبية هو على ما يبدو ما يلي: عدم الاستقرار العام على صعيد الاقتصاد الكلي والتضخم المصاحب له جعل حفظ المدخرات بالعملات الأجنبية، أو إرسالها إلى الخارج، سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة، أمرا أكثر جاذبية من ايداعها لدى القطاع المالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المصارف التجارية باستثناء مصرف الادخار "سبيربنك"، الذي يملك أكثر من ٣٠ ألف فرع محلي في جميع أنحاء البلد، التي أنشئت خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك أكبرها وأكثرها تطورا، لا تملك إلا وجودا محدودا جدا في سوق

التجزئة، حتى في موسكو. وإنشاء عمليات التجزئة هو أمر مكلف (رغم أن هذه العمليات تمثل مصدر أموال رئيسي في الأجل البعيد) كما أنها لم تحقق أرباحاً فورية وطائفة مثل التعامل في تبادل العملات وعمليات السندات الحكومية. غير أن عدة مصارف تجارية كبرى بدأت مؤخراً تطوير شبكات لعمليات التجزئة؛ ومع ذلك، كانت ودائع الأسر المعيشية، في نهاية عام ١٩٩٥، تشكل أقل من ١ في المائة من الأموال السائلة لدى المصارف التجارية.

وثمة جانب آخر للمشكلة يتمثل في تدني ثقة سكان البلد في الوساطة المالية إلى حد كبير، ولا سيما بعد أن فقد نحو ٤٠ مليون شخص في عام ١٩٩٤ مدخراتهم التي سرقتها الشركات المالية المحتملة الكثيرة التي اتضح في معظم الحالات أنها لا تعدو كونها مجرد "مشاريع هرمية" انهارت دون أن تسهم إطلاقاً في الاستثمار المنتج. وفي ضوء هذه التجربة، فإن قانون ضمان الإيداع المرتقب من الأهمية بمكان. كما أن العديد من شركات توظيف الأموال هي إما في سبيلها للتحويل إلى شركات استثمار مشترك حقيقية أو إلى مصارف تجارية، وإنها قد أفلست. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنشأ آليات وإجراءات تسجيل وإيداع الأسهم المتداولة إلا الآن فقط. وإجمالاً، سينتضي بعض الوقت قبل أن تصبح مدخرات الأسر المعيشية مصدراً رئيسياً فعلياً وليس مجرد مصدر محتمل لصناديق الاستثمار.

والجهة الوحيدة التي يمكن أن تضطلع بدور كبير في النشاط الاستثماري هي منظومة المصارف التجارية في البلد. فالمصارف إلى جانب اضطلاعها بدور الوسيط فيما يتعلق بالتدفقات المالية الحكومية والآتية من المؤسسات والأسر المعيشية، تراكمت لديها كمية لا يستهان بها من الأموال المملوكة لها ومع ذلك فهي عاجزة تماماً عن استثمارها في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

والواضح أن العوامل التي أثنت المديرين وأصحاب الشركات عن استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل استثمارات جديدة، يمكنها أن تفسر بسهولة عزوف المؤسسات المالية حتى المتطورة جداً منها، في بعض الأحيان، عن توفير رأس المال الاستثماري لمؤسسة معينة. وعلاوة على ذلك، فإنه مثلما يتعين إزالة معوقات كثيرة قبل أن تتحقق كل إمكانيات الاستفادة من الأرباح المحتجزة باعتبارها مصدر تمويل الاستثمار في بيئة الأسواق الناشئة، يجب أيضاً بنفس الطريقة أن يحدث تقدم في ميدان الوساطة المالية قبل أن تؤدي هذه المؤسسات دورها كاملاً.

ومع بداية المرحلة الانتقالية ظهرت حاجة إلى نظام مالي جديد. وأصبحت الوساطة المالية أسرع مجالات الاقتصاد الوطني نمواً وتطوراً. وأنشئ نظام مصرفي ذو شقين. (المصرف المركزي والمصارف التجارية المستقلة) ونما عدد آليات وأدوات الوساطة المالية الأخرى وزاد تعقيدها ونطاق الخدمات المالية المقدمة. وقد أدى قيام صناعة وساطة مالية متطورة نسبياً وسريعة النمو، وهيكلاً أسعاراً أكثر واقعية نتيجة للتقدم المحرز في تحرير الأسعار، وإمكانية تحويل الحساب الجاري بالروبل، إلى نشوء بيئة وآليات وإجراءات ومصنوعات حوافز للتدفقات المالية جديدة كلياً.

الجدول السادس - ١١ - جوانب مختارة من أنشطة القطاع المالي في الاتحاد الروسي

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
					نشاط الأسر المعيشية (الزيادة الصافية خلال السنة)
٣,٩	٢,٩	١,٨	١١,٦	٤,٥	الودائع المصرفية وشراء السندات
١٠,٦	٣,٨	٠,٢	مشتريات العملات الأجنبية
٢,٧	٤,٤	٥,٠	٥,٨	٣,٠	نقود جاهزة
١٧,٢	١١,١	٧,٠	١٧,٤	٧,٥	المجموع
					نشاط القطاع المصرفي
١٠,٥	١٤,٤	٢٦,٥	٣٤,٤	...	القروض المقدمة إلى المؤسسات والأسر المعيشية
٩,٩	١٤,٠	٢٤,٠			قروض قصيرة الأجل
٠,٦	٠,٥	١,٣			قروض طويلة الأجل
١,٥	١,٣	١,٨	قروض فيما بين المصارف

المصدر: الأمم المتحدة/ إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى

Rossiiskiy statisticheskiy ezhegodnik, 1995 (Russian statistical year book, 1995) (Moscow, Goskonstat, 1995), pp.78

ملاحظة: يدل هذا الرمز "..." على أن البيانات لا تنطبق.

وعلى أثر بدء المرحلة الانتقالية، نمت الأنشطة الائتمانية التي تضطلع بها المصارف التجارية نمواً سريعاً جداً، لكن فيما يتعلق بتمويل الشركات، ذهبت أغلبية القروض إلى تمويل رأس المال العامل. وثمة مجموعة من العوامل تفسر عدم قيام البنوك باستثمارات تذكر في النشاط الاقتصادي الحقيقي هي: بادئ ذي بدء كانت بدائل استثمار مواردها في النشاط الاقتصادي الحقيقي -- من قبيل المتاجرة في العملات وعمليات السندات الحكومية -- تدر حتى فترة قريبة جداً أرباحاً أكبر بكثير (للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني). ثانياً، ثبط عدم اليقين المتعدد الأوجه للطلب على الاستثمارات. ثالثاً، حتى لو وجد هذا الطلب، كان تحديد المخاطرة الائتمانية شبه مستحيل لأن ظاهرة عدم الدفع المنتشرة تخفي المركز المالي الحقيقي للمؤسسات^(١١). ونتيجة لذلك كان المقرضون المحتملون حذرين جداً في تقديم أي تمويل جديد.

وعلاوة على ذلك، فحيث إن آلية الضمان الإضافي، رغم صدور قانون بشأنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، كان مقرضو المؤسسات يرون في رفع أسعار الفائدة نتيجة لكبر المخاطرة الضمان الرئيسي الذي يحميهم في حالة عدم السداد. وأدى هذا، إلى جانب القيود المفروضة على النقد والتي كانت تشكل جزءاً من حملة مكافحة التضخم، إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار الفائدة الحقيقية، مما سد الطريق في الواقع إلى سوق الائتمان أمام كثير من المقترضين المحتملين. وعلى الرغم من تراجع التضخم ظلت المصارف تلتزم فروقاً كبيرة جداً بين أسعار الفائدة في حالتها الافتراض والتسليف.

وليست المصارف وحدها هي العازفة عن تمويل الاستثمارات. فعلى مستوى أعم، لا تزال تواجه الممولين مشكلة خطيرة فيما يتعلق بإيجاد مجالات استثمارية مقبولة لتوظيف أموالهم. وفي الوقت نفسه، توجد قطاعات صناعية كثيرة في حاجة ماسة إلى التمويل. ومن شأن قوى السوق، نظرياً، أن توجه التدفقات الاستثمارية على نحو ملائم أساساً. لكن سرعة تحويل الاقتصاد في اتجاه السوق، دون إنشاء العديد من المؤسسات الضرورية لكي يتسم أداء قوى السوق بالكفاءة، أدت في الواقع إلى نشوء حالة فوضى في الغالب، وكثيراً ما تنعدم فيها الاشارات الواضحة إلى مجالات الاستثمار التي تحقق أكبر قدر من الأرباح.

ومع ذلك، فقد توجهت المصارف، على الرغم من عزوفها عن اقراض المستثمرين المحتملين، نحو المشاركة في تكوين رأس المال في الاقتصاد الفعلي، وذلك من خلال حيازتها للمؤسسات المحلية التي تمت خصصتها. وباتت هذه العملية، التي بدأت في عام ١٩٩٥، قابلة للتحقيق ومرحلة للغاية نظراً لبحس قيمة الأصول الثابتة للمؤسسات الروسية ومن ضمنها المؤسسات الكبرى لإنتاج الطاقة والتكنولوجيا العالية^(١٢)، بخساً شديداً وفقاً لمعايير المقارنة الدولية العادية.

وجرى لذلك إقامة شكل جديد من التكتل بتشجيع من الدولة - المجموعات المالية - الصناعية - وتضم المجموعات المالية - الصناعية عادة المصارف (أو الصناديق الاستثمارية)، والمؤسسات الصناعية والتجارية. وتركز بعض المجموعات أنشطتها وأوراقها المالية في قطاع معين مثل إنتاج النفط والغاز، أو المعادن، أو السيارات بهدف تركيز السيطرة على جميع جوانب الدورة الإنتاجية بين أيدي المجموعات المالية - الصناعية. والمجموعات الأخرى أكثر تنوعاً ولديها أوراق مالية مشتركة في عدد من الصناعات. وتترابط عناصر مجموعة نموذجية بواسطة شبكة من الأوراق المالية المشتركة، والقروض وأشكال التمويل الأخرى، والمخزونات، والصلات التجارية مع المورد والعملاء الخارجيين.

وفي منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦ كان هناك ٣٠ مجموعة مالية - صناعية مسجلة رسمياً، وكان عددها ١٥ في آب/أغسطس ١٩٩٥. وتسيطر معاً على نحو ٣٠٠ مؤسسة صناعية، و ٧٠ مصرفاً وشركات مالية أخرى وتوظف ٢.٥ مليون شخص. والدولة شريك في كل مجموعة من هذه المجموعات المالية - الصناعية؛ وتختلف أوراقها المالية ولكنها أقل من ٢٥ في المائة في كل حالة^(١٣). ومن المعتقد أن العدد الفعلي للتكتلات أعلى بكثير ومن المرجح أن يكون بالمئات، ولكن العديد منها يفضل أن يظل بصفة غير رسمية.

ويتبقى أن نعرف ما إذا كانت المجموعات المالية - الصناعية ستدلل على أنها مجرد وسيلة أخرى لإعادة توزيع الأصول أو ما إذا كانت ستوفر وسيلة للتغلب على عوائق الوساطة المالية المشار إليها أعلاه. وفي هذا الصدد، جرى بالفعل ملاحظة بعض التطورات الإيجابية. وأحد الأمثلة على ذلك هو أن مجموعة Menatep قد استثمرت أكثر من ٣٥ مليون دولار في مصانعها الثمانية للأغذية في منطقة موسكو من خلال شركة روسبروم Rosprom، وهي شركة قابضة صناعية تابعة لمجموعة Menatep. وجرى أيضاً وضع برنامج استثماري لزيادة القدرة الإنتاجية المحلية للأغذية^(١٤). وإجمالاً، هناك كما قيل نحو ٢٠٠ مشروع استثماري كبير لاستثمار إجمالي يزيد على ٣ بلايين دولار في مختلف حالات الأعداد من قبل المجموعات المالية - الصناعية.

والتفسير الأكثر إقناعاً لهذا التدفق في النشاط الاستثماري وسط التردد، والامتناع عن الاستثمار، واكتناز العملة، وهروب رأس المال، هو أنه من بين نحو ٢ ٥٠٠ مصرف ظهرت في الاتحاد الروسي منذ بداية الإصلاح الاقتصادي، أنشأت المؤسسات الصناعية نحو ٨٠ في المائة منها عن طريق ضم أموالها إلى أموال الشركات من تجارة الجملة والتجزئة، والتأمين، وحتى الحكومات المحلية في بعض الأحيان. وجرى إنشاء هذه المصارف تحديداً للوفاء بالاحتياجات المالية لمنشئها، بالطبع بشروط تفضيلية. ومع النمو المتفجر لأعمال الوساطة المالية، انعكست الأدوار وتطورت المصارف. فقد تحولت في الواقع من كونها فروعاً مالية تابعة لمنشئها المتضامنين إلى وحدات رئيسية في تكتلات متنوعة جديدة. وحتى الآن قصرت هذه البنوك تمويلها على الشركات التي تعتبر أصلاً من مؤسسيها والمساهمين فيها (والتي تسيطر عليها الآن). واكتسبت هذه العملية مجالاً وشمولاً جديدين بعد ادخال برنامج القروض من أجل الأسهم في النصف الثاني من عام ١٩٩٥. وفي إطار هذا المشروع، الذي أثار بعض الجدل، أخذت الحكومة الأسهم التي احتفظت بها في الشركات التي حولت إلى القطاع الخاص وقامت ببيع بعض الأسهم إلى المصارف التجارية الكبيرة في مقابل القروض التي قدمتها هذه المصارف إلى الحكومة.

وختاماً، فإن بعض التطورات الأخيرة قد تقدم العنصر الذي لا يزال غائباً لتشجيع انعاش النشاط الاستثماري. فقد انخفض بحدوة العائد على أذون الخزانة التي تبلغ مدتها ثلاثة أشهر، في الأشهر الأخيرة من السنة بعد أن ظل في نطاق ٩٠ إلى ١٤٠ في المائة معظم عام

١٩٩٥. وأخرج بذلك من السوق المالي آخر قطاع رئيسي يدر عائدا مرتفعا. وبعد أن وجهت البنوك بمهمة العثور على توظيف مريح لأموالها اضطرت إلى التطلع إلى الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. ووفقا لما ذكره رئيس أحد أكبر المصارف التجارية في الاتحاد الروسي، "انتهى وقت عمليات المضاربة، والأولوية الآن للاستثمار"^(١٥).

الاستنتاج

وجدت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نفسها في خضم ثورة اقتصادية وسياسية والثورات بطبيعتها ليست هادئة ولا يمكن التنبؤ بها. وفي جميع الحالات التي جرى دراستها في هذا الفصل، انهار نظام قديم - نظام سياسي وكذلك نظام اقتصادي - نظرا لأن النموذج السابق دل على عدم قدرته على الوفاء بالتطلعات السياسية أو الاقتصادية. وأخذت السلطات الجديدة باستراتيجيات مختلفة للانعاش والإصلاح، رهنا بالتاريخ الخاص لكل بلد وأوضاعها الخاصة، ولكن جميعها توقعت دورا رئيسيا للتراكم الجديد لرأس المال بموجب مبادئ لا ترتبط بنموذج النظام السابق سوى بصلة ضئيلة.

وفي جميع الأحوال، رُفض النموذج المخطط مركزيا وانتشرت الرغبة في التحرك بأسرع ما يمكن إلى اقتصاد السوق. وبعد عقود من التوجيه الحكومي التفصيلي، لم تعد هناك أغلبية في الديمقراطيات الناشئة تحبذ الإبقاء على درجة كبيرة من السيطرة الحكومية المباشرة على الاقتصاد. وكان يتعين خفض دور الحكومة نظرا لتحويل الشركات إلى القطاع الخاص. ولم يسمح التحرير السريع والواسع النطاق للتجارة الخارجية للحكومة بالقيام بأي دور في اختيار الصناعات الناشئة أو الضعيفة التي ينبغي دعمها خلال التحول.

وفي بداية التحول، كان من المتوقع على الصعيد الشعبي أن يكون رد فعل العوامل الاقتصادية سريعا على الجوائز الناشئة عن التحول السريع للاقتصاد إلى السوق وأن الاندفاع إلى الاستثمار سيساعد على إشباع طلب محلي كبير جدا على المنتجات ذات الجودة المرتفعة. وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي لقي ترحيبا، لا سيما لإدخال تكنولوجيا جديدة، فإنه من المعتقد بصفة عامة أن الموارد المحلية ستكون كافية. وكان يتعين على السلطات الجديدة في هذه الحالة أن تناضل ضد تدهور الحالة الاقتصادية الخطيرة بالفعل. وقد هدد تدفق الواردات بقاء المنافسين المحليين. وكانت التوقعات غير واضحة حقا في البداية وأدى هذا إلى تثبيط همم مستثمري القطاع الخاص الذين كان يتعين عليهم الموازنة بين الخطر المنظور والمكاسب المتوقعة قبل الدخول في التزامات، وكننتيجة لذلك، لم يكن الاستثمار ميسرا في البداية.

وبالرغم من أن الاتجاه الرئيسي للتغيير -- والتحرك السريع نحو النظام السوقي -- قد ترسخ في البداية، فإنه لا يزال يمكن اعتبار أن السياسة في سنوات التحول تنهض مثالا على التعلم من العمل، بما في ذلك اكتساب قدر كبير من الخبرة. ويبدو مع ذلك أن هناك بعض السمات المشتركة للتحول، على الأقل فيما يتعلق بقطاع الاستثمار والمؤسسات.

وكانت إحدى هذه السمات هي إعادة التقييم السلبي الحاد لقيمة أصول المؤسسات فور تخلي البلدان عن التخطيط المركزي وبدء تحولها إلى اقتصادات السوق. وبين يوم وليلة، أصبحت شواغل جارية عديدة لحالات فشل ميؤوس منها. وتزعم الانتقادات أن الحكومات قد ساهمت بدرجة معينة في تدهور الحالة عما كانت عليه (مثل إجبار الشركات في الولايات الشرقية الألمانية على استيعاب النتائج المترتبة على الأسعار النسبية لسعر صرف مغالى فيه والسير بسرعة نحو تعادل الأجور مع الولايات الغربية، دون الإشارة إلى فرض معايير بيئية صارمة). وزعم أيضا أنه كان يمكن أن يكون لبعض الأصول سنوات أكثر من العمر الانتاجي لو جرى توزيع التغييرات على فترة أطول.

وفي ضوء فقدان الثقة في النظام القديم، فإن قضية التكيف البطئ كانت خاسرة منذ بداية التحول، وكانت الحلول التي قدمتها الخطط الحكومية تدور حول مدى السرعة التي يمكن أن تكتمل بها عملية التحول. وعلى أي حال، فإن استراتيجية التحويل العاجل إلى القطاع الخاص انطوت بصفة عامة على توقع مفاده أنه بالرغم من أن المالكين الجدد سيتخلصون من المعدات القديمة الطراز، فإنهم، سيتمتعون أيضا بحياة جديدة واستثمارات جديدة في الشركات وسينفذون الأصول التي يمكن إنقاذها. وجرى أيضا توقع قيام مؤسسات خاصة جديدة.

وإجمالا، فإنه في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية والولايات الألمانية الشرقية التي بدأت في التحول قبل الاتحاد الروسي، تحققت هذه التوقعات بعد مرحلة "مدمرة": ارتفع الاستثمار، وتكونت مؤسسات جديدة، وأنتجت سلع أكثر قابلية للتسويق وارتفعت انتاجية العمل بحددة. وقد سهلت الاستثمارات السابقة في رأس المال البشري وأيضا في الهياكل تحقيق هذه الإنجازات. وهناك علامات عديدة على أن الاتحاد الروسي يسير أيضا على نفس الطريق الذي حدده القائمون بالتحول أولا. ومع ذلك كانت مرحلة "مرحلة الهدم" هناك قاسية.

وكانت هناك سمة مشتركة أخرى هي أنه كان من المتوقع من الحكومة أن تضطلع بدور رئيسي في التحرك نحو اقتصاد السوق، ليس فقط بمعنى الانسحاب من ممارسة السيطرة الاقتصادية المباشرة وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، وبمعنى بناء مؤسسات جديدة. ولم تكن الحكومات مجرد مراقبة سلبية للأسواق، ولكنها سعت بنشاط إلى الحفاظ على العمالة وتشجيع القدرة التنافسية على التصدير. واتخذ الدعم المقدم إلى عملية التمويل إلى القطاع الخاص أشكالا عديدة. وفي بعض الحالات استلزم هذا دعما ماليا مباشرا، بما في ذلك استيعاب الديون السابقة لجعل المؤسسات صفقات تجارية أكثر جاذبية وفي حالات أخرى بذلت جهود خاصة لإبرام اتفاقات مع مستثمرين مباشرين أجنبيا "استراتيجيين".

وكادت هناك سمة مشتركة أخيرة هي التسليم بأنه ستكون هناك حاجة بالفعل إلى قطاع مالي جديد بالكامل، قطاع يعمل بمبادئ مختلفة تماما عن المبادئ التي سادت في ظل التخطيط المركزي حيث كان القطاع المالي أساسا أداة لتوصيل التدفقات المالية الحكومية إلى المؤسسات. وتمثل الفشل الرئيسي للقطاع المالي في أنه لم يصبح بعد في معظمه الوسيط الرئيسي في الانتقال من المدخرات الخاصة إلى الاستثمار في المؤسسات. ويرجع هذا جزئيا إلى أن المؤسسات التي أطلقت عليها تسمية المصارف التجارية في ظل النظام السابق كان من المنتظر منها بصورة فجائية أن تتصرف مثل المصارف في الاقتصادات السوقية -- ولم تتمكن من القيام بذلك. ويبدو أن المجموعات المالية - الصناعية الجديدة في الاتحاد الروسي قد ظهرت باعتبارها طريقة لمعالجة المشكلة، ولكن يبدو أنها تشكل حلا جزئيا فقط.

وإجمالا، فإن الافتراض المعقول هو أن عدم الادخار ليس هو القيد الرئيسي على الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأن المشكلة هي بالأحرى توجيه المدخرات المتوفرة إلى قطاع مالي ذي كفاءة يعمل مع المؤسسات المقترضة في إطار من المنافسة الحرة. ولكن من المحتمل أن يزيد الضغط لجعل القطاع المالي يعمل بطريقة أكثر فعالية في هذا الاتجاه كلما عاد الوضع القانوني والاقتصادي الكلي إلى طبيعته وكلما قامت المؤسسات، التي تحفزها الزيادات في الناتج والانتاجية التي أصبحت ممكنة بالفعل بسبب البيئة الاقتصادية الجديدة، بالعمل على تكوين المزيد من رأس المال الثابت، والتطلع بصورة متزايدة إلى الموارد التي يمكن استغلالها.

الحواشي

(١) تبين مصطلحات النموذج الاقتصادي المخطط مركزيا النظرية الاجتماعية - الاقتصادية التي يقوم عليها. فليس هناك ترجمة مباشرة من مصطلحات التخطيط المركزي إلى مصطلحات الاقتصاد السوقي في جميع الحالات. وتستعمل المصطلحات السوقية في هذا الفصل كلما كان ذلك ممكنا. وخلال الفترة المدروسة، كان نظام المحاسبة يتغير في مختلف البلدان من النظام المخطط مركزيا إلى النظام السوقي. ونتيجة لهذا، "كانت إحصاءات الاستثمار تتطورها مشاكل التعريف والمحاسبة والشمولية، أكثر مما تتطور بيانات الأسعار أو بيانات الإنتاج. ونتيجة لهذا، يمكن للتقديرات المستقاة من المصدر ذاته أن تتباين تباينا كبيرا في التنقيحات المكررة. لذا يجب النظر إلى المقارنات بين الاقطار بشك يتجاوز الدرجة العادية (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، Transition Report، ١٩٩٥، لندن، ١٩٩٥، الصفحة ٦٩ من النص الإنكليزي).

(٢) في مصطلحات التخطيط المركزي، تتضمن كلمة "التراكم" أكثر مما تتضمنه عبارة "تكون رأس المال الثابت" في مصطلحات الاقتصاد السوقي، بكثير. إذ أن التراكم خلال فترة زمنية ما يضم ما يلي: (أ) الأصول الثابتة المضافة في مجال الإنتاج المادي؛ (ب) الأصول الثابتة المضافة في المجال غير المنتج؛ (ج) صافي المبالغ المضافة إلى مخزون الأصول الدائرة في عملية الإنتاج؛ (د) صافي المبالغ المضافة إلى الاحتياطي (غير المستعمل كتأمين ضد الطوارئ غير المتوقعة)؛ (هـ) ميزان التجارة الخارجية. ولا يعامل ميزان التجارة الخارجية في بعض النظم الاقتصادية المخططة مركزيا كجزء من عملية التراكم، بل على أنه يشكل الفرق بين صافي الناتج المادي المنتج وصافي الناتج المادي الموزع.

(٣) J. Kornai, Economics of shortage, (Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1980)

(٤) بيد أن الأبحاث التي قام بها باور وآيكس كشفت عن دورة خاصة للاستثمار: فبعد ازدياد الاستثمار، تعيق الضائقة في الموارد المالية والعرض حدوث مزيد من النمو الاقتصادي المتين، ويعقب ذلك سياسة متعمدة لإبطاء الاستثمار الجديد لرأس المال الثابت. وقد يكون واضعو السياسات قد أوقفوا أهم مشاريع الاستثمار -- وأكثرها تأثيرا -- بعد أن أدركوا أن تلك السياسة المتعمدة لم تكن كافية لاستعادة توازن الاقتصاد المحلي داخليا وخارجيا. فبعد "برود" الاقتصاد، تبدأ دورة استثمار جديدة تقوم على الطلب المرجأ. (انظر، T. Bauer, Overinvestment, growth cycles and Economic reform in some CMEA countries, (Budapest, Institute of Economics, 1975), p. 296; Tervgazdaság, beruházás, ciklusok (Planned economy, investment, cycles) (Budapest, Közgazdasági és Jogi Könyvkiado, 1981), p. 632; and B. W. Ickes, "Cyclical fluctuations in centrally planned economies", Soviet Studies, vol. 38 (1986) pp. 36-52) P. Mihályi, Socialist Investment cycles: analysis in retrospect, (Dordrecht, Netherlands, Kluwer Academic Publishers, 1992) pp. xvi and 233; A. Bajt, "Investment cycles in European socialist economies: a review article", Journal of Economic Literature, vol. IX, No. 1, (1971); and K. A. Soos, Terv, Kampany, pénz (Plan campaign, money) (Budapest, Közgazdasági és Jogi Könyvkiado, (1986) p. 321. On different approaches to these analyses, see M. Lacko, "Cumulations and easing of tensions". Acta Oeconomica (Budapest), vol. 24 (1980), pp. 357-378; and A. Simonovits, "Investment limit cycles in a socialist economy", Economics of Planning, vol. 24 (1991), pp. 27-46

(٥) كانت هذه النسب الرسمية المعطاة منتقصة في الحقيقة، بسبب أن قيمة سلع الإنتاج كانت منتقصة نسبيا بالمقارنة مع معظم سلع الاستهلاك في تقييم الإنتاج المادي الصافي، حيث أن السلع السابقة الذكر لم تكن خاضعة لضرائب على رقم الأعمال.

(٦) بانضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي أصبح نافذا اعتبارا من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، توحدت الدولتان الألمانيان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة. وفي هذا السياق، غالبا ما يشار إلى ولايات ألمانيا الغربية الحالية بوصفها "جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة" وإلى الولايات الشرقية بوصفها "جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة".

- J. Winiecki, "The applicability of standard reform packages to eastern Europe", Journal of Comparative Economics, vol. (٧) 20, (1995), p. 351
- J. Kornai, "Tranzformációs visszaesés" (Recession in transformation), Közgazdasági Szemle (Economic Observer), vol. (٨) XL, Nos. 7 and 8 (1993), p. 586
- The political economy of shortage in the socialist economies has been analysed by J. Kornai in Economics of Shortage (٩) (Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1980)
- O. Sik, Plan and market under socialism (Prague, Czechoslovak Academy of Sciences, 1967), p. 86 (١٠)
- For a review and assessment of the economic reforms in these economies in the 1980s. see Journal of Development (١١) Planning, No. 20, 1990: Economic reforms in Centrally Planned Economies and their Impact on the Global Economy, guest ed. Jozef M. Van Brabant
- (١٢) العرض الوارد في هذا الجزء عام إلى حد ما، وبما أن البيانات غير متوفرة على أساس قابل للمقارنة على النحو الأوفى بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة، تشير المناقشة والجداول الواردة أدناه إلى البلدان التي تتوفر بشأنها هذه البيانات.
- M. A. Landesmann and P. I. Szekely, Industrial restructuring and trade reorientation in eastern Europe (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 1995), p. 5. (١٣)
- M. A. Landesmann and P. I. Szekely, op. cit., p.4 (١٤)
- (١٥) تناقش المكاسب المحرزة في مجال الإنتاجية ("المجسدة") ذات الصلة بالاستثمارات بمزيد من التفصيل في Transition Report, 1995 (London, 1995) pp. 76-90 و EBRD.
- Statistikai Havi Kozlemenyek, Nos. 2 and 3 (1995), Monthly Bulletin of Statistics (Budapest, Statistikai Kiado) p. 94 (١٦)
- (١٧) ٢١ في المائة من ٧٩٦ من مزاولي الأعمال الحرة الذين شملتهم دراسة استقصائية بالعيّنة أجريت في بولندا بدأوا شركاتهم بأقل من ١٠٠ دولار، وبدأ ٥٧ في المائة بأقل من ٥٠٠ دولار و ٦٥ في المائة بأقل من ١٠٠٠ دولار (انظر S. Johnson and G. Loveman. "Private sector development in Poland: shock therapy and starting over". Comparative Economic Studies. vol. 36, No. 4 (winter 1994), p. 179).
- (١٨) يعني هذا أن الإحصاءات يمكن أن تتضمن، بالنسبة للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية وبالنسبة لعدة بلدان، الاستثمارات التي لم تقم بها في الواقع الحكومة ولكن مؤسسات عامة، وهذا من شأنه أن يضخم النزعة إلى الانخفاض في الاستثمارات الحكومية المسجلة منذ عام ١٩٨٩. وفي عدة بلدان، فإن الاستثمارات الحكومية مبالغ فيها لأن البيانات تتضمن أيضا تحويلات رأس المال من الدولة.
- (١٩) للمقارنة بين حصص الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر Heliodoro Temprano. "Saving and investment in transition countries". European Economy, supplement A. Economic trends No. 7 (July 1995), p. 10
- (٢٠) جرى تبادل أو تحويل معظم المطالبات المالية، بما في ذلك ديون الشركات، بمعدل ١:٢. ولمزيد من التفاصيل، انظر: H. Sinn, "Macroeconomic aspects of German: Unification", Working Paper No. 3596 (Cambridge. Massoschosetts, National Bureau for the Economic Research, 1991)
- (٢١) قدمت مجموعة من التفسيرات المختلفة لهذا الارتفاع الكبير في الأجور في الولايات الشرقية. وأفاد أحد التفسيرات، مثلا، أن الزيادات كانت تعكس سلوك النقابات القوية التي كانت تفاوض باسم العمال الشرقيين. وأفادت فرضية أخرى أن النقابات الغربية ضغطت لتحقيق تكافؤ بين الولايات الشرقية والغربية لتعزيز التضامن النقابي وإبطاء الهجرة. انظر: G. Akerlof and others, "East Germany in from : the cold: The Economic aftermath of currency union", in Brookings Papers on Economic Activity, No.1 (1991), P. 25
- (٢٢) كانت الرغبة في السرعة نابعة من التصور الذي أفصح عنه عضو لجنة الرئيس التابعة للمؤسسة الاستثمارية من أنه "إما أن ... يذهب الناس إلى الولايات الغربية أو أن يتدفق رأس المال إلى الولايات الشرقية". في المرحلة الأولى، تدفق رأس المال إلى الولايات الشرقية في شكل مدفوعات اجتماعية. أما المرحلة الثانية فاستوجبت الاستثمار في الأعمال التجارية والهياكل الأساسية (انظر: A. Leysen, "Privatization: East Germany", im Eastern European Economics (Fall 1991) P. 35)
- (٢٣) كان هؤلاء رؤساء حكومات من الولايات الاتحادية الخمس الجديدة، ومسؤولين حكوميين من وزارتي المال والاقتصاد في بون، وممثلا عن المصرف الاتحادي، ومدير مؤسسة تجارية تابعة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسبعة من أعضاء مجالس إدارات شركات ألمانية كبيرة، واثنين من شركات أجنبية وعددا من ممثلي نقابات العمال.
- (٢٤) انظر A. Leysen, op. cit., and W. Carlin and C. Mayer, "Restructuring enterprises in eastern Europe", Economic Policy: European Forum, vol. 15, 1992, pp.312-346

- (٢٥) الأرقام مستقاة من المصرف الاتحادي الألماني، التقرير الشهري، المجلد ٤٨، العدد ٣ (آذار/مارس)، الصفحة ٥٠.
- (٢٦) انظر على سبيل المثال، J. Prieue, "Privatisation of the industrial sector: the function and activities of the Treuhandanstalt", Cambridge Journal of Economics, vol. 17 (1993), pp. 333-348.
- (٢٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر W. Carlin and C. Mayer, "Restructuring enterprises in eastern Europe", Economic Policy: A European forum, vol. 15 (1992), pp. 312-346.
- (٢٨) انظر K. Schmidt, Requirements for Successful Privatization -- Lessons from the Treuhandanstalt's Approach, Kiel Working Paper, No. 696 (Kiel, Germany, Kiel Institute of World Economics, 1995).
- (٢٩) المرجع نفسه.
- (٣٠) W. carlin and C. Mayer, loc. cit.
- (٣١) انظر K. Schmidt, op. cit.
- (٣٢) كان هذا عددا أكبر من العدد الأصلي وهو ٨٠٠٠ مؤسسة، إذ أن ترويهاند كانت قد قسّمت مؤسسات كبيرة كثيرة إلى شركات أصغر وأكثر قدرة على الحياة من الناحية الاقتصادية.
- (٣٣) Focus on the Treuhandanstalt (New York, German Information Center, January 1995)
- (٣٤) Carlin and Mayer, loc. cit., p. 332
- (٣٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر H. Brezinski, "privatisation in East Germany", Mact-Most, No. 1 (1992), pp. 11-21.
- (٣٦) H. Sinn, Macroeconomic Aspects of German Unification, Working Paper, No. 3596 (Cambridge, Massachussts, National Bureau for Economic Research, 1991)
- (٣٧) J. Roesler, "privatisation in Eastern Germany -- experience with the Treuhand", in Europe-Asia Studies, vol. 46, No. 3 (1994), pp. 505-517.
- (٣٨) D. Gros and Alfred Steinherr, Winds of Change: Economic Transition in Central and Eastern Europe, [London, انظر Longman Group UK. Limited, 1995]
- (٣٩) في عام ١٩٨٩، حدد آخر زعيم للجمهورية الديمقراطية الألمانية القيمة الصافية لبلده بمبلغ ١.٥ تريليون مارك ألماني. وفي عام ١٩٩٠، نقح خلفه هذا التقدير تنقيحا نزوليا إلى ٨٨٠ بليون مارك ألماني. وبعد التوحيد، قدم رئيس وكالة ترويهاند تقديرا بمبلغ ٦٠٠ بليون مارك ألماني للأصول الموجودة في دفاثره. وفي عام ١٩٩١، سلّم بأن الأصول والخصوم تساوي بعضها البعض بالكاد، مما ينتج عنها قيمة صافية صفرية. وفي الواقع، اتضح أن تقدير الميزانية الافتتاحية بقيمة صافية قدرها ناقص ٢٠٩ بلايين مارك ألماني ينطوي على قدر من التحفظ. وعندما اختتمت وكالة ترويهاند عملياتها في نهاية عام ١٩٩٤، كان العجز لديها قد وصل إلى ٢٥٠ بليون مارك ألماني (انظر D. Gros and Alfred Steinherr، المرجع السابق ذكره، الصفحة ٢٧١ من ذلك المرجع).
- (٤٠) انظر D. Gros and Alfred Steinherr، المرجع السابق ذكره، الصفحة ٢٥١ من ذلك المرجع.
- (٤١) لم يكن لهيئة ترويهاند، في الواقع، سندات ملكية واضحة لجميع ممتلكاتها. فالممتلكات التي صودرت بعد إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ كان لأصحابها الأصليين أن يطالبوا بها، وكذلك الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها فيما بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٤٥ لأسباب دينية أو سياسية. وقد عقدت إمكانية التقدم بطلبات من هذا النوع -- التي كانت ستجعل من المستحيل على وكالة ترويهاند نقل سند الملكية القانوني في حالة البيع -- عمل ترويهاند خلال عام ١٩٩٢. وكون أنه لم يكن قد تم بعد تأميم ثلاثين في المائة من الصناعات وقت إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إنما يدل على نطاق المشكلة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر Akerlof and others, "East Germany in from the cold: the economic aftermath of Curnency union", Brookings Papers on Economic Activity, No.1 (1991), P. 66، المرجع المشار إليه.
- (٤٢) للاطلاع على عرض لهذه الحجج بمزيد من التفاصيل انظر Sinn، المرجع السابق ذكره.
- (٤٣) K. Schmidt, Kiel Institute of World Economics, as cited in The Economist, 24 December 1994-6 January 1995, p. 83
- (٤٤) انظر W. Carlin, Privatization and Deindustrialization in East Germany, Discussion Paper, No. 892 (London Centre for Economic Policy Research, 1993).
- (٤٥) المرجع نفسه.
- (٤٦) انظر V. N. Balasubramanyam, "The Treuhandanstalt, FDI and employment in Germany", International Journal of Manpower, vol. 15, No. 6 (1994), pp. 72-84

- (٤٧) انظر H. Siebert, "The integration of Germany: real economic adjustment". European Economic Review, vol. 35, No. 2/3 (٤٧). (1991), pp. 591-602.
- (٤٨) .Data of Federal Statistical Office, as per Deutsche Bundesbank, Monthly Report, March 1996, table IX.3 (٤٨)
- (٤٩) .Deutsche Bundesbank, Monthly Report, vol. 47, No. 7 (July 1995), p. 42 انظر: (٤٩)
- (٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩. (٥٠)
- (٥١) .Deutsche Bundesbank, Monthly Report, October 1995, p. 51 (٥١)
- (٥٢) .Rossiiskiy statisticheskiy ezhegonik 1994 (Ussian Statistical yearbook, 1994) (Goskomstat, 1994) p.372 انظر (٥٢)
- (٥٣) ."Saving and investment in transition countries", European Economy Supplement A, No 7, July 1995, p.5 (٥٣)
- (٥٤) .Foreign Investment in Russia: Salient Features and Trends (Second Report), (Moscow, Bank Imperial, 1995), p.21 (٥٤)
- (٥٥) المرجع نفسه. (٥٥)
- (٥٦) انظر Investment Policy in Russian Economy: Trends and Perspectives (Moscow, Institute for the Economy of Transition, (January 1996) (٥٦)
- (٥٧) انظر بيان نائب وزير الاقتصاد في Segodnya, ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الصفحة ٢. (٥٧)
- (٥٨) كان أي عملية من عمليات الحياة الفردية للعقارات مثل الضياع الريفية (داتشا) تتم دون نظام وساطة مالية من قبيل المصارف العقارية. (٥٨)
- (٥٩) تمثل طفرة عام ١٩٩١ المبينة في الجدول السادس - ١١ ما كان ظاهرة مؤقتة تمثلت في نمو المداخييل النقدية نموا سريعا مع نقص عام في السلع الاستهلاكية. (٥٩)
- (٦٠) يشكل تراكم أرصدة العملات الأجنبية الصافي أحد مكونات الاستثمار الأجنبي الصافي في الاقتصاد الروسي؛ وهو في الواقع يمثل نقلا للموارد، بشروط الهبة، إلى البلد مصدر العملة الذي يشتري من الاتحاد الروسي سلعا أكثر مما يبيعها، بحيث تمثل العملة المصدرة الفرق. (٦٠)
- (٦١) للاطلاع على مناقشة لهذه المشكلة بوصفها "مشكلة حادة هي عدم تماثل المعلومات المتاحة للمطلعين على مواطن الأمور ولغيرهم"، انظر P. Dittus and S. Prowse, Corporate Control in Central Europe and Russia. Should Banks Own Shares?, Policy Research Working Paper, No. 1481, (Washington, D.C., World Bank, June 1995). (٦١)
- (٦٢) بلغت القيمة الرأسمالية السوقية في نهاية ١٩٩٤ ٨٥ من أعلى الشركات الروسية رواجاً في التعامل في أسهمها ما يربو قليلا على ٢٣ بليون دولار، منها ٦,٣ بليون دولار لغاز بروم (الغاز الطبيعي) و٣ ملايين دولار للوك أويل هولدينغ (النفط) وأقل من ٢ بليون دولار للشبكات الكهربائية الموحدة (الشركة التي توزع الكهرباء في جميع أنحاء البلد) (بيانات (Skate-Press Consulting Agency, Moscow) (٦٢)
- (٦٣) .Finansovye Izvestia, ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. (٦٣)
- (٦٤) .Interfax Daily Business Report, ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ص ٥. (٦٤)
- (٦٥) ورد نصه في The Moscow Tribune, ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، ص ١. (٦٥)

الفصل السابع

الاستثمار في البلدان النامية

شهدت البلدان النامية خلال فترة الخمس عشرة سنة الماضية تغييرات مثيرة في البيئة التي تعمل فيها اقتصاداتها، وفي تفكيرها بشأن الأسس التي تقوم عليها السياسة الإنمائية. وتزايد اعتراف واضعي السياسات بأن النمو الاقتصادي المستمر يستلزم استقرار الاقتصاد الكلي وتنوع الهيكل الاقتصادي ليتحول من الاعتماد على بضع سلع أساسية تصديرية، بما فيها النفط، الذي لا يسمح لها بالمرونة الكافية لتتكيف بسرعة مع بيئة اقتصادية دائمة التغير ويضاعف خطر تعرض بلدانها للصدمات الخارجية. وكما كان الأمر دائما، اعتبر الاستثمار أداة رئيسية لنشر التنمية وتعميقها. وكان هناك أيضا اعتماد أشد على القطاع الخاص وعلى قوى السوق، إذ تقلص دور الحكومة في العمل بصورة مباشرة لتوفير الاستثمار وتوجيهه في حين احتل الاستثمار الخاص - في إطار المبادئ التوجيهية للسياسة العامة - مكان الصدارة. وكانت السياسات التي وضعت واسعة النطاق وكان عليها أن تواجه بيئة خارجية ملائمة أحيانا وقاسية أحيانا أخرى. إلا أنه نظرا لكون السياسات معبرة أيضا عن الظروف المحلية الخاصة القائمة داخل كل بلد، كان نمط الاستثمار في هذه الفترة متباينا فيما بين البلدان النامية تباينا ملحوظا.

وعلى ضوء التعقدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة، أُجري تحليل للاستثمار وللعوامل المحددة له في البلدان النامية من خلال مجموعة من الدراسات الإفرادية القطرية. بهدف إبراز مجموعة كبيرة من العوامل المحددة للاستثمار في البلدان محل الدراسة ونطاق علاجها للسياسات.

وليس المقصد من اختيار البلدان الستة التي يجري النظر فيها أدناه - بوليفيا، وكوت ديفوار، وتونس، وشيلي، وإندونيسيا، والصين أن تكون عينة ممثلة للبلدان النامية تمثيلا إحصائيا. بل اختيرت هذه البلدان نظرا لتنوعها من حيث النجاح الذي حققته في دعم الاستثمار، فضلا عن التوصل إلى طائفة من الهياكل الاقتصادية، والظروف السياسية ومستويات النمو الاقتصادي والثروة الطبيعية. وتناقش العوامل ذات الصلة بالاستثمار في سياق الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات المنفذة والقيود السياسية والاجتماعية.

وتبين من تحليل الدراسات الإفرادية أنه على الرغم من تنوع التجارب القطرية توجد بعض الخصائص المميزة تشترك فيها، فيما يبدو، البلدان الستة فيما يتعلق بوجهة سياستها العامة وبالعوامل المحددة للاستثمار التي تناولتها الدراسات يمكن أن تعطي مؤشرا دالا على طبيعة التحديات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق مستويات استثمار أعلى ونمو متواصل.

بوليفيا: عندما يكون التشبث هو نصف المعركة فحسب

في أوائل الثمانينات، عانت بوليفيا تدهور اقتصاديا حادا كانت ذروته عملية تضخم جامح وخسائر جمة في الناتج المحلي الإجمالي^(١). وفي آب/أغسطس ١٩٨٥، اتخذت تدابير صارمة لوضع حد للتضخم الجامح. كما شرعت حكومة بوليفيا في تنفيذ عملية تحرير للاقتصاد وإعادة هيكلته. وسعت حكومة بوليفيا، عن طريق التحكم في التضخم وإزالة تشوهات الأسعار، إلى تهيئة ظروف اقتصادية كلية مستقرة تفضي إلى الاستثمار. بيد أن الاستثمار الخاص لم يستجيب الاستجابة المتوقعة.

والسؤال الرئيسي هو: لماذا؟ والجواب عن ذلك، فيما يبدو، هو أن السيطرة على موازين الاقتصاد الكلي الرئيسية لم تكن مكفولة إلى حد كاف، في حين أوجد انعدام توافق الآراء بين الجهات الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بوجهة الاقتصاد المستقبلية بعض الشك في استدامة السياسات المعتمدة حتى الآن. وعلاوة على ذلك، انكشفت الربحية وثبط الاستثمار بسبب مجموعة من المشاكل الهيكلية.

نسق الإصلاحات

على مدى السنوات العشر الماضية، اعتمدت الإصلاحات في بوليفيا في شكل موجات، وكتب كل منها تغيير في الإدارة. جرت الموجة الأولى في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧، عندما وجهت السياسة العامة نحو تثبيت الأسعار والتكيف، أي نحو استعادة بيئة ملائمة يمكن فيها استئناف الاستثمار والنمو. ووجهت موجة الإصلاح الثانية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، عندما حرر الاقتصاد أكثر وأتيحت فرص جديدة للاستثمار الخاص - بما فيه الاستثمار الخاص الأجنبي - وأخيرا، عززت موجة الإصلاحات الحالية الجارية - التي بدأت في عام ١٩٩٣ - الجهود السابقة وولت فتح أبواب الاقتصاد أمام المبادرات الخاصة.

ولاشك أن القضاء على التضخم الجامح كان الإجراء الذي ينبغي البدء به، لأن الاقتصاد كان معطلا. واتخذت التدابير التالية لتصحيح العجز المالي: زيادة أسعار السلع والخدمات التي تو فرها الدولة، وتجميد الأجور مؤقتا وإلغاء الإعانات المالية، والاستغناء عن موظفي الحكومة، والأخذ بالإصلاح الضريبي. وتخلت الحكومة عن نظام أسعار الصرف المزدوجة ووحدت الأسعار، لكن بمعدل أدى في واقع الأمر إلى تخفيض

قيمة العملة بنسبة ٩٢ في المائة. وألغى معظم ضوابط الأسعار بما فيها ضوابط أسعار الفائدة، وشرع في تنفيذ عملية تستهدف تحرير التجارة^(٧).

وبالإضافة إلى ذلك، عالجت الحكومة ديونها الخارجية. واعتبرت أن وجود عبء ديونية باهظ يشكل عاملاً مثبطاً للاستثمار لأن خدمة الدين مستقبلاً يمكن أن تستقطع كثيراً من عائدات الاستثمار المقبلة. ووضعت استراتيجية لتخفيف عبء الدين، تستلزم شراء ديون المصارف التجارية وإعادة جدولة القروض الحكومية الشائبة بشروط ميسرة في إطار نادي باريس، تليها مجموعات من الاتفاقات الفردية مع كبرى الجهات الدائنة الرسمية الشائبة التي تدين لها بوليفيا^(٨).

وركزت الدورة الثانية من الإصلاحات (١٩٨٩-١٩٩٢) على تهيئة فرص أكبر للاستثمار الخاص. واعتمد إطار تنظيمي أكثر تحرراً، بما فيه قانون الاستثمار لعام ١٩٩٠، وقانون المواد الهيدروكربونية لعام ١٩٩٠، وإحداث تغييرات في قانون التعدين، وقانون تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص لعام ١٩٩٢. ومضت بوليفيا قدماً في تخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية (تقليل إجراءات الترخيص وتبسيطها)؛ بينما خفضت الضرائب على الصادرات وخفضت من جديد تعريفات الاستيراد. وخفضت تعريفات السلع الإنتاجية المستوردة إلى ٥ في المائة، لتعزيز الجهود الاستثمارية في الاقتصاد.

واعتمدت الحكومة الحالية، برئاسة الرئيس غونزالو سانيشس دي لوزادا، الذي كان أحد مصممي خطة التثبيت لعام ١٩٨٥، آخر جولات الإصلاح، وحافظت الحكومة على التزامها بتثبيت الأسعار، في حين تقدم خطوة جديدة على صعيد إعادة هيكلة الاقتصاد، وذلك على النحو المبين أدناه.

الاتجاهات في مجال الاستثمار

بلغ الاستثمار في بوليفيا في خلال النصف الثاني من السبعينات مستوى عالياً بالمعايير التاريخية. وبلغ متوسط حجمه ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧^(٩) وذلك يعبر عن الظروف المواتية التي تعرض للاقتصاد آنذاك، إذ كانت الأسعار الدولية للتصدير، الذي هو واحد من أهم السلع الأساسية التي تصدرها بوليفيا، مرتفعة جداً؛ كما شرع في تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى الأرجنتين؛ وتوافر تمويل دولي غير باهظ التكلفة. وكان التعدين أكثر الأنشطة دينامية في بوليفيا وكانت الدولة تسيطر عليه. لذلك، كان القطاع العام هو الجهة المولدة لقدر كبير من الجهد الاستثماري، لا سيما من خلال مؤسساته العاملة في قطاعات التعدين والهيدروكربونات وتوليد الطاقة.

وتغيرت الظروف الاقتصادية في أوائل الثمانينات عندما هبط مستوى الاستثمار، فلم يزد متوسطه على ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤. وأثقلت عملية التضخم الجامح كاهل الاستثمار الحكومي والخاص على حد سواء. وفي عام ١٩٨٥، أعلنت مجموعة إجراءات التثبيت، غير أن البلد تلقى ضربة أخرى، عندما انهارت أسعار التصدير في سوق المعادن في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. وبحلول عام ١٩٨٥، انخفض حجم الاستثمارات الثابتة إلى نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكانت النسبة متساوية تقريباً بين القطاع الخاص والقطاع العام.

وسرعان ما تحققت تثبيت الأسعار وخضت حدة الاختلالات الكبرى في الاقتصاد الكلي في خلال السنوات التالية للإصلاحات الأولية، غير أن الاستثمار الخاص لم ينتعش كما كان متوقفاً. وإن كان المستوى الإجمالي للاستثمار في الاقتصاد قد ارتفع بعد عام ١٩٨٥ وبفضل جهود القطاع العام. وفي حين ظل الاستثمار الخاص ثابتاً على مستوى ٤ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الاستثمار العام من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٤,٨ في المائة في عام ١٩٨٩، وكان ممولاً إلى حد كبير بالتدفقات الرسمية الميسرة.

وأخيراً، بدأت معدلات الاستثمار الخاص في الانتعاش في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل السابع - ١)، ولكنها لا تزال منخفضة من حيث حصتها النسبية من الناتج المحلي الإجمالي (٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٥)، كما أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت معدلات الاستثمار الخاص المرتفعة ستواصل في المستقبل.

بالإضافة إلى تأثير الإصلاحات على الحجم الكلي للاستثمار، أثرت أيضاً في شكل تكوين رأس المال في القطاع الخاص. وكما يتبين من الجدول السابع - ١، فإن الاستثمار الثابت الخاص قد تحول عن التشييد إلى الآلات والمعدات منذ عام ١٩٩٠. ويبدو أن تحرير الواردات قد شجع على استيراد المزيد من تلك السلع، نظراً لتخفيض التعريفات المفروضة على هذه السلع إلى ٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بعد أن كان مستوى هذه التعريفات ٢٠ في المائة في المتوسط^(١٠).

هناك بُعد آخر لزيادة في الاستثمار الخاص، هو مساهمة الاستثمار المباشر. إذ يبدو أن الحوافز الموجهة إلى المستثمرين الأجانب كانت مثمرة؛ فانتعش خلال النصف الأول من التسعينات صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي بعد أن كانت مستوياتها جد منخفضة، بل وربما سلبية، في الثمانينات. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، من ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨، مما يمثل زهاء ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو زهاء ربع جهد الاستثمار الخاص في بوليفيا، ووظف ذلك الاستثمار في التعدين؛ ومناطق تجهيز الصادرات، لاسيما الحلى الذهبية؛ وبعض القطاعات الزراعية لا سيما زراعة الصويا، في منطقة سانتا كروز.

الشكل السابع - ١ - بوليفيا: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي ١٩٩٥-١٩٨٠

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

العام

المجموع

الخاص

المصدر: البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

الجدول السابع - ١ - بوليفيا: هيكل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ١٩٩٥-١٩٨٨

(نسبة مئوية)

المجموع		القطاع الخاص		القطاع العام		
التشييد	الألات	التشييد	التشييد والمعدات	التشييد والمعدات	الألات والمعدات	
٥٨,٢	٤١,٨	٦٦,٠	٣٤,٠	٥٤,٧	٤٥,٣	١٩٨٨
٦٠,٧	٣٩,٣	٧٦,٤	٢٣,٦	٥٤,٠	٤٦,٠	١٩٨٩
٥٥,٧	٤٤,٣	٥٥,٢	٤٤,٨	٥٦,٠	٤٤,٠	١٩٩٠
٥٠,٤	٥٠,٠	٤٦,٥	٥٣,٥	٥٢,٤	٤٧,٦	١٩٩١
٤٩,٦	٥٠,٤	٥٤,٣	٥٤,٣	٥٢,٣	٤٧,٧	١٩٩٢
٥٠,٨	٤٩,٢	٣٣,٩	٦٦,١	٥٨,٦	٤١,٤	١٩٩٣
٥٤,٦	٤٥,٤	٣٨,٨	٦١,٢	٥٩,٠	٤١,٠	١٩٩٤
٤٨,٩	٥١,١	٣٦,٦	٦٣,٤	٥٦,٨	٤٣,٢	١٩٩٥

المصدر: حكومة بوليفيا، المؤسسة الوطنية للإحصاء.

وعلى الرغم مما تقدم ذكره، ومن جميع الحوافز، فإن حوالي نصف الجهود الاستثمارية في الاقتصاد قد ظل مصدره القطاع العام في عام ١٩٩٥، أي نفس الحصة تقريبا التي أسهم بها في عام ١٩٨٠. وعلاوة على ذلك، اضطرت الحكومة بسبب الضغوط المتجددة على الميزانية العامة إلى خفض استثمار القطاع العام منذ عام ١٩٩٣. ولذلك، لم يزد إجمالي تكوين رأس المال الثابت في بوليفيا، بعد مرور ١٠ سنوات على الإصلاحات الأولية، على نحو ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

مسألة الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي

إن عدم وجود استجابة قوية من جانب القطاع الخاص، وضعف معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد البوليفي هي مسألة محيرة للغاية لأولئك الذين يرصدون الاتجاهات الاقتصادية في ذلك البلد. فبوليفيا على الرغم من كل شيء، يشاد بها لكونها بلدا نموذجيا في التكيف ولأن اقتصادها أظهر علامات الاستقرار الاقتصادي. إلا أنه في حين أن مركز بوليفيا كبلد نموذجي في التكيف لا يحتاج إلى تعليق، إلا أن ما يبدو من استقرارها الاقتصادي يتطلب مزيدا من التحليل.

وهناك مؤشران يستخدمان عادة للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي هما التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتغيرات في سعر الصرف الحقيقي^(١). وقد تم تحقيق استقرار الأسعار بسرعة نسبية، على نحو ما ذكر أعلاه: فوصل التضخم إلى مستوى الرقم المفرد في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤. وثبت عند حوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو من أشد المستويات انخفاضا في أمريكا اللاتينية. كذلك فإن التغيرات في سعر الصرف تشير إلى وجود استقرار: ومنذ التخفيض الحاد الذي حدث في عام ١٩٨٥ وبدء العمل بنظام الصرف الجديد، ظل سعر الصرف الحقيقي مستقرا نسبيا وعلى مستوى تنافسي.

ومع ذلك، فهذا الاستقرار الظاهري قائم على أساس واه. فقد كان من الصعب ضبط التوازن المالي، نظرا لزيادة النفقات الحالية (على الموظفين بصورة رئيسية) ووجود قاعدة للإيرادات شديدة الضعف، وهي مشكلة زاد من حدتها التهرب من الضرائب وعدم الكفاية في نظام تحصيل الضرائب. فضلا عن ذلك، ما زالت إيرادات الحكومة تعتمد اعتمادا شديدا على قطاع الهيدروكربون. وهكذا، فالتخفيضات في الأسعار التي حدثت في عام ١٩٩٢ على صادرات الغاز إلى الأرجنتين كانت تعني نقصا في الأموال الآتية إلى الخزنة البوليفية وارتفعا في العجز^(٢). وانخفض عجز القطاع العام غير المالي من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ إلى ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٩١، لكنه ارتفع ثانية إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣. ثم تم تقليص العجز المالي في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وكان ذلك بصورة رئيسية نتيجة لاقطاعات في الاستثمارات العامة (انظر الشكل السابع - ١)، وهي استراتيجية لا يمكن تجنبها رغم أنها كثيرة التكلفة على المدى الطويل.

والخلاصة، أنه في حين تمثلت ردود الحكومة على الصدمات المالية في مقاومة أثرها، وفي حين احتفظت السياسة النقدية بإحكام القبضة على توسع الائتمانات المحلية، يظل الاقتصاد شديد الضعف في نظر المستثمرين.

وفي القطاع المالي يمكن أن يوجد دليل على هذا الاعتقاد. فارتفع أسعار الفائدة شائع في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، حين يتم التشديد على شروط الائتمانات بغية كبح الطلب فيهب التضخم الفعلي بأسرع مما يهبط به التضخم المتوقع. غير أنه يرجح أن تكون هذه الظاهرة مؤقتة، إلا إذا أخفقت السلطات في استعادة مصداقية كافية من الناحية السياسية^(٣). ومع ذلك فقد كانت معدلات الفائدة الحقيقية في بوليفيا مرتفعة خلال السنوات التسع الماضية ولا تزال كذلك (انظر الشكل السابع - ٢)؛ فضلا عن ذلك، فإن معظم الاستثمارات في النظام المصرفي مودعة بالعملة الأجنبية (الدولار) وتوضع لفترة قصيرة جدا، وفي ذلك مؤشر آخر على عدم الثقة في استدامة السياسات.

ويمكن تفسير مسألة عدم الثقة في الاقتصاد البوليفي على الرغم من ثبات السياسات من ناحية الاقتصاد السياسي للإصلاحات. فعلى الرغم من أن الحكومة أبدت بحكم الواقع التزامها باستقرار الأسعار وإعادة تشكيل الاقتصاد، فإنها واجهت معارضة قوية وأعطت بدون قصد انطباعات خاطئة فيما يتعلق باستمرارية التدابير المتخذة بالفعل بإدخالها تغييرات على تلك التدابير أو بتراجعها عنها، غير أن عملية التفاوض بشأن اعتماد الإصلاحات لم تكن بحال من الأحوال عملية سلسة. فقد تطلب الكثير من الإصلاحات زمنا طويلا كي يحظى بموافقة الكونغرس وحدثت حالات تأخير في تنفيذها. ومن الحالات الدالة على ذلك في هذا المجال برنامج التحول إلى القطاع الخاص: فرغم أنه أعلن في عام ١٩٩٠، لم يوافق على صكه القانوني إلا في نيسان/أبريل ١٩٩٢؛ واتسم تنفيذه بالبطء وشابته خلافات وأوقف العمل به مؤقتا في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأخيرا فإن الضبط الدقيق للاقتصاد كان له أثره في استمرار القلق. فمثلا، قد تكون التغييرات التي أدخلت على النظام الضريبي، وكذلك على نظام حوافز تعزيز الصادرات، قد أسهمت في موقف "التريث والترقب" الذي اتخذه مستثمرو القطاع الخاص^(٤).

وعلى العموم، يبدو أنه لا يوجد توافق في الآراء فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن الخطوط العامة التي يفترض أن يتبعها الاقتصاد. وكلما اقترب موعد الانتخابات ينشأ قدر كبير من القلق إزاء ما إذا كانت الإصلاحات التي اتخذت حتى الآن سيستمر العمل بها بعد أن تتولى السلطة إدارة جديدة. وقد عبر رجال أعمال يمثلون بعض الشركات الخاصة البوليفية الرئيسية عن هذا الرأي في دراسة استقصائية أجريت مؤخرا، فقالوا إن عدم وجود توافق سياسي في الآراء، أو ما يسمونه سياسة للدولة متفقا عليها يؤدي إلى الإضرار بإيجاد مناخ موات للاستثمار^(٥).

الشكل السابع - ٢ - بوليفيا: أسعار الفائدة على القروض، ١٩٨٧-١٩٩٥
(متوسطات الفترة)

نسبة مئوية

عملة محلية

بند تذكيري: وسطي التضخم السنوي

عملة أجنبية

نسبة مئوية

بند تذكيري: سعر الفائدة السائد بمصارف لندن على الإيداعات بالدولار لسنة واحدة

المصدر: صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

العقبات الهيكلية التي تقف في وجه الاستثمار

حتى لو تم تخفيف حدة الشك فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي إلى الحد الأدنى واستعيدت المصدقية كاملة، سيظل هناك احتمال بأن يخيب أمل بوليفيا في مستوى الاستثمارات الخاصة، لأنها تواجه صعوبات هيكلية كبيرة تؤدي إلى تخفيض الأرباح المنتظرة وبالتالي إلى تخفيض النشاط الاستثماري.

فالأسواق المالية، بصورة خاصة، تتسم بضعف النمو في بوليفيا. ومعظم الائتمانات المقدمة إلى القطاع الخاص تعطى من خلال نظام مصرفي يتألف من عدد محدود من المؤسسات. أما أسعار الفائدة المخصومة فهي مرتفعة تماما (انظر الشكل السابع - ٢)، لا بسبب السياسة النقدية التقييدية فحسب، بل كذلك نظرا لطابع احتكار القلة الذي يتسم به هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أوجه القصور الإداري إلى خصم هوامش واسعة. فالائتمان ينحصر عادة في عدد من الزبائن المفضلين ويخضع وفقا للقانون إلى تقديم ضمانات عقارية. وعلى هذا النحو فإن معظم صغار المزارعين ورجال الأعمال لا يحصلون على الائتمانات^(١١). والحقيقة، إن القروض تقدم على أساس معلومات مالية ضئيلة جدا أو ناقصة عن المقترض إذ أن الضمانات كما هو متصور توفر وجاء كافيا من احتمال التخلف عن السداد. وبالتالي، فإن الائتمان لا يعطى بالضرورة على أساس سلامة المشروع المقصود بالتمويل، ويتحمل النظام المصرفي حافطة قروض شديدة الضعف؛ والواقع، أن اثنين من المصارف البوليفية الرئيسية انهارا مؤخرا. وهناك مشكلة إضافية هي أن معظم الودائع بعملية أجنبية وتوضع أغلبيتها الساحقة في صكوك قصيرة الأجل. لذلك فإن قسما صغيرا فقط من القروض التي تقدمها المصارف يشكل قروضا طويلة الأجل (١٣ في المائة في عام ١٩٩٤). كذلك فإن حالة الإيداعات تفرض على المؤسسات المصرفية أن تحتفظ بدرجة عالية من السيولة، مما يساعد ثانية على دفع أسعار القروض إلى الارتفاع. وفضلا عن ذلك، فقد أدى التضخم الجامح في بوليفيا إلى تقلص في الادخار المحلي مما استهل فترة انتعاش بطيء فحسب منذ عام ١٩٨٨؛ وقد يكون انخفاض حجم المدخرات هذا عاملا آخر يكمن وراء استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة. وإجمالا، فإن نقص التمويل المتاح وارتفاع أسعار الفائدة يخفضان من قابلية الربح المنتظرة لاستثمار ما؛ ولا بد أن تكون معدلات العائد المتوقعة مرتفعة تماما لتبرير الاقتراض.

أما الهياكل الأساسية فهي أيضا واهية نوعا ما، وهذا يزيد في التكاليف ويضعف من قدرة المشاريع التي تخدم الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية على المنافسة. فشبكة النقل، على سبيل المثال، غير متطورة وتفتقر إلى الصيانة الكافية، وفضلا عن ذلك، فهي مركزة في مناطق التعدين المتهاوية اقتصاديا الواقعة في مناطق التيبيلانو في حين أن معظم القطاعات الحيوية الواقعة في الوديان والأراضي المنخفضة لا تلقى خدمة كافية.

ولقد ركزت الاستثمارات العامة في السنوات الأخيرة على المشاريع العامة، لا سيما المشاريع في قطاع التعدين والهيدروكربون؛ ولذلك آثار مباشرة على الإيرادات بالعملة الأجنبية. وانخفضت الاستثمارات في الهياكل الأساسية بالفعل من ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمارات العامة في عام ١٩٨٧ إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠، لكنها ارتفعت نوعا ما، فوصلت إلى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وإلى جانب الهياكل الأساسية المادية، فإن الهياكل الأساسية البشرية لبوليفيا ليست تنافسية. فالافتقار إلى قوة عاملة مدربة وسليمة بما فيه الكفاية يقلل من إنتاجية الاستثمار وربحيته. وبالنظر إلى الموارد المتاحة للخزانة وإلى أن تركيز الحكومة كان حتى عهد قريب موجها إلى نواح أخرى، فإن تنمية الموارد البشرية في بوليفيا ما زالت ضعيفة^(١٢).

وأخيرا فإن بوليفيا، بوصفها سوقا محلية، لا تشكل اجتذابا للمستثمرين إلا على نحو محدود. ورغم أن لدى سكان بوليفيا الذين يبلغ عددهم ٧ ملايين نسمة قدرة على تحمل العمل الشاق وهم يحبون المغامرة، فإن معظمهم فقراء: صنف ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية في هذا البلد على أنهم فقراء في التعداد السكاني لعام ١٩٩٢. وإضافة إلى ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي ببطء لا يجعل بوليفيا سوقا شديدة الحيوية. ويعمل حوالي ٥٠ في المائة من القوة العاملة في أعمال ذات نطاق صغير في القطاع غير الرسمي (تجارة التجزئة، والمهن الحرة، والمشاريع الأسرية، والخدمات المحلية، وعمال الأجور في المصالح التجارية الصغيرة). أما قطاع الصناعة التحويلية (حوالي ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) فتسوده الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي لا يوجد لديها أكثر من ١٥ عاملا، وتقع في قطاعات تجهيز المواد الغذائية والمنسوجات والملبوسات. ومعظم ناتج قطاع الصناعة التحويلية يوجه إلى السوق المحلية.

وبعبارة أخرى، لا توجد قطاعات تذكر في الاقتصاد البوليفي يمكن أن تعتبر فرصة مباشرة بالخير للاستثمارات الخاصة، نظرا لأن معظم الأنشطة الاقتصادية، عدا التعدين، تنحصر في السوق المحلية الصغيرة ونظرا لعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والبشرية وعدم كفاية الائتمانات.

مبادرة السياسة الجديدة

سعت الإدارة التي تولت السلطة في آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى تغيير حالة الركود المذكورة آنفا، انطلاقا من استراتيجية أسمتها "خطة من أجل الجميع"، وهي استراتيجية يهمنها هذا الفصل، على وجه الخصوص، برامج تلك الخطة المتصلة بالرسملة وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتحقيق اللامركزية وإصلاح نظام المعاشات.

وقد استن قانون الرسملة (Ley de Capitalizacion) بفرض اجتذاب الاستثمارات كبيرة الحجم وزيادة الكفاءة في ست مؤسسات حكومية كبرى بحقتها برأسمال سهمي جديد وتزويدها بالتكنولوجيا^(١٣)، مما يعني، ضمن جملة أمور، البدء في معالجة مشكلة الهياكل الأساسية.

والفارق الرئيسي بين برنامج الرسملة الجديد وبرنامج التحول إلى القطاع الخاص بالشكل التقليدي، هو أنه يستهدف أن تصب الموارد المالية في خزانة الدولة بل تستثمر مباشرة في الشركة؛ غير أن المستثمرين الخاصين (المسمين "الشركاء الاستراتيجيين") لا يملكون، على الرغم من سيطرتهم الإدارية الكاملة على المؤسسة، سوى ٥٠ في المائة من الأسهم. أما نسبة ٥٠ في المائة المتبقية والمملوكة للدولة فتتقسّم وتحول إلى حسابات معاشات البوليفيين ممن بلغوا سن الرشد القانونية (١٨ عاما) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي مواكبة لعملية

الرسملة، تزمع الحكومة أيضا تنشيط برنامج التحول الى القطاع الخاص بحيث تحول الى القطاع الخاص ما تبقى من شركات القطاع العام - أي المؤسسات التي يقل حجمها عن حجم المؤسسات الست آتفة الذكر ومجموعها حوالي ١٨٠ شركة.

وليس من اليسير إدراك حجم التغيير المقترح. فالأمر يستلزم إجراء تعديلات في الدستور، ووضع نظام ضوابط جديد من أجل جميع القطاعات المعنية، وإصدار تشريعات قطاعية محددة تتضمن تنقيحات في النظام الضريبي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان قد تم رسملة أربع مؤسسات من المؤسسات الست المشار إليها أعلاه. أما المؤسسات المتبقيتان فمن المقرر أن تكتمل رسملتهما في منتصف عام ١٩٩٦. وبمقتضى ذلك البرنامج من المتوقع أن تتدفق على الاقتصاد البوليفي خلال السنوات السبع القادمة استثمارات تعادل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٤)، مما قد يعطي دفعة للنشاط الاقتصادي بفضل ما سيضخه محليا، من إنفاق إضافي؛ ولكنه سيعود على المدى الطويل بفائدة تتمثل في تحسن السلع والخدمات وازدياد فعالية الهيكل الأساسي المتوقع أن ينشئه البرنامج.

أما الصعوبات ذات الصلة بالبنية الأساسية البشرية فسوف تعالج في إطار برنامج تحقيق اللامركزية الذي سيكفل حدا أدنى من الاستثمار في القطاعات الاجتماعية. وحجر الزاوية في ذلك البرنامج هو قانون المشاركة الشعبية الذي يحيل الى البلديات مسؤولية إدارة، وصيانة وتجديد، الهيكل الأساسي في مجالات التعليم والصحة والطرق المحلية وشبكات الري والرياضة. وسوف ينشئ البرنامج أيضا نظاما جديدا لاقتسام الإيرادات المالية بحيث تحول من خلاله الى البلديات نسبة ٢٠ في المائة من إيرادات الضرائب المفروضة على الصعيد الوطني وذلك بما يتناسب وعدد سكان كل بلدية. فضلا عن ذلك فإن القانون ينص، تحديدا، على تخصيص ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من هذه الموارد للاستثمارات العامة^(٥).

ويهدف برنامج إصلاح نظام المعاشات التقاعدية البوليفي الى رفع معدل التغطية بذلك النظام (حيث أن نسبة السكان المشمولين به حاليا لا تتجاوز ٥ في المائة) وتحسين استحقاقات المسنين، كما يرمي البرنامج الى تشجيع زيادة الجهد الادخاري المحلي والإسهام، عن طريق تجميع كم ضخمة من الموارد، في إنشاء سوق مالية في البلد.

وقد استمد برنامج إصلاح المعاشات التقاعدية الهامة، الى حد كبير، من الإصلاحات التي أجريت في شيلي. فمن المقرر الاستعاضة عن نظام الأقساط الساري حاليا بنظام قائم على الاشتراكات تتقرر رسملته على أساس فردي وتتولاه إدارة خاصة^(٦).

وسيتولى أيضا مدبرو صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة إدارة الحسابات التي ستفتح بالموارد الناشئة عن عملية الرسملة المشار إليها أعلاه. ولن يتاح للمستفيد الحصول على أموال من تلك الحسابات إلا عند بلوغه سن ٦٠ عاما، حيث أن المقصود منها هو تقديم دعم اقتصادي إضافي في مرحلة الشيخوخة. ويقدر أن مجموع قيمة الموارد التي ستوفرها عملية الرسملة والتي ستغذي الحسابات آتفة الذكر يبلغ زهاء بليون دولار، بما يمثل نحو ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤.

كوت ديفوار: مدلول تخفيض قيمة العملة في نظر المستثمرين

شهدت كوت ديفوار فترات تراوحت فيها حالة الاستثمار بين الازدهار والانتكاس؛ إلا أنها منذ أواخر السبعينيات وهي تمر بحالة انتكاس في الغالب. ولئن كان تقلب الاقتصاد الدولي قد عصفت بكوت ديفوار، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الأخرى فإنها، كعضو في منطقة الفرنك، خضعت لقيود خاص في عملية التكيف (كما كانت لها فيها منافع خاصة). ذلك أنه كان عليها التزام بتثبيت سعر الصرف عند سعر تعادل مع الفرنك الفرنسي، مما يعتبر، في الأحوال العادية، شأن أي ترتيب آخر من ترتيبات تثبيت أسعار الصرف، بمثابة دعامة للاستقرار وأساسا لبناء الثقة واتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات. غير أنه عندما يتبين أن سعر الصرف لم يعد في الأساس متكافئا، وعندما يكون تصحيح الأسعار النسبية دون تغيير سعر الصرف غير ممكن من الناحية السياسية، يغدو سعر التعادل الثابت عبئا ثقيلا على كاهل واضعي السياسات. وقد كانت هذه هي الحالة في كوت ديفوار بحلول عام ١٩٩٣. ومن ثم فعندما خفضت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قيمة فرنك الجماعة الاقتصادية لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية لم ير في ذلك مجرد تعديل لازم في أحد البارامترات الاقتصادية، بل اعتبر أيضا بمثابة إسدال الستار على الماضي والتمهيد لاستراتيجية اقتصادية أشد تعزيزا للنمو^(٧).

سياسة الاقتصاد الكلي خلال دورات التكيف

في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ - وهي فترة "إعجاز" كوت ديفوار - نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ناهزت ٧ في المائة سنويا. بيد أن عددا من الصدمات الخارجية المصدر تسببت في هبوط مستوى الأداء الاقتصادي في أواخر السبعينيات حيث بدأت أسعار الكاكاو والبن وهما أهم صادرات كوت ديفوار - في الانخفاض في عام ١٩٧٨ بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعا قياسيا في عام ١٩٧٧. وسرعان ما ظهرت في الحسابات الجارية والميزانيات نسب عجز كبيرة، تجاوزت ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وقد زاد معدل الاقتراض من الخارج وارتفع مجموع الدين القائم من زهاء بليون دولار في عام ١٩٧٤ الى ما يقرب من ٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٢. ومع ارتفاع أسعار الفائدة في أوائل الثمانينيات، بلغ مجموع مدفوعات خدمة الدين نسبة ٥٤ في المائة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٨٢. ومن ثم بات واضحا أن الحالة الاقتصادية لا يمكن أن تستمر على ذلك النحو.

وقد شرعت الحكومة منذ أواخر السبعينيات في تنفيذ عدد من تدابير الإصلاح للتخفيف من أثر تلك الصدمات الخارجية والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد الكلي؛ بيد أنها لم تأخذ بالتدبير المعتاد في حالات التكيف، أي أنها لم تغير سعر التعادل مع الفرنك الفرنسي المثبت عليه سعر الصرف في كوت ديفوار باعتبارها جزءاً من منطقة الفرنك^(١٨). وبدلاً من ذلك اضطرت الحكومة إلى الاعتماد على السياسات الضريبية والنقدية وسياسات الأجور وحدها. وبحلول منتصف الثمانينيات كان قد قضي على العجز في الميزانية والحساب الجاري واستؤنف النمو، ولو أن الآراء اختلفت حول مدى الإسهام النسبي، في تحقيق ذلك الانتعاش للسياسات ولعوامل خارجية، مثل عودة الأمطار إلى السقوط بكميات طيبة بعد الجفاف الشديد الذي ساد في عام ١٩٨٣، وانخفاض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل دولار الولايات المتحدة مما أدى بشكل غير مباشر إلى انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، وانتعاش أسعار السلع الأساسية في منتصف الثمانينيات.

وبعد أن انتعش الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدت على الاقتصاد في عام ١٩٨٧ بوادر انكماش دام لفترة طويلة؛ يرجع بصفة رئيسية، إلى عوامل خارجية هي: هبوط معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣، وارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة لدولار الولايات المتحدة بعد عام ١٩٨٥، والتخفيض الحاد لعمليتي غانا ونيجيريا مما أضعف، نسبياً، قدرة كوت ديفوار على التنافس.

ونتيجة لذلك أصبح سعر الصرف الحقيقي الساري - أي سعر الصرف المرجح تجارياً والمعدل تبعاً للفروق التضخمية بين بلد ما وشركائه التجاريين - سعراً مغالى في تقييمه. وبعبارة أخرى فإنه على الرغم من تثبيت سعر الصرف في كوت ديفوار بالنسبة للفرنك الفرنسي، انخفضت القيمة الحقيقية لعمليتها في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بنسبة ٢٩ في المائة ثم ارتفعت بواقع الثلث فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠. غير أن نسب العجز الشائبة الرقم في الحساب الجاري وفي الميزانية ظهرت مرة أخرى في عام ١٩٨٧ و عام ١٩٩١ على الترتيب.

وتجلى بوضوح آنذاك عدم نجاح جهود التكيف. ففي البداية رأت الحكومة في انخفاض معدلات التبادل التجاري أمراً مؤقتاً وبالتالي فإنها لم تخفض أسعار إنتاج البن والكاكاو حتى عام ١٩٨٩. ومع ندرة الإيرادات من الصرف الأجنبي، أعلنت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ التوقف عن دفع فوائد دينها الخارجي للدائنين الرسميين والتجاربيين. وفي محاولة لجمع مزيد من الدخل عن طريق الضرائب، زيد خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عدد من الضرائب غير المباشرة - لا سيما الضرائب المفروضة على الواردات، وهو ما تعارض مع أهداف التكيف. بيد أن الدخل الناتج عن التدابير المالية كان مخيباً للآمال وازدادت المتأخرات. وبحلول عام ١٩٨٧ كانت نسبة النفقات الرأسمالية للحكومة قد خفضت من ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ إلى ٣,٩ في المائة، ومحاولات تخفيض الأجور الإسمية في قطاع الخدمة المدنية أدت إلى موجات من الإضرابات وغيرها من مظاهر الاضطراب الاجتماعي، لا سيما في عام ١٩٩٠.

الشكل السابع - ٣ - كوت ديفوار: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي، ١٩٧٠-١٩٩٤

نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

المجموع

الاستثمار العام

الاستثمار الخاص

المصدر: بيانات البنك الدولي.

وانتعاش قطاع السلع الأساسية في منتصف السبعينات أدى إلى زيادة حادة في الاستثمارات العامة في كوت ديفوار (انظر الشكل السابع - ٣). وقد استهلكت الحكومة برنامجاً ضخماً للاستثمار العام للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، جزءاً منه من الزيادة في الإيرادات الآتية من تصدير الكاكاو والبن، ولكن موطاً ما تربو نسبته على ٥٠ في المائة منه عن طريق القروض الخارجية. وهكذا ارتفعت نسبة الاستثمار الثابت العام من ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٣ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٧٨^(١١). وقد تمثلت الاستثمارات العامة بصفة رئيسية في مشاريع زراعية ضخمة (مثل السكر) ومشاريع كبرى تتصل بالهياكل الأساسية. بيد أنه بعد انهيار أسعار البن والكاكاو في عام ١٩٧٨ كان لا بد من خفض الاستثمارات العامة. والواقع أن تبعة خفض النفقات المالية خلال فترة التكيف تحملها أساساً الاستثمار العام، وإن كانت التخفيضات لم تنفذ بقدر من السرعة يكفي لوقف استفحال العجز. وعلى أي حال فقد انخفض معدل الاستثمار الثابت العام بحلول عام ١٩٨٥ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وظل عند ذلك المستوى تقريباً حتى عام ١٩٨٨ ليهبط إلى زهاء ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات.

وقد انهار أيضاً الاستثمار الخاص بعد عام ١٩٧٨: إذ انخفض معدل الاستثمار الثابت الخاص من ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ إلى ٥ في المائة في عام ١٩٨٤، وظل يتأرجح بين ٤ في المائة و ٦.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣. والانخفاض كان من الحدة بحيث أنه أسفر عن تصفية الاستثمارات تماماً. وقد أسهم عدد من العوامل في انخفاض معدل الاستثمار الخاص^(١٢). فأولاً، أدى الانكماش الاقتصادي إلى انخفاض الطلب المحلي وتقليل الحاجة إلى توسيع نطاق القدرة. وانخفاض معدل الاستثمار العام قد يكون أيضاً أحد تلك العوامل^(١٣). بيد أن انخفاض معدل الاستثمار الخاص ومعدل الاستثمار العام، كلاهما، كان يرجع، جزئياً، إلى بعض العوامل الخارجية.

وثانياً، وهذا العامل يتصل بالعامل الأول، فإنه في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ تدهورت ربحية الشركات الخاصة، إذ انخفض عائد رأس المال من معدل موجب بلغ ٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى معدل سالب بلغ ١٢ في المائة في عام ١٩٨٤. غير أن انخفاض عائد الأسهم كان أكثر حدة، إذ هبط ذلك العائد من معدل موجب بلغ ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى معدل سالب بلغ ١٤.٥ في المائة في عام ١٩٨٤. وبعد عام ١٩٨٥ كان معدل الربحية شديد التقلب.

وثالثاً، فإن المتأخرات الضخمة المستحقة على الحكومة - التي وصلت نسبتها بحلول عام ١٩٨٩ إلى ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - قد أعاقت الاستثمار الخاص^(١٤). ذلك أن العضوية في منطقة الفرط تحد من إمكانية اقتراض الحكومة من المصرف المركزي وتمنع تمويل العجز المالي بالوسائل النقدية. ومن ثم فإنه عندما تواجه الحكومة عجزاً مالياً تصبح النتيجة الحتمية، بعد استفاد إمكانية الاقتراض من الخارج أو من المصارف الخارجية، تراكم المتأخرات. وتلك المتأخرات كانت تعني عدم سداد مستحقات القطاع الخاص المحلي، مما أثار بصورة خطيرة ليس على سيولته فحسب بل وأيضاً على ثقته.

ورابعاً، فإن محدودية الإمدادات وارتفاع تكاليف الاقتراض قد أديا إلى تقلص الاستثمار الخاص. وقد أشارت بعض الدراسات الاستقصائية التي أجريت قبل خفض قيمة العملة إلى التمويل باعتباره أحد أهم معوقات الاستثمار، حتى بين الشركات الكبرى. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣ كانت أسعار الفائدة الحقيقية على القروض ثنائية الرقم (باستثناء الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨). وقد قيّدت عملية إقراض القطاع الخاص حيث أن البنك المركزي الإقليمي يضع سنوياً حدوداً قصوى للقيم الإجمالية للائتمانات الممنوحة لكل دولة من الدول الأعضاء، وزادت حصة الائتمان المحلي الصافي للمقدم للحكومة من ٦ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وفضلاً عن ذلك فإن كوت ديفوار عانت خلال الثمانينيات وفي مطلع التسعينيات من هروب رؤوس الأموال، وهو ما تحلى في انخفاض قيمة الودائع المحلية وازدياد حركة الإيداع في المصارف الأجنبية^(١٥). ومما ضاعف من أثر تلك العوامل جميعها أن النظام المالي كان موشكاً على الانهيار في نهاية الثمانينيات. وقد عانت المصارف من تأخر الحكومة والمؤسسات العامة في سداد المبالغ المستحقة عليها ومن انخفاض قيمة الودائع. وفضلاً عن ذلك فإن المصارف كانت تفتقر إلى الإشراف الملائم^(١٦).

تخفيض قيمة العملة

في مطلع التسعينيات بات واضحاً أكثر فأكثر أن التكيف الاقتصادي لم يكن يصادف نجاحاً في إطار النموذج الذي اهتمت به السياسة العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك أعلن في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن تخفيض قيمة الفرنك الجماعية المالية الأفر يقية من ٥٠ إلى ١٠٠ مقابل كل فرنك فرنسي. واتخذت عدة تدابير متعلقة بالسياسة العامة عقب تخفيض قيمة العملة حتى يمكن محاولة اعتماد نهج شامل تماماً لأول مرة.

وكان يلزم بادئ ذي بدء احتواء التضخم، إذ أدى تخفيض قيمة العملة نفسه فوراً إلى ارتفاع أسعار السلع المتداولة وتم التشدد في السياسة النقدية على وجه السرعة^(١٧)، وتجميد ود عم أسعار عدد من السلع الأساسية بصورة مؤقتة، وتخفيض بعض الضرائب غير المباشرة، وقصر الزيادة الإسمية للأجور الأساسية التي يتقاضاها موظفو الخدمة المدنية على ١٠ في المائة لعام ١٩٩٤. وأدى ذلك إلى تباطؤ لمعدل التضخم الشهري خلال عام ١٩٩٤ بعد ارتفاعه الحاد في مطلع العام ذاته بحيث اقتصرت الزيادة التي طرأت على أسعار المستهلكين على ٢٦ في المائة خلال عام ١٩٩٤ ككل، وازداد تباطؤ معدل التضخم فهبط إلى ما يقدر بـ ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ رغم رفع ضوابط الأسعار. وانخفض السعر الحقيقي الفعلي للصراف بنسبة ٣٠ في المائة بين عام ١٩٩٣ وأب/أغسطس من عام ١٩٩٥، غير أن المكسب كان يمكن أن يكون أكبر لولا ارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي مقابل دولار الولايات المتحدة.

وجرى تعويض التخفيضات التي أدخلت على ضريبة القيمة المضافة وضرائب البترول والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب بواسطة إعادة فرض ضرائب التصدير على البن والكاكاو مما أدى إلى انخفاض مقادير العجز في الميزانية، بل إلى فوائض أساسية في ميزان المدفوعات لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وأتاح التحسن الذي طرأ على الحالة المالية الفرصة للحكومة لتقوم بتصفية المتأخرات وزيادة الاستثمار العام. وازدادت النفقات الرأسمالية من ١٠ في المائة من مجموع النفقات من عام ١٩٩٣ إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤، وكان مخططاً لهذه النفقات أن ترتفع إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧. وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٥، كانت المتأخرات المحلية قد انخفضت بدرجة كبيرة، ومن المتوقع تسديدها بالكامل بنهاية عام ١٩٩٦. كما تم تخفيض مجموع الديون المتأخرة الخارجية من ٤,١ بلايين دولار بنهاية ١٩٩٣ إلى ١,١ بليون دولار بنهاية ١٩٩٥، وذلك جزئياً بفضل معونة المانحين. وحصلت كوت ديفوار على تخفيض كبير لديونها بعد تخفيض قيمة عملتها مما ساعد على كبح ارتفاع مدفوعات خدمة الديون مقومة بالعمل المحلية^(٢٧). وباختصار، كان يجري تخفيض وطأة الكثير من العوامل التي هزت القطاع الخاص.

واكتسبت الإصلاحات الهيكلية كذلك زخماً جديداً بعد تخفيض قيمة العملة. وأقر قانون للتحويل إلى القطاع الخاص وقوانين جديدة للعمل والتعدين والاستثمار وتم تخفيض الحواجز غير الجمركية. وأعلن إضافة إلى ذلك عن إجراء إصلاحات لنظام التسويق الزراعي في آب/أغسطس ١٩٩٥. أما أسعار المنتجين فلم تعد مكفولة للمزارعين بل ستستخدم فقط كأسعار إرشادية، وسيتم إرساء عقود التصدير باستعمال نظام للعطاءات قائم على الحاسوب. ولهذا السبب، سيفقد صندوق الحكومة لتثبيت الأسعار مكانته الاحتكارية. وتم تحرير أسعار واردات الأرز في مطلع عام ١٩٩٥ وبدأ، على سبيل المثال، تحويل صناعة المطاط وزيت النخيل إلى القطاع الخاص.

واتسمت استجابة العرض إلى تخفيض قيمة العملة بالإيجابية بوجه عام، لكنها كانت لا تزال استجابة متواضعة في عام ١٩٩٤. وازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٤، وكانت تلك هي أول زيادة يحققها منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٩٥، امتد الانتعاش إلى جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً؛ ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بنسبة ٦,٥ في المائة. وطرأ في عام ١٩٩٥ توسع قوي على الناتج الصناعي وحركة البناء، وازداد استخدام القدرات من ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٨٦ في المائة خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٥. وأخذ الطلب المحلي في الازدياد، لا سيما نتيجة ازدياد القدرة الشرائية في المناطق الريفية. كما ازدادت الصادرات إلى كل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وبلدان منطقة الفرنك الأخرى، حيث كانت الواردات من الاتحاد الأوروبي أكثر تكلفة منذ تخفيض قيمة العملة.

الاستثمار يبدأ في الانتعاش

كان تخفيض قيمة العملة وما ارتبط به من إصلاحات فضلاً عن الحافز الناشئ عن الأسعار العالمية للسلع عوامل أدت مجتمعة إلى تحسين التوقعات وزيادة الإنتاج نفسه، مما أدى إلى تنشيط الاستثمار، رغم أن ما طرأ من زيادة على الاستثمار كان صغيراً إلى حد ما في عام ١٩٩٤ بسبب انخفاض الطلب والغموض الذي اكتنف ما سيرتبط على تخفيض قيمة العملة من آثار. وقيل إن المستثمرين اتخذوا بوجه عام موقف التريث والترقب. ومع ذلك ازداد الاستثمار من ٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ إلى ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤^(٢٨).

وتشير التقديرات الأولية إلى ازدياد قوة الاستثمار في عام ١٩٩٥ بتأثير ازدياد استخدام القدرات وتحسن آفاق الاقتصاد المحلي وإمكانيات التصدير إلى المنطقة وغيرها. وتم إجراء دراسة استقصائية محدودة وغير رسمية في أبيدجان عام ١٩٩٥ تبين منها تفاؤل الشركات إزاء الفرص الاقتصادية المتوقعة في الأجل الطويل، وأن نصفها يخطط لتوظيف استثمارات في عام ١٩٩٥. أغلبها في مجال توسيع القدرات، بل إن نسبة مئوية أكبر كانت تزعم الاستثمار في عام ١٩٩٦^(٢٨).

وأخذ الاستثمار المباشر الأجنبي في الازدياد أيضاً لا سيما في مجال الطاقة والتعدين والشركات المملوكة للدولة التي حولت إلى القطاع الخاص. وتقلب هذا الاستثمار، ولكنه لم ينهار، خلال أسوأ أعوام الثمانينات، وربما كان ذلك يعكس الثقة في التحويل المكفول للعملة المحلية إلى الفرنك الفرنسي بسعر تعادل ثابت. وكان من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في عام ١٩٩٥ في مجال النفط والغاز والكهرباء ٨٠ بليون فرنك من فركنات الجماعة المالية الأفريقية. وتشارك عدة شركات أجنبية أيضاً في التنقيب عن المكامن المعدنية للبلد وتطويرها. علاوة على ذلك، فإنه مع تسارع تنفيذ برنامج التحويل إلى القطاع الخاص فإنه يتوقع أن يزيد الاستثمار المباشر الأجنبي في مجالات مثل الصناعات الزراعية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتقوم الحكومة بتنفيذ عدة تدابير لتشجيع الاستثمار من أجل بلوغ هدف زيادة حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، منها ١٤ نقطة مئوية تمثل استثمارات خاصة. وقانونا الاستثمار والتعدين الجديان يستهدفان بشكل خاص تبسيط الإجراءات وتسريع عملية الموافقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، جرى في عام ١٩٩٥ إنشاء مركز تشجيع الاستثمارات في كوت ديفوار، الذي يعمل بمثابة "مجمع للاستثمار". وتضمن القانونان الجديان عدة حوافز، مثل الإعفاءات الضريبية لمدة معينة والضمانات، وتخطط الحكومة أيضاً لتقديم طائفة من الحوافز الضريبية من أجل تشجيع التجهيز المحلي للسلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، لا يجري تحويل سوى ١٣ في المائة من محصول الكاكاو الذي تنتجه في كوت ديفوار؛ والهدف هو زيادة هذا الرقم إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

ويبدو أن الحصائل المحتفظ بها أو غيرها من الأموال الداخلية هي التي مولت، كالعادة، معظم الزيادة الحاصلة في الاستثمار. ووفرت الصادرات مزيداً من الأموال نتيجة تخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار العالمية للسلع. والواقع أن الدراسة الاستقصائية غير الرسمية المذكورة أعلاه التي أجريت في أبيدجان أكدت أن الحصائل المحتفظ بها ومخصصات الاستهلاك هي التي مولت معظم الاستثمارات في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥^(٢٩). وانخفضت قيمة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص من ٨٩٦ بليون فرنك من فركنات الجماعة المالية الأفريقية في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٦٨٦ بليون فرنك في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتجاوزت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ المستوى الذي وصلت

إليه في نهاية عام ١٩٩٣. ولم يزد الإقراض إلا بمعدلات بطيئة رغم ما طرأ من زيادة كبيرة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في المصارف التجارية بعد تخفيض قيمة العملة نحو ٤٢٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٣ ونشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥). وكان سبب معظم هذه الزيادة في السيولة هو عودة رؤوس الأموال الهاربة التي ربما ساهم بعضها أيضا في تمويل الاستثمار بصورة مباشرة .

وقد يكون مرد الزيادة البطيئة في تقديم القروض الخاصة على الرغم من الزيادة السريعة في السيولة^(٣٠)، هو حالة الشك التي سادت نتيجة تخفيض قيمة العملة، وضعف الوضع المالي لبعض المصارف الذي جعلها تحجم بشدة عن المجازفة بأموالها، حتى أن تخفيض البنك المركزي الإقليمي لسعر الخصم بنسبة ٦ نقاط مئوية بين حزيران/يونيه ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥ لم يترجم إلى تخفيضات مكافئة في أسعار الفائدة على القروض.

وقام القطاع المالي بعدة مبادرات كانت في جزء منها من أجل التغلب على هذه المعوقات التي تقف في طريق التمويل الخاص للاستثمار الخاص. وأصدر مصرف غرب أفريقيا للتنمية سنيين في عام ١٩٩٥ لامتناس بعض السيولة الفائضة وتحويلها إلى الاستثمار. علاوة على ذلك، قام هذا المصرف والمصرف الأوروبي للاستثمار في نهاية عام ١٩٩٤ بإنشاء صندوق ضمان الاستثمارات الخاصة في غرب أفريقيا بمشاركة أيضا من عدد من البلدان المانحة والمصارف الخاصة الإقليمية. وكان الهدف من إنشاء الصندوق ضمان ٥٠ في المائة من القروض المتوسطة إلى الطويلة الأجل التي تقدمها المصارف إلى القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، قامت هيئات مثل البنك الدولي ومصرف غرب أفريقيا للتنمية، بإنشاء عدد من صناديق الاستثمار. وأخيرا، أخذت فرنسا تقدم ضمانات للسندات التي تصدرها المصارف من أجل جمع رؤوس الأموال للأجل الطويل. غير أن توفير التمويل اللازم لاستثمارات الشركات الصغيرة، ما زال صعب المنال، لا سيما منذ تصفية خمسة مصارف صغيرة للتنمية في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات.

تونس: انتعاش الاستثمار في تونس بعد الإصلاحات

تدخلت حكومة تونس في الاقتصاد على نطاق واسع منذ مطلع عقد الستينات حتى منتصف عقد الثمانينات عن طريق مراقبة الأسعار والإنتاج والقروض والاستثمار. وكان الاستثمار مرتفعا، كما ازداد الناتج بمقدار ٦ في المائة في السنة. ويمكن القول في الحقيقة بأن الأسس قد أرسيت خلال تلك الفترة من أجل نجاح استجابة الاقتصاد لسياسات التكيف التي أعقبت أزمة ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٦.

فقد تسببت تلك الأزمة في إعادة توجيه السياسات. فحررت الحكومة جوانب كثيرة من الاقتصاد في حين استعادت الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وخلال الفترة التالية لعام ١٩٨٦، شهدت تونس أيضا انتقالا سياسيا نحو الديمقراطية، مما أسهم في الاستقرار السياسي وعزز ثقة رجال الأعمال في سياسة الحكومة الاقتصادية. وقد أسهمت هذه الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في حدوث تحسن عام في الأداء الاقتصادي وتغيير ملموس في هيكل الاقتصاد وانتعاش في الاستثمار. ولو أن الاستثمار بقي دون المعدلات التاريخية^(٣١).

ضوابط وحوافز الاستثمار حتى منتصف عقد الثمانينات

خلال عقد الستينات، عندما شرعت الحكومة في استراتيجية لبدائل الاستيراد، كان التصنيع، ومن ثم الاستثمار، تحركه بشكل رئيسي المؤسسات العامة. وبين عام ١٩٦٢-١٩٧١، حصل ٧٨ بالمائة من الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي للمشاركة في المؤسسات العامة^(٣٢)، حيث سيطرت هذه على أنشطة التصدير. بيد أن الحكومة كانت تشجع القطاع الخاص ضمنا ولم تثبط من عزيمته قط. وحتى منتصف عقد الثمانينات، كان الاستثمار إلى حد كبير تحت سيطرة الحكومة عن طريق مختلف قوانين الاستثمار وتراخيصه وأنظمتها: فقد نص القانون ٦٩ - لعام ١٩٦٩ على ضرورة حصول أي استثمار على موافقة الحكومة. كما تضمن هذا القانون العديد من الحوافز الضريبية والمالية وغيرها -- بما في ذلك منح سلطة الاحتكار -- التي لا تميز بين القطاعات من حيث المبدأ.

وبين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤، بدئ في عدد من السياسات والمؤسسات لحفز صادرات القطاع الخاص. فأُنشئ عدد من المؤسسات في أوائل السبعينات مثل مركز ترويج الصادرات والوكالة العقارية الصناعية. وفي عام ١٩٧٢، وضعت حوافز استثمار محددة لترويج الصادرات موضع التنفيذ كما اعتمد في عقد الثمانينات قوانين وأنظمة استثمار مختلفة ميزت بين القطاعات، على نقيض قانون عام ١٩٦٩. إذ حظي الاستثمار في الصادرات والسياحة والمناطق المتخلفة برعاية خاصة.

وحتى مطلع عقد الثمانينات، كان حجم وتوجيه القروض ومعدلات الفائدة تحت سيطرة الحكومة أيضا إلى حد كبير. فقد طلب من المصارف، على سبيل المثال، أن تقرض ٤٣ في المائة من مجموع ودائعها (باستثناء ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية وودائع الدينار القابلة للتحويل) على شكل قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجر -- ٢٥ في المائة بسندات القطاع العام و ١٨ في المائة من أجل القطاع الخاص وبعض المؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، كانت ضوابط القروض تمارس عن طريق فرض حد أعلى على إعادة الحسم. بيد أن القروض المقدمة لبعض الأنشطة، مثل تمويل الصادرات، لم تكن محدودة. وكانت تقدم المعونة لمعدلات الفائدة إما عن طريق ميزانية الحكومة أو عن طريق إعادة حسم تفضيلي للمصرف المركزي.

ولدى تونس نظام مصرفي متطور جدا^(٣٣)، وبغض النظر عن الحصائل المحتفظ بها، كان تمويل الاستثمار يأتي بشكل رئيسي من المصارف التجارية خلال عقد الستينات وعقد السبعينات^(٣٤). وحتى منتصف عقد الثمانينات، كان في وسع المصارف أن تبقى مريحة لأسباب منها كون معدل إعادة الحسم للمصرف المركزي دون معدل الإقراض، بيد أن الربحية تناقصت بين منتصف عقد السبعينات ومطلع عقد

الثمانينات. فقد عادت المصارف من أسعار فائدة فعلية سلبية، وقيود على تكوين الأرصدة وقيود على القروض؛ واستنادا إلى أحد التقديرات، بلغت القروض عديمة الأداة ٢٠ في المائة من مجموع أعمالها في نهاية عام ١٩٨٨^(٢٥).

كما شجع الاستثمار خلال عقد الستينات وعقد السبعينات عن طريق سعر صرف مقدر بأكثر من قيمته، مما جعل استيراد السلع الرأسمالية أرخص وخفض التعريفات (فأصبحت أقل من ١٠ في المائة في المتوسط) بالنسبة للواردات الوسيطة ومستوردات المعدات. بيد أن الحواجز غير الجمركية وضوابط الاستيراد كانت واسعة النطاق في عقد الستينات؛ فجعلت أقل تشددا (ولكن لم يتم إلغاؤها) في عقد السبعينات.

كانت السياسات المذكورة آنفا ناجحة. وهكذا كان الاستثمار خلال عقدين ونصف العقد من الزمان، حتى عام ١٩٨٦، مرتفعا نسبيا في تونس كما ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٦ في المائة في السنة في المتوسط. ونادرا ما هبط الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي دون ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لكليهما)، وكان نصيب الاستثمار العام عادة بين نصف وثلثي الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي (انظر الشكل السابع - ٤). والأهم من ذلك أن هيكل الاقتصاد قد تغير. ففي عقد الستينات، كان ٨٢ في المائة من الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي في قطاع النسيج في المؤسسات العامة و ١٧ في المائة في المؤسسات الخاصة؛ وفي السبعينات انقلبت هذه النسب المتوية. وظهر أكبر تحول في مجال صناعة النسيج، بيد أن تغيرا مشابها حدث في جميع القطاعات باستثناء قطاع المواد الكيميائية. وتجلّى في هذا توزيع للعمل بين القطاعين الخاص والعام، حيث ركز القطاع العام على الصناعات التي تتطلب كثافة في رأس المال وتقدم في التكنولوجيا، في حين ركز القطاع الخاص على القطاعات التي تتطلب كثافة أكبر في الأيدي العاملة وأقل تقدما من الناحية التكنولوجية. وفي الحقيقة، فقد تضاعف عدد المؤسسات الخاصة خلال عقد السبعينات حتى لو استبعدت المؤسسات الخاصة التي تنتج لأسواق التصدير فقط^(٢٦). وهكذا ازداد نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عقد الستينات حتى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف عقد الثمانينات. بل كان التغير في هيكل التجارة أكثر حدة فقد ازداد نصيب صادرات الصناعة التحويلية من مجموع صادرات السلع من حوالي ١٩ في المائة في أواخر عقد الستينات حتى ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٥، كما ازداد نصيب صادرات صناعة النسيج من مجموع صادرات السلع من ٢ في المائة في عام ١٩٧٠ حتى ٢١ في المائة في عام ١٩٧٨.

الشكل السابع - ٤ - تونس: الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي، ١٩٧٠-١٩٩٢ (بأسعار ١٩٩٠)

النسبة المئوية عن الناتج المحلي الإجمالي

المجموع

القطاع العام

القطاع الخاص

المصدر: بيانات البنك الدولي.

التكيف مع الأزمة

أثناء النصف الأول من الثمانينات، انخفضت عائدات الصادرات من النفط وأملاح الفوسفات، وذلك عند هبوط أسعارها وتضاؤل احتياطي النفط. وقد تزايدت مدفوعات خدمة الدين بشكل سريع، فتضخم عجز الحساب الجاري، وأفضى ذلك إلى حدوث أزمة في منتصف عام ١٩٨٦. وانخفضت احتياطي العملة الأجنبية إلى ما يغطي الواردات لأيام قليلة، مما أفضى إلى وضع برنامج شامل للتكيف الهيكلي بمساعدة مؤسسات بريتون وودز. ولقد أعيد الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وخفضت قيمة العملة، واضطلع بتحرير كبير للأسعار وعمليات القطع الأجنبي بالحسابات الجارية والاستثمارات والتجارة وأسعار الفائدة. وشملت المجالات الأخرى التي تناولها الإصلاح نظام الضرائب والقطاع المالي والمشاريع المملوكة للدولة.

ومنذ عام ١٩٨٦، تحسن الأداء الاقتصادي، رغم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي قليلا عن متوسطه التاريخي فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٥، مما يرجع جزئيا إلى حدوث عدة حالات جفاف وإلى هبوط عائدات السياحة في عام ١٩٩١ بسبب حرب الخليج^(٣٧) أما معدل التضخم، الذي لم يكن كبيرا في الواقع في أي وقت، فقد هبط بمقدار نقاط مئوية قليلة^(٣٨). ولكن عجز الميزانية قد انخفض من أكثر من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من ٢ في المائة في عام ١٩٩٤. وزادت قيمة الصادرات من السلع من ١.٨ بليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٥.٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، حيث زاد حجم الصادرات خلال نفس الفترة بما يقرب من ٥٠ في المائة بعد هبوط رتيب يبلغ ٢٤ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥. وبفضل الزيادة في الصادرات، إلى جانب عوامل أخرى، يلاحظ أن عجز الحساب الجاري (قبل التحويلات الرسمية)، الذي بلغ ٨ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٦، قد تحول إلى فائض في عام ١٩٨٨. وبعد ذلك كان متوسط هذا العجز ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهبطت مدفوعات خدمة الدين الخارجي من ٢٨ في المائة من صادرات السلع والخدمات في عام ١٩٨٧ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٤، بسبب الزيادة في إيرادات الصادرات، حتى أن تونس لم تضطر على الإطلاق إلى محاولة إعادة جدولة مدفوعاتها المتصلة بخدمة الدين.

وقد أدخلت إصلاحات اقتصادية كبيرة في مجال الاستثمار منذ منتصف الثمانينات. والمرحلة الأولى من برنامج تحرير التجارة (١٩٨٦-١٩٨٨) قد ركزت على المواد الخام والمواد شبه المجهزة، وقطع الغيار والسلع الرأسمالية. وخلال النصف الأول من الثمانينات، جرى تشديد القيود التجارية استجابة لأزمة الحسابات الجارية المحدقة، وبحلول عام ١٩٨٦ كانت نسبة ٩٤ في المائة من البنود الجمركية مدرجة في "القائمة المقيدة"، أي أنها كانت بحاجة إلى إذن سنوي بالاستيراد، أو ترخيص نصف سنوي بالاستيراد، أو بطاقة للاستيراد.

وبعد ذلك، بدأت الإصلاحات، ورغم أن إجمالي الرسوم (الجمركية وشبه الجمركية) المفروضة على الواردات من الأجهزة والمعدات قد تعرض لزيادة طفيفة فيما بين منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات فقد حدث تخفيض كبير في الحواجز غير الجمركية. وارتفع حجم الواردات من المعدات بعد هذا ارتفاعا سريعا.

ومنذ عام ١٩٨٧، كان هناك تحرير كبير لقوانين الاستثمار. وقد نقحت قوانين الاستثمار على الصعيد القطاعي، وألغى شرط الحصول على موافقة مسبقة بالنسبة لما يقرب من كافة الاستثمارات التي لا تتطلب أية حوافز، واستعاض عن هذا الشرط بشرط التسجيل. وجرى أيضا تحسين عملية الاستهداف وتبسيط الإجراءات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد مجلس النواب قانونا استثماريا موحدًا جديدًا يغطي كافة القطاعات مع استثناء قطاعات التعدين والطاقة والشؤون المالية بالتحديد؛ وهذا القانون الجديد أدى إلى تنسيق الحوافز والتقليل من التمييز ضد قطاعات بعينها، من قبيل قطاع الانتاج الصناعي للسوق المحلية. ووسع نطاق الحوافز، التي كانت موجهة على نحو أساسي في الماضي نحو تشجيع الصادرات والتنمية الإقليمية، لتشمل مجالات مثل حماية البيئة، وتشجيع التكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير، وتحقيق وفورات في الطاقة، وتنمية عملية مباشرة الأعمال الحرة، وتنمية رأس المال البشري. والقانون الجديد، إلى جانب مرسوم آخر، قد عززا من مبدأ حرية الاستثمار. وأزيلت، إلى حد كبير، القيود التي كانت تكتنف الاستثمار، باستثناء بعض من الأنشطة، غالبيتها من أنشطة الخدمات، مثل النقل والمطاعم.

والقانون الجديد أكثر انفتاحا أيضا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يبرز ما تعلقه الحكومة من أهمية على اجتذاب هذا الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تحرير جزئي لاستثمارات الحوافز الأجنبية في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وأنشئت وكالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي الواقع، وحتى قبل اتخاذ هذه التدابير الأخيرة، كانت الحوافز الضريبية والمالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من أكثر الحوافز جاذبية بين ٥٢ بلدا من البلدان النامية والمتقدمة النمو، كانت موضع دراسة استقصائية في أواخر الثمانينات^(٣٩). وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء مناطق حرة وبدأ تشغيل إحداها بالفعل في أواخر عام ١٩٩٥. ومع تحرير الاستثمار جاء أيضا تحرير الائتمان وأسعار الفائدة. وبدأ تحرير القطاع المالي في أوائل الثمانينات، ولكن الإصلاحات لم تتسم بالشمول إلا في ظل الاضطلاع ببرنامج التكيف الهيكلي لعام ١٩٨٦، الذي ركز فعليا على القطاع المالي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، كانت أسعار الفائدة قد حررت بالفعل جزئيا إلا أن المصارف، توطأت على الفور تحت رعاية "الرابطة المهنية للمصارف"، على تثبيت أسعار الفائدة. وبعد عام واحد تقريبا، ألغيت شروط الموافقة المسبقة فيما يتعلق بالقروض وفيما يتصل بإعادة الخصم وكافة تيسيرات إعادة التمويل، باستثناء ما يخص القطاعات ذات الأولوية. وزيدت أسعار الفوائد التفضيلية وخفض عدد الأنشطة المستحقة لائتمان تفضيلي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢^(٤٠). وبحلول عام ١٩٩٤، كانت الإصلاحات المالية قد أحرزت تقدما كبيرا بفضل إصدار عدد كبير من الصكوك المالية الجديدة منذ عام ١٩٨٨؛ وإصدار تنظيمات تحفظية واقتصادية جديدة وتعزيز إشراف المصرف المركزي في عام ١٩٩١، ووضع قانون مصرفي جديد في عام ١٩٩٤ كان من شأنه أن زاد من التنافس بين المصارف الإنمائية والتجارية، وإلغاء آخر قيد كبير متعلق بالفائدة في عام ١٩٩٤، وهو وضع حد للفرق بين معدلات الإقراض، من جهة، والمعدل السائد في السوق المالية، من جهة أخرى.

وربما لم يحن الوقت بعد لتقدير الأثر الكامل لإصلاحات القطاع المالي المشار إليها أعلاه. ومع هذا، فإن ثمة ما يبرر إبداء بعض الملاحظات. وأولها، أن معدلات الإقراض لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمارات: حيث ازداد كلاهما على نحو مطرد منذ عام ١٩٨٧. وثانيها، أن توفير الائتمانات المحلية، بصرف النظر عن صافي الائتمان المقدم للحكومة المركزية، قد زاد إلى أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤، ولكنه هبط من نسبة تبلغ ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ إلى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن حصة القروض الاجمالية المقدمة للمشاريع الحكومية قد ظلت أساسا على حالها: وهذه الحصة كانت تبلغ ١٧ في المائة في عام ١٩٨٩ و ١٦ في المائة في عام ١٩٩٣^(٤١). وثالثها، أن الربحية وتكاليف التشغيل لدى المصارف، فيما يتصل بالفترة ١٩٨٧-١٩٩٣، تتفق بشكل عام مع ما هو سائد لدى مصارف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وآخرها، أن ثمة مخاوف من أن يؤدي تحرير القطاع المالي إلى التأثير بشكل سلبي على مقدار الائتمان المتاح للمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، ومن ثم فإن الأموال التي تتمتع بالدمع العام ستقوم بدور تزايد أهميته في توفير التمويل لتلك المشاريع التي لا تستطيع الوصول إلى ائتمانات رسمية^(٤٢).

انتعاش الاستثمار

في عام ١٩٨٨، هبط اجمالي الاستثمار المحلي الثابت في مجموعه الى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٦٠، حيث كان يمثل ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال النصف الأول من الثمانينات، خفضت الحكومة الاستثمار الحكومي استجابة لتدهور الحالة الاقتصادية^(٤٣). وهبط الاستثمار الخاص أيضا من جراء تزايد عدم استقرار السياسة العامة وضعف الطلب الداخلي. وكانت الزيادة في الاستثمار الخاص قد بدأت بالفعل في عام ١٩٨٨، وتبعتها زيادة في الاستثمار الحكومي في عام ١٩٨٩، مما دفع اجمالي الاستثمار المحلي الثابت من مستوى ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الى مستوى ٣١ في المائة في عام ١٩٩٣ (انظر الشكل السابع - ٤). وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا، ولكنه ظل متواضعا خارج قطاع الطاقة، رغم وجود حوافز سخية، فضلا عن قابلية الدينار التونسي للتحويل في الحسابات الجارية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، وسهولة نقل رأس المال المستثمر^(٤٤). وظلت معدلات الاستثمار دون مستوى الستينات والسبعينات، وإن كان هناك ما يدل على أن ثمة تحسنا في الكفاءة الاستثمارية. وبالتالي، هبط المعامل الحدي لانتاجية رأس المال، على صعيد خمس سنوات، من مستوى أعلى يبلغ ١٠ في عام ١٩٨٧ إلى ٦ في عام ١٩٩٢.

وثمة جانب هام في أي برنامج للتكيف، وهو إعادة تشكيل الاقتصاد، وفي ذلك يضطلع الاستثمار بالطبع بدور بالغ الأهمية. ومن الجدير بالملاحظة بشكل خاص تنوع الاقتصاد، عقب عام ١٩٨٦، خارج نطاق المنتجات التصديرية التقليدية، وذلك جزئيا لأنه يقلل من الضعف إزاء الصدمات المتعلقة بمعدلات التبادل التجاري. وزادت حصة الصادرات من المصنوعات في اجمالي الصادرات من السلع من نسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى نسبة ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٣ مع زيادة حصة صادرات المنسوجات وصادرات الأجهزة والمعدات في عام ١٩٨٥ من ٢٠ و ٤ في المائة، إلى ٤٠ و ٩ في المائة، على التوالي، في صادرات عام ١٩٩٢. وعلى الجانب الآخر، بلغ نصيب الطاقة وأملاح الفوسفات والمشتقات ٤٦ في المائة من اجمالي صادرات السلع في عام ١٩٨٦، ولكنها لم تكن تشكل سوى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤.

ولا يتضح حجم الأثر المباشر لتحرير الاستثمارات على الاستثمار؛ فزيادة الاستثمار قد تكون مرتبطة أيضا بالاستقرار العام للاقتصادات الكلية والسياسات، وذلك قدر ارتباطها بتوفر سائر الظروف الضرورية، من قبيل القدرات التصديرية والهيكل الأساسية مع وجود قوى عاملة متعلمة، حتى أنه رغم أن التغييرات التي حدثت عقب عام ١٩٨٦ كانت مفاجئة، فإن هذه التغييرات لم تكن بأي حال غير متوقعة. فقد وسعت تونس هيكلها الأساسية وحسنت الانجاز التعليمي الى حد كبير منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦، ولها تاريخ طويل فيما يتصل بتوفير الحوافز من أجل المصدرين والقطاع الخاص يرجع الى أوائل السبعينات على الأقل. وقد كانت زيادة الصادرات في السبعينات زيادة حادة تماثل تقريبا تلك الزيادة التي حدثت في النصف الثاني من الثمانينات. ومع ذلك فإن الحوافز الواردة في قوانين الاستثمار كان لها أثر على توزيع الاستثمارات، فيما يبدو؛ وقد أسهمت هي ومؤسسات تشجيع التصدير، في إحداث تغيير في هيكل الصادرات وفي زيادتها بسرعة.

تحديات التحرير القادمة

في تموز/يوليه ١٩٩٥ وقع كل من تونس والاتحاد الأوروبي اتفاق تعاون تجاري ينص في جملة أمور، على إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية، على مدار ١٢ سنة. وبموجب اتفاق عام ١٩٧٦ الذي سيحل الاتفاق الجديد محله، كان لتونس الحق بالفعل في حرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسلع الصناعية. وسيصبح الآن في مقدور شركات الاتحاد الأوروبي الوصول إلى السوق التونسية بقدر أكبر. وتقدر إحدى الدراسات أنه ما لم يعاد تشكيل ثلث القطاع الصناعي التونسي سينهار وسيواجه ثلث آخر مشاكل خطيرة. وتساعد الحكومة القطاع الصناعي على التأهب لزيادة التنافس واختيرت ١٠٠ مؤسسة بصفة أولية للاستفادة من برنامج نموذجي للمساعدة، تقدر تكاليفه الإجمالية بمبلغ ٢.٤ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويوفر الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مساعدات متزايدة لأغراض إعادة التشكيل. لكن إلى جانب ذلك يكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي أهمية حاسمة. ويمكن أن ينشط هذا الاتفاق الاستثمار المباشر الأجنبي لأنه يقلل من احتمالات العودة عن هذه الإصلاحات^(٤٥). ومن جهة أخرى، يمنح هذا الاتفاق تونس إمكانية إضافية لطيفة للوصول إلى الاتحاد الأوروبي، ونظرا لصغر السوق وارتفاع تكاليف النقل نسبيا، فقد تختار بعض المؤسسات الاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي^(٤٦). وعلى سبيل

المثال، لا تزال تكاليف اليد العاملة للوحدة، وتكاليف الطاقة والنقل وكذلك معدلات الأمية مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع منافسيها ويمكن أن تشكل عوامل لانخفاض مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي في جميع القطاعات من غير قطاع الطاقة. ويمكن التحدي بالنسبة للمؤسسات التونسية في الارتقاء إلى مستوى المنافسة ومواجهتها.

شيلي: ثمار الإصلاح والاستقرار

يمكن تصنيف شيلي في عداد البلدان ذات الاقتصاد النامي التي حققت مستوى استثمار مرتفعا نسبيا في التسعينات. وما برحت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد منذ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول السابع - ٢). وإلى جانب الصادرات، يشكل الاستثمار واحدا من أكثر مكونات الطلب الكلي دينامية في الاقتصاد الشيلي. ويعتبر الاستثمار الخاص العنصر الأكبر من مجموع الاستثمارات. ويأتي أداء شيلي في مجال الاستثمار على نقيض واضح لأداء اقتصادات أمريكا اللاتينية. فإلام يعزى هذا الفارق في شيلي؟

يعتبر تحسن مناخ الاستثمار الخاص في شيلي في التسعينات محصلة لعملية انتقال طويلة وعسيرة في اتجاه تحقيق الاستقرار في مجال استدامة الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي، مع تحقيق إصلاحات هيكلية عميقة. وترسخت هذه العملية التي بدأت في شيلي قبل أمريكا اللاتينية، بعودة الديمقراطية في عام ١٩٩٠ وبإيلاء الاهتمام مؤخرا للتكاليف الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات. وبعد مرور نحو عقدين من تطبيق وتنايع وتعديل الإصلاحات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد، أخذت العائدات التي طال انتظارها في الظهور.

استراتيجية النمو: تجربة مكلفة، يليها الإصلاح

في مطلع السبعينات جاءت حكومة جديدة وعمدت إلى التخلي عن سياسة اقتصادية منكنة نسبيا على الداخل وقائمة على التدخل، ثم فرضت سياسة الحرية الاقتصادية المطلقة (دعه يعمل، دعه يمر)^(٤٧). وكانت الاستراتيجية الاقتصادية تستند في هذا الصدد إلى نموذج اقتصاد سوقي يتصف بالتحجر الجذري ويضع قدرا مبالغا فيه من الثقة في قدرات السوق على التصحيح التلقائي، والقواعد الجامدة فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية. وأفضى ذلك إلى تنفيذ سياسات اتضح أنها غير قابلة للاستمرار. وأعقب تحرير التجارة فتح المجال أمام معاملات الحسابات الرأسمالية في سياق ارتفاع سعر الصرف. وظهرت طفرة استهلاكية غذتها القروض الخارجية المنخفضة التكلفة والسلع المستوردة (نتيجة للسياسة المتبعة في مجال النقد الأجنبي ولتخفيض الرسوم على الواردات) مما أضر بالصناعة الوطنية^(٤٨). وبذلك تدهور الميزان التجاري في حين أدى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، كنتيجة للسياسة النقدية، إلى تدفقات مكثفة من رؤوس الأموال الأجنبية وزاد من مديونية الاقتصاد، ولا سيما في القطاع الخاص.

الجدول السابع - ٢ - شيلي: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: ١٩٨٠-١٩٩٤^(١)

السنة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	١٦,٦
١٩٨١	١٨,٦
١٩٨٢	١٤,٦
١٩٨٣	١٢,٠
١٩٨٤	١٢,٣
١٩٨٥	١٦,٨
١٩٨٦	١٧,١
١٩٨٧	١٩,٤
١٩٨٨	٢٠,٣
١٩٨٩	٢٣,٠
١٩٩٠	٢٢,٣
١٩٩١	٢٠,٩
١٩٩٢	٢٢,٧
١٩٩٣	٢٥,٦
١٩٩٤	٢٤,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، أعداد مختلفة.

(أ) استنادا إلى الأسعار الحالية.

واتضح هشاشة الاقتصاد الشيلي في مطلع الثمانينات في وجه عدد من الصدمات الخارجية ومنها: صدمات معدلات التبادل التجاري (ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار النحاس)، وفضة أسعار الفائدة الدولية الحقيقية وتوقف التدفقات المالية الأجنبية. وأصيب الاقتصاد بالانهيار في عام ١٩٨٢، إذ تقلص الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٤ في المائة وبلغ معدل البطالة في ذلك العام ٣٣ في المائة. واستجابت الحكومة لهذه الأزمة باعتماد ترتيبات طارئة (سياسات تقشفية في مجال الضرائب والأجور)، في حين عملت على إعادة جدولة وضمن الديون الخارجية الخاصة، وانهار معدل الصرف وخفضت العملة تخفيضاً شديداً. وتخلت الحكومة عن سياسة سعر الصرف الإسمي الثابت واتبعت سياسة تخفيض مطرد في قيمة العملة الحقيقية.

وفي عام ١٩٨٥ اعتمد برنامج للتكيف الهيكلي يتضمن سياسات اقتصادية كلية أكثر توسعاً بقصد التشجيع على انتعاش الناتج والعمالة والادخار والاستثمار المحليين، مع زيادة السيطرة على التضخم وإدارة سعر الصرف^(٤٩) وحينئذ بات يتعين أن تركز استراتيجية النمو في البلد إلى عملية إعادة تشكيل كبرى لاقتصاده بعيداً عن صناعة النحاس وفي اتجاه زيادة تنوع الصادرات^(٥٠) وتم اعتماد سعر صرف مرن ضمن نطاق متحرك، ويتولى إدارته مصرف مركزي يتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. وفي البداية خفض المصرف قيمة العملة، وساعده على ذلك انخفاض سعر الدولار، ومن ثم سعى إلى تفادي ارتفاع قيمة العملة الزائد الذي كان من شأنه أن يضر بقطاعات التصدير. وفي الواقع بقي سعر الصرف الفعال مستقراً إلى حد كبير خلال السنوات العشر الماضية^(٥١) (انظر الشكل السابع - ٥).

وخفضت الرسوم الجمركية على الواردات بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨، بعد أن كانت قد زادت مؤقتاً إبان الأزمة. وأعدت هذه الترتيبات توجيه الحوافز بصورة جذرية لصالح قطاعات الصادرات غير التقليدية، التي أخذت في زيادة كفاءتها من خلال تحسين مراقبة الجودة وانتهاج استراتيجية تسويق أكثر حيوية^(٥٢). وأفضى ذلك إلى انتعاش الاقتصاد بفضل ما أسهمت به الإصلاحات التي بدأت عام ١٩٨٥، إلى جانب تحسين معدلات التبادل التجاري في شيلي مصحوباً بتحسين أسعار النحاس الدولية بعد عام ١٩٨٧.

الشكل السابع - ٥ - شيلي: سعر الصرف الحقيقي الساري ١٩٨٣-١٩٩٥

السنة

المصدر: هو نفسه مصدر الجدول ألف - ١٤.

استجابة الاستثمار

تأثر الاستثمار تأثراً شديداً بالأزمة وانخفض في أوائل الثمانينات. وكان انخفاض استثمارات القطاع الخاص أشد من انخفاض استثمارات القطاع العام. وبعد الأزمة، دعم التمويل المتعدد الأطراف، وهو المصدر الهام الوحيد للعملة الأجنبية إلى جانب الصادرات، بعض المشاريع الكبيرة الممولة من استثمارات القطاع العام.

وانتعش المستوى الإجمالي للاستثمارات في الاقتصاد إلى حد ما في منتصف وأواخر الثمانينات. وكان الجزء الأكبر من جهود الاستثمار في هذه الفترة هو الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد اجتذب إصدار قانون التعدين الأكثر تحرراً في عام ١٩٨٣ المستثمرين الأجانب إلى شيلي، إذ أُنشئت للشركات التي تشغل امتيازات كبيرة حيازة هذه الامتيازات. ورغم أن صانعي السياسة أدركوا مدى هشاشة التنمية الاقتصادية لشيلي إذا كانت لا تقوم إلا على قطاع التعدين، فإن هذا قطاع هو بالتحديد القطاع الذي له القدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي والمساعدة في إعطاء نوع من الدفع للاقتصاد^(٥٣). وساهمت عمليات تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية وتحويل بعض خدمات الهياكل الأساسية إلى القطاع الخاص (الاتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً) في اتساع نطاق الاستثمار خلال تلك الفترة.

واستغرق الاستثمار المحلي وقتاً أطول للاستجابة للبيئة الجديدة. وكان من بين القيود التي حدثت من الاستثمار تقلص الطلب: وانخفاض الادخار الوطني بسبب فقدان الادخار الأجنبي كمصدر للتمويل وبطء انتعاش الادخار الخاص المحلي بسبب أزمة عام ١٩٨٢؛ والتجارب السابقة التي أدت إلى تكبد خسائر وإلى الإفلاس خلال فترات الركود^(٥٤). وانخفاض الادخار المحلي حتى عام ١٩٩١. علاوة على ذلك، فإن التغييرات في اتجاه السياسة العامة التي صحبت عملية إرساء الديمقراطية كانت أيضاً سبباً محتملاً، مما أثار الكثير من الشكوك حول مستقبل الاقتصاد. وقد تغيرت هذه الأحوال في التسعينات.

وقد يكون الانخفاض المفاجئ في البطالة والارتفاع الموازي في الأجور قد زادا من الطلب على الاستثمار لموازنة ارتفاع تكاليف اليد العاملة وتوسيع القدرة. ولم تبلغ نسبة البطالة الحضرية الصريحة سوى ٤ في المائة في عام ١٩٩٣ (وارتفعت نوعاً ما فيما بعد)، ومنخفضة من قرابة ١٢ في المائة في عام ١٩٨٧، في حين ارتفع متوسط الأجور الحقيقية بنسبة ٢٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥.

وكان للانتقال السياسي السلمي واستمرارية استراتيجية السياسة العامة في التسعينات تأثير إيجابي على استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك كل من الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار المحلي. وبعد التحول إلى الديمقراطية في عام ١٩٩٠، ظلت الإدارة الجديدة ملتزمة بنفس السياسة العامة والإدارة التي اتبعتها النظام السابق في مجال الاقتصاد الكلي. ومنح استقرار الأحوال في ظل اقتصاد مفتوح شيلي أعلى الدرجات، من حيث ثقة المستثمرين في أمريكا اللاتينية^(٥٥). وكان رد فعل القطاع الخاص إزاء هذا إيجابياً وارتفع مستوى الاستثمارات.

المالية العامة واستثمارات القطاع الخاص

تمثل الإصلاحات الضريبية والمالية المتبعة خلال فترة طويلة أحد المكونات الهامة لاستراتيجية شيلي، وكان لها أثر إيجابي على الاستثمار. وقد أحدث الإلغاء الجذري للضوابط التنظيمية للاقتصاد، وجولة شاملة من التحويل إلى القطاع الخاص (١٩٧٤-١٩٧٨) والتخفيض السريع من عجز الميزانية العامة في السبعينات انخفاضاً هاملاً في تدخلات القطاع العام في الاقتصاد. علاوة على ذلك، ولدت موازنة الميزانية بشكل مستمر فائضاً ضريبياً منتظماً خلال الفترة السابقة لأزمة الثمانينات، وفي الواقع فإن السعي إلى تحقيق فائض في الميزانية رغم تدهور الأحوال الاجتماعية العامة - هو بالتحديد ما مكن شيلي من القيام بعملية الإصلاح المعروفة جداً لنظام الضمان الاجتماعي فيها في عام ١٩٨١ حيث تحول من نظام يقوم على الدفع حسب الحاجة إلى نظام للمعاشات يديره خواص وتحدده الاشتراكات^(٥٦). علاوة على ذلك، ونظراً لوجود فائض ضريبي في القطاع العام، أمكن استثمار كامل المدخرات المتراكمة في نظام المعاشات الجديد.

وهكذا، وخلافاً لبقية بلدان أمريكا اللاتينية، دخلت شيلي أزمتها الخارجية في الثمانينات بموقف ضريبي قوي، ولكن بديون خارجية خاصة لا مجال للسيطرة عليها^(٥٧)، مما مكن القطاع العام من إنقاذ القطاع الخاص المثقل بالديون. وجعلت أزمة الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ العديد من الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص في أواخر السبعينات، غير قادرة على دفع ديونها واستولى عليها بالتالي دائنوها من المصارف المحلية. إلا أن هذه الأخيرة وقعت بدورها في وضع مالي عسير بسبب الخسائر الرأسمالية المترتبة بانخفاض قيمة العملة. وقد تدخلت الوكالة الرسمية للمراقبة المصرفية، بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ في ١٤ مصرفاً وثمان مؤسسات مالية أخرى، فأقرضتها ٩ بلايين دولار^(٥٨). وسهلت تلك الديون، المستحقة على المصارف العميلة للبنك المركزي انتعاشها. وبحلول عام ١٩٩٥، ظلت هناك ستة مصارف مستحقة عليها ٤,٥ بلايين دولار مع أجل استحقاق مدته ٤٠ سنة.

وكما أبرزت ذلك معالجة الأزمة المصرفية، أكد القطاع العام بوضوح دوره في دعم القطاع الخاص. إلا أن المطالب الاجتماعية ظلت غير ملبية أساساً، بالرغم من البرنامج الحكومي الملحوظ للعمالة الطارئة، الذي استوعب قرابة ١٢ في المائة من القوى العاملة الشيلية في أوج الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٨٣^(٥٩). إلا أن تكاليفه تبدو ضئيلة بالمقارنة ببرنامج الإنقاذ الذي اضطلع به البنك المركزي. فقد تكلف برنامج العمل، في ذروته ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين بلغت عملية مساعدة القطاع الخاص على النجاة ذروتها عندما بلغت ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٦٠).

ومع التحول إلى الإدارة الديمقراطية، زادت الدولة من إنفاقها على البرامج الاجتماعية، وزادت من استثماراتاتها في الهياكل الأساسية، تدعمها في ذلك الإيرادات الإضافية الآتية من الإصلاح الضريبي لعام ١٩٩٠. ويقدر أنه كان للنفقات العامة الإضافية التي أتاحتها الإصلاح الضريبي على هذا النحو أثر إيجابي تجمعي على استثمارات القطاع الخاص حيث أصبح الاستقرار الاجتماعي على ما يبدو مؤمنا بدرجة أكبر^(١١).

تنمية القطاع المالي

جذبت تجربة شيلي مع التحرير المالي في السبعينات كميات وفيرة من الائتمانات الأجنبية إلى القطاع الخاص بواسطة المصارف المحلية. وأقرضت المصارف هذه الأموال لتكتلات من القطاع الخاص - بعضها ذو صلة بالمصارف ذاتها - لتمويل شراء المؤسسات التي يجري تحويلها إلى القطاع الخاص ولاستثمارات أخرى، معظمها في قطاع البنود غير القابلة للتداول من الاقتصاد (مثل العقارات). إلا أن البعض منها كان ذا نوعية يرقى إليها الشك، وهكذا أدى سوء تقدير المخاطر وانعدام التنظيمات والمراقبة المناسبة إلى تدهور حافظات القروض المصرفية. وعندما خفضت قيمة البيسو الشيلي وارتفعت تكلفة خدمة الديون الخارجية من العملة المحلية، انهار النظام المالي. وكما أشير إلى ذلك أعلاه، ساعدت الحكومة عندئذ على إنقاذ النظام المصرفي.

ومنذ ذلك الحين أصبح مقرر السياسات أكثر وعياً بحجم وطبيعة تدفقات رأس المال إلى الداخل. واستحدث التنظيم المالي المحلي من جديد لتفادي التركيز المالي المفرط، وأعيد تحويل المصارف المستولى عليها إلى القطاع الخاص وذلك بعرض أسهمها للبيع العام في السوق المحلية. علاوة على ذلك، وعندما بدأت عودة تدفقات رأس المال إلى الداخل في أواخر الثمانينات، سعى المصرف المركزي إلى إلغاء أثرها على الاقتصاد المحلي لتفادي التقلبات المالية، وتزايد الضغوط التضخمية وارتفاع قيمة العملة^(١٢). وفرضت بعض الضوابط على هذه التدفقات. إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما زالت تجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وهي تدفقات ما زالت تتسبب في قدر من الضغوط يدفع بأسعار الصرف إلى أعلى. واستحدثت في عام ١٩٩٥ ضوابط إضافية لرأس المال للترغيب عن المضاربة القصيرة الأجل.

والآن وقد بدأت أسواق رأس المال المحلية في النمو بمساهمة صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة التي تديرها إدارات صناديق المعاشات التقاعدية. وبالنظر إلى طبيعة الاستثمار في صناديق المعاشات التقاعدية، فقد عزز ذلك لامدادات توفير التمويل الطويل الأجل للمشاركة، الذي كان نادراً جداً في الماضي. علاوة على ذلك، فإن القانون ١٩٤١٥ الصادر مؤخراً يتيح للمستثمرين المؤسسيين مثل إدارات صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين شراء أسهم في مشاريع إنمائية. ويمكن أن يساهموا في تخصيص ما يصل إلى ٤ بلايين دولار للاستثمار في الهياكل الأساسية. وخلاصة القول إن التمويل الأجنبي يؤدي الآن دوراً أقل شأنًا بكثير في تمويل الاستثمارات. وبالفعل، تقوم المصارف الشيلية التي أعيد تشكيلها وغيرها من الشركات المحلية ذاتها بالاستثمار في البلدان المجاورة (يقدر مجموع الاستثمارات الشيلية في الخارج بقرابة ٥ بلايين دولار).

العوامل الخارجية المواتية

مثلما كان عليه الأمر في الحالات الأخرى التي ارتبطت فيها إصلاحات السياسات العامة منذ أواخر الثمانينيات بتحقيق نمو اقتصادي قوي، فقد أدى توفر عناصر خارجية مواتية إلى حدوث زيادة في الاستثمارات. فمنذ النصف الثاني من الثمانينيات، كان التمويل الخاص الأجنبي يتوفر للاستثمار في شيلي بصورة أكثر ثباتاً مما كان في اقتصادات أمريكا اللاتينية الأخرى. وقد ازداد تحسن إمكانية الوصول إلى التمويل الأجنبي بفضل خفض المدْيونة الخارجية لشيلي خفضاً كبيراً من خلال عمليات رائدة لتحويل ديون المصارف التجارية إلى مشاركة رأسمالية والسداد المسبق لأجزاء كبيرة من الديون المتعددة الأطراف. وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، تم إسقاط حوالي ٩,٦ بلايين دولار من الديون الأجنبية من خلال عمليات تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية، وهي العمليات التي شملت في كثير من الأحيان قيام مستثمرين محليين باسترجاع أموال من الخارج، مما أسهم في تمويل عملية التحول إلى القطاع الخاص وعزز البيئة التحررية اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر^(١٣). وفي الوقت ذاته، تراجعت مؤشرات المدْيونة الخارجية مع تقلص الديون المتركمة^(١٤).

وبالإضافة إلى التطورات التي تحدث في القطاع المالي، فإن انخفاض الأسعار الدولية للسلع الرأسمالية يترك هو الآخر آثاراً إيجابية على حجم ونوعية الاستثمارات في شيلي في التسعينيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات المواتية في معدلات التبادل التجاري منذ أواخر الثمانينيات، وأداء الصادرات الشديد الإيجابية في السنوات الماضية، قد دعما نمو الاحتياطيات الأجنبية مع السماح بنمو الواردات في نفس الوقت. وقد ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأصل نتيجة لعمليات تحويل الديون ومشاريع التعدين، ثم في الآونة الأخيرة نتيجة لسلامة الأوضاع العامة التي يتمتع بها اقتصاد يتيح مزايا كبيرة ويُرَجَّح أن يستمر في إتاحتها في السنوات القادمة. ويُنظر الآن إلى سانتياغو باعتبارها مركزاً يتسم بانخفاض احتمالات المخاطر للخدمات والعمليات المالية للشركات عبر الوطنية التي تقوم بالاستثمار في بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى^(١٥).

والخلاصة، أن حالة شيلي تبين المزايا الكبيرة التي تتحقق من إقامة بيئة تنافسية - نتيجة لفتح الاقتصاد لضمان إحداث زيادات في الإنتاجية - والإصلاح المكثف، والتوجه إلى التصدير، والاستقرار المستمر من أجل زيادة كفاءة الاستثمارات وحجمها. ومع تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد، أصبح من الممكن أن يتوفر قدر من إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بمعدل التضخم وسعر الصرف، مما يسهل التخطيط الطويل

الأجل. وخلق تحرير الاستيراد ضغوطا من أجل زيادة الإنتاجية، وسهل الاستثمار من خلال عرض المدخلات والسلع الرأسمالية الأقل تكلفة. ومع توفر هذه الأوضاع المواتية، ومع استمرار احترام الحكومة لقواعد اللعبة، فقد توطدت في البلد دور اقتصادية إيجابية.

إندونيسيا: الاستثمارات وتنوع الاقتصاد

وضعت في إندونيسيا استراتيجية جديدة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، تتركز على الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بعد انهيار الأسعار العالمية للنظ عام ١٩٨٦. وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة تهدف الى تنوع الاقتصاد، وقد أحدثت تغييرا هيكليا كبيرا في الاقتصاد الإندونيسي على مدار العقد المنصرم. فقد ازدادت الاستثمارات الخاصة ازديادا شديدا على وجه الخصوص نتيجة لإعادة هيكلة الحوافز الاقتصادية المحلية ولتحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك نتيجة للبيئة الدولية المواتية للاستثمار في المنطقة. وتركز جانب كبير من هذه الاستثمارات الجديدة على التوسع في قطاع الصناعة التحويلية، وبخاصة الصادرات المصنعة. وهذه الدراسة الإفرادية تتناول بالبحث الاتجاه المتصاعد للاستثمارات العامة والخاصة في إندونيسيا منذ أوائل الثمانينيات، وكذلك العوامل التي أسهمت في هذا الاتجاه.

اتجاهات الاستثمار والإنتاجية

لقد أدت السنوات العديدة من عدم الاستقرار الاقتصادي في أوائل الثمانينيات الى ركود الاستثمارات. كما أدى انهيار أسعار النفط والسلع الأساسية الى إضعاف ميزان المدفوعات بصورة كبيرة، وأفضى الى تشديد القيود على صعيد السياسة العامة للاقتصاد الكلي. وتراجعت الاستثمارات العامة تراجعا كبيرا في ظل القيود المالية المفروضة، في حين أصاب الركود الاستثمارات الخاصة. غير أنه في منتصف الثمانينيات، شرعت إندونيسيا في انتهاج استراتيجية جديدة للتنمية تركز على التحرير الاقتصادي والتنوع الصناعي الى جانب تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. وأعقب هذا التوجه الجديد في السياسة العامة لتحقيق الاستقرار حدوث انتعاش سريع في الاستثمارات. وازاد معدل الاستثمارات الثابتة بالأسعار الجارية من متوسط يبلغ ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٣ الى ٢٧ في المائة في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٤ (انظر الجدول السابع - ٣).

الجدول السابع - ٣ - إندونيسيا: معدل الاستثمار الثابت الإجمالي، ١٩٨٣-١٩٩٤

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)

الاستثمارات العامة	الاستثمارات الخاصة	المجموع	
١١,٩	١٣,٢	٢٥,١	١٩٨٣
٩,٩	١٢,٥	٢٢,٤	١٩٨٤
١٠,١	١٣,٥	٢٣,٦	١٩٨٥
٨,٠	١٦,٢	٢٤,٢	١٩٨٦
٧,٥	١٧,٣	٢٤,٨	١٩٨٧
٨,٢	١٧,٧	٢٥,٩	١٩٨٨
٨,٦	١٨,٧	٢٧,٣	١٩٨٩
٩,٢	١٩,٢	٢٨,٤	١٩٩٠
٩,٦	١٨,٥	٢٨,١	١٩٩١
٩,٦	١٧,٧	٢٧,٣	١٩٩٢
٩,٨	١٦,١	٢٥,٩	١٩٩٣
٩,٤	١٧,٨	٢٧,٢	١٩٩٤

المصدر: إحصاءات الحسابات القومية، المكتب المركزي للإحصاءات في إندونيسيا (سنة الأساس ١٩٨٣)، وتقديرات البنك الدولي.

وكان انتعاش الاستثمارات من بين أبرز النتائج التي تمخضت عنها الاستراتيجية الجديدة للتنمية في إندونيسيا، وكان ذلك الانتعاش يستند إلى مواصلة النمو بمعدل سنوي يتألف من رقمين يزيد على ١٠ في المائة في الاستثمارات الخاصة نتيجة لإعادة توجيه الحوافز الاقتصادية في النظام (وهو ما سترد مناقشته أدناه) وحدثت زيادة في إجمالي المدخرات. وتجاوزت الزيادة في الاستثمارات الثابتة الخاصة الزيادة في الاستثمارات العامة؛ وأصبح الاستثمار الخاص يمثل ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤، بالمقارنة بنسبة ١٣ في المائة فحسب في عام ١٩٨٣ (انظر الجدول السابع - ٣).

كذلك، فقد تغير التكوين القطاعي للاستثمارات الخاصة تغيراً كبيراً منذ أوائل الثمانينيات. وكانت السمة الأكثر بروزاً في إعادة توزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات تتمثل في النمو السريع للاستثمارات في الصناعات التحويلية التي تتسم بكثافة العمالة، وفي حالات كثيرة في الصناعات التحويلية ذات التوجه التصديري. وثمة مؤشرات عديدة على حدوث هذا التحول: الزيادة السريعة في ناتج الصناعات التحويلية الذي حقق نمواً بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١١ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٣، وهو ما يناهز ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ والارتفاع السريع في نصيب ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ في المائة إلى ٢١ في المائة؛ وزيادة الصادرات غير النفطية من ٢٢ إلى ٧٥ في المائة من مجموع الصادرات؛ والزيادة في نصيب السلع المصنعة في الصادرات غير النفطية من ٢٨ في المائة عام ١٩٨٦ إلى ٦٣ في المائة عام ١٩٩٤.

وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة منذ أواسط الثمانينيات، حيث زادت التدفقات تسع مرات فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤ (لتصل إلى بليونين من الدولارات عام ١٩٩٤)^(٧٧). وتركز ثلثا الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية، وكان حوالي ٧٠ في المائة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات التوجه التصديري^(٧٨).

وتراجعت الاستثمارات العامة بصورة حادة منذ أوائل الثمانينيات حتى عام ١٩٨٦، وهو ما كان يرجع أساساً إلى ضرورة خفض الإنفاق الحكومي كجزء من برامج التكيف على مستوى الاقتصاد الكلي. ومنذ عام ١٩٨٨، كان معدل الاستثمارات العامة يبلغ في المتوسط قرابة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول السابع - ٣). وظل الاستثمار في مجالات الهياكل الأساسية العمرانية، وتنمية الموارد البشرية، وخفض حدة الفقر، يمثل أولوية في الاستثمارات العامة. وفي الوقت ذاته، حدث تراجع كبير في الاستثمارات العامة في الأنشطة المنتجة المباشرة^(٧٩).

وكان هناك اتجاه إيجابي في الإنتاجية الصناعية، حيث كان النمو كبيراً في إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج - ٢,٢ في المائة سنوياً فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١^(٨٠). وثمة مؤشرات على أن نمو إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج. كان أكبر - ٣,٨ في المائة - في قطاعات الصناعة التحويلية غير النفطية، وبخاصة في الصناعات ذات التوجه التصديري، في النصف الثاني من الثمانينيات^(٨١).

إعادة توجيه استراتيجية التنمية الطويلة الأجل

ظلت إندونيسيا تتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي لما يقرب من ثلاثة عقود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سجل الحكومة منذ نشأتها في الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك الأولوية التي دأبت على أن توليها لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وللتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل، قد أسهم في تعزيز مصداقية سياساتها الاقتصادية^(٨٢). فقد وضع برنامجاً ناجحاً لتكثيف على مستوى الاقتصاد الكلي في أعقاب التقلبات الحادة في معدلات التبادل التجاري فيما يتصل بأسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى، التي ارتفعت في البداية بشدة في أواخر السبعينيات، ثم انخفضت بحدة في أوائل الثمانينيات. ليعقب ذلك مزيد من الانهيار في أسعار النفط عام ١٩٨٦. وكان كلا البرنامجين التكيفيين يتضمنان خفضاً حاداً في قيمة العملة وانهيار سياسات انكماشية على مستوى الاقتصاد الكلي. وكانت سياسات عام ١٩٨٦ تتضمن خفض قيمة العملة بنسبة ٣٥ في المائة تقريباً مقابل الدولار، وفرض قيود نقدية، وتقليص الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة، بما في ذلك الاستثمارات العامة. غير أن الحكومة أظهرت، بانتهاجها لهذه البرامج القاسية للتكيف، التزامها بتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

والبينات الإجمالية المتوفرة منذ الشروع في هذه البرامج تبين مدى نجاحها. فالمعدل السنوي للتضخم ظل يتذبذب منذ أواخر الثمانينيات داخل نطاق ضيق نسبياً، إذ يتراوح بين ٥ و ١٢ في المائة. كما تواصل النمو الاقتصادي بمعدل مرتفع، تراوح بين ٥ و ٧,٥ في المائة سنوياً. وأدى تدعيم النمو، مع الحد في نفس الوقت من الضغوط التضخمية، إلى تهيئة أوضاع مواتية جداً للاستثمار وإرساء قاعدة متينة للسياسات الطويلة الأجل^(٨٣).

وقد كانت سياسات التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل تتركز في السبعينات على التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية، والتوسع في الصناعة^(٨٤). كما توسعت الحكومة بدرجة كبيرة في الاستثمار المباشر في الإنتاج، بما في ذلك الاستثمارات العامة في الصناعة الثقيلة والبتروكيمياويات والتعدين. وكان يتم دعم هذه الجهود الإنمائية بالحاصلات الكبيرة المتحققة من صادرات النفط؛ وفي الواقع، فإن هيكل الإنتاج في الاقتصاد الإندونيسي، في فترة ارتفاع أسعار النفط، كان يتركز بصورة متزايدة في الصناعات المتصلة بالنفط.

ومع التراجع الأولي في أسعار النفط في بداية الثمانينيات وما تركه من أثر سلبي بالغ على إيرادات الحكومة وعلى ميزان الحساب الجاري، أدركت الحكومة ضرورة تنوع الاقتصاد. غير أنها اعتمدت على سياسات الإحلال محل الواردات واستمرار الدور القوي للحكومة في التوسع في قطاع الصناعات التحويلية، حيث لم يكن قد توفر توافق سياسي في الآراء على تنفيذ إصلاحات اقتصادية رئيسية^(٨٥). ولم تظهر

الإرادة السياسية لتبني سياسات إنمائية تختلف اختلافا جذريا على سياسات الماضي إلا بعد التدهور الحاد الذي شهدته أسعار النفط عام ١٩٨٦ وما تركه من آثار قاسية على الاقتصاد.

وكانت استراتيجية التنمية الاقتصادية طويلة الأجل الجديدة تقوم على تنويع الاقتصاد، وتسترشد بالاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق. وعلاوة على ذلك، كانت تتضمن التوسع بدرجة كبيرة في إدماج إندونيسيا في السوق الدولية. ووضعت منذ ذلك الحين برامج لتحرير الاقتصاد وإصلاحه على نطاق واسع في القطاع المالي المحلي، وقطاع التجارة الخارجية، وفي القواعد المنظمة للاستثمار في الصناعات المحلية. وكانت الاستراتيجية الجديدة تتوخى التكامل بين هذه البرامج، ودعمها بالسياسات العامة الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وجرى اتباع نهج تدريجي في تنفيذ تحرير الاقتصاد وإصلاحه. ويمكن، من ناحية، النظر إلى هذا النهج على أنه يسهم في تعزيز مصداقية هذه السياسات، حيث كانت النتائج الإيجابية لكل مرحلة تدعم استدامة الإصلاح. ومن ناحية أخرى، ما زالت التشوهات متفشية في الاقتصاد نتيجة للطابع الجزئي للإصلاحات، وما زالت تشكل عقبات أمام تحسين الكفاءة الاقتصادية.

الإصلاح المالي وتمويل الاستثمارات

بدأت برامج التحرير والإصلاح الماليين عام ١٩٨٢، غير أنها ازدادت قوة منذ أواخر الثمانينات فصاعداً. وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة التمويل المتاح للاستثمارات الخاصة وإلى خفض تكلفة التمويل للقطاع الخاص. وزادت تكلفة الائتمانات بالنسبة للقطاع العام مع تخفيض الإعانات والائتمانات الموجهة أو إلغاؤها^(٧٥).

وتركزت التدابير الأولى أساساً على تحرير القطاع المالي، برفع القيود عن أسعار الفائدة، وإلغاء الحدود القصوى التي كان المصرف المركزي يفرضها على ائتمانات المصارف التجارية، وإلغاء الإعانات الممنوحة للمصرف المملوك للدولة. ونجحت هذه التدابير في إحداث زيادة كبيرة في إيداع المدخرات الخاصة في النظام المالي وتوسيع نطاق الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص. وكان نمو الودائع يرجع في المقام الأول إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع قد أصبحت أسعاراً إيجابية برفع القيود عن أسعار الفائدة. كما كان ذلك النمو يعكس عودة الأموال التي كانت قد تدفقت إلى الخارج أثناء الصدمة التي أصابت الاقتصاد الكلي في أوائل الثمانينات^(٧٦).

ومنذ عام ١٩٨٨، تم تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، نجحت في تغيير هيكل النظام المالي، وعززت أعمال الوساطة المالية بدرجة كبيرة^(٧٧)، وشملت هذه الإصلاحات فتح النظام المالي أمام المصارف الخاصة وخفض الشروط المتعلقة بالاحتياطي خفضاً كبيراً^(٧٨). وبالإضافة إلى القطاع المصرفي، تطورت الأسواق الرأسمالية بصورة سرية منذ عام ١٩٨٧، وأصبحت مصدراً مهماً لتمويل الشركات الكبيرة. وتشمل التدابير الإصلاحية التي أدت إلى ذلك: زيادة الضريبة المقتطعة مقدماً المفروضة على فوائد الإيداعات الآجلة، وخفض تكاليف إصدار أسهم جديدة، والسماح للأجانب بشراء حصص تصل إلى ٤٩ في المائة من الأسهم المطروحة للبيع، وإحداث تغيير في قانون المعاشات التقاعدية يسمح باستثمار أموال المعاشات في سوق الأسهم، وتحويل سوق الأسهم إلى القطاع الخاص عام ١٩٩٢. وزادت المدخرات الخاصة في النظام المصرفي بأكثر من ٣٠٠ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠. وزاد نصيب القطاع الخاص من القروض الممنوحة من ٣٠ في المائة في منتصف الثمانينات إلى ٤٥ في المائة عام ١٩٩٢، في حين تراوح متوسط النمو الحقيقي لمجموع القروض المصرفية ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة سنوياً. وانخفضت الأسعار الحقيقية للفائدة على الإقراض انخفاضاً كبيراً عام ١٩٨٧ مع تخفيف قيود السياسة النقدية، وظلت بعد ذلك تحافظ على مستويات ثابتة (انظر الجدول السابع - ٤). وفي الوقت ذاته، ارتفعت الأسعار الحقيقية للفوائد على الإيداع نتيجة لتضييق الفجوة بين الأسعار الحقيقية للفوائد على الإيداع والإقراض استجابة للمنافسة المتنامية في القطاع المصرفي.

ورغم الإصلاحات المذكورة أعلاه، فإن قدرة مستثمري القطاع الخاص على الوصول إلى الائتمانات ورؤوس الأموال كانت تتسم بالتفاوت الشديد. فراحات مجموعات الشركات الخاصة التي تهيمن على القطاع الخاص، تنمو بسرعة وتعتمد بشدة على الائتمانات المصرفية في الثمانينات. ومنذ عهد قريب، أصبحت الأسواق الرأسمالية المحلية والدولية مصادر مهمة للتمويل. ورغم أن الشركات الصغيرة استفادت هي الأخرى من زيادة القدرة على الوصول إلى الائتمانات، فإنها ظلت تعتمد بدرجة كبيرة على حواصلها المستقاة في تمويل استثماراتها^(٧٩). وما زالت هذه الشركات، وبخاصة تلك التي في المناطق الريفية وبما في ذلك شركات التصدير، تواجه صعوبة في الوصول إلى الائتمانات^(٨٠).

وما زال تطوير القطاع المالي في مرحلته الأولى. ونظراً للتأخر في تطوير الهيكل الأساسي المالي - قواعد الحيلة المالية، ومعايير المحاسبة، وقانون الأعمال التجارية - ما زال القطاع ينطوي على أوجه قصور كبيرة ويتسم بعدم الاستقرار. وانعكس ذلك في التدهور الذي أصاب قيمة حوافظ الأوراق المالية المصرفية في أوائل التسعينيات، وفي حالات إنهيار المصارف. وقد ترك ذلك تأثيراً معاكساً على كفاءة توزيع الموارد المالية على الاستثمارات.

الجدول السابع - ٤ - اندونيسيا: مصادر القروض والأسعار الحقيقية للفائدة، ١٩٨٤-١٩٩٣

الفرق	سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية)		نصيب القروض (نسبة مئوية)		
	القروض	الإيداع	المصارف الأخرى	المصارف الحكومية	
٠٠	٠٠	٦,٩	٢٩	٧١	١٩٨٤
٠٠	٠٠	١٣,٥	٣١	٦٩	١٩٨٥
٦,١	١٥,٥	٩,٤	٣٣	٦٧	١٩٨٦
٤,٩	١١,٩	٧,٠	٣٤	٦٦	١٩٨٧
٤,٤	١٢,٨	٨,٤	٣٥	٦٥	١٩٨٨
٣,١	١٣,٦	١٠,٥	٣٨	٦٢	١٩٨٩
٣,٣	١٢,٥	٩,٢	٤٥	٥٥	١٩٩٠
٠٠	٠٠	١٠,٠	٤٧	٥٣	١٩٩١
٣,٧	١٢,٣	٨,٦	٤٥	٥٥	١٩٩٢
٠٠	١٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٩٣

المصادر: T. Fukuchi, "Liberalization effect in a financially repressed economy: the case of Indonesia, 1982-1990", The Developing Economies, Vol. XXXIII No. 3. (September 1995). ٣٠٧ و جمعت المعلومات من مصرف اندونيسيا، الاحصاءات المالية الاندونيسية، أعداد مختلفة، (Indonesia, Indonesian Financial statistics Bank) ومن صندوق النقد الدولي، حولية الاحصاءات المالية الدولية (IMF, International Financial Statistics Yearbook) أعداد مختلفة.

رفع القيود عن الاستثمارات المحلية ونمو الاستثمارات الخاصة

بدأ منذ عام ١٩٨٥ تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الخاصة المحلية تخفيفاً شديداً، مع الزيادة الكبيرة في فرص الاستثمار نتيجة لتبسيط نظام منح تراخيص الاستثمار، والقضاء بصورة متزايدة على الاحتكارات، وفتح الصناعات أمام الاستثمارات الخاصة. ووفر نمو القطاع المالي رؤوس الأموال اللازمة لاستغلال هذه الفرص الجديدة.

وكانت استجابة الاستثمارات الخاصة استجابة قوية جداً، مع تركيز غالبية المشاريع الاستثمارية المحلية في الصناعات ذات التوجه التصديري^(٨٦). وتركز نمو الاستثمارات في مجموعات الشركات الخاصة التي تقوم بأنشطة اقتصادية عبر وطنية شديدة التنوع^(٨٧). غير أن نمو الاستثمارات في المشاريع الصغرى ظل متأخراً عن نموها في مجموعات الشركات الكبرى.

والاستثمار في مجموعات الشركات الكبرى يمكن أن يكون أكثر كفاءة من الاستثمار في الشركات الأصغر حجماً. فنظراً لما تتمتع به مجموعات الشركات من قدرة أكبر على الوصول إلى الموارد المالية، فإنها تكون قادرة على استغلال مزايا وفورات الحجم، وعلى التمتع بقدرة أعظم على دعم الاستثمارات الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظراً لما تتمتع به من مستوى تكنولوجي أعلى وقدرة على الوصول إلى الأسواق، فإنها تتمتع أيضاً بقدرة أعظم على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وعلى أن تكون لديها خبرة فنية أفضل للتسويق للمنافسة على الصعيد الدولي. غير أنها يمكن أيضاً أن تشكل عقبات أمام تحسين كفاءة الاستثمار إذا ما كانت هذه الشركات تتمتع بالحماية من المنافسة بفضل ما تقيمه الحكومة من حواجز إدارية في صالح هذه الشركات، أو إذا كانت تحظى بمعاملة تفضيلية في الحصول من الحكومة على العقود أو الدعم المالي. وأمثلة هذه المشاكل في اندونيسيا تتراوح بين قيام الحكومة بخلق قوة احتكارية في الصناعات وإنقاذ هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى في حالة إهيارها. وثمة مثال آخر يتمثل في المعاملة التفضيلية التي تلقاها للأعمال التجارية داخل إحدى مجموعات الشركات في الحصول على ائتمانات من مصارف هي أعضاء في مجموعة الشركات نفسها؛ في حين يمكن تبرير هذه الممارسة بانخفاض تكلفة المعاملات في هذه القروض، نظراً لانخفاض تكلفة الحصول على المعلومات الائتمانية المتعلقة بالجهة المقترضة، فقد اتضح أيضاً أنها تستند إلى قرارات غير سليمة مالياً، وتسهم في حالات التخلف عن السداد.

الاستثمار في قطاعات التصدير

كانت السياسة العامة لأسعار الصرف، وتحرير التجارة، والإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، من بين العوامل الرئيسية في زيادة الاستثمارات في قطاع التصدير^(٨٢). وأحدث خفض قيمة العملة بنسبة ٣١ في المائة عام ١٩٨٦ زيادة حادة في نسبة أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري إلى أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما عكس الانخفاض في ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري^(٨٤). ومنذ ذلك الحين، نجح نظام التقويم الموجه لأسعار الصرف إلى الحفاظ بصورة تنافسية على سعر صرف فعلي حقيقي.

وأدت إصلاحات التجارة، التي نفذت بصورة متدرجة منذ منتصف الثمانينات، إلى تعزيز أثر السياسة العامة لأسعار الصرف. وقلل تحرير تراخيص التصدير بدرجة كبيرة الحواجز التي كانت تعوق الدخول إلى قطاع التصدير. كما انخفضت تكاليف قطاع التصدير نتيجة لمنح إعفاءات من الرسوم أو استرداد الرسوم على المدخلات المستوردة اللازمة لإنتاج الصادرات، وإجراء تخفيضات شاملة في التعريفات الجمركية. فقد خفض المعدل المتوسط للتعريفات الجمركية من ٣٧ في المائة عام ١٩٨٥ إلى مستواه الحالي البالغ ١٥ في المائة. كما أن استمرار خفض الحواجز غير الجمركية قد ترك أثرا إيجابيا على تكلفة المدخلات المستوردة. وبحلول أوائل التسعينات انخفضت نسبة الناتج المحلي التي تشملها الحواجز غير الجمركية من ٣٢ إلى ٢٥ في المائة. وقد حدث النمو السريع، منذ أواخر الثمانينات، في الصادرات غير النفطية، وبخاصة صادرات الصناعات التحويلية، نتيجة لقوة استجابة الاستثمارات لإصلاحات قطاع التجارة. فزادت قيمة الصادرات غير النفطية بمتوسط بلغ ٢١ في المائة سنويا فيما بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٣. وإلى جانب الزيادة الكبيرة في الصادرات التقليدية (المنسوجات والملابس والخشب الرقائقي)، حدث تنوع شمل صادرات جديدة مثل الأحذية والأثاث والآلات الكهربائية^(٨٥).

وكان الإصلاح الجاري للقواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر جزءا لا يتجزأ من السياسات العامة التي ابنتها اندونيسيا لتشجيع التصدير^(٨٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض قيمة العملة عام ١٩٨٦، واستمرار انخفاض قيمتها الحقيقية، أديا إلى خفض تكلفة الإنتاج في اندونيسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وفي الوقت ذاته، حدث تحول في قدرة الصناعات التحويلية على المنافسة في آسيا (بما في ذلك اليابان) في أواخر الثمانينات نتيجة لتراجع حاد في سعر صرف الدولار مقابل الين وارتفاع تكاليف الأجور في الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في آسيا. ومع سعي الاقتصادي الياباني والاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع العالية التكلفة إلى نقل صناعاتها التحويلية التي تستخدم اليد العاملة بكثافة أكبر إلى بلدان أقل تكلفة في المنطقة، أدت التغييرات في السياسات العامة في أندونيسيا إلى جعلها بلدا جاذبا، إلى جانب تايلند وماليزيا.

وقد تغيرت بمرور الوقت المصادر والقطاعات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر: ففي حين كانت اليابان أكبر المستثمرين الأجانب بدرجة كبيرة قبل عام ١٩٨٨، برزت منذ ذلك الحين الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع لتصبح أكبر المستثمرين. وعلاوة على ذلك، تركزت استثمارات هذه الاقتصادات في صناعات التصدير التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة^(٨٧). وكان الاستثمار الأجنبي المباشر قوة مهمة في تنوع منتجات التصدير.

الاستثمار في الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة

ظل الاستثمار في الهياكل الأساسية يشكل أولوية في الاستثمارات الحكومية منذ السبعينيات، عندما تركز البناء السريع لقدرات الهياكل الأساسية في توليد الطاقة الكهربائية، وخطوط الهاتف، وتعبيد الطرق، وشبكات الري^(٨٨). وسهلت هذه الاستثمارات الطفرة التي حدثت في الاستثمارات الخاصة منذ أواخر الثمانينات^(٨٩). وعلى وجه الخصوص، كانت تنمية الطاقة الكهربائية أمرا ذا أهمية حاسمة لنمو الصناعة التحويلية. ومن منتصف الثمانينات إلى عام ١٩٩٤، ظلت الاستثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية العمرانية، حيث كانت تشكل قرابة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وظلت الاستثمارات العامة هي الغالبة على الاستثمارات في الهياكل الأساسية. ورغم تحويل بعض مؤسسات الهياكل الأساسية العامة إلى القطاع الخاص منذ تنفيذ برنامج للتحويل إلى القطاع الخاص في بداية التسعينات، فإن نطاق هذا الاتجاه ما زال محدودا نسبيا.

وقد استمر الطلب في التزايد على الهياكل الأساسية نتيجة لتراكم قدر كبير من الطلب الذي يلب فيما يتصل بالنمو الاقتصادي السريع منذ أواخر الثمانينات، والطلب الجديد الناشئ عن توقعات النمو الاقتصادي مستقبلا. ومع ذلك، ففي ضوء التوازن النسبي لمعدل الادخار المحلي (٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى الدين الخارجي، تظل ثمة قيود حول القدر الذي يمكن به تلبية هذا الطلب قبل أن تحدث اختلالات خطيرة. وبالتالي، يمكن أن يظل هذا قطاع الهياكل الأساسية المادية حجرة عثرة أمام استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة.

خاتمة

نجحت السياسات الاقتصادية الكلية والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها اندونيسيا حتى الآن في إحياء الاستثمار الخاص وساهمت في تنوع الاقتصاد ونموه. ويبدو أن هذه السياسات والبرامج قد تحققت لها الفعالية نتيجة لملاءمتها وتكاملها، تعززها في ذلك مصداقية

الحكومة في جو يسوده الاستقرار السياسي. وهكذا تمكنت هذه السياسات والبرامج من توليد القدر اللازم من التكيف الاقتصادي لمواجهة التحولات البالغة السلبية في البيئة الاقتصادية الدولية، وكذلك من إعادة تشكيل النظام الاقتصادي للاستفادة من التطورات الاقتصادية الدولية المؤاتية. بيد أن استمرار الإصلاح الاقتصادي يظل محور التحسن في الكفاءة الاقتصادية الذي يشكل عنصراً حاسماً في الحفاظ على استدامة معدلات النمو الاقتصادي العالية.

الصين: المسائل المتعلقة بكم الاستثمار ونوعه

أخذت الصين تحقق نجاحاً كبيراً في نموها الاقتصادي منذ مولد بدء الإصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٧٨. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي فيها على مدى ١٥ عاماً بمعدل سنوي يناهز متوسطه ١٠ في المائة^(٩٠). وإذا كانت سياسات الإصلاح ذات التوجه السوقي المعتمدة تدريجياً قد هيأت الظروف الملائمة الضرورية لدينامية الاقتصاد، فقد اعتبرت نسبة الاستثمار العالية العامل الرئيسي في تحقيق الجانب الأكبر من معدل النمو العالي^(٩١). بيد أن التقلبات الضخمة في معدل نمو الاستثمار الثابت اعتبرت أيضاً السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية الكلية المتقطعة التي شهدتها الاقتصاد الصيني في فترة ما بعد الإصلاح. وعلاوة على ذلك، تم معظم الاستثمار الثابت في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة الأقل كفاءة. حتى جسدت الاحصائيات التي تظهر معدلاً عالياً من الاستثمار الثابت استمرار الشواغل، فضلاً عن النجاح على صعيد السياسات العامة. وتواصلت الحكومة نتيجة لذلك محاولة إيجاد توازن بين السياسات لأجل إنجاز الأهداف المتعددة المتمثلة في تحقيق وتيرة مستتوية للإصلاح الاقتصادي ومعدل نمو عالٍ ثابت واستقرار للاقتصاد الكلي.

حساب الاستثمار الإجمالي المرتفع

أخذت نسبة الاستثمار الحقيقي في رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع المطرد منذ بدء عملية الإصلاحات الاقتصادية تقريباً. إذ زادت من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ما يربو على ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الشكل السابع - ٦). ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تسارع وتيرة الاستثمار في السنوات الـ ١٥ الأخيرة الإصلاحات التي شجعت تحقيق اللامركزية في نظام الاستثمار نفسه وفي النظام الاقتصادي عموماً، وكذلك ارتفاع معدل الادخار المحلي وازدياد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على البلد.

وقد أدت الإصلاحات في نظام الاستثمار إلى تغييرات هامة في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، وفي تمويل الاستثمار وتوزيع السلع الانتاجية. وقبل هذه الإصلاحات كان اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الثابت خاضعاً بشدة لسيطرة مؤسسات التخطيط المركزي وتنفيذ وزارة المالية وكان معظم الاستثمارات يمول بهبات من الميزانية تمنح للمؤسسات المملوكة للدولة. وكانت السلع الاستهلاكية تورد مباشرة من خلال النظام المركزي لتخصيص المواد. ومن خلال الإصلاحات، توزعت عملية اتخاذ قرارات الاستثمار تدريجياً. على الحكومات المحلية والمؤسسات. ورغم أن القرار النهائي بشأن المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز قيمتها عتبة معينة - بين ٣٠ و ٥٠ مليون يوان رهنبي حسب القطاع - ظل في يد الحكومة، ازدادت إلى حد كبير استقلالية الحكومات المحلية والمؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار.

وفي غضون ذلك، شهد تمويل الاستثمار تغييرات كبيرة، وازدادت الإصلاحات في القطاع المالي وفي قطاع المؤسسات المملوكة للدولة^(٩٢) وقد استعزز تدريجياً عن التمويل المقدم في شكل هبات من الميزانية المركزية بقروض ذات فائدة تقدمها المصارف الحكومية وفقاً لخطة الائتمانات. وأهم من ذلك أن الأموال التي تجمعها الحكومات المحلية والمؤسسات بجهودها الخاصة باتت المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وهي في شكل موارد خارجة عن الميزانية، ومن ضمنها الحصائل المحتفظ بها، وصندوق استهلاك رؤوس الأموال، واشتراكات العاملين، والأموال المخصصة^(٩٣) للاستثمار في قطاعات معينة، مثل توليد الطاقة الكهربائية وتشيد السكن الحديدي، والاقتراض غير الرسمي من السكان المحليين، والأموال المجموعة من خلال سوق رأس المال الآخذة في النشوء بسرعة. وبحلول عام ١٩٩٤، كانت نسبة الأموال المجموعة بالجهود الذاتية تشكل ٥١ في المائة من مجموع تمويل استثمارات المؤسسات المملوكة للدولة (انظر الجدول السابع - ٥)، ولا شك في أن تزايد أهمية جمع الأموال بالجهود الذاتية لتمويل الاستثمار الثابت يعكس لا مركزية القرار الاستثماري في الصين؛ ومع ذلك، لا يزال عنصر الأموال المخصصة للتمويل المتحقق بالجهود الذاتية (زهاء ١٠ في المائة من مجموع الاستثمار في عام ١٩٩٣ حسب تقديرات البنك الدولي) خاضعاً إلى حد كبير لتأثير الحكومة المركزية.

الشكل السابع - ٦ - الصين: إجمالي الاستثمار المحلي الثابت ١٩٧٨-١٩٩٤

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

المجموع

المصدر: المكتب الإحصائي الحكومي في الصين، الحولية الإحصائية الصينية، (دار النشر الإحصائي في الصين)، سنوات مختلفة.

الجدول السابع - ٥ - الصين: تمويل الاستثمار في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤

(نسبة مئوية من مجموع الاستثمار الثابت)

مصادر أخرى ^(١)	الأموال المجموعة بالجهود الذاتية		الاستثمارات الأجنبية		القروض المصرفية		مخصصات الميزانية			
	١٩٨٥	١٩٩٤	١٩٨٥	١٩٩٤	١٩٨٥	١٩٩٤	١٩٨٥	١٩٩٤		
١١,٦	٧,٣	٥١,٠	٤٠,٤	٧,٢	٢,٨	٢٥,٧	٢٣,١	٥,٠	٢٦,٤	المؤسسات المملوكة للدولة
٢٠,٧	--	٤٦,١	٨٤,٦ ^(ب)	١٥,٦	٠,٤	١٨,٦	١٤,٣	٠,٩	٠,٦	المؤسسات غير المملوكة للدولة

المصدر: تستند الحسابات إلى المكتب الإحصائي الحكومي في الصين والحولية الإحصائية الصينية، عام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٥، (دار النشر الإحصائي في الصين).

(أ) إن تعريف المصادر الأخرى لتمويل الاستثمار مبهم للغاية، فهو يشير إلى جميع المصادر غير المشمولة بالفئات المذكورة سابقاً.

(ب) مَوَّلَت استثمارات المؤسسات الخاصة في عام ١٩٨٥، التي تشكل ٦٢ في المائة من كامل الاستثمارات غير الحكومية في تلك السنة، بجهود ذاتية بحتة. وبيانات استثمار المؤسسات الجماعية في تلك السنة تضم، في آن واحد، الأموال المجموعة بالجهود الذاتية والأموال المدرجة في فئة "مصادر أخرى". ولذلك، فإن نصيب "الأموال المجموعة بالجهود الذاتية" من الاستثمارات غير الحكومية قد انخفض بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤.

وقد حل السوق تدريجياً محل القناة المركزية لتخصيص السلع الانتاجية، مما أدى إلى زيادة إمكانية توصيل المؤسسات المباشرة إلى هذه السلع، وعلى سبيل المثال، انخفض عدد فئات السلع الانتاجية الخاضعة للرقابة السعرية الحكومية من ٧٠٠ فئة في فترة ما قبل الإصلاحات إلى زهاء ٣٠ فئة في عام ١٩٩٤، كما خفض عدد السلع الانتاجية الخاضعة للتخصيص الحكومي المباشر من ٢٥٠ سلعة إلى نحو ١٠ سلعة في الفترة نفسها.

وقد أدت هذه الإصلاحات في نظام الاستثمار، إضافة إلى توسيع القطاع غير الحكومي (انظر أدناه)، إلى التخفيف التدريجي لسيطرة التخطيط المركزي على الطلب على الاستثمار الثابت في فترة ما بعد الإصلاحات وازدياد سيطرة الحكومات المحلية والمؤسسات والأفراد عليه، بيد أن لا مركزية قرارات الاستثمار لم تكملها زيادة مساهمة المؤسسات المملوكة للدولة، مساهمة مالية، وبالتالي فإنها لم تخلق حوافز تدفع الحكومات المحلية والمؤسسات الحكومية لكي تراعي بالقدر الكافي، عند اتخاذ قراراتها، مخاطر الاستثمار وتكلفة رأس المال. ولذلك، فالعامل الوحيد الذي يقيد الطلب على الاستثمار في هذا القطاع هو توافر الأموال.

وعلى صعيد العرض، فإن تزايد معدل الاستثمار قد سهله ارتفاع معدل الادخار المحلي. وقدرت نسبة الادخار المحلي الإجمالي بزهاء ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما بعد الإصلاحات، حيث لوحظ اتجاه صعودي طفيف. ومع ارتفاع دخل الأسرة، تحول الادخار المحلي من الحكومة إلى الأسر في الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك ساهمت سرعة نمو القطاع المالي الأنشط من نظام المصرف الواحد القديم في حشد المدخرات الأسرية حشداً أفعال. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن التزايد المدهش في نصيب المدخرات الأسرية وانخفاض نصيب الادخار الحكومي قد أديا إلى حد كبير أيضاً إلى شدة اللامركزية في عرض التمويل.

لقد واكبت التسارع في الاستثمار المحلي زيادة في الاستثمار الأجنبي في الصين. فقد ازدادت تدفقات رأس المال الأجنبي الوافد زيادة كبيرة جداً في السنوات الأخيرة بفضل جاذبية المعدل العالي للنمو الاقتصادي في الصين وإمكانات سوقها الهائلة، وشجعتها المعاملة التفضيلية التي تقدمها سياسات "الباب المفتوح" الصينية. ففي عام ١٩٩٤، وصل مجموع التدفقات الوافدة من الراسميين الأجنبيين إلى ٤٣ مليار دولار، وكانا ٨٠ في المائة منها عبارة عن استثمار أجنبي مباشر. وتوحي الخبرات الإنمائية للمقاطعات الساحلية، التي يتركز فيها معظم رؤوس الأموال الأجنبية، بأن كلا من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي كان يكمل الآخر. والحقيقة، أن بعض الاستثمارات المحلية كان مرتبطاً مباشرة بالاستثمارات الأجنبية، كما هي الحال في بعض المشاريع المشتركة. وكمصدر لتمويل الاستثمار، بلغت حصة الاستثمار الأجنبي زهاء ١٥ في المائة من مجموع الاستثمارات في عام ١٩٩٤.

واقتران النمو الاقتصادي السريع في حقبة ما بعد الإصلاحات، إلى حد كبير، بارتفاع معدل الاستثمار ووصول هذا المعدل إلى مثل ذلك المستوى العالي قد دفعا المحللين، بطبيعة الحال، إلى التشكك في استدامة هذا الأداء مستقبلاً. كما أن تحقق مزيد من الزيادات في معدل الاستثمار مستقبلاً يجعل النمو المقبل معتمداً بدرجة أكبر على التحسن في نوعية الاستثمار أو كفاءته. بيد أنه نظراً لانخفاض مستوى كفاءة الاستثمار في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة وقلة احتمال حصول إصلاحات جذرية في هذا القطاع في الأجل القريب سيصبح تحسين كفاءة القطاع غير الحكومي السريع النمو هو المحور الأساسي للتحليل.

استثمار الكيانات غير الحكومية

منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية، والقطاع غير الحكومي في الصين ينمو على نحو سريع^(٤٤). وقد وصل قسط القطاع غير الحكومي في إجمالي الناتج الصناعي إلى ٦٦ في المائة بحلول عام ١٩٩٤، بالمقارنة مع ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٠. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٨٤، بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج الصناعي للصين ١٨ في المائة سنوياً في حين أن متوسط إجمالي الناتج الصناعي للمؤسسات التي تملكها الدولة لم يبلغ سوى ٨ في المائة سنوياً.

ولقد سهلت الإصلاحات السياسية إلى حد بعيد تطور القطاع غير الحكومي. فالاتجاه التدريجي نحو اللامركزية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات بشأن الإنتاج والتوزيع والتسعير لمجموعة متعاضمة من المنتجات سمح للمؤسسات غير الحكومية بتوريد السلع والمواد الرأسمالية والحصول عليها خارج نطاق خطة الدولة. كما أحدثت الإصلاحات المالية نظاماً مصرفياً تجارياً ومؤسسات مالية أخرى غير مصرفية مكنت القطاع غير الحكومي من الحصول على قدر أكبر من الموارد المالية. أما الإصلاحات الريفيه فقد أطلقت عدداً كبيراً من الفلاحين من الزراعة، فولدت بذلك قوة عاملة متاحة فوراً للعمل في المؤسسات غير الحكومية. ولم يؤد ارتفاع الدخل الريفي إلى زيادة الطلب على منتجات المؤسسات غير الحكومية فحسب، بل وفّر أيضاً مجعماً للادخارات يمكن اللجوء إليه عن طريق تعاونيات الائتمان الريفيه أو الترتيبات غير الرسمية. وفضلاً عن ذلك، أوجدت اللامركزية المالية حوافز مالية بالنسبة للحكومات المحلية

كي تشجع تطوير المؤسسات الجماعية الحضرية والمشاريع على مستوى المدينة الصغيرة والقرية، إذ أن هذه تشكل الأساس لقسط هام من إيرادات هذه الحكومات. كما أدى التغيير في استراتيجية التنمية الذي رافق الإصلاحات الاقتصادية وقلل من الاعتماد على الدور المباشر للحكومة المركزية، إلى خلق بيئة مواتية لنمو القطاع غير الحكومي.

ورغم أنه لا توجد بيانات وطنية عن التحليل القطاعي لاستثمارات الكيانات غير الحكومية، يمكن استنتاج أن معظم هذه الاستثمارات تذهب إلى الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة والخدمات. ففي مقاطعات ينغسو وجي يانغ وفوجيان وشاندونغ وغوانغدونغ الساحلية، حيث يكون قسط القطاع غير الحكومي في إجمالي الناتج الصناعي للمقاطعات أكبر بكثير من المتوسط القومي (ما يقارب ٨٠ في المائة، مقابل ٦٦ في المائة)، يكون قسط استثمارات المؤسسات غير الحكومية في إجمالي الاستثمارات أيضاً أعلى بكثير من المتوسط

القومي (٦٥ في المائة، و ٦٨ في المائة، و ٥٤ في المائة، و ٥٢ في المائة، و ٥٩ في المائة، على التوالي، في مقابل ٤٣ في المائة). وهذه المقاطعات ذاتها حققت نموا مشهودا في الصناعات على مستوى المدينة الصغيرة والقرية التي تعمل في الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة أو تجميع السلع، كالملبوسات والسلع الكهربائية والإلكترونية.

وتتجلى حيوية القطاع غير الحكومي أيضا في كفاءته بالنسبة للقطاع الحكومي. ويمكن استعمال بعض المقاييس لقياس الكفاءة النسبية للقطاع غير الحكومي. فقد قدرت عدة دراسات نمو مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي للصين واستنتجت أن أداء المؤسسات غير الحكومية كان أفضل على نحو ملحوظ من أداء المؤسسات المماثلة في القطاع الحكومي. وقد استعملت هذه الدراسات كلا من البيانات الصناعية الكلية (١٩٨٠-١٩٨٨) وبيانات الدراسات الإقليمية (١٩٨٠-١٩٨٩ و ١٩٨٠-١٩٩٢). فوجدت أن نمو مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج في الصناعات غير الحكومية أعلى بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل منه في المؤسسات التي تملكها الدولة^(٥). ويمكن أيضا استعمال مقاييس الربحية النسبية لمقارنة أداء القطاعات الحكومية والقطاعات غير الحكومية فيما يتعلق بفعالية الاستثمار. ووفقا للتقديرات التي نشرها المكتب الإحصائي التابع للدولة، في عام ١٩٩٤، ربحت المؤسسات التي تملكها الدولة ١٢.٥٤ يوانا من أرباح ما قبل الضرائب على كل ١٠٠ يوان من الأصول الثابتة. في حين كان الرقم المتماثل المتعلق بالمؤسسات على مستوى القرية والمدينة الصغيرة ٢٠.٤٥ يوانا^(٦). ورغم أن من الممكن الطعن في التعاريف وأساليب التقدير، فإن هذه الأرقام توحى باحتمال وجود ثغرة كبيرة بين الكفاءة التي تحرزها المؤسسات التي تملكها الدولة وكفاءة ما يقابلها من مؤسسات غير حكومية.

لقد أثار ظهور القطاع غير الحكومي على الاستثمار الإجمالي من حيث التقلب والمستوى. فقد ازدادت حصة استثمار الكيانات غير الحكومية في مجموع الاستثمارات (ربما بصورة متقطعة) من ٣٠.٥ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٤٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٤. وكما يظهر في الشكل السابع - ٧، كانت معدلات نمو استثمار القطاع غير الحكومي في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٤ أكبر منها في القطاع الحكومي، إلا في عام ١٩٨٥ وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ حيث كانت هذه سنوات شدة للاقتصاد الكلي في الدورات الاقتصادية التي أصبح بالإمكان ملاحظتها في الصين في فترة ما بعد الإصلاح. فقد كانت الدورة في النصف الأول من الثمانينات لطيفة نوعا ما (لا سيما بالمقارنة مع دورة النصف الثاني من الثمانينات) وكان أثرها في حصة الاستثمارات غير الحكومية في مجموع الاستثمارات صغيرا وقصير الفترة. إلا أنه ردا على التسارع الزائد في خطى الاقتصاد في عام ١٩٨٨، طبقت الحكومة قيودا شديدة على الائتمان ومشاريع الاستثمار لإبطاء الاقتصاد والحد من ارتفاع معدلات التضخم. ثم نقص إجمالي الاستثمار في عام ١٩٨٩، وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية خفضت من مراقبتها الشديدة للاستثمار في السنوات التالية مع الاحتفاظ بموقف متشدد إجمالا في السياسة الكلية، لم يستعد الاستثمار غير الحكومي عافيته بالسرعة التي استعادها بها القطاع الحكومي. وبعبارة أخرى، تأثر نمو الاستثمار في القطاع غير الحكومي تأثرا غير متناسب عندما انتهجت الحكومة تدابير تحقيق الاستقرار.

وفضلا عن ذلك، ادت التطورات السياسية التي حدثت في عام ١٩٨٩ إلى بعض القلق فيما يتعلق باستمرارية سياسات الإصلاح التي دعمت نمو القطاع غير الحكومي، مما قد يكون أحد عوامل بطء انتعاش الاستثمار غير الحكومي في عام ١٩٩٠. غير أن دراسة لمصادر الاستثمار والتمويل ووسائل المراقبة الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة تشير إلى وجود متغيرات أكثر وضوحا تفسر لماذا تعرض الاستثمار في قطاع من الاقتصاد أكثر دينامية وربحا لتقلص شديد خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ التي حدث فيها هبوط في الاقتصاد الكلي.

إن قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات التي يملكها القطاع غير الحكومي هي بوجه عام أكثر استجابة للتغيرات في الربحية، نظرا لأنها تتعرض للمساءلة بشأن نتائجها المالية. وهكذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة وتقييد الائتمان يؤديان إلى ارتفاع تكلفة الفرصة الضائعة للأموال وإلى كبح الاستثمار. وفضلا عن ذلك، فإن هذه المؤسسات تشملها القيود الإدارية التي ما زالت الحكومة تعتمد عليها لكبح الاستثمار الكلي في فترات مكافحة التضخم؛ ومن قبيل فرض رقابة أشد احكاما على الحدود العليا للائتمانات وتنفيذ ذلك بصرامة أشد، والوصول حتى إلى إصدار أوامر إدارية بحظر مشاريع استثمارية معينة (انظر أدناه). ومن المرجح أن تكون المؤسسات غير الحكومية ضحية لهذه التدابير، لأن مصارف الدولة سوف تعطي الأولوية بالضرورة إلى المؤسسات التي تملكها الدولة، حتى لو كانت أقل كفاءة نسبيا، نظرا لأن تلك المصارف هي في حد ذاتها غير خاضعة للمساءلة المالية الكاملة. ونتيجة لذلك، حل الاستثمار في القطاع الحكومي خلال فترة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي محل استثمار المؤسسات غير الحكومية. ونظرا لهذا التحيز في توزيع الائتمان، كان الانتعاش في الاستثمار غير الحكومي في السنوات التي تبعت فترة تحقيق الاستقرار مباشرة أبطأ من الانتعاش في القطاع الحكومي الذي يتسم بكفاءة أقل.

إن نمط نمو الاستثمار الذي يتبع دورة معينة في القطاع غير الحكومي يشبه كثيرا نمط نمو الاستثمار للقطاع الحكومي، لكن نمط معدلات النمو النسبي، الذي يبين الاقطاعات غير المتناسبة في القطاع غير الحكومي خلال فترات تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، هو أمر آخر من الأمور التي تكشف عن انعدام الكفاءة في توزيع الاستثمارات في الصين في الثمانينات. إلا أنه كما يتبين من الشكل السابع - ٧، يبدو أن هذا النمط قد تغير في الجولة الأخيرة من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي التي أخلعت فيها الحكومة عن فرض التدابير الإدارية المفرطة ولجأت إلى وضع قيود غير مباشرة على الاقتصاد الكلي بدلا من ذلك كي تخطط للهبوط بمرحلة الاقتصاد هبوطا "لينا".

الشكل السابع - ٧ - الصين: استثمارات الكيانات الحكومية وغير الحكومية في الصين ١٩٩٤-١٩٨١

(نسبة مئوية من مجموع الاستثمارات)

السنة

قسط المؤسسات غير الحكومية في إجمالي الاستثمارات

معدل نمو الاستثمارات الحكومية (بالأسعار الجارية)

معدل نمو الاستثمارات غير الحكومية (بالأسعار الجارية)

المصدر: هو ذات المصدر للشكل السابع - ٦.

نظام اقتصادي في مرحلة التحول، والقلق بشأن فعالية الاستثمار

من الشواغل التي تظهر بازدياد في الصين واحد يتعلق بما إذا كان المستوى المرتفع للاستثمار فعالا بما فيه الكفاية. ويمكن الحكم على الفعالية الإجمالية للاستثمار بالاستناد إلى تكلفة الموارد المستخدمة فيه. وإذا اتخذ البنك الدولي، مجموع مشاريع الاستثمار غير المنجزة مؤشرا للتأخرات التي تقع بين الاستثمار وتكون رأس المال، وإذا اعتبر أيضا أن نسبة الاستثمار إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا لتكلفة موارد الاستثمار، فقد وجد عدم كفاءة مستمرة في الاستثمار في الصين، وأنه لم يحصل تحسن خلال السنوات اللاحقة للإصلاح^(٩٧).

ويضاف إلى ذلك أن ربحية الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة تتدهور مع ازدياد منافسة القطاع غير الحكومي. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من ثلث هذه المؤسسات يتكبد خسائر في عام ١٩٩٤، مقابل ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ (عندما بدأت الإصلاحات الهيكلية في القطاع غير الزراعي). وفوق ذلك، فبالرغم من أن حصة القطاع الحكومي في إجمالي الناتج الصناعي انخفضت من زهاء ٧٥ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٤، انخفضت حصة هذا القطاع في إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي انخفاضاً أكبر بكثير خلال الفترة نفسها: من ٨٥ في المائة إلى نحو ٧٥ في المائة. وهذا الأمر يوحي بوجود تضارب هام بين فعالية الاستثمار في القطاعين الصناعي الحكومي وغير الحكومي، حتى عندما يؤخذ في الاعتبار أن المؤسسات المملوكة للدولة تتجه إلى أن تكون مؤسسات كبيرة في القطاعات الكثيرة الاستهلاك لرأس المال^(٩٨).

وبالرغم من ذلك، تنوي الحكومة أن تحافظ على قطاع المؤسسات الحكومية. ومن دلالات ذلك أنه، بالنظر إلى قلق الحكومة بشأن عواقب تفشي البطالة على نطاق واسع، وما يتصل بذلك من مسائل الاستقرار الاجتماعي، لم يجر قط تطبيق قانون الإفلاس، الذي أصدر في عام ١٩٨٦، على المؤسسات المملوكة للدولة، وأبقى تحويل ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص خارج نطاق خطط الإصلاح، حتى أن الفعالية لم تكن هي الأولوية العليا. ونتيجة لذلك، آل الاستثمار في القطاع الحكومي إلى شركات تمنى بالخسائر. وبذلك هبطت النوعية العامة للاستثمار على الصعيد الوطني باستمرار الاستثمار في عدد متزايد من الشركات غير ذات الكفاءة في القطاع الحكومي.

وليس معنى ذلك أنه لم تجر محاولة إصلاح المؤسسات المملوكة، للدولة، ولكن برامج الإصلاح التي شرع فيها في الثمانينات لإيجاد حوافز تتعلق بالسوق للمؤسسات المملوكة للدولة، كيما تعمل بكفاءة أكبر لم تحسن من أدائها الاقتصادي العام تحسبنا أساسياً. فضلاً عن ذلك، فإنه بينما أسهمت إصلاحات نظام الاستثمار الرسمي في الزيادة الكبيرة في الطلب على الاستثمار في فترة ما بعد الإصلاحات، فقد كانت هناك أيضاً نقاط ضعف. فعلى وجه الخصوص، لم يصاحب إضفاء الطابع اللامركزي على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستثمار زيادة مقدار المساهمة المالية. كما أن الاستعاضة عن معظم التمويل المقدم من الميزانية للاستثمار بتمويل مخطط من القروض المصرفية لم تعزز تلقائياً العلاقة بين الاستثمار وتكلفة رأس المال، وذلك نظراً للطبيعة الناقصة للإصلاحات في النظام المالي وفي قطاع مؤسسات الدولة. واليوم، تركز خطط إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة على فصل دور الدولة كمالك عن دورها كمدير للمؤسسات بتحويل المؤسسات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة؛ إلا أنه حتى الآن لم يجر أي تغيير جوهري في إدارة المؤسسات من شأنه أن يزيد مقدار المساهمة المالية بشأن المؤسسات المملوكة للدولة.

والقطاع المالي هو في ذاته مثال خاص للمؤسسات المملوكة للدولة. وعلى الرغم من أنه كانت هناك إصلاحات هامة في النظام المصرفي، فما زال يتعين عليها خلق المنافسة أو إضفاء الصبغة التجارية على مصارف الدولة. وقد حول نظام المصرف الواحد الذي كان قائماً قبل الإصلاحات إلى نظام يتألف حالياً من مصرف مركزي وأربعة مصارف حكومية متخصصة، ونحو ١٠ مصارف تجارية، وآلاف من التعاونيات الائتمانية، ومئات من المؤسسات المالية غير المصرفية. وحتى عهد قريب كان القطاع المالي بأكمله يخضع لخطط ائتمان وحدود قصوى ائتمانية تحددها الحكومة المركزية على أساس أولوياتها الاستثمارية؛ وقد أنشئت حديثاً بعض أدوات السياسة غير المباشرة، مثل سعر الخصم ومتطلبات الاحتياطي وعمليات السوق المالية. إلا أن جميع أسعار الفائدة على الودائع والقروض تضعها السلطات المركزية التي تحدد نطاقاً ضيقاً يمكن ضمنه للمصارف أن تكييف أسعارها. وينجم عن ذلك أن المصارف لا تبت في منح قروض الاستثمار وتكاليف الفوائد بالاستناد، حصراً، إلى تقييم ربحية مشاريع الاستثمار.

وكما علم من حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي نوقشت في الفصل السادس أعلاه، لا يكون الاستثمار مستجيباً لظروف السوق ما لم تتحمل المؤسسات تبعات القرارات التي تتخذها بشأن الاستثمار. أي أن إصلاح المؤسسات الذي يفضي إلى تحسين تسييرها وإلى تغيير هيكل الحوافز هو أمر ضروري لتغيير الطلب على الاستثمار على صعيد المؤسسات، وما لم يكن للمصارف استقلال ذاتي يتيح لها الاقتراض بالاستناد إلى تقييمها لربحية المشاريع، تبقى مخصصات الأموال الخاصة بالاستثمار غير ذات فعالية. ولذلك تشكل إصلاحات القطاع المصرفي التي تضمن للمصارف التجارية هذا الاستقلال وهذه المساهمة جزءاً أصلياً من جهد يستهدف زيادة فعالية الاستثمار.

وتسليماً من الحكومة الصينية بما لتحسين نوعية الاستثمار من أهمية بالنسبة إلى دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أعلنت حكومة الصين عن برنامج إصلاح جديد لنظام الاستثمار في عام ١٩٩٤، تقسم في إطاره جميع مشاريع الاستثمار إلى ثلاث فئات: المشاريع ذات المنافع الاجتماعية أو ذات الطابع غير الربحي، مثل التربية، والعلوم، والثقافة، الخ؛ ومشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة؛ والمشاريع التجارية (التنافسية). وسيستمر تمويل الاستثمار في الفئة الأولى بواسطة الميزانية. أما الاستثمار في الفئة الثانية فسيظل خاضعاً لمراقبة الحكومة، وستظل تمويله المصارف المعنية بالسياسات الحكومية، والمنشأة حديثاً، هي التي ستمولها. وأما الاستثمار في الفئة الأخيرة، الذي سيكون حصة كبيرة من الاستثمار الإجمالي، فسيأتي معظم تمويله من المصارف التجارية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وسوق رؤوس الأموال، ولن يحتاج الاستثمار الذي لا يرافقه تمويل من الدولة، وضمن ذلك الاقتراض الرسمي من الخارج، إلا إلى التسجيل لدى لجنة التخطيط الحكومية؛ ولا لزوم لموافقة اللجنة. وستتحمل المصارف والمؤسسات كامل المسؤولية عن مشاريع الاستثمار.

خاتمة

لقد حلت الدراسات الإفرادية المعروضة أعلاه أبرز المسائل في نمو الاستثمار في الأجل الطويل، وهي مسائل جمعت من التجارب التي مرت بها البلدان النامية منذ الثمانينات. فالاستثمار مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بعمليات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي. ولذلك اعتبر من المفيد درس التجارب الفعلية التي مرت بها بلدان منفردة، من أجل تحسين فهمنا للقوى الناشطة على الساحة والتي أعطت الاستثمار شكله في هذه الفترة. وقد ظهر عدد من الأنماط يرد بينها أدناه.

التكيف الهيكلي وتغيير دور الحكومة

يتجلى في قرارات الاستثمار تقييم إيجابي تجريه هيئة عاملة في ميدان الاقتصاد تتبع نهوجاً شديدة لحالة الاقتصاد في المستقبل. فلو وجد مناخ اقتصادي معاكس ينذر بنتائج سلبية في الاستثمارات، لثني عزيمة المستثمرين. وقد تدهور المناخ الاقتصادي في جزء كبير من العالم النامي في أوائل الثمانينات. وأدت صدمات معدلات التبادل التجاري المستمرة، كما أدى انعكاس اتجاه التدفقات المالية، ونشوب أزمة الديون في عدد كبير من البلدان ذات الاقتصادات النامية، والكساد الحاصل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، إلى نشوء مناخ اقتصادي غير مؤات استمر بعض الوقت. كما انتهت بعض البلدان، بسبب حاجتها إلى التعجيل في استعادة توازن حساباتها الخارجية إلى اتخاذ تدابير جذرية من أجل تخفيض الاستيعاب المحلي. وانخفض سعر الصرف، ووقعت الواردات تحت ضغط شديد مما أضر تأثيراً معاكساً في الصناعات التي تعتمد على مدخلات مستوردة، وهبط الناتج في عدة بلدان بالرغم من الحوافز المقدمة للتصدير عن طريق تخفيض قيمة العملة. ونمت القدرة الفائضة، فتشيط الاستثمار، أو على الأقل تأجل. ووجب على القطاع العام أن يتكيف هو أيضاً، وأصبحت تخفيضات الاستثمار العام لا الاتفاق الراهن الأدوات الأولية العادية للتكيف الضراحي. وانخفض الاستثمار في عدة من البلدان المذكورة أعلاه مثل بوليفيا وكوت ديفوار. فخفض بذلك المستوى العام للاستثمار في الاقتصاد. وفيما خلا استثناءات قليلة، لم تكن الظروف الاقتصادية السائدة في أوائل الثمانينات مؤاتية للاستثمار.

وبالرغم من أن الأرصدة الخارجية لعدد كبير من البلدان ذات الاقتصادات النامية ازدادت بحلول منتصف الثمانينات، ظل التكيف ناقصاً فيما يتعلق بالأرصدة المحلية، واستمرت مشكلتنا التضخم (التضخم الهائل في حالة بوليفيا) وبطء النمو قائمتين. وأصبحت خدمة الديون الخارجية عبئاً لا سبيل إلى تحمله، وبدأت عدة بلدان بمراكمة المتأخرات في دفع ديونها. وعلاوة على ذلك، أصيبت البلدان ذات الاقتصادات النامية بصدمة إضافية في مجال معدلات التبادل (بوليفيا في عام ١٩٨٥، وإندونيسيا وتونس وكوت ديفوار في عام ١٩٨٦)؛ مما أوضح، مرة أخرى، أن عوامل الهشاشة الاقتصادية التي كانت سائدة في مطلع الثمانينات لم تعالج معالجة وافية، وعلى أن غالبية هذه البلدان ما كانت تعاني مشكلة سيولة بل مشاكل هيكلية أعمق جذوراً. وفي منتصف الثمانينات، ظهرت، في عدد كبير من البلدان النامية، الحاجة إلى تغيير أوسع شمولاً في السياسات، وكانت هذه الحاجة معلماً لبداية فترة تعميق للإصلاحات المتعلقة بالسياسات^(٩٩).

وقد كان الاستهداف العام للإصلاحات التي بدئ بها في النصف الثاني من العقد الأخير هو إنشاء بيئة مستقرة يسهل التكهن بها في مجال الاقتصاد الكلي، ومواصلة فتح أبواب الاقتصاد أمام قوى السوق، وضمن ذلك تعميق تحرير التجارة وإيجاد الفرص أمام القطاع الخاص لكي يصبح محرك النمو. وقد اختلفت التدابير المتخذة بين بلد وآخر، حسبما تظهروه الدراسات الإفرادية. لكن هذه الدراسات أشارت، إجمالاً، إلى هبوط مشاركة الحكومة في الاقتصاد بفعل إلغاء الأنظمة، وإبطال الاحتكارات العامة، والتحويل إلى القطاع الخاص، وكانت الحالة، بالتالي، تستلزم اعتماد دور يشهد فيه الطابع غير المباشر، ويدعم المبادرة الخاصة، من خلال اتباع سياسات سديدة وإيجاد مؤسسات فعالة جديدة.

موثوقية السياسات واستمراريتها

يلزم لصانعي السياسات، إضافة إلى أدائهم للمهمة العسيرة المتمثلة في صوغ مجموعة ملائمة من السياسات تفضي إلى النمو المستدام، أن يرسلوا إشارات واضحة إلى الجهات العاملة في الميدان الاقتصادي تفيدها بأن التدابير المعتمدة يمكن توقع استمرارها^(١٠٠). فتوقع إجراءات تغييرات في السياسات يساهم في موقف "التربط والترقب"، الذي يتخذه المستثمرون الخاصون، وفقاً لما يظهره عدد كبير من الدراسات الإفرادية المعروضة هنا.

وبما أن رأس المال الثابت لا يسهل نقله أو وضعه في التداول التجاري، وبما أن قرار الاستثمار ينطوي على المخاطرة المتمثلة في عدم تحقق النتيجة المتوخاة، يحتمل للمستثمر أن يؤجل الاستثمار الذي يراه مربحاً إذا عرف أن هناك معلومات جديدة يمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر في الربحية المتوقعة ستكون متاحة في وقت ما مستقبلاً^(١٠١). ففي كوت ديفوار، مثلاً، عندما تراجع الحكومة عن تدابير تكيفية لم تلق رواجاً سياسياً، صرفت هذه الحكومة اهتمامها عن الأثر الإيجابي الذي كان ممكناً أن يترتب على الاستثمار بفضل التقدم في الاستقرار الكلي. وعلى النقيض من ذلك، عندما أظهرت الحكومة التزامها بتفادي عدم استقرار الاقتصاد الكلي (كما حصل في إندونيسيا والصين)، عززت هذه الحكومة فعالية التدابير. ومن المهم، في الوقت ذاته، الحفاظ على درجة عالية من المرونة وقدرة التكيف في صنع السياسات عندما يكون من الواضح أن السياسات غير ممكنة الاستدامة. أما الالتزام بسياسات تفضي إلى زيادة الاختلال، مثل الالتزام تجاه السعر الثابت لفرط الاتحاد المالي الأفريقي تجاه الفرط الفرنسي حتى عام ١٩٩٢، فقد أضعف من موثوقية السياسات.

وقد تُفضي تغييرات الحكومات إلى إيجاد ارتياب شديد في توجه الاقتصاد في المستقبل. وما من شك في أن استتالة النزاعات السياسية وعدم الاستقرار يمكن أن يترك أثرا تخريبيا في الاقتصاد وأثارا معاكسة في توقعات ربحية الاستثمار. إلا أن توافق الآراء على سلامة السياسات الراهنة و/أو توجيهها العام يحفظ الاستمرارية ويقلل الارتياب. وشيلي مثال جيد على ذلك: إذ أن عودة الديمقراطية كانت سلمية وتحققت بواسطة عملية استهدفت بناء توافق في الآراء. وقد ظلت الحكومة الجديدة ملتزمة بالسياسات الاقتصادية القائمة، إلى جانب إعطاء القطاعات الاجتماعية أولوية عليا، وهو أمر نجم، بحد ذاته، عن توافق آراء جديد بين سكان شيلي. وقد أصاب الاستثمار ازدهارا كبيرا في شيلي بعد عام ١٩٩٠.

التثبيت والاستثمار

لا ريب أن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، ووجود معدل تضخم منخفض يمكن التنبؤ به، وسعر صرف منافس وحسن إدارة العجز العام^(١٠٧)، أمور أساسية لجذب الاستثمار. وحيث أن الاستثمار يتعلق بنتائج تنجسد في المستقبل، فإنه يمكن تيسير اتخاذ الوكلاء الاقتصاديين لقرارهم بالاستثمار إذا ما أمكن تقليل جوانب عدم التيقن المحيطة بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية الفاصلة وأمكن التكهّن بمسلك هذه المتغيرات بدرجة من الثقة. ولقد أظهرت باستمرار تحليلات الاقتصاد القياسي أن استقرار الاقتصاد الكلي يؤثر على الاستثمار تأثيرا إيجابيا وهاما من الوجهة الإحصائية^(١٠٨). وطرأت قريبا بعض التغيرات على القصور الذي مفاده أن التثبيت سيؤدي تلقائيا إلى زيادة الاستثمار الخاص والنمو. وقد قيل إن تكيف الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان لم يسفر عن تحسن استجابة الاستثمار الخاص، وحتى في البلدان التي حققت تقدما كبيرا في تصحيح الاختلالات واستعادة الربحية - في غالب الأمر من خلال تخفيضات كبيرة في الأجور الحقيقية - كان الأثر على الاستثمار الخاص ضعيفا وبطيئا في الظهور^(١٠٩) وتؤكد هذه الملاحظة أن القرارات المتعلقة بالاستثمار تتأثر فعلا بمجموعة من العوامل، أحدها استقرار الاقتصاد الكلي. وفي حقيقة الأمر، لا يزال إنعاش الاستثمار الخاص بعد النجاح في تحقيق التثبيت مرهونا، في جملة أمور، بتحسين ربحية الاستثمار، وإمكانية الوصول إلى فرص الاستثمار والتمويل، على النحو الوارد بيانه أدناه.

استفحال الديون

دخلت عدة بلدان نامية العقد الأخير بمستويات من الدين الخارجي تفوق كثيرا قدرة اقتصاداتها على خدمتها، لا سيما إذا كانت التدفقات المالية من الخارج محدودة جدا. ويمثل الدين الخارجي التزامات السداد المتعهد بها عند اقتراض الأموال. ويتعين على الوكلاء الاقتصاديين افتراض أن الالتزامات سيجري الوفاء بها وأن الموارد اللازمة للقيام بذلك سيجري تعبئتها. وهكذا، يكون الدين بمثابة ضريبة مفروضة على الاقتصاد الداخلي، تقلل العوائد المتوقعة التي يمكن أن يحققها الاستثمار. وبعبارة أخرى، نظرا لأن القطاع العام هو الذي يتحمل معظم الدين أو يضمنه، فإن ارتفاع مستويات المديونية الخارجية يجلب خطر زيادة الضرائب وانخفاض قيمة العملة وعدم استقرار شامل في السياسات، وهو ما لا يوفر الحوافز المناسبة لزيادة الاستثمار. ويؤثر ذلك الخطر ليس فقط على المستثمرين المحليين بل أيضا على المستثمرين الأجانب والدائنين الأفراد وجميعهم يعتبرون أن الاقتصادات التي تواجه مشاكل دين حادة تفتقد الجدارة الائتمانية ومن ثم يؤثر عدم تقديم القروض والموارد. ومن ثم تكون هناك دائرة مفرغة: إذ ينخفض النمو ويتعرض الاستثمار لمزيد من الخطر، وتدهور بالتالي قدرة الاقتصاد على خدمة الدين، وتتراكم - في بعض الحالات - المتأخرات. ويؤدي كل ذلك إلى تجسد التوقعات السلبية الأولية. ولقد عانت بعض الاقتصادات التي جرى تحليلها عالية من هذه المشكلة، التي تعرف في الكتابات الاقتصادية بمشكلة "استفحال الديون" (كوت ديفوار وبوليفيا).

وقد أدى هذا الاتجاه في التفكير إلى تغيير في الاستراتيجية الدولية لإدارة الدين في أواخر الثمانينات، عندما انتهجت سلسلة من نهج تخفيض الديون تشمل كلا من الديون التجارية (خطة بريدي) والديون الثنائية الرسمية (شروط تورنتو، وشروط هيوستون ثم مؤخرا شروط نابولي في نادي باريس)^(١١٠). وتعززت ثقة الاقتصادات المعنية بإبرام اتفاقات إعادة الجدولة في إطار مبادرة خطة بريدي. وقامت بلدان أخرى، ارتأت عدم سلك طريق بريدي، باتباع استراتيجية لتخفيض الدين عن طريق سلسلة من عمليات إعادة الشراء وتحويلات الديون أدت إلى تخفيض عبء الدين وساعدت على توجيه رؤوس الأموال الهاربة وموارد خارجية أخرى إلى اقتصاداتها بطريقة أقرب إلى النجاح؛ وتعد شيلي مثلا جيدا لهذا النهج.

الإصلاحات الهيكلية والتغييرات في الحوافز

ليس ثمة معيار مقبول لسرعة ونطاق وترتيب تدابير الإصلاح المؤدي إلى نمو الاستثمار، كما يتبين من التجارب المختلفة التي مرت بها بعض البلدان المتمتعة بمستويات عالية من الاستثمار، مثل إندونيسيا وتونس وشيلي والصين^(١١١). إذ يبدو أن الجانب الهام هو مدى تكاملية واتساق سياسات التثبيت من ناحية، وتدابير تحرير التجارة والإصلاح، من ناحية أخرى.

والمثال على ذلك أنه عند تقييم أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار والنمو، يمكن لإمكانات تحقيق عوائد أعلى بقطاع السلع المتداولة في السوق الدولي نتيجة التغير الناتج في الأسعار النسبية أن تحفز الاستثمار، حتى أنه ثبت أن تخفيض سعر صرف فرك الجماعة المالية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كان بمثابة دفعة للاستثمار في كوت ديفوار، على نحو ما جرى تحليله أعلاه، بسبب زيادة الأسعار المحلية في قطاع سلع التصدير وتوفير بعض الحوافز أمام الصناعات المنافسة للواردات. بيد أنه بنفس المقياس، يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى رفع تكلفة المستورد من رأس المال وغيره من المدخلات، ويؤدي أيضا إلى زيادة تكاليف العملة المحلية بالنسبة للشركات المحملة بدين خارجي، حيث يخفض حجم تدفقاتها النقدية في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإحلال لرأس المال المستورد^(١٠٦). ومن ثم فإن الأثر الصافي على الاستثمار نتيجة سعر العملة غير واضح.

ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة العملة، عندما يواكبه تخفيض في الحواجز الجمركية وغير الجمركية لمعادلة الزيادة في سعر السلع الرأسمالية والمدخلات المستوردة، يحدث، فيما يبدو، أثرا إيجابيا على الاستثمار، كما هو الوضع في حالي إندونيسيا وتونس. وفي البلدان التي نفذت فيها الإصلاحات جزئيا فقط بينما ظلت قيود الاستيراد على كثافتها، اتسمت الإعفاءات والتخفيضات الجمركية الممنوحة لقطاعات مختارة بالفعالية في تخفيض تكلفة المدخلات المستوردة، على نحو ما حدث في الصين وإندونيسيا أيضا.

وإن أثر سهولة الحصول على التمويل ومستوى أسعار الفائدة مثلان آخران على ضرورة أن يكون هناك تكامل بين السياسات، وبادتجاه سياسات التثبيت ظلت أسعار الفائدة عالية بسبب السياسات الرامية إلى كبح التضخم - خصوصا في برامج التثبيت المرتبطة بأسعار الصرف - أو إلى زيادة الوفورات المالية^(١٠٧). فغالبا ما يكون ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية عاملا ميثبطا للاستثمار لأنه يرفع تكلفة الاقتراض، ومن ثم يخفض حجم العوائد المتوقعة. وعندما يكون الاستثمار ممولا من موارد الشركة الذاتية، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة للحصول المحتفظ بها ويجعل الاستثمارات المالية أكثر إغراء من الاستثمار الثابت، وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة قد أدى عن طريق إضعاف الأهلية الائتمانية للمقترضين، الضعف المالي للقطاع المصرفي لعدة بلدان نامية، وحد بدرجة كبيرة من مدى توافر التمويل المصرفي.

ولقد كان القطاع المالي في معظم البلدان النامية، حتى عهد قريب جدا، مركزيا ومقيدا للغاية وموجها نحو تمويل استثمارات القطاع العام وغيره من القطاعات ذات الأولوية، مثل الزراعة، مع تقديم تمويل محدود لمستثمري القطاع الخاص. فضلا عن ذلك، فقد أدى ما فرضته الحكومة من حدود قصوى على أسعار الفائدة في سياق التضخم المتسارع، إلى وجود أسعار فائدة حقيقية سلبية وتدفع الأموال إلى خارج النظام المصرفي. والاستثمار الخاص في ظل هذه الظروف، لم يقيد ارتفاع تكلفة التمويل وإنما قيده بالأحرى، عدم توافر الائتمان. وفي الصين، نظم القطاع المالي الرسمي الائتمان، كيما يقوم الائتمان بالدرجة الأولى للمستوى العالي من الاستثمار في قطاع المؤسسات التجارية الحكومية الكبرى على حساب القطاع غير الحكومي النامي حديثا.

ومع تخفيف حدة القيود النقدية والضريبية، وفك القيود المصرفية وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق رأس المال، ازداد التمويل متاح لمستثمري القطاع الخاص؛ مما أحدث أثرا إيجابيا كبيرا على الاستثمار الخاص في كثير من البلدان. وانخفضت معدلات الإقراض الحقيقية بعد فك القيود المالية والإصلاح في بعض البلدان، وليس جميعها (فلم يحدث ذلك على سبيل المثال في تونس وبوليفيا)^(١٠٨). ولكن عندما انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية كان الأثر على الاستثمار إيجابيا (شيلي وإندونيسيا). وحيث إن تنمية القطاع المالي لا تزال في مراحلها الأولى في معظم البلدان النامية، فما فتى باقيا العديد من التشوهات مثل وجود عوائق أمام الشركات الصغيرة ومنح معاملة وشروط تفضيلية للشركات الممثلة أو المؤسسات العامة (إندونيسيا والصين)، مما أدى إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد المالية والاستثمار على السواء.

وكان هناك أيضا ثمة ترابط بين تصفية الاستثمار العام والتثبيت، ولكن تخفيض الاستثمار العام لم يكن يؤدي دائما إلى زيادة في الاستثمار الخاص. وجرى تخفيض الاستثمار العام في كثير من البلدان تحت ضغط تخفيض العجز العام لاحتواء الضغوط التضخمية. وكان ثمة قول بأن تخفيضات الاستثمار العام ليست ضارة تماما بالاقتصاد حيث إن هناك دلائل كافية على وجود مشروعات عامة غير فعالة فشلت في تحقيق النتائج المتوقعة. علاوة على ذلك، فإنه نظرا لأن العجز العام الناتج عن الإفراط في الاستثمار العام قد أبعده أيضا مستثمري القطاع الخاص، فإن كان يمكن للسيطرة على الاستثمار العام أن تحدث أثرا إيجابيا على الاستثمار الخاص. ومع ذلك فإن الاستثمار العام قد يكون ذا أهمية في دعم الاستثمار الخاص: إذ وجد أن ثمة تفاعل بين الاستثمارين العام والخاص حيث إن الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والتنمية الرأسمالية البشرية يؤدي إلى زيادة ربحية الاستثمار الخاص^(١٠٩). والحقيقة، كما يتضح من حالة بوليفيا، أن أحد أسباب التوسع المحدود في الأنشطة الاستثمارية في البلد هو عدم وجود استثمار عام كاف في الهياكل الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن إندونيسيا حالة جرى فيها حماية الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة والتنمية الاجتماعية من التخفيض خلال برنامج التثبيت لعام ١٩٨٦، في الوقت الذي خفض فيه استثمار المؤسسات العامة وغيره من النقطة الحكومية.

خلق فرص الاستثمار

كانت إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الخاص وإلغاء احتكار الصناعات تدبيرين هاميين استخدمتا من أجل تشجيع الاستثمار. ففي حين أنهما يخفضان من التكاليف الإدارية التي يتكبدها الاستثمار الخاص ويزيدان من نطاق الإمكانات المتاحة أمام الاستثمار، يتفاوت أثرهما على الاستثمار رهنا باحتياجات القطاع من رأس المال والتكنولوجيا. وقد أدى إنشاء قطاعات صناعية ذات عمالة مكثفة (بالاقتزان

بمؤامل مساعفة أأرى) إلى اسآآاباء سرعفة من قبل الاسآآامار الأاص (إنءونفسفا وآونس). وؑف الصفن؁ كما ورف ؑف المناقشة أعلاه؁ فنظرا لأن قاعءة منآآف القآاع الأاص صغفرة للفافة كان الاسآآامار المقءم من المؤسساء الجماعفة الرففة هو الأف آآق ارآفاعا كبفرأ نآبآة ذلك. وآآلب إلغاء اآآكار رأس المال؁ والصناعاء ذاء الآآنولوأا الكآففة مثل الهفاكل الأساسية والآعءفن مآاركة مسآآمرفن مآلففن كبار؁ وبرآة أكر؁ مآاركة المسآآمرفن الأآانب. وؑف آآقآ شلف؁ على سبفل المآال؁ نآاا فف آذب الاسآآامار الأآنبف فف الصناعاء الآعءبففة مفا آب أن له قوفا ءعم للاسآآامار الأاص.

واسآآءمآ بعض البلدان النامفة؁ لا سفما فف أمرفكا اللآفنبفة؁ آوفل المؤسساء العامة القائمة إلى القآاع الأاص لآوفل الاسآآامار من القآاع العام إلى القآاع الأاص ولآآسفن الاآآلاآ الصراففة. وبالمقارنة بذلك؁ كان مءل سرعة الآوفل إلى القآاع الأاص فف أسفا بطففا وكان آانب كبفر من النمو فف الاسآآامار الأاص موأا نآو فإآاء قءرة إنآاآفة آءفة.

وكان لآشآف الاسآآامار الأآنبف المباشر أهمففة فف زفاة ءءق الاسآآامار والآآنولوأا المآصلة به إلى عءء من القآاعات فف كآفر من البلدان النامفة. وؑف مءظم آلك البلدان؁ لم آكن أهمفة هءا الاسآآامار آكن فف نصفبه من مآموم الاسآآامار وإنما فف إسهامه فف الاسآآامار فف قآاعات مآءءة. وسنآ بلءان كآفرة آشرفاء آآآر آرررر للاسآآامار الأآنبف؁ فآصل بمآآضاها المسآآمرفن الأآنبف على آقوق مآابهة لآلك الآف فآصل علفها المسآآمرفن المآلف؁ فأصآ آوفل الأرباآ ورأس المال مآفولا بعء فآراء آء أءن مفعف؁ وفتحآ المآالاء الآف كانآ فف وؑآ مفا مغلقة أمام المباءراء الأآنبفة. وبعء أيضا الوصول إلى الأسواق المآلفة الكبرف كآآف فف إنءونفسفا والصفن؁ عامل آذب رفسف. وبالإضافة إلى ذلك؁ فقء آب أن زفاة إمكانيه الوصول من آلال البلد المضيف إلى الأسواق العولفة؁ ومن آلال آفاقاف الآآارة أو الآرفبباف الإقفمفة إلى آصص الاسآآراء الأاصه بالآصصاءاء المآءمة النمو (مثل آصص اسآآراء الملابس بالنسبة لبنفلاءفش؁ انظر الإطار الآالف - ١)؁ وكذلك الآكامل الآصصاءف الإقفمف المآزفء (إنءونفسفا والصفن)؁ أمآلة فف صءء الموضع ءؤءف إلى آآففز الاسآآامار الأآنبف.

الآواشف

(١) آقلص نصفب الفرد من النآآ المآلف الإجمالف بنسبة مآوسطها ٤.٣ فف المآة سنوفا فف آلال الفآرة ١٩٨٥-١٩٨١. وؑز مءل الآضآم؁ الأف فقاا بالآفرر الآاصل فف مؤشرف أسعار الاسآآلاك فف الفآرة من كانون الأول/ءفسمبر إلى كانون الأول/ءفسمبر الآلف. من ٣٤ فف المآة فف عام ١٩٨٠ إلى ٨١٧٠ فف المآة فف عام ١٩٨٥؁ بفنما بلغ عآز الآكومة المركزة الموحء ٤١ فف المآة من النآآ المآلف الإجمالف فف عام ١٩٨٥؁ بعء أن كان ٨ فف المآة؁ وهف نسبة عآز علفة فعلا؁ فف عام ١٩٨٠.

(٣) للإطلاع على منشأ الآضآم الآامآ فف بولففا والآءابفر المآءة فف عام ١٩٩٥؁ انظر measures adopted in 1985 see J.A. Morales, "La inflación y la estabilización en Bolivia" in *Inflación y Estabilización: la Experiencia de Israel, Argentina, Brasil, Bolivia y Mexico* M. runo, G. di Tella, R. Dornbusch and S. Fischer, eds. (México D. F., Fondo de Cultura Económica, 1988); J. Sachs, "The Bolivian hyperinflation and stabilization", National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 2073 (Cambridge, Massaaacussets, November 1986); وءراءه الآالة الآصصاءفة فف العالم؁ ١٩٨٩ (منشوراء الأمم المآءة؁ رقم المبع ٨9.C.11.1/A).

(٣) للإطلاع على آقفم لآطة بولففا المآعلقة بشراء ءفون المصارف الآآرفة؁ انظر: ءراءه الآالة الآصصاءفة فف العالم؁ ١٩٨٩؁ المصءر؁ الصفآآن ٧٣ و ٧٣ (من النص الانكلفزف).

(٤) آءءت نسب الاسآآامار المذكورة فف هءا الفرع؁ على أساس بفااء الآساباء القومفة بالأسعار الآرفة؁ وذلك نظرا لعءم آوافر مآمومة كاملة مآسقة من بفااء الاسآآامار بالأسعار الآابفة للآرة المشمولة هنا بالآلفل.

(٥) الاحآمال الأآر؁ هو أنه فمكن ألا آكون هءه الوارءاء قء سآلآ من قبل على الوآه الملائم (انظر: IDB, Ahorro Privado: (e Inversión en Bolivia (Washington, D.C. January 1996

(٦) انظر L. Serven and A. Solimano, "Economic adjustment and investment performance in developing countries: the experience of the 1980s", in *Striving for Growth After Adjustment: The Role of Capital Formation* L. Serven and A. Solimano, eds., (Washington D.C., World Bank, 1993); J. Greene and D. Villanueva, "Private investment in developing countries", IMF Staff Papers, vol. 38, No.1 (March 1991), pp. 33-58.

(٧) كانآ بولففا فف باءئ الأمر آبف كمفااء كبفرة من الفآز الآبفعف إلى الأرجنآفن (٣٣٠ ملفون قءم مآعب فف الفوم) بموأب آفاق مبعباف لمءة ٣٠ سنة انآضى فف عام ١٩٩٣. وآراوآت الأسعار الآف كانآ ءءفعها الأرجنآفن بفن ٣٠ ءولار و ٣٠ ءولار لكل ألف قءم مآعب. وؑف آءء عقق المبعباف؁ ولكن بسعر أءن بكآفر؁ آوالف ءولار واء لكل ألف قءم مآعب (انظر Inter-American Development Bank, (انظر Bolivia: Informe Socioeconomico, IDB Report No. DES-13, Washington, D.C., May 1993).

(٨) انظر A. Bennett, "Behaviour of nominal and real interest rates" in *IMF Conditionality: Experience Under Stand-by and Extended Arrangements. Part II: Background Papers*, S. Schadler, ed., IMF Occasional paper No. 129, (Washington, D.C. September 1995), p. 50.

- (٩) أدخلت تنقيحات إضافية على النظام الضريبي بحلول نهاية عام ١٩٩٤. نظرا لعمليات رسمية بعض المشاريع الرئيسية التي تملكها الدولة.
- (١٠) انظر "Ahorro Privado e Inversion en Bolivia, ...".
- (١١) لا تقبل القيمة الجردية، أو حسابات المقبوضات، أو المواشي، أو المعدات الصناعية على أنها ضمان ما لم يوجد ضمان تكميلي يستند إلى ملكية العقارات (انظر World Bank, How Legal Restrictions on Collateral Limit Access to Credit in Bolivia, Report No. 13873 (BO) (Washington D.C. December 1994)).
- (١٢) إن عدم الكفاءة في إدارة البرامج الاجتماعية واللامساواة في توزيعها قد زاد من هذه المشكلة (انظر IDB, "Bolivia desarrollo diferente para un país de cambios: salir del círculo vicioso de la riqueza empobrecedora", Informe final de la Misión Piloto sobre reforma socio-economica en Bolivia) (February 1995)).
- (١٣) المؤسسات الست المستهدفة بالرسملة هي: شركة النفط التابعة للدولة، وشركة الكهرباء الوطنية، وشركة الهاتف الوطنية، وهيئة السكك الحديدية الوطنية، والشركة الوطنية لصهر المعادن، والخطوط الجوية الوطنية.
- (١٤) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، Balance Preliminar de la Economía de América Latina y el Caribe (سانتياغو، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الصفحة ١٧).
- (١٥) استنادا إلى ميزانية عام ١٩٩٤، بلغ حجم الموارد التي كان من المقرر تحويلها إلى البلديات ٦٠٠ مليون دولار بوليفي (ما يربو على ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).
- (١٦) للاطلاع على نموذج شيلي، انظر: "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، ١٩٩٥ (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1)، الصفحتان ٢٧٨ و ٢٧٩ من النص الانكليزي.
- (١٧) يستند التحليل التالي: Jean-Paul Azam and Christian Morrison, The Political Feasibility of Adjustment in Côte d'Ivoire and Morocco (Paris, OECD, 1994); Lionel Demery, "Cote d'Ivoire: fettered adjustment", Adjustment in Africa: Lessons From Country Case Studies, Ishrat Husain and Rashid Faruqee, eds. (Washington, D.C., World Bank, 1994); Louis M. Goreux, "La dévaluation du franc CFA: Un premier bilan en Decembre 1995", mimeo (28 December 1995); Bart Raemaekers, "Exchange rate policy and economic performance in developing countries: lessons from experiences in WAMU countries", MA thesis (Tilburg University, the Netherlands, 1996, mimeo); Hartmut Schneider, Adjustment and Equity in Côte d'Ivoire (Paris, OECD, 1992); World Bank, "Republic of Côte d'Ivoire: Private Sector Assessment", Report No. 12885-IVC, (Washington, D.C., 29 December 1994).
- (١٨) كوت ديفوار طرف في الجماعة المالية الأفريقية، معروف بمنطقة الفرنك، وهي اتفاق نقدي مبرم بين فرنسا و ١٤ بلدا أفريقيا. وثمة عملتان إقليميتان مختلفتان كلاهما يطلق عليها فرنك الجماعة المالية الأفريقية، وهما مربوطتان بالفرنك الفرنسي، وإحدى هاتين العملتين يصدرها البنك المركزي لدول غرب أفريقيا بغرض التداول في سبعة بلدان أعضاء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا هي: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر. أما الثانية فيصدرها مصرف دول وسط أفريقيا من أجل ستة بلدان أخرى هي: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. أما البلد الرابع عشر فهو جزر القمر، فلديه سلطته الخاصة للإصدار، وهو المصرف المركزي لجزر القمر، ولكن عملته مربوطة هي الأخرى بالفرنك الفرنسي. وتكفل فرنسا إمكانية تحويل فرنك الجماعة المالية الأفريقية إلى فرنكات فرنسية، ومن ثم فهي تحتفظ، لهذا الغرض، بحساب للتشغيل في الخزانة الفرنسية التي تقوم بدور الوسيط بين المصارف المركزية وتكثف احتياطات الصرف لدى البلدان الأعضاء.
- (١٩) تستند تقديرات نسب الاستثمار إلى بيانات الحسابات القومية المعدة وفقا للأسعار الحالية.
- (٢٠) للاطلاع على تقييم اقتصادي قياسي لتلك العوامل، انظر: David Fielding, "Determinants of investment in Kenya and Côte d'Ivoire", Journal of African Economies, vol. 2, No. 3 (December 1993), pp. 299-328.
- (٢١) تختلف الآراء حول ما إذا كان الاستثمار العام اجتذب الاستثمار الخاص إلى كوت ديفوار أم أقصاه. وقد أيد الرأي الأول Lance Taylor, in Varieties of Stabilization Experience: Towards Sensible Macroeconomics in the Third World, (Oxford, Clarendon Press, 1988), Oussou Kouassy and Bouabre Bohoun, "Fiscal adjustment and growth in côte d'Ivoire", World Development, vol. 22, No. 8 (August و pp. 80-83; 1994), pp. 1119-1128; ومن ناحية أخرى استعرض البنك الدولي في المرفق الثاني من "Republic of Côte d'Ivoire: Private Sector assessment..." عددا من الأسباب التي يحتمل بموجبها أن يكون القطاع العام قد أقصى القطاع الخاص.
- (٢٢) انظر: Demery, مرجع سبقت الإشارة إليه، الصفحة ١٠٥.
- (٢٣) يقدر أن مجموع رؤوس الأموال الهاربة بلغ ٤.٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ (انظر: Niels Hermes and Robert Lensink, "The magnitude and determinants of capital flight: the case for six sub-Saharan African countries", De Economist, vol. 140, No. 4 (1992), pp. 515-530). ويعتقد أن معدل هروب رؤوس المال قد تسارع بعد عام ١٩٨٩، لا سيما في عام ١٩٩٣، تحسبا لانخفاض قيمة العملة. والواقع أنه للحد من هروب رؤوس الأموال، تم في آب/أغسطس ١٩٩٣ وقف تحويل فرنك الجماعة المالية الأفريقية خارج مناطق تداوله، مما يعني أيضا أن الفرنك

الصادر من مصرف دول وسط أفريقيا لم يعد قابلاً للتحويل إلى فرنك صادر من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. ويبدو أن القيود قد طبقت على التدفق المادي للعملة الورقية من فرنك الجماعة المالية الأفريقية وحده ولم تطبق على المعاملات المصرفية المتصلة بالتجارة أو السعر أو تحويل الأرباح.

(٢٤) في منتصف عام ١٩٩١ بلغ مجموع المتأخرات المستحقة للنظام المصرفي على الحكومة والمؤسسات العامة وصندوق تثبيت ودعم أسعار المنتجات الزراعية ٣٠٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك مقابل إيداعات تحت الطلب قدرها ٢٥٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ويضاف إلى ذلك قروض القطاع الخاص غير المسددة (انظر: البنك الدولي، مرجع سبقت الإشارة إليه، الصفحة ١٢). والإصلاحات المالية المنفذة منذ أواخر الثمانينيات شملت تصفية خمسة مصارف إنمائية في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ وإعادة رسملة بنوك أخرى وإلغاء سعر الخصم التفضيلي وتعزيز الإشراف على المصارف واتخاذ تدابير لسداد المتأخرات.

(٢٥) رفع المصرف المركزي الإقليمي سعر الخصم، أربع نقاط مئوية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٢٦) في عام ١٩٩٤، أعيدت جدولة ما مجموعه ٠,٦ بليون دولار من الديون، بينما تم الإعفاء من ١,١ بليون دولار من أصل القروض و ٠,٢ بليون دولار من فوائدها.

(٢٧) لكن الزيادة قد يكون مردها جزئياً إلى أثر الأسعار. فقد ازدادت أسعار السلع الاستثمارية، ومعظمها مستورد، أكثر مما ازدادت أسعار عناصر أخرى من الناتج المحلي الإجمالي، وهي عناصر تنتج محلياً بصورة جزئية. وارتفعت من جراء ذلك حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه الظواهر، انظر الإطار الرابع - أ).

(٢٨) انظر: Raemaekers، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) بالرجوع إلى مصطفى ك. نابلي، "سياسات التجارة البديلة والعمالة في تونس"، في التجارة والعمالة في البلدان النامية: دراسات فردية، آن أو كروبر وآخرون، محررون، (شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٨١)، الصفحات ٤٣٥-٤٩٨؛ علم الاقتصاد المؤسسي الجديد والتنمية: النظرية وتطبيقاتها على تونس، مصطفى ك. نابلي وجفري نوجنت، محرران، (امستردام، شمال هولندا، ١٩٨٩)؛ صالح م. نسولي وسينا إيكين وبول دوران وجيروين بل وزوتو يوتشيليك، الطريق إلى التحويل والنمو: التجربة التونسية، صندوق النقد الدولي، ورقة مناسبات، العدد ١٠٩ (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)؛ والبنك الدولي، جمهورية تونس: نحو القرن الحادي والعشرين، التقرير رقم 14375-TUN، مجلدان (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)؛ تونس: اقتصاد الإصلاح السياسي، وليم تسارتمان، محرر، (بولدر ولندن، دار لن رينر للنشر، ١٩٩١).

(٣٢) انظر إيفلين، "رجال الصناعة في تونس والدولة"، في "تونس: اقتصاد الإصلاح السياسي"، الصفحة ٥٠.

(٣٣) في عام ١٩٥٦، ازداد عدد الفروع المصرفية في تونس من ٧٩ فرعاً حتى ١٠٠ فرع في عام ١٩٧٠ وحتى ٤٩٦ فرع في عام ١٩٨٨ (انظر كليمينت هنري مور، "الأعمال المصرفية التونسية"، في "تونس: اقتصاد الإصلاح السياسي"، الصفحة ٨٧. وفي منتصف عام ١٩٩٤ كان جهاز المصارف يضم ١٢ مصرفاً تجارياً، ستة منها تعود ملكيتها للدولة وتقدم حوالي ٧٠ في المائة من قروض المصارف التجارية. وبالإضافة إلى هذا، هناك ثمانية مصارف للتنمية - جميعها ملك الدولة - وثمانية مصارف في الخارج.

(٣٤) بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧، فقط ٢٠ في المائة من الاستثمارات العامة والخاصة كانت تمويلها أموال من الداخل.

(٣٥) انظر مور، الموضوع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٣٦) انظر بيلين، الموضوع نفسه، الصفحتان ٥١ و ٥٢.

(٣٧) زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٥، وزاد بنسبة ٤,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٥.

(٣٨) كان معدل زيادة أسعار المستهلك يزيد عن ٨ في المائة سنوياً فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ولكنه لم يرتفع إطلاقاً عن ١٤ في المائة؛ وازدادت هذه الأسعار بما يناهز ٦ في المائة في عام ١٩٩٥.

(٣٩) ورد ذلك في، World Bank, Republic of Tunisia: Changing the structure of incentives, Report No. 9620-TUN (Washington, D.C., November 1991).

(٤٠) حتى نهاية عام ١٩٩٢، كانت نسبة ١٠ في المائة فقط من إجمالي الائتمانات هي التي تقدم بسعر تفضيلي.

(٤١) تغيير تعريف المؤسسات العامة في عام ١٩٨٩، ومن ثم، فإنه يتعذر إجراء مقارنة مع البيانات السابقة على عام ١٩٨٩.

(٤٢) أجريت مؤخراً مجموعة من الدراسات الاستقصائية في سبعة بلدان (أكوادور، تايلند، تونس، جامايكا، الجزائر، سوازيلند، النيجر)، وهذه قد بينت أن التمويل المصرفي لا يلعب دوراً هاماً في تمويل المشاريع الصغيرة بأي من هذه البلدان السبعة. والتمويل الذاتي

والقروض الموفرة من الأسرة أو الأصدقاء تشكل عادة نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة - ٩١ في المائة في تونس - أما التمويل المصرفي فهو دون نسبة ٥ في المائة. وفيما يخص التمويل المصرفي، يلاحظ أن تونس كانت من بين الاستثناءات، فالصندوق الوطني لتشجيع الصناعات اليدوية والحرف الصغيرة قد وفر غالبية التمويل الرسمي، وهذا التمويل قد بلغ ٨,٦ في المائة من إجمالي التمويلات. (والنسب المثوية لا يمكن تجميعها لاحتمال وجود اجابات متعددة) (انظر Christian Morrison, Henri-Bernard Solignac Lecomte and Xavier Oudin, Micro Enterprises and the Institutional Framework in Developing Countries, (Paris, OECD Development Centre, 1994)).

(٤٣) كانت تخفيضات الميزانية أكبر من ذلك أيضا في عام ١٩٨٥: فخفضت النفقات الرأسمالية المقدمة من الحكومة الى ما يناهز ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت تمثل ٣٠ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية في عام ١٩٨٥.

(٤٤) فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، بلغ نصيب قطاع الطاقة نحو ٩٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

(٤٥) يعتبر عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات وخطر التراجع عنها من أقوى العناصر المعرقة للاستثمار المباشر الأجنبي. وللإطلاع على دراسة استقصائية لشرقي أفريقيا، انظر دول كوليب، "تعميش أفريقيا"، مجلة العمل الدولية، المجلد ١٣٤، العددان ٤ و ٥ (١٩٩٥)، الصفحات من ٥٤١ - ٥٥٧ (من الأصل الإنكليزي)). وقد قيل بأن الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ستعمل بوصفها عنصر ضبط وزيادة مصداقية السياسات بقدر كبير وتنشيط الاستثمار. (انظر دول كوليب و جان وليم غونينغ، "السياسة التجارية والتكامل الإقليمي: انعكاساتها على العلاقات بين أوروبا وأفريقيا"، الاقتصاد العالمي، الجزء ١٨، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٥)، الصفحات ٣٨٧ - ٤١٠ (من الأصل الإنكليزي)).

(٤٦) انظر "تونس تعقد اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي"، دراسة صندوق النقد الدولي، آذار/مارس ١٩٩٦، الصفحات ٧٧.

٧٩.

(٤٧) انظر: The Macroeconomics of Populism in Latin America روديفر دورنيوش وسيباستيان ادواردز (محرران) (شيكاغو، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية - مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩١) وسيباستيان ادواردز واليغاندرا كوكس ادواردز، Monetarism and Liberalization. The Chilean Experiment، (شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩١).

(٤٨) انخفض المتوسط الفعلي لرسوم الاستيراد من ١٥٠ في المائة في منتصف عام ١٩٧٤ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٧٩.

(٤٩) حتى عام ١٩٨٥ كان معدل التضخم السنوي في شيلي لا يزال مرتفعا بالمعايير الدولية (٢٦ في المائة) إلا أنه أضحى أكثر انخفاضا وأشد استقرارا من ذي قبل، وما لبث أن اتبع اتجاهها تنازليا إلى أن بلغ مستويات الرقم العددي المفرد في عام ١٩٩٤.

(٥٠) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "تحول إنتاج شيلي: أربع محاولات للتفسير"، دراسات وتقارير، العدد ٨٤، (سانتياغو، ١٩٩٣) الصفحات ٢٧٥-٣٧٢.

(٥١) انظر: سيباستيان ادواردز، "السياسات التجارية وأسعار الصرف والنمو"، في الإصلاح والانتعاش والنمو: أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، روديفر دورنيوش وسيباستيان ادواردز (محرران)، (شيكاغو، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية - مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٥)، الصفحات ١٣-٤٩ (من الأصل الإنكليزي).

(٥٢) انظر: فيتوريو كوربو وستافلي فيشر، "دروس مستفادة من التثبيت والانتعاش في شيلي"، في "اقتصاد شيلي: دروس السياسة وتغييراتها"، ب. ب. بوشويرث وآخرون، محررون (واشنطن العاصمة، مؤسسة بروكينغز، ١٩٩٤)، الصفحات ٢٩-٨٠.

(٥٣) انخفض اعتماد شيلي على صناعة النحاس في السنوات العشر الماضية، ولكن الرصاص ما زال يدر أكثر من ٣٠ في المائة من إيراداتها من الصادرات.

(٥٤) "باستثناء أنشطة التصدير، فقد المستثمرون في الستينات وحتى أوائل الثمانينات أصولهم المنتجة من خلال نزاع الملكية، ومن خلال عمليات الاستيلاء بأسعار منخفضة أو من خلال الإفلاس"، انظر M. Marfan and B. P. Bosworth, "Saving investment and economic growth", The Chilean Economy ... الصفحتان ١٩٤-١٩٥.

(٥٥) على سبيل المثال منح "Institutional Investor" مؤخرا شيلي أعلى مرتبة من الجدارة الائتمانية بين المدينين السيادة في أمريكا اللاتينية، (٥٩،٢) في حين جاءت كولومبيا في المرتبة الثانية بـ ٤٦,٧ (انظر "Institutional Investor"، (آذار/مارس ١٩٩٦)، الصفحة ٩٢.

(٥٦) كان صندوق الضمان الاجتماعي في شيلي، قبيل الإصلاحات، يشكو من عجز يساوي قرابة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال السنوات الأولى من الإصلاح، وحيث أن الدولة فقدت مساهمين انضموا الى النظام الجديد لكنها ظلت مطالبة بالدفع للمتقاعدين الحاليين، اتسع نطاق العجز وبلغ أكثر من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٤. وقد انخفض هذا العجز منذ ذلك الحين، ولكنه ما زال يبلغ قرابة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم استيعاب هذه التكاليف بفضل الفائض الضريبي الأساسي الهام (انظر الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1، الصفحتان ٢٧٨ و ٢٧٩ من النص انكليزي).

(٥٧) انظر Carlos Diaz-Alejandro, "Goodbye financial repression, hello financial crash", Journal of Development Economics, vol: 19 (1985), pp. 1-24. ومع ذلك، أدى انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض أسعار النحاس الى ارتفاع العجز من جديد في حسابات القطاع العام الموحدة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦.

- (٥٨) انظر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "Shock externo y desequilibrio fiscal, la macroeconomía de América Latina en los ochentas: los casos de Argentina, Bolivia, Brasil, Colombia, Chile y México", (LC/R. 1469, Santiago, 1994).
- (٥٩) توقف البرنامج في عام ١٩٨٩، عندما هبطت البطالة المكشوفة إلى مستوى أكثر قابلية للسيطرة عليه.
- (٦٠) انظر R. French-Davis and D. Raczynski, "The impact of global recession and national policies on living standards: Chile, 1973-89" CIEPLAN (Notas Técnicas, No. 97, (November 1990) and P. Meller, "Adjustment and social costs in Chile during the 1980s", World Development, vol. 19, No. 11 (1991), pp. 1545-1561.
- (٦١) انظر Osvaldo Larrañaga, "Casos de éxito de la política fiscal en Chile: 1980-1993", Serie Política Fiscal No. 67 (Santiago, ECLAC, 1995).
- (٦٢) انظر Guillermo Calvo, L. Leiderman and C. Reinhart, "Capital inflows and real exchange rate appreciation in Latin America: the role of external factors", IMF Staff Papers, vol. 40, No.1 (1993), pp. 108-151; and Vicente Galvis, "Sequencing of financial sector reform: a review", IMF Working Paper, No. WP/94/101 (Washington, D.C., 1994).
- (٦٣) انظر Debt-Equity Swaps and Development (United Nations publication, Sales No. E.93.II.A.7), pp. 43-81.
- (٦٤) انخفضت نسبة مجموع خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات من حوالي ٥٠ في المائة عام ١٩٨٤ إلى ١٩ في المائة عام ١٩٩٤، في حين تراجعت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي من ١١٥ في المائة إلى ٤٦ في المائة خلال نفس الفترة (انظر World Bank, World Debt Tables. (Washington, D.C., 1996).
- (٦٥) انظر ECLAC, "Inversión extranjera y empresas transnacionales en la economía de Chile (1974-1989)", 2 vols., Estudios e Informes Nos. 85-87, (Santiago, 1992).
- (٦٦) بيانات صندوق النقد الدولي؛ ويعادل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات الثابتة.
- (٦٧) انظر H. Soesastro, "Foreign direct investment in Indonesia" The Indonesian Quarterly, Vol. XXI, No.3 (1993), pp. 315 and 316.
- (٦٨) زاد مجموع نصيب القطاعات ذات الأولوية في مجموع الاستثمارات العامة من متوسط يبلغ ٦٨ في المائة في أواخر الثمانينيات إلى ٨٣ في المائة في أوائل التسعينيات. وارتفع نصيب الاستثمار في الهياكل الأساسية العمرانية من ٤٣ في المائة إلى ٥٩ في المائة (استنادا إلى تقديرات البنك الدولي).
- (٦٩) انظر A. Bhattacharya, and M. Pangestu. Indonesia: development transformation and public policy, (Washington, D. C. World Bank, 1993), p. 13.
- (٧٠) في الصناعات التحويلية، كانت قطاعات التصدير الرئيسية هي التي تحقق أعلى معدلات النمو في إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج، غير أن نمو هذه الإنتاجية كان يتراوح بين المعدلات المنخفضة والسلبية في الصناعات التي تتسم بكثافة استخدام رؤوس الأموال والصناعات التي تتوجه إلى السوق المحلية (انظر H. y Osada. "Trade liberalization and FDI incentives in Indonesia: the impact on industrial productivity", in the Developing Economies, vol. 32, No. 4, (December 1994), pp. 481-483).
- (٧١) انظر A. Bhattacharya, and Pangestu، مرجع سبق ذكره، الصفحتان ١٤ و ١٥ من النص الانكليزي.
- (٧٢) يعد نمو الدين الخارجي أحد بواعث القلق. فقد ارتفع حجم الدين الخارجي بصورة حادة، وإن كانت خدمة الدين قد ظلت في مستوى محتمل نظرا لاستمرار النمو القوي في الصادرات. ومع ذلك، فإن القلق إزاء استمرار أعباء الديون يشكل قيودا على معدل الاقتراض الخارجي العام.
- (٧٣) انظر A. Bhattacharya and Pangestu، مرجع سبق ذكره، الصفحتان ١٤ و ١٥.
- (٧٤) للاطلاع على مناقشة متعمقة لصياغة السياسات العامة وإدارتها، انظر M. Pangestu, "Managing economic policy reforms in Indonesia", in Authority and academic scribbles, S. Ostry, ed (San Francisco, ICS Press 1991), pp. 93-120.
- (٧٥) انظر T. Fukuchi, "Liberalization effect in a financially repressed economy: the case of Indonesia, 1982-1990", The Developing Economies, Vol. XXXIII No. 3 (September 1995), p.291.
- (٧٦) انظر D. Cole and B. Slade, "Financial development in Indonesia", in Growth and structural transformation in the New Order: aspects of economic Liberalization-problems for the future A.Booth, ed. (Singapore, Oxford University Press. 1992, p. 92).
- (٧٧) انظر D. Cole and B. Slade، الموضوع نفسه، انظر الصفحة ٩٣ من النص الانكليزي.
- (٧٨) انخفض الفرق من أكثر من ٦ في المائة عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٣,٥ في المائة عام ١٩٩٢ (انظر T. Fukuchi، الموضوع المذكور سابقا، انظر الصفحتين ٣٠٦ و ٣٠٧).

- (٧٩) انظر: M. Gultom-Siregar, "Econometric evidence of effects of financial reforms on firms' financing and investment : behavior", *Ekonomi dan Keuangan Indonesia*, Vol. 40, No.4, (December 1992).
- (٨٠) استجابة لذلك، وضعت الحكومة مخططا ائتمانيا موجها لصغار المقترضين عام ١٩٩٠، يتعين بمقتضاه على جميع المصارف توفير ٢٠ في المائة من ائتماناتها إلى الأعمال التجارية الصغيرة. (انظر: M. Pangestu, "Financing of small scale business: the Indonesian experience", *The Indonesian Quarterly*, Vol, XXI, No.1 (1993).
- (٨١) انظر: Soesastro, الموضوع المذكور سابقا، الصفحة ٣١٦.
- (٨٢) انظر: H. Hill, "Manufacturing industry" Growth and Structural Transformation in the New Order... الصفحتان ٢٢٣ و ٢٢٤.
- (٨٣) انظر: W.T. Woo. and others, *Macroeconomic Policies, Crises and Long-Term Growth in Indonesia 1965-90*. (Washington, D.C., World Bank, 1994), pp. 111-117.
- (٨٤) انظر: P. Warr, "Exchange rate policy, petroleum prices and the balance of payments", in *Growth and Structural Transformation in the New Order...* الصفحة ١٥٥.
- (٨٥) البنك الدولي، "Indonesia: improving efficiency and equity, changes in th public sector's role," Report No. 14006-IND. (Washington, D.C. 1995) الصفحتان ٩ و ١٠.
- (٨٦) شمل هذا الاصلاح رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الصناعات التحويلية، ومنح إعفاءات من الرسوم على المدخلات المصنعة المستوردة، وتخفيف الشروط المتعلقة بتصفية الاستثمارات وشروط المحتوى المحلي، وتوفير معاملة أكثر تفضيلا لشركات الاستثمار الأجنبي في الوصول إلى التمويل المحلي، والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة، وتمديد أجل حقوق استخدام الأرض.
- (٨٧) H. Soesastro، الموضوع السابق الذكر، ١٩٩٣، الصفحة ٣١٦.
- (٨٨) على سبيل المثال، فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، زادت الطاقة المتاحة لشركة الكهرباء الحكومية ثماني عشرة مرة، وزاد عدد خطوط الهاتف سبع مرات، وزاد طول الطرق المعبدة بحوالي ست مرات.
- (٨٩) تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي انتهت إليها الدراسات المتعلقة باقتصاديين آخرين في جنوب شرق آسيا - ماليزيا وتايلند - التي وجدت أن الاستثمارات العامة قد تركت تأثيرا ايجابيا كبيرا على الاستثمارات الخاصة، لأنها رفعت الانتاجية في القطاع الخاص. انظر، F. Larrain. and R. Vergara. "Investment and macroeconomic adjustment: the case of East Asia", in L. Serven and A. Solimano, *Structuring for growth after adjustment: the role of capital formation*. (Washington. D.C., World Bank, 1993) p.264.
- (٩٠) جميع البيانات المستخدمة في هذا الفرع مستقاة من منشورات صدرت في سنوات مختلفة، عن المكتب الإحصائي الحكومي في الصين "الحولية الإحصائية الصينية"، (دار النشر الإحصائي في الصين) هذا ما لم يذكر خلاف ذلك.
- (٩١) انظر Shahid Yusuf (1994) "China's macroeconomic Performance and management during transition", *Journal of Economic Perspectives*, 8 (2), 1994 وأشار التقديرات الأخرى إلى أن تزايد الاستثمار الانتاجي قد أدى إلى زهاء ٤٠ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال فترة ما بعد الإصلاحات، وهو معدل أعلى من المعدل المحقق في اليابان خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠، ومساو تقريبا لما تحققت في جمهورية كوريا، لكنه أقل مما تحققت في سنغافورة.
- (٩٢) في الصين يكتسي مصطلح "المؤسسات المملوكة للدولة" بعدا إداريا. فالمؤسسات المملوكة للحكومة المركزية وحكومات المقاطعات تعد مملوكة للدولة. أما سائر المؤسسات، بما فيها المؤسسات المملوكة بالكامل للحكومات المحلية التي على مستوى أدنى من مستوى المقاطعة - فتصنف بوصفها مؤسسات جماعية.
- (٩٣) تجمع الأموال المخصصة الغرض بجباية ضرائب خاصة على أسعار السلع والخدمات. وعادة ما تقوم الوكالات الحكومية بجبايتها وإدارتها، لكنها غير مدرجة في الميزانية. وهذا العنصر من "الأموال المجموعة بالجهود الذاتية" هو نتيجة للامركزية الضريبية، وهو مصدر التمويل الاستثمار يتسم في نظر الدولة وبعض المؤسسات الجماعية بأهمية تفوق أهميته للمؤسسات الخاصة وبعض المؤسسات الجماعية الصغرى الأخرى للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر: World Bank, China: Public Investment and Finance, report No. 14540-CHA (October 1995)، الصفحتان ١١ و ٣٣.
- (٩٤) يشمل القطاع غير الحكومي جميع الكيانات الاقتصادية الواقعة في إطار مختلف أشكال الملكية غير ملكية الدولة، ويضم المؤسسات الجماعية (قد تملك الحكومات المحلية بعضها جزئيا أو كليا)، والمؤسسات الخاصة، والشركات المملوكة جزئيا أو كليا للأجانب. (للاطلاع على نظرة تفصيلية لتطور القطاع غير الحكومي في الصين، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣" (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.C.1، الفصل السابع)).
- (٩٥) انظر على سبيل المثال، G. Jefferson, T. Rawski and Y. Zheng, "Growth, efficiency, and convergence in China's State and collective industry", *Economic Development and Cultural Change*. vol. 40, No. 2, (1992), pp. 239-266; F. Perkins. Y. Zheng and Y. Cao, "The

impact of economic reform on productivity growth in Chinese industry: a case study of Xiamen Special Economic Zone". Asian Economic Journal, vol. 7 No. 2, (1993), pp. 107-146; and F. Perkins, "Productivity performance and priorities for the reform of China's State-owned enterprises". The Journal of Development Studies. vol. 32, No. 3, (1996), pp. 414-444

- (٩٦) لسوء الحظ لا توجد بيانات مماثلة عن المؤسسات الجماعية الحضرية والمشاريع التي تعمل باستثمار أجنبي.
- (٩٧) انظر البنك الدولي، الصين: الاستثمار العام والمالية العامة، التقرير رقم 14540-CHA (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، الصفحات ٤٠-٤٢.
- (٩٨) انظر المرجع نفسه و "الحولية الاحصائية للصين" التي جاء فيها أن فعالية رأس المال للمؤسسات المملوكة للدولة - مقيسة بنسبة القيمة الأصلية للأصول الثابتة إلى الناتج الصافي كانت أعلى بكثير من فعالية القطاع غير الحكومي في كل من القطاعات الفرعية الصناعية الأربعين.
- (٩٩) ليس معنى ذلك أن التغييرات التي أجريت في السياسات لم تعتمد إلا في منتصف الثمانينات - فبعض البلدان كان قد بدأ بالفعل بعملية تحرير الاقتصاد ومواصلة إعادة التشكيل وإلغاء التنظيمات التي تخضع لها اقتصاداته آنذاك (شيلي والصين). بينما لم يعتمد غيره سياسات مماثلة إلا بعد ذلك بوقت طويل (البرازيل وفنزويلا والهند) - ولكن فترة منتصف الثمانينات تبدو، بالنسبة إلى غالبية البلدان التي جرى النظر فيها هنا، وكأنها فترة التعميق لإصلاحات السياسات.
- (١٠٠) وفقا لما لوحظ في مناسبة أخرى، فإن إصلاحات السياسات التي ستبدو مستنوية لأسباب اقتصادية معيارية ستفضي إلى نتائج معاكسة لما هو متوخى إذا دلت على وجود شكوك في احتمال بقائها. انظر (معضلات إضفاء الاستقرار على إدارة الاقتصاد الكلي والتكيف في البلدان النامية)، في ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٠-١٩٩١، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.C.2)، الصفحة ٢٠ (من النص الانكليزي).
- (١٠١) E. Malinvaud, "About investment in macroeconomics" in J.P. Fitoussi. Economics in a Changing World, Proceedings of the Tenth World Congress of the International Economic Association. Moscow, (London, St. Martin's Press, 1995), vol.5
- (١٠٢) M.T. Hadjimichael and others, "Sub-Saharan Africa: growth, savings and investment, 1986-93", IMF Occasional Paper No. 118, (Washington D.C., January 1995)
- (١٠٣) L. Serven and A. Solimano, "Private investment and macroeconomic adjustment: a survey", in Striving for growth, انظر، الصفحتان ١١ و ١٢. after adjustment ...
- (١٠٤) للاطلاع على سرد لما أحرزته استراتيجية الدين الدولية، انظر تقرير الأمين العام بشأن حالة الديون للبلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥ (A/50/379)، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥.
- (١٠٥) يبدو أن هنالك درجة من توافق الآراء بشأن الفكرة القائلة إن الترتيب الاطرادي للسياسات يتوقف على الظروف الأولية، وإن ثمة اتباع مسار بين خيارات السياسة بمعنى أن كل تدبير يتخذ سيحدد ماهية الإجراء التالي الملائم (انظر: "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥"، الصفحة ١٢٤).
- (١٠٦) انظر "Private investment and macroeconomic adjustment: a survey" Serven and Solimano، الموضوع السابق ذكره، الصفحات ١١-٣٠.
- (١٠٧) لم يثبت بعد بالكتابات الاقتصادية أثر ارتفاع أسعار الفائدة على الوفورات في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يحاج بأنه نظرا لأن الوفورات الخاصة يحددها تفاعل عدد من العوامل فمن الصعب تصميم سياسات لرفع مستواها (انظر: Hadjimichael وآخرون، "الموضوع السابق ذكره"؛ Bennett الموضوع السابق ذكره).
- (١٠٨) R. Clarke, "Equilibrium interest rates and financial liberalization in developing countries", Journal of Development Studies، المجلد ٢٢، العدد ٣ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، الصفحات ٤١٣-٣٩١.
- (١٠٩) انظر "ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٩٠-١٩٩١...."

الفصل الثامن

الاستثمار في ظروف ما بعد الصراع

إن ثمة أهمية خاصة للاستثمار فيما يتصل باقتصادات البلدان الخارجة من حرب أهلية أو اضطراب محلي أو أي نزاع سياسي آخر. فالهياكل الأساسية العامة فضلا عن المزارع والمصانع يغلب أن تكون قد تعرضت لسنوات من الأضرار والاهمال. والاتفاق على الأمن الوطني سيكون، على أقل تقدير، إلى مزاحمة الاستثمار العام، بل وأعمال الصيانة الأساسية في كثير من الأحيان، وإخراجها من الاعتبار. وسوف يعاني الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ذلك، من حروب رأس المال بسبب ميل منظمي المشاريع المحليين والأجانب بطبيعتهم إلى البحث عن ملجأ آمن لرؤوس أموالهم في وقت زيادة المخاطرة وتكاتف الشكوك. والمشكلة الأساسية أمام راسمي السياسات هي كيفية تنفيذ وتشجيع الاستثمار اللازم في إطار بيئة اقتصادية وسياسية ما زالت هشة وضعيفة.

وهذا الفصل يتضمن دراسة أربعة من البلدان التي ينظر إليها باعتبارها بصدد التحول من مجتمعات يسودها الصراع إلى مجتمعات سلام وديمقراطية. وفي اثنين من هذه البلدان، وهما كمبوديا والسلفادور، يلاحظ أن هذا التحول إنما يجيء بعد حرب أهلية تجاوزت عقودا من الزمان وانطوت على خسائر كبيرة في الأرواح. والبلدان الأخران، وهما هايتي وجنوب أفريقيا، يحتازان مرحلة التحول إلى الديمقراطية بعد الامتحان بسنوات من الاضطراب السياسي الذي صحبه عبء مرهق من الجزاءات الدولية. ويرى واضعو الدراسة أن تجربة هذه البلدان الأربعة تتضمن دروسا للبلدان الأخرى، التي تواجه اليوم، أو ستواجه في المستقبل، عملية التحول من الحرب الأهلية إلى السلام الأهلي، وهي عملية جديدة بالترحيب وإن كانت عسيرة.

كمبوديا: الاستثمار العام أولا، ثم الاستثمار الخاص

عقب الاطاحة بالحكومة في عام ١٩٧٠، دخلت كمبوديا في مرحلة حرب أهلية. وكانت ثمة معاناة كبيرة على صعيد اقتصاد البلد وسكانه^(١). وبعد ما يزيد على ٢٠ عاما، لم تزل كمبوديا خربة يسود مجتمعها عدم الاستقرار. فالانفاق الحكومي كان مركزا بشكل كبير على الأنشطة العسكرية من جراء الصراع المستمر. ولكن كمبوديا ورثت أيضا تركيز من الاتكال على المانحين الأجانب من أجل دعم ميزان المدفوعات وإعانة ميزانية الحكومة.

والسياسة الاقتصادية تغيرت على نحو جذري تحت حكم الخمير الحمر (١٩٧٥ - ١٩٧٨). فقد ألغيت النقود وحظرت كافة أشكال المؤسسات والعمليات المالية. كما فقد البلد جزءا كبيرا من سكانه المثقفين، سواء في "ميادين الاقتتال" أو بسبب الهجرة.

وفي ظل الحكومة اللاحقة، أعيد الأخذ بنظام النقود في عام ١٩٨٠، كما وضع في نفس الوقت نظام يستند إلى وجود مصرف وحيد (وهذا هو ما يحدث عادة في الاقتصادات المخططة مركزيا)^(٢). وبحلول عام ١٩٨٢، كانت كمبوديا قد أخذت رسميا بنموذج اقتصادي للتخطيط الاشتراكي. وعلى أنه بسبب استمرار الحرب الأهلية، لم يسر هذا النموذج إطلاقا على النحو المبتغى بوصفه نموذجا للاقتصاد المخطط مركزيا. وقد شرعت الحكومة في الاضطلاع بإصلاحات سوقية محدودة، في عام ١٩٨٥، عندما قامت بتشجيع أنشطة القطاع الخاص في الصناعة الخفيفة وفي الزراعة أيضا. فقد سمح للمزارعين ببيع جزء من إنتاجهم بأسعار سوقية تزيد على السعر الذي تشتري به الحكومة. وكذلك سمح للقطاع الخاص في عام ١٩٨٧ بالقيام بالتصدير.

وابتداء من عام ١٩٨٩، وسع نطاق الإصلاح، وكان مرجع ذلك في بعض أسبابه إلى تقوض الايدولوجية الاشتراكية، وفي أسبابه الأخرى، إلى حدوث أزمات في ميزان المدفوعات وفي الميزان المالي أيضا بسبب انتهاء الدعم المالي الذي كان يقدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وفي مواجهة حالات العجز المالي الكبيرة، لجأت الحكومة بشكل متزايد إلى استخدام أوراق نقدية جديدة لتغطية النفقات، وقفز التضخم إلى ما يزيد على ١٥٠ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٠. وقد خفض سعر الصرف الرسمي لـ "الريبيل" مقابل الدولار بنسبة ١٥٠ في المائة في ذلك العام.

وخلال تلك الفترة، منحت المشاريع الحكومية مزيدا من الاستقلال الذاتي، كما أعيدت حقوق الملكية الخاصة من أجل إتاحة الانتاج الخاص في مجال الزراعة خارج نطاق المزارع الكبيرة. وفي عام ١٩٨٩، أدخل نظام مصرفي مزدوج يتألف من مصرف مركزي ومصارف تجارية. وقد أجاز بموجب القانون إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، كما صدر قانون للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٨٩، وأجاز هذا القانون إقامة مشاريع مشتركة والاضطلاع بعمليات مملوكة بكاملها للأجانب. وفي عام ١٩٩١، أخذ ببرنامج للخصخصة.

الجدول الثامن - ١ - كمبوديا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٩-١٩٩٦

الاستثمار غير الحكومي	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الكلي	الفجوة القائمة في سعر الصرف ^(١)	خفض سعر الصرف الرسمي (رييلات مقابل الدولار)	أسعار الاستهلاك	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			(نسبة مئوية)	(النسبة المئوية للتغير السنوي)			
٩,٥	١,٥	١١,٠	١٩,٠	٠٠	٠٠	٣,٥	١٩٨٩
٧,٠	١,٢	٨,٢	١٧,٨	١٥٠	٠٠	١,٢	١٩٩٠
٩,٠	٠,٤	٩,٤	١١,٧	٦٨	١٥٠,٤	٧,٦	١٩٩١
٩,٥	٠,٣	٩,٨	١٦,٨	٧٨	١١٢,٥	٧,٠	١٩٩٢
١٠,٠	٤,٢	١٤,٢	٦,٦	٩٧	٤١,٠	٣,٩	١٩٩٣
١٤,٢	٥,٠	١٩,٢	١,١	٥	١٧,٩	٥,٢	١٩٩٤
١٥,٨	٥,٧	٢١,٥	٠٠	١٢	٨,٧	٧,٠	١٩٩٥ ^(ب)
١٦,٦	٦,٧	٢٣,٣	٠٠	٠٠	٥,٠	٧,٥	١٩٩٦ ^(ج)

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتقديرات تستند إلى بيانات مقدمة من السلطات الكمبودية.

(أ) تتألف من الفرق بين السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي، مقسوماً على السعر الرسمي؛ والحسابات تستند إلى تقديرات البنك الدولي.

(ب) بيانات تقديرية.

(ج) أرقام مستهدفة.

ومن هنا، فإن كمبوديا كانت تبتعد بالفعل عن التخطيط المركزي عندما وقع اتفاق السلام تحت رعاية الأمم المتحدة بباريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ولكن تدمير البلد لم يبدأ إلا بعد إرساء السلام؛ ومن هذا المنطلق، تزامن الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام مع الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد يقوم على السوق.

وكان ثمة اهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي باقتصاد كمبوديا. كما كان ثمة خوف على الصعيد الدولي من قيام أحد الأحزاب السياسية الكمبودية الأربعة باستغلال سيطرته على المعونة الدولية كيما يستخدمها لمنفعته الذاتية في الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٣. ومن ثم، فقد أنيطت المسؤولية المتعلقة بالعمليات المالية الحكومية بسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وذلك في آذار/مارس ١٩٩٢. وقد قامت السلطة أيضاً بتنسيق جهود المعونة الدولية، إلى جانب وضع الهيكل الأساسي للعمليات الاقتصادية الكلية. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أدخلوا برامج للتكيف الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعجيل عملية تحول الاقتصاد بالبلد.

وجلبت فرص السلام لكمبوديا الدعم المالي من المجتمع الدولي. فالمعونة المقدمة من المانحين الغربيين إلى هذا البلد بلغت ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩١، وذلك قبل وصول الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. والاتفاق المحلي التقديري لبعثة الأمم المتحدة في كمبوديا بلغ ٢٠٠ مليون دولار، أي ما يناهز ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بكمبوديا في عام ١٩٩٢. والزيادة المفاجئة للطلب المدعوم بالنقد الأجنبي صب وقوداً على التضخم المحلي، ولكنه أدى في نفس الوقت إلى إبطاء الارتفاع في سعر الدولار. ومن جراء ذلك، ظل التضخم متجاوزاً لنسبة ١٠٠ في المائة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، في حين ارتفع سعر الدولار بخطى أبطأ، مما استتبع حدوث ارتفاع حقيقي في سعر الرييل (انظر الجدول الثامن - ١)، نظراً لارتفاع أسعار السلع اللاتبادلية ارتفاعاً حاداً بالقياس إلى أسعار السلع التبادلية.

وفي ضوء المغالاة في سعر الرييل ووجود طلب مباشر من جانب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ازدهر إنتاج السلع اللاتبادلية، وخاصة في قطاعي التشييد والخدمات، على حين كان النمو في إنتاج السلع التبادلية من قبيل السلع الزراعية لا يكاد يذكر (انظر

الجدول الثامن - ٢). وعلى الصعيد الجغرافي، كان النمو الاقتصادي مركزا إلى حد كبير في العاصمة، وبدرجة أقل في المراكز الحضرية بالأقاليم، تاركا مساحات ريفية شاسعة في حالة من التخلف والانعزال.

الجدول الثامن - ٢ - نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب المنشأ الصناعي، ١٩٩٥-١٩٩٠
(النسبة المئوية للتغير في الحجم، بأسعار عام ١٩٨٩)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٥,٦	١,٤	٢,٠-	١,٩	٦,٧	١,٢	<u>الزراعة</u>
	٥,٨-	٥,٦-	٠,٤-	٧,٢	٥,٤-	المحاصيل والمطاط
	١١,١-	٥,٥-	١,٩-	٤,٠-	٢,٩-	الأرز
	٢,٠	٥,٧-	٢,٠	٢٩,٩	١٠,٠-	المحاصيل الخرى والمطاط
	٣,١	٦,٣	٦,٩	١,٢	٥,٦	الماشية
	٠,٠	٥,٥-	٥,٩-	٨,٩	٣١,٩	صيد الأسماك
	٥٠,٥	٠,٢-	١٥,٣	٢٤,٦	١٥,٠	الحراجة
٩,٤	١٤,٣	١٥,٠	١٥,٧	٨,٨	٢,٢-	<u>الصناعة</u>
	٥,٠	٨,٠	٥,٩	٧,١	١٢,٠	التعدين
	٧,٩	٨,٠	٣,١	٧,٠	٤,٤-	الصناعة التحويلية
	٤,٨	٦,٠	٢٦,٠	٠,٠	١٦,٧-	الكهرباء والمياه
	٢٠,٠	٢٢,١	٣٠,٣	١١,٤	١,٣-	البناء
٧,٤	٥,٦	٧,٢	١١,١	٨,٥	٢,٧	<u>الخدمات</u>
	٥,٠	١٠,٠	١٥,٠	٩,٤	١,٥-	النقل والاتصال
	٦,٠	٦,٠	١٥,٩	١٢,٨	٢,٢-	تجارة الجملة والتجزئة
	٧,٣	٨,٠	٢٩,٥	٤٢,٩	٧٥,٠	الفنادق والمطاعم
	٢,٤	٥,٠	٠,٢-	٠,٠	١٨,٣	الإدارة الحكومية والتعليم والصحة
	٧,٢	٨,٠	٧,٠	٢,٥	٢,٦	ملكية المساكن
	٥,٢	٩,٠	٩,٧	١٠,٣	٣,٣	خدمات أخرى
٧,٠	٥,٢	٣,٩	٧,٠	٧,٦	١,٢	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: البنك الدولي ووزارة الاقتصاد والشؤون المالية بحكومة كمبوديا.

(أ) تقديرات أولية.

وهذا النمط المتباين للنمو وارد بوضوح في الجدول الثامن - ٢. فالزراعة، التي تشكل نصف الناتج المحلي الاجمالي تقريبا، استمدت معظم نموها من الحراجة وتربية الماشية. كما أن إنتاج الأرز، الذي يشكل غذاء أساسيا للسكان ويسهم مساهمة كبيرة في الانتاج الزراعي ظل في هبوط مستمر. والشواغل الأمنية والألغام البرية الموجودة بالريف تشكلان العقبتين الرئيسيتين اللتين تعوقان زيادة إنتاج الأرز والمحاصيل الأخرى. ونمو الحراجة يرجع بشكل كبير إلى تزايد صادرات الأخشاب من جانب الحكومة، كجزء من جهودها المبذولة من أجل زيادة الإيرادات

غير الضريبية. وفي الصناعة، تشكل عمليات البناء غالبية النمو، وهذه العمليات ترجع إلى تدفق أعداد كبيرة من الموظفين الدوليين وإنفاق الحكومة على الهياكل الأساسية. والنقل والتجارة والسياحة تمثل عناصر النمو السائدة في قطاع الخدمات.

وقد أحرز تقدم كبير في ميدان استقرار الاقتصاد الكلي في عام ١٩٩٣. وهبط معدل التضخم بمقدار الثلثين في عام ١٩٩٣، كما هبط مرة أخرى بمقدار النصف في عام ١٩٩٤، في حين أن أسعار الصرف قد انخفضت بالرقم الحقيقي في عام ١٩٩٣، ثم عادت إلى الاستقرار بعد ذلك (انظر الجدول الثامن - ١). والمعونة الدولية حلت محل الأصدار النقدي، كطريقة لتمويل العجز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الانتخابات قد أزلت بعضاً من الشكوك السياسية، فالسلام الذي تحقق مؤخراً كان عرضة للانهايار بسبب موضوع مشاركة الخمير الحمر في العملية السياسية.

ومنذ رحيل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، لم يحدث أي رجوع عن الإصلاحات الاقتصادية. وقد قامت حكومة كمبوديا في الواقع بتنفيذ تدابير جديدة للإصلاح الضريبي والمالي. واستمر النمو الاقتصادي دون تراجع، كما استعيد بعض من الثقة في البلد، مما يتضح من تزايد الاستثمار (انظر الجدول الثامن - ١).

الاستثمار في كمبوديا

بمجرد عودة السلام، كانت كمبوديا بحاجة إلى الاستثمار في كل قطاع تقريباً من قطاعات الاقتصاد. فالحرب طيلة عشرين عاماً قد أضرت على نحو جسيم بهياكلها الأساسية المادية. وتعرض رأسمالها البشري للاستنزاف. وكان هناك ضعف شديد أيضاً في قدرة الحكومة على إدارة البيئة الاقتصادية الكلية والمؤسسات اللازمة لإقامة اقتصاد سوقي.

وفي ظل هذه الظروف، كان هناك مصدر واحد لتمويل الاستثمار وهو البلدان الأجنبية. والدعم المالي لكمبوديا كان قوياً. وفي المؤتمر الوزاري المعني بإصلاح كمبوديا، الذي عقد بطوكيو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وفي اجتماع اللجنة الدولية المعنية بتعمير كمبوديا، الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي اجتماع هذه اللجنة أيضاً المعقود بطوكيو في آذار/مارس ١٩٩٤، أعلن المجتمع الدولي عزمه على تقديم تبرعات تناهز ١.٦ بليون دولار من أجل إصلاح كمبوديا. وبلغت التبرعات المقدمة من المانحين المتعددي الأطراف والشائنين أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، ٢.٣ بليون دولار، منها ١.٣ بليون دولار تم إنفاقها خلال نفس الفترة.

ومن إجمالي المعونة الدولية المقدمة إلى كمبوديا، فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، خصصت نسبة ١٩ في المائة للمساعدة التقنية، و ٦.٥ في المائة للمساعدة التقنية ذات الصلة بالاستثمار، و ٢٨ في المائة لمساعدة المشاريع الاستثمارية، و ١٩ في المائة لدعم الموازنة وميزان المدفوعات، و ٢٧ في المائة للأغذية والإغاثة في حالات الطوارئ. وشكلت المعونة المنصرفة للنقل والاتصالات والتعليم والصحة ٢٩.٥ في المائة من المجموع^(١). بينما زاد الإنفاق الرأسمالي في إطار الإنفاق الحكومي الإجمالي من ١٣.٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦.٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥.

والاستثمار العام، الذي كان معظمه في مجال إصلاح الهياكل الأساسية والذي كان تمويله من المعونة الأجنبية، تزايد باطراد منذ عام ١٩٩٢، مزيدا حصة من ناتج محلي إجمالي متنام. كما وفر الاستثمار العام بعضاً من المقومات المادية والمؤسسية الضرورية لتنشيط الاستثمار الخاص، الذي بدأ في الاستجابة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثامن - ١).

وثمة شواهد سردية على أن الاستثمار من جانب المصادر المحلية الخاصة (وغالبية في إصلاح العاصمة، بنوم بنه، وبناء المساكن) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد قد بدأ مباشرة عقب إحلال السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وعلى أي حال، فإن إجمالي الاستثمار (العام والخاص) زاد من مستوى يقل عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام ١٩٩٢، إلى ما يربو على ١٤ في المائة، في عام ١٩٩٣، وإلى ١٩ في المائة، في عام ١٩٩٤، مع حدوث زيادات كبيرة في الاستثمار غير الحكومي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

وإلى جانب الاضطلاع بجهود أكبر لتحقيق الاستقرار على صعيد السياسة والاقتصاد الكلي، قد اتخذت الحكومة تدابير ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص. وفي القطاع المالي، أنشئ رسمياً، في عام ١٩٩٢، مصرف مركزي ذو سلطات استقلالية فيما يتعلق بالسياسة النقدية وتنظيم العمليات لدى كافة المؤسسات المالية، كما وضعت التشريعات الخاصة بهذا المصرف. وظهر أيضاً قطاع مصرفي تجاري. وهذا القطاع المصرفي الحديث النشأة قد وفر إطاراً مؤسسياً لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الخاص في البلد.

ومع مساهمة تدابير التكيف في استقرار سوق العملة الأجنبية، وتساؤل الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي الذي تحدده السوق إلى ١ في المائة، تم توحيد أسعار الصرف مع السعر السوقي، مما مهد الطريق لتحرير الحساب الجاري لتشجيع المستثمرين.

ولمواصلة تشجيع ثقة المستثمرين في البلد، وتوفير الحوافز اللازمة للاستثمار الأجنبي، أصدرت حكومة كمبوديا في آب/أغسطس ١٩٩٤ قانوناً جديداً للاستثمار الأجنبي. وبحلول أوائل ١٩٩٥ كانت الحكومة قد وافقت على قرابة ٢.٢ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن المبلغ الفعلي للاستثمار الأجنبي غير معروف. ومع هذا، ومن منطلق الاستناد إلى المعلومات المتصلة بالمشاريع المعتمدة، يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر مركز في السياحة والخدمات المالية، مما يشكل ثلثي مجموع الاستثمارات الموافق عليها. وقد اجتذبت الصناعة التحويلية ١٥ في المائة تقريباً من الاستثمارات الكلية، في حين لم تتلق الزراعة إلا ٣ في المائة فقط.

وحتى الآن، يأتي معظم الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان أو مناطق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تايلند وسنغافورة وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية. والمستثمرون من هذه البلدان المجاورة أكثر إماما بالخلفية السياسية والثقافية والقانونية لكمبوديا. والجوار الجغرافي يعطيهم ميزة معرفة قواعد اللعبة، بما فيها القواعد غير الرسمية.

والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر كانا مركزين في القطاعات ذات العائد الفوري العالي، التي يمكن فيها عكس مسار الاستثمار، مما يعكس ردود فعل المستثمرين بشأن عدم الاستقرار في كمبوديا⁽⁴⁾، وقد يكون من الأمثلة المتطرفة على هذا النوع من الاستثمار، افتتاح فندق عائم ثم (كازينو) عائم خارج بنوم بنه.

والأمن الشخصي يشكل أهم مصدر لعدم التيقن. فثمة قوات متبقية من قوات الخمير الحمر مستمرة في الحرب ببعض أجزاء البلد، وهناك تهديد للأمن أيضا بسبب السرقات التي يرتكبها المحاربون السابقون الذين لا يجدون لأنفسهم عملا وأيضا قوات الشرطة الحكومية التي تتقاضى أجرا غير كاف على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد بعض التشكك لدى السكان إزاء استقرار حكومة ائتلافية تعد حكومة ضعيفة، مما يثير المخاوف بقلب السياسات الحالية من جانب حكومة مستقبلية.

والمشاكل الأمنية الداخلية المعلقة تؤثر أيضا بشكل غير مباشر على الاستثمار من خلال ميزانية الحكومة. فمن جراء الشواغل الأمنية، تواصل الحكومة إنفاق مبالغ كبيرة على القوات المسلحة والدفاع (ثلث إجمالي النفقات في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٥، و ٢٩ في المائة في الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٦)، مما يزاحم الاستثمار في مجالات من قبيل إصلاح الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، وهذه مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لتنمية البلد.

وهشاشة السلام وتعدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية يدلان على أن الانتقال الكامل من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام والنمو سوف يستغرق بعض الوقت، ومن هنا تظل المعونة الدولية ضرورية، بصفة خاصة، للمساعدة في توحيد البلد. على أنه من الواضح بالفعل، أن المستثمرين والموارد بالقطاع الخاص، على الصعيدين المحلي والأجنبي، قد يمكن حشد هم في كمبوديا، كما يتوقع منهم أن يرتبطوا بمشاريع أطول أجلا، وذلك مع اطراد استقرار البلد. والتمويل الحكومي والدعم الدولي الواسع يشكلان بصفة عامة تكملة هامة للعمليات السياسية والاقتصادية المحلية التي ستحدد في نهاية المطاف، سرعة الانتعاش والتنمية في كمبوديا.

السلفادور: التدفق المالي والهيكل الاستثماري

يعود تاريخ النزاع المسلح في السلفادور إلى نهاية عام ١٩٨٠، وفق ما يقال، ولكن هذا البلد ما فتئ على حافة حرب أهلية منذ عام ١٩٧٨⁽⁵⁾. ولقد سادت موجة من اختطاف الأشخاص وعمليات القتل لبواعث سياسية دون هوادة، حتى بعد قيام انقلاب عسكري على يد بعض من الضباط الشباب، حيث عمد هذا الانقلاب إلى تأسيس لجنة سياسية مدنية - عسكرية لتولي الحكم، و وعد بإصلاحات سياسية واقتصادية. وفي نهاية الثمانينات، تغير الأعضاء المدنيون باللجنة، وفي ٦ آذار/مارس ١٩٨٠، فرضت اللجنة الجديدة حالة الحصار وأمرت قوات الجيش بنزع ملكية كافة المزارع التي تزيد مساحتها عن ٥٠٠ هكتار، وحولت غالبيتها إلى تعاونيات مملوكة للعمال. وهذه المزارع المنزوع ملكيتها تغطي ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار، أي ما يزيد على ١٤ في المائة من أرض البلد الصالحة للزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، هددت اللجنة بمصادرة أرض المزارع التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠ و ٥٠٠ هكتار، وقامت بتأميم جميع المؤسسات المالية، وأنشأت وكالات حكومية لتولي مبيعات البن والسكر فيما وراء البحار.

وكان الاستثمار والإنتاج بمثابة الضحية المباشرة لهذه السياسات وللصراع المسلح الذي اندلع بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وهي حركة يسارية من حركات المغاورين سبق تشكيلها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ من المنظمات السياسية - العسكرية التي كانت نشطة في السلفادور في أواخر السبعينات. ومعدل الاستثمار الخاص الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد هبط من مستوى يزيد عن ١٣ في المائة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ إلى ٦,٤ في المائة في عام ١٩٨٠. وفيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢١ في المائة، كما هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ٢٥ في المائة.

وخلال السنوات التالية، طغت النفقات الأمنية على النفقات المتعلقة بأعمال الصيانة والتوسع في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة الكهربائية والنقل والمياه والتخلص من الفضلات وطردت هذه النفقات. والمغاورون قد قاموا، في خضم "حرب للاستنزاف" بتكرار الهجوم على الهياكل الأساسية للبلد، وخاصة صناديق السنترالات الهاتفية وأبراج الإرسال الكهربائي. والسلطات كانت قادرة عادة على إصلاح الأضرار بسرعة، ولكنها كانت مضطرة إلى إنفاق مبالغ كبيرة لمجرد إبقاء واحد من الهياكل الأساسية في حالة عمل وتشغيل، وهذه المبالغ كانت ستنفق وقت السلم من أجل تحديث هذا الهيكل الأساسي وتوسيع نطاقه.

والسلفادور قد تلقت معونة خارجية كبيرة في الثمانينات، ولكن بيئتها الخارجية كانت غير مواتية من ناحية أخرى لعدة أسباب: هبوط أسعار البن العالمية، وارتفاع معدلات الفائدة الدولية، وانحياز الاتفاقات التجارية داخل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

وميزانية الحكومة كانت في حالة عجز مستمر، وتمويلها من خلال إصدار النقد على يد المصرف المركزي أدى إلى التضخم. وهذا قد أفضى إلى الضغط على سعر الفائدة الثابت، ومن ثم، فقد أدخل سعر صرف مزدوج: سعر رسمي يتسم بالمغالاة، وهو سار في كافة المؤسسات المالية مع وجود ضوابط صارمة لتحصيل حصائل الصادرات، وسعر آخر غير رسمي وغير خاضع لأي ضوابط ومعمول به في "السوق السوداء". والتضخم قد أدى إلى إمعان السعر السائد في السوق السوداء في التباعد شيئا فشيئا عن السعر الرسمي.

ورغم أن الاستثمار والانتاج على صعيد القطاع الخاص كان نموها متواضعا عقب عام ١٩٨٢، فإنهما لم يستعيدا اطلاقا ما كانا عليه من مستوى في عام ١٩٧٩ أثناء فترة الحرب الأهلية. وعند النظر إلى الاستثمار الخاص باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ أن هذا الاستثمار قد زاد على نحو مطرد، بالأسعار الحالية، من مستواه المنخفض في عام ١٩٨٠ البالغ ٦.٤ في المائة، ووصل إلى نسبة ٩.٨ في المائة في عام ١٩٨٩ وإلى نسبة ١٢.٣ في المائة في عام ١٩٩١. أما الاستثمار الحكومي فقد كان ضحية للحرب بشكل أكثر وضوحا، وهذا الاستثمار لم يتعرض لهبوط حاد متبوع بانتعاش بطيء، ولكنه تعرض بدلا من ذلك لهبوط مستمر تقريبا، حيث انحدر من مستوى يزيد عن ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ إلى ما يقل عن ٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٠، وهو ما زال متسما بالركود حتى اليوم.

وقد لقي ما يزيد عن ٧٥٠٠٠ شخص، وغالبيتهم من المدنيين، مصرعهم في الحرب الأهلية، وما يقدر بنسبة ٢٠ في المائة من السكان، أي حوالي ١ مليون نسمة، بارحت البلد. والولايات المتحدة كانت بمثابة المقصد المفضل لدى الغالبية، وإن كانت ثمة أعداد كبيرة يمتد وجهها نحو كوستاريكا وبلجيكا والمكسيك وكندا وبلدان أخرى. وما يزيد عن ٨٠ في المائة منهم قد هاجرت على نحو غير مشروع، ومن ثم فإن الإحصاءات الرسمية تقلل من شأن أعداد المهاجرين. والسلفادور قد فقدت الكثير من أفضل وألمع العاملين بها. وتحليل بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية يوضح أن ٤٢ في المائة من المهاجرين قد قضوا ١٠ سنوات أو أكثر بالمدارس، وذلك بالقياس إلى ١٣ في المائة من اليد العاملة التي ليست من المهاجرين^(١).

قضية الأرض في السلفادور

السلفادور تتصدر بلدان القارة الأمريكية من حيث كثافة السكان، وهي لا تضم سوى ٠.٢٥ هكتار من الأرض الزراعية بالنسبة للفرد الواحد^(٢). والأرض ما فتئت، من الناحية التاريخية، موزعة بشكل بالغ الإجحاف. وذات مرة ترددت أنباء بأن "١٤ أسرة" تمتلك كافة الأرض الخصبة تقريبا تاركة مئات الآلاف من الأسر عديمة ملكية الأرض تماما؛ والوصول إلى ملكية الأرض ما فتئ دحشا طويلا من الزمان مبعث توتر بالمناطق الريفية. والحكومة قد اختارت في الواقع مواصلة الإصلاح الزراعي على الرغم من الحرب الأهلية، بل وبسبب هذه الحرب إلى حد ما. وبحلول عام ١٩٨٩، كانت هناك ٤٨٧٠٠ من المستأجرين السابقين قد تلقت سندات الملكية الخاصة بقطع الأرض الصغيرة التي تفلحها، مما زاد بعدد الأسر التي استفادت من الإصلاح الزراعي إلى ما يقرب من ٨٢٠٠٠ أسرة، كما يعني أن ما يزيد عن ٢٩٠٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية (خمس المساحة الكلية الموجودة بالبلد) قد تأثرت بالإصلاح الزراعي^(٣).

وقد تم نزع ملكية مزارع عديدة في عام ١٩٨٠ في إطار البرنامج الأولي للإصلاح الزراعي، ولكنها كانت في غالبيتها من مزارع السكر والقطن، فمزارع البن يندر لها أن تصل إلى ٥٠٠ هكتار من حيث المساحة. ومع هذا، ورغم التزام الحكومة بالإصلاح الزراعي، فإنها لم تقم بعد عام ١٩٨٠ بنزع ملكية أراضي المزارع الكبيرة إلا فيما يتصل بتأجير قطع الأرض الصغيرة للمستأجرين الذين لا يملكون أرضا. وجاء دستور عام ١٩٨٠ الذي زاد حد الحيازة الخاصة، التي وعدت بها لجنة الإصلاح، من ١٠٠ هكتار إلى ٢٤٥ هكتارا، مما كان من شأنه أن يسفر أيضا عن نزع ملكية عدد كبير من مزارع البن، ولكن تنفيذ هذا الإجراء قد تأجل حتى عام ١٩٨٧، مما أعطى المزارعين وقتا كافيا للقيام بشكل قانوني، وأحيانا على الصعيد الفعلي كذلك، بنقل ملكية الأرض الزائدة عن الحد المقرر إلى مشترين لا يمتون لهم بصلة قرابة وكذلك إلى أعضاء من أسرهم.

وليس بغريب أن يرد موضوع الأرض في اتفاقات السلام، وإن كان ذلك خارج نطاق إصلاح زراعي عام^(٤). ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اتفقت الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي، من منطلق الأخذ بملحق تنفيذي للمفاوضات الدائرة في إطار اتفاقات السلام، على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نقل ملكية ما يقرب من ١٢ في المائة من أراضي السلفادور الزراعية إلى ٧٥٠٠ من مقاتلي الجبهة السابقين و ١٥٠٠٠ من الجنود السابقين و ٢٥٠٠٠ من شاغلي الأرض الخاصة في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة الجبهة^(٥). وكان على الحكومة أن تحصل على هذه الأرض من خلال شراء قطع صغيرة بأسعار السوق من البائعين الراغبين في ذلك. أما المستفيدون المستهدون فإنهم كانوا سيتلقون قطع الأرض الصغيرة هذه بمساحات تتراوح بين ١.٤ و ٥ من الهكتارات، مما يتوقف على نوعية الأرض، بالإضافة إلى مساعدة تقنية ورهن يعادل القيمة السوقية للأرض المملوكة. وقطع الأرض الصغيرة هذه قد تكون بأي مكان بالبلد؛ وقد لوحظ أن المزارعين الذين لا يملكون أرضا والذين يعيشون في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة الجبهة كانوا يتلقون أحيانا ملكية الأرض التي يفلحونها، ولكن في حالة رغبة المالك القانوني في البيع.

ونقل ملكية الأرض قد مضى على نحو أكثر بطءا مما كان مزمعا، وهذا يرجع، من ناحية أولى، إلى حدوث تأخيرات في التنفيذ، كما يرجع، من ناحية ثانية، إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستفيدون^(٦). والأرض تشتري بأسعار السوق، ومن الملاحظ أن الفلاحين والمقاتلين السابقين لم يكونوا راغبين في تحمل الدين الذي سيصحب شراء الأرض. ورغم أن رهونات العقارية لمدة ٢٠ عاما كان فائدتها ٦ في المائة ولها فترة سماح مدتها ٤ سنوات، وهذه شروط تعد في غاية المواتاة بالقياس إلى شروط القروض التجارية، فإن وجود رهن كبير على الأرض يحول دون استخدامها كضمان للحصول على قرض آخر كإسماح عام. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ هناك نقص في المساعدة التقنية والائتمان، ونادرا ما كان الائتمان يقدمان في نفس الوقت.

ومع التكنولوجيا المتوافرة، لا يستطيع المزارع في السلفادور أن يعول أسرته من زراعة حبوب أساسية في قطعة صغيرة من الأرض. وقدرة أنه اعتبارا من أوائل الثمانينات، غلت المساحة البالغة ١.٤ من الهكتارات من الأرض الجيدة دخلا صافيا لا يزيد عن ٢٧٠ دولارا في السنة

من محصول الذرة، ومن هذا المبلغ سيدفع المزارع أيضا ما عليه من أقساط رهينة عقب انتهاء فترة السماح، على حين أن المساحة التي تتراوح بين ثلاثة وخمسة هكتارات من الأرض ذات النوعية الأسوأ حالا تأتي بمحصول هزيل لا يغل دخلا صافيا يفوق ذلك بكثير. ومحاصيل الشامام والبطيخ والطماطم والخضروات تتطلب استثمارا يزيد كثيرا عما تتطلبه الحبوب الأساسية. ولكنها قد تغل دخلا صافيا يبلغ ٢ ٧٠٠ دولار في العام أو أكثر بالنسبة للمزارعين بأراض من نفس المساحة والنوعية. والمحاصيل الدائمة، من قبيل البن والفواكه الحمضية والجوز والأفوكاتا، تبشر بدخل صاف أكثر من ذلك أيضا، ولكن إنتاجها يتطلب استثمارا لمبالغ كبيرة من المال وانتظارا لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات من وقت الفرس حتى وقت الجني^(١٢).

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن نسبة الـ ١٢ في المائة من الأرض الداخلة في عملية الأرض مقابل السلاح كانت معرضة لنفس الصعوبات التي تكتنف الزراعة عموما في السلفادور. والإنتاج الزراعي قد عانى أشد المعاناة من أعمال العنف التي سادت الحرب الأهلية، كما أنه كان أبطأ قطاع من حيث الانتعاش، في الواقع (انظر الجدول الثامن - ٣). والأسعار الزراعية كانت كاسدة بصورة عامة. وصغار المزارعين لم يكن بوسعهم أن يصلوا إلى الائتمان ولا إلى المعارف الفنية اللازمة للاستثمار في محاصيل جديدة على نحو ناجح. وكبار المزارعين كانوا يستطيعون الوصول إلى الائتمان، أو استثمار ما لديهم من مدخرات، ولكن العائدات المتوقعة كان عليها أن تتخطى عددا من الشكوك. ومن الواضح أن ملكية الأرض قضية سياسية المنحى ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية هامة في السلفادور. والإصلاح الزراعي العام الذي بدأ بالفعل في عام ١٩٨٠ قد شكل، بالفعل، فيما عدا المكسيك، أكبر عملية جذرية غير اشتراكية لتوزيع ملكية الأرض بأمريكا اللاتينية. وثمة جانب مثير من جوانب الاستثمار في الربيف يتمثل في أن بعض المقاتلين السابقين، الذين لا يملكون أرضا ولا يجدون عملا، قد اتجهوا نحو اللصوصية بالربيف، مما زاد من المخاوف والشكوك القائمة أصلا.

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار الفعلي، يلاحظ أن المزارعين في السلفادور يفضلون المشاريع ذات العائد السريع على المشاريع الطويلة الأجل، حتى ولو كانت هذه المشاريع الطويلة الأجل تبشر بعائد أعلى. وبالنسبة للحبوب الأساسية، على سبيل المثال، توجد فترة قصيرة نسبيا بين مرحلة الفرس ومرحلة الجني، والإنتاج في طور الانتعاش، بالرغم من نكسة الجفاف التي حلت في عام ١٩٩٤. وعلى النقيض من ذلك، يلاحظ أن إنتاج البن والقطن يمر بطور من الركود. وبشكل مماثل، يوجد تزايد في إنتاج الدواجن، في حين أن إنتاج لحوم البقر مستمر في الهبوط (انظر الجدول الثامن - ٣). وليس من قبيل المصادفات أن الدجاجة تصل إلى وزنها السوقي قبل وصول العجل إلى هذا الوزن. وتحركات الأسعار داخل القطاع الزراعي لا تفسر هذا الأداء المتفاوت (انظر الجدول الثامن - ٤).

وفي اتفاقات السلام الأصلية، كان المتوخى إكمال التشريعات المتعلقة بحيازة الأرض ذات الصلة في عام ١٩٩٢. على أنه بحلول عام ١٩٩٥، لم تصل هذه العملية إلى ختامها بعد^(١٣). ومن ثم، فإن الأهداف السياسية لبرنامج الإصلاح الزراعي لم تتحقق حتى اليوم. والزراعة قد ظلت عموما في حالة ركود نسبي، في نفس الوقت. وبعبارة أخرى، يلاحظ أن الدينامية الاقتصادية والاستثمار في الفترة التالية لمرحلة الصراع كانا بمنأى عن قطاع الأرض والزراعة في اقتصاد السلفادور، رغم ما يتسم به هذا القطاع من أهمية سياسية.

الجدول الثامن - ٣ - السلفادور: نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي، ١٩٩٥-١٩٩١

(النسبة المئوية للتغير في الحجم، بأسعار عام ١٩٩٠)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٦,٣	٦,٠	٧,٤	٧,٥	٣,٦	الناتج المحلي الإجمالي
٦,٠	١٠,١	٨,٣	٦,٤	١٠,٣	البناء
٧,٠	٧,٩	٨,٣	٩,٩	٥,٩	الصناعة التحويلية
٥,٣	٢,٤-	١,٤-	٨,٠	٠,٣-	الزراعة
	٦,٧-	٩,٦-	١١,٠	٠,٥	البن
	٤٧,٨-	١١,٣-	٨,٨	٣٨,٠-	القطن
	٣,٠	٧,٨-	٣,٠-	٦,٠-	الماشية
	١٠,٦	٤,٨-	٨,٧	٦,٠	الدواجن
	١٥,٠-	٠,٥	٢٧,٧	٣,٨	الحبوب الأساسية

المصدر: مصرف الاحتياطي المركزي.

الجدول الثامن - ٤ - السلفادور: معاملات الامتصاص الضمني للتضخم السعري فيما يتعلق بعناصر الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩١-١٩٩٤^١

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
١٥٣,٥	١٣٨,٧	١٢٢,٦	١١٢,٧	الناتج المحلي الإجمالي
١٩١,٩	١٧١,٤	١٤٧,٨	١٠٥,٥	التشييد
١٦١,٠	١٤٩,٢	١٢٨,٨	١١٢,١	الصناعة التحويلية
١٥٤,٠	١٢٨,٧	١٠٥,٥	١١٧,٢	الزراعة
..	٨٢,٨	٦٩,٤	١٠٣,٣	البن
..	١٠٤,٣	٨٢,٩	١٣٣,٨	القطن
..	١٣٠,٤	١٢٤,٦	١١٨,٤	الماشية
..	١٤٩,٣	١٢٠,٤	١٢٢,٨	الدواجن
..	١٦٣,١	١٠٦,٦	١٢٩,٩	الحبوب الأساسية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بناء على البيانات التي قدمها مصرف الاحتياطي المركزي.

(أ) ١٩٩٠ = ١٠٠.

الاستثمار في السلفادور

في عام ١٩٨٩، وإبان استمرار الحرب، قامت حكومة منتخبة حديثا بتولي مقاليد الحكم، ووعدت بإلغاء كثير من السياسات الاقتصادية القائمة (مع التنويه باستثناء الإصلاح الزراعي). وفي عام ١٩٩٠، عمد المصرف المركزي بالتالي إلى رفع القيود المتصلة ببيع العملات الأجنبية، وقرر تعويم سعر الصرف الرسمي. وقد هبط هذا السعر بسرعة إلى مستوى يقارب السعر السائد في السوق السوداء، ولكنه كان خاضعا للتحكم فيه منذ ذلك الحين من خلال اضطلاع المصرف المركزي بعمليات شراء وبيع للعملات الأجنبية من أجل الاحتفاظ بسعر صرف اسمي ثابت نسبيا (مما يتراوح بين ٩.٨ كولونات للدولار الواحد). وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بإغلاق وكالتي تسويق البن والسكر التابعتين لها، وبإلغاء الحد الأقصى للأسعار فيما يتصل بالحبوب الأساسية المخصصة للاستهلاك المحلي، وبتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. وبدأت إعادة خصخصة النظام المصرفي في عام ١٩٩١ (حيث أكملت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

ولفترة ما، بدت الحرب وكأنها تزداد حدة مع وصول معارك المفاورين السافرة إلى مدينة سان سلفادور، عاصمة البلد، لأول مرة في هجوم تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ومع هذا، فإن احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات بدأت أيضا في التحسن.

ونظرا لهذه التطورات السياسية والاقتصادية، بدأت ثقة المستثمرين في التزايد. فارتفعت نسبة الاستثمار الخاص الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من مستوى يقل عن ١٠ في المائة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلى ما يربو على ١١ في المائة في عام ١٩٩٠ و ١٢ في المائة في عام ١٩٩١. وعقب توقيع اتفاقات السلام في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عاد الاستثمار الخاص إلى ما كان عليه من مستوى قبل مرحلة الصراع (أي أكثر من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) كما أن نمو هذا الناتج قد ارتفع إلى ما يزيد عن ٦ في المائة سنويا. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، انتهت الحرب رسميا، وجرى الاعتراف بجبهة فارابونديو مارتي بوصفها حزبا سياسيا. وبحلول عام ١٩٩٤، كان الاستثمار الخاص قد زاد ووصل إلى ١٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. وبإدماج الاستثمار الحكومي، بلغت هذه الحصة ١٨,٥ في المائة (انظر الجدول الثامن - ٥).

الجدول الثامن - ٥ - السلفادور: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٨-١٩٩٥

تحويلات العمال المهاجرين	الاستثمار الخاص	الاستثمار الحكومي	الاستثمار الكلي	أسعار الاستهلاك	نمو الناتج المحلي الإجمالي	
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			(النسبة المئوية للتغير السنوي)			
٣,٦	٩,٥	٣,١	١٢,٦	١٩,٨	١,٦	١٩٨٨
٣,٥	٩,٨	٣,٥	١٣,٣	١٧,٦	١,١	١٩٨٩
٧,٨	١١,٢	٢,٥	١٣,٧	٢٤,٠	٢,٨	١٩٩٠
٨,١	١٢,٣	٢,٨	١٥,٢	١٤,٤	٣,٦	١٩٩١
١١,٧	١٣,٢	٤,٠	١٧,٢	١١,٢	٧,٥	١٩٩٢
١١,٣	١٣,٩	٤,٠	١٧,٩	١٨,٦	٧,٤	١٩٩٣
١١,٩	١٤,٨	٣,٧	١٨,٥	١٠,٦	٦,٠	١٩٩٤
١١,٦	١٠,١	٦,٣	١٩٩٥

المصدر: صندوق النقد الدولي ومصرف الاحتياطي المركزي.

والاستثمار الخاص في السلفادور يبدو وكأنه لا يعوقه عائق على صعيد السيولة. وعلى النقيض من ذلك، فطبقاً لأحد الباحثين "أن البلد يعاني من نقص فرص الاستثمار المربح، لا من نقص تمويل هذه الفرص. ومؤسسات القطاع الرسمي تستطيع الوصول إلى فيض من الأموال القابلة للإقراض"^(٤). وحيث أن الاستثمار كان قويا نسبيا، فإن من الواضح أن هذا التقدير مغالى فيه. وهناك، مع هذا، مجالات تثير القلق على صعيد الاستثمار الخاص فضلا عن تلك المسائل المتصلة بكفاية الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية.

وأحد هذه الشواغل يتعلق بأثر ما تبقى من عوامل الشك. فبالإضافة إلى تأثير هذه الشكوك على المزارعين، مما سبق ذكره أعلاه، يلاحظ أنها تؤثر على سائر نواحي الاقتصاد أيضا، وهذا يفضي إلى جعل الاستثمار مركّزا إلى أقصى حد في القطاعات التي يسهل فيها نسبيا الانسحاب من الصناعة ذات الصلة (أو من البلد بأكمله). ومن ثم، فإن مناطق تجهيز الصادرات، التي كانت لا تشغل سوى ٢٠٠ ٤ في عام ١٩٨٩، أصبحت تضم ٦٢٠٠٠ عامل في عام ١٩٩٢، وغالبيتهم في قطاع تصنيع الملابس. ومع أن هذا يشكل تطورا بالغ الإيجابية، فإن هذه الاستثمارات يمكن أن تنقلب بسهولة إلى وجهها الآخر. ذلك أن هذه الوظائف يمكن أن تضيق بنفس السرعة التي ظهرت بها.

وهناك مبعث قلق إضافي يتمثل فيما إذا كانت الإشارات السعريّة التي يتلقاها المستثمرون قد تعرضت للتشوه بفعل ما يسمى "المرض الهولندي"، مما قد يضلّل الإنفاق الاستثماري (انظر الإطار الثامن - ١). و "المرض الهولندي" هذا هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من جراء وفرة العملات الأجنبية، وهذه الوفرة تتحقق في السلفادور نتيجة غزارة تدفقات تحويلات المهاجرين (١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٥) وعودة رؤوس أموال كبيرة إلى الوطن واستمرار تدفق المعونة الخارجية. والتحويلات المسجلة من العمال المهاجرين قد زادت، بشكل حاد، من مستوى يقل عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ إلى ما يناهز ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ وإلى ما يزيد عن ١١ في المائة في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول الثامن ٤)^(٥). وفي الثمانينات، يلاحظ أن تدفق التحويلات لم يكن أقل شأنًا فحسب، بل إن مساهمة هذه التحويلات المتدفقة في مجال الإمداد بعملات أجنبية قد قابلها إلى حد كبير الطلب على هذه العملات في إطار هروب رؤوس الأموال.

الإطار الثامن - ١ - "المرض الهولندي" في مرحلة ما بعد الصراع: دور تحويلات العمال في السلفادور

إن التدفقات القوية للعملة الأجنبية ليست محض نعمة. فهي، من ناحية أولى، تمكن البلد من الوصول إلى الواردات، التي قد تستخدم في توسيع نطاق الاستثمار أو زيادة الاستهلاك. وهي، من ناحية ثانية، يمكن أن تؤدي إلى خفض الإنتاج في مجال الأنشطة التصديرية أو أنشطة منافسة الواردات، وهذا عامل يسمى "المرض الهولندي".

والمرض الهولندي تظهر أعراضه عندما تتجاوز تدفقات العملة الأجنبية التي تدخل البلد ما يخرج من هذه العملة، خلال فترة من الوقت، وتؤدي قوى السوق إلى خفض السعر المحلي لهذه العملية الأجنبية. وإذا كانت هناك قيود تعوق ارتفاع سعر الصرف، فإن ثمة أثر مماثل يحدث على نحو غير مباشر (وإن كان ذلك يشكل أكثر بطءاً) لأن المصرف المركزي يقوم بشراء العملة الأجنبية الفائضة بسعر محدد، وهذا يعني أنه يغذي الاقتصاد بمزيد من الأموال المحلية. وهذه الزيادة في الأموال التي تتدفق على الاقتصاد تؤدي إلى رفع الأسعار المحلية، بما فيها الأجور وسائر تكاليف الإنتاج. ومع هذا، فإن منتجي السلع التجارية سوف يظلون على منافستهم للسلع الأجنبية، التي لم تتعرض أسعارها للارتفاع، أي أنهم لن يكونوا أحراراً تماماً في رفع الأسعار، وهذا عامل مثبط للإنتاج لديهم. وهذا النوع من الأثر السلبي قد أصبح يعرف باسم "المرض الهولندي" بعد أن واجهت هولندا صعوبات من هذا القبيل في السبعينات من جراء تحقيق زيادات كبيرة في حصة العملة الأجنبية التي تأتت من صادرات الغاز الطبيعي.

والسلفادور شهدت تدفقات كبيرة من التحويلات الواردة إليها، وهي قد أدت، لا إلى مجرد زيادة موارد العملة الأجنبية بالبلد، بل أيضاً إلى تحقيق مكاسب بارزة بالنسبة لمن يتلقونها. وتحويلات العمال المهاجرين تذهب أساساً، في السلفادور، إلى أسر منخفضة الدخل، حيث تزيد من الاستهلاك، لا من الإدخار أو الاستثمار. وقد قام Segundo Montes بتحليل دراسة استقصائية للأسر المعيشية، حيث تبين أن ثلث الأسر التي شملتها الدراسة تتلقى تحويلات من قريب واحد على الأقل من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه التحويلات تمثل، في المتوسط، ٤٧ في المائة من دخل الأسرة^(١).

وفي حالة إنفاق التحويلات بكاملها على واردات إضافية، فإن الطلب المتزايد على العملة الأجنبية من شأنه أن يقابل العرض المتزايد، وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي ضغط لتغيير سعر الصرف؛ فتيار العملة الأجنبية المتدفق إلى البلد سوف يخرج منه على الفور تقريباً. ومن الملاحظ، بصفة عامة، أنه لو أنفقت كافة التحويلات على السلع والتبادليات (أي السلع والخدمات التي يمكن تصديرها أو استيرادها) فإن "المرض الهولندي" لن تقوم له قائمة.

ومن المتعذر، في الواقع، بالنسبة لأي أسرة أن تنفق دخلاً إضافياً على السلع التجارية وحدها. ولنفترض، على سبيل المثال، أن واحداً من متلقي التحويلات قد اشترى جهازاً تلفزيونياً مستورداً. وهذا يعني أنه لم يدفع لشراء سلعة مستوردة إلا جزءاً من ثمن الشراء فقط؛ وثمة جزء مدفوع للمستورد وللتاجر (خدمات مقدمة بالجملة وبالتجزئة، أي شيئاً لا تبادلياً) كما أن ثمة جزءاً مدفوعاً من أجل الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات. وحتى لو قامت الحكومة بإنفاق العائد الضريبي الزائد بأكمله على الواردات، فإنه سيظل هناك أيضاً طلب متزايد على خدمات التجارة بالجملة وبالتجزئة، مما يعني إحداث زيادة في السعر النسبي لسلع أو خدمات لا تبادلية (ارتفاع حقيقي في سعر الصرف)، وهذا سيؤدي بدوره إلى ظهور "المرض الهولندي". على أن هذا مثال "متطرف"، وثمة ما يدعو، على نحو قوي، إلى الاعتقاد بأن هناك حصة كبيرة من التحويلات تنفق في السلفادور على سلع وخدمات لا تبادلية بشكل مباشر.

وأصعب مشكلة تواجهها راسمي السياسات، فيما يتصل بـ "المرض الهولندي"، تتعلق بتقييم مدى استدامة تدفقات التحويلات إلى البلد. وإذا كانت هذه التدفقات مجرد تدفقات مؤقتة، فإن مشروبات إنتاج السلع التجارية سوف تحول الاستثمار على نحو غير ملائم نحو قطاع السلع غير التجارية. وبعد انتهاء التدفقات، سيكون هناك ما يبرر عملية التوسع في إنتاج السلع التجارية، ولكن الرصيد الرأسمالي سيكون قد تأسس بالفعل بتركيز آخر، مما يجعل التكيف الحتمي أكثر صعوبة.

وحتى إذا اعتبرت التحويلات مصدراً محددًا لـ "المرض الهولندي" في السلفادور، فإن الحل الملائم لا يتضمن تثبيط تدفق التحويلات إلى البلد. فالبلد سيزداد فقراً بدون هذه التحويلات. ومن الملاحظ، علاوة على ذلك، أن التحويلات تختلف عن القروض وتختلف أيضاً عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تضاف إلى الاقتصاد دون مقابل. والسياسة العامة قد تسعى، في الواقع، إلى استدامة التحويلات على المدى المتوسط والطويل الأجل. ولكن "المرض الهولندي" يمثل الحصة النهائية لكافة التدفقات، في مجموعها، وقد يعن للسياسة العامة أن تبسط نطاق التدفقات الرأسمالية الأخرى من أجل احتواء الضغط الصعودي المفرط على سعر الصرف الحقيقي.

ومن الواجب على راسمي السياسات، في نفس الوقت، أن يولوا اهتمامهم لاحتمال حدوث هبوط مفاجئ في تدفق العملة الأجنبية إلى البلد. ووقوع هذا الهبوط يعد أكثر احتمالاً بالنسبة للتدفقات الرأسمالية، وتقلباتها غنية عن البيان، أو بالنسبة للمعونة الأجنبية، التي يمكن قطعها من جانب واحد، ولكنه أقل احتمالاً في حالة تحويلات العمال المهاجرين^(٢). وحتى إذا توقفت تدفق موجات جديدة من المهاجرين فلا يتوقع أن يقل تدفق التحويلات إلى البلد إلا ببطء مع تراخي صلات العمال المهاجرين بوطنهم الأصلي.

(١) انظر Segundo Montes، المرجع المذكور، "Macroeconomic policy and the Salvadoran peace accords"، World Development، vol. 23، No. 12 (December 1995)، p. 2082. Cited in Elisabeth Wood and Alexander Segovia،

(ب) تشير Elisabeth Wood and Alexander Segovia إلى أن التحويلات يمكن أن تهبط فجأة إذا قامت الولايات المتحدة بإعادة جميع أهالي السلفادور الذين يعيشون بدون تأشيرات هجرة إلى بلدهم في وقت واحد (انظر Wood and Segovia، مرجع سبق ذكره).

على أنه في التسعينات، أضيف تدفق التحويلات، مقرونة بالواردات من التمويل الرأسمالي الخاص والحكومي، إلى احتياطات المصرف المركزي. ومع سهولة مقابلة الطلب على الواردات من تدفقات العملات الأجنبية الوفيرة، يلاحظ أن الواردات لا تكاد تتعرض لضغوط سعرية تذكر، في حين أن أسعار السلع اللاتبادلية ارتفعت بشكل أكثر قوة. والنتيجة في هذا الصدد هي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، الذي يسمى "المرض الهولندي"، رغم بقاء سعر الصرف الإسمي على حاله.

ومن ثم، فقد برز حافز كبير في مجال الاستثمار في السلع اللاتبادلية، بما فيها الخدمات والعمارات السكنية والمباني التجارية، لا في حقل الزراعة والصناعة التحويلية. والتعمير يشكل، في الواقع، قطاعاً رائداً على صعيد الانتعاش الاقتصادي. وسعر الإنشاءات الجديدة، الذي يتضمن عنصراً كبيراً غير تجاري، ما فتئ يتزايد بسرعة، كما هو واضح من الجدول الثامن - ٤^(١٤).

وقد حاول المصرف المركزي أن يقلل من تأثير "المرض الهولندي" من خلال قيامه بـ "تعقيم" ما يترتب على عمليات شرائه للعملة الأجنبية من نتائج بالنسبة للنقد المتوفر محلياً. وقد قام ببيع سندات له من أجل امتصاص النقد المتداول، كما قام بزيادة المتطلبات من الأرصدة الاحتياطية لدى المصارف التجارية، مما قلل من السيولة، على النحو المبتغى، ولكن كل ما أحدثه هو أن أرجأ الزيادة الحتمية في أسعار السلع والخدمات اللاتبادلية وذلك لأن معدلات الفائدة المحلية قد ارتفعت، أي أنها قد اجتذبت مزيداً من العملة الأجنبية الداخلة إلى البلد.

والدرس المستفاد من هذه التجربة هو أن الأسلوب الصحيح لمواجهة الارتفاع الحقيقي في أسعار الصرف يتمثل في معالجة هذه المسألة على نحو مباشر وفي تحويل الإنفاق إلى السلع والخدمات التبادلية. وتخفيض الرسوم الجمركية القسوى المفروضة على الواردات، وبالغية ٢٩٠ في المائة، إلى ٢٠ في المائة قد كانت له جدواه، ومن المخطط لهذه الرسوم أن تهبط إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦ في المائة بحلول نهاية هذا القرن، كحد أقصى. أما بعد هذا، فإن الواقع الاقتصادي يقول بأن التطورات التي تسبب ضغوطاً لرفع سعر الصرف الحقيقي سوف تحرك التغييرات الاقتصادية التي من شأنها أن تحدث تغييرات في الأسعار النسبية تعادل ارتفاع الأسعار على نحو أسمى.

والواقع، أن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف هو الأمر المطلوب بالتحديد من أجل تهيئة التكيف عندما تكون الضغوط المؤدية إلى هذا الارتفاع ضغوطاً دائمة. والصعوبة، في هذا الصدد، تكمن في التفرقة بين هذه الحالة وبين حالة توافر العملة الأجنبية بكثرة على نحو أكثر عروضا، مما يحدث عند وقوع زيادة مفاجئة في رؤوس الأموال العائدة إلى البلد من أجل استخدامها في استثمارات تتسم نسبياً بالسيولة والقدرة السريعة على تغيير الاتجاه. وثمة نهج من أنهج السياسة العامة قد حظي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، وهو فحص رؤوس الأموال الداخلة إلى البلد لإبعاد "النقود الساخنة" وتلطيف ارتفاع أسعار الصرف في مثل هذه الظروف^(١٥).

هايتي: استجابة مترددة من القطاع الخاص

كان نظام حكم دوفالييه استبدادياً طويلاً، وعندما انهار هذا النظام في شباط/فبراير ١٩٨٦، يلاحظ أنه قد ترك في هايتي سكاناً فقراء وخزائن خاوية واقتصاداً متداعياً. وفيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١، لم تستطع خمس حكومات متعاقبة أن تعكس اتجاه هذه الحالة. ومن الملاحظ، في الواقع، أن الحالة الاقتصادية قد هوت إلى الحضيض، مع حدوث مزيد من التدهور السريع في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بحكومة جان - برتراند أرسيتيد المنتخبة على نحو ديمقراطي. وعمليات الحظر الدولية^(١٦) وتجميدات المعونة الإنمائية التي تلتها قد فاقمت من الصعوبات الاقتصادية^(١٧).

والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي هبط بما يقدر بـ ٢٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. والأنشطة المتعلقة بمصانع تجهيز الصادرات - التي كانت تحقق ثلاثة أرباع إجمالي إيرادات الصادرات قبل الانقلاب - قد توقفت تماماً تقريباً. والصادرات هبطت من مستوى يناهز ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤، كما أن الواردات قد هبطت من مستوى يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار إلى حوالي ١٧٠ مليون دولار خلال نفس الفترة^(١٨). والإنتاج في قطاع الخدمات قد هبط مع هبوط سائر قطاعات الاقتصاد، في حين أن صناعة السياحة قد اختفت تقريباً^(١٩).

وقد هبطت إيرادات الحكومة المركزية من مستوى يناهز ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٣،٤ في المائة في عام ١٩٩٤، وذلك في نفس الوقت الذي زادت فيه النفقات، وخاصة في شكل زيادات في بند الأجور. ومع التلاشي شبه الكامل لأية موارد خارجية، يلاحظ أن العجز المالي قد جرى تمويله من خلال الائتمانات من البنك المركزي ومراكمة متأخرات الديون الخارجية.

والتضخم قد تضاعف، حيث ارتفع من متوسط يبلغ ١٨ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثامن - ٦)، وبلغ هذا التضخم ذروته في آب/أغسطس ١٩٩٤ حيث وصل معدله السنوي إلى ٥٠ في المائة. ولقد تآتى هذا التضخم من جراء الزيادة الهائلة في الموارد النقدية ثم مضى في الارتفاع بسبب زيادة أسعار السلع التبادلية نتيجة التخفيض الحاد لـ "الغورد" الذي فقد نصف قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة في أعقاب فرض الحظر التجاري الدولي في عام ١٩٩١.

وعلى ضوء ذلك، هبط الاستثمار على نحو كبير، حيث انخفض من مستوى يزيد عن ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ما دون ٢ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثامن - ٦). وكان الهبوط من نصيب كل من الاستثمارين العام والخاص. وقد نجم عن هذا تدهور شديد في الهياكل الأساسية والقاعدة الصناعية بالبلد.

الجدول الثامن - ٦ - هايتي: مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٩٥-١٩٩٥^(أ)

الاستثمار الحكومي	الاستثمار الخاص	الاستثمار الكلي	سعر الصرف (غورد مقابل دولار)	أسعار الاستهلاك	نمو الناتج المحلي الإجمالي	
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				(النسبة المئوية للتغير السنوي)		
٦,٥	٥,٧	١٢,٢	٧,٤	٢٠,٤	- ٠,١	١٩٩٠
٤,٦	٦,٧	١١,٢	٧,٧	١٨,٢	- ٣,٠	١٩٩١
٠,٤	٣,٣	٣,٧	٩,١	١٧,٩	- ١٤,٠	١٩٩٢
١,٠	٢,٨	٣,٨	١٢,٤	١٨,٩	- ٢,٦	١٩٩٣
٠,٤	١,٣	١,٧	١٤,٩	٣٦,١	- ١٠,٠	١٩٩٤
٦,٥	٣,١	٩,٦	١٥,٠	٢٨,٠	٣,٥	١٩٩٥ ^(ب)

المصدر: مصرف جمهورية هايتي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(أ) تنتهي السنة المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

(ب) تقديرات أولية.

ومع عودة رئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ شرعت الحكومة في الاضطلاع بجهد كبير من جهود التكيف والإصلاح بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كخطوة أولى نحو الانتعاش والتنمية المستدامة. وهذا الجهد قد حظي بدعم المساعدة المالية والتقنية المقدمة من المجتمع الدولي في سياق برنامج الإنعاش الاقتصادي للطوارئ الذي اتفق عليه مع الحكومة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقمة تدابير محددة قد نفذتها الحكومة، وهذه تتضمن: إلغاء القيود الكمية المتصلة بالواردات؛ وتخفيض الرسوم الجمركية؛ وإلغاء الشرط المتعلق بتسليم المصددين لنسبة ٤٠ في المائة من عوائد صادراتهم؛ ووقف الإعانات المالية؛ وتعليق الحدود القصوى الموضوعة لأسعار الفائدة؛ وتمديد ضريبة المبيعات لتشمل الخدمات المصرفية. أما خصخصة العديد من مشروعات الحكومة، وهي عنصر من عناصر برنامج الإنعاش، فقد أرجئت إلى عام ١٩٩٥.

وفي نفس الوقت، أدت المساعدة المقدمة من المانحين إلى إلغاء ٨٢ مليون دولار من متأخرات الديون المستحقة للوكالات المتعددة الأطراف، مما أفسح الطريق لتقديم قروض عاجلة من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، توصلت هايتي إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون مع دائئتها من أعضاء "نادي باريس" بشروط تساهلية، مما ألغى ما تبقى من متأخرات المدفوعات الخارجية المستحقة للدائنين الثنائيين. وعلاوة على ذلك، قامت الوكالات المتعددة الأطراف والجهات الشانثية المانحة بالالتزام بمبلغ ١,٧ بليون دولار للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ من أجل تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي^(٣٢). وكان من المزمع لثلاث هذه الأموال أن يقدم بحلول نهاية عام ١٩٩٥^(٣٣). وغالبية الأموال كانت من نصيب دعم ميزان المدفوعات، والمساعدة الإنسانية، وشؤون الحكم، بما فيها إصلاح النظام القضائي ومساندة الانتخابات وتحديث الإدارة العامة. ولم تقدم حتى الآن أية أموال تقريبا من أجل دعم القطاع الخاص، وذلك من قبيل دعم عملية إعادة التشكيل على الصعيد الصناعي أو توفير المساعدة للمؤسسات الائتمانية الصغيرة، أما الهياكل الأساسية فلم تخصص لها سوى مبالغ محدودة.

وبحلول نهاية السنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، أخذت نتائج برنامج الاستقرار في الظهور. فالتضخم هبط إلى معدل مستوى قدره ٢٨ في المائة من معدل مقداره ٣٦ في المائة في العام السابق؛ وإيرادات الضرائب زادت من ٥٩ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار، مما يعادل ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وهذه النسبة تشكل تحسنا كبيرا وإن كانت تعد نسبة منخفضة في ضوء المعايير الإقليمية)؛ واحتياطيات العملة الأجنبية قفزت إلى ١٢١ مليون دولار، أي أنها قد بلغت أربعة أضعاف مستواها في العام السابق وأصبحت تغطي شهرين ونصف من الواردات. ويلاحظ، علاوة على ذلك، أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نموا لأول مرة منذ خمس سنوات في النصف الأول من السنة المالية ١٩٩٥. وهذا التوسع يرجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي من ١٢١ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٤ إلى ٢٧٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٥، وهذا الإنفاق ممول أساسا من المعونة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاتفاق من جانب بعثة الأمم المتحدة وبعثات المعونة الخارجية إلى تعزيز الاستثمار والاستهلاك والاستثمار.

ومع هذا، فإن تمويل العجز المالي على يد المصرف المركزي، الذي كان قد توقف تقريبا في النصف الأول من السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤، استؤنف في وقت لاحق من ذلك العام بسبب توقف التمويل الخارجي على نحو لم يكن متوقعا^(٣٤). وكان بوسع المصرف المركزي، رغم ذلك، أن يقوم باحتواء الضغوط التضخمية الجديدة وأن يتجنب الإفراط في التخفيض الإسمي لقيمة الـ "غورد"، وذلك من خلال "تقييم" عملية تمويل العجز. وهذا يعني أن المصرف قد عمد إلى بيع كمية ضخمة من احتياطيات العملة الأجنبية التي لديه (حوالي ٢٢ مليون دولار فيما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) وامتصاص الإضافات غير المخططة من المعروض من النقود.

على أن هذا الإجراء أدى إلى وضع المصرف المركزي، في مركز صعب، فالعجز المالي كان كبيراً بشكل ملموس (أكثر من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ثم، فإن إصدار أموال جديدة لتمويل هذا العجز كان يمكن له أن يؤدي إلى إعادة ظهور ضغوط تضخمية إلا إذا كان هناك إمداد بمعمونة دولية (أو رأس مال خاص) أو تجديد لاحتياجات العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي.

النظام المالي المحلي

يتألف النظام المالي الهايتي من المصرف المركزي و ١١ مصرفاً تجارياً ومصرفين للرهنات العقارية ومؤسسة إئتمانية خاصة؛ ومجموعة كبيرة من التعاونيات، إلى جانب اتحادات إئتمانية ورابطات للزراعة ومنظمات غير حكومية. على أن موطن الضعف في هذا النظام، هو عدم توافقه في تحديد الصناديق الاستثمارية المناسبة لكل مستثمر من صغار المستثمرين، ولا سيما في القطاع الزراعي.

وشبكة المصارف التجارية جديدة نسبياً، فمُنشؤها يرجع إلى السبعينات؛ واثنان منها مملوكان للحكومة (مصرف التسليف الوطني والمصرف الشعبي الهايتي) وإن كان من المزمع تخصيصهما. وثمة ثلاثة مصارف أخرى تُشكل فروعاً لمصارف دولية.

ومن الملاحظ، باستثناءات قليلة، أن مصارف هايتي تُحجم عن المجازفة وتميل إلى قصر الإقراض على فئة ضئيلة من العملاء المعروفين من ذوي الضمانات الكبيرة، وذلك رغم حيازتها اليوم لودائع ضخمة. وعلى النحو المبين في الجدول الثامن - ٧، يلاحظ أن الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية ومصارف الرهنات العقارية قد بلغت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ٩,٣ بليون غورد (أي حوالي ٦٢٠ مليون دولار)، أو ما يناهز ٣٠.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه أكبر نسبة في ست سنوات. وفي نفس الوقت، كانت القروض الإجمالية غير المسددة تبلغ ٤,١ بليون غورد (٢٧٣ مليون دولار)، أي مجرد ٣٤,٣ في المائة فقط من إجمالي الأصول المصرفية، وذلك بعد أن كانت هذه القروض تُشكل في عام ١٩٩٠ نسبة مقدارها ٥٢,٦ في المائة. أما الحسابات النقدية فقد كانت تمثل نسبة مرتفعة، تصل إلى ٥٢,٥ في المائة، من إجمالي الأصول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومع هذا، فقد كانت نسبتها ٥٧,٢ في المائة في العام السابق.

الجدول الثامن - ٧ - هايتي: مؤشرات مختارة للنظام المصرفي، ١٩٩٠-١٩٩٥^(ب)

(بملايين الغوردات)

١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٤ ١٢٧	٢ ٩٩٩	٢ ٨٣٣	٢ ٢٣٩	٢ ١١٨	١ ٧٦٣	صافي القروض المقدمة للقطاع الخاص
١٢ ٠٤٨	٨ ٨٧٧	٧ ٦٦٣	٥ ٥٥٤	٤ ٤٨٠	٣ ٣٥٢	إجمالي الأصول
٩ ٣١١	٦ ٥٢٤	٥ ٣٨٢	٤ ٠٢٩	٣ ٤٩٢	٢ ٧٥٢	إجمالي الودائع
						بندان تذكريان (بالنسب المئوية)
٣٤,٣	٣٣,٨	٣٧,٠	٤٠,٣	٤٧,٣	٥٢,٦	نسبة القروض إلى الأصول ^(ج)
٣٠,٤	٢٧,٥	٢٧,٩	٢٤,٠	٢٠,٥	٢١,٧	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ^(د)

المصدر: مصرف جمهورية هايتي.

(أ) بما في ذلك جميع المصارف التجارية ومصرف مدخرات واحد ومصرف رهونات واحد؛ مع انتهاء السنة المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) نسبة مئوية.

وثمة ثلاثة مصارف فقط هي التي لها وكالات خارج بورت - أو - برنس، وهو انحياز حضري يعكس تفضيلاً للتجارة والصناعة التحويلية، فالزراعة لم تلتق سوى حصة هامشية من القروض، أو ما يقل عن ٢ في المائة من مجموع هذه القروض، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤. ومن الممكن تفسير هذه الظاهرة جزئياً بعدم توفر ضمانات لحيازة الأرض في القطاع الزراعي، وهذه قضية تحاول الحكومة اليوم أن تتناولها (انظر أدناه). ومع هذا، فالإقراض الريفي النعال يتطلب أيضاً قدرة على الوصول تُعد باهظة التكلفة في ضوء صغر مساحة غالبية الحيازات الزراعية. والمصرفيون يُفضلون الملكيات الحضرية وودائع العملات الأجنبية فيما يتصل بضمانات سداد القروض. والمقترضون المحتملون، الذين لا تتوافر لديهم مثل هذه الضمانات، لا يستطيعون الوصول إلى الإئتمانات المصرفية.

واحتياجات الأعمال التجارية الريفية، الصغيرة والمتوسطة، يجري توفيرها، بكاملها تقريباً، من قبل وسطاء ماليين غير مصرفيين. وكثير من هؤلاء الوسطاء يبلغون عن حدوث مطالبات لا يستطيعون الوفاء بها في المجتمعات المحلية التي يعملون فيها. وبعض هؤلاء الوسطاء منظمات غير حكومية، والتشريعات الحالية تحول دون قيام هذه المنظمات بتعبئة المدخرات، ومن ثم، فإن نطاق عملياتها يتوقف على مساعدة المانحين.

وفي معرض الحديث عن الأسباب الأساسية لعدم التماس الجديد من العملاء، يشير المصرفيون الهايتي إلى عدم استقرار المناخ السياسي والاقتصادي، وعدم وجود نظام قانوني جيد الأداء، فضلاً عن التدخل الحكومي (وخاصة، اشتراط وجود احتياطات كبيرة). ومع ذلك فقد

ألغيت الحدود القصوى لأسعار الفوائد، في أيار/مايو ١٩٩٥ كما أن هناك فرقا كبيرا بين سعر الفائدة المتوسط الذي يُدفع على ودائع المدخرات (التي تحت الطلب) وبين سعر الفائدة الذي يُحتسب على القروض: وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، كان هذان السعران يتحركان من ٢,٥ إلى ٥,٥ في المائة ومن ١٦ إلى ١٨ في المائة على التوالي. وحيث أن معدل التضخم قد تجاوز ٢٠ في المائة، فإن تكاليف القروض وعوائد المدخرات كانت سلبية بالرغم الحقيقي.

وخلال الخمسة عشر عاما الماضية، كان المصرف المركزي الهايتي يعتمد على فرض احتياطات قانونية كبيرة من أجل احتواء الأثر التضخمي المترتب على الإصدار النقدي لسد عجز الميزانية. وهذه الاحتياطات القانونية، التي تُنَاهِز ٥٠ في المائة، تُشكّل عبئا ثقيلا على المدخرات المالية، كما أنها ما فتئت تُمثّل عقبة رئيسية بالنسبة لعمليات الوساطة المصرفية. واستحداث سوق للسندات الحكومية هو السبيل الوحيد لتمكين المصرف المركزي من القيام، على نحو كبير، بتقليل الاحتياطات القانونية، التي تُعدّ حاليا بمثابة الوسيلة الأساسية لتمويل العجز المالي.

والتدفقات الدولارية الكبيرة التي دخلت البلد في عام ١٩٩٥ استخدمت جزئيا فيما يتصل بالواردات، وإن كان قد أنفق جزء منها على الصعيد المحلي، مما رفع من الحسابات الدولارية في مصارف هايتي. وقد نجم عن هذا ما قد يصل إلى تضاعف حجم الدولارات التي بحوزة المصارف، حيث ناهزت ٢٠ في المائة من إجمالي الودائع. وهذه الحسابات الدولارية لا تخضع لاحتياطات قانونية، ولكن نسبة ٥٠ في المائة فقط من الودائع هي التي سلّخت للمقترضين، مما يرجع أساسا إلى محدودية الطلب من جانب العملاء الموثوقين، ومن المعروف أن التدفقات النقدية الدولارية لهؤلاء العملاء من شأنها أن تُقلّل على نحو كاف من المجازفة المتصلة بسعر الصرف.

الاستثمار في هايتي

على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي تحقق في أول عام من أعوام الحكومة الجديدة، فإن الاستثمار الخاص كان بطيئا في الاستجابة. وإلى جانب أوجه القصور في النظام المالي، من قبيل وجود جهات مالية وسيطة، مما سبقت مناقشته، فهناك ثلاثة أسباب عريضة لبطء الاستجابة: الاضطراب المستمر على الصعيد السياسي والاقتصادي الكلي، وعدم وضوح حقوق الملكية في مجال الزراعة، وسوء أحوال الهياكل الأساسية.

والمستثمرون الخاصون قد اتخذوا عموما موقف "الانتظار والترقب". فمن ناحية أولى، يلاحظ أن عملية نزاع سلاح جيش مسرح يبلغ قوامه ٧٠٠٠ فرد وقوة شبه عسكرية وإعادة دمجها في المجتمع لم يتما على نحو سريع بالرغم من تحسن الصورة الأمنية عقب وصول القوة المتعددة الجنسيات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، كانت ثمة شكوك كثيرة تكتنف الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أُجريت، على التوالي، في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد جرى تنصيب رئيس جديد في شباط/فبراير ١٩٩٦، وأُعقب ذلك مجيء حكومة جديدة قامت بإعلان ما لديها من برامج سياسية، وهذا كان من شأنه، مع ذلك، أن يوحي بالإيماءات التي ينتظرها مجتمع الدوائر التجارية وأن يستعيد تدريجيا ثقة هذه الدوائر.

وعلى أي حال، يلاحظ أن الاضطراب السياسي والاقتصادي، الذي ساد في هايتي عقودا طويلة، قد جعل المستثمرين المحليين يميلون بشكل كبير إلى تفضيل تلك المشاريع التي يمكن عكس اتجاهها بتكلفة منخفضة. فالتجارة، على سبيل المثال، مُفضّلة على الصناعة التحويلية أو الزراعة لأنها تمثل نشاطا يتضمن عادة مستوى أقل شأنًا من الاستثمار الثابت.

وفي قطاع الصناعة التحويلية، يلاحظ أن تجهيز الصادرات قد اجتذب في الماضي استثمارة كبيرا. وهذا نشاط لا يتطلب كثيرا من الأجهزة أو المعدات، شأنه شأن التجارة، ومن ثم، فإنه موضع تفضيل في بيئة بنمائي عن الاستقرار. والشركات العاملة في هذا القطاع تتولى جميع عدد من المنتجات، وخاصة الملابس، كما أنها تقوم أيضا بتجميع لعب الأطفال والالكترونيات والسلع الرياضية، وهي تستفيد من رخص تكاليف اليد العاملة في هايتي^(٥) ومن جوار هذا البلد للولايات المتحدة. وغالبية هذه الشركات ذات ملكية محلية، وإن كان مصدر بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كان هناك ما يقرب من ٤٠ مصنعا لتجهيز الصادرات تقوم بتشغيل ١٢٠٠٠ عامل تقريبا، مما يقل عن المستوى المتعلق بعام ١٩٩١ حيث كان يوجد ٤٥ مصنعا تضم ٤٠٠٠٠ عاملا، ولكن هذه الأعداد أخذت في الارتفاع وذلك بعد الإغلاق شبه التام لهذه المصانع أثناء فترة الحظر. والحكومة تتوقع توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة، على الأكثر، في مجال تجهيز الصادرات بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وسلطات هايتي تعتمد على الشركات القادمة الجديدة وكذلك على إعادة فتح الشركات المحلية، لا على عودة الشركات التي كانت قد بارحت البلد وذهبت إلى الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى.

والاستثمار الزراعي في هايتي، شأنه شأن هذا الاستثمار في البلدان الأخرى الخارجة من مرحلة الصراع، استثمار مقيد، حيث يتعذر بشكل كامل تقريبا عكس اتجاهه، ومن ثم فهو ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل بيئة تخلو من الاستقرار. وثمة بُعد آخر في هايتي، مع هذا، وهو قلة عدد المزارعين الذين يملكون ما يفلحونه من أرض. والقطاع الزراعي في هايتي يتسم بوجود حيازات صغيرة، تُشكّل حوالي ٧٥ في المائة من الأرض المزروعة، كما يتسم بانخفاض الإنتاجية. وعدم وجود حقوق واضحة تتعلق بالملكية في قطاع الزراعة هذا قد شجع من نشوب نزاعات عنيفة بسبب الأرض واستغلال الأرض لتحقيق عائد سريع، مما أدى إلى زوال الأحراج وتعرية التربة وحدوث الفيضانات وظهور التصحر.

ولتناول قضية حيازة الأرض، أنشئ في أيار/مايو ١٩٩٥ المعهد الوطني للإصلاح الزراعي. والأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح تتمثل في تخفيف حدة الشكوك التي تكتنف حيازة الأرض، وإعادة توزيع بعض أراضي الحكومة على صغار المزارعين، وإدخال شواغل الحماية البيئية في مجال إصلاح الحيازات الأرضية، ودعم وترشيد هذه الحيازات. وهذه القضايا، ذات حساسية سياسية كبيرة على أية حال، فلم يُحرز تقدم ملموس بشأنها حتى الآن، وليس من المنتظر في المستقبل القريب أن يتحقق كثير من هذا التقدم.

والهياكل الأساسية المادية بهايتي تعاني من سوء الأحوال منذ البداية، ولقد تدهورت هذه الهياكل بشكل كبير وقصورها كان من المشبطات الهامة للاستثمار. وثمة مرافق عامة كبيرة عديدة تُعاني من قيود مالية، وهي لا تستطيع توفير ما يُناسب من خدمات. واستهلاك الطاقة في هايتي أقل استهلاك في أمريكا اللاتينية.

وحالة إنتاج الطاقة الكهربائية غير الفعالة في هايتي، تُصور طبيعياً الوضع. فأثناء عام ١٩٩٥، كانت القدرة الكهربائية العامة الموجودة تناهز ١٨٠ ميغاوات، ولم يكن متاحاً من هذه الطاقة في المتوسط إلا ما يزيد قليلاً عن الثلث، وهذا يرجع بشكل كبير إلى تدهور أحوال الشبكة الكهربائية من جراء انعدام الصيانة. وبالتالي، فإنه لا يمكن الوفاء إلا بثلثي الطلب التقديري الذي يناهز ١٠٠ ميغاوات. ولقد اضطرت الشركات الخاصة إلى شراء مولدات لها والاضطلاع بصيانتها في مواجهة حالات انقطاع الطاقة الكهربائية المتكررة، التي زادت من تكاليفها الثابتة والتشغيلية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كانت هناك مع هذا بعض التحسينات فيما يتصل بالصيانة وشبكة إعادة التوزيع بالعاصمة، ورغم أن الإنتاج ظل محدوداً. ومن المتوقع لإنتاج الطاقة أن يتزايد عن ذلك في أوائل عام ١٩٩٦، بفضل تركيب مولدات جديدة وإصلاح المصانع القائمة، بتمويل من المعونة الأجنبية.

وقطاع النقل يعاني أيضاً من عقد كامل من الإهمال وهو يتطلب إصلاحاً كبيراً. وميناء بورت - أو - برنس، وهو ميناء عتيق الطراز إلى حد كبير، يُعد أكثر الموانئ تكلفة في البحر الكاريبي، كما تقول التقارير، ومن ثم، فإنه يؤثر بشكل سلبي على النشاط التجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية تكاد لا تكون موجودة بالمرءة خارج العاصمة. وشبكة الهاتف بهائتي تتألف من ٥٥٠٠٠ خط، وهي تخدم ٧ ملايين من السكان (بالتقريب إلى ٤٤٠٠٠٠ خط في الجمهورية الدومينيكية لخدمة نفس العدد من السكان)؛ وهذا أقل معدل للتلف (٠.٨ في المائة) بأمرىكا اللاتينية كلها. ونوعية الخدمة غير مناسبة، علاوة على ذلك. وثمة قصور كبير أيضاً في أحوال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وكذلك فيما يتصل بنظامي التعليم والصحة. وتقص اليد العاملة الماهرة يعوق التنافسية على الصعيد الاقتصادي بشكل كبير.

وقدرة الحكومة على بناء المقومات الاقتصادية أو إعادة بنائها، فضلاً عن تشغيلها، بالغة المحدودية في الوقت الراهن. وفي هايتي، وفي أنحاء العالم الأخرى أيضاً، يوجد، علاوة على ذلك، مزيد من التقدير للفوائد المحتملة للمبادرات الخاصة في أسواق المرافق العامة، وهي أسواق مثيرة للجدل (انظر الفصلين العاشر والحادي عشر أدناه). والحكومة تحاول بالتالي أن تزيد من دور القطاع الخاص عن طريق خطة لإعادة التشكيل سبق وضعها بالاشتراك مع عدد كبير من المؤسسات المتعددة الأطراف. وتتضمن خصخصة بعض الأصول، وإدخال الإدارة الخاصة في البعض الآخر عن طريق العقود الإدارية والإيجارات وسائر الترتيبات التعاقدية. وسوف تتطلب الخطة تعديل البيئة التنظيمية القائمة حالياً وسياسات التعريفات الجمركية ومعايير الجودة. والمانحون الأجانب قد أعلنوا عن التزامهم بما يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار من أجل دعم الهياكل الأساسية على صعيد الطاقة والنقل والمدن.

ومجمل القول إن المجتمع الدولي قد قام، منذ استعادة النظام الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بالإعلان عن التزامه بموارد مالية وتقنية كبيرة من أجل تنمية هايتي. وغالبية هذه الموارد قد خصّصت، حتى الآن، لدعم ميزان المدفوعات، وللمساعدة الإنسانية الطارئة، ولشؤون الحكم، بما فيها مساعدة عملية الانتخابات. ومع انتقال التعاون الدولي من مرحلة الطوارئ إلى أسلوب تناول أطول أجلاً، ستأخذ المساعدة من أجل التنمية مركز الصدارة، ولا سيما لتحسين القدرات من أجل الاضطلاع بعمليات حكومية تتسم بالكفاءة. ولكن الهدف الرئيسي هو تفجير الطاقة الإنمائية التي لدى الاقتصاد ككل، مما يعني ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة تهيئة بيئة مواتية لتشجيع المبادرات الخاصة، سواء في صورة مزارع أو مشاريع صغيرة النطاق أم في صورة مؤسسات أكبر حجماً. وهذه مهمة هائلة.

جنوب أفريقيا: تقدم في السياسة، ونمو في الاستثمار

ما فتئت جنوب أفريقيا تشهد مرحلة انتقال سياسي ملحوظ وتتحول من دولة محاصرة في إطار الفصل العنصري إلى بلد ديمقراطي غير عنصري يزخر بفرص اقتصادية عديدة، مما يشير إليه الكثيرون بالبلد بقولهم "جنوب أفريقيا الجديدة"^(٦٦) وهذا البلد يواجه كذلك مرحلة انتقال اقتصادي، ومرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي متداخلتان. والاستقرار السياسي يتوقف أيضاً في نهاية الأمر، مع هذا، على توزيع الخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية بشكل أكثر عدلاً مع خفض معدل البطالة. الواقع أن من أقوى الحوافز للاندماج السياسي هو أن حدوث أزمة سياسية كبيرة قد يلقي بالبلد في خضم صراع عنيف لا يجب أحد أن يتصوره. وحسن النية الذي انبثق عن ضرورة تجنب هذا التصور المزعج قد أثر على الالتزامات الاستثمارية بالرغم من تلك التشككات التي قد تصاحب عادة ما يستجد من انطلاقات سياسية واقتصادية، والتي من شأنها أن تكبح الاستثمار في بلدان أخرى. ونجاح الانتقال السياسي بجنوب أفريقيا، والثقة التي تمكنت الحكومة من بثها في سياساتها، فضلاً عن عدد من العوامل السياسية الأخرى، قد أدت، كلها مجتمعة، إلى تحقيق زيادة سريعة في الاستثمار الثابت.

ولقد اضطلع بالانتقال السياسي في عام ١٩٩٣ عندما أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن تأليف حكومة للوحدة الوطنية بعد إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، شكّل مجلس تنفيذي انتقالي، وهذا المجلس قد أتاح الفرصة أمام السود كيما يضطلعوا بدور في شؤون الحكم، مما لم يسبق حدوثه في تاريخ هذا البلد، كما وضع دستور مؤقت. وبعد هذه التطورات، ألغيت الجزاءات من جانب الأمم المتحدة في قرارها ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وستى الدلائل توحى بأن احتمالات الاضطلاع بالانتقال على نحو سلمي قد رفعت الروح المعنوية بالبلد. ومؤشر الثقة التجارية قد شرع في اتخاذ اتجاه صعودي، كما أن قيمة الراند قد بدأت في الارتفاع، في نهاية عام ١٩٩٢. وجنوب أفريقيا قد احتفظت بسعر صرف مزدوج، فـ "الراند التجاري" كان للعمليات التجارية، و "الراند المالي" كان للعمليات الرأسمالية التي يقوم بها الأجانب. والراند المالي كان معروضاً بسعر أقل من سعر الراند التجاري، مما كان يعكس ما ساد على الصعيد الدولي من ضغوط مثبطة للاستثمار في جملتها، وقد أخذ هذا الفرق في السعريين في الانكماش خلال عام ١٩٩٣^(٦٧). وثقة المستهلكين قد بدأت أيضاً في اتجاه صعودي في عام ١٩٩٣، وهذا ينم عن حدوث زيادة في إنفاق القطاع الخاص على السلع المعمرة وشبه المعمرة، مما جرى تمويله على نحو جزئي بسبب زيادة الائتمانات التي قدمت للمستهلكين.

وعلى الرغم من بعض المخاوف التي اكتنفت انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٤، فإن الحكومة الجديدة قد تمكنت بسرعة من تقليل التشككات السياسية والاقتصادية ومن كسب ثقة القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال القيام، على سبيل المثال، بالحيلولة دون زيادة عجز الميزانية، وباتخاذ موقف عملي فيما يتصل بموضوع الخصخصة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن معدل زيادة أسعار الاستهلاك قد هبط في عام ١٩٩٣ إلى مستوى الأحاد وذلك لأول مرة منذ ١٩ عاماً، وقد بقي عند هذا المستوى في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بالرغم من تقلبات أسعار عنصر الأغذية بسبب أحوال الطقس.

وعقب انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٤، هبط معدل أعمال العنف المتصلة بالسياسة - رغم زيادة الجرائم - كما أن عدد أيام العمل الفردية التي ضاعت بسبب الاضطرابات، في عام ١٩٩٥، قد وصل إلى أقل مستوى له منذ عام ١٩٨٨، بينما بلغ مؤشر الثقة التجارية أعلى مستوى له في عشر سنوات.

ولقد ألغى الراند المالي على نحو تدريجي في آذار/مارس ١٩٩٥، بعد تقليل الفرق في سعري الراندين المالي والتجاري إلى حد كبير، وكذلك بعد ارتفاع مستوى الأرصدة الاحتياطية للعملة الأجنبية إلى ١.٨ بليون دولار في شباط/فبراير ١٩٩٥، مما أدى إلى زيادة تعزيز الثقة في السياسة الاقتصادية للحكومة، والقيود المفروضة على سعر الصرف تخف تدريجياً، ولكنها لم تلغ كلية. وأوساط رجال الأعمال بجنوب أفريقيا تطالب بإلغاء هذه القيود بالنسبة للمقيمين، على نحو سريع وكامل. والمصرف المركزي يقاوم ذلك، مع هذا، بحجة تجنب تدفق رأس المال من قبل المقيمين بشكل ضخم ومفاجئ.

وبعبارة أخرى، يلاحظ أنه، على الرغم من توفر بيئة إيجابية بشكل عام، فإن ثمة شكوك كثيرة تحت السطح مباشرة. فقيمة الراند قد هبطت، في الواقع، بشكل حاد في شباط/فبراير ١٩٩٦ من جراء انتشار إشاعة كاذبة تقول بأن رئيس الجمهورية قد أصيب بأزمة قلبية، وأيضاً من جراء ما يتوقع من الانتهاء من الإلغاء الوشيك للقيود المفروضة على سعر الصرف. ومن إلغاء الراند المالي إلى تلك المرحلة كان سعر الصرف في غاية الاستقرار؛ ولقد كان هناك في الواقع، في هذا الصدد، بعض من الضغط السعودي في عام ١٩٩٥ بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة (التي بلغت ٦ بلايين دولار). ولكن ارتفاع قيمة الراند قد خمد جزئياً من خلال زيادة الطلب على العملة الأجنبية من قبل مستوردي الأجهزة والمعدات.

وفي عام ١٩٩٣، بدأ الاقتصاد الحقيقي والمالي أيضاً في التحسن (انظر الجدول الثامن - ٨)؛ فاقتصاد جنوب أفريقيا قد أنهى في أيار/مايو مرحلة كساد طالت أربع سنوات. ونمو الناتج المحلي الإجمالي قد تحقق في البداية بصفة خاصة عن طريق حدوث انتعاش سريع في القطاع الزراعي عقب مرحلة من الجفاف في عام ١٩٩٢، ولكن هذا النمو قد أصبح أوسع نطاقاً بشكل سريع نسبياً، وما زال على هذه الحال منذ ذلك الوقت. ومن ثم، فإن معدل استغلال الطاقة قد ارتفع من ٧٧ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٨٣ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

والصادرات قد اتسمت بالدينامية بصفة خاصة، إذ عمل على تنشيطها انتعاش اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، الذي بدأ في عام ١٩٩٤، وتحسن معدلات التبادل التجاري الذي بدأ في منتصف عام ١٩٩٢، وإلغاء الجزاءات. وحجم الصادرات من السلع قد ارتفع بنسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣، وبنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٤. واستمرت الصادرات في الارتفاع في عام ١٩٩٥، وإن كان ذلك بمعدل أقل من جراء هبوط صادرات الذهب وتأثر الصادرات الزراعية بحالة جديدة من حالات الجفاف. والزيادة في الصادرات كانت سريعة بصفة خاصة بالنسبة للفلزات الخسيسة والمعادن والمواد الكيميائية والأجهزة والورق ولب الخشب، مع الزيادة في عمليات البيع للبلدان النامية مثل جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وجمهورية كوريا وماليزيا والهند. وباستثناء زمبابوي، يلاحظ أن الصادرات إلى هذه البلدان قد زادت بعد أن كانت شديدة الانخفاض^(٢٨).

الجدول الثامن - ٨ - جنوب أفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة

نمو الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الاستهلاك	الاستثمار الكلي	الاستثمارات العامة	استثمار المؤسسات العامة	استثمار القطاع الخاص	(النسبة المئوية للتغير السنوي)	
						الاستثمار الكلي	الاستثمار الخاص
١٩٩٨	١٢,٧	١٢,٦	- ٢,١	- ٦,٤	١٧,٧	١٩,٨	١٣,٢
١٩٨٩	١٤,٧	٦,٥	٣,٨	٣٤,٥	٢,١	٢٠,٦	١٣,٢
١٩٩٠	١٤,٤	- ٢,٣	١٤,٨	٣,٠	٠,٤	١٩,٦	١٢,٩
١٩٩١	١٥,٣	- ٧,٤	- ١١,٤	- ١٠,٤	٥,٥	١٧,٨	١١,٩
١٩٩٢	١٣,٩	- ٥,٣	- ١٥,٤	- ٦,٤	٢,٤	١٦,٦	١١,٤
١٩٩٣	٩,٧	- ٢,٨	- ٢,٦	- ١٣,٤	١,٦	١٥,٥	١٠,٨
١٩٩٤	٩,٠	- ٨,٧	- ١,٨	- ٢,١	١٣,٣	١٦,٠	١١,٧
١٩٩٥ ^(أ)	٨,٧	- ١٠,٤	- ٨,٣	- ١٥,٢	١٣,٣	١٦,٩	١٢,٦

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بناء على "النشرة الفصلية" ومصادر أخرى لدى مصرف الاحتياطي بجنوب أفريقيا.

ملاحظة: الاستثمار هو إجمالي الاستثمار المحلي الثابت.

(أ) تقديرات أولية.

الاستثمارات في جنوب أفريقيا

تعرض إجمالي الاستثمار المحلي الثابت، مع تثبيت الأسعار، لهبوط مستمر تقريبا فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٣، وذلك بسبب الشكوك السياسية، وبطء النمو الاقتصادي، وتضايف الجزاءات الاقتصادية، وتدفع رأس المال إلى خارج البلد. ولكن إجمالي الاستثمار الحقيقي الذي كان بدأ ينتعش في الربع الثاني من عام ١٩٩٣ على الرغم من هبوطه مرة أخرى فيما يتصل بهذا العام ككل. وفي المرحلة الابتدائية لهذا الارتفاع، كان الاستثمار قاصرا إلى حد بعيد على عدد من المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية وكذلك على الاستثمار من جانب المؤسسات العامة، التي ما فتئت تقوم بمد شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات الكهربائية إلى المناطق التي لا تحظى بمثل هذه الشبكات.

وإجمالي الاستثمار المحلي الثابت قد زاد بالمعدلات الحقيقية بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثامن - أ)، مع تسارع النمو خلال هذا العام: فقد زاد بأرقام العشرات خلال الثلاثة أرباع السنة الأخيرة من عام ١٩٩٤ وفي الربعين الأخيرين بما يربو على ١٨ في المائة. وحتى في قطاع الزراعة، حقق إجمالي الاستثمار هذا زيادة بالمعدلات الحقيقية في عام ١٩٩٤، رغم التشككات التي كانت تكتنف تحديد حقوق لملكية الأرض وإدراجها في الدستور الجديد، مما كان موضعاً للتفاوض بهدف الإنجاز في موعد أقصاه أيار/مايو ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٥، امتدت الزيادة في الاستثمار إلى كافة قطاعات الاقتصاد تقريبا. ومن ثم، فإن الاستثمار قد اتسم بمسيرة في غاية الإيجابية، رغم أن حصة إجمالي الاستثمار المحلي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت دون مستواها المرتفع الذي حققته في أوائل الثمانينات بما يزيد عن ١٠ نقاط مئوية، وذلك في ضوء هبوط مستوى الاستثمار بالمعدلات الحقيقية طوال العقد.

وثمة عدد من العوامل قد أدى إلى الزيادة في الاستثمار^(٣٠). ومن هذه العوامل، تحسن الحالة السياسية، ومنها أيضا، الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي استغلال الطاقة، كما سبق ذكره. وقد أدى هذان العاملان، فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة، إلى اجتذاب تدفقات رأسمالية أجنبية جديدة داخل البلد في عام ١٩٩٤ - عندما بدأت البلدان النامية الأخرى في تلقي تدفقات رأسمالية أصغر حجما - وقد حققت جنوب أفريقيا لأول مرة منذ عام ١٩٨٤ فائضا في الحساب الرأسمالي.

وجنوب أفريقيا كانت، قبل ذلك، خارج دائرة البلدان التي تستطيع الوصول إلى رؤوس الأموال الدولية، وذلك لسببين: الجزاءات الدولية، والآثار المتبقية في أعقاب أزمة من أزمات الدين. وجنوب أفريقيا قد دخلت في أزمة للدين عندما أعلنت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أنها لن تسدد حوالي نصف أصل ديونها للمصارف التجارية الأجنبية (ما يسمى بتجميد الديون). ومع هذا، توصلت جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى اتفاق مع دائنيها التجاريين بشأن إعادة جدولة دينها المعلق بصورة نهائية. وبموجب ترتيبات سابقة، سددت جنوب أفريقيا جزءا من الدين المجدد، كما أنها استمرت في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين الخارج عن نطاق التجميد. ومن جراء ذلك، يلاحظ أن المؤشرات المتصلة بعبء الدين قد هبطت كلها إلى حد كبير منذ عام ١٩٩٢، وأن جنوب أفريقيا قد حظيت منذ عام ١٩٩٢ بمعدل يناهز ١٠ في المائة، فيما يتصل بنسبة خدمة الدين إلى الصادرات.

وثمة عامل آخر من عوامل زيادة الاستثمار، وهو سياسة الحكومة الرامية إلى تشجيع أنواع أو مواقع استثمارية بعينها. فقد قدمت، على سبيل المثال، حوافز من أجل المشاريع الضخمة ذات الكثافة الرأسمالية، والبند ٣٧ هـ من قانون ضريبة الدخل (الذي ظل معمولا به حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) كان يقصد به تشجيع الاستثمار، من خلال مخصصات استهلاك رأس المال، في المشاريع الرامية إلى زيادة قيمة السلع الأساسية. وفي عام ١٩٩٢ وحده، ووفق على استثمارات تبلغ ١١ بليون راند (٢,٩ بليون دولار) لمثل هذه المشاريع التي جاءتها مساعدا أيضا من خلال الرسوم الجمركية والمدخلات المعانة، مثل الكهرباء.

وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بدأت أعمال البناء بشأن عدد من هذه المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية. فمصنع أوساف لصهر الألومونيوم ومصنع كولومبس لإنتاج الصلب الذي لا يصدأ قد بلغت تكاليفهما، مع بعضهما، ٨,٥ بليون راند، أي ما يناهز ١٢,٥ من إجمالي الاستثمار المحلي الثابت في عام ١٩٩٤. وهذه المشاريع قد اقتضت عادة اتخاذ ترتيبات مشتركة بين إحدى الشركات الكبيرة المتعددة الأنشطة بجنوب أفريقيا ومؤسسة جنوب أفريقيا الإنمائية الصناعية المحدودة^(٣١).

وثمة قوة دافعة أخرى وراء انتعاش الاستثمار، وهي سياسة الحكومة المتصلة بالاستثمار في المرافق الأساسية بالمناطق المحرومة. وبرنامج التعمير والتنمية، الذي تضطلع به الحكومة، يركز على عدد من المجالات من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهربة والمياه، من أجل تخفيف حدة الفقر والحد من الإحباط وإصلاح ما خلفه الفصل العنصري^(٣٢). ومن الجوانب الناجحة لهذا البرنامج الكهربة. فشركة "اسكوم" للكهرباء المملوكة للدولة، التي يوجد لديها فائض من طاقة توليد الكهرباء، اضطلعت بكهربة ما يناهز ٧٥٠ ٠٠٠ مسكنا في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، وذلك بتمويل من مواردها وحدها. وبالإضافة إلى هذه الشركة، يلاحظ أن السلطات المحلية تقوم أيضا بمد اتصالات كهربائية، لا يعرف عددها بالضبط، مما نشط الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة.

وأخيرا فإن التجارة، تقوي الاستثمار كما أن الاستثمار يقوي بدوره التجارة لأنه يتضمن عنصرا استيراديا كبيرا. ورفع الجزاءات قد هيا إمكانات تصديرية جديدة، والاستثمار ما فتئ قائما على قدم وساق، بصفة خاصة، في القطاعات ذات الوجهة التصديرية، من قبيل مشاريع تحضير المعادن التي تقدم ذكرها. والاستثمار يتحقق أيضا من جراء التنافس المتزايد والمتوقع من جانب الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد فترة طويلة من الاضطلاع، خلف حواجز حمائية، بسياسات تؤدي إلى الاستعاضة عن الواردات أثناء حقبة الفصل العنصري، يلاحظ أن الحكومة الجديدة ملتزمة بتحرير التجارة تدريجيا من أجل تحسين تنافسية اقتصاد جنوب أفريقيا. ولقد خفضت التعريفات الجمركية المفروضة على عدد من المنتجات، وشاركت في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة

الأطراف. وهي تقوم في الوقت الراهن بالإلغاء المتدرج للخطة العامة لحوافز التصدير، حيث ستنتهي هذه الخطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ومن المقرر، أيضا، أن يتفاوض بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. ووزير التجارة والصناعة قد اقترح علاوة على ذلك، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، خفض التعريفات الجمركية في قطاعين من القطاعات التي تحظى بأكبر درجة من الحماية، وهما قطاع المنسوجات والملابس وقطاع السيارات، وذلك خلال فترتي ٨ و ٧ سنوات، على التوالي. وفي ضوء هذه التطورات، كان هناك مشروع في برامج كبيرة لإعادة الهيكلة في هذين القطاعين. ومن ثم، فإن اتحاد المنسوجات يزمع إنفاق ٨ بليون راند على السلع الرأسمالية وعمليات إعادة التدريب والتنظيم، كما أن شركات تصنيع السيارات تنوي إنفاق ٥ بليون راند على المنتجات الجديدة وعمليات التحديث في السنوات الخمس القادمة.

ومع هذا، ومهما كانت الآمال العريضة التي انبثقت عن خطط الاستثمار والاتجاهات الاستثمارية حتى اليوم، فإن ثمة قلقا كبيرا في جنوب أفريقيا بشأن ما إذا كانت هذه الخطط والاتجاهات سوف تسهم على نحو كاف في مجال سياسي بالغ الأهمية، وهو مجال خلق فرص للعمل. ومن الملاحظ، بصفة خاصة، أن فرص العملية التي تحققت في المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية المذكورة أعلاه كانت ضئيلة نسبيا، حتى في حالة الجمع بين تهيئة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة^(٣٣).

والحكومة تشعر بقلق متزايد إزاء ارتفاع معدل البطالة، الذي قدر في عام ١٩٩٥ بنسبة ٣٣ في المائة. والعمالة الإجمالية قد انخفضت بنسبة ٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤، حيث تأثر القطاعان الكبيران بصفة خاصة. والعمالة في قطاع الصناعة التحويلية قد انخفضت بنسبة ١٠ في المائة، فيما بين عام ١٩٨٩ وكانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٣، وهي لم تزد منذ ذلك الوقت إلا بمعدل بطيء، أما العمالة في قطاع التعدين فإنها مستمرة في الانخفاض منذ عام ١٩٨٧.

وكان من المتوقع من الحكومة أن تقدم في نيسان/أبريل ١٩٩٦ استراتيجية لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كيما يصل إلى معدل سنوي قابل للاستدامة يبلغ ٦ في المائة، إلى جانب تهيئة ٥٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل كل سنة بحلول عام ٢٠٠٠. ويتوقع من هذه الاستراتيجية، في جملة أمور، زيادة الاستثمار بشكل كبير في مجالات التعليم والتدريب وإنشاء الهياكل الأساسية وإعادة التشكيل، مع تشكيل الصناعات من جديد في القطاع العام.

الدروس المستفادة من الدراسات الإفرادية الأربع

لقد اضطلع، على نحو مستقل، بدراسة الاستثمار في بلدان خارجة من فترات صراعات وحروب أهلية عنيفة من منطلق الافتراض بأن ثمة اختلافات ذاتية هامة بين تجارب هذه البلدان، من جانب، وتجارب البلدان الأخرى التي جرت مناقشتها في هذا الجزء من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، من جانب آخر. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن البلدان الأربعة موضع الدراسة في هذا الفصل تشكل كلها بلدانا نامية تتعرض بصفة عامة لنفس الاعتبارات التي تتعرض لها البلدان الستة التي نوقشت في الفصل السابق، فإنها تتميز بالفعل بملامح فريدة أيضا.

ووجه تميزها الأكبر يتمثل في تلك الحتمية المطلقة المتعلقة باستخدام السياسة الحكومية من أجل لم شمل مجتمع كان يعاني من التمزيق منذ وقت قريب بفعل الصراع، ومن الممكن أن يعود إلى السقوط في هذه الهوة في أي وقت. وسياسة اتخاذ القرار بشأن ما ينبغي اتبعه من سياسة عامة في هذه الحالات تعني أنه بالرغم من أن بلوغها أصعب منه في حالات عدم وجود صراع فإن التوصل لتوافق عملي في الآراء في هذه الحالات أمر ضروري. وهذا قد يحد من قدرة الحكومات على بلوغ قرار ما، ولكن ما تخلف عن سنوات الصراع قد يؤدي أيضا إلى الحد من قدرة الحكومات على تنفيذ ما تتخذه من قرارات.

والدعم الدولي أساسي، فيما يبدو، بالنسبة لتعزير نظم الحكم القائمة بعد مرحلة الصراع. وفي حالة جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، يلاحظ أن الحفاوة الحقيقية التي حظيت بها جنوب أفريقيا عند عودتها إلى حظيرة مجتمع الدول، فضلا عن الدوائر الرياضية الدولية، قد عززت على نحو ظاهر من قدرة الحكومة على العمل. ولكن الثروة الاقتصادية ومستوى التنمية الدولية في جنوب أفريقيا كانا فريدين أيضا بين الدراسات الإفرادية الأربع؛ وفي البلدان الثلاثة الأخرى، وبعد إلغاء الجزاءات الدولية وإزالة سائر الحواجز الاقتصادية كانت المساعدة المالية المباشرة شيئا ضروريا.

وبعبارة أخرى فإنه في معظم الحالات كانت قدرة الحكومة على الاقتراض، أو على فرض الضرائب على دخل مواطنيها المنخفض، كانت بالغة المحدودية. والمعونة من شأنها أن تخفف من قيود الميزانية المالية، وأن تتيح النفقات الجارية المطلوبة - وبصفة خاصة لزيادة الأمن المحلي والاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية. وبعض أشكال المساعدة الأجنبية - ومن أهمها مسألة إزالة الألغام - يمكن أن يؤدي إلى مساهمة لا غنى عنها في مجال عودة الأصول الانتاجية إلى عملها الطبيعي، فضلا عن تقريب حياة السكان من مستواها المعتاد. والإنفاق والاستثمار الراهنان، اللذان يؤديان إلى إعادة دمج المقاتلين في التيار الاقتصادي الرئيسي، من شأنهما أن يعودا بربح مزدوج يتمثل في تحقيق نفع اقتصادي مباشر وتقليل مستوى التشكك في إمكانية الإبقاء على السلم والإمعان في ترسيخ دعائمه. والأمم المتحدة تستخدم، في الواقع، تعبير "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" من هذا المنطلق^(٣٣).

وإنعاش الاستثمار الخاص في الاقتصاد اللاحق لمرحلة الصراع ليس تلقائيا. ومن النادر، مع هذا، أن تكون السيولة قيذا معوقا للاستثمار الخاص. ويلاحظ، على النقيض من ذلك، أن منظمي المشاريع يقومون عادة، أثناء سنوات الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية، بنقل ثروتهم مؤقتا إلى بلدان مستقرة، في صورة أصول بالغة السيولة بصفة عامة من قبيل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع. وفي حالات تتسم

بالتطرف، يقوم هؤلاء المنظمون بتهجير ثرواتهم. وقد يتوقع من المستثمرين المحليين والأجانب، الذين انفصلوا عن المجتمع في مرحلة الصراع، أن يندمجوا في هذا المجتمع بمجرد حلول السلام.

وقبل رصد الأموال من أجل الاستثمار، يلاحظ أن المستثمرين الخاصين لا يكتفون، مع هذا، بتحقيق السلام، بل أنهم يلتمسون أيضا ما يدل على أن ثمة استقرار سياسي وتوفر مناخ جذاب بالنسبة لهذا الاستثمار. ومن ثم، فإن استئناف الاستثمار الخاص يتوقف إلى حد كبير على وجود سلم واستقرار، ولكن السلم والاستقرار السياسي يتوقفان بدورهما على الاستثمار، الذي يعد مطلوبا بصفة خاصة من أجل خلق عمالة انتاجية للمحاربين السابقين. وفي البداية، يجب أن يكون قدر كبير من الاستثمار استثمارا عاما، ولكن استثمار القطاع الخاص يمكن له أن يدخل الميدان على نحو سريع من أجل الاضطلاع بدوره.

والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي له أهمية أيضا، بل وهو ضروري في بعض الأحيان، ولكنه لا يكفي في حد ذاته في اجتذاب الاستثمار. وثمة قرارات كثيرة بالاستثمار يتعذر الرجوع فيها إلى حد كبير؛ وفي مثل هذه الحالات، يلاحظ أنه بمجرد قيام منظم المشاريع بتخصيص أمواله لمشروع ما، فإنه لا يستطيع الانسحاب إذا تغيرت الظروف دون أن يتكبد خسائر كبيرة. ولهذا السبب يميل المستثمرون إلى البدء بالاستثمار في مشاريع سهلة الإلغاء أو النقل أو مشاريع ذات عائدات قصيرة الأجل بالغة الجاذبية مثل إصلاح المساكن، وبناء مساكن جديدة، وفقا للأحوال السائدة.

والمستثمرون ينفرون كل النور من حالات عدم التيقن - فهم إما يتجنبونها أو يتطلعون إلى أرباح عالية تكفي للتعويض عنها - وأكثر ما يؤدي إلى تهيئة هذه الحالات هو احتمال قلب اتجاه السياسات. فالحقوق الواضحة في الملكية لا تعني شيئا يذكر، على سبيل المثال، إلا إذا كان هناك احتمال كبير لاحترام هذه الحقوق في المستقبل. وثمة أهمية أيضا للاستناد إلى قواعد ونظم محددة، مما يفيد التقدير البيروقراطي في مجال تنفيذ السياسة. والمستثمرون بحاجة إلى أن يعرفوا أن هناك قواعد قائمة، وأن هذه القواعد مطبقة على جميع الشركات العاملة في نفس الظروف. واحتمال عكس السياسات يكون من أقوى ما يمكن إذا كان ثمة انقسام بين جمهور الناخبين بشأن قواعد اللعبة الاقتصادية الأساسية، دون أي توافق في الآراء. وهذا كله يشكل الجانب السياسي للسياسة الاقتصادية المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع.

وعلى الجانب الاقتصادي، يلاحظ أن المعدل الشامل لتدفق المساعدة الأجنبية إلى البلد، فضلا عن تدفقات الأموال الخاصة إليه، يشير اعتبارات تتصل بالاقتصاد الكلي. فتدفق المعونة الأجنبية يزيد من توفير العملة الأجنبية في الاقتصاد. وإذا كان هذا التدفق كبيرا بالنسبة لحجم الاقتصاد، وإذا كان إنفاقه يجري بصفة أساسية على السلع والخدمات المحلية غير التجارية، فإنه قد يعقد من الأحوال الاقتصادية الكلية. فالعملة المحلية سترتفع قيمتها، وإذا لم ترتفع هذه القيمة بالمعدلات الإسمية فإنها سترتفع بالتالي على الأقل بالمعدلات الحقيقية، من خلال التضخم. والاستثمار الخاص سيواجه بشكل مفرط، في أعقاب هذا، نحو انتاج السلع غير التجارية، ولا سيما المنازل السكنية والتجارة، لا نحو قطاع التصدير.

والهبوط المفاجئ في المعونة الدولية يمكن أن يعجل من حدوث الأثر المعاكس، أي انخفاض قيمة العملة بشكل حاد، مما يتطلب تكييفًا مع مجموعة جديدة من الأسعار النسبية. وهذا من شأنه أن يحفز على انتاج الصادرات وبدائل الواردات. والقصد هو أن التقلبات الحادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى شكوك بشأن مستوى هذا السعر في المستقبل، مما يؤثر بشكل ضار على الاستثمار الخاص.

والنتيجة الواضحة التي يخلص إليها هي أنه لا بد من بُعد اقتصادي كلي فيما يتصل ببرمجة صرفيات المعونة. ومن الواجب، من نفس المنطلق أن تخفض مستويات المعونة على نحو بطيء بمرور الوقت، لا على نحو سريع. ومع زيادة الثقة التجارية، يلاحظ أن المدخرات الخاصة - وبعضها محلي وبعضها أجنبي - ستحل محل المعونة الدولية كمصادر لتمويل الاستثمار، مما يتيح الإبقاء على معدل الاستثمار في البلد أو زيادته.

ومجمل القول إن الاستثمار في الاقتصاد اللاحق لانتهاج الصراع يميل نحو الاتجاه إلى الإسكان والتجارة نظرا لارتفاع ربحيتهما في ظل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من جراء كبر حجم رؤوس الأموال المتدفقة إلى البلد. والاستثمار يميل كذلك نحو المشاريع التي يمكن عكس اتجاهها بسهولة، وذلك بتأثير من التشككات ذات الصلة. وانتعاش الاستثمار في البداية يتضح بالتالي في ازدهار أعمال البناء (التجاري والسكني)، والتجارة، والصناعة التحويلية الخفيفة، والتجميع (بما فيه تجهيز الصادرات)، والاستثمارات ذات الأجل البالغ القصر في الزراعة (الحبوب بدلا من المحاصيل الدائمة، والدواجن بدلا من الماشية المنتجة للحوم). وتعذر الرجوع عن الالتزامات بمشاريع طويلة الأجل في الزراعة والصناعة التحويلية يزيد من مستوى المخاطرة الذي يصاحب هذه الالتزامات. وبمرور الوقت، ينتظر من هذه الالتزامات، مع هذا، أن تتحقق في إطار الاستجابة لمجموعة من الحوافز السعرية، فضلا عن وجود قواعد واضحة وتوفر ثقة تجارية بعدم الرجوع في المستقبل عن السياسات القائمة. والتحدي الذي يواجه المجتمعات الخارجة من مرحلة صراع يتمثل في الانتقال من انتعاش استثماري مبدئي إلى انتعاش يقوم أساسا على المدخرات الخاصة، ويتسم بتوليد زيادات دائمة ومستدامة وذات توزيع منصف على صعيدي الدخل والانتاج.

الحواشي

- (١) الاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الوطني غير متوافرة بالنسبة لمعظم سنوات السبعينات، وهي تعد في حد ذاتها انعكاسا للخراب الاقتصادي السائد، والبيانات المستخدمة في هذا الجزء تستند إلى تقديرات مقدمة من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- (٢) نظام المصرف الوحيد هذا يتألف من مصرف احتكاري مملوك للدولة وفروع له. والمصرف يعمل بوصفه مصرفا مركزيا، أما فروعها فهي تضطلع بمهام المصرف التجاري. وهذا النظام يشكل أداة للتخطيط المركزي، وهو يتولى بأسلوب سلبي تنفيذ المعاملات النقدية اللازمة لتيسير تنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية.
- (٣) مجلس تنمية كمبوديا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Development Cooperation Report, 1994/1995.
- (٤) يقال بإمكانية عكس مسار الاستثمار إذا كان القائم بالمشروع يمكنه بسهولة أن يسترد أصوله الإنتاجية وأن يخرج من مجال الصناعة (أو من البلد).
- (٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه الفترة، انظر Tommie sue Montgomery, Revolution in El Salvador: from Civil Strife to Civil Peace (Boulder, Colorado, Westview Press, second edition, 1995) R. Rubén, "El problema agrario in El Salvador: notas sobre un economía polarizada" Cuadernos de Investigación, No. 7 (San Salvador, Centro de Investigaciones Tecnológicas y Científicas, Año II, April 1991) and J. Strassma, "Land reform in El Salvador", University of Minnesota, mimeo, 1989
- (٦) انظر El Salvador 1987: Sgeundo Montes Salvadoreños Refugiados en los Estados Unidos (San Salvador, Instituto de Investigaciones, 1987) Edward Funkhouser, "Remittances from international migration: a comparison of El Salvador and Nicaragua", Review of Economics and Statistics, vol. 76, No. 1 (February 1995), P. 140
- (٧) يلاحظ أن الكثافة السكانية أكثر ارتفاعا مع هذا في جزر البحر الكاريبي وفي الكثير من بلدان آسيا.
- (٨) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "La economía salvadoreña en el proceso de consolidación de la paz", (document LC/MEX/R.414/Rev.1, 29 June 1993), tables 18 and 19
- (٩) انظر Graciana del Castillo, "Arms-for-land deal: lessons from El Salvador", in Multidimensional Peacekeeping: Lessons from Cambodia and El Salvador M. Doyle and I. Johnstone, eds., (Cambridge University Press, 1996)
- (١٠) للاطلاع على التفاصيل، انظر The United Nations and El Salvador, 1990-1995 (United Nations publication, Sales No. E.95.I.12), pp. 27-29, 257-260, and 443-447
- (١١) انظر James K. Boyce and others, "Adjustment toward Peace: economic policy and post-war reconstruction in El Salvador," (San Salvador, United Nations Development Programme), May 1995, pp. 43-61; and Graciana del Castillo
- (١٢) انظر ECLAC "La economía salvadoreña en el proceso de consolidación de la paz"..., pp. 62 and 72-76
- (١٣) انظر Graciana del Castillo. مرجع سبق ذكره.
- (١٤) Colin Danby, "Challenges and opportunities in El Salvador's financial sector", World Development, vol. 23, No. 12 (December 1995), p. 2145
- (١٥) البيانات الرسمية تتضمن مغالاة في الزيادة الفعلية للتحويلات، فالارتفاع إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يتضمن آثار إلغاء قوانين مراقبة الصرف في عام ١٩٩٠. وفي الماضي، كانت هناك تحويلات كثيرة يجري صرفها في السوق السوداء، ومن هنا، فإنها لم تسجل (ولقد مولت هذه التحويلات بند هروب رأس المال، الذي لم يسجل أيضا).
- (١٦) تفيد التقارير أن المستثمرين في أوغندا، حيث يوجد مجتمع آخر يعيش حقبة ما بعد الصراع، يجذبون العقارات على المزارع والمصانع، لأن هذه المزارع والمصانع "أكثر تأثرا بتغيرات السياسات من مورد الإيجارات المتحقق من العقارات السكنية (وأيا من العقارات التجارية وإن كان ذلك بدرجة أقل)" (انظر Paul Collier and Jan Willem Gunning, "War, peace and private portfolios", World Development, vol. 23, No.2 (February 1995), p. 237 وهذا لا يصدق بصفة عامة على أمريكا اللاتينية، حيث يوجد تاريخ طويل من مراقبة الإيجارات إلى جانب العمل بقوانين تتضمن وضع عقبات كبيرة أمام طرد أي مستأجر. ومراقبة الإيجارات في السلفادور معمول بها منذ عام ١٩٦١؛ ووجود هذه المراقبة يضمن تشككات كبيرة على إيرادات الإيجارات التي يحصل عليها صاحب العقار. انظر Tova-Maria Solo, "Rebuilding the tenements: issues in El Salvador's earthquake reconstruction program", Journal of the American Planning Association, vol. 57, No. 3 (Summer 1991), P. 301

(١٧) كان ثمة زيادة كبيرة وسريعة في الكتابات التي تتناول موضوع رؤوس الأموال الواردة، والتي قد تكون متقلبة أو يصعب التنبؤ بها؛ انظر على سبيل المثال، Coping with Capital Surges: the Return of Finance to Latin America, Ricardo French-Davis and Stephany Griffith-Jones, eds., Boulder, Colorado, (Lynne Rienner Publishers, and Ottawa International Development Research Centre, 1995); and Securing Stability and Growth in Latin America: Policy Issues and Prospects for Shoch-Prone Economies Ricardo Hausmann and Helmut Reisen, eds., (Paris, OECD, 1996).

(١٨) فرضت منظمة الدول الأمريكية حظراً تجارياً في عام ١٩٩١. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، فرضت الأمم المتحدة حظراً على شحن مواد الوقود والمعدات العسكرية. وقد اتسع نطاق هذا الحظر في أيار/مايو ١٩٩٤ ليشمل المجال التجاري بالكامل باستثناء الواردات اللازمة لأسباب إنسانية.

(١٩) في أعقاب انقلاب عام ١٩٩١، قام المانحون بتجميد ٤٠٠ مليون دولار من المعونة التي كان قد أعلن التبرع بها من أجل هايتي في تموز/يوليه ١٩٩١؛ والمعونة الإنسانية وحدها هي التي استمرت في الدخول إلى البلد.

(٢٠) تحويلات العمال، التي قدر متوسطها بـ ٦٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ (أي حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، قد ساعدت في تمويل العجز التجاري.

(٢١) الاحصاءات الرسمية لا تتضمن القطاع غير الرسمي، الذي امتص كثيراً من السكان المطرودين من القطاع الرسمي. والاقتصاد غير الرسمي قد قام في الواقع بتوفير أسباب المعيشة لخصبة كبيرة من القوى العاملة، وإن كانت معيشة في غاية التقشف. ولا توجد شبكة سلامة اجتماعي رسمية في هايتي.

(٢٢) كان هناك مبلغ أولي مقداره ١.٢ بليون دولار وقد زيد إلى ١.٧ بليون دولار بحلول آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٢٣) استناداً إلى Wendeline De Zan, "Haiti: donor commitment/disbursement estimates", (World Bank) mimeo, October 1995 التي وضعها المؤلف والمتعلقة بالمدفوعات في عام ١٩٩٥؛ والواردة في هذه الوثيقة، تتسم، فيما يبدو، بالمغالاة في التناؤل.

(٢٤) تأجل لعدة أشهر إبرام اتفاق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشأن توفير ائتمان للتكيف الهيكلي يزيد عن ١٠٠ مليون دولار بشرط تنفيذ الإصلاحات اللازمة في المشاريع الحكومية والإدارة العامة.

(٢٥) في حزيران/يونيه ١٩٩٥، زيد الحد الأدنى للأجر اليومي إلى ٣٦ غوردا (٢.٤٠ من الدولارات تقريباً)، وذلك من مستوى ما فتى سارياً منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ و يبلغ ١٥ غوردا.

(٢٦) المعلومات اللاحقة تستند إلى البيانات والتحليل التي جمعها بنك الاحتياطي بجنوب أفريقيا، Quarterly Bulletin Various issues; and Macroeconomic Research Group, Making Democracy Work: A Framework for Macroeconomic Policy in South Africa (Bellville, South Africa, Center for Development Studies, 1993).

(٢٧) للاطلاع على مناقشة للتدفقات المالية إلى جنوب أفريقيا وخصم سعر الراند المالي، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم: ١٩٩٤" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1 والتصويب)، الإطار الرابع - ١.

(٢٨) ارتفعت حصة الصادرات إلى البلدان النامية من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٩ خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٥. وفيما يتصل بما يزيد عن ثلث صادرات جنوب أفريقيا، يلاحظ أن البلدان التي تتلقى هذه الصادرات غير مسجلة، مع هذا.

(٢٩) للاطلاع بتحليل إحصائي للاستثمار، انظر M.F. Bleaney, "Political Uncertainty and private investment in South Africa", The South African Journal of Economics, vol. 62, No. 3 (September 1994), pp. 188-197 and Jonathan Garner, "Determinants of recent direct investment flows to South Africa", Research Paper, No. 8 (London, LSE Centre for the Study of the South African Economy and International Finance, November 1993).

(٣٠) أنشئت مؤسسة جنوب أفريقيا الإنمائية الصناعية المحدودة في عام ١٩٤٠ من أجل تمويل الصناعات الجديدة ومساعدة الصناعات القائمة في القيام بالتوسع أو إعادة الهيكلة، وهي ما فتئت وسيلة أساسية لدى الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الصناعية. وهي ما برحت في العقود الأخيرة تتسم بذاتية التمويل، ولقد وقعت في عام ١٩٩٥ على مرفق إقراض حلقي مدته ثلاث سنوات بمبلغ ٨٠ مليون دولار. ونسبة ٧٠ في المائة من التمويلات المقدمة من المؤسسة، فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٩٣، خصصت للقطاعات المتصلة بالمواد الكيميائية والمعادن والورق.

(٣١) بدأ الابتعاد عن قطاع الدفاع والاتجاه نحو القطاعات الاجتماعية على يد الحكومة السابقة.

(٣٢) تشير التصديرات، على سبيل المثال، إلى أن فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تحققت في الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية، من قبيل المنتجات المعدنية والملابس، يتراوح عددها بين ثلاثة وخمسة أضعاف عدد فرص العمل التي تحققت في الصناعات الثقيلة ذات الكثافة الرأسمالية، من قبيل المواد الكيميائية والفضولاذ (انظر World Bank, Reducing Poverty in South Africa: Options for Equitable and Sustainable Growth, (Washington, D.C., 1994), p. 13; Raphael Kaplinsky, "Capital intensity in South Africa and Sustainable Growth", (African manufacturing and employment, 1972-1990," World Development, vol. 23, No. 2 (February 1995), pp. 179-192).

(٣٣) انظر: بطرس بطرس غالي، خطة للسلام، ١٩٩٥، الطبعة الثانية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.I.15)، ص ١٩ - ٢٢ و ٦١ و ٦٢ من النسخة الانكليزية.

الجزء الثالث

بعض أبعاد التغير الاقتصادي والاجتماعي

الفصل التاسع

ماذا نعرف عن النمو الحضري في أواخر القرن العشرين؟

لا شك أنه من أبرز التغيرات التي لم يسبق لها مثيل والتي اتسم بها القرن العشرون، تزايد نزعة السكان إلى الإقامة في المناطق الحضرية. ففي عام ١٩٠٠ عندما كان عدد سكان العالم يبلغ ١,٧ بليون نسمة منهم ١٣ في المائة فقط، حسب التقديرات، من جميع السكان يعيشون في مناطق يمكن تصنيفها بأنها حضرية^(١). وتشير الإسقاطات الحالية إلى أنه بحلول سنة ٢٠٠٠، سيبلغ عدد سكان العالم ٦,٢ بليون نسمة يعيش قرابة ٤٨ في المائة منهم في المناطق الحضرية^(٢) ولذلك فإن القرن العشرين لم يشهد فقط زيادة لم يسبق لها مثيل في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، بل شهد أيضا ارتفاع عدد السكان الحضريين ارتفاعا مشهودا من ٢٢٠ مليون في سنة ١٩٠٠ إلى رقم يتوقع أن يبلغ ٢,٩ بليون بحلول سنة ٢٠٠٠. أما من حيث ديناميات السكان، فهناك ثلاثة أنماط من العمليات أسهمت في نمو سكان الحضرة في العالم، وهي الزيادة الطبيعية للسكان في المناطق الحضرية، وزيادة سكان المناطق الحضرية عن طريق الهجرة، وتحول المناطق الريفية إلى مستوطنات حضرية.

وتحدث الزيادة الطبيعية من تجاوز عدد الولادات لعدد الوفيات في أي فئة سكانية. وخلال هذا القرن، بلغت الزيادة الطبيعية مستويات مرتفعة في العديد من بلدان العالم النامية وخاصة بسبب الانخفاض الشديد في الوفيات الناجم عن تحسين وسائل مكافحة الإصابات الخطيرة والأمراض الطفيلية. وبما أن انخفاض الوفيات حدث في المناطق الحضرية قبل أن يحدث في المناطق الريفية وعلى نطاق أوسع مما حدث في هذه الأخيرة، فإن عدد سكان المناطق الحضرية ارتفع بأسرع من نتيجة الزيادة الطبيعية في المناطق الريفية. بيد أن انخفاض الوفيات تبعه، في العديد من البلدان النامية، وإن كان ذلك ببعض التأخير، انخفاض كبير في الخصوبة كان أوضح في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية. ولذلك يرجح أن يكون نمو السكان في المناطق الحضرية أبداً منه في المناطق الريفية في البلدان التي زاد فيها التحول من الخصوبة العالية إلى الخصوبة المنخفضة، وإن كانت الاختلافات الفعلية بين نوعي المناطق متوقفة أيضا على ما يميز السكان من توزع عمري.

ولعل العملية الثانية التي تؤدي إلى نمو السكان الحضريين من أكثر العمليات التي تسترعي الانتباه لأنها تنطوي على نزوح الأشخاص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. بيد أن حركة الأشخاص بين المناطق الريفية والحضرية لا تجري في اتجاه واحد بل هي تتضمن دائما تدفقات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومن المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. أما من حيث نمو عدد سكان الحضرة، فإن المهم هو الفرق بين الهجرة من الريف إلى المدينة والهجرة من المدينة إلى الريف، وحيث أن ذلك الفرق، وهو فرق موجب عادة، يؤدي في معظم الأحيان إلى هجرة صافية من الأرياف إلى المدن.

وأخيرا، تتمثل العملية الرئيسية الثالثة التي تؤدي إلى كل من التوسع الجغرافي والديمغرافي للمناطق الحضرية في تحول المناطق الريفية إلى مراكز حضرية. ويحدث هذا التحول عادة نتيجة تغير أنماط الاستيطان في موقع معين، وهي تغيرات ترتبط في أحيان كثيرة بتطور الهياكل الأساسية، وتوسع الأنشطة الانتاجية غير المتصلة بالزراعة، ونمو الأنشطة التجارية والإدارية. ومن وجوه عديدة، يبرز تحول المستوطنات البشرية إلى مراكز حضرية العديد من اتجاهات التحضر التي تعكسها الأرقام المذكورة آنفا.

وتسهم طائفة واسعة من العوامل في التحول الحضري. وهناك كتابات مستفيضة حول هذا الموضوع وهي تشمل دراسات عن بلدان بعينها أو مناطق حضرية بذاتها، فضلا عن الركائز النظرية التي يقصد أن تكون ذات صلاحية عامة. ولا يرمي هذا الفصل إلى المساهمة في التفسيرات النظرية أو العملية للتحضر بل إلى وصف العوامل الكامنة خلف المعلومات الإحصائية وإسقاطات الأمم المتحدة عن الموضوع. ويستعرض هذا الفصل البيانات المتاحة عن الاتجاهات السائدة في التحضر بما في ذلك تفصيلها حسب المنطقة وطبقا للمكونات المختلفة؛ وهو يفسر أيضا المنهجية المستخدمة لاستقاء هذه البيانات ويستعرض مواضع قوتها وضعفها. إن التحضر يمثل بعدا أساسيا من أبعاد التنمية في كل بلد بالعالم والبيانات تشكل نقطة بداية لا غنى عنها لأي دراسة لهذه العملية.

تقديرات وإسقاطات السكان الحضرة في العالم

تنتج شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة كل سنتين مجموعة كاملة من التقديرات والإحصاءات لمجموع عدد السكان الحضرة في كل بلد من بلدان العالم. وتشمل مجموعة التقديرات دائما فترة تبدأ بعام ١٩٥٠ وتنتهي في عدة نقاط وفقا لآخر البيانات المتوفرة عن كل بلد. أما فترة الإسقاطات التي بلغت سنة ٢٠٠٠ في منشورات سابقة. فقد مددت مؤخرا لتصل إلى سنة ٢٠٢٥^(٣). وقد أمكن إنتاج مجموعة كاملة من التقديرات عن السكان الحضرة بفضل توافر كمية أكبر من البيانات المستمدة من التعدادات السكانية، التي لا تزال أهم مصدر بيانات عن حجم سكان البلدان وتوزعهم الجغرافي.

وخلال معظم سنوات هذا القرن، لم تتوافر مجموعة كاملة كهذه من التقديرات عن حجم السكان الحضرة في العالم. أما التقديرات المتصلة بفترات سابقة من هذا القرن (١٩٠٠ إلى ١٩٢٥) فقد وضعت خلال السبعينات^(٤) بيد أنها لا تعطي سوى أرقام تقريبية. وخلال خمسينات وستينات هذا القرن، ومع قيام عدد متزايد من البلدان بإجراء تعدادات سكانية أكثر انتظاما، تحسنت إمكانية استقاء مجموعة أشمل من التقديرات الوطنية عن مستويات التحضر واتجاهاته.

وعموما، تتمثل القياسات الأساسية اللازمة لتقدير ديناميات التحضر فيما يلي: (أ) مستوى التحضر، وهو نسبة سكان البلد الذين يعيشون في المناطق الحضرية؛ و (ب) معدل التحضر، وهو متوسط المعدل السنوي للتغير في نسبة السكان الحضر. ويمكن الحصول على تقديرات لمستوى التحضر من معلومات عن مجموع سكان البلد الذين يعيشون في المناطق الحضرية في وقت معين. ويتطلب تقدير معدل التحضر توافر معلومات عن نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في نقطتين على الأقل من الزمن (أي من تعدادين سكانيين).

وتؤدي عملية استعمال هذه المعلومات لاشتقاق الإسقاطات الموصوفة في الإطار التاسع - ١، إلى مسار زمني لوجستي للنسبة الحضرية يبلغ قيمة ١ كحد أقصى ولكنه يبلغه بمعدل متباطئ. وتوفر العملية وسيلة غير مكلفة لوضع إسقاطات عن السكان الحضر في بلدان العالم على أساس قدر أدنى من المعلومات المتاحة^(٥) ورغم أنه لم توضع تقديرات رسمية عن دقة النتائج المستمدة، يجدر بالملاحظة أنه عندما وضعت إسقاطات لسكان العالم الحضرين في أواخر السبعينات باستعمال منهجية الأمم المتحدة، كان من المتوقع أن تبلغ النسبة الحضرية من سكان العالم ٤٦ في المائة بحلول ١٩٩٠. وهو رقم قريب من نسبة ٣٤ في المائة التي قدمت بوصفها تقديرات عالمية لعام ١٩٩٠ في تنقيح سنة ١٩٩٤ لتوقعات التحضر في العالم^(٦). ولذلك يبدو أن مجموعة إسقاطات سنة ١٩٨٠، بلغت بعض الشيء في تقدير معدل التحضر في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠ بالمقارنة مع أحدث البيانات المتاحة.

بيد أنه يجدر بالملاحظة أن تقديرات سنة ١٩٩٠ التي قدمت في تنقيح سنة ١٩٩٤ تستند إلى معلومات مبتسرة للغاية. فمن بين ٢٢٢ بلداً أو منطقة التي قسم إليها العالم في ١٩٩٤، توافرت عن ١٣٦ منها فقط معلومات عن النسبة الحضرية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٣. أما عن البلدان والمناطق المتبقية، فقد كانت آخر المعلومات هي المتوافرة عن ٦٧ بلداً منها متصل بالفترة ١٩٧٦-١٩٨٥، ومعلومات عن ١٧ بلداً ومنطقة أخرى متصلة بالفترة ١٩٦٦-١٩٧٥. ومعلومات عن بلدين متصلتين بسنوات قبل ١٩٦٥. ورغم أن البلدان ذات المعلومات الحديثة تضمنت معظم البلدان الكبيرة الحجم سكاناً، فإن انعدام البيانات لعام ١٩٩٠ عن قرابة ٤٠ في المائة من جميع البلدان والمناطق في العالم قد يكون مصدر تشوه في البيانات.

وهناك نقطة أخرى لا ينبغي نسيانها في تحليل نتائج التقديرات والإسقاطات للسكان الحضر وهي أنه لا يوجد تعريف عملي وحيد لـ "الحضري" على الصعيد الوطني. وقد جمعت الأمم المتحدة ونشرت التعريف المستعمل للأغراض الإحصائية في بلدان ومناطق العالم. وفي معظم الحالات (١١٢ من بين ٢٢٢) تستند التعاريف المتاحة إلى اعتبارات إدارية تعادل بين المناطق الحضرية وعواصم المقاطعات أو المناطق الواقعة تحت الولاية القضائية لبعض أنواع السلطة المحلية. بيد أن هناك حالات عديدة يكون فيها التعريف المقدم غير دقيق مثلما يحدث عند الإشارة فقط إلى "مراكز حضرية"، أو "مدن ذات حدود قانونية معلنة"، أو "مواقع معينة"، أو "مدن كبيرة، وتجمعات حضرية، ومجتمعات محلية حضرية"^(٧) وفي ٥٣ حالة أخرى، ميز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية على أساس حجم السكان، وفي بعض الحالات على أساس الكثافة السكانية. بيد أن الحد الأدنى الذي تعتبر على أساسه المستوطنة حضرية يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠٠٠ نسمة. ولذلك لا يوجد تجانس كبير في تحديد المستوطنات الحضرية. وفي ٣٢ بلداً أو منطقة (بما في ذلك جميع الدول الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)، ذكرت صراحة عدة مؤشرات ذات طابع حضري مثل نسبة اليد العاملة المستخدمة في الأنشطة غير الزراعية، أو المرافق الحضرية المتاحة (الشوارع، وشبكات الإمداد بالمياه، وشبكات الصرف الصحي، والإضاءة الكهربائية). وأخيراً، لم يقدم تعريف للتحضر في ٢٢ حالة، وفي ٣ حالات أخرى اعتبر جميع السكان إما حضريين أو ريفيين، حسب الظروف.

وإضافة إلى وضع تقديرات وإسقاطات لحجم السكان الحضر في كل بلد أو منطقة من العالم، تضع الأمم المتحدة أيضاً إسقاطات لحجم مدن وتجمعات حضرية معينة. والطريقة المستعملة هي امتداد للطريقة الموصوفة أعلاه لوضع إسقاطات لنسبة السكان الحضر، وتعتمد على وضع إسقاطات لنسبة سكان البلد الذين يعيشون في مدينة معينة^(٨) وبما أن معدلات النمو لمدن معينة عرضة لتنوع أكبر من تنوع مجموع السكان الحضريين، فمن المرجح أن تبتعد إسقاطات المدن الكبيرة عن النتائج الفعلية أكثر مما يحدث في حالة السكان الحضر ككل. وتقدم الأجزاء التالية، أخذاً في اعتبارها هذه المحاذير، نظرة عامة عن الحالة الراهنة للتحضر في مختلف مناطق العالم والتطورات المتوقعة خلال السنوات العشرين القادمة.

التحضر المعاكس والتحضر المستمر في البلدان المتقدمة النمو

بلغت البلدان المتقدمة النمو درجة عالية من التحضر. إذ تقدر نسبة سكان المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة النمو في سنة ١٩٩٥ بثلاثة أرباع السكان ونسبة من سيعيشون في المدن في البلدان المتقدمة النمو بحلول سنة ٢٠٢٥ بأربعة أخماس السكان (انظر الجدول التاسع - ١). وفي الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، بلغ متوسط معدل نمو السكان الحضر في البلدان المتقدمة النمو ٠,٩ في المائة سنوياً، وهي نسبة - رغم انخفاضها - لا تزال تتجاوز معدل نمو مجموع السكان في العالم المتقدم النمو بأكثر من ٦٠ في المائة. ونظراً لانتشار الزيادة الطبيعية المنخفضة ولوجود انخفاضات كبيرة نسبياً ناتجة عن الهجرة الصافية الريفية - الحضرية، فإن عدد السكان الريفيين في البلدان المتقدمة النمو يتناقص منذ عام ١٩٧٥ بمعدل ٠,٤ في المائة سنوياً. وعلى العكس من ذلك، تكتسب المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة النمو في المتوسط ٧,٢ مليون نسمة سنوياً، وهو زيادة من المتوقع أن تنخفض إلى ٥,٨ مليون نسمة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٥.

الإطار التاسع - ١ - الجوانب التحليلية لإسقاطات التحضر

تشدد الأمم المتحدة، في وضع تقديرات وإسقاطات السكان الحضر في العالم، على النسبة بين السكان الحضريين والريفيين في كل بلد، وهي نسبة يعتبر معدل نموها في فترة زمنية معينة الفرق بين معدلات نمو السكان الحضريين والريفيين. أي أنه إذا كان U_0 و U_t يمثلان السكان الحضريين حسب التعداد في النقطتين الزمنيتين 0 و t وإذا كان R_0 و R_t يمثلان العدد المكافئ للسكان الريفيين، فإن متوسط معدل النمو السنوي لنسبة السكان الحضريين إلى السكان الريفيين يعرف كالتالي:

$$(١) \quad g_t = [\ln (U_t/R_t) - \ln (U_0/R_0)]/t$$

وهو ما يعادل

$$(٢) \quad g_t = U_t - r_t$$

حيث

$$(٣) \quad U_t = [\ln (U_t/U_0)]/t$$

و

$$(٤) \quad r^t = [\ln (R_t/R_0)]/t$$

و U_t و r_t تعبران عن معدلي النمو للسكان الحضريين والريفيين، على التوالي.

وتتضمن عملية الإسقاط التي تستعملها الأمم المتحدة استقراء خارجيا لقيمة g المستمدة من أحدث البيانات المتاحة عن كل بلد. وثبت عن طريق التجربة أن أهم عامل محدد للفرق بين معدلي النمو الحضري والريفي (أي قيمة g) هي الهجرة الصافية الريفية - الحضرية وإعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق حضرية. يضاف إلى ذلك أن كلا من هذين العاملين يشير إلى علاقة مماثلة بين نمو التحضر ومستوى التحضر في سنة البداية. أي أنه كلما ارتفع مستوى التحضر، تنخفض مجموعة المهاجرين الريفيين المحتملين إلى المناطق الحضرية وتقل احتمالات إعادة تصنيف المناطق الريفية كنسبة من السكان الحضريين، وبالتالي يمكن توقع انخفاض الفرق بين معدلي نمو السكان الحضريين والريفيين. وهذا ما يحدث فعلا.

وباستعمال الأدلة المستمدة من تعداد ١١٠ من البلدان التي يبلغ عدد سكان كل منها مليوني نسمة على الأقل وضع نموذج لتغير g في الأجل الطويل، تكون فيه قيمة g النهائية (التي يرمز إليها بـ g_f) في فترة الإسقاط، دالة على النسبة الحضرية في بداية فترة الإسقاط. وللحصول على القيم المناسبة لـ g في كل خمسية خلال فترة الإسقاط، يحسب متوسط ترجيحي لـ g_0 (القيمة الأولية لـ g) و g_f مع إضافة الأوزان الترجيحية إلى إحدى القيم المطبقة على g_f بداية من ٠.٧ ودرجات تبلغ ٠.٧. وبعد ٥ فترات إسقاط تدوم ٥ سنوات، تحدد قيمة g معادلة لـ g_f وتبقى في ذلك المستوى حتى سنة ٢٠٢٥.

وعندما تصبح قيم g متاحة لكل خمسية في فترة الإسقاط، تقدر نسبة السكان الحضريين إلى السكان الريفيين في نهاية كل خمسية بالشكل التالي:

$$(٥) \quad U_{t+5}/R_{t+5} = (U_t/R_t) \exp [5g_t]$$

بحيث يمكن اشتقاق النسبة الحضرية كالتالي:

$$(٦) \quad U_{t+5} = (U_{t+5}/R_{t+5}) [1 + (U_{t+5}/R_{t+5})]$$

وبعد حساب النسبة الحضرية المسقطه لكل خمسية، تطبق على الحجم المسقط لمجموع السكان، الذي استمد بطريقة مستقلة لوضع تقديرات حجم السكان الحضريين في كل بلد خلال فترة الإسقاط.

الجدول التاسع - ١ - النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ومعدل التحضر، حسب المناطق الكبرى، والأقاليم، والبلدان

معدل التحضر		نسبة السكان الحضريين			المناطق الكبرى
٢٠١٥-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٧٥	٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	المنطقة أو البلد والأقاليم والبلدان
١,٠	٠,٩	٥٥,٥	٤٥,٢	٣٧,٧	العالم
٠,٤	٠,٤	٨١,٠	٧٤,٩	٦٩,٨	المناطق الأكثر نموا
١,٥	١,٧	٥٠,٥	٣٧,٦	٢٦,٧	المناطق الأقل نموا
٢,٤	٢,٣	٣٥,٩	٢٢,٤	١٤,٢	أقل البلدان نموا
١,٦	١,٦	٤٧,٢	٣٤,٤	٢٥,٢	أفريقيا
٢,٣	٢,٨	٣٤,١	٢١,٧	١٢,٣	شرق أفريقيا
١,٧	١,١	٤٦,٦	٣٢,٢	٢٦,٦	وسط أفريقيا
١,١	٠,٩	٥٧,٣	٤٥,٩	٣٨,٦	شمال أفريقيا
١,٢	٠,٤	٦٠,٧	٤٨,١	٤٤,١	الجنوب الأفريقي
١,٨	٢,٤	٥٢,٣	٣٦,٦	٢٢,٦	غرب أفريقيا
١,٦	١,٧	٤٧,٨	٣٤,٦	٢٤,٦	آسيا
١,٧	٢,٠	٤٦,٨	٣٣,٠	٢٢,١	المناطق النامية في آسيا
١,٧	١,٩	٥١,٧	٣٦,٩	٢٥,١	شرق آسيا
٢,٢	٢,٨	٤٦,٩	٣٠,٢	١٧,٣	الصين
٠,٣	٠,١	٨٢,٠	٧٧,٦	٧٥,٧	اليابان
١,٧	١,٣	٤٠,٤	٢٨,٨	٢٢,٢	جنوب آسيا الوسطى
١,٨	٢,١	٤٨,٥	٣٣,٧	٢٢,٣	جنوب شرقي آسيا
٠,٨	١,٦	٧٧,١	٦٦,٤	٤٨,٤	غرب آسيا
٠,٤	٠,٥	٨٠,١	٧٣,٦	٦٧,١	أوروبا
٠,٥	٠,٨	٧٨,٦	٧٠,٤	٥٩,٩	أوروبا الشرقية
٠,٢	٠,١	٨٧,٤	٨٣,٧	٨١,٧	شمال أوروبا
٠,٥	٠,٥	٧٢,٣	٦٥,١	٥٩,١	جنوب أوروبا
٠,٣	٠,٢	٨٤,٨	٨٠,٥	٧٧,٨	أوروبا الغربية
٠,٥	١,٠	٨٢,١	٧٤,٢	٦١,٣	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٠,٦	١,٠	٧٠,٩	٦٢,٤	٥١,٠	البحر الكاريبي
٠,٦	٠,٩	٧٦,٢	٦٨,٠	٥٧,١	أمريكا الوسطى
٠,٥	١,٠	٨٥,٧	٧٨,٠	٦٤,٢	أمريكا الجنوبية
٠,٤	٠,٢	٨١,٩	٧٦,٣	٧٣,٨	أمريكا الشمالية
٠,١	٠,١	٧٢,١	٧٠,٣	٧١,٨	أوقيانوسيا
٠,١	٠,٠	٨٧,٠	٨٤,٩	٨٥,٣	استراليا - نيوزيلندا

المصدر: شعبة السكان، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: يشير مصطلح "المناطق الأكثر نموا" إلى جميع بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان. ويشير مصطلح "المناطق الأقل نموا" إلى بقية العالم.

وطبقا لاتجاهات التحضر التي لوحظت في البلدان المتقدمة النمو حتى أواسط هذا القرن، ساد الاعتقاد بأن زيادة تركيز السكان الحضر في المناطق الحضرية الكبيرة هو نتيجة طبيعية تصحب زيادة نسبة السكان الذين يعيشون المناطق الحضرية. ومع ذلك، تفي خلال ستينات وسبعينات وأوائل ثمانينات هذا القرن، لوحظت نزعة نحو انخفاض تركيز السكان في عدد من البلدان المتقدمة النمو. ووضع بيري Berry مصطلح "التحضر المعاكس" ليصف فقدان منطقة حضرية كبيرة عددا من السكان، نسبيا على الأقل، لصالح مناطق حضرية أصغر^(٤) ولوحظ التحول الكبير نحو التحضر المعاكس، لأول مرة، في الولايات المتحدة عندما سجلت بين الستينات والفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ مناطق لا تحتوي على مدن كبيرة تحولا في الهجرة الصافية من انخفاضات سنوية صافية قدرها ٠.٣ مليون نسمة إلى زيادة سنوية صافية قدرها ٠.٤ مليون نسمة^(٥) وخلال السبعينات، زاد عدد السكان في مناطق المدن الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بنصف معدل نمو مناطق المدن المتوسطة والصغيرة الحجم، بينما تجاوز معدل نمو المناطق غير الحضرية نمو مناطق المدن الكبيرة^(٦) وأكدت دراسات أخرى أن تطورات مماثلة تحدث في عدة بلدان متقدمة النمو منها استراليا والدانمارك وفرنسا والمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإن كان نطاق الظاهرة وتوقيتها، وإلى حد ما، طابعا يختلف من بلد إلى آخر^(٧).

ورغم توقع أن التحول عن التركيز في مناطق المدن الكبرى لصالح المستوطنات المتوسطة والصغيرة الحجم سيتسارع خلال الثمانينات، فإن ما شوهد مؤخرا لا يؤكد تلك النزعة بل يوحي بأن النزعة نحو تركيز السكان في المناطق الحضرية الكبيرة قد انعكس مسارها. ويبدو أن أكبر تحول قد حدث في الولايات المتحدة خلال الثمانينات، رغم أنه لا توجد أدلة على أن معدلات النمو في التجمعات السكنية في باريس ولندن قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة^(٨).

ورغم أن أسباب كل من التحضر المعاكس وعودة تركيز السكان في مناطق المدن الكبيرة لم تتضح بعد، فقد قدمت عدة آراء بشأن هذه المسألة^(٩) ومن جهة أخرى أسهم انخفاض الخصوبة المسجل خلال الستينات، الذي كان أكثر حدة في مناطق المدن الكبيرة، في خفض معدل نمو تلك المناطق مقارنة بغيرها من المناطق الحضرية. ومن جهة أخرى، ساعدت زيادة مستويات الهجرة الدولية، لا سيما خلال الثمانينات، وما صاحبها من نزعة استيطان المهاجرين الدوليين في مناطق المدن الكبيرة، في ترسيخ الشكل التقليدي لتركيز السكان. ومع ذلك، لا تزال الهجرة الداخلية هي العنصر الأساسي الذي يؤدي إلى التحضر المعاكس أو انعكاس اتجاهه. وتتضمن الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات تقسيم العمل الجغرافي الجديد النابع من تغير هيكل مؤسسات الأعمال التجارية مما أصبح يسمح باقامة المصانع بعيدا عن المراكز الصناعية الكبيرة. وكان النجاح في إقامة أنشطة اقتصادية في مناطق ريفية، لا سيما ما هو مرتبط منها بتطوير مصادر الطاقة، والزراعة، والحراجة، عاملا أسهم بدوره في التحضر المعاكس خلال السبعينات، لا سيما في الولايات المتحدة. ويبدو أن تغير الأفضليات السكنية المرتبطة بالتغيرات في الهيكل العمري للسكان قد لعب دورا في ذلك أيضا. وأخيرا، أسهمت في تغذية التحضر المعاكس عوامل منها الاجراءات الحكومية المتصلة بالاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك توسيع شبكات النقل وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمعات المحلية الصغيرة، والدعم المقدم إلى الزراعة والحراجة والتنمية الريفية عموما؛ واعتماد سياسات لا مركزية واستحداث "المدن الجديدة". بيد أن التراجع الاقتصادي أثر كثيرا على العالم المتقدم النمو في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وأضعف التزام الحكومات بتلك السياسات؛ ومن المرجح أن يؤدي ما تبع ذلك من الغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بعدة عناصر من النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات إلى تجديد المزايا المرتبطة بتركز الأعمال التجارية، وبالتالي تركيز السكان، في مناطق المدن الكبيرة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: منطقة عالية التحضر

في سنة ١٩٩٥، كان ٧٤ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعيشون في مناطق حضرية، وهي نسبة مماثلة لما هو موجود في العالم المتقدم النمو. وأمريكا اللاتينية من أكثر مناطق العالم النامي تحضرا. وفي سنة ١٩٧٥، كانت نسبة سكانها الذين يعيشون في المناطق الحضرية والبالغ ٦١ في المائة معادلة للنسبة المناظرة التي كانت مقررة للبلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٦٠. وبذلك تكون أمريكا اللاتينية قد قطعت في ٢٠ سنة، في مستوى التحضر، ما شهدته البلدان المتقدمة النمو في ٣٥ سنة. وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، من المتوقع أن تتبع مجموعتا البلدان مساري تحضر متماثلين، وأن تبلغا مستويات تحضر متماثلة بحلول سنة ٢٠١٥ (انظر الجدول التاسع - ١).

ومثلما هو الحال في مناطق أخرى متقدمة النمو، يوجد تباين كبير بين مستويات التحضر في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي أنتيغوا وبربودا، وغيانا، ومونتسيرات، وهايتي، لا يزال أكثر من ٦٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. وعلى العكس من ذلك، يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من سكان بلدان مثل الأرجنتين، وأوروغواي، وشيلي، وفنزويلا، في المناطق الحضرية.

ورغم أن عدد سكان الأرياف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفع ارتفاعا طفيفا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، فإن نمو السكان في المنطقة حدث بأكمله تقريبا في المناطق الحضرية (انظر الجدول التاسع - ٢). ومن المتوقع أن ينخفض عدد سكان الأرياف في أمريكا اللاتينية بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠١٥، مما يعني أن المكاسب التي تحققت في عدد السكان في المناطق الحضرية ستتجاوز النمو الإجمالي لسكان المنطقة (انظر الجدول التاسع - ٣). ولذلك من المتوقع أن تظل الزيادة في المناطق الحضرية بالمنطقة عند مستوى حوالي ٨.٤ مليون نسمة سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، في حين يتوقع أن تقل نسبة نمو عدد سكان المنطقة الإجمالي عن ذلك فلا تتجاوز ٨ ملايين نسمة سنويا.

الجدول التاسع - ٢ - النمو السنوي للسكان الحضر والنسب إلى مجموع النمو في المناطق الحضرية، ١٩٩٥-٢٠١٥ و ١٩٩٥-١٩٧٥

النسبة إلى مجموع نمو عدد السكان في المناطق الحضرية (نسبة مئوية)		الزيادة السنوية في المناطق الحضرية (بالآلاف)		المنطقة أو البلد
٢٠١٥-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٧٥	٢٠١٥-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٧٥	
٨٩	٦٤	٧٧ ٩٤٥	٥٢ ٣٠٥	العالم
٢٠٤	١١٨	٥ ٨٣٣	٧ ٢٣٤	المناطق الأكثر نموا
٨٥	٥٩	٧٢ ١١٢	٤٥ ٠٧١	المناطق الأقل نموا
٥٧	٣٤	١٠ ٥١٦	٤ ٠٠٨	أقل البلدان نموا
٦٧	٤٧	١٥ ٨٨٣	٧ ٣٠٨	افريقيا
٥١	٣٣	٤ ١٧٦	١ ٦٩٨	شرق افريقيا
٦٤	٤١	٢ ٠٤١	٧٦٤	وسط افريقيا
٨٣	٥٧	٢ ٩٨٢	١ ٨٢١	شمال افريقيا
٨٦	٥٤	١ ٠٢١	٥٠١	الجنوب الافريقي
٧٤	٥٥	٥ ٦٦٢	٢ ٥٢٤	غرب افريقيا
٩١	٥٨	٤٨ ٠٢٩	٣٠ ٢٨٤	آسيا
٩٠	٥٧	٤٧ ٧٢٢	٢٩ ٦٤٩	المناطق النامية في آسيا
١٤١	٧٦	١٦ ٦٤٧	١٢ ٤٨٢	شرق آسيا
١٤٠	٧١	١٥ ٣٤٧	١٠ ٤٧٢	الصين
٧٢٣	٩٤	٣٠ ٨	٦٣٦	اليابان
٦٨	٤١	١٩ ٥٦٤	١٠ ٠٥٦	جنوب آسيا الوسطى
٩٣	٥٧	٧ ٤٨٣	٤ ٥٤٦	جنوب شرقي آسيا
٩٨	٩٢	٤ ٣٣٥	٣ ٢٠٠	غرب آسيا
٨ ٩١٧-	١٦١	٢ ٣٤١	٤ ٠٦٩	أوروبا
٣٨٢-	٢٠٢	١ ٠٤٥	٢ ٣٢٢	أوروبا الشرقية
١٨٩	١٢٤	٣٢٧	٢٧٩	شمال أوروبا
١ ٣٩٠-	١٣٤	٤٩١	٧٦٥	جنوب أوروبا
٤٣٦	١٢٠	٤٧٨	٧٠٣	أوروبا الغربية
١٠٦	١٠٠	٨ ٤١٩	٨ ٠٧٦	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
١٠٤	٩٩	٤٧٨	٤٢٤	البحر الكاريبي
٩٧	٨٦	٢ ٣٩٦	٢ ٠٦٥	أمريكا الوسطى
١١٠	١٠٦	٥ ٥٤٦	٥ ٥٨٨	أمريكا الجنوبية
١١٤	٨٧	٢ ٩٤٦	٢ ٣٣٥	أمريكا الشمالية
٧٨	٦٦	٣٢٧	٢٣٤	أوقيانوسيا
٩٦	٨٣	٢٣٩	١٩٥	استراليا - نيوزيلندا

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملاحظة: تشير "المناطق الأكثر نموا" إلى جميع بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان. تشير "المناطق الأقل نموا" إلى بقية العالم.

ومن السمات البارزة لتوزيع السكان الحضري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النزعة إلى التركيز في المدن الكبيرة أكثر مما يحدث في المناطق النامية الرئيسية الأخرى. ففي سنة ١٩٩٥، كان ٢٠ في المائة من السكان الحضري في أمريكا اللاتينية يعيشون في تجمعات سكنية لا تقل عن ٥ ملايين نسمة، في حين أن ١٦ في المائة فقط من السكان الحضري في آسيا النامية و ٨ في المائة من أولئك السكان في أفريقيا كانوا متركزين في مدن بذلك الحجم (الجدول التاسع - ٤). يضاف إلى ذلك أن ٥٢ في المائة من السكان الحضري في أمريكا اللاتينية يعيشون في مدن يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة في عام ١٩٩٥، مقابل ٥٨ في المائة في كل من أفريقيا والمناطق النامية في آسيا. وتلاحظ النزعة إلى تركيز السكان الحضري في المدن الكبيرة، بشكل خاص، في الأرجنتين، وأوروغواي، وبورتوريكو، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك، حيث كان أكثر من ربع السكان الحضري في عام ١٩٩٥ يعيشون في العاصمة.

وتعتبر النزعة إلى تركيز السكان في مدينة وحيدة نتيجة لإسهام وفورات الحجم في الزيادة من الكفاءة والنمو الاقتصادي. وقد كان هذا التركيز عموماً نتيجة عدد من السياسات الوطنية التي تفضل المدن الكبيرة لإيواء التنمية الصناعية والمراكز المالية ومراكز الاتصالات^(٥). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ معدل نمو السكان في المدن الكبيرة في المنطقة ذروته عموماً خلال خمسينات وستينات هذا القرن، عندما كانت معدلات الخصوبة لا تزال مرتفعة نسبية وكان التصنيع يحظى بعناية في إطار النموذج الإنمائي الذي يفضل الاستعاضة عن الواردات. وتوحي الدلائل المتوافرة بأن النزعة إلى التخفيض من الخصوبة انتشرت في البداية في المدن الكبيرة في كل بلد وأن الخصوبة لا تزال عموماً في التجمعات السكنية الحضرية أدنى من المتوسط الوطني^(٦). بيد أن انخفاض معدلات الهجرة الذي سجل في بعض المدن الكبيرة منذ السبعينات يعني أن الزيادة الطبيعية أصبحت المصدر الرئيسي لنمو السكان فيها. وبالفعل شهدت بعض المدن الكبيرة انخفاض نصيبها من السكان الحضري خلال السنوات الأخيرة^(٧) وهي حالة بوينس آيرس، وهافانا، ومونتيفيديو منذ ١٩٨٠ ومن المتوقع أن تحدث نزعة مماثلة في عدد من كبريات مدن أمريكا اللاتينية خلال التسعينات^(٨) وتفيد بيانات تعداد سكاني أجري مؤخراً أن انخفاضاً حاداً في نمو عدد السكان من الهجرة الصافية حدث في مكسيكو، وريودي جانيرو، وسانتياغو (شيلي)^(٩)، وفي الوقت نفسه ازداد نمو عدد السكان في المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

آسيا: منطقة المتناقضات

في سنة ١٩٩٥ بلغ سكان المناطق النامية في آسيا ٣,٣ بليون نسمة، أي ٥٨ في المائة من مجموع سكان العالم. والمنطقة عموماً على درجة كبيرة من عدم التجانس، إذ تضم عدداً من أكثر بلدان ومناطق العالم تحضراً، مثل إسرائيل، والبحرين، وسنغافورة، وقطر، والكويت، وهونغ كونغ حيث يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من سكانها في المناطق الحضرية، وعداداً من أقل البلدان والمناطق تحضراً مثل بوتان، وتيمور الشرقية، ونيبال التي صنف أقل من ١٤ في المائة من سكانها في فئة السكان الحضريين في عام ١٩٩٥. وتضم آسيا أيضاً عدداً من أكثر البلدان سكاناً في العالم مثل اندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، والصين، والهند. ولجميع هذه البلدان نسب منخفضة نسبياً من التحضر (أقل من ٣٦ في المائة) ويعد وزنها من حيث عدد السكان من الأسباب الرئيسية لجعل المنطقة ككل ذات مستوى تحضر لا يزيد على ٣٥ في المائة (انظر الجدول التاسع - ١).

ورغم مستوى التحضر المنخفض نسبياً، تحتوي آسيا على ٤٦ في المائة من سكان العالم الحضريين، الذين بلغ عددهم ١,٢ بليون نسمة في عام ١٩٩٥، وهو رقم يزيد على عدد السكان الحضري في العالم المتقدم النمو حالياً (الجدول التاسع - ٣). وفي عام ١٩٧٥ عندما كان مستوى التحضر في المناطق النامية في آسيا في حدود ٢٢ في المائة فقط (انظر الجدول التاسع - ١)، بلغ عدد سكانها في المناطق الحضرية ٥٠٨ ملايين نسمة أي قرابة ٧٠ في المائة من عدد السكان الحضري في البلدان المتقدمة النمو. وبحلول سنة ٢٠١٥، يتوقع أن تضم المناطق النامية في آسيا أكثر بقليل من بليون ساكن في المناطق الحضرية، أو حوالي نصف سكان المناطق الحضرية في العالم وأن يبلغ عدد سكانها الحضري ضعف عدد سكان المناطق الحضرية في العالم المتقدم النمو.

وصحبت المستويات العالية لنمو سكان المناطق الحضرية في آسيا مستويات معتدلة من النمو في عدد سكان المناطق الريفية. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٥، نما عدد سكان المناطق الحضرية في المناطق النامية في آسيا بمعدل سنوي قدره ٣,٩ في المائة ومن المتوقع أن يتواصل النمو في مستوى ٣,١ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥. وتبلغ معدلات النمو المقابلة في عدد سكان المناطق الريفية ١,١ و ٠,٢ في المائة، على التوالي. ورغم أنه من المتوقع أن يتواصل نمو عدد السكان الريفيين في آسيا مدة طويلة في القرن الحادي والعشرين، فمن المتوقع أن ينخفض معدله. ومع ذلك سيبقى عدد السكان الريفيين في المناطق النامية من آسيا يتجاوز، سنة ٢٠١٥، عدد السكان الحضري بحوالي ١٤ في المائة أو ما يفوق ٢٨٠ مليون نسمة، بالرغم من أن عدد السكان الريفيين في الصين سينخفض حسب المرجح بحوالي ٨٧ مليون نسمة خلال السنوات العشرين القادمة.

والفرق الكبير بين معدل نمو السكان الحضري والسكان الريفيين في آسيا يعني معدل نمو مرتفعاً نوعاً ما لنسبة السكان الحضري. ولذلك من المتوقع أن تسجل المناطق النامية في آسيا خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٥ أعلى معدلات التحضر في مناطق العالم الرئيسية، بـ ١,٩ في المائة سنوياً. ويعني معدل التحضر هذا أن السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في المناطق النامية من آسيا سيرتفع عددهم إلى أكثر من الضعف بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠١٥، وسترتفع نسبتهم من ٢٢ إلى ٧٤ في المائة.

الجدول التاسع - ٣ - مجموع سكان المناطق الحضرية والريفية في أقاليم الرئيسية وبلدان مختارة من العالم

(بالملايين)

سكان المناطق الريفية			مجموع عدد سكان المناطق الحضرية			مجموع عدد السكان			المنطقة أو البلد
٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	
٣ ٣٢٦	٣ ١٣٢	٢ ٥٣٩	٤ ١٤٣	٢ ٥٨٤	١ ٥٣٨	٧ ٤٦٩	٥ ٧١٦	٤ ٠٧٧	العالم
٢٢٣	٢٩٣	٣١٥	٩٩١	٨٧٤	٧٢٩	١ ٢٢٤	١ ١٦٧	١ ٠٤٤	المناطق الأكثر نمواً
٣٠٩٢	٢ ٨٣٩	٢ ٢٢٤	٣ ١٥٣	١ ٧١٠	٨٠٩	٦ ٢٤٥	٤ ٥٥٠	٣ ٠٣٣	المناطق الأقل نمواً
٦٠٦	٤٤٦	٢٩٤	٣٣٩	١٢٩	٤٩	٩٤٥	٥٧٥	٣٤٣	أقل البلدان نمواً
٦٣٦	٤٧٨	٣١٠	٥٦٨	٢٥٠	١٠٤	١ ٢٠٤	٧٢٨	٤١٤	افريقيا
٢٥٧	١٧٨	١١٠	١٣٣	٤٩	١٥	٣٩٠	٢٢٧	١٢٥	شرق افريقيا
٧٨	٥٥	٣٣	٦٨	٢٧	١٢	١٤٦	٨٢	٤٥	وسط افريقيا
٩٩	٨٧	٥٩	١٣٣	٧٤	٣٧	٢٣٢	١٦١	٩٦	شمال افريقيا
٢٨	٢٥	١٦	٤٣	٢٣	١٣	٧١	٤٧	٢٩	الجنوب الافريقي
١٧٤	١٣٤	٩١	١٩٠	٧٧	٢٧	٣٦٤	٢١١	١١٨	غرب افريقيا
٢ ٣٥٧	٢ ٢٦٠	١ ٨١٤	٢ ١٥٩	١ ١٩٨	٥٩٢	٤ ٥١٦	٣ ٤٥٨	٢ ٤٠٦	آسيا
٢ ٣٣٥	٢ ٢٣٢	١ ٧٨٧	٢ ٠٥٥	١ ١٠١	٥٠٨	٤ ٣٩٠	٣ ٣٣٣	٢ ٢٩٤	المناطق النامية في آسيا
٨٠١	٨٩٩	٨٢٢	٨٥٨	٥٢٥	٢٧٦	١ ٦٦٠	١ ٤٢٤	١ ٠٩٧	شرق آسيا
٧٦٥	٨٥٢	٧٦٨	٦٧٦	٣٦٩	١٦٠	١ ٤٤١	١ ٢٢١	٩٢٨	الصين
٢٣	٢٨	٢٧	١٠٣	٩٧	٨٤	١٢٦	١٢٥	١١٢	اليابان
١ ١٦٥	٩٨٣	٦٨٩	٧٨٩	٣٩٨	١٩٧	١ ٩٥٤	١ ٣٨١	٨٨٦	جنوب آسيا الوسطى
٣٣٢	٣٢١	٢٥٢	٣١٣	١٦٣	٧٢	٦٤٥	٤٨٤	٣٢٤	جنوب شرقي آسيا
٥٩	٥٧	٥١	١٩٨	١١٢	٤٨	٢٥٧	١٦٨	٩٩	غرب آسيا
١٤٥	١٩٢	٢٢٣	٥٨٢	٥٣٥	٤٥٤	٧٢٦	٧٢٧	٦٧٦	أوروبا
٦٥	٩١	١١٥	٢٣٨	٢١٧	١٧١	٣٠٣	٣٠٩	٢٨٦	أوروبا الشرقية
١٢	١٥	١٦	٨٥	٧٨	٧٣	٩٧	٩٤	٨٩	شمال أوروبا
٤٠	٥٠	٥٤	١٠٣	٩٤	٧٨	١٤٣	١٤٤	١٣٢	جنوب أوروبا
٢٨	٣٥	٣٨	١٥٥	١٤٦	١٣٢	١٨٣	١٨١	١٦٩	أوروبا الغربية
١١٥	١٢٤	١٢٤	٥٢٦	٣٥٨	١٩٦	٦٤١	٤٨٢	٣٢٠	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
١٣	١٣	١٣	٣٢	٢٢	١٤	٤٥	٣٦	٢٧	البحر الكاريبي
٤٢	٤٠	٣٤	١٣٤	٨٦	٤٥	١٧٦	١٢٦	٧٨	أمريكا الوسطى
٦٠	٧٠	٧٧	٣٦٠	٢٤٩	١٣٨	٤٢٠	٣٢٠	٢١٤	أمريكا الجنوبية
٦٢	٦٩	٦٣	٢٨٢	٢٢٣	١٧٧	٣٤٥	٢٩٣	٢٣٩	أمريكا الشمالية
١٠	٨	٦	٢٧	٢٠	١٥	٣٧	٢٩	٢١	أوقيانوسيا
٣	٣	٢	٢٣	١٨	١٤	٢٧	٢٢	١٧	استراليا - نيوزيلندا

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملاحظة: يشير مصطلح "المناطق الأكثر نمواً" إلى جميع بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان. ويشير مصطلح "المناطق الأقل نمواً" إلى بقية العالم.

ومثلما لوحظ أعلاه، توجد فوارق حادة في مستويات التحضر التي تتسم بها مختلف المناطق الفرعية في آسيا. والبيانات عن شرقي آسيا تغلب عليها بيانات الصين إلى حد بعيد، وهي بلد كان في عام ١٩٩٥ يشكل ٣٥ في المائة من مجموع سكان آسيا و ٣١ في المائة من سكان آسيا الحضر. وخلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، ونتيجة لأسباب منها إعادة تصنيف بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، بلغ متوسط معدل التحضر في الصين ٢,٨ في المائة سنويا وتجاوز بذلك المعدلات التي سجلتها بلدان آسيوية أخرى. ونظرا إلى أن تأثير إعادة التصنيف سيزول حسب المتوقع في المستقبل، تشير الإسقاطات إلى أن معدل التحضر في الصين سينخفض إلى ٢,٢ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-١٩٩٥، بحيث يبقى نصيبها من مجموع السكان الحضر في آسيا شبه مستقر في حدود ٣١ في المائة حتى سنة ٢٠١٥. ومن المتوقع ألا تتجاوز نسبة سكان الصين من الحضر، رغم سرعة معدل نموهم، ٤٧ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥.

ومنطقة جنوب شرقي آسيا غير متجانسة إلى حد بعيد. وتضم عددا من أنشط الاقتصادات في المنطقة الآسيوية و عددا من أقل البلدان نموا فيها. ورغم أن مستوى تحضرها في عام ١٩٧٥ كان منخفضا جدا - ٢٢ في المائة - فقد ارتفع بمعدل سنوي قدره ٢,١ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، ليصل إلى ٣٤ في المائة. وبحلول سنة ٢٠١٥، من المتوقع أن تبلغ نسبة السكان الحضر في جنوب شرقي آسيا ٤٩ في المائة، رغم الانخفاض في معدل التحضر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥. أما السكان الريفيون في المنطقة الذين زاد عددهم بمعدل سنوي قدره ١,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، فستواصل زيادتهم وإن كان ذلك بمعدل منخفض جدا (٠,٢ في المائة سنويا).

وفي عام ١٩٩٥، كان جنوب آسيا الوسطى ثاني أكثر مناطق آسيا الفرعية سكانا، وهو يتضمن ثلاثة من أكثر بلدان العالم سكانا: باكستان وبنغلاديش والهند. ونسبة التحضر منخفضة عادة في جنوب آسيا الوسطى ففي سنة ١٩٧٥ لم تتجاوز نسبة من يعيشون في المناطق الحضرية ٢٢ في المائة. ورغم أن هذه المنطقة هي من المناطق القلائل التي يتوقع أن يزداد التحضر فيها بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٩٥ و ١٩٩٥-٢٠١٥، فلا يرجح أن تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بحلول سنة ٢٠١٥، ٤٠ في المائة. وقد بلغ معدل التحضر درجة عالية لا سيما في بنغلاديش وهي من أقل بلدان هذه المنطقة الفرعية تحضرا، فبلغ ٣,٤ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥. ورغم أنه يتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى ٢,٨ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، فإن بنغلاديش ستشهد ارتفاع نسبة سكانها الحضر بثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠١٥ (من ٩ في المائة إلى ٣٢ في المائة). وبالمقارنة، من المتوقع أن تسجل كل من باكستان والهند زيادات أكثر تواضعا، بارتفاع من ٢١ إلى ٣٧ في المائة في الهند ومن ٢٦ إلى ٤٩ في المائة في باكستان خلال الفترة نفسها. ومن السمات البارزة لجنوب آسيا الوسطى أنه يتوقع أن يتواصل نمو سكانها الريفيين بمعدلات مرتفعة نسبيا. ففي حين أن عدد السكان الريفيين في المنطقة تجاوز عدد السكان الريفيين في البلدان النامية في شرقي آسيا بـ ٨٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، فإن ذلك الفارق سيصل إلى ٣٦٤ نسمة في عام ٢٠١٥. ولذلك فإن بلدان جنوب آسيا الوسطى تواجه عبئا مضاعفا متمثلا في تلبية احتياجات السكان الريفيين المتزايدة العدد ومستويات متزايدة من التحضر في الوقت نفسه.

أما غرب آسيا التي بلغت نسبة سكانها في المناطق الريفية ٦٦ في المائة في سنة ١٩٩٥، فهي المنطقة الفرعية الوحيدة في هذه القارة التي يعيش أكثر من نصف سكانها في المراكز الحضرية. بيد أنه يوجد قدر كبير من التباين داخل هذه المنطقة الفرعية إذ أن ١٣ في المائة من سكان عمان يعيشون في المناطق الحضرية، بينما يعيش ٩٧ في المائة من سكان الكويت. وقد حدث معظم النمو السكاني الذي شهدته غرب آسيا في المناطق الحضرية ومن المتوقع أن يتواصل ذلك النمط. وسيتم عدد السكان الحضر في المنطقة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠١٥ بـ ٧٨ في المائة، أما السكان الريفيون فلن يتجاوز نموهم ٤ في المائة.

وأسفرت عملية التحضر في معظم البلدان الآسيوية الكثيرة السكان، من خلال تعزيز التركيز السكاني، عن نشوء أكبر التجمعات السكانية الحضرية في العالم النامي. ففي عام ١٩٧٥ شملت آسيا النامية ٧ مدن لا يقل عدد سكانها عن ٥ ملايين نسمة، بالمقارنة مع أمريكا اللاتينية التي شملت ٤ مدن ثم مع أفريقيا التي شملت مدينة واحدة. وبالفعل فإن آسيا هي المنطقة النامية الوحيدة التي كانت توجد فيها مدينة يزيد سكانها عن ١٠ ملايين في عام ١٩٧٥ (شنغهاي في الصين). وفي عام ١٩٩٥ كانت توجد ٧ مدن من هذا القبيل في البلدان النامية في آسيا (بيجين، وشنغهاي، وتيانجين في الصين؛ وبومباي وكلكتوتا في الهند؛ وجاكارتا في إندونيسيا؛ وسول في جمهورية كوريا). ومن المتوقع أن يرتفع عدد هذه المدن إلى ١٦ بحلول سنة ٢٠١٥ من بين المجموع المتوقع في جميع البلدان النامية البالغ ٢٣. ومع ذلك فإن تركيز السكان الحضر في المدن الكبيرة يتعايش مع نسب عالية نسبيا من السكان الحضر الذين يعيشون في مراكز حضرية أصغر. فقد كان ٥٨ في المائة من جميع السكان الحضر في آسيا يعيشون سنة ١٩٩٥ في مدن يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، وحتى بحلول سنة ٢٠١٥، من المتوقع أن تشمل تلك المدن ٥٤ في المائة من جميع سكان المناطق الحضرية في هذه المنطقة.

أفريقيا: منطقة ذات نمو حضري سريع

تشهد أفريقيا، التي بلغت نسبة سكانها في المناطق الحضرية ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٥، مستوى تحضر أعلى بقليل من المناطق النامية في آسيا. أما من حيث معدلات التحضر، فقد سجلت أفريقيا معدلات أدنى مما سجلته البلدان الآسيوية النامية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ (٦,٦ مقابل ٢ في المائة سنويا)، بيد أنه من المتوقع أن ينخفض ذلك الفارق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥. وبنهاية تلك الفترة، من المتوقع أن تكون لأفريقيا نفس نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية (٤٧ في المائة) الموجودة في المناطق النامية الآسيوية (انظر الجدول التاسع - ١). ومثلما هو الحال في آسيا، يوجد تباين كبير في مستوى التحضر في المناطق الفرعية في أفريقيا، إذ لا تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ٢٢ في المائة في أفريقيا الشرقية، بينما تصل إلى ٤٨ في المائة في الجنوب الأفريقي. ومن المتوقع أن يظل الجنوب الأفريقي أكثر المناطق الفرعية في القارة تحضرا، يتبعه من قريب شمال أفريقيا (ومن المتوقع أن يبلغ مستوى التحضر لهاتين

المنطقتين بحلول عام ٢٠١٥، ٦٠ و ٥٧ في المائة). وفي عام ١٩٩٥ بلغت مستويات التحضر في بقية المناطق الفرعية الأفريقية - الشرق الأوسط وغرب أفريقيا - مستويات مماثلة لمتوسط القارة (انظر الجدول التاسع - ١). ولعدد من البلدان الأفريقية نسب منخفضة جدا من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية (أقل من ٢٠ في المائة)، بما في ذلك إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، ورواندا، وملاوي، والنيجر، ومعظمها من بين أقل البلدان نموا.

ويتسم السكان الحضر في أفريقيا بمعدلات نمو عالية جدا، بلغ متوسطها ٤.٤ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥. ومن المتوقع أن يتواصل النمو السريع خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥ (في مستوى ٤.١ في المائة سنويا) مما يعني أن السكان الحضر في أفريقيا سيكونون أسرع سكان العالم نموا. وسيكون نمو السكان الحضر سريعا جدا في شرق أفريقيا، حيث من المتوقع أن يبقى متوسط معدل النمو في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥ في مستوى ٥ في المائة سنويا. ومن المتوقع أيضا أن تسجل نسبة السكان الحضر في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا معدلات نمو عالية نسبيا (٤.٦ و ٤.٥ على التوالي). وتعني معدلات النمو العالية هذه أن عدد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا يتضاعف كل ١٥ أو ١٦ سنة، أي أن عدد سكانها سيتضاعف ٥ مرات بين سنتي ١٩٧٥ و ٢٠١٥، وسيرتفع من ١٠٤ ملايين إلى ٥٦٨ مليون نسمة (انظر الجدول التاسع - ٣).

وبالمقارنة ببقية المناطق، ينزع السكان الحضر في أفريقيا إلى التركيز أكثر في المدن والمراكز الحضرية الصغيرة. وفي عام ١٩٩٥ كان ٥٨ في المائة من جميع سكان المناطق الحضرية في أفريقيا يعيشون في مدن لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة، ولم تكن توجد في القارة إلا مدينتان يزيد عدد سكانهما على ٥ ملايين نسمة (لاغوس والقاهرة). ورغم أن عدد المدن الكبيرة سيرتفع، حسب الإسقاطات، خلال العقود القادمة، ستظل أفريقيا قارة المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحتى في سنة ٢٠١٥، سيكون أكثر من ثلاثة أخماس السكان الحضريين في أفريقيا مقيمين في مدن يقل عدد سكانها عن مليون نسمة (انظر الجدول التاسع - ٤).

وكانت لاغوس، وهي أحد أكبر تجمعين حضريين في أفريقيا أول مدينة في القارة تصبح من أكبر ١٠ تجمعات حضرية في العالم. وفي سنة ١٩٥٠ كانت لاغوس مركزا حضريا صغيرا نسبيا لا يتجاوز عدد سكانه ٢٨٨٠٠٠ نسمة ولكنه نما بمعدل يقارب ١٠ في المائة سنويا، وتجاوز حدود المليون نسمة بحلول عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٩٥ قدر عدد سكان المدينة بـ ١٠.٣ مليون نسمة ومن المتوقع أن يتواصل نموهم بأكثر من ٤ في المائة سنويا خلال العشرين سنة القادمة، وأن يصل العدد إلى ٢٤ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠١٥، (وستكون المدينة عندئذ، حسب المتوقع، ثالث أكبر مدينة في العالم).

وخلافا للاغوس، كانت القاهرة سنة ١٩٥٠ مدينة كبيرة تشمل ٢.٤ مليون نسمة. ورغم أن معدل نموها انخفض من ٤.٣ في المائة سنويا خلال الخمسينات إلى حوالي ٢.٣ في المائة سنويا في الثمانينات، فقد بلغ عدد سكان القاهرة ٩.٧ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٥. وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، يتوقع أن يتواصل انخفاض معدل نمو سكان القاهرة ويصل إلى ٢ في المائة سنويا وأن يرتفع عدد سكانها إلى ١٤.٥ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠١٥. ومن المتوقع، في ذلك العام، أن يكون أكثر من ١٩ في المائة من سكان أفريقيا الحضريين مقيمين في ١٣ مدينة لا يقل عدد سكان كل منها عن ٥ ملايين نسمة، وهي أبيدجان، وأديس أبابا، والاسكندرية، والجزائر العاصمة، والخرطوم، والدار البيضاء، وطرابلس، والقاهرة، وكنشاسا، ولواندا، وماجوتو، ونيروبي، ولاغوس.

والأمر لا يقتصر على نمو السكان الحضر في أفريقيا بمعدلات عالية نسبيا، بل أن المناطق الريفية تنمو أيضا بمعدل سريع. فأفريقيا هي المنطقة الكبيرة الوحيدة التي يتوقع أن يتواصل نمو سكانها الريفيين بمعدلات معتدلة بعد سنة ٢٠١٥. وفي عام ١٩٩٥، كان ٤٧٨ مليون نسمة، أي ثلثا سكان أفريقيا، يعيشون في مناطق ريفية، بعد أن كان عددهم في سنة ١٩٧٥ يبلغ ٣١٠ ملايين نسمة (انظر الجدول التاسع - ٣)، وبحلول سنة ٢٠١٥، سيبلغ عدد سكان أفريقيا في المناطق الريفية ٦٣٦ مليون نسمة، وسيمثلون قرابة خمس مجموع سكان الأرياف في العالم. ولذلك فإن معظم البلدان الأفريقية تواجه ضرورة استيعاب زيادات كبيرة في عدد سكان الأرياف في نفس الوقت الذي تواجه فيه نموا حضريا سريعا.

عناصر النمو الحضري في البلدان النامية

يعزى نمو السكان الحضريين في بلد ما، مثلما سبقت الإشارة إليه، إلى ثلاثة أنواع من العمليات: زيادة الولادات على الوفيات في المناطق الحضرية (الزيادة الطبيعية)؛ والهجرة الريفية - الحضرية الصافية؛ وإعادة تصنيف الأماكن من ريفية إلى حضرية مع تحضر التجمعات السكنية الريفية. وتقدر الأمم المتحدة حجم عناصر النمو الحضري هذه على أساس المعلومات الواردة من التعدادات السكانية المتعاقبة بشأن توزيع السكان حسب مناطق السكن (حضرية أو ريفية)، والفئة العمرية ونوع الجنس.

الجدول التاسع - ٤ - عدد التجمعات الحضرية وسكانها، حسب الحجم، والمنطقة الرئيسية، ١٩٧٥ و ١٩٩٥ و ٢٠١٥

٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	فئة الحجم
ألف - العالم بأسره			
١٠ ملايين نسمة أو أكثر			
٢٧	١٥	٤	عدد التجمعات
٤٤٩ ٦٦١	٢٠٧ ٥٥١	٥٨ ٣٣٠	عدد سكان التجمع السكني (بالآلاف)
١٠,٩	٨,٠	٣,٨	كنسبة مئوية من مجموع السكان الحضريين
٥ إلى ١٠ ملايين نسمة			
٤٤	٢٣	١٨	عدد التجمعات السكنية
٢٨١ ٧٣٢	١٦٧ ٤٣٨	١٣٦ ٣٩٩	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٦,٨	٦,٥	٨,٩	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
١ إلى ٥ ملايين نسمة			
٤٧٢	٢٨٧	١٥٧	عدد التجمعات السكنية
٩٤٠ ٩٩٠	٥٥٢ ٤٠٠	٣٠٥ ٨٠٢	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٢٢,٧	٢١,٤	١٩,٩	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
٥٠٠ ٠٠٠ الى مليون نسمة			
٤٢٢	٣٣٨	٢١٢	عدد التجمعات السكنية
٢٩٣ ١٩٨	٢٣٧ ٨٤١	١٤٨ ٩٤٠	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٧,١	٩,٢	٩,٧	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة			
٢ ١٧٧ ٧٦٦	١ ٤١٩ ٢٢٣	٨٨٨ ٨٧٦	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٥٢,٦	٥٤,٩	٥٧,٨	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
باء - المناطق الأكثر نموا			
١٠ ملايين نسمة أو أكثر			
٤	٤	٢	عدد التجمعات
٧١ ٢١٢	٦٦ ١٧٦	٣٥ ٦٥١	عدد سكان التجمع السكني (بالآلاف)
٧,٢	٧,٦	٤,٩	كنسبة مئوية من مجموع السكان الحضريين
٥ إلى ١٠ ملايين نسمة			
٨	٦	٨	عدد التجمعات السكنية

٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	فئة الحجم
٥٦ ١٦٢	٤٤ ٤٧٥	٦٢ ١٧٣	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٥,٧	٥,١	٨,٥	كنسبة مئوية من السكان الحضر
			١ إلى ٥ ملايين نسمة
١٢٠	١٠٢	٧٥	عدد التجمعات السكنية
٢٣٩ ٧٠٣	٢٠٤ ٢٢٠	١٤٥ ٢٧٥	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٢٤,٢	٢٣,٤	١٩,٩	كنسبة مئوية من السكان الحضر
			٥٠٠ ٠٠٠ إلى مليون نسمة
١٢٣	١١٢	٩٦	عدد التجمعات السكنية
٨٣ ٧٤٧	٧٨ ٢٦٤	٦٩ ٠١٣	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٨,٥	٩,٠	٩,٥	كنسبة مئوية من السكان الحضر
			أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
٥٣٩ ٧٩٨	٤٨٠ ٨٣٥	٤١٧ ١٧٣	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٥٤,٥	٥٥,٠	٥٧,٢	كنسبة مئوية من السكان الحضر
جيم - أفريقيا			
			١٠ ملايين نسمة أو أكثر
٢	١	صفر	عدد التجمعات السكنية
٣٨ ٩٣١	١٠ ٢٨٧	صفر	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٦,٩	٤,١	٠,٠	كنسبة مئوية من السكان الحضر
			٥ إلى ١٠ ملايين نسمة
١١	١	١	عدد التجمعات السكنية
٦٧ ٧٤٧	٩ ٦٥٦	٦ ٠٧٩	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
١١,٩	٣,٩	٥,٨	كنسبة مئوية من السكان الحضر
			١ إلى ٥ ملايين نسمة
٥٥	٣١	٧	عدد التجمعات السكنية
١١٧ ٨٥٢	٦١ ١١٦	١٣ ٥٠٥	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٢٠,٨	٢٤,٤	١٣,٠	كنسبة مئوية من السكان الحضر

٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	فئة الحجم
			٥٠٠ ٠٠٠ إلى مليون نسمة
٥٣	٣٣	١٩	عدد التجمعات السكنية
٣٦ ٩٤١	٢٤ ١٥٣	١٤ ٠٠٦	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٦,٥	٩,٧	١٣,٥	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
			أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
٣٠ ٦ ٤٥٥	١٤٥ ٠ ٦٤	٧٠ ٥٣٣	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٥٤,٠	٥٨,٠	٦٧,٧	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
			١٠ ملايين نسمة أو أكثر
٥	٣	١	عدد التجمعات السكنية
٧٤ ٠ ٢٥	٤٣ ٠ ٥٠	١١ ٢٣٦	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
١٤,١	١٢,٠	٥,٧	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
			٥ إلى ١٠ ملايين نسمة
٣	٤	٣	عدد التجمعات السكنية
١٩ ٤٧٢	٢٨ ٠ ١٩	٢٦ ٨٩٩	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٣,٧	٧,٨	١٣,٧	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
			١ إلى ٥ ملايين نسمة
٦٩	٣٥	١٧	عدد التجمعات السكنية
١٣٢ ٣٤٥	٦٤ ٣٨٧	٣١ ٣٨١	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٢٥,٢	١٨,٠	١٦,٠	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
			٥٠٠ ٠٠٠ إلى مليون نسمة
٦٦	٥٢	٢٤	عدد التجمعات السكنية
٤٥ ٨٢٤	٣٦ ٨٨٦	١٥ ٩٠٧	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٨,٧	١٠,٣	٨,١	كنسبة مئوية من السكان الحضريين
			أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
٢٥٤ ٤٠٨	١٨٥ ٣٤٧	١١٠ ٧٤٩	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٤٨,٤	٥١,٨	٥٦,٥	كنسبة مئوية من السكان الحضريين

٢٠١٥	١٩٩٥	١٩٧٥	فئة الحجم
هاء - آسيا النامية			
١٠ ملايين نسمة أو أكثر			
١٦	٧	١	عدد التجمعات السكنية
٢٦٥ ٤٩٣	٨٨٠ ٣٨	١١ ٤٤٣	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
١٢,٩	٨,٠	٢,٣	كنسبة مئوية من السكان الحضر
٥ إلى ١٠ ملايين نسمة			
٢٢	١٢	٦	عدد التجمعات السكنية
١٣٨ ٣٥١	٨٥ ٢٨٨	٤١ ٢٤٨	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٦,٧	٧,٨	٨,١	كنسبة مئوية من السكان الحضر
١ إلى ٥ ملايين نسمة			
٢٢٨	١١٩	٥٨	عدد التجمعات السكنية
٤٥١ ٠٩٠	٢٢٢ ٦٧٨	١١٥ ٦٤١	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٢٢,٠	٢٠,٢	٢٢,٨	كنسبة مئوية من السكان الحضر
٥٠٠ ٠٠٠ إلى مليون نسمة			
١٧٩	١٤١	٧٣	عدد التجمعات السكنية
١٢٦ ٢٦٧	٩٨ ٥٣٩	٥٠ ٠١٤	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٦,١	٩,٠	٩,٩	كنسبة مئوية من السكان الحضر
أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة			
١١٠٩ ٢٦٤	٦٣٩ ٦٥٦	٣٢٤ ٨٨٩	عدد سكان التجمعات (بالآلاف)
٥٤,٠	٥٨,١	٦٤,٠	كنسبة مئوية من السكان الحضر

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

منهجية التقدير والمحاذير

تبدأ منهجية التقدير المستعملة، التي يرد وصف تفصيلي لها في المنشور المعنون "أنماط نمو السكان الحضريين والريفيين"^(٢٠) بحساب احتمال البقاء على قيد الحياة من تعداد سنوي الى التعداد التالي. ولتقدير الإمكانات ذات الصلة للبقاء على قيد الحياة بين تعدادين، تعدل بيانات التعداد الأول لكي تشير الى فترة تبعدها ١٠ سنوات بالضبط عن بيانات التعداد الثاني. ثم تحسب معدلات بقاء فوج ما بين التعدادين، بالنسبة لجميع سكان البلد وتعدل لتعكس فرقا محددًا مسبقًا للوفيات (ثابتًا لجميع الأعمار) بين المناطق الريفية والحضرية. ويفترض خاصة أن قوة الوفيات (أي معدل الوفيات في لحظة ما) في المناطق الريفية تتجاوز المناطق الحضرية بنسبة ٢٥ في المائة في جميع الأعمار وأن الجدول الزمني للوفيات في البلد ككل له نفس الشكل الموجود في المناطق الحضرية. ثم تستعمل نسب البقاء المعدلة لحساب إسقاطات السكان الحضر حسب الفئة العمرية ونوع الجنس من التاريخ الأول الى التاريخ الثاني. ثم يقارن عدد السكان الحضر حسب الإسقاطات بعدد السكان الفعلي حسب التعداد في المناطق الحضرية. ويفترض أن الفرق بين الرقمين يمثل أثر الهجرة الصافية وإعادة التصنيف في الفترة التي

تفصل التعدادين أو - كما يفسر عادة - عدد المهاجرين الصافي الذين بقوا على قيد الحياة حتى موعد التعداد الثاني. وهذه المنهجية لا تراعي آثار الهجرة الدولية، فتفترض بذلك أن البلد منغلق على سكانه.

ويمكن، عن طريق الإسقاط العكسي لعدد من بقي على قيد الحياة من المهاجرين، إلى منتصف الفترة الفاصلة بين التعدادين، التوصل إلى وضع تقديرات للعدد الصافي من المهاجرين الريفيين - الحضريين في الفترة الفاصلة بين التعدادين^(٣) بيد أن الحصول على تقديرات لعدد المهاجرين الصافي للفئة العمرية الأولى، صفر إلى ٤، يتم بتطبيق معدل الطفل/الأم للسكان الحضريين على العدد الصافي المقدر للمهاجرين في الفئة العمرية ذات الصلة. وعندما يتوافر عدد المهاجرين الصافي، يمكن الحصول على معدل الهجرة الحضرية الصافي بقسمة ذلك العدد على عدد السكان الحضريين في منتصف الفترة، ويمكن الحصول على معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية بخصم معدل الهجرة الصافية من معدل النمو الملاحظ في السكان الحضريين. واستناداً إلى هذه الافتراضات، تسمح هذه المنهجية بالفصل بين عنصري النمو الحضري، أي الجزء الناتج عن الزيادة الطبيعية والجزء الناتج عن كل من الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف. بيد أنه لا يمكن، دون معلومات إضافية، التمييز بين آثار الهجرة وآثار إعادة تصنيف المناطق الريفية كمناطق حضرية.

وقبل مناقشة تطبيق هذه المنهجية على اتجاهات التحضر، من المهم النظر في أنواع التحيز التي قد تنتج عن مخالفة الافتراضات المطروحة. فإذا كان الفرق في الوفيات بين المناطق الحضرية والريفية أكبر من ٢٥ في المائة، وهو ما يفرضه هذه المنهجية، فإن مستويات الوفيات الحضرية المستعملة في إسقاط السكان الحضريين على فترة العشر سنوات ذات الصلة ستكون مفرطة الارتفاع وستنتج عنها إسقاطات للسكان الحضريين أكبر مما كان سينتج لو استعمل مستوى الوفيات الحقيقي. ولذلك فإنه عندما يخصم عدد السكان المسقطين من العدد الملاحظ فإن ذلك يسفر عن مغالاة في عدد المهاجرين الصافي خلال العقد وبالتالي في معدل الهجرة الصافية. وإضافة إلى ذلك، وبما أن معدل الهجرة الصافية ومعدل الزيادة الطبيعية يمثلان معاً معدل نمو السكان الحضريين، فإن تقديرات معدل الزيادة الطبيعية ستكون مبالغاً فيها. أي أن وضع تقديرات للفرق بين مستويات الوفيات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بشكل أدنى من الواقع يؤدي إلى المغالاة في تقدير إسهام كل من الهجرة الصافية من الأرياف إلى المناطق الحضرية وإعادة التصنيف في نمو المناطق الحضرية. وإذا كان الفرق في الوفيات أقل من ٢٥ في المائة، فإن العكس هو الذي يحدث.

وإذا لم يكن البلد منغلقاً على سكانه، فإن إسهام الهجرة الدولية في نمو المناطق الحضرية قد يشوه أيضاً النتائج التي يتم التوصل إليها. ويتوقف تأثير الهجرة الدولية على التوزيع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وعندما تتوزع الهجرة الدولية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بشكل متناسب مع وزنيهما في السكان ككل، لن تكون التقديرات التي توصلت إليها الحسابات متحيزة. أما إذا حصلت المناطق الحضرية على أكثر من نصيبها من الهجرة الدولية خلال الفترة قيد الدراسة، فإن عدد السكان الحضريين الفعلي سيكون أكبر وتكون تقديرات عدد المهاجرين الداخليين الصافي إلى المناطق الحضرية مبالغاً فيها. وينعكس أيضاً اتجاه خسائر الهجرة الدولية الصافية المتركة بشكل غير متناسب في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تقدير الهجرة الصافية بأقل مما هي عليه فعلاً. ونظراً إلى أن التقديرات المناسبة لاختلاف أثر الهجرة الدولية على المناطق الريفية والحضرية غير متوافرة عموماً، فلا يوجد أساس يمكن الاستناد إليه في القيام بتعديلات لمنع حدوث هذا التحيز.

ورغم أن الاحتياجات من البيانات لتطبيق المنهجية المستعملة لتقدير عناصر النمو الحضري احتياجات متواضعة، فإن البيانات غير متوافرة أو غير كافية بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. فطول الفترات التي تفصل بين التعدادات السكانية، والتأخر في معالجة البيانات التي توفرها تلك التعدادات، والتغيرات التي تطرأ على تعريف المناطق الحضرية والريفية بين تعداد وآخر، هي من العوامل التي تعوق وضع تقديرات موثوق بها لعناصر التنمية الحضرية. ويشير الجدول التاسع - ٥ إلى توافر بيانات التعدادات لجميع البلدان التي يمكن تطبيق منهجية التقدير عليها. ومثلما يبين الجدول، لم يتسن الحصول على البيانات اللازمة لتقدير عناصر النمو الحضري خلال الستينات والسبعينات والثمانينات إلا بالنسبة لبلد واحد في أفريقيا (بوتسوانا)، وتسعة بلدان في أمريكا اللاتينية وثلاثة بلدان في آسيا. وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، توافرت بيانات عن عقد واحد على الأقل. وفي المجموع، أمكن تقدير عناصر النمو الحضري بالنسبة لـ ٣٦ بلداً نامياً خلال الستينات، و ٤١ خلال السبعينات، و ٢٧ خلال الثمانينات. أما بالنسبة للحالات المشار إليها في حاشية في الجدول التاسع - ٥، فقد طبقت المنهجية على تعدادات متباعدة بأكثر من ١٠ سنوات، ولذلك ينبغي تفسير النتائج المستخلصة بحذر. ومن بين بلدان المنطقة الأفريقية، قدرت عناصر النمو الحضري في ١٧ حالة، ولا تتعلق التقديرات في ٩ حالات منها إلا بعقد واحد، مما يحول دون الحصول على اتجاهات واضحة في المنطقة. وفي حالة أمريكا اللاتينية، سمح المزيد من توافر بيانات التعدادات بتطبيق منهجية التقدير على ٢٢ بلداً، مما أسفر عن تقديرات لعقدين على الأقل لجميع البلدان تقريباً. وفي آسيا أمكن حساب التقديرات لـ ١٦ بلداً، منها أكثر البلدان سكاناً، اندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، والصين، والهند - وإن كانت التقديرات بالنسبة للصين وباكستان لعقد واحد فقط. ونظراً لقلّة توافر البيانات، فإن التقديرات التي ستقدم عن الاتجاهات منذ سنة ١٩٦٠ تعتبر تقريبية فقط. ومع ذلك فإن الدلائل المقدمة تعطي أوضح صورة متاحة حتى اليوم عن تغير أثر الهجرة من الأرياف إلى المدن وإعادة التصنيف، مقابل الزيادة الطبيعية، في تحديد نمو السكان الحضريين.

الجدول التاسع - ٥ - توافر بيانات التعدادات اللازمة لتقدير عناصر النمو الحضري لكل عقد

الشماتينات		السبعينات		الستينات		
						<u>أفريقيا</u>
						شرق أفريقيا
--	--	١٩٧٩	١٩٦٩	--	--	كينيا
--	--	١٩٧٨	١٩٦٧	--	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٦٩	--	--	زيمبابوي
						<u>شمال أفريقيا</u>
١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٦٠	--	--	مصر
--	--	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٦٤	الجمهورية العربية الليبية
--	--	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦٠	المغرب
--	--	١٩٨٣	١٩٧٣	--	--	السودان
--	--	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٦٦	تونس
						<u>الجنوب الأفريقي</u>
١٩٩١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦٤	بوتسوانا
--	--	--	--	١٩٧٠	١٩٦٠	جنوب أفريقيا
						<u>غرب أفريقيا</u>
١٩٨٥	١٩٧٥	--	--	--	--	بوركينافاسو
١٩٨٨	١٩٧٥					كوت ديفوار
--	--	*١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	غانا
--	--	١٩٨٤	١٩٧٤	--	--	ليبيريا
١٩٨٧	١٩٧٦	--	--	--	--	مالي
١٩٨٨	١٩٧٦	--	--	--	--	السنغال
--	--	--	--	١٩٧٠	١٩٥٩	توغو
						<u>أمريكا اللاتينية</u>
						أمريكا الوسطى والكاريبي
--	--	١٩٨٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٦٣	كوستاريكا
--	--	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٥٣	كوبا
--	--	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	الجمهورية الدومينيكية
١٩٩٢	١٩٧١	--	--	١٩٧١	١٩٦١	السلفادور
--	--	--	--	١٩٧٣	١٩٦٤	غواتيمالا
--	--	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٧١	١٩٥٠	هايتي
١٩٨٨	١٩٧٤	--	--	١٩٧٤	١٩٦١	هندوراس
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	المكسيك

الشماتينات		السبعينات		الستينات		
--	--	--	--	١٩٧١	١٩٦٣	نيكاراغوا
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	بنما
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	بورتوريكو
						<u>أمريكا الجنوبية</u>
١٩٩١	١٩٨٠	١٩٨٠ ^(٦)	١٩٦٠	--	--	الأرجنتين
١٩٩٢ ^(٦)	١٩٧٦	--	--	--	--	بوليفيا
١٩٩١	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	البرازيل
١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	شيلي
--	--	١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٦٤	كولومبيا
١٩٩٠	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٦٢	إكوادور
--	--	--	--	١٩٧٠	١٩٦٠	غيانا
١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٦٢	باراغواي
١٩٩٣	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٦١	بيرو
--	--	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٦٣	أوروغواي
١٩٩٠	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦١	فنزويلا
						<u>آسيا</u>
						شرق آسيا
١٩٩٠	١٩٨٢	--	--	--	--	الصين
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	جمهورية كوريا
						جنوب شرقي آسيا
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦١	اندونيسيا
--	--	١٩٨٠	١٩٧٠	--	--	ماليزيا
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	--	--	الفلبين
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	--	--	تايلند
						جنوب آسيا
--	--	١٩٨١	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٦١	بنغلاديش
--	--	١٩٨١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦١	الهند
١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٦٦	--	--	إيران (جمهورية - الإسلامية)
--	--	١٩٨١	١٩٧١	١٩٧١	١٩٦١	نيبال
--	--	١٩٨١	١٩٧٢	--	--	باكستان
--	--	--	--	١٩٧١	١٩٦٣	سري لانكا
						غرب آسيا
١٩٨٧	١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٥٧	العراق

الثمانيات		السبعينات		الستينات		
--	--	١٩٨٣	١٩٧٢	--	--	اسرائيل
--	--	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	الجمهورية العربية السورية
--	--	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٠	تركيا
<u>عدد البلدان</u>						
	٧		١١		٧	أفريقيا
	١٣		١٦		٢٠	أمريكا اللاتينية
	٧		١٤		٩	آسيا
	٢٧		٤١		٣٦	المجموع

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملحوظة: الرمز "--" يشير الى أن البيانات المتوافرة لا تتيح إجراء تقدير للعقد المعني.

(أ) الفترة الفاصلة بين التعدادين أطول من ١٠ سنوات بكثير. وتشير التقديرات المقدمة الى فترة عشر سنوات تنتهي في تاريخ التعداد الثاني. ونظرا لطول الفترة الأصلية، ينبغي تفسير التقديرات بحذر.

الزيادة الطبيعية مقابل عوامل أخرى تحدد النمو الحضري

يقدم الجدول التاسع - ٦ مجملا للتقديرات الرئيسية التي تم الحصول عليها. وهي تشدد أولا على النسبة المئوية للنمو الحضري التي تعزى إلى الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف، وواضح أن هناك تباينا واسعا بين البلدان التي تشملها التقديرات المتوافرة: ففي الستينات، تراوحت التقديرات من ٩ إلى ٧٧ في المائة، وخلال السبعينات بلغ نطاق التباين من ١٣ إلى ٦٦ في المائة. أما من حيث القيمة الوسط لتوزع البلدان حسب النسبة المئوية للنمو الحضري الذي يعزى إلى الهجرة وإعادة التصنيف، يبدو أن هناك انخفاضا طفيفا في أهمية ذلك العنصر، وانتقال القيمة الوسط من ٤١ في المائة خلال الستينات الى ٣٩ في المائة خلال الثمانينات. بيد أنه نظرا لاختلاف تغطية البلدان من عقد إلى آخر واختلاف حجم سكان البلدان في إطار العقد الواحد، فإن القيمة الوسط قد لا تكون أحسن مؤشر لصلة الهجرة وإعادة التصنيف بالموضوع.

وهناك طريقة أخرى لتقدير الأثر النسبي الذي تحدثه الزيادة الطبيعية مقابل الهجرة الصافية/إعادة التصنيف على نمو السكان الحضري في معظم مناطق العالم، هي استعمال الأوزان الترجيحية المناسبة لتجميع التقديرات المتعلقة ببلد ما. ولذلك يمكن وضع أوزان ترجيحية للمعدلات المقدرة للهجرة من الأرياف^(٣٢) باستعمال حجم السكان الريفيين في النقطة الوسط للفترة الفاصلة بين التعدادين للحصول على التقديرات المرجحة للعدد الصافي للمهاجرين من الأرياف إلى المدن خلال تلك الفترة. وبالمثل، يمكن وضع أوزان ترجيحية لتقديرات الزيادة الحضرية الطبيعية استنادا إلى حجم السكان الحضري في منتصف الفترة الفاصلة بين التعدادين، للحصول على الزيادة الصافية للولادات بعد خصم الوفيات. وباستعمال الأوزان الترجيحية المستمدة من التقديرات الحضرية والريفية والاسقاطات التي أعدتها الأمم المتحدة، يمكن التوصل إلى حساب المعدلات المرجحة للهجرة من الأرياف وللمعدلات المرجحة للزيادة الطبيعية في كل منطقة رئيسية من العالم وكل عقد، وكذلك الاسهام النسبي لكل منها على نمو السكان الحضري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويبين الجدول التاسع - ٧ نتائج هذه العملية.

الجدول التاسع - ٦ - تقديرات عناصر النمو الحضري

نسبة النمو المعزو إلى الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف (نسبة مئوية)			المعدل السنوي للنمو الحضري نتيجة الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف			معدل الزيادة الطبيعية الحضرية السنوي			معدل نمو المناطق الحضرية السنوي بين التعدادات			
الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
												أفريقيا
												شرق أفريقيا
--	٥٧,٤	--	--	٤,٥	--	--	٢,٤	--	--	٧,٩	--	كينيا
--	٦١,٩	--	--	٧,٨	--	--	٤,٨	--	--	١٢,٦	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
٥٠,٧	٦٠,٠	--	٣,٠	٢,٢	--	٢,٩	٢,٢	--	٥,٩	٥,٤	--	زيمبابوي
												شمال أفريقيا
٨,٤	(١)٢١,٥	--	٠,٢	(١)٠,٩	--	٢,٦	(١)٢,١	--	٢,٨	(١)٣,٠	--	مصر
--	٢٠,٢	٥٧,٢	--	٢,٠	٧,٩	--	٤,٥	٥,٩	--	٦,٥	١٣,٩	الجمهورية العربية الليبية
--	٤٤,٦	٣٧,٣	--	٢,٠	١,٥	--	٢,٤	٢,٦	--	٤,٤	٤,١	المغرب
--	٢٢,٩	--	--	١,١	--	--	٣,٨	--	--	٤,٩	--	السودان
--	٢٧,٨	٥٢,٠	--	٠,٩	٢,٤	--	٢,٣	٢,٣	--	٣,٢	٤,٧	تونس
												الجنوب الإفريقي
٦٢,٧	٥٣,٣	٧٧,٤	٨,٩	٥,١	١٢,٢	٥,١	٤,٥	٣,٦	١٤,٠	٩,٦	١٥,٧	بوتسوانا
--	--	٢٦,١	--	--	٠,٩	--	--	٢,٥	--	--	٣,٤	جنوب أفريقيا
												غرب أفريقيا
٥٧,٤	--	--	٥,٤	--	--	٤,٠	--	--	٩,٤	--	--	بوركينا فاسو
٢٤,٥	--	--	١,٣	--	--	٤,٠	--	--	٥,٣	--	--	كوت ديفوار
--	(١)٢٣,٦	٤١,٥	--	(١)٠,٨	١,٩	--	(١)٢,٥	٢,٧	--	(١)٣,٣	٤,٧	غانا
--	٢٤,٥	--	--	٢,١	--	--	٤,١	--	--	٦,٢	--	ليبيريا
٤٩,٥	--	--	٢,٢	--	--	٢,٢	--	--	٤,٤	--	--	مالي
٢٦,٦	--	--	١,٠	--	--	٢,٧	--	--	٣,٦	--	--	السنغال
--	--	٤٠,٧	--	--	٢,٤	--	--	٣,٥	--	--	٥,٨	توغو
												أمريكا اللاتينية
												أمريكا الوسطى والكاريبي
--	٣١,٢	٤٢,٩	--	١,٠	٢,١	--	٢,٢	٢,٨	--	٣,١	٤,٩	كوستاريكا
--	٥٦,٠	(١)٢٠,٧	--	١,٣	(١)٠,٥	--	١,٠	(١)٢,٠	--	٢,٤	(١)٢,٥	كوبا
--	٤٤,٩	٤٧,٨	--	٢,٤	٢,٨	--	٢,٩	٣,٠	--	٥,٣	٥,٨	الجمهورية الدومينيكية
(١)٤٧,٣	--	٢١,٨	(١)١,٤	--	٠,٨	(١)١,٥	--	٢,٩	(١)٢,٩	--	٣,٧	السلفادور
--	--	٣٧,٦	--	--	١,١	--	--	١,٨	--	--	٣,٠	غواتيمالا
--	١٣,٢	(١)٥٣,٦	--	٠,٢	(١)٢,٢	--	١,٣	(١)١,٩	--	١,٥	(١)٤,٠	هايتي
(١)٣٨,٩	--	٤٩,٥	(١)١,٩	--	٢,٥	(١)٣,٠	--	٢,٥	(١)٤,٩	--	٥,٠	هندوراس
٢١,٢	٢٩,١	٣٢,٠	٠,٩	١,٣	١,٦	١,٩	٣,١	٣,٣	٢,٨	٤,٣	٤,٩	المكسيك

نسبة النمو المعزو إلى الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف (نسبة مئوية)			المعدل السنوي للنمو الحضري نتيجة الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف			معدل الزيادة الطبيعية الحضرية السنوي			معدل نمو المناطق الحضرية السنوي بين التعدادات			
الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
--	--	٤٢,٢	--	--	١,٩	--	--	٢,٥	--	--	٤,٥	نيكاراغوا
٢٩,٦	٢١,٠	٤٠,٥	١,٠	٠,٩	١,٨	٢,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٩	٤,٥	بنما
٢٨,١	٤٤,٩	٦٣,٦	٠,٦	١,٤	٢,٧	١,٠	١,٧	١,٥	١,٦	٣,٠	٤,٢	بورتوريكو
												أمريكا الجنوبية
٢٦,٧	^(١) ٣٠,١	--	٠,٥	^(١) ٠,٧	--	١,٤	^(١) ١,٦	--	١,٩	^(١) ٢,٣	--	الأرجنتين
^(١) ٤٧,٣	--	--	^(١) ٢,٠	--	--	^(١) ٢,٢	--	--	^(١) ٤,٢	--	--	بوليفيا
٢٧,٥	٤٧,٢	٤٨,٣	١,١	٢,١	٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٦	٢,٩	٤,٣	٥,١	البرازيل
٦,٦	٢٦,٦	٣٤,٣	٠,١	٠,٧	١,٠	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٨	٣,٠	شيلي
--	٥٠,٢	٢٤,٠	--	١,٧	٠,٨	--	١,٧	٢,٦	--	٣,٤	٣,٤	كولومبيا
٤٢,٠	٤٧,٣	٣٢,٥	١,٦	٢,٢	١,٥	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٣,٧	٤,٦	٤,٥	إكوادور
--	--	٧١,٦	--	--	٦,٣	--	--	٢,٥	--	--	٨,٨	غيانا
٤١,٢	٤٧,٣	٣٣,٨	١,٩	١,٨	١,١	٢,٨	٢,٠	٢,١	٤,٧	٣,٨	٢,١	باراغواي
٢٩,٣	٢٢,٢	٤١,٨	٠,٨	١,١	٢,١	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٨	٣,٥	٤,٩	بيرو
--	٤٠,٨	٨٨	--	٠,٤	٠,١	--	٠,٦	٠,٦	--	١,٠	٠,٧	أوروغواي
٢٠,١	٢٤,٥	٢١,١	٠,٦	١,٠	٠,٩	٢,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٩	٤,١	فنزويلا
												آسيا
												شرق آسيا
٧١,٩	--	--	٣,٣	--	--	١,٣	--	--	٤,٦	--	--	الصين
٥٥,٠	٥٦,٣	٦٠,٣	٢,٣	٢,٨	٣,٨	١,٩	٢,٧	٢,٥	٤,١	٥,٠	٦,٢	جمهورية كوريا
												جنوب شرقي آسيا
٥٨,٨	٥٠,٦	٣١,٥	٣,١	٢,٦	١,١	٢,٢	٢,٦	٢,٥	٥,٢	٥,٢	٣,٦	اندونيسيا
--	٥٤,٨	--	--	٢,٧	--	--	٢,٢	--	--	٤,٩	--	ماليزيا
٥٢,٤	٤٠,٢	--	٢,٦	١,٧	--	٢,٤	٢,٦	--	٤,٩	٤,٣	--	الفلبين
٤٤,٥	٥٧,٨	--	١,٣	٣,٠	--	١,٦	٢,٧	--	٢,٩	٥,٢	--	تايلند
												جنوب آسيا
--	٦٥,٦	٥٨,٦	--	٧,٠	٣,٩	--	٣,٧	٢,٧	--	١٠,٦	٦,٦	بنغلاديش
--	٤٥,١	٣١,٣	--	١,٧	١,٠	--	٢,٠	٢,٢	--	٣,٧	٣,٢	الهند
٢٩,٦	٤٣,٢	--	١,٦	٢,١	--	٣,٨	٢,٧	--	٥,٣	٤,٨	--	إيران (جمهورية - الإسلامية)
--	٥٩,٧	٣٣,٦	--	٤,٣	١,١	--	٢,٩	٢,١	--	٧,٣	٣,٢	نيبال
--	١٧,١	--	--	٠,٧	--	--	٣,٦	--	--	٤,٣	--	باكستان
--	--	٤٩,٨	--	--	٢,١	--	--	٢,١	--	--	٤,٢	سري لانكا
												غرب آسيا
٢٥,٠	٢٢,٩	٤٦,٩	١,٠	١,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٤	٤,١	٥,١	٦,٤	العراق

نسبة النمو المعزو إلى الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف (نسبة مئوية)	المعدل السنوي للنمو الحضري نتيجة الهجرة الداخلية/إعادة التصنيف			معدل الزيادة الطبيعية الحضرية السنوي			معدل نمو المناطق الحضرية السنوي بين التعدادات					
	الستينات	السبعينات	الثمانينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات			
--	١٨٠	--	--	٠.٥	--	--	٢.٢	--	--	٢.٧	--	إسرائيل
--	٢٠.٩	٣١.١	--	٠.٨	١.٥	--	٣.٢	٣.٢	--	٤.٠	٤.٩	الجمهورية العربية السورية
--	٥٢.٣	٦١.٧	--	٢.٥	٣.٤	--	٢.٢	٢.١	--	٤.٧	٥.٥	تركيا
٦.٦	١٣.٢	٨.٨	٠.١	٠.٢	٠.١	١.٠	٠.٦	٠.٦	١.٦	١.٠	٠.٧	النسبة الدنيا
٧١.٩	٦٥.٦	٧٧.٤	٨.٩	٧.٨	١٢.٢	٥.١	٤.٨	٥.٩	١٤.٠	١٢.٦	١٥.٧	النسبة القصوى
٢٧	٤١	٣٦	٢٧	٤١	٣٦	٢٧	٤١	٣٦	٢٧	٤١	٣٦	عدد البلدان
٢٩.٠	٤٠.٥	٤١.٨	١.٩	٢.١	٢.٤	٢.٤	٢.٦	٢.٦	٤.٣	٤.٧	٥.٠	المتوسط
٢٨.٩	٤٣.٢	٤١.١	١.٤	١.٧	١.٩	٢.٢	٢.٤	٢.٥	٤.١	٤.٣	٤.٥	القيمة الوسط

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملحوظة: الرمز "--" يشير إلى عدم توافر البيانات.

(أ) الفترة الفاصلة بين التعدادين أكثر بكثير من عشر سنوات. وتشير التقديرات المقدمة إلى فترة عشر سنوات تنتهي في تاريخ التعداد الثاني. ونظرا لطول الفترة الأصلية، ينبغي تفسير التقديرات التي تم التوصل إليها بحذر.

ومثلما يبين الجدول، شهدت مختلف المناطق اتجاهات جد متباينة في الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة الصافية من الأرياف. وأكثر التقديرات موثوقية هي التقديرات عن أمريكا اللاتينية حيث تتوافر لعدد أكبر من البلدان بيانات عن كل عقد. وبالنسبة لتلك المنطقة، أظهر معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الريفية نزعة إلى الانخفاض من عقد إلى آخر، وهي نتيجة متوائمة مع الاتجاهات في الزيادة الطبيعية الاجمالية في المنطقة. وفي آسيا، ظل معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية ثابتا تقريبا خلال الستينات والسبعينات، بيد أنها أظهرت انخفاضا ملحوظا خلال الثمانينات. أما التقديرات عن الثمانينات فهي الوحيدة التي تتضمن بيانات عن الصين، التي من شأنها، نظرا لحجمها، أن تؤثر على المتوسط المرجح تأثيرا كبيرا. ولذلك السبب، قدمت أيضا التقديرات عن آسيا باستثناء الصين. وتفيد تلك التقديرات أن معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية في بقية آسيا ازداد نوعا ما خلال العقود الثلاثة التي شملتها الدراسة. ولوحظت نزعة مماثلة في أفريقيا، التي تعتبر تقديراتها أضعف التقديرات بسبب تباين مجموعات البلدان التي تتوافر عنها بيانات عن كل عقد. ويمكن تفسير تقديرات معدل الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية الأفريقية تفسيراً محافظاً بأن هذه المعدلات تشير إلى أن مستوياتها مرتفعة وأنها تختلف قليلا من عقد إلى آخر في تلك العقود الثلاثة. ومرة أخرى فإن هذه الملاحظة متوائمة مع ما هو معروف عن الاتجاهات في معدلات الزيادة الطبيعية في المنطقة ككل.

وعلى صعيد العالم النامي ككل، تتضح من الزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية نزعة نحو الانخفاض المعتدل إذا ما استثنينا الصين، وانخفاض ملحوظ بين السبعينات والثمانينات عند إدراج الصين. وفي جميع الحالات، فإن المعدلات المقدره للزيادة الطبيعية في المناطق الحضرية مماثلة للمستويات المقدره للمناطق ككل بالنسبة لمختلف الفترات المدروسة. وبما أن التقديرات المقدمة هنا لا تشمل جميع البلدان، يمكن توقع وجود فوارق. بيد أن التناسق العام بين التقديرات المحسوبة وبين تقديرات تلك المناطق ككل، يضمني عليها مصداقية.

ومما له أهمية أكبر تقديرات معدلات الهجرة من الأرياف، وهي تقديرات لم تكن متوافرة من قبل. وبالنسبة للعالم النامي، ترتفع هذه التقديرات من ٠.٦١ في المائة في الستينات إلى ١.١٤ في المائة في الثمانينات مع إدخال الصين في الاعتبار ثم إلى ١.٤٧ في المائة في الثمانينات دون حساب الصين. بيد أن الاتجاهات نفسها تختلف من منطقة إلى أخرى في المناطق النامية الرئيسية التي شملتها الدراسة. ففي أفريقيا، شهدت معدلات الهجرة من الأرياف انخفاضا مطردا من الستينات حتى الثمانينات، في حين ازدادت باطراد في المناطق النامية في آسيا (سواء أخذنا الصين في الاعتبار أم لم نأخذها). أما في أمريكا اللاتينية، فقد حدثت زيادة في معدلات الهجرة من الأرياف بين الستينات والسبعينات تبعها انخفاض. وهذه الاتجاهات متوائمة مع ما هو معروف عن الحالة الاقتصادية في هذه المناطق الرئيسية. وفي أفريقيا، تشير معظم المؤشرات الاقتصادية إلى تدهور الفرص الاقتصادية منذ الستينات، وانخفاض معدلات الهجرة من الأرياف متوائمة مع هذا السيناريو. بيد أنه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن سرعة نمو السكان الريفيين في أفريقيا تعني انخفاض بالمعدلات الهجرة من الأرياف لا يدلان على انخفاض معدل الهجرة الصافية بين الريف والمدينة. يضاف إلى ذلك أن البلدان الأفريقية القليلة التي تتوافر عنها بيانات لا تمثل بالضرورة القارة ككل. وبالفعل، فإن البلدان ذات المعدلات المرتفعة جدا من النمو الحضري غير ممثلة تمثيلا كاملا في البيانات المستعملة.

الجدول التاسع - ٧ - تقديرات عناصر النمو الحضري على الصعيد الإقليمي

الثمانينات باستثناء الصين	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
				أفريقيا
	٣٢ ٨٥٨ ٠٠٠	٣٨ ٨٣١ ٠٠٠	١٨ ١٣٥ ٠٠٠	السكان الحضريون
	٥٨ ٤٦١ ٠٠٠	٨٩ ٣٦٨ ٠٠٠	٣١ ٢٧٧ ٠٠٠	السكان الريفيون
	٩١٧ ٨١٧	١ ٠١٤ ٠٠٢	٤٧٦ ٣٢٠	الزيادة الحضرية الطبيعية
	٣٠٣ ٦٢٩	٦٩٢ ٣٠٢	٣٣٣ ١٢٢	صافي عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن
	١ ٢٢١ ٤٤٧	١ ٧٠٦ ٣٠٤	٨٠٩ ٤٤٣	مجموع الزيادة الصافية
	٢٤,٩	٤٠,٦	٤١,٢	النسبة المئوية بسبب الهجرة
	٢,٧٩	٢,٦١	٢,٦٣	معدل الزيادة الطبيعية بالمناطق الحضرية (نسبة مئوية)
	٠,٥٢	٠,٧٧	١,٠٧	معدل الهجرة من الأرياف (نسبة مئوية)
				أمريكا اللاتينية
	٢٢٧ ٩٩٢ ٠٠٠	١٨٤ ٩٩٤ ٠٠٠	١١٢ ٥٧٣ ٠٠٠	السكان الحضريون
	٩٤ ٧٧٧ ٠٠٠	١٠٨ ٣٤١ ٠٠٠	١٠٥ ٦٦٤ ٠٠٠	السكان الريفيون
	٤ ٢٢٣ ٨٨٦	٤ ٢٢٣ ١٧٨	٣ ٠٣٦ ٢٤٦	الزيادة الحضرية الطبيعية
	٢ ١٦١ ٩٣٤	٢ ٨٧١ ٨٨٢	٢ ٠٣٢ ٧١٨	صافي عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن
	٦ ٣٨٥ ٨١٩	٧ ٠٩٥ ٠٦٠	٥ ٠٦٨ ٩٦٣	مجموع الزيادة الصافية
	٣٣,٩	٤٠,٥	٤٠,١	النسبة المئوية بسبب الهجرة
	١,٨٥	٢,٢٨	٢,٧٠	معدل الزيادة الطبيعية بالمناطق الحضرية (نسبة مئوية)
	٢,٢٨	٢,٦٥	١,٩٢	معدل الهجرة من الأرياف (نسبة مئوية)
				آسيا
	١٣٩ ٤٧٣ ٠٠٠	٣٨٠ ٦٩٠ ٠٠٠	٢٧٤ ١٦٢ ٠٠٠	السكان الحضريون
	٢٣٨ ٦٩٤ ٠٠٠	١ ٠٦٧ ٦٥١ ٠٠٠	٨٧٣ ٧١٨ ٠٠٠	السكان الريفيون
	٣ ٤٣٣ ٧٠٥	٦ ٥١٨ ٤٠٠	٣ ٢٨٥ ٧٩٤	الزيادة الحضرية الطبيعية
	٣ ٢٨٢ ٠٢١	١١ ٤٠٧ ٩٨٥	٥ ٧٤٧ ٥٤٢	صافي عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن
	٦ ٧١٥ ٧٢٦	١٧ ٩٢٦ ٣٨٥	١٢ ٣٠٠ ٥٢٠	مجموع الزيادة الصافية
	٤٨,٩	٦٣,٦	٤٦,٧	النسبة المئوية بسبب الهجرة
	٢,٤٦	١,٧١	٢,٣٩	معدل الزيادة الطبيعية بالمناطق الحضرية (نسبة مئوية)
	١,٣٧	١,٠٧	٠,٦٦	معدل الهجرة من الأرياف (نسبة مئوية)

الثمانينات باستثناء الصين	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
				العالم النامي
٤٠٠ ٣٢٣ ٠٠٠	٦٤١ ٥٤٠ ٠٠٠	٤٩٧ ٩٨٧ ٠٠٠	٢٧٢ ٩٣٠ ٠٠٠	السكان الحضريون
٣٩١ ٩٣٢ ٠٠٠	١ ٢٢٠ ٨٨٩ ٠٠٠	١ ٠٧١ ٤٢٧ ٠٠٠	٧٤٩ ٧٤٧ ٠٠٠	السكان الريفيون
٨ ٥٧٥ ٤٠٨	١١ ٦٦٠ ١٠٣	١١ ٧٩٠ ١٥٨	٦ ٧٩٨ ٣٦٠	الزيادة الحضرية الطبيعية
٥ ٧٤٧ ٥٨٤	١٣ ٨٧٣ ٥٤٨	٩ ٣١١ ٧٢٦	٤ ٥٩١ ٩٦٠	صافي عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن
١٤ ٣٢٢ ٩٩٢	٢٥ ٥٣٣ ٦٥١	٢١ ١٠١ ٨٨٤	١١ ٣٩٠ ٣١٩	مجموع الزيادة الصافية
٤٠,١	٥٤,٣	٤٤,١	٤٠,٣	النسبة المئوية بسبب الهجرة
٢,١٤	١,٨٢	٢,٣٧	٢,٤٩	معدل الزيادة الطبيعية بالمناطق الحضرية (نسبة مئوية)
١,٤٧	١,١٤	٠,٨٧	٠,٦١	معدل الهجرة من الأرياف (نسبة مئوية)

المصدر: شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

وفي آسيا، تتوافق المعدلات المتزايدة للهجرة من الأرياف مع تنامي النشاط الاقتصادي في المنطقة. وفي بلدان مثل الصين واندونيسيا، أسهم تخفيف السياسات التي منعت بالفعل الهجرة من الريف إلى المدينة في حدوث زيادة سريعة في ذلك العنصر من النمو الحضري. بيد أنه من المهم التشديد على أن معدلات الهجرة من الأرياف في آسيا منخفضة جدا وأنها لم تتجاوز إلى حد الآن المستويات المعتدلة. وعلى العكس من ذلك، فإن معدلات الهجرة من الأرياف في أمريكا اللاتينية عالية ومن المرجح أن يكون تذبذبها مع مرور الزمن متصلا بتراجع الفرص الاقتصادية التي اتسمت بها بلدان المنطقة خلال الثمانينات.

وتسمح التقديرات التي تم التوصل إليها بحساب الجزء من النمو الحضري الذي يمكن عزوه إلى الهجرة الداخلية الصافية وإلى إعادة التصنيف. والملاحظ أن معدلات الزيادة الحضرية الطبيعية ولمعدلات الهجرة من الأرياف المقدمة أعلاه لها أسسا مختلفة، ولذلك لا يمكن الحصول مباشرة من تلك المعدلات على نسبة النمو بسبب الهجرة الداخلية. وقد استعملت تقديرات للعدد الفعلي من الأشخاص الذين أضيفوا إلى السكان نتيجة الزيادة الطبيعية أو اكتسبتهم التجمعات عن طريق الهجرة من الريف إلى المدينة أو بسبب إعادة التصنيف، لحساب النسب المئوية التي ترد في الجدول التاسع - ٧. وتؤكد تلك النسب المئوية، مثلما استنتجت دراسة أجريت في وقت سابق^(٢٤)، أن الزيادة الطبيعية تمثل حوالي ٦٠ في المائة من النمو الحضري في الستينات، في حين أن الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف تسببت في الـ ٤٠ في المائة الأخرى. وخلال السبعينات، حدثت نزعة خفيفة في زيادة اسهام الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف، لا سيما بسبب وزنها الترجيحي الأعلى في آسيا. ومع ذلك فعلى مستوى العالم النامي ككل، تمثل الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف حوالي ٤٤ في المائة من النمو الحضري. ومن الاستنتاجات الرئيسية الجديدة أنه بحلول الثمانينات، ومع بروز انخفاض الخصوبة في العديد من البلدان وانخفاض معدلات الهجرة من الريف في أفريقيا، شكلت الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف أكثر من نصف النمو الحضري (٥٤ في المائة) في العالم النامي ككل، بيد أن اسهامها اختلف كثيرا بين منطقة وأخرى. ولذلك، ففي حين أن الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف لم تمثل في الثمانينات سوى ٢٥ في المائة من النمو الحضري في أفريقيا و ٣٤ في المائة في أمريكا اللاتينية، فقد أصبحت مصدر ٦٤ في المائة من النمو الحضري في المناطق النامية في آسيا. وأثرت الصين على تلك التقديرات تأثيرا ملحوظا للغاية. فبدونها، تمثل الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف حوالي نصف النمو الحضري في بلدان آسيا الأخرى و - على صعيد العالم النامي - ٤٠ في المائة من النمو الحضري. وعلى نقيض ما حدث في الستينات، فإن الفوارق الإقليمية في اسهام الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف في النمو واضحة للعيان.

نحو إسهام في السياسة العامة

تترتب على هذه الاستنتاجات آثار هامة بالنسبة لوضعي الخطط والسياسات. وكما توجي دراسة أجريت منذ عقدين^(٢٤)، فإن نمو السكان في المناطق الحضرية تحدده إلى حد بعيد الزيادة الطبيعية. وتشير هذه البيانات أيضا إلى أن الدور الذي تقوم به الزيادة الطبيعية قد تعزز، لا سيما في المناطق التي تتسم بالركود الاقتصادي. ونتيجة لذلك فإن التخفيض كثيرا من معدل نمو السكان في المناطق الحضرية يتطلب زيادة التشديد على التخفيض من الخصوبة.

وهذا الاستنتاج يتعارض مع الافتراض الذي كثيرا ما يطرح بأن التحكم في النمو الحضري متوقف على الحد من الهجرة من الريف الى المدينة. وبالفعل فإن التقديرات المقدمة تبين أن معدلات الهجرة من الريف في كل من أفريقيا وآسيا كانت أميل الى الانخفاض. يضاف الى ذلك، مثلما ذكر مؤلفون آخرون^(٢٥) أن هناك صلة ايجابية هامة بين المعدلات المقدره للهجرة من الريف ومستويات الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية خلال العقود الثلاثة التي شملتها الدراسة. وتوحي هذه الصلة بأن مستويات الهجرة المرتفعة من الأرياف، وما قد تخفيه هذه الهجرة أحيانا من إعادة تصنيف المناطق الريفية الى مناطق حضرية، لهما صلة بارتفاع مستويات المعيشة.

فإذا كانت "عملية التحضر ذات بعد متأصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" مثلما اعترف بذلك برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الفقرة ٩/١٦^(٢٦) فإن تدبير أمرها وليس تأخيرها هو جوهر الموضوع. ومع اقتراب بداية القرن الجديد، توحى أحسن البيانات المتوافرة بأن أسلوب الحياة الحضري سيسطر على المستقبل، بيد أن تحسين توثيق العملية التي يقوم عليها التحول الحضري، وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات في أنظمة الانتاج والتنظيم الاقتصادي يتطلب الكثير من الجهود وقد تسمح لنا قوى القصور الذاتي التي تتسم بها العمليات الديموغرافية بوضع تنبؤات يعتد بها لأمد طويل استنادا إلى نماذج بسيطة. بيد أن العمليات نفسها أعتد من ذلك، مما يقتضي معه فهمها على نحو أعمق من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بالسياسات.

الحواشي

- (١) أنماط النمو السكاني الحضري والريفي (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.XIII.9 and Corrigendum).
- (٢) توقعات التحضر في العالم: تنقيح سنة ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.12).
- (٣) أنماط نمو السكان الحضريين والريفيين، وتوقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ١٩٩٤.
- (٤) انظر "John V. Groman, Order of Magnitude of the world's urban population in history"، النشرة السكانية للأمم المتحدة، رقم ٨ - ١٩٧٦ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.XIII.3).
- (٥) انظر أنماط نمو السكان الحضريين والريفيين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. و "تقديرات وإسقاطات السكان الحضريين والريفيين وسكان المدن الكبيرة، ١٩٥٠-٢٠٢٥: تقديرات سنة ١٩٨٢"، (ST/ESA/SER.R/58).
- (٦) توقعات التحضر في العالم: تنقيح سنة ١٩٩٤، المرجع نفسه. وقد اختلفت مجموعتا الإسقاطات أيضا في تقديرات سنة ١٩٦٠، وهي سنة الأساس، فقد قدرت مجموعة ١٩٨٠ نسبة السكان الحضريين في العالم في سنة ١٩٦٠ بـ ٣٣,٩ في المائة بينما قدرتها مجموعة ١٩٩٤ بـ ٢٤,٢ في المائة.
- (٧) توقعات التحضر في العالم: تنقيح سنة ١٩٩٤.
- (٨) يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة "تقديرات وإسقاطات عدد السكان الحضريين والسكان الريفيين وسكان المدن الكبيرة، ١٩٥٠-٢٠٢٥: تقديرات سنة ١٩٨٢"، (ST/ESA/SER.R/58).
- (٩) انظر B.J.L. Berry, "The Counterurbanization process: Urban America since 1970", in Urbanization and counterurbanization B. J. L. Berry, ed., (Beverly Hills, California: sage, 1976 ثم قدم Fielding في ما بعد ذلك تعريفا أدق للتحضر المعاكس، ورد فيه أن تلك الظاهرة تنشأ عند وجود علاقة ترابط سلبية بين معدل الهجرة الصافية لجميع مناطق نظام استيطان كامل وسكانه، وعرفت تلك المناطق بوصفها كيانات وظيفية ذاتية الاحتواء نسبيا) انظر A. J. Fielding "counterurbanization in Western Europe", Progress in Planning, vol. 17, No. 1 (1982), pp. 1-52).
- (١٠) انظر C. L. Beale, The Revival of Population Growth in Non-metropolitan America. (Washington, D. C., Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture, 1975).
- (١١) انظر W. H. Frey, "Perspectives on recent demographic change in metropolitan and non-metropolitan America", Population Change and the Future of Rural America D. L. Brown and L. Swanson, eds. (Washington, D. C., Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture, 1992).
- (١٢) counterurbanization Anthony G. Champion, ed. (London, Edward Arnold, 1989).
- (١٣) انظر Anthony G. Champion, "Population distribution patterns in developed countries", in Population distribution and Migration اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتوزيع السكان والهجرة، سانتا كروز، بوليفيا ١٨-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (ST/ESA/SER.R/133)، منشور الأمم المتحدة، قيد الصدور وتوقعات التحضر في العالم، تنقيح ١٩٩٤، المرجع نفسه.
- (١٤) انظر Anthony G. Champion, "Population distribution patterns in developed countries", in Population distribution and Migration اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتوزيع السكان والهجرة، سانتا كروز، بوليفيا ١٨-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (ST/ESA/SER.R/133)، منشور الأمم المتحدة، قيد الصدور).

- (١٥) انظر، مثلاً، Harry W. Richardson (١٩٨٤) "Population distribution Policies", in Population Distribution, Migration and Development (١٩٨٤) Harry W. Richardson، وقائع اجتماع فريق الخبراء المعني بتوزيع السكان والهجرة والتنمية، الحمامات، تونس ٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.84.XIII.3)؛ and Carlos Antonio de Mattos, "The moderate efficiency of population distribution policies in developing countries" and Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), "Population dynamics in the large cities of Latin America and the Caribbean", in Population Distribution and Migration.
- (١٦) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "Population dynamics in the large cities of Latin America and the Caribbean", in Population distribution and migration.
- (١٧) انظر Alfredo Lattes, "Population distribution in Latin America: is there a trends towards population deconcentration" in Population Distribution and Migration.
- (١٨) توقعات التحضر في العالم: تنقيح ١٩٩٤، المرجع نفسه.
- (١٩) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "Population dynamics in the large cities of Latin America and the Caribbean", in Population distribution and migration.
- (٢٠) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.XIII.9 و Corrigendum.
- (٢١) تفترض منهجية التقدير هذه أن كلا من الهجرة ووفيات المهاجرين موزعة بانتظام خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين.
- (٢٢) لأغراض المواءمة يستعمل مصطلح "الهجرة" اختصاراً للأثر الصافي للهجرة وإعادة التصنيف.
- (٢٣) انظر أنماط النمو السكاني في الحضر والريف Patterns of Urban and Rural Population, Growth (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.XIII.9 والتصويب).
- (٢٤) المرجع السابق.
- (٢٥) انظر مثلاً، David Satterthwaite, "Health and environmental problems in the cities of developing countries", in Population Distribution, Migration ... and Migration ...
- (٢٦) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار، المرفق.

الفصل العاشر

كيف يحصل العالم النامي على طاقته الكهربائية

تتمثل إحدى المهام الرئيسية التي تواجه البلدان النامية اليوم في توفير إمدادات مأمونة وميسورة من القوى الكهربائية من أجل الأعداد المتزايدة من السكان. وأصبحت سهولة حصول جميع الأسر المعيشية على الكهرباء تمثل مقياساً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الإمدادات الكافية من الكهرباء تمثل بدرجة ما مطلباً لتحقيق هذا التقدم. ومن المطالب التقليدية للشخصيات السياسية توفير الكهرباء للمجتمعات الجديدة وتخفيض حالات انقطاع التيار الكهربائي بالنسبة للمستعملين الحاليين. والواقع أنه يوجد قدر كبير من عدم الارتياح إزاء الكيفية التي يدار بها قطاع الكهرباء في عدد كبير من البلدان وإزاء طريقة تخطيط الاستثمارات.

وقطاع القوى الكهربائية كثيف الاستخدام بشكل عال لرأس المال، ويتطلب الأمر استثمارات كبيرة لتلبية الطلب السريع التزايد على القوى الكهربائية. ومع سعي الحكومات إلى زيادة القوى الكهربائية، تتجه السياسات بازدياد نحو مشاريع مبتكرة للاستثمار، وتسيير الكهرباء بدرجة أكثر ترشيحاً، وإدارة العرض والطلب بقدر أكبر من الكفاءة. وهذه القضايا مترابطة فيما بينها، وأصبح علاجها بصورة مباشرة أمراً متزايد الأهمية بمرور الوقت.

مشكلة القوى الكهربائية في البلدان النامية

تضاعف استهلاك الكهرباء في البلدان النامية خلال العقد من الماضيين، وتطلب بناء ما يقرب من ١٠٠ محطة متوسطة الحجم لتوليد الكهرباء كل عام. غير أن الاستثمارات الضخمة لم تؤد في كثير من الحالات إلى النوعية المتوقعة من الخدمات. إذ أن ٤٠ في المائة في المتوسط من القدرة على توليد القوى الكهربائية في البلدان النامية غير متاحة للإنتاج^(١). وقد أسفرت حالات الانقطاع المتكررة للقوى الكهربائية عن خسائر كبيرة في الناتج الصناعي في عدد كبير من البلدان. وفضلاً عن ذلك، لم تكن الشواغل البيئية حتى سنوات قليلة مضت تمثل قضية بالغة الأهمية في بناء محطات القوى الكهربائية. واليوم، تحتل الشواغل البيئية مكانة كبيرة في أذهان العامة سواء بالنسبة للتلوث الجوي أو الآثار المترتبة على المشاريع الكهرمائية الكبيرة، مثل نزوح المجتمعات.

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى اتجاهين. الأول هو الطلب المستمر على الاستثمارات بمستويات عالية في قطاع القوى الكهربائية. والثاني هو إعادة تقييم دور الدولة في قطاع القوى الكهربائية في كثير من البلدان والتخلي عن قيام الحكومات بالتوفير المباشر للكهرباء. ويمثل ذلك جزءاً لا يتجزأ من حركة أوسع نحو قدر أكبر من الإشراف غير المباشر على المرافق العامة، وهي المرافق التي أخذت تتحول بشكل متزايد نحو أن تصبح كيانات أكثر استقلالاً ومخصصة في أغلب الأحيان، وإن ظلت خاضعة للأنظمة الإدارية.

النمو المتواصل في الطلب على الكهرباء

على الرغم من النمو السريع في استهلاك القوى الكهربائية في البلدان النامية خلال العقود القليلة الماضية، فمزال مستوى الاستهلاك متدنياً للغاية. ومزال يتعين وصول القوى الكهربائية إلى بليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية بصفة أساسية. وعلى العموم، يبلغ معدل استهلاك الكهرباء للفرد في العالم النامي نحو جزء واحد من اثني عشر جزءاً من مثيله في البلدان المتقدمة النمو. ويصل إلى أعلى مستوى له في أمريكا اللاتينية، من بين المناطق الرئيسية للاقتصاد النامي، ومع ذلك فمزال يمثل هناك ١٧ في المائة فقط من متوسط البلدان المتقدمة النمو (انظر الشكل العاشر - ١). ويبلغ الاستهلاك السنوي الفردي للكهرباء في أفريقيا ثلث مثيله فقط في أمريكا اللاتينية.

ويتوقف استهلاك الكهرباء على مجموعة من العوامل، في مقدمتها الدخل الفردي، ودرجة التحضر، ومدى الكهربية (أي النسبة المئوية للأسر المعيشية المرتبطة بشبكة كهربائية). ولدى أمريكا اللاتينية أعلى مستوى من الكهربية، حيث تتوفر فرص الحصول على الكهرباء أمام قرابة ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية. ومن ناحية أخرى، لا يحصل على الكهرباء في أفريقيا إلا نحو ٢٥ في المائة من السكان، وفي بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تتوفر القوى الكهربائية إلا لدى ٥ في المائة من جميع الأسر المعيشية.

ويوجد أعلى استهلاك فردي في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وفي الاقتصادات حديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا، مما يعكس ارتفاع الدخل ودرجة التحضر لديها (انظر الجدول العاشر - ١). وتنعكس هذه العوامل أيضاً في الاستهلاك الفردي لبلدان أخرى مرتفعة الدخل مثل الأرجنتين والبرازيل، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وماليزيا. وفي المقابل، تدل شدة الانخفاض الحالي للاستهلاك الفردي في أقل البلدان نمواً (٨٠ كيلوواط ساعة في السنة) على الحاجة إلى زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء وإمكانات تحقيقها في هذه البلدان.

الشكل العاشر - ١ - الاستهلاك الفردي للكهرباء، ١٩٩٣

(بالكيلوواط ساعة في السنة)

البلدان المتقدمة النمو

كندا والولايات المتحدة

أوروبا المتقدمة النمو

منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتقدمة النمو

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

جميع البلدان النامية

الشرق الأوسط

أمريكا اللاتينية

آسيا

افريقيا

كيلوواط ساعة

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

وكانت الكهرباء هي أسرع أشكال الاستعمال النهائي للطاقة نمواً على مدى العقود القليلة الماضية. وفي حين ازداد مجموع الاستهلاك التجاري للطاقة في البلدان النامية بنسبة ٥ في المائة في السنة منذ عام ١٩٧٣، ازداد استهلاك الكهرباء بنسبة ٧ في المائة سنوياً. وعلى سبيل المقارنة، ارتفع الطلب على الكهرباء في البلدان المتقدمة النمو خلال الفترة نفسها، بأقل من ٣ في المائة في السنة، وإن كان ذلك من قاعده أكثر ارتفاعاً. ولولا الأثر المبهت لحالات الانقطاع المزمته لازداد استهلاك البلدان النامية بقدر أكبر من السرعة.

ويمكن ملاحظة قوة الطلب على الإمدادات المتزايدة من الكهرباء من حيث المرونة الضمنية للدخل. وقد كان معدل نمو الطلب على الطاقة يقرب بصفة عامة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية (أي أن مرونة الطلب بسبب الدخل كانت تساوي واحداً). ولكن معدل نمو استعمال القوى الكهربائية كان أسرع بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (المرونة ١,٥).

ويبين الشكل العاشر - ٢ الانتعاش في الطلب على الكهرباء بطريقة مختلفة. ذلك أنه في أعقاب النمو البالغ القوة في الستينات وأوائل السبعينات، تباطأ نمو مجموع الاستهلاك من الطاقة وازداد الطلب منذ ذلك الوقت بنفس معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. وكان ذلك انعكاساً للتحسينات في حفظ الطاقة وكفاءةها عقب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة في ١٩٧٣-١٩٧٤ و ١٩٧٩-١٩٨٠. غير أن استهلاك الكهرباء ازداد خلال هذه الفترة بمعدلات أعلى من معدلات الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك التجاري للطاقة. وقد حدث ذلك في أوقات النمو الاقتصادي القوي وفي أوقات ضعف النمو أو انعدامه، وذلك بسبب ميكنة الإنتاج الصناعي والزراعي ونمو شبكات توصيل الكهرباء إلى الأسر المعيشية والمؤسسات الخدمية.

الجدول العاشر - ١ - الاستهلاك الفردي للكهرباء في البلدان النامية، ١٩٩٣
(كيلوواط ساعة في السنة)

صغار المستعملين		كبار المستعملين	
١٤	تشاد	١٠ ٥١٠	قطر
١٩	كمبوديا	١٠ ٢٥٤	الكويت
٢٠	بوركينافاسو	٤ ٨٨٨	إسرائيل
٢٣	بوروندي	٣ ٨٣٠	جنوب أفريقيا
٢٥	اثيوبيا	٣ ٧٠٤	جمهورية كوريا
٢٦	جزر القمر	٣ ٣٩٩	فنزويلا
٢٩	الصومال	١ ٩٠٣	الأرجنتين
٣٢	جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ٨٤٧	ماليزيا
٣٣	مالي	١ ٧٨٣	البرازيل
٣٤	أوغندا	١ ٧٣٧	شيلي

المصدر: حولية إحصاءات الطاقة لعام ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 9.A/F.95.XVII.9).

وحتى مع ذلك، كان النمو في استهلاك الكهرباء في السبعينات أسرع منه في الثمانينات وأوائل التسعينات. وقد حدث التوسع السريع في الكهرباء في السبعينات في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط أربعة أضعاف بالقيم الحقيقية. وخلال تلك الفترة، كان من الممكن للمرء أن يتوقع أن يؤدي الارتفاع الحاد في الأسعار إلى الحد بشكل كبير من النمو في الاستهلاك، خاصة وأن توليد الكهرباء في معظم البلدان النامية كان يعتمد إلى حد بعيد على النفط. وفي حين يكاد يكون من المستحيل للمرء أن يعرف بأي درجة من اليقين مدى السرعة التي كان سيبلفها النمو في استعمال الكهرباء في البلدان النامية إذا لم تحدث التغييرات في أسعار النفط في السبعينات، إلا أنه يبدو أن هذه الصدمات لم يكن لها أثر كبير على النمو في استهلاك الكهرباء. وأوضح تفسير لهذا السلوك هو أن الزيادة في تكاليف الكهرباء نتيجة للارتفاع في أسعار النفط لم تنتقل بسرعة إلى المستهلكين بل استوعبتها بدلا من ذلك المرافق المحلية للقوى الكهربائية من خلال قدر أكبر من الدعم.

وعلى أية حال، لا تعكس العلاقة الكلية الصورة بالكامل. ويقدم الجدول العاشر - ٢ معلومات عن النمو في كل من استعمال الكهرباء والدخل القومي في ١٨ بلدا ناميا (تمثل في مجموعها أكثر من أربعة أخماس استعمال الكهرباء في جميع البلدان النامية). ومن المتوقع أن ينطبق افتراضان عامان على هذه البيانات. الأول هو أن المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء تتجه نحو الانخفاض في البلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية على نحو ما لوحظ بصفة عامة. وفي حين أن هذا الافتراض ينطبق على غالبية البلدان الوارد ذكرها في الجدول، فإنه لا ينطبق عليها جميعا. وعلى وجه الخصوص، استمرت الأرجنتين وجنوب أفريقيا وفنزويلا والمملكة العربية السعودية تظهر زيادات كبيرة في الطلب على الكهرباء، على الرغم من بلوغها مستوى عاليا نسبيا للناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الجدول العاشر - ٢ - المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء في البلدان النامية

البلد	النمو في استهلاك الكهرباء	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء	
			المتوسط السنوي للنسبة المئوية للتغير، ١٩٩٣ - ١٩٧٥	المرونة الداخلية الضمنية للطلب على الكهرباء
الأرجنتين	٤,٢	١,٠	٤,٣	٢ ١٥٠
اندونيسيا	١٤,٩	٥,٦	٢,٦	٥٩٠
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٨,٣	١,١	٧,٨	٣ ٧٥٠
باكستان	٩,٠	٥,٦	١,٦	٦١٠
البرازيل	٦,٩	٢,٨	٢,٥	١ ٧٠٠
تايلند	١١,١	٧,٠	١,٦	٨٤٠
تركيا	٨,٥	٣,٧	٢,٣	١ ١٠٠
جمهورية كوريا	١١,٤	٧,٥	١,٥	٢ ٠٤٠
جنوب افريقيا	٤,٥	١,٥	٣,٠	٢ ٣٥٤
الصين	٨,٠	٨,٢	١,٠	٣٣٠
الفلبين	٢,٥	٢,٨	٠,٩	٢ ٢٤٠
فنزويلا	٧,٠	٢,١	٣,٤	٤ ٢٥٠
كولومبيا	٦,٠	٣,٩	١,٥	١ ٣٨٠
ماليزيا	١٠,٠	٦,٦	١,٥	٢ ١٢٠
مصر	٨,٣	٥,٩	١,٤	٦٤٠
المكسيك	٦,١	٢,٩	٢,١	٣٥٠
المملكة العربية السعودية	١٨,٦	١,٣	١٤,٠	١٠ ١٤٠
الهند	٧,٨	٤,٢	١,٩	٢٨٠

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، والبنك الدولي، الجداول العالمية ١٩٩٢.

* اختيرت هذه النسبة في منتصف نطاق البيانات بالنسبة للمرونة؛ والأرقام الخاصة بالناتج الفردي مقدرة حسب منهجية أطلس البنك الدولي.

الشكل العاشر - ٢ - الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والطاقة والكهرباء في البلدان النامية، ١٩٧٥-١٩٩٣*

الناتج المحلي الإجمالي

الطاقة

الكهرباء

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

* الرقم القياسي الموضوع لجميع القيم في عام ١٩٧٥ هو واحد.

والعلاقة العامة الثانية المتوقعة هي أن المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء تتغير تغيراً موجباً مع معدل النمو الاقتصادي. غير أن الطلب على الكهرباء استمر، في بعض الحالات، في النمو خلال فترات من ضعف النمو الاقتصادي أو انعدامه (وعلى سبيل المثال، الفلبين في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥، والمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في معظم الثمانينات). ويدل ذلك على أنه توجد، في بعض البلدان، عوامل أخرى بخلاف الدخل تدفع على النمو في الطلب على الكهرباء. والأسباب الرئيسية لهذا التفاوت هو دعم الأسعار وسياسات الحكومات التي تيسر الوصول إلى الكهرباء واستعمالها.

وقد عملت حكومات البلدان النامية، كلما أمكن، على تعزيز استعمال الكهرباء بوصفها عاملاً يسهم في التنمية الاقتصادية ووسيلة أيضاً لرفع مستويات المعيشة. وبالمثل، حاولت بعض الحكومات إحلال القوى الكهربائية المتوفرة محل أشكال أخرى من الطاقة. وعلى سبيل المثال، قامت حكومة البرازيل بعد إنشاء سد "إيتايبو" الضخم، بتشجيع المستهلكين الصناعيين على إحلال القوى الكهربائية (التي تتوفر قدرة زائدة منها) محل زيت الوقود المستورد^(٧). وعليه، من الواضح أن تشجيع الحكومات والأسعار المدعومة يكملان ارتفاع الدخل في الإسهام في الارتفاع السريع في استعمال الكهرباء في البلدان النامية خلال العقود القليلة الماضية.

إنتاج القوى الكهربائية

استند بناء محطات القوى الكهربائية في العالم النامي، بالدرجة الأولى، إلى تكنولوجيات قياسية نسبياً لإنتاج الكهرباء. ويبين الشكل العاشر - ٣ صافي القدرة المركبة لمحطات توليد الكهرباء حسب النوع في عام ١٩٩٣. وكادت نسبة ٦٧ في المائة من القدرة الحرارية (أي باستخدام النفط أو الغاز أو الفحم)، و ٣٠,٥ في المائة كهرومائية، و ٢ في المائة نووية، و ٣,٠ في المائة حرارية أرضية. كذلك يجري استخدام أشكال أخرى من المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والريحية وطاقة الكتلة الإحيائية في توليد الكهرباء في العالم النامي، ولكن إسهامها في الإنتاج الإجمالي للكهرباء يظل لا يذكر على الرغم من استعمالها المحتمل وخاصة في المناطق الريفية.

وللتوفر المحلي لموارد الطاقة والحجم فضلاً عن موقع السوق دور كبير في اختيار محطات التوليد. وعلى سبيل المثال، كان من شأن توفر احتياطيات كبيرة من الفحم أن جعل محطات القوى التي تعمل بإشعال الفحم هامة بصفة خاصة في برامج توليد القوى للمرافق الكهربائية في اندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والهند. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد من الاقتصادات حديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا اعتماداً كبيراً على الفحم المستورد في توليد الكهرباء نظراً لسعره التنافسي. وبذلك يمثل الفحم حالياً نحو ٤٥ في المائة من توليد القوى الكهربائية في البلدان النامية، أي أعلى مما كان عليه في أوائل السبعينات.

غير أن الفحم، على الرغم من قدرته التنافسية في السوق، فمن المتوقع أن يكون استخدامه محدوداً في بعض البلدان بسبب الشواغل فيما يتعلق بالعواقب البيئية، والمنافسة التي يمثلها الغاز الطبيعي، وصعوبات التمويل في بناء قدرة جديدة تعمل باحتراق الفحم. ونظراً لاحتواء الفحم على نسبة عالية من الكربون والكبريت، كان استخدامه موضع مناقشات عالمية بشأن التدابير الرامية إلى الحد من المطر الحمضي وتخفيف آثار تدفئة الكرة الأرضية. وعلى الرغم من أن الآليات المالية مثل ضريبة الكربون ما زالت قيد التنفيذ في معظم البلدان، فقد أدت اقتراحاتها ببعض مرافق القوى الكهربائية في البلدان المتقدمة النمو إلى الانصراف عن الفحم لصالح الغاز الطبيعي^(٨). غير أن استعمال الفحم سيظل ينمو في البلدان النامية بدرجة كبيرة للغاية على الرغم من الشواغل المتعلقة بالبيئة وذلك بسبب توفر الفحم وانخفاض تكلفته.

وتبلغ مساهمة الغاز الطبيعي في مجموع القوى الكهربائية المتولدة في البلدان النامية ٧ في المائة في الوقت الراهن. غير أن استعمال الغاز الطبيعي من المقدر أن ينمو بدرجة كبيرة للغاية نظراً لمزاياه البيئية بالنسبة لأشكال الوقود الأخرى وانخفاض تكلفته نسبياً. وقد هبطت أسعار الغاز الطبيعي بالقيم الحقيقية منذ أوائل الثمانينات، بالتوازي مع الانخفاض في أسعار النفط. ويمكن أن تعزى الأهمية المتنامية للغاز الطبيعي أيضاً إلى الكفاءة العالية لتكنولوجيا الدورة المجمعة، ذلك أن الحرارة المتبددة، في نظام الدورة المجمعة، تستعاد من توربين غازي إلى توربين بخاري، مما يؤدي إلى تخفيض المحتوى الحراري للوقود الذي كان سيتبدد بخلاف ذلك في محطات القوى الحرارية التقليدية ذات الدورة الوحيدة. ويمكن أن تصل كفاءة التحويل (النسبة المئوية للطاقة الموجودة في الوقود والمحوّلة إلى كهرباء) في نظم الغاز ذات الدورة المجمعة إلى ٤٥ في المائة مقابل نحو ٣٠ في المائة في محطات القوى التقليدية التي تعمل بالغاز الطبيعي. وهذه المحطات ذات الدورة المجمعة ليست أكثر كفاءة في تحويل الطاقة من محطات القوى التقليدية التي تعمل بالنفط والغاز والفحم فحسب، بل إنها أيضاً تنتج كهرباء بتكلفة أقل بكثير^(٩). وبالإضافة إلى ذلك، ينبعث عن محطات القوى التي تعمل بإشعال الغاز قدر من الكربون في الجو أقل بنسبة ٢٠ إلى ٥٠ في المائة مما ينبعث عن كل من المحطات التي تعمل بإشعال النفط أو الفحم.

الشكل العاشر - ٣ - صافي القدرة المركبة لمحطات توليد الكهرباء في البلدان النامية حسب النوع، ١٩٩٣

غاز طبيعي حرارية مائية

١٢٪ ٦٧,١٪ ٣٠,٥٪

نفط

١٧٪ نووية

٢,١٪

فحم

٧١٪ حرارية أرضية

٣,٣٪

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ويمثل النفط حاليا ١١ في المائة فقط من توليد الكهرباء في العالم النامي، وهي نسبة تقل كثيرا عما كانت عليه في أوائل السبعينات. وانخفض الاعتماد على النفط في توليد القوى الكهربائية خلال الثمانينات وخاصة في البلدان النامية الكبيرة. ومع ذلك، يواصل عدد كبير من الاقتصادات النامية الصغيرة الاعتماد بشكل حصري على النفط في توليد قواها الكهربائية.

وقد سجل تطور القوى الكهربائية في البلدان النامية زيادة سريعة خلال العقدين الماضيين، وتمثل ٣١ في المائة من إمداداتها الكهربائية في عام ١٩٩٣ (وتمثل البلدان النامية أيضا ثلث القوى الكهربائية في العالم). غير أنه لم يتم حتى الآن استغلال سوى جزء صغير من إمكانيات القوى الكهربائية، وذلك يرجع في جانب منه إلى عدم توافر أسواق كبيرة بالقرب من بعض المواقع المحتملة للقوى الكهربائية، فضلا عن الشواغل المتعلقة بالبيئة. وبالنسبة للقوى النووية فإن إسهامها الإجمالي صغير، وإن كان هاما في بعض البلدان أو المناطق (مثل الأرجنتين وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين ومقاطعة تايوان الصينية والهند).

وسوف يكون للمصادر التقليدية لتوليد القوى الكهربائية السيادة في التوسع في القدرة في الأجل المتوسط. وسيزداد تدريجيا استخدام تكنولوجيات أكثر نظافة لإشعال الفحم وذلك في ضوء عدة أمور منها بعض المعاهدات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيستمر التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد القوى الكهربائية في الأسواق التي من الميسور الوصول إليها، وأن التكاليف العالية المرتبطة باستغلال ونقل إمدادات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى المناطق النائية قد تحد من الزيادة في استخدام هذا الوقود النظيف الاحتراق. وسيظل النفط هو الوقود الأساسي في زيادة القدرة الكهربائية في البلدان المصدرة للنفط وفي الأسواق الصغيرة نسبيا. واستنادا إلى احتمالات الموارد، قد تسهم القوى الكهربائية بدرجة كبيرة في إمدادات الكهرباء في أفريقيا وآسيا.

وفي المدى الأطول، سيكون بوسع التكنولوجيات الأكثر تقدما لتوليد القوى الكهربائية إنتاج الكهرباء بتكاليف منخفضة وبأثر بيئي أقل سلبية. وتشمل هذه التكنولوجيات التي تبشر بأكبر قدر من النجاح - وبعضها ما زال في مختلف مراحل التطوير والبيان العملي في أوروبا

والولايات المتحدة الأمريكية واليابان - الدورات المجمعّة للتوربينات الغازية والتوربينات البخارية، والاحتراق الجوي أو المكيف الضغط على طبقة من المواقع، ومحطات القوى المتكاملة ذات الدورات المجمعّة لتحويل الفحم إلى غاز.

وسوف يحتاج الموردون للقوى الكهربائية أيضا إلى الاستفادة بشكل متزايد من نواحي التقدم في ميدان التكنولوجيا التي من شأنها أن تزيد من مجموعة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الممكنة من الناحية التقنية والتي لها قدرة تنافسية من الناحية الاقتصادية. وقد أدت أعمال البحث والتطوير في ميدان الطاقة المتجددة خلال العقدين الماضيين إلى تخفيضات كبيرة في تكاليف إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والريحية وطاقة الكتلة الإحيائية، على الرغم من أنها ما زالت غير قادرة على منافسة التقنيات التقليدية لإنتاج الكهرباء. وما زالت توجد إمكانيات كبيرة لتحقيق مزيد من التقدم وخفض التكاليف. غير أنه يمكن في الوقت الراهن استخدام مصادر الطاقة هذه بكفاءة من أجل توفير الكهرباء في المناطق الريفية، حيث يمكن أن تكون تكاليف مد الشبكات الكهربائية الوطنية باهظة للغاية. ومن بين الوسائل الفعّالة لاستخدام الطاقة المتجددة في المناطق الريفية أن يتم ذلك من خلال كهربة غير مركزية، الأمر الذي حقق نجاحا في عدة بلدان عن طريق مبادرات القطاع الخاص والقطاع التعاوني والحكومة والمبادرات المدعومة من الجهات المانحة^(٥).

وما زال يوجد مصدر آخر لزيادة إمدادات القوى الكهربائية المتوفرة بالفعل، وهو المصدر الذي أصبح ملحوظا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، ويتمثل في تقليص الفواقد وتحسين كفاءة طاقات المحطات القائمة. واستنادا إلى تقديرات متطلبات الاستثمار في المستقبل في قطاع القوى الكهربائية في البلدان النامية (انظر الإطار العاشر - ١)، فإن من شأن تقليص الفواقد بنسبة ٥ في المائة في قطاع القوى الكهربائية في البلدان النامية أن يقلل من الحاجة إلى التوسع في القدرة بنحو ٤٠٠٠ ميغاواط في السنة وتوفير أكثر من ٦ بلايين دولار سنويا. ويمكن أيضا تحقيق المزيد من الوفرة من خلال استخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة للطاقة في عدد من مجالات الاستعمال النهائي للطاقة، مثل الإضاءة والتدفئة وتكييف الهواء^(٦).

لماذا يتغير منتجو القوى الكهربائية

تؤخذ القوى الكهربائية التي تستهلكها الأسر المعيشية والمؤسسات والحكومات، في أي بلد، بالكامل تقريبا وبشكل نموذجي، من شبكات توزيع واسعة النطاق تتولى خدمة منطقة من حجم معين أو خدمة البلد بأكمله. ووفورات الحجم في نقل وتوزيع القوى الكهربائية من شأنها أن تمكّن محطة وحيدة للقوى الكهربائية من توفير الإمدادات إلى سوق كبيرة. والواقع أن الكهرباء "سلعة قابلة للتداول" (وهي خدمة من الناحية الفعلية) كثيرا ما تقوم البلدان بتوريدها عبر الحدود. وفي ضوء الخصائص التقنية لإنتاج الكهرباء وتوزيعها، فضلا عن أهمية القوى الكهربائية بوصفها جزءا من المرافق الأساسية الضرورية لأي اقتصاد، كثيرا ما تتولى الحكومات المسؤولية المباشرة عن قطاع القوى الكهربائية، ولا سيما في البلدان النامية.

الإطار العاشر - ١ - الإنفاق الرأسمالي على الاحتياجات من القوى الكهربائية

مع تقدم التنمية، سوف يستمر الطلب على الكهرباء في البلدان النامية في الارتفاع بسرعة. وقد تؤدي التحسينات في كفاءة الطاقة ونواحي التقدم التكنولوجي إلى تهدئة النمو في الاحتياجات من القوى الكهربائية، ولكن هذا الأثر قد يلاشيه النمو في الدخل والعوامل الديموغرافية. وتمثل الصين أكبر سوق وحيدة لتوليد الكهرباء حيث يبلغ متوسط النمو في استهلاك الكهرباء ٨ في المائة في السنة منذ عام ١٩٨٠. وبمقتضى أحد السيناريوهات التي تفترض أن الناتج القومي الإجمالي سينمو بنسبة ٨,٥ في المائة في المتوسط خلال السنوات المتبقية من القرن الحالي ثم يرتفع بنسبة ٦,٥ في المائة في السنة فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠. تتوقع الحكومة الصينية أن الأمر سيحتاج إلى زيادة القدرة على توليد القوى الكهربائية بمقدار ١٥ غيغاواط في السنة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧ وبمقدار ٢٠ غيغاواط في السنة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠^(١). وهذا التوسع السنوي الذي قد يتطلب استثماراً رأسمالياً بمقدار ٢٠ بليون دولار في السنة، يعادل مجموع القدرة المركبة من القوى الكهربائية في بلدان مثل سويسرا أو فنلندا أو هولندا. وحتى إذا تواصل هذا النمو المتين حتى عام ٢٠١٠، فسوف يظل الاستهلاك الفردي في الصين أقل من خمس مثيله في الولايات المتحدة اليوم. وتفيد تنبؤات أخرى طويلة الأجل أن توليد الكهرباء سوف يحتاج إلى أن ينمو بنسبة ٦ في المائة في السنة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ من أجل تلبية نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٨ في المائة في السنة في المتوسط^(ب).

وتفيد دراسة للبنك الدولي لبرامج التوسع في القوى الكهربائية في ٧٠ من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بلدان شرق ووسط أوروبا - بولندا ورومانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا السابقة، أن الطلب على الكهرباء في البلدان النامية سوف ينمو بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٦,٦ في المائة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٩^(ج). وسوف يتطلب ذلك توسعاً في قدرة القوى الكهربائية بمقدار ٣٨٤ غيغاواط، ليرفع بمجموع القدرة إلى ٨٥٥ غيغاواط في عام ١٩٩٩ بتكلفة تراكمية قدرها ٧٤٥ بليون دولار في عام ١٩٨٩ (نحو تريليون دولار بالسعر الجاري للدولار).

ويتوقع مجلس الطاقة العالمي أن تتراوح الاستثمارات في قطاع القوى الكهربائية في البلدان النامية بين ٢,٤ و ٤,٤ تريليون دولار بأسعار عام ١٩٩٠ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠^(د). وسوف يمثل ذلك ما بين ٦٤ و ٧٩ في المائة من جميع الاستثمارات في مجال الطاقة في البلدان النامية خلال الفترة ذاتها.

وتفيد التقديرات، وفقاً لمعدل متحفظ قدره ٦ في المائة في السنة أن البلدان النامية سوف تتطلب قدرة مركبة إضافية قدرها ١١٧٠ غيغاواط خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠^(هـ). وسوف يبلغ مجموع الاستثمارات بمتوسط تكلفة إجمالية للشبكات قدرها ١,٦ بليون دولار لكل غيغاواط^(و)، ١,٨٧ تريليون دولار، بمتوسط قدره نحو ١١٧ بليون دولار في السنة. وفي الوقت نفسه، سيحتاج الأمر إلى استثمارات ضخمة من أجل إصلاح وإحلال محطات القوى القديمة التي تصل إلى نهاية عمرها التشغيلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتاج الأمر أيضاً إلى استثمارات لتحسين الكفاءة وخفض أثر استهلاك الوقود الأحفوري على البيئة.

(١) K. Wu and B. Li, "Energy development in China", Energy Policy, vol. 23, No. 2 (1995). p.175

(ب) environmental impacts", Oxford Review of Todd M. Johnson, "Development of China's energy sector: reform, efficiency, and Economic Policy, vol. 11, No. 4, (1996) p. 123

(ج) Edwin Moore and George Smith, Capital Expenditures for Electric Power in the Developing Countries in the 1990s, Industry and Energy Working Paper No. 21 (Washington, D.C., World Bank, 1990).

(د) R.K. Pachauri and others "Financing energy development: the challenges and requirements of developing countries", Round Table Session 4: Financing Energy Development- Winners and Losers, in Proceedings of the Sixteenth congress of the World Energy Council, Tokyo, 8-13 October 1995.

(هـ) يوجد بالطبع قدر كبير من عدم اليقين إزاء أي إسقاط طويل الأجل، وسوف تتوقف النتائج على الافتراضات الموضوعية بشأن المحددات الرئيسية للتنبؤ. وفي إطار هذا السيناريو الذي يرمي إلى توفير مقدار محتمل للاحتياجات من القوى الكهربائية في البلدان النامية في المستقبل، من المفترض أن مجموع النمو في الدخل الحقيقي خلال فترة الإسقاط سيكون أكبر بكثير من النمو الإجمالي في أسعار الكهرباء بالقيم الحقيقية، حتى أن المصدر الرئيسي لنمو الطلب على الكهرباء سيكون هو قيمة مرونة الدخل. وقد أخذت المرونة الداخلية الإجمالية للطلب على الكهرباء في البلدان النامية في الانخفاض خلال العقود القليلة الماضية، وبلغ متوسطها ١,٥ خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣. ومن المفترض أن المرونة الداخلية للطلب على الكهرباء في البلدان النامية سوف تستمر في الانخفاض خلال الفترة المشمولة بالإسقاط حتى أن متوسطها سوف يبلغ ١,٢، وأن معدل النمو الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سيبلغ ٥ في المائة في السنة في المتوسط.

(و) تختلف تكاليف تشييد محطات القوى الكهربائية اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان، وهي تتوقف على عدد من العوامل مثل نوع المحطة (تقليدية مقابل نووية على سبيل المثال)، ومدخلات الوقود (نظف أو غاز أو فحم)، وموقع المحطة. ولأغراض هذا التنبؤ، من المفترض أن تبلغ تكاليف الوحدة في المتوسط (بما في ذلك التوليد والنقل والتوزيع) بالنسبة للتوسع في القوى الكهربائية في البلدان النامية، نحو ١ ٦٠٠ دولار لكل كيلوواط من القدرة المركبة.

وحتى عهد قريب يعود إلى بضع سنوات مضت، كان قطاع القوى الكهربائية في جميع البلدان النامية تقريباً احتكاراً تملكه الدولة وتتولى تشغيله ويتميز بتكامل رأسي من إنتاج الكهرباء إلى نقل الكهرباء المتوسطة والعالية الفولطية، وتحويلها إلى كهرباء منخفضة الفولطية لتوزيعها على الأسر المعيشية. وقد أخذ ذلك الوضع يتغير الآن، وذلك بالدرجة الرئيسية بسبب عدم الارتياح لتشغيل المرافق التي تديرها الحكومة. وفي حين تعطي الأهمية الخطيرة لقطاع القوى الكهربائية وطابعه الخاص دوراً أساسياً للحكومات في الإشراف على توفير الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، فقد كان من شأن التدخل الزائد والدعم في كثير من الحالات أن أضّر ضرراً بالغاً بكفاءة المرافق العامة للقوى الكهربائية.

ومن التجارب الشائعة التي تمر بها معظم البلدان النامية حالات الإظلام التام والتعتيم الجزئي^(٧). ويمكن أن تكون قيمة الفاقد في الناتج الصناعي بسبب حالات الانقطاع هذه في توفير الإمدادات من القوى الكهربائية، مرتفعة للغاية. ففي الهند، على سبيل المثال، تفيد التقديرات أن الفاقد في الدخل بسبب حالات الانقطاع أو الأعطال في القوى الكهربائية يعادل ما بين ١ في المائة و ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي^(٨). كما أن حالات الانقطاع المتكرر للكهرباء وحالات التراوح في الفولطية تلحق أضراراً بالمعدات الكهربائية. وكثيراً ما تحتاج الأسر المعيشية وكذلك المؤسسات والعملاء الحكوميون إلى شراء أجهزة لتثبيت الفولطية ومولدات داعمة لحماية معداتهم الكهربائية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض مرافق الكهرباء في البلدان النامية لفواقد متواصلة وكبيرة في النقل والتوزيع. وفي حين تتفاوت تقديرات هذه الفواقد، فهي جميعاً تصل إلى مستويات تعتبر مرتفعة بشكل غير مقبول، وتتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ في المائة من صافي توليد القوى الكهربائية. وكما يتبين من الجدول العاشر - ٣، يمكن أن تتجاوز هذه الخسائر ٢٠ في المائة من مجموع القوى الكهربائية المولدة، مثلما هو الحال في باكستان والهند، أو أكثر من ١٥ في المائة، مثلما في اندونيسيا والفلبين^(٩). وفي المقابل، يبلغ الفاقد في النقل والتوزيع في الترويج ونيوزيلندا أقل من ٦ في المائة من الكهرباء المولدة. وتعادل الفواقد في البلدان النامية نحو ٧٥ غيغاواط من القدرة، أي ٣٠٠ بليون كيلوواط ساعة في السنة، بما قيمته نحو ٣٠ بليون دولار في السنة^(١٠).

الجدول العاشر - ٣ - مؤشرات الأداء في قطاع القوى الكهربائية في بلدان مختارة ١٩٩١

المبيعات لكل موظف (ميغاواط ساعة)	فواقد النقل والتوزيع (نسبة مئوية من صافي التوليد)	
		ملكية القطاع العام
٥٢٣	١٦,٩	اندونيسيا
٢١٩	٢٢,٢	باكستان
٤٩٢	١٠,٠	تايلند
٧٦٢	١٢,٣	تركيا
٤٨١	١٥,٦	الفلبين
٢٠٤	٢٣,٥	الهند
		القطاع الخاص أو التجاري
١ ٥١٤	١١,٧	الأرجنتين
٤ ٩٧١	١٠,٨	شيلي
٥ ٥٢٠	٥,٧	النرويج
٢ ٢١٠	٥,٣	نيوزيلندا
١ ٩٦٥	٨,٤	المملكة المتحدة
٤ ٠٥٧	٧,١	الولايات المتحدة

المصدر: Robert Bacon, Appropriate Restructuring Strategies for the Power Generation Sector: the Case of Small Systems, IEN Occasional : Paper No. 3. (Washington, D.C., World Bank, May 1995)

ويمثل القصور في صيانة مرافق القوى الكهربائية ممارسة شائعة ومكلفة للغاية في البلدان النامية. ونظرا للقصور في الصيانة والإصلاح، تفيد التقديرات أنه يجري في كثير من أقل البلدان نموا توليد الكهرباء بمعدل استخدام للقدرة يبلغ ٢٥ في المائة فقط، و ٤٠ إلى ٥٠ في المائة في البلدان النامية ككل. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ معدلات الاستخدام في الاقتصادات المتقدمة النمو نحو ٨٠ في المائة. فضلا عن ذلك، تفيد التقديرات أن محطات القوى الأقدم عهدا تستهلك وقودا يزيد بين ١٨ و ٤٤ في المائة لكل كيلوواط ساعة عما تستهلكه محطات القوى في النظم التي تطبق مستويات أفضل من الممارسات^(١١).

وإصلاح وتجديد محطات القوى الكهربائية العتيقة أقل تكلفة في أغلب الأحيان من إنشاء محطات جديدة، ولكن ذلك نادرا ما يحدث. ويمكن لعمليات الإصلاح والتطوير أن تطيل العمر التشغيلي لمحطات القوى العتيقة لمدة ١٥ إلى ٢٠ سنة وأن تزيد من الكفاءة بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة. ويؤدي القصور في الصيانة إلى اختصار العمر التشغيلي لمحطات القوى الكهربائية والإقلال من قدرتها الفعلية. ومن شأن عمليات إصلاح محطات القوى وصيانتها ألا تزيد من الكفاءة فحسب، بل هي أيضا وسيلة فعالة لزيادة القدرة المركبة الفعلية، وتقليص الحاجة إلى استثمارات جديدة، وتخفيض تلوث الهواء.

وثمة بعد آخر لعدم الكفاءة في قطاع القوى الكهربائية هو إنتاجية العمل. ويبين الجدول العاشر - ٣ إنتاجية العمل معبرا عنها بالنتائج أو المبيعات بالنسبة لكل موظف في هذا المرفق. والفرق هائل بين المرافق التي تديرها الحكومة والمرافق الأخرى. إذ أنه يمكن أن يكون الموظف بمرفق للقوى الكهربائية في النرويج أو شيلي أكثر من إنتاج مثيله في الهند أو باكستان بعشرين مثلا. والسبب الرئيسي لهذا الفارق هو اختلاف الممارسات الوظيفية. وعلى سبيل المثال، لدى المرافق الكهربائية الحكومية في بابوا غينيا الجديدة وبوتسوانا وبوروندي ورواندا وزائير وزامبيا وموزمبيق أقل من ٢٥ عميلا لكل موظف. وفي باكستان، لدى المرافق المملوكة للدولة ٢٨ عميلا في المتوسط لكل موظف. غير أن لدى جمهورية كوريا ٢٩٢ عميلا لكل موظف، والولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٠، وفرنسا ٢٢٢، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ١٥٢^(١٢). والمسألة ليست بالطبع هي مسألة ما إن كان المرفق يعمل في بلد متقدم النمو أو نام، أو ما إن كان مؤسسة خاصة أو حكومية، بل هي مسألة ما إن كانت الإدارة لديها حافز يحثها على زيادة الإنتاجية والحد من التكاليف. ويمكن للخصخصة أن تكون إحدى الآليات الرامية إلى تعزيز هذا الحافز. ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن مرفق القوى الكهربائية في المملكة المتحدة عمد منذ خصخصته إلى تخفيض عدد موظفيه بمقدار ٨٠٠٠ شخص، أي بنسبة ٤٧ في المائة^(١٣).

وما ورد أعلاه يفيد أن الدولة عندما تمتلك مرفقا يصبح الأداء في أغلب الأحيان مسألة تتعلق بالسياسة أكثر من تعلقها بضرورة تجارية. غير أنه عندما تدار المرافق المملوكة للدولة وفقا للأصول التجارية، مثلما الحال في استراليا ونيوزيلندا وفرنسا وجمهورية كوريا، يمكن لكفاءتها التشغيلية أن ترتفع إلى مستوى مثلتها في القطاع الخاص. فضلا عن ذلك، يتمثل السبب في ملكية الدولة عادة في أنه يمكن للحكومات أن توجه مباشرة مؤسساتها المملوكة لها في اتجاه مستصوب من الناحية الاجتماعية، في حين أن الاحتكارات الخاصة الكبيرة قد تعمل بخلاف ذلك. ولكن التوجيه الحكومي يمكن أيضا أن يتم بطريق غير مباشر من خلال تنظيم المرافق الخاصة. غير أن تجربة الاحتكارات المنظمة كانت مختلطة بدرجة كبيرة.

والأحرى أنه يبدو أن تطبيق المنافسة في توفير الخدمات العامة يمكن أن يمثل قوة أكثر فعالية للكفاءة التشغيلية من الملكية أو التنظيم التقليدي. ذلك أنه حتى الشركات المنظمة كانت تعمل كأنها احتكارات تحميها الحكومة. فقد انتهت دراسات أداء شركات توزيع الكهرباء ذات الصبغة الاحتكارية تقريبا في انجلترا وويلز وشيلي، إلى أنه بينما أدت الخصخصة إلى مكاسب كبيرة من حيث توليد الكهرباء، لم تحدث سوى زيادة طفيفة أو لم تحدث أية زيادة في إنتاجية شركات التوزيع بعد الخصخصة بالنسبة للإنتاجية قبل الخصخصة^(١٤). إذ ما زال العملاء النهائيون يواجهون موردا وحيدا لخدمات الكهرباء.

وعلى أية حال، من الواضح أن إصلاح قطاع القوى الكهربائية قد أدرج في جدول أعمال مخططي السياسات العامة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. وتتراوح الإصلاحات بين تمويل المرفق العام إلى شركة أو إضفاء الطابع التجاري عليه دون تغيير ملكيته وبين الخصخصة الكاملة أو الجزئية. وحتى اليوم لم ينفذ سوى عدد صغير من البلدان برامجها الإصلاحية بالكامل وما زالت البلدان الأخرى في مراحل مختلفة من التنفيذ (انظر الجدول العاشر - ٤).

والأرجنتين وشيلي هما البلدان الوحيدان، من بين البلدان النامية، اللذان أكملتا إلى حد بعيد برامجهما لإصلاح قطاع القوى الكهربائية، في حين أن بوليفيا وتايلند وغانا وكوستاريكا وكولومبيا وماليزيا حققت تقدما جيدا فيما تقوم به من عمليات إصلاح وتشمل البلدان الأخرى التي حققت بدايات متواضعة في طريقها إلى إصلاح قطاع القوى الكهربائية، الأردن واندونيسيا وباكستان وتونس والصين والفلبين ولبنان والمكسيك والهند. وهناك بلدان أخرى مثل غينيا - بيساو وكوت ديفوار عملت على تحسين أداء مرافقها الوطنية للكهرباء من خلال اعتماد النهج الفرنسي القائم على نظام لعقود الإدارة. وعلى سبيل المثال، أدى العمل بفرق إداري صغير بموجب عقد لإدارة مغتربة إلى تحسين كفاءة مرفق غينيا - بيساو الوطني للكهرباء وزيادة إيراداته^(١٥). وبدأ بالكاد عدد من البلدان الأخرى في وضع إطار واضح لإصلاحات قطاع القوى الكهربائية على الرغم من تحمسها المعلن لهذه الفكرة.

الجدول العاشر - ٤ - حالة الخصخصة في بلدان نامية مختارة، ١٩٩٥

شيلي	الأرجنتين		خصخصة كاملة
	ماليزيا الفلبين تايلند كولومبيا الأردن اندونيسيا	غانا باكستان عمان تونس جامايكا كوستاريكا	خصخصة جزئية
		المكسيك الصين الهند جمهورية كوريا تركيا كوت ديفوار غينيا - بيساو بوليفيا بيرو المغرب	إضفاء الطابع التجاري/ إنهاء الاحتكار
خصخصة شبه كاملة	خصخصة جزئية	إضفاء الطابع التجاري/ إنهاء الاحتكار	
الحالة في عام ١٩٩٥			

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

وواقع الأمر أن شعار الخصخصة لبساطته وجاذبيته باعتباره شعارا سياسيا لا بد أن يواجه ما تنطوي عليه عملية النقل السليم للملكية من الدولة إلى القطاع الخاص من تعقيدات. وفي حين تسفر الخصخصة عن فوائد وفرص، فإنه يوجد أيضا عدد من التحديات الهامة^(١٦). ذلك أن هناك اعتبارات يمكن أن تكون جسيمة مثل إعادة تشكيل الشركة وتخفيض حجم القوى العاملة، واستحداث قدرة تنظيمية إشرافية، فضلا عن التحديات الاجتماعية. وفي الحالات التي يتعذر فيها تحقيق الخصخصة بالكامل، تستخدم الحكومات عددا من الاختيارات الأخرى، بما في ذلك الخصخصة الجزئية، أو إضفاء الطابع التجاري، أو التحول إلى طابع الشركات، أو إنهاء الاحتكار، وذلك لتقليص سيطرة الدولة وتحسين الكفاءة^(١٧). فضلا عن ذلك، هناك عدد من المجالات يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص حتى ولو ظل المرفق ذاته مؤسسة حكومية، وهي مجالات تتراوح بين تحصيل الفواتير وتحريرها وتوفير الصيانة وبين توليد القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها.

بيئة اتخاذ القرار في قطاع القوى الكهربائية

يتمثل الدافع العام للإصلاح في قطاع القوى الكهربائية في زيادة الاستقلالية التي يتمتع بها مديرو مرافق القوى الكهربائية وإيجاد الحوافز والروادع التي تشجع على اتخاذ القرارات في الاتجاهات المنشودة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأمور الهامة في هذا الصدد تقرير السياسة المتعلقة بتسعير الكهرباء.

التسعير: السياسات مقابل قوى السوق

تتخلف أسعار الكهرباء في أنحاء العالم النامي عن تكاليف الإمدادات. وبعبارة أخرى، تعتمد المرافق بدرجة كبيرة على الإعانات الحكومية. وأظهرت دراسة استقصائية للبنك الدولي شملت ٦٠ بلداً أن مستويات أسعار قرابة ٨٠ في المائة من المرافق لا تغطي متوسط التكلفة المتزايدة للإمدادات في المدى البعيد^(١٨). غير أن أسعار الكهرباء في بعض البلدان أخذت في السنوات الأخيرة تعكس تكاليف الإمدادات استجابة لإضفاء الطابع التجاري على قطاع القوى الكهربائية وخصخصته.

وتتمثل المشكلة التقليدية لدعم الكهرباء، أو لدعم أية سلعة أو خدمة، في أن ذلك يشجع على الإفراط في الاستهلاك ومن ثم يزيد من الاحتياجات إلى الطاقة على نحو مصطنع. وتعمل الإعانات على تثبيط الكفاءة في استعمال الطاقة بشكل كبير في القطاعين الصناعي والتجاري، حيث يتم استهلاك من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من مجموع إمدادات القوى الكهربائية. وعادة ما يوصى بدعم الطاقة لمنفعة الفقراء. ولكن الواقع العملي يبين أن قدرًا ضئيلاً من الكهرباء المدعومة يصل إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، نظراً لأن جزءاً صغيراً من هذه الأسر يحصل على الكهرباء، وخاصة في أفريقيا. ونظراً إلى أن أشد السكان فقراً يقيمون في المناطق الريفية غالباً، فإنهم مضطرون عادة إلى الاعتماد على أشكال من الطاقة أكثر كلفة وأدنى نوعية.

ولكن أسعار الكهرباء المنخفضة بشكل مصطنع تحرم أيضاً مرافق الكهرباء من الإيرادات وبالتالي من قدر من الاستقلال الذاتي. ولا يشجع ذلك فحسب على جعل المرفق معتمداً على الحكومة، ولكنه أيضاً يحد من قدرة المرفق على تعبئة الموارد باسمه للتوسع في القدرة. والواقع أن الإعانات السنوية لاستهلاك الكهرباء تقدر، حسب البنك الدولي، بنحو ١٠٠ بليون دولار، أي ما يعادل تقريباً الاحتياجات السنوية من الاستثمار^(١٩).

وليس من الصعب إيضاح المبادئ الاقتصادية التي تؤكد أهمية تسعير الكهرباء بشكل أنسب. أولاً، ينبغي للحكومات أن تقدم المعونة للفقراء بطريقة تؤدي إلى أقل تشويه للأسعار وإلى الكفاءة في تخصيص الموارد (وذلك من الناحية المثالية عن طريق عمليات نقل مباشرة للثروة مثل الحق في ملكية الأرض للمزارعين المستأجرين). ثانياً، ينبغي أن تعكس أسعار الكهرباء التكلفة، "الحقيقية" أي تكلفة الفرصة البديلة لتوفيرها. ثالثاً، إذا ما خصخص مرفق للكهرباء وترك أمره لنفسه، فقد لا يقتضي السعر المناسب. بل قد يقتضي سعراً أعلى يعكس قوته الاحتكارية ومن ثم يتعين تنظيم السعر أو تعزيز مصادر جديدة للإمدادات حتى يمكن تحقيق التنافس في السوق أو كلا الأمرين معاً.

وتكمن الصعوبة في ميدان القوى الكهربائية في تحويل المبادئ إلى واقع. وتعتمد الاقتصادات الصناعية ذات المرافق الكهربائية الخاصة والمنظمة إلى أن يكون لديها كوادرات كبيرة من المحامين والاختصاصيين في الصناعة يسعون لدى السلطات للدفاع عن سعر أو آخر. وتنظيم المرافق هو في ذاته نوع من التخصص في ميدان الاقتصاد. ولكن ينبغي ألا نجعل ما هو حسن رهينة لبلوغ الأحسن في هذا الميدان مثلما في أي ميدان آخر في الاقتصاد التطبيقي. وهناك مجموعة من الممارسات المألوفة وهناك تعلم بالممارسة. ومن شأن التبادل المنتظم للخبرات فيما بين منظمي المرافق والاختصاصيين في ميدانها أن يعمق الفهم المشترك لما يعمل على أحسن وجه على أرض الواقع.

العملية المتغيرة للقرارات المتعلقة بالاستثمار

يعمل التشكيل المتطور لمشروعات وأسواق قطاع المرافق الكهربائية في البلدان النامية على تغيير الطريقة التي تتخذ بها القرارات المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع. وتتحدد القرارات المتعلقة بالاستثمار في المرافق العامة من الناحية التقليدية من خلال نماذج التخطيط الرامية إلى بلوغ أقل تكلفة. وتنطوي هذه النماذج على عدد من الخطوات تبدأ بالتنبؤ بالطلب على الكهرباء، يليه تحديد خطة للاستثمار من شأنها تمكين مرافق القوى الكهربائية من تلبية الطلب المتوقع. وما أن يتم تحديد خطة الاستثمار، ينظر في عدد من السيناريوهات بغية التقليل إلى أدنى حد من تكاليف تشغيل النظام، رهناً بإمداد الأحمال المتوقعة عند مستوى معين من العرض. ثم تضاف تكاليف التشغيل هذه إلى تكاليف رأس المال (التي تحسب بشكل منفصل) وذلك لتقدير التكاليف الإجمالية للخطة. وتتضمن الخطوة الأخيرة دعوة للتقدم بعطاءات لتنفيذ الخطة المتفق عليها.

والآن، ومع زيادة الاستثمارات الخاصة في قطاع القوى الكهربائية، أصبحت نماذج التخطيط الأقل تكلفة ذات فائدة أقل في تحديد أفضل القرارات المتعلقة بالاستثمار^(٢٠). وأصبح الأسلوب الذي يقلل بالفعل إلى الحد الأدنى من التكاليف قد يشمل الآن مقرري السياسات الحكومية في دراسة المقترحات المتعددة المقدمة من المنتجين المحتملين من القطاع الخاص في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط. كذلك، لما كان عدد متزايد من المحطات سوف تقوم بتغذية الشبكة الوطنية في اقتصاد نام بالكهرباء، فسوف تتبهاً فرص لتقرير المنافسة عن طريق النظر في المقترحات المقدمة من الشركات الجديدة على أساس السوق.

والمسألة هي أن توافر منتجين متنافسين من القطاع الخاص يضيف بعداً جديداً إلى عملية التخطيط. وهؤلاء المنتجون على استعداد أيضاً لتحمل المخاطر التقنية والمالية بدلا من نقلها إلى الحكومة المضيفة. وعلى العكس من نماذج التخطيط الأقل تكلفة التي تستخدمها المرافق العامة حيث يتحدد البرنامج الأقل تكلفة بعد تقدير للاحتياجات من القدرة والكهرباء، يتم في القطاع الخاص تحديد كل من الاحتياجات من القدرة واختيار المحطة من خلال عطاءات تنافسية.

وأهم خيارات متوفرة أمام البلدان النامية للاستثمار الخاص في قطاع القوى الكهربائية هي مشاريع البناء - الامتلاك - التشغيل - النقل (BOOT) ومشاريع البناء - الامتلاك - التشغيل (BOO). وبموجب ترتيبات BOOT، تنشأ شركة خاصة للمشروع أو مشروع مشترك تشارك الحكومة المضيفة في أسهمه بحصة الأقلية وذلك لجمع المال اللازم لمحطة القوى الكهربائية وتخطيطها وتصميمها وبنائها. ثم تتولى الشركة إدارة المرفق لفترة من الوقت يتحدد طولها بما يكفي لسداد الدين وتحقيق عائد مقبول من الاستثمار. وفي نهاية فترة الامتياز هذه، وعادة ما تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة، تقوم الشركة التي تتولى التشغيل بنقل ملكية المشروع إلى الحكومة المضيفة. وبموجب ترتيبات BOO، تحتفظ الشركة الخاصة أو اتحاد الشركات بالملكية. ومن بين الفوائد المحتملة التي تتحقق من كل من هذه الترتيبات هي الخبرة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة اللتان عادة ما يجلبهما معهما المنتجون المستقلون للقوى الكهربائية. وبالإضافة إلى ذلك، يجلب المستثمرون من القطاع الخاص رأس المال التمويلي للمشروع. غير أنه بالنظر إلى أن الترتيبات القانونية والمؤسسية والمالية عادة ما تكون معقدة في التفاوض بشأنها، كان عدد المشاريع التي نفذت بنجاح محدودا.

والعوامل التي يتعين على مقرري السياسات أخذها في الاعتبار في التخطيط في مجال الكهرباء أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه، وليس ذلك على الأقل بسبب التقدير المتزايد للأضرار التي لحقت بالبيئة من جراء الاستثمارات السابقة. وفي حين تختلف عملية اتخاذ القرار من بلد لآخر، فهي تشمل في معظم الأحوال عددا كبيرا من الفعاليات، ومعايير متعددة، وأدوات تتعلق بالسياسة العامة، ومعوقات (انظر الشكل العاشر - ٤). وعندما تجري العملية بانسجام، فإن اشتراك الفعاليات المشاركة في عملية اتخاذ القرار - الحكومات، ومرافق القوى الكهربائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف التجارية، وجماعات الصالح العام - يكفل إيلاء الاعتبار الملائم للكفاءة الاقتصادية والإمدادات الكافية والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة. غير أنه في حالة عدم قيام تفاهم مشترك بين مختلف الفعاليات ووجود آراء متضاربة بشأن معايير اتخاذ القرار، يمكن أن تتأخر عملية اتخاذ القرار مما يؤدي إلى نقص في إمدادات الكهرباء.

الجوانب الأوسع نطاقا لدور الحكومة

تفيد المناقشة السابقة أن الحكومات بحاجة إلى أن تعالج على مستوى الفهم السياسي الواسع والإطار الإنمائي الشامل الترابط القائم بين العرض والطلب في مجال الكهرباء وبين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للسياسات الإنمائية^(٢١). وستكون النتيجة رسم سياسة قطاعية عريضة من شأنها أن تعمل على تحقيق الانسجام بين الأولويات الواردة في المعايير المتعددة المبينة في الشكل العاشر - ٤ أو فرزها على الأقل. وليس من شأن ذلك التعجيل فحسب بعملية اتخاذ القرار بشأن التوسع في القوى الكهربائية، ولكنه سيوضح أيضا للفعاليات المحتملة الوضع على الصعيد الوطني.

ويعد ذلك جزءا لا يتجزأ من الحاجة المسلم بها الآن على نطاق واسع من أجل تحقيق الوضوح والشفافية في السياسة العامة. وللحكومات دور حاسم تضطلع به في وضع إطار قانوني وتنظيمي سليم من شأنه تقرير أدوار واضحة للحكومة ومرافق الكهرباء والعملاء، وإعادة تحديد الإدارة الحاكمة للقطاع. وينبغي أن يضطلع بالمهام التنظيمية هيئة تنظيمية مستقلة تخضع قطاع القوى الكهربائية للمساءلة عن الأداء.

وفي هذا الصدد، يؤكد الفكر المعاصر على تدابير "التنظيم القائم على الحوافز"^(٢٢)، التي تزود القطاع بما يلزم من حوافز ونطاق من أجل الأداء الفعال والشفافية والانفتاح، والتحديد الواضح لأهداف الإصلاح، بما في ذلك التسعير، دون الإضرار بالصالح العام. وينبغي أن تشمل هذه النهج التنظيمية أيضا آليات لضمان الامتثال الكامل للقواعد المحددة سلفا بوضوح. وتمثل المسألة في الثقة في أن السياسة لن تتغير وفي أساليب الحد من المخاطر المتوقعة أمام المستثمرين.

الشكل العاشر - ٤ - العوامل المحددة لقرار الاستثمار

الهدف النهائي	المعوقات	أدوات السياسة	تحليل متكامل متعدد المستويات	معايير متعددة	فعاليات متعددة
طريق ممكن إلى تنمية مستدامة لقطاع الكهرباء	شكوك نقص المنهجيات	مالية دولية نقل تكنولوجيا معاهدات، بروتوكولات مبادئ توجيهية	مستوى عالمي	كفاءة اقتصادية عدالة اجتماعية	مؤسسات دولية شركات متعددة الجنسية منظمات غير حكومية دولية مصارف تجارية وإنمائية حكومات
	نقص الهياكل الأساسية والقوى العاملة الماهرة	قوانين أنظمة مبادئ توجيهية	مستوى كلي (اقتصاد قومي)		
	تمويل غير كاف	مبادئ توجيهية بحث وتطوير أدوات اقتصادية	مستوى وسيط (قطاع الطاقة)	سلامة مالية	مؤسسات بحث وتطوير
انعدام القبول العام والإرادة السياسية الثابتة	خطط في حينها مبادئ توجيهية للموقع إجراءات ترخيص مشاركة عامة تحديد التعريفات	مستوى جزئي (قطاع الكهرباء الفرعي)	معايير أخرى	مرافق مستهلكون جماعات الصالح العام	

المصدر: Mohan Munasinghe, "Efficient management of the power sector in developing countries", Energy Journal, February 1992.

ولا ينبغي للفرص من التنظيم أن يغيب عن الذهن. وفي حين يلزم توفر إصلاحات سليمة وتنظيم صحيح للقوى الكهربائية من أجل تحسين الأداء، فمن الممكن للسرعة في تطبيق التغييرات المؤسسية - انحيازاً للخصخصة - أن تكون مكلفة. وللجمهور اهتمام مشروع في مجال الإمداد بالكهرباء بما يكفل - على سبيل المثال - عدم إحلال الاحتكارات الخاصة ببساطة محل المرافق العامة. ولكن من شأن توفير دور أوضح للحكومة بوصفها مقررّة للسياسات بدلاً من أن تكون منتجة، تلافي خلط الأدوار الذي يبدو أنه السبب في كثير من عدم الكفاءة في معظم مرافق الكهرباء ذات الملكية العامة.

وينبغي تزويد مرافق القوى الكهربائية بحوافز واستقلال ذاتي للاختيار من بين شتى الطرق من أجل تحقيق أهداف الأداء. وبغض النظر عن كون الملكية عامة أو خاصة، ينبغي للحكومة أن تكون مسؤولة عن التنظيم وعن السياسات في حين ينبغي لمرافق الكهرباء أن تكون مسؤولة عن تخطيط الاستثمار وبناء مرافق الكهرباء وتشغيلها. وواقع الأمر أن ملكية محطات القوى وشبكات الكهرباء وشبكات التوزيع يمكن أن تتوزع وأن تكون عامة أو خاصة، وإن يكن ذلك بتنظيم وإشراف حكوميين.

الحواشي

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٤)، ص ١.

(٢) Stephen Meyers and Jayant Sathaye, "Electricity use in developing countries: changes since 1970", Energy, vol. 14, No.8 (August 1989) p.436.

(٣) International Energy Agency Coal Research. "Power station coal use: Prospects to 2000", sample issue (January 1992)

(٤) Thomas Johansson and others, Electricity (Lund, Sweden, Lund University Press, 1989), p. 522

- (٥) انظر على سبيل المثال، أعمال الحلقة الدراسية المعنية بالتنمية المستدامة في المناطق الريفية. قضايا الكهرباء اللامركزية، مراكش، المغرب، ١٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
- (٦) Thomas Johansson and others, Electricity (Lund, Sweden, Lund University Press, 1989).
- (٧) يشير مصطلح "الإظلام التام" إلى الفترات التي تشهد فقداناً تاماً للحمل، ويشير مصطلح "التعتيم الجزئي" إلى الفترات التي لا يتوفر فيها إمداد كاف لتلبية الطلب. ولكن في الحالة الأخيرة يمكن الحد من الطلب من خلال مناقشات بممارسة تخفيضات طوعية في الأحمال أو عن طريق فرض تخفيضات للأحمال على أساس دوري.
- (٨) Arun P. Sanghvi, "Power shortages in developing countries", Energy Policy, June 1991.
- (٩) يمكن تصنيف الفواقد في التوزيع والنقل إلى ثلاثة أنواع: فواقد تقنية تنتج عن مرور التيار الكهربائي عبر خطوط التوزيع والنقل، وفواقد إدارية بسبب ضعف نظم حفظ السجلات وتحرير الفواتير والقياس وتحصيل الفواتير؛ والفواقد الناجمة عن التلاعب غير القانوني بالعدادات أو عن طريق الوصلات غير المرخص بها بشبكات التوزيع.
- (١٠) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٢ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٢)، ص ١٤٦.
- (١١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٤)، ص ١٦.
- (١٢) انظر Jose R. Escay, Summary Data Sheet of 1987 Power and Commercial Energy Statistics for 100 Developing Countries, IEN Energy Series Paper No. 23 (Washington, D.C., World Bank, March 1990).
- (١٣) انظر: and regulatory options", Energy Policy. vol. Bernard Tenenbaum and others. "Electricity privatization: structural. competitive : 20, No. 12 (December 1992), p. 1156.
- (١٤) انظر Robert Bacon, Appropriate Restructuring Strategies for the Power Generation Sector: The Case of Small Systems, IEN Occasional Paper No.3 (Washington, D.C., World Bank, May 1995).
- (١٥) كان الأخذ بعقد الإدارة المغربية مبادرة مشتركة بين وزارة التعاون بالحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصرف الأفريقي للتنمية والبنك الدولي.
- (١٦) انظر: Mongi Hamdi, "Integration and privatization of national oil companies", Proceedings of the Sixteenth Congress of the World Energy Council, Tokyo, 8-13 October 1995.
- (١٧) هدف إضفاء الطابع التجاري والتحول إلى طابع الشركات هو إعطاء مرافق القوى الكهربائية الاستقلال الذاتي لكي تعمل وفقاً للمبادئ التجارية (أي أن تكون لها حرية تحديد الأسعار على أساس التكلفة الاقتصادية)، وإدارة ميزانياتها وعملياتها المتعلقة بالاقتراض والشراء والعمالة والأجور. ويشير إنهاء الاحتكار إلى فتح قطاع القوى الكهربائية أمام المرافق الخاصة لكي تعمل بالتوازي مع مرافق القوى الكهربائية المملوكة للدولة.
- (١٨) World Bank, The World Bank's Role in the Electric Power Sector, A World Bank Policy Paper. (Washington, D.C., 1993), p. 25.
- (١٩) Sixteenth Congress of the World Energy Council, Anthony Churchill, "Money is not the problem: it is the answer", in Proceedings of the World Energy Council, Tokyo, 8-13 October 1995.
- (٢٠) Dennis Anderson, "Power sector investment: how market forces are challenging the least-cost plans", FPD Note No. 16, (Washington, D.C., World Bank, July 1994).
- (٢١) Mohan Munasinghe and others, "Incorporation of environmental and health impacts into policy, planning and decision-making for the electricity sector", Key Issues Paper No. 4, in Proceedings of the Senior Expert Symposium on Electricity and the Environment, 13 - 17 May 1991, Helsinki, Finland.
- (٢٢) Witold Teplitz-Sembitzky. "Regulation, deregulation, or re-regulation - what is needed in the LDCs power sector?" OPEC Bulletin. February 1991. pp. 13-15.

الفصل الحادي عشر

هل ينبغي لنا أن نقلق على المياه؟

قد تكون الكرة الأرضية مغطاة إلى حد كبير بالمياه، ولكن عدد المحرومين من مياه الشرب المأمونة قدر بأكثر من بليون شخص في عام ١٩٩٤، كما أن ما يقرب من ٣ بلايين من الأشخاص في البلدان النامية (نصف سكان العالم تقريبا) كانوا محرومين من المرافق الصحية الكافية (انظر الجدول الحادي عشر - ١). وليس بمستغرب أن نصف سكان العالم تقريبا (أكثر من ٢.٥ بليون شخص) كانوا لا يزالون في بداية التسعينات يعانون من أمراض ترتبط بعدم كفاية المياه أو تلوثها^(١). فضلا عن ذلك فإن الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه تسهم في وفاة ما لا يقل عن ٤ ملايين من الأطفال في البلدان النامية كل سنة^(٢).

ويتمثل جزء من المشكلة، كما ستتم مناقشته فيما بعد، في أن المياه العذبة ناتج ليس فقط شحيحا بالفعل في عديد من المناطق، ولكنه أيضا ناتج باهظ التكلفة نسبيا عند نقله عبر مسافات طويلة. وعلى أي حال فإن تنمية موارد المياه كثيرا ما تتطلب استثمارات كبيرة وآفاقا زمنية طويلة - ناهيك عن التكاليف الاستثمارية المرتفعة لإنشاء شبكات التوزيع أو للتوسع فيها - وهي تكاليف لا تستطيع البلدان الفقيرة ذات الموارد المالية الشحيحة أن تتحملها دائما بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو السكان ستظل تضغط بشدة على قدرة الكثير من البلدان النامية على توفير إمدادات المياه والمرافق الصحية لسكانها المحرومين من هذه الخدمات.

وقد تشهد نهاية القرن انخفاضا في عدد المحرومين من مياه الشرب، ولكنها ستشهد أيضا زيادة في عدد المحرومين من المرافق الصحية. ومن أسباب ذلك أن إدخال المرافق الصحية يتكلف أكثر مما يتكلفه إدخال المياه المأمونة، كما أن إدخال هذه المرافق ينظر إليه على أنه أمر أقل حيوية بالنسبة للبقاء إذا قيس بإمدادات المياه العذبة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة الإمداد بالمياه بالنسبة لمن يحصلون عليها فعلا يميل أن تزيد زيادة كبيرة في كثير من أنحاء العالم. كما أن انعدام التوازن بين الطلب المتزايد على المياه وازدياد ندرة (وتلوث) المعروض منها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التوسع في شبكات المياه وتحديثها يجعلان عدم الكفاءة في إدارة الموارد المائية أمرا مكلفا للغاية. وعلى ذلك فإن هذا الفصل يركز على الأبعاد الرئيسية لعدم الكفاءة في إدارة الموارد المائية وينتهي بتحليل موجز لنهجين اقتصاديين جديدين في إدارة الموارد المائية وهما: التسعير الكفؤ للمياه والآليات السوقية لعمليات نقل المياه.

الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل بالنسبة للمياه النظيفة

كان الاهتمام بالمياه النظيفة على جدول الأعمال العالمي طوال عقدين من الزمان على الأقل (انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في مار دل بلاتا بالأرجنتين في عام ١٩٧٧). وقد سعت الجمعية العامة إلى تركيز الاهتمام على هذه المسألة، وكان من بين وسائلها إلى ذلك اعتماد إعلان الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ بوصفها العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية. وبوجه عام فقد كان الهدف الرئيسي للعقد هو تشجيع إدخال "تحسينات كبيرة على مستويات ومعدلات خدمات توفير مياه الشرب والمرافق الصحية"، ولا سيما في البلدان النامية (انظر قرار الجمعية ١٨/٢٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠). ويرتبط التحسين في كل من هذين النوعين من الخدمات ارتباطا وثيقا بالتحسين في النوع الآخر، لأن نقص المرافق الصحية يستبعد إمكانية المعالجة السليمة للنفايات البشرية التي تعد بدورها مصدرا من المصادر الرئيسية للمياه غير المأمونة.

وقد شهد العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية توسعا كبيرا في توفير إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية، وإن كان التقدم نحو الهدف النهائي وهو التغطية الشاملة بكلا النوعين من الخدمات قد عاقت التطورات الاقتصادية الصعبة غير المتوقعة في كثير من البلدان النامية، بما فيها مشاكل الديون الخارجية، ومقتضيات التكيف في الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي المخيب للأمال وما صاحبه من قيود على الانفاق العام^(٣).

وسوف تظل التغطية الشاملة أمرا بعيد المنال في كثير من المناطق خلال العقد الحالي. فطبقا للبيانات المتاحة، وهي ليست على درجة واحدة من إمكانية الاعتماد عليها، فإن نسبة السكان الذين يستطيعون الحصول على المياه المأمونة في البلدان النامية قد ارتفعت من ٦٠ إلى ٧٤ في المائة خلال النصف الأول من التسعينيات ويتوقع أن تزيد هذه النسبة بنهاية العقد (انظر الشكل الحادي عشر - ١)^(٤). على أن الحالة فيما يتعلق بالمرافق الصحية أخذت في التدهور. فعلى الرغم من أنه سيتم تزويد ١٠٠ مليون شخص آخرين بالمرافق الصحية الكافية خلال التسعينيات، فإن التغطية الكلية يتوقع أن تهبط من ٣٤ في المائة من سكان العالم النامي في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما يزداد أيضا عدد المحرومين من هذه المرافق بما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة خلال الفترة نفسها.

الجدول الحادي عشر - ١ - الإمداد بالمياه والتغطية بالمرافق الصحية حسب مناطق البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠
(بالملايين من السكان)

٢٠٠٠		١٩٩٤		١٩٩٠		
غير المخدومين	المخدومون	غير المخدومين	المخدومون	غير المخدومين	المخدومون	
أفريقيا						
٤٤٧	٣٨٤	٣٨٠	٣٢٦	٣٤٥	٢٨٨	المياه المأمونة
١٢٩	١٨١	٨٥	١٥٣	٦٦	١٣٥	في الحضر
٣١٨	٢٠٣	٢٩٥	١٧٣	٢٧٩	١٥٣	في الريف
٥٦٦	٢٦٥	٤٦٢	٢٤٣	٤٠٤	٢٢٩	المرافق الصحية
١٧٧	١٣٣	١٠٧	١٣١	٧١	١٣٠	في الحضر
٣٨٩	١٣٢	٣٥٥	١١٢	٣٣٣	٩٩	في الريف
آسيا والمحيط الهادئ						
١٩٧	٣٠٨١	٦٢٦	٢٣٤٩	١١٢٩	١٦٥٣	المياه المأمونة
١٩٧	٨٦٢	١٤٩	٦٩٠	١٤٠	٥٧٦	في الحضر
صفر	٢٢١٩	٤٧٧	١٦٥٩	٩٨٩	١٠٧٧	في الريف
٢٤٧٧	٨٠١	٢٢٠٥	٧٧٠	٢٠٣٤	٧٤٨	المرافق الصحية
٤٨٩	٥٧٠	٣٧١	٤٦٩	٣١٦	٤٠٠	في الحضر
١٩٨٨	٢٣١	١٨٣٤	٣٠١	١٧١٨	٣٤٨	في الريف
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
١٠٣	٤٢٠	٩٧	٣٧٦	٩٣	٣٤٦	المياه المأمونة
٥٨	٣٤٢	٤٢	٣٠٦	٣٢	٢٨٢	في الحضر
٤٥	٧٨	٥٥	٧٠	٦١	٦٤	في الريف
٢٣٨	٢٨٥	١٧٦	٢٩٦	١٣٦	٣٠٤	المرافق الصحية
١٥٩	٢٤٢	٩٤	٢٥٤	٥٢	٢٦٢	في الحضر
٧٩	٤٣	٨٢	٤٢	٨٤	٤٢	في الريف
غربي آسيا						
٨	٩٠	١٠	٧١	١٦	٥٦	المياه المأمونة
صفر	٦٥	١	٥١	٦	٣٩	في الحضر
٨	٢٥	٩	٢٠	١٠	١٧	في الريف
٣٢	٦٥	٢٦	٥٥	٢٥	٤٧	المرافق الصحية
٢٢	٤٣	١٦	٣٦	١٤	٣١	في الحضر
١٠	٢٢	١٠	١٩	١١	١٦	في الريف
المجموع						
٧٥٥	٣٩٧٥	١١١٣	٣١٢٢	١٥٨٣	٢٣٤٣	المياه المأمونة
٣٨٤	١٤٥٠	٢٧٧	١٢٠٠	٢٤٤	١٠٣٢	في الحضر
٣٧١	٢٥٢٥	٨٣٦	١٩٢٢	١٣٣٩	١٣١١	في الريف
٣٣١٣	١٤١٦	٢٨٦٩	١٣٦٤	٢٥٩٩	١٣٢٨	المرافق الصحية
٨٤٧	٩٨٨	٥٨٨	٨٩٠	٤٥٣	٨٢٣	في الحضر
٢٤٦٦	٤٢٨	٢٢٨١	٤٧٤	٢١٤٦	٥٠٥	في الريف

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى تقرير الأمين العام (A/50/213) (E/1995/87)، المعنون "التقدم المحرز في مجال توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات".

ملاحظة: المعلومات المتعلقة بالتغطية بالخدمات قدمتها حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ واستند في البيانات المتعلقة بالسكان إلى World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.16)، و World Urbanization Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.12). ونظراً لعدم كفاية المعلومات المقدمة، فإن البيانات المتعلقة بغربي آسيا قد قدرت على أساس الاتجاهات في سنوات سابقة ويمكن اعتبارها معلومات أدنى إلى التخمين.

ومما يزيد الحالة سوءاً، حتى مع معدلات التقدم الهائلة في التغطية بإمدادات المياه خلال النصف الأول من التسعينيات، أن عدد المحرومين من المياه المأمونة في المناطق الحضرية قد ازداد بسبب الارتفاع الكبير في معدلات نمو السكان في المناطق الحضرية (انظر الفصل التاسع). على أن من المتوقع أن تزداد الحالة سوءاً إلى حد كبير من عدة نواح بحلول نهاية القرن. فقد يزداد سكان الحضر المحرومين من المياه المأمونة بما يقرب من ٦٠ في المائة، ليرتفع من ٢٤٤ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ما يقدر بنحو ٣٨٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن تزيد فيه نسبة سكان الريف الذين يحصلون على المياه المأمونة زيادة كبيرة خلال التسعينيات، فإن التغطية في المناطق الحضرية سوف تنخفض إلى مستويات تقل عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (انظر الشكل الحادي عشر - ٢). وفي الوقت نفسه فإن من المتوقع أن تنخفض التغطية بالمرافق الصحية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء. وقد يتضاعف تقريباً عدد سكان المدن المحرومين من المرافق الصحية الكافية خلال هذا العقد (انظر أيضاً الجدول الحادي عشر - ١).

ومن منظور إقليمي، فإن أزمة إمدادات المياه في المناطق الحضرية يحتمل أن تكون أسوأ في أفريقيا منها في أي مكان آخر، حيث سيكون هبوط النسبة المئوية للتغطية أوضح ما يكون، وحيث سيتضاعف تقريباً عدد المحرومين من هذه الإمدادات بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (انظر الشكل الحادي عشر - ٣). وخلال الفترة نفسها، سيزداد أيضاً عدد المحرومين منها من سكان الحضر بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبنسبة ٤٠ في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الشكل الحادي عشر - ١ - مدى توافر المياه المأمونة والمرافق الصحية في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠

ببلايين السكان
غير المخدومين
المخدومون
غير المخدومين
المخدومون
المرافق الصحية
المياه المأمونة

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى تقرير الأمين العام (A/50/213-E/1995/87).
المعنون "التقدم المحرز في مجال توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينيات".
ملاحظة: الأرقام الموجودة فوق الأعمدة أعلاه هي النسب المئوية من السكان الذين يتعلق بهم الأمر.

الشكل الحادي عشر - ٢ - مدى توافر المياه المأمونة والمرافق الصحية لسكان الحضر والريف في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠

النسبة المئوية من السكان

في الريف

في الحضر

في الريف

في الحضر

المرافق الصحية

المياه المأمونة

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى تقرير الأمين العام (A/50/213-E/1995/87)، المعنون "التقدم المحرز في مجال توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات".

الشكل الحادي عشر - ٣ - سكان الحضر المحرومون من المياه المأمونة في البلدان النامية، ١٩٩٠-٢٠٠٠

بملايين السكان

أفريقيا

آسيا والمحيط الهادئ

أمريكا اللاتينية

المناطق الأخرى

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى تقرير الأمين العام (A/50/213-E/1995/87)، المعنون "التقدم المحرز في مجال توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات".

وعلى ذلك فإن توفير إمدادات يطمأن إليها من المياه العذبة تكفي جميع الناس كيفما وكما هو تحد أساسي يواجهه العالم. وعلاوة على ذلك فإن من المسلم به على نحو متزايد أن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يقوضه انقطاع إمدادات المياه بالنسبة لمن يتمتعون بالحصول عليها فعلا. وقد أكد بيان دبلن المتعلق بالمياه والتنمية المستدامة، أن أحد الناتجين الأساسيين للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة لعام ١٩٩٢، قضايا التنمية للقرن الحادي والعشرين، ما يلي:

"تشكل ندرة المياه العذبة وسوء استخدامها تهديدا خطيرا ومتزايدا للتنمية المستدامة ولحماية البيئة. فصحة الإنسان ورفاهه، والأمن الغذائي، والتنمية الصناعية، والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها هذه العناصر، معرضة جميعها للخطر، ما لم تتم إدارة الموارد المائية والأراضي في القرن الحالي وما بعده بفعالية تزيد على ما كانت عليه في الماضي"^(٥).

جذور ما يتهددنا من أزمة المياه

ستكون أزمة المياه، إذا ما ظهرت بالفعل، نتيجة لأربعة اتجاهات رئيسية. وأول هذه الاتجاهات هو أنه على الرغم من أن المياه العذبة تعتبر عموما موردا وافرا، فإن الإمدادات المتاحة منه شحيحة نسبيا من كثير من الوجوه. ففى الوقت الذى تغطى فيه ١.٤ بليون كيلومتر مكعب من المياه أكثر من ثلثي سطح الأرض فإن ٢.٥ في المائة فقط من هذه الكمية هي مياه عذبة، أي مياه صالحة للشرب والري ومعظم الأغراض الصناعية (انظر الشكل الحادي عشر - ٤). وعلاوة على ذلك فإن ما لا يزيد عن ثلث هذا الرصيد من المياه العذبة متاح لاستخدام الإنسان بأقل من التكاليف غير العادية في الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية^(٦). فضلا عن ذلك، فإن مبدأ التنمية المستدامة يعني أن كمية المياه المتاحة لاستخدام الإنسان ينبغي ألا تتحدد بالكمية الكلية للمياه العذبة على الكرة الأرضية وإنما بكمية الأرصدة المتجددة من تلك المياه. وكلما تجاوزت معدلات السحب المعدلات الطبيعية للتجديد فإن استخدام الإنسان للمياه يمكن اعتباره استخداما غير مستدام. وقد أخذ هذا النضوب في موارد المياه العذبة - وخاصة في الموارد الجوفية - يصبح أمرا شائعا على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم.

ويقدر المتوسط السنوي لإمدادات المياه المتجددة في العالم بما يقرب من ٤٢٠٠٠ كيلومتر مكعب، وهو رقم يمثل مجرد ٠.١ في المائة من إجمالي موارد المياه العذبة. ويشمل ذلك المياه التي يجري سحبها حاليا والمياه التي يمكن سحبها في ظل التكنولوجيا المعروفة بأقل من التكلفة غير العادية. وكما يتبين من الجدول الحادي عشر - ٢ فإن مدى توافر الموارد المتجددة للمياه العذبة يختلف أيضا اختلافا كبيرا فيما بين المناطق. وعلى سبيل المثال، فإن كمية المياه المتاحة للفرد في أوقيانوسيا يبلغ ١٠ أضعاف الكمية المتاحة للفرد في أوروبا، بينما تبلغ هذه الكمية في أمريكا اللاتينية تسعة أضعافها في آسيا. وعلى ذلك فإن المشاكل المتعلقة بمدى توافر المياه هي مشاكل إقليمية في المقام الأول. والواقع أنه في المنطقة الشمالية الشرقية من البرازيل وهي منطقة كثيفة السكان وشحيحة المياه ليست هناك أهمية بالنسبة للأنشطة البشرية أن يكون معظم الرصيد المتجدد من المياه العذبة في حوض نهر الأمازون القليل السكان غير مستغل، (وهو رصيد لا يقل عن ١٦ في المائة من الموارد المتجددة للمياه العذبة في العالم)^(٧). بل إن وجود وفرة من المياه في الأمازون أقل أهمية بالنسبة للمناطق الأبعد التي تقل فيها المياه مثل منطقة السهل الساحلي بأفريقيا أو منطقة الشرق الأوسط. وعلى ذلك فليس من الدقة أن يشار إلى ظهور أزمة مائية "عالمية"، وإنما يمكن أن يشار إلى عدد من الأزمات الإقليمية الناشئة عن انعدام التوازن بين مدى توافر المياه العذبة المتجددة محليا من ناحية والطلب البشري عليها من ناحية أخرى.

ومن الوسائل المقترحة للتغلب على عمليات سحب المياه غير القابلة للاستدامة زيادة إمدادات المياه العذبة عن طريق إزالة ملوحة الرصيد الهائل من مياه البحر. وإذا كانت بعض عمليات إزالة الملوحة تجرى حاليا، فإنها نشاط يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإلى استخدام الطاقة استخداما كثيفا، كما أنه يتكلف من ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تتكلفه العمليات التقليدية لسحب المياه العذبة^(٨). ونظرا لارتفاع تكاليف عملية إزالة الملوحة فهي عملية يندر استخدامها، وفي حالة استخدامها، غالبا ما تقدم الحكومات إعانات كبيرة جدا إليها. وعلى ذلك فقد اقتصر استخدام هذه العملية إلى حد كبير على البلدان الغنية بالموارد المالية وأو موارد الطاقة. وإذا كانت التكاليف قد بدأت في الانخفاض، فإن من المحتمل أن تظل عملية إزالة الملوحة عملية محدودة نسبيا كحل لمشكلة النقص المحلي في المياه. وبعبارة أخرى، فإن من الأمور البعيدة الاحتمال أن يتوافر من طاقة إزالة الملوحة ما يكفي للإسهام بأى قدر هام في تحسين أزمة الإمدادات بالمياه الآخذة في النمو^(٩).

وباستثناء مصادر مياه الشرب المجلوبة وغير التنافسية، فإن تكاليف إضافة إمدادات جديدة من المياه آخذة في الارتفاع. وبطبيعة الحال فقد كانت معظم المدن تعتمد أولا إلى استغلال مصادر المياه المتاحة بسهولة والزهيدة التكاليف، ولذلك فإن الغالب أن تكون تكاليف الوحدة في مشاريع المياه الجديدة أعلى من تكاليف الإمدادات الموجودة. ففي عمان، مثلا، بلغ متوسط التكلفة الإضافية للشبكة الأصلية للإمداد بالمياه (على أساس ضخ المياه الجوفية) ٠.٤١ من الدولار للمتر المكعب، بينما ارتفعت هذه التكلفة إلى ١.٢٢ من الدولار للمتر المكعب عندما أدى النقص المادى للمياه الجوفية إلى استخدام المياه السطحية^(١٠). كذلك فإن تكاليف التوسع في الشبكات الحالية للإمداد بالمياه في المناطق الحضرية أو تحديتها آخذة في الارتفاع نظرا لارتفاع معايير جودة المياه بسبب الاعتبارات الصحية أو ضغط المستهلكين. وسوف يسهم ارتفاع تكاليف المشاريع أيضا في زيادة حالات التأخير في تنفيذ مشاريع المياه الجديدة، حتى ولو كانت الحاجة إلى هذه المشاريع ملحّة لإشباع الطلب المتزايد.

الشكل الحادي عشر - ٤ - توزيع موارد المياه على سطح الكرة الأرضية
(نسبة مئوية)

مياه مالحة

(٩٧,٥)

مياه عذبة متاحة

(٠,٨)

مياه عذبة لا يتسنى
الحصول عليها

(١,٧)

المصدر: I.A. Shiklomanov, "Assessment of water resources and water availability in world" mimeo (St. Petersburg, Russian Federation, State Hydrologic Institute, 1995).

الجدول الحادي عشر - ٢ - مدى توافر الموارد المتجددة للمياه العذبة موزعة حسب المناطق

الموارد المتجددة للمياه العذبة (بالأمتار المكعبة في السنة)			المساحة (بملايين الكيلومترات المربعة)	السكان ١٩٩٥ (بالملايين)	
للكيلومتر المربع	نصيب الفرد ١٩٩٥	المتوسط السنوي			
١٣٤,٤٥	٥,٥٦	٤٠٤٧,٠	٣٠,١	٧٢٨,١	أفريقيا
٣٣٨,٤٩	٣,٠١	١٠٤٠١,٨	٣٠,٧	٣٤٥٨,٠	آسيا
٢٥٨,٨١	٨,٢٦	٦٠٠٧,٠	٢٣,٢	٧٢٧,٠	أوروبا
٦٣٧,٢٠	٢٧,٢٢	١٣١٢٠,٠	٢٠,٦	٤٨٢,٠	أمريكا اللاتينية
٣١٠,٥٥	٢٢,٨١	٦٦٨٠,٠	٢١,٥	٢٩٢,٨	أمريكا الجنوبية
٢٦٨,٣٨	٨٤,١٤	٢٤٠٢,٠	٩,٠	٢٨,٥	استراليا
٣١٥,٧٧	٧,٤٦	٤٢٦٥٧,٨	١٣٥,١	٥٧١٦,٤	العالم

المصدر: I.A. Shiklomanov, "Assessment of Water Resources and Water Availability in the World", mimeo (St. Petersburg, Russian Federation, State Hydrological Institute, 1995) and World Population Prospects: The 1994 Revision (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.16).

ملاحظة: تشمل أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي؛ وتشمل أوروبا الاتحاد الروسي كله؛ ولا تدخل أنتاركتيكا في المجموع العالمي.

الشكل الحادي عشر - ٥ - استخدام المياه حسب مجموعات البلدان
(نسبة مئوية)

العالم	الاقتصادات المتقدمة النمو	
	الزراعة	الزراعة
	(٦٧)	(٣٩)
	الأسر	الأسر
	(١٠)	(١٥)
	الصناعة	الصناعة
	(٢٣)	(٤٦)
	الاقتصادات النامية	
	الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال	
	الزراعة	الزراعة
	(٨٦)	(٥٢)
	الأسر	الأسر
	(٧)	(١٠)
	الصناعة	الصناعة
	(٧)	(٣٨)

المصدر: World Resources Institute, World Resources, 1994-1995 (New York, Oxford University Press, 1994).

والاتجاه الرئيسي الثاني الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة في المياه هو اتجاه يتعلق بجانب الطلب. فمن الواضح أن موارد المياه العذبة سوف تتعرض على نحو متزايد للتحدي نتيجة للنمو الكبير في عدد سكان العالم، من عدد هم المقدر في عام ١٩٩٥ وهو ٥.٧ بليون إلى ما يزيد على ٨ بلايين في عام ٢٠٢٥ وإلى ما يقرب من ١٠ بلايين في عام ٢٠٥٠^(١١). وعلاوة على ذلك، فإن من المتوقع بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٢٥ أن يتحقق ٩٦ في المائة من نمو السكان في العالم في المناطق الحضرية، وأن يكون معظم هذا النمو في البلدان النامية (انظر الفصل التاسع). وكما أشير إليه أعلاه، فإن من المرجح أيضاً أن تتعرض المناطق الحضرية لأخطر حالات النقص في إمدادات المياه في السنوات والعقود المقبلة.

ويزيد من تفاقم هذه المشكلة النمو السريع في استخدام المياه في الصناعة والخدمات^(١٢). فمن المتوقع أن يتزايد استخدام المياه لأغراض الصناعة التحويلية والأغراض التجارية في عدد من المناطق السريعة التصنيع إلى عشرة أضعافه في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٢٥. وليس في هذا ما يدعو إلى الدهشة إذا عرف أن نصيب استخدام المياه في الأغراض الصناعية من إجمالي عمليات سحب المياه في البلدان الصناعية يزيد على ستة أضعاف هذا النصيب في البلدان النامية (انظر الشكل الحادي عشر - ٥). ومن المرجح أيضاً أن تشهد البلدان النامية، وهي تفضي في عملية التصنيع، زيادة كبيرة في استخدام المياه في الأغراض الصناعية.

ومن المتفق عليه بوجه عام، استنادا إلى التجربة العملية، أن أي بلد يبدأ في معاناة "الضائقة المائية" عندما تهبط موارده السنوية المتجددة من المياه العذبة إلى حوالي ١٧٠٠ متر مكعب للفرد، وأنه حينما يهبط هذا المعدل إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب فإن من المرجح أن يعاني هذا البلد "ندرة مزمنة في المياه"، بمعنى أن كمية المتاح من المياه تعتبر عندئذ قيّدا شديدا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية^(١٢). وعلى الرغم من أنه من الواضح أن عتباتي الندرة هاتين يمكن أن تتأثرا بالتغيرات التي تحدث في تكوين الإنتاج والاستهلاك وفي كفاءة استخدام المياه وفي الأنماط المناخية، فإن كثيرا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تستخدمهما عادة كإشارتي تحذير^(١٤).

وطبقا لهاتين العتبتين، فإن من المرجح أن يشهد ما لا يقل عن ٣٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ندرة مزمنة في المياه بحلول عام ٢٠٢٥ (انظر الجدول الحادي عشر - ٣)^(١٥). وبوجه عام، فإن هناك ٥٠ بلدا على الأقل يتوقع أن تصل إلى حالة الضائقة المائية بحلول عام ٢٠٢٥، ومنها كثير من البلدان النامية التي يسكنها عدد كبير من السكان (سوف تقترب الصين من عتبة الضائقة المائية بحلول عام ٢٠٢٥ وتصل إلى هذه العتبة بحلول عام ٢٠٥٠). وكما يتضح من الشكل الحادي عشر - ٦، فإن عددا من البلدان النامية التي لا يرتفع فيها عدد السكان والتي كانت حتى بضعة عقود فقط بلدانا تتميز بالوفرة من حيث متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية تعاني الآن من الضائقة المائية أو ستعاني منها خلال العقود القليلة القادمة. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من البلدان التي تتوافر فيها الموارد المائية على الصعيد الوطني كثيرا متعاني، بسبب التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للمياه السطحية والمياه الجوفية وسقوط الأمطار، بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة لضخ المياه على مسافات طويلة، نقصا حادا في المياه في بعض المناطق، كما هي الحال، مثلا، في شمال شرقي البرازيل وشمال إثيوبيا وشمال غربي الهند، ناهيك عن جنوب غربي الولايات المتحدة الأمريكية.

والعامل الثالث الذي كثيرا ما يؤدي إلى نقص المياه هو التلوث المتزايد لمصادر المياه العذبة بمياه المجاري المنزلية غير المعالجة وبالنفائات الصناعية ومياه الصرف الزراعي والأنماط غير الملائمة في استخدام الأرض. والواقع أن الحمولات الصناعية الرئيسية الملوثة للمياه في عام ٢٠٢٥ قد تزيد إلى ما يتراوح بين ثلاثة أضعاف وخمسة أضعاف مستواها في عام ١٩٩٠، وذلك حسب السيناريو هوات البديلة المرجحة للتنمية الاقتصادية ونمو الطاقة^(١٦).

وقد أخذ تلوث المياه يصبح مشكلة باهظة التكاليف بوجه خاص في المناطق الحضرية الكثيفة السكان بالبلدان النامية. فقد أصبحت مصادر المياه العذبة القريبة من كثير من المراكز الحضرية على درجة من شدة التلوث تحتم استغلال المصادر الأكثر بعدا بتكلفة باهظة. ففي شنغهاي، على سبيل المثال، تعين نقل منشآت سحب المياه مسافة تزيد على ٤٠ كيلو مترا في اتجاه منابع الأنهار بتكلفة بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار^(١٧). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب المتزايد على المياه في المدن السريعة النمو قد أدى في كثير من الحالات إلى الإسراف في ضخ مستودعات المياه الجوفية بمعدل يزيد كثيرا عن المعدل الطبيعي لتجددها. وهذه ظاهرة ليست فقط غير قابلة للاستدامة في المدى الطويل، ولكنها تسهم أيضا في ظاهرة هبوط الأرض في أجزاء من عدد من المدن الكبيرة. ففي مدينة المكسيك، على سبيل المثال، يجري حاليا ضخ المياه إلى ارتفاع ١٠٠٠ متر خلال خط أنابيب طوله ١٤٠ كيلو مترا، لأن ازدياد هبوط الأرض وتدني نوعية المياه قد حدا من استخدام مستودعات المياه الجوفية بالمدينة^(١٨).

وأخيرا وليس آخرا، فإن مما يبعث على القلق الدرجة التي وصل إليها انعدام الكفاءة في إدارة الموارد المائية. وقد أبرز جدول أعمال القرن ٢١^(١٩) هذه المسألة حيث أعرب عن القلق إزاء "تجزئة المسؤوليات عن تنمية موارد المياه" (الفقرة ١٨ - ٦)، وانعدام التخطيط المتكامل والإدارة المتكاملة فيما يتعلق بالموارد المائية. وفي كثير من البلدان تتم تنمية الموارد المائية وإدارتها بطريقة مستقلة إلى حد ما على مستويات ولاية مختلفة (وطنية، وإقليمية، ومحلية)، وعلى أسس قطاعية منفصلة مثل قطاعات الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة المائية وإمداد المدن بالمياه والملاحة ومصائد الأسماك الداخلية والترويح، وهلم جرا. وفي هذه التجزئة لا يستفاد من الطبيعة المتعددة القطاعات لتنمية الموارد المائية، كما أن هذه التجزئة تؤدي في كثير من الأحيان إلى انعدام الكفاءة في استخدام الموارد المائية الشحيحة. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الكفاءة في إدارة المياه يرتبط ارتباطا وثيقا في كثير من الأحيان بانتشار ظاهرة بيع المياه بأقل من أسعارها الحقيقية ومن ثم بتجاهل قيمتها الاقتصادية إلى حد ما. وعلى ذلك فإن لمسألة انعدام الكفاءة بعدا يتعلق بالسياسات وهو بعد يستحق المناقشة.

الأساس المتعلق بالسياسات لانعدام الكفاءة في إدارة الموارد المائية

ساد في كثير من البلدان اتجاه إلى تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية على سياسات التسعير التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأموال العامة الشحيحة تخصص لتنمية مصادر المياه الجديدة - وكثير منها لا يقوم على أساس مالي أو بيئي سليم. وبعبارة أخرى فإن دعم أسعار المياه وإهمال إدارة الطلب إدارة تتميز بالكفاءة لا يؤديان فقط إلى الاستهلاك المتسم بالتبديد بل يؤديان أيضا في كثير من الأحيان إلى استثمارات مكلفة في مرافق لتخزين المياه وبنية أساسية لتوزيعها لم تكن لها لولا ذلك ضرورة.

الجدول الحادي عشر - ٣ - مجموع الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة، ونصيب الفرد من الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة، للأعوام ١٩٥٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٢٥ و ٢٠٥٠، للبلدان التي يحتمل أن تكون على وشك بلوغ عتبة الضائقة المائية أو تجاوزتها، أو تجاوزت عتبة الندرة المائية في عام ٢٠٢٥ (بالأمطار المكعبة)

نصيب الفرد من الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة				مجموع الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة	
٢٠٥٠	٢٠٢٥	١٩٩٥	١٩٥٠		
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صفر	الكويت
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صفر	البحرين
٢٢,٥	٢٥,٠	٣٦,٣	٨٠٠,٠	٢٠	قطر
٣٦,١	٥١,٦	١٢٣,٠	٦٨٧,٣	٢ ٢٠٠	المملكة العربية السعودية
٣٦,٦	٥٤,٣	١٢٩,٥	٦٨٠,٣	٧٠٠	الجمهورية العربية الليبية
٦٨,٣	٧١,١	٨٢,٠	٩٦,٢	٣٠	مالطة
٥٠,٢	٧٤,٢	١٧٢,٤	٥٧٩,٢	٢ ٥٠٠	اليمن
٨٧,٦	١٠١,٤	١٥٧,٦	٤ ٢٨٥,٧	٣٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٨٤,٢	١١٧,٩	٢٦١,١	١ ١٤٧,٩	١ ٤٢٠	الأردن
١٥٣,٨	١٦١,٨	١٩٠,٨	٢٣٧,٠	٥٠	باربادوس
١٨١,٦	١٧٨,٨	٢١٠,٧	٥٨٧,١	٦٠٠	سنغافورة
١٦٠,٥	٢٣٣,٦	٥٢٣,٧	٢ ٣٦٢,٣	١٤ ٨٠٠	كينيا
١٨٨,٨	٢٦٦,٩	٥٦٣,١	١ ٤٦٥,٨	٣٦٠٠	بوروندي
٢٠٨,٦	٢٧٢,١	٥١٠,٢	١ ٣٦٩,٩	٢٠٠	الرأس الأخضر
٢٤٠,٨	٢٧٥,٤	٣٨٢,٠	١ ٧٠٩,١	٢ ١٥٠	إسرائيل
٢١٣,٨	٢٨٤,٤	٥١٩,٩	٤ ٨٣٨,٧	٣٠٠	جيبوتي
٢٧٨,٧	٣٢٧,٣	٤٨٩,٠	١ ٢٣٢,٣	٤ ٣٥٠	تونس
١٩٩,٩	٣٢٨,٢	٩٢٤,٦	٤ ٣٨٦,٠	٢ ٠٠٠	عمان
٢٨٩,٦	٣٩٨,٨	٧٩٢,٣	٢ ٩٧١,٧	٦ ٣٠٠	رواندا
٢٦٧,٤	٤٠٢,٧	٨٠٨,٧	٣ ١٢٣,٩	٩ ٠٠٠	مالاوي
٣٤٣,١	٤٢٠,٠	٦٨٣,٦	٢ ١٨٢,١	١٩ ١٠٠	الجزائر
٣٥٨,٧	٥٤٠,٥	١ ٢٤٣,٢	٣ ٧٤٣,٥	١١ ٥٠٠	الصومال
٤٩٤,٩	٥٩٧,١	٩٢٣,٢	٢ ٦٦١,٠	٥٨ ١٠٠	مصر
٤١٠,٦	٦١٩,٧	١ ٥٦٢,٠	٥ ٨٩٦,٠	١ ٠٢٠	جزر القمر
٥٥٤,٨	٧٠٤,٧	١ ٢٠٥,٨	٣ ٦٥٤,٢	٥٠ ٠٠٠	جنوب أفريقيا
٦٢٦,٩	٧٣٨,٠	١ ١١٠,٠	٣ ٣٥٠,٨	٣٠ ٠٠٠	المغرب
٥٩٢,٥	٨٣٧,٩	١ ٥٣٢,٠	٣ ٣٧٢,٢	١١ ٠٠٠	هايتي
٧٢٠,٤	٩٥١,٠	١ ٧٤٦,٤	٦ ٩٤٧,٣	١١٧ ٥٠٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٦٨٣,١	٩٥٨,٨	١ ٩٥١,٢	٥ ٤٤٩,٦	٤ ٠٠٠	ليسوتو
٨٩٤,٦	٩٧٠,٩	١ ٢١٢,٩	١ ٨٢١,٩	٩٠٠	قبرص
	عتبة الندرة المائية في عام ٢٠٢٥				

نصيب الفرد من الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة				مجموع الموارد السنوية المتجددة للمياه العذبة	
٢٠٥٠	٢٠٢٥	١٩٩٥	١٩٥٠		
٧٩١,٩	١٠٥٩,٥	٢٤٢١,٤	١٠١٥٧,٤	٢٥٥٠٠	الجمهورية العربية السورية
٩٢٥,٠	١٠٨٥,٠	١٥٩٥,٢	٣٣٢٦,٤	٤٨٠٠	لبنان
٩١٢,٨	١٠٩٠,٢	١٦٨٢,١	٥٢٤١,١	٤٠٠٠٠	بيرو
٨٣٢,٩	١١٠٤,٧	٢٤٨٢,٥	٥٥٨١,٦	٥٠٠٠٠	أفغانستان
٧٨٥,٥	١١٦٢,١	٢٧٠٩,٥	٩٤٥٨,٥	٤٠٠٠٠	مدغشقر
٨٦٣,٩	١١٧١,٦	٢٠٤٢,٤	٨٤٢٤,٩	٢٣٠٠٠	زمبابوي
١٢٤١,٦	١٢٠١,١	١٢٣٦,٠	١٤٤٦,٩	١٢٥٠٠٠	بلجيكا
٨٣٤,٠	١٢٠٨,٤	٢٥٦٠,٢	٩٦٣٧,٣	٧٦٠٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
١١٧١,٢	١٢١٥,٠	١٤٦٩,٥	٣٢٤٨,٠	٦٦١٢٠	جمهورية كوريا
٨٣٩,٢	١٢٢٦,٤	٢٧٧٩,١	٨٦٥٣,١	١١٥٠٠	توغو
٩٠٩,٩	١٢٩٢,٠	٢٧٥٦,٩	٩٣٥١,٨	٣٠٨٠٠٠	نيجيريا
٨٣٩,٢	١٢٩٣,١	٢٧١٣,٤	٧٦٦٢,٨	٢٨٠٠٠	بورتينا فاصو
١٣٠٢,٣	١٣٥٢,٨	١٤٦٤,٠	٢٢٦٣,٩	٥٦٢٠٠	بولندا
٩١٥,٠	١٣٧٣,٤	٣٠٩٩,٠	١٣٨٥٩,٧	٦٦٠٠٠	أوغندا
٩٦٦,٠	١٣٩٥,٢	٣٠٣٦,٧	١٠٨١٦,٣	٥٣٠٠٠	غانا
١٣٣٠,١	١٤٨٥,٥	١٩٦٩,٦	٤٤٦٢,٥	٢٢٠٠	موريشيوس
١٢٧١,٤	١٤٩٧,٨	٢٢٢٨,٢	٥٨٣١,٢	٢٠٨٥٠٠٠	الهند
١٢٢٦,٨	١٦٤٣,١	٣٣٣١,٠	١١٨٤٤,٢	٤٦٨٠٠٠	باكستان
١١١٢,٣	١٦٥٠,٦	٣٦٢٤,١	٩٣٥٧,٩	٥٨٠٠٠	موزامبيق
١٢١٧,٧	١٦٦٥,٥	٣٢٥٤,٢	٨٩٦٩,٧	٧٤٠٠	موريتانيا
	عتبة الضائقة المائية في عام ٢٠٢٥				
١٥٢٣,٨	١٧٢٥,٩	٢٣٥٣,٧	٥٦٢٦,٥	٤٣٢٠٠	سرى لانكا
١٥٧٨,٢	١٧٥٠,٦	٢٢٩٧,٩	٦٠٧٢,٠	٨٢٧٠	أرمينيا
١٨٣٧,٠	١٧٨١,٨	١٦٨٩,٤	٢٣٤٤,٤	٨٦٨٠٠	أوكرانيا
١٥١٨,٩	١٧٩١,٥	٢٥٥٦,٦	٨٤٩٩,٨	٢٠٠٠٠	الجمهورية الدومينيكية
١٧٤٣,٥	١٨٣٤,٧	٢٢٩٢,٣	٥٠٤٧,٢	٢٨٠٠٠٠٠	الصين

المصادر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى World Resources Institute، World Resources، 1994-1995" (New York, Oxford University Press, 1994)، "World Population Prospects: The 1994 Revision (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.16).

الشكل الحادي عشر - ٦ - الكمية السنوية للمياه العذبة المتجددة في بلدان مختارة، ١٩٥٠-٢٠٥٠

آلاف الأمطار المكعبة للفرد

عتبة الضائقة المائية

الصين باكستان الهند نيجيريا إيران (جمهورية - الإسلامية) مصر

المصادر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى World Resources Institute، World Resources، 1994-1995 (New York, Oxford University Press, 1994)، World Population Prospects: The 1994 Revision (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.16).

ويمثل دعم المياه التي يتولى القطاع العام الإمداد بها مشكلة خطيرة بوجه خاص في الزراعة، لأن الزراعة تستوعب عادة الجزء الأكبر من هذه الإمدادات (انظر الشكل الحادي عشر - ٥)، التي تستخدم في كثير من الأحيان استخدامات قليلة الكفاءة ومنخفضة القيمة. ففي ولاية أريزونا (بجنوب غربي الولايات المتحدة)، على سبيل المثال، تستخدم المياه التي يوفرها القطاع العام في ري أراض تنتج القمح وهو محصول تبلغ قيمة عائدته نحو ٣٣ دولارا عن كل ١٠٠٠ متر مكعب من المياه. وفي بعض مدن الولاية نفسها يمكن أن تصل القيمة الاقتصادية المباشرة لنفس كمية المياه ٣٠٢ من الدولارات^(٢٠). وفي ولاية كاليفورنيا المجاورة تنخفض أسعار المياه المستخدمة في زراعة الأراضي المروية إلى حد يجعل من المربح زراعة محاصيل منخفضة القيمة (مثل الذرة التي تستخدم كعلف للحيوانات) حتى في المناطق القاحلة جدا.

وانتشار ظاهرة بيع مياه الري بأقل من أسعارها الحقيقية مسألة قابلة للمناقشة ليس فقط لأنها تميل إلى تشجيع إنتاج المحاصيل المنخفضة القيمة وإلى استخدام المياه بطريقة مبددة، وإنما أيضا لأن هذه الظاهرة تمتص جزءا من الموارد الاستثمارية العامة وهي مورد شحيحة. وثمة أدلة كثيرة على أن مشاريع الري قد أصبحت نشاطا من الأنشطة الاقتصادية التي تتلقى أكبر نصيب من الدعم. وعلى سبيل المثال، فقد ظهر من دراسة تناولت ١٨ مشروعا رئيسيا من مشاريع الري العامة في غربي الولايات المتحدة أن الدعم المقدم تراوح تقديره من ٥٧ إلى ٩٧ في المائة من التكلفة الكلية للإمدادات بوسيط حسابي قدره ٨٥ في المائة^(٢١). وقدرت دراسة أخرى أن دعم مياه الري في ستة بلدان آسيوية كان يغطي في المتوسط ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من التكاليف الإجمالية للتشغيل والصيانة^(٢٢). وبسبب التسعير غير السليم لمياه الري فإن النسبة المئوية لما يسترد من مستخدميها من تكاليف رأس المال بل ومن وتكاليف التشغيل والصيانة تصل في انخفاضها إلى حد يتطلب مستويات عالية جدا من الدعم الحكومي للإبقاء على مرافق الري. وهذا الانخفاض في التكاليف المستردة يؤدي بدوره عادة إلى خفض الأموال العامة المتاحة للاستثمار في مشاريع الري الجديدة أو في تحسين المشاريع القائمة.

ولا غرابة، إزاء هذا الانخفاض المصطنع في أسعار المياه، في أن تكون طريقة الري السائدة في كثير من أجزاء العالم هي نظام الإغراق أي ضخ المياه من حفر مكشوفة بين خطوط المحاصيل إلى أن تنتشع بها التربة. وليست هذه الطريقة هي أكثر الطرق استخداماً للمياه فحسب (إذا قورنت بالطريقتين الأكثر كفاءة وهما نظام الرش وطريقة الري بالتنقيط)، ولكنها أيضاً تؤدي إلى أكبر فاقد في المياه عن طريق التبخر. ويقدر أن ما يصل إلى ٥٥ في المائة في المتوسط من المياه المستخدمة في الري يفقد نتيجة للتبخر وغيره من ضروب انعدام الكفاءة (انظر الشكل الحادي عشر - ٧). وعلاوة على ذلك، فإنه بدون وسائل الصرف الكافية يؤدي نظام الإغراق في كثير من الأحيان إلى خفض عائد المحاصيل بسبب التشبع بالمياه والملوحة^(٣٣). وربع جميع الأراضي المرورية على الأقل في البلدان النامية متأثر بالملوحة^(٣٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركات المياه العامة كثيراً ما تقوم بتوفير خدمات المياه المدعومة للأسر الحضرية، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. ويتبين من استعراض أخير للمشاريع العامة للإمداد بالمياه في المدن التي يمولها البنك الدولي في هذه البلدان أن أسعار المياه لا تغطي إلا ما يقرب من ثلث تكلفة الإمدادات^(٣٥). وكما هي الحال في القطاع الزراعي، فإن بيع خدمات المياه في المناطق الحضرية بأقل من أسعارها الحقيقية تصحبه في كثير من الأحيان أنماط في الاستهلاك تتسم بالتبديد، كما يصحبه في كثير من البلدان انقطاع الإمدادات من وقت لآخر أو اللجوء إلى نظام توزيع الحوصص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصول السلطات العامة القائمة على شؤون المياه على الدعم الحكومي يؤدي أيضاً إلى انخفاض كفاءة التشغيل، سواء من حيث انخفاض إنتاجية العمل، أو سوء الأداء المالي، أو تجاهل المستويات العالية وغير المقبولة لاستخدام المياه في أوجه غير معروفة بسبب عدم تلافي أسباب التسرب أو عدم الحد من التوصيلات غير القانونية.

وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي كثيراً ما يبرر فيه الدعم بأن الفئات المنخفضة الدخل لا تستطيع دفع مقابل المياه، فإن ثمة دلائل تشير إلى أن الفئات الأغنى والأكثر نفوذاً هي عادة الفئات التي تستفيد على نحو لا تناسب فيه من الدعم الحكومي، لأن الشبكات العامة للإمداد بالمياه في كثير من البلدان النامية لا تقدم عادة أية خدمات لأفقر السكان في المدن. ويتبين من عدد من الدراسات أن إمدادات المياه والمرافق الصحية التي يقدم لها الدعم في المدن تقدم في كثير من البلدان النامية على نحو لا تناسب فيه إلى الفئات المتوسطة الدخل والفئات المرتفعة الدخل التي هي أكثر نفوذاً من الناحية السياسية والتي تقوم في الواقع بالاستيلاء على الإمدادات غير الكافية قبل أن تصل إلى غيرها^(٣٦). كذلك يتبين من بعض الدراسات الأخرى أن أعداداً كبيرة من فقراء المدن تعتمد على باعة المياه في القطاع الخاص وتدفع أسعاراً أعلى كثيراً مما يدفعه المستهلكون الأكثر ثراء الذين يحصلون على مياه الأنابيب التي يوفرها القطاع العام. ففي الخرطوم، مثلاً، كان باعة المياه في القطاع الخاص يتقاضون ما بين ٣٠ و ١٢٠ ضعفاً من سعر المتر المكعب الذي يدفعه السكان الذين تصلهم المياه عن طريق الأنابيب^(٣٧). وفي أحياء ذوي الدخل المنخفضة بكثير من المدن الآسيوية كانت المياه التي يقدمها الباعة في القطاع الخاص تتكلف ما بين ٢٠ ضعفاً و ١٠٠ ضعف مما يدفعه السكان من أبناء الطبقة الوسطى لقاء نفس الكمية من المياه التي تصلهم عن طريق الأنابيب^(٣٨). وعلى أي حال فإن تسعير المياه تسعيراً أكثر اتساماً بالكفاءة يمكن أن تصحبه سياسة اجتماعية تحسن توجيه الدعم بحيث يصل إلى الفئات ذات الدخل المنخفضة حقاً؛ أي أن سياسة التسعير الاقتصادي لا تعني بالضرورة أن يدفع الفقراء التكلفة الكاملة للمياه^(٣٩).

وإزاء الندرة المتزايدة للأموال العامة فإن عدم تقاضي أسعار أكثر واقعية للمياه كان يصحبه في كثير من الأحيان عدم كفاية الاستثمارات الموجهة إلى تحديث البنية الأساسية للإمداد بالمياه والتخلص من النفايات وإلى التوسع في هذه البنية بل وإلى صيانتها. وكانت لعدم كفاية الاستثمارات بدوره آثار سلبية على توفير المياه للفئات ذات الدخل المنخفضة، وعلى معايير جودة المياه، وعلى صحة الإنسان، وعلى التوازن البيئي. وهذه الحلقة المفرغة من المبالغة في الدعم، وانعدام الكفاءة في التشغيل، وعدم كفاية التوسع في الخدمات، وعدم كفاية الاستثمارات، تصرخ مطالبة مقررسي السياسات بإعادة النظر.

النهج الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بكفاءة توزيع الموارد المائية

استجابة للمشاكل المرتبطة بأنماط توزيع المياه بين الاستخدامات المتنافسة توزيعاً يتسم بانعدام الكفاءة؛ قدم جدول أعمال القرن ٢١، في الفصل ١٨، وجهة النظر التي توافقت عليها الآراء فيما يتعلق بالنهج المتكاملة لتنمية الموارد المائية وإدارتها واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك فقد أخذت تظهر في أنحاء مختلفة من العالم نهج اقتصادية تجريبية جديدة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية توزيعاً أكثر كفاءة، ويوجد خياران السياسات التجريبية التي شرعت البلدان في الأخذ بها على نحو متزايد لتشجيع توزيع الموارد المائية توزيعاً أكثر كفاءة، يوجد خياران يستحقان الإبراز وهما: (أ) سياسات التسعير التي تستهدف زيادة الكفاءة في استخدام المياه أو استرداد التكاليف؛ و (ب) الآليات السوقية لنقل المياه من الاستخدامات المنخفضة القيمة إلى الاستخدامات المرتفعة القيمة.

الشكل الحادي عشر - ٧ - متوسط فاقد مياه الري

(نسبة مئوية)

المياه المستخدمة فعلا (٤٥)

فاقد نظام الري (١٥)

فاقد التوزيع على المزارع (١٥)

فاقد الاستخدام في الحقول (٢٥)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 1994) Water for Life (Rome).

تسعير المياه

تتسم الأسعار التي تعكس القيمة الاقتصادية للمياه بأهمية خاصة لأنها تشجع على مزيد من الكفاءة في استهلاك الموارد المائية الشحيحة وتوزعها بين الاستخدامات المختلفة. ويمكن القول بأن تسعير المياه تسعيرا يتسم بالكفاءة ينبغي أن يتحدد في المقام الأول على أساس تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لها - أي على أساس قيمتها في أفضل استخدام بديل. وبعبارة أخرى فإن المياه ينبغي ألا تتاح لأي استخدام معين إلا إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لها أقل من قيمة ذلك الاستخدام. على أن تحديد تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمياه يتطلب معلومات مفصلة عن عدد من العوامل المعقدة مثل القيمة السوقية للطلب مستقبلا، وتكاليف التلوث، وبدائل الاستثمار، وكلها معلومات لا تتوافر دائما وخاصة في البلدان النامية^(٣٠). وعلى أي حال فإن الاعتبارات السياسية والاجتماعية لا تسمح فيما يبدو إلا بالتحرك التدريجي نحو اعتماد سعر المياه الذي يساوي تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لها، وليس أقل أسباب ذلك المدى الواسع الذي بلغه البيع بأقل من الأسعار الحقيقيه وخاصة في القطاع الزراعي.

ونتيجة لذلك، أخذ التركيز يزداد على سياسات التسعير المرتبط بتكلفة إمدادات المياه، كخطوة أولى للانتقال من الدعم المسرف إلى التسعير على أساس تكلفة الفرصة البديلة، وهو أمر لا يتأتى بسهولة من الناحية السياسية. والواقع أنه يتبين من استعراض لسياسات قطاع المياه اشتركت فيها مؤخرا وكالات الأمم المتحدة أنه لا يوجد سوى مبدئين فعالين للتسعير يمكن الأخذ بهما عمليا: أحدهما يستند إلى تكلفة الإمداد بالمياه والثاني يستند إلى سعرها السوقي^(٣١). والمحرك في المبدأ الأول (ستأتي مناقشة المبدأ الثاني فيما بعد) هو في المقام الأول التشديد على أهمية استرداد شركات المياه للتكاليف بهدف الإقلال من دعم الأسعار وعدم كفاءة التشغيل وعدم كفاية الاستثمارات. وعلى ذلك، وكما يذهب إليه سراج الدين^(٣٢)، فإن ثمة عدة بلدان قد شرعت الآن في تحديد أسعار المياه بحيث تغطي تكاليف الخدمات لضمان الاستقلال المالي لشركات المياه بها وضمان استدامة عملياتها.

وتقاضي أسعار تكفل الاستقلال المالي لشركات المياه أمر أسهل نسبيا في المناطق الحضرية نظرا للتركز الشديد للمستهلكين بها، حيث يمكن تركيب عدادات لهم، ولأنه يوجد عموما تركيز أكبر للاستخدامات العالية القيمة. وإزاء وفورات الحجم المحتملة الكبيرة في المناطق الحضرية، وتقاضي باعة القطاع الخاص الذين يعملون على نطاق صغير ويتسم نشاطهم بانعدام الكفاءة في البلدان النامية أسعارا عالية للمياه

على أية حال، فإن ثمة فرصا كثيرة للتوسع وللتحسين في تقديم خدمات المياه الأنوبية بأسعار تحقق على الأقل استرداد تكلفة التشغيل والصيانة.

والواقع أنه في بعض التجارب الأخيرة لنقل عملية التزويد بالمياه في المدن الى القطاع الخاص استطاعت شركات المياه أيضا استرداد تكاليف رأس المال الثابت بالنسبة للاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية عن طريق زيادة أسعار المياه. وأحد الأمثلة المأخوذة من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو والتي تؤكد قيام مرفق عام بالتسعير على أساس التكلفة الكاملة النموذج الإنكليزي والويلزي الذي يقوم على تحويل الإمداد بالمياه تحويلا كاملا الى القطاع الخاص عن طريق بيع الأسهم الى الجمهور. فقد تبين من هذا المثال أن من الممكن، على عكس السياسة التقليدية، أن تقوم شركات القطاع الخاص بتملك شبكة

كاملة للإمداد بالمياه (الجمع، والتنقية، والتوصيل، وتصريف النفايات) وإدارتها إدارة مقبولة (على أن تكون هناك، بطبيعة الحال، آلية تنظيمية فعالة لمنع الأرباح الاحتكارية المسرفة وضمان أن تنفذ الاستثمارات الكافية في البنية الأساسية على نحو يحقق عائدا معقولا).

على أن النموذج الإنكليزي والويلزي القائم على التحويل الكامل الى القطاع الخاص قد لا يكون ملائما لمعظم البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وذلك بسبب تخلف نمو أسواق رأس المال بها، ووجود قاعدة محدودة من ملكية الأسهم وقدرة محدودة على التنظيم، وبسبب المعارضة السياسية لإمكانية نقل ملكية خدمة عامة أساسية مثل توفير المياه الى المستثمرين الأجانب.

وعلى ذلك فإن معظم التجارب الأخيرة لتحويل عملية توفير المياه الى القطاع الخاص قامت على أساس عقود إيجار طويلة أو على أساس امتيازات، وهو ما كان لفرنسا فيه دور رائد، حيث تتحمل شركات القطاع الخاص حاليًا مسؤولية ما يقرب من ثلاثة أرباع عملية الإمداد بالمياه. ويتضمن عقد الإيجار عادة تحويل إدارة شبكة الإمداد بالمياه وتشغيلها وصيانتها من سلطة عامة للمياه الى القطاع الخاص لفترة زمنية محددة (تمتد عادة من ١٠ سنوات الى ٢٠ سنة). وفي غينيا، مثلا، تحققت بعد أقل من سنتين من منح عقود الإمداد بالمياه في المدن الرئيسية الى شركات المياه في القطاع الخاص زيادة معدل تحصيل الرسوم إلى ما يتراوح بين ١٥ و ٧٠ في المائة، كما تحسنت الخدمات تحسنا كبيرا^(٣٢).

وبمقتضى "عقد الامتياز" (وهو عقد يتم بمقتضاه منح امتياز التشغيل)، تصبح الشركة الخاصة أيضا مسؤولة عن التمويل وعن بناء وتشغيل المرافق الجديدة اللازمة لمواجهة الطلب الإضافي على المياه خلال فترة الامتياز (تمتد عادة من ٢٠ الى ٣٠ سنة) التي يتم في نهايتها إعادة جميع المرافق الى السلطة العامة المختصة بالمياه. وهكذا تكون إحدى السمات الهامة لعقود الامتياز هي أن الزيادة في رسوم المياه تستهدف أيضا تمويل جزء على الأقل من تكاليف رأس المال (وتكاليف التشغيل أيضا)^(٣٤). وعندما تقتصر مشاركة القطاع الخاص على بناء وإدارة مرافق المياه والصرف الصحي الجديدة، يطلق على الامتياز عادة اسم عقد بناء وتشغيل ونقل (BOT).

وقد تم في الفترة الأخيرة منح امتيازات وعقود بناء وتشغيل ونقل طويلة الأجل الى اتحادات من الشركات الخاصة، تقودها دائما شركات مياه فرنسية أو بريطانية، في أماكن تنتشر في جميع أنحاء العالم مثل بوينس آيريس، ومدينة المكسيك، والجمهورية التشيكية، وماليزيا، ومدينة هوشي منه، وعدة مدن بجنوب الصين. وعلى سبيل المثال، فقد بدأ في نهاية عام ١٩٩٤ مشروع مشترك بين سلطة حكومية محلية في جنوب الصين وشركة مياه فرنسية كبيرة على أساس امتياز لمدة ٣٠ سنة لإدارة شبكة الإمداد بالمياه في مدينة تانجو. وأصبح هذا المشروع أول مرفق مياه في الصين يملكه ويديره جزئيا مستثمرون أجانب من القطاع الخاص. ويظهر هذا المشروع كيف اختارت سلطة حكومية محلية أن تأخذ على عاتقها القيام باستثمارات مكلفة في البنية الأساسية المتعلقة بالمياه والتي كانت ضرورية لمواجهة النمو الديموغرافي والصناعي السريع للمدينة. ويجري الإعداد لعقود كثيرة من هذا النوع في عدد من البلدان النامية والبلدان الصناعية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال التي لم يسبق لها قط خوض تجربة نقل عملية الإمداد بالمياه في المدن الى القطاع الخاص.

وفي الزراعة، حيث التسعير المتسم بالكفاءة الاقتصادية تعوقه في كثير من الأحيان صعوبة قياس الكمية التي يستهلكها كل مزارع، ظهر أيضا اهتمام متزايد بمشاريع استرداد التكاليف. ففي هذا القطاع يرتفع مستوى الدعم ارتفاعا كبيرا، حتى في البلدان الصناعية، لأن أسعار مياه الري العامة قد حددت بوجه عام على أساس استرداد جزء صغير فقط من تكاليف التشغيل والصيانة^(٣٥). ونظرا لارتفاع الدعم وتسعير خدمات الري بأقل من قيمتها الحقيقية وضخامة بعض الاستثمارات البنية الأساسية وطول مداها، فقد كان الهدف المباشر لزيادة الأسعار في عدد من البلدان هو زيادة معدل استرداد تكاليف التشغيل مع ترك التكاليف الثابتة (الرأسمالية) جانبا في الوقت الحاضر.

وتشمل عملية تسعير خدمات الري (أ) التسعير المباشر على أساس كمية المياه المستهلكة؛ و (ب) التسعير شبه المباشر على أساس مدة التوصيل أو على أساس نوبات التوصيل (أي عن طريق تناوب مستخدمي المياه في الحصول عليها) أو على أساس المساحة المروية؛ و (ج) الوسائل غير المباشرة مثل فرض ضرائب إضافية على الأراضي على أساس قيمة الناتج الزراعي أو فرض ضرائب على الوقود المستخدم في المضخات^(٣٦). على أن من النادر أن يتم تسعير المياه المستخدمة في الزراعة على أساس الكمية، لأن حجم الاستهلاك لا يمكن عادة قياسه بسهولة (وخاصة بالنسبة للمياه الجوفية). وعلى أي حال فإن تسعير خدمات الري على أساس كمية المياه المقدمة الى عدد كبير من صغار المزارعين هو عادة أمر صعب من الناحية العملية إن لم يكن مستحيلا. وعلى سبيل المثال فإنه سيكون أمرا باهظ التكلفة أن يتم قياس الاستهلاك الفردي من المياه في مشاريع الري الكبيرة بجنوب آسيا حيث يحدث في كثير من الحالات أن يحصل مئات الآلاف من المزارعين على خدمات متفاوتة النوعية في مناطق تزيد مساحتها على مليون هكتار^(٣٧).

وثمة نهج جديد يجري استخدامه على نحو متزايد في التصدي لهذه المشكلة يستلزم قياس وتحديد سعر كمية المياه المقدمة الى جمعية لمستخدمي المياه في الريف تنشأ خصيصا لهذا الغرض وتصبح مسؤولة عن استرداد التكاليف من المستهلكين بطرق غير مباشرة لتحصيل الرسوم^(٣٨). وإلى جانب تحسين عملية استرداد التكاليف، فإن هذا النهج يسهم في كثير من الأحيان في زيادة التنسيق والتعاون بين المزارعين

والجهات المعنية بالري، ومن ثم في زيادة مسؤولية مديري الري أمام مستخدمي المياه. وعلى سبيل المثال فإنه يتبين من بعض الشواهد في جمهورية كوريا أن إنشاء هذه الجمعيات المخصصة لهذا الغرض قد أدى إلى مشاركة مستخدمي المياه مشاركة تامة في إدارة مواردها^(٤٣). ومن الواضح أن هذه المشاريع المبتكرة لاسترداد التكاليف يمكن أن تسهم في ضمان الاستقلال المالي للجهة الموردة للمياه وفي خفض دعم الأسعار. على أنه لما كانت هذه المشاريع لا تعتمد اعتمادا كاملا على نظام التسعير على أساس الكمية، ولما كان الدعم غير مستبعد تماما، فإن هذه المشاريع قد لا تكفي لضمان إعادة توزيع المياه على نحو يتسم بالكفاءة بتحويلها من الاستخدامات المنخفضة القيمة إلى الاستخدامات العالية القيمة.

أسواق المياه

على الرغم من أن عمليات نقل المياه داخل القطاع الواحد شائعة في كثير من أنحاء العالم، فإن عمليات النقل من الاستخدامات الزراعية المنخفضة القيمة إلى الاستخدامات الحضرية العالية القيمة من أجل زيادة الفائدة الاقتصادية الإجمالية لا تزال عمليات نادرة. ومن الناحية النظرية فإن هذه العمليات يمكن أن تتم بإحدى طرق ثلاث هي: (أ) إعادة التوزيع إداريا عن طريق التشريعات الوطنية أو الإقليمية ("الأمر والتحكم")؛ و (ب) رفع أسعار المياه بحيث يشجع أصحاب الاستخدامات المنخفضة القيمة على التخلي عن كميات إضافية توجه إلى الاستخدامات العالية القيمة ("التسعير على أساس تكلفة الفرصة البديلة")؛ و (ج) التبادل التجاري بين المستخدمين في سوق حرة أو منظمة.

وفي النهج الأول، الذي تتقرر فيه عمليات توزيع المياه عن طريق الوسائل الإدارية، تترك القرارات المتعلقة بالتوزيع إلى الهيئات الإدارية التي لا تتوافر لها أبدا المعلومات الكافية عن التكاليف النسبية والفوائد النسبية التي يواجهها مستخدمو المياه. وفي هذا النهج فإن عملية إعادة توزيع المياه تكون عادة عملية تصادمية معقدة لا تستجيب للتغيرات التي تحدث في التكلفة وفي ظروف الطلب إلا بعد فترات طويلة، وذلك إذا استجابت لها أصلا. ونتيجة لذلك فإن القرارات المتعلقة بالتوزيع تكون عادة قرارات ملتبسة تعوق الاستخدام الاقتصادي الكفاء للمياه. ولما كان التسعير على أساس تكلفة الفرصة البديلة لا يمكن أن يتحقق بسهولة إلا في سياق حقوق ملكية محددة تحديدا جيدا وفي إطار معاملات سوقية فعلية، فضلا عن عوامل أخرى، فإن النهج الثاني لا يختلف كثيرا عن النهج الأول.

والتحدي القائم هو أن يحل محل النهج الذي يعتبر نهجا إداريا إلى حد كبير في توزيع المياه نهج يعترف بالطبيعة الفريدة لهذا المورد وبقيمته الاقتصادية، ويميز بين المسؤولية العامة عن المورد ومسؤولية المستخدمين عن إدارة استخدامه. وثمة جوانب نظرية كثيرة لأساليب توزيع المياه على أساس سوقي تعتبر من حيث إمكاناتها جوانب تجعلها جذابه كما يتضح من هذه الأمثلة القليلة: فهي تجعل عمليات نقل المياه عمليات اختيارية حقا ومن ثم تؤدي عموما إلى منع الصراع السياسي، وهي تكفل انتقال الحق في المياه من الاستخدامات الأقل كفاءة إلى الاستخدامات الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية؛ وهي توفر حوافز أفضل لاستخدام التكنولوجيا والممارسات المؤدية إلى الاقتصاد في استخدام المياه؛ وهي تقوم على اللامركزية وتزيد مشاركة المستخدمين في إدارة الموارد المائية؛ وهي تقلل المشاكل البيئية من خلال استخدام الموارد استخداما أكثر كفاءة؛ وأخيرا وليس آخرا فإنها تشجع السلوك الاستثماري المتسم بالكفاءة لدى مستخدمي المياه. وعلى الرغم من الجاذبية النظرية الواضحة لأسواق المياه، فإن تنفيذها العملي مسألة صعبة المنال، حيث توجد مجموعة واسعة من العوامل المادية (من جغرافية، ومناخية، وعوامل تتعلق بالبنية الأساسية وغيرها)، والقانونية والإدارية، والثقافية والسيكولوجية - اكتفاء بذكر أهمها - تحد من نقل الحقوق المتعلقة بالمياه بزيادة تكاليف المعاملات التي يتعين تحملها في المبادلات السوقية.

ويوجد مزيج من "الروادع والمغريات" المتمثلة في جميع الآليات الثلاث المذكورة أعلاه في قانون اتحادي صدر بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ وهو يتضمن، فيما يتضمنه، إعادة توزيع المياه بنقلها من مشروع الوادي الأوسط بكاليفورنيا، وهو شبكة هائلة تتألف من سدود وأميال من القنوات تنقل المياه من شمال كاليفورنيا إلى مركز صناعة المزارع بالولاية في الوادي الأوسط. فالقانون، أولا، يحتفظ بكمية من المياه تبلغ ٨٠٠٠٠٠ ألف أكر/قدم - أي ما يقرب من ١٠ في المائة من كمية المياه التي يوصلها المشروع في أية سنة يبلغ فيها سقوط الأمطار معدله العادي - للأنهار ومصاب الأنهار والخزانات والأراضي المخصصة للأحياء البرية، وذلك لتجديد موائل الأسماك وطيور الماء في المقام الأول. وثانيا، فإن هذا القانون يخفض الدعم الفيدرالي ويقرر نظاما للتسعير متعدد المستويات يستهدف الإقلال من الاستهلاك الذي ينطوي على تبديد ويشجع الحفاظ على المياه. وثالثا، فإن هذا القانون يتيح للمزارع عين بيع فائض إمدادات المياه لمرافق المياه بالمدن بأسعار السوق.

وهذا التشريع انبثق عن المعركة التي امتدت طوال قرن من الزمان حول حقوق المياه في كاليفورنيا بين المزارعين الذين يستخدمون نحو ٨٥ في المائة من إمدادات المياه بالولاية والأسر والمستخدمين الصناعيين الذين كانوا يحصلون على المياه على أساس نظام صارم لتوزيع الحصص، وخاصة خلال فترات الجفاف الأخيرة. ونتيجة لذلك فقد أخذت تظهر سوق للمياه بين القطاعات. وعلى سبيل المثال، فإنه في بعض المعاملات التي تتم بين نظام الري في الوادي الإمبريالي ومدينة لوس أنجلوس اتفق المزارعون على استخدام طرق في الري أكثر اقتصادا أو تحسين البنية الأساسية الحالية فيما يتعلق بالري من أجل الإفراج عن المياه لبيعها إلى المدينة^(٤٤).

ومن الناحية النظرية، فإن إحدى المزايا الاقتصادية الرئيسية لأسواق المياه هي زيادة الكفاءة الإنتاجية حيث يتم تشجيع أصحاب الحق في المياه على اختيار طرق أكثر كفاءة في استخدام المياه من أجل الحصول على مكاسب مالية عن طريق بيع الفائض^(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك فإن أسواق المياه تشجع على استخدام الإمدادات الحالية استخداما أكفأ ومن ثم تميل إلى تقليل كمية الاستثمارات اللازمة لتنمية الإمدادات الجديدة.

وعلى الرغم من وجود دلائل تشير إلى أن بعض هذه التحسينات في الكفاءة تحدث في أجزاء من غربي الولايات المتحدة، فإن ثمة أيضا قوانين تقييدية تضعها الولايات فيما يتعلق بالتبادل التجاري للمياه، وهذه القوانين تقوض عمل أسواق المياه الحرة بطريقة مرضية⁽⁴⁷⁾. والواقع أن المعاملات المتعلقة بالحق في المياه تتم عادة عن طريق عقود خاصة (أي بدون إجراء مناقصات عامة)، وإن كانت الوكالات الحكومية تراقب هذه العمليات، حيث تقوم في كثير من الأحيان بتحديد نطاقات يمكن أن تتحرك داخلها أسعار المياه. وبعبارة أخرى، فإن بعض الشروط الأساسية التي يلزم توافرها لكي تعمل الأسواق بطريقة فعالة مثل وجود أعداد كبيرة من المشترين والبائعين، ووجود حقوق ملكية محددة تحديدا واضحا، غير موجودة في معظم أسواق المياه بالولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فإنه على الرغم من أن عمليات تبادل الحقوق المتصلة بالمياه فيما يشبه الأسواق قد حققت في بعض المناطق بعض المكاسب فيما يتعلق بالكفاءة، فقد استمرت بوجه عام الزراعة الكثيفة المياه التي تستخدم طرقا في الري تتسم بعدم الكفاءة.

وثمة نموذج لأسواق المياه قد يكون أفضل مما سبق ويمكن للبلدان أن تبحث استخدامه وهو النموذج المستخدم في شيلي. وشيلي بلد جاف نسبيا يقوم منذ وقت طويل بقياس استخدام المياه، وإن كان ذلك يتم مع تقديم دعم للأسر المنخفضة الدخل. ولهذا فليس من المستغرب أن تكون شيلي هي أول بلد يصدر قانونا شاملا للمياه يضع نظاما منفصلا لتبادل حقوق الملكية⁽⁴⁸⁾. ويحدد قانون المياه الذي صدر في شيلي في عام ١٩٨١ حقوق المياه التي تعطي الملكية والتي هي قابلة للتحويل ومستقلة عن استخدام الأرض أو ملكيتها.

وبمقتضى قانون المياه تعتبر المياه سلعة عامة يمنح حق استخدامها إلى الأطراف الخاصة. وتعتبر حقوق المياه أصولا مملوكة ملكية خاصة ويمكن بيعها أو رهنها مستقلة عن الأرض مع عدم الإخلال بالقانون المدني. وحق استخدام المياه هو حق فعلي أو حقيقي يعطي الملكية. ومن حق المالك استخدام المياه، والحصول على فوائد منها، والتصرف فيها. وبعد المنح الأولي لهذا الحق، لا تتدخل الدولة في عملية توزيع المياه وتترك للسوق توزيع الحقوق مستقبلا بين المستخدمين.

وعلى الرغم من أن أكثر المعاملات شيوعا في سوق المياه هي المعاملات التي تجري بين المزارعين المتجاورين، فإن ثمة عددا كبيرا من عمليات شراء الحقوق من المزارعين بواسطة شركات المياه بالمدن، وخاصة من أجل إمداد المنشآت السكنية الجديدة أو الصناعات الجديدة بالمياه. ومن أجل الدخول في هذه المعاملات، يشجع المزارعون على استخدام مياه الري بطريقة أكثر كفاءة حتى يستطيعوا بيع جزء صغير من حقوقهم. وعلى سبيل المثال، فإن المزارع الذي يزيد كفاءة استخدامه لمياه الري بنسبة ٣٠ في المائة في مزرعة للعنب مساحتها ٤٠ هكتارا يستطيع أن يبيع أنصبة في حقوق المياه تساوي ٢٤ لترا/ثانية (أي ما يكفي لري حوالي ١٢ هكتارا سنويا) مقابل ما يتراوح بين ٧٠٠٠ دولار و١٠٠٠٠ دولار. والواقع أن المزارعين يبيعون في كثير من الأحيان جزءا من حقوقهم في المياه لأصحاب الاستخدامات الزراعية العالية القيمة أيضا.

وماذا كانت نتائج التوزيع السوقي للمياه حتى الآن؟ إن التوزيع السوقي للمياه، وخاصة وجود حقوق الملكية المؤمنة، قد أسهم فيما يبدو إسهاما ملحوظا في النمو العام لقيمة الإنتاج الزراعي في شيلي خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. على أن آثار سوق المياه لا يمكن فصلها فضلا تاما عن آثار الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وخاصة تحرير التجارة وإنشاء حقوق مؤمنة ملكية الأرض⁽⁴⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك فإن آلية السوق قد نجحت فعلا في الإقلال من الحاجة إلى البنية الأساسية المائية الجديدة المكلفة (فقد تحققت النمو الهائل في الإنتاج الزراعي دون استثمارات كبيرة في البنية الأساسية المتعلقة بالري)، وبذلك زادت الكفاءة العامة للري وقل عدد المنازعات المتعلقة بتوزيع المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت البحوث التي أجريت مؤخرا أن آلية السوق تؤدي بالفعل إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من المعاملات التجارية داخل القطاعات وفيما بينها⁽⁵⁰⁾. وليست هذه الآلية خالية من المشاكل، وخاصة فيما يتعلق بعمليات توزيع المياه بين القطاعات وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، كما أن عمليات البيع وعمليات نقل حقوق المياه بصورة مستقلة عن الأرض قد أصبحت أقل شيوعا ولا يشترك فيها إلا نسبة صغيرة نسبيا من مستخدمي المياه ولا تنطوي إلا على عدد قليل نسبيا من عمليات إعادة التوزيع⁽⁵¹⁾.

والخلاصة أن تجارة المياه يمكن اعتبارها أداة لعمليات نقل المياه أكثر يسرا من الناحية السياسية وأكثر فعالية من الناحية الاقتصادية إذا قيست بعملية إعادة التوزيع الإداري أو بنظام التسعير الكامل على أساس تكلفة الفرصة البديلة. وقد كانت الحكومات عادة تتجنب إعادة التوزيع الإجبارية للمياه من الاستخدامات الزراعية المنخفضة القيمة إلى الاستخدامات الحضرية والصناعية العالية القيمة لأسباب سياسية، ناهيك عن الأسباب المتعلقة بالأمن الغذائي وتكاليف التعويض المحتملة⁽⁵²⁾. وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي يعتبر فيه المزارعون عادة أن فرض التسعير على أساس الكمية في الزراعة هو نوع من نزاع الملكية للحق المكتسب في "سلعة مجانية"، فإن إنشاء أسواق منظمة للمياه يؤدي فعلا إلى إضفاء الطابع النظامي على الحقوق الحالية في المياه ومن ثم يكون أكثر يسرا من الناحية السياسية.

خاتمة

إن إجراء استعراض رئيسي لإعادة استخدام المياه في أوائل الثمانينيات - - أي أن هناك وفرة من المياه في العالم، ولكنها إما موجودة في المكان غير الصحيح أو متاحة في الوقت غير الصحيح فضلا عن أن نقلها عملية مكلفة نسبيا⁽⁵³⁾ - - هو أمر له أهميته هنا. واختلافها من موقع إلى آخر يعني أن المياه العذبة هي في المقام الأول ناتج محلي أو إقليمي وأن ندرة المياه لا يمكن اعتبارها بالتالي مشكلة بيئية عالمية مثلما يعتبر، مثلا، استنفاد الأوزون في الغلاف الجوي - حتى لو كانت هناك سلسلة عالمية من أزمات المياه الإقليمية. على أن الحالة فيما يتعلق بمشاكل الندرة الإقليمية قد ازدادت سوءا إلى حد كبير خلال العقد الماضي، ويتوقع أن تزداد سوءا في المستقبل القريب، وهذا يتطلب

سياسات تستهدف التشجيع على استخدام المياه بطريقة أكثر كفاءة، وتوزيع الموارد المائية الشحيحة على نحو أكثر كفاءة بين مختلف الاستخدامات، وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص المياه.

وأهمية الأدوات الاقتصادية لإدارة الطلب على المياه، مثل التسعير السليم ووجود أسواق للمياه، تحدد لها أساسا القيمة النسبية للمياه. وقد كانت هناك عقبات تحول دون الأخذ على نحو كامل بنظام التسعير على أساس تكلفة الفرصة البديلة واستراتيجيات استرداد التكاليف، على الرغم مما قد يكون لهذه الاستراتيجيات من أهمية لضمان قدرة الشركات الموردة للمياه على البقاء من الناحية المالية ولتقليل الضغط على ميزانيات دعم الأسعار. وعلى أي حال فإن هذه ليست هي الأدوات الوحيدة المتاحة لتوزيع المياه توزيعا يتسم بالكفاءة بين مختلف الاستخدامات. فأسواق المياه يمكن أن تكون آلية ممكنة وفعالة لإعادة توزيع المياه. وفي الوقت الذي يزداد فيه شح المياه في كثير من المناطق، فإن تجارة المياه يمكن أن تقوم بدور أكبر في زيادة كفاءة استخدام المياه وفي تحويلها إلى الاستخدامات العالية القيمة.

وكما هي الحال في أية عملية تكيف اقتصادي هيكلية، فإن التحول إلى استخدام المياه استخداما أكثر كفاءة قد يؤدي إلى تشريد العمال وإلى اضطراب عملية الإنتاج الحالية. كما أن هذا قد يؤدي، على وجه الخصوص، إلى تهديد الزراعة المعتمدة على الري بحيث يصبح التحدي في ذلك القطاع هو التحول إلى وسائل في الري أكثر كفاءة أو إلى محاصيل أقل كثافة في استخدام المياه. بل إن ذلك قد يعني تضيق القطاع الزراعي؛ ولكن الهدف الرئيسي يجب أن يكون هو زيادة العمالة وزيادة الإنتاج في الاقتصاد ككل - وذلك بطريقة مستدامة ومع توجيه العناية المناسبة إلى توزيع الدخل - ومن ثم رفع المستويات العامة للمعيشة وزيادة الكفاءة.

الحواشي

(١) انظر منظمة الصحة العالمية، (Geneva, WHO, Our Planet, our Health: Report of the WHO Commission on Health and the Environment, (1992), summary).

(٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة P.2، (New York, UNICEF, 1994)، How to Achieve the Goals for Water Supply and Sanitation، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة A Document for Discussion, Dialogue and Debate. Poverty and the Environment: Reconciling short-term needs with long-term sustainability goals, (Nairobi, UNEP, 1995), p. 47.

(٣) انظر تقرير الأمين العام (A/45/327)، المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠، المعنون "منجزات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، ١٩٨١ - ١٩٩٠".

(٤) تختلف معايير الإدارة ومعايير جودة المياه اختلافا كبيرا في أنحاء العالم، ومن ثم فإن عدد التوصيلات الفعلية بإمدادات مياه الشرب هو فيما يبدو أقل من العدد الوارد في البيانات الرسمية لبعض البلدان. وعلى ذلك ينبغي تفسير الأرقام الواردة في النص على أنها تمثل حدا أعلى للتغطية الفعلية.

(٥) عقد المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة في دبلن، أيرلندا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد دعت إلى عقده المنظمة العالمية للأرصاد الجوية باسم أكثر من ٢٠ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الموارد المائية، وحضره مشتركون من ١١٤ دولة من الدول الأعضاء، و ١٤ هيئة حكومية دولية، و ٢٨ هيئة من هيئات الأمم المتحدة، و ٣٨ منظمة من المنظمات غير الحكومية. وقد قدم ذلك المؤتمر المساهمة الرئيسية في مجال موارد المياه العذبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة الذي عقد في ريودي جانيرو في عام ١٩٩٢ (انظر بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة وتقرير المؤتمر، (جنيف، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ١٩٩٢). يرد أيضا بيان دبلن وتقرير المؤتمر في المرفقين الأول والثاني على التوالي من الوثيقة A/CONF.151/PC/112).

(٦) معظم المياه العذبة بالكرة الأرضية (٦٩ في المائة) محتبس في المنطقتين القطبيتين والكتل الجليدية بالجبال (انظر I.A. Shiklomanov, "Assessment of Water Resources and Water Availability in the World", mimeo (St. Petersburg, Russian Federation, State Hydrologic, Institute, 1995), p. 13).

(٧) انظر I.A. Shiklomanov, "Assessment of Water Resources and Water Availability in the World", mimeo (St. Petersburg, Russian Federation, State Hydrologic, Institute, 1995), p. 29.

(٨) كان يوجد في بداية التسعينيات أكثر من ٧ ٥٠٠ محطة لإزالة الملوحة في العالم طاقتها السنوية ٨٥٥ مليون متر مكعب، أي ما لا يزيد على ٠,١٥ في المائة من عمليات سحب المياه في العالم. وكان نصف هذه الطاقة تقريبا في ثلاثة فقط من بلدان الشرق الأوسط هي المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات. (انظر World Resources Institute, World Resources 1992-93 (New York, Oxford University Press, 1992), p. 164).

(٩) الخيارات المستقبلية، مثل جر جبال الجليد من القطبين، وهي أيضا خيارات تتجاوز إمكانات معظم البلدان، تنطوي على مشاكل، ناهيك عن الصعوبات التي قد تنشأ عن استغلال الموارد الطبيعية في منطقتي القطبين وهما منطقتان حساستان من الناحية البيئية ومن الناحية الجغرافية السياسية.

(١٠) Development, vol. 31, No. 2 (June 1994), Gershon Feder and Guy Le Moigne, "Managing water in a sustainable manner", Finance and

annex table A.2 (Population, medium variant) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع، World Population Prospects, The 1994 Revision (١١)
(E.95.XIII.16).

(١٢) يعرف الاستخدام الصناعي للمياه بأنه يشمل سحب المياه العذبة لأغراض الصناعة التحويلية والتعدين والتوليد الحراري للكهرباء، بينما تشمل الخدمات المائية التجارية أنشطة البيع بالتجزئة والأنشطة الترويحية (انظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية Global Assessment of the Use of Freshwater Resources for Industrial and Commercial Purposes", mimeo, (Vienna, UNIDO, 1995).

(١٣) حسب عتبتا الندرة المائية هاتان في الأصل على أساس أن ١٠٠ لتر في اليوم (٣٦,٥ مترا مكعبا في السنة) تمثل الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد لإشباع احتياجاته المنزلية الأساسية اللازمة للاحتفاظ بالصحة الجيدة وعلى أساس أنه في البلدان المتقدمة النمو إلى حد ما يلزم ما يتراوح بين خمسة أضعاف وعشرين ضعفا لهذه الكمية لسد احتياجات الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة (انظر M. Falkenmark and others "Macro-scale water scarcity requires micro-scale approaches: aspects of vulnerability in semi-arid development", Natural Resources Forum, (vol. 13, No. 4, (November 1989), pp. 258-267).

(١٤) انظر، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Freshwater Pollution UNEP Global Environment Monitoring System (GEMS) (Nairobi, UNEP, 1991); World Bank, World Development Report, 1992: Development and the Environment (New York, Oxford University Press, 1993) Report on the World Social Situation, 1993 (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E. 93.IV.2)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995).

(١٥) لا توجد بيانات عن مدى توافر موارد المياه العذبة بالنسبة إلى ٢٦ (من ١٨٥) دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وربما تكون بعض هذه الدول قد بلغت أيضا حالة الضائقة المائية. ومما هو جدير بالملاحظة أن عددا من البلدان التي تعاني ضائقة مائية (مثل مصر وموريتانيا والجمهورية العربية السورية وباكستان) تحصل على نسبة كبيرة من مواردها المائية المتجددة من بلدان أخرى.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "التقييم العالمي لاستخدام الموارد المائية العذبة في الأغراض الصناعية والتجارية"، طبعة مستنسخة (فيينا، اليونيدو، ١٩٩٥)، الصفحة ٣ (من النص الإنكليزي).

(١٧) J. Briscoe and H. A. Garn, "Financing water supply and sanitation under Agenda 21", Natural Resources Forum, vol. 19, No. 1 (February 1995), pp. 59-70.

(١٨) C. Casaus, "Privatizing the Mexican water industry", Journal of the American Water Works Association, March 1994, pp. 69-73.

(١٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٢ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني. انظر أيضا قمة الأرض: جدول أعمال القرن ٢١: برنامج عمل الأمم المتحدة من ريو (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.11)، الفصل ١٨.

(٢٠) انظر منظمة الأغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995)، الصفحة ٧٢ (من النص الإنكليزي).

(٢١) يستطيع المزارعون في كاليفورنيا في الوقت الحاضر دفع مبلغ لا يزيد عن ٣,٥ دولارات لكل أكر/قدم من المياه مقابل نحو ١٢٥ دولارا لكل أكر/قدم وهو سعر الشراء من "مصرف المياه" (انظر، M.T. Kanazawa, "Water subsidies, water transfers and economic efficiency", Contemporary Economic Policy, April 1994, pp. 112-122).

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995)، الصفحتان ١٠ و ١١ (من النص الإنكليزي).

(٢٣) يؤدي التشبع بالمياه، نتيجة للإسراف في ري الأرض ذات القدرة المحدودة على التصريف الطبيعي، إلى زيادة ملوحة التربة، حيث تستخرج النباتات المياه النقية ويؤدي التبخر من سطح التربة إلى بقاء الأملاح والمعادن المذابة (التي كانت موجودة في مياه الري) في التربة.

(٢٤) انظر منظمة الأغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995)، الصفحة ١١ (من النص الإنكليزي).

(٢٥) انظر Feder and Le Moigne، الموضوع المذكور سابقا، "Underpricing of water and lack of cost recovery" Section.

(٢٦) انظر، John. Briscoe, "Poverty and water supply: how to move forward", Finance and Development, vol. 29, No.4 (December 1992), Briscoe and Garn, loc. cit. و.

(٢٧) S. Cairncross and J. Kinnear, "Water vending in urban Sudan", Natural Resources Forum, vol. 7, No. 4 (November 1991), pp. 267-273.

(٢٨) انظر J. Karp, "Water, water, everywhere", Far Eastern Economic Review, June 1995, pp. 54-61. وهناك أيضا دلائل تشير إلى أنه في عدد من البلدان الآسيوية يدفع ذوو الفقر المدقع من المزارعين أسعارا مرتفعة نسبيا ثمنا لمياه الري التي يمددهم بها تجار القطاع غير المنظم (انظر البنك الدولي، Water Resources Management, A World Bank Policy Study Washington, D.C. World Bank, 1993).

- (٢٩) انظر، على سبيل المثال، N. Spulber and A. Sabaghi, Economics of Water Resources: From Regulation to Privatization (Massachusetts, Boston, Kluwer, 1994) وهي دراسة تبين كيف يمكن تحديد فئات المستهلكين على أساس معايير اقتصادية أو اجتماعية أو إقليمية لأغراض حصولهم على كوبونات للمياه أو مبالغ إجمالية من خلال الضمان الاجتماعي ونظام الضرائب.
- (٣٠) انظر (R. K. Sampath, "Issues in irrigation pricing in developing countries", World Development, (vol. 20, No. 7 (1992), pp. 967-977; and World Bank, Water Resources Management, A World Bank Policy Study (Washington, D.C., World Bank, 1993), pp.42-43.
- (٣١) منظمة الأغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995), pp. 18-26.
- (٣٢) I. Serageldin, Toward Sustainable Management of Water Resources, (Washington, D.C., World Bank 1995), pp. 18-26 انظر
- (٣٣) Feder and Le Moigne, loc. cit., p.26.
- (٣٤) على الرغم من أن الدعم الذي تقدمه الدولة يتم تخفيضه في كثير من الأحيان، فإن هذا الدعم لا يستبعد كلية ويتراوح من الدعم غير الظاهر - مثل قيام السلطات العامة المختصة بالمياه بشطب الديون المتركمة كما حدث في إنجلترا وويلز (انظر F. Neto, "Privatization and regulation of water utilities: a comparative study of the English and French models", إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، Working paper Series (نيويورك، الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، تصدر قريباً) - إلى تقديم الدعم الحكومي المباشر لاحتواء الزيادة في أسعار المياه كما يحدث في ماليزيا (انظر V. Subramaniam, "Privatization of water supplies: The Malaysian experience", Aqua, vol. 42, No. 5 (1993), pp. 310-313).
- (٣٥) M.T. Kanazawa "Water subsidies, Water transfers and economic efficiency", Contemporary Economic Policy, April 1994, pp. 112-122 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Pricing of Water Services, (Paris, OECD, 1987).
- (٣٦) يمكن أن تكون نوبات التوصيل على أساس تدفق مستمر (حيث تتدفق المياه في قناة ري في مواعيد معينة وتكون لكل مزرعة حرية استهلاك الكمية التي تحتاج إليها) أو نظام للتناوب يتم فيه توصيل المياه إلى مستخدميها بالتناوب، وهو يتوقف عادة على التدفقات السنوية لمياه الأنهار التي لا يمكن التنبؤ بها وليس على كميات معروفة (انظر M.W. Rosegrant and H.P. Binswanger, "Markets in tradable water rights: potential for efficiency gains in developing country water resource allocation", World Development, vol. 22, No. 11, (1994), pp. 1613-1625; and OECD, Pricing of Water Services (Paris, OECD, 1987) pp. 89-97).
- (٣٧) انظر البنك الدولي، Water Resources Management (Washington, D.C., World Bank, 1993), p.73.
- (٣٨) منظمة الاغذية والزراعة، Water Sector Policy Review and Strategy Formulation (Rome, FAO, 1995).
- (٣٩) Sampath loc. cit., p.975.
- (٤٠) ينطوي بعض أنواع التحسينات على تخفيض الفاقد من المياه عن طريق الاستثمار في تبطين القنوات، مع تحميل التكلفة للمستعملين الحضريين. ومع ذلك، وكما ذكر Larry D. Simpson، فإنه قد لا تتحقق أي زيادة في الرفاه الاقتصادي الكلي إلا إذا كانت المياه الموفرة لن تفقد بطرق أخرى ولن يستفاد بها (انظر Are 'water markets' a viable option? Finance and Development, vol. 31, No.2 (Juen 1994)).
- (٤١) انظر Larry D. Simpson, "Are 'water markets' a viable option?", Finance and Development, vol. 31, No. 2 (June 1994), subsection "Advantages of water markets: increased efficiency".
- (٤٢) انظر، على سبيل المثال، R.G. Cummings and V. Nercissiantz, "The use of water pricing to enhance water use efficiency in irrigation: case studies from Mexico and the United States", in Water Policy and Water Markets: Selected Papers and Proceedings from the World Bank's Ninth Annual Irrigation and Drainage Seminar, Annapolis, Maryland, December 8-10, 1992. World Bank Technical Paper, No. 249, Guy Le Moigne and others, eds. (Washington, D.C., World Bank, 1994), pp. 79-95.
- (٤٣) انظر R. Gazmuri, "Chile's market-oriented water policy: institutional aspects and achievements", in Water Policy and Water Markets: Selected Papers and Proceedings from the World Bank's Ninth Annual Irrigation and Drainage Seminar, Annapolis, Maryland, December 8-10, 1992, World Bank Technical Paper, No. 249, Guy Le Moigne and others, eds. (Washington, D.C., World Bank, 1994), pp. 65-77; and M.W. Rosegrant and H. P. Binswanger, "Markets in tradable water rights: potential for efficiency gains in developing country water resource allocation", World Development, vol. 22, No. 11 (1994), pp. 1, 613-1,625.
- (٤٤) انظر Robert R. Heame and K. William Easter, Water allocation and Water Markets: An Analysis of Gains-from-Trade in Chile, World Bank Technical Paper No. 315, Washington, D.C. (World Bank, 1995).

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) انظر "Carl Jonathan Bauer, "Against the current? Privatization, markets and the State in water rights: Chile, 1979-1993" رسالة غير منشورة (بيركلي، كاليفورنيا، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ١٩٩٥).

(٤٧) لما كان من غير المشكوك فيه أن المستخدمين الزراعيين للمياه سوف يعارضون عمليات إعادة التوزيع الإدارية هذه، فقد تضطر السلطات العامة الى التفاوض مع المستخدمين وربما تستطع العثور على وسيلة لتعويضهم جزئيا على الأقل عن فقدهم لما يحصلون عليه من دعم (انظر M. W. Rosengrant and H.P. Binswanger "Markets in Tradable water rights: potential for efficiency gains in developing country water resource allocation", World Development, vol.22, No. 11 (1994), pp. 1,613-1,625).

(٤٨) انظر J. Messer, "International development and trends in water reuse", in Water Reuse E. J. Middlebrooks, ed. (Ann Arbor, Michigan, Ann Arbor Science Publishers, 1982) ويمكن فعلا أن تكون إعادة استخدام مياه النفايات مصدرا بديلا واعداء للمياه، إذا ما تم بناء مرافق كافية لمعالجة هذه المياه وروعت في ذلك المعايير الصحية الدقيقة، وخاصة قبل استخدام هذه المياه مباشرة في الري).

الفصل الثاني عشر

خدمات الأعمال في التجارة الدولية

من بين المهام التي حددها علماء الاقتصاد الكلي لأنفسهم بيان مجموع تدفق التجارة الدولية لبلد ما، أي مجموع السلع والخدمات التي تنتقل بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، بل والتنبؤ بهذا التدفق. ويتركز الاهتمام بشكل رئيسي حول مجموع مشتريات المقيمين الأجانب من الإنتاج المحلي، ومجموع مشتريات المقيمين المحليين من الإنتاج الأجنبي. والسبب في ذلك أن هذه المعاملات تؤثر في مجموعها على مجموع الإنفاق في الاقتصاد المحلي ومن ثم على مجموع الإنتاج والعمالة هناك. وباستثناء بعض الخدمات الرئيسية - التي من قبيل النقل البحري، والسفر، والتشييد - كانت معظم الخدمات تعتبر "غير قابلة للتبادل التجاري"، وكانت التجارة، بالمعنى المقصود في التحليلات المتعلقة بالدخل القومي وميزان المدفوعات، تتركز بشكل حصري تقريباً في تجارة البضائع. غير أن المزيد من الخدمات أصبح في السنوات الأخيرة "قابلاً للتبادل التجاري" بشكل متزايد، وأخذ يدخل في ميدان التجارة الدولية بأحجام أكبر، مما يتطلب من علماء الاقتصاد الكلي الاهتمام بها بتركيز متزايد.

ويمكن تصنيف الكثير من هذه الخدمات بوصفها "خدمات أعمال". وتضم مجموعة غير متجانسة من الأنشطة تشمل الاتصالات، والخدمات المالية، ووضع البرامج الجاهزة، وإدارة قواعد البيانات، وخدمات الحاسوب، ورسوم استعمال المعلومات أو التصميمات المملوكة للغير، وخدمات المحاسبة، والتشييد والهندسة، والإعلان، والخدمات القانونية، والتنظيم، والاستشارات التقنية. ومع تفجر تكنولوجيا الاتصالات وانتشار سياسات التجارة الحرة، أخذ الحجم الفعلي لأسواق الخدمات المختلفة يتجاوز الحدود الوطنية وبعضها أصبح عالمياً. والواقع أن أنشطة "عصر المعلومات" الجديد نسبياً تبرز بدرجة كبيرة في نمو التجارة في خدمات الأعمال، بقدر ما برزت في نمو التجارة في المصنوعات^(١).

وهذا الفصل يتناول بالدراسة تطور التجارة الدولية في خدمات الأعمال هذه في السنوات الأخيرة، ويبين السبب الذي من أجله يتعين على القائمين بتحليل هذا النشاط من منظور التجارة في الاقتصاد الكلي أن يدركوا بوجه خاص الطابع الجزئي لوجهة نظرهم.

أبعاد نمو التجارة في خدمات الأعمال

إن بيع الخدمات عبر الحدود ليس الوسيلة الوحيدة - وليس الوسيلة الأكثر شيوعاً في أغلب الأحيان - التي بواسطتها يقدم المقيمون في بلد ما خدمات إلى المقيمين في بلد آخر. ومن الوسائل الأكثر نموذجية في كثير من القطاعات قيام مؤسسة من بلد ما بإنشاء فرع لها في بلد آخر، مثلما يحدث في حالة قيام فرع لمصرف أجنبي الملكية بتقديم خدمات مصرفية متفرقة في بلد آخر. والواقع أن الاستثمار المباشر يمثل الوسيلة الأولية للمشاركة الأجنبية في أسواق خدمات الأعمال التي كانت محلية بطبيعتها. وما زال يمثل وسيلة مباشرة لتقديم الخدمات في الخارج، ولكن التجارة تقوم بذلك بشكل متزايد.

غير أن ازدياد قابلية الخدمات للتبادل التجاري لا يتضح مباشرة من البيانات الأساسية المتعلقة بالتجارة الدولية^(٢). ففي عام ١٩٩٤، وهي آخر سنة تتوفر عنها معلومات كاملة نسبياً، بلغت القيمة العالمية للتجارة في جميع أنواع الخدمات ٢٢ في المائة من قيمة تجارة البضائع. وهذه النسبة هي تقريباً نفس نسبة عام ١٩٧٠ التي بلغت ٢١ في المائة (انظر الشكل الثاني عشر - ١). وفضلاً عن ذلك، كانت الخدمات تمثل ١٩ في المائة فقط من قيمة تجارة البضائع في عام ١٩٨٠، على الرغم من ضرورة الالتفات إلى أن أسعار النفط كانت مرتفعة بشكل غير عادي في تلك السنة، مما أدى إلى انخفاض النسبة بشكل مصطنع.

ويمكن تفسير الثبات النسبي في حصة الخدمات في التجارة الدولية في الاختلاف في معدلات النمو خلال ربع القرن الماضي في قيمة التجارة في أنواع الخدمات الرئيسية. فقد ازدادت قيمة خدمات النقل في التجارة الدولية بقدر أبطأ من متوسط التجارة في جميع السلع والخدمات في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤. والواقع أن متوسط تكلفة خدمات النقل قد هبط هبوطاً كبيراً خلال هذه الفترة. ومن المؤشرات الأولية على ذلك أنها كانت ٩ في المائة من قيمة تجارة البضائع في عام ١٩٧٠، ولكنها بلغت ٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ونحو ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وهذا يعكس، في جانب منه، التغيير التقني ووفورات الحجم التي أصبحت ممكنة بموجب التكنولوجيات الجديدة (مثلما في ناقلات البضائع السائبة، وناقلات النفط العملاقة، والنقل البحري بالحاويات) ويعكس أيضاً انخفاض تكاليف نقل الأفراد.

وكان نمو عائدات السفر أبطأ من متوسط نمو مجموع التجارة في السلع والخدمات في السبعينات، إلا أنه كان أسرع نسبياً في الفترة منذ عام ١٩٨٠. (ويستتبع "السفر" في إطار المحاسبة المتعلقة بميزان المدفوعات - أو "السياحة" في نظام الحسابات القومية^(٣)) - نفقات في البلد "المصدر" للزوار الأجانب). ويبدو أن ذلك يبين جزئياً قدرة أكبر على السفر لنسبة متزايدة من سكان العالم. والزيادة في السفر المتعلق بالأعمال الذي اقترن بالانتشار عبر الوطني للشركات.

الشكل الثاني عشر - ١ - التجارة العالمية في السلع والخدمات، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٤

١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٤
(٣٢٠ بليون دولار)	(٨٢٩ بليون دولار)	(٤٨٤ بليون دولار)
بضائع	نقل	سفر
	خدمات أعمال	خدمات أخرى

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي (عينة من ٨٦ بلدا).

غير أنه على العكس من السفر والنقل، كانت خدمات الأعمال هي الفئة الرئيسية الوحيدة من الخدمات المشمولة بالتجارة التي ازدادت مبيعاتها الدولية بأسرع من مجموع قيمة التجارة في السلع والخدمات في كل من فترة السبعينات والفترة التي تلتها. وبحلول عام ١٩٩٤، أصبحت أكبر فئة من فئات تجارة الخدمات وبلغت نسبتها ٤٧ في المائة من المجموع، بقيمة صادرات كلية تبلغ نحو ٤١٠ بلايين دولار تقريبا. وقد نمت التجارة في خدمات الأعمال بأسرع من مكونات الخدمات الأخرى وبأسرع من تجارة البضائع في السنوات الأربع عشرة الماضية، وذلك في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وقد تضاعفت تقريبا حصة خدمات الأعمال في مجموع الصادرات من الخدمات فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٤ في البلدان المتقدمة النمو، في حين ارتفعت حصة خدمات الأعمال في البلدان النامية من الخمس إلى الثلث (انظر الجدول الثاني عشر - ١).

المصدرون الرئيسيون لخدمات الأعمال

إن خدمات الأعمال تصدرها بالدرجة الرئيسية اقتصادات الدول المتقدمة النمو، بما يمثل ٨٨ في المائة من مجموع التجارة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الثاني عشر - ٢). وأكبر سبعة موردين في العالم، بالترتيب حسب الحجم، هم: الولايات المتحدة، وهولندا، وفرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا. وهي بلدان تمثل مجتمعة ثلثي صادرات العالم من خدمات الأعمال. وكان أكبر مصدر هو الولايات المتحدة، التي بلغت صادراتها ٦٦ بليون دولار في عام ١٩٩٤. كما كانت صادرات فرنسا وهولندا كبيرة جدا؛ وبلغت ٤٧ بليون دولار و ٤٨ بليون دولار، على التوالي.

الجدول الثاني عشر - ١ - هيكل الصادرات العالمية من الخدمات، ١٩٧٠ و ١٩٩٤
(بالنسبة المئوية من مجموع التجارة في الخدمات)

١٩٩٤			١٩٧٠			
الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتقدمة النمو	العالم	الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتقدمة النمو	العالم	
٢٣,١	٢٣,٣	٢٣,٢	٢٣,١	٣٦,٣	٣٥,١	النقل
٣٩,٧	٢٨,٢	٣٠,٠	٣٧,١	٢٥,٦	٢٧,٠	السفر
٣٢,٦	٤٣,٧	٤٢,٠	١٩,٨	٢٨,٠	٢٧,٠	خدمات الأعمال
٤,٦	٤,٨	٤,٨	٢٠,٠	٩,٥	١٠,٩	الخدمات الحكومية*
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	مجموع الخدمات

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي (عينه من ٨٦ بلدا).

* بصفة رئيسية، مصروفات الحكومات (أو المنظمات الدولية) في البلدان الأخرى (ومن أمثلة ذلك الإنفاق على السفارات أو القنصليات).

الجدول الثاني عشر - ٢ - صادرات العالم من خدمات الأعمال، حسب المنطقة، ١٩٨٠ - ١٩٩٤
(ببلايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٤٠٩,٦	٣١٠,١	١٤١,٠	١١٢,٧	العالم
٣٦١,٤	٢٨١,٤	١٢٧,١	٩٩,٤	الاقتصادات المتقدمة النمو
٤٨,٢	٢٨,٧	١٤,٠	١٣,٣	الاقتصادات النامية
٥,٢	٤,٨	٢,٨	٣,١	الاقتصادات المصدرة للنقط
٤٣,٠	٢٣,٩	١١,٢	١٠,٢	البلدان غير المصدرة للنقط
٢٨,٥	١٤,٠	٦,٨	٦,١	شرق وجنوب شرق آسيا*
٩,٣	٦,٤	٢,٦	١,٦	بلدان آسيوية أخرى
٨,٢	٥,٣	٣,٢	٤,٠	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٢,٢	٣,٠	١,٤	١,٦	افريقيا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

* باستثناء الصين، لعدم توفر بيانات لسلاسل زمنية كاملة.

كذلك كانت البلدان المتقدمة النمو هي أكبر المشتريين للدوليين لخدمات الأعمال، وإن كانت صادراتها قد تجاوزت وارداتها في السنوات العشر المنتهية في عام ١٩٩٤ بنحو ٢٥ بليون إلى ٤٠ بليون دولار في السنة. ومن بين أكبر سبعة مصدّرين، كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا مصدرًا صافية، في حين كانت ألمانيا وإيطاليا واليابان مستوردة صافية. ولا يعني ذلك بالضرورة أن المجموعة الأولى من البلدان هي باستمرار موردة تتمتع بأعلى إمكانية تنافسية بشأن هذه الخدمات، نظرًا لأن التوريد من خلال الاستثمار المباشر بديل للتصدير. وهو يعني فحسب أن المجموعة الأولى، لأية أسباب كانت، مصدرًا صافية وأن المجموعة الثانية مستوردة صافية للخدمات المشمولة بالتجارة.

وسجلت الولايات المتحدة أكبر فائض (٢٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤)، وهو يزيد على ثلثي مجموع الفائض في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وكانت العوامل الرئيسية المساهمة في ذلك هي تحقيق فوائض كبيرة في الإتاوات ورسوم التراخيص والبرمجيات. ومن ناحية أخرى، شهدت ألمانيا واليابان عجزًا مزمنا في تجارة خدمات الأعمال، بلغ ١٠ بلايين دولار و ١٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤، على التوالي، وذلك يرجع بصفة رئيسية إلى وارداتهما الكبيرة من خدمات المنتجين (أي الخدمات المستعملة بوصفها مدخلات في عملية الإنتاج). وبالنسبة لإيطاليا وفرنسا وهولندا، يلاحظ وجود فائض كبير في التشييد والهندسة. ومن بين الاقتصادات الأخرى المتقدمة النمو، كان نحو نصفها بما فيه بلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والنمسا، وهولندا، واليونان، اقتصادات مصدرة صافية.

وقامت اقتصادات البلدان النامية بتصدير ما قيمته ٤٨ بليون دولار من خدمات الأعمال في عام ١٩٩٤، وهو مبلغ أقل من مبلغ الولايات المتحدة وحدها. وتتمتع معظم البلدان النامية - وليس كلها - إلى العناصر الضرورية للمنافسة في هذه الخدمات من قوى عاملة وقدرة على البحث والتطوير وهياكل أساسية حديثة للمعلومات. وقد عانت البلدان النامية في مجموعها من عجز يبلغ نحو بليونين إلى ٧ بلايين دولار في السنة في العقد الماضي. وكانت سنغافورة وتركيا والفلبين هي البلدان التي حققت أكبر إيرادات صافية من تصدير خدمات الأعمال (٦,٣ بلايين دولار و ٣,٦ بلايين دولار و ١,٧ بليون دولار، على التوالي في عام ١٩٩٤). في حين كانت البرازيل وتايلند وعدة بلدان مصدرًا للنقط أكبر مستوردة صافية نسبيا (ولدى كل منها عجز في تجارة خدمات الأعمال يبلغ بليون دولار على الأقل)، وخاصة بالنسبة للخدمات المتعلقة بالنقط والتشييد فيما يخص مجموعة البلدان الأخيرة^(٤).

وعلى الرغم من صغر حجم صادرات البلدان النامية من خدمات الأعمال، فإنه ينمو بسرعة متزايدة. وليس ثمة سبيل بسيط لقياس ذلك، نظرًا لأن البيانات المتعلقة بالخدمات تقدم عادة من حيث القيمة ولأن معدلات الصرف بالنسبة للعملة الرئيسية شهدت عمليات تأرجح شديد. غير أن الشكل الثاني عشر - ٢ يبين متوسط معدلات النمو في خدمات الأعمال مقيسة بوحدة من حقوق السحب الخاصة، وهي سلة من العملات. والواقع أن الشكل يبين أن نمو هذه الصادرات من البلدان النامية كان - فيما يبدو - أقل تأثرًا بالركود في أوائل التسعينات في البلدان الصناعية من صادرات البلدان المتقدمة النمو من خدمات الأعمال.

وجاءت الدفعة الرئيسية في نمو صادرات البلدان النامية من خدمات الأعمال من الاقتصادات الديناميكية في شرق وجنوب شرق آسيا حيث تزداد قيمة الصادرات بالدولار بنحو ١٢ في المائة في السنة، وهو أعلى بكثير من مثيلتها في أمريكا اللاتينية (٥ في المائة) وفي أفريقيا (٢ في المائة). ومن بين أكبر ٣٠ بلدا في التجارة العالمية في خدمات الأعمال، هناك ١١ من البلدان النامية، منها خمس من البلدان الآسيوية هي: تايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وماليزيا. وبلغت حصتها أكثر من نصف مجموع صادرات البلدان النامية من خدمات الأعمال في عام ١٩٩٤. وجاءت سنغافورة في المقدمة بصادرات قيمتها ١٢ بليون دولار تقريبا وفائض في تجارة خدمات الأعمال يزيد على ٦ بلايين دولار. وفي مقابل ذلك، تعد تايلند وجمهورية كوريا وماليزيا من كبار مستوردي خدمات الأعمال ولديها عجز مستمر في حساب خدمات الأعمال.

وهناك ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية، هي البرازيل وشيلي والمكسيك، من بين أكبر ٣٠ بلدا مصدرًا في العالم، غير أن الواردات الكبيرة في البرازيل والمكسيك جعلتهما في عجز صاف يتراوح بين بليون و بليون دولار بالنسبة لكل منهما. وعلى الرغم من صغر بعض جزر الكاريبي في الحجم، فقد شاركت أيضا في الصادرات من خدمات الأعمال، وخاصة في مجال الإدخال الإقليمي للبيانات (مثل بربادوس، وجامايكا، وسانت لوسيا، وغرينادا)^(٥)، في حين قامت بلدان أخرى بدرجة كبيرة بتوفير أنشطة السوق المالية التقليدية للإقليمية.

وكانت صادرات افريقيا من خدمات الأعمال أقل من خمس مثيلاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٤. وقد شكل عجز افريقيا البالغ ٢٠ بليون - ٣٥ بليون دولار في السنة نحو ثلثي عجزها الإجمالي في تجارة الخدمات. ومعظم خدمات الأعمال الكثيفة الاستخدام للمهارة في افريقيا إما مستوردة من البلدان المتقدمة النمو أو مقدمة من فروع أو مهنيين أجانب من هذه البلدان.

وكما أن الروابط الإقليمية الداخلية في تجارة البضائع غير متطورة بشكل جيد في افريقيا، كذلك فإن التجارة الإقليمية الداخلية في خدمات الأعمال محدودة. غير أن الجهود الإقليمية المتزايدة لإنشاء شبكة اتصالات قارية وغير ذلك من جهود التعاون الإقليمي قد تبدأ في تعزيز قيام تجارة افريقية داخلية أكبر في خدمات الأعمال.

الشكل الثاني عشر - ٢ - نمو التجارة العالمية في خدمات الأعمال، ١٩٨١-١٩٩٤

متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية في قيمة

الصادرات مقيسة بحقوق السحب الخاصة

البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

الخدمات المصدر الرئيسي

تمثل الخدمات المتعلقة بالمعلومات - الاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع البرامج الجاهزة وخدمات الحاسوب وتجهيز البيانات - أكبر فئة ديناميكية من فئات خدمات الأعمال. وتفيد التقديرات أن الإنفاق العالمي على خدمات المعلومات بلغ ٣٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥^(١)، مما يعكس التقدم في تكنولوجيات المعلومات وتطبيقاتها على مجموعة كبيرة من خدمات الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، كان من شأن زيادة القدرة على التعاقد على توفير هذه الخدمات مع موردين مستقلين وحدوث طفرة في الطلب على الخدمات المرتبطة بإعادة تشكيل وهندسة الصناعات أن نمت التجارة الدولية في هذه الخدمات نموا كبيرا.

وتقدم الخدمات في مجموعة متنوعة من الأشكال: فهي، على سبيل المثال، إما مدمجة في بضاعة أو غير مدمجة، وتباع إما مباشرة إلى المستعملين النهائيين أو من خلال وسطاء، مع وجود المشتري والبائع إما على مقربة مادية أو متباعدين وإن توافرت لهما إمكانية التواصل، وفي صفقات مفردة أو شاملة. فضلا عن ذلك، فإن البنية العالمية لصناعة الخدمات المتعلقة بالمعلومات على قدر كبير من التغيير. وتتلاقى التكنولوجيات المستعملة في مختلف الخدمات (مثل استعمال إشارات رقمية لنقل الصوت والصورة والبيانات) مما يتولد عنه طائفة كبيرة من شركات الخدمات الجديدة، في حين تندمج الشركات القائمة وتتوحد رأسيا وتتوسع.

والولايات المتحدة هي المورد الرئيسي لخدمات المعلومات، إذ كانت لديها في عام ١٩٩٤ حصة قدرها ٤٦ في المائة من السوق الدولية، وهي حصة أكبر من حصة اقتصادات بلدان أوروبا الغربية مجتمعة (٢٢,٥ في المائة)^(٧). والولايات المتحدة متفوقة في ميدان التكنولوجيا وتوفر طائفة كبيرة من المنتجات التي تم اختبار معظمها في سوقها المحلية الكبيرة المتطورة. وهي تستفيد أيضا من الاستعمال السائد للغة الانكليزية. وزادت صادرات الولايات المتحدة من الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب وخدمات قواعد البيانات، باستثناء الشحنات إلى الفروع الأجنبية، بنحو ١٠ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٤، وبلغت قيمتها ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٤^(٨). وتعد البلدان الأوروبية واليابان من كبار المستوردين. غير أن البلدان الأوروبية تزاخم في قطاعات شتى من السوق وأخذت تتوسع بسرعة نحو مناطق أخرى.

وتوجد فجوة كبيرة، من حيث المهارة والتكنولوجيا في هذه الخدمات، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا تزال خدمات المعلومات في معظم البلدان النامية في طفولتها ومعظم الأجزاء الأساسية مستوردة من البلدان المتقدمة النمو. ولكن مع انتشار استعمال الحواسيب وتحسّن الهياكل الأساسية للاتصالات، يزداد الطلب على الخدمات بسرعة، بما يصل إلى ١٠ - ١٥ في المائة سنويا في كثير من البلدان النامية. كما أن صادراتها تنمو بسرعة - وبصفة رئيسية الأنشطة الكثيفة الاستخدام للعمالة في الاقتصادات الدينامية في آسيا. والواقع أن الفرص تهيأت أمام الصادرات من هذه الخدمات في السنوات الأخيرة، نظرا لتوسع الشركات في البلدان المتقدمة النمو في التعاقد على توفير هذه الخدمات للبلدان النامية.

خدمات الاتصالات

تشكل خدمات الاتصالات جزءا من سوق المعلومات ذا أهمية خاصة. وعلى الصعيد الدولي، ومثلما في كثير من الاقتصادات المحلية، لم تكن هناك، عادة منافسة فيما يتعلق بالتوريدات، بمعنى أن رسوم العملاء، لا سيما في حالة الخدمات الهاتفية، كانت تتضمن ريعا اقتصاديا كبيرا وتناضليا فضلا عن تكاليف إيصال الخدمة. وتمثل الآلية الشائعة عموما في قيام السلطات الوطنية (الشركات الحكومية للاتصالات السلكية واللاسلكية أو المنظمون الوطنيون) بتحديد أسعار الوصلات الدولية للشبكة المحلية، الأمر الذي يمكن أن تكون من نتيجته حدوث اختلاف شديد في رسوم مكالمات هاتفية عبر معدات متشابهة من بلد ما إلى أي بلدين آخرين على الرغم من وقوعهما على مسافة واحدة من البلد الأول.

وعلى أية حال، تنفيذ التقديرات أن مجموع إيرادات البلدان المتقدمة النمو من مبيعات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة بلغ ٣٩٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢^(٩). وحققت الولايات المتحدة نحو ٤١ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٢. وتمثل الخدمة الهاتفية القطاع الرئيسي من خدمات الاتصالات، ولكن الخدمات الجديدة التي من قبيل الخدمات التليفزيونية باستخدام الكابلات، وخدمات "القيمة المضافة" (بما فيها طائفة متنوعة من الخدمات المتخصصة التي يمكن الوصول إليها عبر الشبكة الهاتفية العادية أو عن طريق شبكة حاملة خاصة)، ونقل البيانات، وأجهزة الهاتف النقال، تمثل قطاعات دينامية للغاية. ومن المتوقع أن يؤدي تقارب التكنولوجيات، كما لوحظ أعلاه، وإلغاء الضوابط التنظيمية إلى اشتداد المنافسة، وحفز النمو، وتحقيق تطور كبير في السوق. وقد أخذت التحالفات تتضاعف بين الشركات المتخصصة في مختلف مكونات هذه الخدمات.

وقد ازداد مجموع إيرادات الاقتصادات المتقدمة النمو من خدمات الاتصالات بنحو ٩ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣. وكانت الزيادة في الولايات المتحدة أقل من ذلك إلى حد ما، وبلغت ٦ في المائة، على الرغم من هيمنتها. وتعزى الزيادة السريعة في الطلب على خدمات الاتصالات إلى هبوط تكاليف الاتصالات، وزيادة إمكانية نقل الخدمات، والتوسع في شبكات الاتصال الرقمية فضلا عن زيادة التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي. وأسفر التحرير وإلغاء الضوابط التنظيمية في هذا القطاع، مما أدى إلى زيادة الاتجاه إلى تحديد أسعار تنافسية، عن حفز النمو في الطلب أيضا.

وفيما بين الاقتصادات النامية، كانت منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا هي أكثر المناطق دينامية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وحققت عائدات التصدير في عدد من بلدان المنطقة زيادة سريعة للغاية في العقد الماضي، وإن تم ذلك من قاعدة متدنية. كذلك ازدادت عائدات الصين من الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية زيادة سريعة، وبلغت نسبة الزيادة في الواقع ٥٦ في المائة في السنة خلال الفترة ذاتها، مما يوضح الاندماج المتزايد للصين في الاقتصاد الدولي.

وأخذ كثير من البلدان النامية في تركيب نظم اتصال رقمية، وقد يتمكن عدد منها - مع توفر القاعدة التكنولوجية اللازمة والموارد البشرية الماهرة - من تخطي النظم التي تعمل بالتناظر وبلوغ مرحلة أعلى من التقدم التكنولوجي، مباشرة. غير أنه بالنظر إلى التكاليف الضخمة التي

يتطلبها بناء شبكة اتصال محكمة، أخذت الشركات في البلدان النامية في عقد ارتباطات مع الاقتصادات المتقدمة النمو لتأمين الوصول إلى شبكات الاتصال العالمية.

غير أن هذه التجربة الآسيوية لا تشكل نموذجا فريدا. فعلى وجه الخصوص، ما زال تطور قطاع الاتصالات في مرحلة مبكرة في أفريقيا، وإن كانت الجهود قد بدأت لتعزيز الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وربط أنظمتها بالشبكات العالمية.

برمجيات الحاسوب

يتزايد الطلب سريعا على البرمجيات، وذلك مع زيادة ربط الحواسيب الشخصية بالشبكات وتطبيق تكنولوجيا جديدة على الصناعات الأخرى. ونظرا لأن الربط البيئي فيما بين النظم المختلفة أصبح أكثر تعقيدا، أخذت حصة من الأعمال تنقل من الخدمات المتعلقة بالمكونات المادية إلى خدمات البرمجيات. كما أن التوسع الاقتصادي العالمي يغذي الطلب.

وتشكل البرمجيات واحدا من المجالات "الرمادية" والمختلطة بصفة خاصة في التجارة الدولية بين البضائع والخدمات. ففي حين تعد البرمجيات التي توضع صراحة لأجل عميل أجنبي من الصادرات المتعلقة بالخدمات بشكل واضح، قد تبدو حزمة البرامج التي تطرح للسوق الواسعة أقرب إلى طبيعة البضاعة وغالبا ما تسجل بهذه الصفة في حسابات التجارة. غير أنه لما كانت حزم البرامج تتجاوز بدرجة كبيرة تكلفة المنتج المادي، نظرا لطبيعتها بوصفها ملكية فكرية، فهي تصنف بشكل أنسب بوصفها خدمة مصدرة^(١١).

وعلى أية حال، ازدادت الإيرادات العالمية من حزم البرامج الجاهزة بأكثر من ١٥ في المائة سنويا في النصف الأول من التسعينات، وبلغت ٩٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥^(١٢). والولايات المتحدة هي المورد المهيمن على السوق العالمية للبرمجيات، وقدمت نحو ٧٥ في المائة من مجموع الإيرادات العالمية المتحققة من حزم البرامج الجاهزة والبالغة ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣^(١٣). وتفيد التقديرات أن مبيعاتها الخارجية من حزم البرامج الجاهزة حققت ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣، مقابل مشتريات من بائعين أجانب بمبلغ ٤ بلايين دولار فقط. وما زالت حصة أوروبا الغربية واليابان صغيرة، ولكن المنافسة تشتد. والواقع أنها أدت إلى تخفيض أسعار البرمجيات بدرجة كبيرة.

وأظهرت صناعات البرمجيات في عدة اقتصادات دينامية في آسيا وعدد من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية (من بينها الأرجنتين، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، والفلبين، ومقاطعة تايوان الصينية، والمكسيك، والهند، وهونغ كونغ) نموا سريعا للغاية في العقد الماضي وإن كان ذلك من قاعدة صغيرة للغاية. غير أن حجم الإنتاج من البرمجيات ما زال صغيرا نسبيا وبدائيا، على الرغم من أن بعضا من هذه الاقتصادات أصبح من المنتجين المهمين للمكونات المادية. ويتم استيراد معظم البرمجيات المتطورة. وتحاول بلدان في أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، إقامة صناعات للمعلومات، وأخذ إنتاجها من البرمجيات ينمو بسرعة خلال الثمانينات^(١٤). غير أن إنتاجها هذا يتم بصفة رئيسية في مجالات أقل تطورا، مثل التطبيقات الإدارية والمحاسبية. وفي كثير من البلدان الأفريقية لم يتم إدخال الحواسيب الشخصية إلا مؤخرا، وفي حين تؤدي بعض خدمات ما بعد البيع، تعد خدمات البرمجيات صغيرة بوجه عام.

ومن التطورات الملحوظة في العقد الماضي أن عددا من البلدان النامية، من بينها البرازيل والصين والفلبين والمكسيك والهند، شهد طفرة في الصادرات من خدمات الحاسوب الكثيفة الاستخدام للعمالة، بما فيها إدخال البيانات والبرمجة. وذلك يجسد الطفرة التي حدثت في الطلب التعاقد على هذه الخدمات، ونقضا في الفنيين المتخصصين في الحاسوب في الاقتصادات المتقدمة النمو.

ومن أمثلة ذلك الهند، إذ يزداد الإنتاج المحلي من البرمجيات بسرعة ويجري تصديرها. وفي العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٥، ازدادت المبيعات المحلية من البرمجيات في الهند بنسبة ٥٤ في المائة وبلغت ١١ بليون روبية هندية، وازدادت الصادرات من البرمجيات بنسبة ٥٠ في المائة وبلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار^(١٥). ويمكن للهند، بما لديها من تجمع للفنيين المؤهلين المتخصصين في الحاسوب تبلغ أجورهم أقل من خمس أجور نظرائهم في الاقتصادات المتقدمة النمو، أن تنافس بدرجة عالية في هذا القطاع الذي فيه تشكل تكاليف العمالة جزءا كبيرا من مجموع تكاليف الإنتاج. كذلك عملت حكومة الهند على تقديم حوافز لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد وتشجيع الصادرات. وعلى العموم، تشهد صناعة البرمجيات في الهند تحولا سريعا من تهيؤ البيانات استنادا إلى عمالة منخفضة التكلفة إلى مشاريع لاستحداث برمجيات أكثر تطورا. وللاستفادة من هذه الفرص، بدأ عدد متزايد من الشركات الأجنبية يتجه نحو الهند وبلدان أخرى ذات أوضاع مشابهة.

الخدمات المالية

أدت التطورات في قطاع المعلومات أيضا إلى حفز النمو في قطاعات أخرى من خدمات الأعمال، وربما يلاحظ ذلك بشكل بارز للغاية في ذلك الجزء من صناعة الخدمات المالية الذي تتوقف عملياته بشكل وثيق على نقل المعلومات وتجهيزها. وهذه الخدمات تشمل أعمال المصارف والتأمين وأسواق الأوراق المالية. وقد أدت الإمكانيات التقنية لتجهيز المعلومات عن بعد وانخفاض تكاليف نقل المعلومات، مع التحرر وإلغاء الضوابط التنظيمية في الأسواق المالية، إلى الإسراع بإضفاء الطابع العالمي على الخدمات المالية وظهور أدوات مالية جديدة ومعقدة

بل وحسب طلب العميل. ويمكن الآن من خلال شبكات الاتصال العالمية أن تتم بشكل روتيني التجارة المالية الدولية الواسعة عن بعد وفي أي مكان وزمان على مدار الساعة.

وهكذا توسعت التجارة في الخدمات المالية توسعا سريعا منذ أواخر الثمانينات. وقد أحرزت هذه العملية في الاقتصادات المتقدمة النمو تقدما بمعدل أسرع كثيرا من المعدل المسجل في البلدان النامية. وترتبط الآن جميع المصارف تقريبا في الاقتصادات المتقدمة النمو بشبكات دولية للمعلومات سواء عن طريق شبكاتها الخاصة أو من خلال استئجار خدمات الشبكات من الآخرين. وقد تضاعفت تقريبا خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ الخدمات المالية المقدمة من المصارف المقيمة التابعة للاقتصادات الصناعية الرئيسية إلى العملاء الأجانب^(٥). وازدادت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات المالية بنسبة ١٠ في المائة سنويا في العقد الماضي.

وتختلف البلدان النامية بصفة عامة عن البلدان المتقدمة النمو في كل من التطبيقات التكنولوجية وتحرير القطاع المالي. غير أنه تم في عدد متزايد من البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، في العقد الماضي، تحرير الأسواق المالية بدرجة كبيرة وكان من شأن ذلك تسهيل غزوات الشركات المالية المنتهية إلى الاقتصادات المتقدمة النمو. غير أن شعور كثير من البلدان النامية بالقلق إزاء طفولة صناعاتها المالية وتكاليف الوصول إلى الشبكات المالية العالمية والحالة الهزيلة للهيكل الأساسية للاتصالات، قد حالت دون إدماج أسواقها المالية في السوق الدولية.

خدمات أخرى

بالإضافة إلى الخدمات الدينامية "العصر المعلومات"، هناك أيضا تجارة دولية كبيرة في قطاعات من خدمات الأعمال تتميز بطابع تقليدي أوضح. وأحد هذه هو قطاع التشييد والهندسة، حيث يتطلب الأمر مجموعة من نوعين مختلفين من الموارد البشرية: فنيين من ذوي المهارات العالية وعمال شبه مهرة^(٦). ولهذا السبب، تأخذ العقود الدولية في الأغلب شكل مشاريع مشتركة بين الشركات القائمة في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية.

وبالنسبة للعنصر الذي يتطلب فنيين ذوي مهارات عالية، مثل الهندسة الاستشارية، تهيمن البلدان المتقدمة النمو على السوق. واستنادا إلى إيرادات ٢٢٥ من كبريات الشركات، حصل المقاولون من البلدان المتقدمة النمو على ٨٩ في المائة من مجموع إيرادات أعمال التشييد الدولية البالغة ٩٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤. ولدى اليابان أكبر حصة (٢٠ في المائة)، تليها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا (بحصص تبلغ ١٦ و ١٣ و ١٢ و ١١ في المائة، على التوالي)^(٧). والمنافسة عنيفة فيما بين البلدان المتقدمة النمو. ومن بين البلدان النامية، برزت الصين التي تتميز بالمنافسة في المشاريع الكثيفة الاستخدام للعمالة، بوصفها مصدرًا رئيسيًا. وحققت في عام ١٩٩٤ ما يقرب من ٣ بلايين دولار وهو رقم يقارب رقم إيرادات أكبر مصدر - وهو جمهورية كوريا. وتطورها التقني يتعاضد بسرعة.

وضمن الأسواق الإقليمية للبلدان النامية، تتميز منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا بأكبر قدر من الدينامية. وتتراوح عقود التشييد بالنسبة لهذه المنطقة تراوحا شديدا، ابتداء بمشاريع الهياكل الأساسية التي من قبيل محطات القوى الكهربائية ونظم النقل، وانتهاء بمصانع الكيماويات ومعامل تكرير النفط والمرافق التصنيعية الأخرى والمباني الضخمة. وتستورد بلدان المنطقة أجزاء رئيسية من خدمات التشييد من الشركات المتعددة الجنسيات بسبب عدم كفاية الخبرة والموارد المالية المحلية. ولكن بعض هذه البلدان يقوم أيضا بتصدير خدمات التشييد على نحو ما ذكر أعلاه.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ونظرا لعدم توفر الخبرة، وضعف المعدات، وتدني التكنولوجيا، وعدم كفاية التمويل، وقيود النقد الأجنبي، تفتقر الخدمات الاستشارية والهندسية المحلية إلى المنافسة على الصعيد الدولي، وتوجه أجزاء رئيسية من المشاريع الاستشارية إلى الاستشاريين الأوروبيين^(٨).

وبشأن عناصر أخرى في خدمات الأعمال، مثل الخدمات القانونية والمحاسبة والخدمات الطبية والإذاعة والسينما والإعلان، تعمل الحواجز التنظيمية على إعاقة المعاملات عبر الحدود، بدءا بالقيود المفروضة على المؤهلات اللازمة قبل السماح لمورد أجنبي بأداء خدمات في بلد ما، وانتهاء بالحظر الصريح لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو الصحة العامة أو الحماية الثقافية. غير أن الحواجز التكنولوجية في مجال الخدمات ذاتها قد تم الحد منها بدرجة كبيرة عن طريق عدة أمور، من بينها نواحي التقدم في تكنولوجيا المعلومات؛ وأخذت هذه التجارة تنمو في واقع الأمر.

العوامل المحددة للتجارة في خدمات الأعمال

يشكل نمو التجارة الدولية في خدمات الأعمال جزءا لا يتجزأ من نمو خدمات الأعمال على الصعيد العالمي. وفي عام ١٩٧٠، كانت الخدمات (بما فيها التشييد) تمثل ٥٥ في المائة من الناتج الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو والنامية مجتمعة. وبحلول عام ١٩٩٠، ارتفعت هذه الحصة إلى ٦٥ في المائة، وذلك يرجع بأكمله تقريبا إلى النمو في فئة الخدمات التي دخلت ساحة التجارة الدولية^(٩). وعلى الرغم من أن الأهمية الاقتصادية للخدمات سجلت أقصى ارتفاع في الاقتصادات المتقدمة النمو، كان للتوسع أيضا تأثير قوي على البلدان النامية. ولم يرتفع فحسب

الدور المتنامي للخدمات تبعا لنمو طلب المستهلكين على الخدمات، الذي يرافق ارتفاع الدخول، بل ارتفع أيضا نتيجة لزيادة طلب الشركات على خدمات المنتجين. وعلاوة على ذلك، أدى حفظ المواد وتصغير حجم المنتجات إلى زيادة حصة الخدمات المدمجة في الناتج الصناعي. وبالإضافة إلى هذه العوامل العامة، هناك محددات معينة أخرى لدينامية التجارة الدولية في خدمات الأعمال.

العوامل المؤدية إلى نمو وانتشار التجارة الدولية في خدمات الأعمال

لكي تطرح خدمات الأعمال للتبادل التجاري على الصعيد الدولي، ينبغي أن تقدم، أولا، بوصفها نشاطا للأعمال مستقلا وقابلا للتحديد ثم تعرض، ثانيا، للبيع عبر الحدود. وكان من شأن التغيير التقني أن عزز من حيوية الشركات المستقلة والمتخصصة في خدمات الأعمال التي يمكن أن تتفاعل عبر مسافات طويلة. وبالإضافة إلى التغيير التقني، أدى انتشار الشركات عبر الوطنية حول العالم وتخفيف النظم والحوافز التجارية أيضا إلى ازدياد حجم التجارة الدولية في هذه الخدمات.

وكان للشركات الكبيرة دور بارز في الإنتاج الصناعي فيما وراء البحار لمدة قرن أو أكثر؛ وكذلك الحال بالنسبة لكبريات شركات خدمات الأعمال ولا سيما في أعمال المصارف والتأمين^(٢٠). ولكن في حين كانت الاستثمارات الصناعية تتعلق بشكل نموذجي بالتجارة الدولية بطريقة أو بأخرى، كانت الاستثمارات في مجال الخدمات تأخذ في الأكثر طابع كيان أجنبي يقيم في بلد مضيف ويقدم خدمة للسوق المحلية (باستثناء كونها بالطبع تمويلًا للتجارة الدولية). غير أن الاستثمارات في مجال الخدمات تشبه الآن أكثر ما تشبه الاستثمارات الصناعية؛ وتشكل التجارة جزءًا رئيسيًا من الصورة.

ويبدو أن أسباب التغيير ترتبط بموجة التغيير التقني (التي ما زالت مستمرة) والتي ضاعفت من عدد خدمات الأعمال المستقلة، وعملت في الأغلب على الحد من تكاليف تقديمها على نطاق واسع وأتاحت إنتاجها على مسافة بعيدة عن العميل. وأصبحت خدمات الأعمال هذه في بعض الحالات قياسية (أي بما يتيح استعمال برامجيات "حاضرة" للمحاسبة) وفي بعض الحالات تعززت فرص تقديم الخدمات حسب طلب العميل (مثل التعاقد مع شركة أجنبية لمبرمجي الحاسوب على تصميم نظام للمحاسبة حسب طلب العميل).

وتمثل "ثورة المعلومات" في مركز العملية كلها، ولا سيما في شكل حوسبة المعلومات ونقل المعلومات التي يمكن قراءتها بالحاسوب عبر شبكات رقمية. وكان من شأن الاندفاع المتواصل للإبداع التقني في هذا المجال وسرعة انتشاره أن أحدثا عدة مرات في جيل واحد ثورات في سرعة وحجم عمليات نقل المعلومات.

ويتواصل انخفاض عدد أنشطة خدمات المعلومات التي يتعين أدائها "وجها لوجه"، وتزداد باطراد فرص تقسيم العمل تقسيما أدق. وتعمل الشركات على تصفية قدراتها الداخلية التي تسمح لها بتقديم خدمات معينة وبدلا من ذلك تقوم بشراء تلك الخدمات من موردين مستقلين. ومع تضخم طاقات الاتصالات، بات في إمكان الموردين، الذين ربما كان يتعين عليهم في السابق التواجد في المدينة ذاتها مع العملاء، أن يتواجدوا في أي مكان على سطح الأرض. ومع التغيير التقني السريع في شبكات المعلومات والاتصالات، لم يعد أداء عدد متزايد من الخدمات يتوقف بشكل حاسم على التواجد المادي. ويحدث عدم التجسد الآن على نحو تنتقل معه الآن الخدمات ببساطة عبر الأسلاك إلى المستعملين^(٢١). والواقع أن هناك ضغطا تنافسيا قويا من أجل خفض النفقات عن طريق تفكيك خدمات المنتجين إلى أجزاء ونقلها إلى أماكن أخرى في بلد واحد أو في بلدان أخرى حيث تكون المدخلات المتكاملة أقل سعرا أو حيث تتوفر إمكانيات كبيرة للطلب على خدمات منفصلة^(٢٢).

ومع سقوط الحواجز التكنولوجية أمام التجارة الدولية في الخدمات، أخذت الحواجز المتعلقة بالسياسات تسقط أيضا، وإن كان كثير منها لا يزال قائما. ومستوى الحواجز المصطنعة في تجارة خدمات الأعمال مرتفع الآن كثيرا عن مستواها في تجارة البضائع. وتأخذ الحواجز شكل الرقابة المباشرة على حركة الخدمات عبر الحدود، وفرض القيود على الاستثمارات المتعلقة بالخدمات، وتثبيط التجارة من خلال الإجراءات الإدارية والضرائب ومعايير الملكية. وتأتي ضغوط السوق لخفض هذه الحواجز من قبل الشركات التي ترغب في تقديم الخدمات إلى سوق لا تستطيع الوصول إليه بعد، ومن المشترين المحتملين للخدمات. وقد وضعت هذه الضغوط تحرير هذه التجارة في مقدمة جدول الأعمال في عدد متزايد من البلدان.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك الخدمات المالية. فقد اقتردت المبيعات الدولية من الخدمات المالية - أي شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب عملاء أجنبية والبحث في أداء الشركات المدرجة محليا في قوائم المتعاملين الأجانب في البورصات - بتحرير التدفقات المالية إلى الأسواق الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وترتبط تجارة الخدمات، في الجزء الأكبر منها، ارتباطا وثيقا بالاستثمار المباشر من جانب المؤسسات المالية الأجنبية. وفي حالة جمهورية كوريا، ازداد عدد فروع المصارف الأجنبية من ١٦ في عام ١٩٧٥ إلى ٩٨ في عام ١٩٩٥، وازدادت عدد فروع شركات الأوراق المالية والتأمين الأجنبية من ٧ في عام ١٩٨٠ إلى ٧٨ في عام ١٩٩٥^(٢٣).

ويمكن لشركات الخدمات عبر الوطنية أن تباع في سوق أجنبية دون أن تستثمر هناك مباشرة، ولكن يبدو أن الاستثمار ومبيعات الخدمات من خلال كياناتها هي الطريقة المفضلة. وعلى أية حال، من الواضح أن واقع الأمر هو أن دور شركات الخدمات - وهو تصنيف في هذه الحالة أعم من مجرد شركات الأعمال - قد ازداد بدرجة كبيرة بوصفه حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حالة فرنسا وكندا والمملكة

المتحدة والولايات المتحدة، يدخل نحو نصف مجموع رصيد الاستثمار المباشر من جانب المؤسسات الوطنية في قطاع الخدمات، ويجسد في كل حالة تواجدا متزايدا للقطاع على مر الزمن (انظر الجدول الثاني عشر - ٣). وتظهر الخدمات بشكل بارز أيضا في الاستثمارات الأجنبية التي تستضيفها هذه البلدان. وفي حالة ألمانيا وإيطاليا واليابان، كان نحو ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي في الخدمات. وكانت الاستثمارات من جانب شركات الخدمات الأجنبية في هذه الاقتصادات قوية جدا أيضا، وإن كانت أقل من ذلك في اليابان. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في البلدان النامية^(٢٤).

لا توجد نظريات بسيطة للتجارة الدولية في خدمات الأعمال

قد تكون المناقشة الواردة في هذا الفصل مثبطة كثيرا لهمة عالم الاقتصاد الكلي الذي يريد إيضاح الصادر والوارد من خدمات الأعمال. ذلك أن النظريات التقليدية المتعلقة بالتجارة في مجال البضائع صريحة أكثر من النظرية المشابهة التي يتعين وضعها بالنسبة للتجارة في مجال خدمات الأعمال. ويرجع ذلك، بشكل جزئي فقط، إلى أن خدمات الأعمال عبارة عن مجموعة أنشطة تتسم بدرجة كبيرة من عدم التجانس. وهناك مشكلة أساسية أكبر من مجرد عدم التجانس، وهي أن الخدمات يمكن تقديمها بطرق أكثر من طرق تقويم السلع، وبأبعاد تنجم في كل طريقة عن عدد لا يحصى من العوامل.

ويوجد في صميم كثير من خدمات الأعمال المطروحة للتجارة الدولية قدر من الأصول المعنوية - "جزء" من الملكية الفكرية - يعطي للشركة المورد ميزة تنافسية في بيع الخدمة. وإذا منحت الشركة ترخيصا لمنتجاتها (أو علاماتها التجارية)، فهي تتقاضى أتاوات تحسب بوصفها تصديرا لخدمة من خدمات الأعمال. وإذا استثمرت مباشرة في بلد أجنبي، فهي تحصل على دخل من الاستثمار، وهو فئة أخرى من فئات التدفق، مختلفة في مسارها الزمني. وإذا أدمجت في منتج تصديري تكنولوجيتها أو علامتها التجارية، فهي تسجل في ميزان المدفوعات بوصفها تصديرا لسلعة. وهذه مجرد طرق ثلاث لاستخلاص ريع اقتصادي من الملكية الفكرية.

ويمكن إيراد مثل لإيضاح ذلك. لنفرض أننا نريد قياس تجارة وتخصص في صناعة فرعية معينة، ولتكن برامج تجهيز النصوص. فإذا قامت الشركة بشحن برمجياتها وكتيباتها للبيع في الخارج، فمن الممكن تسجيل ذلك بوصفه تصديرا لبضاعة. وإذا باعت تلك المواد لشركة حواسيب تتولى تحميلها مسبقا ثم قامت بتصدير الحاسوب، سيدخل ذلك في قيمة الآلة المصدرة. وإذا أرسلت مجرد نسخة واحدة من البرمجيات إلى شركة أجنبية تدفع الأتاوات من أجل طبع مزيد من النسخ للبيع أو لتحميلها مسبقا في الحواسيب، فسوف يظهر ذلك في ميزان المدفوعات بوصفه من خدمات الأعمال. وأخيرا، إذا افتتحت الشركة فرعاً فيما وراء البحار، فإن الريع الاقتصادي لمبيعات البرمجيات سوف يسجل بوصفه جزءاً من إيرادات الفرع وسيكون بمثابة عامل محدد لأرباحه التي إذا ما أعيدت إلى الوطن سوف تدخل في ميزان المدفوعات بوصفها إيرادات آتية من الاستثمار.

ومجمل القول إنه يبدو أن عالم الاقتصاد الذي يبحث عن تفسير لتجارة خدمات الأعمال سوف يحتاج إلى تضمين ذلك التفسير العوامل المحددة لاستبدال السلع والخدمات وطرق الاستثمار الرامية إلى استخلاص ريع اقتصادي. فضلا عن ذلك، يمكن أن يكون الريع في أغلب الأحيان موقوتا بشكل متزايد، بل وعابرا، وذلك لاحتمال حدوث تآكل سريع في تفوق التكنولوجيا والمعرفة^(٢٥). ومن ثم، فقد لا يكفي تحليل تدفق خدمات الأعمال كما لو كان التدفق مستقلا عن تدفق ما يتصل به من سلع واستثمارات وسياقات تكنولوجية. والواقع أن مثل هذا النهج قد يمثل مشكلة أمام تحليل التجارة في سلع معينة أيضا. ولكنه يمثل على الدوام مشكلة في تحليل التجارة في خدمات الأعمال. وإغفال ذلك سيكون أشبه بمثل العميان الثلاثة الذين تقول الحكاية إنهم قد وصفوا فيلا، وإن كلا منهم وصفه من واقع الأجزاء التي كان يلمسها.

الجدول الثاني عشر - ٣ - حصة الخدمات في رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي للاقتصادات الصناعية الرئيسية
السبعة

(بالنسبة المئوية)

١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٧٥	
			ألمانيا
٥٣	٤٠	٣٤	الرصيد الوارد
٦٩	٤٨	٤٧	الرصيد الصادر
			إيطاليا
٥٨	٣١	٢٩	الرصيد الوارد
٦٥	٣١	٤٠	الرصيد الصادر
			فرنسا
٥٩	٦٢	٦٠	الرصيد الوارد
٥٢	٤٤	٤٠	الرصيد الصادر
			كندا
٣٢	٢٥	٢٥	الرصيد الوارد
٤٩	٢٦	٢٨	الرصيد الصادر
			المملكة المتحدة
٤١	٢٨	..	الرصيد الوارد
٤٥	٣٥	..	الرصيد الصادر
			الولايات المتحدة
٥٣	٤٥	٣٦	الرصيد الوارد
٥١	٣٩	٢٩	الرصيد الصادر
			اليابان
٤٤	٢٢	١٨	الرصيد الوارد
٦٦	٤٤	٤٠	الرصيد الصادر

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

الحواشي

(١) بشأن التجارة الدولية في المصنوعات "الجديدة"، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1)، الفصل الحادي عشر.

(٢) إن التصنيف الإحصائي والبيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات والبضائع المستخدمة في هذا الفصل هي إلى حد كبير بيانات صندوق النقد الدولي، على نحو ما هي مجمعة في إحصاءات ميزان المدفوعات. وتتبع البيانات، إلى المدى الممكن، المبادئ التوجيهية لدليل ميزان المدفوعات (Balance of Payments Manual) المنقح الصادر مؤخراً (الطبعة الخامسة، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)، كما هي واردة في شرائط الحاسوب الشهرية لصندوق النقد الدولي المتعلقة بالحوالية الإحصائية لموازن المدفوعات (The Balance of Payments Statistics Yearbook) (بدء من عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). وتعلق البيانات بقيمة الصادرات وتشمل عينة من ٨٦ بلداً توفرت عنها بيانات للفترة بكاملها بالنسبة لخمس فئات رئيسية من الخدمات المبينة في الجداول والأشكال.

(٣) انظر: لجنة الاتحادات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4).

(٤) يبين الاختلاف بين فائض البلدان المتقدمة النمو البالغ ٢٥ بليون إلى ٤٠ بليون دولار في السنة فيما يتعلق بالتجارة في خدمات الأعمال وعجز البلدان النامية البالغ بليونين إلى ٧ بلايين دولار، درجة النقص في شمولية البيانات. ولم يكن الإبلاغ عن واردات البلدان النامية من خدمات الأعمال ناقصاً فحسب، بل إن الواردات الصافية الكبيرة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لم تسجل سوى جزئياً (وهي ليست مشمولة في قاعدة البيانات المستعملة في هذا الفصل). ومن المحتمل أيضاً أن تكون الصادرات من خدمات الأعمال غير مسجلة بالكامل على الصعيد العالمي، نظراً لأن قدرات كبرى من النشاط يحدث بين فروع شركة واحدة في بلدان مختلفة ولا يسجل بالكامل.

(٥) انظر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1)، الفصل الرابع عشر، الفرع المعنون "العمل والتكنولوجيا: تحول صناعتين" ("تجهيز البيانات").

المرفق

الجداول الإحصائية

المرفق

الجدول الإحصائية

يحتوي هذا المرفق على المجموعات الرئيسية من البيانات التي يقوم عليها التحليل الوارد في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦". وتعرض هذه البيانات في المرفق بتفصيل أكثر مما يرد في النص ولفترات زمنية أطول. وتضم هذه البيانات المعلومات المتاحة حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وهذا المرفق، مثل "الدراسة" نفسها، من إعداد شعبة الاقتصاد الكلي التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وهو يستند إلى معلومات تم الحصول عليها من شعبة الإحصاءات وشعبة السكان التابعتين لتلك الإدارة، وكذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومن مصادر وطنية وخاصة. أما التقديرات التي تخص السنوات الأقرب عهدا فقد أعدتها شعبة الاقتصاد الكلي بالتشاور مع اللجان الإقليمية.

وتستند التوقعات إلى نتائج عملية التنبؤ التي أجراها في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦ مشروع (لينك)، وهو فريق بحث تعاوني دولي لوضع نماذج الاقتصاد القياسي، ومقره في شعبة الاقتصاد الكلي. ومشروع لينك نفسه هو نموذج عالمي يربط بين العلاقات التجارية والمالية ٧٩ نموذجا قفريا وإقليميا تستخدمها أكثر من ٤٠ مؤسسة وطنية والشعبة. وتفترض هذه النماذج أن سياسات الاقتصاد الكلي القائمة أو المعلنة رسميا في ١٥ نيسان/أبريل سارية، والروابط الرئيسية هي تجارة السلع وأسعارها، وكذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف في بلدان العملات الرئيسية. ويقدم هذا النموذج حولا متسقة بعملية تكرارية، ومن ثم تحدد ذاتيا أسعار الصرف الرئيسية، وأسعار الفائدة، ومصنوفة كاملة من التدفقات التجارية والتغيرات في الأسعار. والاستثناء الهام الوحيد هو السعر الدولي للنفط الخام، الذي يشق باستخدام نموذج فرعي لقطاع النفط؛ وفي هذه الحالة، من المتوقع أن يبقى متوسط سعر مجموعة أنواع النفط الخام السبعة التي تباعها منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، في عام ١٩٩٦، في نفس المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٥، وأن ينخفض بحوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٧.

تصنيف البلدان

يقسم تصنيف البلدان المتبع في "الدراسة" العالم إلى مجموعات رئيسية ثلاث: بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو، والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، والبلدان النامية، على النحو المعرف في الملاحظات التفسيرية الواردة في مستهل "الدراسة". وهذه المجموعات قيد الاستعراض حاليا في ضوء التغيرات السياسية الجغرافية والاقتصادية الرئيسية التي حدثت.

وكذلك تقسم مجموعة الاقتصادات المتقدمة النمو، التي تتألف من ٢٣ بلدا، لأغراض التحليل، إلى التصنيفات الفرعية المتداخلة التالية: البلدان الصناعية الرئيسية، وتتكون من الاقتصادات السبعة الكبرى من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ وأوروبا الغربية؛ والاتحاد الأوروبي؛ وأمريكا الشمالية. وتغطي البيانات الأعضاء الخمسة عشر الحاليين في الاتحاد الأوروبي عن جميع السنوات، وتضم أمريكا الشمالية كندا والولايات المتحدة.

أما مجموعة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال فتقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية: الأولى هي أوروبا الوسطى والشرقية التي تسمى أيضا بأوروبا الشرقية للاختصار، وهي تضم ألبانيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا؛ والمجموعة الثانية هي رابطة الدول المستقلة، بما فيها أذربيجان وجورجيا؛ والمجموعة الثالثة تضم جمهوريات البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا). وفي بعض الحالات، ترد البيانات بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق حتى عام ١٩٩١ وللمجموع الدول الخلف للاتحاد السوفياتي ابتداء من عام ١٩٩٢ لتسهيل تحليل الاتجاهات على مر الزمن. وسوف تدرج البيانات المتعلقة بفرادى الدول الخلف للاتحاد السوفياتي في المرفق متى توافرت سلاسل زمنية كافية.

أما البلدان النامية فتوضع أساسا في مجموعات حسب المناطق، وفقا لموقعها الجغرافي (انظر الملاحظات التفسيرية). ولأغراض التحليل، يميز أيضا بين البلدان ذات الفائض الرأسمالي والبلدان المستوردة لرأس المال (بالنسبة لتكوين البلدان، انظر الملاحظات التفسيرية). وبلدان الفائض الرأسمالي هي مجموعة من البلدان المصدرة للنفط التي كانت تزود العالم في وقت ما بالتمويل الرأسمالي والتي يستدعي اعتمادها الكبير للغاية على الإيرادات النفطية وضعها في مجموعة تحليلية منفصلة، حتى وإن كانت غالبيتها قد أصبحت من البلدان المستوردة الصافية لرأس المال. أما سائر البلدان النامية الأخرى فتندرج تحت مجموعة البلدان النامية المستوردة لرأس المال. وهذه البلدان الأخيرة مقسمة تقسيما فرعا آخر إلى بلدان مصدرة للطاقة وبلدان مستوردة للطاقة. ويعرف البلد بأنه مصدر للطاقة إذا استوفى المعيارين التاليين معا: (أ) أن يزيد إنتاجه الرئيسي من الطاقة (بما في ذلك الفحم وقحم الليغيت والنفط الخام والغاز الطبيعي والطاقة المائية والكهرباء النووية) عن استهلاكه بما لا يقل عن ٢٠ في المائة، و (ب) أن تعادل صادراته من الطاقة ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع صادراته. (زائير وميانمار واليمن مستوفية لهذين المعيارين ولكنها لم تدرج في هذه المجموعة لأنها من أقل البلدان نموا).

ويميز أيضا بين البلدان النامية المستوردة للطاقة باعتبارها تنتمي إما الى مجموعة البلدان الأربعة المصدرة للمصنوعات، أي البلدان الآسيوية الأربعة التي تشكل الجيل الأول لمصدري المصنوعات الناجحين (إقليم تايوان الصيني وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ)، أو تنتمي الى مجموعة بلدان أخرى.

وأخيرا، تستخدم أحيانا مجموعتان تحليليتان أخريان. إحداهما هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تضم جميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا. والقصد من هذا التجميع هو التركيز على الاقتصادات الأفريقية الأصغر، وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالبلدين الأخيرين تغطي على بيانات الاقتصادات الأصغر وتعطي صورة مشوهة عن المنطقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسكان والتجارة الدولية، وما الى ذلك.

والمجموعة الأخرى هي مجموعة أقل البلدان نموا. وخلافا للمجموعات التي سبق ذكرها، والتي صنفتها الأمانة العامة تيسيرا للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، تحددت البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا بقراراتها من الجمعية العامة، بناء على توصيات لجنة التخطيط الإنمائي، التي تستعرض معايير تحديد أقل البلدان نموا وتنظر في تصنيف كل حالة على حدة. وقررت الجمعية، في آخر قرار لها في هذا الشأن، (القرار ١٣٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) إضافة أنغولا وإريتريا الى القائمة وقررت رفع اسم بوتسوانا منها. وهكذا، يوجد حاليا ٤٨ بلدا مدرجا في القائمة^(٤) والمعايير الأساسية للإدراج في تلك القائمة مرتبط بكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل عن عتبات معينة وبمؤشر التنوع الاقتصادي و بـ "مؤشر نوعية الحياة المادية المعززة"^(٥).

نوعية البيانات

هناك طلب متزايد من القطاعين العام والخاص على توفير الإحصاءات التي يعول عليها وفي الوقت المناسب بحيث يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي وصنع القرار في البيئة الحالية التي تتسم بسرعة التدويل ونشر المعلومات. وتعد المعلومات الإحصائية المتسقة والقابلة للمقارنة على مر الزمن وباختلاف البلدان ذات أهمية حيوية عند رصد التكيف الهيكلي، ومناقشة المشاكل الاجتماعية، والسياسة البيئية والفقر، أو عند تقييم الأسواق والاقتصادات الناشئة وبالإضافة الى ذلك، فإن الطابع المتعدد الوجوه لهذه المسائل وغيرها من المسائل الراهنة، مثل ارتفاع معدل تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، والأقلية الاقتصادية، تقتضي اتباع نهج متكامل وانتقائي تجاه البيانات الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بوضع معايير دولية لتحديد وعرض البيانات، فإن التنقيح الذي أجري في عام ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية^(٦) وآخر طبعة من "دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي"^(٧) (دليل صندوق النقد الدولي) يسلطان الضوء على التغيرات التي حدثت في الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الأساس الذي قامت عليه البيانات الإحصائية خلال العقد من الماضيين، ويشكلان خطوة كبيرة في الجهود المبذولة لدمج هذه التغيرات في نظام إحصاءات متكامل متواءم. ويسعى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الى الوصول الى مفاهيم وتعريف وتصنيفات مترابطة على المستويين الكلي والجزئي، كما جرى، قدر المستطاع، المواءمة بين المفاهيم الواردة في دليل صندوق النقد الدولي وبين تلك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وكذلك مع منهجيات الصندوق المتصلة بالإحصاءات النقدية والمصرفية والإحصاءات المالية الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإنه من خلال نظام للحسابات الفرعية، وهي شبه مندمجة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، يمكن إقامة صلات بين بيانات الحسابات القومية ومجالات معينة أخرى للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية مثل البيئة والصحة والحماية الاجتماعية والسياحة. وإخفاق الخبراء في الاتفاق على مجموعة من المعايير لتعريف الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وما يحصل عليه المستهلكون والمنتجون من إعانات مالية، والتعليم والجوانب الأخرى للاستثمار في رأس المال البشري يدل على القيود المنهجية والمادية التي تجعل من الصعب الإحاطة بجميع الأحداث والتغيرات وتحديد كمها. بيد أن كلا من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل صندوق النقد الدولي يمثلان علامتين تهدي بهما البلدان الراغبة في استكمال أو استعراض أو تحسين تقاريرها الإحصائية.

وعندما تبدأ الحكومات في إبلاغ بياناتها على أساس هذه المعايير، سدمج تلك البيانات في الإحصاءات الواردة في هذا المرفق. غير أنه على القارئ أن يدرك في الوقت الراهن نقاط الضعف المتأصلة في بعض الإحصاءات الوطنية والدولية المستخدمة بالضرورة في هذه الدراسة وفي غيرها من المنشورات الدولية. فعدم اتساق التغطية واختلاف التعاريف وطرائق جميع البيانات بين البلدان المقدمة للبيانات يجعل من الصعب أحيانا تفسير البيانات التي تنشرها الوكالات الدولية.

ومن المشاكل الدائمة الأخرى تأخر الإبلاغ عن البيانات أو عدم اكتمالها أو عدم إبلاغها. ورغم أن التعديلات والتقديرية أمر ممكن ويتم في حالات مختارة، ففي هذا العصر الذي تتابع فيه عن كسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتستخدم فيه بكثرة، هناك حاجة الى الإبلاغ عن البيانات في الوقت المناسب، ليس فقط على أساس سنوي، بل أيضا على أساس فصلي، أو حتى بتواتر أسرع كلما أمكن. ومن الجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، التقدم الكبير الذي حققته بعض البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال في نشر بيانات سنوية وفصلية في الوقت المناسب وبانتظام، بينما حدثت فجوات واسعة في حالة بعض الاقتصادات الأخرى المارة بمرحلة انتقال، التي هي في صراع أو حرب.

ومن ناحية، هناك مصدر واسع النطاق لعدم الدقة يتمثل في استخدام دراسات استقصائية مرجعية وتعدادات عفا عليها الزمن أو نماذج عتيقة وافتراسات عن أنماط السلوك والظروف التي لم تعد منطبقة. ومن ناحية أخرى، عندما تسعى الإدارات الإحصائية الى تحسين

تقديراتها باستخدام مصادر جديدة للبيانات، ودراسات استقصائية مستكملة وجدول المدخلات والمخرجات بصورة متفرقة، يمكن أن يحدث انقطاع متكرر في سلاسل البيانات. وتخضع تقديرات الدخل القومي بوجه خاص لتنقيحات كبيرة تتراوح ما بين ١٠ و ٣٠ في المائة^(٥).

وتسجل الحسابات القومية وما يتعلق بها من مؤشرات أساسا معاملات السوق التي تتم من خلال التبادل النقدي. أما المقايضة، وإنتاج الأسر المعيشية، وإنتاج الكفاف وأنشطة القطاع غير الرسمي فلا تسجل دائما. وبشكل عام، فإن لجميع الفئات فيما عدا الفئة الأخيرة نصيبا أكبر في مجموع النشاط في البلدان المنخفضة الدخل مما يؤدي إلى بخس تقدير الانتاج بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة من الناتج القومي. وحيث أن درجة البخس في التقدير تتفاوت باختلاف البلدان، فإن مقارنة الناتج قد تعطي نتائج معينة. يضاف إلى ذلك أنه مع استيعاب القطاع الخارج عن السوق في التيار الرئيسي للإنتاج بمرور الزمن من خلال تزايد خلق النقود، ستكون هناك مغالاة في تقدير حجم نمو الناتج استنادا إلى حجم هذا التغيير (انظر "التعريف والإصطلاحات المتعلقة بالبيانات" أدناه لبيان الصعوبات من النوع المشار إليه هنا).

وليس ثمة مغالاة في القول بأن جوانب الضعف على الصعيد الوطني تصبح عقبات تحليلية رئيسية عند إجراء مقارنات بين البلدان أو مجموعات البلدان في وقت معين أو على مدى فترة معينة. وعدم وجود البيانات القطرية أو انعدام الثقة بها أو تناقضها يجعل المنظمات الدولية مضطرة إلى وضع تقديرات وتبديلات كبيرة للاحتفاظ بتركيبة قطرية متسقة من البيانات الكلية على مر الزمن. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود تقديرات موثوق بها عن الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال يستلزم لجوء المحللين إلى تقديرات تقريبية للغاية عند إعداد المجاميع القطرية، حيث أن الأوزان الترجيحية للناتج المحلي الإجمالي تشكل أساسا للكثير من سلاسل البيانات.

وإلى جانب الناتج المحلي الإجمالي، هناك مشاكل خطيرة متصلة بأنواع أخرى من الإحصاءات التي عادة ما يستشهد بها مثل البطالة وتضخم أسعار المستهلك وحجم الصادرات والواردات. ويجب مقارنة البطالة بين بلد وآخر بحذر بسبب اختلاف التعريف بين البلدان. ولهذا السبب بوجه خاص يستعمل الجدول ألف - ٦ التعريف الموحدة لمعدلات البطالة التي تختلف، في بعض الحالات، اختلافا كبيرا عن التعريف الوطنية.

وتعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من أقدم مجموعات البيانات الاقتصادية التي تجمعها الحكومات، ولكن ما زالت تختلف الآراء بشأنها حتى في البلدان التي لديها أكثر النظم الإحصائية تقدما، مما يرجع بوجه خاص إلى التغييرات في مدى جودة السلع وأنماط سلوك المستهلك، التي كثيرا ما لا يتسنى الوقوف عليها بسبب عدم تواتر الدراسات الاستقصائية للإنفاق الاستهلاكي والتنقيحات في عينات المجموعات السلعية.

ولا توجد حلول واضحة لكثير من المشاكل المذكورة آنفا، وحتى إن وجدت، فإن عدم تخصيص موارد كافية لتحسين النظم الإحصائية والإبلاغ يمكن أن يديم أوجه القصور الإحصائية. وفي ضوء ذلك، من المستصوب اعتبار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذه "الدراسة" مؤشرات تقريبية وتقديرات، ولا سيما على مستوى المجاميع.

التعريف والإصطلاحات المتصلة بالبيانات

إن البيانات الإجمالية إما أن تكون مجاميع أو متوسطات مرجحة لبيانات فرادى البلدان. ويُعبر عن متوسطات معدلات النمو لسنوات متعددة كمعدلات تغيير سنوية مركبة ما لم يذكر خلاف ذلك. والطريقة المتبعة هي تحديد فترة التغيير في معدل النمو لسنوات متعددة، وإغفال سنة الأساس؛ مثال ذلك أن متوسط معدل النمو في عشر سنوات لأحد المتغيرات في الثمانينات سيكون هو متوسط معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠. أما معدلات النمو سنة بعد أخرى فيعبر عنها في شكل نسب مئوية سنوية للتغيرات.

وقد تختلف البيانات التاريخية الواردة في المرفق الإحصائي عن البيانات الواردة في الطبقات السابقة بسبب الاستكمال، وبسبب التغييرات في توافر البيانات الخاصة بفرادى البلدان.

الناتج

يحسب نمو الناتج في كل مجموعة بلدان من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان مقيسا بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨. أي أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية في عام ١٩٨٨ قد حولت إلى دولارات (مع إدخال تعديلات في حالات مختارة)^(٦). ثم طبقت على السنوات السابقة واللاحقة باستخدام التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي" لكل بلد. ويعتقد أن هذا المنهج يوفر مجموعة معقولة من معدلات النمو الإجمالية لفترة تمتد حوالي ١٥ سنة، وتتركز حول سنة ١٩٨٨. وبعبارة أخرى، فإنه يتعين تحريك سنة الأساس من وقت لآخر للتعبير عن تغيير تكوين الإنتاج والإنفاق على مدى فترات طويلة.

وتستخدم البيانات الوطنية عن "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" للوصول إلى أرقام الناتج الكلي، ولذلك تتبع الممارسات الوطنية في تعريف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل بلد. ولو اختارت فرادى البلدان أيضا سنة ١٩٨٨ كسنة الأساس لحساباتها لكان ذلك مفيدا، لكنها لم تفعل ذلك عموما.

وأصبح الآن لسنة الأساس ذاتها، في حالة الولايات المتحدة، معنى مختلف جدا. ذلك أنه قد أعيد مؤخرا حساب بيانات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في شكل رقم قياسي "مرجح على أساس متحرك"، فبدلا من تقدير الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات بأسعار سنة الأساس ثم حساب معدل بين السنوات انطلاقا من تلك التقديرات، أصبح الآن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة لأي سنة من السنوات هو متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بأسعار تلك السنة ومعدل النمو محسوبا بأسعار السنة التي قبلها. ثم تحسب سلسلة من "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" للولايات المتحدة بتطبيق معدلات النمو تلك على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في سنة الأساس، التي هي حاليا سنة ١٩٩٢^(٧).

الاقتصادات المتقدمة النمو

حتى نشر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢"^(٨)، كانت "الدراسات" تنشر بيانات الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي (تبعيا لما يصدر أولا من سلاسل البيانات) بوصفها مؤشرات للنشاط الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، وذلك حتى تعكس بياناتها الحالة الراهنة قدر الإمكان. بيد أنه بسبب التحسن في توافر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢"^(٩) استخدمت "الدراسة" الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الكلي في جميع البلدان.

وبدءا من عام ١٩٩١، أصبحت بيانات النمو الاقتصادي الإجمالي لألمانيا تشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة. ونظرا لأن البيانات الرسمية عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا ما بعد التوحيد كانت متاحة اعتبارا من عام ١٩٩١، فإن أول سنة أمكن حساب معدل النمو عنها من البيانات الرسمية هي ١٩٩٢. أما معدل النمو في عام ١٩٩١، كما يظهر في الجدول ألف - ٢، فهو متوسط مرجح لمعدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسميين والتقديرين في شطري ألمانيا، ويستند الترجيح إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١، كما نشره Statistisches Bundesamt (المكتب الإحصائي الاتحادي) بألمانيا.

الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال

بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢" حدث تحول من استخدام الناتج المادي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الكلي للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. وأدخلت تعديلات، ولا سيما في حالة الاتحاد السوفياتي السابق، على بيانات الناتج القومي الإجمالي المنشورة بالعملة المحلية وذلك بغرض التوصل إلى سلسلة زمنية بالقيمة الحقيقية والقيمة الإسمية، تكون مفيدة من الناحية التحليلية. وفي كثير من الحالات، لم تكن هناك بيانات حسابات قومية يعتمد عليها تماما أو أسعار صرف ذات مدلول بالنسبة للثمانينات، واستمرت تلك الحالة حتى التسعينات في حالات عديدة. ومن هنا، كان يتعين تقدير مجموعة من الأوزان الترجيحية استنادا إلى بيانات مجزأة (ووضعت مجموعة من معدلات النمو التقريبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للاتحاد السوفياتي في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠).

وفيما بعد، توافرت بيانات جديدة استوجبت استكمال التقديرات المستخدمة في طريقة الترجيح. وتتعلق هذه البيانات مباشرة بسنة ١٩٩٠، ولكن لما كانت سنة ١٩٨٨ قد ظلت تعتبر مؤقتا سنة الأساس، فقد استخدمت البيانات الجديدة لتنقيح الأوزان الترجيحية لعام ١٩٨٨. بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٥"، وبما أنه لم تكن توجد في العملية السابقة أسعار صرف سوقية ذات مدلول اقتصادي للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال في عام ١٩٨٨، بذلت جهود للقيام، عن طريق الاستقراء، بدراسة لتعادل القوة الشرائية في سنة ١٩٨٠ بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق. بيد أن برنامج المقارنات الأوروبية نشر في سنة ١٩٩٤ مجموعة من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٠ مقومة بتعادل القوة الشرائية (انظر أدناه)، وهي تقديرات سارت على نوح دراسة من نفس الطبيعة لجميع بلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٠). وبالإضافة إلى ذلك، نشر في سنة ١٩٩٢ نص منقح من "جداول بن العالمية" (الإصدار ٥.٥)، تضمنت تقديرات للناتج المحلي الإجمالي مقومة بتعادل القوة الشرائية لسنة ١٩٨٥ للبلدان التي لم تشارك في عملية برنامج المقارنات الدولية لتلك السنة، كما أتاحت تقديرات جديدة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقومة بتعادل القوة الشرائية لجميع البلدان حتى آخر الثمانينات^(١١).

وتم وضع تقديرات للناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٠ للاتحاد السوفياتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا باستخدام الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوصول إلى أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٠ باستخدام "الدولارات الدولية" وضربها في التقديرات السكانية لسنة ١٩٩٠. واستخدمت تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الواردة في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، للتوصل، عن طريق الاستقراء الرجعي، إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٨، التي خصم تضخمها على أساس أسعار سنة ١٩٨٨ باستخدام "جداول بن العالمية" المنقحة (وإن كان ذلك باعتبار أن سنة ١٩٨٥ هي سنة الأساس). ولما كانت بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تشاركا في أي من عمليات برنامج المقارنات الدولية، فإن الأوزان الترجيحية المطبقة على ناتجهما المحلي الإجمالي لسنة الأساس ١٩٨٨ قدرت باستخدام نهج انتقالي (من خلال حساب النسب المستندة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لهنغاريا في سنة ١٩٨٨).

وبالإضافة إلى المحذور العام المتعلق بموثوقية البيانات عموما، وتساوقها وقابليتها للمقارنة، أصبحت نسبة النشاط الاقتصادي التي لا تشملها الإحصاءات القومية مدعاة للقلق الشديد للغاية في بعض البلدان. فانتشار الأنماط الجديدة من الانتاج والمعاملات والكيانات جعل الإطار المؤسسي والمنهجي السابق للإحصاءات إطارا غير كاف. ونتجت عن ذلك حالات من التضارب الكبير في البيانات المبلغ عنها رسميا. ولذلك تجري عملية إصلاح شاملة للنظم الإحصائية الوطنية في الاتحاد الروسي وفي غيره من دول الاتحاد السوفياتي السابق. وصدرت، نتيجة

لذلك، تنقيحات هامة لعدة سلاسل من البيانات. ومن المتوقع صدور تنقيحات أخرى لبيانات الأداء السابق والحالي، ومن المرجح أن تقدم صورة أدق عن نشاط الاقتصاد السوقي بأكمله، ولا سيما عناصره التي لا يشملها الإبلاغ حالياً. ولذلك يجدر التذكير أكثر من أي وقت مضى أنه يجب معاملة البيانات الإحصائية المقدمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالعديد من الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، وكذلك بدول أخرى مارة بمرحلة انتقال، بوصفها تقديرات مؤقتة عرضة للتنقيح الشديد^(١٢).

البلدان النامية

بداية من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"، تقوم تقديرات نمو الناتج في البلدان النامية على بيانات ٩٣ بلداً، تمثل نسبة تقدر بـ ٩٩ في المائة من سكان جميع البلدان النامية. ويحول الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالعملة الوطنية في عام ١٩٨٨ إلى قيمته بالدولار. وأدخلت تعديلات في الحالات التي كان فيها التحويل بسعر الصرف الرسمي يعطي نتائج غير واقعية.

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن صدق تقديرات الناتج وغيرها من البيانات الإحصائية للبلدان النامية إنما يتعلق بالمرحلة التي بلغتها نظمها الإحصائية من التطور. وبتحسين هذه النظم، يمكن توقع إجراء تنقيحات في البيانات. مثلاً، أعادت تركيا، في عام ١٩٩٤، حساب ناتجها القومي الإجمالي رجوعاً حتى سنة ١٩٦٨ باستخدام بيانات جديدة، مثل نتائج دراسات استقصائية أجريت مؤخراً، وبيدماج بعض البنود والقطاعات الاقتصادية الفرعية التي تعذر إدراجها في الحسابات القومية السنوية السابقة^(١٣). وفي أفريقيا، على وجه الخصوص، يوجد اختلاف واسع في قيم المجاميع الاقتصادية التي تقدمها مختلف المصادر الوطنية والدولية عن العديد من البلدان في المنطقة. أما البيانات المتعلقة ببلدان آسيا وأوروبا وكذلك في أفريقيا التي توجد فيها منازعات وحروب أهلية وينبغي تفسيرها على أنها لا تبين سوى درجات تقريبية للحجم. وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم واختلال أسعار الصرف، يمكن أن تحدث تشوهات كبيرة في بيانات الحسابات القومية. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، قامت الأرجنتين بتنقيح ناتجها المحلي الإجمالي في الثمانينات بحوالي ٣٠ في المائة.

المنهجيات البديلة لحساب مجاميع الناتج العالمي

تستخدم دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم طريقة ترجيح مستمدة من تحويل البيانات الوطنية تستخدم باستخدامها أسعار الصرف بغية تجميع معدلات نمو ناتج فرادى البلدان في مجاميع إقليمية وعالمية، حسب ما ورد أعلاه. وهذا النهج مماثل للنهج المتبع في تقارير دولية أخرى مثل تقارير البنك الدولي. أما صندوق النقد الدولي، ولا سيما في تقريره عن "التوقعات الاقتصادية العالمية" فهو يتبع الآن نهجاً مختلفاً. فقد اعتمد في أيار/مايو ١٩٩٣ طريقة ترجيح لحساب المجاميع تستمد فيها أوزان الترجيح القطري من الناتج المحلي الإجمالي الوطني معبراً عنه "بالدولارات الدولية"، وتحول القيم من العملة المحلية باستخدام تعادلات القوة الشرائية كأسعار صرف. وسارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نهج صندوق النقد الدولي واعتمدت طريقة بديلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في تقريرها عن "التوقعات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". ولا تزال مسألة أي النهج يتبع موضع خلاف^(١٤).

والدافع وراء استخدام أوزان ترجيح تعادلات القوة الشرائية هو الاعتقاد في أنه، عند حساب الانتاج الكلي في بلدين. ينبغي استخدام مجموعة موحدة من الأسعار لتحديد نفس قيمة الأنشطة في البلدين، وهو أمر لا يحدث عادة عندما تستخدم أسعار صرف السوق لتحويل قيم الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية. ويقوم نهج تعادلات القوة الشرائية بإعادة تحديد قيمة الانتاج الإجمالي (الإنتاج في الواقع) في مختلف البلدان في مجموعة وحيدة من الأسعار. ومعامل تحويل تعادلات القيمة الشرائية هو من حيث المبدأ عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء السلع والخدمات المكافئة لما يمكن شراؤه بوحدة واحدة من عملة بلد القياس، أي الولايات المتحدة. بيد أنه يصعب، من حيث المبدأ وعملياً، حساب تعادلات القوة الشرائية لأن السلع والخدمات غير قابلة دائماً للمقارنة بين بلد وآخر، مما يجعل مقارنة أسعارها مباشرة عملية صعبة بالتبعية. وهذه هي الحال بوجه خاص في عدة خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، التي يصعب قياس ناتجها بالذات ناهيك عن أسعارها.

وهناك مشكلة هامة يطرحها استخدام تقديرات تعادلات القوة الشرائية هذه لحساب الأحجام النسبية للبلدان تتمثل في أن أحدث مجموعة تم استكمالها لأسعار تعادلات القوة الشرائية كانت لعام ١٩٨٥، وشملت مجموعة من ٦٤ بلداً فقط^(١٥). وسيضطلع بنشر تقديرات لسنة مرجعية جديدة (١٩٩٣) تشمل مجموعة أكبر من البلدان في أواخر عام ١٩٩٦ أو أوائل عام ١٩٩٧، برنامج المقارنات الدولية، الذي تقوم بتنسيق أنشطته شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، فقد لوحظت بعض أوجه التناقض، بين الناتج المحلي الإجمالي وأهم عناصر الإنفاق المكونة له متى قيست بأسعار السوق من ناحية وبين الناتج المحلي الإجمالي وعناصره مقيسة بالأسعار "الدولية" كما هي مشتقة في عملية برنامج المقارنات الدولية من ناحية أخرى. واستناداً إلى ذلك (وباستخدام بيانات أخرى جزئية للغاية بشأن أسعار المستهلك) استنبطت وسيلة لحساب المستويات التقريبية للناتج المحلي الإجمالي حسب تعادلات القوة الشرائية وأهم عناصر الإنفاق المكونة له بالنسبة للبلدان التي لم تشارك في برنامج المقارنات الدولية، وأصبحت النتائج التي تم التوصل إليها معروفة لدى المشتغلين بالاقتصاد والإحصاء باسم جداول بن العالمية Penn World Tables^(١٦).

ولا يمكن تطبيق نهج تعادلات القوة الشرائية أو نهج أسعار الصرف لترجيح بيانات الناتج المحلي الإجمالي القطرية بطريقة خالصة نظريا أو ثابتة تماما. وهناك احتياجات هائلة إلى البيانات اللازمة لبرنامج مقارنات دولية عالمي حقا، بالرغم من أن تغطية برنامج المقارنات الدولية تزداد في كل جولة. وبالمثل، لما كان نظام الأوزان الترجيحية القائم على أسعار الصرف يفترض وجود عالم من أسواق العملات الأجنبية والاقتصادات المحلية التي تعمل في ظروف تنافسية متحررة، فإن تطبيقه كان مقيدا بالرقابة على الصرف والاختلالات الحادة في أسعار السوق في العديد من البلدان. بيد أن الاتجاه العالمي نحو تحرير الاقتصاد والسعي إلى تحقيق إمكانية التحويل الكامل حيث لا توجد بعد، قد يسمح، بمرور الزمن، بتطبيق طريقة أسعار الصرف تطبيقا أكثر ثباتا. وحتى وإن تحقق ذلك، فإن الطرائق مختلفة من حيث المفهوم وتؤدي بالتالي إلى قياسات مختلفة لنمو الناتج العالمي.

ويمكن ملاحظة الفروق في قياس نمو الناتج في الجدول ألف - ١ أدناه، في الفترتين ١٩٨١ - ١٩٩٠ و ١٩٩١ - ١٩٩٥. وتستخدم التقديرات نفس البيانات عن الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان، وتستخدم البيانات لنفس عدد البلدان في مجموعتي المتوسطات. ولا تختلف الأعمدة إلا من حيث الأوزان الترجيحية المستخدمة لحساب المتوسطات، الواردة في الجدول أدناه، للناتج ولنصيب الفرد من الناتج في سنة الأساس^(١٧).

النتاج ونصيب الفرد من الناتج في سنة الأساس

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)		الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين الدولارات)		
على أساس تعادلات القوة الشرائية	على أساس أسعار الصرف	على أساس تعادلات القوة الشرائية	على أساس أسعار الصرف	
١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٨	
٤ ٣٨٠	٣ ٨٣٤	٢٢ ٣٢٩	١٩ ٥٤٧	العالم
١٥ ٧٤١	١٧ ٨٧٥	١٢ ٤٠٩	١٤ ٠٩١	الاقتصادات المتقدمة النمو
				منها:
١٩ ٨٠٤	١٩ ٩٩٢	٤ ٨٥٤	٤ ٩٠٠	الولايات المتحدة
١٣٠٢٤	١٤ ٤١٥	٤ ٧٢٠	٥ ٢٢٤	الاتحاد الأوروبي ^(١)
١٥٠٣٣	٢٣ ٦٣٨	١ ٨٤٣	٢ ٨٩٨	اليابان
٥ ٧٧٩	٥ ٧٧٩	٢ ٢١٧	٢ ٢١٧	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(ب)
١ ٩٦٢	٨٢٥	٧ ٧٠٣	٣ ٢٣٩	البلدان النامية
				حسب المناطق:
٤ ٣٨٧	٢٠٤٠	١ ٨٥٦	٨٦٣	أمريكا اللاتينية
١ ٢٢٩	٦٦٤	٧٣٤	٣٩٧	أفريقيا
٤ ١٢٥	٣ ٤٨٢	٥٠٩	٤٣٠	غربي آسيا
١ ٧١١	٦١٤	٢ ٧٠٨	٩٧٢	جنوب وشرق آسيا
١ ٣٨٤	٣٩٠	١ ٥٥٣	٤٣٨	الصين
٤ ٤٠٩	١ ٨٠٠	٣٤٢	١٤٠	منطقة البحر الأبيض المتوسط
				حسب المجموعة التحليلية:
٤٠٢٣	٣ ٨٥٥	٣٨٤	٣٦٨	بلدان رأس المال الفائض
١ ٩١١	٧٤٩	٧ ٣١٩	٢ ٨٧١	البلدان المستوردة لرأس المال
٧ ٧٢٥	٥٠٩١	٥٤٢	٣٥٧	البلدان الأربعة المصدرة للمصنوعات
١ ٨٠٢	٦٦٨	٦ ٧٧٧	٢ ٥١٤	بلدان أخرى
				بنود تذكيرية
٧٨٠	٣٤٨	٢٥٤	١١٣	البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى
٨٤٦	٢٥٢	٣٧٣	١١١	أقل البلدان نموا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) أدرجت أرقام الجمهورية الديمقراطية الألمانية في أرقام ألمانيا الغربية بداية من سنة ١٩٩١.

(ب) بالنسبة للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادلات القوة الشرائية فقط.

وأوضح أن الاقتصاد العالمي كان أسرع نمواً عند تقييم الناتج المحلي الإجمالي للبلدان بمعاملات تحويل تعادلات القوة الشرائية، رغم أن معدلات النمو لمختلف مجموعات البلدان لا تختلف كثيراً بوجه عام عندما تحول البيانات بمعاملات تعادلات القوة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف. ومن السهل تفسير ذلك: فالبلدان الآسيوية النامية التي تسهم بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، تنمو بأسرع من نمو بقية بلدان العالم، ووزنها الترجيحي طبقاً لطريقة تعادلات القوة الشرائية أكبر منه في طريقة أسعار الصرف. وللصين تأثير هام للغاية. ففي سنة ١٩٩٨، كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان النامية باستثناء الصين عند تقييمه بطريقة تعادلات القوة الشرائية أكبر بـ ٢,٢ مرة منه بطريقة أسعار الصرف، أما الناتج المحلي الإجمالي للصين فكان أكبر بـ ٢,٥ مرة. ولذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية باستثناء الصين، مقيماً بأسعار الصرف نما بين سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٥ بحوالي نفس المعدل الذي نما به ذلك الناتج مقيماً بتعادلات القوة الشرائية، أي ٢,٦ في المائة مقابل ٢,٨ في المائة. بيد أنه عند إدراج الصين، تصبح معدلات النمو ٤,٨ و ٥,٥ في المائة، على التوالي.

التجارة الدولية

إن المصدر الرئيسي لبيانات الجدولين ألف - ١٥ وألف - ١٨ هو قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي المتعلقة باتجاه التجارة، في حين استمد الجدولان ألف - ١٧ وألف - ١٨ من البيانات التجارية الأكثر تفصيلاً في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الخارجية (COMTRADE).

وتستند قيم التجارة الواردة في الجدول ألف - ١٩ بدرجة كبيرة إلى البيانات الجمركية لتجارة السلع، محولة إلى دولارات باستخدام متوسط أسعار الصرف السنوية، ومستمدة أساساً من "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وهذه البيانات تكملها البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات في حالات معينة. وقد استندت تقديرات قيم التجارة بالدولار للسنوات حتى ١٩٩٠ في حالة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، إلى الأبحاث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتضمن البيانات الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات من اللجان الإقليمية ومن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، تم الحصول على مجاميع نمو أحجام التجارة من البيانات الوطنية، كما جمعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق النقد الدولي، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. أما المؤشرات الضمنية لقيم الوحدات الواردة في الجدول ألف - ٢٠ فقد حسبت من قياسات القيمة والحجم. وتعرف معدلات التبادل التجاري بأنها نسبة قيم وحدات الصادرات إلى قيم وحدات الواردات.

واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ألغيت المكاتب الجمركية الواقعة على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تجمع وتفحص الإقرارات الجمركية عن الصادرات والواردات الوطنية، مع بدء العمل بالسوق الوحيدة. ووضع نظام جديد لجمع المعلومات الخاصة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي يسمى إنتراستات INTRASTAT. ويعتمد نظام إنتراستات على المعلومات التي تجمع مباشرة من المؤسسات التجارية وهو مرتبط بنظام إقرارات ضريبة القيمة المضافة المتصلة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك للسماح بمراقبة جودة البيانات الإحصائية. ومع ذلك، لا يزال يتعذر مقارنة البيانات بسبب التغيرات في المنهجية المتبعة.

وبالنسبة للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، هناك عاملان يحولان دون عرض التقديرات الخاصة بقيم التجارة وأحجامها عرضاً يجعلها أكثر من مجرد تقديرات مؤقتة: الأول هو التحول الذي حدث أساساً في عام ١٩٩١، من التجارة داخل الإقليم بأسعار هي بالأحرى جزافية وبالروبل الحسابي، إلى التجارة بأسعار السوق العالمية بالعملات القابلة للتحويل؛ والثاني هو قصور نظم جمع البيانات في المنطقة. ويؤثر هذان العاملان إلى حد كبير على إمكانية التعويل على حساب التغيرات في قيم الوحدات.

وتقدر قيم وحدات الصادرات بالنسبة إلى مجموعات البلدان النامية استناداً إلى المتوسطات المرجحة لأسعار الصادرات من فئات من السلع الأساسية عند مجموعة توافقية من مستويات تتألف من ثلاثة أرقام وأربعة أرقام في التصنيف الموحد للتجارة الدولية، بالاستناد إلى قاعدة إحصاءات التجارة الخارجية (وتعكس الأوزان الترجيحية نصيب كل سلعة أو مجموعة من السلع في قيمة مجموع صادرات المنطقة). أما قيم وحدات الواردات الخاصة بمجموعات البلدان النامية فتقدر من المتوسطات المرجحة لقيم وحدات الصادرات الخاصة بمجموعات البلدان الموردة (وتعكس الأوزان الترجيحية حصص كل مجموعة موردة في قيمة واردات المنطقة)^(١٨).

التدفقات المالية الدولية

تتضمن "الدراسة" جداول موحدة للتحويل الصافي للموارد المالية فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إضافة إلى الجداول الخاصة بموازن المدفوعات للحساب الجاري، والديون الخارجية وتدفقات مالية معينة. ويقاس التحويل الصافي بطريقتين، استناداً إلى أحد التعريفين، وفق الأصل الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٦^(١٩).

ويشمل أحد التعريفين مفهوم التحويل الصافي استناداً إلى الإنفاق، ويمكن عزوه بشكل عام إلى نظام الحسابات القومية. ويتعلق مقياس التحويل الصافي هذا بالتمويل الضمني للميزان التجاري للسلع والخدمات وأجور العمال والتحويلات المتصلة بدخل اليد العاملة (وإلى حد كبير، تحويلات العمال). وجبرياً، إذا كانت سين تمثل الصادرات من السلع والخدمات وأجور العمال والتحويلات، وإذا كانت ميم تمثل المتغير المناظر للواردات، فإن التحويل الصافي على أساس الإنفاق يكون - (سين - ميم). ويعني التحويل الصافي الموجب، أن مجموع إنفاق الاقتصاد على الإنتاج المحلي والواردات يفوق قيمة الناتج المنتج محلياً (بما في ذلك إيرادات العمل الأجنبية الصافية).

والمفهوم الثاني هو التحويل الصافي على أساس مالي، ويعرف بأنه صافي تدفق رأس المال مخصصاً منه المدفوعات الصافية للفائدة وأرباح الأسهم. ويعرف رأس المال بأنه يشمل المنح الرسمية والمنح الخاصة (عدا تحويلات العمال)، والاستثمار المباشر^(٣) وجميع التدفقات الائتمانية، بما في ذلك استخدام موارد صندوق النقد الدولي. وتنطوي هذه المعالجة على نهج قياسي - وإن لم يكن الوحيد - في تناول موازين المدفوعات. وهي تقوم على تعريف للحساب الجاري بوصفه ميزان المدفوعات للسلع، وجميع الخدمات والتحويلات الخاصة، كما أنها تعالج الاقتراض من صندوق النقد الدولي بوصفه تدفقاً ائتمانياً، بينما تعتبر هذه القروض في أشكال أخرى من المعالجة جزءاً من التغير في الاحتياطيات.

وحلقة الوصل بين تعريفي التحويل الصافي هي التغير الصافي في الاحتياطيات، أي أن التحويل الصافي على أساس مالي مخصصاً منه الزيادة الصافية في الاحتياطيات يساوي التحويل الصافي على أساس الإنفاق. ولا يميز مفهوم التحويل الصافي على أساس الإنفاق في الواقع بين التغيرات في الاحتياطيات وتدفقات رأس المال الأخرى، بل يضمها جميعاً باعتبار أنها تشكل الوسيلة لتمويل التحويل الصافي. أما مفهوم التحويل الصافي على أساس مالي فإنه يركز الانتباه في الواقع على تكوين التدفقات المالية لجميع العناصر الفاعلة عدا البنك المركزي للبلد المعني.

الحواشي

(١) اثيوبيا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، إريتريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر القمر، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ملاوي، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(٢) تقرير لجنة التخطيط الإنمائي، عن دورتها التاسعة والعشرين (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٢ (E/1994/22)، الفصل الخامس).

(٣) لجنة الاتحادات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4).

(٤) IMF, Balance of Payments Manual, 5th ed., (Washington, D.C., IMF, 1993).

(٥) Wilfred Beckerman, "National income", in The New Palgrave: The World of Economics, John Eatwell, Murray Milgate, and Peter Newman, eds., (New York, The Macmillan Press, Limited, 1991), p. 486.

(٦) عندما يبدو أن أسعار صرف معينة تخرج عن حدود "الواقعية"، فإنها تستبدل بأسعار صرف بديلة. ويمكن استخدام متوسطات أسعار الصرف في السنوات ذات الصلة، أو تعديل سعر الصرف لسنة أكثر اقتراباً من الحالة العادية وفقاً لمعدلات التضخم النسبي من الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف "صحيحاً".

(٧) انظر Charles Steindel, "Chain-weighting: the new approach to measuring GDP", Current Issues in Economics and Finance, Federal Reserve Bank of New York, December 1995; For details, see United States Department of Commerce, Survey of Current Business, January/February 1996, pp. 1-118.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويبات.

(٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.C.1.

(١٠) انظر International Comparison of Gross Domestic Product in Europe, 1990 (United Nations publication, Sales No. E.94.II.E.23) and OECD, Purchasing Power Parities and Real Expenditures, vol. I, (Paris, OECD, 1992).

- (١١) انظر Robert Summers and Alan Heston, "The Penn World Book Table (Mark5): an expanded set of international comparisons, 1950", Quarterly Journal of Economics, vol. 106, No. 2 (May 1991), pp. 327-368. وقد قام بإتاحة هذه البيانات على قرص حاسوبي The National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, United States of America.
- (١٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1). "المحاذير والمواصفات المتعلقة بعرض البيانات" في المرفق الإحصائي، الصفحات ٤٩٦ - ٥٠٢.
- (١٣) State Institute of Statistics, Prime Ministry (Ankara, 1994), Republic of Turkey, Gross National Product: Concepts, Methods and Sources, State Institute of Statistics, pp. iii-iv.
- (١٤) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ ... الصفحات ٥٠٢ - ٥٠٨".
- (١٥) انظر World Comparisons of Real Gross Domestic Product and Purchasing Power, 1985: Phase V of International Comparison programme, Series F. No. 64 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.7).
- (١٦) انظر Summers and Heston، المرجع نفسه.
- (١٧) أخذت بيانات تعادلات القوة الشرائية من جداول بن العالمية (الإصدار ٥.٦ أ). وهذا المصدر لا يستخدم للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال لأن تقديرات نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٨٨ مرتفعة بشكل لا يمكن تصديقه. ومن جهة أخرى، خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين بحوالي ٦٠ في المائة في الإصدار ٥.٦ ومن جداول بن العالمية بالمقارنة بالإصدار ٥.٥. وفي حين أن هذا الرقم أكثر تمشياً مع غيره من التقديرات، فإن التنقيح يؤكد كبر درجة عدم التيقن التي تكتنف بعض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادلات القوة الشرائية.
- (١٨) نظرا للتغير السالف الذكر الذي حدث في منهجية الولايات المتحدة فيما يتعلق بحساب القيم الحقيقية باستخدام أرقام قياسية مرجحة على أساس متحرك بدلا من الأوزان الترجيحية الثابتة السنوات، جرى تنقيح قيم الوحدات وأحجام التجارة بدرجة كبيرة، وأدى هذا أيضا إلى إجراء تنقيحات هامة في تقديرات الحجم وقيم الوحدات المتعلقة بخمسة من الشركاء التجاريين من البلدان النامية.
- (١٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.II.C.1، المرفق الثالث.
- (٢٠) يعرف الاستثمار المباشر على أساس التدفق النقدي الفعلي، وهو تعريف متسق مع الممارسة المتبعة في عدد كبير من البلدان النامية في الإبلاغ عن هذه البيانات؛ أي أن الاستثمار المباشر لا يتضمن الإيرادات المعاد استثمارها، وبالتبع، فإن الدخل من الاستثمار المباشر لا يتضمن أيضا الإيرادات المعاد استثمارها.

قائمة الجداول

الصفحة

	الإنتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي	أولا -
٢٨٧	السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٩٥-١٩٨٠	ألف - ١
٢٨٨	الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٢
٢٨٩	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٣
٢٩٠	البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعة البلدان، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٤
٢٩١	الاقتصادات المتقدمة النمو: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٩٤-١٩٨٠	ألف - ٥
٢٩٣	الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٦
٢٩٤	الاقتصادات المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٧
٢٩٥	الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: المؤشرات المالية، ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ٨
٢٩٦	الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: أسعار الصرف السائدة قياس عام ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ٩
٢٩٧	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ١٠
٢٩٩	البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٩٤-١٩٨٠	ألف - ١١
٣٠١	البلدان النامية: الفئات الرئيسية لحصائل النقد الأجنبي، ١٩٩٢-١٩٨٠	ألف - ١٢
٣٠٣	البلدان النامية: التضخم ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ١٣
٣٠٤	اقتصادات نامية مختارة: أسعار الصرف الحقيقية السائدة، قياس عام ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ١٤
	التجارة الدولية	ثانيا -
٣٠٥	اتجاه التجارة: الصادرات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٩٥-١٩٨٠	ألف - ١٥
٣٠٧	اتجاه التجارة: الواردات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٩٥-١٩٨٠	ألف - ١٦
٣٠٩	التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات، ١٩٩٤-١٩٨٠	ألف - ١٧
٣١٠	التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات، ١٩٩٤-١٩٨٠	ألف - ١٨
٣١١	التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٦-١٩٩٦	ألف - ١٩
٣١٥	التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٩٦-١٩٨٦	ألف - ٢٠
٣١٨	الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ٢١
	الحالة المالية الدولية والأسواق المالية	ثالثا -
٣١٩	ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان، ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ٢٢
٣٢٠	معاملات الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٩٥-١٩٨٥	ألف - ٢٣

الصفحة

٣٢٢ ١٩٩٥-١٩٨٥	معاملات الحساب الجاري : الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال،	ألف - ٢٤
٣٢٥ ١٩٩٥-١٩٨٥	معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية،	ألف - ٢٥
٣٢٨ ١٩٩٥-١٩٨٥	التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية،	ألف - ٢٦
٣٣١ ١٩٩٥-١٩٨٥	التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال،	ألف - ٢٧
٣٣٤ ١٩٩٥-١٩٨٥	الاحتياجات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال،	ألف - ٢٨
٣٣٥ ١٩٩٥-١٩٨٥	صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق،	ألف - ٢٩
٣٣٦ ١٩٩٥-١٩٨٥	صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: حسب المرفق،	ألف - ٣٠
٣٣٧ ١٩٩٥-١٩٨٥	الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان،	ألف - ٣١
٣٣٨ ١٩٩٤-١٩٧٥	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها،	ألف - ٣٢
٣٤٠ ١٩٩٤-١٩٨٣	التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية،	ألف - ٣٣
٣٤١ ١٩٩٥-١٩٨٥	الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف،	ألف - ٣٤
٣٤٢ ١٩٩٥-١٩٨٥	الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال،	ألف - ٣٥
٣٤٦ ١٩٩٥-١٩٨٥	الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال،	ألف - ٣٦
٣٤٩ ١٩٩٥-١٩٨٥	مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال،	ألف - ٣٧
٣٥١ ١٩٩٥-١٩٨٥	إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين،	ألف - ٣٨
٣٥٢ ١٩٩٥-١٩٨٥	اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية،	ألف - ٣٩
		سوق النفط الدولية	رابعاً -
٣٥٣ ١٩٩٦-١٩٨٦	الطلب العالمي على النفط،	ألف - ٤٠
٣٥٤ ١٩٩٦-١٩٨٦	الانتاج العالمي من النفط الخام،	ألف - ٤١
٣٥٥ ١٩٩٥	انتاج النفط الخام لبلدان الأوبك،	ألف - ٤٢
٣٥٦ ١٩٩٥-١٩٦٠	قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)،	ألف - ٤٣

أولا - الانتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

الجدول ألف - ١ - السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٨٠-١٩٩٥

نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي		السكان (بالملايين)		معدل نمو السكان		نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للتغير السنوي)			
						على أساس سعر الصرف (بالدولار بأسعار ١٩٨٨)		على أساس معادلات القوة الشرائية	
١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠	-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠	-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٨١ ١٩٩٠
٣٩٠٠	٣٥٤٨	٥٦٢٩	٤٣٩٢	١,٦	١,٧	٢,٥	٣,٢	١,٤	٢,٩
١٩٦٦٥	١٤٩٨٤	٨٢٤	٧٥٣	٠,٦	٠,٦	١,٦	٢,٩	١,٥	٢,٩
٢١٣٨٥	١٧٢١٥	٢٦٣	٢٢٨	١,١	٠,٩	١,٩	٢,٩	١,٩	٢,٩
١٦٠٣٩	١٢٢٩٠	٣٧٢	٣٥٥	٠,٤	٠,٣	١,٣	٢,٣	١,٣	٢,٣
٢٧١٢٩	١٨١٩٣	١٢٥	١١٧	٠,٣	٠,٦	١,٣	٤,١	١,٣	٤,١
٣٦٣٩	٤٨٢٣	٣٩١	٣٦١	٠,٢	٠,٧	٧,٧-	٢,٠	٧,٧-	٢,٠
٩٨٨	٧٨٠	٤٤٢٤	٣٢٧٨	١,٩	٢,١	٥,٥	٤,٠	٤,٨	٣,١
٢٠٩٢	٢١٨٢	٤٧٥	٣٥٣	١,٩	٢,١	٢,٨	١,٢	٢,٧	١,٢
٦٥٧	٧٦٥	٦٨٦	٤٤٨	٢,٩	٢,٩	١,٨	٢,١	١,٦	٢,٠
٣٣٢٨	٥٧٣٦	١٥٣	٩٠	٢,٩	٤,٠	٢,٨	٠,٥-	٢,٣	١,٣-
٨١٧	٤٦٤	١٨٠٢	١٣٢٢	٢,٠	٢,١	٥,٦	٥,٦	٦,٠	٦,٠
٦٦٤	٢٠٢	١٢٢١	٩٩٩	١,١	١,٥	١١,٣	٩,٠	١١,٣	٩,٠
١٥٧٣	١٧١٦	٨٦	٦٧	١,٤	١,٨	٠,٣-	٢,٥	٠,٩-	٢,١
٣٦٢٢	٧١٢٧	١١٥	٦٨	٢,٤	٤,٢	١,٨	١,٨-	١,٥	٢,٢-
٩١٨	٦٤٦	٤٣٠٩	٣٢١٠	١,٩	٢,١	٥,٧	٤,٤	٥,٢	٤,٠
٧٥٧٨	٢٩٨٢	٧٥	٦٣	١,٠	١,٢	٦,٩	٨,٠	٧,٠	٨,٠
٧٩٩	٥٩٩	٤٢٢٣	٣١٤٧	١,٩	٢,١	٥,٦	٤,١	٤,٩	٣,٥
٣٠٤	٣٨٠	٤٠١	٢٥٥	٣,١	٣,١	١,٣	١,٧	١,٠	١,٨
١٦٨٤	١٨٥٧	٦٥١	٤٧٢	٢,٠	٢,٢	٢,٢	١,٢	٢,٢	١,١
٢٣٨	٢٦١	٥٣٦	٣٦٣	٢,٩	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٠	٢,٠

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

- (أ) الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة التي تشملها ألمانيا اعتباراً من عام ١٩٩١.
(ب) بالنسبة للاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال، يقيّم الناتج المحلي الإجمالي على أساس معادلات القوة الشرائية.

الجدول ألف - ٢ - الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٦-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(١)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٦ ^(ج)	
٢,٨	٣,٢	٤,٤	٣,٦	٢,٥	٠,٧♦	١,٦	٠,٧	٢,٧	٢,٠	٢	جميع الاقتصادات المتقدمة النمو
٢,٩	٣,٢	٤,٦	٣,٦	٢,٥	٠,٧♦	١,٧	٠,٨	٢,٦	١,٨	٢	البلدان الصناعية الرئيسية
٢,٢	١,٤	٣,٧	٣,٣	٤,٧	١,٢♦	٢,١	١,١-	٢,٩	١,٩	١	ألمانيا
٢,٩	٣,١	٤,١	٢,٩	٢,١	١,٣	٠,٩	٠,٧-	٢,١	٣,٠	١ ٣/٤	إيطاليا
٢,٥	٢,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٥	٠,٨	١,٤	١,٥-	٢,٩	٢,٢	١	فرنسا
٣,٣	٤,٣	٤,٩	٢,٥	٠,٢-	١,٨-	٠,٨	٠,٨	٤,٦	٢,٢	٢	كندا
٤,٣	٤,٨	٥,٠	٢,٢	٠,٤	٢,٠-	٠,٥-	٢,٣	٣,٩	٢,٥	٢	المملكة المتحدة
٣,٠	٢,٩	٣,٨	٣,٤	١,٣	١,٠-	٢,٧	٢,٢	٣,٥	٢,٠	٢ ١/٤	الولايات المتحدة
٢,٦	٤,١	٦,٢	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,١	٠,٢-	٠,٥	٠,٩	٢	اليابان
٢,٥	٢,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٢	٣,٠	٢,٧	٢	بلدان صناعية أخرى
											بند تذكيري:
٢,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٤	٢,٧	٠,٦♦	١,٠	٠,٥-	٢,٩	٢,٤	١ ١/٢	أوروبا الغربية
٢,٨	٢,٩	٤,١	٣,٤	٢,٧	٠,٦♦	١,٠	٠,٥-	٢,٩	٢,٤	١ ١/٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات: استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" صندوق النقد الدولي.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تشمل الاقليم الشرقي.

(أ) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الاجمالي مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات تستند جزئيا إلى مشروع "فريق واطعي النماذج الاقتصادية القياسية" (مشروع لينك).

الجدول ألف - ٣ - الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٦-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(١)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٦ ^(ج)	
٣,٥	٢,٦	٤,٥	٢,١	٦,١	٨,٦-♦	١٢,٠-	٦,٩-	٨,٩-	١,٨-	٢	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(د)
٣,٢	٢,٢	٢,٧	٠,١	١١,١-	١٠,٦-♦	٣,٠-	١,٠	٣,٩	٥,٩	٥	وسط وشرق أوروبا ^(د)
٥,٦	٠,٨-	١,٤-	٩,٨	١٣,١-	٢٩,٤-	٦,٠-	١١,٠	٧,٤	٦,٠	٥	ألبانيا
٤,٢	٦,١	٢,٦	١,٤-	٩,١-	٦,٩-	٥,٧-	٣,٧-	٢,٢	٢,٥	٣ ١/٢	بلغاريا
٤,٢	٢,٠	٤,٤	٠,٢	١١,٦-	٧,٠-	٢,٦	٣,٨	٥,٠	٧,٣	٥ ٢/٤	بولندا
١,٨	٠,٨	٢,٦	١,٣	١,٢-	١٤,٢-	٦,٤-					تشيكوسلوفاكيا السابقة
										٥ ١/٢	الجمهورية التشيكية
										٥ ٢/٤	سلوفاكيا
٢,٣	٠,٨	٠,٥-	٥,٨-	٨,٢-	١٢,٩-	٨,٨-	١,٣	٣,٥	٦,٩	٥ ١/٢	رومانيا
١,٥	٣,٨	٢,٧	٣,٨	٣,٣-	١١,٩-	٣,٠-	٠,٨-	٢,٩	٢,٠	٢ ٢/٤	هنغاريا
٣,٦	٢,٨	٥,٣	٣,٠	٤,٠-	٨,٠-						الاتحاد السوفياتي السابق
										١/٤	رابطة الدول المستقلة
										١/٢	الاتحاد الروسي
										٢	دول بحر البلطيق
										٢ ١/٢	استونيا
										١/٤	لاتفيا
										٣ ١/٤	ليتوانيا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) المجاميع بالنسبة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة حسب الناتج المحلي الإجمالي بدولارات عام ١٩٨٨ (للاطلاع على المنهجية، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، المرفق، نص تمهيدي)، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويبات).

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات تستند جزئيا الى "مشروع لينك".

(د) بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية حتى عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٤ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٦-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(أ)	١٩٩٦ ^(ب)
٣,٢	٤,١	٤,٥	٣,٥	٣,١	٣,٥	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٥,٢	٥ ١/٢
جميع البلدان النامية										
حسب المنطقة:										
٤,٢	٣,٠	٠,٧	١,٠	-٠,١	٢,٩	٢,٢	٣,٠	٤,٦	٠,٩	٢ ١/٢
أمريكا اللاتينية										
١,٥	٠,٦	٢,٧	٣,٠	٢,٢	١,٤	٠,٩	٠,٤	٢,٥	٢,٧	٤ ١/٤
أفريقيا										
٦,٤-	٠,٨-	٠,٠	٢,٢	١,٩	-٠,٢	٥,٧	٢,٦	٠,٦	٣,١	٣
غرب آسيا										
٦,٢	٧,٠	٨,٥	٦,٢	٦,٦	٥,٤	٥,٢	٥,٥	٦,٧	٧,١	٦ ١/٤
جنوب وشرق آسيا										
٨,٥	١١,١	١١,٣	٤,٢	٣,٩	٨,٠	١٣,٢	١٣,٤	١١,٨	١٠,٢	٩
الصين ^(ج)										
٥,٥	١,١	٠,٨	٠,٤	١,١	٥,٦-	١,٤-	٠,١	٣,٢-	٥,٦	٣ ١/٢
البحر المتوسط										
حسب المجموعة التحليلية										
٨,٠-	١,٨-	١,١-	٣,٦	١,٤	١,٤-	٥,٣	٢,١	٠,٦-	٢,٣	٢ ١/٢
بلدان رأس المال الفائض										
٥,١	٥,٠	٥,٢	٣,٥	٣,٣	٤,١	٤,٩	٥,٣	٦,٢	٥,٥	٥ ١/٢
بلدان مستوردة لرأس المال										
١,٠	١,٧	٣,٥	٣,٠	٥,١	٤,٦	٤,٣	٢,١	٣,٧	٢,١	٤ ١/٤
البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري										
٦,٤	٦,٠	٥,٧	٣,٧	٢,٨	٣,٩	٥,٠	٦,٣	٦,٩	٦,٤	٦
البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي										
١٠,٨	١٢,٠	٩,٦	٦,٥	٧,٢	٧,٨	٥,٧	٦,٢	٧,٦	٧,٦	٦ ١/٤
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات										
٥,٧	٥,٠	٥,٠	٣,١	١,٩	٣,١	٤,٩	٦,٣	٦,٧	٦,١	٦
بلدان أخرى										
بند تذكيري:										
٢,٦	٠,٦	٢,٩	١,٥	١,٢	٠,٤	٠,١	٠,٧-	١,٨	٣,١	٥
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى										
٤,١	٢,٤	١,٢	١,٢	-٠,٢	٢,٢	١,٤	٢,٢	٤,٧	٠,٨	٢ ٢/٤
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون										
٣,٠	١,١	١,٦	١,٩	٢,٠	٠,٦	٢,٤	١,١	٢,٥	٣,٣	٤ ٢/٤
أقل البلدان نموا										

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات تستند جزئيا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

(ج) البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ هي تقديرات حكومية.

الجدول ألف - ٥ - الاقتصادات المتقدمة النمو: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٤

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول ألف - ٥ (تابع)

التحويلات المالية الصافية	الادخار المحلي الإجمالي			الاستثمار المحلي الإجمالي		
	الادخار الخاص	الادخار الحكومي	المجموع			
٠,٢-	٢٢,٧	٠,٩	٢٣,٦	٢٣,٤	١٩٨٠	المجموع ^(١)
٠,٤-	٢٢,٥	٠,٦-	٢٢,٠	٢١,٦	١٩٨٥	
٠,٠	٢١,٠	١,٢	٢٢,٢	٢٢,٢	١٩٩٠	
٠,٨-	٢١,٤	٠,٦	٢٢,١	٢١,٣	١٩٩١	
١,١-	٢٢,٢	٠,٤-	٢١,٨	٢٠,٦	١٩٩٢	
١,٤-	٢٢,٠	٠,٤-	٢١,٦	٢٠,١	١٩٩٣	
٠,٦	٢١,٨	٠,٨	٢٢,٧	٢٣,٣	١٩٨٠	البلدان الصناعية الرئيسية ^(١)
٠,٥	٢١,٩	٠,٧-	٢١,١	٢١,٦	١٩٨٥	
٠,٠-	٢٠,٩	١,١	٢٢,٠	٢٢,٠	١٩٩٠	
٠,٨-	٢١,٣	٠,٧	٢٢,٠	٢١,٢	١٩٩١	
١,١-	٢٢,١	٠,٣-	٢١,٨	٢٠,٦	١٩٩٢	
١,٣-	٢١,٨	٠,٣-	٢١,٦	٢٠,٣	١٩٩٣	
١,١-	٢١,٩	٢٠,٨	١٩٩٤	
						ومنتها:
٠,٥	٢٠,٤	٢,٤	٢٢,٨	٢٣,٤	١٩٨٠	ألمانيا الغربية
٣,٥-	٢٠,٥	٢,٦	٢٣,١	١٩,٦	١٩٨٥	
٥,٨-	٢٥,٩	١,٣	٢٧,٢	٢١,٤	١٩٩٠	
٥,٨-	٢٦,٥	١,١	٢٧,٦	٢١,٨	١٩٩١	
٦,٩-	٢٦,٢	١,٥	٢٧,٧	٢٠,٨	١٩٩٢	
٧,٧-	٢٥,٩	٠,٨	٢٦,٦	١٩,٠	١٩٩٣	
٧,٩-	٢٧,٦	١٩,٧	١٩٩٤	
٠,٥	١٩,٨	٠,١-	١٩,٧	٢٠,٢	١٩٨٠	الولايات المتحدة
٢,٧	٢٠,٤	٢,٤-	١٨,٠	٢٠,٧	١٩٨٥	
١,٢	١٨,٠	١,٩-	١٦,٢	١٧,٤	١٩٩٠	

الجدول ألف - ٥ (تابع)

التحويلات المالية الصافية	الادخار المحلي الإجمالي			الاستثمار المحلي الإجمالي		
	الادخار الخاص	الادخار الحكومي	المجموع			
٠,٣	١٨,٢	٢,٧-	١٥,٥	١٥,٨	١٩٩١	
٠,٥	١٩,٢	٣,٧-	١٥,٥	١٦,٠	١٩٩٢	
١,٠	١٨,٣	٢,٨-	١٥,٥	١٦,٥	١٩٩٣	
١,٤	١٦,٣	١٧,٧	١٩٩٤	
٠,٩	٢٨,٢	٣,٢	٣١,٣	٣٢,٢	١٩٨٠	اليابان
٣,٤-	٢٦,٦	٤,٩	٣١,٥	٢٨,٢	١٩٨٥	
٠,٧-	٢٤,٥	٩,٠	٣٣,٥	٣٢,٨	١٩٩٠	
١,٨-	٢٤,٨	٩,٥	٣٤,٣	٣٢,٥	١٩٩١	
٢,٤-	٢٥,١	٨,٤	٣٣,٥	٣١,١	١٩٩٢	
٢,٣-	٢٥,٧	٦,٦	٣٢,٣	٢٩,٩	١٩٩٣	
٢,١-	٣١,٠	٢٨,٨	١٩٩٤	

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والحسابات القومية ومعلومات وطنية زودت بها الشعبة الإحصائية في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) حولت البيانات المعدة بالعملة الوطنية إلى دولارات بغرض الحصول على المجاميع بأسعار الصرف المتوسطة السنوية.

الجدول ألف - ٦ - الاقتصادات المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٦-١٩٩٦^{١)}

(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^{ب)}	١٩٩٦ ^{ع)}	
٧,٦	٧,٢	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٨,٠	٧,٩	٧,٦	٧ ¼	جميع الاقتصادات المتقدمة النمو
٧,١	٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٢	٦,٨	٧,١	٧,٠	٦,٨	٧	البلدان الصناعية الرئيسية
٦,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٢	٤,٦	٧,٩	٨,٤	٨,٢	١٠ ¼	ألمانيا ^{د)}
١٠,٥	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٣	٩,٩	١٠,٥	١٠,٢	١١,١	١٢,٢	١١	إيطاليا
١٠,٤	١٠,٥	١٠,٠	٩,٤	٨,٩	٩,٤	١٠,٤	١١,٦	١٢,٣	١١,٦	١١ ¼	فرنسا
٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٥	٨,١	١٠,٢	١١,٣	١١,٢	١٠,٣	٩,٥	٩ ¼	كندا
١١,٢	١٠,٣	٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٨	١٠,١	١٠,٤	٩,٥	٨,٧	٨	المملكة المتحدة
٦,٩	٦,١	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٧	٦,٠	٥,٦	٥ ¼	الولايات المتحدة
٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣	اليابان
١٠,٢	٩,٨	٩,٣	٨,٤	٨,١	٨,٩	١٠,١	١٢,٠	١٢,٣	١١,٦	١١ ¼	بلدان صناعية أخرى
											بند تذكيري
٩,٩	٩,٧	٩,١	٨,٣	٧,٦	٨,٠	٨,٩	١٠,٦	١١,٠	١٠,٧	١٠ ¾	أوروبا الغربية
١٠,٣	١٠,٠	٩,٤	٨,٥	٧,٨	٨,٢	٩,١	١٠,٨	١١,٢	١٠,٩	١١	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) فيما يتعلق بالبلدان السبعة المبينة وبعشرة بلدان أخرى، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة لأغراض المقارنة بين البلدان وعلى الفترات الزمنية، وفقاً لتعاريف مكتب العمل الدولي (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "المعدلات الموحدة للبطالة: المصادر والأساليب" (باريس، ١٩٨٥))؛ واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية بالنسبة للبلدان الأخرى.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات.

(د) ألمانيا الغربية فقط، فيما قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

الجدول ألف - ٧ - الاقتصادات المتقدمة النمو: التضخم في أسعار الاستهلاك، ١٩٨٦-١٩٩٦^(١)

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٦ ^(ج)	
٢,٢	٢,٨	٣,٢	٤,٤	٥,٠	٤,٣	٣,١	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢ ١/٤	جميع الاقتصادات المتقدمة النمو
١,٨	٢,٦	٣,٠	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٣	٢	البلدان الصناعية الرئيسية
-٠,٢	٠,٣	١,٣	٢,٧	٢,٧	٣,٥	٤,٠	٤,١	٣,٠	١,٧	١ ١/٤	ألمانيا الغربية
٥,٨	٤,٧	٥,١	٦,٢	٦,٥	٦,٣	٥,١	٤,٥	٤,٠	٥,٤	٤	إيطاليا
٢,٦	٣,٣	٢,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٢,١	١,٧	١,٧	٢ ١/٤	فرنسا
٤,١	٤,٤	٤,٠	٥,١	٤,٧	٥,٦	١,٥	١,٩	٠,٢	٢,٢	١ ١/٤	كندا
٣,٥	٤,١	٤,٨	٧,٨	٩,٥	٥,٩	٣,٧	١,٦	٢,٥	٣,٤	٢ ٣/٤	المملكة المتحدة
١,٨	٣,٧	٤,٠	٤,٩	٥,٤	٤,٢	٣,١	٢,٧	٢,٦	٣,٠	٢ ٣/٤	الولايات المتحدة
-٠,٦	-٠,١	-٠,٧	٢,٢	٣,١	٣,٣	١,٧	١,٢	-٠,٧	-٠,١	١/٤	اليابان
٤,٨	٤,٢	٤,٢	٥,٢	٦,١	٥,٢	٤,٠	٣,٧	٣,١	٣,٣	٣	بلدان صناعية أخرى
											بند تذكيري
٢,٩	٣,٠	٣,٣	٤,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٢ ١/٤	أوروبا الغربية
٢,٩	٢,٩	٣,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٣,٤	٣,١	٣,١	٢ ٣/٤	الاتحاد الأوروبي (١٥)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات.

الجدول ألف - ٨ - الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: المؤشرات المالية، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
نمو النقود الحقيقي ^(١) (النسبة المئوية للتغير)											
٣,٣	٠,٥	٨,١	٣,٤	٢,٤	١٤,٩	٢,٦	٤,٢	٤,٠	٣,٢	٥,٧	ألمانيا
٧,٦	١,٤	٢,٨	٠,٨	٢,٠	١,١	٤,٨	١,٠	١,٥	٠,٦	١,٧	إيطاليا
١,٥	٥,٤	١,٢	٠,٨	٤,١	٠,٧	٠,٦	٢,٧	٣,٥	٢,٣	١,٠	فرنسا
٤,٢	٧,٣	٩,٧	٨,٢	١,٩	٤,٤	٨,٣	٥,٦	٣,٩	٤,٩	٣,١	كندا
٤,٤	٣,٧	١,٥	٥,٠	٤,٥	٣,٩	١٢,٢	١٠,٠	١٥,٣	١٨,٧	٥,٣	المملكة المتحدة
٠,٧	١,٩	٠,٧	٠,٢	١,٥	٢,٣	١,٥	٢,٢	٠,٢	٧,٧	٥,٠	الولايات المتحدة
٣,٧	٢,٦	١,٧	١,٥	٠,٤	٥,٨	٩,٧	٩,٤	١١,١	٧,٤	٧,٢	اليابان
أسعار الفائدة في الأجل القصير ^(ب) (النسبة المئوية)											
٤,٥	٥,٤	٧,٥	٩,٤	٨,٨	٧,٩	٦,٦	٤,٠	٣,٧	٤,٦	٥,٢	ألمانيا
١٠,٥	٨,٥	١٠,٢	١٤,٠	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٧	١١,٣	١١,٥	١٣,٤	١٥,٣	إيطاليا
٦,٤	٥,٧	٨,٨	١٠,٤	٩,٥	٩,٩	٩,١	٧,٥	٨,٠	٧,٧	٩,٩	فرنسا
٥,٧	٥,٥	٣,٨	٦,٨	٧,٤	١١,٦	١٢,١	١٠,٤	٨,٥	٨,٢	٩,٨	كندا
٦,٠	٤,٨	٥,٥	٩,٦	١١,٧	١٤,٧	١٣,٩	١٠,٣	٩,٧	١٠,٧	١٠,٨	المملكة المتحدة
٥,٨	٤,٢	٣,٠	٣,٥	٥,٧	٨,١	٩,٢	٧,٦	٦,٧	٦,٨	٨,١	الولايات المتحدة
١,٢	٢,٢	٣,١	٤,٦	٧,٥	٧,٢	٤,٩	٣,٦	٣,٥	٤,٨	٦,٥	اليابان
أسعار الفائدة في الأجل الطويل ^(ج) (النسبة المئوية)											
٦,٥	٦,٧	٦,٣	٨,٠	٨,٦	٨,٩	٧,١	٦,١	٥,٨	٥,٩	٦,٩	ألمانيا
١٢,٢	١٠,٦	١١,٣	١٣,٣	١٣,٢	١١,٥	١٠,٧	١٠,٢	٩,٧	١٠,٥	١٣,٠	إيطاليا
٧,٦	٧,٤	٦,٩	٨,٦	٩,١	١٠,٠	٨,٨	٩,١	٩,٤	٨,٦	١٠,٩	فرنسا
٨,٣	٨,٦	٧,٨	٨,٨	٩,٨	١٠,٩	٩,٩	١٠,٢	١٠,٠	٩,٥	١١,٠	كندا
٨,٣	٨,١	٧,٩	٩,٢	٩,٩	١١,١	٩,٦	٩,٤	٩,٥	٩,٩	١٠,٦	المملكة المتحدة
٦,٦	٧,١	٥,٨	٧,٠	٧,٩	٨,٦	٨,٥	٨,٩	٨,٤	٧,٧	١٠,٦	الولايات المتحدة
٢,٥	٣,٧	٣,٧	٤,٩	٦,٥	٧,٤	٥,١	٤,٣	٤,٢	٤,٩	٦,٣	اليابان
الموازن المالية الحكومية العامة ^(د) (النسبة المئوية)											
٣,١	٢,٦	٣,٥	٢,٨	٣,٣	٢,١	٠,١	٢,٢	١,٩	١,٣	١,٢	ألمانيا ^(هـ)
٧,٤	٩,٠	٩,٦	٩,٥	١٠,٢	١٠,٩	٩,٩	١٠,٧	١١,٠	١١,٦	١٢,٦	إيطاليا
٥,٠	٦,٠	٦,١	٤,٠	٢,٢	١,٦	١,٢	١,٧	١,٩	٢,٧	٢,٩	فرنسا
٤,٤	٥,٣	٧,٣	٧,٤	٦,٦	٤,١	٢,٩	٢,٥	٣,٨	٥,٤	٦,٨	كندا
٥,٠	٦,٩	٧,٨	٦,١	٢,٦	١,٢	٠,٩	١,٠	١,٤	٢,٤	٢,٨	المملكة المتحدة
١,٦	٢,٠	٣,٤	٤,٣	٣,٢	٢,٥	١,٥	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٣,١	الولايات المتحدة
٣,٩	٣,٥	١,٤	١,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٥	١,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٨	اليابان

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى "الإحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي، و "التوقعات الاقتصادية" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) يعرف النقد الحقيقي في هذا السياق بأنه النقد بمعناه الواسع (ويشار إليه بالرمز (M2) - ويتكون من العملة الموجودة خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، والمدخرات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة خلاف الحكومة المركزية) مخصوماً منه التضخم باستخدام معاملات خصم التضخم من الناتج المحلي الإجمالي. وتقاس معدلات النمو التغيرات التي تحصل من نهاية السنة إلى نهاية السنة التالية (بيانات ١٩٩٥ تمثل تقديرات جزئية).

(ب) أسعار سوق النقد.

(ج) عائد سندات حكومية طويلة الأجل.

(د) الفائض (+) أو العجز (-) كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي الإسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي؛ بيانات سنة ١٩٩٥ هي تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(هـ) البيانات حتى نهاية ١٩٩٠ تعود إلى ألمانيا الغربية فقط.

الجدول ألف - ٩ - الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو: أسعار الصرف السائدة قياس عام ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)

(١٠٠ = ١٩٩٠)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
أسعار الصرف الإسمية السائدة											
١٢٥,١	١١٦,٨	١١٢,٥	١٠٦,٩	١٠١,٢	١٠٠,٠	٩١,١	٨٩,٩	٨٨,٤	٨١,٧	٧٣,١	ألمانيا
٧٩,١	٨٦,٢	٨٦,٧	١٠٠,٧	١٠١,٠	١٠٠,٠	٩٢,٨	٨٩,٢	٨٩,٨	٨٧,٨	٨٤,٢	إيطاليا
١١٨,١	١١٣,٠	١٠٩,٣	١٠٤,٩	٩٩,٧	١٠٠,٠	٩١,٨	٩١,٣	٩١,٦	٩٠,١	٨٦,١	فرنسا
٨٨,٦	٨٩,٧	٩٤,١	٩٨,١	١٠٣,١	١٠٠,٠	٩٧,٤	٩٠,٨	٨٤,٢	٨١,٩	٨٧,٢	كندا
٩٢,٣	٩٥,٦	٩٣,٢	١٠٠,٣	١٠٢,٣	١٠٠,٠	٩٨,٣	٩٩,٨	٩٢,٧	٩٢,٥	٩٨,٦	المملكة المتحدة
١٢٣,٥	١٢٢,٩	١١٦,٧	١٠٧,٥	١٠٤,٣	١٠٠,٠	٩٤,٨	٨٦,٤	٨٥,٠	٨٧,٤	٩٥,٠	الولايات المتحدة
١٧٧,٤	١٦٦,٥	١٤٨,٦	١٢٠,٤	١١١,٧	١٠٠,٠	١٠٤,٤	١٠٦,٩	٩٤,٨	٨٤,٢	٦٣,٩	اليابان
أسعار الصرف الحقيقية السائدة											
١٠٤,٩	٩٩,٧	١٠٠,٩	١٠٠,٦	٩٧,٩	١٠٠,٠	٩٦,٧	٩٩,٧	١٠١,٠	٩٦,٧	٨٨,١	ألمانيا
٨١,١	٨٣,٣	٨٥,٠	٩٨,٣	١٠١,٠	١٠٠,٠	٩٣,١	٩٠,١	٩١,٦	٩٠,٠	٨٧,١	إيطاليا
١٠٣,٢	١٠٢,٦	١٠٣,١	١٠١,٦	٩٧,٩	١٠٠,٠	٩٥,٨	٩٨,٨	١٠١,٦	٩٩,٦	٩٥,٣	فرنسا
٩٢,٠	٨٧,٨	٨٨,٥	٩١,٤	٩٧,٦	١٠٠,٠	١٠٥,٠	١٠١,٨	٩٣,٦	٩١,٠	٩٦,١	كندا
٨٩,٨	٩٢,٦	٩١,٧	٩٩,٨	١٠٣,٠	١٠٠,٠	٩٨,٢	١٠٠,٤	٩٣,٥	٩٢,٣	٩٦,٥	المملكة المتحدة
٩٥,٦	١٠٠,٦	١٠٣,٣	١٠١,٠	١٠١,٢	١٠٠,٠	١٠١,٩	٩٧,٩	١٠٥,٧	١١٦,٧	١٣١,٨	الولايات المتحدة
١٢٧,٠	١٢٦,٤	١٢١,٦	١٠٦,٦	١٠٤,٨	١٠٠,٠	١١٢,١	١٢٠,٤	١١٤,٥	١١١,٢	٩٤,٧	اليابان

المصدر: شركة Morgan Guaranty Trust، "الأسواق المالية العالمية".

(أ) تستند المؤشرات الى سلة "واسعة" لقياس العملات تضم ٢٢ عملة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي و ٢٣ عملة من الاقتصادات النامية. وسعر الصرف الحقيقي السائد، الذي يعدل المؤشر الإسمي لمراعاة التغيرات النسبية في الأسعار، يقيس الأثر الذي تحدثه تغيرات العملات وفروق التضخم على قدرة المنافسة السعرية الدولية لمصنوعات البلد. فارتفاع المؤشر يعني انخفاض القدرة على المنافسة، والعكس بالعكس. وتستند التغيرات النسبية في الأسعار الى المؤشرات التي تقيس بصورة وثيقة للغاية أسعار السلع التامة الصنع المنتجة محليا، باستثناء المواد الغذائية والطاقة، في المرحلة الأولى من التصنيع. وعوامل الترجيح لمؤشرات العملات مستقاة من أنماط التجارة الثنائية للبلدان المتناظرة في عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ١٠ - الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

الجدول ألف - ١٠ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
											الصناعة، الناتج الاجمالي
٧,٥	٧,٦	٠,٦	٨,٥-	١٨,٩-♦	١٧,٦-	١,١-	٣,٥	٣,٢	٤,٧	٣,٧	وسط وشرق أوروبا ^(ب)
٥,١	٢,٠-	١٠,٠-	٤٤,٠-	٣٧,٠-	٧,٥-						ألبانيا
٥,٢	٤,١	٦,٩-	١٥,٠-	٢٧,٨-	١٦,٨-	٢,٢	٣,٢	٦,٠	٤,٧	٣,٢	بلغاريا
٦,٩	١٣,٠	٥,٦	٣,٩	١١,٩-	٢٤,٢-	٠,٥-	٥,٣	٣,٤	٤,٧	٤,٥	بولندا
-	-	-	٧,٩-	٢٣,٠-	٣,٧-	٠,٨	٢,١	٢,٥	٣,٢	٣,٥	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٩,٥	٢,٣	٥,١-	١٠,٦-	٢١,٨-	٣,٥-						الجمهورية التشيكية
٨,٧	٦,٤	١٠,٦-	١٣,٨-	٢٥,٤-	٤,٠-						سلوفاكيا
٨,٩	٣,٣	١,٣	٢١,٩-	٢٢,٨-	٢٣,٧-	٥,٣-	٣,١	٢,٤	٧,٣	٣,٩	رومانيا
٤,٨	٩,٥	٤,٠	٩,٧-	١٨,٢-	٩,٦-	١,٠-	٠,٣-	٣,٥	١,٩	٠,٧	هنغاريا
٣,٠-	٢٣,٠-	١٢,٠-	١٨,٠-	٧,٨-	١,٢-	١,٧	٣,٩	٣,٨	٤,٤	٣,٤	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^{(د)(ع)}
											الزراعة ، الناتج الإجمالي
٥,٧	١,٣-	٠,٢-	١٤,٠-	٢,٩-♦	٣,٤-	٠,٢-	٢,٨	٣,٧-	٢,٥	١,٧-	وسط وشرق أوروبا ^(ب)
..	..	١٥,٠	١٥,٠-	٢٤,٠-	٦,٩-						ألبانيا
١,٦	٠,٨	١٨,٢-	١٢,٠-	٠,٣-	٠,٦-	١,٢	٠,٩	٣,٥-	١١,٧	١١,٩-	بلغاريا
٩,٠	٤,٠-	١,٥	١٢,٨-	١,٦-	٢,٢-	١,٥	١,٢	٢,٣-	٥,٠	٠,٧	بولندا
-	-	-	١٢,٧-	٨,٤-	٣,٩-	١,٧	٢,٩	٠,٩	٠,٦	١,٦-	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٣,١	٥,٦-	٢,٣-	١٢,١-	٨,٩-	٢,٣-						الجمهورية التشيكية
٢,٢	٩,١	٨,١-	١٣,٩-	٧,٤-	٧,٢-						سلوفاكيا
٤,٩	٠,٢	١٢,٤	١٣,٨-	١,٠	٢,٩-	٥,٠-	٥,٨	٨,٩-	٥,٥-	٠,٧	رومانيا
٢,٥	٢,٤	٩,٧-	٢٠,٠-	٦,٢-	٤,٨-	١,٣-	٤,٣	٢,٠-	٢,٤	٥,٥-	هنغاريا
٨,٠-	١٣,٠-	٧,٠-	٢,٨-	١,٣	١,٧	٠,٥-	٥,٣	٠,١	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^{(د)(ع)}

الجدول ألف - ١٠ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
الاستثمار الإجمالي											
٨,٣	٦,٧	١,٦-	٠,٨	١٤,٨-♦	١٣,٢-	١,٥-	٢,١	٣,١	٤,٧	٤,٢	وسط وشرق أوروبا ^(ب)
..	١٤,٨-						ألبانيا
١,٠-	٢,٠-	٩,٠-	١,٥-	١٩,٩-	١٨,٥-	١٠,١-	٤,٥	٠,٣	١٣,٧	٦,٢	بلغاريا
٩,٢	٦,٦	٢,٢	٠,٧	٤,١-	١٠,١-	٢,٤-	٥,٤	٤,٢	٥,١	٦,٠	بولندا
-	-	-	٤,٧	٢٧,٢-	٦,١	١,٦	٤,١	٤,٤	١,٤	٥,٤	تشيكوسلوفاكيا السابقة
١٢,٦	٧,٨	٧,٧-	٣,٨	١٧,٧-	٦,٥						الجمهورية التشيكية
٤,٩	٧,٤-	٣,٥-	٦,٤	٢٠,٠-	٥,٣						سلوفاكيا
١٢,١	١٥,٣	٠,٧	١,١-	٢٥,٨-	٣٨,٣-	١,٦-	٢,٢-	١,٤-	١,١	١,٦	رومانيا
٦,٥	١٠,٤	٢,٧	١,٣-	١١,٩-	٩,٦-	٧,٠	٩,١-	٩,٨	٦,٥	٣,٠-	هنغاريا
١٣,٠-	٢٥,٠-	١٠,٠-	٣٩,٠-	١٢,٠-	١,٠	٤,٧	٦,٢	٥,٧	٨,٣	٣,٠	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^{(د)(ج)}

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالأسعار ومعدلات الصرف السائدة في عام ١٩٨٨ بناءً على بيانات وطنية.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى سنة ١٩٩٠.

(ج) باستثناء استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

(د) بيانات عام ١٩٩٥ تمثل الاتحاد الروسي وحده.

الجدول ألف - ١١ - البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٤

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

الجدول ألف - ١١ (تابع)

التحويل الصافي للموارد				الادخار المحلي الاجمالي				الاستثمار المحلي الاجمالي				
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
												جميع البلدان النامية ^(أ) حسب المنطقة:
٠,٢	٠١,٠	٠,٨	٢,٦-	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٤,٢	٢٨,٣	٢٥,٨	٢٤,٧	٢٣,٤	٢٥,٧	
١,١	٢,٣-	٤,٧-	١,٢	١٨,٦	٢٢,٠	٢٣,٩	٢٣,٦	١٩,٦	١٩,٧	١٩,٢	٢٤,٨	أمريكا اللاتينية
٣,٣	١,١	٠,٦-	١,٧-	١٦,٢	١٩,١	٢٠,٧	٢٧,٣	١٩,٦	٢٠,٢	٢٠,١	٢٥,٦	افريقيا
٠,٩-	٢,٦-	١,٠	٢٢,٠-	٢٢,٤	٢٤,٦	٢٠,٢	٤٦,٦	٢١,٥	٢٢,٠	٢١,٢	٢٤,٥	غرب آسيا
٠,٢-	٠,٥	٠,٣-	٢,١	٢٩,٦	٢٨,٦	٢٤,٦	٢٤,٢	٢٩,٥	٢٩,١	٢٤,٣	٢٦,٣	جنوب وشرق آسيا ^(ب)
٠,٩-	٣,٦	٣,٧	٨,٢	٢٢,٨	٢٢,٠	١٧,٨	١٤,٤	٢١,٩	٢٥,٧	٢١,٥	٢٢,٥	البحر المتوسط
												حسب المجموعة التحليلية:
٧,٤-	٤,٤-	٠,٩-	٢٨,٠-	٢٧,٧	٢٧,٨	٢٢,١	٥٢,٠	٢٠,٣	٢٣,٥	٢١,٢	٢٤,٠	بلدان رأس المال الفائض
٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	١,٤	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٦,١	٢٤,٩	٢٣,٧	٢٥,٩	بلدان مستوردة لرأس المال
٢,٧	١,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٢١,٦	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٩,٥	٢٤,٤	٢٢,٢	٢١,٨	٢٦,٨	بلدان مصدرة للطاقة
٠,٠-	٠,٤-	٠,١	٢,٥	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٤,٥	٢٢,٠	٢٦,٧	٢٥,٦	٢٤,٦	٢٥,٥	بلدان مستوردة للطاقة
												أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٣,٣-	٣,٢-	٦,٠-	٤,٤	٣٥,٤	٣٤,٥	٣٢,٣	٢٩,٩	٣٢,١	٣١,٣	٢٦,٢	٣٤,٣	
١,٠	٠,٣	١,٢	٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٨	٢٣,٢	٢١,٠	٢٥,٠	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,٤	بلدان أخرى
												بند تذكيري:
												البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٦,٨	٥,٨	٢,٤	٦,٨	١٢,٣	١٢,٣	١٥,٠	١٣,٢	١٩,١	١٨,١	١٧,٤	٢٠,٠	
												خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
١,١	٢,٤-	٤,٨-	٠,٢	١٨,٥	٢٢,٢	٢٣,١	٢٤,٦	١٩,٦	١٩,٨	١٨,٢	٢٤,٨	
٦,٤	٨,٥	٨,١	٩,٢	٩,١	٧,٦	٦,٦	٨,٠	١٥,٥	١٦,١	١٤,٦	١٧,٣	أقل البلدان نموا
												بلدان نامية مختارة الأرجنتين
٢,٣	٥,٧-	٥,٥-	١,٤	١٧,٦	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٨	١٩,٩	١٤,٠	١٧,٦	٢٥,٣	
١,٣-	٠,٥-	١,٨-	١٢,٨-	٣٠,٣	٣١,٥	٢٧,٩	٣٧,١	٢٩,١	٣٠,٩	٢٦,٢	٢٤,٣	اندونيسيا

الجدول ألف - ١١ (تابع)

التحويل الصافي للموارد				الادخار المحلي الاجمالي				الاستثمار المحلي الاجمالي				
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
١,٨-	١,٧-	٥,٢-	٢,٣	١٨,٣	٢٣,٢	٢٤,٤	٢١,١	١٦,٥	٢١,٥	١٩,٢	٢٣,٣	البرازيل
٦,١	٩,٩	١٠,٩	١٢,٨	٧,٩	٢,٩	٢,٠	٢,١	١٤,٠	١٢,٨	١٢,٩	١٤,٩	بنغلاديش
٢,٢	٠,٧-	٦,٥-	٢,٤-	٢٠,٠	١٦,٢	٢٤,٩	٣١,٤	٢٢,٢	١٥,٥	١٨,٤	٢٩,٠	بيرو
٧,٦	٧,٥	٢,٧	٦,٣	٣٢,٥	٣٣,٦	٢٥,٥	٢٢,٩	٤٠,١	٤١,١	٢٨,٢	٢٩,١	تايلند
١,٢-	٣,٦	٣,٢	٧,٨	٢٢,٨	٢١,٩	١٧,٨	١٤,١	٢١,٦	٢٥,٥	٢١,٠	٢١,٩	تركيا
٢,٣	٧,٠	٦,١	٥,٤	٢٢,٠	٢٠,٠	٢٠,٤	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٧,١	٢٦,٦	٢٩,٤	تونس
٠,٨-	٠,٥	١,٣-	٧,٣	٣٩,٢	٣٦,٤	٣٠,٩	٢٤,٨	٣٨,٤	٣٦,٩	٢٩,٦	٣٢,٠	جمهورية كوريا
١,٩-	٦,٠-	٩,١-	٨,٢-	١٩,٧	٢٣,١	٢٩,٢	٣٦,٥	١٧,٧	١٧,١	٢٠,١	٢٨,٣	جنوب افريقيا
١٦,٦	٠,٥-	٠,٨	٤,٠	٧,٥-	١٧,٨	١٤,١	١٩,٣	٩,٢	١٧,٣	١٤,٩	٢٣,٣	زامبيا
٢,٧-	٤,١-	٣,٩	٠,٢	٤٥,٣	٣٧,٣	٣٤,٧	٣٠,٠	٤٢,٦	٣٣,٢	٣٨,٦	٣٠,١	الصين
١٢,٧-	٥,٤-	١٣,١-	٦,٢	٢٥,٣	١٤,٦	٢٥,٨	٢٠,٤	١٢,٥	٩,٣	١٢,٦	٢٦,٥	كوت ديفوار
٣,٢-	٥,٢	١,١	١١,١	٢٣,٨	١٩,١	٢٤,٩	١٨,١	٢٠,٦	٢٤,٣	٢٦,٠	٢٩,٢	كينيا
١١,٦	١٥,١	١٢,١	١٢,٤	٥,٩	٦,٨	١٤,٥	١٥,٢	١٧,٥	٢١,٩	٢٦,٧	٢٧,٥	مصر
٥,٢	٦,٠	٩,٠	١٠,٥	١٦,٠	١٩,٢	١٨,١	١٣,٧	٢١,٢	٢٥,٢	٢٧,١	٢٤,٢	المغرب
٥,٣	١,٢	٥,١-	٢,٣	١٩,٢	٢٠,٧	٢٦,٣	٢٤,٩	٢٤,٥	٢١,٩	٢١,٢	٢٧,٢	المكسيك
٠,٩-	١٤,٧-	٣,٧-	١٠,١-	١١,٠	٢٨,٣	١٢,٦	٣٢,٣	١٠,١	١٣,٦	٩,٠	٢٢,٢	نيجيريا
١,٤	٢,٨	٣,١	٣,٥	٢١,٦	٢٢,٨	٢٠,٨	١٧,٤	٢٣,٠	٢٥,٧	٢٣,٩	٢٠,٩	الهند

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "الجدول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) باستثناء يوغوسلافيا السابقة.

(ب) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٢ - البلدان النامية: الفئات الرئيسية لحصائل النقد الأجنبي، ١٩٩٢-١٩٨٠

الجدول ألف - ١٢ (تابع)

النسبة المئوية للحصة من مجموع صادرات السلع والخدمات															
تحويلات العمال			الخدمات ^(ب)			الميزان التجاري لأنواع الوقود			السلع الأولية غير الوقودية			المصنوعات			
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
٢,٥	٣,٢	٢,٧	١٦,١	١٤,٣	١١,٨	٧,٦	١٨,٣	٣٤,٠	١٣,٦	١٨,٠	١٨,٠	٤٨,١	٢٩,٢	١٧,٦	جميع البلدان النامية ^(ب) حسب المنطقة:
٣,٨	١,٢	-٠,٧	١٩,٧	١٤,١	١٤,٠	٨,٧	١٦,٧	١٥,١	٢٨,٨	٣٠,٢	٣٠,١	٢٧,٣	٢٠,٢	١٢,٥	أمريكا اللاتينية
٩,٦	٨,٠	٥,٠	٢١,٣	١٣,٠	١٠,٦	٢٧,٢	٣٥,٩	٤٤,٣	١٥,٧	١٥,٨	١٦,٩	٢٦,٩	٩,٢	٨,٠	أفريقيا
١,١	١,٥	-٠,٩	١١,٤	١١,٠	٧,١	٤٧,٧	٥١,٥	٨٠,٥	٣,٦	٢,٧	١,٤	١٥,٧	٩,٧	٤,٧	غرب آسيا
١,٢	٣,٣	٣,٦	١٤,٧	١٦,٤	١٦,٠	٣,١-	٢,١-	٣,٦-	١٠,٢	١٧,٠	٢٤,٨	٦١,٤	٥٠,٠	٣٩,٦	جنوب وشرق آسيا ^(ب)
٩,٤	١٢,٧	٣٥,٢	٣٧,٧	٢٧,٣	٢٩,٢	١٢,١-	٢٧,٢-	٦٥,٥-	١٣,٨	٢١,٥	٣٩,١	٣٩,٥	٤٠,٥	٢٥,٧	البحر المتوسط
															حسب المجموعة التحليلية:
..	٦,٠	٦,٩	٥,١	٦٢,١	٦٤,٦	٨٩,١	١,٩	١,٠	-٠,٥	٦,٩	٤,٢	٢,٢	بلدان رأس المال الفائض
٢,٨	٣,٨	٣,٧	١٧,١	١٥,٦	١٤,٤	٢,٢	١٠,٢	١٣,١	١٤,٧	٢١,٠	٢٤,٦	٥٢,١	٣٣,٥	٢٣,٤	بلدان مستوردة لرأس المال
٤,٩	٣,٩	٣,١	١٨,٩	١٢,٦	١٠,٧	٢٧,٦	٣٨,١	٥٨,٨	١٤,٥	١٣,٦	١٨,٠	٣٠,٢	٧,٥	٥,٢	بلدان مصدرة للطاقة
٢,١	٣,٧	٤,٠	١٦,٦	١٧,٢	١٦,٧	٥,٦-	٤,٢-	١٦,٠-	١٤,٨	٢٤,٨	٢٨,٩	٥٨,٩	٤٧,٠	٣٥,٠	بلدان مستوردة للطاقة
-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	١٣,٢	١٤,٦	١٧,٦	٤,٧-	٩,٥-	١٠,٩-	٥,٠	٧,٢	٩,٨	٦٩,١	٧١,٥	٦٤,٦	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٥,٣	٦,٨	٦,٤	٢٢,٠	١٩,٥	١٦,٢	٧,١-	-٠,٧	١٩,٠-	٣٠,٤	٤٠,٦	٤٠,٤	٤٢,٦	٢٤,٨	١٧,٠	بلدان أخرى
															بند تذكيري:
٤,٣	٥,٤	٢,٨	٢٢,٤	١٧,٣	١٧,٥	١٥,٧	١٣,٩	١٣,٧	٤٣,١	٣٥,٥	٤٨,٧	١٦,١	٨,٦	٨,٠	البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٣,٣	١,٨	١,٥	١٩,١	١٣,٥	١٢,٤	١٢,١	٢٢,٣	٢٧,٤	٢٦,٥	٢٨,٧	٢٨,٤	٢٨,٨	٢٠,٦	١٢,١	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
															بلدان نامية مختارة
..	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٧	٣,٩	١,٧	٧,٢-	٤٩,٢	٥٨,٠	٥٢,٦	١٩,٩	١٧,٢	١٦,٥	الأرجنتين
-٠,٦	-٠,٣	..	٨,٩	٤,٢	١,٥	٢٤,٢	٥٦,٩	٦٩,٥	١٧,٠	١٨,٧	٢٧,٦	٤٢,٥	١٠,٣	٢,٦	اندونيسيا
٤,٢	-٠,١	-٠,٢	٨,٠	٧,١	٧,٤	١٠,٥-	١٤,١-	٤٤,٧-	٣٥,٤	٤٢,٧	٥١,٦	٥٠,٥	٣٩,٢	٣٣,٤	البرازيل
٣٣,٢	٢٩,٨	٢٠,٢	١٨,٥	١٨,٧	١٦,٧	٢٠,٨-	٢٨,١-	١٩,٢-	١٥,٠	٢٤,٧	٢٣,٦	٦٦,٨	٥٢,٤	٥٢,٠	بنغلاديش
..	٢٠,٠	٢٠,٠	١٧,٤	٧,٠-	١٩,٦-	٣٢,٦-	٢٣,٦	٤١,٧	٥٤,٥	٥١,٤	٢٧,١	٢١,٣	تايلند
١١,٩	١٥,٠	٥٦,٤	٣٣,٤	٢٢,٩	١٩,٤	١٣,٨-	٢٩,٩-	٩٨,٢-	١٥,٧	٢٣,٨	٥٦,٨	٤١,٥	٤٢,٧	٢١,٣	تركيا
٩,٤	١٠,٠	٩,٥	٣٢,٠	٣٥,٨	٣٢,٩	٢,٠	١١,٧	١٣,٢	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٤٨,١	٢٦,٩	٢٣,٨	تونس
-٠,٨	-٠,٨	-٠,٤	١٣,٩	١٦,٩	٢٠,٨	١٤,٣-	١٩,٤-	٢٩,٣-	٤,١	٥,٠	٧,٦	٧٨,١	٨٣,٦	٦٩,٧	جمهورية كوريا

الجدول ألف - ١٢ (تابع)

النسبة المئوية للحصة من مجموع صادرات السلع والخدمات														
تحويلات العمال			الخدمات ^(أ)			الميزان التجاري لأنواع الوقود			السلع الأولية غير الوقودية			المصنوعات		
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠
..	١٠,٦	٧,٧	٧,٤	٤,٩	٦,٩	٢,٧	١٦,٧	٢٣,٩	٢٣,١	٥٦,٠	١٨,٣	١٦,٩
٠,٣	٠,٦	٣,١	١٠,٩	١٠,٣	٩,١	١,٢	٢٣,٣	١٤,٢	١٥,٤	٢٣,٩	٣١,٣	٧٩,٧	٤٤,٦	٤١,٩
..	٩,٠	٥,٨	٤,١	٦١,٠	٦٦,٢	٨٣,٥	٧,١	٩,١	٣,٩	٨,٣	٧,٧	١,٥
٠,٤	١١,٧	١١,٥	٨,٣	٧,٦	١٩,٠	١٠,٥	١٩,٤	٣٥,٦	٤٨,٩	٥٦,٥	٢٣,٨	١٦,٧
٤٤,٧	٤٧,٠	٤١,٤	٦١,٦	٣٩,٥	٣٦,٧	١٠,٠	١٤,٠	٢٩,٢	٥,٢	٥,٤	١١,٦	٨,٩	٢,٥	٥,١
٣٢,٩	٣٠,٦	٣٢,٢	٣٥,٦	٣١,٤	٢٥,٠	١٥,٢-	٣١,٣-	٢٦,٧-	٢٥,١	٣٨,١	٥٢,٦	٣٣,٢	٢٧,٧	١٧,٢
..	٦,٠	٨,٤	٥,٣	٦٥,٩	٦٠,٤	٩٤,٦	١,٠	٠,٣	٠,٢	٦,٥	٢,٣	٠,٦
٨,٤	١٦,٧	٢٢,٦	١٩,١	٢٤,٩	٢٣,٩	٢٦,٢-	٢٧,١-	٥٠,٦-	١٧,٥	٢٣,٥	٢٧,٦	٥٩,٤	٣٨,٢	٤٠,٠

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى "الجدول العالمية" لعام ١٩٩٥ الصادرة عن البنك الدولي، ومصادر أخرى.

(أ) تشمل العائدات من خدمات النقل والسفر والأعمال التجارية، ولكنها لا تشمل عائدات الاستثمارات أو تحويلات العمال.

(ب) باستثناء يوغوسلافيا السابقة.

(ج) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٣ - البلدان النامية: التضخم ١٩٨٦-١٩٩٦^(ب)
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٦ ^(ج)	
٣٢,٥	٥٣,٣	١١٥,٩	٢٩١,٨	٤٩٩,٩	٧٣,٦	١٣٠,١	٢٦٩,٧	١٢٥,٧	٢٠,٠	١٦	جميع البلدان النامية ^(د) حسب المنطقة:
٩٦,١	١٥٦,٠	٣٧٥,٠	١٠٠٢,٣	١٧٤٦,٨	٢٢٨,٨	٤٢٧,٤	٩٢١,٩	٣٩٧,٩	٢٥,٥	٢٣	أمريكا اللاتينية
١٤,٢	٢٦,٧	١٤,٥	١٨,٧	١٤,٥	١٨,٦	٢٢,٧	٢٠,٧	٢٤,٣	٢١,٥	١٧	أفريقيا
١٧,١	١٩,٨	١٨,٩	١٥,٥	٨,٥	١٣,٤	١٥,١	١٣,٢	١٨,٥	٢٨,٢	١٤	غرب آسيا
٦,٢	٥,٦	٧,١	٦,٤	٨,٢	١٠,٦	٨,٢	٦,٣	٧,٩	٧,٨	٨	جنوب وشرق آسيا ^(هـ)
٧,١	٨,٧	١٨,٨	١٨,٣	٣,٠	٣,٥	٦,٣	١٤,٦	٢٤,٢	١٦,٩	١٠	الصين
٣٢,٠	٣٦,٠	٦٨,١	٥٨,٦	٥٥,٩	٦١,١	٦٥,٠	٦١,٣	٩٨,٣	٨٦,٦	٦٥	البحر المتوسط
١٠,٨	١٧,٧	١٨,٦	١٤,٨	٦,٢	١٢,٩	١٦,٢	١٣,٨	٢٠,٥	٣٢,٩	١٦	حسب المجموعة التحليلية: بلدان رأس المال الفائض
٤٠,٢	٦٥,٩	١٤٥,٧	٣٧٦,٠	٦٥١,٥	٩٤,٠	١٦٦,٨	٣٤٧,٨	١٥٧,٢	١٩,١	١٧	بلدان مستوردة لرأس المال
٣٥,٠	٤٨,٤	٤٦,٣	٢٥,٠	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٢	١٧,٧	٢٠,٤	٢٨,٠	٢٧	بلدان مصدرة للطاقة
٤٢,٢	٧٢,٣	١٨٢,٤	٥٠٥,٤	٨٨٣,٨	١٢١,٣	٢٢١,١	٤٦٩,١	٢٠٧,٥	١٥,٨	١٣	بلدان مستوردة للطاقة
٢,١	٢,٥	٥,٢	٥,٦	٧,٣	٨,١	٦,٠	٤,٧	٥,٨	٤,٨	٥	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٥٤,١	٩١,٤	٢٣٠,٨	٦٤٢,١	١١٢٢,٦	١٥٢,٢	٢٧٩,٧	٥٩٥,٧	٢٦٢,٤	١٨,٨	١٥	بلدان أخرى
											بند تذكيري: البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١١,٤	٧٨,٢	٣,٩	١٧,٥	١٨,٥	٢٤,٢	٢٦,٦	٢٦,٤	٣٨,٣	٢١,٢	١٦	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛ استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

(أ) عوامل الترجيح المستعملة هي الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات أولية استنادا الى بيانات جزء من السنة.

(ج) توقعات.

(د) باستثناء يوغوسلافيا السابقة وزائير.

الجدول ألف - ١٤ - اقتصادات نامية مختارة: أسعار الصرف الحقيقية السائدة، قياس عام ١٩٨٥-١٩٩٥^١

(١٩٩٠ = ١٠٠)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١١١,١	١١٣,٦	١١٧,٣	١١٥,٧	١١٧,٨	١٠٠,٠	٨٦,٤	١٠٤,٨	٩٤,٤	١٠٧,١	١٢٤,٥	الأرجنتين
٩٨,٨	١٠٠,٢	١٠١,٤	٩٩,٥	١٠٠,٧	١٠٠,٠	١٠٢,٨	١٠١,٩	١٠٤,٨	١٣٥,٩	١٧٦,٦	اندونيسيا
١٠٠,٧	٩٤,٥	٨٢,٧	٧٣,٥	٨٠,٨	١٠٠,٠	٨٢,٩	٦٧,٤	٦١,٧	٦٢,٠	٧٠,٧	البرازيل
٩٨,٩	٩٩,٣	٩٩,٩	٩٨,٦	١٠٢,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٤	٩٧,٤	٩٦,٩	١٠٢,٦	١٢٠,٨	تايلند
٩١,٤	٩١,٠	٩٢,٧	٩٥,٩	٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠٧,١	١٠٠,٦	٩٧,٠	٩١,٢	٩٩,٩	مقاطعة تايوان التابعة للصين
٨١,١	٧٦,٢	٩٢,٦	٨٩,١	٩٧,٢	١٠٠,٠	٩٥,٤	٨٧,٢	٨٤,٣	٨٠,٣	٧٨,٢	تركيا
٨٥,٥	٨٤,٠	٨٥,٨	٨٨,٣	٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠٧,٩	٩٦,٣	٨٨,٥	٨٩,٢	١٠٤,٦	جمهورية كوريا
١١٠,٠	١٠٩,٠	١٠٦,٠	١٠٥,١	١٠٢,٤	١٠٠,٠	٩٥,٦	٩٠,٢	٩٠,٨	٩٨,٤	١١٦,٦	سنغافورة
١٢٠,٣	١١٣,٩	١١٣,٩	١٣,٧	١٠٦,١	١٠٠,٠	١٠١,٩	٩٨,٧	١٠٥,٨	١١٠,٨	١٢٨,٠	شيلي
١٠٢,٩	١٠٤,٣	٩٧,٢	١٠٥,٧	٩٧,٠	١٠٠,٠	١٠٦,٣	١٠٠,٣	٩٨,١	١٠١,٥	١٢٨,٥	الفلبين
١٣٨,٨	١٠٨,٩	١٠٤,٠	١٠٠,٧	٩٩,٨	١٠٠,٠	١١٥,٧	١٣٥,٥	١١٩,٤	١٦٤,٠	١٧٠,٩	فنزويلا
١٠٥,١	١٠٥,٨	١٠٩,٥	١٠٦,٣	٩٩,٠	١٠٠,٠	١٠٣,٠	١٠٥,٥	١١٨,١	١٢٥,٦	١٥٢,٧	ماليزيا
٧٨,٦	١١١,٩	١١٦,٦	١٠٧,٧	١٠٦,١	١٠٠,٠	١٠٧,٦	١١٢,٣	٩٢,٧	٩٠,٠	١٢٥,٨	المكسيك
١٢٤,٦	١٢٢,٥	١١٨,٠	١١٠,٧	١٠٥,١	١٠٠,٠	٩٦,١	٨٩,٨	٨٨,٣	٩٢,٠	١٠١,٨	هونغ كونغ

المصدر: "شركة مورغان غارنتي ترست" (Morgan Guaranty Trust Company)، أعداد مختلفة من نشرة "الأسواق المالية العالمية" (World Financial Markets).

(أ) تستند المؤشرات الى سلة "واسعة" لقياس العملات تضم ٢٢ عملة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي و ٢٣ عملة من الاقتصادات النامية (معظمها من آسيا وأمريكا اللاتينية). وسعر الصرف الحقيقي السائد، الذي يعدل المؤشر الاسمي لمراعاة التغيرات النسبية في الأسعار، يقيس الأثر الذي تحدثه تغيرات العملات وفروق التضخم على قدرة المنافسة السعرية الدولية لمصنوعات البلد. فارتفاع المؤشر يعني انخفاض القدرة على المنافسة، والعكس بالعكس. وتستند التغيرات النسبية في الأسعار الى المؤشرات التي تقيس بصورة وثيقة للغاية أسعار السلع التامة الصنع المنتجة محليا، باستثناء المواد الغذائية والطاقة، في المرحلة الأولى من التصنيع. وعوامل الترجيح لمؤشرات العملات مستقاة من أنماط التجارة الثنائية للبلدان المتناظرة في عام ١٩٩٠.

ثانيا - التجارة الدولية

الجدول ألف - ١٥ - اتجاه التجارة: الصادرات (تسليم ظهر السفينة)، ١٩٨٠-١٩٩٥

الجدول ألف - ١٥ (تابع)

الوجهة ^(ب)										المنشأ
البلدان الأخرى في آسيا ^(د)	جنوب وشرق آسيا	غرب آسيا	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	البلدان النامية (المجموع)	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	الاقتصادات المتقدمة النمو ^(د)	العالم ^(ب)	ببلايين الدولارات	
النسبة المئوية										
١,١	٧,١	٤,٢	٣,١	٦,١	٢٥,٥	٤,٣	٦٧,٧	١ ٨٣٥,١	١٩٨٠	العالم ^(ب)
٢,١	٧,٦	٣,٧	٢,٣	٤,٣	٢٤,٣	٤,٩	٦٩,٢	١ ٨٥٩,٩	١٩٨٥	
١,٥	٩,٧	٢,٢	١,٨	٣,٨	٢٣,٣	٢,٩	٧٢,٥	٣ ٣٨٣,٣	١٩٩٠	
٣,١	١٢,٩	٢,٠	١,٥	٥,٢	٢٨,٦	٣,٧	٦٦,٣	٤ ١٩٨,٦	١٩٩٤	
٣,٢	١٣,٤	١,٨	١,٥	٤,٩	٢٨,٨	٤,١	٦٥,٩	٤ ٩٤٢,١	١٩٩٥ ^(هـ)	
١,١	٥,٧	٤,٥	٣,٦	٥,٩	٢٥,١	٣,١	٦٩,١	١ ٢٤١,٧	١٩٨٠	الاقتصادات المتقدمة النمو ^(د)
٢,٠	٦,٢	٣,٧	٢,٥	٤,٤	٢٢,٨	٢,٥	٧٢,٩	١ ٢٨٦,٢	١٩٨٥	
٠,٩	٧,٥	٢,٢	١,٩	٣,٩	٢٠,١	٢,٣	٧٦,٤	٢ ٤٥٢,٢	١٩٩٠	
١,٨	١٠,١	٢,١	١,٥	٥,٥	٢٤,٨	٣,١	٧٠,٩	٢ ٧٨٥,٦	١٩٩٤	
١,٨	١٠,٨	١,٩	١,٦	٥,٢	٢٥,٢	٣,٣	٧٠,٦	٣ ٢٥٧,٣	١٩٩٥ ^(هـ)	
٣,١	٢,٥	١,٤	٠,٥	٠,٩	١٢,٨	٣٢,٥	٥٤,٢	١٥٤,٦	١٩٩٤	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢,٧	٣,٢	١,٤	٠,٥	٠,٩	١٢,٨	٣٤,٧	٥٢,١	٢٠١,٦	١٩٩٥ ^(هـ)	
٠,٨	١١,٠	٣,٣	١,٩	٧,١	٢٧,٥	٣,٠	٦٧,٩	٤٦٨,٥	١٩٨٠	البلدان النامية
٢,٤	١١,٦	٣,٥	١,٩	٤,٤	٢٨,١	٥,٦	٦٢,٨	٤٥٢,٥	١٩٨٥	
٣,٣	١٦,٥	٢,٣	١,٧	٣,٩	٣٢,٦	٣,٣	٦٢,٠	٧٨٦,٩	١٩٩٠	
٦,٢	٢١,١	١,٨	١,٤	٤,٩	٣٩,٦	١,٣	٥٦,٨	١ ١٩٩,٨	١٩٩٤	
٦,٦	٢١,١	١,٦	١,٤	٤,٩	٣٩,٨	١,٣	٥٦,٦	١ ٤٢٥,٣	١٩٩٥ ^(هـ)	
٠,٦	١,١	١,٧	١,٥	٢٠,٩	٢٨,٦	٣,٤	٦٦,١	١١١,٦	١٩٨٠	ومنها: أمريكا اللاتينية
١,٦	١,٦	٢,٣	٢,٢	١٢,٥	٢٢,٤	٣,١	٧٢,٢	٨٠,٨	١٩٨٥	
٠,٧	٣,١	١,٦	٠,٨	١٦,٠	٢٦,١	١,٤	٧٠,٨	١٢٩,٣	١٩٩٠	
١,٠	٣,٥	٠,٩	٠,٦	١٩,٠	٢٨,١	٠,٦	٧٠,٠	٢١٩,٠	١٩٩٤	
١,٢	٣,٩	٠,٩	٠,٦	١٨,٣	٢٨,٠	٠,٨	٧٠,٠	٢٤٣,٩	١٩٩٥ ^(هـ)	
٠,٥	١,٥	٠,٩	٤,٩	٣,١	١٣,٢	٢,٧	٨٢,٩	٥٦,٦	١٩٨٠	أفريقيا
٠,٦	١,٥	٠,٨	٤,٥	٤,٢	١٥,١	٢,١	٨١,٢	٤٣,٣	١٩٨٥	
٠,٥	٣,٢	١,١	٧,٤	١,٥	١٦,٥	١,٣	٨١,٠	٦١,٤	١٩٩٠	

الجدول ألف - ١٥ (تابع)

الوجهة ^(ب)									المنشأ
البلدان الأخرى في آسيا ^(د)	جنوب وشرق آسيا	غرب آسيا	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	البلدان النامية (المجموع)	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	الاقتصادات المتقدمة النمو ^(ج)	العالم ^(ب)	
النسبة المئوية									ببلايين الدولارات
٠,٦	٤,٧	١,٠	٨,٩	٢,٥	١٩,٣	٠,٨	٧٨,٧	٦١,٧	١٩٩٤
١,٢	٤,٠	٠,٩	٩,٠	٢,٣	١٩,٨	٠,٩	٧٨,١	٧٢,١	(هـ)١٩٩٥
٠,١	١٠,٥	٣,١	١,٣	٢,٩	٢٢,٠	٠,٤	٧٥,٢	٧٦,٢	١٩٨٠
٠,١	١٢,٧	٥,٠	٢,٠	٥,١	٣٣,٧	٢,٦	٥٩,٩	٦٨,٧	١٩٨٥
٠,٣	١١,٢	٤,٨	١,٦	٣,٨	٣٠,٧	٢,٥	٦١,٢	٧٥,٧	١٩٩٠
١,١	١٨,٤	٤,٣	١,٨	٣,٠	٣٥,٤	١,٤	٥١,٨	٨٣,٩	١٩٩٤
١,٧	١٩,٧	٣,٧	١,٨	٣,٠	٣٦,٢	١,٣	٥١,١	٨٩,١	(هـ)١٩٩٥
٢,١	٢٠,١	٣,٧	٢,١	٢,٣	٣٤,٧	٢,٩	٦١,٥	١٢٩,٦	١٩٨٠
٦,٣	١٩,٩	٣,٠	١,٥	١,٦	٣٦,٢	٢,١	٦٠,٤	١٤١,٧	١٩٨٥
٧,٤	٢٠,٥	١,٧	١,٢	١,٦	٣٧,٤	١,٦	٥٩,٧	٣٢٨,٨	١٩٩٠
١٢,٣	٢٣,٦	١,٢	١,١	٢,٤	٤٥,٦	١,٠	٥٢,١	٥٤٠,٨	١٩٩٤
١٢,٨	٢٣,٠	١,٣	١,٠	٢,٥	٤٥,٦	١,٠	٥٢,٠	٦٦٢,٢	(هـ)١٩٩٥
٢,١	٣٨,٩	٢,١	٠,٤	٢,٠	٤٥,٦	٦,١	٤٤,٨	١٩,٩	١٩٨٠
١,٦	٣٧,٩	٥,٣	١,٥	١,٨	٤٨,٦	٨,٣	٤٠,٩	٣٩,٦	١٩٨٥
٠,٨	٥١,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٥٩,٣	٤,٣	٣٤,٦	٥٢,٤	١٩٩٠
١,٠	٣٧,٠	١,٣	٠,٨	٢,٤	٤٥,٤	٢,٤	٥١,٤	١٢٩,٨	١٩٩٤
١,٠	٣٦,٦	١,١	٠,٩	٢,٥	٤٥,٤	٢,٢	٥١,٩	١٥٨,٦	(هـ)١٩٩٥

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. استنادا الى بيانات صندوق النقد

الدولي، "اتجاه احصاءات التجارة".

(أ) مجموع أنصبة التجارة حسب الوجهة لا يصل الى ١٠٠ في المائة نظرا لعدم كفاية تحديد الوجهات في البيانات الأساسية.

(ب) يشمل بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛ وقبل عام ١٩٩٤، لم تكن هذه البيانات كاملة.

(ج) تشمل جنوب أفريقيا.

(د) تشمل الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيت نام، ومنغوليا.

(هـ) تقديرات.

الجدول ألف - ١٦ - اتجاه التجارة: الواردات (تسليم ظهر السفينة). ١٩٩٥-١٩٨٠

الجدول ألف - ١٦ (تابع)

الوجهة ^(١)									المنشأ	
البلدان الأخرى في آسيا ^(د)	جنوب وشرق آسيا	غرب آسيا	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	البلدان النامية (المجموع)	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	الاقتصادات المتقدمة (النمو) ^(٤)	العالم ^(ب)		
									بيلايين الدولارات	
٢٠,٢	١١٨,١	١٦٦,١	٧١,٢	١٠٥,٠	٥٨٠,٣	٧٩,١	١ ٢٢١,٩	١ ٩١٠,٧	١٩٨٠	العالم ^(ب)
٣٢,٠	١٤٠,٥	٧٧,١	٥٧,٥	١١٤,٣	٥٢٢,٣	٩٥,٢	١ ٣١٩,١	١ ٩٥١,١	١٩٨٥	
٩١,١	٢٨٥,٦	١٠٩,٠	٧١,٢	١٥٧,١	٨٧٣,١	٩٨,٦	٢ ٤٩٤,٩	٣ ٤٩٥,٣	١٩٩٠	
١٩٧,٨	٤٤٣,٢	٩٧,٩	٦٤,٠	٢٠١,٢	١ ١٨٨,٩	١٦٤,٣	٢ ٩١٧,٨	٤ ٣٢٣,٣	١٩٩٤	
٢٣٨,٨	٥٥٤,٦	١٠٩,٧	٧٣,٧	٢٣٧,١	١ ٤٢٧,٨	٢١٨,١	٣ ٤٨٩,٥	٥ ١٨٣,٢	١٩٩٥ ^(هـ)	
									النسبة المئوية	
٧٣,٧	٥٥,٧	٦٨,٦	٧٤,٣	٦٣,٢	٦٢,٩	٣٤,٩	٦٥,٤	٦٤,٠	١٩٨٠	الاقتصادات المتقدمة ^(٤)
٦٧,٤	٥٦,٢	٦٦,٤	٧٥,٠	٦٥,١	٦٠,٦	٣٤,٨	٧٠,٨	٦٧,٦	١٩٨٥	
٤٨,١	٥٦,٣	٧٠,٧	٧١,٣	٧٠,٩	٦١,٦	٥٠,٩	٧٤,٧	٧١,٤	١٩٩٠	
٥٣,٨	٥٣,٢	٦٩,٦	٦٧,٥	٧١,٨	٦٠,٥	٥٥,٥	٧١,٢	٦٧,٥	١٩٩٤	
٥٢,٤	٥٣,٩	٦٨,٧	٦٨,٢	٦٩,٧	٦٠,٢	٥٤,٤	٧١,٣	٦٧,٣	١٩٩٥ ^(هـ)	
٤,٥	٠,٧	٢,٤	١,٢	٠,٦	١,٧	٣٣,٣	٣,١	٣,٨	١٩٩٤	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٤,٢	٠,٨	٢,٦	١,٥	٠,٧	١,٧	٣٥,٠	٣,٤	٤,٢	١٩٩٥ ^(هـ)	
١٦,٥	٤١,٧	٢٢,٣	٢١,٦	٣٣,٨	٣٠,٤	١٢,٣	٣٠,٩	٣٠,٤	١٩٨٠	البلدان النامية
٢٥,٢	٤٠,٤	٢٤,١	٢٠,٥	٣٢,٠	٢٩,٢	١٨,١	٢٥,٨	٢٦,٨	١٩٨٥	
٤٤,٤	٤١,١	٢٣,٩	٢٣,٥	٢٧,١	٣٢,٤	١٦,٣	٢٢,٥	٢٥,٠	١٩٩٠	
٣٩,٦	٤٤,٦	٢٤,١	٢٧,١	٢٥,٦	٣٥,٨	١٠,٧	٢٤,٧	٢٧,٥	١٩٩٤	
٤١,١	٤٤,٠	٢٤,٦	٢٦,٢	٢٧,٦	٣٦,٣	١٠,٢	٢٤,٧	٢٧,٥	١٩٩٥ ^(هـ)	
									ومنها:	
٢,٥	١,٢	٠,٨	٢,٥	١٥,٠	٥,٨	٢,٧	٥,٥	٥,٥	١٩٨٠	أمريكا اللاتينية
٤,١	٢,١	٣,٠	٣,٥	١٨,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٢	٥,٩	١٩٨٥	
٢,٢	١,٦	٢,٦	١,٩	١٧,٨	٤,٠	١,٨	٤,٧	٤,٥	١٩٩٠	
١,٨	١,٣	١,٩	١,٩	١٦,٨	٤,٢	٠,٩	٥,٠	٤,٧	١٩٩٤	
٢,٠	١,٣	٢,١	١,٧	١٦,٢	٤,٠	٠,٩	٥,٠	٤,٦	١٩٩٥ ^(هـ)	
٠,٥	٠,٧	٠,٩	٥,٢	١,٤	١,٥	١,٥	٤,٥	٣,٧	١٩٨٠	أفريقيا
٠,٧	٠,٩	٠,٦	٤,٩	٥,٠	١,٩	٠,٨	٣,٤	٢,٩	١٩٨٥	
٠,٦	٠,٧	١,١	٧,٢	١,٢	١,٤	٠,٨	٢,٣	٢,٠	١٩٩٠	

الجدول ألف - ١٦ (تابع)

الوجهة ^(١)									المنشأ
البلدان الأخرى في آسيا ^(٢)	جنوب وشرق آسيا	غرب آسيا	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	البلدان النامية (المجموع)	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	الاقتصادات المتقدمة (النمو) ^(٣)	العالم ^(ب)	
								ببلايين الدولارات	
٠,٣	٠,٥	٠,٨	٧,٨	٠,٧	١,٠	٠,٣	١,٨	١,٥	١٩٩٤
٠,٦	٠,٤	٠,٧	٧,٧	٠,٦	٠,٩	٠,٣	١,٧	١,٤	(٥)١٩٩٥
٠,٤	١٢,٨	٧,٢	٧,٣	٨,٧	٩,٣	٤,٨	٨,٧	٨,٧	١٩٨٠
٠,٣	٦,٥	٥,٤	٤,٠	٥,١	٥,١	٣,٢	٣,٥	٤,٠	١٩٨٥
٠,٧	٤,٥	٥,٦	٢,٤	٤,١	٤,١	٣,٧	٢,٨	٣,١	١٩٩٠
١,٠	٣,٥	٥,٤	٢,٧	١,٣	٣,٠	٠,٩	٢,٠	٢,٣	١٩٩٤
١,٥	٣,٣	٤,٥	٢,٦	١,٢	٢,٨	٠,٨	١,٩	٢,١	(٥)١٩٩٥
٢,٤	١٤,٧	٤,٣	٢,٦	١,١	٧,٣	١,٢	٦,١	٦,٢	١٩٨٠
١٤,٠	١٦,٤	٥,٢	٢,٩	١,٠	٨,٧	١,٨	٦,٨	٧,٢	١٩٨٥
٣٣,٣	١٦,٦	٥,٩	٥,٣	١,٩	١٢,٢	٢,٠	٦,٩	٨,٢	١٩٩٠
٢٣,٢	١٩,٣	٦,٥	٩,٠	٤,١	١٤,٩	٢,٢	٨,٧	١٠,٣	١٩٩٤
٢٤,٥	١٩,٨	٨,٥	٨,١	٥,٩	١٥,٨	٢,٧	٨,٩	١٠,٧	(٥)١٩٩٥
١,٦	٥,١	١,١	١,٢	٠,٥	٢,١	٢,١	٠,٧	١,١	١٩٨٠
١,١	٧,٦	٠,٨	١,١	٠,٩	٢,٩	٢,٤	١,١	١,٦	١٩٨٥
١,٠	١٠,٣	١,٣	١,٧	٠,٦	٥,٠	٢,٨	١,٨	٢,٦	١٩٩٠
١,١	١٣,٠	١,٧	١,٦	١,١	٦,٩	١,٦	٣,٧	٤,٦	١٩٩٤
١,٢	١٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٧	٧,٠	١,٥	٣,٧	٤,٦	(٥)١٩٩٥

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي، "اتجاه إحصاءات التجارة".

(أ) مجموعة أنصبة التجارة حسب الوجهة لا يصل الى ١٠٠ في المائة نظرا لعدم كفاية تحديد الوجهات في البيانات الأساسية.

(ب) يشمل بيانات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال؛ وقبل عام ١٩٩٤، لم تكن هذه البيانات كاملة.

(ج) تشمل جنوب افريقيا.

(د) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيت نام، ومنغوليا.

(هـ) تقديرات.

الجدول ألف - ١٧ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات، ١٩٨٠-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السلع الأولية												مجموع الصادرات (ببلايين الدولارات)			مجموعات البلدان المصدرة
الركازات والفلزات			أنواع الوقود			المواد الأولية الزراعية			الأغذية						
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	
٤٨,٨	٥٠,١	٩٣,٥	٣٢٤,٤	٣٥٧,٥	٤٨٠,٨	١٤٥,٥	١٢٤,٨	٧٣,٩	٣٥٢,٣	٢٩٤,١	٢٢١,١	٤٢٠,٨	٣٤١٦,٤	٢٠٠٠,٩	
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)				
٤٩,٣	٥١,٣	٦٧,٥	٣٠,٨	٢٨,٧	١٨,٣	٦١,١	٦٦,٣	٦١,٢	٦٥,٣	٦٧,٥	٦٤,٤	٢٨٥١,٦	٢٤١٠,٨	١٢٥٨,٩	
٦,٣	٦,٩	٥,٢	١٠,٠	١٣,٦	٨,٨	٧,٣	٥,٨	٨,٨	٢,٨	٣,١	٤,٤	١٥١,٠	١٨٢,٦	١٥٥,٢	
٤٣,٣	٤٠,٩	٢٧,٣	٥٩,١	٥٧,٧	٧٢,٩	٣٢,٠	٢٦,٤	٣٠,٠	٣١,٠	٢٨,٧	٣١,٢	١١٧٧,٤	٧٩٩,٩	٥٨٦,٨	
١٥,٧	١٤,٤	١٠,٩	٨,٩	١٠,٣	٩,٥	٧,٧	٦,٦	٤,٦	١١,٠	١٠,٩	١٤,٢	١٨٩,٠	١٣٤,٣	١٠٧,٨	
١٣,٥	١٣,٩	٦,٠	١٢,٠	١٣,٤	١٤,٩	٣,٢	٣,١	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٦	٩٨,٤	١٠٢,٠	٩٤,٩	
٠,٦	٠,٧	١,٢	٢٤,٨	٢٢,٤	٤١,٥	٠,٦	٠,٤	١,٣	١,٤	١,١	١,٢	١٢٣,٥	١١٠,٥	٢١١,٠	
١١,٧	١٠,٠	٦,٤	١١,٧	١٠,١	٦,٣	١٦,٧	١٤,٦	١٧,١	١١,٨	١٠,٠	٨,٠	٦٥٠,١	٣٩١,٥	١٤١,٦	
١,٦	١,٤	١,٢	١,٣	١,٥	٠,٦	٢,٦	٢,٤	٢,١	٣,١	٢,٤	٢,٣	١٢١,٠	٦٢,١	٢٠,٤	
المصنوعات															
المصنوعات الأخرى			المصنوعات الفلزية			الآلات والنقل			المنتجات الكيماوية			المنسوجات			
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	
٦٠٢,٠	٥١٤,٣	٢٢١,١	٢٠١,٨	١٧٨,٣	١١٤,١	١٦١٠,١٠	١٢١٩,١	٥١٣,١	٣٨٩,٦	٣٠٠,٩	١٤٠,٧	٢٨٩,٦	٢١٩,٢	٩٦,٠	
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	
٦٤,٠	٦٨,٩	٨٠,١	٦٤,٢	٧٣,١	٨٥,٧	٧٧,٦	٨٣,٠	٨٥,٠	٨٠,٣	٨٢,٨	٨٧,١	٣٧,٣	٤٦,٢	٦١,٣	
٣,٩	٧,٢	٥,٢	١٣,١	٦,٠	٦,٨	١,٢	٣,٩	٩,٠	٣,٥	٣,٨	٥,٥	٣,٢	٢,٣	٥,٠	
٣٢,٨	٢٤,١	١٤,٧	٢٢,٧	٢٠,٣	٧,٥	٢٠,٨	١٢,٧	٦,٠	١٥,٣	١٢,٦	٧,٤	٥٤,٢	٤٦,٦	٣٣,٧	
٤,٢	٢,٥	١,٧	٧,٣	٨,٢	١,٦	٢,٩	١,٢	١,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٣	١,٧	٢,٢	
٠,٧	٠,٤	٠,٥	٢,٥	٢,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,١	١,٦	٢,٠	٠,٦	٢,٩	٣,٣	١,٢	
٠,٢	٠,٣	٠,٦	٢,٨	٢,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	١,٤	١,٥	١,٠	٥,١	٤,٧	١,٥	
٢٠,٠	١٦,٥	٩,٩	٨,١	٥,٩	٤,٠	١٥,٨	٩,٨	٣,٩	٨,٧	٥,٩	٢,٣	٣٦,١	٣٣,٦	٢٣,١	
٥,٣	٢,٤	١,٢	١,٥	١,١	٠,٦	١,٤	٠,٩	٠,١	١,٦	١,٢	٠,٨	١٢,٣	٧,٧	٤,٨	

المصدر: الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تشمل جنوب افريقيا.

(ب) بيانات عام ١٩٩٤ تشمل تدفقات التجارة بين دول الاتحاد السوفياتي السابق. وقبل عام ١٩٩٢، كانت هذه التدفقات تعتبر تدفقات داخلية.

(ج) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٨ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات، ١٩٨٠-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السلع الأولية												مجموع الواردات			مجموعات البلدان المستوردة
الركازات والفلزات			أنواع الوقود			المواد الأولية الزراعية			الأغذية			(ببلايين الدولارات)			
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	
العالم (ببلايين الدولارات)															
٤٨,٨	٥٠,١	٩٣,٥	٣٢٤,٤	٣٥٧,٥	٤٨٠,٨	١٤٥,٥	١٢٤,٨	٧٣,٩	٣٥٢,٣	٢٩٤,١	٢٢١,١	٤٢٠,٨	٣٤١,٦	٢٠٠,٩	
العالم (نسبة مئوية)															
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	
الاقتصادات المتقدمة النمو ^(أ)															
٦٦,٣	٧٠,١	٧٩,١	٦٥,٢	٧٠,٨	٧٥,٣	٦٤,٤	٧٠,٤	٦٨,٣	٦٨,٩	٦٩,٣	٦١,٤	٢٧٧,٣	٢٤٤,٩	١٣٣,٦	
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(ب)															
٤,٧	٦,٣	٥,٥	٥,٢	٥,٧	٣,٩	٤,٠	٣,٩	٧,٥	٦,٥	٦,١	١٠,٣	١٤٣,٧	١٥٥,١	١٤٤,٠	
البلدان النامية															
٢٨,٤	٢٢,٩	١٣,٢	٢٨,٣	٢٣,٥	١٨,٩	٢٩,٣	٢٦,٠	٢٤,٠	٢٣,٩	٢٤,٣	٢٧,٣	١٢٨٧,٥	٨١٢,٤	٥٠٤,٠	
أمريكا اللاتينية															
٣,٤	٣,٠	٣,١	٤,٤	٤,١	٦,٧	٤,٩	٣,٧	٣,١	٥,٠	٤,٢	٦,٠	٢٢٠,٩	١٣٦,٤	١٢٦,١	
أفريقيا															
٣,٣	٣,٤	١,٤	١,٩	٢,٠	١,٦	٤,٦	٥,٠	٢,٣	٤,٨	٥,٣	٦,٠	٩٩,٤	٩٧,٤	٨٤,٤	
غرب آسيا															
٤,٨	٣,٥	١,٥	٤,٠	٣,٣	٢,٠	٠,٨	٠,٩	٢,١	٢,٥	٤,٢	٥,٦	١١٠,٠	١٠٦,٧	٩٦,٥	
جنوب وشرق آسيا															
١٤,٦	١٢,٠	٥,١	١٤,٣	١٢,٧	٧,٤	١٢,٩	١٢,٤	١٠,٥	٨,٢	٨,٩	٧,٠	٧٣٧,٦	٤٢٠,٢	١٥٠,٧	
بلدان أخرى في آسيا ^(ج)															
٢,٦	١,١	٠,٧	٣,٩	١,٦	٠,١	٧,٧	٤,١	٤,١	٣,٥	١,٩	١,٧	١٢٥,٠	٥٧,٠	٢٢,٨	
المصنوعات															
المصنوعات الأخرى			المصنوعات الفلزية			الآلات والنقل			المنتجات الكيماوية			المنسوجات			
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	
العالم (ببلايين الدولارات)															
٦٠٢,٠	٥١٤,٣	٢٢١,١	٢٠١,٨	١٧٨,٣	١١٤,١	١٦١٠,١	١٢١٩,١	٥١٣,١	٣٨٩,٦	٣٠٠,٩	١٤٠,٧	٢٨٩,٦	٢١٩,٢	٩٦,٠	
العالم (نسبة مئوية)															
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	
الاقتصادات المتقدمة النمو ^(أ)															
٧٤,٠	٧٨,٩	٧٢,٢	٦٢,٥	٧٠,٩	٥٦,٣	٦٥,٥	٧٠,٧	٥٩,٥	٦٤,٦	٦٧,٥	٦٣,٨	٦١,٨	٦٧,٩	٦٩,٧	
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(ب)															
٢,٠	٣,٧	٥,٥	٤,٣	٣,٥	٩,٣	٢,٦	٤,٤	٨,٧	٣,٩	٤,٣	٧,٤	٤,٣	٤,٣	٦,٨	
البلدان النامية															
٢٣,٨	١٧,٢	٢٢,٠	٣٣,٠	٢٤,٩	٣٣,٩	٣١,٤	٢٤,٣	٣١,٣	٣٠,٧	٢٧,٢	٢٨,٥	٣٢,٧	٢٧,٣	٢٣,١	
أمريكا اللاتينية															
٤,١	٥,٢	٤,٩	٣,٥	٢,٩	٦,٤	٦,١	٤,٥	٧,٨	٠,٥	١,٢	٨,٠	٤,٣	٢,٧	٣,٦	
أفريقيا															
١,٦	٣,٢	٣,٩	١,٩	٢,٢	٦,٤	٢,١	٢,٨	٦,٢	٠,٨	١,٢	٤,٧	٨,٣	٣,٨	٤,٤	
غرب آسيا															
٤,٢	٠,٨	٥,٦	٤,٤	١٢,٢	٨,٧	٢,٥	٣,٠	٦,٩	٠,٨	٢,١	٤,٢	١,٥	٢,٨	٥,٨	
جنوب وشرق آسيا															
١٢,٢	٧,٠	٦,٢	٢٢,٨	٧,٨	٨,٥	١٨,٥	١٢,٨	٨,١	٢٢,٢	١٨,٩	٨,٧	١١,٠	١٢,٩	٧,٣	
بلدان أخرى في آسيا ^(ج)															
١,٠	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٣	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٣	٦,٤	٣,٨	١,٦	٨,٦	٥,٢	١,١	

المصدر: الشعبة الإحصائية/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تشمل جنوب إفريقيا.

(ب) بيانات عام ١٩٩٤ تشمل تدفقات التجارة بين دول الاتحاد السوفياتي السابق. وقبل عام ١٩٩٢، كانت هذه التدفقات تعتبر تدفقات داخلية.

(ج) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٩ - التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٦-١٩٩٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (أ)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
قيمة الصادرات بالدولار											
٧	١٩,١	١٣,١	٠,٢-	٦,٥	٢,٣	١٤,٣	٨,١	١٣,٨	١٧,٢	١٠,٢	العالم
٤ ٣/٤	١٩,١	١٢,١	٣,٠-	٥,٩	٢,٠	١٥,٣	٧,١	١٤,٤	١٦,٦	١٦,١	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
٩	١٤,٥	١١,١	٤,٧	٦,١	٥,٣	٧,٣	١٠,٥	٢٤,٨	١١,٠	٢,٥	أمريكا الشمالية
٣ ٣/٤	٢٢,٩	١٣,١	٧,٩-	٥,٦	٠,٥ -	٢٠,٧	٦,٧	١٠,٨	٢٠,١	٢١,٥	أوروبا الغربية
٢ ١/٢	١١,٦	٩,٦	٦,٦	٨,٠	٩,٥	٥,٠	٣,٤	١٤,٥	٩,٧	١٩,٠	اليابان
..	١٧,٦	١٧,٥	٤,٨♦	٦,١	١٤,٦-♦	٤,٢-	١,٥-	٠,٨-	٤,١	٥,٢	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
١٠	٨,٨	١٩,٦	٤,٠♦	١,٠-	٨,٧-♦	٣,٢-	٣,٢-	٠,٥	٢,٧	٥,٦	وسط وشرق أوروبا
..	٢٧,٤	١٥,٣	٥,٦	١٥,٢	٢١,٠ -	٥,٢-	٠,٤	٢,٢-	٥,٦	٤,٧	الاتحاد السوفياتي السابق ^(٤)
١٢ ٣/٤	١٩,٢	١٥,٠	٦,٥	٨,٢	٥,١	١٤,٢	١٢,٨	١٤,٦	٢٢,٠	٧,١-	البلدان النامية
١٠	٢٣,٧	١٥,٦	٤,٥	٢,٧	٢,٠ -	٨,١	١٠,٠	١٣,٨	١١,٣	١٦,٢-	أمريكا اللاتينية
٨ ١/٢	١٢,٥	٣,٧	٧,٠-	٣,٤-	٥,٠ -	٢٤,٥	١٠,٤	٠,٥-	١٣,٣	١٦,١-	افريقيا
٦	٧,٢	١,٣	٠,٨-	٤,١	١٠,٠ -	٢٤,٧	٢٤,٣	٠,١	١٧,٣	٢٤,٧-	غرب آسيا
١٥ ١/٢	٢١,٢	١٧,٠	١٠,٧	١٢,٦	١٤,٠	١٠,٤	١٢,١	٢٣,٦	٣٠,٤	٨,١	جنوب وشرق آسيا
١٠ ١/٢	٢٢,٩	٣١,٩	١٣,٥	١٨,١	١٥,٨	١٨,١	١٠,٦	٢٠,٥	٢٧,٥	١٣,١	الصين
١٢	١٠,٠	٨,٥	٣,٤-	٤,٢-	١,٤	٩,٩	٣,٨	١٢,٩	٢١,٦	٤,٠-	البحر المتوسط
بندان تذكيريان:											
١١	٨,١	١,٩	٢,٢	١٠,٧	٧,٣ -	١٦,٣	٢٠,٥	١,٢	١٢,٠	٢٨,٢-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١٢	١٣,٩	١٨,١	٩,٠	١٠,٦	١٠,٤	٩,٣	١٠,٦	٢١,٥	٢٤,٠	٧,٧	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
قيمة الواردات بالدولار											
٧ ١/٢	١٨,٠	١٢,٦	١,٨-	٦,٤	٣,٢	١٤,٠	٨,٥	١٤,٠	١٦,٥	٩,٧	العالم
٥ ١/٢	١٧,٨	١٢,٨	٦,٠-	٤,٤	٠,٧	١٤,٩	٨,٣	١٣,٠	١٨,٢	١٢,٦	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
٦	١١,٣	١٣,٨	٨,٧	٧,٩	١,١ -	٤,٥	٧,١	١٠,٧	١٠,٥	٨,٠	أمريكا الشمالية

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (د)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٤ ٣/٤	٢٠,٤	١١,٩	١٣,٤-	٣,٩	١,٥	٢٠,٨	٧,٨	١٢,٤	٢٢,٢	١٨,٢	أوروبا الغربية
١٠ ٣/٤	٢٢,١	١٣,٩	٣,٦	١,٦-	٠,٧	١٢,٢	١١,٩	٢٤,١	١٨,٤	٢,٢-	اليابان
..	٢٢,٤	٢,٢	١,٢♦	١١,٠-	٠,٨♦	٧,٤	٢,٤	٢,٥-	٠,٦	٧,٦	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢٠	٢٧,٨	١٢,٤	٥,٣♦	٧,٧	١,٨♦	٣,١	٢,٢-	٢,٧-	٠,٧	١٣,٢	وسط وشرق أوروبا
..	٩,٩	١٥,٦-	٥,٣-	٣٠,١-	٠,٢-	١٢,٠	٧,٩	٢,٢-	٠,٥	١,٥	الاتحاد السوفياتي السابق (ج)
١٢	١٨,٢	١٣,٤	٧,٦	١٣,٣	١١,٠	١٢,٣	٩,٩	١٩,٥	١٤,٩	٠,٥	البلدان النامية
٨ ١/٤	١٠,٧	١٦,١	٨,٢	١٩,٨	١٦,٣	١١,٥	٦,١	١١,٣	٨,٩	١,٩	أمريكا اللاتينية
٨	١٧,٥	٧,٩	٤,٧-	٧,٠	٢,٠-	١١,٨	١,٤	١٤,٠	٢,٤	٣,١	افريقيا
٥	٠,٨-	٠,٦	٩,٨-	١٦,٧	١١,٢	٣,٧	٤,٩	٣,٣	٧,٤	١٠,٥-	غرب آسيا
١٣	٢٣,٦	١٨,٣	٩,٩	١١,٦	١٣,٨	١٦,٥	١٥,٠	٢٩,٩	٢٨,٠	٤,٣	جنوب وشرق آسيا
١٩ ١/٤	١٤,٢	١١,٢	٢٧,٩	٢٦,٣	١٩,٦	٩,٨-	٧,٠	٢٧,٩	٠,٧	١,٥	الصين
١٧ ١/٤	٢٦,٤	١٢,٢-	١٥,٣	٣,٦-	١١,٢-	٣٢,٩	١١,٩	٤,٤	١٧,٦	٢,١-	البحر المتوسط
بندان تذكير يان:											
١٢ ١/٤	٠,٣	٤,٣	٧,٢-	١٧,٠	١٦,٤	٩,٣	٦,٨	١٢,١	٣,٤	١١,٤-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١١ ١/٤	٢١,٦	١٥,٣	١١,٩	١٢,٥	١٠,٠	١٣,٥	١١,١	٢١,٦	١٨,٧	٤,٧	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
حجم الصادرات											
٧ ٣/٤	٨,٧	١٠,٢	٢,٩	٤,٥	٣,٨♦	٥,٤	٧,٣	٧,٣	٥,٣	٤,١	العالم
٥ ١/٤	٧,٥	٩,٧	١,٢	٣,٩	٣,١	٥,٠	٦,٩	٧,٩	٤,٥	١,٧	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
٨ ١/٤	٩,٣	١٠,٠	٤,٩	٦,٨	٤,٩	٦,٦	٧,٧	١٥,٩	٨,١	٣,٢	أمريكا الشمالية
٥	٧,٤	١١,٠	٠,٤	٣,٣	٢,٢	٤,٢	٧,٥	٦,٠	٤,٣	١,٨	أوروبا الغربية
٢ ١/٤	٦,٠	١,٧	٢,٥-	١,٥	٢,٥	٥,٣	٤,٣	٥,٩	٠,٤	٠,٧-	اليابان
..	٩,٥-	١,٥-	٤,٥	٢,٤	٤,٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٨	٩,٥	١٩,١	٠,٣♦	٠,١-	٩,٣♦	٦,٢-	٢,٩-	٤,٣	١,٧	٠,٧-	وسط وشرق أوروبا
..	١٣,١-	٠,٠	٤,٨	٣,٣	١٠,٠	الاتحاد السوفياتي السابق (ج)
١٢ ٣/٤	١٢,٢	١١,١	٧,٦	٥,٦	٨,٧	٩,١	١٠,٧	٦,٣	٨,٥	١١,٩	البلدان النامية
١١ ٣/٤	١٦,٢	٩,٢	٧,٦	٣,١	٤,٩	٢,٨	٧,١	٥,٧	٤,٨	١,٥-	أمريكا اللاتينية

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٦ ^(ب)	١٩٩٥ ^(د)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٩ ١/٢	٤,٥	٢,٠	٤,٠-	٤,٧-	٧,٦	١٤,٦	٥,٠	٠,٤	١,١	١٨,٤	افريقيا ^(د)
٦	٠,٢-	٤,٧	٩,٧	٣,٧	٣,٤	٢,١	٨,٨	١١,٢	٧,٢-	٤١,٢	غرب آسيا
١٦	١٤,٩	١٤,٢	١١,٥	١٠,١	١٦,٠	٧,٥	١٠,٩	١٣,٠	١٨,٢	١٩,٠	جنوب وشرق آسيا
١٠ ٢/٤	١٧,١	٢٩,١	١٤,٢	١٥,٤	١٨,٣	١٤,٤	٨,٤	١٠,٠	١١,٨	١٧,٩	الصين
١٢ ٢/٤	٣,٦	٣,٩	٢,٧-	٥,٩-	٢,٩	٨,٤	٢,٦	٠,٩	١٠,٨	٤,٢-	البحر المتوسط
بندان تذكيريان:											
١١ ٢/٤	١,٧	١,٥-	٥,٩	١١,٠	٣,٨	٢,١-	٩,٠	٥,٥	٥,٣-	٢٠,٧	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١٢ ١/٢	٧,٨	١٤,٣	٩,٨	٨,٧	١٣,٠	٦,٨	٩,٢	١٠,٢	١٣,٩	١٤,٥	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
حجم الواردات											
٧ ١/٤	٨,٥	١٠,٣	٢,٨	٥,٤	٤,٦ ♦	٤,٦	٧,٤	٨,٢	٥,٧	٤,٥	العالم
٥	٨,٠	١٠,٦	٠,٢	٤,٢	٢,٥	٤,٦	٧,٢	٧,٤	٦,٦	٧,٥	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
٥	٨,٦	١٣,٠	٩,٦	٧,٩	٠,٩ -	١,٤	٤,٣	٥,٣	٣,٩	١١,٦	أمريكا الشمالية
٥	٧,٤	٨,٨	٤,٤-	٣,٣	٣,٩	٦,٢	٨,٠	٦,٨	٧,٧	٦,١	أوروبا الغربية
٦ ١/٤	١٠,٣	١٣,٧	٢,٩	٠,٤-	٤,٠	٥,٧	٧,٩	١٧,٩	٩,٢	٩,٥	اليابان
..	١٣,٨-	٥,٢-	٥,٢-	٠,٢	٢,٤	٠,٨-	٢,٤	٠,٣-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
١٠	١١,٠	١٠,٨	٥,٩♦	٥,٩	٢,٣♦	٨,٩-	٠,٢	٣,٤	٣,٥	٤,٦	وسط وشرق أوروبا
..	٣٥,٠-	١٢,٢-	١٠,٦	٥,٣	٥,٨-	١,١	٥,١-	الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
١٢ ١/٤	٩,٧	١٠,١	٩,١	١١,٠	١٢,٥	٥,٥	٨,٦	١٢,٥	٣,٥	٤,٣-	البلدان النامية
٨ ١/٢	٣,٦	١٣,٤	٩,٩	١٩,١	١٨,٠	٥,٦	٤,٠	٤,٧	٠,٧	٠,٢	أمريكا اللاتينية
٧ ١/٤	٢,١	٢,٤	١,٢-	٦,٠	٠,٦	٢,٨	١,٢	٦,٣	١٢,٩-	٧,٨-	افريقيا ^(د)
٥ ١/٢	٩,٤-	١,٤-	٦,٢-	١٤,٦	١٣,٣	٦,٢-	٣,٢	١,٧-	٤,٩-	١٦,١-	غرب آسيا
١٣ ١/٤	١٥,٦	١٤,٨	١٠,٢	٨,٨	١٤,٣	١٠,١	١٣,٢	٢١,٩	١٥,٠	١,٦	جنوب وشرق آسيا
٢٠	٦,٤	٧,٣	٢٧,٥	٢٣,٢	٢٠,٠	١٤,١-	٦,١	١٩,٠	٨,٤-	٦,٤-	الصين
١٨ ١/٢	١٣,٥	١٣,٧-	٢٣,٣	٥,١-	٨,٥-	١٧,٦	٩,٧	١,٤	٢,٦	٤,٧-	البحر المتوسط

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
بندان تذكيريان:											
١٢ ٣/٤	٧,٠ -	١,٩	٥,٣-	١٥,٣	١٧,٤	١,٨	٥,٢	٥,٧	٦,٤-	١٦,٨-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١١ ٣/٤	١٣,٢	١٢,٠	١٣,٠	١٠,٢	١١,٢	٦,١	٩,٥	١٤,٤	٦,٦	١,٣	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وتقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المستقاة من البيانات الوطنية.

ملحوظة: اعتبارا من عام ١٩٩٣، تسجل المعاملات بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا باعتبارها تجارة خارجية.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات.

(ج) بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ١٩٩٢.

(د) باستثناء جنوب افريقيا.

الجدول ألف - ٢٠ - التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٩٦-١٩٨٦

(النسبة المئوية للتغير السنوي في الأرقام القياسية على أساس الدولار)

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	قيمة الوحدة من الصادرات
١/٢-	٩,٣	٢,٦	٣,٣ -	٢,٠	١,٣-♦	٨,٦	٠,٧	٦,٠	١١,٣	٦,٣	العالم
٢/٤-	١٠,٩	٢,٢	٤,٤ -	٢,٠	١,٠ -	٩,٩	٠,٢	٦,٠	١١,٧	١٤,٠	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
٢/٤	٤,٧	١,٠	٠,٢ -	٠,٦-	٠,٤	٠,٧	٢,٦	٧,٦	٢,٦	٠,٨-	أمريكا الشمالية
١ ١/٤-	١٤,٤	١,٨	٨,٣ -	٢,٢	٢,٦ -	١٥,٨	٠,٨-	٤,٦	١٥,١	١٩,٣	أوروبا الغربية
صفر	٥,٣	٧,٧	٩,٣	٦,٤	٦,٨	٠,٣-	٠,٨-	٨,١	٩,٣	١٩,٨	اليابان
..	٥,٩	٠,١	٥,١-	١,٦	١,١	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	..	١,٢	٠,١-♦	٠,٩-	٠,٧ ♦	٣,٢	٠,٣-	٣,٦-	١,٠	٦,٤	وسط وشرق أوروبا
..	٩,١	٠,٤	٦,٧-	٢,٢	٤,٨-	الاتحاد السوفياتي السابق ^(ج)
صفر	٦,٤	٣,٧	١,١ -	٢,٥	٤,٩ -	٦,٧	٣,٩	٥,٦	١٢,٢	١٦,٧-	البلدان النامية
١ ١/٢-	٦,٤	٥,٧	٢,٩	٠,٥	٦,٦ -	٥,٢	٢,٧	٧,٧	٦,٢	١٥,٠-	أمريكا اللاتينية
١ ١/٢-	٧,٩	١,٩	٦,٩ -	١,٩-	١٠,٧ -	١٤,٢	٨,٨	٢,٤-	١١,٣	٣٥,٦-	أفريقيا ^(د)
صفر	٧,٣	٣,٢-	٩,٦ -	٠,٤	١٣,٠-	٢٢,٢	١٤,١	٩,٩-	٢٦,٥	٤٦,٨-	غرب آسيا
١/٤-	٥,٤	٢,٥	٠,٧ -	٢,٣	١,٩ -	٢,٧	١,١	٩,٤	١٠,٤	٩,٢-	جنوب وشرق آسيا
١/٤-	٥,٠	٢,٢	٠,٥ -	٢,٤	٢,٢ -	٣,٣	٢,٠	٩,٣	١٤,٠	٤,٠-	الصين
١/٢-	٦,١	٤,٥	٠,٧ -	١,٩	١,٥ -	١,٤	١,٢	١١,٩	٩,٧	٠,٢	البحر المتوسط
											بندان تذكيريان:
٢/٤-	٦,٤	٣,٤	٣,٥ -	٠,٣-	١٠,٨ -	١٨,٩	١٠,٦	٤,١-	١٨,٣	٤٠,٥-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١/٢-	٥,٦	٣,٣	٠,٨ -	١,٨	٢,٣ -	٢,٤	١,٣	١٠,٢	٩,٠	٥,٩-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
											قيمة الوحدة من الواردات
١/٤	٨,٣	٢,٢	٤,٦ -	٠,٩	١,٣-♦	٩,١	١,١	٥,٢	١٠,٣	٥,٠	العالم
١/٢	٩,٠	٢,٠	٦,٢ -	٠,٣	١,٧ -	٩,٩	١,٠	٥,٣	١٠,٦	٤,٨	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
١	٢,٥	٠,٧	٠,٩ -	٠,٠	٠,٣ -	٣,٢	٢,٦	٥,٢	٦,٣	٣,١-	أمريكا الشمالية
١/٤-	١٢,١	٢,٩	٩,٤ -	٠,٧	٢,٢ -	١٣,٧	٠,٢-	٥,٣	١٣,٤	١١,٦	أوروبا الغربية
٤ ١/٤	١٠,٦	٠,٢	٠,٧ -	١,٢-	٣,٢ -	٦,١	٣,٨	٥,٢	٨,٤	١٠,٧-	اليابان

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	قيمة الوحدة من الصادرات
..	٧,١	٠,٠	١,٥-	١,٦-	٧,٩	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	..	١,٤	٠,٦-♦	١,٨	٠,٥-♦	١٣,١	٢,٣-	٥,٨-	٢,٧-	٨,٢	وسط وشرق أوروبا
..	١,٤	٢,٤	٣,٨	٠,٦-	٦,٩	الاتحاد السوفياتي السابق ^(ع)
١/٤-	٧,٥	٢,٩	١,٢-	٢,٣	١,٠-	٦,٨	١,٥	٦,١	١١,٠	٤,٦	البلدان النامية
صفر	٦,٨	٢,٤	١,٥-	٠,٦	١,٤-	٥,٦	٢,١	٦,٣	٨,١	١,٧	أمريكا اللاتينية
٢/٤-	١٠,٩	١,٩	٥,٤-	١,٧	٢,٨-	١٢,٣	١,٠	٤,٩	١٣,٣	٩,٢	أفريقيا ^(د)
١/٢-	٩,٥	٢,١	٣,٨-	٢,٠	١,٨-	١٠,٥	١,٧	٥,١	١٣,٠	٦,٨	غرب آسيا
١/٤-	٦,٩	٣,٠	٠,٣-	٢,٦	٠,٤-	٥,٨	١,٦	٦,٦	١١,٢	٢,٧	جنوب وشرق آسيا
١/٤-	٧,٣	٣,٦	٠,٤	٢,٥	٠,٥-	٥,١	٠,٩	٧,٤	١٠,٠	٨,٥	الصين
٢/٤-	١١,٤	١,٧	٥,٧-	١,٦	٣,٠-	١٣,٠	٢,٠	٣,٠	١٤,٦	٢,٧	البحر المتوسط
											بندان تذكيريان:
صفر	٧,٨	٢,٣	١,٩-	١,٥	٠,٩-	٧,٤	١,٥	٦,٢	١٠,٥	٦,٥	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١/٤-	٧,٥	٣,٠	١,٠-	٢,٢	١,١-	٧,٠	١,٧	٦,٣	١١,٤	٣,٤	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
											معدلات التبادل التجاري
١ ١/٤-	١,٧	٠,٣	٢,٠	١,٧	٠,٦ ♦	٠,١-	٠,٨-	٠,٨	٠,٨	٨,٨	الاقتصادات المتقدمة النمو ومنها:
١/٤-	٢,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٦-	٠,٧	٢,٥-	٠,٠	٢,٤	٣,٤-	٢,٤	أمريكا الشمالية
١-	٢,١	١,٠-	١,٢	١,٤	٠,٤-	١,٩	٠,٤-	٠,٦-	١,٧	٦,٩	أوروبا الغربية
٤-	٤,٨-	٧,٣	٨,٥	٧,٦	١٠,٣	٦,١-	٤,٤-	٢,٨	٠,٩	٣٤,٢	اليابان
..	١,١-	٠,٠	٣,٦-	٣,٣	٦,٣-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	..	٠,٢-	٠,٤ ♦	٢,٦-	١,٢ ♦	٨,٨-	٢,١	٢,٤	٣,٨	١,٧-	وسط وشرق أوروبا
..	٧,٦	١,٩-	١٠,٠-	٢,٩	١٠,٩-	الاتحاد السوفياتي السابق ^(ع)
١/٤	١,٠-	٠,٨	٠,١	٠,٢	١,٩-	١,٧-	٠,٨	٢,٠	١,٥	٢١,٢-	البلدان النامية
١ ١/٢-	٠,٤-	٣,٣	١,٤-	١,١-	٥,٢-	٠,٤-	٠,٦	١,٣	١,٩-	١٦,٣-	أمريكا اللاتينية
٢/٤-	٢,٦-	٠,٠	١,٦-	٣,٥-	١,٨-	١,٧	٧,٧	٧,٠-	١,٧-	٤١,٠-	أفريقيا ^(د)
١/٢	١,٩-	٥,٣-	٥,٩-	١,٦-	١١,٣-	١٠,٥	١٢,٣	١٤,٣-	١١,٩	٥٠,١-	غرب آسيا
صفر	١,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	١,٣-	٢,٩-	٠,٣-	٢,٦	٠,٨-	١١,٥-	جنوب وشرق آسيا
١/٤	٢,٢-	١,٤-	٠,٩-	٠,٢-	١,٧-	١,٧-	١,١	١,٨	٣,٧	١١,٦-	الصين
١/٤	٤,٧-	٢,٧	٥,٣	٠,٢	١,٦	١٠,٢-	٠,٧-	٨,٦	٤,٣-	٢,٤-	البحر المتوسط

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	قيمة الوحدة من الصادرات
											بندان تذكيريان:
											البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١/٤-	١,٣-	١,١	١,٦ -	١,٧-	٩,٧ -	١٠,٥	٨,٨	٩,٧-	٦,٩	٤٤,١-	
											البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
١/٤-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٥-	١,٢ -	٤,٣-	٠,٤-	٣,٧	٢,٤-	٩,٠-	

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اعتبارا من عام ١٩٩٣، تسجل المعاملات بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا باعتبارها تجارة خارجية.

♦ تشير الى انقطاع السلسلة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات.

(ج) بلدان رابطة الدول المستقلة منذ عام ١٩٩٢.

(د) باستثناء جنوب أفريقيا.

الجدول ألف - ٢١ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٥

(١٩٩٠ = ١٠٠)

بند تذكيري: النفط الخام ^(د)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ^(ب)	أسعار المصنوعات ^(أ)	رقم قياسي موحد		المعادن والفلزات	المواد الأولية الزراعية	بذور الزيوت النباتية والزيوت النباتية	المشروبات المدارية	الأغذية		
			وحدات سحب خاصة	دولار							
١٢٤	١٢٥	٦٣	١٠٥	٧٩	٦٨	٧٤	١٣٥	١٦١	٦٦		١٩٨٥
٥٨	١٠٨	٧٦	٩٥	٨٢	٦٥	٧٦	٨٤	٢٠٠	٧٣		١٩٨٦
٧٦	٩٩	٨٥	٨٨	٨٤	٧٦	٨٨	٩٩	١٣١	٧٧		١٩٨٧
٦٤	١١٦	٩٢	١٠٧	١٠٦	١١١	٩٦	١٣٠	١٣٢	١٠١		١٩٨٨
٧٨	١١٧	٩١	١١٣	١٠٦	١١١	٩٥	١١٥	١١٣	١٠٧		١٩٨٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٩٩٠
٨٤	٩٣	١٠٠	٩٣	٩٣	٩١	٩٤	١٠٨	٩٢	٩٣		١٩٩١
٨٣	٨٨	١٠٣	٨٧	٩١	٨٧	٩٢	١١٦	٧٩	٩١		١٩٩٢
٧٣	٩٠	٩٧	٨٥	٨٧	٧٤	٨٩	١١٦	٨٤	٩٢		١٩٩٣
٧٠	١٠٣	٩٩	٩٧	١٠٢	٨٤	١٠١	١٤٥	١٤٧	١٠١		١٩٩٤
٧٦	١٠٥	١٠٧	١٠١	١٣	١٠١	١١٥	١٦٠	١٤٨	١٠٧		١٩٩٥
٦١	٩٩	٩٦	٩٣	٩٥	٧٤	٩٤	١٣٠	٩٥	١٠٥	أولا	١٩٩٤
٧٠	٩٩	٩٨	٩٤	٩٧	٨٠	٩٨	١٣٧	١٢٤	١٠٠	ثانيا	
٧٥	١٠٤	١٠٢	٩٩	١٠٦	٨٧	١٠٣	١٤٥	١٩٧	٩٨	ثالثا	
٧٣	١٠٨	١٠٢	١٠٢	١١٠	٩٧	١٠٩	١٦٤	١٧٣	١٠٢	رابعا	
٧٧	١٠٨	١٠٦	١٠٤	١١٥	١٠٣	١٢٢	١٦٢	١٦٤	١٠٥	أولا	١٩٩٥
٨٠	١٠٢	١١٠	٩٧	١١٢	٩٩	١٢٣	١٥٦	١٦٠	١٠٣	ثانيا	
٧٢	١٠٤	١٠٨	١٠٠	١١٢	١٠٣	١٠٥	١٦٠	١٤٢	١٠٩	ثالثا	
٧٥	١٠٣	١٠٨	١٠١	١١١	٩٩	١٠٩	١٦٢	١٢٧	١١١	رابعا	

المصدر: الأونكتاد، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، والأمم المتحدة، "النشرة الشهرية للإحصاءات".

(أ) قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة النمو.

(ب) جرى خصم التضخم من الرقم القياسي الدولارى باستخدام قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات من الاقتصادات المتقدمة النمو.

(ج) سعر نفط منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وهو متوسط السعر الحاضر لمجموعة من خامات بلدان الأوبك، (التوليفة الصحراوية، وخام مايناس، وخام بوني الخفيف، والخام العربي الخفيف، وخام دبي، وخام ت. ج. الخفيف وخام البرزخ).

ثالثا - الحالة المالية الدولية والأسواق المالية

الجدول ألف - ٢٢ - ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (ب)
(بيليين الدولارات)										
٣٧.٢-	٣.٥-	٢٩.٣-	٢٢.٦-	٤٣.٥-	٥٨.٩-	٣.٠-	٢٢.١	٩٤.٠	٦٤.٤	٦٥.٥
٣٥.٩-	١.٣	٢٣.٧-	١٥.٩-	٢١.٣-	٣٤.٠-	٩.٤	٣٢.١	٦٣.٣	٣٠.٤	٢٠.١
٢٤.٠	٤٨.٧	٥٧.٢	٦١.٨	٦٩.٧	٦٣.٤	١٠.٥	١.٨-	٩.٦	٣.٧	١٠.٦
١١١.٠-	١٣٧.٠-	١٥٤.١-	١١٤.٣-	٩٠.٦-	٧٢.٥-	٢٨.٤-	٤٣.٢-	٨٠.٣-	١٣١.٩-	١٣٩.٣-
٥٠.١	٨٧.٠	٨٨.٦	٨١.٧	٥٩.٨	٣٩.٩	٨٤.١	١٢٠.٣	١٣٤.٥	١٣٣.٢	١١٥.٤
١.٣-	٤.٨-	٥.٦-	٦.٧-	٢٢.٢-	٢٤.٨-	١٢.٤-	١٠.٠-	٣٠.٧	٣٤.٠	٤٥.٣
٣.١	٢.٩	٧.٧	٣.٨	٢.٩-	١١.٣-	٤.١-♦	٧.٥-	٦.٢-	٨.٥-	٢.٢
٣.٠	٠.٢	٠.٤	٠.٩	٢.١-	٦.٥-	٣.٣-♦	٢.١-	٩.١-	٥.٢-	٨.٩-
٠.١	٢.٧	٧.٣	٢.٩	٠.٨-	٤.٨-	٠.٨-♦	٥.٥-	٢.٩	٢.٩-	١٣.٤
٣٠.٣-	٤٦.٨-	٨.٣-	٢٥.٨-	٢٠.١-	٢.٧-	٧٢.٧-	٧٩.١-	١٠٩.٢-	٧٨.٩-	٨٥.٧-
٢.٩	٣.٤-	٢.١-	٥.٠-	٣.٤	٩.٥	٥٩.٠-	٢٠.٦-	٢١.١-	٣.٢-	٠.٣-
٣٢.٢-	٣٨.٥-	٨.٢-	٢١.٣-	٢٣.٩-	٢٢.٧-	٤٤.٦-♦	٦٢.٢-	٩٣.٧-	٧٨.٧-	٨٨.٧-
٤.٥-	١٩.٣-	١.٧-	١٦.٨-	٨.٨-	٢.٠	٢٠.١-	٣٣.٦-	٣٨.٥-	٤٦.١-	٢٤.٩-
٢٨.٧-	١٩.٢-	٦.٥-	٤.٥-	١٥.٠-	٢٤.٧-	٢٤.٥-	٢٨.٦-	٥٥.٢-	٣٢.٧-	٦٣.٨-
١١.٠	٢٣.٣	٣١.١	٣١.٧	٢٧.٤	١٨.٤	١٤.٠	١٥.٦	٢٠.٧	١٦.٩	٩.٢
٣٩.٧-	٤٢.٥-	٣٧.٦-	٣٦.٢-	٤٢.٤-	٤٣.١-	٣٨.٥-	٤٤.٢-	٧٥.٩-	٤٩.٦-	٧٣.٠-
٦٤.٤	٤٧.٤	٢٩.٩	٤٤.٦	٦٦.٥	٧٢.٨	٧٩.٦	٦٤.٤	٢١.٤	٢٢.٢	١٨.٠
٢١.١-	٢٠.٣-	٣٩.٠-	٤٨.٣-	٣١.٨-	٢٧.٣-	٢٢.٣-	٣٩.٤-	٧٠.٠-	٨٦.٣-	٨٣.٧-
٨٥.٥	٦٧.٧	٦٨.٩	٩٢.٩	٩٨.٤	١٠٠.٠	١٠١.٩	١٠٣.٨	٩١.٤	١٠٨.٥	١٠١.٧

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ودولية أخرى.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) تتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

(د) الميزان بالعملة القابلة للتحويل؛ ويتضمن المجموع الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠ ولا تتضمن البيانات التجارية فيما بين تشيكوسلوفاكيا السابقة ورابطة الدول المستقلة.

(هـ) تجارة وخدمات وتحويلات خاصة غير مبلغ بها، وأخطاء وعدم تناسق زمني في البيانات المبلغ بها.

الجدول ألف - ٢٣ - معاملات الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة النمو، ١٩٨٥-١٩٩٥^١

(الجدول ألف - ٢٣ (تابع))

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
جميع الاقتصادات المتقدمة النمو											
٣٤٠٢,٢	٢٨٥١,٧	٢٥٤٣,٥	٢٦٣٣,٥	٢٤٨٠,٨	٢٤٣٥,٦	٢١١٨,٧	١٩٧٦,٦	١٧١٧,٦	١٤٦٩,٣	١٢٦٣,٤	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣٢٩٠,٠	٢٧٥٥,٨	٢٤٤١,٤	٢٥٩٣,٤	٢٤٦٨,٧	٢٤٧٢,٦	٢١٥٢,٣	١٩٨٤,٨	١٧٤٦,٧	١٤٧٨,٦	١٣٠٤,٣	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١١٢,٢	٩٥,٩	١٠٢,١	٤٠,١	١٢,١	٣٧,٠	٣٣,٥	٨,٢	٢٩,٠	٩,٣	٤٠,٩	الميزان التجاري
٤٦,٨	٣١,٥	٨,١	١٧,٩	١٥,١	٢١,٩	١٠,٠	١٤,٤	٠,٢	٥,٨	٣,٧	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١٨,٩	١٩,٥	٣,٠	١١,١	٨,٧	٤,٣	٤,٥	١,٤	١,٤	٢,١	١,٣	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٦٥,٥	٦٤,٤	٩٤,٠	٢٢,١	٣,٠	٥٨,٩	٤٣,٥	٢٢,٦	٢٩,٣	٣,٥	٣٧,٢	رصيد الحساب الجاري
الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو											
٢٤٤١,٠	٢١٠٢,٢	١٨٨٦,٩	١٩٢٨,٠	١٨١٤,٦	١٧٧١,١	١٥٥٩,١	١٤٥٠,٨	١٢٥٣,٩	١٠٨٣,٧	٩٣٧,٠	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٣٧٠,٩	٢٠٣٢,٦	١٨٠٨,٦	١٨٨١,٩	١٧٩١,٦	١٧٨٤,٢	١٥٦٨,٨	١٤٤٥,٠	١٢٦٦,٧	١٠٨٣,٨	٩٧٦,٢	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٧٠,١	٦٩,٦	٧٨,٣	٤٦,١	٢٣,٠	١٣,١	٩,٧	٥,٨	١٢,٨	٠,١	٣٩,٢	الميزان التجاري
٥٠,٠	٣٩,٢	١٥,٠	١٤,٠	١٣,٦	٢٠,٩	١١,٦	٢١,٧	١٠,٩	١,٥	٣,٣	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٦,٥	٩,١	٢٢,٧	٢٥,١	٢١,٣	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٠,١	١٤,١	١٣,٥	١٥,٧	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٢٠,١	٣٠,٤	٦٣,٣	٣٢,١	٩,٤	٣٤,٠	٢١,٣	١٥,٩	٢٣,٧	١,٣	٣٥,٩	رصيد الحساب الجاري
ومنه:											
ألمانيا ^٢											
٥٠,٨١	٤٣٠,١	٣٨٢,٦	٤٣٠,٦	٤٠٣,٧	٤١٢,٠	٣٤٠,٩	٣٢٢,٨	٢٩١,٥	٢٤١,٥	١٨٢,٧	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤٤٢,٨	٣٨١,٧	٣٤٢,٧	٤٠٨,٥	٣٨٥,٢	٣٤٣,٤	٢٦٥,٩	٢٤٦,٥	٢٢٣,٤	١٨٦,٨	١٥٤,٢	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٦٥,٣	٤٨,٣	٣٩,٩	٢٢,١	١٨,٥	٦٨,٦	٧٥,٠	٧٦,٣	٦٨,١	٥٤,٨	٢٨,٥	الميزان التجاري
٥٤,٧	٤٤,٦	٣٠,٤	٢٣,٩	٨,٠	٥,٢	٥,٤	١٤,٥	١٠,٩	٦,٠	٤,٦	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١,٨	٧,٧	١٤,١	١٦,٩	١٩,٨	١٨,٢	١١,٨	٤,٦	٤,١	٤,٨	٣,٣	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١٠,٦	٣,٧	٩,٦	١,٨	١٠,٥	٦٣,٤	٦٩,٧	٦١,٨	٥٧,٢	٤٨,٧	٢٤,٠	رصيد الحساب الجاري
اليابان											
٤٢٧,٣	٣٨٤,٢	٣٥١,٣	٣٣٠,٩	٣٠٦,٦	٢٨٠,٣	٢٦٩,٥	٢٥٩,٨	٢٢٤,٦	٢٠٥,٦	١٧٤,٠	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٩٢,٥	٢٣٨,٣	٢٠٩,٧	١٩٨,٥	٢٠٣,٥	٢١٦,٨	١٩٢,٧	١٦٤,٨	١٢٨,٢	١١٢,٨	١١٨,٠	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٣٤,٨	١٤٥,٩	١٤١,٦	١٣٢,٤	١٠٣,١	٦٣,٦	٧٦,٩	٩٥,٠	٩٦,٤	٩٢,٨	٥٦,٠	الميزان التجاري

الجدول ألف - ٢٣ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١٩,٤-	١٢,٧-	٧,٠-	١٢,١-	١٨,٩-	٢٣,٧-	١٧,١-	١٣,٣-	٧,٨-	٥,٨-	٥,٩-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة ومنها:
٤٥,١	٤١,٠	٤١,٤	٣٦,٢	٢٦,٧	٢٣,٢	٢٣,٤	٢١,٠	١٦,٧	٩,٥	٦,٨	إيرادات الاستثمارات
١١٥,٤	١٣٣,٢	١٣٤,٥	١٢٠,٣	٨٤,١	٣٩,٩	٥٩,٨	٨١,٧	٨٨,٦	٨٧,٠	٥٠,١	رصيد الحساب الجاري
											الولايات المتحدة
٥٧٦,٨	٥٠٤,٥	٤٥٨,٧	٤٤٠,٣	٤١٦,٩	٣٨٩,٣	٣٦٢,٢	٣٢٠,٢	٢٥٠,٢	٢٢٣,٤	٢١٥,٩	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٧٤٩,٨-	٦٦٨,٩-	٥٩٠,١-	٥٣٦,٤-	٤٩١,٠-	٤٩٨,٣-	٤٧٧,٣-	٤٤٧,٢-	٤٠٩,٨-	٣٦٨,٤-	٣٢٨,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٧٣,٠-	١٦٤,٣-	١٣١,٤-	٩٦,١-	٧٤,١-	١٠٩,٠-	١١٥,١-	١٢٧,٠-	١٥٩,٦-	١٤٥,١-	١٢٢,٢-	الميزان التجاري
٣٣,٧	٣٢,٤	٥١,١	٥٢,٩	٤٥,٦	٣٦,٥	٢٤,٦	١٢,٦	٥,٥	٨,١	١١,١	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة ومنها:
١٣,٨	١٧,٩	١٥,٥	٢١,٩	١٩,١	٢٠,٨	٢٨,٣	٢٩,٤	١٤,٨	١٥,١	٨,١	إيرادات الاستثمارات
١٣٩,٣-	١٣١,٩-	٨٠,٣-	٤٣,٢-	٢٨,٤-	٧٢,٥-	٩٠,٦-	١١٤,٣-	١٥٤,١-	١٣٧,٠-	١١١,٠-	رصيد الحساب الجاري
											بلدان صناعية أخرى
٩٦١,٣	٧٤٩,٥	٦٥٦,٧	٧٠٥,٥	٦٦٦,٢	٦٦٤,٥	٥٥٩,٧	٥٢٥,٩	٤٦٣,٧	٣٨٥,٧	٣٢٦,٤	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٩١٩,١-	٧٣٢,٢-	٦٣٢,٨-	٧١١,٦-	٦٧٧,١-	٦٨٨,٤-	٥٨٣,٥-	٥٣٩,٨-	٤٧٩,٩-	٣٩٤,٨-	٣٢٨,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤٢,١	٢٦,٣	٢٣,٨	٦,١-	١٠,٨-	٢٣,٩-	٢٣,٨-	١٤,٠-	١٦,٣-	٩,١-	١,٧-	الميزان التجاري
٣,٢	٧,٧	٦,٩	٣,٩-	١,٥-	١,٠-	١,٦	٧,٢	١٠,٧	٤,٤	٠,٤	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٢٥,٤-	٢٨,٦-	٢٥,٧-	٣٦,٢-	٣٠,١-	٣٠,٦-	٢١,٣-	١٨,٧-	١٥,٦-	١٥,٦-	١٤,٣-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٤٥,٣	٣٤,٠	٣٠,٧	١٠,٠-	١٢,٤-	٢٤,٨-	٢٢,٢-	٦,٧-	٥,٦-	٤,٨-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومصادر وطنية.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/ يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٤ - معاملات الحساب الجاري : الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	
(بيليين الدولارات)											
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(ج)											
٩١,٤	٩١,٥	٩٧,٧	٩٩,٤	١٠١,١	١٠٠,٩	٩٠,٨	٩٨,٣	١٠٧,٣	١٢٥,٢	١٤٩,٣	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٨٢,٢-	٨٣,٥-	٨٧,٢-	٨٨,٢-	٩٥,٦-	١١٣,٤-	١١١,٢-	٩٩,٠-	١٠٤,٥-	١٠٦,٥-	١٢٩,٨-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٩,٢	٨,٠	١٠,٥	١١,١	٥,٥	١٢,٥-	٢٠,٤-	١,٤	٢,٨	١٨,٧	١٩,٥	الميزان التجاري
٦,١-	٥,١-	٢,٨-	٧,٣-	٨,٤-	١,٢	١٦,٣	٨,٩-	٩,٠-	٢٧,٢-	١٧,٣-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣,١	٢,٩	٧,٧	٣,٨	٢,٩-	١١,٣-	٤,١-	٧,٥-	٦,٢-	٨,٥-	٢,٢	رصيد الحساب الجاري
وسط وشرق أوروبا ^(ج)											
٣٤,١	٣١,٥	٣٤,٣	٣٧,٤	٣٨,٨	٤١,٩	٤٤,١	٤٤,٦	٤٦,٤	٥٥,٥	٦٠,٤	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٨,٣-	٢٨,٨-	٣٢,٢-	٣٤,٤-	٣٧,٦-	٤٨,٤-	٤٦,٣-	٥١,٨-	٥٧,٤-	٦٥,٠-	٨٣,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٥,٨	٢,٧	٢,١	٢,٩	١,٢	٥,٦-	٢,٢-	٧,٢-	١١,٠-	٩,٥-	٢٢,٧-	الميزان التجاري
٢,٨-	٢,٥-	١,٧-	٢,٠-	٣,٣-	٠,٠	١,١-	٥,١	١,٩	٤,٣	١٣,٨	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٩	٢,١-	٦,٥-	٣,٣-	٢,١-	٩,١-	٥,٢-	٨,٩-	رصيد الحساب الجاري
ومنه:											
تشيكوسلوفاكيا السابقة											
٣,٩	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٩	١١,٣	١٢,٣				صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣,٢-	٤,١-	٤,٦-	٥,١-	٥,٠-	٦,٨-	١١,٠-	١٤,٠-				واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٠,٧	٠,٢	٠,١-	٠,٤	٠,٩-	٠,٣	١,٧-					الميزان التجاري
٠,٠-	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٧	٠,٣-	٢,٣				صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	٠,٦				رصيد الحساب الجاري

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
											الجمهورية التشيكية
١٤,٣	١٢,٠	١٠,٤									صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٨,١-	١٢,٨-	١٠,٦-									واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣,٨-	٠,٨-	٠,٢-									الميزان التجاري
٢,١	٠,١	٠,٠									صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١,٧-	٠,٧-	٠,٢-									رصيد الحساب الجاري
											سلوفاكيا
٥,٦	٤,٢	٣,١									صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٦,١-	٤,٧-	٤,٠-									واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٠,٥-	٠,٥-	٠,٩-									الميزان التجاري
٠,٧	١,٢	٠,٥									صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٠,٢	٠,٧	٠,٤-									رصيد الحساب الجاري
											هنغاريا
١٢,٦	١٠,٦	٨,٩	١٠,٧	١٠,٢	٦,٤	٦,٤	٥,٥	٥,٠	٤,٢	٤,٢	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٥,٣-	١٤,٥-	١٢,٧-	١١,١-	١١,٤-	٦,٠-	٥,٩-	٥,٠-	٥,٠-	٤,٧-	٤,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢,٧-	٣,٩-	٣,٨-	٠,٤-	١,٢-	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٠-	٠,٥-	٠,١	الميزان التجاري
٠,٢	٠,٠-	٠,٤	٠,٧	١,٤	٠,٣-	١,٩-	١,٣-	٠,٩-	١,٠-	٠,٩-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٢,٥-	٣,٩-	٣,٤-	٠,٣	٠,٢	٠,١	١,٤-	٠,٨-	٠,٩-	١,٥-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
											بولندا
٢٣,٢	١٧,٣	١٤,٢	١٣,٢	١٤,٩	١١,٣	٨,٣	٧,٩	٦,٩	٦,٢	٥,٨	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٩,٤-	٢١,٦-	١٨,٨-	١٦,١-	١٥,٥-	٩,٩-	٨,٤-	٧,٠-	٥,٩-	٥,١-	٤,٦-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٦,٢-	٤,٣-	٤,٦-	٢,٩-	٠,٦-	١,٤	٠,١-	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	الميزان التجاري
٢,٥	٣,٤	٢,٣	٢,٦	٠,٨-	١,٢-	١,٧-	١,٥-	١,٤-	١,٧-	١,٧-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣,٧-	٠,٩-	٢,٣-	٠,٣-	١,٤-	٠,٧-	١,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٥-	رصيد الحساب الجاري

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
											الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
٨٣,٣	٦٥,٤	٥٦,٧	٥٣,٧	٤٦,٧	٥٩,٠	٦٢,٣	٦٢,٠	٦٣,٤	٦٠,٠	٥٧,٣	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣٩,٩-	٣٦,٣-	٤٣,٠-	٤٥,٤-	٦٤,٩ -	٦٥,٠-	٥٨,٠-	٥٣,٨-	٥٥,٠-	٥٤,٧-	٥٣,٩-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤٣,٤	٢٩,١	١٣,٧	٨,٣	١٨,٢-	٦,٠-♦	٤,٣	٨,٢	٨,٤	٥,٣	٣,٤	الميزان التجاري
٣٠,٠-	٣٢,٠-	١٠,٨-	١٣,٨-	١٧,٤	١,٢	٥,١-	٥,٣-	١,١-	٢,٦-	٣,٣-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١٣,٤	٢,٩-	٢,٩	٥,٥-	٠,٨-	٤,٨-	٠,٨-	٢,٩	٧,٣	٢,٧	٠,١	رصيد الحساب الجاري

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة مقوما بالعملات القابلة للتحويل، ولا تتضمن البيانات التجارة فيما بين تشيكوسلوفاكيا السابقة وأعضاء رابطة الدول المستقلة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

(د) بيانات رابطة الدول المستقلة اعتبارا من عام ١٩٩٢.

الجدول ألف - ٢٥ - معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٥^١

(الجدول ألف - ٢٥ (تابع))

١٩٩٥(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
جميع البلدان النامية (١٢٩ بلدا)											
١ ٤١٥,٧	١ ١٩١,٢	١ ٠٣٤,٧	٩٧٨,٦	٨٩١,٨	٨٤٩,١	٧٤٥,١	٦٦٣,٦	٥٧٦,١	٤٦٤,٦	٥٠٠,٢	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١ ٤٢١,٥-	١ ١٩١,٣-	١ ٠٥٥,٧-	٩٧٢,١-	٨٦١,٣-	٧٧٢,٤-	٦٨٥,٢-	٦١٨,٤-	٥١٨,٥-	٤٤٣,٠-	٤٤٧,٤-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٥,٩-	٠,١-	٢١,١-	٦,٦	٣٠,٦	٧٦,٢	٥٩,٨	٤٥,٣	٥٧,٦	٢١,٦	٥٢,٧	الميزان التجاري
٧٩,٨-	٧٨,٠-	٨٨,١-	٨٥,٦-	١٠٣,١-	٧٩,٤-	٨٠,٠-	٧١,١-	٦٥,٩-	٦٨,٥-	٨٣,٠-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٦٤,٦-	٥٩,٨-	٥٥,٣-	٥٥,٠-	٥٥,٨-	٥٣,٢-	٥٥,٠-	٥٢,٠-	٤٩,٢-	٤٤,٦-	٥٠,٦-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٨٥,٧-	٧٨,١-	١٠٩,٢-	٧٩,١-	٧٢,٦-	٢,٧-	٢٠,١-	٢٥,٨-	٨,٣-	٤٦,٨-	٣٠,٣-	رصيد الحساب الجاري
المجموع حسب المنطقة											
أمريكا اللاتينية											
٢٢٩,٥	١٨٩,٧	١٦٤,٢	١٥٣,١	١٤٤,٠	١٤٣,٩	١٣٠,٤	١١٧,٤	١٠١,٥	٨٨,٩	٩٩,٢	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٣٢,٥-	٢٠٧,٠-	١٧٦,٠-	١٦٠,٨-	١٣١,٥-	١١٥,٢-	١٠٢,٢-	٩٣,٥-	٨١,١-	٧٢,١-	٦٨,٤-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣,٠-	١٧,٣-	١١,٩-	٧,٧-	١٢,٥	٢٨,٧	٢٨,٢	٢٣,٩	٢٠,٤	١٦,٨	٣٠,٨	الميزان التجاري
٣٣,١-	٣٤,٦-	٣٤,٩-	٣٠,٠-	٣٢,٨-	٣٤,٥-	٣٩,٩-	٣٦,٣-	٣٣,٢-	٣٧,٩-	٣٥,٩-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣٩,١-	٣٣,٦-	٣٥,٩-	٣٣,١-	٣٣,٠-	٣٥,٨-	٤٠,٧-	٣٥,٨-	٣٢,١-	٣٤,١-	٣٧,٠-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٣٦,٠-	٥١,٩-	٤٦,٧-	٣٧,٧-	٢٠,٢-	٥,٨-	١١,٧-	١٢,٤-	١٢,٨-	٢١,١-	٥,٢-	رصيد الحساب الجاري
أفريقيا											
١٠٥,٠	٩٣,٩	٩٠,٧	٩٦,٨	٩٩,٢	١٠٣,٩	٨٤,٢	٧٧,٢	٧٦,٤	٦٧,٠	٨٢,٨	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٠٨,٧-	٩٥,٤-	٩٠,٥-	٩٣,٨-	٨٩,٨-	٨٩,٨-	٨٠,٠-	٧٧,٢-	٦٩,٢-	٦٢,٣-	٦٧,٧-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣,٧-	١,٥-	٠,٢	٣,١	٩,٤	١٤,١	٤,١	٠,٠	٧,٢	٤,٧	١٥,١	الميزان التجاري
١١,٨-	١٤,٨-	١٢,٣-	١٣,٦-	١٨,٣-	١٩,٨-	١٨,٩-	١٧,٣-	١٧,١-	١٧,٠-	١٨,٦-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١١,٩-	١٢,١-	١٢,٩-	١٣,٩-	١٦,٩-	١٧,٧-	١٥,٧-	١٥,٠-	١٤,٤-	١١,٥-	١١,٧-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١٥,٥-	١٦,٣-	١٢,١-	١٠,٥-	٨,٩-	٥,٧-	١٤,٨-	١٧,٣-	٩,٩-	١٢,٣-	٣,٦-	رصيد الحساب الجاري
غرب آسيا											
١٤٠,٣	١٣٠,٩	١٢٦,٠	١٣١,١	١١٩,٤	١٣٢,٧	١٠٨,٥	٨٨,٢	٨٧,٣	٦٩,٣	٩٩,٨	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١١٠,٢-	١٠٢,٣-	١٠٩,٣-	١٣٥,١-	١٠٢,٧-	٩٠,٥-	٨٣,٦-	٧٨,٦-	٧٥,٩-	٦٩,٥-	٧٧,٠-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣٠,١	٢٨,٦	١٦,٧	٤,٠-	١٦,٧	٤٢,٢	٢٥,٠	٩,٦	١١,٣	٠,٢-	٢٢,٩	الميزان التجاري

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

١٩٩٥(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٣٥,٩-	٣٩,٦-	٤٢,٥-	٢٣,٤-	٥٤,٥-	٢٨,٢-	٢٤,٢-	٢٠,٨-	١٨,٦-	١٦,٢-	٣٢,٧-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١,٣	٢,٥	٤,٧	٨,٠	٩,٨	١٣,٧	١٥,٦	١٤,٤	١٣,٣	١٦,٧	١٣,٥	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٥,٨-	١١,٠-	٢٥,٧-	٢٧,٤-	٣٧,٨-	١٤,٠	٨,٠	١١,٢-	٧,٣-	١٦,٤-	٩,٨-	رصيد الحساب الجاري
											جنوب وشرق آسيا
٨٩٩,٦	٧٤١,١	٦٢٤,٨	٥٦٦,٧	٤٩٧,١	٤٣٧,٢	٣٩٣,١	٣٥٢,٩	٢٨٦,١	٢١٧,٩	١٩٦,٧	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٩١٥,٦-	٧٤٥,٨-	٦٣٣,٧-	٥٦٣,٣-	٤٩٤,٩-	٤٣٢,١-	٣٨٤,٩-	٣٣٩,٦-	٢٦٤,٣-	٢١٤,٠-	٢٠٦,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٦,١-	٤,٦-	٨,٩-	٣,٤	٢,٢	٥,١	٨,٢	١٣,٣	٢١,٨	٣,٩	٩,٤-	الميزان التجاري
١٢,٣-	١,٢	٩,٨-	٦,٥-	٥,٨-	٥,٥-	٦,٧-	٣,٩-	٢,٢-	٢,٥-	٥,٦-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
١٦,١-	١٤,٢-	١٢,٧-	١٣,٤-	١٢,٤-	١٠,٠-	١٠,٦-	١١,٣-	١٢,٣-	١١,٢-	١٢,٧-	إيرادات الاستثمارات
٢٨,٤-	٣,٤-	١٨,٨-	٣,١-	٣,٦-	٠,٤-	١,٥	٩,٤	١٩,٥	١,٤	١٥,٠-	رصيد الحساب الجاري
											مجاميع حسب المجموعات التجارية
											البلدان ذات الفائض المصدرة للطاقة (٨ بلدان)
١١٧,٤	١١٠,٤	١٠٦,٥	١١٥,٠	١٠٥,٢	١١٨,٦	٩٤,٨	٧٦,٦	٧٧,٥	٦٢,٥	٩٤,٩	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٧٣,٩-	٧٠,٠-	٨٠,٦-	٨٩,٦-	٨٢,٠-	٧١,٧-	٦٨,٠-	٦١,١-	٥٨,٩-	٥٤,٩-	٦٣,٩-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤٣,٤	٤٠,٥	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٣,٢	٤٦,٩	٢٦,٨	١٥,٥	١٨,٢	٧,٦	٣١,٠	الميزان التجاري
٤٠,٤-	٣٩,٨-	٤١,٤-	٤٢,٣-	٥١,١-	٢٦,٩-	٢٣,١-	٢٠,٠-	١٨,٧-	١٥,٩-	٢٨,١-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣,٦	٥,٤	٧,٧	١٠,٨	١٢,٣	١٦,٣	١٨,١	١٧,٥	١٦,٠	١٨,٦	١٥,٨	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٣,٠	٠,٧	١٥,٥-	١٦,٩-	٢٨,٠-	٢٠,٠	٣,٧	٤,٥-	٠,١-	٨,٣-	٢,٩	رصيد الحساب الجاري
											البلدان ذات العجز المصدرة للطاقة (١٩ بلدا)
٢٨٥,٩	٢٣٧,٢	٢٠٩,٧	١٩٨,٤	١٨٧,١	١٨٣,٨	١٤٧,٧	١٢٤,١	١١٨,٤	٩٦,٨	١٢٧,٣	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٦٨,٨-	٢٣٩,٤-	٢٠٧,٩-	١٩٣,٦-	١٦٩,٦-	١٤٦,٣-	١٢٢,٧-	١١١,٦-	٩١,٨-	٨٥,٩-	٩٥,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٧,١	٢,٢-	١,٨	٤,٨	١٧,٥	٣٧,٦	٢٥,٠	١٢,٥	٢٦,٦	١٠,٩	٣٢,٢	الميزان التجاري
٤١,٩-	٤٣,٩-	٤٠,٣-	٣٨,٥-	٣٧,٦-	٣٥,٦-	٣٣,٨-	٢٩,٤-	٢٨,٣-	٣٠,٢-	٣٦,٧-	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣٥,٤-	٣٥,١-	٣٣,٤-	٣٢,٦-	٣١,٨-	٣٠,٧-	٣٠,١-	٢٦,٦-	٢٥,٠-	٢٢,٢-	٢٦,١-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٢٤,٩-	٤٦,١-	٣٨,٥-	٣٣,٦-	٢٠,١-	٢,٠	٨,٨-	١٦,٨-	١,٧-	١٩,٣-	٤,٥-	رصيد الحساب الجاري

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

١٩٩٥(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
											البلدان المستوردة للطاقة (١٠٢ من بلدان)
١٠١٢,٤	٨٤٣,٥	٧١٨,٥	٦٦٥,٢	٥٩٩,٦	٥٤٦,٧	٥٠٢,٦	٤٦٣,٠	٣٨٠,٢	٣٠٥,٣	٢٧٨,٠	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٠٧٨,٨	٨٨٢,٠	٧٦٧,٣	٦٨٨,٩	٦٠٩,٧	٥٥٤,٤	٤٩٤,٦	٤٤٥,٧	٣٦٧,٨	٣٠٢,٢	٢٨٨,٤	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٦٦,٤	٣٨,٤	٤٨,٨	٢٣,٧	١٠,١	٧,٧	٨,٠	١٧,٣	١٢,٤	٣,١	١٠,٥	الميزان التجاري
٢,٥	٥,٧	٦,٣	٤,٨	١٤,٤	١٦,٩	٢٣,٠	٢١,٧	١٨,٩	٢٢,٣	١٨,٣	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣٢,٨	٣٠,١	٢٩,٦	٣٢,٢	٣٦,٤	٣٨,٧	٤٣,٠	٤٢,٨	٤٠,٢	٤١,١	٤٠,٣	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٦٣,٨	٣٢,٧	٥٥,٢	٢٨,٦	٢٤,٥	٢٤,٧	١٥,٠	٤,٥	٦,٥	١٩,٢	٢٨,٧	رصيد الحساب الجاري
											أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٥٢٦,٠	٤٣٥,٩	٣٧٧,٥	٣٤٣,٨	٣٠٤,٦	٢٦٦,٩	٢٤٦,١	٢٢٨,٢	١٧٧,١	١٣١,٢	١٠٨,٦	صادرات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٥٣٢,٢	٤٣٥,٥	٣٧٢,٠	٣٣٩,٠	٢٩٨,١	٢٥٦,١	٢٢٤,٦	١٩٩,٢	١٥٠,٣	١١١,٤	٩٩,٨	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٦,٢	٠,٤	٥,٥	٤,٨	٦,٥	١٠,٨	٢١,٥	٢٩,٦	٢٦,٨	١٩,٨	٨,٨	الميزان التجاري
١٥,٤	١٦,٥	١٥,٢	١٠,٨	٧,٥	٧,٦	٥,٩	٢,١	٤,٣	٣,٥	٢,٢	صافي الخدمات والإيرادات والتحويلات الخاصة
٣,٧	٣,٢	٤,٣	٥,٢	٤,٨	٤,٥	٣,٤	١,٨	٠,٥	٠,٤	٢,٦	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٩,٢	١٦,٩	٢٠,٧	١٥,٦	١٤,٠	١٨,٤	٢٧,٤	٣١,٧	٣١,١	٢٣,٣	١١,٠	رصيد الحساب الجاري

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ومصادر أخرى.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

الجدول ألف - ٢٦ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية، ١٩٨٥-١٩٩٥

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
الولايات المتحدة											
١٨٥,٤	١٤٥,٣	١١٥,٧	٦٢,٧	٥٢,٦	١٠٤,٠	١٣٠,٦	١٢٣,٧	١٥٨,٠	١٤٢,٠	١٢٥,٩	صافي تدفق رأس المال
٩,٠-	٨,٥-	٦,٨-	٦,٢-	٦,٦-	٥,٩-	٥,٨-	٥,٥-	٤,٤-	٤,٤-	٤,٢-	منح خاصة ^(ب)
١٣,٧-	١٩,٠-	١٩,٤-	١٨,٨-	٢٠,٧	٢٠,٤-	١٣,٤-	١٣,٠-	١٢,٥-	١٤,٠-	١٣,٤-	منح رسمية
٠,١	٠,٦-	٠,٢-	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	تحويلات رأسمالية ^(ج)
٢٢,٢	٢٧,٢	٩,٣	٤,٦	٢٧,١	٥٢,٠	٥١,٥	٥٢,١	٤٧,٣	٢٦,٤	٢١,٢	استثمار مباشر ^(د)
١٤١,٤	٩٠,٨	٣١,٤-	٢٥,١	١١,٨	٦,٨-	٧٣,٦	٦٦,٠	٦١,٧	٨١,٥	٦٨,٥	حافضة أوراق مالية
١,٤	٢,٤	١,٦	١,٤-	٨,٥	١٨,٩	٣,٢	١١,٧	٠,٦-	٥,١-	٨,٠	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٣٥,٤	٦٧,٢	١٢٦,٥	٨٥,٤	١٩,٦	٢٠,٣	٣٢,٧-	٢٥,٣	٧٠,٣	٢٦,٠	٢٢,٧	رأسمال قصير الأجل ^(هـ)
٦,٧	١٤,٣-	٣٦,٠	٢٦,٤-	٢٨,٩-	٤٤,٥	٥٤,٠	١٣,٠-	٤,٠-	٣١,٤	٢٢,٩	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٥٦,٧-	٣٦,٤-	٣١,٨-	١٩,٦-	٢١,٤-	١٤,٣-	٦,٩-	٢,٣	٨,٠-	٣,١	٥,٣	صافي الأرباح الموزعة والفائدة
١٢٨,٧	١٠٨,٨	٨٣,٩	٤٣,١	٣١,٢	٨٩,٦	١٢٣,٧	١٢٥,٩	١٥٠,٠	١٤٥,١	١٣١,٢	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٩,٨-	٥,٣	١,٤-	٣,٩	٥,٨	٢,٢-	٢٥,٣-	٣,٩-	٩,٢	٠,٣	٣,٨-	استخدام الاحتياطييات الرسمية ^(و)
١١٨,٩	١١٤,٢	٨٢,٥	٤٧,٠	٣٧,٠	٨٧,٤	٩٨,٤	١٢٢,٠	١٥٩,٢	١٤٥,٤	١٢٧,٤	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)
المملكة المتحدة											
١٨,٦	١٢,٧	١٧,٧	١٣,٨	٢٧,٤	٣٦,٣	٢٩,١	٣٨,٥	٢٩,٣	٤,٤	٥,١-	صافي تدفق رأس المال
٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١	٠,٤	منح خاصة ^(ب)
٨,١-	٧,٨-	٧,٤-	٨,٦-	١,٩-	٨,٢-	٧,٠-	٥,٩-	٥,٤-	٣,٣-	٤,٤-	منح رسمية
٠,٨-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تحويلات رأسمالية ^(ج)
٩,٩	١,٧	٣,٣-	٤,٣	٩,٥	٢٤,٥	٣,٧	٥,٣-	٩,٠-	٣,٧-	٣,٥-	استثمار مباشر ^(د)
٣١,٣-	٧٥,٠	٥٦,٣-	٢,٧-	٢٢,٩-	٧,٩-	٢٩,٧-	١٠,٦	٤٨,٢	١٤,٩-	٨,٦-	حافضة أوراق مالية
١٤,٨	٧,٦-	٢٢,٤	٥,٧	٢٤,٢	١١,٨	٩,٤	٤,٣	٢,٢	٦,٧	٢,٠	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٣١,٣	٥٦,١-	٦٦,٦	٧,١	١٩,٤	١٥,٦	٤٩,٤	٢٥,٢	٢,٥-	١٢,٧	٨,٠	رأسمال قصير الأجل ^(هـ)
٣,١	٨,٠	٣,٨-	٨,٥	٠,٣-	١,٠	٣,٦	١٠,٠	٤,٠-	٦,٨	٠,٩	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٥,٣-	٠,٨-	٥,٠-	١,٨-	١٠,٧-	١٠,٠-	٢,٩-	٢,٥-	٠,٣-	٢,٠	١,٣	صافي الأرباح الموزعة والفائدة
١٣,٣	١١,٩	١٢,٧	١٢,٠	١٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٢	٣٦,٠	٢٩,٠	٦,٤	٣,٨-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٠,٦	١,٦-	١,١-	٢,٦	٥,٠-	٠,١-	٨,٨	٤,٩-	٢٠,٢-	١,٤-	٠,٦-	استخدام الاحتياطييات الرسمية ^(و)
١٣,٩	١٠,٣	١١,٦	١٤,٦	١١,٧	٢٦,٢	٣٥,٠	٣١,١	٨,٨	٥,٠	٤,٤-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٥ ^(د)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
ألمانيا ^(ج)											
٢.٥	٥.٣-	٢٨.٧-	٣٣.٦	٢٥.٧-	٦٢.١-	٧٤.٢-	٨٣.٥-	٤٢.٠-	٤٧.١-	٢٤.٥-	صافي تدفق رأس المال
٧.٤-	٥.٧-	٥.٨-	٦.٣-	١١.٣-	١٠.٦-	٨.١-	٧.٢-	٦.٥-	٥.٨-	٤.٠-	منح خاصة ^(ب)
٢٧.٩-	٢٧.٦-	٢٤.٨-	٢٤.٦-	٢٩.٢-	١٥.١-	١٢.٥-	١٢.١-	١٠.٧-	٧.٧-	٦.٣-	منح رسمية
٢.٣-	٠.٧	٠.٥	٠.٧	٠.٧-	١.٣-	٠.١	٠.٠-	٠.١-	٠.٠-	٠.٢-	تحويلات رأسمالية ^(د)
٢٣.٩-	١١.٥-	١٢.٠-	١٦.٤-	١٧.٥-	١٧.٢-	٧.٥-	١٠.٠-	٧.٨-	٧.٥-	٣.٦-	استثمار مباشر ^(د)
١٨.٠	٣٣.٦-	١١٦.٣	٣٠.٨	٢٥.٠	١.٨-	٢.٤-	٣٦.٨-	٣.٨	٢٣.٤	١.٨	حافضة أوراق مالية
٢٣.٦	٤.٣	٩.٢	٨.٣	٢١.٨-	٦.٥-	٢.٩	١٦.٢-	١٢.٥	٦.٣	١.٠	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
١٩.٧	٧١.٥	٩٩.٨-	٢٩.١	٢١.٩	٢٤.٥-	٥١.٣-	٣.٧-	٣٢.٤-	٥٧.١-	١٦.٤-	رأسمال قصير الأجل ^(د)
٢.٧	٣.٤-	١٢.٤-	١١.٩	٨.٠	١٤.٨	٤.٦	٢.٦	٠.٩-	١.٤	٣.٠	الخطأ والسهو
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٠.٣-	١.٥	١٣.٢	١٥.٩	١٧.٧	١٣.٧	١١.١	٣.٦	٣.٩	١.٤	٢.١	صافي الأرباح الموزعة والفائدة
٢.٢	٣.٨-	١٥.٥-	٤٩.٥	٨.٠-	٤٨.٤-	٦٣.١-	٧٩.٩-	٣٨.١-	٤٥.٧-	٢٢.٤-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
١٨.٤-	٢.٠	١٤.٢	٣٧.٢-	٦.٠	٧.٣-	٢.٨-	١٥.٤	٢١.٥-	٥.٥-	٢.٢-	استخدام الاحتياطيات الرسمية ^(د)
١٦.٢-	١.٨-	١.٣-	١٢.٤	٢.٠-	٥٥.٨-	٦٥.٩-	٦٤.٥-	٥٩.٦-	٥١.٢-	٢٤.٧-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)
اليابان											
٩.٩	١١١.٤-	١١٠.٠-	١٢١.٦-	٩٢.٠-	٤٨.٠-	٧٤.٠-	٦٧.٢-	٥٢.٨-	٧٣.١-	٤٨.٦-	صافي تدفق رأس المال
٤.٥-	٣.٥-	٣.١-	٢.٠-	١.٣-	١.٥-	١.٥-	٢.٠	٢.١-	٠.٩-	٠.٧-	منح خاصة ^(ب)
٤.٩-	٤.٠-	٣.٠-	٢.٦-	١١.٢-	٤.١-	٢.٨-	٢.١-	١.٦-	١.٢-	٠.٩-	منح رسمية
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	تحويلات رأسمالية ^(د)
٢٢.٢-	١٧.١-	١٣.٦-	١٤.٥-	٢٩.٤-	٤٦.٣-	٤٥.٢-	٣٤.٧-	١٨.٤-	١٤.٣-	٥.٨-	استثمار مباشر ^(د)
٥٢.٢-	٤٨.٨-	٦٣.٨-	٢٨.٧-	٣٩.٧	٤.٨-	٢٨.٨-	٦٦.١-	٩٤.٤-	١٠١.٤-	٤٠.٣-	حافضة أوراق مالية
١٧.٠-	١٦.١-	٢.٠-	١٢.٢	٢٥.٣	٧.٧	١٦.٠-	٢٩.٦-	٢٤.٣-	١٥.٨-	١٥.٧-	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٧٦.٩	٤.٢-	٢٤.٢-	٧٥.٥-	١٠٧.٤-	٢١.٩	٤٢.١	٦٤.٢	٩١.٦	٥٧.٩	١١.١	رأسمال قصير الأجل ^(د)
١٤.١	١٧.٨-	٠.٣-	١٠.٥-	٧.٧-	٢٠.٩-	٢١.٨-	٣.١	٣.٧-	٢.٥	٣.٨	الخطأ والسهو
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٤٥.١	٤١.٠	٤١.٤	٣٦.٢	٢٦.٧	٢٣.٢	٢٣.٤	٢١.٠	١٦.٧	٩.٥	٦.٨	صافي الأرباح والفائدة
٣٥.٢	٧٠.٤-	٦٨.٦-	٨٥.٤-	٦٥.٣-	٢٤.٨-	٥٠.٦-	٤٦.٢-	٣٦.١-	٦٣.٦-	٤١.٨-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
١١٠.٠-	٢٥.٣-	٢٧.٧-	٠.٦-	٦.٦	٦.٦	١٢.٨	١٦.٥-	٣٧.٩-	١٤.٨-	٠.٦	استخدام الاحتياطيات الرسمية ^(د)
٧٤.٨-	٩٥.٧-	٩٦.٢-	٨٦.٠-	٥٨.٧-	١٨.٢-	٣٧.٨-	٦٢.٧-	٧٤.٠-	٧٨.٤-	٤١.٢-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)
البلدان الصناعية الأخرى											
٤٠.٤-	٣٣.٨-	٢٧.٢-	٨.٧	٥٨.١	١٢٤.٧	٧٥.٠	٥٨.٩	٥٧.٧	٦.٧	٥.٥	صافي تدفق رأس المال
٠.٦-	٠.٤	٠.٩	٢.٢-	٠.٧-	٠.٩	١.٥	٢.٠	١.٣	٠.٦	١.٠	منح خاصة ^(ب)
١٨.١-	٢٢.٢-	٦.٤-	١٧.٢-	١٦.٠-	١٤.٦-	١٢.٦-	١٠.٣-	٩.٧-	٩.٠-	٤.٧-	منح رسمية
٦.٨	٤.٩	٥.٧	٦.٠	٦.٢	٤.٠	٢.٣	١.٦	٠.٩	٠.٥	٠.٨	تحويلات رأسمالية ^(د)

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٥ ^(د)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١١,٣	١٠,٩-	٢,٧	٠,٩-	١٢,٦-	١٦,٠-	١٦,٢-	٧,٩-	١٠,٣-	٩,٨-	١٠,٢-	استثمار مباشر ^(ج)
٢١,٢	١٠٦,٥-	١٦٥,٧	٥٢,٧	٥٢,٧	٦٦,٣	٦٠,٩	٣٦,٠	٢٣,١	١٨,١	١٧,٠	حافضة أوراق مالية
١٨,٩	١,٨	٤٦,١	٢٢,٤	٣٨,١	٢١,٥	١٨,٦	٣,٦	١٩,٢	٢,٨	٥,٢	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٧٦,٦-	١٠٥,٩	٢١٥,٧-	٥٥,٩-	٩,٩-	٨٢,١	٣٣,٢	٤١,٣	٣٣,٢	١١,٤	٧,٠	رأسمال قصير الأجل ^(هـ)
٣,٢-	٧,٣-	٢٦,٣-	٣,٧	٠,٣	٢٠,٥-	١٢,٩-	٦,٨-	٠,٢	٨,٠-	١٠,٦-	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٣-	٠,٠-	٠,٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٧٠,٦-	٧٦,٤-	٦٩,٢-	٨٣,٢-	٧١,٥-	٦٩,٥-	٥١,٦-	٤٦,٧-	٣٧,٨-	٢٩,٧-	٢٦,١-	صافي الأرباح والفائدة
١١١,٠-	١١٠,٢-	٩٦,٤-	٧٤,٦-	١٣,٤-	٥٥,٢	٢٣,٣	١٢,٢	١٩,٨	٢٣,٠-	٢٠,٦-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
١٧,١-	١٥,١-	١,٩-	٣٥,٦	٠,٥-	٥٣,٦-	١٩,١-	٢٧,٥-	٤٣,٤-	٣,٧-	٠,٦	استخدام الاحتياطييات الرسمية ^(و)
١٢٨,١-	١٢٥,٣-	٩٨,٣-	٣٩,٠-	١٣,٩-	١,٦	٤,٢	١٥,٣-	٢٣,٦-	٢٦,٨-	٢٠,٠-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء تحويلات العمال.

(ج) تشمل الإعفاءات من الديون.

(د) صافي الحصائل المعاد استثمارها.

(هـ) بما في ذلك بنود لم تحدد آجال استحقاقها.

(و) الإضافات الى الاحتياطييات مبينة بأرقام سالبة.

(ز) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٧ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥-١٩٩٥

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
											جميع البلدان ^(ب)
٦٣,٦	٥٨,٧	٤٦,٨	٣٠,٩	٢٢,٧	١٦,٨	١٧,٤	١٥,٤	٩,٣	٦,١	٨,٣	التحويل عن طريق الاستثمار المباشر تدفق صاف للاستثمارات
١٧,٨	١٧,٠	١٦,٢	١٣,٧	١٢,٦	١٢,٩	١١,٥	٩,٩	٨,٩	٧,٩	٨,٧	صافي إيرادات الاستثمار المباشر
٤٥,٨	٤١,٧	٣٠,٦	١٧,٢	١٠,١	٣,٩	٥,٩	٥,٥	٠,٥	١,٧	٠,٤	التحويل الصافي
٣٨,٠	٣٦,٩	٣١,٦	٢٧,٥	١٤,٧	١٠,٨	٣,٢	١٢,٠	٤,٣	٩,١	١٣,٥	تحويل عن طريق الاقتراض الأجنبي الخاص المتوسط والطويل الأجل تدفق صاف للائتمان
٤٢,٣	٢٩,٤	٢٤,٨	٢٧,٤	٢٨,١	٢٩,٣	٣٢,٦	٣٨,٧	٣٣,٥	٣٤,٣	٣٨,٩	فوائد مدفوعة
٤,٣	٧,٥	٦,٨	٠,١	١٣,٥	١٨,٦	٢٩,٤	٢٦,٨	٢٩,٢	٢٥,٢	٢٥,٥	التحويل الصافي
٢٩,٣	١,٦	٣٦,٨	٢٤,٦	٢١,٧	٢,٥	١٠,٩	٢٢,٣	١٣,٥	٦,٨	١١,٤	تحويل عن طريق صافي معاملات الأسهم والاقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية الخارجة ^(ج)
٨,٠	٧,٩	٩,٠	٩,٥	٧,٩	٦,٣	٤,٨	٦,٢	٥,٠	٤,٧	٣,٧	تحويل عن طريق المنح الخاصة (صاف)
١٠,٤	١٠,٤	١٢,٧	١٥,٨	١٧,٧	١٧,٦	١٣,٣	١٢,٣	١١,٧	١٠,٣	١٠,٨	تحويل عن طريق التدفقات الرسمية تحويلات رسمية (منح)
٣٥,٩	١٠,٤	١٧,٤	١٦,٣	٢٠,٦	٢٢,٢	٢٠,١	١٣,٥	١٦,٠	١٨,٥	١٩,٠	اكتسابات رسمية صافية
٣١,١	٢٤,٥	٢٣,٢	٢٢,١	٢١,٩	٢٠,٦	١٨,١	١٧,٩	١٦,٥	١٥,٧	١٢,٨	فائدة مدفوعة
١٥,٢	٣,٧	٧,٠	١٠,٠	١٦,٤	١٩,٢	١٥,٤	٧,٩	١١,٢	١٣,١	١٧,٠	التحويل الصافي
٩٤,٠	٥٥,٠	٩٠,٢	٦١,٤	٤٢,٦	٨,٢	١٤,٣	٢٩,٥	٢٦,٠	١٦,١	١٦,٥	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)
٥٦,٠	١٩,٤	٤٢,٩	٤٧,٢	٤٧,٨	٣٦,٤	١٥,٤	٢,٩	٨,٠	١٢,٠	٠,٨	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(د)
٣٨,٠	٣٥,٦	٤٧,٣	١٤,٢	٥,٢	٢٨,١	٢٩,٧	٣٢,٤	٣٤,٠	٤,١	١٧,٣	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنتاج)
أفريقيا											
المنح:											
١,٧	١,٢	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,٤	١,١	خاصة
٣,٧	٤,٣	٦,٤	٨,٧	٩,٥	٩,٨	٧,٤	٦,٢	٥,٧	٤,٩	٤,٥	رسمية
٠,٢	١,٥	٠,١	٠,٨	٠,٢	٠,٦	٢,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٣	استثمار مباشر صاف
٠,٨	٠,٤	٠,١	١,٢	١,٦	١,٠	٢,٢	١,٣	٢,٤	١,٦	٢,١	اكتسابات أجنبية رسمية
٤,٤	٣,١	٣,٢	٥,٣	٥,٢	٤,٦	٢,٤	٠,٢	٠,٨	١,٤	٣,٧	اكتسابات أجنبية خاص ^(هـ)
٣,٠	٠,٧	٢,٦	١,١	٣,٠	٤,٨	٥,٠	٣,٠	٦,٠	٠,١	٢,٧	اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة ^(و)
١,٨	٣,٨	٥,٧	٦,٣	٥,٢	٢,٥	٥,٨	٥,٤	١,٨	٦,٢	١,٨	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٥ ^(١)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١١,٤	١٣,٦	١٦,٦	١٧,٨	١٩,٥	١٦,٧	١٨,٩	١٧,٨	١٣,٢	١٥,٠	١١,٥	صافي تدفق رأس المال
-٠,٠-	١,٩	٢,٧-	٤,١-	٦,٥-	٧,٦-	١,٦-	١,٦	-٠,٢	١,٥	٤,٦-	استخدام الاحتياطيات الرسمية ^(٢)
١,٨	٥,٨	٣,٠	٢,٢	١,٣-	٥,١-	٤,٢	٧,٠	٢,٠	٧,٦	٢,٨-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
											المنح:
٢,٠	١,٨	١,٨	١,٨	١,٥	١,١	-٠,٩	١,٠	١,٠	-٠,٧	-٠,٨	خاصة
٤,٣	٤,٤	٤,٥	٦,٢	٥,٧	٦,١	٦,١	٥,٣	٤,٧	٣,٩	٣,٣	رسمية
١,٢-	١,١-	١,١-	١,١-	-٠,٤-	١,٥-	-٠,٦-	-٠,٦-	-٠,٦-	-٠,٥-	-٠,٣-	استثمار مباشر صاف
١,٨	١,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٦	١,٦	١,٥	اكتتاب أجنبي رسمي
٢,٠-	١,٢-	-٠,٣-	-٠,٥-	-٠,٢-	-٠,٧-	-٠,٥-	-٠,٢-	-٠,٩-	-٠,٨-	١,٢-	اكتتاب أجنبي خاص ^(٣)
١,٤	-٠,٣-	١,١	-٠,٩	-٠,٣	-٠,٩	١,٩-	-٠,٧	-٠,٦-	١,٠	-٠,٢-	اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجية ^(٤)
٦,٢	٥,٦	٨,٣	١٠,١	٩,١	٨,٥	٦,٥	٨,٦	٦,١	٦,٠	٣,٩	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
١٠,٣	١٠,٣	١٣,٣	١٦,٠	١٥,٥	١٥,٣	١٢,٦	١٤,٤	١١,٤	١٠,٦	٨,٢	صافي تدفق رأس المال
١,٥	١,٠	-٠,٤	-٠,٨	-٠,٤-	-٠,٤-	-٠,٢-	-٠,٨-	-٠,١-	-٠,٠-	-٠,٨-	استخدام الاحتياطيات الرسمية ^(٢)
٧,٧	٦,٦	٨,٧	١٠,٨	٨,٧	٨,١	٦,٣	٧,٨	٦,٠	٦,٠	٣,١	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											آسيا
											المنح:
٢,٣	٢,٦	٣,٠	٣,٠	١,٧	١,١	١,١	٢,٦	١,٩	١,٦	١,٠	خاصة
٤,٣	٤,١	٣,٤	٣,٩	٤,١	٣,٧	٤,٣	٤,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٥	رسمية
٤١,٦	٣٢,٢	٢٧,٨	١٠,٤	٩,١	٦,٧	٤,٦	٥,٧	٢,٢	-٠,٤	١,٢-	استثمار مباشر صاف
٥,٤-	٣,٣-	٢,٩	٤,٨	٦,٤	٢,٣	٤,٥	-٠,٣	-٠,٩	-٠,٧	٣,٢	اكتتاب أجنبي رسمي
٢٥,٥	١١,٧	٢,٢-	٦,٨	١,٠	٢,٣-	٥,٣-	٥,٣-	٩,٧-	-٠,٢-	٣,١	اكتتاب أجنبي خاص ^(٣)
١٦,٩-	٩,٤-	٦,٦	٥,١-	١٥,٧	٣,٤-	٢,٦-	٩,٩-	٧,٨	٦,٦	٩,٠	اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجية ^(٤)
٥١,٣	٣٧,٩	٤١,٥	٢٣,٩	٣٨,٠	٨,١	٦,٦	١,٩-	٧,٧	١٣,٩	١٩,٧	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٦٦,٦	٥١,٥	٥٣,٧	٣٦,٧	٤٩,٩	١٧,٧	١٦,٥	٩,١	١٩,٧	٢٤,٩	٣٢,٣	صافي تدفق رأس المال
٣٥,٣-	٥٤,٧	٢٩,٧-	٢٩,٢-	٤٤,٧-	١٩,٢-	١٨,٧-	١٤,٣-	٣٦,٣-	٢١,٧-	٣,١	استخدام الاحتياطيات الرسمية ^(٢)
١٦,٠	١٦,٨-	١١,٨	٥,٣-	٦,٨-	١١,١-	١٢,١-	١٦,٢-	٢٨,٦-	٧,٩-	٢٢,٧	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											أمريكا اللاتينية
											المنح:
٣,٤	٣,١	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٢,٩	١,٦	١,٧	١,٢	١,١	١,١	خاصة

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٥ ^(١)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٣	٣,٤	٢,٢	٢,٠	٢,١	١,٥	٢,٥	رسمية
١,١	٥,١	٣,٥	٥,٤	٣,٦	١,٠-	٠,٩-	٢,٣	٠,٥	١,١-	٠,٨	استثمار مباشر صاف
١٤,٨	١١,٣-	٦,٧-	٩,٠-	٧,١-	٠,٣-	٠,٩-	١,٧-	١,٤-	٠,٨	٢,٢	اكتمان أجنبي رسمي
٨,٨-	٢,٥	٧,٩	٤,٠-	٧,٠-	٩,٩-	٢٢,١-	٢٣,٥-	١٨,٨-	٢١,٨-	٢٢,٨	اكتمان أجنبي خاص ^(٥)
١٣,٠	٠,١-	٢٢,٧	٣١,٩	١١,٧	٧,٢-	٥,٦-	١٠,٦-	٠,٢-	٠,٢-	١١,٦-	اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة ^(٤)
٢٥,٢	١,١	٣٢,٧	٣٠,٧	٧,٣	١١,٤-	٢٥,٧-	٢٩,٨-	١٦,٦-	١٩,٦-	٢٧,٧-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٦٠,٠	٣٠,٩	٦٥,٢	٦١,٥	٣٧,٩	٢٢,٥	١١,٤	٤,٣	١٤,٦	١٢,٥	٧,٢	صافي تدفق رأس المال
٢٤,٨-	٥,٣	١٨,٤-	٢٢,٣-	١٦,٣-	١٥,٧-	١,٦-	٨,٠	١,٥-	٧,٧	٢,٩-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(٢)
٠,٤	٦,٤	١٤,٣	٨,٤	٨,٩-	٢٧,١-	٢٧,٣-	٢١,٨-	١٨,١-	١١,٩-	٣٠,٦-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											خمسة عشر بلداً مثلثاً بالديون المنح:
٣,٣	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٥	٣,٦	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٤	١,١	خاصة
١,٢	١,٣	١,٣	٢,٤	٢,٢	٢,٤	١,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٥	١,٠	رسمية
٤,٦	٨,٢	٥,٦	٦,٨	٤,٩	٠,٦	١,٩	٣,١	٠,٨	٠,٥-	١,٦	استثمار مباشر صاف
٨,٢	١٢,٧-	٧,٦-	٨,٦-	١٧,٠-	٢,١-	٢,٧-	٤,٠-	٢,٣-	٠,٣-	٠,٢	اكتمان أجنبي رسمي
٤,١-	٤,١	٧,٧	٨,٨-	١٠,٣-	١٣,٢-	٢٥,٢-	٢٦,٦-	٢١,٥-	٢٥,٢-	٢٥,٩-	اكتمان أجنبي خاص ^(٥)
١٠,٠	٤,٢-	١٩,٩	٢٦,٤	١٨,٥	٥,١-	٩,٥-	١٢,٨-	٥,٩-	٣,٧-	١٥,١-	اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة ^(٤)
٢٣,٢	٠,٠	٣٠,١	٢٢,٠	١,٧	١٣,٧-	٣٢,٣-	٣٧,٦-	٢٦,٥-	٢٧,٨-	٣٧,١-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٣٤,٢	١٠,١	٤٠,١	٢٨,٤	٧,٦	٨,٨-	٢٧,١-	٣٣,٥-	٢٣,٠-	٢٤,٧-	٣٤,٣-	صافي تدفق رأس المال
٢٣,٩-	١٦,٣	١٩,٨-	٢١,٤-	١٥,٥-	١٩,٧-	٤,٥-	٦,٥	٢,٢-	٥,٨	٣,٣-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(٢)
٠,٧-	١٦,٣	١٠,٣	٠,٦	١٣,٨-	٣٣,٤-	٣٦,٨-	٣١,١-	٢٨,٧-	٢٢,٠-	٤٠,٥-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى تقديرات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: الاستثمار المباشر هو صافي الحصائل المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي)؛ وتتضمن الائتمانات الرسمية استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي، وتتضمن الفائدة رسوم الصندوق؛ وتشمل المنح الخاصة صافي تدفق الهبات المقدمة من أشخاص مقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) عينة مكونة من ٩٣ بلداً. (يعزى الاختلاف الرئيسي عن البيانات الواردة في الجدول الثالث - ١ إلى حذف بلدان معينة، من آسيا في المقام الأول، لم تتوفر عنها بيانات مالية كاملة).

(ج) محسوبة بوصفها باقياً (يتضمن تمويل التجارة في الأجل القصير، والتدفقات العادية وللخارج و "رأس المال الهارب"، والمتأخرات في الفوائد المستحقة، والمعاملات الخاصة بالأسهم وغير ذلك من التدفقات التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات تحت عنوان الخطأ والسهو ويفترض أنها تدفقات مالية).

(د) الإضافات إلى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة.

(هـ) اقتراض أجنبي متوسط وطويل الأجل.

الجدول ألف - ٢٨ - الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
مستوى الاحتياطيات ^(ب) (ببلايين الدولارات)											
٥٦٨,١	٥٠٣,٨	٤٢٥,٦	٣٦٤,١	٣٤١,٨	٢٧٨,٤	٢٢٩,٢	١٩٥,٥	١٩٥,٥	١٤٨,٩	١٢٩,٨	جميع البلدان
٩٦,٩	٨٥,١	١٠٢,٤	٨٣,٨	٧٣,٠	٥٣,٨	٣٧,٣	٣١,٨	٤٤,٥	٣٤,٣	٣٨,٦	بلدان مصدرة للطاقة
٤٧١,٢	٤١٨,٦	٣٢٣,٢	٢٨٠,٤	٢٦٨,٨	٢٢٤,٦	١٩١,٩	١٦٣,٨	١٥١,٠	١١٤,٦	٩١,٢	بلدان مستوردة للطاقة
١٩١,٦	١٧٧,٠	١٥٢,٨	١٤٠,٠	١٣٠,٩	١١٥,٧	١٠٩,٤	١٠٤,٠	٩٦,٠	٦٢,٨	٣٨,٥	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٢٧٩,٦	٢٤١,٦	١٧٠,٤	١٤٠,٤	١٣٧,٨	١٠٨,٩	٨٢,٥	٥٩,٨	٥٥,١	٥١,٨	٥٢,٧	بلدان أخرى
بنود تذكيرية											
١٣٠,٢	١٠٥,٣	١٠٩,٣	٨٩,١	٦٦,٢	٤٨,٦	٣٣,٤	٣١,١	٣٨,٢	٣٣,٤	٤١,٢	أمريكا اللاتينية
١٣,٣	١١,٨	١٠,٠	٩,١	٩,٥	٨,٢	٦,٩	٦,٣	٥,٨	٥,٠	٤,٠	البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٣٤,٢	١١٠,٤	١١٢,٨	٩٢,٤	٧٤,٥	٥٧,٢	٣٨,١	٣٢,٩	٣٨,٧	٣٤,٤	٤٠,٩	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
تغطية النفقات الجارية ^(ج) (عدد الأشهر المغطاة بالاستيراد)											
٤,١	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٥	٢,٦	جميع البلدان ^(د)
٢,٩	٣,٠	٤,١	٣,٥	٣,٤	٢,٨	٢,٣	٢,١	٣,٥	٢,٨	٢,٧	بلدان مصدرة للطاقة
٤,٧	٤,٨	٣,٨	٣,٤	٣,٦	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٦	بلدان مستوردة للطاقة
بنود تذكيرية											
٤,٩	٤,٢	٤,٩	٤,٣	٣,٧	٢,٩	٢,٢	٢,٢	٣,١	٣,١	٣,٨	أمريكا اللاتينية
٣,٢	٣,٢	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٨	١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,٤	البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٥,٥	٤,١	٤,٧	٤,٢	٣,٧	٢,٩	٢,٢	٢,١	٢,٨	٢,٧	٣,١	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى تقديرات صندوق النقد الدولي والتقديرات الوطنية.

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) مجموع الاحتياطيات في نهاية الفترة (حيث قيّمت أوقية (اونس) الذهب بـ ٣٥ وحدة من وحدات السحب الخاصة).

(ج) الإنفاق على السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفوائد) لسنة معينة بالنسبة الى مجموع الاحتياطيات في نهاية السنة.

(د) عينة مكونة من ٩٣ بلدا.

الجدول ألف - ٢٩ - صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
١٢.٦	٠.٩-	٠.٢-	٠.١-	١.٢-	١.٦-	٣.٠-	٤.٠-	٣.٩-	٠.٠	١.١	المرفق العادية
											شروط السداد:
١٢.٥	٠.١	٠.٢-	١.٤	٠.٢	١.٧-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٦-	١.٣	٠.٦	٣ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)
١.٧-	١.٥-	١.٥-	١.٥-	٠.٨-	٠.٧-	٢.٨-	٢.٧-	٢.٧-	١.٠-	٠.٦	٣.٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/ سياسة الوصول المعزز إلى الائتمان ^(١))
١.٨	٠.٥	١.٥	٠.٠-	٠.٧-	٠.٧	٠.١	٠.٩-	٠.٥-	٠.٢-	٠.٠-	٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع للصندوق)
١.٥	٠.٩	٠.٢	٠.٨	١.١	٠.٢	٠.٩	٠.٣-	٠.٢-	٠.٥-	٠.٣-	المرفق التساهلية
											حسب ترتيب إنشائها:
٠.٠-	٠.٠-	٠.١-	٠.٠	٠.١-	٠.٤-	٠.٥-	٠.٧-	٠.٧-	٠.٦-	٠.٣-	الصندوق الاستثماري ^(ب)
٠.١-	٠.٢-	٠.١-	٠.٠	٠.٢	٠.١	٠.٧	٠.٣	٠.٥	٠.١	-	مرفق التكيف الهيكلي ^(ج)
١.٦	١.١	٠.٤	٠.٧	٠.٩	٠.٥	٠.٨	-	-	-	-	مرفق التكيف الهيكلي المعزز ^(د)
١.٦-	٠.٩-	٠.٢-	٠.٩-	١.٠	٠.٨-	٠.٢	٠.٤-	١.١-	١.٩-	٠.٥-	المرفق الإضافية ^(هـ)
											حسب ترتيب إنشائها:
١.٦-	٠.٩-	٠.٢-	٠.٩-	١.٢	٠.٨-	٠.٢	٠.٤-	١.١-	١.٨-	٠.٤-	التمويل التعويضي ^(و)
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠-	٠.١-	٠.٢-	٠.٢-	المخزونات الاحتياطية ^(ز)
٠.١	٠.٠	٠.٠									مرفق التمويل العام ^(ح)
١٢.٥	٠.٨-	٠.٢-	٠.٢-	١.٠	٢.٣-	١.٩-	٤.٧-	٥.٢-	٢.٤-	٠.٢	المجموع
											بنود تذكيرية:
											خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض ذات المشروطة العالية
١٩	٢٦	١٣	١٧	٢٤	١٣	٢٣	٢٨	٢٥	٣١	٢٦	عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة
٢٣	٢٥	٢٤	٢٦	٢٢	١٩	٢٥	٢٥	٢٦	٢٢	١٦	المدة المتوسطة (بالأشهر)
٢٣.٢	٦.٦	٣.٠	٧.١	٦.٤	١.٩	١٣.٨	٥.٤	٤.٤	٤.٠	٢.٤	مجموع المبالغ المرتبط بها (ببلايين الدولارات) المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، و"الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي"

(أ) وفر مرفق التمويل التكميلي (١٩٧٩ - ١٩٨١) ومرفق سياسة الوصول المعزز (١٩٨١ - إلى الآن) موارد من الأموال التي اقترضها صندوق النقد الدولي من الدول الأعضاء ويدفع عليها الصندوق سعر فائدة أعلى من المكافأة المدفوعة إلى البلدان التي تتمتع بمركز الدائن الصافي في الصندوق. وهكذا، دفع مستعملو موارد مرفق التمويل التكميلي ومرفق سياسة الوصول المعزز سعر فائدة أعلى من السعر المدفوع على المسحوبات من الموارد العادية، المعانة جزئياً. (وعلى سبيل المثال، وفي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١: كانت هناك نسبة ٦.٣ في المائة مقابل ١٤.٨ في المائة لمرفق التمويل التكميلي و ١٢.٢ في المائة لمرفق سياسة الوصول المعزز، وبحلول السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ كان الفارق قد هبط إلى حد كبير: ٧ في المائة مقابل ٩.٤ في المائة و ٩.٢ في المائة). بيد أنه جرى توفير إعانة تصل إلى ٣ نقاط مئوية للبلدان التي تتوفر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وما يصل إلى نصف ذلك للبلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدود المؤسسة الإنمائية الدولية ولكنه يقل عن الحد الأقصى للوفاء بشروط الصندوق الاستثماري، بغية تخفيض الفائدة على المسحوبات من مرفق التمويل التكميلي لتصل إلى السعر المدفوع على المسحوبات العادية. ولم تكن هناك إعانة على المسحوبات من مرفق سياسة الوصول المعزز.

(ب) قام الصندوق الاستثماري بمنح قروض خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ في إطار برامج تكيف مدتها سنة واحدة، مستخدماً أساساً الموارد الآتية من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب. واستندت الشروط الواجب توافرها إلى معايير الحد الأقصى للدخل الفردي وبلغت آجال استحقاق القروض ١٠ سنوات، مع بدء السداد في السنة السادسة. وبلغ سعر الفائدة ٠.٥ في المائة في السنة.

(ج) قام مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز (الأول ممول أساساً من التدفقات المرتدة للصندوق الاستثماري والثاني من القروض والمنح) بتقديم قروض إلى البلدان التي تتوفر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وتواجه مشاكل مستديمة في ميزان مدفوعاتها، وتصرف الأموال على مدى ٣ سنوات (بموجب ترتيبات ورقة إطار السياسة العامة). على أن يبدأ السداد خلال ٥.٥ سنة وينتهي في ١٠ سنوات؛ وبلغ سعر الفائدة ٠.٥ في المائة.

(د) يبلغ أجل الاستحقاق النهائي لها جميعاً ٧ سنوات ويبدأ السداد في ٣.٥ سنة.

(هـ) مرفق التمويل التعويضي من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨٨؛ ومرفق التمويل التعويضي والطارئ من آب/أغسطس ١٩٨٨.

(و) يساعد في تمويل مشتريات المخزونات الاحتياطية بموجب ترتيبات دولية معتمدة للمخزونات الاحتياطية؛ وقد انشئ في حزيران/يونيه ١٩٦٩.

(ز) انظر وصف المرفق في الجدول ألف - ٣٠ أدناه.

الجدول ألف - ٣٠ - صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: حسب المرفق، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
٤,٤	٠,٢	٠,١	١,٩	٢,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٢-	٠,١-	المرفق العادية
											شروط السداد:
٤,٩	٠,٥	٠,١	١,٨	١,١	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٣ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)
											٣,٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/سياسة الوصول المعزز الى الائتمان ^(١))
٠,٠-	٠,٣-	٠,٠-	٠,٠	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠-	٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع للصندوق)
٠,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٨							المرفق التساهلية (مرفق التكييف الهيكلي المعزز)
٠,١	٠,٠	٠,٠									المرفق الإضافية
٠,٦-	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	التمويل التعويضي
١,٠	٢,٧	٢,٠									مرفق التمويل العام
٤,٨	٢,٢	٢,١	١,٨	٠,٦	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣-	المجموع
											بنود تذكيرية:
											خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض
١١	٨	٩	٧	٥	٢	صفر	١	صفر	صفر	صفر	عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة
١٣	١٨	١٨	١٢	١٢	١٢	صفر	١٢	صفر	صفر	صفر	المدة المتوسطة (بالأشهر)
٩,٢	٢,١	١,٦	٢,٢	٤,٩	١,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مجموع المبالغ المرتبط بها (ببلايين الدولارات)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، "الاحصاءات المالية الدولية".

ملحوظة: يلاحظ أن مرفق التمويل العام، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣ على أساس مؤقت، يتولى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تعاني من مشاكل حادة في مجال موازين المدفوعات بسبب انقطاع الترتيبات التجارية قيد التخطيط. وبالنسبة للأعضاء الذين لا يوجد لديهم بعد ترتيب احتياطي، يمكن إجراء مسحوبات على شريحتين لدعم بيان خطي بمقاصد الإصلاحات في السياسة العامة، والشريحة الثانية تلي الشريحة الأولى بفترة ٦-١٨ شهرا، بافتراض إحراز تقدم مرضٍ في ترتيب شريحة ائتمانية عليا (وشروط السداد هي نفس الشروط المتعلقة بالمرفق الموسع للصندوق). انظر الجدول ألف - ٢٩ أعلاه للاطلاع على وصف للمرافق الأخرى.

الجدول ألف - ٣١ - الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
٨٣٢,٢	٦٦٩,٧	٦٢٥,٨	٤٥٨,٣	٤٣٢,٥	٣٦١,٤	٣٨٥,٣	٣٧١,٩	٣٠٣,٧	٣٢١,٤	٢٧٩,١	مجموع العالم
											مجمعة حسب المقترض:
٧٢٦,٩	٥٨٠,٣	٥٣٧,٣	٣٩٨,٤	٣٧٤,٠	٣١٢,٤	٣٤٥,٠	٣٣٠,٣	٢٦٠,٢	٢٨٥,٢	٢٣٠,٥	الاقتصادات المتقدمة النمو
٦,٥	٣,٦	٦,٢	١,٥	١,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٩	٥,٣	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٨١,١	٧٣,٥	٦١,٦	٣٧,٥	٤٢,٢	٢٨,٩	٢٢,٧	٢٦,٩	٢٧,٨	٢٢,٢	٣٠,١	البلدان النامية
١٧,٧	١٢,٤	٢٠,٧	٢٠,٩	١٤,٧	١٥,٤	١٢,٩	١٠,٥	١١,٩	١٠,١	١٣,٢	المؤسسات المتعددة الأطراف
											مجمعة حسب الصك:
٤٦٠,٧	٤٢٨,٦	٤٨١,٠	٣٣٣,٧	٣٠٨,٧	٢٢٩,٩	٢٥٥,٨	٢٢٩,٧	١٨٠,٨	٢٢٨,١	١٦٩,١	سندات
٣٧١,٢	٣٦٨,٤	٣٩٤,٦	٢٧٦,١	٢٥٨,٢	١٨٠,١	٢١٢,٩	١٧٨,٩	١٤٠,٥	١٨٧,٧	١٣٦,٥	السندات الدولية
٨٩,٤	٦٠,٢	٨٦,٤	٥٧,٦	٥٠,٦	٤٩,٨	٤٢,٩	٥٠,٨	٤٠,٣	٤٠,٤	٣٢,٥	إصدارات أجنبية وإصدارات خاصة
٣٧١,٦	٢٠٧,٧	١٤٤,٨	١٢٤,٦	١٢٣,٨	١٣١,٥	١٢٩,٥	١٤٢,٢	١٢٢,٩	٩٣,٣	١١٠,١	قروض
٣٦٨,٤	٢٣٦,٢	١٣٦,٧	١١٧,٩	١١٦,٠	١٢٤,٥	١٢١,٢	١٢٥,٦	٩١,٧	٦٣,٢	٦١,١	قروض مصرفية
٣,١	٤,٩	٨,٢	٦,٧	٧,٧	٧,٠	٨,٤	١٦,٦	٣١,٢	٣٠,٠	٤٨,٩	تسهيلات أخرى

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الإحصاءات المالية الشهرية".

الجدول ألف - ٣٢ - صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها، ١٩٩٤-١٩٧٥

الجدول ألف ٣٢ (تابع)

النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٤						مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين الدولارات)	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية ^(ب) (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٣)		المجموعة المانحة أو البلد المانح
متعددة الأطراف		ثنائية						١٩٩٤	١٩٩٤	
أخرى	المؤسسة الإنمائية العالمية	الأمم المتحدة	القروض	التعاون التقني	المنح ^(ب)					
١٥,١	٧,٨	٧,٣	١٠,٣	٢١,٧	٥٩,٥	٥٩ ١٥٢	٠,٣٠	١,٣٩	٤,٦٩	مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية
٢٠,١	٦,٣	٦,٠	٩,٥	٢٢,٠	٥٨,٢	٣٠ ٤٢٠	٠,٤٢	٢,٣٨	٤,٩٩	مجموع الجماعة الأوروبية ومنها:
١٤,٨	٥,١	١,٩	٧,٣	٢٦,٤	٧٠,٨	٨ ٤٦٦	٠,٦٤	٢,٩٠	٥,٣٣	فرنسا ^(ج)
٢٤,٧	١٠,٣	٤,٢	٨,٧	٣١,٢	٥٢,١	٦ ٨١٨	٠,٣٤	٠,٦١	٤,٧٩	ألمانيا
٢٥,١	٠,١	٧,٠	٤٣,٢	٤,٧	٢٤,٦	٢ ٧٠٥	٠,٢٧	٤,١١	١٠,٣٥	إيطاليا
٣٠,٦	٩,٥	٤,٨	١,٤-	٢١,٣	٥٦,٦	٣ ١٩٧	٠,٣١	١,٣٩	٠,١٦	المملكة المتحدة
١٣,٦	٧,٧	١١,١	٩,٢-	٢٢,٩	٧٦,٨	٢ ٥١٧	٠,٧٦	٠,٦٨	٧,٣٤	هولندا
١٩,٦	٥,٧	١٩,١	٥,٤-	١٢,٨	٦٠,٩	١ ٤٤٦	١,٠٣	٤,٤٥	٦,٣٦	الدانمرك
٣٠,٢	٠,٣	٤,٠	٤٥,٧	٦,٨	١٩,٧	١ ٣٠٥	٠,٢٨	١٨,٧٠	-	اسبانيا
٣٤,٣	٠,٠	٥,٨	٠,٦	١٤,٢	٥٩,٤	٧٢٦	٠,٣٢	٢,٩٣-	٣,٠٤	بلجيكا
٢٥,٣	٣,٩	١,٠	٢٢,١	٢١,٨	٤٧,٧	٣٠٨	٠,٣٥	٢٥,٧١	-	البرتغال
٣٤,٩	٥,٥	٨,٣	٠,٠	٣٠,٣	٥١,٤	١٠٩	٠,٢٥	٥,٢٠	٢٠,٠٦	أيرلندا
٢٥,٤	٠,٠	٦,٨	٠,٠	٣,٤	٦٧,٨	٥٩	٠,٤٠	١٨,١٥	-	لكسمبرغ
٩,٢	٧,٨	٨,٧	٠,٠	٢٦,٩	٧٤,٣	١ ٠٨٨	٠,٣٥	٠,٧٢	٢,٤٠	استراليا
٤,٠	١٠,٧	١١,٦	٠,٤-	٢٨,٠	٧٤,٢	٩٨٢	٠,٣٦	٢,٩٣	٨,٢٩	سويسرا
٤,١	٥,٧	١٤,٧	٠,١	١٧,٥	٧٥,٤	١ ٨١٩	٠,٩٦	٢,٩٠	٤,٢٠	السويد
٩,٠	٠,٧	١٦,٦	٠,٠	١٠,٧	٧٣,٤	٢٩٠	٠,٣١	١,٩٥	١٠,٧٧	فنلندا
١٦,٤	٩,٠	١١,٣	٠,٤-	١٨,٠	٦٣,٦	٢ ٢٥٠	٠,٤٣	١,٨٣	٣,٦١	كندا
٢,٠	٦,٨	١٨,٤	٠,٥	١٣,٥	٧٢,٣	١ ١٣٧	١,٠٥	٢,٥٢	١١,٤٣	النرويج
٥,٢	٨,٤	٤,٧	٢٧,٨	١٥,٦	٥٤,٠	٦٥٥	٠,٣٣	٤,٤٥	٧,٠٦	النمسا
٩,١	٧,٣	٦,٤	٠,٠	٣٥,٥	٧٧,٣	١١٠	٠,٢٤	٠,٠٠	١,٤٣	نيوزيلندا
٨,٣	٦,٩	١١,٤	١٠,٢-	٢٨,٢	٨٣,٦	٩ ٩٢٧	٠,١٥	١,٥٢-	٢,٦٤	الولايات المتحدة
١١,١	١١,٦	٥,١	٣٢,٢	١٦,٦	٤٠,٠	١٣ ٢٣٩	٠,٢٩	١,٧٠	٦,٨٣	اليابان
—	..	—	—	..	—	البلدان العربية ومنها:
—	٤٤,٥	—	—	٥٥,٥	—	٣١٧	المملكة العربية السعودية
—	١١,٠	—	—	٨٩,٠	—	٥٥٥	الكويت
—	٨,٠	—	—	٩٢,٠	—	١٠٠	الإمارات العربية المتحدة

الجدول ألف ٣٢ (تابع)

النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٤		معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية ^(أ) (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٣)		المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين الدولارات)		المجموعة المانحة أو البلد المانح	
متعددة الأطراف		ثنائية		المنح ^(ب)		١٩٩٤		١٩٩٤-١٩٨٥	
أخرى	المؤسسة الإنمائية الدولية	الأمم المتحدة	القروض	التعاون التقني	المنح ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٨٤-١٩٧٥	١٩٨٤-١٩٧٥
—	..	—	—	..	—
—	..	—	—	..	—
—	٤٦,٤ ^(ج)	—	—	٥٣,٦ ^(د)	—	٢٨
—	٥٧,١ ^(ج)	—	—	٤٢,٩ ^(د)	—	١٤٠	٠,٣٧
—	١٠,١	—	—	٨٩,٩	—	٧٩	٠,٠٣

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى أعداد مختلفة من نشرة "التعاون الإنمائي"، ١٩٩٥، التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) معدلات النمو السنوي المتوسطة، محسوبة من متوسط المستويات في الفترات ١٩٧٤-١٩٧٣ و ١٩٨٣-١٩٨٤ و ١٩٩٣-١٩٩٤.

(ب) تتضمن التعاون التقني.

(ج) باستثناء التدفقات من فرنسا إلى إدارات أقاليم ما وراء البحار، أي غوادالوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريينيون.

(د) مجموع المساعدة الثنائية: منح وقروض.

(هـ) مجموع المساعدة المتعددة الأطراف: الأمم المتحدة والمؤسسة الإنمائية الدولية و "جهات أخرى"، بما في ذلك التعاون التقني.

الجدول ألف - ٣٢ - التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية، ١٩٨٣-١٩٩٤

البحر المتوسط		جنوب وشرق آسيا		غرب آسيا		افريقيا		أمريكا اللاتينية		جميع البلدان النامية		المجموعة المانحة أو البلد المانح
١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٨٣-١٩٨٤	
(بملايين الدولارات، متوسطات فترات السنتين)												
٢ ٤٨١,٢	٣٤٧,٠	١٦ ٤٦٠,٦	٨ ٣٤٨,٣	٣ ٧٥٩,٣	٣ ٧٥٣,٤	٢١ ٩٥٨,٩	١٠ ٤٣٥,٢	٥ ٤٨١,٩	٢ ٩٣٣,٢	٥٨ ١٩٧,٣	٣٠ ٦٣١,٤	مجموع المساعدة الإنمائية ^(أ) (الصافي)
١ ٣٦٥,٨	٢٦٤,٥	١١ ٥٥٨,٦	٥ ٢٩٣,٦	٢ ٥٧٢,٨	١ ٦٤٢,٨	١٣ ٦٢٨,١	٦ ٧٦٦,٧	٤ ١٣١,٣	٢ ١٣٢,٢	٣٩ ٨٣٧,٨	١٩ ١٦١,٢	المساعدة الثنائية من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
١,٠	٠,٣	٦٤٣,٩	٤٧٨,٣	٢,٨	٣,١	٦٠,٤	٥٨,٤	١,٠	١,٥	٧٦١,٤	٥٧١,٠	أستراليا
١٥٣,٠	٦,٣	١٤٤,٦	٢٤,٧	٢١,٤	٧,٢	٩٨,٧	٧٥,٠	٣٠,٥	٨,٤	٤٧٠,٣	١٣١,٨	النمسا
١,٣	٧,٠	٦١,٨	٣١,٣	٢,٥	١,٤	٢٣٠,١	١٨٣,٠	٥١,٠	١٧,٨	٤٤٦,٩	٢٨٠,٨	بلجيكا
٥,٤	٠,٣	٢٧٧,٤	٢٨٤,٦	١١,٩	٤,٢	٣٢١,١	٣٢٢,٩	١٤٣,٢	١٣٠,٨	١٥٠٨,٢	٩٤٣,٨	كندا
٠,١	٠,١	١٣٢,١	٧٠,٧	٤,٨	٢,٩	٣٧٦,٤	١٢٨,١	٤١,٤	٤,٠	٧٧٦,٩	٢٢٩,٦	الدانمرك
٧,١	٠,٢	٥٧,٧	١٩,٤	٦,٠	٠,٧	٨٨,٠	٦٤,٤	١٧,٩	٦,٦	٢٢٧,٢	١٠٠,٤	فنلندا
٦٤,٥	١٤,٨	١ ٣١٩,٠	٥٠٦,٨	١١٦,٩	٤٨,٦	٣ ٨٧٣,٢	١ ٢٤١,٩	٢٤٥,٠	١٠٧,٦	٦ ٣٧٤,٣	٣ ١٥٧,٦	فرنسا ^(ب)
٤٦٤,٤	٣٠,٠	١ ١٢٠,١	٥٤٤,٩	١٤٠,٥	١١٥,٢	١ ٤٨٠,٩	٧٩٩,١	٤٨٣,٥	٢٢٢,٦	٤ ٢٩٥,١	١ ٩٨٤,٥	ألمانيا
١,٨	٠,٠	٢,٦	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٣٢,٧	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٤٩,٠	١٤,٣	أيرلندا
١٢١,٦	٢٨,٨	٣٠٩,٣	٢٣,١	٤٤,٥	١٧,٨	٩٣٤,٤	٣٥٧,٨	٢٨٩,٦	٤٥,٣	١ ٨٥٣,١	٥٣٦,٨	إيطاليا
١٥,٣	٣٠,٠	٥ ٢٩٨,٣	١ ٦٢١,١	٣٢٨,٦	٥٩,١	١ ٣٤٩,٨	٣٧١,٥	٧٨٠,٣	٢٣٤,٨	٨ ٧٧٠,٢	٢ ٤٢٦,٣	اليابان
١,٤	٠,٠	٢,٩	٠,٠	٠,٢	٠,٠	١٧,٠	٠,٠	٧,٤	٠,٠	٣٤,٨	٠,٠	لكسمبرغ
١٣٧,٦	٠,١	١٧٤,٧	٢٣٩,٩	٦٩,٨	١٦,٢	٥٣٣,٨	٣٠١,٧	٣٤٣,٦	١٦٤,٥	١ ٧٢٧,٨	٨٤٥,٤	هولندا
٠,٢	٠,٠	٦٤,٦	٤٣,٠	٠,٠	٠,١	٢,٩	٠,٢	٠,٧	٠,١	٧٩,٤	٤٥,٧	نيوزيلندا
٦٤,٦	٣,١	١٢٧,٣	٩١,٧	١٤,٠	٢,٨	٣٢٧,٦	١٧٢,٥	٤٨,٦	١١,٣	٧٤٠,٣	٣١٨,٣	النرويج
٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٢٠١,١	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٢٠٢,٩	٠,٠	البرتغال
١,٦	٠,٠	٢٢٣,١	٠,٠	٩,٠	٠,٠	١٧٢,٩	٠,٠	٤٣٩,٩	٠,٠	٨٩٢,٨	٠,٠	إسبانيا
١١٢,٣	٠,٢	٢٤٨,١	١٦١,٦	٢٩,٢	٣,٥	٤٨٧,٥	٢٥٤,٩	١٢٦,١	٣٢,٥	١ ٣٤٤,١	٥٢٥,٨	السويد
٣٠,٥	١,٣	١٥٢,٢	٥٠,٣	٢١,٠	٤,٨	١٩٨,٠	٩٦,٥	٧٦,٤	٢٩,٩	٦٦٤,٣	٢١٨,٣	سويسرا
١١٧,٢	٠,٧	٤٠٣,٧	٢٩٧,٩	٣٥,٣	١١,٠	٥٧١,٧	٢٨١,٦	١١٤,١	٦٠,٨	١ ٥٧٢,١	٨٢١,١	المملكة المتحدة
٦٨,٠	١٤٢,٥	٧٩٦,٠	٨٠٤,٥	١ ٧١٤,٠	١ ٣٤٤,٥	٢ ٢٦٠,٠	٢ ٠٤٧,٥	٨٩٠,٥	١ ٠٥٤,٠	٧ ٠٤٨,٠	٦ ٠١٠,٠	الولايات المتحدة
٩٥٥,٥	٤١,٩	٤ ٩٦٩,٦	٢ ٨٣٤,٠	٧٦٢,٨	٢٢٧,١	٧ ٩٠٦,٤	٢ ٦٢٧,٣	١ ٣٥٢,٣	٧٩٥,١	١٧ ٣٠٤,٨	٧ ٤٤٢,١	المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
٢ ٢٢١,٣	٣٠٦,٣	١٦ ٥٢٨,٢	٨ ١٢٧,٦	٣ ٣٣٥,٥	١ ٨٦٩,٨	٢١ ٥٣٤,٥	٩ ٣٩٤,٠	٥ ٤٨٣,٦	٢ ٩٢٧,٢	٥٧ ١٤٢,٦	٢٦ ٦٠٣,٢	مجموع المساعدة المتعددة الأطراف
١٦٠,٧	٤٠,٠	٥٦,٦	١٦٦,٧	٣٤١,٨	١ ٨٤٤,٣	٢٧٤,٦	٩٢٣,٤	٠,٦	١,٩	٨٣١,٦	٣ ٧٩٧,٩	المساعدة الثنائية من البلدان العربية ^(ج)
٠,٨	٠,٧	١١,١	٥٤,١	٨٢,٠	٣٩,٤	١٤٩,٨	١١٧,٩	٢,٣	٧,٨	٢٢٣,١	٢٣٠,٢	المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان العربية

المصدر: حسابات الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للبلدان المتلقية للمعونات".

(أ) باستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاقتصادات المخططة مركزيا، بسبب وجود صعوبات في القياس ويشمل إجمالي المانحين مبالغ غير مخصصة، ومن ثم فإنه يزيد عن مجموع المبالغ الخاصة بالمناطق.

(ب) تم استثناء التدفقات من فرنسا الى ادارة أقاليم ما وراء البحار، أي غوادلوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريونيون.

(ج) ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة تقريبا من المساعدة الثنائية المقدمة من البلدان العربية غير مخصص جغرافيا تبعا لكل سنة.

الجدول ألف - ٣٤ - الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ١٩٨٥-١٩٩٥^(١)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(بملايين الدولارات)											
٤٤٠٥٠	٤٠٦٣٩	٣٩٥٣٠	٣٩٧٧١	٣٩٨٥٩	٣٤٧٦٦	٣٢٤١٠	٢٧٦٣٦	٢٦٦٤٠	٢٤٩٦٠	٢٣٨٠٩	المؤسسات المالية
٦٦٩	١٤٣٤	٢٥١٨	٢٩٨٢	٣٤٤٥	٣١٩١	٢٨٤١	٢١٩٤	٢١٤٠	١٦٤٠	١١٥٤	مصرف التنمية الافريقي
٥٧٥٩	٣٨٦٤	٥٤٢٦	٥٢٢٦	٤٩١٤	٤٠٩٥	٣٧٦٠	٣٢٢٠	٢٥٠٨	٢٠٤٤	١٨٤٥	مصرف التنمية الآسيوي
١١٠	٥٦	٧١	٧١	١١١	١٠٩	٧٣	٥٨	٤١	٦٧	٥٠	مصرف التنمية الكاريبي
٣٢٨٣	٢٤٣٦	١٩٢٥	١٠٧١	٦٦							المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
٧٤٥٤	٥٢٩٨	٦١٩١	٦٢٤٦	٥٦٦١	٤٠٠٥	٢٦٩٤	١٧٣٨	٢٤٠٨	٣٠٥٧	٣١٠٢	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
											ومنه:
٣٦	٤٣	١٢٤	١٥٨	١٠٢	٦٧	١٥					مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية
٤١٤	٣٦٤	٣٨٣	٣٣١	٢٨١	٣٢٣	٢٧٧	٢٤٤	٢٣٣	١٤٧	١٣١	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢٦٣٦١	٢٧١٨٧	٢٣٠١٦	٢٣٨٤٤	٢٥٣٨١	٢٣٠٤٣	٢٢٧٦٥	٢٠١٨٢	١٩٣١٠	١٨٠٠٥	١٧٥٢٧	مجموعة البنك الدولي
١٥٩٥٠	١٦٤٢٧	١٥٠٩٨	١٥٥٥١	١٧٠٢١	١٥١٧٦	١٦٢٥١	١٤٤١١	١٤٠٦٦	١٣٥٩٣	١٢٩٥٢	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
											ومنه:
٥٩٧٣	٧٢٨٢	٥٣٤٥	٦٣١٠	٧١٦٠	٦٣٠٠	٤٩٢٤	٤٣٥٠	٣٨٤١	٣٣٧٣	٣٥٤١	المؤسسة الإنمائية الدولية
٤٤٣٨	٣٤٧٨	٢٥٧٣	١٩٨٣	١٢٠٠	١٥٦٧	١٥٩٠	١٤٢١	١٤٠٣	١٠٣٩	١٠٣٤	المؤسسة المالية الدولية
٣٠٩٩	٣٤٧٦	٣٣٧٤	٣٦٨٣	٣٦٢٨	٢٧٥٤	٢٥٤٢	٢٤٩٣	١٩٥٧	١٩٦٦	٢٠٣٧	الوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
١٠١٤	١٠٣٦	١٠٣١	١٠٢٧	١١٣٤	١٠٤٢	٨٩٧	٨٣٣	٧٠٢	٦٨٩	٥٧٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(ب)
٣٤٠	٢٧٨	٢٠٦	١٦٤	٢١٢	٢١١	١٩٤	١٦٩	١٣٤	١١٦	١٤١	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٤٩	٧٦٩	٦٥٥	٩١٧	٩٤٧	٥٤٥	٤٩٨	٤٥٤	٣٣٠	٢٤٨	٤٥٢	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٠٩٦	١٣٩٣	١٤٨٢	١٥٧٥	١٣٣٥	٩٥٦	٩٥٣	١٠٣٧	٧٩١	٩١٣	٨٧٢	برنامج الأغذية العالمي
٤٧١٤٩	٤٤١١٥	٤٢٩٠٤	٤٣٤٥٤	٤٣٤٨٧	٣٧٥٢٠	٣٤٩٥٢	٣٠١٢٩	٢٨٥٩٧	٢٦٩٢٦	٢٥٨٤٦	مجموع الارتباطات
											بند تذكيري:
٤٤٠٦٤	٤٤٥٦١	٤٤٢٣١	٤٣١٣٥	٤٢١٨٨	٣٧٥٢٠	٣٨٤٠٩	٣٢٧٤٩	٣٣٦٤٤	٣٥٤٢٩	٤١٠٢٥	الارتباطات بوحدات القوة الشرائية لعام ١٩٩٠ ^(ج)

المصدر: التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من فرادى المؤسسات.

(أ) القروض والمنح والمساعدة التقنية والمشاركة في رأس المال، حسب الاقتضاء، وجميع البيانات محسوبة على أساس سنة تقويمية.

(ب) تشمل الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) مجموع الارتباطات بعد خصم التضخم حسب أرقام الأمم المتحدة القياسية لأسعار تصدير المصنوعات بدولارات الاقتصادات المتقدمة

النمو: ١٩٩٠ = ١٠٠.

الجدول ألف - ٣٥ - الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٥-١٩٩٥

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
الديون الخارجية (ببلايين الدولارات)											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(ب)											
..	٩٤,٢	٨٣,٩	٧٩,٠	٦٧,٦	٥٩,٨	٥٣,٩	٤٢,٢	٣٨,٣	٣٠,٧	٢٨,٣	مجموع الديون الخارجية
..	٨٤,٣	٧٥,٦	٦٥,٩	٥٥,٠	٤٨,٠	٣٥,٧	٣١,٠	٢٩,٧	٢٣,٣	٢١,٤	ديون طويلة الأجل
..	٦,٦	٦,١	٢,٦	٢,٠	١,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تساهلية
..	٦,٥	٦,١	٢,٦	٢,٠	١,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: ثنائية
..	٣٣,٨	٢٣,٥	١١,١	٩,١	٦,١	٢,٣	١,٩	١,٤	٠,٤	٠,٤	رسمية، غير تساهلية
..	٢٨,١	١٩,٦	٩,٦	٨,٧	٥,٧	٢,٠	١,٧	١,٣	٠,٤	٠,٤	ثنائية
..	١,٥	١,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	متعددة الأطراف
..	٤,٢	٢,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صندوق النقد الدولي
..	٤٣,٨	٤٦,٠	٥٢,٢	٤٣,٨	٤٠,٦	٣٣,٥	٢٩,١	٢٨,٤	٢٢,٩	٢١,٠	دائنون خاصون
..	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: سندات ^(ج)
..	١٥,٦	١٥,٣	١٨,٠	١٧,٢	١٨,٨	١٨,٢	١٥,٦	١٤,٨	١٣,٣	١١,٩	مصارف تجارية ^(د)
..	١٠,٠	٨,٣	١٣,١	١٢,٦	١١,٨	١٨,٢	١١,٢	٨,٦	٧,٤	٦,٩	ديون قصيرة الأجل
وسط وشرق أوروبا											
١٠٦,٠	١٠٤,١	١٠٠,٩	٩٦,٢	١٠٠,٨	٩١,٢	٨٢,٨	٨٠,٩	٨٣,٧	٧٢,٠	٦٢,٧	مجموع الديون الخارجية
٩٦,٠	٩٥,٠	٩٠,٠	٨٤,٢	٨٥,٤	٧٣,٥	٦٥,٥	٦٤,٤	٦٩,٩	٦٠,٤	٥٣,٦	ديون طويلة الأجل
١١,٩	١١,٧	١٣,١	١٣,٤	٤,٠	٤,٢	٣,٨	٤,٧	٤,٩	٤,٦	٧,١	تساهلية
١١,٤	١١,٣	١٢,٩	١٣,٣	٤,٠	٤,١	٣,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٧,٠	ومنها: ثنائية
٣٦,٠	٣٧,٠	٣٤,٩	٣٣,٦	٤١,٨	٢٩,٤	٢٤,٣	٢٣,٠	٢٥,٨	٢٣,١	١٨,٠	رسمية، غير تساهلية
٢٢,٢	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٣	٣١,٤	٢٤,٧	٢٠,٧	١٨,٣	١٩,٧	١٧,٥	١٣,٥	ثنائية
١٠,٤	٩,٨	٨,٢	٧,٢	٥,٨	٣,٩	٣,١	٣,٩	٤,٨	٣,٨	٢,٨	متعددة الأطراف
٣,٥	٥,٤	٥,٢	٥,٢	٤,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٨	١,٣	١,٧	١,٦	صندوق النقد الدولي
٤٨,١	٤٦,٣	٤٢,٠	٣٧,٢	٣٩,٦	٣٩,٩	٣٧,٤	٣٦,٦	٣٩,١	٣٢,٧	٢٨,٦	دائنون خاصون
٣٠,٧	٢٨,٥	١٢,٠	٧,٨	٧,١	٥,٤	٣,٧	٢,٦	١,٨	١,٠	٠,٦	ومنها: سندات ^(ج)
٨,٦	٨,٨	٢٣,٥	٢٤,٩	٢٧,٨	٢٨,٨	٢٧,٦	٢٦,٤	٢٨,٧	٢٤,٤	٢٠,٩	مصارف تجارية ^(د)

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١٠,٠	٩,١	١٠,٩	١٢,٠	١٥,٤	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٦	١٣,٨	١١,٦	٩,٠	ديون قصيرة الأجل
											ومنها: هنغاريا
..	٢٨,٠	٢٤,٢	٢٢,٠	٢٢,٦	٢١,٣	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٦	١٦,٩	١٤,٠	مجموع الديون الخارجية
..	٢٥,٦	٢٢,٢	١٩,٧	٢٠,٤	١٨,٣	١٧,١	١٦,٢	١٦,٥	١٣,٤	١٠,٩	ديون طويلة الأجل
..	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٨	تساهلية
..	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٦	٠,٨	ومنها: ثنائية
..	٥,١	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٥	رسمية، غير تساهلية
..	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	ثنائية
..	٣,٣	٣,١	٣,٢	٣,٣	٢,٥	١,٨	١,٦	١,٢	٠,٨	٠,٤	متعددة الأطراف
..	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٨	١,٠	١,٠	صندوق النقد الدولي
..	٢٠,٢	١٧,١	١٤,٧	١٥,٣	١٥,٣	١٤,٦	١٣,٩	١٤,٢	١٠,٨	٨,٦	دائنون خاصون
..	١٣,٤	١٠,١	٦,٨	٦,٠	٤,٧	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٠	٠,٦	ومنها: سندات ^(٤)
..	٣,٩	٥,١	٦,٤	٨,١	٩,٦	١٠,٢	٩,٩	١٠,٧	٨,٢	٦,٤	مصارف تجارية ^(٤)
..	٢,٤	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٣,٣	٣,٤	٣,١	٣,٥	٣,٠	ديون قصيرة الأجل
											بولندا
..	٤٢,٢	٤٥,٣	٤٨,٦	٥٣,٦	٤٩,٢	٤٣,١	٤٢,١	٤٢,٦	٣٦,٦	٣٣,٣	مجموع الديون الخارجية
..	٤١,٣	٤٢,٧	٤٤,١	٤٦,٠	٣٩,٦	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٦,٠	٣١,٩	٢٩,٧	ديون طويلة الأجل
..	١٠,٧	١٢,٥	١٢,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٥	٣,٧	٦,١	تساهلية
..	١٠,٧	١٢,٥	١٢,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٥	٣,٧	٦,١	ومنها: ثنائية
..	٢١,٨	٢٠,٨	٢٠,٩	٣١,٢	٢٤,٤	٢٠,١	١٧,٤	١٨,٩	١٧,٠	١٢,٩	رسمية، غير تساهلية
..	١٨,٥	١٨,٦	١٨,٩	٢٩,٤	٢٣,٤	١٩,٦	١٦,٧	١٨,٠	١٦,١	١٢,٢	ثنائية
..	٢,٠	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٦	متعددة الأطراف
..	١,٣	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صندوق النقد الدولي
..	٨,٨	٩,٤	١٠,٣	١١,١	١١,٣	١٠,٩	١١,٧	١٢,٦	١١,١	١٠,٨	دائنون خاصون
..	٧,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: سندات ^(٤)
..	٠,٤	٨,٦	٩,١	٩,٧	٩,٨	٩,٠	٩,٢	٩,٩	٨,٨	٧,٧	مصارف تجارية ^(٤)
..	٠,٨	٢,٧	٤,٥	٧,٦	٩,٦	٨,٦	٨,٥	٦,٦	٤,٧	٣,٦	ديون قصيرة الأجل

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
											مؤشرات الديون (نسبة مئوية)
											نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي
..	٢٥,٤	١٩,٣	١٦,٤	١٢,٢	٩,٩	٩,٠	٧,٦	٨,٢	٧,٥	٧,٨	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق
٤١,٩	٤٤,٤	٤٦,٩	٤٦,٨	٥٢,٤	٤٣,٥	٣٧,٥	٣٨,٨	٤٠,٩	٣٣,٨	٣٢,٥	وسط وشرق أوروبا
											ومنها:
..	١٠٥,٧	١١٣,٧	١١٧,٩	١٢٥,٠	٥٧,١	٤٨,٠	٣٩,٦	٢٩,٤	٢٩,١	٢٢,٠	بلغاريا
..	٤٦,٨	٥٣,٥	٥٨,٨	٧٢,٨	٨٨,٤	٥٤,٥	٦٣,٩	٦٩,٨	٥١,٤	٤٨,٧	بولندا
..	٢٩,٧	٢٧,٣	٢٤,٣	٢٩,٦	٢٠,٢	١٧,٧	١٥,٧	١٤,٣	١٣,٥	١٢,٥	تشيكوسلوفاكيا السابقة
..	١٨,٣	١٦,٢	١٢,٥	٧,٥	٣,١	٢,٦	٧,٣	١٧,٤	١٣,٥	١٤,٨	رومانيا
..	٧٠,١	٦٥,٠	٦١,٧	٧٠,٧	٦٧,٢	٧٣,٤	٧١,٤	٧٨,١	٧٤,٣	٧٠,٦	هنغاريا
											نسبة الديون الخارجية الى الصادرات
..	١٥٩,٧	١٦٢,٠	١٨٦,٠	١٢٤,٥	٧٣,٨	٧٢,٧	٥٧,٨	٥٢,٣	٤٥,٩	٤١,٨	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
١٤٢,٠	١٢٨,١	١٤٠,٩	١٣٤,٣	١٨١,٤	١٤٥,٩	١١٦,٧	١١٦,٢	١٢٣,٤	١١٤,٨	١٠٥,٠	وسط وشرق أوروبا
											ومنها:
..	١٨٩,٩	٢٤٦,٩	٢٤٠,٤	٣٣٢,٩	٢٣٩,٧	١١٤,٢	٨٤,٧	٧١,٥	٥٧,٥	٣٢,٣	بلغاريا
..	٢١٥,٧	٢٨٣,٨	٢٩٩,٩	٣٥١,٨	٢٦٤,٥	٢٩١,٩	٢٧٠,٣	٣٠٦,٧	٢٦٤,٢	٢٧٨,٧	بولندا
..	٥٤,٦	٤٦,٥	٤٢,١	٧٦,١	٦٣,٩	٥٢,٧	٤٥,٨	٤٢,١	٣٩,٦	٣٦,٤	تشيكوسلوفاكيا السابقة
..	٧٤,٠	٧١,٠	٥٩,٠	٤٠,٨	١٧,٣	٩,٣	٢٣,٤	٥٦,٦	٦٤,٧	٦٢,٢	رومانيا
..	٢٥٦,٨	٢٢٦,٤	١٧٦,١	١٨٥,٦	١٨٦,٣	١٥٩,٤	١٦١,٣	١٦٢,٨	١٥٣,٤	١٣٩,٤	هنغاريا
											نسبة خدمة الديون الى الصادرات
..	٦,٢	٤,٥	٣,١	٢٤,٩	١٤,٦	١٢,٣	١١,٣	١١,٩	١١,٨	٨,١	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
٢١,٧	١٧,١	١٢,٧	١٣,٠	١٢,٤	١٢,٨	١٦,٠	١٩,٢	١٧,٣	١٧,٤	١٧,١	وسط وشرق أوروبا
											ومنها:
..	١٣,٨	٥,٩	٨,٢	٧,٤	٣٠,٣	٢٩,١	٢٢,٢	١٧,٢	١٥,٢	٩,٩	بلغاريا

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
..	١٥,٨	١٠,٥	٩,١	٦,٤	٥,٢	١٠,٤	١١,٣	١٤,٨	١٣,١	١٧,١	بولندا
..	١٢,٦	٧,٠	٩,٠	١٢,٠	١٠,٥	١٠,٣	٩,٦	٨,٣	٨,٥	٨,٨	تشيكوسلوفاكيا السابقة
..	٧,٩	٥,٤	٨,٤	٢,٣	١,١	١٦,٥	٣٢,٧	٢١,٤	١٨,٤	١٨,٣	رومانيا
..	٥٢,٢	٤١,٤	٣٩,٨	٣٢,٨	٣٧,٠	٢٧,٩	٢٨,٩	٣١,٢	٣٧,٩	٣٦,٨	هنغاريا

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.

(ب) في عام ١٩٩٢، تحمل الاتحاد الروسي مسؤولية ديون الاتحاد السوفياتي السابق.

(ج) الدين الحكومي أو المضمون من الحكومة فقط.

(د) صادرات البضائع فقط.

الجدول ألف - ٣٦ - الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥-١٩٩٥

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(ببلايين الدولارات)											
جميع البلدان ^(ب)											
١ ٤٧٦,٦	١ ٦٠٣,١	١ ٤٨٢,٢	١ ٤٠٤,٧	١ ٣٤٧,٤	١ ٢٨٤,٣	١ ١٦٧,٨	١ ١٥٣,٠	١ ١٥٧,٧	١ ٠٢٦,٥	٩٣٤,٢	مجموع الديون الخارجية
١ ١٥٥,٥	١ ٣٠٧,٣	١ ٢٠٤,٦	١ ١٥٠,٦	١ ١٢٠,٤	١ ٠٨٠,٤	٩٩٦,٧	٩٩٧,٩	١ ٠٠٨,٠	٨٩٠,٢	٧٩٣,٢	ديون طويلة الأجل
...	٣٩٤,٥	٣٦٠,٢	٣٤١,١	٣٢٨,٦	٣٠٧,١	٢٧٨,٦	٢٤٠,٠	٢٢٩,٢	١٩١,٣	١٦٧,١	تساهلية
...	٢٨٣,٥	٢٦٣,٥	٢٥١,٨	٢٤٤,٩	٢٣١,٩	٢١٢,٥	١٧٩,٧	١٧٢,٢	١٤٢,٩	١٢٤,٥	ثنائية
...	١١١,١	٩٦,٧	٨٩,٣	٨٣,٧	٧٥,٢	٦٦,١	٦٠,٣	٥٦,٩	٤٨,٤	٤٢,٦	متعددة الأطراف ^(ج)
...	٣١٢,٠	٢٩٣,١	٢٨٦,٥	٢٨٤,٣	٢٧١,٧	٢١٥,٥	٢٤٠,٩	٢٤٤,٠	٢٠٢,٠	١٦٤,٢	رسمية، غير تساهلية
...	١٣٦,٣	١٢٦,١	١٢٥,٩	١٢٠,٩	١١٤,١	١٠٧,٣	١٠٢,٤	٩٧,٨	٨١,٢	٦٦,٨	ثنائية
...	١٤٩,٦	١٤٠,٨	١٣٣,٨	١٣٤,٥	١٢٧,٣	٧٩,٦	١٠٦,٢	١٠٧,٨	٨٣,٠	٦١,٣	متعددة الأطراف
٣٥,٨	٢٦,١	٢٦,١	٢٦,٧	٢٨,٨	٣٠,٣	٢٨,٦	٣٢,٣	٣٨,٥	٣٧,٨	٣٦,١	صندوق النقد الدولي
٦٥٢,٣	٦٠٠,٨	٥٥١,٣	٥٢٢,٠	٥٠٧,٦	٥٠١,٦	٥٠٢,٦	٥١٧,٠	٥٣٤,٨	٤٩٦,٩	٤٦١,٨	دائنون خاصون
...	٢٠٩,٨	١٥٥,٠	١٢١,٤	١١٠,٤	١٠٣,٧	٤٦,١	٤٣,٦	٤٠,٦	٣٧,٨	٣٤,٨	ومنها: سندات ^(د)
...	١٤١,٦	١٧٤,٣	١٩٣,٩	٢٠٢,٩	٢١٠,٦	٢٨٦,٥	٢٩٦,٥	٣٠٠,٢	٢٧٢,٥	٢٤٤,٨	مصارف تجارية ^(هـ)
٣٢١,١	٢٩٥,٨	٢٧٧,٦	٢٥٤,١	٢٢٧,٠	٢٠٤,٠	١٧١,٢	١٥٥,٠	١٤٩,٧	١٣٦,٣	١٤١,١	ديون قصيرة الأجل
بندان تذكيريان:											
٩٠,٨	٧٨,٤	٦٨,٨	٦٤,١	٥٦,٢	٥٢,٤	٤١,٧	٣٧,٤	٢٨,٠	٢٣,٩	١٦,٤	متأخرات في أصل الديون طويلة الأجل
٣٤,٩	٣٥,٢	٣٨,٠	٣٩,٠	٤٢,٤	٣٩,٦	٢٩,٠	١٨,١	١٥,١	٨,٧	٦,٢	متأخرات فوائد الديون طويلة الأجل
أمريكا اللاتينية											
٦٠٦,٧	٥٦٢,٤	٥٣١,٠	٥٠٤,٧	٤٩٠,٦	٤٧٦,٥	٤٥٤,٢	٤٥٨,١	٤٧١,٤	٤٣٠,٤	٤١٠,٠	مجموع الديون الخارجية
٤٩٤,٣	٤٥٧,٠	٤٣٢,٠	٤٠٩,٢	٤٠٢,٩	٣٩٩,٠	٣٩٤,٦	٤٠٩,٠	٤٢٦,٤	٣٩٣,٨	٣٦٤,٤	ديون طويلة الأجل
...	٥٩,٧	٥٦,٢	٥٤,١	٥٢,٢	٤٩,١	٤٦,٣	٤٤,٩	٤٢,٣	٣٦,٣	٣٣,٩	تساهلية
...	٥١,٢	٤٨,٥	٤٦,٨	٤٥,٢	٤٢,٤	٤٠,١	٣٨,٩	٣٦,٥	٣٠,٨	٢٨,٩	ثنائية
...	٨,٥	٧,٧	٧,٣	٧,٠	٦,٧	٦,٢	٥,٩	٥,٨	٥,٥	٥,١	متعددة الأطراف ^(ج)
...	١٢٥,٣	١٢٣,٢	١٢١,١	١٢٠,٩	١١٦,٤	١٠٠,٤	٩٨,١	٩٥,٠	٧٥,٤	٦١,٢	رسمية، وغير تساهلية
...	٥٢,٠	٥١,٨	٥١,٨	٤٨,٤	٤٥,٠	٣٨,٩	٣٧,٠	٣١,٠	٢٣,٦	٢٠,٧	ثنائية
...	٥٩,٩	٥٧,٥	٥٤,٥	٥٥,٤	٥٣,٣	٤٥,٩	٤٤,٨	٤٥,٩	٣٥,٤	٢٥,٩	متعددة الأطراف
٢٦,٨	١٣,٤	١٣,٩	١٤,٨	١٧,١	١٨,١	١٥,٦	١٦,٣	١٨,١	١٦,٣	١٤,٥	صندوق النقد الدولي
٢٨١,٤	٢٧٢,١	٢٥٢,٦	٢٣٤,٠	٢٢٩,٨	٢٢٣,٥	٢٤٧,٩	٢٦٦,٠	٢٨٩,١	٢٨٢,٢	٢٦٩,٣	دائنون خاصون
...	١٥٦,٤	١٠٨,٩	٨١,٨	٧٩,١	٧٦,٠	١٩,١	١٨,١	١٦,٨	١٧,٦	١٧,٨	ومنها: سندات ^(د)
...	٤٠,٠	٧٦,١	٩٥,٤	٩٧,٤	١٠٢,٧	١٧٨,٦	١٩٠,٣	٢٠٠,٨	١٨٩,٠	١٧٣,٥	مصارف تجارية ^(هـ)
١١٢,٤	١٠٥,٣	٩٩,٠	٩٥,٦	٨٧,٧	٧٧,٥	٥٩,٦	٤٩,٢	٤٥,٠	٣٦,٥	٤٥,٧	ديون خاصة أخرى
بندان تذكيريان:											
٢٢,٥	٢١,٥	٢٢,٥	٢٥,٥	٢٥,٠	٢٥,٣	١٨,٦	١٥,٣	١٢,٦	٩,٦	٦,٩	متأخرات في أصل الديون طويلة الأجل
٧,٠	٩,٦	١٥,٦	٢١,٤	٢٧,٧	٢٥,٧	١٦,٦	٨,٦	٨,٣	٣,٥	٢,٧	متأخرات فوائد الديون طويلة الأجل
افريقيا											
٢٨٢,٠	٣٠٣,٥	٢٨١,٨	٢٧٨,٥	٢٨٣,٠	٢٧٩,٧	٢٦٨,٩	٢٦٢,٠	٢٥٨,٣	٢٢٤,٠	١٩٨,٣	مجموع الديون الخارجية
٢٣٥,٦	٢٥٩,٨	٢٤٠,٢	٢٤١,٩	٢٤٨,٧	٢٤٤,٨	٢٣٤,٤	٢٣٠,٣	٢٢٦,٣	١٨٥,١	١٦٠,٨	ديون طويلة الأجل
...	١٠٦,١	٩٦,١	٩١,٣	٨٧,٥	٧٩,٦	٧٣,١	٦٩,٢	٦٦,١	٥٥,٤	٤٨,١	تساهلية

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
...	٦٣,١	٥٩,٠	٥٧,٣	٥٥,٥	٥١,١	٤٧,٩	٤٦,٨	٤٥,٥	٣٩,٠	٣٤,٣	ثنائية
...	٤٣,٠	٣٧,١	٣٤,٠	٣٢,٠	٢٨,٤	٢٥,٢	٢٢,٣	٢٠,٦	١٦,٤	١٣,٩	متعددة الأطراف ^(د)
...	٨٧,٦	٧٧,٩	٧٩,٣	٨١,٥	٧٩,٢	٧٦,٦	٧٤,٠	٧٥,٢	٦٠,٤	٤٧,٠	رسمية، غير تساهلية
...	٥٦,٩	٤٩,١	٥١,٦	٥٣,٢	٥١,٨	٥١,٣	٤٨,٣	٤٨,٣	٣٨,٧	٢٨,٩	ثنائية
...	٢٤,٩	٢٣,٨	٢٢,٧	٢٢,٦	٢١,٢	١٨,٧	١٨,٣	١٨,٨	١٤,٢	١٠,٠	متعددة الأطراف
٣,٦	٥,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٧	٦,١	٦,٦	٧,٤	٨,١	٧,٦	٨,١	صندوق النقد الدولي
٦٩,١	٦٦,٠	٦٦,٣	٧١,٢	٧٩,٧	٨٦,١	٨٤,٧	٨٧,١	٨٤,٩	٦٩,٢	٦٥,٧	دائنون خاصون
...	٣,٣	٢,٩	٥,١	٣,١	٣,٦	٤,٥	٤,٧	٥,٢	٥,٠	٥,٦	ومنها: سندات ^(د)
...	٢١,٤	٢١,٤	٢٢,٤	٢٨,٩	٣٠,٨	٣١,٤	٣٢,٨	٣٠,٩	٢٢,١	٢٠,٥	مصارف تجارية ^(د)
٤٦,٤	٤٣,٧	٤١,٥	٣٦,٦	٣٤,٣	٣٤,٩	٣٤,٧٥	٣١,٧	٣٢,١	٣٨,٩	٣٧,٥	ديون قصيرة الأجل
٤١,٧	٣٤,٨	٣٠,٩	٢٥,٣	٢٢,٠	٢٢,٢	١٩,٩	١٩,٩	١٣,٣	١٣,٣	٨,٢	بندان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
٢١,٢	٢٠,١	١٧,٨	١٣,٩	١١,٧	١١,٦	١١,١	٨,٩	٦,٦	٥,١	٣,٣	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
١٥٩,٠	١٥٦,٠	١٤٩,٠	١٤٤,٣	١٤١,٤	١٣٥,٩	١٢٠,٣	١١٤,٥	١١٢,٤	٩٣,٠	٧٩,٦	مجموع الديون الخارجية
١٣٢,٣	١٣٠,٢	١٢٢,١	١٢٠,٤	١١٩,٧	١١٥,٩	١٠٣,٧	١٠٠,٩	١٠٠,١	٨٣,٠	٧٠,٢	ديون طويلة الأجل
...	٧٣,٥	٦٦,٨	٦٣,٢	٦٠,٣	٥٥,٣	٤٧,٤	٤٤,٠	٤١,٧	٣٣,٤	٢٧,٩	تساهلية
...	٣٣,٧	٣٢,٥	٣١,٧	٣٠,٩	٢٩,٤	٢٥,٩	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٠,٤	١٧,٤	ثنائية
...	٣٩,٨	٣٤,٣	٣١,٥	٢٩,٥	٢٥,٩	٢١,٥	١٨,٧	١٦,٩	١٣,٠	١٠,٥	متعددة الأطراف ^(د)
...	٣٤,٧	٣٢,٤	٣٣,٨	٣٤,٨	٣٥,٧	٣٢,٣	٣٣,٠	٣٣,٩	٢٧,٥	٢٢,٥	رسمية، وغير تساهلية
...	٢٥,٥	٢٢,٧	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٠,٦	١٩,٣	١٩,٢	١٤,٩	١١,٧	ثنائية
...	٦,١	٦,٨	٦,٩	٧,٢	٧,٥	٧,٠	٧,٧	٨,١	٦,٢	٤,٧	متعددة الأطراف
٠,٩	٣,١	٣,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٤	٤,٧	٦,٠	٦,٦	٦,٤	٦,٠	صندوق النقد الدولي
...	٢١,٩	٢٢,٩	٢٣,٣	٢٤,٦	٢٤,٩	٢٤,١	٢٣,٩	٢٤,٥	٢٢,٠	١٩,٩	دائنون خاصون
...	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	ومنها: سندات ^(د)
...	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,١	٨,٥	٨,٠	٧,٨	٨,٢	٧,٤	٦,٧	مصارف تجارية ^(د)
٢٦,٧	٢٥,٨	٢٦,٨	٢٣,٩	٢١,٧	٢٠,١	١٦,٦	١٣,٦	١٢,٣	١٠,٠	٩,٤	ديون قصيرة الأجل
٣٢,٦	٢٨,٢	٢٦,٧	٢٣,٢	٢٠,٧	١٦,٨	١٣,٧	١١,٠	٨,٢	٥,٦	٤,٢	بندان تذكيريان: متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
١٦,٦	١٥,٩	١٥,٢	١٢,٥	١٠,٩	٨,٩	٧,٤	٥,٤	٣,٨	٢,٦	١,٩	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
آسيا											
٦٧٠,٤	٦١٢,٦	٥٤٥,٠	٥٠٤,٨	٤٦٣,٣	٤٢١,٦	٣٧٧,٩	٣٣٧,٠	٣٢٢,٣	٢٩٠,٦	٢٥٤,٦	مجموع الديون الخارجية
٥٣٤,٠	٤٨٩,١	٤٣٧,٠	٤٠٦,٧	٣٧٦,١	٣٤٧,٤	٣١٢,٦	٢٧٥,٠	٢٧٣,٣	٢٤١,٥	٢٠٦,١	ديون طويلة الأجل
...	١٩٨,٠	١٧٨,٤	١٦٦,١	١٥٨,٢	١٤٩,٧	١٣١,٥	٩٩,٣	٩٤,٤	٧٧,٧	٦٦,٢	تساهلية
...	١٤٢,٠	١٢٩,٧	١٢١,٢	١١٦,٧	١١٢,٦	٩٩,٦	٦٩,٩	٦٦,٦	٥٣,٣	٤٤,٢	ثنائية
...	٥٦,٠	٤٨,٧	٤٤,٨	٤١,٥	٣٧,١	٣١,٩	٢٩,٣	٢٧,٩	٢٤,٤	٢٢,٠	متعددة الأطراف ^(د)
...	٨٢,١	٧٥,٨	٦٨,٣	٦٢,٧	٥٦,٩	٤٩,٩	٤٨,٩	٥١,٨	٤٧,٠	٣٩,٦	رسمية، غير تساهلية
...	٢٢,٠	٢٠,٨٢	١٧,١	١٣,٥	١١,٥	١٠,٨	١٠,٨	١١,٨	١٢,٦	١١,٦	ثنائية
...	٥٣,٨	٤٨,٦	٤٤,٥	٤٣,٦	٣٩,٩	٣٣,٦	٣١,٣	٣٠,٥	٢٣,٧	١٨,٠	متعددة الأطراف
٤,٣	٦,٣	٧,٠	٦,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٦,٩	٩,٥	١٠,٦	١٠,٠	صندوق النقد الدولي

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢٤٥,٤	٢٠٨,٩	١٨٢,٨	١٧٢,٤	١٥٥,٢	١٤٠,٨	١٣١,٢	١٢٦,٨	١٢٧,٠	١١٦,٨	١٠٠,٤	دائنون خاصون
...	٣٥,٦	٣٠,٠	٢٥,٦	٢١,٧	١٨,٢	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٩	١٤,٩	١١,١	ومنها: سندات ^(د)
...	٦٠,٠	٥٨,٧	٥٥,٨	٥٥,٦	٥٤,٦	٥٤,٠	٥١,٣	٤٨,٦	٤٤,٨	٣٧,٤	مصارف تجارية ^(د)
١٣٦,٤	١٢٣,٥	١٠٨,٠	٩٨,١	٨٧,١	٧٤,٢	٦٥,٣	٦٢,٠	٥٩,٠	٤٩,١	٤٨,٥	ديون قصيرة الأجل
											بندان تذكيريان:
١٢,٩	١١,١	٧,٨	٧,٣	٤,٧	٢,٢	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,١	٠,٨	متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
٢,٩	٢,٧	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
أقل البلدان نمواً											
١١٧,٣	١١٥,١	١٠٦,٨	١٠٣,٧	١٠٠,٤	٩٦,١	٨٦,١	٨١,٨	٧٧,٤	٦٣,٥	٥٤,١	مجموع الديون الخارجية
٩٨,٧	٩٧,٢	٩٠,٥	٨٧,٧	٨٦,١	٨٣,٢	٧٥,١	٧٢,٤	٦٩,٤	٥٧,١	٤٧,٩	ديون طويلة الأجل
٧٧,٧	٧٩,٠	٧٢,٨	٦٨,٩	٦٦,١	٦٢,١	٥٥,٤	٥٢,٦	٤٨,٩	٣٩,٦	٣٣,٥	تساهلية
٣٤,٣	٣٨,٣	٣٦,٩	٣٥,٩	٣٥,٣	٣٤,٦	٣٢,٥	٣٢,١	٣٠,٣	٢٤,٨	٢١,٣	ثنائية
٤٣,٤	٤٠,٧	٣٥,٩	٣٣,٠	٣٠,٨	٢٧,٥	٢٢,٩	٢٠,٥	١٨,٦	١٤,٨	١٢,٣	متعددة الأطراف ^(د)
٢٠,٣	١٧,٥	١٧,٠	١٨,٠	١٩,٢	٢٠,٣	١٨,٩	١٩,١	١٩,٩	١٧,١	١٣,٨	رسمية غير تساهلية
١٨,٩	١٥,٣	١٤,٤	١٥,٠	١٥,٣	١٥,٤	١٣,٦	١٢,٩	١٣,٠	١٠,٨	٨,٣	ثنائية
٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٦	١,١	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٢	٢,١	١,٥	متعددة الأطراف
١,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٤,٢	٤,٧	٤,٢	٤,٠	صندوق النقد الدولي
١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٧	١٤,١	١٤,٣	١٣,٥	١٣,٣	١٣,٠	١٠,٧	٩,١	دائنون خاصون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: سندات ^(د)
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٣,٤	٢,٩	٢,٦	مصارف تجارية ^(د)
١٨,٦	١٧,٩	١٦,٣	١٦,٠	١٤,٣	١٢,٩	١١,٠	٩,٤	٧,٩	٦,٤	٦,٣	ديون قصيرة الأجل
											بندان تذكيريان:
٣٠,٣	٢٦,٠	٢٢,٨	١٩,٩	١٧,٩	١٤,٧	١١,٨	٩,٧	٧,٦	٥,١	٤,٠	متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
١٥,١	١٤,١	١٢,٢	١٠,٤	٩,١	٧,٦	٦,٢	٤,٥	٣,٥	٢,٣	١,٨	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.

(ب) ديون ١٢٢ من الاقتصادات مستخرجة أساساً من بيانات "نظام التبليغ عن المدينين" في البنك الدولي (١٠٧ بلدان). وبالنسبة للبلدان غير المشمولة بهذا النظام، استخرجت البيانات من "نظام التبليغ عن الدائنين" في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ بلداً) إلا أنها لا تتضمن الديون المصرفية غير المضمونة للمراكز المالية الخارجية ومعظمها ليس من ديون الاقتصادات المحلية.

(ج) تشمل المرافق التساهلية لصندوق النقد الدولي.

(د) الديون الحكومية أو المضمونة من الحكومة فقط.

الجدول ألف - ٣٧ - مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٥-١٩٨٥

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
مؤشرات الديون (النسب المئوية)											
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الإجمالي											
٣١,٦	٣٧,٠	٣٧,٥	٣٨,١	٣٩,٥	٣٩,١	٤٠,١	٤٣,٨	٤٩,٣	٤٧,٠	٤٤,١	جميع البلدان
ومنها:											
٣٩,٦	٣٧,١	٤٠,٠	٤٢,٧	٤٥,٥	٤٤,٩	٥٠,١	٥٦,٧	٦٥,٧	٦٣,٧	٦٢,٢	أمريكا اللاتينية
٦٥,٠	٧٦,٤	٧١,٠	٦٩,٧	٧٢,٤	٧٠,٤	٧٣,٦	٧٢,٠	٧٢,٨	٦٦,٧	٥٧,٨	افريقيا
٢٦,٨	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٧,٩	٢٧,٨	٢٧,٢	٢٦,٦	٢٦,٣	٣٠,٤	٢٨,٦	٢٦,٠	آسيا
بندان تذكيريان:											
١٢٠,٩	١٣٥,٨	١١٤,٢	١٠٨,٣	١٠٣,٠	٩٨,٩	٩١,٣	٨٦,٩	٨٧,٠	٧٧,٧	٧٥,٩	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٨٩,٨	٩٨,٥	٩١,٩	٩١,٥	٨٦,٠	٨٢,٦	٧٦,٦	٧٥,٢	٧١,١	٦٣,٦	٥٨,٤	أقل البلدان نموا
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
٩٨,٨	١٢٢,٨	١٣٠,٢	١٣٢,٤	١٣٨,٩	١٣٨,٩	١٤٣,٢	١٥٨,٦	١٨٥,٦	١٩٨,٨	١٧٩,٩	جميع البلدان
ومنها:											
٢٥٤,٠	٢٥٨,٤	٢٧٤,٥	٢٧٦,٠	٢٨١,٨	٢٧٧,٣	٢٩٣,٢	٣٣٢,٥	٣٨٤,٧	٣٩٢,٧	٣٢٦,١	أمريكا اللاتينية
٢٢٣,٦	٢٤٨,٧	٢٢٢,٩	٢١٨,٧	٢٢٩,٥	٢٢٣,١	٢٥٢,٤	٢٦٣,٩	٢٧٣,١	٢٦٢,٣	٢٠٨,٩	افريقيا
٦٣,١	٦٧,٧	٧١,٨	٧٣,٥	٧٦,٧	٧٧,٤	٧٨,٠	٧٨,٠	٩٤,٠	١٠٥,٦	١٠١,٩	آسيا
بندان تذكيريان:											
٣٦٦,٣	٣٨٤,٥	٣٨٦,٠	٣٥٦,٦	٣٥٢,٠	٣٢٧,١	٣٢٠,٧	٣٢٧,٧	٣٣٨,٨	٣٠٢,٥	٢٥٩,٧	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٤١٠,٨	٤٣٥,٣	٤٣٦,٦	٤١٢,٨	٤٠٨,٢	٣٦٨,٠	٣٥٦,٠	٣٧٥,٥	٣٧٢,٤	٣٥٨,٣	٢٨١,٥	أقل البلدان نموا
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
١٢,٩	١٢,٩	١٤,٦	١٤,٥	١٤,٦	١٥,٧	١٧,٣	١٩,٩	٢١,٨	٢٤,٥	٢٣,٥	جميع البلدان
ومنها:											
٣٠,٣	٢٧,٥	٣٠,٠	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٦,٣	٣٢,١	٣٩,٦	٣٨,٢	٤٤,٤	٣٨,٦	أمريكا اللاتينية
١٩,٦	١٩,٠	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٦,٠	٢٣,٨	٢٩,١	٢٦,١	افريقيا
٧,٧	٨,١	٩,٢	٨,٦	٨,٨	٩,٩	١٠,٧	١١,٧	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٧	آسيا
بندان تذكيريان:											
١٩,٣	١٦,٧	١٤,٤	١٥,٣	١٧,٦	١٧,٧	١٩,٣	٢٢,٣	٢٣,١	٢٤,٨	٢١,٣	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٦,٨	١١,٣	١١,٢	١١,٢	١٤,٦	١٤,١	١٦,١	١٧,٢	١٧,٦	٢٢,١	١٥,٩	أقل البلدان نموا
جميع البلدان											

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

١٩٩٥ ^(أ)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١٩٢,٨	١٦٨,٨	١٦٦,١	١٥٣,٦	١٤٢,٠	١٤٤,٩	١٤١,٣	١٤٤,٩	١٣٥,٨	١٢٦,٥	١٢٢,٢	مجموع خدمة الديون
٨٦,٤	٧٢,٠	٦٤,٠	٦٤,٥	٦٦,٨	٦٥,١	٦٦,٤	٧٠,٧	٦٢,٠	٦٣,١	٦٧,٧	مدفوعات الفائدة
..	٦٤,٧	٥٧,٥	٥٨,٥	٦١,٦	٥٩,٩	٦٢,٤	٦٧,١	٥٨,٩	٦٠,١	٦٥,٢	ومنها: غير تساهلية
											أمريكا اللاتينية
٧٢,٣	٥٩,٩	٥٨,٠	٥٢,٨	٤٥,٦	٤٥,٢	٤٩,٨	٥٤,٥	٤٦,٨	٤٨,٦	٤٨,٥	مجموع خدمة الديون
٣٥,١	٢٧,٠	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٣,٩	٢٢,٤	٢٥,٧	٣٣,٢	٢٨,٦	٣٠,٤	٣٥,٠	مدفوعات الفائدة
..	٢٥,٩	٢١,٩	٢١,٩	٢٣,٠	٢١,٥	٢٥,٣	٣٢,٦	٢٨,١	٢٩,٩	٣٤,٦	ومنها: غير تساهلية
											افريقيا
٢٤,٧	٢٣,٢	٢٧,٠	٢٨,٣	٢٨,٦	٣٠,١	٢٥,٩	٢٥,٨	٢٢,٥	٢٤,٨	٢٤,٧	مجموع خدمة الديون
١١,١	١٠,٣	٩,٥	١١,١	١١,٦	١٢,٤	١١,٦	١١,٢	٩,٤	١٠,٥	١٠,٩	مدفوعات الفائدة
١٠,٢	٨,٥	٨,١	٩,٧	١٠,٨	١١,٣	١٠,٨	١٠,٥	٨,٩	٩,٩	١٠,٤	ومنها: غير تساهلية
											آسيا
٨١,٨	٧٣,٤	٦٩,٦	٥٩,٠	٥٣,٣	٥٤,٢	٥١,٩	٥٠,٧	٥٤,٤	٤٢,٧	٣٩,٣	مجموع خدمة الديون
٣٤,٥	٢٩,٧	٢٦,٥	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٠,٢	١٨,٧	١٧,٢	١٧,٢	مدفوعات الفائدة
..	٢٥,٦	٢٢,٨	٢١,٥	٢٢,٤	٢١,٢	٢١,٢	١٨,٢	١٧,٠	١٥,٦	١٥,٩	ومنها: غير تساهلية
											بنود تذكيرية:
											البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٨,٤	٦,٨	٥,٦	٦,٢	٧,١	٧,٤	٧,٢	٧,٨	٧,٧	٧,٦	٦,٥	مجموع خدمة الديون
٢,٦	٢,٨	٢,٤	٢,٧	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٠	مدفوعات الفائدة
..	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٧	ومنها: غير تساهلية
											أقل البلدان نموا
٤,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,١	مجموع خدمة الديون
١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,٥	١,٤	١,٤	١,٦	١,٤	١,٥	١,٤	مدفوعات الفائدة
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,٠	١,١	١,١	ومنها: غير تساهلية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرات أولية.

الجدول ألف - ٣٨ - اعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
عدد الاتفاقات											
١٧	١٤	١٠	١٦	١٤	١٧	٢٤	١٥	١٧	١٩	٢٢	مجموع البلدان النامية
١	٢	١	٤	٢	١	٦	٣	٤	٣	٩	البلدان ذات الدخل المتوسط
٧	٦	٣	٤	٩	٧	٦	٤	٦	٦	٤	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
٩	٦	٦	٨	٣	٩	١٢	٨	٧	١٠	٩	البلدان ذات الدخل المنخفض
بند تذكيري:											
٩	١٠	٤	٩	٦	٩	١٦	٩	٩	١٥	١٠	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
المبالغ المعاد جدولتها^(١) (بملايين الدولارات)											
١٤ ١٦٣	١٤ ٠٢٠	٣ ٣٩٤	١٢ ٥٢٢	٤٤ ٣٠٨	٦ ٠٧٥	١٨ ٦٠٠	٩ ٣٦٢	١٩ ٩٦٩	١٢ ١٨٣	٦ ٤٥٧	مجموع البلدان النامية
١ ٠٣٠	٢٩٣	٥٧	٧ ٢٨٧	١ ٨٢٥	٢٠٠	٦ ٠١٦	٦ ٧٢١	٦ ٦٧٠	٢ ٢٠١	٣ ٧٨٩	البلدان ذات الدخل المتوسط
١١ ١٣٠	١١ ٣٦٠	٢ ٦١٥	٢ ٦٢٨	٣٤ ١٥٠	٣ ٣٢٠	٩ ٣١٢	١ ٣٤٢	١٠ ٩٦٢	٧ ٥٠٢	١ ٦٩٢	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
٢ ٠٠٣	١ ٠٠٧	٧٢٢	٢ ٦٠٧	٣٩٠	٢ ٤٤٥	٢ ٥١٨	٩٧٣	١ ٩٨٧	٢ ٤٨٠	٩٧٦	البلدان ذات الدخل المنخفض
بند تذكيري:											
٣ ١١٧	٥ ٢٨٩	٦٣٢	٣ ٦٨٧	١ ٨١٠	٣ ٣٧٤	١٠ ٣٣٠	١ ٢٩٩	٢ ٩٠٤	٩ ٤٦٦	١ ١٩٢	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)											
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	مجموع البلدان النامية
١,١	١,٢	١,١	١,٢	١,١	١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,٢	١,١	البلدان ذات الدخل المتوسط
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	البلدان ذات الدخل المنخفض
بند تذكيري:											
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

المصادر: الأوتكتاد، استنادا الى المحاضر المعتمدة لنادي باريس.

ملاحظة: في عام ١٩٩٥، استحدثت دائنو نادي باريس تدابير تساهلية جديدة لتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة ذات المديونيات الثقيلة، عرفت باسم "شروط نابولي". وللاطلاع على السمات الرئيسية الحالية للشروط التي وضعها نادي باريس لإعادة جدولة الديون، انظر: تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥" (الوثيقة A/50/379 المؤرخة ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٥)، الفقرات ١٢ الى ١٦ والجدول ٢.

(أ) تشمل الديون التي أعيدت جدولتها سابقا.

(ب) لا تشمل غينيا الاستوائية.

(ج) بسبب قائمة الخيارات المتعلقة بمصر، يتعذر حساب فترات التوحيد ومتوسطات آجال الاستحقاق لسنة ١٩٩١.

(د) باستثناء أوغندا وبوليفيا، اللتين حصلتا على اتفاق لخفض الديون بنسبة ٦٧ في المائة وفقا لشروط نابولي.

الجدول ألف - ٣٩ - اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٥

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١	١	-	١	صفر	٥	٤	١٠	١٩	١٢	١٤	عدد الاتفاقات
٣,٢	٠,٢	-	٠,٢	-	-	٥,٤	٦,٨	٧٩,٧	٨٩,٧	٧٢,٧	المبالغ المعاد جدولتها ^(أ) (ببلايين الدولارات)
..	..	-	..	٤,٠	-	٧,٣	٣,٣	٦,٥	٤,٠	٢,٨	متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)
											متوسط شروط السداد
..	..	-	١٣	-	١٣	١٦	١٩	١٥	١٠	١١	الاستحقاق (بالسنوات)
..	..	-	٣	-	٤	٥	٧	٥	٤	٤	السماح (بالسنوات)
..	..	-	٠,٨	-	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٥	هامش العلاوة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (النسبة المئوية)
الاتفاقات المبرمة لتخفيض الديون وخدمة الديون (ببلايين الدولارات)											
١٩٩٢		١٩٩١		١٩٩٠							
نيجيريا	الفلبين	أوروغواي	فنزويلا	كوستاريكا	الفلبين	المكسيك					
تخفيض الديون											
٣,٣	١,٣	٠,٥	١,٤	١,٠	١,٣	-	إعادة شراء الديون				
-	-	-	١,٨	-	-	٢٠,٦	السندات المخفضة				
٢,٠	٢,٦	٠,٤	١٠,٣	٠,٥	-	٢٢,٤	تخفيض خدمة الديون				
-	٠,٥	٠,٤	٦,١	-	-	٤,٤	نقود جديدة				
٥,٣	٤,٤	١,٣	١٩,٦	١,٥ ^(ب)	١,٣	٤٨,١ ^(ب)	مجموع الديون المعاد تنظيمها				
١,٧	١,٢	٠,٥	٢,٤	٠,٢	٠,٧	٧,٠	مجموع التمويل المطلوب				
١,٧	١,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٠٤	٠,٠٥	١,٢	ومنه: الموارد الذاتية				
١٩٩٥			١٩٩٤			١٩٩٣					
إكوادور			الجمهورية الدومينيكية			البرازيل			الأردن		
تخفيض الديون											
			٠,٣			..			-		
٢,٦			٠,٥			٤,٠			٠,٢		
١,٩			٠,٧			٤,٠			١٢,٢		
..			..			٤,٠			-		
٧,٨			١,٢			٤٦,٦			٠,٩		
٠,٧			٠,٢			٤,٦			٠,١٥		
٠,١			٠,٢			٤,٦			٠,١٥		

المصادر: جداول الديون العالمية، ١٩٩١، المجلد الأول (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩١) وصندوق النقد الدولي.

(أ) تشمل الديون المعاد جدولتها سابقاً.

(ب) تشمل جزءاً (٦٩٣ مليون دولار) غير ملزم بأي خيار.

(ج) قامت المصارف التي فضلت خيار إعادة الشراء بتحويل ١١٤ مليون دولار من الفائدة المتأخرة السداد الى سندات.

(د) يشمل المجموع ٨,٣ بلايين دولار من الفوائد المتأخرة السداد.

رابعاً - سوق النفط الدولية

الجدول ألف - ٤٠ - الطلب العالمي على النفط، ١٩٨٦-١٩٩٦^(ب)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ ^(ب)	
(بملايين البراميل في اليوم)											
٣٥,٧	٣٦,٤	٣٧,٥	٣٧,٩	٣٨,٠	٣٨,٢	٣٨,٩	٣٩,١	٤٠,٠	٤٠,٤	٤١,٠	الاقتصادات المتقدمة النمو
١٨,١	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٦	١٩,٠	١٩,٢	١٩,٧	١٩,٨	٢٠,١	أمريكا الشمالية
١٢,٤	١٢,٥	١٢,٧	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٩	١٤,١	أوروبا الغربية
٥,٢	٥,٣	٥,٦	٥,٩	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٦	٦,٧	٦,٧	المحيط الهادئ ^(ج)
١٠,٧	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٦	١٠,١	٩,٧	٨,٥	٧,١	٦,٢	٦,٢	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	١,٤	١,٤	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	وسط وشرق أوروبا
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٨	٨,٤	٨,٢	٧,١	٥,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٧	الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
١٥,٤	١٦,١	١٦,٨	١٧,٥	١٨,٣	١٩,٠	٢٠,٢	٢١,٥	٢٢,٤	٢٣,٥	٢٤,٥	البلدان النامية
٤,٨	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٥,٩	٦,٠	٦,٢	أمريكا اللاتينية
١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢	افريقيا
٣,٠	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٤,٠	٤,١	٤,١	غرب آسيا
٣,٩	٤,٢	٤,٦	٥,٠	٥,٦	٥,٩	٦,٥	٧,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٥	جنوب وشرق آسيا
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٥	الصين ^(هـ)
٦١,٨	٦٣,٣	٦٥,١	٦٦,١	٦٦,٤	٦٦,٩	٦٧,٥	٦٧,٦	٦٨,٥	٧٠,٠	٧١,٦	المجموع العالمي ^(هـ)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى: الوكالة الدولية للطاقة، أعداد مختلفة من "التقرير الشهري لسوق النفط".

(أ) يشمل التوريدات من مخزونات معامل التكرير/المخزونات الأساسية، والمستودعات البحرية، ووقود التكرير وأنواع النفط غير التقليدية.

(ب) تقديرات.

(ج) استراليا ونيوزيلندا واليابان.

(د) استنادا إلى تقديرات الطلب المحلي الظاهر المستخلصة من الأرقام الرسمية للإنتاج والبيانات ربع السنوية للتجارة.

(هـ) قد لا يتساوى مجموع الأرقام مع المجاميع بسبب التقريب.

الجدول ألف - ٤١ - الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٨٦-١٩٩٦^(١)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
(بملايين البراميل في اليوم)											
١٨,٩	١٨,٠	١٧,٦	١٦,٨	١٦,٦	١٦,٣	١٥,٩	١٥,٩	١٦,٧	١٦,٨	١٦,٩	الاقتصادات المتقدمة النمو
٧,٥	٧,٤	٧,٥	٨,٢	٩,٢	١٠,٧	١١,٨	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٠	١٢,٨	الاقتصادات المتماثلة بمرحلة انتقال
٤٣,٧	٤٣,١	٤١,٩	٤١,١	٤٠,٠	٣٨,٥	٣٨,٠	٣٦,٣	٣٣,٩	٣١,٤	٣١,١	البلدان النامية
٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٣	٢٧,٠	٢٦,٥	٢٥,٣	٢٥,١	٢٣,٨	٢١,٨	١٩,٧	١٩,٨	البلدان الأعضاء في الأوبك ^(ب)
١٥,٩	١٥,٣	١٤,٦	١٤,١	١٣,٥	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٥	١٢,١	١١,٧	١١,٣	البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك ^(ب)
١,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	مكاسب التكرير ^(ج)
٧١,٦	٧٠,٠	٦٨,٤	٦٧,٤	٦٧,١	٦٦,٨	٦٧,٠	٦٦,١	٦٤,٨	٦٢,٤	٦٢,٠	المجموع العالمي

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. استنادا الى أعداد مختلفة من "التقرير الشهري لسوق النفط" الذي يصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(أ) يشمل النفط الخام ونواتج التكثيف وسوائل الغاز الطبيعي وأنواع النفط المستمدة من مصادر غير تقليدية وغيرها من مصادر الإمدادات.

(ب) تدخل إكوادور في عداد بلدان الأوبك حتى عام ١٩٩٢، وفي عداد البلدان غير الأعضاء في الأوبك بدءاً من عام ١٩٩٣.

(ج) صافي الحجم المتري للمكاسب والخسائر في عملية التكرير (باستثناء صافي المكاسب/الخسائر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والصين)، والخسائر التي تحدث أثناء النقل البحري.

الجدول ألف - ٤٢ - إنتاج النفط الخام لبلدان الأوبك، ١٩٩٥

بند تذكيري		كانون الأول/ ديسمبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	أيلول/ سبتمبر	آب/ أغسطس	تموز/ يوليه	حزيران/ يونيه	أيار/ مايو	نيسان/ أبريل	آذار/ مارس	شباط/ فبراير	كانون الثاني/ يناير	
١٩٩٦	١٩٩٥													
(بآلاف البراميل في اليوم)														
٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٦٠	٢ ١٧٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٨٠	٢ ١٧٥	٢ ١٧٤	٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٠	الامارات العربية المتحدة
١ ٢٢١	١ ٢٢٧	١ ٢٥٠	١ ٢٥٠	١ ٢٤٠	١ ٢٤٠	١ ٢٤٠	١ ٢٢٠	١ ٢٢٣	١ ٢٣٠	١ ٢٣٠	١ ٢٣٠	١ ٢٣٠	١ ٢٥٠	اندونيسيا
٢ ٥٨٣	٢ ٥٧١	٢ ٣٥٥	٢ ٦٠٠	٣ ٧٩٥	٣ ٤٩٥	٣ ٦١٠	٢ ٥٨٥	٣ ٦٤٥	٣ ٥٧٥	٣ ٦٠٠	٣ ٢٨٩	٣ ٧٧٠	٣ ٥٣٠	ايران (جمهورية - الإسلامية)
٧٤٨	٧٧٨	٧٨٠	٧٨٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٥٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	الجزائر
١ ٣٩٢	١ ٣٩٦	١ ٣٧٠	١ ٣٧٠	١ ٤٠٥	١ ٤٠٥	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	الجمهورية العربية الليبية
٥٠٦	٥٤٥	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	العراق
٣٢٤	٣٤٦	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠	غابون
٢ ٤٥٦	٢ ٦٥٣	٢ ٨٠٠	٢ ٨٠٠	٢ ٧٥٠	٢ ٧٥٠	٢ ٧٥٠	٢ ٧٠٠	٢ ٧٠٠	٢ ٥٨٠	٢ ٥١٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	فنزويلا
٣٩٩	٤٢٢	٤٤٥	٤٣٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠	٤١٠	٤٢٠	٤٢٠	قطر
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٢	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٣٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	الكويت ^(١)
٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية ^(١)
١ ٨٧٧	١ ٨٨٦	١ ٩٦٠	١ ٩٤٠	١ ٩٢٠	١ ٩٠٠	١ ٨٥٠	١ ٨١٠	١ ٨٥٠	١ ٩٢٠	١ ٩٢٠	١ ٨٥٠	١ ٨٥٠	١ ٨٦٠	نيجيريا
٢٤ ٧٨٦	١١٦ ٢٥	٢٥ ١٤٠	٢٥ ٣٥٠	٢٥ ٥١٠	٢٥ ٢٠٠	٢٥ ١٩٠	١٢٠ ٢٥	٢٥ ٢١٠	٠٩٠ ٢٥	٢٥ ٠١٠	٢٤ ٥٨٣	٢٥ ١٠٠	٢٤ ٨٩٠	المجموع

المصدر: "Middle East Economic Survey"، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١) تتضمن حصة المنطقة المحايدة.

الجدول ألف - ٤٣ - قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ١٩٦٠-١٩٩٥^{١)}

nn

(بملايين الدولارات)

١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	
١	٥١٣	١٩ ٥٥٨	١١ ٨٤٢	٧ ٣٥٢	١١ ٣٠٠	١٥ ٦٠٠	١٤ ٧٦٥	١٤ ٤٩٠	١٢ ٠٨٦	١٢ ٢٠٠	١٣ ٢٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٢٢١	٤٤٦	١٢ ٨٥٠	٧ ٦٧٠	٥ ١٨٩	٦ ٠٥٩	٦ ٤٨١	٥ ٧٤٥	٥ ٨٥٠	٤ ٥٦٠	٥ ٢١٩	٥ ٥٠٠	اندونيسيا
٧٢٣	٢ ٣٥٨	١٢ ٢٨٦	١٥ ٥٩٠	٩ ٢١٠	١٠ ٨٠٩	١٤ ٥٦٧	١٥ ٢٨٠	١٥ ٧٠٠	١٤ ٢٤١	١٥ ٠٦٨	١٦ ٣٠٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١٠٦	٦٨١	١٢ ٦٤٧	٩ ١٧٠	٤ ٩٨٨	٧ ٠٠٠	٩ ٥٨٨	٨ ٤٦٤	٧ ٨٨٥	٦ ٩٠٢	٦ ٣٦١	٦ ٩٠٠	الجزائر
٩	٢ ٣٥٦	٢١ ٣٨٧	١٠ ٥٢٤	٦ ٣٩٧	٧ ٥٠٠	٩ ٨٠٠	١٠ ٠٢٥	٩ ٢٠٠	٧ ٦٠٧	٧ ١٤١	٧ ٧٣٠	الجمهورية العربية الليبية
٤٤٥	٧٨٨	٢٦ ٢٩٦	١٠ ٦٨٥	٩ ٣١٢	١١ ٨٧٦	٩ ٤٦٣	٣٨٠	٣٢٦	٣٦٤	٣٢٨	٣٥٠	العراق
٩	٦٢	١ ٧٤٥	١ ٦٢٩	٧٧٩	١ ٢٠٠	١ ٩٦٧	١ ٧٤٠	١ ٧١٢	١ ٥٠٦	١ ٦٦٨	١ ٨٠٠	غابون
١ ٩٨٣	٢ ٣٧١	١٧ ٥٦٢	١٢ ٩٥٦	٨ ١٥٨	١٠ ٠٠١	١٣ ٩٥٣	١٢ ٣٠٥	١١ ٢٠٨	١٠ ٥٦٥	١٠ ٣٤٣	١١ ٦٠٠	فنزويلا
١٠٣	٢٢٧	٥ ٤٠٦	٣ ٠٦٨	١ ٧٠٩	١ ٩٥٥	٢ ٩٦٠	٢ ١٨٧	٣ ٢٠٠	٢ ٥٩٤	٢ ٤١٩	٢ ٦٥٠	قطر
٨٥٥	١ ٦١٩	١٨ ٣٥٣	٩ ٤٥٣	٦ ٨٣٩	٩ ٣٠٦	٦ ٣٨٦	٨٧٥	٦ ٢٢٤	٩ ٩٨٦	١٠ ٣٩٦	١١ ٢٦٠	الكويت
٦٨٢	٢ ٤١٨	١٠٥ ٨١٣	٢٤ ١٨٠	٢٠ ٢٠٦	٢٤ ٠٩٦	٤٠ ١٢٨	٤٣ ٦٥٦	٤٧ ٥٦٠	٤١ ٣٥٣	٣٧ ٥٣٠	٤٠ ٧٠٠	المملكة العربية السعودية
١٣	٧١٦	٢٥ ٢٩٠	١٢ ٣٥٣	٦ ٢٦٧	٧ ٤٧٠	١٣ ٢٠٠	١٢ ١٥٠	١١ ٦٩٠	١١ ٠٢٤	١٠ ٠٢٥	١٠ ٨٦٠	نيجيريا
٥ ١٥٠	١٤ ٥٥٥	٢٧٥ ٩٩٣	١٢٩ ١٢٠	٨٦ ٤٠٢	١٠٧ ٥٧٢	١٤٤ ٦٤٢	١٢٩ ٢٢٣	١٣٦ ٢٤٧	١٢٦ ٠٤٩	٠٥٠ ١١٦	١٢٨ ٨٥٠	المجموع

المصدر: أعداد مختلفة من "نشرة الإحصاءات السنوية للأوبك".

(أ) تتضمن صادرات المنتجات النفطية، حسب الاقتضاء. وقد تتضمن بيانات بعض البلدان صادرات نواتج التكثيف. وابتداءً من عام ١٩٨٠، استبعدت سواحل الغاز الطبيعي من بيانات المملكة العربية السعودية.

(ب) تقديرات أولية وضعتها الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

— — — —